

شروح التلخيص

﴿ وهي مختصر العلامة سعد الدين النفثازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني ﴾
﴿ ومواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي ﴾
(وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبيهاء الدين السبكي)

« وقد وضع بالرهاسي »

كتاب الايضاح لمؤلف التلخيص جعله كالشرح له وحاشية الدسوقي على شرح السعد

« نفيس »

﴿ وقد بدأنا في صلب الصفحة بشرح السعد * وثمنا بمواهب الفتح * وثمنا بعروس *
﴿ الأفراح * وصدرونا الهامش بالايضاح * وبعده حاشية الدسوقي *

« مرمطة »

لما كانت هذه الشروح من أجل الشروح على تلخيص المفتاح صُرف النفس
والنفيس حتى جمعت من أقاصي البلدان وطبعت مرتبة ترتيبا بدعيًا لم يسبق له نظير
حيث جمعت كلها في صفحة واحدة مفصلاً بعضها عن بعض بمداول مع اتفاق اجتماعتها

المَجْزَأُ الْأَوَّلُ

نَشْرُ أَدَبِ الْحَوْرَةِ

(بسم الله الرحمن الرحيم)
قال الشيخ الامام العالم العلامة
خطيب الخطباء مفتي
المسلمين جلال الدين أبو
عبد الله محمد بن قاضي
القضاة سهد الدين أبي محمد
عبد الرحمن بن امام الدين
أبي حفص عمر القزويني
الشافعي متع الله المسلمين
بمعياه وأحسن عقباه * الحمد
لله رب العالمين وصلاته على
محمد وعلى آل محمد أجمعين
﴿أما بعد﴾ فهذا كتاب في
علم البلاغة وتوابعها ترجمته
بالبياض وجملته على
(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله العلي الأعلى *
موجد الاشياء بعد فناها
فله الحمد الأسنى * أحمدته
على ما ألهمناه من معاني
البيان * وعلّمنا من لوازم
التبيان * وأشهد أن لا اله
الا الله وحده لا شريك له
الملك المنان * وأشهد أن
محمد عبده ورسوله سيد
ولد عدنان * صلى الله
عليه وعلى آله وأصحابه
الذين أعجزوا ببلاغتهم
فرسان البلاغة في كل ميدان
* وبعد فيقول العبد الفقير
* المضطر لأحسن ربه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(حمدا) لمن أبان المعاني بأساليب البيان. وأبدع في مقنضي أحوال الموجودات لطائف أبرزت دلائل
وحدته الى العيان. وتنزه عن الحاجة الى شرح غامض الكلام وتلخيصه. وبيده مفتاح العلوم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

قال الشيخ الامام العالم العلامة حجة الاسلام مفتي الانام وأحد الفصحاء والبلغاء شيخ النحاة والادباء
كثر المحققين وسيف الناظرين بهاء الملة والدين أبو حامد أحمد ابن سيدنا ومولانا قاضي القضاة بقية
المجتهدين ولسان المتكلمين تقي الدين السبكي تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته: الحمد لله الذي
فتق عن بديع المعاني لسان أهل البيان. ورتقى الافواه عن تفسير الثاني الى أن فتحتها بلاغة آل عدنان
وحقق براءة كتابه العربي وأسنة دينه القوى ما خالفه من جدال اللسان وجلاد السنن ورزق
الهدى المحمدية من الحكمة البالغة ما مزق حكم اليونان. نحمده على نعمتي الانشاء والاعادة. ونشكره

الفدير * محمد بن محمد معرفة الدسوقي نظر الله بعين لطفه اليه * وغفر له ولوالديه * هذه فوائد شريفة * وتقييدات شكرنا
لطيفة * على شرح العلامة الثاني * سعد الملة والدين التفتازاني * لتلخيص المفتاح * اقتطفها من تقارير مشايخنا المحققين *
ومن زبد أرباب الحواشي والشارحين * وأن لم أكن من فرسان هذا الميدان * لكن رجوت العفو بدعوة صالح من الاخوان *
وبالله أستعين وعليه التكلان * في سلوك سبيل الرشاد في كل شان * قال نفعنا الله به * (بسم الله الرحمن الرحيم) ينبغي التسكّم
على هذه الجملة بما يتعلق بها من الفنون الثلاثة التي صنف فيها هذا الكتاب كما هو اللائق بالشارع في كل فن لما قيل ان ترك التسكّم

ترتيب مختصرى الذى سميت تلخيص المفتاح وبسطت فيه القول ليكون كالشرح له فاوضحت مواضع الشككة وفصلت معانيه الجملة وعمدت الى ماخلا عنه المختصر مما تضمنه مفتاح العلوم والى ماخلا عنه المفتاح من كلام الشيخ الامام عبد القاهر الجرجاني

عليها إما تقصير أو قصور فنقول * يتعلق بها من فن العاني وهو الباحث عن مقتضيات الاحوال بمبحثان * الاول أن مقتضى الحال تقدير المتعلق مؤخرًا لإفادة الاهتمام باسمه تعالى لأن المقام مقام استعانة بالله وإفادة القصر والقصر إما قصر أفراد وهو مخاطب به من يعتقد الشركة وقصر قلب ويخاطب به من يعتقد العكس وقصر تعيين ويخاطب به الشاك فالقصر هنا ينظر فيه لاحوال مخاطبين فهو قصر قلب إن كانوا يعتقدون أن البركة تحصل بالابتداء بغير اسم الله سبحانه (٣) وتعالى وقصر أفرادان اعتقدوا أنها تحصل بالابتداء باسم الله واسم غيره.

وتقصرتعين ان شكوا في حصول البركة بأى لكن هذا الثالث بميد * البحث الثانى أن مقتضى الحال قطع الصفات أغنى الرحمن الرحيم لان المقام مقام ثناء وقد نصوا على أن النعوت اذا كان المقصود منها المدح فالاولى قطعها لان في قطعها دلالة على أن النعوت متعين بدونها وانما أتى بها لمجرد المدح لكن لا يخفاك أن الوارد في القرآن والسنة الاتباع وحينئذ فتكون مخالفة مقتضى الحال لما في الاتباع من الجرى على الاصل اذا الاصل عدم القطع ثم اذا قطعت تلك الصفات على تقدير هو أو أعتنى كانت الجملة مفصلة فيقال ما سبب الفضل دون الوصل فيقال سببه أنه لم يقصد التشريك بين الجملتين في حكم من الاحكام المقتضى ذلك للوصول أو

لتكرم من شاء بنى الجهة عنه وتمحيصه والصلاة والسلام على من ظهر سعد الدين بظهوره سيدنا ومولانا محمد الذى بيلاغة كتابه وفصاحته انبسطت على البسيطة سواطع نوره وعلى آله وصحابه الوارثين عنه بديع اللغنى والالفاظ. الذين هم حقيقة كلامه ومجازة كفاء بالبيان والاحتفاظ (أما بعد) فان أمر العلم قبل هذا متضائل الحجة متضايق المحجة حين معالاه موسومة بالاندراس ورجوع الحاشية اليه من روحه بادية الالباس لتضاعف أهوال على معاشره تشيب النواصى. بشغل كل عن نفسه بكثرة ما يقاسى. وترادف فاقات كاسرة لعزائمهم أشد من كسر الهام العواصى فهى بحيث تذوب لها الجنادل الصم القواصى. حتى صار من هو منهم أهل لاقتناص أزاهره وجدير بنظم فرائد جواهره منبؤذا بالعرا. ملازم أفتية الورى. منقطع المدد في تلك الددد. لا يأتوى له أحد. فهم حزب أهل العلم في ظلمات الافتقار. وطال عليهم ليل الالغاء والاحتقار. الى أن تداركهم نعمة من ربهم بطولع طالع السعادة لحزبهم وذلك بظهور الدولة الشريفة. المولوية الهاشمية الاسماعيلية. فلذا بدور عزهم طالعة مسفرة. واذا وجوه أفرأحهم ضاحكة مستبشرة. فذهبوا حينئذ في العلوم كل مذهب وتسمنوا في الذارك أعلى ما يطلب فعمت مجالس التدريس مساجدهم. وغشيت رحمة التعاطى للفهوم معاهدهم. فصارت حجج العلم لديهم تمايل انصاحا. وشبهات الجهل في جانبهم تتضاءل افتضاحا. ولم يزلوا في الارتقاء في تلك المدارج. وفي التنافس فيها دائما طلبا لسلوك أعدل المناهج. الى أن بلغوا أعلى مراتب الانشاء والتأليف. فصاروا بعد التلم والتعرف. روس التعاليم والتعاريف. ثم زادهم من لا يخيب لآمل أملة. ولا يبطل لعامل مؤمن عمله. نعمة منه بأن جعل خليفته فهم هو المنصور بالله تعالى مولانا اسماعيل. رأس أملاك العصر وهامة القهاء. وجعله ملاحظا لهم بعين الاجلال

شكرا وربه الخبر المسند فنصدر عن مبتداه بمنتهى السعادة ونشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تشتمل على جناح القلب فتسكن بمصر النصر. لها يرى بشر كلقصر. وتنكس حصون الشرك بملائكة السبع الطباق لما شيد لها النفي والاثبات من القصر. وتفتح عند موازنة الاعمال باب الغفران بعد المعاضلة. وتتحف بالجبر اذا بدت من كتاب السيئات تخارج المقابله. ونشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله صاحب الفضل والوصل في واقعه اذا وقف الصف يوم الحشر. والمسند اليه الشفاعة اذا نفث الساق بالساق واشدد كرب ذلك الالف والنشر عليه السلام وعلى آل محمد وصحبه الذين اغتدوا باستخدامه لهم ملوكا يستعبدون معالى الصفات وارندوا ملابس التقوى بتجريد قلوبهم يكن لها الى غيره النفات واقتدوا به فهم في التشبيه كالنجوم لأن محاسن الامة

يقال سببه أن بين الجملتين كمال الانقطاع وذلك لان جملة أولاف باسم الله خبرية بالنظر لصدورها جملة هو الرحمن مثلا لانشاء المدح ومتى كان بين الجملتين كمال انقطاع تعين الفصل كما باتى ان شاء الله تعالى * وأما ما يتعلق بها من علم البيان الباحث عن حال اللفظ من حيث الحقيقة والمجاز والكنائية فمبحث * الاول إلى ما حقيقة الاصلاق وهو حقيقى كما مسكت يزيد اذا قبضت على شئ من جسمه أو على ما يحبس منه يد أو نحوه ومجازى نحو مررت يزيد أى أصقت مرورى بمكان يقرب من زيد وهى هنا للاستعانة وحيث كانت هنا كذلك فتكون استعارة تبعية وتقريرها أن يقال شبه الارتباط على وجه الاستعانة بالارتباط على وجه الاصلاق بجامع مطلق الارتباط في كل فسرى التشبيه للجزئيات فاستعبرت الباء الموضوعه للاصلاق الجزئى للاستعانة الجزئية على طريق الاستعارة التبعية ولك أن تجعلها من قبيل المجاز المرسل علاقته الاطلاق والتقييد وذلك أن الباء موضوعة للارتباط

رحمه الله في كتابيه دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة والى ما ينسر النظر فيه من كلام غيرهما فاستخرجت زبدة ذلك كله وهذبتا ورقتيها حتى استقر كل شيء منها في محله وأضفت الى ذلك ما أدى اليه فكبرى ولم أجده لغيري جاء بحمد الله جامعا لأشتات هذا العلم واليه

المقيد بالالفاظ فأطلقت عن ذلك واستعملت في الارتباط على وجه الاستعانة فهو مجاز مرسل بمرتبين علاقته ما ذكر هذا اذا كان استعمال الباء في الاستعانة من حيث خصوصها وأما ان كان الاستعمال فيها من حيث انها جزئي من جزئيات مطلق ارتباط كان المجاز بمرتبة وهي الاطلاق على ما فيه من الخلاف ثم حيث نقلت الباء من معناه الأصلي وهو الاطلاق للاستعانة خفي الاستعانة أن تكون بالذات لا بالاسم وهنا قد جعلها (ع) بالاسم فيكون ذلك مجازا على مجاز أما المجاز المبني عليه فقد علمته وأما المبني فتقريره

والتوقير. رءوفا بهم رأفة والدبولده الصغير. خافضا لهم جناح رحمته. حافظا لهم من الاهانة بسطوته. مادا عليهم سرادقات عزته. يزيد لمحسنتهم في الاحسان. ويتجاوز عن مسيئتهم بالعفو والامتنان. قد كفاهم مهمات دنياهم. وأنقش لنيل العالی قواهم. آمنهم من الخوف بحسن ما أظهره. وفتح لهم منافع الدين والدنيا بصفاء ما ضميره. خلد الله تعالى ملكه. وأدام حسن سيرته فيما ملكه. ومن قال آمين آمنه الله تعالى في العاجل والآجل. فان هذا دعاء للبرية شامل. ثم إن من بركات هذه الدولة السعيدة. ومن لطائف ميامينها العديدة. أن فتوح في انشاء عدة من المؤلفات. في فنون وعلوم مختلفات. وذلك بعد أن تعاطيت جملة. وافرة من العلوم مع غصن دوحه هذه الدولة الانضر. ونجم أفلا كهأ الذي هو أبهى وأزهر. عالمها المحقق. وقيد أوايدها المدقق. مولانا محمد بن اسماعيل. لازال هو وأهله مبلغين جميع المقاصد الخيرية بلا تغيير ولا تبديل. فأشار الى التأليف وأشارته فتبع وغنم. وامثال أمره مساعدة وحثم. فكان هذا الشرح من جملتها وما يجب الثناء به على المولى تبارك وتعالى المعين على انشائه. فهو الهادي للعبد الى مرشده الدينية والدنيوية ليشغل بها بصدق نيته واعتناؤه. وسبب ذلك مع سابق الشبهة وإشارة من ذكر أن شرف علم البيان مما لا اختلاف فيه. بحيث لا تصور في تقريره الشبهة لما ينافيه. ثم إن من أحكم كتبه التداولات الكتاب المسمى بتلخيص المفتاح. فان فيه من اللطائف والمعاني ما لا تحيط بتجربته الحواشي والشرح. ثم ان الامام سعد الدين رحمه الله تعالى ممن صرف عنان العناية لشرح معانيه. وتصدى لاستخراج لطائف مبانيه. فوضع عليه مختصرا ومطولا. وكان المختصر من الشرحين لمتعاطيه ملجأ ومعولا. ولما وفقت بعون الله تعالى لقراءة ذلك الشرح مررت فيه على غوامض ربما اعتاص على بعض

أن يقال شبه الارتباط الواقع بين مطلق مستعان فيه واسم المستعان به بالارتباط الواقع بين مطلق مستعان فيه وذات المستعان به فسرى التشبيه للجزئيات فاستعيرت الباء الموضوعة للارتباط بين المستعان فيه ونفس المستعان به الخاصين للارتباط بين المستعان فيه واسم المستعان به الخاصين على طريق الاستعارة التبعية هذا وقد وقع خلاف في بناء المجاز على المجاز فقال بعضهم بمنعه لان فيه أخذ الشيء من غير ما لمسكه لان الحق في اللفظ انما هو المعنى الحقيقي والمجازي أخذه تطفلا وقال بعضهم بالجواز لان اللفظ لما نقل للمعنى المجازي بالعلاقة صار كأنه موضوع له خصوصا وقد قالوا ان المجاز موضوع بالوضع النوعي وجعل من ذلك قوله تعالى ولكن لا تواعدوهن سرا فان

منهم استعارة واليهم اضافات صلاة جارية على الخطاب النصف والاسلوب الحكيم. حاوية لتام الاتصال بالصرط المستقيم. وسلم تسليما يعلن به اللسان الطاهر. ويبطن القلب من اعتباره للناسب ما يساعده مقتضى الظاهر. ما خفقت للبلاغة راية مجد في بنى غالب بن فهر. وتعلقت بأزمة الفصاحة أهل مصر. لم لهم من نسب وصهر. (أما بعد) فان تلخيص المفتاح في علم البلاغة وتوابعها باجماع من وقف عليه واتفاق من صرف العناية اليه أنفع كتاب في هذا العلم صنف. وأجمع مختصر فيه على مقدار حجمه ألف. ولم أزل مشغوقا بهذا الفن وله محبا. مشغول الخاطر بالعزم على التجرد اليه وان كنت على غيره من العلوم مكبرا. منذ أرزنتي الارادة الى اوجود اراز الالهلال. و بشرتني حال المولد بالبلوغ لهذا العلم براعة الاستهلال. وآذنتني الفراسة أن حسن التخلص حينئذ انما كان كناية عن

السرد الجهر ثم أطلق على الوطء مجازا لأنه لا يكون غالبا الا سرا ثم استعمل اللفظ في سببه وهو العقد وحينئذ مقتضى فاستعمال السر في العقد مجاز مبني على مجاز ثم اعلم أنه على القول بالجواز تعتبر علاقة المجاز الثاني بينه وبين المجاز الأول لا بينه وبين المعنى الحقيقي للبحث الثاني الجواز والحرور في البسطة متعلق بمحذوف وحينئذ ففيها مجاز بالحذف بناء على قول من يقول ان الحذف مجاز مطلقا وأما على قول من يقول ليس بمجاز مطلقا وكذا على قول من يقول انه مجاز اذا تغير بسببه اعراب الباقي كما في قوله تعالى واسأل القرية فليس فيها مجاز وسيأتي أن المجاز بالحذف ليس من قسم المجاز المعروف بأنه الكلمة المستعملة في غير ما وصفت له الخ بل قسم آخر في البحث الثالث اضافة اسم الى الله حقيقة ان أر يد من لفظ الجلالة الذات وعليه يأتي ما مر من بناء المجاز على المجاز وأما ان أر يد منه اللفظ فهي بيانية والاضافة البيانية مجاز بالاستعارة عندهم لان الاضافة البيانية مقابلة للحقيقية والاضافة نسبة جزئية بمنزلة معنى

أرغب أن يجوده نافعاً لمن نظر فيه من أولى الفهم وهو وحسي ونعم الوكيل

الحرف والاستمارة في معنى الحرف تبعية فكذلكما كان بمنزلة. وتقرر بها أن نقول إن هيئة الاضافة موضوعة لتخصيص الاول بالثاني
أو تعريفه به فاستعملت هنا في تبين الثاني للاول بأن شبهه بمطلق نسبة شئ لثشيء على أن الثاني مبين للاول بمطلق نسبة شئ لثشيء على أن
الثاني مخصص أو معرف للاول بجامع مطلق التعاقب في كل فسرى التشبيه للجزئيات فاستعمل بصورة الاضافة الموضوعية للنسبة الجزئية
المفيدة للتعريف والتخصيص. للنسبة الجزئية المفيدة للبيان على سبيل الاستعارة (٥) التصريحية التبعية * المبحث

الراجع لفظ الجلالة علم على
الذات العلية علم شخصي
لاجنسي وقد اختلف في
الاعلام الشخصية فقبل
انها حقيقة لأنها استعملت
فيما وضعت له وقيل انها
واسطة بين الحقيقة والحجاز
لانها من خواص الامور
السكية والأعلام الشخصية
موضوعة لبيان جزئية
فعلى القول الأول لفظ
الجلالة حقيقة وعلى الثاني
لاحقيقة ولا حجاز بل
واسطة بينهما * المبحث
الخامس حقيقة الرحمة رقة
في القلب وانطاف تفتضي
التفضل والاحسان وهي
مستحيلة عليه سبحانه
وتعالى فبراد منها لازمها
وهو التفضل والاحسان
واشتق منها بهذه المعنى
رحمان ورحيم بمعنى متفضل
ومحسن فهو مجاز مرسل
تبعي لان التجوز فيهما
تابع للتجوز في أصلهما
وذكر بعضهم أنه يصح أن
يكون في الكلام استعارة

الافهام ومحال كثيرة تفتقر لاحالة إلى مزيد من الكلام وأكثرها لا يكفي فيه ما في المطلق. بل
يحتاج إلى خارج عما في ذلك الشرح من بيان أو زيادة بما يتكامل. فأريت أن أضع عليه شرحاً يكون
لذلك المختصر مجازاً بالقصديان عوياً. مع زيادة فوائد وأبحاث تتعلق بالحل تكميلاً لتحقيقه وتلخيصه.
فيكون للثنى شرحاً. وللشرح بسطاً وفتحاً. فإن وجد فيه مطالعاً زياً بسطاً في التعبير. أو تكراراً لبيان
المعنى في أثناء التقرير والنصوير. فلا ينبغي له أن يعده من النوع الذي لا يعرج عليه. ومن التطويل

مقتضى الحال وتعريض حقيقة ماسيكون من ادراك الآمال
أناني هو ما قبل أن أعرف الهوى * فصادف قلباً خالياً فتمكنا
إلى أن أعربت عن حال التميز. وبلغت ما تنازع اليه النفس من الاشتغال بمصنفاته ما بين مطلب ووجيز.
فلم أطلع للمناظرين فيه على تصنيف محكم تقرر به تهنيد العين ولا وقعت لهم فيه على تأليف مجمل أو منضل
أشاهد صحاح معانيه فلا أطلب أثراً بعد عين أما أهل بلادنا فهم مستغنون عن ذلك بما طبعهم الله
تعالى عليه من الذوق السليم. والفهم المستقيم. والاذهان التي هي أرق من النسيم. وألطف من ماء
الحياة في الحيا الوسيم أ كسبهم النيل تلك الخلاوة. وأشار إليهم بأصبعه فظهرت عليهم هذه الطلاوة.
فهم يدركون بطباعهم ما أفنت فيه العلماء فضلاء عن الأغمار الأعمار. ويرون في مرآة قلوبهم الصقيلة
ما احتجب من الأسرار خلف الاستار.

والسيف ما لم يلف فيه صيقل * من طبعه لم يفتن بصقال
فيها لغنيمة لم يوجف عليها من خيل ولا ركاب. ولم يزحف إليها بعد وعدي ولا بلحق لاحق وانسكاب
سكاب. فلذلك صرفوا همهم إلى العلوم التي هي نتيجة أو مادة لعلم البيان. كاللغة والنحو والفقه والحديث
وتفسير القرآن. وأما أهل بلاد الشرق الذين لهم اليد الطولى في العلوم ولا سيما العلوم العقلية والمنطق
فاستوفوا همهم الشائخة في تحصيله. واستولوا بجودهم على جملة وتفصيلاً. ووردوا مناهل هذا العلم
فصدروا منها ما سجلهم. وكيف لا وقد أجليوا عليه بخيلهم ورجلهم. فذلك عمر وامن كل دارس.
وعبروا من حصونه المشيدة ما رقد عنه الحارس. وبلغوا غنان السماء في طلبه ولو كان الدين بالثريا
لناله رجال من فارس. إلى أن خرج عنهم المفتاح فكان الباب أغلق دونهم وظهر من مشكاة بلاد
الغرب المصباح فكان ما حيل بينه وبينهم وأدارت المنون على قطعهم الدوائر. فتمطت بوقاته من
علومه أقواه الخابر وبطون الدفاتر. وانقطعت زهراتهم الطيبة عن المقتطف. وتسلبت على العضد
لسان من يعرف كيف تؤكل الكتف. فلم نظفر بعد هؤلاء الأئمة رحمهم الله تعالى من أهل تلك البلاد
بمن مخض هذا العلم فألقى للطلاب زبدته. ومخض النصيح فنشر على أعطاف العاري بردته. ولا حمت

تمثيلية بأن يقال شبه حال الله مع عباده في إيصاله لهم جلائل النعم ودقائقها بحال ملك رقيق قلبه على رعيته فأوصلهم انعامه بجامع أن
كلا حالة عظيم مستول على ضعف مدلهم بأحسانه واستعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه * وأورد عليه أن اللفظ المستعار في التمثيلية
لا بد أن يكون مركباً كما في أني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى وما هنا مفرد وأجيب بأنه يجوز أن يقتصر على بعض المفردات ويرمز به
إلى المركب على أن المشترك في اللفظ منها إنما هو مطلق تركيب وهو حاصل بالرحمن الرحيم وليس يلزم أن يكون تركيب جملة واعتراض
بأن المشبه به شأنه أن يكون أقوى من المشبه وجعل حال الملك أقوى من حال الله لا يتم وأجيب بأنه ليس المراد القوة بحسب الحقيقة
ونفس الامر فقط بل القوة ولو بالاعتبار كما هنا حال الملك باعتبار مشاهدتها للقاصرين أقوى واعتراض أيضاً بأن استعارة اللفظ من

شيء لشيء، تقتضي استعمال اللفظ في المستعار منه وقد نصوا على أن الرحمن الرحيم مختصان بالله ولم يستعمل في غيره وأجيب بأن الاستعمال في المستعار منه ليس بال لازم بل يكفي (٦) الوضع للمستعار منه الذي هو المعنى الحقيقي ولذا قال الشارح بجواز وجود

محازات لا حقائق لها *
وأما ما يتعلق بها من البديع
فاعلم أن فيها التورية وهي
أن يطلق لفظ له معنيان
قريب وبعيد ويراد البعيد
اعتمادا على قرينة خفية فقد
أطلقت الرحمة وأريد بها
التفضل والاحسان الذي
هو معنى بعيد لها لأنه مجازي
اعتمادا على قرينة خفية وهو
استحالة المعنى القريب
الذي هو الرقة وفيها أيضا
القول بالموجب ويقال له
المذهب الكلامي وهو
أن يساق المعنى بدليله كما
في قوله :

لوم تكن نية الجوزاء خدمته
بما رأيت عليها عقد منتطق
وكما في قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة إلا الله لفسدنا
وبيانه هنا أن قوله بسم الله
الرحمن الرحيم في قوة قولنا
لا ابتديء إلا باسم الله لأنه
الرحمن الرحيم وفيها
أيضا الاستخدام بناء
على أن المراد من اسم
الجلالة اللفظ وفي الرحمن
ضمير يعود على الله باعتبار
الذات وفيها التفات على
مذهب السكاكي لأن
مقتضى الظاهر في التوجه
له تعالى الخطاب بأن يقال

الذي لا يلتفت في الشرح إليه . بل يعده من مناسبة . وما يكون مرغوا بالطلبه . لأنه غير خال من
حكمة اما لصعوبة المعنى فأريد اظهاره في غير ما قالب ليتضح على الوجه الاكمل أولتوقف كمال
البيان على ما سبق فأريد كفاية مؤنة المراجعة لان ذلك هو السبيل الأعدل أولغير ذلك مما يدركه
اللييب . ويعد نصف من المقصد الحسن العجيب . وحيث كان هذا هو المقصود من تأسيس بنيته
ناسب أن أضيف إلى ذلك أولا شرح خطبته . وعلى مطالعة نسبة صوابه الى الله تعالى الموفق له
قبول القبول الينا عنهم بطاقه . ولا حصلت للمتطالع من هذا العلم على تلك الأبواب طاقه . ولا رأينا بعد
أن انطمت تلك الشمس المشرقة . واندرست طبقة تحرى الفرقه . ولم يبق الارسوم هي من فضائلهم
مسترقه . من أطلع غم من قلبه من روض الازهار زهرة على ورقه . ولا من عاق شنه بطبقتهم فيقال وافق
شن طبقه . بل ركبت بينهم في هذا الزمان ربحه . وخبت مصايحه . وناداهم الأدب سواكم أغنى
ورب كلمة تقول دعني

وما بهض الإقامة في ديار * يهان بها الفتى الا بلا .

فعد ذلك أزمع هذا العلم الترحل وآذن التحول

وإذا الكريم رأى التحول نزله * في منزل فالرأى أن يتحولا

وفزع إلى مصر فأتى بها عصا التسيار . وأنشد من ناداهم من تلك الديار

أقت بأرض مصر فلا ورائي * تحب بي الركاب ولا أمامي

ولقد وصل اليان من تلك الدلالة على التخليص شروح رحم الله مصنفها فانهم ماتوا وهم أخبار وبيض
وجوهم في الآخرة كما سودهم بالمعالي في هذه الدار . لا تشرح له صفا الصدور الضيقة . ولا تفتح
عندها مغلقة . ولا تنقح فيها زناد الفكر عن مسئلة محققة . يتناولون المعنى الواحد بالطرق المختلفة
ويتناولون المشكل والواضح على أسلوب واحد كما هم قد ألفه . لا يخالف المتأخر منهم التقدم لا بتغيير
العبارة . ولا يبدله على حل ما شكل على غيره أو استشكل ما تضح جواره . ولا يطمع أن يذوق مافي
الاستدراك من اللذة . ولا تطمح نفسه لأن يقال برز على من سبقه وبذ . بل يسرى خلف من تقدمه
حتى في السكامة الفذة . ويسير اثره حذو الفذة بالقذة . فصارى أحدهم أن يمز وأبيات من الشواهد
لقائلها . ويوسع الدائرة بما لا يقيم له وزن من تكميل ناقصها وانشاد ما قبلها وما يليها . وينشر لارغب
مفردات الالفاظ من واضح كلام العرب . ويذكر ما لا حرج على مخالفه من اصطلاحات لبعض أهل
الأدب . ولا يزيد في شرح عبارة المصنف على الايضاح زينا وجدفيه أم شينا . فلونطق التلخيص اتلا
ما جتم به هذه بضاعتنا ردت الينا . هذا والشرح يطول . والوقت ينفق ولم يكتب اطاب البيان وصول
قد استفرغوا في ذلك قوى أفكارهم واستوعبوا مدى أعمارهم فليت شعري وقد انقضى العمر متى
يسبحون في اللجة . ويجنحون الى بياض المحجة . أبعد أن يشيب القراب ويرجع الشباب الحائل . أم
يصيرون الى أن تمود الى الدنيا القرون الاوائل

وحتى يؤوب القارطان كلاهما * وينشر في القتل كليب لوائل

وفي أية مدة يصلون الى تلك الانانيف . ويحصلون على تلك الحقائق التي طاف بأركان بيتها عن له حجر
سليم ومقام كريم كل طائف

ولا

باسمك اللهم فعدل عن مقتضى الظاهر وقيل بسم الله الرحمن الرحيم وفيها أيضا الادماج وهو أن

يضمن الكلام السوق لغرض آخر كما في قوله أقلب فيه أجفاني كأتى * أعد بها على الدهر الذنوبا . وبيان ذلك هنا أن

الغرض الاصل من البسملة التبرك والاستعانة باسمه تعالى فبعد أن ذكر هذا الغرض منها أدهج فيها الشناء على الله بكونه رحمانا رحيا

(قوله نحمدك) أى نصفك بالجليل الذى أنت أهله لأن الحمد الثناء بالجليل ومن المعلوم أن كل أوصافه جميلة فكأنه قال نصفك بكل صفة جميلة ثم إن ذكر نعمتى شرح الصدور وتنوير القلوب وإن احتمل أن يكون مجرد تعيين المحمود أو مجرد براعة الاستهلال المتبادر منه أنه لا أجل كونهما المحمود عليه والمعنى نحمدك يا من الخ لا أجل هذين الوصفين لأن الموصول مع صلته فى معنى المشتق وتعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعلمية المشتق منه وحينئذ فإما يقال إن هذا الحمد محمود وشكر فلم اختار التعبير بالحمد على النعير بالشكر وأجيب بأنه إنما اختار مادة الحمد على مادة الشكر لأمر ثلاثة * الأول الاقتداء بالقرآن الأعظم الثانى العمل بحديث كل أمرئ بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم على رواية ضم الدال الثالث أن الحمد اللغوى أظهر من الشكر بغير اللسان فى أداء المقصود لحفاء الاعتقاد واحتمال عمل الجوارح لغير الحمد فهو أظهر أنواعه ولذلك روى ما شكر الله عبد لم يحمد به أى ما أظهر نعمته كل الاظهار وكشف عنها عبد لم يثن عليه باللفظ وإن اعتقد وعمل فالمراد بالشكر فى الحديث اظهار النعمة ولا يرد أن زيادة النعم مترتبة على الشكر لقوله تعالى (لئن شكرتم لازيدنكم) لانه ليس المراد بالشكر ان يقتضى زيادة النعم فى الآية خصوص الشكر (٧) اللفظى أعنى الشكر بخصوص لفظه بل الشكر العرفى الشامل للثناء

نحمدك

ونسبة خطئه الى مؤلفه مع عذره بأن المؤلف غالبا يقع فى تأليفه ولو مع شدة التحقق بالعلوم سقطه وزله ولما أملت آتاه بعون الله تعالى وفضله على الوجه المشار اليه راجيا منه تعالى بلوغ المراد ومتوكلا به فى ذلك عليه ترجمته * بمواهب المتاح فى شرح تايخيص المفتاح * وهذا أو أن الشروع فى ذلك وعلى الله الاتكال فى تحقيق ما هنالك (نحمدك) أى نصفك بالوصف الجليل الذى أنت أهله

لولا العقول لكان أدنى ضيغ * أدنى الى شرف من الانسان

فكم من معضلة فى الكتاب يمررون عليها وهم عن حلالة حلها معرضون. ومشكلة يصححون ألفاظها وهم للعانى مرضون. وكما أوردوا أسئلة وصارخ من التوفيق يناديهم لو قبل. ما هكذا تورد يأسد الأبل. وكما هتف بطائرهم هاتف من العقل بصوت شجي. هيهات ما هذا بعشك فادرجى. وكما عاود النظر فى شئ من هذه الشروح على سبيل التنزل مطالع. ثم نثى طرفه وهو يقول يا خيبة المطامع. ويحاف صادقا انها لم تكن تكذب الا بأطراف الاصابع. هنالك يعلم الطالب أنه أملى له فيما أملى عليه. وأنه فى مهمه مهمل لا يحجب داعيه ولا يلتفت اليه

فلو أنشدت نغما هناك بناته * لمات ولم يسمع لها صوت منشد

واتما أحلت ذلك كله على سوء تصرف من لسان السافل أو يد الناسخ وأحلت أن يصدر شئ منه عن المصنفين فانهم أر باب قدم فى العلم راسخ. والله القائل

أخا العلم لا تمجل بعيب مصنف * ولم تيقن زلة منه تعرف

فكم أفسد الراوى كلاما بعقله * وكما حرف المقول قوم وصحفوا

وأيا المضارعة تدل على الامرين معا أعنى الحدوث الذى تدل عليه الماضوية وعلى الاستمرار الدالة عليه الاسمية وحينئذ فهمى أشرف منهما كذا قيل ولكن اعترض بأن الاستمرار من وظائف الاسمية فقط كما يأتى الآن يقال إن الذى تدل عليه الاسمية الاستمرار مجردا عن التجدد والذى تدل عليه الجملة المضارعة الاستمرار مع التجدد. ولما رأى بعض الاشياخ هذا الاشكال قرر أن الجملة الفعلية المضارعة تدل على الاستمرار من حيث القرائن وفيه أن الماضى كذلك يدل عليه بواسطة القرينة اللهم الا أن يقال قوة دلالة الماضى على الانقطاع تعارض القرينة فلم يعتبر فيه ذلك. بقى شئ آخر وهو أن الاستمرار التجددى لمضمون الجملة هنا محال لأن الحمد ثناء وهو عرض يزول بمجرد حصوله. وأجيب بأن هذا دوام واستمرار تخيلى لا تحققي وأما جواب بعضهم بأن الدوام باعتبار الثواب ففيه نظر لأن الدوام المدلول للجملة متعلق بمضمونها لا بالثواب فهو غير منظور له * والنون فى قوله نحمدك يحتمل أن تكون للعظم نفسه وأتى بهامع أنها تدل على العظمة المنافية لمقام التأليف وهو الذل والانكسار اظهارا للثبوت وما هو تنظيم الله فهو من باب التحدث بالنعمة الذى هو أولى من سلوك التواضع عند الفقهاء. والمحدثين ويحتمل أنها للتسكيم ومعه غيره والمراد بالقرآن والحمدون أو العلماء وأدخلهم معه فى الحمد إما لكون أمر الحمد عظيما لا يقوم به الشخص الواحد فاستعان بهم عايشه ومع ذلك لم يقوموا بحقه وإما

بغير لفظه وخدمة الاركان واعتقاد الجنان فى مقابلة النعمة واختارها على مادة المدح للامرين الاولين وتنبيهها على أنه تعالى فاعل مختار واختار الجملة الفعلية المضارعة على الاسمية والماضوية لافادتها لتجدد مضمونها على سبيل الدوام والاستمرار ليناسب الحمد المحمود عليه هنا وهو نعمة شرح الصدور للتخليص المذكور وتنوير القلوب المتجدد ذلك وقتنا بعد وقت بخلاف الماضوية فانها انما تدل على الحدوث فقط والاسمية تدل على الدوام فقط فلا يناسبان المحمود عليه هنا

لتعود بركة الحمد عليهم شفقة منهم عليهم كما تقرأ أشبثا وتهدي ثوابه إلى والدك فإنه يحصل لك ولهم الثواب غاية الامر أنه نزل الشركة في الحمد منزلة الشركة في الثواب إقامة للسبب مقام السبب ويحتمل أن المراد بالغير أجزاء ذاته فكأنه جعل كل جارية بمنزلة شخص مستقل ادعاء لكن لا يخفى أن من جملة كل جزء موارد الحمد الثلاثة اللسان والجنان والاركان ومن المعلوم أن اسناد الفعل لآلته مجاز ولفاعله حقيقة فيكون اسناد الحمد المستكم حقيقة وإلى الموارد الثلاثة المذكورة مجازا فيلزم على ذلك الجمع بين الحقيقة والمجاز كما يقال باعتبار ذلك قطع باعتبار اسناد القطع إلى القاطع وإلى آله ولا بعد فيه على مذهب من جوز الجمع بين الحقيقة والمجاز وهذا ظاهر على جمل الجملة خبرية فإن جعلت انشائية في المعنى تعين أن تكون النون للعظمة لأن انشاء الحمد بهذه الجملة لم يقع إلا من المصنف فلا يتأتى أن تكون لانشاء الحمد منه ومن غيره إلا على سبيل التنزيل * وأعلم أنه إذا جعلت الجملة خبرية لفظا ومعنى حصل بها الحمد ضمنيا في ابتداء التأليف لأن الاخبار عن حمديقع منه يستلزم أن ذلك المحمود أهل لأن يحمده وهذا يستلزم اتصافه بالجميل الذي هو حقيقة الحمد أو يقال هو اخبار عن حمد واقع بذلك الاخبار كما قيل (٨) في نحو أنكم انه اخبار عن تكلم حصل به * وأما عدل عن اسم الجلالة الذي

ورد التعبير به في الكتاب والسنة في مقام الحمد إلى ضمير الخطاب لأن اللاتق بحال الحامد أن يلاحظ المحمود في حال حمده حاضرا مشاهدا ليكون حمده على وجه الاحسان المفسر في حديث الاحسان أن تعبد الله كأنك تراه ففي التعبير بالضمير المذكور إشارة إلى أن الحامد بلغ مقام المشاهدة للمحمود بحيث حمده على وجه المخاطبة والمشافهة وأما أثر تأخير المفعول مع أن تقديمه يفيد الاختصاص لأن تأخيره هو الأصل وللإشارة إلى استغناء هذا

يا من شرح صدورنا لتلخيص البيان

(يا من) المشهور جواز الاطلاق لمن كما يشهد به قوله تعالى أفمن يخلق كمن لا يخلق وقوله ومن عند علم الكتاب ففعل الخلاف المنقول عن صاحب المتوسط في غير من فليس لا يراد عبارته كبير ثمرة حينئذ (شرح) أي فتح (صدورنا) أي قلوبنا بنهيتها (الم) علم كيفية (تأخيصى) أي تنقيح وتهذيب (البيان)

وكم ناسخ أضحي لمعنى مغيرا * وجاء بشيء لم يرد المصنف فحدثني ذلك على أن أشد جياذ الحزم. وأمد ركاب العزم. إلى شرح للتأخيصى يحى من هذا العلم الرفات. ويدرك منه ما فات. ويمتطي من معاليه أقصاها. ولا يفاذر صغيرة ولا كبيرة من أعمال مصنفه إلا أحصاها. ويجمع من شتاته ما تفرق شجره. ويضم من شذوره الذهبية ما ذهب أيدي سبا وتزق شذر مندر. ويقض من أبكاره مامضت عليه القرون. ويقض من ختامه ما انطوى على كل در مكنون. وينسج على منوال التفهيم تفاصيل محرره. ويحوى من القصب ما أحرز المدى وأطرب. وسكرت عن تبعه أبصار قوم لم يدوقوا حل ألوانه المسكره. ويقدم للطلاب معمولا على نمط ما قلاه من المتحلين باستعمال الادب عام ولا خاص. محشوا بتأليف حبات من القلوب تصلح مسيرا طبقات طبق لدست الخواص. مختصا بصواب من مختار القول لانه معمول ومقدم وتقديم معمول مفيد للاختصاص. ويكون واسطة بين مفتاح المشرق ومصباح الغرب، خيل من العصبية حريا بالنسبة إلى مصر فانها بقعة من عند الله مباركة طيبة لاشرقية ولا غربية فسبحان قالق اصباحها عن اعتدال يكون بين الحق والباطل فيصلا وجاعل الشمس مصرا لا خفاء به * بين النهار وبين الليل قد فصلا وكيف لا يدرك القسطا من هذا العلم المدى ويسلك في ابراز حقائقه طرائق قددا ويستخرج من

ركابه

الاختصاص عن البيان لوضوحه (قوله يا من) أتى بيا الموضوع لنداء البعيد مع أنه تعالى أقرب

الينا من جبل الوريد إشارة إلى علو مرتبة الحضرة العلية عن الحامد الملوث بالكدرات البشرية من الذنوب والآثام ولذا قال بعض الافاض البعد عبدوان تسامى * والمولى مولى وان نزل ولا يناقض هذا ما مر في نكتة التعبير بكاف الخطاب لأن البعد الرتبى بين الحق والخلق يصاحبه قوة الاقبال والتوجه إليه تعالى * واسـ حمل من في الذات العلية مع أنها من المبهمات لو رود الاذن في اطلاقها عليه كتابا وسنة نحو سبحانه الذي أمرى أفمن يخلق كمن لا يخلق وفي الحديث يا من احسانه فوق كل احسان يا من لا يعجزه شئ ففتح اطلاقها عليه تعالى فيه نظر (قوله شرح) الشرح في الأصل الفتح والمراد به هنا التهيش وقوله صدورنا جمع صدر بمعنى القلب من اطلاق المحل وإرادة الحال وفي الحقيقة المهيأة للعلوم إنما هو النفس بمعنى الروح لا القلب بمعنى الصفة الحالية في الصدر فيراد بالقلب النفس والمعنى يا من هيأ أرواحنا القائمة بقلوبنا التي محلها منا الصدور ففيه مجاز بمرتين من اطلاق المحل على الحال فيهما. وتلخيص الكلام تنقيحه أى الاتيان به خالصا من الحشو والتطويل * والبيان هو الكلام الفصيح المعرب عما في الضمير ثم انه لا بد من حذف في الكلام والمعنى يا من هيأ أرواحنا لم كيفية تأخيصى الكلام الفصيح وتنقيحه وتخليصه من الحشو والتطويل والقصور عن افهام المراد وإنما احتجنا لذلك لأن الذى تهيا النفس لقبوله العلوم والمعارف

وقوله في ايضاح المعاني يحتمل أن تكون في معنى مع على حد قوله تعالى ادخلوا في أمم أي نحمدك يا من هيأ قلوبنا للعلم بكيفية الاتيان لكلام الفصيح متفحاصا حبالا ايضاح المعاني أي معاني ذلك البيان وعلى هذا فالآتيان بلفظ في التي بمعنى مع إشارة الى أن المقصود بالذات ايضاح المعاني وأما الاتيان بالكلام الفصيح منقحاً فهو بالتبع لأن مع تدخل على المتبوع ويحتمل أن تكون بمعنى لام التعليل متعلقة بتلخيص على حد قوله تعالى لمسكم فيما أفضتم فيه أي لاجل ما أفضتم فيه أو باقية على حالها متعلقة بمحذوف صفة لتلخيص أو للبيان وفي الكلام حذف والمعنى التلخيص الكائن أو البيان الكائن في وقت ايضاح المعاني وحالتها وأنها بمعنى عند المعنى يا من علمنا كيفية تلخيص البيان عند قصدنا ايضاح المعاني بذلك البيان ولا يخفى ما في كلام الشارح من الاحتباس إذ ربما يتوهم من تلخيص البيان عدم ايضاح معانيه فدفع ذلك التوهم بقوله في ايضاح المعاني على حد قوله

فسق ديارك غير مفسدها * صوب الربيع وديمة تهني

ويحتمل أن يراد بالبيان والمعاني خصوص العلمين وحينئذ في معنى مع * ولا يخفى ما في كلام الشارح من المحسنات البديعية ففي التعبير بشرح الصدور حسن الافتتاح لأن شرح الصدور أصل لكل خير ففي افتتاح الكلام به ادخال السردو على السامع * وفيه أيضا براعة استهلال لأنه يشير الى أن الكلام الآتي شرح وقوى البراعة بما ذكره بعد بقوله لتلخيص البيان وايضاح المعاني وفي ذكر التلخيص والايضاح والبيان ودلائل الاعجاز وأسرار البلاغة التي هي أسماؤها كتب في هذا (٤) الفن الأولان للوصف والثالث

للطبيب والاخيران للشيخ عبد القاهر التوجيه وهو أن يوجه الكلام الى أسماء متلائمة ولو اصطلاحاً كما في قول علاء الدين الكندي من أم بابك لم تبرح جوارحه تروى أحاديث ما أوليت من من

فالعين عن قررة والكف عن صلة * والقلب عن جابر والسمع عن حسن

(قوله ونور قلوبنا) التنوير ادخال النور في القلب

في ايضاح المعاني * ونور قلوبنا بلوامع التبيان

وهو المنطق الفصيح العرب عما في الضمير (في ايضاح) يتعلق بتلخيص أي نحمدك يا من علمنا كيف تلخص البيان عند قصدنا لا ايضاح (المعاني) بذلك البيان (ونور قلوبنا) هو بمعنى شرح صدرنا الآن الاول في علم كيفية التلخيص وهذا في العلم مطلقاً (بلوامع) متعلق بنور أي نحمدك يا من أذهب على قلوبنا الظلمة بسبب ايجاد المعاني المعالومة التي هي في قلوبنا كالنجوم اللوامع أي الظاهرة الضوء فعلى هذا تكون اضافتها الى قوله (التبيان) من اضافة الموصوف الى الصفة لأن المعلومات موصوفة

ركابه أفلاذلاً كباد. ويضم من جواده ما سرح في البلاد بداد. وهو قد اقتلع من تخوم خوارزم أساس البلاغة وأخذ زهرة أصفهان وأخلى ابن داود منها باعه وزفت اليه من ثم الخريدة بالاغاني وكفل لنيسابور واليمنية فكان كإدله عليه الخبر خير المعاني. واقتطع من جيد المغرب عقده. ورشق مصنفاته بسهام النقد فما أغت عن ابن رشيق العمدة. ونشر فلاند عقبان. ونثر زهر آدابه عن أفنائه. واستولى على الذخيرة. واستوفى محاسن أهل الجزيره. فلذلك رجوت أن تخرج طينته في هذا العلم كتاباً يملى على المفترين من العلم فيملا صدورهم ملاء. وأن يرد ما أخذته عباءة ملاء. ثم أحجمت عن سلوك هذا المسرى

(٢ - شروح التلخيص - أول) والمراد بالقلوب النفوس واللوامع جمع لأمعة وهي الذات المضيئة كالشمس والقمر والنجوم * والتبيان هو الكلام الفصيح المقترن بدليل أو برهان فهو أخص من البيان * واطراف اللوامع للتبيان امامن قبيل اضافة المشبه به للمشبه أي بالتبيان الذي هو كالانجم اللوامع في الاهتداء بكل وعلى هذا فالآتيان للتبيان للاستغراق فيكون جمعاً في المعنى فالأمعة بين المشبه والمشبه به في الجمعية حاصلة وحينئذ لا يقال إن فيه تشبيه المفرد بالجمع وهو ممنوع أو يقال انه قصد المبالغة في تشبيهه بجميع اللوامع حيث جعله مقاوماً لجميعها وقولهم بالمنع محله ما لم يقصد المبالغة فهما جوابان الاول بالمنع والثاني بالتسليم ويحتمل أن تكون الاضافة على حقيقتها والمراد باللوامع المعاني المفهومة بالتبيان على طريق الاستعارة التصريحية وعلى هذا فهو من اضافة المدلول للدال أو من اضافة الموصوف اصفته أي اللوامع المبينة من اطلاق المصدر على اسم المفعول لأن التبيان في الاصل مصدر بين وهو بكسر التاء على غير قياس ونظيره في الكسر شدوذا التلقاء وغيرهما بالفتح على القياس كالتذكير والتكرار وإنما عبر الشارح بالبيان في جانب شرح الصدور والتبيان في جانب تنوير القلوب لأن التبيان أبلغ من البيان لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى غالباً فهو بيان مع برهان وقيل مع كد خاطر واعمال قلب وتنوير القلب أقوى من شرح الصدر لأن تنوير القلب ادخال النور فيه وشرحه فتحه والأبلغ أولى بالأقوى * وإنما قدم شرح الصدور على تنويره لانه وسيلة مقدماتية على المقصود وهذا كماه بحسب الاصل والا فلما راد بشرح الصدور وتنوير القلوب واحد ويدل له ما قالوه في قوله تعالى أفن شرح الله صدره للاسلام أي قذف في قلبه نوراً ينتفع به فان هذا يدل لما قلنا من أن شرح الصدر عبارة عن تنويره وحينئذ في العبارة تفنن أي ارتكاب فنين ونوعين من التعبير كذا قال بعضهم

(قوله من مطالع المثاني) حال من التبيان أو صفة له لان الجار والمجرور الواقع بعد المعرفة بأل الجنسية يجوز فيه الامران ومن للسببية وهذا ترشيع للتشبيه على الاحتمال الاول والمعنى ونور قلوبنا بالتبيان التشبيه باللوامع كالتدليل التبيان أو الكائن بسبب تدبر مطالع المثاني وعلى الاحتمال الثاني يكون الجار والمجرور حالاً أو صفة للوامع ترشيعاً للاستعارة والمعنى ونور قلوبنا بمعاني التبيان حالة كونها ناشئة من مطالع المثاني فمن لا ابتداء وعلى هذا فعاني التبيان معان أخر غير معاني القرآن استفيدت من ممارسته والمثاني بالباء المثلثة كما في النسخة التي صححها الشارح القرآن لان الاحكام والقصاص فيه ثبتت أي كررت أو لتكرار نزوله وهو جمع مثني كلفل اسم مكان أو مثني بالتشديد من التثنية على غير قياس * والمطالع جمع مطلع وهو في الاصل اسم لحل طلوع الكواكب والمراد به هنا ألفاظ القرآن فشبهت ألفاظ القرآن بحل طلوع الكواكب بجامع أن كل محل لطلوع ما يهتدى به واستعير اسم التشبيه للشبه على طريق الاستعارة التصريحية وإضافة مطالع للمثاني على هذا من إضافة الأجزاء للكل أو ببيانية ويحتمل أن إضافة مطالع للمثاني من إضافة التشبيه به للتشبيه كاجين الماء وليس في الكلام استعارة (١٠) * وبين المثاني والمعاني من المحسنات البديعية الجناس اللاحق لاختلافهما بحرفين

من مطالع المثاني ونصلى على نبيك محمد المؤيد دلائل اعجازه

بالبیان أى بیانها وظهورها (من مطالع المثاني) حال من اللوامع أى نحمدك یا من نور قلوبنا باللوامع حال كون تلك اللوامع حاصله فی قلوبنا من مطالع مطالع المثاني. والمثاني جمع مثني سمي به القرآن لان السور والقصاص ثنتي فيه. ومطالع القرآن ألفاظه شبهت بموضع طلوع الشمس لان منها تبدو المعاني وتطلع ويحتمل أن يكون نعتاً أى اللوامع الحاصلة لنا من مطالع المثاني (ونصلى على نبيك محمد) أى نطلب له منك زيادة التشريف والتعظيم (المؤيد) أى الذى أيدت أى قويت (دلائل اعجازه) أى الأمور التى حصل بها اعجازه الخلق عن معارضته فى دعوى الرسالة وهى من القرآن وغيره فدلّت على صدقه فإضافة الدلائل الى الاعجاز من الإضافة لمجرد الملازمة لان تلك الدلائل الكائنة من القرآن كالأخبار بالغيوب والاسلوب المعجيب والكائنة من غيره كاشفاق القمر دلت بواسطة اظهارها عجز الخلق على صدقه فلم يدلول عليه هو الصدق والاعجاز ملابس لتلك الدلائل لانه فصرت أقدم رجلاً وأؤخر أخرى لعلنى أن الباع قصير والمتاع يسير. والبضاعة مزجاء. والصناعة لا تسعف الآمل كل وقت بما رجاء. هذا موضع ضيق الوقت بأعداء ندر أبالله في نحو رهم. ونعوذ به من شرورهم يعرفون نعمة الله ثم يشكرون. ويكفرون. ويصدفون عما انتهى اليهم منا فتلو ذلك من فضل لله علينا وعلى الناس ولكن أ كثر الناس لا يشكرون

ان يسمعوا ربي طاروا بها فرحاً * منى وما سمعوا من صالح دفنوا

مثل العصافير أحلاماً ومقدرة * لو يوزنون بزف الريش ما وزنوا

صم اذا سمعوا خيراً ذكرت به * وان ذكرت بدوء عندهم أذنوا

يتناهون من العمر الايام والايالى. ويحولون لوقدر واين القلب وما يحاوله من العوالم والمعالي. لا تصدع

متباعدين في المخرج (قوله ونصلى الخ) لعله لم يأت بالسلام خطأ اكتفاء بآبائه له لفظاً فلا يقال ان افراد الصلاة عن السلام مكروه أو أنه ترجح عنده القول بعدم كراهة الافراد (قوله على نبيك) بالهمز مأخوذ من النبأ وهو الخبر لانه مخبر عن الله بما بلغه الملك من الاحكام أو لأخباره الناس بأنه نبي فيحترم وبدون همز من النبوة وهى الرفعة لارتفاع رتبته وانما لم يقل على رسولك مع أن الرسالة أشرف لان الوصف بالنبوة أشهر استعمالاً (قوله محمد) بدل أو عطف بيان من نبيك (قوله المؤيد) من التأيد

وهو التقوية وهونعت لمحمد لانتبي لثلاثا يلزم تقديم غير النعت من التوابع عليه (قوله دلائل) جمع دليل على غير قياس المواظ كصيد ووصائد لان شرط جمع فصيل على فعال أن يكون مؤنثا كسميد اسم امرأة والاوى أن تكون جمع دلالة بمعنى دليل ولا شذوذ ولا شئ قال في الخلاصة وبفعائل اجمع فعاله * وشبهه ذاتاء أو مزاله ثم ان دليل الشئ ما يؤدى الى معرفته وحينئذ فدلّ اعجازه عليه الصلاة والسلام المعجزات التى يعرف بها اعجازه عليه السلام لمعارضيه عن المعارضة بالاثبات بمثل ما تى به * واعترض بأن المعجزات انما يعرف بها صدقة عليه الصلاة والسلام لانه المقصود من الاثبات بها لا الاعجاز الذى هو اثبات عجز الغير وحينئذ فالاولى للشارح أن يقول المؤيد بدلائل صدقه الخ وأجيب بأن الاعجاز فى الأصل اثبات المعجز فى الغير ثم نقل لظاهر المعجز فيه ثم نقل لظاهر صدق النبي عليه الصلاة والسلام فى دعواه الرسالة فهو محجاز مبنى على محجاز وحينئذ فالمعنى المؤيد بدلائل صدقه وبأن الإضافة لادنى ملازمة وبيان ذلك أن الدلائل لما كانت ملازمة لاعجاز الخلق أى اثبات عجزهم عن الاثبات بمثلها ودلت على الصدق بواسطة أضيفت اليه * وفى كلامه من المحسنات البديعية جناس الطباق حيث جمع بين المؤيد والاعجاز وهما معنيان متقابلان

(قوله بأسرار البلاغة) أي الأسرار المعتبرة في البلاغة وهي مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته وأسرارها الأمور التي يقتضيهما الحال كالأنكىد عند الانكار وتركه عند عدمه وغير ذلك مما سأتى وسميت أسراراً لأنها لا يعرفها إلا بالها فشبّهت بالسر الذي بين اثنين لا يعرفه الا هما واستعمل اللفظ الدال على المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصروفة * فان قلت من جملة دلائل اعجازه انشقاق القمر وسعى الحجر وغيرهما وأسرار البلاغة ليست موجودة فيهما فامعنى كونهما مؤيدين بتلك الأسرار. وأجيب بأن المعجزات يؤيد بعضها بعضاً فالتي أيدت ثابتاً لها بالأسرار بهذا الاعتبار وتوضح ذلك أن القرآن مؤيد بأسرار البلاغة وهو مؤيد بلبقية المعجزات لثبوتها بالتواتر وبقائه على الدوام فتسكون الأسرار مؤيدة لبقية المعجزات لان مؤيد المؤيد دلشئ مؤيد لذلك الشئ وهذا ان جعلنا اضافة دلائل الى اعجازه للاستغراق فان جعلناها للجنس لم يرد السؤال وكذا ان جعلناها للعهد وأردنا بدلائل اعجازه السور القرآنية وكل جملة من القرآن قدر سورة ومعنى تأييد القرآن بأسرار البلاغة أن أمارات الاعجاز فيه وإن كانت كثيرة من الأخبار بالغيوب والأساليب العجيبة وغيرهما لكن أقوى تلك الأمارات كمال البلاغة لما حصل بتلك الأسرار (قوله المحرزين) صفة للآل والاصحاب مأخوذة من الاحراز وهو الحوز والضم أى الذين حازوا وضموا وقوله قصب السبق القصب جمع قصبه وهى سهم صغير تنرسه الفرسان فى آخر الميدان يأخذونه سبق اليه أولاً واطافة قصب السبق من اضافة الدال للعدلول أى القصب الدال على السبق أى الدال حوزة عليه وقوله فى مضمار صفة القصب أى المغرور فى مضمار الفصاحة والمضمار محل تسابق الفرسان بالخيول ويقال له (١١)

الفرسان فيه بالخيول المضمرة
* ثم ان الفصاحة سياتى
تريفها وأما البراعة
فصدر برع الرجل اذا
فاق أقرانه فالبراعة فوقان
الأقران والمراد بها نأما به
القوقان من الكمال والشرف
* ثم لا يخفى أن كلاماً من
الفصاحة والبراعة بالمعنى
المراد هنا لا مضمار لها
وحينئذ في الكلام استعارة
تمثيلية حيث شبه هيئة
الآل والاصحاب فى حوزهم

بأسرار البلاغة * وعلى آله وأصحابه المحرزين قصب السبق فى مضمار الفصاحة والبراعة

بها حصل (بأسرار البلاغة) متعلق بالمؤيد الذى قويت دلائل صدقه عند ظهور عجز الخلق عن معارضته بأسرار البلاغة لانها ظاهرة فى الاعجاز بها فقويت بها تلك الأدلة واطافة الأسرار الى البلاغة يحتمل أن تسكون من اضافة البيان أى بالأسرار التى هى مجموع جزئيات البلاغة على أن يراد بالبلاغة ما تحصل به ويحتمل أن تسكون الاضافة على بابها أى بالحكم المراعاة لتحصيل البلاغة التى هى المطابقة لمقتضى الحال كمرعاة التأكىد عند الانكار وتركه عند عدمه (و) نصلى (على آله) أى أقار به من بنى هاشم (وصحبه) أى أصحابه وهم من لقيه وآمن به (المحرزين قصب السبق) أى الفائزين بالغلبة عند المناضلة والمبادرة (فى مضامير) جمع مضمار وهو فى الاصل موضع اجراء الخيل والمراد هنا مواطن المباراة والغالبية فى (الفصاحة) وهى ملكة يقندر بها على الانيان بكلام فصيح والمراد مضامير استعمال تلك الملكة (والبراعة) وهى تفوق الانسان على أفرانه فى البلاغة وغيرها

المواظق قلوبهم فتردعهم. ولا يسمعون المذكر بأيام الله ولو أسمعونهم ولم يرد الله نعمهم فما نعمهم. هذا مع غشيان الفتنة لهم فى كل عام. واثبات دائرة السوء عليهم بما ينحرمهم كالانعام. وان أحدلهمهم لا يصل

أعلى مراتب الفصاحة والبراعة عند المحاورة والتخاطب بهيئة الفرسان فى حوزهم قصب السبق عند التسابق بالخيول فى الميدان واستعمل اللفظ الموضوع للهيئة المشبه بها للهيئة المشبهة على طريق الاستعارة التمثيلية أو استعارة مفردة مصروفة فى قصب السبق بأن شبه ما اختصوا به من بديع العبارات الدال على علو مراتبهم فى الفصاحة والبراعة بقصب السبق واستعمل اسم المشبه به للمشبه والمضمار ترشيحاً أو مكنية فى الآل والاصحاب بأن شبههم بفرسان أدنى الفصاحة والبراعة بأن شبههم بالخيول الجيدة الموصلة للراد والاثبات المضمار على كل من الوجهين تخييل واحراز قصب السبق ترشيحاً والفصاحة والبراعة على الاول من الوجهين تجريد وأقرب من ذلك أن تقول الاحراز فى الاصل هو الضم والمراد به هنا التحصيل والقصب فى الاصل هى السهام الصغيرة التى تغرز فى آخر الميدان بحيث يمد من أخذها أولاً سابقاً والمراد بها هنا النكات الدقيقة أى المحصلين المعانى الدقيقة الدالة على سبقهم على غيرهم وقوله فى مضمار حال من الآل والاصحاب أى حال كون الآل والاصحاب تسابق أذهانهم فى مضمار والمراد به هنا الكلام البليغ من كلام الله ورسوله فكما أن المضمار الاصلى تركض وتسابق فيه الفرسان كذلك الكلام البليغ تركض فيه أذهان الآل والاصحاب واطافة المضمار بمعنى الكلام البليغ للفصاحة والبراعة من حيث انه يفيد أن الراكض فيه ذوفصاحة وبراعة كذا قرر شيخنا العلامة المدوى ولا يخفى ما فى كلام الشارح من التلخيص وهو الاشارة لثبوت من كلام الله وأكلام رسوله أوقصة أو مثل فذكر السبق اشارة لقوله تعالى والسابقون السابقون الآية وذكر البراعة اشارة لقوله عليه الصلاة والسلام لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما ساءلني مدأ صدقه ولا نصيفه

(قوله وبعد الخ) هو ظرف زمان مبني على الضم لقطعه عن الاضافة لفظا لامعنى أى بعد البسملة والحمدلة والصلاة ودخول الفاء على توههم أما في الكلام والواو عاطفة قصة على قصة أو للاستئناف اما النحوى وهو ظاهر أو البيانى فتكون الجملة واقعة في جواب سؤال مقدر أى ماذا تقول بعد البسملة والحمدلة والصلاة فأجاب بقوله وبعد فيقول الخ وعلى هذا الاحتمال أعنى كون أما متوهمه والواو عاطفة أو استثنائية فالظرف معمول ليقول ويحتمل أن تكون أما مقدرة في نظم الكلام والواو عوض عنها وعلى هذا الاحتمال فعامل بعد أما المحذوفة لنيتها تعان فعل الشرط أو فعل الشرط المقدر بهما يكن من شئ. أو جوابه وهو يقول (قوله فيقول) مقتضى الظاهر أن يعبر بأقول لكنه التفت من المتكلم في تحمده الى الغيبة توصلا للوصف بالعبودية التي هي أشرف الاوصاف ولو عبر بما يقتضيه الظاهر وأتى بذلك الوصف اكانت جملته فضلة واللائق بذلك الوصف أن تكون جملته عمدة (قوله الفقير) فعيل بمعنى مفتقر وصيغة فعيل تأتي للعبادة وصفة مشبهة وهي هنا المعنيين بذاء على جواز استعمال المشترك في معنيين وحيداً فإلما في كثير الفقر ودأبه وهذا الوصف لازم لكل أحد لا ينفك عنه قال تعالى (١٢) يأيها الناس أستم الفقراء الى الله وهذا معنى البطان في قول لبيد لا كل شئ مما خلا الله اطل *

(قوله الغنى) بالجر صفة لله أى المستغنى عن كل شئ فهو سبحانه منزه عن الاحتياج وبين الفقير والغنى من المحسنات البديعية جناس الطباق وفي كلامه إشارة الى أن ما عليه الحادث نقيض ما عليه القديم و يصح قراءته بالرفع صفة ثانية للعبد أى المستغنى به تعالى عن كل ما سواه تعالى وعلى هذا ففيه إيهام التضاد (قوله مسعود ابن عمر) بدون تنوين لان العلم الموصوف بابن يحذف تنوينه سواء كان العلم اسما أو كنية أو لقباً وهو بدل من العبد الفقير أو عطف بيان لان نعت المعرفة اذا قدم عليها أعرب بحسب العوامل

و بعد * فيقول الفقير الى الله الغنى * مسعود بن عمر المدعو بسعد

والكلام تمثيل شبه حال المتسابقين على الخيل في الميدان الى قصب ينصب أمامهم ليفوز بالغبلة محرز به بالسبق اليه بحال الصحابة وغلبتهم لما قاواهم في الفصاحة والبلاغة في وجه الظفر بالعلو بعد المنازعة والمباراة فاستعمل كلام الاول في الثاني * ولا يخفى وجه الابتداء بالحمد والصلاة وأما التعبير بالجملة المضارعية فلا فائدة دوام التجدد المناسب لتجدد النعم المحمود عليها والنون فيهما للإشارة الى أن الحمد والصلاة مما ينفر دفيه ولا يخفى ما في ذكر البيان والفصاحة والبلاغة والبراعة فيها والمعاني والاعجاز والمثاني من براعة الاستهلال وما في ذكر التاخيض والايضاح والمصباح التي هي أسماء لكتب من الإيهام الذي هو أن يشار باللفظ الى البعيد من معنياه (و بعد) هو ظرف مبني على الضم لقطعه عن الاضافة والاصل و بعد الحمد والصلاة وهو متعلق بأما التي قامت الواو مقامها أو بالشرط التي قامت أما مقام جملته وهو مبهما يكن من شئ. ولما كان هذا الشرط عاماً فيفيد التأكيدي في جوابه لإفادته تحققه بكل حال إفادته أما القائمة مقامه والغرض هنا مجرد الانتقال من غرض الى آخر وإنما نقلت لهذا الغرض لان ربط الجواب بكل شئ. المفاد للشرط بعد الحمد والصلاة يفيد ترتب ذلك الجواب عليهما وارتباطه ببعديتهما ولهذا رتبته فقال (فيقول العبد الفقير مسعود بن عمر المدعو) أى المسمى (سعداً) وفي بعض النسخ المدعو بسعد بزيادة الباء وحذف المضاف اليه وهو الدين لان لقبه سعد الدين اذ ذاك جائز الى ما يتنمناه. فأنحول مائدة الكرم نستبشر بقوله تعالى كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفاها الله.

وأيها مشهورة في عدونا * لها غرر معروفة وحجول
وأيها أنطاف رب دفاعه * منيع يرد الطرف وهو كليل

وأعربت بدلالة أوعظ بيان وانعكس الامر فصار التابع متبوعاً بخلاف نعت النكرة اذا قدم عليها فإنه ينصب موعودة على الحال غالباً وتبقى النكرة على ما هي عليه من الاعراب كما في قوله * لمية موحش طلل * ومن غير الغالب قد يعامل نعت النكرة معاملة نعت المعرفة كما في قولك ما مررت بمثلك أحد (قوله المدعو بسعد) أى المسمى بسعد وكما أن التسمية تتعدى للمفعول الثاني بالباء كما تتعدى بنفسها كذلك الدعاء الذي بمعناها تارة يتعدى للمفعول الثاني بالباء قال تعالى ولله الاسماء الحسنى فادعوه بها أى سموه وتارة يتعدى له بنفسه قال تعالى أيأما تدعوا فله الاسماء الحسنى وعلى فرض عدم تعديته بالباء يكون ضمن الدعاء معنى الاشهار تضميناً نحو يا أو بياناً فدعاه بالباء وأضمنه معنى التسمية تضميناً بيانياً لا نحو يا لان الدعاء بمعناها وضعاً فلا معنى لاشرايه معناها وعلى فرض عدم التضمين تجعل الباء زائدة للتأكيدي لا للتقوية لان الباء ترادف في مواضع منها المفعول كما في قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة فاندفع ما نقل عن الشارح من أن الاولى المدعو لسعد باللام لان الدعاء بمعنى التسمية أما يتعدى لمفعولي بنفسه والشائع زيادته للتقوية باللام لا بالباء اه وقد يقال في رده زيادة على ما مر ان زيادة اللام للتقوية إنما ثبتت في المفعول الاول لا الثاني فلا يقال زيده عط عمراً الدراهم تأمل ثم ان قوله المدعو بسعد أصله بسعد الدين فحذف جزء العلم اختصاراً لامل به بواسطة الشهرة وتادباني كون الدين سعد به والتصرف في العلم شائع على التحقيق

(قوله التفتازاني) بالجر صفة لسعداً وبالرفع صفة لمسعود نسبة لتفتازان قرية من أعمال خراسان ولدرجها لله تعالى سنة اثنتي عشرة وسبعمائة بتقديم السين وتوفي سنة احدى وتسعين وسبعمائة أخذ عن القطب الرازي وعن العنيد بسمرفند (قوله هداة الله سواء الطريق) عدى الهداية للمفعول الثاني بنفسه ادون الى أو اللام ملاحظة لما قبل ان الهداية إذا تعدت للمفعول الثاني بنفسها يراد بها معنى الايصال وان تعدت باللام أو الى أريد بها معنى الدلالة قال تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم وانك تهدي الى صراط مستقيم كذا في الخطابي ويكرر عليه ما في الصباح من أن لغة الحجاز بين تعديتها الى المفعول الثاني بنفسها ولغة غيرهم تعديتها اليه بالي أو اللام ودعوى أنها عند الحجازيين دائماً بمعنى الايصال وعند غيرهم دائماً بمعنى الدلالة بعيدة وإضافة سواء إلى الطريق من إضافة الصفة إلى الموصوف أي الى الطريق سواء أي السوي بمعنى المستقيم أو الإضافة على معنى من أي سواء بمعنى السوي من الطريق والطريق يحتمل أن يراد بها هنا الموصلة المقصود دنوباً كان أو أخروياً ويحتمل أن يراد بها الدليل القطعي على طريق الاستعارة المصروفة ومن المعلوم أن من هدى للدلائل القطعية صار عالماً محققاً (قوله وأذاقه حلاوة التحقيق) التحقيق ذكر الشيء على الوجه الحق أو أثبات المسئلة بالدليل وحينئذ فإضافة الحلاوة اليه من إضافة التشبيه (١٣) للمشبّه والأذاقة ترشيح للتشبيه أو أنه شبه

التحقيق بشيء محلو كمثل النحل استعارة بالكناية وأثبات الحلاوة تخييل باق على معناه أو مستعار للذة أي وأذاقه لذة التحقيق وهي لذة معنوية وأما لذة الجماع والشيء المحلو كالسحل فهي حسية والمعتبر اللذة المعنوية وأما الحسية فهي دفع الآلام ولذا حصر بعضهم اللذة في المعارف والعلوم وأثبات الأذاقة ترشيح إماماً على معناه أو أنها مستعارة للإعطاء وفي التعبير بالأذاقة إشارة الى أن التحقيق أمر صعب المراد لا ينال جميعه وإنما يصل الانسان إلى طرف منه كما يصل الذائق إلى طرف مما

التفتازاني * هداة الله سواء الطريق * وأذاقه حلاوة التحقيق * قد كنت شرحت فيما مضى تلخيص المفتاح * وأغنيته بالصباح عن الصباح

اختصاراً (التفتازاني) نسبة لتفتازان بلد بخراسان (هداة الله سواء الطريق) أي بين له الطريق سواء وهو الذي لا عوجاج فيه ويحتمل وسط الطريق والمراد بالطريق الدليل الموصل إلى حقيقة العلم ولذلك عطف عليه نتيجة ذلك يقال (وأذاقه حلاوة التحقيق) لأن التحقيق الذي هو أثبات ما يحاول علمه في كنهه من غير أن يثبت جهلاً في غير كنهه نتيجة الدليل الواضح ولما شبه التحقيق بشيء له حلاوة كالسحل في استطابة النفوس أضمر التشبيه في النفس استعارة بالكناية ثم أضاف له الحلاوة والأذاقة اللذين هما من لوازم المشبه به تخيلاً والدعاء بالهداية أمام الشروع في تحقيق العلم لا تخفى مناسبة (قد شرحت فيما مضى تلخيص المفتاح) هذا مقوله والمقصود الاخبار الآن بهذا القول لاحكامه قوله في المستقبل كما لا يخفى (وأغنيته) أي التلخيص (بالصباح) أي بشرح ذي إصباح لانه هو في وضوحه يكون النظر فيه كالدخل في الصباح فالاصباح ملابس للشرح لا تصافه بما يشبهه (عن المصباح) أي عن شروح آخر يكون النظر فيها كالشهود بالمصباح وفي ذكر كرام المصباح الذي هو اسم كتاب لابن مالك إيهام وفي إطلاق الاصباح على شرحه إيماء إلى أنه ينبغي أن يسمى بالاصباح ولكن

معوذة نصراً من الله غالباً * يمز على من كاده ويطول
هو الصمد الفرد الذي مستجيره * عزيز وجار المعتدين دليل
سلي ان جهات الناس عنا وعنهم * فليس سواء عالم وجهول

يدوقه ثم ان هذه الجملة وما قبلها مترضتان بين القول ومقوله أعني قد كنت الخ قصد بهما الدعاء لانهما خبرتان لفظاً انشائيتان معنى (قوله فيما مضى) أتى به وان كان الماضي مستفاداً من شرحت اذ هو فعل ماض نا كيد الدفع توهم التجوز في شرحت وأنه بمعنى أشرح أو أن شرح وان كان للماضي محتمل للقرب والبعد بخلاف لفظة فيما مضى فانها تشعر بالبعد فأتى بها لافهام بعد من تأليف المطول ويؤيد هذا التوجيه التعبير ثم في قوله ثم رأيت الخ المفيدة للتراخي بين الفعلين (قوله تلخيص المفتاح) للعلامة محمد بن عبد الرحمن القزويني خطيب جامع دمشق (قوله أغنيته) أي صيرته غنيا والضمير في أغنيته وفي معانيه وأستاره لتلخيص المفتاح وباقي الضمائر الآتية راجعة للشرح وهذا وان كان فيه تشبیه في مرجع الضمير لكن اشكل الشارح في ذلك على ظهور الغني (قوله بالاصباح) هو الدخول في وقت الصباح أريد به لازمه وهو الصبح ثم استعير للشرح الشارح بجامع اظهار ما كان خفياً في كل والصباح هو السراج أي الفتيلة استعارة لسراج هذا المثلث التي لغبر الشارح بجامع اظهار ما كان خفياً في كل والمعنى حينئذ وصيرت ذلك المتن غنياً بالمطول الشبيه بالاصباح عن غيره من الشروح الشبيهة بالمصباح وإنما آثر لفظ الاصباح على لفظ الصبح لمزاوجة لفظ المصباح وفي ذلك إيماء إلى أنه ينبغي أن يسمى شرحه بالاصباح لكن لم يشتهر بذلك وإنما غلبت عليه التسمية بالمطول

(قوله وأودعته) أى وضعت فيه فشيء مفرجه بامرين تودع عنده النفائس على طريق الاستعارة المكنية واختار التعبير بأودعته دون وضعت فيه للإشارة الى عزة تلك النكات لانه يفهم منه أنه ملتفت اليها وملاحظ لها كما هو شأن من يودع ولاشارة الى أن تلك النكات من مستبطناته لان الشخص انما يودع ما كان ملكا له (قوله غرائب نكت) من اضافة الصفة للموصوف أى نكتا غريبة مستبعدة. مستظرفة الشأن أى تلتفت اليها النفوس لان شأن النفس التفاتها للشيء الغريب بخلاف غير الغريب فانه مبتذل عند النفس والنكت جمع نكتة وهى فى الاصل البحث فى الأرض يعود ونحوه ومن لازم ذلك ظهور لون فى ذلك المكان للبحوث فيه بخلاف اللون ما أحاط به ثم استعملت النكتة فى كل لون مخالف لما أحاط به على طريق الحجاز المرسل والعلاقة الملزومية ثم استعيرت للطائف المعانى لمخالفتها غيرها عند الذهن فى الحسن فاطلاقها على لطائف المعانى مجاز مبنى على مجاز ولك أن تقول ان اطلاق النكتة على المعنى الدقيق مجاز مرسل علاقته المجاورة لان الانسان اذا استعمل فكره فى المعنى الغامض ينكت فى الأرض يعود أو باصبعه بحسب العادة (قوله سمعت) بفتح السين المهملة واليم مأخوذ من السباحة وهى الجود أى جادت بها الانظار وفى تعبيره بسمعت اشارة لعزة تلك النكات لان الجود انما يقال فى مقابلة البخل والشأن أن الانسان انما يبخل بالعزىز وحينئذ فالمعنى جادت بها الانظار مع أنها لعزتها مما يبخل بها واسناد السباحة للانظار مجاز عقلى (١٤)

* وأودعته غرائب نكت سمعت بها الانظار * ووشحته بلطائف فقر سبكتها يد الافكار

لم يعثر له على هذه التسمية فقلبت عليه التسمية بالمطول (وأودعته) أى الشرح المفهوم من شرح ويحتمل على بعد أن يعود الضمير على التلخيص أى أودعت التلخيص بواسطة الشرح (غرائب نكت) أى نكتنا غريبة تستبعد وتستظرف يقال نكت فى الأرض يعود اذا بحث به فيها ومن لازم ذلك ظهور لون فى ذلك المكان مخالف لما أحاط به ثم استعملت النكتة من هذه المادة فى كل لون مخالف لما أحاط به ثم استعير ذلك للطائف المعانى لمخالفتها غيرها (سمعت بها الانظار) أى جادت بها الانظار مع أنها للطائفها مما يبخل به وشبه النظر بانسان جاد بمبخل به فى التلبس بايجاد ما يستحسن فأضمر التشبيه فى النفس استعارة بالكناية ثم أضاف اليها السباحة استعارة تخيلية (ووشحته) أى زين الشرح (لطائف فقر) جمع فقرة وهى عظم الظهر فى الاصل ثم استعير لحي يصاغ على هيئته ثم استعير لكلام مخصوص سيأتى ان شاء الله تعالى وهو المراد هنا (سبكتها) أى صاغت تلك الفقر (يد الافكار)

فان رسول الله قطب رحائنا * تدور رحانا حوله وتحول

ألهم الله كلامنا ومنهم توبة تضع من الاوزار عن الظهور كلا. وكفانا واياهم حصائد الألسنة وهل يكب الناس فى النار على وجوههم الا وحساد على نعم الله تعالى لافى اثنتين. ولا يترصون بنا لاحدى

حيث شبه الانظار بقوم جادوا بمبخل به بمجامع أن كالمبتلىس بايجاد ما يستحسن على طريق الاستعارة بالكناية واثبات السباحة تخييل وأل فى الانظار عوض عن المضاف اليه أى أنظارى والنظر هو الفكر المؤدى لعلم أو ظن والفكر حركة النفس فى المعقولات (قوله ووشحته) مأخوذ من التوشيح وهو لباس الوشاح والوشاح شيء يتخذ من الجلد يرفع بالجواهر تلبسه المرء فى ما بين

الحسين

عاقها وكسحها ويلزم من ذلك التوشيح التزيين فأطلق التوشيح هنا وأرى بدلا لزمه أى

وزينته ويحتمل أنه شبه الشرح بعروس على طريق الاستعارة المكنية والتوشيح تخييل (قوله بلطائف فقر) إما بالاضافة من اضافة الصفة للموصوف فلطائف مجرور بالكسرة وإما بترك الاضافة فلطائف مجرور بالفتحة وفقر بدل أو عطف بيان والفقر جمع فقرة بكسر الفاء وهى فى الاصل أحد فقرار الظهر أى عظمه المتصل المسمى بسلسلته ثم استعير لحي يصاغ على هيئته يسمى بالحياصة ثم استعير هنالكلام المسجع الملقى على سبيل الاستعارة المصروفة فهو مجاز مبنى على مجاز يصح أن يراد بالفقر هنا الحلى المسمى بذلك فعلى الاضافة يكون من اضافة المشبه الى المشبه به وان كانت قليلة بخلاف عكسها والمعنى لطائف كالفقر وعلى ترك الاضافة تكون فقر صفة للطائف على تقدير حرف التشبيه أى لطائف كالفقر وعلى هذين الوجهين فالمراد بلطائف الكلام المسجع الملقى فظهر لك عما قلناه أن هذه السجعة تضمنت مدح الشرح باعتبار ما شتمل عليه من العبارات الرائقة والجل الفائقة والسجعة التى قبل هذه تضمنت مدحه باشتماله على المعانى اللطيفة الحسنة فماد كل منهما غير مفاد الأخرى (قوله سبكتها يد الافكار) أى صاغت وصفها واطرافها بدلا لافكار من اضافة المشبه الى المشبه أى الافكار الشبيهة باليدى بمجامع ترتب المنفعة على كل وقوله سبكتها ترشيعا للتشبيه اما باق على معناه أو مستعار لأخرجتها ويصح أن يكون فى الكلام استعارة بالكناية بأن شبه الفكر فى النفس بصانع على طريق الاستعارة المكنية واثبات اليد تخييل وذكر السبك ترشيع لان اليد من لوازم المشبهه والسبك من ملائمتها وأل فى الافكار عوض عن المضاف اليه أى أفكارى

(قوله ثم رأيت) عطف على قوله شرحت وعبر بـ ثم التي للترتيب التراخي بين القطعين ورأى يحتمل أنها علمية فتكون جملة سألوني في محل نصب مفعولاً ثانياً ويحتمل أن تكون بصرية فتكون الجملة المذكورة في محل نصب على الحال (قوله من الفضلاء) جمع فضيل بمعنى فاضل ككريم وكرماء. والفاضل من اتصف بفضيلة ذكاء كانت أو صلاحاً أو علماً والمراد به هنا من كثر علمه والجار والمجرور حال من الكثير أو صفته (قوله والجم) مأخوذ من الجوم وهو الكثرة والفقر من الفقر وهو السراى والجمع العظيم السائر لكثرة وجه الأرض أو ما وراءه والاذكاء جمع ذكي قيل كامل العقل وقيل سريع الفهم والقولان متقاربان لان كمال العقل يستلزم سرعة الفهم وغيره ولا يقال إن هذه السجعة عين ما قبلها لان الجم الغفير أبلغ في الكثرة من لفظ الكثير والاذكاء أعم من الفضلاء بناء على أن المراد بالفضلاء من اتصف بكثرة العلم (قوله سألوني) أى طلبوا منى وفي هذا إشارة لقوله عليه الصلاة والسلام ليس من آمن لم يتعاطم بالعلم أى يعتقد أن الله عظمه باعطائه نعمة العلم والسؤال ان كان بمعنى الطلب كما هنا تعدى للمفعولين بنفسه وان كان بمعنى الاستفهام تعدى للثاني بمن أو ما معناها نحو فاسأل به خبيراً ونحو (١٥) فان سألوني بالنساء فأننى * خبير بأدواء النساء طبيب

ولا يكره على هذا قوله تعالى
ويسألونك ماذا ينفقون
لان المراد ويسألونك عن
جواب هذا الاستفهام
(قوله صرف الهمّة) هى
لغة الارادة وعرفاً حالة
لنفس يتبعها غلبة انبعاث
الى نيل مقصود ما فان كان
عليها فهمى على والافهى
دنيئة والمراد هنا المعنى
اللفوى أى سألوني أن
أصرف ارادتي وفي الكلام
استعارة بالكناية حيث
شبه الهمّة بناقة بيد صاحبها
زمامها يصرفها به الى أى
جهة يريد والصرف تخيل
اما باق على حقيقته أو
مستعار للتوجيه (قوله
نحو اختصاره) أى الى جهة
اختصاره فشبّه الاختصار

* ثم رأيت الكثير من الفضلاء * والجم الغفير من الاذكاء * سألوني صرف الهمّة نحو اختصاره
* والاقتصار على بيان معانيه وكشف أستاره

ولما شبه الفكر بصواعق ايجاد ما يستفاد حسنه أضمر التشبيه في النفس استعارة بالكناية وأضاف
اليه اليد والسبك تخيلاً (ثم رأيت الكثير من الفضلاء والجم) أى الكثير من الجوم وهو الكثرة
(الفقر) أى السائر للأرض من كثرته فهو لزادة المبالغة في الكثرة (من الاذكاء) أى أهل الذكاء
وهو كمال العقل (سألوني صرف الهمّة) أى ارسال قصدى (نحو) أى الى جهة (اختصاره) أى
اختصار الشرح وأراد بالجهة الاشتغال باختصاره وأراد بالاختصار مجرد الاتيان منه ببعضه مع اسقاط
بسط التعبير عن ذلك البعض بدليل قوله (والاقتصار على بيان معانيه) أى معاني التلخيص (وكشف
أستاره) هو بمعنى ما قبله ولا يخفى ما فيه من تشبث الضائر انكسر فيها على الظهور لذهن السامع وفي
ذكر الرؤية ووصف السائلين بالكثرة والفضل والذكاء تأكيدهم موجب الامتثال حيث كان السؤال
عن هو بهذا الوصف مع مباشرتهم ووصولهم للمسئول ولم يكن بالمراسلة ولا من غيرهم ثم بين الحامل لهم

الحسينين. لا أقول حان حينهم. بل كفيئنا عينهم ومينهم. وحال الله بين مناهم وبينهم. يريدون اطفاء
العلم بأفواههم. فلا يحصلون الا على اتعاب شفاهم وتسويد جباههم
وفي تعب من يحسد الشمس نورها * ويجهد أن يأتي لها بضرب
نسأل الله أن يجعلنا من قوم عرفوا نعمته خمدوا
محسدين على ما كان من نعم * لا ينزع الله منهم ماله حسدوا
الى ما انضم الى ذلك من فراق لذلك والواستولى على الجسد فهدقوا. ورمى القلب بسهام الوجد فأصمها.
وشارفه باستيفاء أفسام الحزن عاملاً على مباشرة سهمى رقيبته ومعلاه. فانصرفت آمال النفس عن

بمكان ذى جهة بجامع ارتياح النفس في كل واثبات النحو تخييل اما باق على حقيقته أو مستعار للاشتغال بالاختصار و يصح أن تكون
اضافة النحو للاختصار بيانية ولا استعارة ولا شيء (قوله والاقتصار على بيان معانيه) هذا الضمير والذي بعده يرجعان للتلخيص بخلاف
الضائر الآتية بعد فانهما راجعة للشرح والاقتصار عطف على اختصاره أو على مفعول سألوني الثانى وعلى كل حال فهو تفسير للاختصار
المسئول فالمراد أخذ بعض الشرح على وجهه بليغ يفهم به المتن وليس المراد به أن يأتي بمعنى المطول كلها في ألفاظ قليلة اذ هذا محال
عادة وقوله على بيان معانيه أى تبين مدلولات ألفاظه المطابقة والتضمنية والالتزامية (قوله وكشف أستاره) أى توضيح معانيه
الصعبة وازالة الخفاء عنها فشبّه تلك المعاني بعروس على سبيل المسكنية واثبات الستر تخييل والكشف ترشيح أو شبه الغموض والخفاء
بالأستار واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصروفة وعطف كشف الأستار على ما قبله من عطف الخاص على العام
لان كشف الأستار قاصر على تبين المعاني الصعبة ثم لا يخفى ما في ذكر الرؤية ووصف السائلين بالكثرة والفضل والذكاء من
تأكيد موجب الامتثال حيث كان السؤال عن هو بهذا الوصف ووصولهم للمسئول ولم يكن بالمراسلة

(قوله لما شاهدوا) متعلق بسألوني أى لما عملوا لما فاشيا كالشاهدة ثم يحتمل أن يقرأ بالتخفيف تليلا لسألوني وما موصول يسمى
 أنسكرة موصوفة فالعائد محذوف ومن بيانية أو مصدرية فلا حذف ومن زائدة على مذهب من يجوز زيادته في الإثبات ويحتمل
 أن يقرأ بالتشديد فتكون ظرفا لسألوني ومن وان زائدتان وإنما كان التقاصر والتقاعد عما ذكر والتقليب والد الذكوران علة
 لطلب الاختصار لان في اختصاره نفع التقاصرين باعطائهم مقدورهم وقمع المتحدين باستغناء الناس بذلك المختصر عن مصنوعهم
 فيتركون الاتهاب والمسخ لبطان مرجوهم من ملاحظة الناس لهم واعتنائهم بما ينتهون به (قوله المصلين) أى المريدن للتحصيل أو
 الذين شأنهم تحصيل هذا الكتاب أو المصلين بالفعل لغير هذا الكتاب من فن المعاني وليس المراد المصلين لهذا الكتاب فاندفع ما يقال
 ان وصفهم بالتحصيل وتقصيرهم فيه تناف (قوله قد تقاصرت الخ) ما نفيد صيغة النفاعل من التفعي والتكاف غير مراد أى فليس
 المراد أن همهم توجهت ثم أخذت في الرجوع والكسل وإنما المراد قصرت من أول الامر ومثله يقال في قوله الآتى وتقاعدت. وقرر
 شيخنا العدوي أن تفاعل يأتى للعبارة كما هنا وحينئذ فالمعنى قصرت قصورا تاما لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى والهمم جمع همة
 وهى والعزيمة شئ واحد وهى الإرادة على وجه التصميم وحينئذ فى كلامه تفنن حيث عبرا ولا بالهمم وثانيا بالالعزائم واسناد القصور
 الذى هو العجز الى الهمم والقعود (١٦) الى العزائم مجاز على اذ المتصف بهم حقيقة الاشخاص (قوله عن استطلاع

* لما شاهدوا من أن المصلين قد تقاصرت همهم عن استطلاع طوابع أنواره * وتقاعدت عزائمهم
 عن اكتشاف خبئات أسرارها

على السؤال بقوله سألوني ذلك (لما شاهدوا من أن المصلين) أى الذين حصلوا غير هذا الشرح أو من
 شأنهم التحصيل (قد تقاصرت) أى قصرت اذ ليس المراد أنهم قصر وا لكن تقاصروا أى استعملوا
 القصور (همهم) أى عزائمهم (عن استطلاع طوابع) أى لم تبلغ عزائمهم أن يستطلعوا طوابع
 أنواره) أى علوم ذلك الشرح التى هى كالأنوار الحقيقية الطالعة فإذا كان المصلون فى هذه الحالة
 بالنسبة لذلك الشرح فما ظنك بغيرهم ولا منافاة بين الاستطلاع والطوابع لان تلك الطوابع باعتبارهم
 غائبة فى لطافتها تحتاج الى استطلاع أى الى طلب دخولها أو الى اطلاعها ببناء على أن السين والتاء للطلب
 أو التعدية (وتقاعدت عزائمهم) هو بمعنى تقاصرت همهم (عن استكشاف) أى اظهار (خبئات
 أسرارها) أى لطائف علومه الخبئات فى لطفها فى حاجتها الى استكشاف فهو بمعنى استطلاع طوابع

الامانى وانحرفت عما كان يعز عليها من معالى المعانى

قد كنت أشفق من دمعى على بصرى * فالיום كل عزيز بهم هانا
 الى استغراق الزمان بذكر الدروس التى هى لغير هذا العلم موضوعه. والاخذ فى تصانيف فى الفقه
 وأصوله نرجو إكمالها ن شاء الله تعالى وتكميل ما شرع فيه من الخبر سنة مشروعه. فليت شعري هل

طوابع أنواره) السين والتاء
 إما للطلب أى عن طلب
 طوابع أو زائدتان لتحسين
 اللفظ والمعنى عن طوابع أى
 ادراك وفهم على طريق
 الاستعارة المصروفة
 وجعلها للطلب أبلغ من
 جعلها زائدتين لإفادته
 أنهم عجزوا عن طلب الطوابع
 أى الادراك فضلا عن
 طوابعهم وادراكهم بالفعل
 والاضافة فى طوابع أنواره
 من اضافة الصفة للموصوف
 أى أنواره الطالعة بمعنى
 الظاهرة والمراد بأنوار
 الشرح معانيه استعارها

لفظ الأنوار استعارة مصروفة والطوابع ترشيح ويصح أن تكون الطوابع استعارات للمعاني والشرح والأنوار استعارة
 لألفاظه أى عن ادراك معانى ألفاظه وحينئذ فالاضافة من اضافة المدلول للدال ثم إن كون معانيه طالعة وظاهرة بالنسبة لما عند
 الشارح أو بالنسبة للمعاني الواقعة فلا ينافى أنها بالنسبة لهم فى غاية الدقة فتحتاج الى استطلاع (قوله وتقاعدت) يقال فيه ما قيل فى تقاصرت
 ويقال فى السين والتاء فى استكشاف ما مر فيها فى استطلاع والكشف هو الاظهار (قوله خبئات أسرارها) الاضافة فيه من اضافة
 الصفة للموصوف أى أسرارها الخبئات أى التى شأنها أن تخبأ لعاقبة الدهر اعظمها وشرها. والأسرار جمع سر وهو ضد الجهر والمراد بها
 هنا النكات فشبها نكات الطول ومعانيه الشديدة الصعوبة بالأسرار والجامع الاحتياج لزيادة الاهتمام فى كل واستعبرت الأسرار
 للنكات المذكورة استعارة مصروفة ويحتمل أن تكون الاضافة حقيقية بأن أريد بالأسرار مطلق الأسرار وأراد بالخبئات
 أشرف الأسرار أى أدقها والمعنى عن اظهار أدق الأسرار أى أدق الدقائق ثم إن هذه السجعة متعلقة بالمعاني الشديدة الصعوبة والدقة
 وما قبلها بالدقة الصعبة فقط فلا يقال ان هذه عين ما قبلها سكن قد يقال إن الأولى الاختصار على السجعة الأولى وحذف الثانية لانه اذا
 تقاصرت همهم وعجزت عن المعانى الصعبة فقصورها عن الشديدة الصعوبة بالطريق الأولى الآن يقال أنى بهذه الثانية دفعا لما يتوهم
 أن همهم وان تقاصرت عن ادراك المعانى الصعبة لم تقاصر عن ادراك شديدة الصعوبة لكون همهم عليه. ثم لا يخفى حسن التعبير هنا

بتقاعنت وفيما مرت تقاصرت وذلك لان طوال الانوار شأنها العلو فيناسبها التعبير بالتقاصر وشأن خيئات الاسرار الانخفاض
 فيناسبها التعبير بالتقاعد (قوله وان المنتحلين) جمع منتحل وهو الاخذ لكلام الغير وينسب له نفسه تصريحا وتلويحيا وان الآخذين
 لكلام غيرهم مظهرين أنه لهم (قوله قلبوا أحداق الاخذ) الاضافة لادنى ملابسة أى قلبوا أحداقهم الملابس ثقلها للاخذ والانتهاج
 لان الشأن أن الانسان وقت أخذ كلام غيره يقلب أحداقه أو شبه الاخذ والانتهاج بشخص ظالم بجامع القبح في كل على طريق
 الاستعارة المكنية وانبات الاحداق تخييل والتقليب ترشيح وهذا كناية عن شدة عنايتهم باختصار المطول ونسبته لأنفسهم والانتهاج
 هو الاخذ قهرا فهو من عطف الخاص على العام لكن الشارح قصده التفسير فهو وتفسير مراد (قوله ومدوا أعناق المسخ) مد العنق
 تطويله أى وطولوا أعناقهم الملابس مدها للمسوخ فالاضافة لادنى ملابسة وهذا كناية عن كمال الميل لاختصارهم له أو في الكلام
 استعارة وتقريرها أن يقال شبه أخذ معاني المطول مع التعبير عنها بعبارة (١٧) أخرى بالمسخ الذى هو تبديل صورة

وان المنتحلين قد قلبوا أحداق الاخذ والانتهاج * ومدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب وكنت
 أضرب عن هذا الخطب صفحا

أنواره (و) لما شاهدوا أيضا من (أن المنتحلين) أى الآخذين لكلام غيرهم مظهرين أنه لهم (فدقلبوا
 أحداق الاخذ والانتهاج) شبه الآخذ لكلام الغير ظاهرا وهو الانتهاج بانسان غاصب بجامع ملابسة
 التعدى فيها هو للغير فأضمر التشبيه في النفس استعارة بالكناية وذكر تقليب الاحداق تخيلا لان
 تقليب الحدقة من لوازم المشبهه وبالحدقة يتكامل أو يتقوم وجه المشبهه اذ بالنظر يحصل التعدى في
 الاخذ. ويحتمل أن تكون اضافة الاحداق الى الاخذ مجرد الملابسة أى قلبوا أحداقهم للاخذ فيكون
 الكلام كناية عن الاعتناء بالاخذ فتقليبهم أحداق الاخذ عبارة عن اعتنائهم بذلك الاخذ (و) ان
 المنتحلين (مدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب) شبه أيضا أخذهم الذى هو كالمسخ وهو تبديل صورة
 بأقبح منها بانسان مفسد يضع الاشياء في غير مواضعها بجامع التلبس بالافساد وعبر عن الأخذ بالمسخ
 مجازا للاشارة الى أن المعنى المنقول بعبارةهم يكون في تلك العبارة التى هى كالصورة له أقبح منه في عبارة
 الكتاب ولما شبهه كذلك أضمّر التشبيه في النفس كناية وأضاف اليها الاعناق تخيلا فالمسخ على هذا
 قد اجتمع فيه كونه مجازا حقيقة واستعارة بالكناية وهو من الغريب الذى لا يكاد يوجد له مثال وفي التعبير
 بمد العنق على الكتاب المضمّن معنى العكوف عليه اشارة الى شدة الاشتغال به كما تقدم في تقليب الاحداق
 فهذه الفقرة بمعنى التى قبلها وانما كان التقاصر وأخذ المنتحلين علة لطلب اختصار الكتاب لان في
 اختصاره نفع للمتقصرين باعطائهم مقدورهم وقمع المنتحلين بطراح الناس بذلك المختصر مصنوعهم
 فينقمعون عن الاشتغال بالتحال لبطلان مرجوهم من ملاحظة الناس اياهم (وكنت أضرب عن هذا
 الخطب) أى عن هذا الامر وهو اختصار الكتاب يقال أضرب عن كذا بمعنى أعرض عنه (صفحا) أى

تفضل من العمر عن هذه الشواغل بقيه. وهل ذون هذه السهام القوانل من تقيه. غير أنه قد أسعفت
 اللطاف الالهيه. وأسعدت العناية المحمديه. حتى وضع لهذا الكتاب شرحا ليس غائب الرسم فأعرفه
 بالحد. ولا بجانب الوسم فأصفه بما يوجب القبول والورد. بل هو بادی الصفحه. مدرك باللمحه. وهى أنا

بصورة أدنى من الاولى ثم
 استعمل اسم المشبه به وهو
 لفظ المسخ في المشبه على
 طريق الاستعارة المصروفة
 ثم بعد ذلك شبه الاخذ
 المذكور أيضا بانسان
 مفسد تشبيها مضرا في
 النفس على طريق
 الاستعارة بالكناية وانبات
 الاعناق تخييل والمدرشيع
 فقد اجتمعت المصروفة
 والمكنية والتخييلية على
 حد ما قيل في قوله تعالى
 فأذاقهم الله لباس الجوع
 والخوف ولا يخفى ما في
 التعبير بالمسخ من الاشارة
 الى أنهم لو عبروا عن معاني
 المطول بعبارات أخرى
 لكان تعبيرهم بعبارة
 متسقة جدا لما علمت
 أن المسخ تبديل صورة
 بصورة أدنى من الأولى
 (قوله على ذلك الكتاب)

(٣ - شروح التلخيص - أول) متعلق بمدوا وعطى بمعنى الى واتى باشارة البعيد اشارة لبعدهم من ذلك الكتاب عنهم
 وانما عبر بلى دون الى للطفية وهى أن على نستعمل فعلا ماضيا بمعنى ارتفع ففي التعبير بها اشارة الى أنهم حين مدوا الاعناق ارتفع
 عنهم فلم يصلوا اليه ويصح الوقف على قوله مدوا أعناق المسخ والابتداء بقوله علا ذلك الكتاب أى ارتفع ذلك الكتاب عن مد
 أعناقهم لأجل مسخهم فهو تحصيل لكتابه (قوله وكنت أضرب) الواو للحال والضرب يطلق بمعنى الصرف والامساك أى كنت
 أمسك نفسي وأصرفها عن هذا الخطب العظيم وهو اختصار الشرح وبمعنى الاعراض أى أعرض عن هذا الامر العظيم فالفعل
 على الأول متعد حذف مفعوله وعلى الثانى لازم وعلى كل فصفحا مفعول مطلق وقيل مفعول لأجله فان قلت ان الصفح بمعنى
 الاعراض وهو عين الضرب بمعنى الصرف فيلزم تعليل الشيء بنفسه وهو لا يصح والجواب أن العلة أثر الصفح ولازمه وهو جلب
 الراحة من القيل والقال اللذين لا يخلو منهما مؤلف ولو أبدع في المقال فيكون من باب اطلاق المزموم وارادة اللازم

(قوله وأطوى دون مرأهم كسحا) الطي ضد النشر ودون مرأهم بمعنى قدام مطلوبهم أى قبل وصولهم اليه والكسح ما بين أسفل الخاصرة الى آخر عظم الجنب فالكسح هو الوسط وطى الكسح عبارة عن لى الجنب ومن لوازمه عدم تبليغ السائل مقصوده فأطلق هنا وأر يدازمه والمعنى ولا بلغهم مقصودهم من اختصار ذلك الشرح. ويحتمل أن يكون الكلام تمثيلا حيث شبه حاله من الامتناع من الشيء المطلوب بحال من طوى كسحه معرضا عن شخص مثلا واستعار اللفظ الدال على المشبه به للمشبه (قوله علما منى) علة لقوله أضرب وأطوى على التنازع واعتراض هذا التعليل بأنهم لم يسألوه أن يكون ما أتى به من اختصار المطول تستحسنه كل الطبائع فكيف يجعل عدم القدرة على ذلك علة لامتناع ويحجب بأن فى الكلام حذف والاصل علما منى بأن الاختصار الذى طلبوه اذا فعلته لا يسلم من طعن الناس فيه ولا يخلص من اعتراضهم عليه لأن الاتيان بالامر الذى تستحسنه كل الطبائع أمر لا تسمعه قدرتى فلذا أثرت الراحة (قوله بأن مستحسن) أى بأن الاتيان (١٨) بالامر الذى تستحسنه ذوو الطبائع (قوله بأسرها) أى بجميعها والاسرى الأصل

وأطوى دون مرأهم كسحا * علما منى بأن مستحسن الطبائع بأسرها * ومقبول الاسماع عن آخرها * أمر لانسعه مقدرة البشر * وانما هو شأن خالق

إعراضا فيكون مفعولا مطلقا أو معرضا على أنه حال مؤكدة أولا لأعراض على انه مفعول لاجله ولكن على هذا يجب ان يراد ما يصح علة للأعراض كشمرة الأعراض اذا لا يصح كون الشيء علة لنفسه فيراد به مثلا هنا قطعاً للجمع القليل والقال لان التأليف لا يخلو صاحبه من ذلك ولو أبدع فيه وفى الأعراض قطع لذلك أو استجلابا للراحة لان فى الأعراض استجلاب ذلك فليتبأسل (وأطوى دون مرأهم) أى مطلوبهم (كسحا) والكسح هو ما من أسفل الخاصرة الى الضلع الأسفل وطيه معلوم وعبر به عن لازمه عرفا وهو عدم وصول صاحبه به الى المطوى عنه ثم استعمل فى مطلق الامتناع من الشيء مجازا من سلامن التعبير بما هو اعمد الوصول لشيء مخصوص عن عدم الوصول مطلقا ويحتمل أن يكون الكلام تمثيلا وانه شبه حاله من الامتناع من الشيء المطلوب بحال من طوى كسحه عن نماسة الشيء فغير بلفظ الثانى عن الاول والمراد أنه ألغى النظر عن مطلوبهم ثم علل الغاء النظر بقوله (علما منى) بأن مطلوبهم وهو شرح يقع الاتفاق عليه فيترك غيره مما الممتنعين كالحال (أن مستحسن الطبائع بأسرها) أى بجميعها والاسرى فى الأصل حبل يربط به الاسير ويقال ذهب الاسير بأسره أى بحبله واذا ذهب بأسره فقد ذهب بكليته ثم كنى به عن الجميع مطلقا (ومقبول الاسماع) قبولا آتيا (عن آخرها) فيلزم عمومها لجميعها لان الاتيان عن الآخر فرع الاتيان عما قبله (أمر) خبر مستحسن أى تركت ذلك لما علمت من أن ما يستحسنه الناس جميعا أمر (لا يسمه) أى لا يقوم به (مقدور البشر) أى لا يتناوله مقدور الخلق (وانما هو) أى مستحسن جميع الناس (شأن خالق

قد أخرجه عن يدى وجعلته موقوفا فى سوق الاعتراض. مصروفا لمن يستحق منافعه وهو المبرأ من أمراض الاغراض. فمن نظر بعين الانصاف. واعتبر وهو مصاف وله بصحة الذهن انصاف. علم أهو جدير بأن ينبذ بالعراء ويهجر هجر واصل للعراء. أم هو حقيق بأن تضرب له أيدي النجباء آباط النجائب. وتعقد الخناصر على ما فيه من عجائب. المحاسن ومحاسن العجائب. فان تصفح الناظر فيه الغلط فليصفح ولا يكن من أناس بالأغاليط يفرحون. وليصلح ما يمجده فاسدا فان الله تعالى ذم رهط اقال فيهم

القيد الذى يشد به الاسير يقال ذهب الاسير بأسره أى بقيدته ومن لوازم ذلك ذهابه بجميعه وذلك اللازم مراد هنا فقد أطلق اسم للزوم وهو الاسرى وأريد اللازم وهو الجميع وهذا تأكيد لما استفيد من أُل الاستغرافية (قوله ومقبول الاسماع) أى ولعلمى بأن الاتيان بالامر الذى تقبله الاسماع أى ذوو الاسماع (قوله عن آخرها) أى الى آخرها أى من أولها الى آخرها فعن بمعنى الى الغاية وفى الكلام حذف الابتداء هو تأكيد لأن أُل الاستغرافية فى الاسماع تفيد ذلك الشمول و يصح جعل عن باقية على حالها وهى متعلقة بمحذوف أى قبولا ناشئا عن آخرها واذا نشأ ذلك القبول عن الآخر كان ناشئا عن غيره

بالاولى فاندفع ما يقال ان نشأة القبول من آخر الاسماع لاتشمل جميع الاسماع اذ قد بقى الاول وما بين الاول يقسدون والآخر وهو الوسط فلا يصح قوله بعد ذلك أمر لا تسمعه الخ وأجاب عنه بعضهم بجوابين غير ما مر الاول منها أن ذلك التعبير يستلزم عرفا نشأة القبول عن الجميع باعتبار أنه أسند القبول أولا الى الاسماع المحلى بال الاستغرافية ثم قيده بالصدور عن الآخر على سبيل التوكيد دفعا لتوهم عدم الوصول اليه والثانى منهما أن فى العبارة حذف والمعنى عن آخرها الى أولها وفى هذا الجواب الثانى نظر من وجهين الاول أن الى لادتها. فالمناسب دخولها على الآخر لا على الاول الثانى أن الى انما تقابل بمن لا بعن وأجيب عن الاول بأن فى الكلام قلبا والاصل عن أولها الى آخرها وعن الثانى بأن عن تأتي بمعنى من قال تعالى وهو الذى يقبل التوبة عن عباده أى منهم (قوله مقدرة البشر) بضم الدال وفتحها مصدر ميمي بمعنى قدرتهم وأما المقدرة بمعنى اليسار فبالضم لا غير

(قوله القوى) جمع قوة والقدر جمع قدرة وعطف القدر على القوى عطف خاص على عام لصدق القوى بقوة السمع والبصر ومعلوم أن خالق ما ذكر من القوى والقدر هو الله تعالى (قوله وأن هذا الفن) عطف على قوله بأن مستحسن أى ولعلمى بأن هذا الفن الخ أى وحينئذ فالتعب فيه والاختصار ليس له كبير فائدة لاضمحلاله وقلة المشتغلين به (قوله قد نضب اليوم ماؤه) يقال نضب الماء ينضب كقعد يقعد إذا غار شبه ذهاب هذا الفن بنضوب الماء وغوره بجامع عدم الانتفاع واستعير النضوب للذهاب واشتق من النضوب نضب بمعنى ذهب والماء ترشيح إِماباق على حقيقته أو مستعار لمسائل هذا الفن أو شبه مسائل الفن النفسانية بناءً بجامع أن كلا سبب في الحياة واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصروفة ونضب ترشح إِماباق على حقيقته أو مستعار للذهب على طريق التبعية أو شبه الفن بنهر تشبيهاً مضمرافى النفس على طريق المسكنية والماء تخييل والنضوب ترشيح وهما إِماباقيان على حقيقةهما لم يقصد بهما الانقوية الاستعارية أو الماء مستعار للمسائل والنضوب (١٩) للذهاب ومعنى التركيب وأن هذا العلم

قد ذهب مسائله الحسان وذهابها بذهاب أهل هذا الفن ومراده باليوم زمان الشرح ومآقرب منه مما قبله (قوله فصار) أى ذلك الفن جدالاً أى خضومة أى صار النكاح فيه جدالاً أو صار الفن محل جدال فلا بد من تقدير في الكلام ولا فالفن ليس جدالاً اللهم إلا أن يكون جعله جدالاً قصداً للمبالغة وقوله بلائثر أى بلا فائدة وذلك لعدم وقوف متعاطيه على حقائق أسرارها فيتكلمون بظواهره (قوله وذهب رواؤه) بضم الراء والمد أى منظره الحسن استعارة لظائنه على طريق المصروفة أو شبه الفن بأنسان ذى منظر حسن بجامع الرغبة في كل على

القوى والقدر * وأن هذا الفن قد نضب اليوم ماؤه فصار جدالاً بلائثر * وذهب رواؤه فعاد خلاف بلائثر * حتى طارت بقية آثار السلف

القوى والقدر) ولا يلزم من هذا القول بتأثير القدرة الحادثة كما يقول به من هذه عبارته في الأصل وهو الزمخشري لجواز التعبير بذلك عند السنى عن الاستطاعة (و) بمعنى أيضاً عن مساعدتهم عامى (أن هذا الفن قد نضب) أى غار (اليوم ماؤه) ونضوب ماؤه عبارة عن ذهاب فائدته شبه حال الفن في انقطاع نتاجه بأصل يابس لنضوب ماؤه فأضمر التشبيه في النفس استعارة بالسكنية وذكر نضوب الماء تخييل (فصار) عند متعاطيه (جدالاً) أى اختلافاً ولغظاً (بلائثر) أى بلا فائدة لعدم وقوف متعاطيه على حقائق أسرارها فتمشّدقون بظواهره (وذهب رواؤه) بضم الراء حسن منظره أو بفتحها بمعنى عذبه وهو عبارة عن ذهاب حقائقه (فعاد) أى ذلك الفن (خلافاً) أى إنكاراً أو احتجاجاً (بلائثر) أى بلا فائدة وفيه لطف تشبيه الكلام فيه بشجر الخلاف وهى لأغر لها وهى السماء بالصفاف (حتى طارت) أى انتهى به الأمر في الاضمحلال إلى أن طارت (بقية آثار) أى أبحاث (السلف) من العلماء

يفسدون في الأرض ولا يصلحون. وإن رآه أمثل مما فرح الطلاب بجمعه من كلام كثيرين فليعوده بقوله تعالى قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون. وكأنى بمن لا يعرف من التحقيق قبيلاً من دبير. ولا هو من التدقيق في العبر ولا في النفي. ولا تملك يده من هذا العلم قطمير أو ان بسط ذراعيه بوصيد كهف العلم كأنه قطمير. يجدفى كتابى هذا قواعد مخترعه. ومعاقدى فى بآدى الرأى هاذمة لقواعد المتقدمين وأماهى عند التأمل والتحقيق من كلامهم منترعه. وركوب لجة ماركبها الساجحون. وسلوك حجة ما طرقها الشارحون. ولا سلكها الغادون والرائحون. أو ينظر أول كلامى دون آخره. ويقتصر عن درك دقائقه حتى تمضى ساعاته حول ظواهره. فيظن أنه قد وجد ثمرة الغراب. أو أنه قد سبق المهجين الغراب

طريق المسكنية واثبات الرواء تخييل إِماباق على حقيقته لم يقصد به الانقوية الاستعارية أو استعارة لظائنه اللطيفة وأسراره وذهابها بذهاب من يعرفها لابنسيانها (قوله فعاد) أى فصار ذلك الفن أى صار ذلك الفن محل خلاف أو فى الكلام مبالغة وقوله بلائثر أى فائدة ويحتمل أن الكلام فيه تشبيه بليغ بحذف الكاف أى فصار ذلك الفن كخلاف أى كشجر الخلاف وهو المسمى بالصفاف وهو لا أثر له وعلى هذا فقله بلائثر بيان للواقع ثم إن هذه السجعة بمعنى ما قبلها لكن الخطب محل اظناب (قوله حتى طارت الخ) أى واستمر هذا الفن في الاضمحلال شيئاً فشيئاً إلى أن طارت حتى للائتهاء ويصح أن تكون تعليميه والسلف في الأصل من تقدمك من آباءك والمراد هنا علماء هذا الفن لأنهم آباء في التعليم والمراد بقية آثارهم ما بقى من فوائدهم وعلومهم أو ما بقى من تلامذتهم المقررين لقواعد هذا الفن الناشرين لها بالأفاد وفى الكلام استعارة بالسكنية حيث شبه بقية آثار أهل هذا الفن بطائر واثبات الطير أن تخييل إِماباق على حقيقته أو مستعار للذهاب

(قوله أدرج الرياح) الأدرج جمع درج بفتح الدال وسكون الراء ودرج الكتاب طيه يقال درج الكتاب درجا أى طواه طيا والمراد بها الطرق أى ذهبت بقية آثار السلف في طرق الرياح ويلزم من ذلك عدم وجودها بالمرء لان عادة الرمح أن تزيل ما مرت به في طريقها فمهر بالمزوم وأراد اللزوم وعلى هذا فالأدرج منصوبة على الظرفية ويصح أن يراد بالأدرج الأحوال وحال الرياح طيرانها وذهابها بسرعة وعلى هذا فأدرج نصب على الحال على حذف مضاف أى طارت بقية آثار السلف في حال كونها مثل طيران الرياح أو على المفعولية المطلقة على حذف الموصوف والصفة أى طارت طيرانا مثل طيران الرياح فالحاصل أن أدرج الرياح يجوز فيه الأوجه الثلاثة النصب على الظرفية والحالية (٢٠) والمفعولية المطلقة لكن في الأول شئ وهو أن اسم المكان لا ينصب على الظرفية

أدرج الرياح * وسالت بأعناق مطايا تلك الاحاديث البطاح

(أدرج الرياح) أى اضمحلت فلم يبق منها فائدة والأدرج جمع درج وهو الطريق وهو منصوب على أنه مفعول مطلق أو ظرف أى في طريق الرياح أو طيران طريق الرياح وأراد بطريق الرياح حالها وهو سرعة ذهابه بمطارات به ومن لازم ذلك تلفه وعدم وجدانه وهو المعبر عنه هنا بحجاز امرسلا وكثير ما يهجر بأدرج الرياح عن عدم وجدان فائدة الشئ بهذا الوجه ومنه قولهم ذهب دمه أدرج الرياح أى ذهب هدر اولى يترتب على دمه فائدة الأخذ بالثار ولا غيرها (و) حتى (سالت بأعناق مطايا تلك الاحاديث البطاح) وهذه عبارة أيضا عن اضمحلال بقية السالف ويتوجه في هذه العبارة أن يكون شبه الاحاديث في تلك الابحاث يقوم مسرعين السير حتى غابوا في عدم الوجدان والغيبة بعد الحضور بسرعة فأضر التشبيه في النفس كناية وذكر المطايا والبطاح والاعناق تخييل ويحتمل أن يكون الكلام تمثيلا وأنه شبه حال الابحاث في ذهابها بالركب السريعين فاستعمل تركيب الثاني لأول وعلى هذا يكون ذكر الاحاديث تجريدا وهذا مأخوذ من قوله:

أخذنا بأطراف الاحاديث بيننا * وسالت بأعناق المطى الأباطح

والأباطح جمع أبطح وهو المكان المنبسط فيه دقاق الحصى والمطى هى الابل ولما كان سيرها عند كثرتها يشبه سيل الماء فيه من جهة الاتصال والسرعة والحسن شبهوا سير الابل فيه بالسيلان ونسبوه للأعناق لان فيها تظهر السرعة فهذا الكلام مجاز في أصله وتجوز به نانيا بالاستعارة أو التخييل كما قررنا

عذرت البزل إن هى خاطرتنى * فما بالى وبالى بنى لبون

هيئات لا يدرك شأوى الضليع هذا الضالع. ولا يملك ما طمع فيه وإنما تقطع أعناق الرجال المطامع. فيعلم هذا القصير الباع البطن من مكيدته ما استطاع. أنه لم يبق وجهه بل فضح نفسه وصفه. ولأمر ما جعد قصير أنفه. وأنه لا يزال يتقلب من كده على الحجر. ويأمر من اجتناب هذا الكتاب بالفحشاء ولا يطاع لقصر أمر

وكم من غائب قول لا يحيجا * وآفته من الفهم السقيم

ولكن تأخذ الآذان منه * على قدر القرائح والعلوم

أحسب أن ما فقهه من كلام الشارحين صار الكتاب منه غفلا. أم يظن أن التقصير أغلق على خزائهم

باطراد الا إذا كان مبهما
والاجر بنى وأما قوله
* كما غسل الطريق الثعاب *
أى اضطرب في الطريق
الثعاب فضرورة (قوله
وسالت) أى سارت شبه
السير بالسيلان واستعير له
اسمه واشتق من السيلان
سالت بمعنى سارت وأما
عبر بسالت دون سارت
اشارة الى أن السير لقوته
بمثابة سيل الماء والبطاح
جمع أبطح على غير قياس
والقياس أبطح والأبطح
هو الحبل المتسع فيه دقاق
الحصى وهو فاعل اسانت
واسناد السيل لها مجاز
عقلى وأصل التركيب
وسارت المطايا بتلك
الاحاديث في البطاح لان
السير حقه أن يسند للمطايا
فعدل عن التعبير بالسير
الى التعبير بالسيل لما قلنا
من الاشارة وعدل عن
اسناد السير الى المطايا

الى اسناده لا لأباطح مجاز اعقليا للباغة كأنه من قوة السير وسرعة سارت أمكنته التى هى الاطاح وقوله بأعناق أى

دونى ملتبسا ذلك السير بالأعناق وأما جعل سيلانها ملتبسا بالأعناق لان السرعة والبطء في سير المطايا يظهران غالبيا وسائر الاجزاء تستند اليها في الحركة وتتبعها في النقل والحفة والمطايا في الاصل الابل استعير لعلماء هذا الفن بجامع الحمل في كل فكا أن المطايا تحمل الانتقال كذلك العلماء تحمل العلم والاعناق ترشيح والمراد بالاحاديث أسرار هذا الفن والبطاح هنا متجاوز به عن أمكنة العلماء كالمدراس وذلك لانه في الاصل اسم للكان المتسع فيه دقاق الحصى أريد به مطلق موضع ثم أريد به موضع العلماء على طريق المجاز المرسل وحينئذ فعنى التركيب وسارت المدارس ملتبسة بأعناق العلماء الشبيهين بالمطايا الحاملين لأسرار هذا الفن والمقصود من هذا التركيب الأخبار بأن أسرار هذا الفن وعلماء قد ذهبوا بل ذهبت مواضعهم كذلك

(قوله واما الاخذ الخ) أما تفصيلية مقابلها محذوف دل عليه مضمون الكلام السابق أعني قوله علما الخ والواو عاطفة على ذلك المحذوف والاصل وأما ما ذكرتم من تقاصر الهمم فذلك مما يرغب في الاختصار ويحمل عليه لولا أني أعلم أن مستحسن الخ وأما الاخذ والانتهاج فليس مما يحمل على الاختصار لأنه أمر يرتاح الخ والحاصل أنهم عللوا طلب الاختصار منه بأمرين تقاصر هم المحصلين والأخذ والانتهاج فأجابهم بأن ما ذكرتموه من مجموع الأمرين لا يقتضي الاختصار فوقع في ذهن السامع السؤال من ذلك النفي فأجاب بقوله أما التقاصر الخ وكثيرا ما يحذف المجلد الفصل بأما ومعاد لها ويصح جعلها مجرد التأكيدي والواو للاستئناف حينئذ وسكت عن المسخ الصادر منهم لأنه غير واقع في شرحه بل في عبارتهم فلذا لم يحتاج للاعتذار عنه (قوله يرتاح) أي يفرح وينبسط له اللبيب أي كامل العقل الذي وقع الأخذ من كلامه لا الأخذ وذلك لأن العاقل لا يرضى بالأخذ من كلام الغير ويرضى بكون الغير يأخذ من كلامه لما فيه من الرفعة والثواب وإذا كان أمرا يرتاح له اللبيب (٢١) فلا يطلب قطعه بالاختصار لأن لو وضعت

مختصرا لالتفت الناس اليه وأعرضوا عن تأليف المنتحلين وإذا فات المنتحلين مرجوهم من اقبال الناس على تأليفهم تركوا الاتحاح (قوله فلا ترض الخ) هذا شرط بيت مأخوذ من قول بعضهم:

شر بنا شرابا طيبا عند طيب *
كذلك شراب الطيبين بطيب
شر بنا وأهرقنا على الأرض
جرعة *

والارض من كأس الكرام نصيب

لكن الشارح أبدل الواو بالفاء لكونه جملة علة لما قبله وفي الكلام تشبيه الشارح نفسه بالكرام ونفس المطول بالكأس والمنتحلين بالارض مفردات التركيب باقية على حقيقتها والكلام على التشبيه

وأما الاخذ والانتهاج فأمر يرتاح له اللبيب * فلا ترض من كأس الكرام نصيب * وكيف ينهر عن الانهار السائلون

فليفهم (وأما الاخذ والانتهاج) هذا معطوف على مقدر إذ كأنه قال أما ما ذكرتم من وضع الاختصار لعله يتفق عليه فينتفع به فذلك مما يرغب فيه ويحمل على الوضع لولا أني أعلم أن مستحسن الطباع غير ممكن من مخلوق عادة مع علمي بترك الناس لهذا الفن فصار التأليف فيه تصيحا للوقت لئلا يندم وجدان المشتغلين وأمداف الاخذ والانتهاج به فليس مما يحمل على الوضع (ف) انه (أمر يرتاح) أي يطعمن (له اللبيب) ويفرح به فلا يطلب قطعه بالاختصار لما فيه من الاجر والرفعة لأن نسبة الأخذ من ذلك الشرح مناسبة شارب وضع لفضلة من هو أعلى كما قال :

شر بنا فأهرقنا على الارض جرعة * (فلا ترض من كأس الكرام نصيب)

وقد جعل المصنف الفاء مكان الواو للترتيب يعني فنبهتهم مناسبة الارض من شارب ملائكة الكأس وبهذا يعلم أن الكلام حكاية على وجه الإشارة الى التمثيل ويحتمل أن يكون تمثيلا حقيقة وأنه شبه حاله معهم في رفعة ودنوه في أخذ النفع القليل بحال الارض مع الشارب بين فاستعمل للحال الاول والحال الثاني إذ المعنى اننا لا نغني عن ذلك لأن لهم من فضلنا ما لا ترض من كأس الشارب فليفهم ثم قال (وكيف ينهر) أي يطرد (عن) علومنا التي هي كـ (الانهار السائلون) نائب فاعل ينهر

دونى قفلا ولا يدري انني وردت حياضهم فرشفت صفوا وقذفت ثفلا. وجبت أنجاهم وأغوارهم فتخبرت منها ما يصلح علوا وسفلا. أولى له فأولى ان لم يبط القوس باريها. لقد كان الاخرى به والاولى أن ينظر آخر الكلام أو يرجع من كتب المتقدمين ما فيها. فالاستيعاب لاطراف الكلام الموطأ يرشده ويوقظه من سنة الكرى. والاستدكار لما أسسه السلف من تمهيد القواعد ينشده

أطرق كرا أطرق كرى * ان النعام في القرى

كأنما ضرب بينه وبين العلم بسور من الشدائد. وجعل عليه دون هذا الكتاب سدا من حديد فهو

محذوف المشبه أو أن الكرام والكأس والارض مستعارات فالكرام مستعار للشارح والكأس للمطول والارض للمنتحلين ويصح أن يكون المركب استعارة تمثيلية حيث شبه الهيئة الحاصلة من رفعة عليهم وهم دونه وأخذهم من كلامه بالهيئة الحاصلة من الارض والشاربين من كأس ينزل شيء مما فيه عليها واستعمل اللفظ الدال على الهيئة المشبهة بالهيئة المشبهة (قوله وكيف ينهر) أي يطرد عن الانهار السائلون أي فكذلك أنا كيف أنهر هؤلاء المنتحلين الذين هم كالسائلين عن المطول الذي هو كالانهار ففي الكلام تشبيه ضمني أو أنه استعار الانهار للمطول واستعار السائلين لمنتحلين استعارة مصرحة ولما كان المطول محتويا على علوم كثيرة بحيث يقوم مقام كتب عدة شبه بالانهار لا ينهر واحد ثم ان هذا الاستفهام انكاري بمعنى النفي في قوة تعليل ثان وأنه تعجبي فيكون ترقيا فيما أفاده من كونه لا ينبغي الالتفات لما طلبوه من الاختصار واختار التعبير بالانهار عن البحر لعذوبتها واختار ينهر على يطرد لمجانسة الاشتقاق بين ينهر والانهار

(قوله ولمثل هذا فليعمل العاملون) هذا اقتباس من الآية لكن الإشارة في الآية للفوز العظيم من النعمة والأمن من العذاب. وأما هنا فللاخذ والانتباه. وأفراد اسم الإشارة لانهما بمعنى واحد أو لتأويلهما بالذكور أى ويعمل العاملون لمثل هذا الاخذ أى لنيل ثواب مثل هذا الأخذ لما فيه من الرفعة الدنيوية والثواب الاخرى للاحفظ النفسانية وحينئذ فلا ينبغي قطعه بوضع مختصر والفاء في قوله فليعمل زائدة لا تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها أو أنها سببية واقعة في جواب شرط مقدر والتقدير مهما يكن من شئ فليعمل العاملون لمثل هذا حذف الشرط مع أداته اختصارا اعتمادا على الفاء وقدم المعمول لفائدة الحصر واستشكال بان فاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لأن لها الصدارة والجواب أنه لا يثبت لها هذا الحكم أعني الصدارة إلا إذا وقعت في موضعها من توسطها بين جملتين لفظا فإن لم تتوسط بين (٢٢) الجملتين لم تمنع من العمل المذكور كما هنا على حد ما ذكرنا في قوله تعالى ووربك فكبر

من أن الفاء واقعة في غير محلها لعدم التوسط والمعمول مقدم لفائدة الاختصاص ولم تمنع الفاء من العمل في ذلك المعمول (قوله ثم مازادتهم مدافعتي الخ) عبر بتم لفائدة تراخي زيادة الشغف والغرام عن ابتداء المدافعة الذي تضمنه قوله وكنت أضرب الخ وفي التعبير بالمقابلة إشارة لتكرار السؤال وتكرار الاعراض عنهم أى مازادتهم مدافعتي لهم المرة بعد المرة بتركى اجابتهم الاشغاف أى حباشديدا في مطلوبهم الذي سألود يدخل ذلك الحب في شغاف القلب أى جلدته التي هو في داخلها والغرام الولوع (قوله وظما) هو العطش استعير للارغبة استعارة مصروفة والهواجر جمع هاجرة وهي نصف النهار عند اشتداد الحر واضافتها للطلب من اضافة

ولمثل هذا فليعمل العاملون * ثم مازادتهم مدافعتي الاشغاف وغراما * وظماني هواجر الطلب وأواما * فانتصبت لشرح الكتاب على وفق مقترحهم ثانيا

(ولمثل هذا) الاخذ (فليعمل العاملون) لما فيه من رفعة صاحبه علما ودينا ما علما فلا يحتاج المنتحلين الى الاخذ من علومه وأما دينا فلان مكينهم باظهاره من الأخذ منه ولم يمنعه حسدهم مع صبره على نسبتهم ماله لأنفسهم يعني فلا يكون ذلك حاملا على التأليف وفي الكلام تغيير الآخذين وتقبيح لشأنهم بالنسبة الى أنفسهم ولو كان بالنسبة الى المأخوذ منه رفعة له (ثم مازادتهم مدافعتي) بتركى اجابتهم (الاشغاف) أى حباشديدا (وغراما) أى ولوعا بالمطلوب (وظما) أى عطشا بمعنى رغبة في مطلوبهم (في هواجر الطلب) شبه الطلب بمن به هواجر جمع هاجرة وهي وقت اشتداد الحر بجامع كون كل منهما مظنة للاشتغال على ما يطلب دفعه فأضمر التشبيه استعارة بالكناية وذكر الهواجر تخيلا (وأواما) بضم الهمزة وهو العطش (ف) لما زابت ازدياد شغفهم رحمتهم (ف) انتصبت (أى قت وانتصبت (لشرح الكتاب) شرحا كائنا (على وفق مقترحهم) بأن يكون على الحالة التي يطلبون من الاختصار والاقتراح طاب من غير روية وهو مما يدل على كمال الرغبة (ثانيا) نعت للشرح المقدر بعد نعتة بالمجرور رأى شرحا ثانيا وى احتمل أن يكون ظرفا لشرح كائنا في زمن ثان باعتبار الاول ويحتمل على بعد أن يكون حالا من ضمير انتصبت ويكون معنى جاءعلا الشرح ثانيا وفيه تجوز في تعديته ثانيا الى الشرح بتضمينه للفعل المتعدي جاءعلا وانما قلنا ذلك لانه لما يقال ثبته صرت له ثانيا لاجعلت له شيئا آخر ثانيا وعلى هذا الاحتمال المستبعد يكون لفظ ثانيا في قوله

يضرب فيه بذنه الكايل الشارد. وقيل ارجع ورامك فالتس نورا قائما أنت تضرب في حديد بارد. حتى يرجع بخفي حنين. ويسمى بحسده أشغل من ذات النحسين. ولو أوتى رشده لأنف أن يسخر منه الساخر. واعترف من هذا البحر الزاخر. واعترف بأنه الذي يلتقط منه جواهر الفاخر. وترى الفلك فيه بشرع العلم مواخر. ويقول من تفرع أسماعه كم ترك الاول لا آخر. وهب أنه ظفر بزلات معدوده. وعثر على هفوات ليست أمثالها عن جهالة هذا الفن مردوده. ألم يعلم أن السعيد من

الشيء به المشبه أى ورغبة في الطلب الشبيه به هواجر بجامع الصعوبة على النفس في كل والمراد بالطلب طلب اختصار عتد المطول وأنه شبه الطلب باليوم الطويل الذي فيه هواجر بجامع الاشتغال في كل على ما يطلب دفعه على طريق السكنية والهواجر تخييل والأوام بضم الهمزة حرارة العطش فعطفه على الظما من عطف اللازم على المزموم والمراد بالأوام هنا لازمه وهو الليل والحب (قوله فانتصبت الخ) أى فمما زادت رغبته ولم تمكن مدافعتهم تسبب عن ذلك انى انتصبت أى تصدبت وتعرضت وتفرغت (قوله على وفق مقترحهم) الجار والمجرور وصفة لحذف أى انتصبا أو شرحا كائنا على وفق أى موافقة مقترحهم أى مطلوبهم من كون ذلك الشرح مقتصرافيه على بيان معاني المتن وكشف أسواره وفي التعبير بمقترحهم دون مطلوبهم أو مستولهم إشارة الى أنهم سألود ذلك من غير روية وفكر لان الاقتراح طاب الشئ من غير روية وفكر وقوله ثانيا صفة المصدر المقدر بعد نعتة بالجار والمجرور رأى انتصبا ثانيا أو شرحا ثانيا ويحتمل أن يكون ظرفا لشرح ذلك الكتاب في زمن ثان

(قوله ولعنان العناية) كان الاولى حذف الواو فيكون ثانيا الثاني حالا من فاعل انتصبت لعدم ظهور ما يصلح لمطغه عليه لان ثانيا الاول اما صفة لمصدر محذوف أو ظرف وعلى كل لا يصلح لعطف ثانيا الثاني عليه لان عطفه عليه يقتضي مشاركته في اعرابه ولا يصح جعلها واو الحال لان الواو الحالية لا تدخل الاعلى الجملة ولا تدخل على المفرد وقد يجاب بانه يمكن عطف ثانيا الثاني على الاول وجعل ثانيا الثاني صفة للمصدر المحذوف كالاول لكن على سبيل الاسناد المجازي لان ثانيا الثاني بمعنى صارفا ومرجعا وحق السرف والترجيع أن يسند للشخص فأسند لصفته وهو الانتصاب على حد جده. ولك أن تجعل ثانيا الاول أيضا حالا من فاعل انتصبت أي انتصبت في حال كوني جاعلا ومصدرا للشرح ثانيا وقوله ثانيا الثاني حال أخرى معطوفة على الاولى مبنية لحيثها حالا وأورد على هذا أن الحال وصف مشتق وثان الذي من أسماء العدليس مشتق وأجيب بأن ثانيا المذكور اذا كان بمعنى التصيير كان اسم فاعل حقيقة له فعل ومصدر تقول نثيته ثانيا أي صيرته اثنين بانضمامي اليه لكن في تعدية ثان الاول الى الشرح على وجه المغواية مجاز مرسل لعلاقة الاطلاق والتقييد لانه إنما يقال ثناه بمعنى جعله بنفسه ثانيا لاجل له شيئا غيره (٢٣) ثانيا، ويقال نثيته بمعنى صرت أناله ثانيا

فهو موضوع تصيير مقيد
بجمل ذات الفاعل ثانيا
ثم أطلق عن ذلك التقييد
ثم نقل الى تصيير مقيد
بجمل ذات المفعول ثانيا
أو استعارة تبعية بأن شبه
تصيير الشارح غيره ثانيا
بتصويره نفسه ثانيا بجامع
ترتب الزوجية على كل
واستعير اللفظ الموضوع
لثاني وهو الثني بنفسه
للاول واشتق منه ثانيا
على طريق التبعية أو تقدري
ثانيا الاول حاله يطف عليها
ثانيا الثاني أي انتصبت
ثانيا مجتهدا ولعنان الخ أو
تجعل في الكلام فعلا
محذوف ما عطوف على انتصبت
فيكون ثانيا الثاني حالا من
فاعله أي واجتهدت أو

ولعنان العناية نحو اختصار الاول ثانيا * مع جود القريحة بصر البليات * وخمود الفطنة

(ولعنان العناية نحو اختصاره ثانيا) معطوفا على ثانيا الاول لانها محالان معا حينئذ وعلى الاحتمالين الاولين يجب اسقاط الواو لعدم ظهور ما يعطف عليه وقوله لعنان متعاقب ثانيا الثاني وهو من ثبت الفرس بالعنان صرفته به وقد شبه العناية التي هي شدة الاهتمام بالشيء في التوصل الى المرغوب بالفرس كناية فذكر صرف العنان تخيلا ونحو الاختصار جهته وأراد بالجهة اشتغاله به ثم شككما صاحب هذا الانتصاب بما ينافي حصول المراد فقال (مع جود القريحة) أي الطبيعة العقلية وجودها عدم انبساطها في المدارك وهو مستعار من جمود الماء في قلة الانتفاع الا بعد التكاف وأصل القريحة أول ما يستنبط من البئر ثم استعير لأول مستنبط من العلم للابسة كل منهما الحياة لان العلم سبب حياة الروح والماء سبب حياة الجسم ثم استعمل في نفس العقل بناء على أنه نفس العلم مجازا مرسلًا ثم صار حقيقة عرفية ويتوجه أنه شبه العقل بالماء كناية وذكر الجمود تخيلا (بصر البليات) والصر البرد الشديد الذي يجمد به الماء وضافته الى البليات من اضافة المشبه به الى المشبه كما لا يخفى (وخمود) أي انطفاء (الفطنة) أي العقل والذكاء بذهاب أكثره منافع في مداركه وكأنه شبه الفطنة بالنار في انتشارها في المدارك وتحكمها فيها كانتشار النار وعدم تقلب شيء من المحترق عنها فأضرر التشبيه كناية

عدت غلطاته. وردت الى استقصاء الاحصاء سقطاته

فن ذا الذي ترضى سجاياه كلها * كفى المرء نبلا أن تعد معايبه

ولكن لأمر ما يسود من يسود. وعسى أن يسكره الانسان من ذم الحاسد ما تنسفر عقباه عن محمود السعود

شرعت ثانيا لعنان العناية. والعناية هي المهمة أي الارادة المصاحبة للتصميم أو المراد بها الاعتناء والاهتمام شبهها بدابة تشبهها مضرا في النفس على سبيل المسكنية واثبات العنان بمعنى القود تخييل وقوله نحو ظرف لثانيا بدمه معناه الجهة (قوله مع جود القريحة) حال من فاعل انتصبت أو من شرح والجمود بالجيم عدم السيلان استعير هذا المصنف القريحة أي عدم انبساطها وعدم توغلها في المدارك بجامع قلة الانتفاع الا بعد التكاف أو أنه شبه القريحة بماء على طريق المسكنية واثبات الجمود تخييل اما باق على حقيقة أو مستعار لصف الفطنة والقريحة في الاصل اسم لأول مستنبط من ماء البئر استعير لأول ما يستنبط من العلم أو ما يستنبط منه مطلقا بجامع أن كلا منهما سبب للحياة فالماء سبب حياة الجسم والعلم سبب حياة الروح ثم أطلق على العقل لانه محل العلم أو بعضه أي بعض ضروريه على مذهب امام الحرمين مجازا مرسلًا لعلاقته الحالية أو السكينة أو استعارة ثم صار اطلاقه عليه حقيقة عرفية (قوله بصر البليات) أي بسبب البليات التي كالصروهو برد شديد يضر بالنبات ويجمد الماء (قوله وخمود الفطنة) الجمود بالخاء المعجمة سكونه لخب النار والفطنة في الاصل الفهم والمراد بها هنا الذهن بمعنى العقل إما مجازا مرسلًا لعلاقته الحالية أو حقيقة عرفية ولا يخفى ما في الكلام من الاستعارة بالسكنية حيث شبه فطنته بالنار بجامع الانتشار في كل لان الفطنة تنتشر في المدارك كما أن النار تنتشر في الحرق والجمود تخييل

(قوله بصرصر النكبات) الصرصر الريح الشديدة العاصفة وضافته للنكبات بمعنى المصائب وحوادث الدهر من اضافة المشبه به للمشبه أى بالنكبات الشبيهة بالريح العاصفة المزيلة للهب النار كما أن النكبات مزيلة لانتشار الفطنة في الدارك ولا يخفى ما في جميع هذه الالفاظ أى الجود والصر والجود والصر من اللطافة لما فيه من مراعاة النظير وهو الجمع بين الشئ وما يناسبه لا بالتضاد لان البرد يناسبه الجود لان به يحصل جمود الماء والريح العاصفة تناسب الجود لانها لشدها تذهب النار وفي اضافة الجود الى القريحة والجود الى الفطنة المفضية الى تشبيه طبيعته العقلية بالماء اشارة الى جودتها واعتدالها بأخذها طرفي الحرارة والبر ودة ولا يرد أن المقام للنشكى وهو لا يكون بما يحمد لان الجودة باعتبار الاصل والنشكى باعتبار ما عرض من الجود والجود (قوله وتراعى البلدان) أى ومع تراعى أى رعى كل بلدة في الاخرى ورعى البلدة طرده اياه وهو كناية عن تكدر خاطره في ضيق المعاش وعدم استقراره في محل لتلبسه بالاسفار فهو لعدم وجود راحته في تلك (٢٤) البلاد الخارج منها صار كأن كل بلدة تطرده لالاخرى وفي الكلام استعارة

بالكناية حيث شبه البلدان والاقطار بعقلاء على طريق الاستعارة بالكنائية واثبات التراعى تخييل أوفى الكلام حذف مضاف أى تراعى أهل

بصرصر النكبات * وتراعى البلدان بي والاقطار * ونبو الاوطان عني والاقطار * حتى طفقت أجوب كل أغبر قائم الارعاء * وأحرر كل سطر منه في شطر من الغبراء
يوما بمجزوى ويوما بالعقيق وبالا * هذيب يوما ويوما بالخليصاء
ولما وفقت بعون الله للاتمام

ونسب لها ماهوم من لوازم المشبه به وهو الجود (بصرصر) أى الريح الشديدة (النكبات) أى المصائب وضافته لما بعده كاضافة الصر لما بعده قيل وفي تشبيه الطبيعة العقلية بالماء والنار ما يدل على جودتها واعتدالها وأخذها من طرفي الحرارة والبر ودة معا ولم تمل لاحدهما على الخصوص (و) مع (تراعى البلدان بي والاقطار) لالتباس بالاسفار الضرورية (و) مع (نبو) أى بعد (الاطان عني) في تلك الاسفار (و) نبو (الاطار) أى الحوائج عني فيها لانها سبب الاعترا ب المانع عادة من نيل الاوطار (حتى) أى (فطفقت) أى جعلت (أجوب) أى أقطع (كل) مكان (أغبر) أى كثير الغبرة (قائم الارعاء) أى مظلم النواحي بتلك الغبرة (و) طفقت (أحرر) أى أذهب وأنقح (كل سطر منه) أى من هذا المختصر (في شطر) أى قطعة وطرف (من الغبراء) وهى التراب المتطاير عند الشئ أو غيره وصار حالى في هذه الاسفار فى انتقالى من موضع الى آخر حال القائل (يوما) أكون (بمجزوى) اسم موضع (و) أكون (يوما) آخر (بالعقيق) موضع (و) أكون (بالعذيب) موضع آخر (و) أكون (يوما) آخر (بالخليصاء) موضع (ولما وفقت بعون الله تعالى) أى باعانه وتقويته (للاتمام) هذا يدل

البلدان . والاقطار جمع قطر وهو مجموع بلاد كثيرة ربما كان لا يانزم من تراعى البلاد . له تراعى الاقطار عطف الاقطار على البلدان (قوله ونبو) أى ومع نبو أى بعد الاوطان عني والاقطار أى ومع نبو الاوطار جمع وطر بمعنى الحاجة ومن لوازم ذلك القلق وعدم الفهم وانما بعدت أوطانه وأوطاره بسبب سفره للمانع من نيله ما عادة (قوله حتى طفقت) غاية لنبو الاوطان وطفقت بمعنى جعلت أى انه لما بعدت عني الاوطان

واذا أراد الله نشر فضيلة * طويت أتاح لها لسان حسود

لولا اشتعال النار فيما جاورت * ما كان يعرف طيب عرف العود

أعاذنا الله تعالى من هوى يرمى بالخرس لسان الاعتراف. ويعمى أبصار البصائر عن جميل الاوصاف. ويصمى القلوب فلا يصل اليها نور الانصاف. ولما أوصلتنى السرى منه الى صباح قدر صدته فلاح

وأسفرت

انتهى بي الحال الى أن جعلت أجوب أى أقطع. ويحتمل أن حتى تفريعية على وتراعى الخ (قوله كل أغبر) أى كل

مكان أغبر أى ذى غبرة (قوله قائم الارعاء) جمع رعاء بالقصر بمعنى الناحية أى مظلم النواحي بتلك الغبرة (قوله وأحرر) أى أذهب وأخلص (قوله كل سطر منه) أى من هذا الشرح المختصر (قوله في شطر من الغبراء) أى فى قطعة من الارض فالتعريض ليس متواليا حتى يكون مستقيما وبين سطر وشرط الجناس المضارع لاختلافهما بحرفين متقاربين الخرج (قوله يوما بمجزوى) أى وصار حالى فى هذه الاسفار من جهة عدم الانتظار بجماع التنقل كحال القائل يوما أكون بمجزوى وأكون يوما آخر بالعقيق وأكون بالعذيب يوما وأكون يوما بالخليصاء وهذه الاربعة أسماء مواضع بالحجاز والقصد من تشبيه حاله بحال هذا الشاعر الاعتذار بانه ألف كتابه هذا فى حالة متعبة فان حصل منه هفوة فلاولم عليه (قوله بعون الله) العون اسم مصدر بمعنى الاعانة والباء للتصوير لالسيبية لثلا يلزم سببية الشئ لنفسه اذ الاعانة جعل الله فيه قوة وهو عين التوفيق الا أن تكون متعلقة بالاتمام ولا يضر تقدم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا على ما اختاره الشارح وقوله للاتمام أى اتمام هذا المختصر وفيه اشارة الى أن الخطبة متأخرة عن تأليف هذا الشرح المختصر

(قوله وقوضت) بالقاف والواو المشددة من التقويض وهو نقض البناء من غير هدم استعير لازالة في قوضت استعارة تبعية أو مجاز مرسل تبعية لان تقويض البناء يلزمه ازالته (قوله خيام الاختتام) من اضافة السبب الى السبب أى الخيام الضرورية عليه بسبب اختتامه أى انتظار اتمامه ولا يخفى ما فى الكلام من تشبيه الشرح قبل ختمه بشئ نفيس كروس مستقر في الخيام على طريق السكنية واثبات الخيام تخييل والمراد من هذا الكلام ولما وفقت لتمامه وأظهرته للناس بعد أن كان مخيفاً قبل ذلك الاتمام كما هو عادة المؤلفين * واعلم أن هذه النسخة هي المصححة بتصحيح الشارح ولو قال خيام الختام لكان أولى لان فيه جناس التصحيف وفي بعض النسخ وقوضت عنه خيامه بالاختتام أى بسبب حصول الاختتام بالفعل لان تقويض الخيام وازالة الحفاء مسببة عن الاختتام لان الشرح قبل الاختتام كان مستورا فلما حصل الاختتام ظهر للطالبين وفي بعضها وفقت عنه ختامه بالاختتام على تشبيهه قبل الاختتام بكتوب ختم بنحو شمع فازيل بسبب الاختتام ختامه ليطلع عليه الطالبون (قوله بعدما كشفت الخ) متعلق بقوله وقوضت والخرائد جمع خريدة وهي الحسناء من النساء استعارها للدقائق من المسائل بجامع الحسن والاحتجاب في كل على (٢٥) طريق الاستعارة المصروفة واللائم وهو ما يجعل على الفم من القاف وكذلك الوجوه ترشيحان للاستعارة ثم ان اللئام يجوز أن يكون باقيا على حقيقته لم يقصده الا تفوية الاستعارة وكذلك الوجوه ويجوز أن يكون استعار اللئام للحفاء استعماله في لازمه وهو الحفاء واستعار الوجوه لأعظم تلك الدقائق استعارة مصرفة وحينئذ فالمعنى وأرت عن أدق وأشرف مسائل الدقيقة الحفاء وألبستها ثوب الايضاح (قوله ووضعت) أى وبعد ما وضعت كنوز فرائده السكونوز جمع كنز بمعنى مكنوز واضافته للفرائد من اضافة الصفة للموصوف

وقوضت عنه خيام الاختتام * بعدما كشفت عن وجوه خرائده اللئام * ووضعت كنوز فرائده على طرف اللئام *

على تأخير الخطبة عن التأخير (وفضت) أى أزلت وفقت (عنه) عن الكتاب المشروح أو عن الشرح (ختامه بالاختتام) أى بختمه وتمامه أما ازالة الختام أى الطابع السائر المشروح باختتام الشرح فالمراد به ازالة الحفاء بختامه والمراد بالختام على هذا انهامه مجازا عن الختام المحسوس وأما ازالة الختام عن الشرح فلا نه مستور لا يشتغل به الا بعد ختامه ويحتمل هذا في المشروح أيضا لانه لا يتفهم منه الا بعد تمامه وفي بعض النسخ قوضت بالقاف ثم الواو من التقويض وهو نقض البناء من غير هدم وفي موضع الختام في هذه النسخة الخيام بالمشناة أسفل جمع خيمة وهو بمعنى ما قبله لان المراد ازالة السائر عن الاشتغال بالشرح بختامه (بعدما كشفت عن وجوه خرائده اللئام) شبه معاني الكتاب في حسناتها واحتجابها على الافهام بالخرائد وهي الجوارى المستحسنات فاستعار لها الخرائد وذكر اللئام وهو ما يوضع على الفم والوجوه ترشيح (و) بعدما (وضعت كنوز فرائده) الى محاسن علومه التي هي كالكنوز في خفائها والفرائد في الاصل الجواهر المستحسنة ثم استعيرت لمحاسن العلم (على طرف اللئام) متعلق بوضعت أى وضعت تلك العلوم على حد اللئام وطريقته واللئام نبت سهل التناول وما كان على حده وطريقته في السهولة يكون سهل التناول وبعبارة التقويض

وأفسر صبحه فأجاب من سمع من مناديه حتى على الفلاح. وشرح طائر الميمون ببساطة بالحتم مباشرة بالقدم يخفق بها جناح النجاح. ووصلت فيه الى اجتناء غروس ثمارها على أفنان الفنون مرتصة. وحصلت منه على اجتناء غروس في حلى الافراح على منصفه. حمدت الله تعالى على اتمام نعمتي الاتمام

(٤ - شروح التلخيص - أول) أى فرائده السكونوزة أى التي شأنها أن تكون وتجب أنزتها كما هو الشأن في الاموال العريضة والفرائد جمع فريدة وهي في الاصل الدررة الثمينة أى ذات الثمن الكثير التي تحفظ في ظرف على حدة ولا تخط بغيرها من اللالى لشرفها والمراد بها هنا المسائل الدقيقة شبه المسائل الحسان الدقيقة بالفرائد واستعار الفرائد لها استعارة مصرفة (قوله على طرف اللئام) متعلق بوضعت والمراد بطرفه حده الأعلى واللئام بضم اللاء. وفتحها نبت لطيف سهل التناول وما كان على طرفه يكون سهل التناول والمراد من هذا الكلام أنه أتى بالفاظ سهلة يفهم منها المعنى بلا مشقة فشبها لهيئة المنزعة من بيان المراد بالالفاظ السهلة بالهيئة المنزعة من حال فرائد موضوعة على طرف اللئام بجامع سهولة التناول واستعير المركب الدال على الهيئة المشبه بها للهيئة المشبهة على طريق الاستعارة التمثيلية أو الكلام كناية عن سهولة أخذها وتحصيلها وتيسر طريق الوصول اليها لانه يلزم من وضعها على طرف اللئام ما ذكر من سهولة الاخذ والتحصيل ويجوز أن يكون المراد بطرف اللئام حالته وحينئذ فيكون الظرف متعلقا بمحذوف حالا أى وضعت وألفت فرائد المسكونوزة ووضعت أو تأليفاً تبعاً على حالة اللئام من سهولة التناول وعلى هذا الاحتمال فليس في الكلام تجوز ولا استعارة

(قوله سعد الزمان) أي بظهور الخير فيه واسناد السعد للزمان مجاز عقلي أي سعدت في زمانى وهو جواب لما (قوله ساعد الاقبال) أي وساعدنى اقبال الناس على تحصيل أغراضى لان من أعرض الناس عنه تسمر عليه تحصيل مطلوبه ومن أقبل الناس عليه يسهل عليه تحصيل مطلوبه واسناد المساعدة للاقبال مجاز عقلي لان حق المساعدة أن تسند للناس لا لاقبالهم (قوله ودنا المني) أي قرب ما أتى به بظهور أمارته بعد أن كان بعيدا (قوله وأجاب الآمال) جمع أمل وهو ما يؤمله الشخص ويترجاه أي أن آماله أجابته وحصلت له بعد أن كانت ممتنعة واسناد الاجابة للآمال مجاز عقلي اذ الحقيقة أجابني الله في آمالي بأن حصل لي ماؤمله أو أنه شبه الآمال بشخص يجيب بعد الطلب بجامع النفع في كل وأجاب تخييل (قوله وتبسم) عطف على سعد والمطالب فاعله وشبه المطالب بانسان مرغوب فيه العطاء لا يقابل سائله الا بالبشر والتبسم وشبه الرجاء بانسان طالب استعارة بالكناية فيهما وازداده الوجه الى الرجاء والتبسم الى المطالب تخييل وتبسم المطالب في (٢٦) وجه الرجاء كناية عن اقبال المطالب بعد اليأس منها (قوله بأن توجهت) سبب للافعال

الحمسة قبله والمسبب مع سببه مرتبان على الشرط وهو التوفيق أي انى لما وفقت للاتمام سعد الزمان وساعد الاقبال ودنا المني الخ بسبب توجهي فاندفع ما يقال انه قد جعل السبب في الافعال الخمسة التوفيق المتقدم لتعلقها به حيث قال ولما وفقت الخ سعد الزمان الخ وهنا قد جعل السبب فيها التوجه المذكور أو يجاب بأن لما هنا ليست للتعلق بل لمجرد الزمان بمعنى حين لدخولها على الماضي أو يقال انها للتعلق وجوابها سعد وما بعده وأما قوله بأن توجهت فهو سبب لقوله وتبسم الخ وحده ولا يخفى ما في كلام الشارح من حسن التخلص (قوله تلقاء مدين المآرب) أي

سعد الزمان وساعد الاقبال * وهنا المني وأجاب الآمال وتبسم في وجه رجائي المطالب * بأن توجهت لتلقاء مدين المآرب * حضرة من أنام الانام في ظل الامان

عن كشف أستار الكتاب انما تتم اذا أريد به كما تقدم رفع الحجاب بينه وبين الناس في تمكنهم من مطالعته ولا شك أن ذلك يكون بالاختتام الذي هو بعد تفسيره وكشف أستاره (سعد الزمان) بظهور الخير فيه وهو جواب لما (وساعد الاقبال) أي وافقتني بعد الاباية على كل مطلوب (ودنا المني) أي قرب ما أتى بظهور أمارته (وأجاب الآمال) أي وافقتني في الاتصال بها مرجوأتى بعد الاباية ونسبة السعادة الى الزمان والمساعدة للاقبال مجاز عقلي والمراد أهل ما ودنو المني بدنو زمانه فهو على اسقاط المضاف وشبه الآمال بانسان يجيب بعد الطلب في حصول المراد في الجملة فأضمر التشبيه في النفس كناية وذكر الاجابة تخيلا (وتبسم) عطف على سعد (في وجوه رجائي المطالب) شبه المطالب بانسان مرغوب منه التناول متبسم وشبه الرجاء بانسان طالب استعارة بالكناية فيهما وازداده الى الاول الوجه والى الثاني التبسم تخييل والمراد اقبال المطالب بعد بهما ثم بين سبب سعادة الزمان واقبال المطالب بقوله (د) سبب (أن توجهت لتلقاء) أي جهة (مدين) أي مكان شبيه بمدين وهو مكان شعيب عليه السلام في حصول المآرب فيه فهو استعارة من العلم ويأتي وجه ذلك في باب ان شاء الله تعالى وازداده الى (المآرب) ائماء الى وجه الشبه وهذا الكلام مقتبس من قوله تعالى فلما توجه لتلقاء مدين ثم أبدل من المكان الذي هو مدين المآرب قوله (حضرة) أي مكان (من أنام الانام) أي جعل الخلق نائمين (في ظل الامان) أي في الامان الذي هو كالظل في وجود الراحة فيه وهذا التخلص لمسح صاحب

والافتتاح. وسميته عروس الافراح في شرح تلخيص المفتاح * ولقد احتوى هذا الشرح بمحمد الله تعالى من المباحث التي هي من بنات فكرى فلم أسبق اليها. ومن هبات ذكرى فاعثر أحد فيما علمت من أهل هذا الفن عليها. على جملة لأعقد لها عدا حتى أفرغ من عدّ النجوم. ولا أعهد لها مداد سوى الهام الحى القيوم. وكأين فيه من شاهد يردّ على هذا العلم ما يدعيه عن حق ضائع. وبثبت له عرفا يحفظ

جهة مدين التي هي موضع لاجتماع المآرب أي المقاصد ثم ان مدين في الاصل اسم لقرية شعيب على ندينا وعليه أفضل طيب الصلاة والسلام استعيرت هنا للملك الموصوف بالاوصاف الآتية بجامع أن كلا منهما مكان لحصول المآرب فالمني تلقاء ملك شبيه بمدين بجامع أن كلا منهما مكان لحصول المقاصد واعترض بأن مدين علم والاعلام لانصح استعارتها فلنا استعارتها للملك بعد تأويلها بكلى وهو موضع اجتماع المطالب كما قالوه في حاتم ولا يخفى ما في قوله بأن توجهت الخ من التلميح لقصة موسى مع شعيب حيث توجه له موسى ناحية مدين وحصله المقصود فيها (قوله حضرة) بدل من مدين والحضرة في الاصل مكان الحضور أطلقت على الملك نفسه مجازا من باب اطلاق المحل على الحال ولا شك أن ذات الملك مكان لحصول المآرب وصورها (قوله من أنام الانام) أي الخلق أي جعلهم نائمين (قوله في ظل الامان) أي في الامان التشبيه بالظل في الارتياح بكل أو أنه شبه الامان ببستان ذي ظل على طريق المكينة واثبات الظل تخييل وأنام ترشيح أو أنه أطلق الظل وأراد به لازمه وهو الراحة لانه يقتضيه إعادة أي من صبر الخلق نائمين في راحة الامان

(قوله وأفاض) أى أنزل بكثرة من أفاض الماء فى الحوض أنزله فيه حتى فاض ونزل من جوانبه استعاره لأظهر والسجل جمع سجل اسم للدلو الممتلىء ماء فان كان الدلو خاليا عن الماء قيل له غرب وإضافة السجل لما بعده من إضافة المشبه به للشبه أى وأظهر فيهم العدل والاحسان الشبهين بالدلاء الممتلئة بالماء بجامع أن كلا منهما به حياة النفس لان الدلو المذكور به حياة النفس من حيث الماء الذى فيه وكذا العدل والاحسان بهما حياة النفس الكاملة لان الناس عند كثرة الظلم يكونون فى حكم الاموات وان كانوا أحياء وأفاض ترشيح التشبيه مستعار لأظهر كما علمت أو أنه شبه العدل والاحسان بماء بجامع الأحياء تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الاستعارة بالكناية والسجل تخييل أو أنه شبه حال الملك مع رعيته فى كثرة عدله واحسانه اليهم بحال السجل المفاض ماء ليرتوى به واستعمل المركب الدال على الثانى فى الاول على طريق الاستعارة التخييلية (قوله بسياسة) السياسة التدير وحسن التصرف فى أمور الرعية والفرار بكسر الفين المعجمة وبالراء المهملة بمعنى النوم والاجفاف جمع جفن وهو ما يحيط بالعين من أعلى وأسفل وهذا كناية عن كثرة الامن والرفاهية فى زمنه التى يكون معها النوم وعدم القاتلة بين الرعية الذى كان مفقودا قبل زمانه والحاصل أن الاجفان قبل وجوده كانت خالية عن النوم ومن لوازم ذلك حصول المشقة ولما وجد (٢٧) هذا السلطان ردا لنوم لامين ومن لوازم ذلك حصول الراحة ويطلق

الفرار أيضا على حد السيف

والجفن على غمده ويصح

ارادة ذلك هنا أى أنه أرجع

السيف الى أعماها بعد

ما كانت مسلولة زمن

الفتنة باطفائه نارها بحسن

سياسة فى الفرار والجفن

على هذا ايهام وما أحسن

قول بعضهم

بين السيف وعينه

مناكلة *

من أجهل اقل للاغناد اجفان

(قوله وسد بهيته) أى

بسبب هيته والهيبة حال

يقوم بالشخص بوجب

خوف الناس منه ونراد به

هنا لازمه وهو الخوف منه

وقوله دون ظرف بمعنى أمام

وأفاض عليهم سجل العدل والاحسان * ورد بسياسة الفرار الى الاجفان * وسد بهيته دون
يأجوج الفتنة طرق المدوان * وأعاد رميع الفضائل والكلمات منشورا

مكانه ووقته (وأفاض عليهم سجل العدل والاحسان) شبه حال الملك فى نفعه العام وكثرة عدله بالسجل جمع سجل وهو الدلو فيه الماء بجامع عموم النفع لاطالين مطلقا فاستعمل فيه ما استعمل فى الاول (١) بساق مثلا وذكر العدل تجريد فى التخييل (ورد بسياسة) وحسن تدبيره (الفرار) بكسر الفين وهو النوم (الى الاجفان) أى العيون وهذا كناية عن كثرة العافية التى يكون معها النوم المفقود فى وقت الشر الكائن قبل المدوح (وسد بهيته) أى بمخافة غيره له (دون يأجوج الفتنة) أى دون الفتنة التى هى فى كثرتها وفسادها كى أجوج (طرق المدوان) مفعول سد وسده طرق المدوان بقهره أهل المدوان فسد طرقه عبارة عن قطع أسبابه لان سد الطريق يستلزم قطع ما يأتى من قبله فهو مجاز مرسل ويحتمل غير ذلك (وأعاد رميع الفضائل منشورا) شبه الفضائل جمع فضيلة وهو ما يمدح به الانسان من الاخلاق بالموتى فى ذهابها واضمحلالها منذ أزمان كناية فنسب اليها العظام الرميمة وهى البوالى تخيلا ونسب

طيب الشئ بعرف ضائع. ويأمن من الاسقاط فأتى استخرجته بالفكره. وعدلته بتركيب العقل والنقل عند قاض من التأمل ليست عنده فترة. وأجلسته فى مجالس العلماء فأثبتوا خرم. وأطلت البحث عنه ولم أجده فى كتاب ولم أسمعه من ذى فطره * وأعلم أنى مزجت قواعد هذا العلم بقواعد الاصول والعريه. وجعلت نفع هذا الشرح مقسوما بين طالبى العلوم الثلاثة وأكاد أقول بالسويه. وأضفت اليه من اعراب الآيات الواقعة فيه ما هو محرر وان كان رقيق الحاشيه. ومن ضبط ألفاظ أحاديث النبويه ما كانت خباياه من الجامع الازهر الصحيح فى زوايه. وضمنته شيئا من القواعد

(قوله يأجوج الفتنة) من إضافة المشبه به للمشبه أى الفتنة التى هى فى فسادها وكثرتها شبيهة بى أجوج وقوله طرق المدوان مفعول سد والمدوان التعدى والظلم وطرقه أسبابه والمراد بالمدوان الفتنة فهو ظاهر فى محل الاضمار أى وسد بهيته أمام الفتنة الشبيهة بى أجوج طرقها وحاصله أن الفتنة كانت قادمة ومتوجهة على الرعية فسد هذا السلطان طرق التعدى قدامها فلم تصل للرعية (قوله وأعاد رميع الفضائل) الرميح هو العظم البالى والفضائل جمع فضيلة وهى ما يمدح به الانسان من الاخلاق والكلمات جمع كمال فهو أعم من ذلك فهو ما يمدح به الانسان من الاخلاق أو غيرها كالعظم فشبه الفضائل والكلمات بالموتى فى ذهابها واضمحلالها منذ أزمان على طريق الاستعارة بالكناية وأضاف اليها العظام الرميمة أى البوالى تخيلا ونسب الى المدوح أنه أعادها منشورة أى بمعونة بعده موتها ترشيحا ويصح أن تكون الإضافة بمعنى من أى الرميح من الفضائل والكلمات وعلى هذا فيكون الرميح استعارة للمضمحل من الفضائل والكلمات من حيث المتجاوز اليه بالرميح عن العظم البالى فهو مجاز على مجاز وهذا أوفق بقوله منشورا فان النشر لليت جميعه لالعظمه فقط ويصح أن يكون من إضافة الصفة للموصوف فالرميح استعارة كما مرأ ومن إضافة المشبه به للمشبه وعلى هذا فالرميح حقيقة

(قوله ووقع) التوقيع في الأصل الكتابة أريد بها لازمها وهو التأثير وإضافة أقلام الى الخطيات من إضافة المشبه للمشبه أى الخطيات التى كالأقلام فى التأثير بها والخطيات بضم الحاء بعدها ظاء مشالة ثم باء مشددة جمع حظية بالتصغير سهم صغير قدر ذراع ليس فيه نصل فان كان فيه نصل قيل له خطوة بفتح الحاء وقد نضم والصفائح جمع صحيفة بتقديم الفاء سيوف أعدائه العراض وإضافة الصفائح جمع صحيفة بتقديم الحاء بمعنى الورقة الى الصفائح من إضافة المشبه للمشبه أى الصفائح التى كالصفائح بجامع أن كلا يؤثر فيه غيره وقوله لنصرة الاسلام متعلق بوقع والمنثور فى الأصل الكلام المكتوب أريد به لازمه وهو التأثير والمعنى أن هذا الممدوح أثر بالسهم الصغيرة الشبيهة بالأقلام فى سيوف أعدائه العريضة (٢٨) الشبيهة بالأوراق تأثيرات وتكسيرات ككتابة كلام منشور واختار

الشارح التعبير بالخطيات دون الخطوات ودون السهام إشارة لقوة ذلك الملك حيث يجمع الأعداء بالسهم الصغيرة التى لا تصل لها وتخصيص المنور بالذكر لانه أغلب من النظم وهذا الكلام كناية عن ابطال آلات أعدائه وإضاف قواهم وعزمهم وفيه من المبالغة فى مدحه وذم أعدائه ما لا يخفى حيث جعل لأضعف آلاته التأثير فى أقوى آلات أعدائه فبالآلات الأضعف وآلاتهم وبين الصفائح الجناس المقلوب (قوله السلطان) من السلطة وهى القهر (قوله الاعظم) أى لا وزيره (قوله مالك رقاب الامم) أى ذواتهم وانما عبر بالرقاب لان أثر الملك يظهر غالباً فيها لان العبد غالباً يخضع لسيده بمنقه

ووقع بأقلام الخطيات على صفائح الصفائح لنصرة الاسلام منشورا * وهو السلطان الاعظم * مالك رقاب الامم * ملاذ سلاطين العرب والعجم * ملجأ صناديد ملوك العالم * ظل الله على بريته وخليفته فى خليفته

الى الممدوح أنه أعادها منشورة أى مبعوثه بعد موتها (ووقع بأقلام الخطيات) أى كتب بالخطيات وهى الرماح التى هى فى التأثير فى ذى صفح كالأقلام (على صفائح الصفائح لنصرة الانام) أى كتب على الصفائح وهى السيوف العراض التى هى للتأثر بالخطيات كالصفائح القرطاسية للتأثر بالأقلام (منشورا) أى أثر تأثيراً ككتابة كلام منشور وإضافة الأقلام والصفائح لما بعدهما من إضافة المشبه به الى المشبه وفى قوله وقع استعارة تبعية حيث أطلق التوقيع فيه وهو فى العرف الكتب على تأثير الخطيات فى السيوف وذكر المنور ترشيح وذلك كناية عن كثرة الجهاد ولذلك قال: نصرة أى كتب منشورا بالخطيات على السيوف لاجل نصرة الخلق أى الممدوح (وهو السلطان الاعظم) لا وزيره أو خليفته (مالك رقاب الامم) بقهره لهم (ملاذ) أى ملجأ (سلاطين العرب والعجم) لدفعه عنهم ما لا يطيقون دفعه ولو كانوا بما هم عليه (ملجأ) أى مهرب (صناديد) جمع صنديد بكسر الصاد وهو الشجاع المقدم (ملوك العالم) لان الشجاعة والقوة تنتهى اليه فيلجأون اليه فيما لا يستطيعون (ظل الله تعالى على بريته) أى خليفته وتسمية السلطان ظلاً لانه يلجأ اليه من الشدائد كما يلجأ الى الظل من الحر وإضافته الى الله تعالى لانه هو الناصر له والملك له (وخليفته فى خليفته) حيث أعطاه قوة يتحكم بها فى العباد وأمره فيهم

المنطقية والمقاعد الكلامية والحكمة الرياضية أو الطبيعية. وأتحفته من فوائد الود وتحقيقه. ومن فوائد علمه الطارف والتائد وتدقيقه. ماهو تاج على هام الكواكب. وسراج اذا ادهمت الغياهب. وطرار على حلة الطالب. وغرة فى جهة العلوم ترفع عن عين اليقين الحاجب. وهو الذى تلقفت عنه علم البيان. وتكيفت منه بكل ما منحني الله تعالى من الواهب الحسان. وأنا أسأل الله تعالى وأنصرع اليه. وأنوسل اليه بحمد صلى الله عليه وسلم فانه أكرم خلقه عليه. أن يسكنه واياى وسائر ذريته فى الجنة مكاناً رفوعاً. وأن يجعل المحمول على ظهورنا من مقدمات سوء المنطق وغيره من أشكال للأعمال المنتجة للأصفر والأكبر من الأوزار موضوعاً * واعلم أننى لم أضع هذا

والمراد بكونه مالكا لهم أنه أمالهم اليه بالاحسان اليهم والقهر لهم والافهم أحرار والامم جمع أمة تطلق على الجماعة والى المفرد (قوله ملاذ) أى مفزع سلاطين العرب والعجم فى دفع ما لا يطيقون وبين العرب والعجم التضاد فالجمع بينهما جناس الطباق (قوله ملجأ صناديد الخ) أى مهرب الشجعان من الملوك الكائنين فى العالم فهو ملاذ شجاعته على شجاعتهم يهربون اليه عند اشتداد الامر عليهم (قوله ظل الله) تسميته ظلاً لانه يلجأ اليه كما يلجأ الى الظل من الحر ففيه استعارة مصرحة حيث شبه السلطان بظل لان كلا منهما يلجأ اليه لدفع الضرر فالسلطان يلجأ اليه فى دفع حوادث الدهر والظل يلجأ اليه لدفع حر الشمس واستعير اسم المشبه للمشبه على طريق الاستعارة المصرحة وإضافة الظل الى الله لانه البارئ له واعلم أن الظل ظلمة تنشأ بخلق الله عند حجب الجرم الكفيف للنور عن الأرض والظلمة كالنور عرضان قائمان بكرة الهواء (قوله وخليفته فى خليفته) الخليفة فى الأصل كل من خلف غيره فى أمر من الامور ثم جعل امها لمن خلف غيره فى الملك أى أنه أعطاه الله قوة وعدلاً يحكم به فى العباد فقد خلف المولى بحسب الظاهر

الشرح

(قوله حافظ البلاد) أى أهل البلاد من الشرور وروى تحت دمه من الكفار (قوله ما حى ظم الظلم) السكامة الاولى جمع ظلمة والثانية مفرد بمعنى بالظلم والمراد العباد المؤمنين والداخلين تحت دمه من الكفار (قوله ما حى ظم الظلم) السكامة الاولى جمع ظلمة والثانية مفرد بمعنى التصرف فى ملك الغير بغير حق والاضافة من قبيل اضافة المشبه به للمشبه أى ما حى الظلم الذى كالظلم فى القبح وعدم الاهتداء وفى تشبيه الظلم بالظلم اشارة الى أن ذلك الظلم الذى يحاه وأزاله كان كثيرا ويحتمل أنه شبه الظلم بالليل تشبيها مضرا فى النفس والظلم تخييل وبين الظلم والظلم الجناس المصحف شكلا وأما بين خليفته وخليفته فالجناس المصحف لفظا أو المضارع (قوله والعناد) قيل هو الليل عن الحق وعدم الانقياد اليه وقيل هو المكابرة أى انكار الحق بعد العلم به (قوله رافع منار الشريعة الخ) الشريعة هى الاحكام الشرعية شهت بمسجد على طريق المسكنة والمنار تخييل أو أن رفع منار الشريعة يستلزم اظهار الشريعة فأطلق اسم المزموم وأريد بالازم والمعنى أن الشريعة بعد أن كانت مهمة تقريرا أو عملا رفع شأنها وأظهرها بكثرة تقريرها (٣٩) وحمل الناس على العمل بها وأنه شبه أدلة الشريعة

بمنار واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق المصراحة وحيث أن أدلة الشريعة انخفضت وهذا

حافظ البلاد * وناصر العباد * ما حى ظم الظلم والعناد * رافع منار الشريعة النبوية * ناصب رايات العلوم الدينية * خافض جناح الرحمة لأهل الحق واليقين * ماسر أدق الأمن بالنصر العزيز والفتح المبين *

بالعدل الذى هو وصفه (حافظ البلاد) من الشرور بأمرها (وناصر العباد) على جميع الاعداء (ما حى ظم الظلم والعناد) أى مذهب الظلم والعناد اللذين هما كالظلمات فى الاغتماع عندهما وعدم الوصول معهما الى رشد ونفع (رافع منار الشريعة النبوية) والمنار الصومعة ورفع منار الشريعة كناية عن اظهارها لأن رفع المنار يستلزم ظهور مصاحبها وهو ما رفع له (ناصر) أى رافع (رايات) أى أعلام العلوم الدينية فالكلام كناية كما قبله (خافض جناح الرحمة لأهل الحق واليقين) شبه رحمته بظلاله أفرأخ يخفض الجناح ويرخيها لحفظ تلك الأفرأخ ووجه الشبه حفظ ما يخشى فساد فاضمر التشبيه فى النفس استعارة بالكناية وذكر الجناح تخييل ويحتمل غير ذلك (ماسر أدق الأمن) الحاصل (بالنصر والعز والفتح المبين) أى البين والنبرادقات هى أخبية الرؤساء وضافتها الى الأمن من اضافة المشبه به الى المشبه

الشرح حتى استعنت عليه بنحو من ثلثمائة تصنيف وأنه تضمن الخلاصة من مائة تصنيف فى هذا العلم منها ما وقفت عليه ومنها ما وقفت على كلام من وقف عليه وقال أنه جع بين طرفيه وأنى اختصرت فيه أكثر من خمسين مصنفا فى علم البلاغة وقفت عليها لم أترك منها إلا ما هو خارج عن هذا العلم وأقليل الجدوى فيه أو هو فى غاية الوضوح أو شواهد لا حاجة لها لكثرة أمازاغ البصر عنه أو ما أن تأملته علمت أنه فاسد لا ترصيه فمن ذلك دلائل الاعجاز للشيخ عبد القاهر الجرجاني والبدیع لابن المعتز واعجاز القرآن للراماني والواسطة لعلي بن عبد العزيز الجرجاني والبدیع لابن المقدوس الفصاحة لابن سنان الخفاجي والعمدة لابن رشيق القبرواني والعدة فى اختصار العمدة للصقل وكنايات البلغاء لأحمد بن محمد الجرجاني والنصف من حلية المحاضرة للحاجي ومنهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم والصناعتان للمسكري ونهاية الانجاز فى الاعجاز للإمام غفر الدين الرازي والعبارة

والخفص ترشيح والاو مستعار للجانب والثاني اللين واطافة جناح الى الرحمة لجرد الملابس اذ الرحمة التى هى سبب لخفص الجناح ملابس للجناح والمعنى خافض جناحه الملابس للرحمة لأهل الحق أى لاجلهم أو عليهم والحق على أنه مصدر مطابقة الواقع للكلام وعلى أنه صفة مشبهة للكلام الذى يطابق الواقع واليقين هو الاعتقاد الجازم عن دليل والمعنى أنه خافض جناحه الملابس للرحمة لاجل العلماء الذين كلامهم مطابق للواقع ومعتقدين ما يقولون اعتقادا جازما عن دليل وأما أهل الكبر والمعاصي فيتكبر عليهم بمعنى أنه يعرض عنهم ويتركهم حالهم وليس المراد أنه يظلم نفسه عليهم (قوله سرادقات) جمع سرادق وهو الخيمة التى تمد فوق محن الدار لاجل دفع حر الشمس مثلا واطافة السرادق للأمن من اضافة المشبه به للمشبه والجامع اندفاع الضرر مع كل والد ترشيح أو شبه الأمن بدار بجامع الحفظ واندفاع الضرر فى كل تشبيها مضرا فى النفس على طريق المسكنة والسرادق تخييل وماذ ترشيح مستعار لجرد (قوله بالنصر) أى الحاصل ذلك الأمن بالنصر على الاعداء (قوله العزيز) الذى لم يحصل نظيره لاحد من السلاطين (قوله الدين) أى البين الواضح لكل أحد وهو من أبان بمعنى بان بمعنى ظهر وانضح والمراد بالفتح فتح بلاد العدو

(قوله كهف الانام) أى ملجؤهم والكهف فى الأصل هو غار الوحش فى الجبل شبه السلطان بكهف بجامع الالتجاء الى كل فالسلطان يلجأ اليه اهل ملكته والكهف يلجأ اليه الوحش واستعير اسم المشبه به للمشبه (قوله ملاذ) أى ملاجئ وفوله قاطبة بمعنى جميعا (قوله جلال الحق) أى عظمة الحق وقد مر معناه وقوله والدين أى وجلال الدين وعظمة الاحكام الشرعية مبالغة على حد زيد عدل والمراد أن الحق والدين يعظمان بسببه فى صدور الخلق وهما بدون ذلك الملك حقيران (قوله أبو المظفر) كنيته وقوله محمود اسمه وأعد لفظ السلطان مع تقدمه فى قوله وهو السلطان الأعظم تأديبا لأنه يستقبح عادة أن يؤتى باسم السلطان من غير أن يلقى بجامعه وصفه بالسلطنة (قوله جاني بك خان) لقبه ومعناه بالفارسية روح كبراء السلاطين لأن جاني معناه روحه وحركته بفتح الباء وسكون الكاف معناه كبير وخان معناه السلطان ويراد من بك وخان الجمع كما قلنا (قوله سرادق عظمته) أى خيمة عظمته فشبّه العظمة بملك تشبيه امضرا فى النفس على طريق المكنية (٣٠) واثبات السرادق بمعنى الخيمة تخييل أو أن اضافة السرادق للعظمة من اضافة المشبه به للمشبه أى

أدام الله عظمته وجلاله اللذين هما كالسرادق فى الارتياح والالتجاء لكل والجلال مرادف للعظمة (قوله وأدام روالخ الروا بالكسر والقصر بمعنى الارتواء وقوله نعيم بمعنى تنعم وفيه استعارة بالكناية حيث شبهه بزرع أو انسان يرتوى واثبات الروى تخييل وسجّال ترشيح وقوله الآمال على حذف مضاف أى نعيم أهل الآمال أو أن اسناد التنعم للآمال مجاز عقلى اذ التنعم أهلها وقوله من سجّال متعلق بروا وفى افضاله استعارة بالكناية حيث شبهه بماء بجامع الاحياء وسجّال تخييل ويصح أن تكون اضافة الروا للنعيم من

كهف الانام ملاذ الخلق قاطبة * ظل الاله جلال الحق والدين

أبو المظفر السلطان محمود جاني بك خان * خلد الله سرادق عظمته وجلاله * وأدام رواء نعيم الآمال من سجّال افضاله * خالوت بهذا الكتاب التثبت بأذيل الاقبال

وذكر المذتر شريح للتشبيه ووجه التشبه كون كل منهم ملجأ لدفع ما يكره (كهف الانام) شبه بالكهف فى الالتجاء اليه (ملاذ) أى ملجأ (الخلق قاطبة) أى جميعا (ظل الاله) للالتجاء من حر الشدائد اليه كالظل (جلال الحق والدين) أى به يعظم الحق فى صدور الخلق ويعظم الدين ولا يخفى ما فى هذا الثناء من سوء المبالغة (أبو المظفر) كنية الممدوح (السلطان محمود) اسمه (جاني بك خان) لقب أعجمى له (خلد الله سرادق عظمته وجلاله) أى أدام الله عظمته التى هى كالسرادق فى الالتجاء اليها (وأدام رواء) حسن منظر أو عذب (نعيم الآمال) أى تنعم أر باب الآمال الكائن (من سجّال افضاله) أى من افضاله لذى هو فى فيضانه على الدوام كالسجّال فى افراغها على العطاش (ف) حيث كان الممدوح بهذه الصفة (حاولت) أى رمت (بهذا الكتاب التثبت بأذيل الاقبال) شبه اقبال الممدوح بالعطاء برجل لابس شريف من استمسك بأذيله بلغ المراد ونجا من كل جائحة فى الاستغناء به فأضمر التشبيه فى النفس كناية وأضاف

للتزجاءى وقوانين البلاغة لعبد اللطيف البغدادى والمفتاح للسكاكى وشرحه للامام قطب الدين الشيرازى وشرحه للشيخ ناصر الدين الترمذى وشرحه للشيخ شمس الدين الخطيبى الخ لخالى وشرحه أيضا للشيخ عماد الدين الكاشى وشرحه أيضا للقاضى حسام الدين قاضى الروم وتنقيح المفتاح للشيخ تاج الدين التبريزى وروض الاذهان للشيخ بدر الدين ابن ابن مالك والمصباح أيضا له وضوء المصباح مختصر المصباح لابن النحوية وشرحه له والاقصى القرىب للشيخ زين الدين محمد بن محمد بن محمد بن عمر و التلويح والمثل السائر للصابح ضياء الدين نصر الله بن الاثير والجامع الكبير لآخيه ومختصر المثل السائر لابن العسال والنصف الاول من كنز البلاغة لعبد الدين اسمعيل بن الاثير ومختصر كنز البلاغة للمذكور لولد مصنفه وروضة الفصاحة لزين الدين الرازى الحنفى والملك الدائر على المثل

السائر

إضافة المشبه به للمشبه وكذلك اضافة السجّال لافضال أى ادام الله تنعم أهل

الآمال التشبيه بالارتواء من افضاله التشبيه بالسجّال أى دلو الماء بجامع الفيضان فى كل ويصح أن تكون إضافة نعيم لاهل الآمال من إضافة الصفة للموصوف أى ادام الله ارتواء أهل الآمال النعمة من سجّال الافضال هذا كله على كسر الراء ن رواو قصره ويصح فتح الراء مع اللد ومعناه الماء العذب وضرم الراء مع المد أيضا ومعناه المنظر الحسن وعليهما تكون إضافة رواء للنعيم بمعنى التنعم من إضافة المشبه به للمشبه أى ادام الله تنعم أهل الآمال التشبيه بالماء العذب أو المنظر الحسن بجامع الاشتياق لكل من افضاله التشبيه بالسجّال والوجه الاول أغنى كسر الراء مع القصر أقرب للتعبير بالسجّال (قوله حاولت) هذا مفعول على محذوف أى توجهت لتقاء مدين فلما وجدت تلك الصفات المذكورة حاولت أى رمت وقصدت بسبب هذا الكتاب التثبت أى التعلق بأذيل اقباله شبه اقبال السلطان عليه بثوب انسان من استمسك بأذيله بلغ المراد على طريق المكنية والاذيل تخييل والتثبت ترشيح

(قوله والاستغلال) أى وحاولت الاستغلال بظلال الرأفة وهى شدة الرحمة والافضل الاحسان. واطافة الظلال المرافقة من اضافة المشبه للمشبه أى الاستغلال برأفته ورحمته الشبهين بالظلال بجامع الالتجاء. والاستغلال ترشيح للتشبيه أو أنه شبه الرأفة والافضل يستأن على طريق الاستعارة بالكناية واثبات الظلال تخييل (قوله فجعلته) الفاء للسببية أى فبسبب هذا القصد جعلته أى هذا الشرح المختصر وقوله خدمة أى ذا خدمة أو خادما اذ الخدمة (٣١) السماية فى مراد المخدم (قوله لسدته) هى

العتبة فى الاصل والمراد بها هنا الذات فلا حاجة لتقدير صاحب فيما يأتى وأمان بقيت على معناها

الاصلى فاحتاج الى تقدير صاحبها فيما يأتى وقوله ملتئم أى محل التماس والشفاه جمع شفة والأقوال جمع قيل بفتح القاف وسكون الياء وهو فى الاصل ملك حمير قبيلة باليمن والمراد به هنا مطلق ملك واذا كانت تلك السدة أى العتبة ملتئما للملك فهى ملتئم لغيرهم بالاولى أى أن هذه العتبة شأنها أن يقبلها الملوك وغيرهم لعظم صاحبها (قوله معول) أى والتى هى معول أى معتمد رجاء

الآمال شبه الآمال بأشخاص طالبين استعارة بالكناية والرجاء تخييل أى أن ما ترجوه الآمال وتطلبه لا يعول فى تحصيله على أحدا الا على هذه السدة أو الكلام على حذف مضاف أى معول رجاء أهل الآمال حينئذ فلا استعارة (قوله ومبوا

والاستغلال بظلال الرأفة والافضل * فجعلته خدمة لسدته التى هى ملتئم شفاء الاقيال * ومعول رجال الآمال * ومبوا العظمة والجلال * لازالت محط رجال الافضل * وملاذ أرباب الفضائل * وعون الاسلام * وغوث الانام

التثبت بالاذيال اليه تخيلا (و) حاولت (الاستغلال بظلال الرأفة والافضل) أى رمت تناول افضاله ورأفته اللذين هما كالظلال فى الالتجاء فاضافه الظلال الى الرأفة من اضافة المشبه الى المشبه وذكّر الاستغلال ترشيح للتشبيه (و) بسبب قصدى لتلك المحاولة والدخول فى تلك الرأفة والافضل (جعلت تأليفه) أى هذا الكتاب (خدمة لسدته التى هى ملتئم شفاء الاقيال) السدة عتبة الباب والاقبال جمع قيل وهو ملك من ملوك حمير والمراد هنا الملك مطلقا واذا وصف العتبة بكونها ملتئم أى تستلم بشفاه الملوك فما ظنك بغيرهم والسدة كناية عن المدح أى جعلت هذا الكتاب خدمة للمدح والخدمة فى الاصل سعاية فى مراد المخدم ولما كان هذا المدح راغبا فى الحق والعلم فى زعم اللادح كان التأليف خدمة له فى الكلام مدحه بهذا المعنى وهو كونه راغبا فى الخيرات آمرا بها (و) خدمة للسدة التى هى (معول رجاء الآمال) أى على تلك السدة يعنى مولاهما يعول ويتكلم الراجون فى آمالهم وفى الكلام تشبيه الآمال بالطالبين كناية وذكّر الرجاء والتعويل تخييل (و) تلك السدة أيضا (مبوا) أى منزل (العظمة والجلال) وهذا كناية عن صاحبها (لازالت) تلك السدة (محط) أى محلاتحط به (رجال الافضل) عند انتهائهم فى أسفارهم اذ لا يرجون الا لما طلب افضالها (و) لازالت (ملاذ) أى ملجأ (أرباب) أى أصحاب (الفضائل) وهى ما يطلب تحصيله من الفضل (و) لازالت (عون الاسلام) يستعينون بها على جلب كل مهم (و) لازالت (غوث الانام) يستغيثون بها على دفع كل ملم

السائر لمر الدين بن أبى الحديد وقطع الدابر عن الفلك الدائر لعبد العزيز بن عيسى وتحرير التحجير لابن أبى الاصبع ومواد البيان لآبى الحسن على بن خلف بن على بن عبد الوهاب الكاتب وبدع القرآن والتبيان لابن الزمكاكى والبرهان له والتبيان للشيخ شرف الدين الطيبي وشرحه له والايضاح للصنف وحواشى الايضاح للجزرى شيخ والدى فى علم الكلام وشرح التلخيص للإمام الزاهدولى الله شمس الدين القونوى وشرحه أيضا للخطيب وشرحه للشيرازى وشرحه للزوزنى وشرح البديعية للصنف بن سرايا الحلى والطريق الى القضاة للشيخ الرئيس علاء الدين بن النفيس شيخ والدى فى الطب والمقدمة فى علم البيان للشيخ شمس الدين الأصفهانى الموضوع فى أول تفسيره والمقدمة فى البيان والبدع الموضوع فى أول تفسير ابن النقيب والنظم فى علم البديع لابن معطى والفوائد الغيائية للشيخ عضد الدين واذا أردت أن تعلم مقدار ما زادته القريحة من المباحث والفوائد فراجع هذه الكتب فانك تعلم أن غالب ما عندك عنها رائد وبالله تعالى أستعين وهو حسبي ونعم

العظمة) أى والتى هى منزل العظمة والجلال ومحلهما والعظمة والجلال إمام يعنى التعظيم والجلال أوباقان على حالهما والمعنى أن تلك السدة محل أقام فيه العظمة والجلال (قوله لازالت) أى تلك السدة بمعنى ذات الملك والمراد لا زال صاحبها بناء على أن المراد بالسدة معناها الاصل وهو العتبة (قوله محط رجال الافضل) أى محلاتحط رجال الافضل عند انتهاء أسفارهم لكونها مقصودهم فى ارتحالهم لطلب افضالها (قوله وملاذ) أى ولازالت ملذا وملجأ لأصحاب الفضائل أى الاخلاق الحميدة التى تتمدح بها (قوله وعون الاسلام) أى ولازالت معينة لأهل الاسلام بأن تجلب لهم كل نفع (قوله وغوث الانام) أى ولازالت معيشة للانام من حوادث الدهر وفى دفع الضرر

(قوله بالنبي) متعلق بمحذوف أى وأطلب ماذا حال كوني متوسلا بالنبي ومن توسل به لم يحب (قوله جاء بحمد الله) عطف على قوله سابقا فانصبت لشرح هذا الكتاب أى جاء هذا الشرح حال كونه ملتصقا بحمد الله (قوله كإبريق) بضم الياء (٢) وسكون الراء وكسر الواو أى يعجب أى جاء حال كونه مشابها للشيء يروق وإذا كان مثل الشيء الموصوف بهذه الصفات كان متصفا بها كما أنه قال جاء على حالة تعجب النواظر (قوله صدا الأذهان) شبه الأذهان بشيء نفيس كذهب عليه صدا تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الكسبية وثابت الصدا تخييل (قوله ويرهف) أى يحد البصائر وهو جمع بصيرة وهي عين فى القلب وشبه البصائر بسيف غير حاد لا يقطع شيئا على طريق الكسبية وثابت يرهف بمعنى يحد تخييل (قولا ويضئ) أى يهوى ريقول أرباب البيان بمعنى أنه يذهب ما فيها من الاسوداد والبيان هنا يحتمل أن يراد به الدم الآتى ويحتمل أن المراد به النطق الفصيح العرب به عمما فى الضمير (قوله ومن الله التوفيق) أى والتوفيق والهداية أطلمها من الله لمن غيره (قوله فى البداية) أى فى ابتداء هذا التأليف وفى انتهائه (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) هذه الجملة يصح أن تكون خبرية باعتبار صدرها وهو أوائل لأن التأليف لا يتوقف تحقيقه فى الخارج على النطق بها بل يجوز حصوله خارجا ويكون ذلك اللفظ حكاية عما تحقق فى الخارج كما هو شأن الخبر الصادق فإن قلت ان كلام من صاحبة الاسم والاستماعة به من تنمة الخبر لانه قيد ملاحظ فيه والقيد محط القصد نفيا وثابتا وحينئذ يقتضى الظاهر أن يلتفت للقيد وهو مستعينا ولا شك أن الاستماعة يتوقف حصولها على النطق به وحينئذ تكون الجملة انشائية وأجيب بأنهما وإن كانا من تنمة الخبر لكنهما ليسا بجزأين منه بل من متعلقاته الخارجة عن (٣٢) حقيقة وقيدفيه وان توقف مضمون الخبر المطلوب شرعا عليهم إلا أن

ذلك التوقف لا يقتضى الجزئية كتوقفه على الحال فى نحو قاموا كسالى وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما الا عين والحاصل أن القيود وإن كانت محلا للقصد لكنها لا تخرج عن كونها فضلات والذى يوصف بالخبر والانشاء إنما هو العمل لانهار كنا الاسناد والمقصود بالذات إنما هو السند والسند اليه ليس

* النبى وآله عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام * جاء بحمد الله كما يروق النواظر * ويجلو صدا الأذهان * ويرهف البصائر * ويضئ ألباب أرباب البيان * ومن الله التوفيق والهداية * وعليه التوكل فى البدايه والنهائيه. وهو حسي ونعم الوكيل (بسم الله الرحمن الرحيم)

(بجاء النبى) محمد (و) بجاء (آله عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام) انتهى شرح الخطبة فلنشرع بعده فى المقصود فنقول ابتداء المصنف كتابه بعد التبرك بالبسملة بجملة الحمدلة لدالتها على الدوام والثبوت ولكونها فاتحة الكتاب العزيز ولورود الأمر بالابتداء بها فى الحديث الشريف مع تضمينها أداء شكر بعض ما يجب شكره من النعم التى تأليف هذا الكتاب من آثارها فقال :

الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وأفوض أمري الى الله ان الله بصير بالعباد وحسبى الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم وما شاء الله لا قوة الا بالله لا اله الا أنت سبحانك انى كنت من الظالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آل محمد وصحبه وسلم ﷺ قال المصنف رحمه الله

يرد على هذا متى ضربت فاتها جملة إنشائية مع أن أداة الاستفهام فضلة وحينئذ فلا يصح أن يقال ان الذى يوصف بالخبر والانشاء هو العمد وأجيب بأن محل كون الفضلات لا ينظر اليها ما لم يكن لها تأثير ومتى أثرت فى الجملة الانشاء لكونها عريضة فى الاستفهام المنافى للخبر بخلاف الاستماعة مثلا فانها لا تنافى الاخبار بالتأليف وأجيب عن أصل الاشكال بحواب أن وهو أن المأخوذ من كلام المحققين أن العتبر فى إنشائية الكلام وخبر به إنما هو صدره لاجتزائه وان كان عمدة كافى بذاته بفقوالا ان هذه جملة خبرية نظرا الى الصدر مع أن اضر به إنشاء وعمدة فكيف بالعجز هنا مع كونه غير عمدة ويحتمل أن تكون جملة البسملة انشائية نظرا للعجز وهو الاستماعة لانه لا يتوقف حصولها على النطق بها ان قلت ان هذا العجز فضلة والمظنور له فى الانشائية والخبرية إنما هو العمدلة قلت قد نظروا هنا الى أن القيود محط القصد ثم اعلم أن جعلها انشائية باعتبار العجز متوقف على جعل اضافة اسم الله بيبانية ويقال ان كل حكم ورد على اسم فهو وارده على مدلوله وأمان جعلها حقيقة وأن الراد بالاسم السمى ومن الجلالة اللفظ فلا يصح أن تكون إنشائية لأن الاستماعة بالذات لا تتوقف على النطق بل تحصل بمجرد توجه القلب وحينئذ فتكون خبرية باعتبار العجز أيضا وقد يقال يمكن أن يتوجه الانسان بقلبه لاسماء الله تعالى ويستعين بها فتكون خبرية حتى على جعل اضافة بيبانية والأظهر أن يقال انه ان أراد الاستماعة القلبية كانت خبرية باعتبار العجز كانت اضافة بيبانية أو حقيقة وان أراد الاستماعة اللفظية كانت إنشائية لا فرق بين أن تكون حقيقة أو بيبانية هذا ويمكن جعلها خبرية باعتبار العجز على أن اضافة بيبانية بناء على أنه مخبر عن استماعة حاصل هذا اللفظ كفى قولك أنسكأ فانه اخبر عن كلام حاصل بهذا اللفظ ولا يقال ان الخبر ما تحقق مدلوله بدون اللفظ به وأجيب بأنه ليس المراد من ذلك أن الخبر دائما مدلوله متحقق بدون اللفظ به بل المراد أن مدلوله لا يتوقف على النطق به دائما وهذا لا ينافى انه قد يتحقق مدلوله به

(٢) قوله بضم الياء الخ كذا فى الاصل والصواب فتح الباء وضم الراء والفعل ثلاثى متعد من باب قال كفى كتب اللغة كتبه مصححه

(قوله الحمد لله) ترك العطف على كون جملة البسملة انشائية وجملة الحمد خبرية أو العكس ظاهر لان بينهما حينئذ كمال الانقطاع وأما على أنها متفقان في الخبرية أو الانشائية فترك العطف إشارة الى أن كلامنا من الجملتين مقصود بالذات وليست احداهما تابعة للأخرى ثم ان كون هذه الجملة صيغة حمد ظاهران قلنا انها انشائية أى لانشاء الثناء على الله بأنه مالك لجميع الحمد الكائنة من الخلق وأما ان قلنا انها خبرية أى انها للاخبار بأن الله مالك لذلك فجعلها صيغة حمد مشكل لان الاخبار بثبوت شئ لاغير لا يستلزم حصول ذلك الشئ من الخبر فقولك القيام زيد لا يلزم من ذلك أن يكون قائما وحينئذ فلا يلزم من الاخبار بثبوت الحمد أن يكون المصنف حامدا مع أن المطلوب منه أن يحمده الله في الابتداء وأجيب بأجوبة منها أن هذه الجملة خبرية في الأصل ثم نقلت شرعا لانشاء بمضمونها كما في صيغ العقود نحو بع وأجرت فاتها اخبار في الأصل ثم نقلت شرعا لانشاء بمضمونها فهو حمد شرعى يرتب عليه ما يرتب على الحمد الاغوى من الثواب والخروج عن عهدة الطلب ولا يقال هذا ظاهر اذ لم يجعل ال للاستغراق اذ لا يتأتى انشاء جميع الحمد لا ناقول المستحيل انما هو انشاء جميع الحمد لغة بصيغ متعددة بعد الحمد عليه وأما انشاء الجميع بصيغة واحدة شرعا فلا استحالة فيه لانها لانشاء الثناء بمضمونها لا لانشاء بمضمونها ومنها أن ذلك الاخبار مغيد للحمد لان الاخبار بأن الله مالك لجميع الحمد وصفه بحميد فيكون حمدا وعلى هذا فيحل كون الخبر بالشئ ليس آتيا بذلك الشئ ما لم يكن الاخبار فردا من أفراد الخبر عنه كما هنا وهذا ظاهران قلنا انها للاخبار بأن الله مالك لجميع الحمد وأما ان قلنا انها موضوع للاخبار بوقوع الحمد لله من الغير فقول ذلك الاخبار يستلزم انصافه تعالى بالسكال فيكون اخبارا بانصافه تعالى بالسكال بواسطة فيكون حمدا بهذا الاعتبار (قوله هو الثناء) أى الحمد في اللغة واقصر الشارح على تفسير الحمد الاغوى إشارة الى أن الحمد الذي طلبت البداءة به الحمد الاغوى لا الاصطلاحى ووجه ذلك كما قال بعض العلماء أن الحمد العرفى طارىء بعد النبي ﷺ واذا كان كذلك فيحمل الحمد الذي طلب البداءة به على ما كان موجودا في (٣٣) زمنه وهو الحمد الاغوى وقد يقال

(الحمد) هو الثناء باللسان

(الحمد لله) الحمد هو الثناء باللسان على قصد التعظيم والشكر فعل فيه تعظيم المنعم بسبب النعمة فحين لم يقيد الحمد بكونه في مقابلة النعمة صح أن يكون متعلقه النعمة وأن يكون مجرد استحقاق السكال

(الحمد لله على ما أنعم) ش الحمد هو الثناء بالقول على جميل الصفات والافعال وبين الحمد والشكر عموم وخصوص من وجه فان الشكر يكون على الافعال فقط بالقول أو الفعل أو الاعتقاد وعبرة الخشعى وهو بالقلب واللسان والجوارح يريد التنويع لأن الشكر لا يكون الا بمجموع الثلاثة ثم استدلل على ذلك بقوله

(شروح التلخيص - اول)

على الحكاية وهو يقتضى أن المراد هذا اللفظ ولو كان المراد العرفى لم يكن للاقتصار على هذا اللفظ وجه (قوله الثناء الخ) أى الذكر بخير مأخوذ من أثنت اذا ذكرت بخير ولو مرة لا من ثبت اذا كررت والا لزم أن الثناء مرة واحدة لا يقال له حمد وليس كذلك وضده الثناء بتقديم النون وهو الذكر بشر هذا ما عليه الجمهور وقال العز بن عبد السلام الثناء حقيقة فى الذكر بالخير والشر وبمسك بحدث مر بجزالة فأنشأ عليها خيرا ومر بأخرى فأنشأ عليها شرا وأجيب بأن هذا من قبيل الشائكة واعتراض بأن الثناء بالمعنى المذكور لا يكون الا باللسان وحينئذ فذكره مستدرك وأجيب بأن اللسان وان كان معلوما من الثناء لكنه صرح به للتنصيص على اختصاص الحمد باللسان المفيد لمقابلته للشكر ناصا للقتضية لظهور النفرع لبيان النسبة بينهما وما هو محاج بأنه لما كان يحتمل التجوز في الثناء باطلاقه على ما ليس باللسان كالجنان والاركان ذكره لاجراءج الثناء بغير اللسان وعلى هذا الجواب فقيد اللسان محتاج لذكره ولا بد وأما على الجواب الاول فهو غير محتاج لذكره لفهمه من الثناء وانما ذكرنا مرثم ان تفسير الثناء بما ذكر من معنى على أنه مختص باللسان وهو خلاف الراجع والراجع أنه يشمل اعتقاد القلب وعمل الجوارح وحينئذ فيفسر بأنه الاتيان بما يدل على انصاف الحمد بالصفة الجميلة وعلى هذا فقول باللسان قيد لا بد منه لاجراءج الثناء بغيره كالجنان والاركان واعتراض هذا التعريف بأنه غير جامع لعدم شموله لثناء الله القديم على نفسه أو على خواص خلقه اذ المولى منزّه عن الجارحة وأجيب بأن هذا تعريف لنوع من الحمد وهو الحمد الحادث أو يقال المراد باللسان الكلام مجازا مرسل من اطلاق السبب وارادة السبب والعلاقة يكتفى بتحققها في بعض الافراد فلا يقال ان كون اللسان سببا في الكلام ظاهر في الحمد الحادث دون القديم وأورد على الجواب الثانى أن المجاز لا يدخل التعريف قلنا ما لم يكن مشهورا وهذا قد اشتهر ان قلت ان حقيقة القديم

ان هذا التوجيه لا يصح
الا لو كان المراد اصطلاح
طائفة مخصوصة مع أن المراد
العرف العام فهو أمر قديم
فالاولى أن يقال انما حمل
على المعنى الاغوى لان خبر
ما فسرته بالوارد والوارد في
الحديث بالحمد لله بالرفع

مباينة لحقيقة الحادث وحينئذ فلا يجوز فهمهما في تعريف واحد قلنا محل ذلك اذا أريد بيان حقيقة كل على التفصيل وأما اذا كان المراد بيانها اجمالاً فلا مانع من ذلك (قوله على قصد التعظيم) على معنى مع أى الثناء باللسان حال كونه مصاحباً لقصد التعظيم واعلم أنك اذا تلفظ بقولك زيد عالم مثلاً تارة تكون قاصداً بذلك التعظيم وتارة تكون مكذباً بذلك وقاصداً به المزه والسخرية وتارة لاتقصد شيئاً فلم تقصد شيئاً أو قصدت الاستهزاء فظاهره أنه لا يكون حمداً لفته مع أنه اذا لم تقصد شيئاً يكون حمداً لفته والجواب أن الشارح أراد أن يبين الحمد للغوى الاكمل المعتد به ولا يعتد بالحمد الا اذا وجد قصد التعظيم والا كان غيراً اكمل (قوله سواء تعلق بالنعمة) أى سواء وقع في مقابلة نعمة أو في مقابلة غيرها وهذا تميم في الحمود عليه واعلم أن الحمد له أركان خمسة حامد ومحمود ومحمود عليه ومحمود به وصيغة فالحامد من صدر منه الثناء والحمود هو من أتى عليه (٣٤) والحمود عليه هو ما وقع الحمد في مقابله أى ما كان باعثاً على الحمد

على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة أو بغيرها

وقد قيد باللسان فلا يراد بالامنه وحين لم يقيد بالشكر بكونه فعل اللسان صح ورود منه ومن سائر الأركان وقد قيد بكونه في مقابلة الاحسان فلا يكون متعلقه بغيره فالحمد على هذا أخص بمورداً اذا لا يراد بالامنه واللسان وأعم متعلقاً بصحة كون متعلقه الاحسان وغيره والشكر أعم بمورداً لوروده من اللسان وغيره وأخص متعلقاً لأنه لا يكون الا في مقابلة الاحسان فلماذا كان بينهما عموم من وجه يجتنبه مان في الفعل اللساني في مقابلة الانعام وينفرد الشكر فيما يكون بغير اللسان والحمد فيها يكون لا في مقابلة الاحسان وهذا أمر مشهور معلوم ﷺ والله علم على ذات واجب الوجود المستحق لكل كمال ولذلك علق به الحمد لئلا يتوهم اختصاص استحقاق الحمد لوعاقي بوصف كالر زاق مثلاً بجملة ذلك الوصف فتضمن الكلام الاستحقاق الذاتي وسينبه على الاستحقاق الاحسانى بقوله بعد على ما أنعم وأل في الحمد للجنس لأنه المتبادر عند اتقاء قرينة ارادة عموم الافراد والعهد الخارجى ومع ذلك لا ينافى الاختصاص لأن التعريف بالالف واللام الجنسية مع كون الخبر ظرفاً خاصاً بما يفيد الاختصاص كقولنا الكرم

أفادتكم النعماء منى ثلاثة * يدى ولسانى والضمير المحجبا

وفيه نظر لان البيت لا تعرض فيه بأن شيئاً من ذلك يسمى شكر افضلا عن كل واحد نعم يدل على اطلاق الشكر على أعمال الجوارح والقلوب وقوله صلى الله عليه وسلم وقد رآه بلال يصلى ويبكى كيف تبكى وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر أفلا أكون عبداً شكوراً وقوله تعالى أعمالوا آل داود شكراً وأما المدح فاختلف النحاة في أنه مقول بالحمد أولاً ويعزى الاول لابن الانبارى وأما المعنى فقال الزنجشري الحمد والمدح أخوان لا يراد منهما متشابهان غير مترادفين كما توهمه الطيبي بل يرتادفهما لانه صرح بذلك في الفائق فقال الحمد هو المدح وإليه أشار أيضاً في تفسير قوله تعالى ولكن الله حبيب اليكم الايمان وزينه في قلوبكم وبه صرح الشيخ عز الدين بن عبد السلام ولا يقدح فيه أن السكاكي في خطبة المفتاح عطف أحدهما على الآخر وفصل بين الحمد والمدح فقال حمد الله ومدحه بما له من المادح أزلاً وأبداً وما انحطرت في سلكهما من الحمد متجدداً لانه في مقام اطناب يناسبه عطف الشئ على نفسه بلفظين مختلفين وإنما جعل ماسماً متجدداً منخرطاً في سلك ماسماً أبدياً وغاير بين اللفظين لانه جعل معنى الحمد منخرطاً في معنى المادح فيكون بينهما تباين أو عموم وخصوص وقد فرق السهيلي بينهما بأن

والحمود به هو مدلول الصيغة وهى اللفظ ثم ان الحمود عليه وبه تارة يختلفان ذاتاً واعتباراً كما اذا قلت زيد عالم في مقابلة اكرامه لك وتارة يتحدان ذاتاً ويختلفان اعتباراً كقولك زيد كريم في مقابلة اكرامه لك فالكرم من حيث انه باعث على الحمد ومحمود عليه ومن حيث انه مدلول للصيغة ومحمود به ثم ان الحمود عليه يشترط أن يكون اختيارياً وان لم يكن نعمة بخلاف الحمود به فلا يشترط أن يكون اختيارياً اذا علمت هذا فيعترض على التعريف بأن فيه قصوراً من حيث انه لم يعتبر فيه أن يكون الحمود عليه جميلاً لأن غير النعمة صادق بما اذا كان غير جميل مع أنه لا بد منه وأجيب بجوابين الاول أن هذا تعريف بالاعم وهو جائز عند الادباء بل جوز دقدها للناطق في

التعريف الناقص الثاني أن اعتبار قصد التعظيم يستلزم أن يكون الحمود عليه جميلاً لان المراد بالجميل في زعم الحامد أو الحمد في نظر الحمود زعم الحامد لا الجميل في الواقع اذ ليس بشرط وفي هذا الجواب نظراً ذ دلالة الالتزام مبهجورة في التعريف واعتراض بأن فيه قصوراً من وجه آخر وهو أن الجميل الحمود عليه يجب أن يكون اختيارياً يؤول به كذا في التعريف ولم يكن فيه ما يستلزمه والجواب مام من أنه تعريف بالاعم وهو جائز فان قلت ان الثناء على ذاته وعلى صفاته تعالى حمد ولا مجال لاعتبار الاختيار فيها قلت المراد بالاختيارى ما يشمل الاختيارى حقيقة أو حكماً فذاته تعالى لما كانت منشأً للأفعال الاختيارية عتد اختيارية حكماً بلا واسطة وأما صفاته لما كانت لاتنفك عن الذات وتولست غير اعدت اختيارية حكماً بواسطة ملازمته للذات أو يقال المراد بالاختيارى ما ليس باضطرارى فتدخل ذات الله وصفاته أو المراد بالاختيارى ما كان مذهباً بالافعال المختار سواء كان مختاراً فيه أى وثراً فيه بالاختيار أم لا كذا ذكر عبد الحكيم (قوله سواء تعلق) أى الثناء وليس الضمير للحمد وتعلق الثناء بالنعمة من تعلق الشئ بسببه الباعث عليه وقوله بالنعمة أى الانعام

كأقولت زيد عالم في مقابلة أكرامه لك وهذا هو المعبر عنه بالفواضل في قول بعضهم سواء تعلق بالفواضل وقوله أو بغيرها كما لو قلت انه فاضل في مقابلة حسن الخط أو حسن الصلاة وهذا هو المعبر عنه بالفضائل وكألمجد على مجرد الذات العلية ثم ان قوله سواء الخ جملة مستأنفة مصرحة بتعلق الحمد لامن جملة التعريف وذلك لان التعريف تصور لماهية الحدود لا بيان لعمومه لان التعميم انما هو للأفراد وتطلق في تأويل المصدر وان لم يكن هناك سابق لان السبك بدون حرف مصدرى مطرد في باب النسوية شاذ في غيرها والفعل المقدر في المعطوف في تأويل المصدر أيضا وسواء بمعنى مستو خبر مقدم والمصدر المأخوذ من الفعل مبتدأ مؤخر أى تطلقه بالنعمة أو تطلقه بغيرها مستو واعترض هذا الاعراب بأن أول أحد المتعدد والنسوية انما تكون بين المتعدد لا بين أحد وأجيب بأن أو بمعنى الواو لأجل ما يقتضيه معنى الاستواء من التعدد وفي هذا الجواب نظر لانه ينافى في جمل سواء بمعنى مستو لان مستو انما يخبر به عن الواحد تقول زيد مستو مع عمرو ولا يخبر به عن متعدد فلا تقول زيد و عمرو ومستو بل مستويان وأجيب بأن الاخبار بحسب الظاهر لان سواء في الاصل مصدر عمرو ولا يخبر به عن متعدد فلا تقول زيد و عمرو ومستو بل مستويان وأجيب بأن الاخبار بحسب الظاهر لان سواء في الاصل مصدر بمعنى الاستواء فيصح الاخبار به عن الاثنين لان المصدر يقع على القليل والكثير (٣٥) وان أريد به هنا اسم الفاعل ويصح تمام

أوعلى بابها وصح الاخبار نظرا للمعنى المراد أى أحد التعلقين مستو مع الآخر وانما جعلنا سواء خبرا والمصدر بعده مبتدأ دون العكس لان سواء منكرة من غير مسوغ والمقصود الاخبار عن التعلقين بالاستواء لا العكس ويجوز جعل سواء خبرا لمبتدأ محذوف أى الامر ان سواء والجملة دليل الجواب والجملة بعدها شرطية على جعل همزة الاستفهام المحذوفة مضمنة معنى ان الشرطية لا شراكم في الدلالة على عدم الجزم والتقدير ان تعلق بالنعمة أو بغيرها فالامر ان سواء ويجوز ان تكون سواء بمعنى مستو مبتدأ والمصدر المأخوذ من الفعل فاعل سد مسد الخبر على مذهب

والشكر فعل

في العرب والشجاعة في قرش والطريق في افادته أن التخصيص بالجنس من حيث هو يستلزم انتفاء كل فرد منه عن غيره لوجود الجنس في ضمن ذلك الفرد والالزم عدم الاختصاص حينئذ والفرق بين افادة لام الجنس لعموم الافراد وافادتها بواسطة حصر ما هي فيه لعموم في الافراد عن الغير ظاهر وهو أن الوجه الاول فيه اشارة باللام الى الحقيقة في ضمن كل فرد بمجموعة الفرائض كقوله تعالى ان الانسان في خسر والثاني انما فيه اشارة الى الجنس في ضمن فرد واحد لكن لما أفاد التعريف والتقديم الاختصاص استلزم انتفاء عامة أفراد الجنس عن غير المختص فمن قال هنا بالعموم أراد حصر أفراد الجنس في المختص لاقتضاء الاختصاص المستفاد من التعريف فغيرها عن غيره ومن قال بالجنسية أراد أنها للاشارة الى الجنس في ضمن فرد واحد والمآل في الاختصاص واحد والخصر على المذهب السني ظاهر لان الحمد امام مستحق بالذات أو بالفعل وأما على المذهب الاعتزالي فلان غير المستحق بالذات هذا الحمد وهو الذي يمكن من أسبابه وهو خالق تلك الاسباب وتلك القوى فعاد الكل اليه ذانا وفلا ولهذا صرح من الزم تحشري ان كتابه مفاد الحصر في هذا المقام مع كونه اعتزاليا ممن يقول بخلق الافعال أذل الله بدعته ومحامها أبدا * ثم ان افادة الجملة لانشاء الحمد الذي هو المقصود منها اما انها نقلت من مادة الاخبار الى الانشاء عرفا كما نقلت ألفاظ العقود كيمت وأعتقت من الخبر الى الانشاء واما لان المراد

الحمد يشترط صدوره عن علم لا ظن وأن تكون الصفات الحمودة صفات كمال والمدح قد يكون عن ظن وبصفة مستحسنة وان كان فيها نقص ما وقال لذين الشرطين لا يوجد الحمد اغير الله تعالى وهو المستحق له على الاطلاق وقد ردد عليه قول عائشة رضي الله عنها في قصة الافلاك لا أحمد الا الله وقولها أحمد الله لا أحمدك وقوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا قال ابن عباس رضي الله عنهما بحمده فيه أهل السموات والارض ولا أدري كيف استخرج السهيلي من الشرطين الذين ذكرهما كون الحمد لا يستعمل اغير الله فان صفات النبي صلى الله عليه وسلم صفات كمال يصدر كثير من ذكرها عن علم لا ظن

من لم يشترط الاعتماد والسوغ للابتداء العمل فالأوجه في هذا التركيب ثلاثة ويجوز وجه رابع وهو جعل سواء بمعنى مستو خبرا مقدما والفعل بعده مبتدأ مؤخر لانه مجرد عن النسبة أو الزمان فحكمه حكم المصدر والهمزة مقدرة بعد سواء وهي مجردة عن الاستفهام لمجرد النسوية وكأنه قيل تطلقه بالنعمة أو بغيرها مستو ويقال على هذا سؤالا وجوابا مثل ما قيل على الاول (قوله والشكر) أى لغة واما اصطلاحا فهو صرف المبد جميع ما أنعم الله عليه به من سمع وبصر وغيرها الى ما خلق لأجله أى صرفها بحسب الطاقة البشرية لا مطلق صرف ولذا قال تعالى وقليل من عبادى الشكور وانما عرف الشكر مع أنه لم يذكر في القرآن لانه أخو الحمد ولم يعرف المدح كأنه مراعاة لما قال الزمخشري ان المدح والمحدثى واحد (قوله فعل) اعترض بأن الفعل ما قبل القول والاعتقاد كما هو التعارف وحينئذ فيكون الفعل من كلامه غير شامل للشكر الانسانى والجنائى لان الذى باللسان قول والذى بالجنان كيفية نفسانية وحينئذ لا يصح تعميمه في الفعل بعد ذلك بقوله سواء الخ فكان الأولى أن يعبر بأمر يشمل الموارد الثلاث ويحاج بأنه أراد بالفعل الامر والشان على اصطلاح أهل اللغة لا ما قبل القول والاعتقاد كما هو التعارف أو المراد بالفعل ما قبل الانفصال ولا شك أن كلاما من القول والاعتقاد ليس انفعا

(قوله يني) في أن الشكر الجنائي وهو الاعتقاد لا يصح انبأؤه عن التعميم اذ لا معنى لانبائه بالنسبة للشاكر لما فيه من تحصيل الحاصل ولا بالنسبة لغيره لعدم اطلاعه عليه لكونه خفيا وعلى فرض أن يطلع عليه الشاكر بقول أو فعل فالمنبي حقيقة هو ذلك القول أو الفعل المطلع لا الاعتقاد وحينئذ فيكون تعريف الشكر غير جامع لخروج اعتقاد الجنان لعدم الانباء فيه مع أنه من أفراده ويكون قوله الآتي أو بالجنان فاسدا لعدم انبائه قلت المراد بالانباء الدلالة لا الاخبار ولا شك أن الشكر الجنائي وهو اعتقاد الشاكر أن المنعم متصف بصفات الكمال دال على تعظيم المنعم بالنسبة للشاكر وغيره ولا يقدح في كون الاعتقاد دال على تعظيم المنعم بالنسبة لغير الشاكر جهله به وعدم اطلاعه عليه لانه (٣٦) لو زال المانع وعلم به لعلم مدلوله وهو تعظيم المنعم لان الدليل ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر لا ما يلزم من وجوده العلم بشئ آخر ألا ترى أن الدخان دال على النار بالنسبة للاعشى لانه لو علم به لعلم بالنار بغير واسطة فتحصل من هذا أن اعتقاد الشاكر اتصاف المنعم بصفات الكمال يدل على الشاكر وغير الشاكر بمن له اطلاع عليه بالهام أو بزوال المانع واطلاع على السرائر أو بقول أو بفعل من الشاكر على تعظيم المنعم ولا يقال ان الاطلاع على ذلك الاعتقاد اذا كان بقول أو فعل من الشاكر فالمنبي عن التعظيم حينئذ انما هو ذلك القول أو الفعل لا الاعتقاد لانا نقول الموجود من الشاكر حينئذ شكران أحدهما بالجنان والآخر باللسان أو بالاركان والذي بالاركان أو باللسان دال على الجنان وكل من الجنان وغيره دال على تعظيم المنعم الاول بواسطة والثاني بدونها

ينبي عن تعظيم المنعم لكونه منعم

بالحمد المحمود به فتتضمن الجملة ثبوت انصاف المحمود بجميع ما يحمد به فيصح الثناء بمضمون الجملة ويصح أن يراد بالحمد معناه ويفيد هذا المعنى طريق اللزوم أيضا اذ يصير التقدير حينئذ والثناء بكل وصف جميل يستحقه الله تعالى واذا استحق أن ينبي عليه بكل جميل فقد أثبت على ذلك الجملة بأنه قد استحق أن يتصف بكل جميل * وقد ذكرنا كرافظ الحمد على لفظ الجلالة ولو كان الوصف بالجميل لا يستفاد الا من مجموع الجزأين مع كون الجلالة أهم لشرف ذاتها لان انط الحمد أنسب لمقام الثناء مع كونه عبارة عن وصف مصدوق الجلالة فليس غيرها كما أنه ليس عينها في المصدق والاهمية النسبية ولو بالمروض تقدم في ثم لا نسلم له امتناع اطلاق الحمد لغير أهل الكمال فقد يحمد غير الانسان كقول العرب عند الصباح يحمد القوم السرى ومن أسمائه تعالى الحميد وقد قال الامام فخر الدين في تفسيره في أواخر البقرة وفي كتابه اللوامع أن حميدا يصح أن يكون بمعنى حامدا أي يحمد الافعال الحسنة (١) وبمعنى حامد وقال الشاعر ومن يلق خيرا يحمد الناس أمره * ومن يفو لا يعدم على النقي لاثما ولا يقدح في الاستدلال به أن البيت للقرش الاكبر والكلام انما هو في الجواز الشرعي بل في موضوع الكلمة لغة لما يعلمه من وقف على كلامه وقد يحمد من فعل خيرا كائنا ما كان كقول تلك المرأة بالحديبية يا أيها المادح دلوى دونكا * اني رأيت الناس يحمدونكا وهذا البيت ذكره ابن اسحق في السيرة وظاهر كلامه أنه من شعر هذه المرأة لكن قال ابن السجري في أماليه انه لرؤية وأنه في مال لافي ماء فذكر الدلو حينئذ استعاره وعلى هذا فيحمل كلام ابن اسحق على أن المرأة في الحديبية أنشدته من كلام غير ها وقد يستأنس بأن الحمد لا يكون لغير الله تعالى بما ورد في الكتاب والسنة من أنه تعالى له الحمد وهذه صيغة اختصاص وبالاستغراق الذي هو ظاهر الالف واللام في قوله تعالى الحمد لله فأما قول الزمخشري ان الاستغراق الذي يتوهمه كثير من الناس في الحمد وهم فقيه انما نزع اعزال لانهم يرون أن أفعال العباد مخلوقة لهم وأنهم يحمدون عليها تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا وكان قائل هذا القول لم يطرق سمعه قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وقوله صلى الله عليه وسلم عند الصباح اللهم ما أصبح بي من نعمة فمنك وحده لا شريك لك وقيل أراد أن الالف واللام ليست للاستغراق اذا دخلت على اسم الجنس وليس كذلك بل هي للاستغراق عنده وعند الأكثرين وقيل ان أراد أن التقدير أحمد الله حمدا لانه مفسر بقوله اياك نعبد فكان المقصود به حمدا خاصا فلا تكون للاستغراق

فظهر لك أن حصر المعترض الانباء في القول الذي هو الشكر اللساني والفعل الذي هو الشكر الاركاني ممنوع بقى شئ وان آخر وهو أن الشكر الجنائي هو اعتقاد عظمة المنعم وهو لا يصح انبأؤه عن تعظيم المنعم لان المراد بالتعظيم المذكور التعظيم عند الشاكر لا بحسب نفس الامر وهو اعتقاد العظمة أيضا والثني لا ينبي عن نفسه وأجيب بأن الشكر الجنائي اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال وهو مغاير لاعتقاد العظمة لانه أعم منه والعام ينبي عن الخاص أى يدل عليه (قوله (١) بسبب كونه منعم) متعلق بتعظيم وفيه أن هذا معلوم من قوله قبل عن تعظيم المنعم لان تعليق الحكم بمشتق يؤذن بعلمية مامنه الاشتقاق وأجيب بأن هذا تصريح بما علم التزام الكون دلالة الالتزام به مجورة في التعاريف وقوله بسبب كونه منعم أى على الشاكر أو غيره

(١) بسبب كونه منعم عبارة الشرح لكونه منعم والمعنى واحد (١) وبمعنى حامد الصواب وبمعنى محمود ليغير ما قبله كتبه مصححه

(قوله سواء كان) أى الفعل وقوله باللسان أى صادرا من اللسان (قوله أو بالحنان) أى أو كان ذلك الفعل صادرا من الحنان أى القلب والفعل الصادر منه هو اعتقاد انصاف النعم بصفات السكّال كما علمت واعلم أن المعتقد لا يقال له شاكر الا اذا انقاد وأذعن والا فلا يمدّ اعتقاده شكرا كفى الايمان أفاده شيخنا العلامة العدوى (قوله أوبالاركان) أى الجوارح وأل للجنس فيصدق بحارحة واحدة كالأكرمتى فقبلت يدك أو وضعت يدي على صدرى لك أو قت لك أجلا لا واعلم أن عمل الجوارح لا يقال له شكرا الا اذا كان خدمة لان كان بطريق الاعانة والترحم والاجرة (قوله فمورد الخ) الفاء واقعة في جواب شرط مقدر أى اذا علمت تعريف كل من الحمد والشكر وأردت معرفة مورد كل منهما ومتعلقه فمورد الخ واعترض التعبير بالمورد لاقضائه صدور الحمد من شئ قبل ثم ورد على اللسان بعداذ مورد الشئ ما يرد عليه ألا ترى أن الحيوان اذا أخرجه من بيتك للحوض مثلا فالحوض يقال له مورد والبيت مصدر مع أن الحمد انما صدر من اللسان فالاولى أن يقول مصدر الحمد واجب بأن مراده بالمورد المصدر أى ما ورد منه الحمد لا ما ورد عليه واختار التعبير عن المصدر بالمورد لان الثناء لما كان لا يعتد به في كونه حمدا الا اذا كان مصاحبا لقصد التعظيم صار كأنه صادر من القلب ووارد على اللسان ففي التعبير بالمورد اشارة الى أنه لا يعتد بالحمد الا اذا كان صادرا من القلب بأن يكون قصده التعظيم ووارد على اللسان لان قصد به الهزء والسخرية أو لم يقصد به شئ (قوله ومتعلقه) وهو ما يكون في مقابلته ويجمل بآرائه وهو المحمود عليه (قوله وغيرها) لكن لا بد أن يكون ذلك الغير فعلا جميلا اختياريا كحسن الخط والا كان مدحا كالثناء في مقابلة اعتدال القامة وجمال الذات ومن قول الشارح يكون النعمة وغيرها يعلم جواب سؤال وهو أن الحمد ينقسم الى مطلق ومقيد فاعترض بأنه كيف يكون مطلقا ليس في مقابلة شئ مع أن المحمود عليه ركن من أركان الحمد والمالهيبة تنعدم بانعدام جزئها وحاصل الجواب أن المراد بالحمد المطلق ما ليس في مقابلة نعمة وكونه ليس في مقابلة نعمة لا ينافي وقوعه في مقابلة فعل جميل اختياري غير نعمة (٣٧) فالخامس أن الحمد ان وقع في مقابلة نعمة فهو المقيد وان وقع في مقابلة

سواء كان باللسان أو بالحنان أو بالاركان فمورد الحمد لا يكون الا اللسان ومتعلقه يكون النعمة وغيرها ومتعلق الشكر لا يكون الا النعمة ومورده يكون اللسان وغيره فالحمد أعم من الشكر باعتبار المتعلق وأخص باعتبار المورد والشكر بالعكس (له) هو اسم

باب البلاغة على الاهمية الذاتية اذ ليس المراد بالذاتية الاما يحق عند عدم عروض مناسب للمقام ولهذا قيل في اقرأ باسم ربك قدم اقرأ لأن الاهم أى الأنايب لمقام القراءة اللفظ الدال عليها وأما قلنا كذلك وان أراد ذلك ففيه نظر وقال عبد اللطيف البغدادي في شرح الخطب النبائية معناها متقارب الآن في الحمد تعظيما وغفامة ليست في المدح والشكر وهو أخص بالعقلاء والعظماء منهما فلذلك اطلاقه

ولأجل المناسبة بين متعلق الشكر ومورد الحمد من حيث الخصوص في كل منهما لما بدأ بمورد الحمد ناسب أن يبدأ بمتعلق الشكر لأنه نظيره في الخصوص (قوله فالحمد الخ) اعترض بأنه لا حاجة لذلك بعدما تقدم من قوله فمورد الخ وأجيب بأن الكلام السابق مسوق لبيان مورد هما ومتعلقهما وهذا الكلام مفرغ على السابق لبيان النسبة بين مفهوميهما وهى العموم والخصوص الوجهى (قوله فالحمد أعم) أى مطلقا وقوله باعتبار الباء سببية ثم ان أفعل إماعلى غير بابه أو على بابه نظرا الى أن متعلق الشكر فيه عموم ومثل هذا يقال في قوله أخص قرره شيخنا العدوى (قوله أخص) أى مطلقا (قوله بالعكس) أى يخالف للحمد باعتبار أنه أعم منه نظرا للمورد وأخص منه نظرا للمتعلق فالمراد بالعكس العكس العرفى وهو المخالفة ولا يصح أن يراد به المعنى المنطقي ولا اللغوى لان الاول قلب جزأى القضية مع بقاء الصدق والكيفية والسك في غير المواجهة السكّية والثانى قلب الجزأين مع بقاء ماذ كرمطلقا فعكس كل انسان حيوان على الاول بعض الحيوان انسان وعلى الثانى كل حيوان انسان لان التعريفين لا قلب فيهما على أن التعريف من قبيل التصور فلا قضية أصلا حتى يتلب جزأيهما (قوله هو) أى لفظ الله من الله اسم الخ والاسم يطلق على ما قبل الفعل والحرف وعلى ما قبل الكنية واللقب وعلى ما قبل الصفة ويصح ارادة ما بدأ الاول اذ لا توهم فيه وارادة الثالث أنسب لان جعله مقابلا للصفة فيه ردعى من قال كالبيضاوى انه صفة فى الأصل لاعلم لان العلم ما وضع لمعين وذاته تعالى لا طريق للعلم بتحقيقها فكيف يوضع لها العلم وانما كان صفة مع أنه جامد لأنه مؤول بمشتق أى معبود بحق ثم صار علما بالعلبة التقديرية وما ذكره الشارح لا يصح أن يكون تعريفا حقيقيا للفظ الجلالة لأنه يجب أن يكون مانعا من دخول التعريف فيه وهذا ليس كذلك لانه يدخل فيه غير لفظ الجلالة من الألفاظ المرادفة له من اللغات الفارسية وغيرها بل هو تعريف رسمى المقصود منه بيان المعنى الموضوع له فلا يختص ذلك المعنى بلفظ ولا لفة بل كل ما مرادفه صح أن يعبر به عن ذلك المعنى لحصول الغرض منه وذات الشئ تقال على حقيقته السكّية وعلى هو به الخارجية والمراد هنا الثانى وتستعمل الذات استعمال النفس

واستعمال الكسبي، فلذا يجوز فيها التذكير والتأنيث (قوله للذات) وأورد المرفع بالإلام إشارة إلى أنه اسم للذات المعينة بالشخص فيكون علمنا شخصيا (قوله الواجب الوجود الخ) اعترض ذكر هذين الوصفين بأنه إن كانا لكونهما من جملة للوضع له لزم عليه أن لفظ الجلالة كسبي انحصر في جزئي وهو باطل لأنه يلزم عليه عدم إفادة لاله الا الله للتوحيد والقلاء محمومون على إفادتها لذلك وإذا بطل اللزوم بطل اللزوم وإن كان ذكرهما تمييز الموضوع له عن غيره فلا وجه لتخصيصهما بالذات كمن بين الاوصاف المميزة وأجيب باختيار الثاني وانما خصا بالذات كراشته بهما واختصاصهما لفظا ومعنى فلا يستعمل واحد منهما في غيره وليس أحدهما في الواقع متصفا بواحد منهما غيره تعالى وقدم الأول على الثاني لأن الأول أصل للغيره من صفات الكمال لأن كل كمال يتفرع على وجوب الوجود بالذات لأنه المفهوم عند الإطلاق فواجب الوجود من حيث هو كذلك أكمل الموجودات وأشرفها فيجب اتصافه بأشرف طرفي النقيضين من أي وصف اعتبر وأخر الوصف الثاني عن الأول لأن استحقاقه لجميع المحامد فرع وجوب وجوده والمحامد جمع محمودة بمعنى الحمد أي المستحق لكل فرد من أفراد الحمد (قوله والعدول إلى الجملة الاسمية الخ) هذا يفيد أن أصل هذه الجملة الاسمية الجملة الفعلية المعدول عنها وهو كذلك لأمرين أولهما أن الحمد من المصادر الدالة على الأحداث المتعلقة بمحالتها من الفوات والشائع الكثير في بيان الأحداث النسوبة لمحلها المتعلقة بها هو الأفعال لدلائها على وقوع تلك الأحداث في أزمنة مخصوصة ثانيهما أن ذلك المصدر وهو الحمد في أكثر استعماله منصوب على المفعولية المطلقة بأفعال محذوفة أن يقال حمد الله والأصل حمدت حمد الله خذف الفعل مع الفاعل وأقيم المصدر مقامه (قوله للدلالة على الدوام والثبات) أي لمضمونها والثبات هو الحصول المستمر وحينئذ فمقطعه على الدوام للتفسير بخلاف الثبوت فإنه أعم من الدوام لأنه مطلق الحصول فيوجد مع التجدد ومع الدوام ثم إن ما ذكره الشارح من دلالة الجملة الاسمية على دوام مضمونها وثباته بخلاف الفعلية فإنها تدل على تجدد مضمونها (٣٨) وحدوثه أي حصوله بعد أن لم يكن هو ما ذكره صاحب الكشاف وصاحب

الفتاح وكلام الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز يقتضي أن الجملة الاسمية انما تدل على مجرد الثبوت ولادلالة لها على الدوام حيث قال لدلالة لقولنا زيد منطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق لا بد وجمع شارحنا بين الكلامين في

لذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والعدول إلى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظرا إلى كون المقام مقام الحمد كما ذهب إليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في قوله تعالى اقرأ باسم ربك على ما سيجي.

لأن الحاكم بالترجيح في التقديم في باب البلاغة قصد البلوغ وهو نابع لما يناسب المقام وقد يزيل الذاتية بذلك القصد ألا يرى أن الركن الأعظم في الإسناد وهو المبتدأ قد يزيله قصد البلوغ أن يفيد على الله تعالى أكثر وقد يطلق عليه المدح قال صلى الله عليه وسلم إن الله يحب المدح ولذلك مدح نفسه ويقال مدح الإنسان نفسه ولا يقال حمدها إلا إذا طلب منها فضيلة فطاوعته فقلت ولفظ الحديث لأحد

شرح الفتح كلام الشيخ عبد القاهر بالنظر لأصل الوضع وكلام صاحب الكشاف وصاحب الفتح بالنظر أحب للقرآن كراية المقام والعدول عن الفعلية (وقوله وتقديم الحمد) أي على لفظ الجلالة وقوله باعتبار أي بسبب اعتبار وملاحظة أنه أي الحمد هنا أهم أي من اسم الله خذف المفضل عليه لعل به واعترض على الشارح بأن الأصل تقديم المبتدأ فتقديم الحمد على لفظ الجلالة آت على الأصل وما كان كذلك لا يحتاج لنكتة التقديم وأجيب بأنه لما كان أصل الحمد لله حمدت الله حمد الخذف الفعل ككتفاء بدلالة مصدره عليه فصار الله حمدا ثم أدخلت لام الجر على المفعول فصار الله حمدا ثم أدخلت أل على الحمد لإفادة الاستغراق أو لتعريف الجنس أو العهد ثم رفع لما ذكره الشارح من الدلالة على الدوام والثبات صار أصل الحمد التأخير عن لفظ الجلالة فلا بد من نكتة لتقديمه سلحا أن أصله التقديم لكن قد عارض هذا الأصل عارض وهو أهمية اسم الله فقد تناقضت أصالة التقديم وأهمية الله فلا بد من نكتة مرجحة لذلك التقديم (قوله نظرا إلى كون المقام الخ) هذا علة لسكون الحمد أهم من اسم الله أي وانما كان الحمد هنا أهم من اسمه تعالى نظرا إلى كون المقام وهو مفتتح التأليف مقام الحمد لا مقام ذكر لاسمه تعالى فإن قلت الحمد الذي يقتضيه المقام عبارة عن الثناء على الله والثناء على الله لا يحصل إلا بمجموع المبتدأ والخبر وحينئذ فالمقام انما يقتضي تقديم مجموع الجملة على ما سواه لا تقديم لفظ الحمد على لفظ الجلالة وحينئذ فتعليل أهمية الحمد على اسمه تعالى يقتضيه لتقديم الحمد بكون المقام مقام حمد لا يصح وحاصل الجواب أن اسم الله الذي يقتضيه المقام هو الثناء وأن الثناء لا يحصل إلا بمجموع الجملة إلا أن لفظ الحمد لما كان موضوعا للثناء كان تقديمه على لفظ الآخر أهم لاشعاره بما يقتضيه المقام وعلم من كلامه أن الأهم المرضي إذا اقتضاء الحال يكون أولى بالرعاية من الأهم الذاتي (قوله في تقديم الفعل في قوله تعالى اقرأ الخ) حيث قال قدم الفعل لأنه أهم من اسم الله لأن المقام مقام قراءة وهذا مبني على أن قوله باسم ربك متعلق بقراءة الأول وأمان علق بالثاني ونزل الأول منزلة اللازم فلا بد من البحث من أصله

(قوله وان كان ذكر الله) الواو للحال وان زائدة أي والحال أن ذكر الله أي ذكر هذا اللفظ أهم من كل شيء نظرا الى ذاته لكونه ذا الاعلى الذات العلية المقدمة على غيرها وجودا ورتبة فان قلت الاهتمام باسم الله ذاتي لما علمت والاهتمام بالحمد عرضي أي عارض بالنظر لخصوص المقام والأول مقدم في الاعتبار على الثاني وعلى تقدير عدم تقديمه عليه في الاعتبار وأنهما متساويان فيه فهم متعارضان فاما أن ينساقطا ويعدل الى أمر آخر أو يرجح اعتبار أحدهما يرجح قلت المرجح لاعتبار الاهتمام العرضي الحاصل بتقديم الحمد فصد التكم لأن الحاكم بالترجيح في التقديم في باب البلاغة قصد البليغ أو كون تقديم الحمد هو الاصل لأنه مبتدأ وساد مسد العامل بحسب الاصل أو أن أهمية الله الذاتية كفت شهرتها مؤنة ما يدل (٣٩) عليها بخلاف الاهتمام بالحمد فانه عارض

فاللأنني الاتيان بما يدل عليه كالتقديم لحفائه (قوله على ما أنعم) ليس متعلقا بالحمد على أن الله خبر لشيء يلزم الاخبار عن المصدر قبل تمام عمله بل هو ما متعلق بمحذوف خبر بمذخر أي كأن على انعامه فيكون مشيرا الى استحقاقه تعالى الحمد على صفاته كما يستحقه لذاته أو متعلق بمحذوف خبر والله صلة الحمد أو متعلق بمحذوف مستأنف أي أحمد على ما أنعم به وعلى بمعنى لام التعليل على إنشاء الحمد أو أنهم صلتان للحمد والخبر محذوف أي واجب (قوله أي على انعامه) أشار بذلك الى أن ما موصول حرفي لا اسمي واختار ذلك لأمرين الاول أن الحمد على الانعام أمكن وأقوى من الحمد على النعمة لأن الحمد على الانعام حمد بلا واسطة وعلى النعمة حمد بواسطة

وان كان ذكر الله أهم نظرا الى ذاته (على ما أنعم) أي على انعامه

بحذف ايهام أن ذكره كالعبث لوجود ما يدل عليه في المقام (على ما أنعم) أي على انعامه وهو متعلق بأحمد مقدرا وانما لم يجعله متعلقا بالحمد المصريح به لتلايلهم الاخبار عن الموصول قبل كمال الصلة وجعلنا ما مصدرية لتلايلهم جعلها اسماء الى تقدير الضمير ولأن الحمد على الانعام الذي هو وصف الحمد وأحق من الحمد على النعمة به اذ لا يصح على النعمة به الا باعتبار الانعام وحذف مفعول أنعم أي بهم السامع قصور العبارة عن الاحاطة به وقلنا أي بهم السامع ولم نقل لتحقق قصور العبارة ولو كان ذلك هو الواقع عند قصد الاحاطة تفصيلا لانه لا يتحقق القصور ا صحة الاحاطة بالاجمال كقولنا الحمد لله على كل نعمة أولان الذي ينبغي عند قصد شكر نعم المحمود تفصيله اليقين جمال المشكور وكرمه عند ذلك يستعذر الاستيفاء فيتوهم اختصاصها بشيء دون شيء خذف نفي ذلك التوهم الواقع بذلك التفصيل ثم لما أفاد العموم بالحذف لما ذكر خصص نوعين بالذكرة لاهميتها للحاجة اليها في بقاء الانسان في عاقبته وسلامته وهما نعمة البيان ونعمة تحقق العدل أما نعمة البيان وهو المنطق الفصيح العرب عمافي الضمير فخالاته المفيدة لاهمية

أحب اليه المدح من الله ولذلك مدح نفسه ومراد عبد اللطيف بقوله قد يطلق المدح على الله تعالى أمك تقول مدحت الله وما ذكره هو ما فهمه النووي وليس صريحا لاحتمال أن يكون المراد أن الله تعالى يحب أن يمدح غيره ولذلك مدح نفسه لأن المراد يحب أن يمدح غيره وقيل المدح أهم من الحمد لأن المدح يحصل للعالم وغيره والحمد لا يحصل الا للفاعل المختار قاله الامام غفر الدين الرازي ويرد عليه بما سبق وقال الراغب المدح أهم لأن الحمد يكون على الصفات الاختيارية والمدح على أعم من الاختيارية والحقيقة وقال سيبويه في باب ما ينصب على المدح ان الحمد لا يطلق تعظيما غير الله تعالى وذكر في باب آخر أنه يقال حمدته اذا جزيته على حقه وهذا الكلام هو التحقيق فتلخص أن الحمد ان أر بدبه التعميم اختصاص به الله سبحانه وتعالى وان أر بدبه المجازاة لا يكون خاصا ولا يراد به ما سبق على هذا القول فان الحمد فيه على المعنى الجائز وهو المجازاة والتناء جنس للجميع بل لا عم فانه يكون في الشر وفي الحديث مر بجزاة فأنى عليها شرا بل ربما يأتي الشكر في الشكر كما ذكره الشيخ عز الدين بن عبد السلام في بعض كلامه وقوله على ما أنعم أي لاجله ان كانت على التعليل وهو مذهب كوفي وان أبقيناها على معناها من الاستعلاء فلملحظ فيه من البلاغة الاشارة الى تفخيم الحمد قلت وفيه نظر من وجهين أحدهما أن الحمد من جملة النعم والثاني أن ارادة الاستعلاء على النعمة محل بالبلاغة في هذا المثل ولهذا كانت النعمة في الغالب اذا

انها اثر الانعام لانه لا يصح الحمد على النعمة به الا باعتبار الانعام الأمر الثاني أن جعلها موصولا اسميا يحوج الى تقدير عائد والمائد المحرور لا يحذف اطرادا الا اذا جرح بمثل ما جرح به الوصول وهنا الوصول محرور بعلى والعائد محرور بالباء فالحذف حينئذ قليل على أنه لا يظهر بالنسبة للعطف لان علم أخذ مفعوله فلا يمكن أن يقدر العائد فيه ولا يجوز عطف الجملة على الصلة اذا خلت عن العائد الا اذا كان العطف بالفاء وأما قول بعضهم انه يمكن تقدير عائد في المظوف بأن يقال وعلمه ويجعل قوله ما لم نعلم بدلا من الضمير أو خبر المبتدأ محذوف أو مفعولا لفعل محذوف تقديره أعني فتعسف وخر وج عن الطريق المستقيم أما الأول فلا تستلزامه الابدال من المحذوف وحذف للبدل منه غير جائز عند الجمهور في غير الانشاء وعند ابن الحاجب مطلقا وأما في الأخير فلا تستلزامها الحذف بلا دليل يعتد به ولأن الرفع والنصب على المدح وان كانا لطيفين في أنفسهما لسكنة لا لطيف في بيان ما علم بما لم نعلم

(قوله ولم يتعرض للنعمة) أى كلاً أو بمضافتيلاً أو إجمالاً لأن أقسام التعرض للنعمة أربعة الأول أن يكون بذكر جميع الجزئيات تفصيلاً بأن يقال الحمد لله على السمع والبصر إلى آخر النعم الثاني أن يكون بذكرها إجمالاً بأن يقال الحمد لله على جميع النعم الثالث أن يكون بذكر بعضها تفصيلاً بأن يقال الحمد لله على العلم الرابع أن يكون بذكر بعضها إجمالاً بأن يقال الحمد لله على بعض النعم (قوله إيهما لقصور العبارة الخ) أى لأجل أن يتوهم السامع قصور العبارة عن الإحاطة بالنعمة به على جميع الاحتمالات وإن كانت العبارة في الواقع لا تنصرف إلا عن القسم الأول ولذلك عبر بالإيهام ويصح أن يراد بالإيهام الإيقاع في الوهم أى الذهن ولو على سبيل الجزم وليس المراد بالإيهام التوهم وهو الطرف (٤٥) المرجوح والمعنى حينئذ لأجل أن يقع في وهم السامع وفي ذهنه أن العبارة

ولم يتعرض للنعمة به إيهما لقصور العبارة عن الإحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشئ دون شئ (وعلم)

تخصيصها بالذكر أن الإنسان في غاية الافتقار عادة في مصالحه إلى مخالطة أبناء جنسه ليستعين بهم على التوصل إلى ما ربه الضرورية وغيرها وعند الاستعانة يحتاج كل منهم إلى أن يطالع صاحبه عما في ضميره ليعينه فيه والتوصل بالإشارة مع ما فيه من مشقة البطء في التبليغ لا يعم غير البصر والتوصل بالكتابة فيه مشقة عظيمة فكان التوصل بالعبارة غاية النعمة لعمومها وسهولتها لكونها كيفيات تمرض للنفس الضرورى وأمانعة العدل فلان المخالطة الموقوف عليها بقاء النوع الإنسانى عادة تؤدى عند قصد التوصل إلى ما يقتدر عليه كل إلى التخالف في الشهوات فيدافع كل صاحبه عما يشتهى لنفسه فيظلم القوى الضعيف ويدفع الصالح عما يذيقه في كل سخيف فاحتج إلى العدل الرافع لظلم والعدل لا يتم إلا بقضايا كليات تحيط بجميع الجزئيات ضرورة أن ما يتعلق بجزئية فلا يتعدى إلى أخرى وتلك القوانين هى من جزئيات الشرع فأشار إلى النعمة الأولى عاطفاً لما يزيد اهتمام كما ذكرنا فقال (وعلم)

ذكرت مع الحمد في القرآن لم تنترن بعلی الحمد لله الذى خلق السموات الحمد لله فاطر السموات والأرض وحيث أشير إلى ذكر النعمة أتى بعلی كقوله صلى الله عليه وسلم إذا رأى ما يكره الحمد لله على كل حال إشارة إلى ستر النعمة واستعلاء الحمد عليها ولذلك جاء الحمد لله على ما أولاً لأن منه النعمة والنعمة فأريد التغطية لأجل النعمة وهو كالحمد لله على كل حال وقد ذكرنا أن البلاغة تقتضى ذكر المحمود عليه بلائط على في جانب النعمة واجتماعها في جانب النعمة فليتنبه لهذه الدققة لا يقال ينتقص بقوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم فان المقصود في ذلك المحل استعلاء التكبير برفع الصوت والأولى أن يجعل الحمد لله جملة وعلى ما أنعم به يتعلق بمحذوف التقدير نحمده على ما أنعم ألا يصح تملقه بالحمد المذكور إذا جملنا الحمد لله جملة ولا بحمد مقدر ويجوز أن يكون خبراً وقوله ما هى مصدرية شئ على أنعماءه على حقيقته أو بمعنى النعمة به إن جاوزنا انحلال الأداة والفعل بمصدر مجازى وهو أحد قولين وهو أولى من الموصولة لاسم من أحدهما الجملة التى بعده ها خالية من العائد فيلزم أن يكون العائد محذوفاً فيحتاج قوله ما لم يعلم إلى تقدير ما يعمل فيه أو يكون استغنى عن العائد بقوله ما لم يعلم كقولهم أبو سعيد الذى رويت عن الحسرى وهو ضعيف أو ممتنع والثاني ما يلزم عليه من استعمال غير الأكثر من تعدى إلى النعمة به بنفسه فإن الغالب تعديته بالباء كقولك أنعم عليه بكذا وأما لزوم ذلك لانا نقدر العائد مجروراً لامتناع حذفه حينئذ الابتساف وعلى هذه اللغة التى حكاها ابن سيده قوله تعالى ذلك بأن الله ليكم مغيراً نعمة أنعمها على قوم وقوله تعالى اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم لا كما قاله أبو البقاء وغيره من أنه توسع فيه بحذف الحرف لحذف العائد بعده منصوباً ويحتمل أن يعود الضمير على المصدر كقوله تعالى لأعذبه أحداً من العالمين ص (وعلم)

قاصرة لا تحيط بالنعمة به نعم من أن يكون الإيقاع على سبيل الجزم كما في القسم الأول أولاً كما في بقية الأقسام فاندفع ما يقال إن التعرض للنعمة به كلاً على سبيل التفصيل تقصر عنه العبارة قطعاً فلا وجه للتعبير بالإيهام وحينئذ فالأولى إسقاطه (قوله ولئلا يتوهم اختصاصه) أى النعمة به أى أنه لو اقتصر في حمده على بعض النعم إجمالاً أو تفصيلاً لتوهم أن النعم به مختص بهذا البعض ويصح رجوع ضمير اختصاصه الحمد لله وعلى كل حال فقوله ولئلا يتوهم الخ علة لعدم التعرض لبعضه إجمالاً وتفصيلاً ويصح أيضاً أن يكون علة لعدم التعرض للنعمة به كلاً إجمالاً كما قال الخطائى من حيث أنه يمكن أن يراد بالعموم الخصوص إذ كثر استعمال العام في الخاص ولا يقال إن هذا يعكر علينا في العموم المأخوذ من الحذف إذ لا فرق فلا

تم النكتة التى أبدوها لترجيح الحذف على الذكر لانا نقول الحذف لما كانت دلالاته على العموم عقلية كانت قوية من فتدفع توهم الخصوص بخلاف الذكر فإن التحويل في دلالاته على الألفاظ ودلالاته ضعيفة فلا تدفع توهم الخصوص ثم بعد هذا كما يقال للشارح إن الصنف قد تعرض للنعمة به إجمالاً لأن عموم الانعام المستفاد من إضافة المصدر إلى الفاعل مستلزم لعموم النعمة به استلزاماً عقلياً وحينئذ فلا يصح قوله ولم يتعرض للنعمة به لأن يقال المراد أنه لم يتعرض له نصريحاً إن قلت أنه قد تعرض لبعض النعم به صراحة حيث قال وعلم من البيان ما لم نعم فلا يصح نفي التعرض بالنظر لهذا القسم وأجيب بأن المراد لم يتعرض لذكر النعم به في ابتداء

الكلام عند ذكر الانعام (قوله من عطف الخاص على العام) أي لان تعليمه سبحانه وتعالى ايانا البيان الذي لم نكن نعلمه من جملة انعامه (قوله رعاية الخ) علة لمحدوف أي وعطف هذا الخاص على العام لاجل رعاية أي ملاحظة براعة الاستهلال والبراعة مصدر برع الرجل اذا فاق أقرانه والاستهلال أول صياح المولود ثم استعمل في أول كل شيء ومنه الهلال أول المطر ومستهل الشهر أوله وحينئذ فمعنى براعة الاستهلال بحسب الأصل أي المعنى القوي تفوق الابتداء أي كون الابتداء فائقا حسنا ثم سمي به في الاصطلاح ما هو سبب في تفوق الابتداء وهو كون الابتداء مناسبا لمقصود وذلك بأن يشتمل الابتداء على ما يشير الى مقصود التكامل نائرا أو ناظرا بإشارة ولا شك ان الابتداء هنا قد اشتمل على البيان الذي هو المنطق الفصيح العرب عمافي الضمير وهذا الكتاب في علم المعاني والبيان والبدع المتعاقبة بالبيان المذكور ففي التعبير به إشارة الى أن مراد المصنف التكامل على علمه تعلق بالبيان أي المنطق الفصيح أو أن براعة الاستهلال من حيث ان التعبير بالبيان يشير الى أن مراد المصنف التكامل في هذا الكتاب على فن البيان الآتي تعريفه لان البيانين وان اختلفا معنى فقد اشتركا في الاسم فالإشارة الى مقصوده حاصله على كل حال * بقي شيء آخر وهو أن رعاية البراعة وملاحظتها تحصل بمجرد ذكر البيان سواء كان معطوفا أو لا كان عطفه من قبيل عطف الخاص على العام أولا وحينئذ فلا يصح تظليل العطف المذكور بالبراعة المذكورة فكان الأولى أن يقول وعلم تخصيص بعد تعميم وذكر ذلك الخاص رعاية الخ وأجيب بأنه يلزم من عطف الخاص على العام ذكر ذلك الخاص فالتعليل بالمعطوف والمعطوف عليه بالنظر لذلك اللازم ورد هذا الجواب بأنه انما يتم بالنسبة للعلة الأولى المعطوف عايتها ولا يتم بالنسبة للعلة الثانية المعطوفة وذلك لان التنبيه على فضيلة نعمة البيان انما يحصل بملاحظة العطف لا بمجرد ذكر الخاص وأجيب بأن ملاحظة العطف انما هي سبب للتنبيه على زيادة الفضيلة لا للتنبيه على أصل الفضيلة اذ التنبيه على أصلها يحصل بمجرد ذكر ذلك الخاص محمودا عليه سلطنا ان التنبيه على فضيلة نعمة البيان انما يحصل بملاحظة العطف فنقول لا يبعد أن يقال معنى (٤١) قوله عطف الخاص على العام ذكره

بعد العام بطريق العطف
فهنا شيان الاول ذكر
الخاص والثاني ذكره بعد
العام بطريق العطف فقوله
رعاية علة للامر الاول وقوله
وتنبيهها علة للامر الثاني
والاحسن ما أجاب به
العلامة عبد الحكيم عن
أصل الاشكال وهو أن

من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيهها على فضيلة نعمة البيان (من البيان) بيان
لقوله (مالم نعلم)

من البيان مالم نعلم أي نحمدته تعالى على تعليمه لنا مالم نعلم من البيان فن البيان بيان لما قدم عليه
لرعاية السجع وزاد مالم نعلم مع كون التعليم يستلزم هذه الرعاية ولزيادة التأكيد لما فيه من الإشارة
من البيان مالم نعلم (ش) علم معطوف على أنعم لا على الحمد لله فرار من عطف الجملة الفعلية على الجملة
الاسمية ولان المعنى عليه أمكن حينئذ هذه السجعة جارية على آخر كرامة من السجعة قبلها وهي أنعم
طارحة لما قبلها وهو غير الأحسن في صناعة البديع اذ الاحسن ملاحظة الثانية للاولى حتى

(٦ - شرح التلخيص - أول) المفعول قد يكون علة غائية مترتبة وقد يكون علة باعثة فالاول أعنى قوله رعاية الخ من الاول والثاني وهو قوله وتنبيهها من الثاني فان الرعاية مترتبة على عطف الخاص على العام باشتغال ذلك الخاص على لفظ البيان والتنبيه باعثة على العطف المذكور (قوله وتنبيهها على فضيلة نعمة البيان) أي على مزيتها وشرفها لان البيان هو المنطق الفصيح كما قال الشارح والانسان لا يتوصل الى أعظم ما ربه الا به وجه التنبيه أن ذكر الخاص بعد العام يوصل الى أن الخاص بلغ في الشرف والكمال مبلغا بحيث صار كأنه ليس من أفراد العام لان العطف يقتضي مغايرة المعطوف للمعطوف عليه والمغايرة تحصل ولو بالعظم على طريقة قوله :

فان تفق الانعام وأنت منهم * فان المسك بعض دم الغزال

والحاصل أن العطف يشير الى أن ذلك المعطوف لعظمه أمر آخر مغاير لما عطف عليه وأنها اما افردة بالذكر ولم يكتف بدخوله تحت العام لعظمه فكانه أمر آخر غيره (قوله بيان لقوله مالم نعلم) أي بيان لما من قوله مالم نعلم لكن لما كانت الصلة والموصول كالشيء الواحد صح ما قاله (قوله مالم نعلم) أي في الزمان السابق على التعليم وتعليم ذلك البيان الذي كان غير معلوم بخلق علم ضروري في آيينا آدم بجميع الاسماء والمسميات من كل لغة واعتراض بأنه لا حاجة لذكر قوله مالم نعلم للاستغناء عنه بقوله علم لان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم فغير المعلوم لازم للتعليم وبذكر الملموز يعلم اللازم وأجيب بأن غير المعلوم منه ما هو صعب المأخذ لا ينال بقوتنا واجتهادنا ومنه ما هو سهل المأخذ بحيث ينال بقوتنا واجتهادنا بحسب العرف والالزام للتعليم الثاني دون الاول والمراد هنا في كلام المصنف الاول فقوله مالم نعلم أي بقوى أنفسنا واجتهادنا ولو حذف قوله مالم نعلم لتوهم أن ذلك العلم أمر سهل المأخذ ينال بالاجتهاد والقوى البشرية وحينئذ فالتصريح بقوله مالم نعلم لدفع ذلك التوهم وهذا الذي ذكره الشارح مأخوذ من قوله تعالى وعلمك مالم تكن تعلم وقد يقال ان هذا التوهم يدفعه قوله من البيان لانه لا ينال بالقوة والاجتهاد عرفا فلو قال وعلمنا البيان اسكني في دفع ذلك التوهم فاعل الاحسن ان يقال انما أتى بقوله

مالم نعلم لرعاية السجع أول دفع توهم التجوز (٤٢) بأن يراد بالتعليم احضار للذهول عنه وتذكير للنسي وما قيل ان فائدة التصريح

قدم رعاية للسجع والبيان المنطق الفصيح العرب عما في الضمير

الى كمال النعمة حيث علمنا ما لعلنا أهلا لعلنا بسهولة والبيان هو المنطق الفصيح العرب عما في الضمير كما تقدم وفيه الايماء الى أن هذا العلم المقصود مما يتعلق بالبيان وهو براعة الاستهلال ثم أشار الى الحمد

يكونا كفرنسي رهان وعطف علم على أنعم من عطف الاخص على الاعم ان كانت ما مصدرية ومن عطف الخاص على العام ان كانت موصولة فان ما الموصولة عامة وكلاهما خارج عن الاصل والغالب لاستدعاء الاول عطف الشيء على نفسه واستدعاء الثاني عطف بعض الشيء عليه أو أحداً أفراد السككية عليها المستدعين أيضاً لعطف الشيء على نفسه غير أن كلا منهما بلغ مستحسن كما سيأتي ان شاء الله تعالى ويوليتنبه لدقيقة وهي أن الأصولي يقول ما يرد من ذلك حيث قدر على ارادة ما عدا الخاص بالعام فراراً من التأكيدي حتى ذهب بعضهم الى التزام ذلك وجعله من المخصصات أما هنا فنحن لا نفر من التأكيدي بل نحافظ عليه لما فيه من البلاغة ولا سيما في المقامات الخطابيات ثم نحافظ على ادخال نعمة تعلم البيان في قوله ما أنعم لتحصل براعة الاستهلال بذكر ما يناسب المقصود كقوله

* بشرى فقد أنجز الاقبال ما وعدا به بل قد يقال انها فقط هي المرادة ويكون من العام المراد به الخصوص لما ذكرناه ويكون الاول على جهة الطرح كقولك أعجبتني علم زيد وفقهه والبيان يطلق على معان لا نطيل بذكرها والمراد هنا منها الفصاحة وهذه العلوم التي ستأتي في هذا المختصر فان الثلاثة تسمى علم البيان وقوله مالم نعلم هو نفي غير متصل بالحال بقرينه أنه انما قصد الحمد على العلم الموجود حال هذا الكلام فهو كقوله تعالى علم الانسان مالم يعلم ولو قال مالم نكن نعلم كقوله تعالى وعلمك مالم نكن نعلم لكان أوضح في هذا المراد لا شعاع كان غالباً بالانقطاع وقد نص النحاة على أن لم يجوز انفصال نفيها عن الحال هذا حظ النحوي والاصولي يجعل ذلك مجازاً من مجاز التخصيص وما استرأه في آخر باب المصل والوصل من كلام البيانين وابن الحاجب مما يؤهم أن ذلك حقيقة لا تعويل عليه لما قررنا ثم وقد

عجبت من ابن مالك وابنه حين مثلاً ذلك بقوله

وكننت اذ كنت إلهمي وحدك * لم يك شيء يا إلهمي قبلك

فان كون الشيء لم يكن قبله نفي متصل وقد اعترض عليها شيخنا أبو حيان وقد عجبت من ابن مالك ومن شيخنا أبي حيان في تمثيلهم بالانقطاع نفي لم بقوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً فان الحال هنا مقيدة بالحين التقدير لم يكن فيه شيئاً مذكوراً ولم ينقطع ذلك أصلاً كقولك لم يقم زيد أمس والتحقيق أن النفي الذي تتكلم في انقطاعه هو نفي الحدث المحكوم بنفيه واذا كان مقيداً بظرف فإصاله باستغراق النفي الظرف كقولك لم يقم زيد أمس فهذا نفي متصل ولو قلت لم يقم زيد أمس تر يد أنه لم يقم في بكرته لكان ذلك مجازاً وأما القيام فيما بعد أمس فلا تعرض في اللفظ اليه بنفي ولا اثبات بخلاف النفي الذي لا يتقيد بظرف فانه يستغرق الاوقات التي لا غاية لها الا زمن النطق والعجب من شيخنا أكثر فانه اعترض على ابن مالك في المثال الاول فيما يعترض به عليه هنا في المعنى فان قلت هلا استدلت على عدم اتصال النفي بقوله علم لان أحدهما أثبت ما نفاه الآخر قلت لان علم قد ينافع في اقتضائه لحصول العلم فان العلماء اختلفوا في أن علم هل يستدعي مطاوعة أولاً ويشهد الاول قوله تعالى من يهد الله فهو المهتد فأخبر عن كل من هداه بأنه مهتد وما قوله تعالى وأما محمود فهذه بناهم وليس منه لان الهدى في تلك الآية بمعنى الدعوة بدليل فاستحبوا العمى على المهدي وقد يشهد لوجود الفعل دون مطاوعة قوله تعالى وما نرسل بالآيات الا تخويفاً وقوله وتخويفهم فميز يدهم الاطغيانا كبيراً لان التخويف يحصل ولم يحصل للكفار خوف نافع بصرفهم الى الايمان فانه المطاوعة للتخويف المراد بالآية

بأنه تعالى نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم ففيه بحث لان هذه الفائدة مستفادة من التعليم بلا شبهة ثم ان قوله مالم نعلم مفعول ثانٍ لعلم والاول محذوف أي علمنا اذ ليس علم من أفعال القلوب حتى لا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليه وكيف وقد وقع الاقتصار عليه في قوله تعالى لا علم لنا الا ما علمنا (قوله قدم رعاية للسجع) ظاهره أن رعاية السجع لا تنافي الا بتقديم ذلك البيان مع أنه يمكن مراعاة السجع بدون تقديم له بأن يقال وما لم نعلم من البيان علم وأجيب بأن مراد الشارح قدم ذلك على البين فقط بعد ذكر العامل في مرتبته ولا شك أن الرعاية المذكورة لا تحصل مع ذكر المامل في مرتبته الا بذلك التقديم وأما ما أجاب به العلامة الفاسمي من انه يلزم من تأخير علم تقديم معمول الصلة عليها لان علم معطوف على أعم الذي هو صلة لما لم نعلم مفعوله وذلك لا يجوز مردود لان الممنوع تقديم معمول الصلة على الموصول نحو جاء زيد الذي ضرب وأما تقديمه على الصلة وحده نحو جاء الذي زيد اضرب فلم ينعمه أحد (قوله للمنطق)

أى المنطوق به هو الفصيح بمعنى الظاهر الذي لا يلتبس بعضه ببعض كما في الحان الطيور وليس المراد بالفصيح الخاص من اللسنة لان المراد بالبيان هنا ما يتميز به نوع الانسان ورما لا يكون فصيحاً بالمعنى المذكور (قوله العرب عما في الضمير) أى الظاهر له

السكرية

بدلالات وضعية امامن الله وأمن أهل اللغة على ما بين في موضعه (قوله والصلاة والسلام الخ) الظاهر أن هذه الجملة انشائية لأن المقصود منها الدعاء صلى الله عليه وسلم ويدل لذلك ما ورد كيف صلى عليك فقال قولوا اللهم صل الخ فهذا دليل على أن المراد منها الدعاء فهو من قبيل عطف الانشاء على الانشاء. أعني جملة الحمدلة أما على أن جملة الحمد خبرية فالاول للاستئناف وقول المتنى واو الاستئناف هي الداخلة على مضارع مرفوع يظهر جزؤه ونصبه أغلى أو لعطف ويقدّر القول أى وأقول الصلاة الخ وإنما احتجنا لذلك لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر نعم على ما قاله بعضهم وإن كان بعيدا أن جملة الصلاة يصح أن تكون خبرية لأن المقصود بها تعظيمه صلى الله عليه وسلم لأن الاخبار بأن الله صلى الله عليه تعظيم له يكون العطف من قبيل عطف (٤٣) الخبرية على مثلها وإنما كان جعل جملة الصلاة

خبرية بعيدا لأنه يقتضى أنه ليس المقصد منها الدعاء بل التعظيم وليس كذلك كما يدل له الحديث السابق ثم إن المقصود بالصلاة عليه طلب رحمة لم تكن حاصلة فانه مامن وقت الا ويحصل له فيه نوع من الرحمة لم يحصل له قبل فلا يقال الرحمة حاصلة فطلبها طلب لما هو حاصل (قوله على سيدنا محمد) يتنازع كل من الصلاة والسلام بناء على جواز التنازع بين العوامل الجوامد وأما ان قلنا انه لا يكون الا في المشتقات كان متعلقا بواحد وحذفه من أحدهما للدلالة الآخر أو يقدر الخبر مثنى ولا حذف * والسيد هو من ساد في قومه وكان كاملا فيهم أو الذى يلجأ اليه في المهمات (قوله خير من نطق) انما اختار خير من نطق على سائر الصفات المادحة له عليه السلام ليناسب ما ذكر في جانب

(والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وأفضل من أوتى الحكمة) هي علم الشرائع

على النعمة الثانية بالدعاء لما ظهرت على يديه لأن العدل لا يستقيم على يد كل أحد اذا لا ينفذ في كل فرد حتى يكون بحيث يكون خصوصية لمنازعه بها يقبل منه ولا يكون له خصوصية حتى يعلم أنه خص به مظهره من عند خالق الكل ولا يظهر ذلك الا بظهور الرسالة المدلول عليها بالمعجزات المتضمنة للشرائع الجامعة للعدل وقوانينه فأوما إلى ما ذكر بالدعاء لصاحب المعجزات كما ذكرنا فقال (والصلاة) وهي من الله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم زيادة تشريف وترفع ومن الخلق طلب ذلك (والسلام) وهو الامان من كل خوف والسلامة من كل أذى أو كلام النجوة والتسكريم (على سيدنا) أى ملتجئنا في المهمات وفي دفع الملمات (محمد) اسمه صلى الله عليه وسلم الدال على كثرة محامده (خير من نطق بالصواب) أى أعلى من تكلم بالصواب وهو ضد الخطأ لأنه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى وهو نعت لمحمد ثم عطف عليه قوله (وأفضل من أوتى) أى أعطى (الحكمة) وهي حقائق العلوم والادب الدالة

الكرامة وعلى الاول تكون الفاء في قولك أخرجه فخرج للتعقيب في الترتيب لا في الزمان ولا يصح أخرجه فما خرج الاجاز او على الثانى تكون الفاء للتعقيب في الزمان ويكون أخرجه فما خرج حقيقة ورأيت بخط الوالد انه يقال علمته فاعلم ولا يقال كسرت فما انكسر والفرق أن العلم في القلب من الله يتوقف على أمور من المتعلم ومن العلم فكان علمته موضوعا للجزء الذى من المعلم فقط لعدم امكان فعل من الخلق يحصل به للعلم ولا بد بخلاف الكسر فان أثره لا واسطة بينه وبين الانكسار اه وقد بسطت القول في هذه المسئلة في شرح مختصر ابن الحاجب ومن الغريب أن لم استعملت للنفي المنقطع والمتصل استعمالا واحدا وقد استنبطت ذلك من قوله تعالى وعلمتم ما لم تعلموا أنتم ولا آباءكم ففنى العلم عنهم منقطع وعن آباءهم متصل والفائدة حينئذ في ذكر المفعول وهو قوله تعالى ما لم تعلموا وان كان الانسان لا يعلم الا ما لم يعلم التصريح بذكر حالة الجهل التى انتقلوا عنها فانه أوضح في الامتنان خلافا للسبيل اذ يرى أن نحو ما قام زيد ولا عمر ومن عطف الجمل ولان مالك حيث ادعى في نحو ما سكن أنت وزوجك الجنة انه من عطف الجمل نظيره أن يكون التفدير هنا ولم يعلم آباءكم والذى ذهب اليه سيديو وغيره ان الفعل الاول هو العامل وان لم يصلح تعلموا واسكن لمباشرة آباءكم وزوجك كما تقول تقوم هندوزيد وان كان زيد لا يصلح لمباشرة تقوم فانه من عطف المفردات كما صرح به ابن الحاجب وغيره وأما تصريح السبيل في قوله تعالى لا تأخذه سنة ولا نوم انه من عطف الجمل فليس ذلك لاختلاف التعاطفين بالتذكير والتأنيث بل لتكرار لا كما هو معروف عنه والاولى (١) في هذه أن تكون موصولة لاقتضاء المقام ذلك ص (والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وأفضل من أوتى الحكمة)

الحمد من التعرض لنعمة البيان واختار التعبير بالنطق على التعبير بالتكلم لانه ليس أفضل من تكلم بالصواب على الاطلاق اصدقه بالمولى سبحانه وتعالى فيحتاج الى أن يقال انه علم خص منه البعض وهو الله فغير بعبارة قاصرة على الحوادث من أول الامر وهو النطق وفي كلامه تلجأ الى قوله تعالى وما ينطق عن الهوى والصواب ضد الخطأ (قوله هي) أى الحكمة علم الشرائع لم يأت بأى التفسيرية بدل هي قيل ليفيد أن ما ذكر معنى للحكمة لا بقيد كونها الواقعة في المن وفيه أن الاتيان بأى لا يقتضى كون ما ذكر معنى الواقعة في المن بخصوصها ففعل الأ حسن أن يقال حكمة الاتيان بهى دون أى افادة أن الحكمة مقصورة على ما ذكره لا على غيره من المعانى التى ذكروها للحكمة من الادراكات أو العلم بالشيء على ما ينبغي مع العمل به فيسكون في كلامه اشارة الى ان هذا المعنى هو الرضى من بين معانيها وإنما

كان الاتيان بهى مفيدا لذلك لان الجملة حينئذ معرفة الطرفين وهى تفيد الحصر (قوله وكل كلام وافق الحق) للراد بالحق النسبة الواقعية أى كل كلام وافقت نسبته الواقعية الواقع ونفس الامر وأصله حاقى وعطف قوله وكل كلام على ما قبله من عطف العام على الخاص لان قولك الواحد نصف الاثنين كلام وافق الحق وليس بشرية (قوله لان هذا الفعل الخ) هذا فى الحقيقة علة لحدوف وتقدير الكلام ولم يذ كر فاعل الاتياء وهو الله لتعينه وظهوره لان هذا الفعل لا يصلح الا لله واذا كان كذلك فلا يحتاج للنص عليه قيل ان الانسب أن يكون الراد بمن نطق بالصواب الانبياء عليهم الصلاة والسلام (٤٤) ومن أوتى الحكمة وفصل الخطاب الرسل عليهم الصلاة والسلام فان النبي

وكل كلام وافق الحق وترك فاعل الاتياء لان هذا الفعل لا يصلح الا لله تعالى (وفصل الخطاب) أى الخطاب المفصول البين الذى يتبينه من مخاطبه ولا يلتبس عليه

على تلك الحقائق ويطلق كثيرا على علم الشرائع ولم يذ كر فاعل الاتياء لتعينه للعلم بأنه ليس الا الله تعالى (وفصل الخطاب) أى وأفضل من أوتى فصل الخطاب وهو الخطاب الفاصل بين الحق والباطل أو الخطاب المفصول أى التبيين الذى يفهمه سامعه ويعرف مواقع الذكر والحذف والتقديم والتأخير منه وغير ذلك فالفصل فعل بمعنى مفعول أو بمعنى فاعل وفى ذكر الحكمة الدالة على علم الشرائع و ذكر فصل الخطاب الدال على الكلام المقبول الذى لا مقال فيه ولا عيب ولارد لأحد اشارة الى ما يحق به ذلك وهو العجرات المثبتة للرسالة المتضمنة لقرائن العدل الذى هو أحد النعمتين المحمود عليهما وفى تعليق الدعاء للرسل الموصوف بما ذكر على وصفه المذكور ايعا الى أن من جملة ما استحق به الدعاء ظهور تلك النعمة على يده لان تعليق الحكم بما يناسب يشعر بعليته فيتضمن الشكر لتلك النعمة كما بيناه آنفاً صلى

وفصل الخطاب) ش الصلاة من الله الرحمة ولها معان يطول ذكرها قد أوعينا الكلام عليها فى شرح المختصر والصلاة هذه امام الله فتكون بمعنى الرحمة أو من العبد فتكون معناها صلاة العبد على النبي صلى الله عليه وسلم وهى قوله اللهم صل عليه وهى على التقديرين انشاء وكذلك الحمد وقوله سيدنا فيه استعمال السيد فى غير الله سبحانه وتعالى وقد روى نحوه عن ابن مسعود وابن عمر رضى الله عنهم ويشهد له قوله صلى الله عليه وسلم أنا سيد ولد آدم ولا فخر ان ابني هذا سيد قوموا الى سيدكم وقوله تعالى وسيدا وحسورا وقوله تعالى وألفيا سيدها لدى الباب وفى المسئلة ثلاثة أقوال حكاه ابن النير فى الصغى أحدها أن السيد يطلق على الله وعلى غيره والثانى أنه لا يطلق على الله تعالى وعزاه للمالك والثالث أنه لا يطلق الا على الله بدليل ما روى أنه صلى الله عليه وسلم قيل له يا سيدنا فقال انما السيد الله ولا أدرى كيف غفل هذا القائل عما تقدم من الآيات والسنة ونقل فى الاذكار عن النحاس أنه جوز إطلاقه على غير الله تعالى الا أن يكون بالالف واللام قال النووى والظاهر جوازه بالالف واللام لغير الله تعالى * وقوله خير من نطق ماش على مذهب أهل الحق من تفضيله صلى الله عليه وسلم على الملائكة ولما كان النطق من خواص الالفاظ التى تنزه البارى عز وجل عنها تم عموم هذا الكلام وأخرجت من الموصولة قوله تعالى هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق وأيضاً فهو نطق مجازى * والحكمة علم الشرائع وفصل الخطاب الكلام البين فهو فصل بمعنى مفصول بعضه من بعض أو بمعنى فاصل لانه فاصل بين الخطأ والصواب وفيه تلميح لاشارة الى أن فصل الخطاب هو المقصود

هو الانسان المبعوث الى الخلق عموماً أو خصوصاً بملاحظة معنى الانباء عن الله وأحكامه والرسول هو الانسان المبعوث بملاحظة ارساله اليهم مؤيداً بالمعجزة ومعه كتاب مشتمل على الحكمة وهذا مبنى على اتحاد النبي والرسول ذاتاً وان اختلفا اعتباراً على اشتراط الكتاب مع الرسول ونوقش فيه بأن عدد الرسل يزيد على عدد الكتب فتأمل (قوله وفصل الخطاب) يحتمل أنه عطف على أوتى الحكمة بناء على أن فصل فعل ماض على وزن ضرب والخطاب مفعوله فيكون جملة فعلية ويحتمل العطف على الحكمة عطف مفرد على مفرد بناء على أن فصل مصدر وهو الذى مشى عليه الشارح وحاصل ما أشار اليه الشارح بقوله أى الخطاب المفصول أو الفاصل أن اضافة فصل للخطاب من اضافة الصفة

للموصوف وأن المصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول على طريق المجاز المرسل وعلاقته الجزئية والتعلق الخاص ذلك أن تجعل الفصل باقياً على مصدر يتهو يعتبر التجوز فى اضافته الى الخطاب على حد جرد قطيفة وأخلاق ثياب فأصله خطاب فصل نحو رجل عدل ونحو ما هي اقبال وادبار وهذا أوفق بما عليه أئمة المعانى حيث يرجحوا التجوز العقلى على التجوز الاعرابى بخذف المضاف وعلى المجاز اللغوى وذلك لتضمن المجاز العقلى من المبالغة البليغة ما لا يتضمنه المجاز اللغوى ولا المجاز الاعرابى (قوله أى الخطاب المفصول) المراد بالخطاب الكلام المخاطب به وقوله البين تفسير للفصول وقوله الذى يتبينه تفسير للبين أى يجده بينا ظاهراً ويعلمه كذلك من يخاطب به وقوله ولا يلتبس عليه تفسير لقوله يتبينه فظهر لك أن التبين هنا بمعنى العلم والفهم ولهذا عدى بنفسه وأما الذى بمعنى الظهور فهو لازم واعلم أن الراد بفصل الخطاب هنا اما الكسب المنزلة على الرسل أو ما يعمها ويعم سننهم القولية واعترض بأن فصل الخطاب

بهذا المعنى كيف يتناول القرآن وفيه من التشابهات ما لا يتبينها من يخاطب بها وتلتبس عليه فأت المراد بكون المخاطب يحده بينا ولا يلتبس عليه أنه لاصعوبة في فهمه ومن حيث ما يخل بالبلاغة بحيث يعرف المخاطب مواضع الحذف والاضمار والفصل والوصل وغير ذلك من الاوصاف الموجبة للبلاغة أو يجاب بأن كلام الشارح مبني على مذهب المتأخرين من أن الراسخين في العلم يعلمون تأويل التشابهات وهم المخاطبون به لان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير للافهام فمخاطب الباري يجب أن يفهم ما خوطب به وهم يتبينونها ولا تلتبس عليهم أو يجاب بأن الخطاب بها هو الرسول عليه الصلاة والسلام وهو يتبينها أو يقال ان آياته عليه الصلاة والسلام الكلام البين لا يقتضي أن يكون كل كلام أوتيه كذلك وحينئذ فلا ترد التشابهات على رأى السلف (قوله أو الخطاب الفاصل) أى الكلام المميز بين الحق والباطل وشاع استعمال الحق والباطل في الاعتقادات والخطأ والسواب في الاعمال (قوله وعلى آله) فيه اضافة الآل للضمير وهو جائز على التحقيق خلافا لمن قال انه من لجن العامة لان آله إنما يضاف لذى شرف واظهار أشرف من الضمير ورد بأن الضمير يعطى حكم مرجعه في الشرف وعدمه ويدل للجواز قول عبد المطلب وانصر على آل الصديقين وعابديه اليوم آلك

(قوله أصله أهل) أى من قولهم فلان أهل لكذا أى مستحق له ولا شك أن الرجل مستحق لآله وآله مستحقون له فأبدلت الهاء همزة فتوالت همزتان أبدلت الثانية ألفا فان قلت ابدال الهاء همزة مشكل اذ فائدة التصريف النقل لما هو أخف والنقل هنا لما هو أثقل اذ الهمزة أثقل من الهاء وأجيب بأن هذا الثقل لم يقصد لذاته وانما هو وسيلة للتوصل للاخفيف المطلق وهو الألف ولم تقلب الهاء ألفا من أول الأمر لانه غير معهود في محل آخر حتى يقاس هذا عليه بخلاف قلها همزة فانه قد عهد كما في أراق أصله هراق (قوله بدليل أهيل) أى بدليل تصغيره على أهيل والتصغير يرد الاشياء الى أصولها واعترض بأن في الاستدلال بالتصغير دورا وذلك لان المصغر فرع المكبر وحينئذ فأهيل متوقف على آل فاذا استدل بأهيل على أن أصله أهل (٤٥) كان آل متوقفا على أهيل وهذا دورا وتوقف

كل واحد على الآخر وأجيب بأن الجهة منفكة لان توقف المكبر على

أو الخطاب الفاصل بين الحق والباطل (وعلى آله) أصله أهل بدليل أهيل خص استعماله في الاشراف وأولى الخطر (الاطهار)

على من هم العيون للشارع في تبليغ الشرائع وتعليمها فقال (وعلى آله) أى أهله وهم المؤمنون من بنى هاشم وأصل آل أهل أبدلت الهاء همزة ثم أبدلت ألفا بدليل قولهم في التصغير أهيل والآل لا يضاف الا لما فيه شرف وخطر فلا يقال آل الحداد وآل الجزار (الاطهار) أى الطاهرين من وصم من هذا العلم وقيل هو قول أما بعد ففي ذلك توطئة لذكرها بعد ذلك ص (وعلى آله الاطهار

المصغر من حيث العلم بأصالة الحروف وتوقف المصغر على المكبر من حيث الوجود واعترض أيضا بأن أهيل يمكن أن يكون تصغيرا

لأهل لآل وحينئذ فلا يصح الاستدلال وأجاب بعضهم بأن آل هذا مكبر ولا بدله من مصغر ولم يسمع الا أهيل دون أو يل حتى يكون أصله أول ولا أنيل حتى يكون أصله أول ولا أنيل حتى يكون أصله أيل فدل على أن أهيل تصغير له وهذا لا يمنع من كونه تصغيرا لأهل أيضا لكن ما ذكره ذلك البعض من أنه لم يسمع أو يل فيه نظر في المطول عن الكسائي سمعت أعرابيا فصيحا يقول أهل وأهيل وآل وأويل فالاولى في الجواب أن يقال ان أهيل وان كان يحتمل أنه تصغير لاهل لاسكن أهل اللغة ثقات وقد قام الدليل عندهم على أنه تصغير لآل أيضا فان قلت ان الآل مختص بأولى الخطر والشرف والتصغير على أهيل ينافي ذلك لدلالة التصغير على التحقير قلت معنى قول الشارح خص استعماله الخ أنه لا يدخل الاعلى من له شرف والتصغير انما اعتبر في المضاف الذي هو الآل وليس معتبرا في المضاف اليه كالشرف فلاننا في الاعتبار كل منهما في غير ما اعتبر فيه الآخر سلمنا أن كلاما من التصغير والشرف معتبر في المضاف لكون الشرف سرى من المضاف اليه الى المضاف فلان سلم التنافي لان التحقير باعتبار لا ينافي الشرف باعتبار آخر فاخصاه بأولى الشرف ولو من بعض الوجوه والتحقير من بعض الوجوه وأما الجواب بأن تصغيره يجوز أن يكون للتعظيم فلا يمنع من اختصاصه بالاشراف فقد يناقش فيه بأن تصغير التعظيم فرع عن تصغير التحقير كما صرح حوايه (قوله خص استعماله في الاشراف الخ) يريد الشارح أن آل وقع فيه بحسب الاستعمال تخصيصا وان كان عاما باعتبار أصله وهو أهل * الاول أنه لا يضاف لغير العقلاء فلا يقال آل الاسلام ولا آل مصر وأمثالها ويقال أهل الاسلام وأهل مصر * الثاني أنه لا يضاف للعاقل الا اذا كان له شرف وخطر فلا يقال آل الجزار ويقال أهلهم قيل والسبب في ذلك انهم لما ارتكبوا في الآل التغيير اللفظي بتغيير الهاء ارتكبوا التخصيص الاول قصد الملاءمة بين اللفظ والمعنى ولما كانت الهاء حرفا ثانيا لا يكون من أقصى الخلق تطرق الى الكرامة بسبب قلبها الى الألف الذي هو حرف خفيف نقص قوى فارتكبوا التخصيص الثاني جبرا لهذا النقص (قوله في الاشراف) في القاموس الشرف محر كالعلو والمكان العالي والمجدولا يكون الاباء أو علوا حسب اه اذا علمت هذا فقول الشارح وأولى الخطر أى به لدفع توهم تخصيص الاشراف بشرف الآباء أو بملو حسب أفاده عبد الحكييم وقوله الخطر بفتح الحاء المعجمة والطاء المهملة معناه العظم أى سواء كان في أمر الدين والدنيا كآل النبي أو الدنيا فقط كآل فرعون

(قوله جمع طاهر) في القاموس الطهر بالضم تقيض النجاسة كالطهارة وطهر كنصر وكرم فهو طاهر وطهور والجمع أطهار وطهارى وطهر اذا علمت هذا تعلم أن ما ذكره الشارح هتافاً أن أطهار جمع طاهر لا يخالف ما قاله في شرح الكشف من أنه جمع لطهر بكسر الهاء كنصر وأما لما علمت أن المفرد من هذه المادة ثلاثة ألفاظ كل واحد منها يجمع على هذه الجملوع الثلاثة فكون أطهار جمعا لطاهر لا ينافي أنه جمع طاهر نعم ما نقله في شرح الكشف عن الجوهرى من أن جمع فاعل على أفعال لم يثبت لا يسلم كما علمت من كلام القاموس وما قاله العلامة الفهرى من الجواب عن النخالف بين كلامي الشارح هنا وفي شرح الكشف من أنه قد يقال مراد الشارح هنا أن الأطهار جمع طاهر بحسب المعنى فلا مخالفة بين كلاميه لاحاجة إليه ويخالفه القياس صاحب وأصحاب هذا محمل ما قاله العلامة عبد الحكيم (قوله وصحابة الأخيار) أى المختارين والصحابة في الأصل مصدر يقال محبة محبة وصحابة أطلق على أصحاب خير الأمام ولكنها أخص من الأصحاب لأنها الغلبة استعمالها في أصحاب الرسول صارت كالعلم لهم ولهذا نسب الصحابي إليها بخلاف الأصحاب فيصدق بأى أصحاب كانوا ثم اختار عند جمهور أهل الحديث أن الصحابي كل مسلم رأى الرسول عليه الصلاة والسلام وقيل: طالبت محبته وقيل وروى عنه والظاهر أن مراد الصنف هنا كل مسلم يميز صاحب النبي صلى الله عليه وسلم ولو ساعة وكان أصحابه عليه الصلاة والسلام عند وفاته مائة ألف وأربعمائة عشر أئمة كما هم أهل (٤٩) رواية عنه وفي قول الصنف الأطهار التامع لقوله تعالى أنما ير بد الله ليذهب

جمع طاهر كما أحب وأصحاب (وصحابة الأخيار) جمع خير بالتشديد (أما بعد)

الشقاوة فهو جمع طاهر على غير قياس وفيه إيماء إلى قوله تعالى أنما ير بد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا (و) على (صحابته) اسم جمع لصاحب (الأخيار) أى المختارين وهو جمع خير بالتشديد لا خير الذى هو اسم التفضيل لأنه فى الأصل لا يثنى ولا يجمع والمراد بالصاحب الصحابي وهو كل من لقيه وآمن به صلى الله عليه وسلم وفيه إيماء إلى قوله تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس وقد تبين بما أشير إليه من الآيتين وجه تخصيص الآل بالوصف بالأطهار والصحابة بالوصف بالأخيار (أما بعد) أى مهما يكن من شئ بعد الحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فكذا الخ

وصحابة الأخيار (ش آل النبي صلى الله عليه وسلم هم بنو هاشم وبنو المطلب وقيل جميع الأمة وقيل أولاد فاطمة رضي الله عنها وكان الأحسن إضافتها إلى طاهر لأن الصلاة على الآل رويها من طرق كثيرة ليس فيها الإضافة إلى مضر ولأن السكاسى والنحاس والزبيدى منعوا إضافة الآل إلى مضر لكن يرد عليهم قوله وانصر على آل الصلوة * بوعابديه اليوم آلا

وقوله الأطهار جمع طاهر ذكره ابن سيده وهو نادر كجاهل وأجهال والمراد الطهارة من الأدناس والنقاى والصحابة الأكرث فيها فتح الصاد ويجوز كسر هاء على لغة وهم كل من رآه النبي صلى الله عليه وسلم مسامحا وقيل غير ذلك بما يطول ذكره والأخيار جمع خير كميته وأموال بين الآل والصحابة عموم وخصوص من وجه لأن التابعى الذى هو من بنى هاشم وبنى المطلب من الآل وليس من الصحابة وسلمان الفارسي مثلا بالعكس فذلك حسن عطفهم عليهم ص (أما بعد) ش هي كلمة فصيحة قيل إنها فصل

عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا كما أن في قوله الأخيار التلميح لقوله تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس بناء على أن الخطاب خطاب مشافهة ولقوله عليه الصلاة والسلام خيركم قرنى وقد تبين بما قلناه من التلميح للآيتين والحديث وجه تخصيص الآل بالوصف بالأطهار وتخصيص الأصحاب بالوصف بالأخيار (قوله جمع خير بالتشديد) أراد بهذا أن الأخيار صفة مشبهة واحدها هنا خير بالتشديد لا بالتخفيف لما

الخطاب

في القاموس من أن الخففة في الجمال والمبسم والمشددة في الدين والصالح كذا قال عبد الحكيم ومحصله أن

خيرا اذا كان صفة مشبهة سواء كان مشددا أو مخففا يجمع على أخيار لكن الشارح إنما قيد بالتشديد لأنه المناسب للمقام وقال الفهرى قيد بالتشديد احتراز عن خير المقصور عن أخير أفعل تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لكونه في التقدير أفعل من وأفعل من لا يتصرف فيه لكونه مشابها لفظا ومعنى لأفعل التعجب غير المتصرف فيه كما يقرر في النحو وهذا لا ينافي أن خيرا الواقع صفة مشبهة اذا كان مخففا يجمع على أخيار كالمشدد وعلى هذا فيقال قول الشارح جمع خير بالتشديد أى في الحال أوفى الأصل فاندفع ما يقال ان ظاهر كلام الشارح يقتضى أن خيرا الخفف الواقع صفة مشبهة لا يجمع على أخيار وليس كذلك (قوله أما بعد) أما هنا لفصل أى لفصل ما بعدها عما قبلها مع التأكيد ووجه إفادتها للتوكيد أنك اذا أردت الأخبار بقيام زيد قلت زيد قائم وإذا أردت تأكيد ذلك وأنه قائم ولا محالة قلت أما زيد فقائم أى مهما يكن من شئ فزيد قائم فقد علفت قيام زيد على وجود شئ في الدنيا وذلك محقق والعلق على المحقق محقق فان قلت ان مضمون الجزاء وهو كون علم البلاغة وتوابعها موصوفا بالأوصاف الآتية محقق لا انكار له ولا شك فيه والتأكيد يكون لدفع الانكار أو الشك قلت يكفي في صحة التأكد الانكار التنزيلى الادعائى على أن التأكد قد يكون مجرد الاعتناء بالحكم وتقريره في النفوس كإسائى ان شاء الله

(قوله هو) أى لفظ بعدهما وإنما قيدنا هنا بالأجل قوله المبنية والالفاظ بعد فى حدة ذاته قد يكون معربا (قوله من الظروف) أى الزمانية نظرا للنطق أو المسكانية باعتبار الرقم لكن فى الثانى بعد وقوله المبنية أى على الضم (قوله المنقطعة الخ) هذا إشارة لعل البناء والمراد لا نقطاعها لفظا لا معنى والافطلى الانقطاع لا ينتج البناء لان الانقطاع قد يجمع الاعراب وحاصله انه لما حذف المضاف اليه ونوى معناه وهو النسبة الجزئية وأدى ذلك المعنى بالمضاف وهو الظرف صار مشابها للحرف فى المعنى فلذلك بنى (قوله أى بعد الحمد الخ) أراد بالحمد هنا وفيما يأتى الثناء فتدخل البسمة فانها من جملة الثناء وقد أتى بها المصنف (قوله لنيابتها عن الفعل) علة لكونها عاملة فى الظرف أى أن عملها ليس من ذاتها بل لنيابتها عن الفعل وهو يكن الذى هو فعل الشرط وفى هذا إشارة الى أن العامل فى الظرف حقيقة الفعل وأما ما فطر يق للعروض وذلك لان الظرف من متعلقات الشرط الذى نابت عنه أما فتكون نائبة عنه معنى وعملا (قوله والاصل الخ) هذا فى قوة العلة لما قبله أى لأن أصل التركيب الذى نابت عنه فيه أما نابت الفعل مهمم الخ أو أنه مستأنف جواب عن سؤال مقدر تقديره أين الفعل الذى نابت عنه أمائم ان المراد بالاصل ما حق الكلام أن يكون عليه وليس المراد أن الكلام كان مطولا ثم اختصر واعتراض بأنه لا دلالة على هذا الأصل لان الفاء غاية ما تقتضى شططا لا بخصوص مهمما ويجب أن غير مهمما لما كان خاصا بشئ لان من لمن يعقل وما غيره ومتى للزمان وأين المكان والمقصود هنا التعميم واذما ومهما علم الا أن المناسب لمقام التوكيد مهمما فلذا اختيرت لا يقال ان إن أيضا عامة قلت نعم الا انها للشك فلا تناسب المقام ثم ان مقتضى هذا الأصل الذى ذكره أن الظرف المتوسط بين أما والفاء من متعلقات الشرط المحذوف وما بعد الفاء جملة مستقلة ويرشح ذلك قوله سابقا والعامل فيه اما لنيابتها عن الفعل وهو قول بعضهم وقيل ان الواسطة بين أما والفاء من متعلقات (٤٧) الجزاء مطلقا أى ظرفا كان أو غيره

وقد تمت تلك الواسطة عليه لتكون كاللغوض عن فعل الشرط الملتزم حذفه بعد أما لجريه على طريقة واحدة وعليه مشى الشارح فى الطول فى متعلقات الفعل وقيل ان كانت الواسطة مما يصح عمل ما بعد الفاء فيها بأن كانت ظرفا فهى من متعلقات

هو من الظروف المبنية المنقطعة عن الاضافة أى بعد الحمد والصلاة والعامل فيه أما لنيابتها عن الفعل والاصل مهمما يكن من شئ بعد الحمد والصلاة ومهما هنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ ويكن شرط والفاء لازمة له غالبا

فبعد ظرف مبنى لقطعها عن الاضافة مع نية معنى المضاف اليه والعامل فيه اما الفعل الذى نابت عنه أما أو ما بنفسها لنيابتها عن الفعل ولما كانت أما بمعنى مهمما يكن من شئ ومهما هنا اسم شرط مبتدأ والمبتدأ ملزوم الاسمية والشرط ملزوم الفاء فى بعض الاحيان أزممت أما القائمة مقامها لصوق الخطاب الذى أوتيه داود عليه السلام وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكرها فى خطبه وكذلك العرب قال سبحانه:

لقد علم الحى النيانون أتى إذا قلت أما بعد أتى خطيبها

الجزاء وان لم يصح عمل ما بعد الفاء فيها فهى من متعلقات الشرط المحذوف والذى عليه المحققون القول الثانى لافادته تعليق الجواب على محقق وهو وجود شئ ما فى الدنيا بخلافه على القول الاول فانه يكون معلقا على وجود شئ عميق بكونه بعد الحمد وتعليق الشئ على المطلق أقرب لتحقيقه فى الخارج من التعليق على المقيد وان كان الامر بالنظر لما فى المقام سيان (١) لتحقيق ما علق عليه فيهما (قوله ومهما هنا) أى فى هذا التقدير الذى قدره الذى هو أصل أما وإنما قيد ابتدائية مهمما هنا لانها قد تكون فى غير هذا المكان مفعولا كقولك مهما تعطينى من شئ أقبل (قوله والاسمية لازمة للمبتدأ) إنما لم يقل له مع أن المقام مقام اضمار لثلاثتهم رجوع الضمير الى خصوص هذا المبتدأ الذى هو مهمما فأشار به الى أن الاسمية لازمة للمبتدأ أى مبتدأ كان (قوله وليكن شرط) أى فعل شرط وكان هنا تامة بمعنى يوجد فاعلمها ضمير يعود على مهمما وهو الدال على اسميتها ومن شئ بيان لمهما فى موضع الحال فان قلت لافائدة لهذا البيان لان مهمما عامة فهى نفس الشئ ففيه بيان للشئ بنفسه ولا فائدة لهذا البيان قلت فائدة التنصيص على عمومها وانها غير خاصة بزمان ولا مكان ولا بغير ذلك فهى ليست واحدة بخصوصه فهذا البيان مفيد لتأكيد العموم ويحوز جعل مهمما للزمان والشرط وفاعل يكن من شئ على جعل من زائدة لان الشرط فى حكم غير الموجب والمعنى أى زمان يوجد فيه شئ (قوله والفاء لازمة له) أى جوابه وقوله غالبا أى فى أغلب أحوال الجواب وذلك فيما اذا كان الجواب لا يصلح لمباشرة الاداة بأن يجعل شرطا كما لو كان جملة اسمية أو طلبية أو فعلا جامدا أو منفى بما أولن أو مقرون بقد أو السين أو سوف وأما اذا صلح لمباشرة الاداة بأن كان ماضيا غير مقرون بقد أو مضارا مثبتا أو منفيا فلا يلزمه الفاء بل اقترانه بها جازر وأما حذفها فى حديث والاستمع بها فنادر وفى قوله:

من بفعل الحسنات الله يشكرها بضرورة (١) سيان، كذا فى الأصل والصواب سيبين لان تجعل كان شانية، كتبه مصححه

(قوله حين تضمنت أما الخ) الراد بالتضمن القيام والحلول محل البتداء وفعل الشرط بجعل الابتداء بمعنى المبتدأ وإضافة معنى إليه بيانية ويجعل الشرط بمعنى فعل الشرط أو في الكلام حذف مضاف أي معنى ملزوم الابتداء وملزوم الشرط وملزومهما هو مضافا ويكن أعني المبتدأ وفعل الشرط أي حين قامت أمامقام المبتدأ وهو مضاف لزمها لصوق الاسم وحين قامت مقام فعل الشرط وهو يكن لزمها الفاء ففي كلام الشارح انفسر مشوش وبما ذكرنا من أن الراد بالتضمن القيام والحلول والراد بالابتداء المبتدأ وبالشرط الفعل اندفع ما يقال انها لو تضمنت ذلك المعنى حقيقة لكانت اسما وفاعلا وهو باطل (قوله لزمها الفاء) أي لزموا ماعرفيا أي غالبا لا عقليا فلا ينافي أنها قد تخفف قليلا في غير ضرورة كحديث اما بعد ما بال أقوام الخ وكثيرا عند تقدير القول في الجزاء كقوله تعالى فأما الذين أسودت وجوههم أ كفرتم أي فيقال لهم أ كفرتم وعند الضرورة كقول الشاعر:

فأما القتال لا قتال لديكم * ولكن سيرا في عراض الموابك

(قوله ولصوق الاسم) اعترض بأن اللازم للمبتدأ انما هو الاسمية لا لصوق الاسم فكان الواجب أن يكون اللازم لآما الاسمية اللازمة لهما القيام مقامها لا لصوق الاسم ويجاب بأن اصوق الاسم وان لم يكن لازما للمبتدأ الا أنه أعطى هنا حكم اللازم وأقيم مقامه لقتض ذلك أنه يلزم على جعل الاسمية لازما له خروجها عن الحرفية المتعينة لها فجعل لصوق الاسم أي وقوعه بعدها بلا فصل بدلا عنها اذ لا يدرك كانه لا يترك كله والحاصل أن لصوق الاسم قائم مقام لازم المبتدأ وفي حكمه فهو اسمية حكما وأجاب العلامة عبد الحكيم بأن لصوق شيء لشيء أعم من أن يكون باعتبار مفهومه وذلك كاصوق الاسم للمبتدأ أو باعتبار تحققه كاصوقه لآما فان الملاصق لها فرد من أفراد الاسم وحينئذ فلا اعتراض واعترض على لزوم لصوق الاسم بقوله تعالى فأما ان كان من المقربين وأجاب في الكشف بأن التقدير فأما التوفى ان كان الخ فالاسم ملاصق تقديرا (٤٨) (قوله اقامة لل لازم) أي الذي هو الفاء والاسمية الحكمية

حين تضمنت اما معنى الابتداء والشرط لزمها الفاء ولصوق الاسم اقامة لل لازم مقام الملزوم وابقاء لآثره في الجملة (فلما) هو ظرف

الاسم ووجود الفاء بعده ابقاء في الجملة لآثر المحذوف واقامة اللازم الذي هو الاسمية والفاء مقام الملزوم الذي هو المبتدأ والشرط وهو مضافا ويحتمل أن يراعى في معنى الشرطية الفعل المطلوب لهما وهو ظاهر وانما قيدنا ابتدائية مضافا إليها لأنها قد تكون في غير هذا المكان مفعولا كقولنا مضافا تعطى من شيء أقبل (فلما) قيل ان لما هذه ظرف زمان بمعنى حين يليها ماض لفظا كقولنا لما جئتي وسيأتي ذلك في آخر الكتاب والمعنى اما بعد الحمد والصلاة ص (فلما)

أعني لصوق الاسم وقوله مقام بضم الميم أي في موضع الملزوم وهو المبتدأ والشرط وقوله اقامة الخ الظاهر ان كلامنا اقامة والابقاء تعليل لكل من لزوم الفاء ولصوق الاسم وان قوله في الجملة راجع لكل من اقامة والابقاء

أي لزمتم أما الفاء اقامة لل لازم مقام الملزوم في الجملة وابقاء لآثره في الجملة ولزم أما لصوق الاسم اقامة لل لازم مقام الملزوم في الجملة وابقاء لآثره في الجملة وبيان ذلك أن الفاء وان قامت مقام الشرط وهو ما قبل الجزاء الا أنها ليست في مقامه حقيقة لان مقامه حقيقة ما قبل الطرف وهو المحل الذي فيه أما فلما كانت الفاء قريبة من أما فكأنها حلت محل ملزومها فهي حالة محله في الجملة لا في التحقيق وكذا لصوق الاسم لم يقم في مقام المبتدأ لان مقامه حقيقة هو موضع أما لانها نابت عنه ووقعت في موضعه لكن لما كان الاسم ملاصقا لها فكان الاسمية حلت محل ملزومها فهي حالة محله في الجملة لا في التحقيق وقوله وابقاء لآثره الخ أثر مفرد مضاف يعم فكأنه قال وابقاء لآثاره أي علاماته ولوازمه في الجملة فآثار المبتدأ الاسمية والخبر والمحل بينهما فآثاره ثلاثة والاسمية أي الحكمية بعض تلك الآثار فقد بقيت آثاره في الجملة من حيث بقاء بعضها وآثار فعل الشرط الفاء والجزاء والشرط والفاء بعض تلك الآثار فبقيت آثاره في الجملة من حيث بقاء بعضها بقي شيء آخر وهو أن قوله اقامة لا يصح جملة لآثرها لاختلافها في الفاعل لان فاعل لزمتم الفاء وفاعل اقامة الواضع وأجيب بأننا نؤول لزمتم بأزمت وبهذا اتحدا في الفاعل وهو الواضع أي ألزم الواضع اما الفاء لأجل اقامته فهو على حد قوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا أي ليجمعكم خافقين (قوله هو ظرف) أي اذا وقع بعده جملتان والا كانت حرف بني كلام نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم أو بمعنى الانحوان كل نفس لما عليها حافظ وما ادعاه الشارح من ظرفيتها أي فيما اذا وليها جملتان هو أحد قولين للنحويين وقال ابن هشام وابن خروف انها حرف شرط لما وقع وقوع غير عكس لو فانها شرط لما يقع لا تنفاه غيره واستدل ابن هشام على حرفيتها بقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت الآية فقال لو كانت ظرفا لاحتاجت لعامل ولا جائز أن يكون قضينا لانها مضافة اليه على جعلها ظرفا والمضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا جائز أن يكون دل لان ما النافية لها الصدارة وماله الصبر لا يعمل ما بعده فيما قبله وليس في الكلام ما يعمل فيها غيرهما واذا اتفق العامل انتفت الاسمية ونبتت الحرفية اذ لا قائل بغيرهما

وأجيب باختصار كون العامل قضينا ونمنع كونها مضافة كذا قال يس لكنه مخالف لكلامهم اذ كل من قال بظرفيتها قال انها تضاف
لجمله فعلية ماضوية وجوبا فالاحسن في الجواب أن يقال ان العامل فيها جوابها وهو ظل والظرف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها
واستدل ان خروف على حرفيتها بأنه لو كان ظرفا لما جازلما أكرمته أمس أكرمته اليوم لأنه اذا كان ظرفا كان عاملها الجواب والواقع
في اليوم لا يكون واقعا في أمس وأجيب بأن هذا المثال مؤول والمعنى لما ثبت اليوم أكرامك لي في الامس أكرمته اليوم فهو مثل
قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فان الشرط لا يكون الا مستقبلا والمعنى ان ثبت اني كنت قلته (قوله بمعنى اذ) هذا أحسن من
قول الشارح في الطول انها بمعنى اذا لأن لما ظرف لما مضى من الزمان واذ كذلك بخلاف اذا فانها لم تستقبل فاللاممة بينهما وبين اذ أقوى
وأحسن من قول أبي على الفارسي وابن جني انها بمعنى حين ولذا سميت حينية لانه يلزم عليه أن تكون لما ظرفا محضا ولا تكون لازمة
للاضافة للجمله كحين وليس كذلك اذ كل من قال بظرفية لما قال بوجود اضافتها للجمله بعدها (قوله يستعمل استعمال الشرط) أي من
حيث افادتها التعليق في الماضي (قوله يليه قول) أي ولو تقديره كاف في قوله

أقول لعبد الله لما سقاؤنا * ونحن بوادي عبد شمس وهاشم

فان سقاؤنا فاعل فعل محذوف يغمره وهما بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل أقول وقوله شم أمر من شمت البرق اذا نظرت
اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه (قوله ماض لفظا) أي في اللفظ كالمواقع في التثنية وقوله أو بمعنى أي أو ماض في المعنى
نحو لما لم يكن زيد قائما أكرمته (قوله وعلم توابعها) أي والعلم الذي له تعلق بتوابعها وهي الوجوه المحسنة للكلام البليغ كالجناس
والتاميم وغير ذلك وتعلم في العلم بتلك الوجوه من حيث البحث فيه عنها ثم ان الشارح (٤٩) لم يرد بتقديره علم أن المضاف هنا مقدر عطا

على المضاف السابق أعني
علم البلاغة وان لفظ توابعها
مرفوع باقامته مقام
المضاف في الاعراب كما هو
المشهور أو مجرور على تجويز
سبويه ابقاء على اعرابه
لأن افراد الضمير في قوله اذ
به يعرف لا يلائمه بل أراد
أن توابعها عطف على
المضاف اليه السابق أعني

بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا أو بمعنى (كان علم البلاغة) هو علم المعاني
والبيان (و) علم (توابعها) هو البديع

أكرمته أو بمعنى كقولنا لما لم تجتني أهنتك تستعمل استعمال الشرط في ربط شيء بدخولها وهو
التحقيق لأن مواد استعمالها شاهدة بذلك وقيل انها حرف شرط لما وقع لوقوع غيره عكس لولا أنها لما
لم يقع لانتفاء غيره والمغاد في أحد التقديرين قريب من الآخر وانما اختلف في اعرابها انما فقطب
عاملا أو حرفا فلا وانما قلنا لهذا احترامنا من لما أختلم التي هي حرف جزم فليست محل لهذا الاختلاف
(كان علم البلاغة وتوابعها

كان علم البلاغة وتوابعها

(٧ - شروح التاميم - أول) البلاغة والعلم المضاف في الاول مسلط عليه ثم انه يرد اشكال بأن علم البلاغة ان كان
المراد به المعنى العلمي كان تفسير الشارح له بقوله هو علم المعاني والبيان ظاهرا الا أنه يشكك عليه العطف على جزء العلم وعود الضمير
عليه وهو لا يجوز لانه ليس له معنى مستقل وان كان المراد به المعنى الاضافي أي العلم الذي له تعلق بالبلاغة فلا يصح تفسير الشارح لان
العلم الذي له تعلق بالبلاغة يشمل النحو والصرف واللغة وان صح العطف ويحجب باختصار الثاني ويراد بعلم البلاغة علم له زيادة تعلق
بالبلاغة بأن دون لاجلها وحينئذ فلا يشمل غير العلمين المذكورين أو يختار الاول ويقال الاعلام الاضافية قد يعامل عجزها حكم كمالها
كما أن صدرها كذلك ولذا منعوا عجزها من الصرف في أبي هريرة للعلمية والتأنيث هذا وقال العلامة الخطابي يمكن أن يدعى أن العلم
هو لفظ البلاغة فقط ثم أتى بعلم وأضيف اليه من اضافة العام للخاص كعلم النحو وحينئذ فالعطف على العلم لا على جزئه واعتراض عليه
بأن توابع البلاغة عبارة عن المحسنات البديعية كما مر وهي ليست تابعة للبلاغة بمعنى العلم بل توابع لها بالمعنى المصدرية وهي مطابقة
الكلام لمقتضى الحال وقد يجب بأنه لا مانع من أن يجعل في العبارة استخدام بحيث يقال انه ذكر البلاغة أولا بمعنى العلم وأعاد عليها
الضمير بمعنى آخر وهو المطابقة قال العلامة عبد الحكيم وهذا القول مع ما فيه من التكلف لا يتم اذ لم يثبت أن البلاغة علم لهذين العلمين
وقول المصنف فيما يأتي وسموها بالبلاغة المراد بالتسمية فيه الاطلاق لا الوضع بقى شيء آخر وهو أن السيد في شرح المفتاح نقل عن
صاحب الكشف أن البديع ليس علما مستقلا بل هو ذيل لعلم البلاغة وكذا السكاكي فلم عدده المصنف فنا برأسه وجعله مع فني
البلاغة من أجل العلوم معللا ذلك بأن كشف الاستار عن وجوه الاعجاز بهامع أنه لا مدخل له في الكشف المذكور ولا في معرفة دقائق
اللغة العربية وأجيب بأن الحق مع المصنف في عددها اذ البديع له موضوع يتميز به عن موضوع علم البلاغة بالحقيقة المتعبرة في
موضوعات العلوم وله غاية أيضا فجعله علما مستقلا من العلوم الادبية أوجه ولما كان تابعا للمعاني والبيان غلبا عليه في الحكم

بالأجلية والأدقية وأجرى التعاليم بناء على ذلك (قوله من أجل العلوم) أتى بمن للإشارة الى أنه ليس أجل العلوم على الإطلاق بل من الطائفة التي هي من أجل العلوم وهذا لا ينافي أن من تلك الطائفة ما هو أجل منه كعلم التوحيد وعلم الشرائع (قوله قدرا) أي منزلة ومرتبة وهو تمييز محمول على الفاعل وهو اسم كان أي لما كان قدر علم البلاغة فوسره من أجل أقدار العلوم ومن أدق أسرارها وقال عبد الحكيم أنه تميز من نسبة الاجل الى العلوم محمول عن (٥٠) الفاعل أي فلما كان علم البلاغة من طائفة علوم أجل قدرها من العلوم وكذا قوله

(من أجل العلوم قدرا وأدقها سرا اذبه) أي يعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم كاللغة والصرف والنحو (تعرف دقائق العربية وأسرارها) فيكون من أدق العلوم سرا

من أجل العلوم قدرا) أي لما كان العلم الذي يفرق به بين الكلام البليغ وغيره وهو يشمل نوعين أحدهما علم المعاني والثاني علم البيان أي لما كان هذان العلمان مع العلم الذي تعرف به الوجوه الخمسة للكلام البليغ وهو البديع من أعلى العلوم وأرفعها قدرا ولا يلزم من كون هذه العلوم من أجل العلوم كونها أجلها جميعا وإنما يلزم كونها من الطائفة التي هي أجل العلوم فيصح أن يكون من تلك الطائفة ما هو أجل منها كعلم التوحيد والشرائع (و) كان من (أدقها) أي العلوم (سرا) أي سر هذا العلم مع تابعه من أدق أسرار العلوم وأراد بسر العلم ما يدرك بذلك العلم ثم بين علة أدقية السر بقوله (اذبه) أي بهذا العلم وتوابعه لا بغيره من سائر العلوم (تعرف دقائق العربية وأسرارها) والدقائق والأسرار بمعنى وهي المعاني الدقيقة والحكم المعبرة في تراكيب البلغاء التي تقتصر الى السليقة الكاملة العربية والفضة المتوقدة في تعلم تلك الأسرار لا المعاني البادية في مبدأ التأمل المدركة حتى للبلغاء فلما كان به تعرف دقائق العربية التي هي من أدق الدقائق لاظواهرها كان

من أجل العلوم قدرا وأدقها سرا) ش علم البلاغة تارة يطبق على العلوم الثلاثة التي تضمنها هذا المختصر وتارة يطلق على علم المعاني والبيان وعلم البديع حينئذ تابع والمصنف جعل علم البلاغة مجموع المعين وجعل علم البديع من توابع البلاغة والتابع والتبوع علما واحدا * وقوله من أجل العلوم قدرا يقع مثله في الكلام كثيرا أعني دخول من على أصل التفضيل وإنما يكون ذلك في أحد موضعين * الاول أن تكون الافراد مستوية الرتبة في تميزها على غيرها فيقال عن كل منها انه الافضل لانه بعضه فيصح ما ذكره المصنف ان كانت علومها مستوية الرتبة وهيئات أن يعلم ذلك اما اذا كانت العلوم متفاوتة فلا يصح أن يقال عن أعلاها انه من خيرها بل هو خيرها ولا يقال عما يليه انه من خيرها لانه ليس شيئا منه تقول زيدا أفضل الناس ولا يقال من أفضلهم الا اذا كان له مساو في الثاني أن يكون بعض أنواع الحقيقة أفضل أنواعها فيقال حينئذ عن ذلك النوع انه خيرها فيلزم عنه أن يقال عن كل فرد من أفرادها انه من خيرها أي من النوع الذي هو خيرها ومن ههنا القسم قوله تعالى لقد جاءكم رسول من أنفسكم على قراءة فتح الفاء أي من النوع الانفس ولا يكون من النوع الاول لانه ليس له من يساويه في النفاسة فلما أراد ذلك المعنى نال أنفسكم دون من فليتنبه لهذه الدقيقة وعبارة السكا كي ان هذا أعظم العلوم وكان المصنف أتى بن خلافه وقد يوجه كلام السكا كي بأنه اذا كانت وجوه الاعجاز لا تدرك الا بهذا العلم كما ادعوه صدق انه أعظم العلوم لنأديته الى علم الاصول الشرعية وقوله وأدقها سرا سيأتي بيانه وأتى المصنف بالطباق لمضادة الاجل للادق ثم شرع في تحليل ذلك فقال ص (اذبه تعرف دقائق العربية وأسرارها

سرا أي من علوم أدق سرها من العلوم ولا يلزم عمل اسم التفضيل في الظاهر فان التقدير مجرد اعتبار لا استعمال (قوله سرا) أي نكات فأسرارها ونكاته من جملة الدقيق من أسرارها وفي الاجل والادق صنعة الطباق وفي قدرا وسرا من عيوب انفاية المطلقة الاختلاف بالتخفيف والتشديد (قوله اذبه تعرف الخ) هذا الدليل على غير ترتيب اللف وانما لم يسلّم ترتيب اللف لكون الكشف عن وجوه الاعجاز متوقفا على معرفة دقائق العربية المذكور في هذا الدليل (قوله لا بغيره) اشارة الى الحصر المستفاد من تقديم المعمول وقوله من العلوم اشارة الى أن الحصر اضافي والا فقد تعرف دقائق اللغة العربية بغير علم كالحام أو سليقة كالعرب (قوله دقائق العربية) أي دقائق اللغة العربية ونكاتها (قوله وأسرارها) عطف تفسير ان كان الضمير فيه راجعا

الى العربية أي دقائق العربية وأسرار العربية والمراد بها المعاني المدلول عليها بخواص التراكيب من التقديم والتأخير والتأكيد وعدمه وهي مقتضيات الاحوال وعطفها فإن كان الضمير راجعا للدقائق أي دقائق العربية وأسرار تلك الدقائق وعلى هذا ففراد بالدقائق والاحوال وبلاسرار النكات التي تقتضيها تلك الاحوال والاول كالشك وخلاو الذهن والثاني كالتأكيده (قوله فيكون من أدق العلوم سرا) أي فيكون من طائفة أدق العلوم سرا وفيه أن هذا التفرع مشكل لان دقة

المعلوم تستلزم دقة العلم لا أدقته فالمناسب أن يبدل أدق في التفرع بدقائق وأجيب بان قوله فيكون مفرع على محذوف في كلام المصنف والاصل ودقائق العربية من أدق الدقائق فيكون الخ وذلك لان ما يعرف به أدق الدقائق لا يكون الأدق لأن أدقية المعلوم تستلزم أدقية الطريق الموصل اليه وأجاب القرشي بأن اختصاص معرفة دقائق العربية وأسرارها مع كثرتها على ما يشعر بها صيغة الجمع بهذا الفن يوجب عدم معرفتها بمساواة وأن مساواة وإن كان لا يخلو عن إفادتها إلا أنه أدنى مرتبة في إفادة معرفة تلك الدقائق وحينئذ فيكون هذا العلم من أدق العلوم سرا كما لا يخفى ونأمل ثم اعلم أن هذا الاشكال إنما يرد على جعل قوله وأسرارها عطف تفسير على الدقائق وأن ضمير أسرارها للعربية وأما على جعل الضمير للدقائق وأن المعنى أسرار الدقائق أى دقائق الدقائق فلا يرد وذلك لان دقائق الدقائق عبارة عما هو أدق وأخفى فيكون تقدير الكلام اذ به تعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التي هي أدق ومن المعلوم أن أدقية المعلوم تستلزم أدقية الطريق الموصلة اليه وحينئذ فيكون علم البلاغة وتوابعها من أدق العلوم سرا واستقام أمر التفرع من غير احتياج لشيء مطوى في كلام المصنف (قوله ويكشف وجوه الاعجاز) أى عن أنواع البلاغة وطرفها المشتمل عليها القرآن التي هي سبب في اعجازه أى كونه معجزا بحيث لا يمكن (٥١) معارضته والاثبات بمثله والمراد بتلك الطرق خواص التراكيب (قوله

ويكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن أسرارها) أى به يعرف أن القرآن معجز

من أدق العلوم سرانم أشار الى علة أرفعية القدر بقوله (ويكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن أسرارها) أى بالعلم المذكور وتوابعه دون سائر العلوم تكشف الاستار عن وجوه الاعجاز أى عن طريق البلاغة وأنواعها التي بها يحصل اعجاز الخلق عن المعارضة للقرآن في نظمه وبلاغته التي هي غاية مطابقة لمقتضى الحال ونظم القرآن أسلو به الخاص المقتضى لتناسب دلالة كالمه افرادا وتركيبا لكونه في غاية المطابقة لمقتضى الحال فالنظم الخاص فيه مستلزم للبلاغة فيه ولا يطلق النظم في الجملة على جمع الكلمات كيفما انفق من غير رعاية المناسبة في المعنى ومن غير رعاية المطابقة الذي وجوده في القرآن محال فلما كان هذا العلم مخصا بادراك كون القرآن معجزا لاشتماله على الدقائق والاسرار بالبلاغة التي بالاطلاع عليها يقطع بعجز الخلق عن معارضته وذلك وسيلة للعلم برسالة نبينا صلى الله عليه وسلم والتصديق برسالته صلى الله عليه وسلم موجب للفوز في الدنيا والآخرة كان هذا العلم من أجل العلوم لان معلومه وغايته من أجل المعلومات وأجل الغايات والعلوم انما تتفاوت في

ويكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن أسرارها) ش اعلم أن علم العربية على ما قال الزمخشري يرتقى الى اثني عشر علما غير أن أصولها أربعة اثنان يتعلقان بالفردات هما اللغة والتصريف ويايهما الثالث وهو علم النحو فان المركبات هي المقصود منه وهي كالنتيجة لهما ثم يليها علم المعاني وعلتك تقول أى فائدة لعلم المعاني فان المفردات والمركبات علمت بالعلوم الثلاثة وعلم المعاني غالبه من علم النحو كلا ان غاية النحو على أن ينزل المفردات على ما وضعت له ويركبها عليها ووراء ذلك مقاصد لا تتعلق بالوضع مما يتفاوت به أغراض التكامل على أوجه لا تنتهي وتلك الاسرار لا تعلم الا بعلم

التصديقية وأشار الشارح بذلك الى أن مراد المصنف بكون هذا العلم يكشف به الاستار عن وجوه الاعجاز التي في القرآن معرفة أنه معجز على طريق الكناية لانه يلزم من كشف الاستار عن وجوه الاعجاز وطرقه التي في القرآن معرفتها و يلزم من معرفتها معرفة انه معجز واعتراض بأنه لا وجه لذلك الحصر لان معرفة أن القرآن معجز كما تستفاد من هذا العلم تستفاد من علم الكلام وكذا معرفة أن اعجازه لكمال بلاغته فهو ان أراد بقوله أى به يعرف الخ معرفة نفس اعجاز القرآن فالحصر لا يسلم وان أراد به معرفة أن اعجاز ذلك الكمال بلاغته فكذلك لما علمت أن كلامهم مستفاد من علم الكلام وأجيب بأن يقال يصح أن يراد الاول لكن المراد معرفة أن القرآن معجز على سبيل التحقيق والاثبات بالدليل ولا شك أن هذا انما يحصل بعلم البلاغة لان ذكر اعجاز القرآن في علم الكلام انما هو على سبيل التقليد والتسليم و يصح أن يراد الثاني لكن المراد معرفة اعجازه لكمال البلاغة على سبيل التفصيل والتعيين وذلك انما يحصل بعلم البلاغة اذ به يعرف أن القرآن مشتمل على الخواص والمقتضيات الخارجة عن قدرة البشر فيلزم من ذلك أن يكون في غاية درجات البلاغة فيكون معجزا و ذكر أن القرآن معجز لكمال بلاغته في علم الكلام انما هو على سبيل الاجال اذ لا يعلم منه ما وجه بلاغته فضلا عن وجه كماله على أن معرفة الاعجاز في علم الكلام لا به اذ علم الكلام انما يعرف به الالهيات والنبوات والسميات واعجاز القرآن ليس منها فذكر فيها انما هو على سبيل

في نظم القرآن) حال من وجوه الاعجاز أو من الاعجاز لصحة اقامة المضاف اليه مقام المضاف بأن يقال وبه يكشف عن الاعجاز في نظم القرآن فهو مثل قوله تعالى أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا وقوله ويكشف على صيغة المجهول عطف على يعرف مشاركه في الطرف التقديم وفي الصيغة والى هذا يشير قول الشارح أى به يعرف الخ وليس على صيغة المعلوم مسند الضمير علم البلاغة لان نصب الاستار بأياه السجع (قوله أى به يعرف أن القرآن معجز) المراد المعرفة

الاستطواد وسيلة لثبوت النبوة له عليه الصلاة والسلام بخلاف علم البلاغة فان معرفة الاعجاز به لافيه فلا ورود للاشكال من اصله (قوله لكونه في أعلى مراتب البلاغة) غلة لكونه معجزا وفيه أن القرآن كله ليس في أعلى مراتب البلاغة لأن بعضه أبلغ من بعض فيكون بعضه في أعلى مراتب البلاغة وبعضه دونه ولكن كله في مرتبة الاعجاز وظاهر الشارح خلافه وأن كله في أعلى مراتب البلاغة ويحجب بأن أعلى بمعنى عالى وهو يصدق على الأعلى وما دون الأعلى لأن عالى مقول بالتشكيك على سائر مراتب العلو وأن أعلى باق على حاله ولكن المراد أنه في أعلى مراتب البلاغة بالنسبة لغيره من سائر كلام البلقاء وهذا لا ينافي أن يكون بعضه أعلى من بعض في البلاغة (قوله لاشتماله على الدقائق والاسرار) هذا غلة لكون القرآن في أعلى مراتب البلاغة وعطف الاسرار على الدقائق مرادف والمراد بهما خواص التراكيب التي تقتضيها الاحوال ثم ان ما ذكره الشارح من أن اعجاز القرآن لاشتماله على الدقائق والاسرار التي ليست في طوق البشر وقدرتهم هو التحقيق عندهم وقيل ان اعجازهم من جهة صرف ومنع قدرة البشر عن الاتيان بمثله وقيل لاشتماله على الاخبار عن الغيبات وقيل لسلامته عن الاختلاف والتناقض وقيل لمخالفته لكلام العرب من الرسائل والخطب والاشعار في الاسلوب ولا سيما في الطامع والمقاطع (قوله وهذا) أى معرفة اعجاز القرآن وسيلة (قوله وهو) أى تصديق النبي وسيلة الى الفوز بجميع السعادات أى الدنيوية والأخرية (قوله لكونه معلومه) أى ما يعلم من هذا العلم وهو كون القرآن معجزا وقوله وغايته أى وهى الفوز بالسعادات وفى الكلام حذف أى وجلالة العلم بجلالة معلومه وغايته وبهذا تم التعليل وبما ذكرناه من أن المراد بمعلوم العلم ما يعلم منه اندفع ما يقال ان معلوم العلم عبارة عن قواعد السكينة ككل حكم منكر يجب توكيده وكل فاعل مرفوع وحينئذ يلزم تعليل (٥٢) الشيء بنفسه لان العلم نفس القواعد السكينة التي هي معلومات الفن وحاصل

الجواب أن مراده بمعلوم هذا العلم ما يعلم منه ولا شك ان اعجاز القرآن يعلم منه بواسطة انه يعرف منه أسرار القرآن ونكاته التي ليس في طوق أحد من البشر الاتيان بها وليس المراد بالمعلومات المعلومات الاصطلاحية أعنى قواعد الفن ويدل لذلك قول الشارح معلومه بالافراد

لكونه في أعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار الخارجة عن طوق البشر وهذا وسيلة الى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم وهو وسيلة الى الفوز بجميع السعادات فيكون من أجل العلوم لكون معلومه وغايته من أجل المعلومات والغايات وتشبيه وجوه الاعجاز بالاشياء المحتجبة تحت الاستار اسعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخيلية وذكر الوجوه ايهام وتشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخيلية وذكر الاستار ترشيح ونظم القرآن تأليف كلماته فوائدها وغايتها ولما كانت الحسنات البديعية مؤكدة لحسن البلاغة جعل لها مدخل في الاجلية لان التوكيد للشيء لا بأس أن يعطى حكم أصله ولا يخفى أن ما به حصلت أدقية سره هو الآيل لما حصلت به المعاني والنحو وان ذكرها فهو على وجه اجمالى يتصرف فيه البياني تصرفا خاصا لا يصل اليه النحوى وهذا كما أن معظم أصول الفقه من علم اللغة والنحو والحديث وان كان مستقلا بنفسه

ولم يقل معلوماته بالجمع كما هو العادة (قوله وتشبيه وجوه الاعجاز) أى أنواع البلاغة واعلم وطرقها التي حصل بها الاعجاز وهى خواص التراكيب وقوله بالاشياء المحتجبة أى بجماع الحفاء فى كل الاعن القليل ممن يصلح للاطلاع على جمالها بكشف أستارها (قوله استعارة بالكناية) خبر عن تشبيه وجعل التشبيه المضمرة فى النفس استعارة بالكناية بناء على مذهب المصنف وقوله واثبات الاستار تخيل أى على مذهب المصنف والجمهور (قوله وذكر الوجوه) أى والتعبير عن هذه الطرق بالوجوه ايهام أى تورية وهى أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد وراصد منه المعنى البعيد أى القليل فى الاستعمال اعتمادا على قرينة خفية وذلك كما هنا فان اطلاق الوجوه على الجارحة أقرب وأكثر استعمالا بخلاف اطلاقه على الطرق والانواع فانه بعيد والقرينة على ارادة هذا المعنى البعيد هنا استحالة أن يكون الاعجاز له وجوه بمعنى الجارحة (قوله وتشبيه الاعجاز بالصور الحسنة) أى بجماع ميل النفوس وتشوقها الى كل (قوله وذكر الاستار ترشيح) أى لانه من ملائمت المشبه به وانما لم يجعل اثبات الاستار تخيلية على هذا التقرير كالاول لان الصور المستحسنة من حيث هي ليست الاستار من لوازمها الخاصة بخلاف الاشياء المحتجبة تحت الستر كما فى التقرير الاول ولا يقال ان الترشيح يجب أن يقارن لفظ المشبه به وليس فى السكينة والتخييل ذكر المشبه به وحينئذ فلا ترشيح لاننا نقول هذا غير لازم فقد صرح العلامة السيد بان الترشيح يكون للسكينة كما يكون للتشبيه وللجواز المرسل وتعريفه بما يقترن بلفظ المشبه به من لوازمه تعريف الترشيح المصراحة فقط (قوله تأليف كلماته) أى جمعها على الصفة التي ذكرها وحيث كان المراد من نظامه ما ذكر فيكون التعبير عنه بالنظم الذى هو ادخال الآلى فى السلك استعارة مصراحة أو بالكناية بأن شبه القرآن بعقد الدرر على طريق السكينة واثبات النظم تخيل أو شبه تأليف كلمات القرآن بارتخال الآلى فى السلك ثم استعير لفظ النظم له

(قوله مترتبة المعاني) أي حال كون الكلمات مترتبة المعاني بحيث يكون كل معنى في مرتبة التي تليق به فإذا كان أحد المعنيين لازماً أو مسبباً عن المعنى الآخر أتى أولاً بالمعنى المزوم والسبب ثم بالمعنى اللازم أو المسبب (٥٣) وكذا إذا أريد الحصر قدم المعمول على عامله

لأجل إفادة ذلك فلم ترتبة التي تليق بالمعمول حينئذ التقديم وبالعامل التأخير

وإذا أريد عدم الحصر عكس الأمر (قوله متناسقة

الدلالات) المراد بالدلالات

الدلالات الاصطلاحية وهي المطابقة والتضمنية

والالتزامية والمراد بتناسقها تشابهها وتماثلها في

المطابقة لمقتضى الحال أي

حال كون تلك الكلمات

دلالتها متماثلة في المطابقة

لمقتضى الحال فإذا كان

الحال يقتضي دلالة المطابقة

أتى بها وهكذا ولا يرد أن

هذا المعنى هو الذي فسر به

ترتيب المعاني فيما مر فيلزم

عليه التكرار لأن الأول

في المعاني والثاني في

الدلالات وبينهما فرق

(قوله على حسب ما يقتضيه

العقل) أي على قدره

(قوله لاتواليها في النطق)

أي فلا يقال لذلك نظم

القرآن والحاصل أن نظم

القرآن لا يطلق على جمع

كلماته كيف اتفق أي من

غير رعاية المناسبة للمعنى

الذي وجوده في القرآن

محال (قوله وضم بعضها

إلى بعض) مرادف لها

مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لاتواليها في النطق وضم بعضها إلى بعض كيفما اتفق (وكان القسم الثالث

أجليته فلا يخلو الكلام من ضرب من التفنن والتأنيد كما نرى في كلام المصنف من جهة ما فيه من الاستعارة تمثييتين * أحدهما أن يكون المصنف قد شبه أوجه الإعجاز وهي أنواع البلاغة وطرقها التي حصل بها الإعجاز وتجمعها المطابقة لمقتضى الحال بالذكر والحذف والتعريف والتشكيك والحقيقة والحجاز والسكينة وغير ذلك مما لا ينحصر بالأشياء المحتجبة تحت الأستار لحفظها إلا عن القليل ممن يصلح للاطلاع على جمالها بكشف أستارها فأضمر التشبيه في النفس استعارة بالسكينة على ما سيحجى تحقيقها إن شاء الله تعالى ويكون حينئذ كالأستار اللازمة للشبه باستعارة تخيلية والتعبير عن هذه الطرق بالوجوه إيهام وهو التورية وذلك بأن يطلق اللفظ الذي له معنيان على أحدهما وأقلهما استعمالاً وذلك لأن استعمال الوجه في الجارحة المعلومة أقرب ومثله قوله تعالى والسماء بينناها بأيديهم فان إطلاق اليد على القدرة إيهام وتورية لأن إطلاقها على الجارحة أقرب إلى الفهم * والتشبيه الثانية أن يكون قد شبه ما وقع به الإعجاز أو نفس الإعجاز بناء على أن الإعجاز أطلق على ما وقع به أو على نفس حقيقته من إطلاق الصدر على اسم المفعول أولاً بالصورة المستحسنة في ميلان النفس وتشوفاً لا دراً كما فيكون اضمار التشبيه في النفس استعارة بالسكينة أيضاً ذكر الأستار ترشيحاً للتشبيه لأنها مما يلائم الشبه به ويكون ذكر الوجوه تخيلية وإنما لم تجعل الأستار تخيلية في هذه التشبيه لأن الصور المستحسنة من حيث هي ليست الأستار من لازمها الخاص الذي يقوم به وجه الشبه أو يتكامل بخلاف الأشياء المحتجبة تحت السترك في التشبيه الأولى ثم عطف على جملة كان قوله (وكان القسم الثالث)

✽ واعلم أن علمي أصول الفقه والمعاني في غاية التداخل فإن الخبر والانشاء اللذين يتكلم فيهما المعاني هما موضوع غالب الأصول وإن كل ما يتكلم عليه الأصولي من كون الأمر للوجوب والنهي للتحريم ومسائل الأخبار والعموم والخصوص والإطلاق والتقييد والإجمال والفصيل والتراجيح كلها ترجع إلى موضوع علم المعاني وليس في أصول الفقه ما يفرد به كلام الشارع عن غيره إلا الحكم الشرعي والقياس وأشياء يسيرة وقوله تكشف فيه ترصيع مع قوله تعرف وفيه ترشيحان لاستعارة الوجوه ترشيح سابق وهو تكشف ولاحق وهو أستارها فهي استعارة مرشحة لاقترانها بما يلائم المستعار منه وهذه تدخل في عبارة المصنف حيث قال في الاستعارة أنها تسمى مرشحة إذا اقترنت والسكاكي إنما قال إذا عقت بما يلائم المستعار منه فلا يدخل فيه ترشيحها قبلها إلا بتأويل كلام السكاكي كما استره وإنما يكون ذلك استعارة ذات ترشيحين إن كان الوجوه استعارة ويحتمل أن يراد بوجوه الإعجاز ضروبه وأنواعه وقدم قوله به ليفيد الاهتمام فإن قلت أين كان هذا العلم في زمن الصحابة الذين يعرفون أسرار العربية وأنه كشف لهم أوجه الإعجاز قلت كان مركزوا في طائفتهم وقوله أسرارها وأستارها فيه جناس لاحق لاختلاف السكمتين بحرف واحد والنظم ترتيب الكلمات على حسب ترتيب المعاني في النفس كما ذكره عبد القاهر ص (وكان القسم الثالث الخ) ش لا شك أن المفتاح جدير بما ذكره والمراد بالترتيب أن يجعل للشيء المتعدده هيئة بحيث يعتبر بعضها بالنسبة إلى

قبله (قوله كيف اتفق) أي على أي وجه وأي حال اتفق سواء كان بين المعاني ترتيب أم لا كان بين الدلالات تناسق أم لا (قوله وكان القسم الثالث) الواو عاطفة لما أبدعها على قوله كان علم البلاغة لا للحال لا مبرين أولها إن الأصل في العطف الواو والثاني أن الحال يقتضي أن الحامل له على التأليف كون علم البلاغة من أجل العلوم المقيد لذلك يكون القسم الثالث غير مصون عن الحشو مع أن الحامل له أمران كون علم البلاغة من أجل العلوم الثاني كون القسم الثالث غير مصون عن الحشو

(قوله من مفتاح العلوم) من بيانية مشوبة بقبعية لا بيانية محضة إذ ليس القسم الثالث هو المفتاح بل بعضه ثم ان الجار والمجرور اما حال من القسم الثالث بناء على مذهب سيبويه من جواز مجيئها من ابتدا أو صفة له فان قلت ان جعله صفة له مشكل لأن الجار والمجرور اذا وقع صفة فاما أن يكون متعلقه نكرة هي الوصف في الحقيقة فيلزم نعت المعرفة بالنكرة واما أن يكون ذلك المتعلق معرفة أى الكائن فيلزم حذف الموصول و بعض الصلة لأن أل الداخلة على اسم الفاعل موصول وذلك لا يجوز قلت تختار الأول لكن نقول ان تعريف القسم الثالث لفظي بناء على أن أل الداخلة عليه جنسية والمعرف بأل الجنسية معرفة لفظا نكرة معنى فيجوز في الجار والمجرور بعده أن يكون صفة نظرا للمعنى وأن يكون حالا نظرا للفظ ولك أن تختار الثاني وهو جعل الجار والمجرور متعلقا بمعرفة ولا يرد ما سبق لان الوصف المحذوف صفة مشبهة لانه لم يرد به التجدد والحدوث بل الدوام وأل الداخلة على الصفة المشبهة معرفة على الصحيح (قوله السكاكي) نسبة لسكاكة قرية بالعراق أو باليمن أو بالعجم تقريرات والذي ذكره السيوطي أنه نسبة لجده كان سكاكا للذهب أو الفضة (قوله أعظم) خبر كان وقوله ما صنف فيه لا يصح أن تكون ماموصولا حرفيا لان القسم الثالث أعظم المصنفات لا أعظم التصنيف فهي اما نكرة موصوفة أو اسم موصول (٥٤) واقعة على الكتب بدليل تبين المصنف لها بجمع لا على كتاب لعدم التناظر

بين البيان والمبين (قوله بيان لما صنف) أى أعظم الكتب المشهورة التي صنفت فيه وفيه أن هذا يستلزم أن يكون القسم الثالث كتابا لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه مع أنه جزء كتاب وأجيب بأجوبة الأول أن جعله كتابا باعتبار المعنى اللغوي إذ الكتب لغة الضم والجمع الثاني أنه أفرد بالتدوين فان بعضهم كالعلامة السيد نقل القسم الثالث بحروفه وسلخه عن القسمين وشرحه فقد خرج بالافراد المذكور عن كونه جزء كتاب الى كونه كتابا

من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي أعظم ما صنف فيه (أى فى علم البلاغة وتوابعها (من الكتب المشهورة) بيان لما صنف (نقعا) تمييز من أعظم (لكونه) أى القسم الثالث (أحسنها) أى أحسن الكتب المشهورة (ترتيباً)

الكائن (من) مجموع الكتاب المسمى (مفتاح العلوم الذي صنفه) أى مفتاح العلوم (الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي) رحمه الله تعالى (أعظم ما صنف) هو خبر كان (فيه) أى فيما تقدم وهو علم البلاغة وتوابعها (من الكتب المشهورة) وهو بيان لما أى كان القسم الثالث أعظم المصنفات التي هي الكتب المشهورة في ذلك الفن (نقعا) تمييز من قوله أعظم أى نفع ذلك القسم أعظم أنفع تلك الكتب المشهورة في هذا الفن وإنما اعتبر المشهورات لانه اذا كان أنفع المشهورات فغيرها أخرى وإنما كان أعظمها نقعا (لكونه أحسنها ترتيباً) أى لتكون ذلك القسم أحسن تلك الكتب في ترتيب مسائله وفصوله والترتيب وضع كل شيء في مرتبته التي تنبغي له ولما كانت كل مسألة وكل كلمة يجوز أن تكون لها مراتب تناسب أن توضع فيها وبعض تلك المراتب أحسن من بعض جاز أن يكون تأليف أحسن من آخر في ترتيب كلماته وفصوله ومسائله ومرتباته المسائل غررا وحسانا في معناها ولكن لم توضع كل واحدة فيما ينبغي لها فتكون كالأى عقدا نقصم فانتشرت فيفتقر كمال حسناتها الى نظمها بالترتيب ولهذا يوصف تأليف الشيخ عبد الفاهر مع بلاغة مؤلفه لالم براع فيه حسن الترتيب بأنه

بعض بالتقدم والتأخر والأصول قواعد هذا العلم والحشو ذكر ما لا حاجة لذكره وهو قريب من التطويل وستنكح عليه في بابها والتعقيد ما يحصل من عدم تهذيب العبارة وقوله مفتقرا الى الايضاح أى ليزول

بالمعنى العرفي أيضا الثالث أن القسم الثالث لما كان هو العمدة من المفتاح صار كأنه الكتاب كله (قوله تمييز من أعظم) أى لا أعظم أى تمييز لنسبة أعظم الى ما صنف محول على الفاعل أى أعظم نفعه ما صنف فيه ولا يقال ان فيه رفع أفعل للظاهر لانا نقول هذا مجرد تقدير لاستعمال فان قلت لا شيء جعله تميزا من أعظم دون المشهورة مع أنه أظهر لدلالته على أن نفع القسم الثالث مما شهت بين الاقوام وتقرر لدى الخاص والعام قلت لأنه لا يكون نصافي المقصود حينئذ وهو أن الأعظمية باعتبار النفع لجواز أن يكون باعتبار آخر واما اعتبر المصنف الوصف بالمشهورة لأنه اذا كان أعظم المشهورة نفعاً فغيرها أولى (قوله أحسنها ترتيباً) أى فتركيب الكتب المشهورة حسن وترتيب القسم الثالث أحسن لوضع مسائله في المراتب العليا وذلك لأن كل مسألة بل كل كلمة يجوز أن يكون لها مراتب تناسب أن توضع فيها وبعض تلك المراتب أحسن من بعض ولهذا جاز أن يكون تأليف أحسن من آخر في ترتيب كلماته وفصوله ومسائله فاندفع ما يقال إن الترتيب شيء واحد وهو جعل كل شيء في مرتبته واذا كانت الكتب المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه أفعل التفضيل أعنى أحسن لم يتصور أن يكون القسم الثالث أحسن ترتيباً ثم ان اشتغال القسم الثالث على الحشو والتطويل كما يصرح به لا يتخلل بحسن الترتيب لجواز أن نفع المسئلة موقعها اللائق بها جدا ونكون مع ذلك مشتملة على زيادة لاسيما اذا كان ذلك الحسن بالقياس الى كتب آخر

(قوله وضع كل شيء في مرتبته) هذا التعريف مشكل لان الضمير في مرتبته ان عاد على كل لازم أن يكون كل شيء في مرتبة كل شيء فيكون الشيء موضوعا في مرتبته ومرتبة مساواه وهو لا يصح وان كان عائدا على شيء لازم أن تكون جميع الافراد موضوعة في مرتبة شيء واحد وهو لا يصح ايضا واجب بان تختار أن الضمير راجع لكل واصافة المرتبة للمعوم لانه مفرد مضاف والراد للراتب اللاتقة بها فالمعنى وضع الاشياء في مراتبها اللاتقة بها وهو من مقابلة الجمع بالجمع فيقتضى القسمة على الآحاد فلكانه قيل وضع هذا الفرد في مرتبته اللاتقة به وهكذا هو ظاهر وأجاب العلامة عبد الحكيم بما حاصله ان الضمير راجع لشيء والعموم المستفاد من كل يعتبر بعد ارجاع ضمير مرتبته الى شيء فالمعنى وضع شيء في مرتبته أى شيء كان (قوله أتمها تحريرا) هذا يفيد أن غيره من الكتب موصوف بتام التحرير وأن القسم الثالث موصوف بزيادة التمام ويرد عليه أن تمام التحرير ينافي وقوع الحشو والتطويل والتعقيد فيه وأن التمام لا يقبل الزيادة لانه نهاية الشيء. وحينئذ فلا يصح التفضيل على أن اسم التفضيل إنما يصاغ عما يقبل الفضل والزيادة والجواب عن الامرين أن المراد بالتمام الثابت لتلك الكتب القرب اليه مجازا والقريب الى التمام يقبل الزيادة فلا ينافي وقوع الامور الثلاثة ولا صوغ اسم التفضيل (قوله وتهذيب الكلام) أى تخليصه من الزوائد وكونه (٥٥) أتم بالنسبة اليها لا ينافي اشتغاله على الحشو والتطويل في نفسه

كما سيذكر وما ذكره من أن التحرير هو تهذيب الكلام فهو معنى اصطلاحى وأما في اللغة فهو تخلص العبد من الرقية (قوله متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا) أى والاصل وأكثرها جمعا الاصول جمعا واعترض هذا بأنه يلزم عليه عمل المصدر محذوف مع أنه لا يعمل محذوفا كما لا يعمل في متقدم وأيضا ما لا يعمل لا يفسر عاملا ويجاب بأنه من باب حذف العامل لامن باب عمل المحذوف وقولهم لا يعمل لا يفسر عاملا قاصر على باب الاستغال وما نحن

هو وضع كل شيء في مرتبته (و) لكونه (أتمها تحريرا) هو تهذيب الكلام (وأكثرها) أى أكثر الكتب (للاصول) هو متعلق بمحذوف يفسره قوله (جمعا) لان معمول المصدر لا يتقدم عليه والحق جواز ذلك في الظروف لانها مما يكفيه راحة الفعل

كلاى عقدان قسم (وأتمها تحريرا) عطف على أحسن أى لما كان نفع ذلك القسم أعظم لكونه أحسن من تلك الكتب ولكونه أتم منها في تحريره والتحرير والتهديب والتنقيح بارادة موجبات التعقيد والخلل والتفاوت في تمام التحرير انما هو بالنسبة الى مراتب القرب من التمام والافبعه فرض تمام التحرير فلا تفاوت فيه حتى تصح الاتمية فيه (وأكثرها للاصول جمعا) أى لما كان نفع القسم الثالث أعظم من نفع غيره لكونه كما ذكر ولكونه أيضا أكثر تلك الكتب في جمعه لاصول الفن وذكرنا التحرير والترتيب والجمع مجرورة (١) بالباء عند النقرر لبيان المعنى بسهولة والافهى في الاعراب تميزات محولة في الاصل عن الفاعل وقوله للاصول متعلق بمحذوف عليه جمعا ولم يتعلق بالذکور لان المصدر انما يعمل في مثل هذا بتقديره بان والفعل فهو في تأويل الموصول وصاته والموصول لا يتقدم عليه معمول صته لكن الاصح جوازه في الظرف لان له خصوصية التوسع لما تقرر انه كنفس الواقع فيه لشدة ارتباطه معنى فصار لا يتفك عن عامله معنى فكانه لم يتقدم عليه ولهذا قيل فيه ان راحة

مانسبه اليه من التعقيد وتباعد ادة كتابه الايضاح لانه انما صنفه وسماه بالايضاح بعد هذا المختصر وأيضا هو يريد ذكر الحامل على التلخيص فلو أراد أن اللفتاح محتاج لكتاب الايضاح لما ناسب قوله

فيه ليس منه (قوله لان معمول الخ) علة لمحذوف أى وليس متعلقا بجمعا المذكور لان معمول الخ (قوله لا يتقدم عليه) أى لانه يؤول بالموصول الحر في وصلته ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لانه كتقديم جزء الشيء عليه فكذلك ما أول بهما لا يتقدم معموله عليه وهذا مذهب الجمهور (قوله والحق جواز ذلك) أى جواز تقديم معمول المصدر عليه في الظروف كما هنا وهذا مذهب الرضى قال لان انقول بالشيء لا يعطى حكمه من كل وجه ولان تقدير عامل للظرف فيه تكلف وما يدل للجواز قوله تعالى فلما بلغ معه السعى وقوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة واعترض العصام بأنه ليس هنا ظرف وانما هو مفعول به زبدت فيه اللام لتقوية العمل قال يس وهو من العجب العجيب لانه اشهر كمنار على علم أن الظرف والجار والمجرور اخوان يطلق كل منهما على الآخر وانهما اذا اجتمعا افتراقا واذا افتردا اجتمعا كالفقير والمسكين عند الفقهاء (قوله يكفيه راحة الفعل) أى ماله أن يملأه بال فعل كالمصدر فانه يدل على الحدث وهو أحد جزأى مدلول العمل هذا هو المراد برائحة الفعل فاندفع اعتراض ابن جماعة بأن قولهم رائحة الفعل غير صحيح لان الرائحة عرض والفعل عرض فيلزم قيام العرض بالعرض وانما كان الظرف يكفينا رائحة الفعل لان الظرف شأنه ان ليس لغيره لتزله من الشيء منزلة نفسه لوقوع الشيء فيه وعدم انفكاكه عنه

(١) قوله بالباء كذا في الاصول وصوابه في فانها الموجودة في تقريره كما نرى كتبته مصححة

(قوله ولكن كان الخ) هذا استدراك على وصف القسم الثالث بالأوصاف السابقة وذلك أنه لما وصفه بالأوصاف السابقة توهم أنه مصون عن الحشو والتطويل والتعقيد فرفع هذا التوهم بقوله ولكن الخ (قوله هو الزائد المستغنى عنه) أى اللفظ الزائد فى الكلام المستغنى عنه فى أداء المراد سواء كان لفائدة أم لا كان متعينا أم لا كما فى قوله كذبا ومينا (قوله والتطويل) هو مصدر بمعنى اسم المفعول لأن المراد به الكلام الزائد على أصل المراد المستغنى عنه بلا فائدة وقول الشارح وهو الزيادة المراد بها الزائد أو فى الكلام حذف مضاف أى ذو الزيادة ثم ان فى كلام الشارح احتبا كما حيث حذف من كل قيد أثبتة فى الآخر حذف من الحشو قوله على أصل المراد لذكره فى التطويل وحذف من التطويل المستغنى عنه لذكره فى الحشو (قوله واستعرف الفرق بينهما) أى الفرق المعتد به والا فالتفسير الذى ذكره يؤخذ منه فرق أيضا لانه يقتضى أن يكون بينهما العموم والخصوص المطلق وذلك لانه قيد التطويل بكونه لغبر فائدة وأطلق فى الحشو فيجتمعا من فى زائد لالفائدة وينفرد الحشوف زائد لفائدة وحاصل الفرق الآتى أن الحشو هو اللفظ الزائد المتعين زيادته كقوله

وأعلم علم اليوم والامس قبله * ولدكننى عن علم ماني غد عمى
فلفظ قبله زائد قطعا فهو حشو والتطويل هو الزائد على أصل المراد مع عدم تعينه كما فى قوله (٥٦)

صنفت (ولكن كان) أى القسم الثالث (غير مصون) أى غير محفوظ (عن الحشو) وهو الزائد المستغنى عنه (والتطويل) وهو الزيادة على أصل المراد بلا فائدة واستعرف الفرق بينهما فى بحث الاطناب (والتعقيد) وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر معناه بسهولة (قابلا) خبر بعد خبر أى كان قابلا (بالاختصار) لما فيه من التطويل (مفتقرا) أى محتاجا (الى الايضاح) لما فيه من التعقيد

الفعل تكفى فى عمله (ولكن) ذلك القسم الثالث مع كونه موصوفا بما تقدم القضى للاستغناء به عن تأليف آخر فى معناه فيه عيوب أخرى تقتضى الحاجة الى تأليف آخر فى معناه محرر من تلك العيوب وهى أن ذلك القسم (كان غير مصون) أى غير محفوظ (من الحشو) وهو الزائد المستغنى عنه مع تعينه كقوله * وأعلم علم اليوم والامس قبله * فقوله قبله تعين لازيادة وهو غير محتاج اليه ويأتى ان شاء الله تعالى ان فيه قسمين مفسد وغير مفسد (و) من (التطويل) وهو الزائد بلا فائدة من غير أن يتعين كقوله * وألنى قولها كذبا ومينا * والكذب والين بمعنى واحد فأيهما أقط صح المعنى مع الآخر فلم يتعين أحدهما لازيادة فالفرق بين الحشو والتطويل التعين وعدمه مع كون الحشود يمرض فيه لتعينه افساد المعنى وسيأتى ما فى ذلك ان شاء الله تعالى (و) من (التعقيد) والتعقيد الذى يتصف به الكلام وهو المراد به هنا هو كون الكلام معقدا أى مغلقا لا يفهم الا بتكليف وهو على ما يأتى ان شاء الله تعالى قسما معنوى ولفظى وأما الذى يتصف به التكلم فهو جعل الكلام كذلك (قابلا للاختصار) بازالة ما فيه من التطويل (مفتقرا الى الايضاح) أى محتاجا الى ازالة تعقيد ليتضح معناه مختصرا ووصف التلخيص بكونه مختصرا لا يبنى أن يحصل به الايضاح فقد يحصل من تقصير العبارة وضوح لا يحصل بتطويلها وقوله والتجريد يعود الى الحشو وقوله الاختصار يعود الى التطويل

وقد تداد الادب لراشيه وألنى قولها كذبا ومينا فالكذب والين بمعنى واحد فأحدهما زائد لا يعينه وهذا الفرق الآتى يقتضى أن يكون بينهما التباين وما ذكره الشارح هنا فرق بينهما بحسب اللغة وما يأتى فرق بحسب ما وقع عليه اصطلاح أهل هذا الفن (قوله وهو كون الكلام مغلقا الخ) أشار بذلك الى أن التعقيد هنا مصدر المبني للمفعول أى عقد الكلام لأجل أن يكون وصفا للكتاب وأما التعقيد بمعنى جعل الكلام معقدا الذى هو مصدر المبني للفاعل فهو وصف للفاعل ولا تحسن

ارادته هنا وأورد على الشارح أن التطويل وكذا الحشو ليسا وصفين للكتاب اذا جعلهما مصدرى المبني للفاعل بل اذا جعلهما مصدرى المبني للمفعول فكان ينبغي التأويل فيهما أيضا لكونا وصفين للكتاب الآن يقال انه ترك التأويل فيهما اتكالا على المقايسة أو ترك ذلك استغناء بتفسيرهما السابق لانه قد فسر كلا منهما باللفظ الزائد وهذا يفيد حملهما على الحشو والمطول به وان المصدر بمعنى اسم المفعول لأنه باق على مصدرية حتى يحتاج الى أن يؤولهما بما أول به التعقيد ثم ان كون الكلام مغلقا اما بسبب خلل فى اللفظ رهو التعقيد اللفظى أو خلل فى الانتقال وهو التعقيد المعنوى أو بسبب ضعف التأليف لأن مخالفة النحو فى الكلام توجب صعوبة فهم المراد بالنسبة لمن تتبع قواعد الاعراب فالتعقيد هنا فى كلام الصانع شامل لضعف التأليف بخلافه فيما يأتى فانه خاص بالامر من الاولين بدليل عطف ضعف التأليف عليه كما أفاده الحفيد (قوله خبر بعد خبر) أى بناء على جواز تمدد خبر الناسخ وانما سكت عن جملة حالا من ضمير غير مصون لان الخبرية أظهر وأقرب لانه يؤهم أن مغايرته للمصون مشروطة بملاحظة قبوله للاختصار مع انه ليس كذلك فانه فى نفسه مغاير للمصون وان لم يلاحظ ذلك فيكون أدعى للقيد على اختصاره وما قيل فى قابلا من الاعراب يقال فى مفتقرا واختار فى جانب الاختصار التعبير بقابلا وفى جانب الايضاح والتجريد التعبير بمفتقرا اشارة الى أن الاهتمام

ففيه

بالاختصار دون الاهتمام بالإيضاح والتجريد فالتحيز عنهما أهم من التحيز عنه (قوله عمافيه) لم يقل لما فيه على طريقة ما قبله اذ لا يعلم حينئذ أن الجرد عنه ماذا بخلاف ما قبله فلا يلزم فيه مثل ذلك ولم يرتب النشر على نمط اللف لاجل السجع (قوله ألفت مختصرا) لم يقل اختصرته مع أنه أخصر إشارة إلى أنه ليس مطمح نظره اختصار القسم الثالث لأمر دعاه إليه بل تأليف مختصر يتضمن مافيه بما يحتاج إليه ويخلو عما يستغنى عنه وأيضاً تمبيره باختصرته يقتضي أن مافى هذا المختصر في القسم الثالث وليس للصف الا مجرد الاختصار مع أن له غير الاختصار التجريد والإيضاح وبعض اجتهاداته مخالفة لمذهب السكاكي (قوله يتضمن مافيه الخ) إشارة إلى أنه مختصر جامع ثم ان المراد بتضمن مافى القسم الثالث من القواعد تضمنه معظم مافيه منها فلا يرده عدم تضمنه المباحث المذكورة في علم الجدل والاستدلال وعلمى المروض والقوانين ودفع الطاعن عن القرآن لأن المباحث لواحق لعلمى المعانى والبيان (قوله وهى حكم) كان الاولى وهو حكم لان الضمير اذا وقع بين مرجع وخبر مختلفين بالتذكير والتأنيث فالاولى مراعاة الخبر لانه محط الفائدة وقوله حكم يطلق الحكم على المحكوم به وعلى النسبة الحكمية وعلى الإيقاع والانتزاع (٥٧) أعنى ادراك أن النسبة واقعة أولست

بواقعة المسمى ذلك عند المناطقة بالتصديق والمراد هنا القضية الدالة على النسبة الحكمية من

بإطلاق اسم الدلول وإرادة الدال فساوى قول غيره قضية كلية ان قلت هذا مجاز وهو لا يدخل التعريف قلت هذا مجاز مشهور أو أن هذا ضابط لا تعريف على أن بعضهم ذكر أن الحكم يطلق على القضية نفسها إطلاقاً حقيقياً عرفياً كإطلاقه على مامر وقولهم كلية أى محكوم فيها على كل فرد من أفراد موضوعها أو المراد موضوعها كلية أى محكوم فيها على كل فرد من أفراد موضوعها على قوله ينطبق الخ هذا القيد على الثانى ليس لبيان الواقع بل للاحتراز عن القضية

(و) الى (التجريد) عمافيه من الحشو (ألفت) جواب لما (مختصر يتضمن مافيه) أى فى القسم الثالث (من القواعد) جمع قاعدة وهى حكم كل ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف أحكامها منه كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده (ويشتمل

(و) (مقترا الى (التجريد) بازالة مافيه من الحشو فقوله قابلاً لمقترا خبر إن بعده خبر وقد تبين أن فى كلامه النشر المخلوط ولو أنى بالمرتب لقال مقترا الى التجريد قابلاً للاختصار مقترا الى الإيضاح ولكن صنيعه أسد لان الإيضاح ازالة التعقيد والتجريد بازالة الحشو يشتركان فى الافتقار اليهما لأن ضد كل منهما عيب يجب ازالته فاسبب التعبير فى جانبهما بالافتقار والاختصار بازالة التطويل ليس فى منزلة الافتقار اليه اذ ليس ضده عيب يجب إزالته ولكونه أقرب من الآخرين قدمه فى الذكر كما يقدم الأيسر ليتفرغ الى الأهم وأخبرهما بمجموعين فيما يشتركان فيه وهو الافتقار اليهما لان ضدهما من العيوب (ألفت) كتاباً (مختصراً) هذا جواب قوله لما كان علم البلاغة الخ أى لما كان علم البلاغة رفيع الرتبة والقسم الثالث أحسن مصنفاته فيما تقدم وفيه التطويل والتعقيد والحشو احتيج الى كتاب يزىل مافيه فألفت مختصراً (يتضمن) ذلك المختصر أى يشتمل على (مافيه) أى فى القسم الثالث (من القواعد) جمع قاعدة وهى الضابط والمراد به قضية تتضمن حكماً كلياً يشمل بعمومه جميع الجزئيات والمراد بالجزئيات هنا القضايا التى موضوعاتها مشمولة لموضوع القاعدة الكلية وذلك كقولنا بالنسبة الى هذا الفن كل حكم منكر يجب توكيده فان هذا يشمل الحكم الذى هو ثبوت القيام لزيد عند انكار عمر ويثبت له حكم القاعدة وهو أنه يجب توكيده فيقال ان زيدا لقائم (ويشتمل) ذلك المختصر

ففيه لف ونشر غير مرتب ص (ألفت مختصر يتضمن مافيه من القواعد) ويشتمل

(٨) شروح التلخيص - أول)

الطبيعية نحو الانسان نوع والحيوان جنس فان المحكوم عليه بالتوعية أو الجنسية للماهية الكلية بقطع النظر عن الانطباق على الجزئيات بخلافه على الاول فانه لبيان الواقع والاحتراز عن الطبيعية بقوله كلية والمراد بالانطباق الاشتمال واعتراض بأن الجزئيات انما تضاف للكلى للفرد لا للقضية الكلية والذى يضاف اليها انما هو الفروع وهى القضايا التى تحت تلك القضية الكلية بأن يحكم بمحمولها على جزئيات موضوعها وأجيب بأنه استعار الجزئيات للفروع بجامع الاندراج فى الجملة أو أن فى العبارة حذف مضاف أى على جميع جزئيات موضوعه أو أن فى العبارة استخداماً فأطلق الحكم أولاً بمعنى القضية وأعاد عليه الضمير بمعنى المحكوم عليه ولا شك أن المحكوم عليه هو الموضوع أمر كل نحتة جزئيات وعلى هذا فلا حذف أصلاً كذا قالوا قال العلامة عبد الحكيم وهذه تكلفات لاتليق بمقام التعريفات وان ذهب الى الجم الغفير فالاولى أن يقال قوله حكم كل أى على كل فان كلية الحكم يكون المحكوم عليه كلياً والضمير فى ينطبق وجزئياته راجع الى الكل معنى انطباقه صدقه عليه وهو احتراز عن القضية الطبيعية (قوله ليتعرف الخ) الامام للغاية والعاقبة أى ان غاية ذلك الانطباق وغمرته

تلك المعرفة وليست للتعليل لان الانطباق لا يدل بالمعرفة بل الامر بالعكس أى أن الانطباق يكون علة للمعرفة وذلك لان الانطباق أمر ذاتي للقضية فلا يدل بشئ والعرفه لأحكام الجزئيات من القضية أمر عارض لها وكيفية معرفة أحكام جزئيات الموضوع منها أن تأتي بقضية سهلة الحصول لكون موضوعها جزئيات من جزئيات موضوع القاعدة ومحمولها نفس موضوع القاعدة وتجعل هذه القضية السهلة الحصول صغرى وتجعل القاعدة كبرى لهذه الصغرى فينظم قياس من الشكل الاول منتج للطوب كأن يقال ثبوت القيام لا بد حكم منكر وكل حكم منكر يجب توكيده فثبوت القيام لا بد يجب توكيده ولما كانت معرفة أحكام الجزئيات من القاعدة فيها كافة للاحتياج الى شئ آخر (١) اليها عبر بقوله ليتعرف ولم يعبر يعرف بقى شئ آخر وهو أن القاعدة يتعرف منها أحكام الجزئيات والشاهد جزئى من جزئيات القاعدة فيكون متوقفا عليها والشاهد مثبت لها فتكون متوقفة عليه فيلزم الدور وأجاب بعضهم بمنع توقف الشاهد على القاعدة وأما هو متوقف على الموثوق به فيقال التوكيد في جواب النكر في قوله تعالى أنا أرسلناك وحاسم مع الموثوق به وكل ماسمع من الموثوق به فهو مستحسن في البلاغة فالتوكيد في جواب النكر في هذه الآية مستحسن في البلاغة وورد هذا الجواب بأنه مبطل للعموم في قولهم في تعريف القاعدة على جميع جزئياته (٥٨) فالاولى في الجواب أن يقال ان توقف القواعد على الشواهد بالنسبة للجهدين المستنبطين

للقواعد وتوقف الشاهد على القاعدة بالنسبة لغيرهم لأنهم هم الذين يريدون تعريف أحكام الجزئيات وحينئذ فالعموم باق على حاله (قوله) على ما يحتاج اليه من الأمثلة (والشواهد) أى لا على ما يستغنى عنه منها والا كان حشوا وتطويلا وفي هذا إشارة الى أن القسم الثالث فيه أمثلة وشواهد مستغنى عنها (قوله فهمي أخص) أى باعتبار الصلاحية أى أن كل ماصح أن يكون شاهدا صالح أن يكون مثالا لمن غير عكس وسر ذلك أن الشاهد لا بد أن يكون من كلام من يعتد بعريته بخلاف المثال فينبها العموم والخصوص المطلق

على ما يحتاج اليه من الأمثلة (وهي الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد (والشواهد) وهي الجزئيات المذكورة لاثبات القواعد فهي أخص من الأمثلة (ولم آل) من الاول وهو التقصير (جهدا)

(على ما يحتاج اليه من الأمثلة والشواهد) والفرق بين المثال والشاهد أن المثال لا يشترط فيه كونه صادرا من يستدل بكلامه والشاهد يشترط فيه كونه صادرا من يوثق بعريته ويستدل بكلامه فلم هذا كان الاول أعم من الثاني وأما افتراقا بما ذكر لان الفرض من الأمثلة ايضاح القاعدة لتصور فصيح بكل كلام والفرض من الشاهد تقريرها وتثبيتها فلا يصح الا من كلام من يستشهد به ويلزم من التقرير التام الايضاح دون العكس (ولم آل) فعل مضارع مجزوم بحذف الواو اذ هو من الاول وهو التقصير فضمن معنى المنع فعناه لم أمنعك (جهدا) بضم الجيم وفتحها وحذف المفعول الاول وذكر الثاني

على ما يحتاج اليه من الأمثلة (والشواهد) ش يشير الى هذا المختصر وقوله ما فيه أى مافى الفتحا ويحتاج ان كان مبنيا للفاعل فالضمير يعود على هذا المختصر أو على الفتحا والشواهد ما كان من كلام من يستدل بقوله من كتاب وسنة وقرل العرب والأمثلة أعم من ذلك وأتى بالتضمن في القواعد والاشتمال في الأمثلة والشواهد لان ما هو في ضمن الشئ كالحقير بالنسبة اليه فقدص أن يجعل أعظم مافى الفتحا وهو قواعد في ضمن كتابه وجعل ما يزيد من أمثلة وشواهد مشتملا عليه تفخيلا له أيضا فان التضمن جزء من التضمن فقدص أن القواعد متضمنة لأنها أجزاء الكتاب والأمثلة لما لم تكن ركنان من موضوع الكتاب جعل مشتملا عليها فان الشئ قد يشتمل على ما هو زائد على أجزائه الأصلية ص (ولم آل جهدا)

لا باعتبار الاثبات والايضاح لأن هذا خارج عن حقيقة الأمثلة والشواهد لان الجزئى لا يلزم أن يكون مذكورا بعد القاعدة فضلا في عن كونه مثالا أو شاهدا فكونه مذكورا لا يوضح أو لا يثبت عارض مفارق لا يمكن اعتباره في حقيقتهم ما وحينئذ فلا ينبغي عليه أخذ النسبة بينهما ولئن سلمنا دخول ذلك في مفهوميه لانه الجزئى من حيث انه جزئى لا يكون الاثبات ولا الايضاح داخلا في مفهومه ومن حيث انه مثال أو شاهد يكون الاثبات والايضاح داخلا فيه فلا ينتج العموم والخصوص المطلق بل يكون بينهما ما التباين الكلى لانه قد اعتبر في كل غير ما اعتبر في الآخر والتباين الجزئى وهو العموم والخصوص الوجهى بأن يقال المثال ما قصد به الايضاح أو يدعمه الاثبات أم لا والشاهد ما قصد به الاثبات أو يدعمه الايضاح أم لان قلت يعنى في الاول دون الثاني بأن يقال الشاهد جزئى بذ كر لا لاثبات ليس الا قلنا قال العلامة يس التعميم في الاول دون الثاني تحكم لانه لا دليل عليه (قوله ولم آل) عطاف على ألفى ويجوز أن يكون حالا من فاعله وأصل آل آل الو همزتين الاولى للتكلم والثانية فاء الكلمة فقلبت الهمزة الثانية ألفا وفاء بقاعدة أنه اذا اجتمع همزتان في أول كلمة والثانية منها ساكنة فأنها تقب مدة من جنس حركة التي قبلها وحذفت الواو للجازم لانه محتمل وماضيه أيا لآو وأصل ألا أو كنصر تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفا (قوله من الاول) بفتح الهمزة وسكون اللام كالنصر أو بضم الهمزة واللام كالنقى على مافى القاموس (قوله وهو التقصير) أى

التواني فالتقصير من قصر عن الشيء تواني عنه لا من قصر عن الشيء بمعنى انتهى أو عجز عنه ثم ان تفسير الشارح الاول بالتقصير بيان لمعناه في أصل اللغة وأما كونه بمعنى النع فبحاز وأما حمل الشارح كلام المصنف على المعنى المجازي حيث قال واستعمل الاول الخ لأن آل بمعنى أقصر فعل لازم فهذا الواقع بعده ما نصب على التمييز أي من جهة الاجتهاد وأعلى الحال أي حال كوني مجتهدا أو على نزع الخافض أي في اجتهادي والاول باطل اذ لا بهام في نسبة التقصير الى الفاعل ولا يصح جعله محولا عن الفاعل لأن الأصل في المحول أن يكون الاسناد اليه حقيقيا وهنا مجازي وأما الثاني والثالث فبعيدان لأن محي المصدر حلا سماعي وكذلك النصب على نزع الخافض وحينئذ فجعل آل في كلام المصنف بمعنى أقصر بعيد فلذا عدل عنه الشارح الى المعنى المجازي (قوله وقد استعمل الخ) أي على طريق التضمن فقد ضمن آل معنى أمتع التمدى لثنين أو استعمل الاول بمعنى التقصير للنع بعد تشبيهه به واشتق من الاول آل بمعنى أمتع على طريق الاستعارة التبعية فقوله وقد استعمل الخ اضراب عما تقدم الذي هو المعنى الحقيقي إشارة الى أن المراد من الاول هنا معناه المجازي وهو النع لما قلناه ولاشتماره فيه والمجاز المشهور مقدم على الحقيقة الغير المشهورة عند بعض الاصوليين (قوله وحذف الخ) عطف على محذوف أي واستعمله المصنف هنا كذلك وحذف الخ والمراد بالحذف هنا لازمه وهو الترك فلا يقال إن الحذف يقتضي ذكر الشيء أولا فيقتضي أن المصنف قد ذكر المفعول الاول ثم حذفه بعد ذلك وليس كذلك وأما حذف (٥٩) المصنف للمفعول الاول وهو الكاف لكونه غير مقصود بخصوصه فحذف

مقصود بخصوصه فحذف للعموم لأن المعنى لم أمتع أحدا فان قلت لم لا يحوز أن يكون آل في كلام المصنف متعديا لمفعول واحد لتضمنه معنى أترك أو التجوز بالاول عنه في تحقيقه ولا يكون في الكلام حذف على ما هو الأصل قلت المانع من ذلك أمران الاول اشتها استعمال الاول بمعنى المنع وعدم اشتها استعماله بمعنى الترك الثاني أنه لو كان الاول هنا بمعنى الترك لكان المعنى لم أترك اجتهدا في تحقيقه

أي اجتهدا وقد استعمل الأول في قولهم لا آلوكم جهدا متعديا الى مفعولين وحذف للمفعول الاول ههنا والمعنى لم أمتعكم جهدا (في تحقيقه) أي المختصر (وتهذيبه) أي تنقيحه (ورتبته) أي المختصر (ترتبا أقرب تناولا) أي أخذنا (من ترتبه) أي من ترتيب السكاكي أو القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل أو للمفعول (ولم أبلغ في اختصار لفظه تقريبا) مفعوله

وهو جهدا ويحتمل أن يكون على بابه فينصب جهدا. بإسقاط الخافض أي لم أقصر في جهدي أي اجتهدا وجدى وقوله (في تحقيقه وتهذيبه) متعلق بجهدا أي لم أترك شيئا من اجتهدا في تحقيق هذا المختصر أي تنقيحه عما لا ينبغي من الفساد معنى ولفظا (ورتبته) أي هذا المختصر (ترتبا أقرب تناولا من ترتبه) أي وجعلت مسائله وفصوله في رتب هي فيها أسهل أخذًا لكونها يستعان ببعضها على فهم بعض وينبني إدراك بعضها على إدراك بعض من ترتيب السكاكي للقسم الثالث ولا شك أن الترتيب ان كان على الوجه المذكور كان المرتب أسهل أخذًا مما لم يكن كذلك (ولم أبلغ في اختصار لفظه) أي المختصر بل ارتكبت في الاختصار طريق الاعتدال (تقريبا

في تحقيقه وتهذيبه ورتبته ترتيبا أقرب تناولا من ترتبه) ش لم آل له استعمالا أحدهما لم أقصر والثاني لم أمتع نفسي جهدا ومنه قوله عز وجل لا يألونكم خبالا وعلى الاول لا يكون جهدا مفعولا والضمير في قوله من ترتبه يعود على المفتاح وفيما قبله يحتمل عوده عليه وعلى هذا الكتاب وهو أقرب ص (ولم أبلغ في اختصار لفظه تقريبا

بل اجتهدت فيه وهذا لا يفيد أنه بذل كل الاجتهاد في ذلك وهذا خلاف المقصود إذ المقصود أنه بذل كل الجهد في تحقيقه وهذا انما يفيد جعل آل بمعنى أمتع تأمل (قوله لم أمتعكم) الخطاب لغير معين أي لم أمتع أحدا اجتهدا في تحقيقه بل بذلت وسعى وطاقتي في ذلك (قوله في تحقيقه) متعلق بلم آل باعتبار أن معناه بذلت وسعى لا بجهدا لعدم جزالة المعنى كذا قال بعضهم وتأمله (قوله في تحقيقه) أي المختصر وفيه أن التحقيق هو اثبات المسئلة بالدليل والمختصر ألفاظ لا تثبت بدليل اذ الذي ثبت به انما هو المعاني وأجيب بأن في الكلام حذف مضاف أي في تحقيق مدلوله فالتحقيق من أوصاف المعاني كما أن التهذيب من أوصاف اللفظ لانه تخلص اللفظ من الحشو (قوله أي أخذًا) التناول في الأصل مداليد لأخذ الشيء أي يديه هنا لازمه وهو الأخذ فهو من اطلاق اسم للزوم واردة اللازم والمراد بالآخذ هنا اختيار النفس للسائل أي ان اختيار الشخص للسائل المرتبة من هذا المختصر أقرب من اختياره لها من القسم الثالث بمعنى أنه يميل الى أخذها منه أكثر لكونه جعل مسائله وفصوله في رتب هي منها أسهل أخذًا من مسائل القسم الثالث لكونها يستعان ببعضها على فهم بعض وينبني إدراك بعضها على إدراك بعض أو المراد بالتناول الأخذ للمعاني من الألفاظ المرتبة أي ان أخذ الشخص للمعاني من الألفاظ المرتبة من هذا المختصر أقرب من أخذها من الألفاظ المرتبة من القسم الثالث (قوله اضافة المصدر) أي أضيف اضافة المصدر أو وهذه الاضافة اضافة المصدر فهو امانصوب على المفعولية المطلقة أو مرفوع خبر لمحذوف وقدم اضافته الى الفاعل على

إضافته للمفعول لما تقرر في كتب النحو من أن الأول أكثر وأولى (قوله لما تضمنه) أي معمول لما تضمنه الخ أي فهو علة لذلك المتضمن بالفتح أي وليس علة للنفي لأن المفعول له هو ما فعل لا جله الفعل وعدم المبالغة ليس بفعل ولا للنفي وهو المبالغة لأنه يشغل المعنى أن المبالغة في اختصار لفظه لا جمل التقریب منتفية (٩٠) فيقتضى أن المبالغة في اختصار لفظه لغير التقریب كسهولة الحفظ حاصلة وليس

هذا المعنى مجرد لان المراد نفي المبالغة في الاختصار مطلقا وانما كان المعنى ما ذكر على جملة متعلقا بأبالتعالي لان النفي اذا دخل على كلام فيه قيد شأنه أن يكون النفي فيه موجها الى القيد مع بقاء أصل الفعل ثم إن ظاهره أن العمل لما تضمنه المعنى وهو الترك وليس كذلك وانما العمل للفعل الدال عليه وهو تركت فالكلام على حذف مضاف أي معمول لدال لما تضمنه معنى لم أبالغ ثم ان هذا الكلام يحتمل أن يكون إشارة الى أن العمل انما هو لذلك الفعل وأنه اذا جعل العمل لمعنى حرف النفي وجب تأويل النفي بفعل مثبت يصلح للتعليل وهو الظاهر ويحتمل أن يكون إشارة الى أن العمل لحرف النفي باعتبار ما يستفاد منه وما ذكره بيان لعمل حرف النفي وأن القيد له وتوضيح لحاصل المعنى وانما أدرج الشارح المعنى للإشارة الى أن ترك المبالغة ليس عين معنى لم أبالغ لوجوب تغاير المتضمن والمتضمن ولو لم

لما تضمنه معنى لم أبالغ أي تركت المبالغة في الاختصار تقريبا (لتعاطيه) أي تناوله (وطلبا لتسهيل فهمه على طالبه)

لتعاطيه) أي اتفقت معنى المبالغة في الاختصار لاجل قصد التقریب الى الافهام عند تعاطيه بالمدارسه فالتقریب علة لا لتقاء المفهوم من قوله لم لاعلة لأبالتعالي لأنه يصبر المعنى حينئذ أن المبالغة الكائنة لأجل التقریب اتفقت معنى ولا ينافي ذلك وجود مبالغة كائنة لغير التقریب وليس هذا المعنى مرادا هنا (وطلبا لتسهيل فهمه على طالبه)

لتعاطيه وظلما لتسهيل فهمه على طالبه) ثم يعني بذلك أن الكلام إذ يؤول في اختصاره صعب دركه واستغفلت ألفاظه فلذلك لم يبالغ في اختصاره بل جعله وسطا بقي في كلام المصنف بحث وهو أن قوله تقريبا وطلب لا يستقيم أن يكون معمول لا ببالغ مجردا عن النفي لعدم ملائمة فهو كقولك لم أضرب زيد اكرامه فهو مفعول له بعد تقدير دخول النفي عليه والمشهور في مثل ذلك خلافه كقوله تعالى ولأننا كأولها سراقا وبارا ولوجاء على ما ذكره المصنف لقال صيانة وحفظا وكذلك ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق فالقياس أن يقول على هذا لم أبالغ في اختصاره إيماد له على أن الأسلوب الذي استعمله يستعمله الناس كثيرا وهو أحسن من جهة أن فيه نفي ذلك بكل تقدير بخلاف اعتبار الفعل مقطوعا عن النفي فانه يقتضي النفي بقيد وهذا البحث لم يزل يدور في خلدي ثم رأيت ابن الحاجب ذكره في أماليه فقال في قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون اذا قلت ما ضربته للتأديب فان أردت نفي ضرب معال فاللام متعلقة بضربت ولم تنف الاضربا خصوصا وان أردت نفي الضرب مطلقا فاللام متعلقة بالنفي والمعنى أن انتفاء الضرب كان من التأديب لان بعض الناس قد يؤدب بترك الضرب ولا يستبعد نفاق الجار بالحرف الذي فيه معنى النفي لجواز قولهم ما أكرمته لتأديبه وما أهنته لاحسان اليه وانما يتعلق بما في الحرف من معنى أنني وقوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون لوعلق به لكان المراد نفي جنون من نعمة الله وهو غير مستقيم لان الجنون ليس من نعمة الله ولانه انما يريد نفي الجنون مطلقا فتحقق أن المعنى اتفق عنك الجنون مطلقا بنعمة الله وعلى هذا يحكم في التعلق فان صح تعلقه بالفعل والاعلى بالحرف وعلى هذا قوله تعالى ليس عليكم جناح أن تتغوا فضلا من ربكم معناه في أن تتغوا فهي متعلقة بجناح المعنى أن الجناح في ابتغاء التجارة منتف وتعلقه بليس بعيد لانه لم يردني الجناح مطلقا ويجعل ابتغاء التجارة ظرفا للنفي فهذا بعيد أن يكون متعلقا انتهى وحاصله ما قلناه وأن الأصل التعلق بالفعل من غير نظر الى النفي وقول ابن الحاجب التعلق بليس بعيد لعله يريد بالتعلق المعنوي والا فالراجح أن ليس لا يتعلق بها الجار والمجرور لفظا وقال ابن الحاجب أيضا في شرح خطبة الفصل في قول الزمخشري (١) لا يبعدون منابذة وز يغاهو نصب على المفعول لاجله لما تضمنه معنى لا يبعدون كأنه قيل يقربون منهم لاجل المنابذة أو اتقى بعدهم لاجل المنابذة لا يبعدون لانه يفسد المعنى ثم رأيت للوالد في بعض التعليقات نحو كلامه الأول وقال الذي تقتضيه صناعة العربية التعليق بالفعل الصريح ثم ذكر الاحتمال الآخر وذكره مأخذين أحدهما ما ذكره ابن الحاجب من تعلقه بفعل دل عليه حرف النفي قال كما يفعله بعض النحاة والزمخشري في بعض المواضع والثاني أنه قد يؤخذ الفعل بقيد كونه

يذكر المعنى اصح أيضا لأن اللفظ يتضمن معناه فيتضمن ما تضمنه لأن متضمن المتضمن لشيء متضمن لذلك منتفيا الشيء اسكن يصير الكلام خاليا عن افادة أن ترك المبالغة ليس عين معنى لم أبالغ وانما كان معنى لم أبالغ متضمنا ومستلزا لما لا ترك لأن معنى قوله لم أبالغ نفي المبالغة ويلزمه تركها (قوله وطلب الخ) إن قلت هذا عين ما قبله فلاحاجة له

(١) عبارة المفصل لا يبعدون عن الشموبية منابذة لالحق الأبلج وز يغاهو سواء المنهج كتبه مصححه

قلت أما أولا فقد يمنع ذلك ألا يلزم من قرب تناوله فهمه إذ قد يقرب ما هو في غاية (٦١) الصعوبة ولا يصل إلى السهولة فإن في مجرد

والضائر المختصر وفي وصف مؤلفه بأنه مختصر منقح سهل المأخذ تعريض

أى انتفت المبالغة في الاختصار لما تقدم وانتفت لأجل الطلب والحرص على تسهيل فهم المختصر على الطالبين لفهمه فإن المبالغة في الاختصار مما يوجب صعوبة الفهم وصعوبة الفهم مما يوجب منافرة الكتاب فيترك تعاطيه وتداوله وقد وصف المصنف كتابه بأنه مذهب سهل المأخذ مع الاختصار وفي ذلك تعريض بأن لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما للسكاكي قال في الطول ولعمري لقد أفرط المصنف في وصف القسم الثالث بأن فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصرحاً ولا يعني في قوله ولكن كان غير مصون الخ وتلويحاً ثانياً

منتهياً قلت والذي تلخص في ذلك على التحقيق أنه إذا ورد شيء من تعليقات الفعل اللفظية أو الغوية بعد النفي فلا يصل تعلقه بالفعل المنفي لابلنفي الآن يقوم دليل على تعلقه بالنفي فيتعلق به على أحد المأخذين السابقين والذي يترجح المأخذ الثاني الذي ذكره الوالد لماذا ذكره ابن الحاجب لان عمل معاني الحروف لا يساعد عليه أكثر النجاة ثم ليتنبه إلى أن هذين الاحتمالين يأتيان في كثير من تعليقات الفعل فيأتي ذلك في المفعول به تقول ماضر به أهانة إذا أردت التعليل بالفعل الصريح وتقييد النفي وتقول ماضر به أكراما إذا أردت تعليل انتفاء الضرب مطلقاً وتقول ماضر به لأكرمه وماضر به لأهنيه وتقول في الحال ماضر به مصلو بال إذا أردت وقوع الضرب في غير حال الصلب وماضر به مكرها إذا أردت ترك الضرب وتقول في الغاية لأضربه حتى يموت إذا أردت أنك تضربه ضربة لا يموت منه فالضرب حتى يموت منتف لا مطلق الضرب وتقول لأضربه حتى يسي فانتفاء الضرب مطلقاً قبل الاساءة حاصل وكذلك إلى أن يموت وإلى أن يسي (١) وتقول في الاستثناء لا يقوم القوم إلا زيدا والمعنى أن قيام القوم غير زيد منتف إما بقيام الجمع أو بقيامه ولا يقوم القوم إلا زيدا بمعنى قيامه أي اتنى قيام غير زيد وتقول ماضر به حقاً إذا أردت تأكيد عدم الضرب وماضر به حقاً إذا أردت نفي الضرب المؤكد وتقول في الظرف لأحب زيدا اليوم والمعنى أن انتفاء المحبة المستمرة وقع اليوم ولا أحبه اليوم بمعنى أن محبتك له في هذا اليوم هي المنتفية وتقول في المفعول معه ماسرت والنيل إذا أردت انتفاء مصاحبة النيل وتقول ماسرت والكسل إذا أردت انتفاء السير مطلقاً بمصاحبة الكسل وتقول في الجار والمجرور ماضر بت زيدا عن بغضه أو كراهته إذا أردت التعليل بالصريح وان ترده قلت ماضر بت زيدا عن محبة أو من محبته وقد ظفرت من القرآن العظيم بأمثلة لذلك مع بعضها ما تنصرف قطعاً إلى الفعل ومع بعضها ما تنصرف إلى الانتفاء قال تعالى لا ظلم اليوم فالיום ظرف للظلم وليس المعنى أن ذلك اليوم وقع فيه الحكم بانتفاء كل ظلم ذلك اليوم وغيره وعكسه قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم ليس معناه نفي تثريب ذلك اليوم فقط بل أنه وقع في ذلك اليوم انتفاء كل تثريب وقال تعالى فإن طلقها فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره فلا شك أن الحل منتف من الطلاق إلى النكاح والمعنى أن انتفاء الحل إلى النكاح حاصل وليس المراد انتفاء الحل الغيا فيلزم الحل بعد الطلاق لا إلى تلك الغاية وكذلك حتى يميز الحديث من الطيب وكذلك ولا تفر بوهن حتى يظهرن وكذلك حتى تعلموا ما تقولون حتى يبلغ الهدى محلله نهي عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وقد كثرت في حتى دون غيرها وكذلك قوله تعالى وما قتلوه يقينا أي اتنى قتله يقيناً هذا أحسن ما قيل فيه وأما الوارد على الأصل فكثير قال تعالى وما فعلته عن أمري فمن أمري يتعلق بفعله لا بالانتفاء لأن الواقع أنه فعله وقال تعالى لا يسألون الناس الخلفاً وقال تعالى واتقوا فتنة الذين ظلموا منكم خاصة وقال تعالى ولا تولوا عنه وأنتم تسمعون فان قلت تجوز الأمرين بوقوع في لباس قلت سبق أن الأصل أحدهما فلا لباس على أنه يجوز أن تقول زيدا لا يقوم ويقدم زيدا العطف على يقوم تارة وعلى لا يقوم أخرى وهما معنيان متغايران قال تعالى

تقليل الصعوبة تقريباً لا يقال فكان ينبغي أن يستغنى بها عما قبله لانا نقول اغناء التأخر عن المتقدم لا يضر لان الاول قد وقع في مركزه على أن المقام مقام خطابة وأيضاً فقد يكون قصد من الاول تسهيله في نفسه وانه مستحسن مع قطع النظر عن تحقيق الطلاب له ومن الثاني الإشارة إلى أن له طلباً بأنه وأنه راعى حالهم (قوله بأنه مختصر) أخذه من قوله ألفت مختصراً ومن قوله ولم أبالغ في اختصاره وقوله منقح أخذه من قوله في تحقيقه وتهذيبه وقوله سهل المأخذ أخذه من قوله وطلب الخ (قوله تعريض) هو كناية مسوقة لموصوف غير مذكور ويسمى بولجاً كقول المحتاج المحتاج إليه جئتكم لأسلم عليكم فكأنه أمل الكلام إلى عرض يدل على المقصود وإنما يسمى تلويحاً لان التسكيم يلوح به لما يريد وقوله تعريض يعني ثانياً والا فهو قد عرض بالقسم الثالث أولاً بقوله قابلاً للاختصار مفتقراً للإيضاح والتجريد كما نصح بذلك أولاً في قوله ولكن كان غير مصون الخ قال في الطول لعمري قد أفرط المصنف في وصف القسم الثالث بأن فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا

وتصرحاً أولاً وتلويحاً ثانياً وتعرضاً ثالثاً (١) وتقول في الاستثناء الخ كذا في الأصل ولعل في العبارة شيئاً فتأمل وحرر مصححه

(قوله بأنه لا تطويل فيه) أى لانه مختصر وقوله ولا حشو أى لانه مذهب وقوله ولا تعقيد أى لانه سهل المأخذ فهو نشر على ترتيب ألف (قوله المذكور من القواعد وغيرها) أى الامثلة والشواهد وأشار الشارح بذلك الى أن اسم الاشارة ليس راجعاً للمختصر والالاقتضى أن هذه الفوائد زائدة على المختصر ومضمومة اليه وليس كذلك وأول القواعد والشواهد والامثلة بالمذكور لأجل صحة الاشارة اليها بذلك مع افراده وتذكيره (قوله عثرت) من العثور وهو الاطلاع على الشئ من غير قصد وفى تعبير المصنف ببعض اشارة الى عزة تلك الفوائد لانها لم تكن ثابتة فى كل كتب المتقدمين (قوله وزوائد الخ) قال فى الطول ولقد أعجب المصنف فى جعل ملقطات كتب الائمة فوائده وفى جعل مخترعات خواطره زوائد ووجه الاعجاب أن كلامه موجه محتمل للمدح وللذم فيحتمل أن مخترعات خواطره زوائد الشأن فيها أن تطرح ولا تقبل فتسميتها زوائد (٦٣) تواضع منه ويحتمل أن يكون المراد أن مخترعات خواطره زوائد فى الفضل

على الفوائد التى التقطتها من كتب الائمة وبين فوائده وزوائد الجنس اللاحق لاختلافهما بحرفين متباعدى المخرج لتباعد مخرج الفاء من مخرج الزاى وبين اليها وعليها جناس مضارع لاختلافهما بحرفين متقاربان فى المخرج لان مخرج الهمزة قريب من مخرج العين ثم ان تلك الزوائد مثل اعتراضاته على السكاكى ومثل مذهبه فى الاستعارة بالكناية فانه لم يسبق به واعتراض بأن هذه الزوائد ان كانت غير موجودة فى كلام أحد لا بطريق التصريح ولا بطريق التلويح كانت باطلة اذ لا مستند اليها على أنها اذا كانت خارجة عن كلامهم فلا معنى لادخالها فيه مع كونها اجنبية مما قالوه فكيف

بأنه لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما فى القسم الثالث (وأضفت الى ذلك) المذكور من القواعد وغيرها (فوائد عثرت) أى اطلمت (فى بعض كتب القوم عليها) أى على تلك الفوائد (وزوائد لم أظفر) أى لم أفر (فى كلام أحد بالتصريح بها) أى بتلك الزوائد (ولا الاشارة اليها) بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدها (وسميته تلخيص المفتاح)

يعنى فى قوله قابلاً للاختصار الخ وتعريضاً لثانيه فى وصفه كتابه بضد ذلك (وأضفت) أى ضمنت (الى ذلك) الى ما تضمنه من قواعد القسم الثالث وما يحتاج اليه من الأمثلة والشواهد (فوائد) جمع الفائدة وهى ما يتجدد مما له نفع (عثرت) أى اطلمت من غير قصد طلبها بخصوصها (فى بعض كتب القوم) ويعنى بالقوم البيهانيين (عليها) أى على تلك الفوائد (وزوائد لم أظفر) أى لم أتصل ولم أفر (فى كلام أحد بالتصريح بها) أى بتلك الزوائد (ولا الاشارة اليها) وذلك بأن يدل عليها كلام أحدهم ولو بطلق الالتزام أو بالمفهوم والاضعف فتؤخذ منه ولو لم يقصدها صاحب هذا الكلام ولا ينال فى ذلك كون أصل مذكرها قواعد هذا الفن بممارستها وقواعد فن آخر لأن ما يدرك بممارسة القواعد ويحصل بها لا ينسب لأحد (وسميته) أى هذا المختصر (تلخيص المفتاح) أى تنقيحه وتهذيبه فى الجملة وهذا المختصر العين تلخيص المفتاح فاذ اسمى بهذا الاسم طابق باعتبار معناه الكلى هذا المعنى الجزئى أو طابق هذا الاسم باعتبار معناه الجزئى معناه الكلى

يالىقنازد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون بعطف نككون على لا نكذب وهذه القاعدة بما تخرج من كلام المصنف فى باب الاستفهام حيث يقول فى نحو ألم تعلم انه استفهام تقرير رعاية للنفى وانكار رعاية للنفى وقد وجدت الغالب التعلق بالفعل لا بالنفى الا فى حتى فأنى لأستحضر فى القرآن استعمال حتى بعد نفى أو نهى الا والمقصود بالنفى مطلقاً نعم فى السنة قوله صلى الله عليه وسلم فى الضيف حتى تخرجه وقوله صلى الله عليه وسلم لم لا نصف المرأة جارتها لزوجها حتى كأنه ينظر اليها ولا فرق فى حتى فيما نحن فيه بين أن تكون جارة أو غيرها لان المقصود التعلق المعنوى وانما أطلت فى ذلك لانه قاعدة مهمة يحتاج اليها فى جميع العلوم ولم أر تحقيقها فى كتاب ولله الحمد والمنة ص (وأضفت الى ذلك فوائد عثرت فى بعض كتب القوم عليها وزوائد لم أظفر فى كلام أحد بالتصريح بها ولا الاشارة اليها) ش هذا الكلام ربما يخالف ما بعده ص (وسميته تلخيص المفتاح) ش هذا الاسم ان كان علماً

قصدت

تدخل فى فهم وتضاف الى ما قالوه ويجرى عليها حكمه وأجيب بأن المراد انها لا توجد فى كلام أحد بالنظر

للقواعد وهذا لا ينافى انها تؤخذ بالتأمل فى القواعد والمأخوذ من القواعد لا يضاف الى المتنبطه وحينئذ يصح ادراجها فى الفن وأجاب العلامة يس بأن المراد بقوله فى كلام أحد أى من أهل هذا الفن المتصدين لئلا ينفى عنه وتقريره وهذا لا ينافى انها تؤخذ من كلام نحو مفسر وادراجها فى كلامهم من حيث مناسبتها له وكونها على طريقته ومشابهتها له فى الفائدة (قوله بأن يكون الخ) هذا تصوير للعنفى وهو الاشارة (قوله وسميته الخ) لانه تلخيص لأعظم أجزائه هذا وقد اشتهر أن أسماء الكتب من قبيل الاعلام الشخصية وأسماء العلوم من قبيل الاعلام الجنسية واعتراض بأن هذا تحكم فالاولى أن يقال ان قلنا ان الشئ يتعدد بتعدد محله كان كل من قبيل علم الجنس وان قلنا ان الشئ لا يتعدد بتعدد محله كان كل من قبيل علم الشخص وما يؤيد ذلك أن الكتاب جزء من العلم فما جرى على السكل

يجرى على الجزء (قوله ليطلق اسمه) أى ليكون معنى اسمه العلمى وهو الالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة مطابقا ومناسبا لمعناه الاصلى وهو التنقيح والتهذيب ووجه المناسبة أن هذه الالفاظ المخصوصة مستعملة على التنقيح والتهذيب فسميت هذه الالفاظ بالتلخيص لاشتغالها عليه فالحامل للصنف على هذه التسمية تلك المناسبة نظير ما قيل فى الصلاة من انها لغة الدعاء ثم جملت فى الشرع اسما للأقوال والأفعال المخصوصة لتلك المناسبة لان الصلاة بالمعنى الشرعى مستعملة على الدعاء وليس المراد بقوله ليطلق اسمه معناه أن ذات الاسم مطابقة لمعناه اذ لا مناسبة بين حروف التلخيص وبين الالفاظ المخصوصة أو التنقيح (قوله قدم السند اليه) أى ولم يكنف بالضمير المستتر المؤخر (قوله قصدا الخ) وذلك لانه لا يناسب جعل الواو للعطف عند عدم تقدمه لان من محسنات الوصل تناسب المظوفين فى الماضوية والمضارعية ولا يصح جعلها للحال بدون التقديم لان المضارع الثابت أغاير بطا إذا كان حالا بالضمير لا بالواو فتعين أن يكون التقديم لأجل أن تكون الجملة اسمية مرتبطة بواو الحال والقصد من جعل هذه الجملة حالة تقييد جميع الأفعال من التأليف وما عطف عليه فإن قلت يصح جعلها للعطف ومحل مراعاة المناسبة فى العطف اذا لم توجد نكتة وقد عدل هنا الى المضارعية لقصد الاستمرار التجددى لان الماضوية تغيد الانقطاع فلت هذه النكتة حاصلة مع التقديم وجعل الواو للحال فلاولى ما ذكره فرارا من عدم تلك المناسبة فإن قلت لاحاجة فى جعل الجملة حالة لزيادة واو الجملة الاسمية يصح أن تكون حالا بالضمير وحده قلت يلزم على حذفها توهم الاستئناف فزاد هادفا لذلك التوهم فظهر من هذا أن التقديم انما هو من (٦٣) أجل ما ذكر من النكتة اذ لا يعرف للتقديم هنا نكتة غير ذلك وذلك لان

ليطلق اسمه معناه (وأنا أسأل الله تعالى) قدم السند اليه قصدا الى جعل الواو للحال (من فضله) حال من (أن ينفع به) أى بهذا المختصر (كما نفع بأصله) وهو المفتاح أو القسم الثالث منه (انه) أى الله تعالى (ولى ذلك) النفع (وهو حسبي)

(وأنا أسأل الله تعالى) أى سميته والحال أى أسأل الله تعالى (من فضله أن ينفع به) كل طالب (كما نفع بأصله) أى أسأل الله تعالى النفع به حال كون ذلك النفع كائنا من فضله وجوده ولا لعمل ثقة باخلاصه ولا لسمي ثقة باتمامه بل بمجرد النضل والكرم كما نفع بأصله وهو المفتاح وكونه أصلا لأنه تلخيص للقسم الثالث منه وما كان جزؤه أصلا لغيره فهو أصل لذلك الغير وصحور ودالحال من أن ينفع مع تشكيكه لتقدمه وخص السؤال بوقت الذميمة بعد التمام المشورة بمدح المسحى دفعنا ما يخشى من عجب الترح بالعمل للوجوب لنقصان بركته ونفعه (أنه ولى ذلك) أى سألته تعالى لأنه متولى أمر ذلك النفع حصولا ونفعاً كما أنه المتولى لكل شئ ولا شريك له فى شئ مما البتة (وهو) أى الله تعالى حسبي

قصدت مناسبتها أو وصفا فى هذه التسمية نظر من وجوه منها أنه ليس تلخيصا للمفتاح بل للقسم الثالث منه وكأنه أحاله على ما سبق من التصريح بذلك ومنها أن التلخيص يؤذن بالافتصار والموافقة

تقديم السند اليه على المسند الفعلى الذى لم يل حرف النفي قد بانى للتخصيص وقد بانى لتقوى الحكم تكرار الاسناد كما بانى ولا يعرف لشيء منهما حسن هنا اذ لا حسن فى قصر السؤال عليه بل الحسن فى الشركة فى السؤال ليكون أقرب للإجابة لاجتماع القلوب وأبعد عن التحجير فى الدعاء ولا حسن فى تأكيد اسناد السؤال اليه

اذ لا انكار ولا تردد فيه من السامع قال بعضهم يمكن أن يكون التقديم هنا لإفادة الحصر أو التقوى ويوجه الاول بأن الصنف من تواضعه رأى أن كتابه لا يلتفت اليه غيره فضلا عن كونه يسأل النفع به واذا كان كذلك فلا يسأل النفع به الا هو فكأنه قال وأنا أسأل النفع به دون غيرى فالتقصير حقيقى أو أنه اضافى باعتبار الحاسدين له من أهل عصره أى وأنا أسأل الله لا غيرى من الحاسدين ورد الوجه الاول بأن جعله قصر احقيقيا ينافى ما أسلفه من مدح مختصره وترجيحه على القسم الثالث فان ذلك المدح ينافى أنه يرى أن غيره لا يعتد به ورد الوجه الثانى بأن القصر المذكور انما يكون للرد على معتقد الشركة و ليس هنا من يعتقد أن أهل عصره الحساد يشاركون فى السؤال حتى يرد عليه وكونه يدعى أن هنا متقدما للشركة أمر بعيد ويوجه الثانى بأن تقوى الحكم وتأكيد بتكرار الاسناد ليس يلزم أن يكون للرد على منكر بل قد يكون للجرد الاعتناء بالحكم وظهور الرغبة فيه أو لاستبعاد الحكم لتقديم هنا للاعتناء بالسؤال والاهتمام به أو لظهور الرغبة فيه فتوجه الى الله يتضرع فى الإجابة مجتهدا بأقصى وسعة مشيرا الى أنه لا يعتمد على ما بلغ به فى وصف مؤلفه بل يسأل الله النفع به أو لاستباده السؤال ولذا علله بقوله انه ولى النفع به فتأمل ذلك (قوله حال من أن ينفع به) أى حال من الصدر المؤول الواقع مفعولا أى أسأل الله النفع به حال كونه كائنا من فضل فهو من تقديم الحال على صاحبها وليس من فضله من معمولات أن ينفع به حتى يلزم تقديم معمول الصلاة على الموصول أو تقديم معمول الصدر عليه وكلاهما ممنوع (قوله وهو المفتاح أو القسم الثالث) جعل القسم الثالث أصلا له ظاهر وأما جعل جملة المفتاح أصلا فيه نظر لان القسمين الاولين منه لا تفاق للمختصر بهما حتى يحتمل تسلاهما محاب بأن ما كان جزؤه أصلا لغيره فالحال أصل لذلك الغير بهذا الاعتبار (قوله أنه ولى) بفتح الهمزة على حذف لام الجرعة

لقوله أسأل وبكسر هاء على الاستثناف البياني جوابا عما يقال لاى شئ سألته دون غيره وقوله ولى ذلك ولى فعيل بمعنى فاعل أى متولى ذلك النفع ومعطية فله أن يتصرف فيه كيف يشاء (قوله أى محسبى) يشترى إلى أن حسب بمعنى محسب فهو اسم فاعل لا اسم فعل كما هو الصحيح وحاصل ما فى المقام أن حسب فى الأصل اسم مصدر بمعنى الكفاية ولذا يخبر به عن الواحد وعن التعدد فيقال يدوم عرو وجسبك ثم استعمل اسم فاعل بمعنى محسب وكاف وله حينئذ استعمالان فتارة تستعمل استعمال الصفات فتكون نقلا لنكرة بكررت برجل حسبك من رجل وتارة تستعمل استعمال الاسماء الجامدة غير تابعة لموصوف نحو حسبهم جهنم فإن حسبك الله بحسبك درهم وهذا يرد على من زعم أنها اسم فعل فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق وأما قول صاحب الصحاح حسبك درهم أى كفاك فهو بيان للمعنى بالآل لأن ما ل المعنيين واحدا لبيان لانه اسم فعل (قوله وكافى) عطفه على ما قبله عطف تفسير ثم يحتمل أن المراد كافى فى جميع المهمات حتى فى اجابة هذا (٦٤) السؤال ويحتمل الكفاية فى ذلك وعليه فتكون الجملة منتظمة (قوله عطف الخ) انما جعل

الواو عاطفة لان الاصل فيها العطف ولعدم صحة جعلها للحال لان الجملة الحالية لا تكون انشائية ولا يصح جعلها اعتراضية لان الاعتراض لا يكون فى آخر الكلام ولعدم تضمينه نسكته جزيلة (قوله اما على جملة وهو حسى وإما على حسى) انما انحصر العطف فى هذين لان المتقدم ثلاث جمل لا يصح العطف على الاولى منها لعدم الجامع واسكونها حالا والانشائية لانكون حالا ولاعلى الثانية لانها معللة وهذه لا تصلح للتعليل فتعين الثالثة فاما أن يكون العطف عليها بتامها أو على جزئها (قوله والمخصوص) أى بالمدح محذوف والأصل ونعم الوكيل الله وعلى هذا فيجعل

أى محسبى وكافى (ونعم الوكيل) عطف إمام على جملة وهو حسى والمخصوص محذوف وإمام على حسى أى وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره فى نحو زيد نعم الرجل وعلى كل تقدير قد عطف الانشاء على الاخبار والله أعلم

أى كافى عن غيره فى كل شئ فلا يطلب مرادى من غيره (ونعم الوكيل) يحتمل أن يعطف على جملة هو حسى فيكون المخصوص بالمدح محذوفاً أى ونعم الوكيل المفوض اليه فى جميع الامور هو أى الله تعالى ويحتمل أن يعطف على الخبر وهو لفظ حسى لانه فى تأويل الفعل فيكون فى تأويل الجملة بفاعله اذ التقدير وهو بحسبى أى يكفينى فيكون المخصوص هو الضمير الذى اقتضى العطف وجوده مقدما وكون المخصوص مقدما فيه خلاف قيل يجوز وقيل المقدم دليل المخصوص المؤخر وبمن نص على الاول صاحب المفتاح واذا كانت جملة وهو حسى خبرا وكانت جملة نعم الوكيل انشاء لم سواء عطف على خبر الاولى بالتأويل المتقدم أو على جملتها عطف الانشاء على الاخبار وهو ممنوع لان بين الانشاء والاخبار كمال الانقطاع على ما بآتى وقد يجاب بجعل الاولى لانشاء التثناء على الله تعالى بأنه الكافى فى جميع المهمات ولو كان التثناء بالجملة الاسمية قليلا لان ارتكابه أخف من ارتكاب العطف مع كمال الانقطاع أو بجعل الثانية معطوفة على خبر الاولى بتقدير القول فتكون الجملتان خبريتين إلا أن

وهو قد خالفه كثيرا وزاد عليه كما سبق وعده به ومنها أنه جعله فى سابق مختصرا والاختصار والتلخيص متنافيان فلا اختصار تقليل اللفظ وتكثير المعنى مأخوذ من الحصر وهو المجتمع فوق الوركين ومنه الخصر فان الجوهرى ذكره فى مادة خصر فيكون وزنه فعل لكن ابن سيدة ذكره فى المحكم فى الرباعى فيكون وزنه فعل كز برج والمبسوط هو المختصر منه والاختصار حاصل فى كل منهما ويتعدى الفعل الى واحد منهما أيهما كان بنفسه الى الآخر بحرف مختلف فنقول اختصرت المبسوط فى اللطيف واختصرت اللطيف من المبسوط وعند الاطلاق لا يقع الا على المبسوط فنقول اختصرت المبسوط واسم المفعول وهو المختصر حقيقة فى كل منهما بقيد وعند الاطلاق اشتهر على اللطيف ومنه

المخصوص اما مبتدأ والجملة قبله خبر أو خبره محذوف أو بجعل خبر المحذوف (قوله وإما على حسى) أى وان لزم عليه تسمية عطف الجملة على المفرد لانه يجوز اذا تضمن المفرد معنى الفعل كما هنا لان حسبى فى معنى يحسبنى (قوله فالمخصوص هو الضمير) أى الواقع مبتدأ لان نعم الوكيل عطف على الخبر (قوله على ما صرح الخ) انما صرح بهذا العزو لان تقدم المخصوص خلاف الشائع اذ الشائع أن المخصوص يذكر بعد الجملة قبله خبر أو خبره محذوف أو بجعل خبر المحذوف وهنا قد وقع مبتدأ مقدما فلما كان هذا الوجه خلاف الشائع قال الشارح على سبيل التبرى منه على ما صرح به صاحب المفتاح (قوله وعلى كل تقدير) أى من التقدير بن أعنى عطف جملة ونعم الوكيل على جملة وهو حسى أو عطفها على حسى وحده (قوله قد عطف الانشاء على الاخبار) هذا ظاهر على التقدير الاول لا على الثانى لان حسبى بالمعنى الذى ذكره الشارح وهو محسب مفرد لا يفيد اخبارا الا أن يقال انه فى تأويل يحسبنى ويكفينى ثم ان قول الشارح وعلى كل تقدير قد عطف الانشاء على الاخبار يحتمل أن المراد هو جاز كما صرح به الشارح فى غير هذا المحل وفاقا للصغار فالقصد بذكر هذا الكلام تحقيق المقام ويحتمل أن المراد هو غير جاز كما ذهب اليه البيانيون وجمهور النحاة وحينئذ فالقصد الاعتراض

﴿مقدمة﴾ في الكشف عن معنى الفصاحة والبلاغة وانحصر علم البلاغة في علم المعاني والبيان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة

على التأن وعلى هذا الاحتمال فيجاء باختيار التقدير الاول اعني عطف الجملة على الجملة لئلا يمنع كونه من عطف الانشاء على الاخبار بل من عطف الانشاء على الانشاء لان الجملة الاولى لانشاء المدح بالكفاية والثانية لانشاء المدح العام وأن قوله ونعم الوكيل ليس عطفًا بل معمول الخبر مبتدأ محذوفين والاصل وهو مقول في حقه نعم الوكيل فالمعطوف جملة خبرية اسمية متعاقبة خبرها جملة انشائية فعلية فيكون من عطف الاخبار على الاخبار ونختار التقدير الثاني وهو عطف الجملة على الخبر لئلا يمنع كونه من عطف الانشاء على الاخبار لان الجملة عطف على حسي بدون اعتبار تأويله بحسبي فهو من عطف الانشاء على المفرد لا على الاخبار سلمنا أنها عطف على حسي وأنه مؤول بما مر لئلا يمنع كونه من عطف الانشاء على الاخبار لئلا يمنع كونه من عطف الانشاء على الاخبار جاز إذا كان المعطوف عليه محل من الاعراب كما هنا فان قوله حسي خبر عن الضمير ورد الجواب الاول بأن جعل الجملة الاسمية للانشاء أقل من القليل فلا ينبغي حمل الكلام عليه ورد الجواب الثاني بأن فيه تقدير أمور ثلاثة لا دليل عليها وهي مقول في حقه والمبتدأ الذي وقع الاخبار عنه مقول فالانصاف أنه لا يفهم من قولنا ونعم الوكيل معنى القول ولا الاخبار بل مجرد انشاء المدح ورد الجواب (٦٥) الثالث بأن شرط عطف الفعل على الاسم أن يكون الاسم في معنى الفعل كما في قوله تعالى فاني

(مقدمة) رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون

الثانية مشتملة على انشاء محكي فيه يكون التقدير وهو حسي وهو المقول فيه نعم الوكيل هو وارنكباب هذا ايضا مع ما فيه من التقدير المتخرج عن الظاهر اقرب من عطف الانشاء على الاخبار ثم شرع في أجزاء المقصود بالذكر من التأليف وهي أربعة مقدمة وثلاثة فنون لان ما ذكر في التأليف إما أن يكون من المقاصد في الفن أو لا فان لم يكن من المقاصد بل مما يستعان به على المقصود فهو المقدمة والا بأن كان من المقاصد فان كان الغرض منه ادراك الاحوال التي يطابق بها مقتضى الحال ليحتجز بذلك عن الخطأ في تأدية المعنى الذي يراد انشاؤه على أصل المراد فهو الفن الاول المسمى بالمعاني وان لم يكن الغرض ما ذكر بل شيء آخر فان كان ذلك الشيء الآخر الالم بالاحوال التي بها يحتجز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني المسمى بالبيان وان لم يكن الغرض ما ذكر فهو الفن الثالث والاعتقاد في الحصر على الاستقراء والخاتمة داخلية في الفن الثالث عند المصنف لانه انص في غير هذا الكتاب على أنها من الفن الثالث لانها راجعة الى الحسنات اللفظية فلا يحتاج الى جعلها جزءا من المقصود كما قيل فبدأ بالمقدمة منها أولا فقال هذه (مقدمة) في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وبيان انحصار العلم في الفنون الثلاثة وغير تسمية المصنف هذا مختصرا باعتبار اختصاره من المفاتيح غير أنه قد زاد ونقص وليس ذلك شأن الاختصار وأما التلخيص فهو والشرح كما قال الجوهرى فهو عكس الاختصار ومادته كلها ترجع الى البسط فلذلك لا يجتمع مع الاختصار الا أن يقال انه لم يرد اختصاره من المفاتيح بل انه مختصر في نفسه وكأنه أراد ما سبق من ازالة التطويل والحشو ثم لا يخفى أن في اطلاق التلخيص على المختصر استعمال المصدر بمعنى المفعول مجازا ص (مقدمة) ش المقدمة مأخوذة من التقديم وفيها الفتح وهو الاشهر بمعنى أن الانسان يقدمها ومنه مقدمة الرحل والكسر بمعنى أنها تقدم الانسان لمقصوده ومنه مقدمة

(٩ - شروح التلخيص - أول)

الله لا من كلام الصحابة الذين حكى الله كلامهم أي وقالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل لا نناقول هذا قابل للبحث يجوز أن يقدر في المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه أي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل أو مبتدأ أي قالوا حسبنا الله وهو نعم الوكيل فمع وجود هذين الاحتمالين الظاهرين اللذين يكون عليهما العطف في الآية من عطف الخبر على الخبر كيف تكون الآية شاهدا للجواز لانهم الآن يقال ان التقدير خلاف الظاهر (قوله مقدمة) الاظهر أنه خبر محذوف أي هذه مقدمة ويحتمل انها مبتدأ والخبر محذوف أي مقدمة أذكرها وفي كون أيهما أولى خلاف ويصح قراءته بالنصب على أنها مفعول لفعل محذوف أي أذكر لك مقدمة أو على نزع الحافض لكنه سماعي ويصح الجر بحرف محذوف الا أنه شاذ ويحتمل أن تكون مبتدأ وما بعده خبر أو خبر وما بعده مبتدأ لتأويله بالمشروع فيه ويحتمل أن تكون موقوفة لعدم تركبها مع عامل كاسماء العدد ثم هي اما اسم لالفاظ أو المعاني أو النقوش أو الثلاثة أو الاثنين منها احتمالات والأقرب انها اسم لالفاظ مخصوصة الدالة على المعاني الخصوصية (قوله رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون) اعترض بأن هذا لا يتم وذلك لان الخطبة من جملة المختصر فكان على

أقوال مختلفة لم أجد فيما يلقي منها ما يصح لتمر بهما ولا ما يشير إلى الفرق بين كون الوصوف بهما الكلام وكون الوصوف بهما الشارح أن يزيد بها وأجيب بأن المراد رتب ما هو المقصود من المختصر في الجملة أي سواء كان مقصودا بالذات كالفنون الثلاثة وما يتعلق بهما من الامثلة والشواهد واعتراضات المصنف على السكاكي أو مقصودا بالتبع كالمقدمة فانها مقصودة تبعاً للعلم الذي ألف فيه المختصر لا انتفاع بهافيه وحينئذ خرجت الخطبة لانها ليست واحداً منها (قوله على مقدمة) اعترض بأن الترتيب وضع كل شيء في مرتبته وهو لا يتعدى إلى واجب بأنه ضمن الترتيب معنى الاشتغال تضييماً نحوياً أي جعل المختصر مستملاً على مقدمة فالطرف على هذا فهو متعلق برب أو أنه ضمن الترتيب معنى الاشتغال تضييماً بيانياً وهو جعل اسم فاعل الفعل المتروك حالاً من معمول الفعل المذكور فملى هذا يكون الطرف مستقراً متعلقاً بحذف حال (٦٦) أي رتب المصنف أجزاء المختصر أي جعلها مرتبة بحيث يطلق عليها اسم

لان المذكور فيه اما أن يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن أولا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ

ذلك مما ينساق اليه الكلام ولم يعرف المقدمة لعدم تقدم ما يشعر بها فكان المقام مقام تنكيرها وأصل التنكير إفادة الأفراد لان الفرد أقل ما ينطلق عليه المنكر وذلك كاف في الغرض أما كون تنوينها للتعظيم أو التقليل فلا يتعلق به الغرض لان نسبة مقدمة كل فن وكل كتاب اليه لا تتفاوت غالباً حتى يكون مقامها بالنسبة اليه تارة يوجب كونها عظيمة وتارة يوجب كونها حقيرة فلا ينشوف الا لوجودها لا لكونها عظيمة أو قليلة ولهذا لم يستعمل هذه مقدمة عظيمة لهذا الفن أو قليلة له ولو كان يمكن بالتكلف وصفها بالعظمة أو القلة على خلاف المعتاد من المؤلفين ولأجل برودة هذا المعنى فيها كان الخلاف فيه مما لا ينبغي أن يقع بين المحصلين وأما الفنون فلما انجز الكلام في آخر هذه المقدمة إلى ذكرها في قوله وما يحترز به عن الخطأ الخ ناسب ذكرها بطريق التعريف لئلا يذكرها باسم الفن وإنما ذكر مصدوقه لكن العهد ما يكفي فيه الذكر التضمني وهو ظاهر غير أن اخباره عن الفن بأنه علم كذا اخبار بمعلوم لتقدمه في آخر التقسيم وقد أجيب عنه بأن الاخبار في الثاني والثالث جوزه بعد العهد وفي الاول تبعية ما بعده وههنا بحث وهو أن مقدمة العلم يتوقف عليها ادراك ذلك الفن وهذه الامور المذكورة ههنا لا يتوقف عليها الفن فان صاحب المفتاح ذكرها بعد الفنين وأيضا مقدمة العلم كقيل هي حد العلم وبيان غايته وموضوعه وهذه الاشياء لم يذكر فيها الموضوع بالتصريح ولا الغاية والجواب أن المراد بالمقدمة ههنا مقدمة الكتاب وهي طائفة من كلامه تتقدم أمام المطالب لارتباط معناها به وانتفاع بذلك المعنى فيه ولا شك أن المقدمة اذا أرادت لهذا المعنى صدقت على هذه الطائفة المذكورة أمام المطالب لارتباط معناها به الذي هو تفسير البلاغة والفصاحة اللتين قصد معرفتهما من وضع هذا الفن اذ هما منشأ غايته التي هي معرفة إعجاز القرآن وبيان انحصار العلم في الثلاثة التي يتوقف على معاني الفن في الجملة ولا يخفى ارتباطها بذكر المقصود وأما مقدمة العالم وهي المادني التي يتوقف عليها الفن فقد تكون نفس

الواحد حال كونه مستملاً على مقدمة ثم ان ترتيب المختصر واشتماله على هذه الامور الاربع من ترتيب واشتمال الكل على أجزائه لان المختصر ألفاظ وكذلك المقدمة والفقون الثلاثة لان كلا منها اسم للقضايا الكلية التي هي القواعد والضوابط ومعلوم أنها ألفاظ لما مر أن القاعدة قضية كلية (قوله لان المذكور فيه) من ظرفية الأجزاء في الشكل لان المذكور فيه قضايا وقواعد وهي ألفاظ (قوله اما أن يكون الخ) خبر ان يحذف مضافا مع الاسم أي لان حال المذكور أو مع الخبر أي لان المذكور فيه اما ذو أن يكون أو يقل فرق بين المصدر الصريح والمؤول كاذ كرو في نحو هذا (قوله

الجيش لانها تقدمه أي تجسره على التقدم أو من قدم بمعنى تقدم قال تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله ومقدمة الشيء تارة تكون منه فالإضافة فيها على معنى من ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الرحل ومقدمة البرهان التي هي أحد أجزائه وتارة تكون خارجة عنه كالذريعة فالإضافة فيها على معنى اللام وأما

من قبيل المقاصد أي بالذات والافلا مقدمة مقصودة في الفن لكن تبعاً وأفصح لفظ قبيل لادراج الامثلة والشواهد في الفنون الثلاثة ولوقال اما أن يكون من المقاصد الخرج ماذ كر لان المقاصد عبارة عن القواعد فقط والحاصل أن الامثلة والشواهد والاعتراضات ليست من المقاصد وانما هي مكملة لها وحينئذ فهمي من قبيلها ومن ناحيتها أفصح لفظ قبيل لادخالها في المقاصد ولعل في الكلام حذفاً والاصل اما أن يكون من المقاصد أو من قبيلها تأمل ثم لن قوله لان المذكور فيه اما أن يكون الخ هذا دليل عقلي على ما ذكرناه من الحصر لان التردد بين النبي والانباء عقلي وهذا الدليل العقلي مؤيد بالاستقراء (قوله في هذا الفن) أي المهود وهو فن البلاغة وثوابها (قوله الثاني المقدمة) قدم الثاني لفصل الكلام عليه ولان مفهومه عدي وهو مقدم على الوجود ثم ان حمل الثاني على خصوص المقدمة جاء من الاستقراء فاندفع ما يقال لم لا يجوز أن يكون شيئاً آخر وحاصل الدفع أننا تتبعنا مقصود الكتاب فلم نجد غير

التكلم فالأولى أن تقتصر على تلخيص القول فيهما بالاعتبارين

المقدمة والفنون الثلاثة وما قيل هنا يقال في الثالث (قوله في تأدية المعنى المراد) أي للابغاء والمراد بالمعنى المراد للابغاء ما زاد على أصل المعنى من الأحوال التي يقصدها البليغ كالانكار وخلو ذهنه فلو كان الخطاب ينسبك لقيام زيد وأورد التكلم له الكلام غير مؤكد بأن قال زيد قائم فقد أخطأ في نفس تأدية المعنى المراد للتركه الواجب وهو التأكد الدال على حال الخطاب وهو الانكار الذي هو معنى مراد للابغاء وهذا الخطأ يحترز عنه بالفن الأول وقوله عن التعقيد المعنوي أي بأن تكون العبارة التي عبر بها يعبر الانتقال منها إلى المعنى المراد فإذا اقتضى الحال المجاز وأورده التكلم لكن مع التعقيد المعنوي بأن أتى بعبارة صعبة خفية للوازم كما لو قلت رأيت أنبحر في الحمام مرديا به رجلا شجاعا بجماع مشابته لا أسدي ذلك فقد أصبت في أصل تأدية المعنى المراد لكونه مطابقا لمقتضى الحال ولكن أخطأت في كيفية التأدية لكونك أنيت بعبارة الخفية للوازم وهذا الخطأ يحترز عنه بالفن الثاني فلو عبرت عن المقصود برأيت أسدا في الحمام بجماع الجراءة لم يكن هناك خطأ في كيفية التأدية لسهولة الانتقال (قوله والافهوالفن الثالث) أي والابان كان الغرض ليس الاحتراز أصلا بل إنما هو مجرد تحسين اللفظ وتزيينه فهو الثالث (قوله وجعل الخاتمة الخ) هذا جواب عما يقال حصر ترتيب المختصر في الفنون الثلاثة والمقدمة غير حاصرا من جملة أجزاء الكتاب الخاتمة فكان على الشارح ذكرها (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط والمراد به الخطأ لأن اللفظ إنما يستعمل في خطأ اللسان وخطأ ذهن كما هنا لا يقال فيه غلط بل خطأ (قوله كاسنينين) أي في أول الخاتمة نقلنا عن المصنف في الإيضاح أن الخاتمة من الفن الثالث قال الشارح هناك وما (٦٧) يدل على ذلك أن المصنف حصر في آخر

المقدمة أجزاء الكتاب في الفنون الثلاثة ولم يلتفت لذكر الخاتمة (قوله إلى انحصار المقصود) أي بالذات (قوله بطريق التعريف العمدي) أي الذي كرى أن قلت أن ال التي لتعريف العهد الذي كرى ضابطها أن يتقدم ذكر مدخولها وما هذا ليس كذلك اذ لم يسبق على العنوان في التراجم تعبير بعنوان فن أول وفن

في تأدية المعنى المراد فهو الفن الأول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والافهوالفن الثالث وجعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث وهم كاسنينين أن شاء الله تعالى ولما انجر كلامه في آخر هذه المقدمة إلى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة ناسب ذكرها بطريق التعريف العمدي بخلاف المقدمة

مدلول الالفاظ المتقدمة التي هي في مقدمة الكتاب وقد يكون غير هام مدلولها على أنا لا نسلم اشتراط التوقف الحقيقي بل المراد التوقف الكمال ولا نسلم اشتراط كونها كراموضوع والغاية والحد فقط فلا يرد البحث أصلا فتحصل في الفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب أن الأولى مرجعها إلى المعنى المتوقف عليه كمالا أو حقيقة والثانية مرجعها إلى الالفاظ الدالة على المعاني التي لها ربط بالمقصود فينتج حينئذ أن يقال إن بين مدلول مقدمة الكتاب ومقدمة العلم عمومًا ومن وجبه أو يقال إن بين الدال على مقدمة العلم ومقدمة الكتاب عمومًا ومن وجه وهذا الفرق مما خفي على كثير من الناس وفي هذا المقال مجال للبحث قول المصنف مقدمة فان أراد أنها مقدمة الكتاب فهي جز منه وان أراد أنها مقدمة العلوم فهي ذريعة

ثان وفن ثالث وإنما الذي ذكره في آخر المقدمة ما يحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو علم المعاني وما يحترز به عن التعقيد المعنوي فهو علم البيان وما يعرف به وجوه تحسين الكلام فهو علم البديع ولا شك أن هذا العنوان غير عنوان الفن الأول والفن الثاني والفن الثالث وحينئذ فلا يصح جعلها للعهد الذي كرى وأجيب بأن ال التي للعهد الذي كرى يكفي بفتح دهم ذكر مدخولها تقديرًا كما هنا وتوضيح ذلك أن المصنف لما أخبر في آخر المقدمة أن علم البلاغة منحصر في علم المعاني والبيان والبديع وذكر أن واحدًا يحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد وواحدًا يحترز به عن التعقيد المعنوي وواحدًا يعرف به وجوه تحسينات الكلام علم أنها فنون أي ضروب مختلفة ومعلوم ما تقدم من قوله لما كان علم البلاغة وتوابعها إلى قوله الفت محتصرًا أن مقصود الكتاب منحصر في علم البلاغة وتوابعها فحصل لنا مقدمتان مقصود الكتاب منحصر في علم البلاغة وتوابعها وعلم البلاغة منحصر في فنون ثلاثة ينتج مقصود الكتاب منحصر في فنون ثلاثة ومعلوم أن الفنون الثلاثة المذكورة في الكتاب يكون واحد منها أول وواحد ثان وواحد ثالث فعلم أن مقصود الكتاب فنون ثلاثة موصوفة بالأولية والثانوية والثالثة وأنهما علم المعاني والبيان والبديع إلا أن النسبة بينهما بجهولة الأديب أن الفن الأول هو علم المعاني أو البيان أو البديع فيقال لأفاده النسبة الفن الأول أي من الفنون التي علم انحصار مقصود الكتاب فيها علم المعاني والفن الثاني علم البيان والفن الثالث علم البديع فهذه التراكيب الثلاثة من قبيل قولنا المنطوق زيد من جهة أن كلام من طرفي الجملة معلوم والجهول الانتساب فتدبر ذلك أفاد ذلك العلامة عبد الحكيم والفناري وأجاب الخفيد وغيره بما حاصله أن ال التي للعهد الذي كرى هي التي تقدم مصحوبها صريحًا أو كناية كإباني وما هنا من قبيل الثاني لأن الفن الأول والثاني والثالث قد ذكرت سابقًا بعنوان ما يحترز

به عن الخطأ في نادية المعنى المراد وما يحترز به عن الخطأ في التعقيد المعنوي وما يعرف به وجوه التحسين فان هذه الأمور مشهورة
 الانصاف بال عنوان المذكور أى الفن الأول والفن الثانى والفن الثالث إذ مدلول الفن الأول القواعد المخصوصة وكذا مدلول الفن
 الثانى والثالث فيكون من التقديم الكنائى على حد قوله تعالى وليس الذكر كالأُنثى فانه اشارة لما سبق ذكره كناية فى قوله رب انى
 نذرت لك ما فى بطنى محررا فانظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحريرو هو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور
 دون الاناث وكذلك الفن الأول اشارة الى ما سبق ذكره كناية فى قوله وما يحترز به عن الخطأ الخ فان ما وان كانت تعم الفن الأول وغيره
 ولكن الاحتراز عن الخطأ المذكور انما هو بالفن الأول وكذا يقال فى الفن الثانى والثالث (قوله فانه لا مقتضى الخ) أى فنكره لان الأصل
 فى الأسماء التنكير ولا مقتضى للعدول عنه الى التعريف (قوله للتعظيم) أى كما قال الزوزنى نظرا لكون ما فيها من المعانى عظما وقوله
 أو التقليل أى كما قال غيره نظرا لقلة ألفاظها وهذا الخلاف لاطائل تحته على أنه يصح اعتبارهما بالاعتبارين المذكورين بى شىء آخر وهو
 أن المقابلة فى كلامه لا تحسن لأن الذى يقابل التعظيم انما هو التحقير لا التقليل كما أن الذى يقابل التقليل التنكير لا التعظيم فكان الأولى
 أن يقول للتعظيم أو التحقير أو للتنكير والتقليل وأجيب بأن فى العبارة احتياكا خذف من الأول التنكير بدليل ما أثبتته فى الثانى ومن
 الثانى التحقير بدليل ما أثبتته فى الأول أو يقال انه أراد بالتقليل التحقير تسميحا (قوله مما لا ينبغى) أى لانه لا يتعلق به غرض لان نسبة
 مقدمة كل فن وكل كتاب اليه لا تتفاوت بحيث يكون مقامها بالنسبة اليه تارة عظما وتارة حقيرا فلا يشوف الا لوجودها لا لكونها
 عظيمة أو حقيرة وكتب بعضهم قوله مما لا ينبغى أن يقع بين المصلين أى لمهمات العلوم مهمهم عن الاشتغال بمحقراتها وكلامه صالح
 للتعريض فتدبر (قوله والمقدمة الخ) اعلم أن قدم تارة يستعمل لازما وتارة متعديا واسم الفاعل من الأول مقدمة بمعنى ذات متقدمة
 أى ثبت لها التقدم ثم نقل ذلك اللفظ من الوصفية وجعل اسمها للجماعة المتقدمة من الجيش وحينئذ فالتاء فيها للدلالة على النقل من الوصفية
 للاسمية ووجه ذلك أن التاء تدل على التأنيث والمؤنث (٦٨) فرع للذكر وكذلك الاسمية هنا فرع الوصفية فأنى بالتاء تدل على ذلك

فان قلت ان التاء موجودة
 حال الوصفية قلت يقدر
 زوالها والائتان بغيرها
 ثم انهما نقلت منها على سبيل
 الحقيقة العرفية ان هجر
 المعنى الاصلى أو على سبيل
 الاستعارة المصروفة ان لم

فانه لا مقتضى لارادها بلفظ المعرفة فى هذا المقام والخلاف فى أن تنوينها للتعظيم أو التقليل مما لا ينبغى
 أن يقع بين المصلين والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم
 وما ذكر كافى فيه * ثم مهد لتعريف الفصاحة والبلاغة تمهيدا بأن بين اختلاف كل منهما باختلاف
 الموصوفات ليتأتى تعريف كل على حدة إذ لا يمكن جمع الأشياء المختلفة فى المعنى فى تعريف واحد ولو
 البها بدليل أنه سيذكر هذه العلوم مستقلة ويجوز أن تكون جزءا لكل من الثلاثة فلذلك قدمها عليها

يهجر وجعلت اسمها لكل متقدم ويتعين بالاضافة فيقال مقدمة علم ومقدمة كتاب ومقدمة الدليل ومقدمة
 القياس فهذا موضع ثالث اذا علمت هذا فقول الشارح والمقدمة أى ولفظ المقدمة من حيث هى لا بقيد كونها مقدمة هذا المختصر ولذلك
 أظهر مع أن المقام للضمير وقوله مأخوذة أى منقولة من مقدمة الجيش أى من لفظ مقدمة الذى مدلوله الجماعة المتقدمة من الجيش
 أو مستعارة منها وقوله للجماعة أى الموضوع للجماعة المتقدمة منها أى من الجيش والمناسب منه ولكنه أثبت باعتبار أن الجيش طائفة
 وقوله من قدم اللازم ما خبر لمبتدأ محذوف أى وهى أى مقدمة الجيش مأخوذة أى منقولة من قدم اللازم أى من اسم فاعل قدم اللازم
 لما علمت أن مقدمة الجيش منقولة من مقدمة الوصف المأخوذة من قدم اللازم وأنها حال أى حال كون مقدمة الجيش مأخوذة من قدم
 اللازم أى منقولة من اسم فاعل قدم اللازم فى كلام الشارح اشارة لمراتب النقل على هذين الاحتمالين أو أنه خبر ثان للمقدمة أى
 والمقدمة مأخوذة أى منقولة من مقدمة الجيش ومشتقة من قدم اللازم أى من مصدره وهذا باعتبار الأصل الاصيل وهو الوصف لان
 الاشتقاق انما هو معتبر فيه كذا قرر شيخنا العلامة العدوى وذكر العلامة عبد الحكيم أن قوله المقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش لم يرد
 به أنها منقولة أو مستعارة من مقدمة الجيش لانه لا معنى لنقل اللفظ المفرد عن المضاف واستعارته منه إذ لا بد من اتحاد اللفظ فهما أى فى
 المنقول عنه واليه ولائهم يبين معنى لفظ المقدمة حتى يقال انها بذلك المعنى منقولة أو مستعارة بل مراده أن لفظ المقدمة مأخوذة من
 مقدمة الجيش بقطع النظر عن الاضافة وحينئذ فعناها المتقدمة وانما لم يقل من أول الأمر والمقدمة مأخوذة من قدم بمعنى تقدم لان
 التحقيق أن استعمال المشتق منه لا يكفي فى أخذ المشتق مالم يرد الاستعمال به واطلاق المقدمة على الجماعة المتقدمة من الجيش باعتبار
 معناها الوضعى ويدل عليه ارادها فى الأساس فى الحقيقة حيث قال قدمته (١) فتقدم بمعنى تقدم ومنه مقدمة الجيش انتهى كلامه
 (قوله بمعنى تقدم) أى فهمى من قدم اللازم لان تقدم لازم وأما قولهم زيد تقدمه عمرو فهو من الحذف والايصال أى تقدم عليه وهذا
 أى أخذها من قدم بمعنى تقدم بناء على قراءتها بالكسر وأما على قراءتها بالفتح فيتعين أنها من قدم المتعدى لأن اسم المفعول انما يؤخذ
 من المتعدى فان قلت على قراءتها بالكسر لم تجمل مأخوذة من قدم المتعدى قلنا لان المباحث المذكورة متقدمة لا مقدمة شيئا آخر

(١) قدمته الخ كذا فى الأصل وعبارة الأساس وقدمته وأقدمته فتقدم وقدم بمعنى تقدم ومنه الخ وبهذا يلزم ما سقط هنا كتبه مصححه.

ولانه لو كان كذلك لأضيفت الى مفعولها بأن يقال مقدمة الطالب الذي عرفها على من لم يعرفها من الشارحين لان الصفة المتعدية للمفعول الظاهر اضافتها اليه لا لما له بهانوع تعلق فلما لم تضاف اليه وأضيفت للكتاب مع أنه غير المفعول علم أنها من اللازم وانما كان الكتاب غير المفعول لان المقدم في الحقيقة الطالب الذي عرفها لا الكتاب نفسه (قوله يقال مقدمة العلم) أى يقال هذا اللفظ أو يقال هذه الحكمة اذ من المعلوم أن الحكمة اذا أريد لفظها فانها تحكى بالقول نحو يقال له ابراهيم ويصح أن يجعل القول بمعنى الاطلاق أى أن المقدمة اذا أضيفت للعلم تطلق على ما يتوقف عليه الشروع في مسائله فاللام في قوله لما معنى على والظرف لغو متعلق بيقال على التقديرين وما في قوله لما نكرة موصوفة واقعة على معان أى معان تتوقف الخ وهى المبادئ العشرة وظاهره كانت مقدمة أولا بأن كانت في الاثناء ان قلت أصل الشروع في مسائل العلم انما يتوقف على تصور العلم بوجه وذلك يحسن بالرسم فيقتضى أن مقدمة العلم اسم للرسم خاصة وهذا ينافى ما ذكره العلامة السيد في شرح المفتاح من أن مقدمة العلم اسم لما يتوقف عليه تصور العلم بوجه وذلك كالرسم أو تصويره بالذات والحقيقة وذلك كالحدا والشروع فيه على بصيرة وذلك كالموضوع والفائدة والغاية وغيرها من بقية المبادئ العشرة المشهورة قلت المراد بالشروع الشروع من حيث هو فيشمل أصل الشروع والشروع على بصيرة فتشمل المقدمة جميع المبادئ وحاصل ما في المقام أن العلم لغة الادراك ثم نقل في العرف الى معلومات تصويرية أو تصديقية هى مسائل كثيرة مضبوطة بجهة واحدة ولا شك أن الشروع في تحصيل تلك المعلومات موقوف على تصورها بوجه وهو التصور الاجمالى لامتناع توجه النفس نحو المجهول المطلق فيمتنع الشروع فيها بدونها والشروع فيها على بصيرة يتوقف على تصور هاتيك الجهة ويتوقف أيضا على معان أخر خارجة عن تلك المعلومات كعرفة الغاية والموضوع والفائدة وغير ذلك من بقية المبادئ العشرة فسموا هذه مقدمة العلم لتوقف أصل الشروع والشروع على وجه البصيرة عليها (قوله ومقدمة الكتاب) عطف على مقدمة العلم وقوله لطائفة أى للجامعة عطف على قوله لما يتوقف من عطف المفردات أى أن لفظ مقدمة اذا أضيفت للكتاب تطلق الخ وقوله (٦٩) من كلامه أى من كلام الكتاب واطافة

كلام للضمير من اضافة العلم للخاص فهى للبيان والمعنى لطائفة منه وانما لم يقل هكذا لان ذكر العام أولا ثم بيانه بالخاص بعد ذلك أوقع في النفس (قوله

يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع في مسائله ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه

اتحاد اللفظ لعدم اشتراكها في الفصل الذى تتميز به عما سواها وبعمها دون غيرها والالم بتحقيق اختلافها في

فأراجع انها جزء على التقديرين خلافا لقول الخطيبى انها ذريعة

قدمت أمام المقصود أى جمعت أمامه فلا بد من التجربة بدى قدمت عن بعض معناه والا كان فيه ركة لتكرار قوله أمام المقصود معه (قوله لارتباط له بها) أى لارتباط للمقصود بها أى بتلك الطائفة أى بمعانيها أو يقال ان طريق الافادة والاستفادة لما كانت هى الالفاظ لم يحتج لتقدير كما أفاده الفنى وانما اعتبر الارتباط في جانب المقصود دون المقدمة نظرا الى أنه موقوف عليها والموقوف هو المرتبط وقوله لارتباط له بها أى سواء توقف الشروع في مسائل الفن على معناها بأن كان مدلولها مقدمة علم أم لا (قوله وانتفاع الخ) عطف سبب على مسبب وعلم بما ذكر أن مقدمة العلم ومقدمة الكتاب ألفاظ ولا يقال ان هذه التفرقة تحكم لامرجح لها لانا نقول ان مقدمة العلم لما كانت منضبطة غير مختلفة التفت في جانبها للمعانى ولما كانت معانى مقدمة الكتب مختلفة التفت في جانبها للالفاظ التى هى غير منضبطة واعترض السيد على الشارح بأن المتبادر من قوله يقال مقدمة الكتاب لكذا أن اطلاق مقدمة الكتاب في مقابلة مقدمة العلم اصطلاح بين القوم لامن الشارح ونيس كذلك اذ الوجود في كلام القوم مقدمة العلم وقد يطلقون مقدمة الكتاب على الالفاظ الدالة على مقدمة العلم مجازا مرسل لعلقة الدالية والدلالية ولا يطلقونها على الالفاظ مطلقا أعم من أن يكون مدلولها مقدمة علم أم لا على ما زعمه الشارح وأجيب بأن علة التسمية بمقدمة هو التقديم وحينئذ فلا وجه لجعل اطلاقها على الالفاظ مجازا عن اطلاقها على المعانى مع وجود العلة فقوله ولا يطلقونها على الالفاظ مطلقا ممنوع لما علمت من وجود العلة والحاصل أن السبب في اطلاق لفظ مقدمة على الالفاظ المتقدمة على المقصود لارتباطه بها هو التقديم والاولية لا الارتباط الواقع بين اللفظ والمعنى كالدالية وحينئذ فلا وجه لاختصاصها في كلامهم بمقدمة العلم ولا يختص اطلاقها على الالفاظ الدالة على مقدمة العلم فقوله ولم يطلقوا المقدمة على الالفاظ مطلقا ممنوع واعلم أن النسبة بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب التباين لان الأولى اسم للمعنى والثانية اسم للالفاظ وأما بين مقدمة العلم ومدلول مقدمة الكتاب فالعموم والخصوص الوجهى كما أن دال مقدمة العلم ونفس مقدمة الكتاب كذلك أى بينهما العموم والخصوص الوجهى يجتمعان فيما يتوقف عليه الشروع اذا ذكر أمام المقصود وتنفرد مقدمة الكتاب فيما لا يتوقف عليه الشروع في المسائل اذا ذكر أمام المقصود وتنفرد مقدمة العلم فيما يتوقف عليه الشروع اذا ذكر في الاثناء خلافا لمن قال ان النسبة للعموم والخصوص المطلق بين الامرين بناء على اعتبار التقدم في مفهوم مقدمة العلم وقد علمت من تعريف الشارح له عدم اعتباره فيها وأما النسبة بين دال مقدمة العلم ومدلول مقدمة الكتاب فالتباين كالاولى

فنقول كل واحدة منهما تقع صفة لمعنيين أحدهما الكلام كما في قولك قصيدة فصيحة أو بليغة ورسالة فصيحة أو بليغة

(قوله وهى) أى المقدمة ههنا أى فى ذلك الكتاب (قوله لبيان) أى مذكورة لبيان (قوله وانحصار) عطف على معنى الفصاحة وقوله علم البلاغة أى العلم المتعلق بها (قوله وما يلائم ذلك) عطف على معنى الفصاحة أى وبيان ما يلائم ذلك أى معنى الفصاحة والبلاغة والمراد بذلك الملائم النسبة بين الفصاحة والبلاغة ومرجع البلاغة (قوله ارتباط المقاصد بذلك) أى بما ذكرنا احتوت عليه المقدمة أو بالبيان المذكور وأشار بهذا إلى أن المقدمة المذكورة هنا مقدمة كتاب لا مقدمة علم لأن مقدمة العلم ما يتوقف عليه الشروع فى مسائله كالحل والموضوع والغاية الخ والمصنف لم يذكرها كلها فيها وإن كان قد ذكر فيها أغايات العلوم الثلاثة حيث قال فى آخرها وما يحترز به الخ ويصح جعلها مقدمة علم أيضا بهذا الاعتبار (قوله والفرق النح) قد علمت محصله وهو أن مقدمة الكتاب اسم لمجموع الطائفة من الكلام اللفظى التى يقدمها المصنف أمام المقصود لارتباط له بها لما لم يقدمه وإن حصل به الارتباط والارتفاع لا يصدق عليه التعريف ومقدمة العلم معان مخصوصة يتوقف عليها الشروع فيه (قوله فى الأصل) أى فى اللغة النح لما كان الواقع فى كتب اللغة ذكر معان متعددة للفصاحة وكلها يدل على الظهور ولما يتحقق الشارح من تلك المعانى الحقيقية من المجازى لما وقع فى ذلك من الاختلاف والاشتباه أتى فى بيانها أى الفصاحة بما يجمع معانيها الحقيقية والمجازية وهو البناء عن الظهور والابانة فهذا نكتة قول الشارح تنبى عن الظهور والابانة دون أن يقول هى الظهور والابانة وتوضيح ذلك أن الفصاحة تطلق فى اللغة على معان كثيرة فتطلق على زرع الرغوة وذهاب اللبائن يقال سقاهم لبنا فصيحاً أخذت رغوته وزغت منه أو ذهب لبؤه وخلص منه قال فى الأساس ان هذين المعنيين حقيقيان ثم قال ومن المجاز سر يناحتى أفصح (٧٠) الصبح أى بداضوه وحتى بدا الصبح الفصح أى الذى لا ظلمة فيه وهذا يوم مفتح

وفصح لا غيم ولا قروء
فصح النصارى أى عيدهم
وهذا مفصحهم أى مكان
بروزهم وأفصحوا عيدوا
وأفصح العجمى تكلم بالعربية
وفصح انطلق لسانه
وخلصت لغته عن اللسنة
وأفصح الصبى فى منطقته
فهم ما يقول فى أول ما
يتكلم وأفصح ان كنت
صادقا أى بين اه فقد

وهى ههنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة فى علمى البيان والمعانى وما يلائم ذلك ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد بذلك والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب بما خفى على كثير من الناس (الفصاحة) وهى فى الأصل تنبى عن الظهور والابانة (يوصف بها المفرد) مثل كلمة فصيحة (والكلام) مثل كلام فصيح وقصيدة فصيحة

الفصول فان العين الباصرة والنقد والماء الجارى لا يمكن تعريفها باعتبار هذه المعانى تعريفا واحدا فقال (الفصاحة) وهى فى اللغة لا تخلو عن معنى الظهور فيكون فعلها لازما كقولهم فصيح اللبى اذا ظهر من رغوته أو عن معنى الابانة فيكون فعلها فى المعنى متعديا كأفصح الاعجمى أبان مراد من نقلت عرفا الى وصف فى الكلمة والكلام والمتكلم لا يخلو ذلك الوصف من ملاسة وضوح وظهور وهى حقيقة عرفية (يوصف بها المفرد والكلام) فيقال فى المفرد كلمة فصيحة وفى الكلام هذا كلام فصيح ص (الفصاحة يوصف بها المفرد) شاعلم أن الفصاحة هى صفة اللبى الذى تؤخذ عنه الرغوة ومنه

جعل ماسوى ذهاب الرغوة واللبا معانى مجازية ولا شك أن تلك المعانى كلها تؤول لظهور بالاستئزام لأنها هوفذلك الفصح عبر بنبنى أى تدل ولم يقل معناها الظهور لانه لم يوجد لها معنى هو الظهور كما يفيد كلام المصباح فقلوه تنبى يشير الى أن معناها ليس هو الظهور بل شىء ينبنى عنه ويدل عليه ومن هذا علم أن مراد الشارح بالأصل اللغة سواء كان المعنى حقيقيا أو مجازيا بالحقيقى فقط وعلى هذا فالمراد بكون اللغة أصلا باعتبار المعنى الاصطلاحي لا باعتبار أنه حقيقة وعام أن المراد بالابانة الدلالة الالتزامية لا المطابقة لان لفظ الفصاحة لم يوضع للظهور حتى تكون دلالاته عليه مطابقة ولا تضمينية لان لفظ فصاحة لم يوجد فى كتب اللغة أنه موضوع للظهور وغيره حتى تكون دلالاته عليه تضمينية ثم ان الفصاحة نقلت عرفا الى وصف فى الكلمة والكلام والمتكلم ولا يخلو ذلك الوصف من ملاسة وضوح وظهور وانما لم يقتصر الشارح على المعنى الاصطلاحي الآتى فى المتن للإشارة الى أن بين المعنى اللغوى والاصطلاحي مناسبة والمناسبة تحصل ولو بحسب المال (قوله والابانة) عطف مرادف ان جعلت الابانة مصدر أبان بمعنى بان أى ظهر وحينئذ فالابانة بمعنى البيان وعطف لازم ان جعلت مصدر أبان بمعنى أظهر وحينئذ فتكون الابانة بمعنى الاظهار (قوله مثل كلمة فصيحة) أى مخبر بذلك عن جزء معين من جزئيات المفرد كقائم فيقال هذه كلمة فصيحة ويصح أن يراد بالكلمة لفظ كلمة اذهو يوصف بالفصاحة وكذا يقال فى قوله كلام فصيح ورما يقال ان قوله بعد والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح دون أن يؤول مثل متكلم فصيح مع أن قياس سابقه يمين الاول وأشار بالمثالين فى قوله مثل كلام النح الى أنه لا فرق فى الوصف بالفصاحة بين المنظوم وغيره والقصيدة مأخوذة من اقتصدت الكلام بمعنى اقتطعته قيل لانسى الايات قصيدة حتى تكون عشرة فما فوقها وقيل حتى تجاوز

سبعة ومادون ذلك يسمى قطعة (قوله قيل المراد الخ) حاصل ايضاح ما في المقام أن المصنف اعترض عليه بأنه قد بقي شيء ليس بكلمة ولا كلام مثل المركبات الناقصة فانها ليست بمفردة لان المفرد ما قبل المركب ولا كلاما لانه المركب التام والمركب المذكور ناقص فسكوته عنها يقتضي أن لا تكون صحيحة ولا بليغة مع أنها توصف بالفصاحة قطعاً فيقال مركب فصحيح وحينئذ في كلام المصنف قصور وأجاب الخاضعي والزوزني بأنها داخلية في الكلام في كلام المصنف اذ المراد بالكلام فيه المركب مطلقاً على طريق الهجاز المرسل من باب اطلاق الخاص وارادة العام فتدخل المركب التام والناقص وحينئذ فلا قصور في كلامه ورد شارحنا هذا الجواب بأنه لا يتم الا لو كان العرب أطلقوا على المركب المذكور كلاماً فصيحاً مع أنهم لم يقولوا فيه ذلك ووصفهم له بالفصاحة في قولهم مركب فصيح يجوز أن يكون من حيث مفرداته لا من حيث ذاته سلمنا أنه يوصف بالفصاحة من حيث ذاته وان الاعتراض بالقصور وارد على المصنف فالاولى ادخال المركب المذكور في المفرد لا في الكلام بان يراد بالمفرد ما قبل الكلام وذلك لانه لم يبعد اطلاق الكلام على ما قبل المفرد بل المعهود اطلاقه على المركب التام كما هو المعنى العرفي عند النحاة أو على اللفظ مطلقاً الشامل للمفرد وهو المعنى الاخرى وأما اطلاقه على ما قبل المفرد أعني المركب مطلقاً الشامل للتام والناقص فهذا مجاز مرسل كما علمت علاقته بخلاف اطلاق المفرد على ما ليس بكلام فانه حقيقة عرفية (قوله ما ليس بكلمة) الانسب ما ليس بمفرد أي وهو المركب مطلقاً (قوله وغيره) أي وهو المركب الناقص (قوله فانه قد يكون) الفاء للتعليل والضمير للحال والشأن وهذا علة للمعلل (٧١) مع علمه وقوله قد يكون بيت الخ أي كافي وقوله

اذا ما الغائيات برزن يوما
وزججن الحواجب والعيونا
فان هذا البيت غير مفيد
لعدم ذكر جواب الشرط مع
انه فصيح باجماع ضرورة
فصاحة كلامه (قوله وفيه
نظر) أي في ادخال المركب
الناقص في الكلام نظر
(قوله لانه انما يصح ذلك) أي
دخول المركب الناقص في
الكلام (قوله لو أطلقوا)
أي العرب (قوله ولم ينقل
ذلك عنهم) أي والمنقول عنهم
انما هو وصفه بالفصاحة
دون وصفه بأنه كلام حيث
قالوا مركب فصيح ووصفه

قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعم المركب الاسنادي وغيره فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على اسناد يصح السكوت عليه مع أنه متصف بالفصاحة وفيه نظر انما يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركب انه كلام فصيح ولم ينقل ذلك عنهم وانما وصفه بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة المفردات على أن الحق أنه داخل في المفرد لانه يقال على ما قبل المركب

امادخول المركب في الاسناد المفيد في الكلام فلا اشكال فيه وكذا دخول الكلمة الواحدة في المفرد وأما المركب غير المفيد فمقتضى ادخاله في الكلام لانه بما يكون بيت غير مشتمل على الافادة ومع ذلك فهو يوصف بالفصاحة فيدخل في الكلام وروبان وصفه بالفصاحة لا يستلزم تسميته كلاماً حتى يدخل في مسماه وانما المقتضى لدخول المركب الغير المفيد في الكلام أن يقال فيه مثلاً هذا كلام فصيح لا وصفه بالفصاحة فقط لان الوصف بالفصاحة أعم من التسمية بالكلام والاعم لا يستلزم الاخص فيجوز أن الفصيح وهو هذا البيت وفصح اذا اخذت عنه الرغوة قال الشاعر * وتحت الرغوة اللين الفصيح * وكذا قال الجوهري وفي الاستشهاد نظر فان كلامه يقتضي أن فصاحة اللين اخذ الرغوة عنه وانه انما سمى فصيحاً عند ذلك والبيت يدل على أنه فصيح قبل نزع الرغوة بل ظاهره ان بقاء الرغوة شرط حتى لا يسمى فصيحاً بعد أخذ هذا لانه ليس حينئذ تحت الرغوة الآن يقال أراد بقوله اخذت عنه الرغوة انها استعملت

بالفصاحة لا يستلزم تسميته كلاماً حتى يدخل في مسماه لان الوصف بالفصاحة أعم من التسمية بالكلام والاعم لا يستلزم الاخص فيجوز أن يكون وصفه بالفصاحة لكونه كلاماً فصيحاً لا لكونه كلاماً مركباً فبطل هذا التأويل وهو ادخال المركب الناقص في الكلام (قوله وانما هو الخ) لما بطل جواب الخاضعي وبقي الاعتراض بالقصور وارد على المصنف أشار الشارح لدفعه بأنه غير وارد بالكلية بقوله وانما هو وصفه بالفصاحة أي في قولهم مركب فصيح الخ (قوله باعتبار فصاحة المفردات) أي باعتبار أن مفرداته متصفة بالفصاحة لا باعتبار أنه مركب واذا كان كذلك فهو داخل في المفرد من غير تأويل بل في المفرد سلمنا أن انما هو وصفه بالفصاحة لذاته أي باعتبار أنه مركب فيحتاج للتأويل لاسكن الحق في التأويل خلاف ما قلت يا خاضعي (قوله باعتبار الخ) أي فيكون وصفه بالفصاحة من باب وصف الشيء بوصف أجزائه فوصفه بما عرضي لذاتي (قوله على أن الحق الخ) علي للاستدراك بمعنى لكن فلا تعلق بشيء فكأنه قال لكن الحق انه داخل الخ فبعد أن أجاب بأن وصف المركب الناقص بالفصاحة على طريق العرضية ظهر له بعد ذلك أنه يوصف بها بالنظر لذاته وانه لا يضمن التأويل في كلام المصنف ليشمله والا كان قاصراً لاسكن لا يؤول بما أول به الخاضعي بحيث أنه يدخل هذا المركب في الكلام بل يدخل في المفرد بقرينه بمقابلته للكلام وفي هذا الجواب بحث اذ لو كان داخل فيه لم يتم قوله أو لا يقال كلمة فصيحة الآن نحمل الكلمة على ما عيى المركب الناقص (قوله لانه) أي المفرد يقل أي يحمل على ما يقابل المركب وذلك القول في باب الكلام

(قوله وعلى ما يقابل الثني) أي ويقال على ما يقابل الثني أو المجموع أي والمحقق بهما وهو الاسماء الستة الشامل للمضاف وذلك القول في باب الاعراب أي ويقال على ما يقابل المضاف والشبيه به الشامل للمثنى والمجموع وذلك في باب المنادى واسم لا يقال على ما ليس جملة ولا شبيهها بها وذلك في باب المبتدأ والخبر (قوله وعلى ما يقابل الكلام) أي الشامل للمركب الناقص وهو المراد هنا واعلم أن إطلاق المفرد على هذه الأمور كما إطلاق حقيقة وإذا كان كذلك فدخل المركب الناقص فيه لا يلزم عليه تجوز بخلاف دخول المركب الناقص في الكلام بحيث يراد بالكلام المركب مطلقاً فإنه يلزم عليه التجوز (قوله ومقابلته الخ) جواب عما يقال أن المشترك لا يفهم منه معنى معين بدون قرينة فما القرينة هنا على أن المراد بالمفرد هنا ما يقابل الكلام فأجاب بقوله ومقابلته الخ لا يقال قد يعكس فيقال مقابلة الكلام بالمفرد تدل على أن المراد بالكلام ما ليس بمفرد لا نأقول إطلاق الكلام على ما ليس بمفرد مجاز تخالف لاصطلاح النحاة واللغويين بخلاف إطلاق المفرد على ما ليس بكلام فإنه اصطلاح والتبادر من الألفاظ حملها على معانيها بحسب الاصطلاح هذا واعلم أنه يلزم على ما قاله الشارح من أن المراد بالمفرد هنا ما يقابل الكلام أمور ثلاثة * الأول أن يكون المركب الناقص الخالي عما يخل بفصاحة المفرد من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس فصيحة من اشتماله على ما يخل بفصاحة الكلام من تنافر الكلمات وضعف التآليف والتعقيد نحو أن كان قرب قبر حرب قبر وإن ضرب غلامها هنداً وان تسكب عيناى الدموع لتجمداً لأنه صدق عليه أنه خالص من الغرابة وتنافر الحروف ومخالفة القياس والتزام فصاحة ما ذكر لا يليق بحال عاقل وإذا لم يكن فصيحة بالزم أن يكون تعريف فصاحة المفرد غير مانع فيجب أن يزاد فيه الخلو عن هذه الأمور وليكون مانعاً الأمر الثاني أنه يلزمه صيرورة ما هو فصيحة غير فصيحة بضم كامة فصيحة إليه وبينه أنه على تقدير تسليم فصاحة ما ذكر من المركبات الثلاثة يلزمه خروجها عن الفصاحة بضم كامة فصيحة إلى كل واحد منها كقولك في المثال الأول رحم وفي المثال الثاني أساء وفي المثال الثالث بلغت المني لأنه قبل الضم من قبيل المفرد ولم يشترط في فصاحته الخلو عما ذكر وبعد الضم من قبيل الكلام (٧٢) وهو قد اشترط في فصاحته الخلو عما ذكر والحال أنه لم يخلص ولا شك

أن صيرورة ما هو فصيحة غير فصيحة بضم كامة فصيحة إليه بعيد جداً * الأمر الثالث أنه يلزمه أن يخرج عن الفصاحة باعتبار مجرد الاستناد فيه من غير ضم كامة ولا نقصها

وعلى ما يقابل الثني والمجموع وعلى ما يقابل الكلام ومقابلته بالكلام ههنا قرينة دالة على أنه أريد به المعنى الأخير أعني ما ليس بكلام

يكون وصفه بالفصاحة لكون كامة فصيحة لا لكونه كلاماً مركباً مع فصاحة الكلمات وقيل داخل في المفرد لمقابلته بالكلام والكلام إذا أطلق ينصرف عرفاً للعفدي فيكون مقابلته ما ليس كذلك فيدخل عليه بعد أن كانت منبثقة في أجزائه لكن بعده عبارة ابن سيده فإنه قال إذا ذهب عنه الرغوة وعبرة

الراغب

نحو زيد الذي ضرب غلامه عمر أي داره فان جمل الذي وصفنا زيد كان مركباً ناقصاً فيكون فصيحة لدخوله في المفرد وان جعل الذي خبراً عن زيد كان كلاماً فيكون غير فصيحة لعدم خلوصه من ضعف التآليف وهذا أشنع مما قبله * واعترض ما اختاره الخليل أيضاً من التأويل في الكلام وأدخل المركب الناقص فيه بأنه يقتضي انصاف المركب الناقص بالبلاغة حقيقة لقول المصنف بعد والبلاغة يوصف بها الأخيران فقط وهو باطل إذ لم يدونوا عوارضه التي يطابق بها مقتضى الحال كتدو بينهم عوارض المركب التام وله أن يجيب عن هذا بأن في الكلام شبه استخدام حيث ذكر أولاً الكلام بمعنى المركب وذكره ثانياً بمعنى المركب التام وفيه بعدو بأن المفرد يتناول الأعلام المشتملة على تنافر الكلمات وضعف التآليف والتعقيد نحو أمدحه أمدحه وزان نوره الشجر وتسكب عيناى الدموع لتجمد إذا جعلت أعلاماً لا يدل جزؤه على جزء معناه وهذه كذلك ولا يرد أن ضعف التآليف لا يتأتى في العلم لأنه يكون بمخالفة الاعراب واللم بمجرد لا عراب له لأن الاعراب ثابت له باعتبار المنقول عنه فيلزم أن تكون هذه الأعلام فصيحة لخلوها عما يخل بفصاحة المفرد مع اشتمالها على ما يخل بفصاحة الكلام والتزامه لا يليق بحال عاقل وحيد فتعريف فصاحة المفرد غير مانع فالواجب أن يزاد فيه الخلو عن هذه الأمور وليكون مانعاً وهذا الالتزام كما ردد على الخليل يرد أيضاً على الشارح بالنظر للجواب الثاني أعني قوله على أن الحق الخ لأن المفرد عندهم مالفظ به لفظ واحد في العرف أو مأعرب بأعراب واحد والعلم المذكور مشتمل على لفظين فأكثر ومعرب بأعرابين فأكثر بحسب الأصل لأن نظرهم في اللفظ من حيث الاعراب والبناء وإن كانت تلك الأعلام من قبيل المفرد عند المناطقة لأن نظرهم في المعاني أصالة وهذا التعريف لفصاحة المفرد عند النحاة لا عند المناطقة وأنت خبير بأن هذا الجواب إنما ينفع الخليل دون الشارح وبما علمت من بطلان ما قاله الشارح والخليل لبطالان الوازم لهماظهر لك أن المفرد والكلام في كلام المصنف محمولان على معنهما الحقيقيين المتبادر منهما وهو أن المراد بالمفرد ما ليس بمركب وبالكلام المركب التام والمركب الناقص خارج عنهما لعدم انصافه بالفصاحة والبلاغة بالنظر لذاته وانصافه بالفصاحة في قولهم مركب فصيحة إنما هو باعتبار انصاف مفرداته بها كما أفاده

والثاني المتكلم كفى قولك شاعر فصيح أو بليغ وكاتب فصيح أو بليغ

العلامة عبد الحكيم (قوله والمتكلم أيضا) انما زاد هنا ايضا دون ما تقدم لان الكلام والمفرد من ودا واحد فهمما كالشيء الواحد وأيضا لا يؤتى بها الا بين شيئين (قوله يقال كاتب فصيح الخ) المناسب لما مر أن يقول (٧٣) مثل كاتب فصيح والمراد بالكاتب الناظر المتكلم

بكلام منشور وليس المراد به المتصف بالكتابة بدليل

مقابلته بشاعر والحاصل

أن الشخص متى كانت فيه

الملكة اتصف بالفصاحة

تكلم بنظم أو سجع أو

غيرهما كالنثر بل ولم

يتكلم أصلا أن الملكة

لا يعرف قيامها به الا

بالكلام (قوله تنبي عن

الوصول الخ) قال في

القاموس بلغ الرجل بلاغة

اذا كان يبلغ بعبارة كنه

مراده مع إيجاز بلا اخلال

أو اطالة بلا امال وحينئذ

فهى في اللغة تنبي عن الوصول

والانتهاء لكونها وصولا

مخصوصا وهى الوصول

بالعبارة الى المراد من غير

اخلال والاطالة عملة وأما

في الاصطلاح فهى مطابقة

الكلام لمقتضى الحال

والمناسبة بين المعنيين

ظاهرة لان الكلام اذا

طابق مقتضى الحال وصل

للمطوب عند البلغاء ولم

يقل وهى في الاصل اكتفاء

بما ذكره سابقا وقيل لم يقل

في الاصل لان معناها لغة

واصطلاحا واحد وفيه أنه

مع كونه خلاف الواقع

(و) يوصف بها (المتكلم) أيضا يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح (والبلاغة) وهى تنبي عن الوصول والانتهاء (يوصف بها الاخيران فقط) أى الكلام والمتكلم دون المفرد

في المفرد المركب الغير المفيد وانما جعلنا مقابلته بالكلام دليلا على ما ذكر لأن المفرد يذكر في مقابلته المتن فيراد به ما ليس بمعنى وفي مقابلته المركب فيراد به ما ليس بمركب وفي مقابلته الكلام وقد تقدم أن الكلام على الاطلاق ينصرف الى المفيد فيراد به ما ليس بكلام مفيد يدخل فيه المركب الغير المفيد ولكن يتوقف على تسليم هذه المقابلة والشهور في المقابلة مقابلته بالجملة وهى أعم من المفيد ويرد عليه أيضا لزوم دخول غير الفصيح من المركب الغير المفيد في تعريف فصاحة المفرد فيما سأتى لانه قال فيه فالفصاحة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف الخ ولا شك أنه يصدق على مثل قوله في المثال الآتى ان شاء الله تعالى وليس قرب قبر حرب أنه خلص من تنافر الحروف الى آخر القيود اذ الموجود فيه تنافر الكلمات لا تنافر الحروف فيكون مفردا فصيحاً وليس كذلك الا أن يقال تنافر الكلمات يرجع الى تنافر مجموع حروفها ثم على تقدير تمحل الجواب في هذا يدخل في التعريف ما لم يخلص من التعقيد الا انظري تأمله (و) يوصف بالفصاحة (المتكلم) أيضا يقال هذا شاعر فصيح وكاتب فصيح (والبلاغة) التى هى غير خالية عن معنى الانتهاء والوصول لابتاعتبار اللغة ولا باعتبار ما نقلت اليه لانها نقلت الى بلوغ الكلام الى المرتبة التى يجب مراعاتها في المطابقة (يوصف بها الاخيران) وهما الكلام والمتكلم (فقط) هو اسم فعل بمعنى انته فكذا يوصف بها الاخيرين فأنته عن وصف الكلمة بها

الراغب فانه قال اذا تعرى من الرغبة فأفصح الابن اذا زال عنه اللبأوأفصح العجمى اذا خلاص من اللسنة وفصح الرجل جادت لغته وأفصح تكلم بالعربية وقيل بالعكس قل الراغب والاول أصح وقيل الفصيح الذى ينطق وأنكر النضر أفصح كما نقله ابن عباد في المحيط وفي التنزيل وأخى هرون هو أفصح منى لسانا وهو دليل على أنه من الثلاثى وأفصح الصبح اذا طلع وأفصح النضرانى جاء في فصحه وفي الاصطلاح اختلاف فيها باعتبارهم والمصنف عدل عن حد الفصاحة باعتبار الحقيقة الصادقة على أعم من فصاحة المفرد والكلام والمتكلم وأفرد فصاحة المفرد عن فصاحة الكلام برسم وقد تقدمه لذلك الحفاجى في كتاب سر الفصاحة * وقوله المفرد إما يعنى به اللفظ بكلمة واحدة كما يقتضيه ما فسر به فصاحة المفرد بعد ذلك فيخرج عنه نحو عبد الله علما كان أم لم يكن وذلك يوصف بالفصاحة لاجل حاله أو يعنى ما وضع لمعنى ولا جزله يدل فيه فيخرج عنه أيضا الثانى أو يعنى ما يقابل الجملة فيخرج عنه الجملة الموصول بها كقولك رأيت الذى ضربته فانها ليست بكلام فلا تدخل حينئذ في المفرد ولا في الكلام وكذلك كل واحدة من جملتى الشرط وجوابه وهذه الامور اذا خرجت عن المفرد ولم تدخل في الكلام لانها ليست بكلام فى أين يشرح فصاحتها ولو قال المفرد والمركب لكان أحسن وقوله والمتكلم سأتى عليه ان شاء الله تعالى ص (والبلاغة يوصف بها الاخيران فقط) ش اعلم أن البلاغة فى اللغتين قولهم بلغ بالضم اذا انتهى ولا يوصف بها الكلمة انما يوصف بها الكلام والمتكلم وسأتى ما على ذلك ان شاء الله تعالى وقدم الفصاحة لانها أكثر مجالا من البلاغة ولا يكون الفصاحة

(١٠ - شروح التلخيص - أول)

يلزم أن يكون قوله تنبي عن الوصول والانتهاء مستدركا لان القصد منه ابداء المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى وعند اتحاد المعنى لاحاجة اليه (قوله والانتهاء) عطف تفسير (قوله فقط) الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر فقط اسم فعل بمعنى انته أى واذا وصفت بها الاخيرين فقط أى فأنته عن وصف المفرد بها

والفصاحة خاصة تقع صفة للمفرد فيقال كلمة فصيحة ولا يقال كلمة بليغة

(قوله اذ لم يسمع كلمة بليغة) فيه أنه أدخل المركب الناقص في المفرد وحينئذ فلا ينتهض الدليل على الدعوى لأن منفي الدليل أخص من منفي المدعى أي أن الذي نفيت عنه البلاغة في الدليل وهو الكلمة أخص من الذي نفيت عنه في المدعى وهو المفرد الشامل للكلمة والمركب الناقص ويلزم من هذا أن يكون الدليل أخص من المدعى وحينئذ فلا ينتهجه لأن نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم فلا يلزم من عدم سماع انصاف الكلمة بها عدم سماع انصاف المركب المذكور بها فالدليل المساوي للدعوى أن يقال اذ لم يسمع كلمة بليغة ولا مركب بليغ إلا أن يراد بالكلمة ما ليس بكلام فتشمل المركب الناقص لكن في إطلاق الكلمة على هذا المعنى من البعد ما ليس في إطلاق المفرد عليه بلاخفاء وإن أدخل المركب (٧٤) الناقص في الكلام كما هو رأي الخليل فلا إشكال في التعليل أصلاً (قوله

والتعليل) أي لعدم وصف المفرد بالبلاغة (قوله وهي) أي المطابقة المذكورة (قوله لا تتحقق في المفرد) أي لأن المطابقة المذكورة إنما تحصل بمراعاة الاعتبار الزائدة على أصل المعنى المراد وهذا لا يتحقق إلا في ذي الإسناد المفيد (قوله لأن ذلك) أي اعتبار المطابقة المذكور (قوله في بلاغة الكلام والمتكلم) أي فيجوز أن يكون هناك بلاغة أخرى يصح وجودها في الكلمة (قوله لا يتحقق في المفرد) أي لا يتحقق في المفرد المطابقة وان لم نطلع عليها كما وجد ذلك في الفصاحة فإن قال ذلك المعلن أنه لا معنى للبلاغة في كلام العرب إلا هذا المعنى وهو محال في الكلمة عاد إلى انتفاء السماع وهو الذي عللنا به (قوله وإنما قسم الخ) هذا توجيه لمبادرة

اذ لم يسمع كلمة بليغة والتعليل بأن البلاغة إنما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهي لا تتحقق في المفرد وهم لأن ذلك إنما هو في بلاغة الكلام والمتكلم وإنما قسم كلام من الفصاحة والبلاغة أولاً لتعذر جمع المعاني المختلفة الغير المشتركة

اذ لم يسمع كلمة بليغة وقيل إن العلة في عدم وصف الكلمة بها أن معناها المطابقة لمقتضى الحال والمطابقة المذكورة إنما تحصل برعاية الاعتبارات الزائدة على أصل المراد كما يأتي فلا تتحقق إلا في ذي الإسناد المفيد وذلك منتف عن الكلمة ورد بأن ذلك إنما يتم إن سلم أن لبلاغة الأما ذكر فتخص بذي الأفادة فإذا جاز أن تكون ثم بلاغة أخرى يصح وجودها في الكلمة كما تعقل ذلك في الفصاحة لم يكن ذلك علة في عدم وصف الكلمة بالبلاغة فإن قل هذا المعلن لا معنى للبلاغة في كلام العرب إلا هذا المعنى وهو محال في الكلمة عاد إلى انتفاء السماع وهو الذي عللنا به ثم لما بين محال الفصاحة والبلاغة ليتحقق اختلاف معاني كل منهما باعتبار تلك المحال أفرد كلامهما بتعريف فتعذر باعتبار تلك المحال لتعذر جمع المعاني المختلفة في تعريف واحد إذ لا تشترك المختلفات في فصل والالم تخالف وقد تقدمت

كالشرط للبلاغة على ما ستراه وقال بعض الشارحين لكونها أعم من البلاغة وليس بجيد لما سيأتي وقال الخطيب الشارح فلا يقال كلمة بليغة فكل ما يوصف بالبلاغة يوصف بالفصاحة من غير عكس وهذا بحسب الاصطلاح الذي ذكره ابن الأثير وتابعه المؤلف وبعضهم يقول الفصاحة والبلاغة مترادفان فعلى هذا كل فصيح بليغ أيضاً اه قلت قوله كل ما يوصف بالبلاغة يوصف بالفصاحة صحيح لأن شرط البليغ أن يكون فصيحاً كما سيأتي وقوله وغيره يقول مترادفان هو ما صرح به الجوهرى حيث قال البلاغة الفصاحة والظاهر أنه يقصد بذلك أن البلاغة تكون في الكلمة كما نكون في الكلام وذلك لا يوجب ترادفاً بل وجب أن كل محل صلح للفصاحة صلح للبلاغة وإن اختلف معناها وقد صرح جماعة بأن بين البلاغة والفصاحة تغايراً وأن كل ما صلح لأحدهما من كلام ومتكلم وكلمة صلح للآخرى وقوله بعد ذلك فعلى هذا كل فصيح بليغ أيضاً أي سواء كان كلمة أم كلاماً أم متكلاً ثم قال بعضهم البلاغة لا توجد في الكلمة فكانت أخص من الفصاحة فبذا قدمت الفصاحة عليها لنقدم العام على الخاص لأن الخاص عام مع شيء آخر يثقل فيه نظر وليس بين حقيقتي الفصاحة والبلاغة عموم وخصوص بل هما كل جزء فالْبلاغة كل ذو أجزاء مترتبة والفصاحة جزء غير محمول كما ستراه وعبارة الخطيب التي قدمناها قريبة من هذا الكلام وقال ابن الأثير البلاغة

شاملة

المصنف بالتقسيم أولاً وتعريف كل على كل حدة بعد ذلك مع أن الأصل أن يذكر التعريف أولاً ثم التقسيم ثانياً

فقول الشارح وإنما قسم كلام من الفصاحة والبلاغة أولاً أي ولم يأت من أول الأمر بتعريف واحد شامل لأقسام الفصاحة وكذلك البلاغة ثم يقسمها بعد ذلك كما هو الشأن وقوله قسم أي ضمناً لا صراحة حيث قال فالْفصاحة يوصف بها المفرد والكلام والتكلم والبلاغة يوصف بها الآخران فقط فإن هذا يستلزم انقسام الفصاحة إلى فصاحة مفردة وفصاحة كلام وفصاحة متكلم وانقسام البلاغة إلى بلاغة كلام وبلاغة متكلم (قوله لتعذر جمع المعاني المختلفة) كمنصاحة المفرد وفصاحة المتكلم وفصاحة الكلام وكبلاغة المتكلم وبلاغة الكلام وقوله الغير المشتركة الخ تفسير لاه مختلفة وأدخل آل على غير لتأوله بالغايرة فلا يقال أنه أدخل آل على المضاف الذي لم يشابه بفعل وهو لا يجوز

(قوله في أمر يعمها) متعلق بالمشاركة أي في حقيقة نوعية تصدق عليها وتصلح لتعريفها فلا يتأتى أن يؤتى للفصاحة بتعريف يعم أقسامها الثلاثة ويخرج غيرها وكذا البلاغة لا يتأتى أن يؤتى لها بتعريف يعم قسميها ويخرج غيرها وهذا بخلاف الكلمة فإنها لما اشتركت أقسامها في أمر يعمها صالح لتعريف الكلمة بحيث تتميز عن الكلام والكلام عرفت أولا بأنها قول مفرد ثم قسمت بعد ذلك إلى اسم وفعل وحرف وكذلك الإنسان لما اشتركت أقسامه بين زنج وروم وغيرها في أمر يعمها صالح لتعريف الإنسان بحيث يتميز عن الفرس والجمار وغيرها من الأنواع عرفت أولا بأنه حيوان ناطق ثم قسم بعد ذلك إلى تلك الأصناف والحاصل أنه لما تعذر هنا اشتراك أقسام الفصاحة في أمر يعمها صالح لتعريف الفصاحة بحيث يميزها عما عداها وكذلك البلاغة قسم كلامهما ثم عرفت تلك الأقسام وأما الاشتراك في الأمر العام مطلقا فحصل اذ لا شك في وجود المفهومات العامة السكينة كشئ وموجود ومستحسن وأقسام الفصاحة وكذلك قسم البلاغة مشتركة في هذه المفهومات ولكن لا يصلح شئ منها لتعريف كل من الفصاحة والبلاغة لعدم حصول التميز المذكور وهذا اندفع ما يقال على الشارح منطوقا لا نسلم عدم اشتراكها في أمر يعمها اذ لا شك في وجود المفهومات العامة السكينة التي تشترك فيها وتممها كشئ وموجود ومستحسن وما يقال عليه من حيث المفهوم (٧٥) ان كلامه يفيد أن مطلق الاشتراك

في الأمر العام يمكن في جميع الأمور المتغيرة في تعريف وليس كذلك (قوله في تعريف واحد) أي يبين حقيقة كل تفصيلا والا فلا تعذر كأن تعرف الإنسان والفرس بالجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة أو الحيوان فإنه يميزها في الجملة ولكن لا يبين حقيقة كل واحد تفصيلا (قوله وهذا) أي الصنيع من التقسيم أولا ثم التعريف ثانيا كما قسم أي كتقسيم ابن الحاجب الخ فإن تقسيمه قبل التعريف لعدم

في أمر يعمها في تعريف واحد وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى إلى متصل ومنقطع ثم عرف كلا منهما على حدة (فالفصاحة في المفرد)

الإشارة إلى هذا المعنى ونظير ذلك تقسيم الاستثناء إلى متصل ومنقطع ثم تعريف كل منهما على أن الاستثناءين يمكن جمعهما في التعريف بالوقوع بعد الافتيميزان عما عداهما من الفضلات فليس كما هنا في التميز فقال مقدا لتعريف الفصاحة على البلاغة لكونها مأخوذة في تعريف البلاغة وفصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقف وجودهما على وجودها ان أردت معرفة كل منهما باعتبار محالهما (فالفصاحة) الكائنة (في المفرد) هي

شاملة للألفاظ والمعاني فهي أخص من الفصاحة كالإنسان مع الحيوان فلذلك تقول كل كلام بليغ فصيح وليس كل كلام فصيح بليغا فقلت هذا الكلام أيضا ظاهر الفساد وليست الفصاحة أعم من البلاغة ولا العكس بل الفصاحة جزء البلاغة وإنما هو سمي المركب تركيبا غير محلي أخص والمفرد أعم وجعل الفصاحة عامة والبلاغة خاصة لاشتمالها على الأمرين ثم عبر عن ذلك بالعالم والخاص وإنما هو كل وجزء فليس ذلك اصطلاح القوم ثم دخول الفصاحة في الكلام سترى ما فيه وقال حازم في منهاج البلاء الفصاحة أخص من البلاغة ﴿تنبيه﴾ بما يوصف به الكلام والكلمة أيضا البراعة وأهمها الجمهور وقد ذكرها القاضي أبو بكر في الانتصار مع الفصاحة والبلاغة وحدها بما يقرب من حد البلاغة ص (فالفصاحة في المفرد)

الاشتراك المذكور وأورد على ذلك أن القسمين اشتركا في أمر يعمها صالح لتعريف المستثنى وهو المذكور بعد الاو واخوانها وفيه نظر بأن هذا لا يصلح تعريف للمستثنى لانه يدخل فيه ما بعد الواقعة صفة تحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا مع أنه ليس مستثنى (قوله فالفصاحة) أي اذا أردت بيان كل من أقسام الفصاحة والبلاغة فأقول لك الفصاحة الخ فالفاء الفصيحة ويقال لها فاء الفصيحة بالصاد والصاد والاضاد والاضافة في ذلك من اضافة الموصوف لصفته أي الفاء المفصحة والمفصحة (١) سميت بذلك لانها أفصح عن شرط مقدر أول كونها أفصحته وأظهرته وقيل فاء الفصيحة هي ما أفصحته عن مقدر مطلقا أي سواء كان شرطاً أو غيره كما في قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أي فضرب فانفجرت (قوله في المفرد) يصح أن يكون صفة للفصاحة كان المتعلق نكرة أو معرفة ولا يلزم على تقديره نكرة وصف المعرفة بالنكرة وهو لا يجوز لأن ال في الفصاحة جنسية ومدخولها في حكم النكرة ولا يلزم على تقديره معرفة حذف الموصول وبعض الصلة وهو لا يجوز لأن الكائن المقدر براد منه الثبوت والدوام فهو صفة مشبهة وأل الداخلة عليها معرفة لا موصولة على التحقيق ولا يصح أن يكون ذلك الظرف حالاً منها على مذهب سيبويه القائل بجواز مجيء الحال من المبتدأ لان الحال مقيدة للعامل مطلقا لفظيا أو معنويا ولا معنى للتقييد هنا لان التقييد إنما هو لشيء يختلف حاله كالحجي في قولنا جاء زيد راكبا والابتداء واحد لا يختلف أحواله

وأيضاً المقصود تفسير الفصاحة بوصف كونها في المفرد لا بقيد تحققها في المفرد إذ ليس المعنى على التقييد وإن كان المال واحداً لكن فرق بين التقديرين كما لا يخفى وذلك لأن التقييد يقتضي أن الفصاحة مشتركة اشتراكاً مضمناً لا لأنه يفيد أن الفصاحة أمر كلي يختلف أحواله نارة يكون في المفرد وتارة يكون في غيره والذي حققه الشارح أنهما من قبيل المشترك اللفظي وجعل المجرور رصفة لا يخالف ذلك تأمل ويصح أن يكون الظرفان متعلقاً بالنسبة التي اشتملت عليها الجملة والمعنى انتساب الخلوص المذكور للفصاحة في المفرد أو الفصاحة التي هي الخلوص منسوبة للمفرد وقضية هذا أن الظرف معمول للنسبة المذكورة وهو معنى قابل للتقييد وهذا يرد على حصر النحاة العامل المعنوي في الابتداء والتجرد (قوله قدم الفصاحة) أي قدم تعريف أقسامها على تعريف أقسام البلاغة مع أن اللف والنشر المنشوش أولى (قوله لتوقف معرفة البلاغة) أي ادراكها ونصورها من حيث المفهوم سواء كانت بلاغة متكاملة أو كلام وقوله على معرفة الفصاحة أي على تصورها في الجملة وإنما قلنا في الجملة لأن بلاغة الكلام لا تتوقف على فصاحة التكامل بل على فصاحة الكلام والمفرد وكذلك بلاغة التكامل لا تتوقف على فصاحته (٧٦) من حيث المفهوم بل على فصاحة الكلام والمفرد إذ لم تؤخذ المسكة التي

يقتدرها على تأليف فصيح لافي بلاغة الكلام ولا في بلاغة التكامل نعم تتوقف عليها بلاغة التكامل بحسب التحقق إذ لا يقتدر على تأليف كلام بليغ إلا من يقتدر على تأليف كلام فصيح (قوله لتوقف معرفة البلاغة) أي ادراكها ونصورها من حيث المفهوم سواء كانت بلاغة متكاملة أو كلام وقوله على معرفة الفصاحة أي على تصورها في الجملة وإنما قلنا في الجملة لأن بلاغة الكلام لا تتوقف على فصاحة التكامل بل على فصاحة الكلام والمفرد وكذلك بلاغة التكامل لا تتوقف على فصاحته (٧٦) من حيث المفهوم بل على فصاحة الكلام والمفرد إذ لم تؤخذ المسكة التي

قدم الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريفها ثم قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكامل لتوقفهما عليها (خلوصه) أي خلوص المفرد (من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي) أي المستنبط من استقراء اللغة وتفسير الفصاحة بالخلوص (خلوصه من تنافر الحروف) خلوصه من (الغرابة) خلوصه من (مخالفة القياس اللغوي) أي الضابط المتقرر من استقراء استعمال اللغوي كقولنا كلما تحركت الياء أو الواو وانفتح ما قبلها قلباً ألفاً ويجرى مجرى ما دخل في القياس ماثب عن الواضع التزامه ولو كان مخالفاً للقياس كإبدال الهاء همزة في ما مثلاً ثم إن الجاري على لسان بعضهم أن الفصاحة هي كون الكلمة جارية على استعمال المشهور المتقرر عمن يوافق تعريفهم وعليه يكون تفسيرها بالخلوص عن هذه الأمور الذي هو عدم تلك الأمور تفسيراً بالخاصة العدمية على وجه التسامح ولو قيل بأنها نفس الخلوص عما ذكر لم يبعد لأن هذه الأمور أسماء اصطلاحية لا حجب فيها ولما كان هذا التفسير مرجعاً إلى التفسير خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس) ش كان الأحسن اجتناب لفظ الخلوص لغلبة استعماله في الانفكاك عن الشيء بعد السكون فيه وليس المراد هنا كذلك ولهذا عيب على من حذاه مبتدأ بأنه المنجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة فإن المبتدأ لم يكن له عامل يجر عنه وكذلك قولهم ما عرى من

عامل

المتوقف عليها في فصاحة التكامل والمتوقف على التوقف على الشيء ومتوقف

على ذلك الشيء كذا قال يس وقد يقال المصنف لم يأخذ فصاحة الكلام في تعريف فصاحة التكامل بل اللفظ الشامل للمفرد كما نبه عليه الشارح فيكون توقف فصاحة التكامل على فصاحة المفرد بلا واسطة أيضاً (قوله خلوصه من تنافر الحروف) قيل وجه حصر مخلات فصاحة المفرد في الثلاثة أن المفرد له مادة وهي حروفه وصورة وهي تصيغته ودلالة على معناه وحيزه فعبه إماني مادته وهو التنافر أو في صورته وهي مخالفة القياس الصرفي أو في دلالة على معناه وهو الغرابة ويمكن إجراء ذلك أيضاً في الكلام فعبه في مادته تنافر الكلمات وفي صورته أي التأليف العارض على الكلمات ضعف التأليف وفي دلالة على معناه التقييد (قوله خلوصه من تنافر الحروف) المراد من الخلوص لازمه وهو عدم الانصاف وليس المراد أنه كان متصفاً بها أولاً ثم خاص ثم إن كلام المصنف من باب السلب الكلي وهو المسمى بعموم السلب لأن قيل رفع الإيجاب الكلي وهو المسمى بسلب العموم فالعنى حينئذ عدم اتصافه بكل واحد من الثلاثة فحينما وجد واحد من الثلاثة في الكلمة كانت غير فصيحة ولا جمل كون المراد من كلام المصنف السلب الكلي كان الأولى له الاتيان بمن في الغرابة ومخالفة القياس لاجل أن يكون كلامه ظاهراً في ذلك المعنى المراد إذ كلامه بدون ذلك يوهم أن المراد الخلوص من المجموع وعليه فلا يضر في فصاحة الكلمة وجود واحد أو اثنين من الثلاثة وهو باطل (قوله القياس) أي الضابط المتقرر من استقراء استعمال العرب كقولنا كلما تحركت الياء أو الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً (قوله أي المستنبط الخ) أشار بذلك إلى أنه ليس المراد حقيقة القياس في اللغة الذي هو الحاق شيء بشيء بجامع بينهما كالحاق البني بالجر في التجريم بجامع الاسكار بل المراد القياس الذي مشؤوه استقراء اللغة أي تتبع الكلمات اللغوية وهو القياس الصرفي كقولنا كلما تحركت الياء أو الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً وإنما

فالتنافر منه ما تكون الكلمة بسببه متناهية في الثقل على اللسان وعسر النطق بها كما روى أن أعرابيا سئل عن ناقته فقال تركتها
ترعى المصنع

لم يقل الشارح الصرفي بدل اللغوي مع أنه المراد للإشارة إلى أن منشأ هذا القياس الصرفي استقرار اللغة (قوله لا يخلو عن تسامح) أي
لأمرين الأول أن الفصاحة هي ككون الكلمة جارية على القوانين المستنبطة من استقرار كلام العرب متناسبة الحروف كثيرة
الاستعمال على ألسنة العرب الموثوق بعريتهم ويلزم من السكون المذكور الخلوص عما ذكر فليس الخلوص نفس السكون المذكور
ولا صادقا عليه وحينئذ فلا يصح حملها على الفصاحة بحيث يقال الفصاحة الخلوص لأن أدنى درجات التعريف أن يكون صادقا على
المعرف وأنصح أن يقال الفصيح الخالص لأن صدق المشتق على المشتق لا يستلزم صدق المأخذ عن لأخذ كالتأنيق والسكانب والنطق
والكتابة الأمر الثاني أن الفصاحة وجودية لأن معناها السكون المذكور والخلوص عدمي لأن معناه عدم الأمور المذكورة والعدمي
غير الوجودي فلا يصح حملها عليه وإنما قال لا يخلو عن تسامح ولم يقل باطل لا مكان الجواب عن كل من الأمرين أما الجواب عن الأول
فخاصة أن الأدباء يجوزون الأخبار عن الشيء بمباینه إذا كان بينهما تلازم قصدا للبالغة وإدعاء أنه هو ولا يقال إن التعريف بالمباین
منوع ودعوى الإدعاء وقصد البالغة لا تنفع لانا نقول هذا عند علماء النطق (٧٧) وأما الأدباء فيكتفون بمجرد كون المعرف يستلزم
تصوره تصور المعرف

لا يخلو عن تسامح (فالتنافر) وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها (نحو)
مستنزرات في قول امرئ القيس

بالعدم المضاف وهو أنما يفهم بمعرفة ما يضاف إليه شرع في بيان هذه الأمور المضاف إليها الخلوص فقال
إن أردت معرفة هذه الأشياء (فالتنافر) منها معنى في حروفها يوجب عسر النطق بها (نحو)
مستنزرات من قوله

عامل لفظي ثم يرد عليه أن الخلوص من هذه الأمور عبارة عن عدمها فهو تعريف بالأمور العدمية
وأنما يكون التعريف بالذاتيات والخواص الوجودية فكان ينبغي أن يقول الفصاحة التمام الحروف
وكثرة الاستعمال وموافقة القياس الآن هذا عدم مضاف فالأمر فيه سهل والمراد بالاستعمال استعمال
العرب وبالقياس قياس التصريف (تنبيه) اعلم أن بقصود المصنف خلوص المفرد من كل واحد من
الثلاثة المذكورة لا من مجموعها وعبارة لا تدل على ذلك فأنك إذا قلت خلصت من زيد وعمرو وبكر كان
معناه أنك خلصت من مجموع الثلاثة وذلك صادق بخلوصك من أحدهم بخلاف قولك خلصت من زيد
ومن عمرو ومن بكر فإن تكرار حرف الجر مثله يؤذن بذلك كما أن قولك مررت بزيد وعمرو يقتضي
مرورا واحدا ويزيدو بعدو يقتضي مرورين وإنما جاء هذا في مادة الخلوص لانها في معنى النفي فإن
المعنى أن لا يكون مشتملا على الأمور الثلاثة وأنت لو قلت الفصيح مالم يشتمل على الثلاثة لما اقتضى
زوال كل منها فليتأمل ونظير ما يقتضيه تكرار حرف الجر في مررت بزيد وبعمر وفيما سبق من تكرار
الفعل ما يقتضيه تكرار الحرف هنا من تعدد المفعول الذي حصل الخلوص منه ص (فالتنافر نحو

والفرابة ومخالفة القياس وأما أن أريد بالوجودي ما لا يدخل العدم في مفهومه وبالعدمي ما يدخل العدم في مفهومه فلا شك في صحة
حمل العدمي على الوجودي بهذا المعنى بدليل حمل القضايا المدولة المحمول على الأمر الوجودي نحو زيد هو لا كاتب والبياض هو
لا سواد فالمحمول عدمي أي دخل العدم في مفهومه أي زيد شيء ثبت له عدم الكتابة والبياض شيء ثبت له عدم السواد ومن العلوم أن قوله
الفصاحة خلوص الخ من باب القضية المدولة لانه في قوة قولنا الفصاحة عدم الأمور المذكورة أي الفصاحة شيء ثبت له عدم الأمور
المذكورة (قوله يوجب ثقلها على اللسان) الثقل بكسر التاء وفتح القاف بوزن صغر مصدر ثقل الشيء بالضم خلاف الخفة وأما بكسر التاء
وسكون القاف بوزن علم فهو الشيء الثقل والاول أنسب من جهة اللفظ للتشاكل بين المتعاطفين لأن العسر مصدر أيضا والثاني أنسب
من جهة المعنى بحسب اللقاع لانه يشير إلى أن التنافر لا يخل بالفصاحة الا اذا كان شديدا بحيث يصير على اللسان كالحمل الثقيل وأما أصل
التنافر فلا يخل بالفصاحة ولا شك أن مراعاة التناسب العنوي أولى وعلى هذا فالمعنى يوجب شيئا عظيما كالثقل أي الحمل (قوله وعسر
النطق بها) بحتمل أنه عطف تفسير ويحتمل أنه عطف مسبب على سبب نظرا إلى أن الثقل في الكلمة سبب لعسر النطق بها فيلاحظ
الثقل وصف فيها أوجب عسر النطق بها (قوله نحو مستنزرات) أي نحو وصف هذه الكلمة

ومنه ما هو دون ذلك كلفظ مستنزر في قول امرئ القيس * غداثه مستنزرات الى العلى *

(قوله غداثه الخ) هذا البيت من معلقة امرئ القيس المشهورة التي مطلعها:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول خومل
وقبل هذا البيت
تصد وتبدي عن أسيل وتتيق * بناظرة من وحش وجرة مطفل
وجيد كجيد الريم ليس بفاحش * اذا هي نصسته ولا بمعطل
وفرع يزين المتن أسود فاحشم * أثبت كقنو الذخلة المتشكل

غداثه الخ (قوله أي ذوائبه) جمع ذؤابة بالهمز أبدلت الهمزة الاولى واوا في الجمع لاستثقالهم ألف الجمع بين هزتين وفي الأساس الذؤابة الشعر المنسدل من الرأس الى الظهر أي الذي شأنه الانسدال فلا ينفى أنه قديكون فوق وسط الرأس كما هنا وانما سمي ذلك الشعر غديرة لانه غودر وترك حتى طال (قوله في البيت السابق) وهو قوله وفروع يزين المتن أسود فاحشم الخ وفروع بالجر عطف على أسيل أو على جيد في الأبيات السابقة والفرع هو الشعر مطلقا أي كلاً أو بعضاً كما في المذهب فيصدق على الغداث وعلى المثني وعلى المرسل فيقال الغداث فرع أي شعر والمثني فرع الخ (٧٨) وعلى هذا فإضافة الغداث للضمير من إضافة الجزئي للكل وفي الصحاح أن الفرع هو

(غداثه) أي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق (مستنزرات) أي مرتفعات أو مرفوعات يقال استنزره أي رفعه واستنزرأي ارتفع (الى العلى) تضل العقاص في مثني تضل أي تغيب العقاص جمع عقصة

(غداثه مستنزرات الى العلى) تضل العقاص في مثني ومرسل يعني أن غداث الشعر أي ذوائبه مستنزرات أي مرفوعات ان روى بفتح الزاي أو مرتفعات ان روى بكسر ها يقال استنزره أي رفعه واستنزرار ترفع الى العلى أي الى جهة السماء ثم وصف الشعر بما يؤكده الكثرة فقال تضل أي تغيب العقاص جمع عقصة

غداثه مستنزرات الى العلى (قسم في الايضاح التنافر الى ما تكون الكثرة بسببه متناهية في الثقل وعسر النطق بها كما روى أن اعرابيا سئل عن ناقته فقال تركتها رعى المبعزع وروى عن الخليل أنه قال سمعنا كلمة شفاء وهي المبعزع ما ذكرنا تأليفها نقله الخفاجي والهاء والعين لا يكادوا واحد منهما يأتلف مع الآخر من غير فصل وشذ من ذلك قولهم هع هع اذافا والظاهر أنه الخمزع وهو ثبت قال الصغاني في العباب ابن دريد الخمزع مثال هدهد ضرب من النبت وقال ابن شميل الخمزع شجرة وقال أبو الدقيش هي كلمة معاينة لأصل لها وقال ابن سيده الخمزع ضرب من النبت حكاه أبو زيد وليس ثبت وقال عبد اللطيف البغدادي في قوانين البلاغة وشذ قولهم المبعزع وقيل إنما هو الخمزع اه وقال الصغاني في كتابه المسمى

الشعر التام أي الشعر بتمامه وعلى هذا فإضافة الغداث للضمير من إضافة الجزء للكل والتمن الظاهر والفاحم الذي كالفحم في السواد والأثبت الكثير والقنو بالكسر سباطة الدخول والمتشكل بكسر الكاف وفتحها كثير العنا كل أي الثمار يخ أي العبدان التي عليها البسر في البيت مبالغة من حيث تشبيه الشعر بالقنوا المذكور في الكثرة ولا تفسر المتشكل بذي العنا كليل لثلاث تفوت

المبالغة وما ذكره الشارح من أن الضمير راجع للفرع وكذا ما قلناه في الإضافة فهو بناء على أن الغداث بمعنى الذؤاب المفسرة بامر عن الأساس وهو الذي يناسبه ما يأتي للشارح في معنى البيت وأما على أن المراد بالغداث الشعر مطلقا على ما في المذهب فيجب أن يكون الضمير راجعا للحيوية وذكره باعتبار الشخص أو الممدوح ولا يصح أن يكون عائدا على الفرع لثلاث يلزم إضافة الشيء الى نفسه لان كلاما من الغداث والفرع مطلق الشعر المهم الا أن يقال ان الإضافة بيانية والحق أنها تجري في الضمير خلافا للناسر اللقاني أو يقال ان الفرع اسم للشعر مطلقا سواء كان للرجال أو النساء والغداث الشعر مطلقا بقيد كونه للنساء وعلى هذا يصح كون الضمير راجعا للفرع ويكون من إضافة الجزئي للكل (قوله يقال استنزره الخ) أشار الشارح بهذا الى أن هذا الوصف مأخوذ إما من فعل متعد أو من فعل لازم وينبغي على ذلك كونه اسم فاعل أو اسم مفعول فان كان مأخوذا من متعد صحت كونه اسم مفعول فيقرأ بفتح الزاي المعجمة وان كان مأخوذا من الفعل اللازم فهو اسم فاعل فيقرأ بكسر الزاي (قوله الى العلى) أي الى جهة السماء والمثني جمع العاليا بضم العين تأنيث الاعلى أي مرتفعات للجهات العليا (قوله أي تغيب) إشارة الى أن تضل من الضلال بمعنى الضياع وتضل فعل مضارع والعقاص فاعله وانما جمع العقاص دون المثني والمرسل إشارة الى أن العقاص مع كثرتها تغيب في مثني واحد وفي مرسل واحد لكثرة شعرها

(قوله وهي الحصلة المجموعة) أى التى تجمعها المرأة وتلوها وتربطها بخيوط وتجملها فى وسط رأسها كالرمانة ليصير محمداً وهى السمة بالغديرة والعقيقة والذؤابة ثم ان عادة نساء العرب بعد أن تعقص جانباً من الشعر على الكيفية التى قلناها ترسل فوقه الثنى والمرسل خلف الظهر فيصير الثنى والمرسل مرميين على ظهرها وتحتهما العقاص المجموع كالرمانة غائباً ومخبأً لا يظهر فظهر لك من هذا أن الغدائر والعقاص بمعنى واحد وحينئذ فقوله تضل العقاص اظهر في محل الاضمار وأن الأصل تضل هى أى الغدائر وأما اظهر في محل الاضمار للإشارة الى أن تلك الغدائر تسمى عقاصاً ومن هذا تعلم أن جملة تضل العقاص خبر ثان عن غدائره والرابط للبدا بالجملة الواقعة خبراً إعادة المبتدأ بمعناه وأنت خبير بأن جملة العقيقة والغديرة شيئاً واحداً بناء على ما مر من أن الغديرة هى الذؤابة المفسرة بما مر عن الأساس وأما على ما ذكر عن المذهب من أن الغدائر الشعر مطلقاً (٧٩) فلأن تكون العقيقة هى الغديرة فتأمل أفاده

شيخنا العلامة العدوى
(قوله والثنى المقتول)

لأخذه من الثنى وأما المرسل

فمعناه المرسل عن العقص

والثنى أى الخالى عنهما

وليس المراد بالمرسل المسبل

لأن الثنى مسبل أيضاً على

العقيقة مثله وقد يقال

كونه مسبلاً لا ينافى كون

الثنى مسبلاً أيضاً وأما

وصف هذا القسم بهذا

الوصف لانه لم يتصف بغيره

بخلاف الثنى فقد تعلق به

الثنى والارسال تأمل (قوله

يعنى أن ذوائبه) أى

الفرع والمراد بها العقائص

(قوله يعنى أن ذوائبه الخ)

أشار الى تفسير الغدائر

بالذوائب وأن الضمير فى

غدائره لالفرع كما أسلفه

وقوله وأن شعره عطف على

ذوائبه فالضمير للفرع أيضاً

والقول بأنه للرأس فيه

تثبتت لأضمار ويؤول

لارجوع للفرع إذ المقصود

تقسيم مطلق الشعر فلا وهم فى رجوعه للفرع كما لا يخفى وفى كلامه إشعار بأن العقاص هى الغدائر بعد أن شدت لا غيرها (قوله

مشدودة على الرأس) أى فى وسطها بخيوط ومجموعة كالرمانة وأخذ الشد بخيوط من قوله فى البيت مستشزرات خصوصاً اذا قرئ

على صيغة اسم المفعول ومن العقاص لأن العقيقة شعر ذو عقاص وهو الحيط الذى ربط به أطراف الذوائب كما فى الجملة (قوله الى

عقاص) أى وهى الغدائر وحينئذ فالشعر منقسم الى أقسام ثلاثة لأربعة خلافاً لما يوهمه ظاهر البيت من أن القسمة رباعية غدائر

وعقائص ومثنى ومرسل لكن قد علمت أن الغدائر والعقائص والذوائب بمعنى واحد كما أفاده شيخنا العلامة العدوى وفى حواشى

للطول كلام آخر غير هذا (قوله والغرض الخ) أى فليس المراد بهذا الكلام مجرد الأخبار فهو إما متريض ان استعماله فى حقيقته

وهو الأخبار ملوحاً به لهذا الغرض أعنى بيان كثرة الشعر أو كناية ان أريد اللازم

تكملة وهى الحصلة المجموعة من الشعر والثنى المقتول يعنى أن ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وأن شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والأول يغيب فى الأخيرين والغرض بيان كثرة الشعر

وهى الحصلة من الشعر فى الثنى وهو المقتول وفى المرسل وهو ضد المقتول ولما كان الغرض بيان كثرة الشعر بين ان غدائره أى أجزاءه المشدودة بخيوط وهى الذوائب كثيرة أوجب تراكمها ارتفاعاً الى العلى ثم ان مجموع الشعر قسمه الى العقاص الغير الطويلة وهى الرفعة المشدودة الى الثنى والمرسل وأن تلك العقاص تغيب من كثرة الشعر فى جنس الثنى والمرسل وبه يعلم أن العقاص من وضع الظاهر موضع المضمرة وأن القسمة ثلاثية لا رباعية وهذا التنافر متفاوت وقد سمع ما هو أعظم من مستشزرات كقولهم الممخض وهو نبت ترعاه الأبل والحكم فى التنافر الذوق لأن كل ما يحاول أن يضبط به من قرب

الصحاح على ما نقل عنه انه المعخض بضم العينين المهملتين حكاه عن الليث قال قال وسألنا الثقات فأنكروا أن يكون هذا الاسم فى كلام العرب وقال الفند منهم هى شجرة يتداوى بها وبورقها وقال ابن الاعرابى انما هو الخمخ بمخاين معجمتين مضمومتين وعينين مهملتين قال الليث هذا موافق لقياس العربية والتأليف وفى نهاية الإيجاز للإمام غفر الدين أيضاً رعى المعخض فتخلص فى هذه الكلمة حينئذ أربعة أقوال أحدها انه الخمخ والثانى المعخض وهو فيه ما بضم الهاء والخاء كما رأيت مضبوطاً بخط عبد اللطيف والثالث انه لأصل لها والرابع انه المعخض وهذا فيه الغرابة أيضاً ومنه ما هو دون ذلك كلفظ مستشزرات واستغنى المصنف بذكره هنا عن الأول لأنه يدل عليه بطريق أولى ولم يفعل ذلك فى الغرابة كما سيأتى وأما كان الثقل فى مستشزرات لنوسط الشين وهى مهموسة رخوة بين التاء وهى مهموسة شديدة والزاي وهى مجهورة وقد استعمل ذلك فى قول عثمان لسعد وعمار ميماد كما يوم كذا حتى أنثزن أى استعدوز كره فى الفائق وقول سليمان بن صرد رضى الله عنه بلغنى عن أمير المؤمنين قول تشزن لى به والاشارة بقوله غدائره الى قول امرئ القيس :

وفرع يزىن التين أسود فاحم * أثبت كفنوا النخلة المتعشك

غدائره مستشزرات الى العلى * تضل المدارى فى مثنى ومرسل

الفرع الشعر والأثبت الكثير والقنوالعنفود والمتعشك المتراكم والغدائر الذوائب والمستشزرات روى بفتح الزاى أى مرفوعات وبكسرهما أى مرتفعات ويقال استشزرت الشعر واستشزره صاحبه لازماً ومتعدياً كما هو ابن سيدة وغيره وروى العقاص جمع عقصة أو عقصة وفيه زحاف بالقبض

تقسيم مطلق الشعر فلا وهم فى رجوعه للفرع كما لا يخفى وفى كلامه إشعار بأن العقاص هى الغدائر بعد أن شدت لا غيرها (قوله مشدودة على الرأس) أى فى وسطها بخيوط ومجموعة كالرمانة وأخذ الشد بخيوط من قوله فى البيت مستشزرات خصوصاً اذا قرئ على صيغة اسم المفعول ومن العقاص لأن العقيقة شعر ذو عقاص وهو الحيط الذى ربط به أطراف الذوائب كما فى الجملة (قوله الى عقاص) أى وهى الغدائر وحينئذ فالشعر منقسم الى أقسام ثلاثة لأربعة خلافاً لما يوهمه ظاهر البيت من أن القسمة رباعية غدائر وعقائص ومثنى ومرسل لكن قد علمت أن الغدائر والعقائص والذوائب بمعنى واحد كما أفاده شيخنا العلامة العدوى وفى حواشى للطول كلام آخر غير هذا (قوله والغرض الخ) أى فليس المراد بهذا الكلام مجرد الأخبار فهو إما متريض ان استعماله فى حقيقته وهو الأخبار ملوحاً به لهذا الغرض أعنى بيان كثرة الشعر أو كناية ان أريد اللازم

(قوله والضابط ههنا) أى لتنافر الحروف وحاصله أن الضابط المعول عليه فى ضبط تنافر الحروف الذوق وهو قوة يدرك بها اطائف الكلام ووجوه تحسينه فكل ماعده الذوق ثقيلا متمسر النطق به كان ثقيلا ومالافلا خلافا لمن قال الضابط المعول عليه فى ضبط التنافر بمد الخارج ولين قال قربها لأن كلامهما لا يطردها لانا نجد عدم التنافر مع قرب المخرج كالجيش والشجى ومع بعده كعلم بخلاف ملع أى أسرع فقرب الخارج وبعدها كل منهما غير مطرد فلا يكون واحد منهما ضابطا معمولا عليه ولا يقال ان عدم الثقل فى علم وان كانت الخارج فيه متباعدة بخلاف ملع أن الاخراج من الحلق الى الشففة أيسر من الادخال من الشففة الى الحلق لا ثنا نقول هذا لا يتم لما نجده من حسن حلم وملح وغلب وبلغ (قوله أن كل ما يعده الذوق الصحيح) أى من الحروف وقوله متمسر النطق به لازم لما قبله وقوله سواء كان أى ثقله (قوله أو غير ذلك) أى كوقوع حرفين مضاد لىكل واحد منهما بصفة كوقوع الشين بين التاء والزى كما أتى بيانه (قوله فى المثل السائر) (٨٠) هو اسم كتاب فى اللغة (قوله وزعم بعضهم) هو الخلل خالى كما قاله الفنى

(قوله أن منشأ الثقل فى مستنزرات الخ) أى وأما على الأول فمنشأ الثقل فيها اجتماع هذه الحروف المخصوصة والحاكم بثقلها الذوق (قوله التى هى من المهموسة الخ) اعلم أن الحروف بالنسبة للجهر والهمس تنقسم الى قسمين مهموسة ومجهورة وبالنسبة الى الشدة والرخاوة تنقسم الى ثلاثة أقسام شديدة ورخوة ومتوسطة بينهما فالحروف المهموسة عشرة يجمعها قولك فته شخص سكت سميت بذلك لان الهمس لغة الخفاء والنفس يخفى مع هذه الحروف لجريانه معها اضعف الاعتماد عليها فى مخارجها والحروف

والضابط ههنا أن كل ما يعده الذوق الصحيح ثقيلا متمسر النطق به فهو متنافر سواء كان من قرب الخارج أو بعدها أو غير ذلك على ما صرح به ابن الاثير فى المثل السائر وزعم بعضهم أن منشأ الثقل فى مستنزرات هو توسط الشين المعجمة التى هى من المهموسة الرخوة بين التاء التى هى من المهموسة الشديدة والزى المعجمة التى هى من المجهورة

الخارج أو تباعدها أو توسط مهموس رخو بين شديد ورخو ومجهور كما قيل فى مستنزرات فان الشين فيه توسط بالوجه المذكور بين ما ذكر وغير ذلك فقد نقض أما التوسط بما ذكر فلو كان موجبا للتنافر لأوجبه فى مستنزرات لوجود ما ذكر فيه ولاتنافر فيه قطعا وأما التبعاد فهو كثير مع الفصاحة كبلغ وأما التقارب فقد نبى بعضهم على اخلااله بالفصاحة لأجل التنافر فيه والترم انتفاء الفصاحة على كلمة ألم أعهد فى التنزيل واحتاج الى الاعتذار بأن اشتمال الكلام الطويل على كلمة غير فصيحة لا يوجب كون ذلك الكلام غير فصيح إذ حاصله وصف الكل بوصف اثنى عن جزئه وهو صحيح فان الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية لا يوجب عدم وصفه بكونه عربيا ففاس الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة على الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية فى صحة وصف كل منهما بوصف ليس فى جزئه بجامع الطول ووجود الوصف فى الجمل ورد بأن القياس من شرطه وجود الحكم فى الأصل والحكم الذى هو صحة وصف الشيء بما ليس وصفا لجزئه لم يوجد فى الكلام العربى الذى هو الأصل القيس عليه وما يتوهم من كون بعض الكلام ليست عربية كالفقاس والمشكاة فى الآية الكريمة لانسائه بل هى عربية مما توأمت فيه العربية مع غيرها أو المراد بوصف الكل الموجود فى الكلام العربى ما يعم جميع الأجزاء وهو كونه عربيا فالقياس فاسد لعدم وجود الحكم فى الأصل ورد أيضا بعد تسليم وجود الحكم فى الأصل بوجود الفارق وهو أن الكلام الفصيح

ونزل المقاص أى تخفى تحت الشعر وفى البيتين شاهد للوصف بالجملة قبل الوصف بالمفرد كقوله تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك ولا يَحْتَمِلُ القطع فى البيت كما يَحْتَمِلُ فى الآية لان الصفات فى البيت غير

مرفوعة

المجهورة ماعدا هذه الحروف سميت بمجهورة لأن الجهر لغة الاظهار والنفس يتمتع أن يجرى معها

لقوة الاعتماد عليها فى مخارجها والشديدة حروف ثمانية يجمعها قولك أجد فقط بكت سميت بذلك لمنعها النفس أن يجرى معها لقوتها فى مخارجها والرخوة ثلاثة عشر حرفا هى ماعدا هذه الحروف وماعدا حروف لن عمروهى المتوسطة بين الرخاوة والشدة وأما سميت الأولى رخوة لان الرخاوة لغة اللين والنفس يجرى معها حتى لانت عند النطق وأما سميت الثانية متوسطة لأن النفس لا ينجس معها انحباس الشديدة ولم يجرمها جريانه مع الرخوة اذا علمت هذا فاعلم أن الشين انصفت بالهمس والرخاوة والتاء قبلها انصفت بالهمس والشدة فقد اشتركا فى الهمس واختلفا فى الشدة والرخاوة والضمر جاء من اختلافهما وكذلك شاركت الشين الزاى فى الرخاوة واختلفا فى الهمس والجهر والضمر جاء من اختلافهما فالخاصل أن الشين انصفت بصفتين ضاربت باحداهما ما قبلها وضاربت بالآخرى مابعدا وبهذا ظهر أنه لا حاجة لوصف الشارح اتاء بالهمس فكان الأولى الاقتصار على الشدة لأن الضرر بها كما اقتصر فى الزاى على الوصف الذى به الضرر وهو الجهر وترك الرخاوة

(قوله ولو قال مستشرق) الأولى مستشرقات لأن البيت لا يتن إلا به على تقدير ابدال مستشرقات به إلا أن يقال إن ذلك القائل إنما التفت لأصل المادة (قوله وفيه نظر) أي في هذا الزعم نظر فهو رد للكلام من أصله لا لقوله ولو قال الخ وحاصله أن علة النقل التي ذكرتها وهي مضاربة الحرف المتوسط بين حرفين لما قبله ولما بعده في الصفة موجودة في مستشرق أيضا فيجب أن يكون متنافرا أيضا وأنت لا تقول أنه ثقيل لأنك قلت ولو قال مستشرق لزال ذلك الثقل (قوله لأن الراء المهملة أيضا من المجهورة) أي فهي كالزاي وإن كانت الزاي رخوة والراء المهملة متوسطة بين الرخوة والشديدة فالشيين كما ضاربت الزاي المعجمة بالجهرية تضارب الراء المهملة بذلك الوصف أيضا لأن كلامهما مجهور والشيين مهموسة وأجاب بعضهم عن هذا النظر بأن مراد هذا القائل أن النقل ناشئ من اجتماع الشيين مع التاء والزاي بمعنى أن منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة والحاكم بذلك الثقل هو الذوق ويرشدك لهذا قوله ولو قال مستشرق لزال ذلك الثقل لا تنفاه هذه الحروف المخصوصة فهو قائل بما قاله ابن الأنبر وفي هذا الجواب نظر إذ لو كان مراد هذا الزاعم ما ذكر لكان توصيفه للحروف ببيان أنواعها العواصر لا لفائدة (٨١) فيه كما لا يخفى على الذوق السليم وإنما الاستفاد من كلام هذا الزاعم هو ما

ولو قال مستشرق لزال ذلك الثقل وفيه نظر لأن الراء المهملة أيضا من المجهورة وقيل إن قرب الخارج سبب للثقل الخلل بالفصاحة وإن في قوله تعالى ألم أعهد إليكم ثقلا قريبا من المتناهي فيخل بالفصاحة السكامة لكن الكلام الطويل الشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة

من شرطه فصاحة الكلمات وليس المقيس عليه الذي هو الكلام العربي من شرطه عربية كانه جميعا فلي هذا لا يتصور كلام فصيح وبعض كلماته غير فصيحة طال أو قصر لأن شرط فصاحة الكلام فصاحة كل كلمة منه بل يمكن أن يتأنس بوجود ما يسمى كلاما في الجملة من غير شرط فصاحة كلماته جميعا وهو المركب الغير المفيد على مذهب من يفسر الكلام هنا بالمفيد لأن شرط فصاحة الكلمات حينئذ أنما هو في المفيد وأما على مذهب هذا القائل فلم يكن له ما يتأنس به من مسمى كلام لا تشترط فيه فصاحة كلماته إذ لا يوجد كلام في الجملة لا يشترط فيه فصاحة الكلمات على مذهبه لأنه يفسر الكلام بليس بكامة فيدخل المفيد وغيره فعموم الاشتراط على مذهبه ألزم لكن مقتضى هذا أن صاحب المذهب الأول يكون غير المفيد عنده فصيحاً ولو اشتمل على كلمات غير فصيحة ولا أنظره يقول به ولو كان هو

مرفوعة أنما يحتملان معا أن تكون المقدمة حالا تنبيه قلوا التنافر يكون إما لتباعد الحروف جدا أو لتقاربها فانها كالظفرة والنش في القيد ونقله الخفاجي عن الخليل بن أحمد ورأى أنه لا تنافر في القرب وإن أفرط ويشهد له أن لنا ألفاظا متقاربة حسنة كلفظ الشجر والجيش والفم ومتباعدة قبيحة مثل ملح إذا أسرع ويرد على من جعل القرب والبعد موجبين للتنافر أن نحو النهم حسن مع تقارب حروفه وقد يوجد البعد ولا تنافر مثل علم ومثل البعد فان الباء من الشفتين والهمزة من الخلق وهو حسن وأو غير متنافرة مع أن الواو بعيدة من الهمزة وكذلك ألم متباعدة وكذلك أمر ولا تنافر والحق في الجواب عن ذلك أن المدعى أنما هو الغلبة كما هو شأن العلامات لا اللازم ويشبه استواء تقارب الحروف وتباعد في تحصيل التنافر استواء التلين الذين هما في غاية الوفاق والتضيق الذين هما في

ذكره الشارح المحقق نعم يمكن الجواب عن هذا القائل بأن يقال إن الراء المهملة في مستشرق وإن كانت من المجهورة إلا أن مجاورة الفاء التي هي من حروف الذلاقة أزال الثقل الحاصل من توسط الشيين بين ما ذكر فتأمل (قوله وقيل إن قرب الخارج الخ) فإنه العلامة الزوزني (قوله إن قرب الخارج سبب للثقل) أي ولا شك أن حروف مستشرقات متقاربة الخارج فلذا كانت ثقيلة (قوله وإن في قوله تعالى الخ) بالكسر عطفاً على أن قرب الخارج فهو من جملة مقول القول (قوله نقلاً) أي لما فيها من قرب الخارج

(١١ - شروح التلخيص - أول) وقوله قريبا من المتناهي أي من الثقل المتناهي أي وأما المتناهي فنحو الهعنع بكسر الهاء وسكون العين المهملة وكسر الحاء المعجمة وفتحها في قول أعراي سئل عن ناقته تركتها ترعى الهعنع أي نتنا أسود وإنما كان أعهد ثقله قريبا من المتناهي وثقل الهعنع متناهي لأن الأول جمع فيه بين ما يخرج من أقصى الحلق وهو الهمزة والهاء وما يخرج من وسطه وهو العين والثاني جمع فيه بين ما يخرج من أقصى الحلق وهو الاء وما يخرج من وسطه وهو العين وما يخرج من أدناه وهو الحاء ثم إن هذا الذي قاله الزوزني لا يخالف ما قلناه سابقا من أن التنافر لا يخل بالفصاحة إلا إذا كان شديدا بحيث تصير السكامة على اللسان كالحل وأما أصل التنافر فلا يخل وذلك لأن كلام الزوزني يقتضي أنه لا بد أن يكون التنافر متناهي أو قريبا منه كما في ألم أعهد فيعلم منه أنه لا بد أن يكون شديدا بحيث تصير السكامة كالحل على اللسان وأما أصل التنافر فلا يخل بالفصاحة وهذا هو عين ما قلناه (قوله لكن الكلام الخ) هذا جواب منه عما يقال يلزم على هذا أعني كون ألم أعهد غير فصيحة أن سورة من القرآن وهي سورة يس غير فصيحة وهذا باطل وقوله الكلام الطويل أي كالسورة والقرآن (قوله لا يخرج عن الفصاحة) أي بل هو متصف بها

(قوله كلاً يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربياً) وذلك كالقرآن فإنه عربي قال تعالى انا أنزلناه قرآناً عربياً وقد اشتمل على كلمات غير عربية كالقسطاس فإنها كلمة رومية اسم للزان وكالسجل فإنه كلمة فارسية اسم للصحيفة وكالمشكاة فإنها كلمة هندية اسم للطاقة التي لا تنفذ كسبلة القنديل ومع اشتماله على تلك الكلمات الغير العربية لم يخرج عن كونه عربياً كاشهد له الآية (قوله وفيه نظر) أي في ذلك القيل نظر من حيث ما اشتمل عليه من الدعوة المشار إليها بقوله لكن الكلام الطويل الخ والقياس المشار إليه بقوله كلاً يخرج الخ وحاصل ما ذكره من رد الدعوة التي أجاب بها عن السؤال المقدّر أن مادعيته من أن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن كونه فصيحاً لا يسلم بل هو خارج عن كونه فصيحاً لان فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير فيلزم من انتفاء الأولى انتفاء الثانية وحينئذ فقد بطلت الدعوة القائلة لكن الكلام الطويل الخ (قوله على أن هذا القائل) أي بأن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة وهو الزورني قد فسر الكلام أي في قول المصنف سابقاً بوصف به المفرد والكلام بما ليس بكلمة أي وحينئذ فالقول بوجود كلمة غير فصيحة في كلام فصيح على تفسيره أكثر فساداً من ذلك القول على تفسير (٨٢) الشارح فالفساد لازم له في شيتين الركب التام والركب الناقص اذا

كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربياً وفيه نظر لان فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة والقياس على الكلام العربي ظاهر الفساد ولو سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة

اللازم لتفسيره تأمل ورد أيضاً بأن التزام وجود كلام غير فصيح ولو لم يطل في التزويل بل وجود كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة ما يليق بحلاله تعالى اليه من الجهل أو العجز إذ لا موجب لترك الفصيح الى غيره عادة الا احدهذين فالواجب الجزم بعدم التنافر بتقارب المخرج كما يشهد به الذوق والله أعلم

غاية الخلاف في كون كل من الضدين والمثلين لا يجتمع مع الآخر فلا يجتمع الثلثان لشدة تقاربهما وكما يقال العداوة في الأقارب ولا الضدان لشدة تباعدهما وحيث دار الحال بين الحروف المتباعدة والمتقاربة فالتباعدة أخف حتى جعل جماعة تباعد مخارج الحروف من صفات الحسن ونقله ابن الأثير في كنز البلاغة عن علماء البيان وقال الخفاجي انه شرط للفصاحة ورد عليه في المثل السائر باننا نلم الفصاحة قبل العلم بالمخارج وهو ضعيف لانه لم يحمل العلة العلم بتباعد المخارج بل نفس التباعد وذلك مدرك لكل سامع ثم قالوا ان كلام العرب ثلاثة أقسام أغلبه متركب من الحروف المتباعدة وبليه تضعيف الحرف نفسه وأقله المتركب من الحروف المتجاورة فهو بين مهملة وقليل جداً وانما كان أقل من الثمانيين وان كان فيهما ما في المتقاربين وزيادة لان الثمانيين يخفان بالادغام قال ابن جني في آخر سر الصناعة التأليف ثلاثة أضرب أحدها تأليف الحروف المتباعدة وهو الأحسن الثاني تضعيف الحرف نفسه وهو يلى الأول في الحسن وتليهما الحروف المتقاربة فامارفض وإما قل استعماله ولذلك لما أرادت بنو تميم اسكان عين معهم كرهوا ذلك فأبدلوا الحرفين حاءين فقالوا حم فرأوا ذلك أسهل من

اشتمل كل منهما على كلمة غير فصيحة لان فصاحة الكلمات شرط في فصاحة الكلام اتفاقاً وهو قد أدخل المركب الناقص في الكلام بخلاف القول المذكور على تفسير الشارح الكلام بالركب التام فان الفساد انما يوجد في المركب التام المشتمل على كلمة غير فصيحة وأما المركب الناقص فلا يوجد فيه هذا الفساد لانه لم يشترط في فصاحته فصاحة كلماته فاذا اشتمل على كلمة غير فصيحة صح أن يقال عليه انه فصيح فقد وجد على هذا التفسير كلام في الجملة فصيح بدون فصاحة الكلمات بخلافه على الأول

فانه لا يوجد ذلك أصلاً (قوله والقياس على الكلام الخ) حاصله أن هذا القائل قاس وقوع كلمة غير فصيحة في كلام فصيح الحرفين على وقوع كلمة غير عربية في القرآن العربي لقوله تعالى انا أنزلناه قرآناً عربياً وورد عليه بأن هذا القياس فاسد لان القرآن لم يشتمل على كلمات غير عربية والكلمات القرآنية التي قيل فيها انها رومية أو فارسية أو هندية توافقت فيها اللغات كالصابون والتنور ولو سلم أنها غير عربية فلانسلم أن القرآن كله عربي والضمير في قوله انا أنزلناه عائده على القرآن بمعنى السورة واطلاق القرآن على البعض شائع كقول الفقهاء يحرم على الجنب قراءة القرآن سلماً ان الضمير راجع للقرآن بتمامه فلانسلم أنه عربي باعتبار غالب الأجزاء كما زعم هذا القائل بل عربي بآيته باعتبار الأسلوب والتركيب من تقديم المضاف على المضاف اليه وتقديم الموصوف على الصفة سلماً أن عربيته باعتبار غالب الأجزاء كما قال هذا القائل فلانسلم صحة القياس لانه الفارق لانه اشترط في فصاحة الكلام فصاحة الكلمات ولم يشترط في عربية الكلام عربية الكلمات بل يكفي في نسبة المجموع الى العرب كون أكثره على لغتهم (قوله ولو سلم الخ) هذا تسليم للدعوى أي سلماً مادعيته من أن السورة لا يخرج عن الفصاحة مع اشتمالها على كلمة غير فصيحة لكن يلزمك شيء آخر وهو وقوع شيء غير فصيح في القرآن وهو باطل اذا اشتمال القرآن على شيء غير فصيح مما يقود الى نسبة الجهل أو العجز الى الله اسكن نسبتهما الى الله باطلاً فبطل اشتماله

والغربة أن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها فيحتاج في معرفته إلى أن ينقر عنها في كتب اللغة المبسطة كما روى عن عيسى بن عمر النحوي أنه سقط عن حماد فاجتمع عليه الناس فقال ما لكم نكأ كأت على نكأ كؤ كؤ على ذي جنة افرقوا عني اجتمعتم تنحوا

على ما ذكر فبطل ما قاله ذلك القائل من قوله لكن اشتغال الخ (قوله فمجرد اشتغال القرآن على كلام غير فصيح) أي وإن لم يخرج ذلك الاشتغال عن الفصاحة على هذا التقدير وقد يقال إن الخصم لا يقول إن القرآن مشتمل على كلام غير فصيح وقد يجاب بأن مراده بالكلام الكلمات أو مجرد اللفظ على ما عليه أهل اللغة وقوله بعد ذلك بل على كامة هذا ترق من العام إلى الخاص لا يقال الخصم لم يقل أيضا باشتغاله على كلمات متعددة لانا نقول تجويزه اشتغال الكلام الطويل على كامة فصيحة يستلزم تجويز اشتغال القرآن على كلمات عديدة في مواضع مختلفة فكلام طويل في القرآن * واعلم أن القرآن إنما يكون مجردا عن الكلام الغير الفصيح إذا لم يعتبر الضمير في أهدوا ما على اعتباره فيكون قد وقع فيه كلام غير فصيح على قول هذا القائل ويكون قول الشارح فمجرد اشتغال القرآن على كلام غير فصيح الخ ظاهرا لا غبار عليه (قوله لما يقود) أي يجري إلى نسبة الجهل بأن المذكور غير فصيح أو بأن الأولى إيراد الفصيح أو إلى نسبة المعجز عن إيراد الفصيح بدل هذا اللفظ غير الفصيح وبين ذلك أن اشتغال القرآن على غير الفصيح إما لعدم علمه تعالى بأنه غير فصيح أو لعدم علمه بأن الفصيح أولى من غير الفصيح فيلزم الجهل وإما لعدم قدرته على إبدال غير الفصيح بالفصيح فيلزم المعجز فإن قلت يمكن أن ورد غير الفصيح مع علمه بذلك وقدرته على الانيان بالفصيح بدله وإنما ورد غير الفصيح لكونه أوضح دلالة على المعنى المراد من الفصيح أو الحكمة لا تصل اليها عقولنا وحينئذ فلا محذور في اشتغال (٨٣) القرآن على غير فصيح فلت المقصود من القرآن

إنما هو الإعجاز بكامل بلاغته وفصاحته لأجل تصديق النبي صلى الله عليه وسلم بوجود كلمة غير فصيحة فيه موجب لعدم فصاحة ما اشتمل عليه من المقدار المعجز بالاتفاق وعدم فصاحة ذلك القدر موجب لعدم بلاغته فلا يكون معجزا ومخالفة ذلك المقصود لا مراءى

فمجرد اشتغال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة بما يقود إلى نسبة الجهل أو المعجز إلى الله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (والغربة) كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولأمانة الاستعمال

(والغربة) هي كون الكلمة وحشية أي غير مأنوسة الاستعمال ويلزم كونها غير ظاهرة المعنى بالنسبة لمن تلك الكلمة وحشية لديه والوحشية قسبان قبيحة مستكرهة ذوقا لعدم تداولها في لغة خلص العرب وهم أهل البادية دون المولدين وهي مخلة بالفصاحة مطلقا كجحيش للفريدي أي المستبد بأمره الذي لا يشاور الناس في رأيه وحسنه وهي غير مخلة بالفصاحة بالنسبة إلى العرب الخالص إذ ليست بالنسبة إليهم غير ظاهرة المعنى ومنها غريب القرآن والحديث فغربة المستحسنة إخلالها بالفصاحة

الحرفين المتقاربين ثم قال والتضعيف واحتمال الحروف المكروهة والاعتلال بأواخر الحروف أولى منها بأوله (قوله والغربة) ينبغي أن يحمل على الغربة بالنسبة إلى العرب العرباء لا بالنسبة إلى استعمال الناس ولو أراد الثاني لكان جميع ما في كتب الغريب غير فصيح والقطع بخلافه والمراد

تعد سقيا وخروجا عن الحكمة وهو لا يليق بحال الحكيم وحينئذ فيكون الانيان بغير الفصيح مع العلم به والقدرة على تبديله مستلزما للجهل بأنه سقيا الحكيم إنما يوضع الأشياء في محلها فظهر لك من هذا أن الانيان بالسقيا نتيجة للجهل بأنه سقيا فكأن نسبة السقيا داخلة تحت نسبة الجهل فاندفع ما يقال إن الاحتمالات ثلاثة فكان الأولى للشارح أن يقول بما يقود إلى نسبة الجهل أو السقيا والمعجز إلى الله هذا وإنما عبر بيقود دون يسوق لانه أبلغ في التشنيع على ذلك القائل لأن القود هو الاخذ من أمام والسوق من خلف فإذا حصل المحذور من أمام الذي هو أقوى في إدراك الشيء عادة كان أبلغ في التشنيع فتأمل (قوله غير ظاهرة المعنى) أي الموضوع له فلا يراد بالمتشابه والمجمل فانهما في القرآن فيلزم أن فيه الغريب لانهما غير ظاهري الدلالة على المراد لله وأما بالنسبة لمعانيها (١) الموضوع لها فهي ظاهرة المعنى لسهولة انتقال الذهن منها اليها ثم ان قوله غير ظاهرة المعنى تفسير لكونها وحشية والمراد بعدم ظهور معناها أن لا ينتقل الذهن منها لمعناها الموضوع له بسهولة (قوله ولأمانة استعمال) أي ولأما لوفقة الاستعمال في عرف الأعراب الخالص وذلك لأن العبرة بعدم ظهور المعنى وعدم مأنوسة الاستعمال بالنسبة للعرب العرباء سكان البادية لا بالنسبة للمولدين والآخرين كثير من قضاة العرب بل جلها عن الفصاحة فانها الآن لغبة الجهل باللغة على أكثر علماء هذه الأزمان فضلا عن عداهم لا يعرفون مفرداتها فضلا عن مركباتها وقوله ولأمانة استعمال عطف سبب على مسبب ولفظة غير في قوله غير ظاهرة المعنى مستعملة في النفي بمعنى لا بقرينة عطف ولأمانة استعمال عليه لا أنها مستعملة في معناها الأولى وهو كونها اسما بمعنى مقار وإنما أعاد النفي المستفاد من غير كقوله تعالى غير المفضوب عليهم ولا الضالين تنبيه على أن النفي يتعلق بكل من المطوفين لا بالجموع من حيث هو ثم اعلم أن الغريب قسبان أحدهما ماتتوقف معرفة معناه على البحث والتفتيش في كتب اللغة المبسطة لعدم تداوله في لغة خلص

أى يخرج لها وجه بعيد كما فى قول العجاج * وفاحما ومرسنا مسرجا * فانه لم يعرف ما أراد بقوله مسرجا حتى اختلف فى تخرجه
فقل هو من قولهم للسيف سريحية منسوبة الى قين يقال له سريج

العرب كتب كذا ثم وافرنعوا فان مثل هذه لعدم تداولها فى لغة العرب الخالص لا بد كرها من اللغويين فى كتابه الا من قل ومنه
ما لا يرجع فى معرفة معناه الى كتب اللغة لكونه غير مستعمل عند العرب فيحتاج الى أن يخرج على وجه بعيد وذلك كمنخرج كما سياتى
بيانه والمصنف انما مثل الثانى وقول الشارح غير ظاهرة الخ صادق بالقسمين ثم اعلم أن القسم الاول من الغريب يكون فى الجوامد
والصادر والمشتقات باعتبار مبادئها أى أصلها المشتقة منه كالتكأ كؤ والقسم الثانى يكون فى المشتقات باعتبار هيئاتها ووجه
انحصار الغريب فى القسمين أن اللفظ بجوهره وهيئته يدل على المعنى فقدم ظهور دلالة اما باعتبار جوهره فيحتاج الى التنقيب
والتنقيش واما باعتبار هيئته فيحتاج الى التخريج (قوله نحو مسرج) أى نحو غرابه مسرج (قوله فى قول العجاج) هو رؤية
عبد الله البصرى أبو محمد بن العجاج التميمى السمدى هو وأبوه راجزان مشهوران لكل واحد منهما ديوان رجز ليس فيه سوى
الاراجيز سمع عن أبيه العجاج وأبوه سمع أبا هريرة رضى الله عنه وهذا البيت من قصيدة طويلة مطلعها :
ما هاج أشجانا وشجوا قد شجا * من طلل كالا تحمى أنهبجا * أسى لها فى الرامسات مدرجا * واتخذته الزناجات منأجا
منازل هيجن من تهيجا * من آل ليلي قد عفون حججا * والسخط قطاع رجا من رجا * أزمان أبدت واضحا مفلجا
أغر براقا وطرفا أبرجا * ومقلة وحاجبا مزججا * وفاحما الخ (٨٤)

(نحو) مسرج فى قول العجاج * ومقلة وحاجبا مزججا * أى مدققا مطولا (وفاحما) أى شعرا
أسود كالفحم (ومرسنا) أنفا (مسرجا
نسبى يكون باعتبار قوم وهم المولدون دون قوم وهم الخالص (نحو) مسرج من قوله ومقلة وحاجبا
مزججا أى مدققا مطولا وقيل زجج الحاجب دقته واستقواسه أى صيرورته كالفوس (وفاحما) أى
وشعرا أسود كالفحم (ومرسنا) أى أنفا (مسرجا) أى منسوب بالسراج أو السريجي وهو السيف
المنسوب لقين يسمى سريجا ونظيره قولهم تمتمه فهو متمم أى نسبته لقيم لكن المعلوم فى أخذ فعل
بتشديد العين للنسبة كونه لاعلى طريق التشبيه وكونه من الثلاثى كفسقته نسبته للفسق ولهذا كان
غريبا لعدم جريانه على النظر فافتقر الى تكاف موجب لصعوبة الفهم ولخفائه اختلفوا فى تخرجه
وأما كونه على طريقة فعل بمعنى صار كذا كقوس صار كالقوس فلا يصح إذ الواجب أن يقال حينئذ
قوله استعما لهذا المعنى لغيره ومثل المصنف الغرابه بقوله (وفاحما ومرسنا مسرجا) مشيرا الى قول
العجاج أيام أبدت واضحا ملفجا * أغر براقا وطرفا أبرجا
ومقلة وحاجبا مزججا * وفاحما ومرسنا مسرجا

أزمان (١) اسم امرأة
وأبدت أظهرت وواضحا
أى سنا واضحا والفلج تباعد
ما بين الاسنان والافر
الابيض والعرب تتمدح
ببياض السن والهنود
يتمدحون بسواده والبريق
الامعان والطرف العين
والا برج بين البرج
بالتحريك وهو عظم العين
وحسنها من باطن أى
وطرفا عظيما حسنا والمقلة
بياض العين مع سوادها
وقد تستعمل فى الحديقة

وقوله ومقلة عطف على واضحا فى البيت السابق (قوله مدققا مطولا) اشارة الى تفسير مزججا وهذا التفسير
موافق لما فى الصحاح والذى فى الاساس أن الزجج التدقيق مع الاستقواس وربما يؤيد ذلك قول حسان رضى الله عنه فى مدح الرسول
صلى الله عليه وسلم بعينين دعجاوين من تحت حاجب * أزج كمشق النون من خط كاتب
فان التشبيه بالنون المشوقة انما يحسن باعتبار الاستقواس وأنت خبير بأن هذا التأييد انما يتم اذا جعل قوله كمشق النون صفة كاشفة
لامقيدة لأزج ولا صفة للحاجب (قوله أى شعرا أسود كالفحم) أى فاحما للنسبة كلان ونامر والنسبة فيه تشبيهية من نسبة المشبه
للمشبه وهو وجه بعيد فيكون فيه غرابة واعلم أن النسبة قسمان تارة تكون تشبيهية وتارة لا فاذا قيل زيد سلطانى أى منسوب
للسلطان من حيث انه من جنده فهذه غير تشبيهية وان أردت بقولك زيد سلطانى انه منسوب للسلطان بمعنى أنه يشبهه كانت النسبة
تشبيهية وهو وجه بعيد (قوله أى أنفا) هو محاز مرسل لان المرسل اسم لحل الرسن وهو أنف البعير فأطلق عن قيده وأريد به الانف
(١) قول الدسوقي أزمان اسم امرأة تبع فى ذلك صاحب التجريد وهو غلط فان أزمان ظرف مضاف للجمله بعده ويشهد له رواية أيام
بدل أزمان كما فى عروس الافراح واسم المرأة ليلي كما صرح به فى البيت قبله من هذا الرجز كتبه مصححه

يريد أنه في الاستواء والدقة كالسيف السريجي وقيل من السراج يريد أنه في البريق كالسراج وهذا يقرب من قولهم سرج وجهه بكسر الراء أى حسن وسرج الله وجهه أى بهجه وحسنه

(قوله أى كالسيف السريجي أو كالسراج) التفسير الأول لابن دريد والثاني لابن سيده وهذا بيان لحاصل المعنى وحاصل ما قيل في بيان وجه الغرابة في هذه الكلمة أعنى سراج أنه اسم مفعول مشتق وكل مشتق لابد له من أصل يرجع إليه باشتقاقه منه ففتش في كتب اللغة فلم يوجد فيها تسريج وإنما وجد من هذه المادة سريجي وسراج وحمل هذه الكلمة على الخطأ لا يصح لوقوعها من عربى عارف باللغة فاحتيج إلى تخرج هذه الكلمة على وجه تسليم به من الخطأ وإن كان بعيدا فاختلفوا في تخرجها وحاصل ما أشار إليه المصنف أن فعل في كلام الشاعر للنسبة مثل كرمته نسبتها لكرم وفسفته نسبتها للفسق إلا أن فعل تأتى للنسبة الشيء لأصله ولما لم يوجد التسريج الذى حق النسبة أن تكون إليه جعلنا مسرجا منسوباً للسراج أو السريجي نسبة تشبيهية فالعنى حينئذ ومرسنا منسوباً للسراج من حيث أنه شبيه به في البريق واللمعان أو منسوباً بالسريجي من حيث أنه شبيه به في الدقة والاستواء فاسم المفعول في الأصل معناه ذات وقع عليها الفعل وكونه بمعنى ذات شبيهة بذات أخرى كإهنا تخالف لقاعدتهم (٨٥) هذا وجه التخرج ووجه البعد أن مجرد النسبة لا يدل على التشبيه فجعلها للتشبيه بعيد كذا قرره شيخنا

العدوى وقال بعضهم يمكن أن تخرج هذه الكلمة على وجه موافق للقياس حاصله أن فعل سريجي بمعنى صيرورة فاعله كأصله نحو قوس الرجل أى صار كالقوس وحينئذ فسر سرج معناه الصائر كالسراج أو كالسيف السريجي وفيه نظر لأن سرج بهذا المعنى لازم لإيصاغ منه اسم المفعول فلا يظهر ذلك إلا إذا كان مسرج بكسر الراء اسم فاعل مع أن الرواية فتحتها اسم مفعول وقد يجاب

أى كالسيف السريجي في الدقة والاستواء) وسريج اسم قين تنسب إليه السيوف (أو كالسراج في البريق) واللمعان فإن قلت لم يجعلوه اسم مفعول من سرج الله وجهه أى بهجه

مسرجا بكسر الراء لعدم تعديه والرواية بالفتح ثم فسر مسرجا على الاحتمالين بقوله (أى كالسيف السريجي في الدقة والاستواء أو كالسراج في البريق واللمعان) ولا يخفى ما في تشبيه الأنف بالسيف أو السراج من البرودة ومن خلاف المعتاد في تركيب اللفظ واعتباراتهم حتى لو صرح بالتشبيه لمج فكيف يكون الحال من الرمز إلى التشبيه وورد في كتب اللغة تفسير سرج بهيج وحسن يقال سرج الله أمرك أى بهجه وحسنه فتوجه في مسرجا الذى عدوه غريبا أن يقال لم يجعلوه من سرج الدال على الحسن فيخرج عن الغرابة وأجيب بأنه جعله اسم مفعول من سرج بمعنى حسن لا يعين كونه غير غريب ووجوده في بعض كتب اللغة لا يدل على عدم غرابته لاحتمال تقرر غرابته بهذا المعنى الذى هو

(قوله أى كالسيف السريجي في الدقة والاستواء أو كالسراج في البريق) يشير إلى أنه لم يعلم ما أراد بقوله مسرجا حتى اختلف في تخرجها فقبل من قولهم للسيوف سريجية أى منسوبة إلى قين يقال له سريج يريد أنه في الاستواء والدقة كالسيف السريجي قاله ابن دريد (١) غير أنه يوهم أن البيت في مذكر وإنما هو في مؤنث بدليل أيام أبدت وقيل من السراج يريد في البريق من قولهم سرج الله وجهه أى حسنه قاله ابن سيده فإن قلت لا يصح أنه كالسراج في البريق لأن اسم الذات لا يشتق منه أسماء الفاعلين أو المفعولين ثم البيت ليس فيه أداة تشبيه قلت أم جعله تشبيها من غير أداة التشبيه فالمراد تشبيه في المعنى أو تشبيه محذوف الأداة كما ستره منقولاً عن جماعة في قوله

بأن مسرجا ليس اسم مفعول بل مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل أى السرج بكسر الراء أى الصائر كالسراج أو السريجي وفي هذا الجواب نظر لأن سريجي المصدر على صيغة اسم المفعول فرع صحة بناء اسم المفعول والفعل هنا لا يصاغ منه اسم المفعول فلا يصاغ منه مصدر على صيغته وخرجه بعضهم على أن فعل بمعنى صيرورة فاعله أصله أو بمعنى صيرورة فاعله ذا أصله فالاول نحو عجزت المرأة صارت عجوزا والثاني نحو ورق الشجر أى صار ذات ورق فسر سرج على الاول بمعنى صار اسراجاً أو سريجياً على معنى التشبيه أى مثل أحدهما وعلى الثاني الصائر ذا سراج ويرد على هذا الحجب بأن سرج بهذا المعنى لازم لا يتأتى منه اسم المفعول فلا يتم هذا الجواب إلا لو كانت الرواية مسرجا بكسر الراء مع أنها بالفتح (قوله وسريج) أى الذى نسب إليه السيف السريجي وقوله اسم قين أى حداد تنسب إليه السيوف أى السريجية وهذا مقابل لما يأتى في كلام الرزوقي (قوله فإن قلت الخ) حاصله أنا نجعل مسرجا اسم مفعول من سرج الله وجهه أى نوره فمعنى مسرجا منورا وحينئذ فليس فيه نسبة تشبيهية فيكون مسرجا خاليا عن الغرابة فيكون فصيحاً

(١) قوله غير أنه يوهم كذا في الأصل وليس في كلام الخطيب ولا كلام ابن دريد إيهام فأنظر أين هو كتيبه مصححه

(قوله وحسنه) عطف تفسير (قوله قلت هو) أي سرج بمعنى حسن من هذا القبيل أي غريب لكونه لم يوجد في الكتب المشهورة فهو من الغريب الذي يحتاج للتفتيش عليه وإذا كان سرج غريبا فليكن مسرجا غريبا والحاصل أن مسرجا إذا جعل اسم مفعول من سرج الله وجهه بمعنى حسنه وإن لم يكن غريبا بالمعنى المتقدم وهو ما يحتاج لتخريج بعيد إلا أنه غريب بالمعنى الثاني وهو ما يحتاج إلى تفتيش عليه في كتب اللغة البسطة لعدم وجوده في الكتب المشهورة واعترض بأن سرج الله وجهه بهذا المعنى ورد في الديوان والتاج وغيرهما من كتب اللغة فيكون مشهورا فلا يكون غريبا وأجيب بأن اشتهاره في كتب اللغة من المتأخرين بمد الحكم من قدماء أهل المعاني بغرابة مسرج وحينئذ فذلك الاشتهار لا يخرج مسرجا عن الغرابة بالنسبة للتقدمين لاحتياجهم إلى التفتيش عليه في الكتب البسطة لعدم غورهم واطلاعهم عليه في غير البسطة والحاصل أن قدماء أهل المعاني الجاهلين مسرجا غريبا لم يعرفوا ولم يطلعوا على استعمال سرج بمعنى حسن وإن كان متحققا في كلام العرب العرباء فالحكم بالغرابة إنما هو لعدم وجدانه في الاستعمال إذ لا طريق للحكم بعدم وجوده لعدم وجدانه فيكون غريبا لعدم لم يجد وإن لم يكن غريبا عند الواحد (قوله أو مأخوذ من السراج) أي أو هو مأخوذ من السراج فهو عطف على قوله من هذا القبيل أي أنه يحتمل أن يكون سرج مولدا ومستحدثا من السراج أي أنه لفظ أحدثه المولدون وأخذوه من السراج واستعملوه بمعنى حسن ولم يكن ذلك اللفظ واقما في لغة العرب أصلا وحينئذ فلا يمكن جعل مسرجا في كلام العجاج الذي هو من شعراء (٨٦) العرب اسم مفعول مأخوذا منه لاستحالة أخذ السابق من اللاحق فظهر لك

وحسنه قلت هو أيضا من هذا القبيل أو مأخوذ من السراج على ما صرح به الامام الرزوقي حيث قال السريجي منسوب إلى السراج ويجوز أن يكون وصفه بذلك

الحسن ثم فسره بعض من اطلع على معناه مع غرابته اذ لا يتنوع تفسير الغريب بعد الاطلاع عليه ولا يجب العلم بكونه غريبا ولا التنبيه على غرابته عند تفسيره وما يدل على غرابته مطلقا تمثيل أئمة النقل بالغريب فإذا كان لا يتحقق خروجه عن الغرابة بالوجه المذكور لم تكن فائدة لاجرائه دون غيره مما يحقق غرابته لكن يرد حينئذ أن الأولى تركه لمثال تعين غرابته ولا يحتمل غيرها إلا أن هذا بحث في

فأمطرت لؤلؤا من زرجس وسقت * وردا وعضت على العناب بالبرد
إلا ان المصنف لا يراه فيصح له الجواب الأول فلهذا أطلق السرج وهو السيف على المرسن لمشايعته له ولأمانع من تسمية السيف السريجي مسرجا من التسمية وهو التحسين بحيث صار يشبه السراج فقوله كالسراج في البريق تفسير معنى ألا ترى إلى قوله في الايضاح وهذا يقرب من قولهم سرج وجهه وسرج الله وجهه وفيما قاله نظر لانه تقدير ثالث من غير مراعاة السراج إلا أن يقال انه يقرب منه من حيث المعنى (١) وعبرة المحكم أي كالسراج وقولهم سرج الله وجهه * والمرسن يفتح الميم مع فتح السين وكسر حا كما هما ابن سيده وقال الجوهري انه بكسر الميم وهو وهم واعلم أن السكاكي ذكر المرسن في

كما قلناه أنهما جوابان وحاصل الاول أن سرج لفظ متأصل لكنه يحتاج لتفتيش عليه في الكتب البسطة وحينئذ فهو غريب وحاصل الثاني أنه لفظ مستحدث مأخوذ من السراج وحينئذ فلا يتصف بالغرابة إلا أنه لا يصح أخذ مسرجا في البيت منه فبطل السؤال (قوله أو مأخوذ من السراج) أي لا على وجه النسبة التشبيهية حتى يكون معنى

باب

سرج الله وجهه نسبة للسراج بالمشابهة لأن سرج الله وجهه لا يقصد به هذا المعنى لأن الصادر منه

تعالى ليس النسبة بل ايجاد وجهه على تلك الصفة بل على معنى أن سرج الله وجهه جعله سراجا بالمشابهة اه سم وبهذا علم الفرق بين هذا الوجه والذي أشاره المصنف بقوله أو كالسراج الخ فإن المعنى فيه على النسبة بخلاف هذا (قوله على ما صرح به الخ) راجع لقوله مأخوذ من السراج والشاهد من نقل كلام الرزوقي في قوله ومنه ما قيل الخ أي ومن السراج ما قيل الخ فإن هذا يدل على أن سرج بمعنى حسن مأخوذ من السراج لكن لا دلالة على كون هذا الاخذ على وجه التوليد والاستحداث فعل الشارح فهمه من قول المرزوقي ما قيل أو من غيره (قوله السريجي) أي السيف السريجي منسوب إلى السراج في نسخة منسوب إلى سريجي وعليها يكون قوله ويجوز الخ بيانا لوجه آخر في النسبة والوجه الاول موافق لقول الشارح سابقا وسريجي أي الذي ينسب إليه السيف السريجي اسم قين وفي نسخة السريجي منسوب إلى السراج وعلى تلك النسخة يكون قوله ويجوز الخ بيانا لوجه النسبة لكن كان الأولى على هذه النسخة حذف قوله ويجوز إذا حاجة لكان الأولى أن يقول منسوب للسراج وصفه بذلك أي ونسبه لذلك أي السراج الخ ثم انه على هذه النسخة الأخيرة نسبة السريجي للسراج غير قياسية إذ حق النسبة للسراج أن يقال سراجي (قوله ويجوز أن يكون وصفه) أي السريجي بمعنى الذات وقوله بذلك أي بلفظ سريجي هذا على نسخة السريجي منسوب إلى سريجي

(١) وعبرة المحكم الخ هكذا في أصله ولعل في الكلام نقضا فخره كتبه مصححه

لكثرة مائه وورقه حتى كان فيه سراجا ومنه ما قيل سرج الله أمر لك أي حسنه ونوره

المثال وأجيب أيضا بأن سرج بمعنى حسن يحتمل أن يكون مستحدثا مولدا من السراج ويكون
مسرجا قدما فيكون الحكم بقرابة مسرجا سابقا على استحداث سرج ويمتنع أخذه منه لامتناع أخذ
السابق من اللاحق ثم لو سلم أخذه منه على تقدير هذا الاستحداث وتقدير تأخر مسرجا عن سرج فيكون
غريبا أيضا فيعود إلى الوجه الأول لأن المولد غريب بالنسبة إلى العربية المشهورة التي وضعت لها كتب
التفسير في الاصل وقد صرح بعض الأئمة بما يقتضي استحداث سرج من السراج حيث قال السريحي
نسبة إلى السراج يعني على غير قياس والنسبة على طريق التشبيه بالسراج في الرونق حتى كأنه فيه سراجا
أو كأنه صار سراجا قال ومنه سرج الله أمره أي بهجه وحسنه وهو يحتمل وجهين متقاربين أحدهما
أن يكون المعنى من وصف الشيء بالسريحي لكثرة مائه فكأنه السراج قولهم سرج الله أمره أي صيره
كالسريحي أي كالمشبه بالسراج فهو بهذا المعنى التشبيهي بمعنى جعله شديدا لا بمعنى أن الله تعالى
شبهه به أو نسبة إلى السراج كما لا يخفى والآخر أن يكون المعنى من الأخذ من السراج سرج الله وجهه
وبكل تقدير فلا يخلو من الحاجة إلى تكلف التخريج الذي أوجبه الاستحداث من السراج لكن الحق أن
كلامه لا يدل على الاستحداث وهو أعم من التوليد الموجب قطعا للقرابة لأن الاستحداث يوجد من
أهل اللغة لكن إذا خرج المستحدث عن الاصل وصار لا يفهم الابتكاف صار غريبا مخرجا بالفصاحة فهذا
التصريح يدل على القرابة لولم يدل على التوليد فيعود في الحقيقة لثقل ما في المتن تأمل والله الموفق فإن
قلت إذا كانت القرابة فيها مستحسن ومنه غريب القرآن ومعلوم أن القرابة تخل بالفصاحة في الجملة
وحيث يندلزم أن يشتمل القرآن على غير الفصيح قلت لا نسلم لزومه أما إذا بنينا على ما تقدم من أن القرابة
فيه باعتبار المولدين فظاهر لأن فصاحة القرآن باعتبار الخلق من العرب إذ بلغتهم نزل وعلى تقدير
تسليم أن القرابة فيه باعتبار بعض الخلق دون بعض بأن يكون الوحشي هو ما لم تتداوله عرب فظاهر
أيضاً لأن القرآن مشتمل على أنواع من لغات العرب فعربيه فصيح بالنسبة للعرب في الجملة إذ العرب

(قوله لكثرة مائه أي صفاته

باب المجازوذ كرم لا يوافق عليه وسيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى واعلم أن المصنف فسر القرابة
في الايضاح بما ذكره وفيه نظر لأن هذا قرابة بمعنى لا قرابة كلمة وفسرها أيضا بكون الكلمة لا يعرف
معناها إلا بالبحث في كتب اللغة البسيطة وهذا النوع من القرابة أخف من الذي قبله فكان ينبغي
للمصنف أن يذكره ليستدل به على أشد منه كما فعل في التنافر وقد مثل في الايضاح هذا بما روى عن
عيسى بن عمر النحوي أنه سقط عن حمار فاجتمع الناس عليه فقال مالك نكأ كائما على نكأ كوكم
على ذي جنة أفرنقوا عني فإن نكأ كائما بمعنى اجتمعتم وافرنقوا بمعنى تفرقوا لا يكاد يطاع عليه
من غير بحث قلت وكذلك حكاه الجوهري وقد حكاه الزمخشري عن أبي علقمة عند قوله تعالى
حتى إذا فرغ من قلوبهم وكذلك حكاه عنه الخواجي وقال إن هذا التركيب أخرجه عن الفصاحة
أمران ضعف التأليف في نكأ كأون ونقله بصيغة المضارع والقرابة في أفرنقوا ويعني بقوله
ضعف التأليف تنافر الحروف وقال الزمخشري أفرنقوا مأخوذ من حروف الفرقة مع زيادة العين
وفيه نظر لأن العين ليست من حروف الزيادة وجهه الجوهري مشتقا من فرقة الاصابع فوزنه على
هذا افتضالوا على الأول أفنقلوا وحكي ابن الجوزي في كتاب الحروف هذه عن أبي عبيدة وقول مالك
نكأ كأون ثم قال فقال الناس نكأ بالعبرانية فصروا حاقه إلى أن استغاثوا لي أن لا ينحو على الجهل
وقد اعترض على المصنف في تفسير القرابة بما ذكرنا من القرابة قللة الاستعمال كما يقتضيه
كلام المفتاح وغيره وكون الكلمة ثقيلة نوع آخر مما يحل بالفصاحة ولو سمي هذا باسم التعميد

الكلام يقتضي أن مخالفة
الكلمة للقانون التصريفي
يخل بفصاحتها ولو كانت
موافقة لما ثبت عن الواضع
مع أنها إذا وافقت ما ثبت
عن الواضع كانت فصيحة
ولو خالف القانون المذكور
بين الشارح المراد من
مخالفة القياس بقوله
أعني على خلاف الخ فعلى
هذا المراد بالقانون هنا ما
ثبت عن الواضع سواء
اقتضاه القانون التصريفي
أو لا خصوص القانون
التصريفي فالحاصل أن
الموافقة للقياس أن تكون
الكلمة على وفق ما ثبت عن
الواضع سواء كانت موافقة
للقانون التصريفي المستنبط
من تتبع لغة العرب كقيام
بالاعلال ومد بالادغام
أو مخالفة ما ولكن ثبت
من الواضع كذلك كما
فان الهاء لا تقلب همزة في
القانون التصريفي ولكن
ثبتت عن الواضع كذلك
فصارت في تقرر حكمها عن
الواضع بالاستعمال الكثير
كالاستثناء من القانون
المذكور ومخالفة للقياس
مخالفة ما ثبت عن الواضع
ولا يلزم منه مخالفة
القانون التصريفي الأتري

(ومخالفة) أن تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الالفاظ الموضوعة أعني على خلاف ما ثبت
عن الواضع (نحو) الاجل بفك الادغام في قوله

بلسانهم في الجملة نزل القرآن العظيم وان كان غالبه قرشيا وغاية ما فيه أن غريبه لا يكون كغيره في
الفصاحة وهو مسلم لان القرآن متفاوت في نفسه في البلاغة والفصاحة فتحصل من هذا أن الغرابة الخلقة
بالفصاحة هي الغرابة المطلقة لا المقيدة ور بما يراد هنا أن الغريب المستقبح هو المتوعر المشتمل على
الثقل وذوقا فيه بحث لان الثقل بذلك يرجع الى التنافر أو الوحش على الاطلاق كما أثرنا اليه وهو
الغريب عند جميع العرب مولدهم وغيره فلا يستقل الا لاحدهما فلا حاجة لزيادة قوله وذوقا مل في هذا
المقام (ومخالفة) التي هي كون الكلمة غير جارية على القانون الذي يتقرر به حكم المفردات اللغوية
والمفردات اللغوية يتقرر حكمها بالقانون التصريفي فاذا اقتضى قلب الياء ألفا مثلا فوردت الكلمة
بمخالفة ذلك فقد خرجت عن القانون فتكون غير فصيحة ويتقرر أيضا بثبوت الاستعمال الكثير ولو
كان على خلاف القياس اذ ذلك كالاتثناء من القانون كقلب الهمزة من الهاء في لفظ ماء وكقلب الواو
من الهاء ثم قلب الواو ألفا في آل وكقلب الالف من الهمزة في يأبى مضارع أبى وكصحيح الواو مع
تحركها وانفتاح ما قبلها في عور يعور فان هذه تجري على القياس لسكنها ثبتت عن الواضع حكمها
واستعمالها هكذا فصارت في تقرر حكمها عن الواضع بالاستعمال الكثير كالدخول في القانون وكفتح
عين الكلمة أو ضمها أو كسرهما أو سكونها الثابت نقله لغة غلافه يخل بالفصاحة ولذلك كانت العبارة

لكن حسنا وقوله (ومخالفة نحو الحمد لله العلى الأجل) يشير الى قول أبي النجم

الحمد لله العلى الأجل * أعطى فلم يبخل ولم يبخل

لان قياس التصريف الاجل لاجتماع المثلين وتحريك الثاني وذلك يوجب الادغام وأمثال ذلك كثيرة
جدوا أنشد سيبويه مهلا أعدل قد جربت من خلقي * أتى أجود لأقوم وان ضنونا
وقد رد على المصنف ما خالف القياس وكثر استعماله فوردي القرآن فانه فصيح مثل استحوذ قال الخطيب
أما اذا كانت مخالفة الاستعمال للدليل فلا تخرج عن كونه فصيحاً كما في سرر يريد أن قياس سرر أن
يجمع على أفعلة وفعلان مثل أرغفة ورغفان قلت ان غنى بالدليل ورود السماع فذلك شرط لجواز
الاستعمال اللغوي لا للفصاحة وان غنى دليلا يصير فصيحاً وان كان مخالفا للقياس فلا دليل في سرر على
الفصاحة الا وروده في القرآن فينبغي حينئذ أن يقال ان مخالفة القياس انما تخل بالفصاحة حيث لم تقع
في القرآن الكريم ولقائل أن يقول حينئذ لا يسلم أن مخالفة القياس تخل بالفصاحة ويسند هذا النوع
بكثرة ما ورد منه في القرآن بل مخالفة القياس مع قلة الاستعمال مجموعهما هو المحل وان أراد الخطيب
أن سررا خالف القياس لعدم الادغام فليس بصحيح فانه ليس قياس الادغام وليس كل مثليين يدغم
أحدهما في الآخر * ثم اعلم أن ما ذكره المصنف ظاهره يقضي بأن كل ضرورة ارتكبتها شاعر فقد أخرج
الكلمة عن الفصاحة * قال حازم في النهاج الضرائر السائغة منها المستقبح وغيره وهو مالا
تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف وقد تستوحش منه النفس في البعض كالاسماء المدولة
وأشد ما تستوحش منه النفس تنوين أفعل من وما لا يستقبح قصر الجمع المدود ومد الجمع القصور ويستقبح

منه

أن أبي يأتى بكسر الباء مخالفا لما ثبت عن الواضع وموافق للقانون التصريفي كما يأتى بيانه (قوله نحو الاجل)

أبي نحو مخالفة الاجل واعتراض وصف الاجل بعدم الفصاحة بأنه ليس كلمة اذهو غير موضوع والموضوع الاجل بالادغام وأجيب
بأن تصريحهم بأن أصل الاجل الاجل يقتضي أنه موضوع غاية الامر أنه انسخ استعماله فيكون وضعاً غير مستقر

كأن قول الشاعر * الحمد لله على الأجل * فان القياس الأجل بالادغام وقيل هي خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بأن
تجس الكلمة ويتبرأ من سماعها كما يتبرأ من سماع الأصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الأصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس
سماعه ومنها ما تكره سماعه

(قوله الحمد لله على الأجل) قاله الفضل بن قدامة بن عبيد الله العجلى المكنى بأبي النجم وقبل هذا الشطر

* أنت مليك الناس رباً فاقبل * الحمد لله الخ وبعده الواهب الفضل الوهب الحزل * أعطى فلم يدخل ولم يدخل

وربما نادى بضاف ليااء المتكلم المنقلبة ألفاً حذف منه حرف النداء والأصل يارني على حدياحيه تا وجملة الحمد لله مفعول أقبل من
القبول فهو بفتح الباء كذا في الأطول وفي كلام غيره أن رباً ممنون حال من الضمير (٨٩) في ذلك (قوله والقياس الأجل) وأورد عليه

أن عدم الادغام لم لا يجوز أن
يكون لضرورة الشعر
وحينئذ فلا تكون مخالفة

القياس مخرجة له عن
الفصاحة قلت ان غاية
ما اقتضته الضرورة

الشعرية الجواز والجواز
لا ينافي انتفاء الفصاحة
لان انتفاء الفصاحة لازم

لكون الكلمة غير كثيرة
الدور على ألسنة العرب
العرباء لالعدم جواز ما

ارتكبه الشاعر ألا ترى
أن الجرشي جائز قطعاً إلا
أنه محل بالفصاحة فكذلك

الأجل جائز في الشعر كما
ذكره سيوريه لأن العرب
الخلص يتحاشون من

استعماله كما يتحاشون من
استعمال تكأ كما
وافرنقوا (قوله فنجوآل)

هذا تفرع على قوله أعني
على خلاف ما ثبت عن
الواضع وذلك لأن أصل

آل أهل وأصل ماء موه

(الحمد لله على الأجل) والقياس الأجل فنجوآل وماء وأني بأني وعور يعور فصيح لانه ثبت عن الواضع
كذلك (قيل) فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر (ومن الكراهة في السمع)

الجامعة أن يقول المخالفة كون الكلمة على خلاف ما ثبت فيها عن الواضع بالاستعمال الكثير فان قيل
استعمال العرب وضع فلا تتصور المخالفة بالنسبة اليهم والمخالفة بالنسبة الى غيرهم لاتضاد الفصاحة
فهى لقو لا ينبغي الاحتراز عنها لان كلام غيرهم لا يوصف بالفصاحة ولا يمدحها قلت لان سلم أن مطابق
استعمال العرب كالوضع بل الكثير المعتبر فتصور المخالفة باعتبارهم كما أشرنا اليه في التقرير ولا نسلم أن
كلام المنسب بالعرب الولد لا يوصف بالفصاحة ولا يمدحها ولا يخفى تصور المخالفة باعتباره نحو الأجل
فان الثابت عن الواضع الأجل بالادغام هكذا فكذلك مخالف في قوله (الحمد لله على الأجل) الواحد
الفرد القديم الأول (قيل) فصاحة المفرد هي الخلو من الأمور التقدمية (و) خلوصه (من
الكراهة في السمع) بأن يجمع طبعاً عند سماعه وذلك

منه ما أدى الى التباس جمع بمجمع مثل رد مطاعم الى مطاعم أو رد مطاعم الى مطاعم فانه يؤدي الى التباس
مطعم بمطعم وأقبح ضرائر الزيادة المؤدية لما ليس أصلاً في كلامهم كقوله

* من حوتما نظروا أدنو فانظور * أى انظر أو الزيادة المؤدية لما يقل في الكلام كقول امرئ القيس
في بعض الروايات * طأطأت شيمالى * أراد شمالي وكذلك يستقبح النقص المجحف كقول لبيد
* درس لنا بما تملع فأبان * أراد للنازل وكذلك العدول عن صيغة لأخرى كقول الحطيئة

فيها الزجاج وفيها كل سافنة * جدلاء محكمة من نسج سلام

أراد سليمان عليه السلام * قلت وما ذكره تفصيل حسن ينبغي اعتباره إلا أن الضرائر المتعلقة
بحركة أعراب الكلمة لا ينبغي أن ينظر اليها المتكلم في فصاحة الكلمة لان الحركة زائدة على وضع
الكلمة تحدث عند التركيب وقد قسم النحاة الضرائر الى الستقبح وغيره وأما ذكر كرت كلام حازم

لما فيه من الزيادة وأطلق الحفاجي أن صرف المنصرف وعكسه في الضرورة محل بالفصاحة فتلخص
في ذلك قولان وصرح الحفاجي أيضاً بأن فصاحة الكلمة يعتبر فيها أعراب الكلمة ورد على من عساه
يمنع ذلك وفيه نظر كما سبق نعم اعتبار حركة الأعراب في فصاحة الكلام سأذكره في موضعه ان شاء الله

تعالى (قوله قيل ومن الكراهة في السمع)

(٩٢) شروح التلخيص - أول

القياس الا أنه ثبت عن الواضع (قوله وأني بأني) أى بفتح الباء في المضارع والقياس كسر هاء فيه لان فعل بفتح العين لا يأتي مضارعه على
يفعل بالفتح الا اذا كانت عين ماضيه أو لامة حرف حلق كسأل ونفع فمجيء المضارع بالفتح على خلاف القياس الا أن الفتح ثبت عن
الواضع (قوله وعور يعور) أى فالقياس فيهما عار يعار بقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها كزال يزال فتصحیح الواو بخلاف
القياس الا أنه ثبت عن الواضع فقول الشارح لأنه ثبت عن الواضع كذلك راجع للجميع أى وان كان مخالفاً للقياس (قوله قيل الخ)
قائله بعض معاصري المصنف مدعياً وجوب زيادة قيد على التعريف الذى استخرجه المصنف من اعتباراتهم واطلاقاتهم (قوله في
السمع) المراد به هنا القوة السامعة لالغنى المصدرى

كلفظ الجرشي في قول أبي الطيب * كريم الجرشي شريف النسب * أي كريم النفس وفيه نظر * ثم علامة كون الكلمة فصيحة أن يكون استعمال العرب الموثوق بهم يثبت لها كثيراً أكثر من استعمالهم ما جمعاها

(قوله بأن تكون اللفظة بحيث) أي ملتبسة بحالة هي مج السمع لها (قوله ويتبرأ من سماعها) عطف تفسير على ما قبله (قوله في قول أبي الطيب) أي في مدح الأمير على سيف الدولة بن حمدان صاحب حلب لما أرسله كتابا يطلب من الكوفة بأمان وسأله المسير إليه فأجابته بهذه القصيدة التي منها البيت المذكور وهي من التقارب وعروضها وضربها محذوفان ومطامها

فهمت الكتاب أبر الكتب * فسمعا لأمر أمير العرب وطوعا له وابتهاجا به * وإن قصر الفعل عما وجب وما عافى غير خوف الوشاة * وأن الوشاة طريق الكذب ونكثير قوم وتقليلهم * وتقريبهم بيننا والحب وقد كان ينصرهم سمعه * وينصرني سمعه والحبس وما قلت للبدن أنت اللجين * ولا قلت للشمس أنت الذهب وما لا فني بعدكم بلدة * ولا اعتضت من رب نهار رب وان قست كل ملوك البلاد * فدع ذكر بعض بمن في حلب التي الرأى يشبه أم في السخا * أم في الشجاعة أم في الأدب ولو كنت سميتهم باسمه * لكان الحديد وكانوا الحشب مبارك الاسم أغر اللقب * كريم الجرشي شريف النسب وأبو الطيب المذكور اسمه أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكندي الكوفي المتنبي وإنما قيل له المتنبي لأنه ادعى النبوة في بادية ساموة وتبعه خلق كثير من بني كلب وغيرهم (٩٠) فخرج اليهم لؤلؤ أمير حمير نائب كافور الأخشيدي فأمره وتفرق أصحابه

وحبسه طويلاً ثم استتابه وأطلقه (قوله مبارك الاسم) أي إن اسم هذا المدوح وهو على مبارك لموافقة لاسم أمير المؤمنين سيدنا علي بن أبي طالب ولا شماره بالملوك ولا بعد أن نجعل البركة لموافقة اسم الله تعالى وقوله أغر اللقب أي مشهوره لاشتهاره بسيف الدولة فان قلت الاسم أيضا

بأن تكون اللفظة بحيث يجمعها السمع ويتبرأ من سماعها (نحو) الجرشي في قول أبي الطيب مبارك الاسم أغر اللقب (كريم الجرشي) أي النفس (شريف النسب) والأغر من الخيل الأبيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف (وفيه نظر)

(نحو) الجرشي في قول أبي الطيب * مبارك الاسم أغر اللقب * أي مشهور الاسم والأغر في الأصل هو الأبيض الجبهة من الخيل ثم نقل لكل مشهور معروف لاستتزام الفرة للظهور والشهرة بين الناس كذلك (كريم الجرشي) أي كريم النفس (شريف النسب وفيه) أي وفيما ذكر هذا القائل (نظر)

نحو كريم الجرشي شريف النسب) يشير إلى قول المتنبي مبارك الاسم أغر اللقب * كريم الجرشي شريف النسب فان السمع يجمع الجرشي والمراد بها النفس وجميع السامع الكلمة وتبرأ منها كما تبرأ من سمع الصوت النكر وجميع استلذ بجمع بعض الألفاظ (قوله وفيه نظر) يريد أن الكراهة من جهة الصوت

أغر قلت لوسلم فاللقب أكثر شهرة لأن الملوك يشار إليها بألقابها دون أسمائها تعظيماً لها وإجلالاً وقوله شريف النسب لا منه من بني العباس (قوله والأغر من الخيل الأبيض الجبهة) أعلم أن الأغر يطلق لغة على معنيين على الأبيض مطلقاً من غير تعيين للجبهة ولا بكونه من الخيل وعلى الأبيض الجبهة من الخيل وهذا هو المشهور وإذا علمت هذا فقول الشارح الأغر من الخيل الخ يقتضي أن الأغر لا يخص بالخيل لأن الجار والمجرور حال من الأغر وأوصفه له فيكون التنازع جارياً على خلاف المشهور لما علمت أن المشهور أن الأغر حقيقة لا يكون إلا من الخيل وقيل يجب أن يكون من الخيل حال من ضمير الأبيض لأن الأغر ومن تعيينه وجعلها بيانية لا يصح لأمرين الأول أن البيانية يكون ما بعد ما مساوياً لما قبلها كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الأوثان وما بعد ما هنا أعم مما قبلها أعني الأبيض الجبهة إذ الخيل منها هو الأبيض الجبهة ومنها ما ليس كذلك الثاني أن البيان لا يتقدم للضرورة شعراً ورعاية سمع كما تقدم في قول المتنبي وعلم من البيان ما لم نعلم (قوله استعير) يعني نقل على طريق الاستعارة أو على طريق المجاز المرسل لعلاقة الإطلاق لأنه نقل من واضح مقيد بكونه أبيض الجبهة إلى مطلق واضح واللقب فرد من أفراد ذلك المطلق (قوله وفيه نظر) أي في اشتراط الخلو من الكراهة في السمع في الفصاحة نظر وحاصل ما في المقام أن شارحنا بين وجه النظر في كلام المصنف بشيء وغيره بينه بشيء وحاصل ما قاله شارحنا أن الكراهة في السمع لا سبب لها إلا القرابة وقد اشتراطنا الخلو من القرابة فاشتراط ذلك يعني عن اشتراط الخلو من الكراهة لأنه إذا انتفى السبب المساوي انتفى السبب وحاصل ما وجه النظر أن الكراهة في السمع وعدمها ليست إلا من قبض الصوت وعدم قبضه لا من ذات اللفظ وحيداً فلو اختلفت عن الخارج كثير من الكلمات المتفق على فصاحتها بسبب نطق قبض الصوت بهما ورد شارحنا هذا التوجيه بما حاصله أنا لا نسلم أن الكراهة في السمع وعدمها إنما يرجعان لقبض الصوت وحسنه لأنفس اللفظ إذ لو كان كذلك لزم أن يكون الجرشي غير مكروه في السمع إذا سمع من قبض الصوت وليس كذلك للقطع بكونه مكروهاً وان نطق به بحسن

لان الكراهية في السمع انما هي من جهة الفراية

لان استئصال الطبع للمسموع لا يتصور عادة الا بكونه وحشيا تنسكركه الاسماع وتستثقله الطباع على ما تقدم في تفسير

الصوت وحينئذ فمحصر

الكراهية في السمع على قبح

النغم باطل فتعين ما قاله

الشارح من أن الكراهية

انما هي من جهة الفراية

(قوله لان الكراهية في السمع

انما هي من جهة الفراية)

أي لان الفراية سبب فيها

فالخلوص من الفراية يستلزم

الخلوص من الكراهية فان

قات الخلوص من الفراية

كما يستلزم الخلوص من

الكراهية في السمع يستلزم

الخلوص من التنافر

ومخالفة القياس فلا حاجة

الى ذكرها أيضا قات

الاستلزام ممنوع لان

مستشرزا وأجلل ايسا

بغير بين لعدم احتياجهما

الى التنقيب والتخريج على

وجه بعيد مع تنافرها

على أن هذا الاعتراض غير

متوجه لان الأصل ذكر

جميع أسباب الاخلال

صريحا ولو كان بعضها

مستلزما لبعض وترك

التصريح ببعضها يحتاج

الى توجيه

لاتعلق لها بالفصاحة لان السمع قد يستلذ بغير الفصح بحسن الصوت وبالعكس فان كان كراهة الجرشى لاستغرابه فقد دخل فيما سبق قال الخطيبى هذا على ما بناء من أن الكراهية في السمع راجعة الى النغم ويجوز أن تكون راجعة الى اشتغال اللفظ على تركيب ينفر الطبع عنه فتكون الكراهية في السمع حينئذ راجعة الى نفس اللفظ قلت هذا القسم الذي فرضه لا يوجد الا في الكلام فان نفرة الطبع عن تركيب الكلمة انما تكون لتنافر حروفها وقد تقدم الاحتراز عنه وهو انما يتكلم الآن في فصاحة المفرد على أن نغم الكراهية في لفظ الجرشى وقد ذكر حازم كراهة لفظ الجرشى وعلمه بتتابع السكرات وتمائل الحروف وكونها حوشية **تنبيه** قد ذكر العلماء أمورا بعضها يمكن أن يقال ان الخلوص منه شرط لفصاحة المفرد وبعضها لا يمكن ادعاء ذلك فيه لوروده في القرآن الكريم وما قاله الزوزني في شروح التلخيص من أن الكلمة غير الفصيحة قد تقع في القرآن الكريم زلة قدم وكذلك ما وقع في كلام الطيبى في سورة الانعام وفي كلام ابن عصفور مما يوهم ذلك منها أن تكون متوسطة بين قلة الحروف وكثرتها والمتوسطة ثلاثة أحرف فان كانت الكلمة على حرف واحد مثل قه قبل أمر في الوصل قبحت وان كانت على حرفين لم تقبح الا بأن يليها مثلها ذكره حازم قال حازم المفرط في القصر ما كان على مقطع مقصور والذي لم يفرط ما كان على سبب والمتوسط ما كان على وتداوى على سبب ومقطع مقصور أو على سببين والذي لم يفرط في الطول ما كان على وتداوى على سبب والمفرط في الطول ما كان على وتدين أو على وتد وسببين اه وفيه مخالفة للكلام غيره وقال حازم أيضا ان الطول نارة يكون باصل الوضع ونارة تكون الكلمة متوسطة فتبطلها الصلة وغيرها كقول المتنبي خلت البلاد في الغزاة ليلها * فأعاضهاك الله كي لا تحزنا

وقول أبي تمام * ورفعت للمستشدين لوائى * اه فان قلت زيادة الحروف لزيادة المعنى كما في اخشوشن بمعنى خشن واقتدر في قوله تعالى فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر وقوله تعالى فككبوا فيها هم والتعاون وغير ذلك فكيف جعلتم كثرة الحروف مخلا بالفصاحة مع كثرة المعنى فيه قلت لا مانع من أن تكون إحدى الكلمتين أقل معنى من الأخرى وهى أفصح منها اذا الامور الثلاثة التي يشترط الخلوص عنها لاتعلق لها بالمعنى ثم كون زيادة الحروف دائما لزيادة المعنى المراد به أن يكونا لمعنى واحد ومادة واحدة فخرج بالاول نحو علم واستعلم وكبر وانكسر والثاني اللادنان المستقلتان فلا تفاضل بينهما ومن الغريب أن التنوخي نقل عن بعض الناس ان صيغة فاعل أبغ من فاعيل لكثرة استعمالها وذكره ابن الاثير في المثل السائر وأخوه في الجامع وقال لان اسم الفاعل لا يكون الا بمعنى الفاعل والفاعل قوى وفعال يكون بمعنى الفاعل والمفعول فهو دائر بين قوى وضعيف وما يختص بقوى أبغ مما دار بين قوى وضعيف ولان فاعل أشمل لشموله التعدى والقاصر ورده التنوخي بأن المفاضلة انما تكون بين كلمتين ومادة واحدة لا بين الاوزان ثم قد يرد على هذه القاعدة أمور منها أن ياء التصغير تنقص المعنى وتحقره غالبا ويمكن الجواب عنه بأنه انما يكثر المعنى بزيادة حرف للمعنى أما الحرف المراد لمعنى فانه لا يتجاوز معناه كما أن حرف المضارعة لا يزيد المعنى في يضرب على ضرب بل يغير الزمان فقط أو يقال ان ياء التصغير زادت المعنى لان مداول الاسم قبل التصغير مطلق الحقيقة وبعده الحقيقة بقيد الحفارة أو التحبيب ونحو ذلك من أسباب التصغير وبعد ان ذكرت ذلك بخارأيت علاء الدين بن

المفسرة بالوحشية مثل تكأ كأتهم وافر نقعوا ونحو ذلك

الوحشى فيدخل في القرابة المحترز عنها وذلك كقوله تكأ كأتهم على تكأ كؤم على ذى جنة افر نقعوا
عنى أى اجتمعتم على اجتماعكم على المجنون تفرقوا عنى فالتكأ كؤم والافر نقع مكر وهان فى السمع
لهذا المعنى وأصل هذا الكلام أن رجلا سقط من حمار فاجتمع الناس عليه فطابهم بهذا الكلام وأما
توجيه النظر بأن الكراهة فى السمع ليست الا من قبح الصوت فلو احترز عنها خرج كثير من الكلمات

النفيس قد سبقنى اليه فى كتابه طريق الفصاحة فقال التصغير وان دل على الاحتقار والنقص فذلك لا
محالة لزيادة فى المعنى اه واسكن فيه نظر لما سأتى به ومنها قولهم لمن مات ميت بالاسكان ولمن قارب الموت
مات وان كان مات يطاق أيضا على من مات فان قيل انهما لمعنيين مختلفين فجوابه ان المعنى الذى فى
المقارب للموت بعينه موجود فى الميت حقيقة وزيادة عليه ومنها أن جموع القلة أقلها حروفاً وأفعال وفعلة
وهما أكثر حروفاً من أشياء من جموع الكثرة مثل فعل وفعل وفعل بل غالب جموع الكثرة لا يتجاوز
خمسه أحرف وكذلك أفعال وأفعلة وهما جمعا فله وجموع السلامة كلها للقلة وأفعالها خمسة أحرف فنحن
نجد فى كثير من المصاد جمع قلة حروفاً أكثر من نظيره من تلك المادة وهو جمع كثرة ومنها أن
اسم الفاعل من الثلاثى على أربعة فاعل فاذا أردت المبالغة سبغ لك أن تحوله الى مثله عدداً
وهو فاعل أو أقل وهو فعل وقد يجاب عن فاعل بأننا لم ندع ان العلامة مطردة منعكسة ولا قلنا ان عدم
زيادة الحروف يدل على عدم زيادة المعنى ويجب عن فعل بأنه حصل فيه معارض وهو أنه على وزن
أفعال السجيا فكان أبلغ من جهة أخرى والجواب السابق أيضاً فان فاعل لم يزد حروفاً على فعل حتى يلزم
أن يكون أبلغ بل فعل نقصت حروفاً عن فاعل فان فاعلاً هو الاصل والمدعى ان اللفظ اذا حول الى
أكثر حروفاً منه كان أبلغ وأما اذا حول الى أنقص فلا يلزم أن ينقص المعنى بل قد يقترن بما يجعله أبلغ
ونقل الزخشرى هذه القاعدة بعد ان قل قليل رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا قال ابن المنير حاصله أن
الرحمة المستفادة من رحمن أعم من الرحمة المستفادة من رحيم والدلالة للعموم على قصور المبالغة
أولى كما أن ضارب بأعم من ضارب أبلغ منه بخصوصه واستحسنه صاحب الانصاف قلت فيه
نظراً من وجود الاول انهم ابناء على أن مراد الزخشرى برحمن الدنيا والآخرة أنه يراد به ما هو أعم من
كل منهما ما هو ممنوع لجواز أن يراد ان الرحمن يراد به مجموع الرحمتين فيكون مدلول الرحيم بعض
مدلول الرحمن ولا يكونان أعم وأخص بل كل واحد منهما ما قاله حينئذ الثانى ان قوله والدلالة بالعموم
على قصور المبالغة أولى فيه نظراً لانا نقول ساعنا أن الاخص أكثر معنى من الاعم لانه يدل على الاعم
وزيادة ولو لم يكن الزخشرى لاي معنى بزيادة المعنى هذا ذلك بل المبالغة فى المعنى فى غير انضمام معنى اليه زائد
ولا منافاة بين كون الاخص أزيد معنى والاعم أبلغ منه فى الدلالة على أصل المعنى فان معنى الانسان
أكثر من معنى الحيوان والظاهر أن دلالة الحيوان على معناه أبلغ من دلالة الانسان على الحيوان لان
الاولى بالمطابقة والثانية بالضمن واذ اصح لنا هذا فى ذلك فلنقله الى مقصودنا وهو أعم وأخص من
مادة واحدة بل الثالث ان ضراباً وضارباً ليس أحدهما عند التحقيق أعم من الآخر لان ضراباً لا يتميز
عنه بوصف ذاتى بل ضراب عبارة عن ذى ضروب كثيرة أو ذى ضرب بوصف بالقوة وذلك لا يوجب
له حقيقة الاخص لما تقرر فى علم المنطق وليس غدى فى الجواب عن ذلك كله الا أن هذه علامات
لا يشترط اطرافها فان قلت قد اشتمل القرآن على كثير من الرباعى والخماسى فليكن فصيحاً قلت لم
يدعوا أن غير الثلاثى غير فصيح بل الثلاثى أفصح ومع هذا فمن شرط ذلك أن تكون كلمتان لمعنى واحد
إحدهما ثلاثية والاخرى رباعية ولا يكون ثم مرجح لاحدهما على الاخرى فيكون العدول الى

(قوله المفسرة بالوحشية)

أى يكون الكلمة وحشية

(قوله مثل تكأ كأتهم)

هو وما بعده من كلام

عيسى بن عمر النحوى حين

سقط من على حمار فاجتمع

الناس عليه فقال لهم

مالكم تكأ كأتهم على

تكأ كؤم على ذى جنة

افر نقعوا كما قال الجوهري

وقال الزخشرى فى الفائق

انه من كلام أبى علقمة

حين مر ببعض طرق

البصرة وهاجت به مرة

فأقبل الناس عليه يعصرون

ابهامه ويؤذنون فى أذنه

فأقلت نفسه منهم وقال

ذلك فقال بعضهم دعوه

فان شيطانهم يتكلم بالهندية

ومعنى تكأ كأتهم اجتمعتم

ومعنى افر نقعوا تنجوا

(قوله ونحو ذلك) أى مثل

قولهم اطلحتم الليل بمعنى

أظلم ولا حاجة له لاغناء

مثل عنه

(قوله وقيل) أي في بيان وجه النظر وقائل ذلك غير الخلخالي فقصود الشارح الرد على من قال إن الكراهة بسبب قبح النغم فقط وإن لم يطلع غير الشارح عليه لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ فلا يقال على الشارح اثبات ذلك القول وإنما كان المقصود الرد على غير الخلخالي لأن الخلخالي لم يحرص سبب الكراهة في قبح النغم مثل هذا القائل بل (٩٣) قال في بيان النظر المذكور في المتن لأن الكراهة

أما راجعه للنغم أو إلى نفس اللفظ اقترابه أو إلى نفس اللفظ لاشتراكه على تركيب ينفر الطبع منه فعلى الأولين من رجوع الكراهة إلى النغم أو إلى الغرابة ذكر الخلو من الكراهة مستغنى عنه أما على الأول فلا إن الكلام في أوصاف اللفظ والكراهة في السمع من أوصاف الصوت على أن ذكره

لا يصح لأنه يخرج الفصيح إذا ألقى بصوت قبيح ويدخل غير الفصيح إذا ألقى بصوت حسن وأما على الثاني فلأن الغرابة تقضى عنها كما سبق وأما على الأخير من أنها ترجع لنفس اللفظ لاشتراكه على تركيب ينفر الطبع منه فلا بد من ذكر الكراهة في تعريف الفصاحة لاختلافها بالفصاحة جزما فلو كان مراد الشارح الرد على ذلك القول لم يتم ما قاله من النظر لأنه أراد بالنظر أن الكراهة تكون بالنغم وغيره فالخلخالي معترف به أيضا فكيف يعترض عليه بشيء يعترف به وإن أراد أنه لا يدخل للنغم في الكراهة أصلا فهو مشكل لأن

وقيل لأن الكراهة في السمع وعدمها

المتفق على فصاحتها بسبب نطق حسن الصوت بها فهو مردود بأنه لو كان المراد كذلك لزم كون الجرشي غير مكر وه في السمع الاعند نطق حسن الصوت وليس كذلك فإنا قطع بكراهته دون مرادفه الذي هو النفس وإن نطق به جميل الصوت فخصر الكراهة في السمع في قبح النغم ليرد بما ذكرنا بطلان حمل كلام المصنف على غير ذلك أحق من أن يقرر كلام المعتز لـ لكن هذا الاعتراض إن كان عني به الخلخالي فهو

الرابعية عدولاً عن الافصح وأين يوجد هذا في القرآن * وما يجب ضبطه لينتفع به في هذا الكتاب كله أنه ليس لكل معنى كلمتان فصيحة وغيرهما فربما لا يكون للمعنى إلا كلمة فصيحة أو غير فصيحة ويضطر إلى استعمالها * ومنها أن تجتنب الحركة الثقيلة على بعض الحروف كالضمة على الجيم وأن تجتنب الأسباب الخفيفة المتواليات كقولهم القتل أنى للقتل ويرد عليه وروده في القرآن قال تعالى ولا تثن تستكبر وقال تعالى قل أو أنتم تملكون وقد يقال إن هذا كله يتعلق بفصاحة الكلام لأن الأسباب لم تجتمع في كلمة واحدة ومنها أن لا تجتمع الأفعال المتواليات كقول المتنبي (١)

عش ابق اسم سد قد جد مران عرف اسرئل * غظارم صبا حرم اغزاس رب عز زرع دل اثن نل وقال حازم إن بيت المتنبي أنما قبح لقصر كماله المتواليات التي على حرفين وينبغي أن يذكر هذا في شروط فصاحة الكلام * ومنها أن لا تكون الكلمة مبتذلة إما لتغيير العامة لها إلى غير أصل الواضع كالقائى ولهذا عدل في التنزيل إلى قوله فأوقدلى ياها مان على الطين لسخافة لفظ الطوب ومرادفه كما قال الطيبي ولاستفقال جمع الأرض لم تجتمع في القرآن وجمت السماء وحيث أريد جمعها قال ومن الأرض مثلهم وقد قسم حازم في المنهاج الابتدال والغرابة فقال ما ملخصه الكلمة على أقسام * الأول ما استعملته العرب دون المحدثين وكان استعمال العرب له كثيرا في الأسماء وغيرها فهذا حسن فصيح * الثاني ما استعملته العرب قليلا ولم يحسن تأليفه ولا صيغته فهذا لا يحسن إرادته * الثالث ما استعمله العرب وخاصة المحدثين دون عامتهم فهذا حسن جدا لأنه خالص من حوشية العرب وابتدال العامة * الرابع ما كثر في كلام العرب وخاصة المحدثين وعامتهم ولم يكثري السنة العامة فلا بأس به * الخامس ما كان كذلك ولكنه كثر في السنة العامة وكان لذلك المعنى اسم استغنت به الخاصة عن هذا فهذا يقبح استعماله لا ابتداله * السادس أن يكون ذلك الاسم كثيرا عند الخاصة والعامة وليس له اسم آخر وليست العامة أحوج لذكره من الخاصة ولم يكن من الأشياء التي هي أنسب بأهل اللهن فهذا لا يقبح وليس يعد مبتذلا مثل لفظ الرأس والعين * السابع أن يكون كذا ذكرناه الآن حاجة العامة له أكثر فهو كثير الدوران بينهم كالصنائع فهذا مبتذل * الثامن أن تكون الكلمة كثيرة الاستعمال عند العرب والمحدثين لمعنى وقد استعملها بعض العرب نادر المعنى آخر فيجب أن يحتجب هذا أيضا * التاسع أن يكون العرب والعامة استعملوها دون الخاصة وكان استعمال العوام لها من غير تغيير فاستعملها على ما نطقت به العرب ليس مبتذلا وعلى التغيير قبيح مبتذل اه ثم اعلم أن الابتدال في الألفاظ وما يدل عليه ليس وصفا ذاتيا ولا عرضا لازما بل لاحقا من اللواحق المتعلقة بالاستعمال في زمان دون زمان وصقع دون صقع ومن أسباب الفصاحة أيضا أن لا تكون مشتركة بين معنيين أحدهما مكره كقولك لقيت فلانا فعزته إلا بقرينة كقوله تعالى فالذين آمنوا به وعزروه وذلك أن تقول القرينة لا يدمها الكل إطلاق لفظ مشترك فإن لم تكن قرينة

النغم إذا كان خبيثا كان اللفظ مكر وه في السمع لاحالة نعم ما ذكره الخلخالي في وجه النظر باطل إذ لصاحب القيل أن يلتزم ذكر الكراهة في تعريف الفصاحة لاختلاف المكر وه في بعض الصور وهو ما كراهته للاشتراك على تركيب محل منفر للطبع ولا ينفر الخلخالي اعترافه بوجود الكراهة في الجملة بالغرابة كما هو ظاهر (١) هذا البيت جمع أربع وعشرين فعل أمر كتبه مصححه

يرجمان الى طيب النغم وعدم الطيب لالى نفس اللفظ

لا يحصر الكراهة فيما ذكر حتى يتجه عليه النظر بما ذكر بل يجعل الكراهة قد نشأ من ترتيب ينفر منه الطبع ويستقبحه من غير تنافر في الحروف فعليه يحتاج الى الاحتراز عن الكراهة وقد نشأ عن قبح النغمة أو الغرابة فلا يحتاج الى الاحتراز عنها نعم على فهم الخلخالى لا يتجه تنظير المصنف في قول القائل يشترط انتفاء الكراهة لانه يكفي في الحاجة الى الاشتراط كون ذى الترتيب المنفر للطبع لا يخرج الا بد كرها

لم يحز ذلك الا لفرض الابهام وان وجدت القرينة فهو فصيح لو روده في القرآن الكريم وقد يقال هذا يتعلق بفصاحة الكلام لا للكامة وأن تكون الحروف للذعة عذبة وقد يقال ان غالب ذلك راجع الى التنافر فدخل في كلام المصنف وجعل من الاخلال بالفصاحة أيضاً أن يجمع بين ثلاث حركات متوالية وليس بصحيح لو روده في القرآن ولو صح فهو من التنافر وأيضاً فهو في الكامة الواحدة أما السمكات فقد تجتمع فيها الحركات المتوالية وتصل الى ثمانية قال تعالى انى رأيت أحد عشر كوكبا وجعل حازم في المنهاج من المستقبح تنابع الكسرات وحروف العلة نحو الكياء (تنبيه) ليس من شرط الكامة أن تكون قابلة هذه الامور الثلاثة فقد لا تقبلها كالكامة التي على حرف واحد فلا تنافر فيها بل الحروف كلها ليس فيها تنافر حرف (تنبيه) قال في الايضاح ثم علامة كون الكامة فصيحة أن يكون استعمال العرب الموثوق بربيتهم لها كثيراً أو أكثر من استعمالهم ما معناها قلت قوله أو أكثر من استعمالهم ما معناها فيه نظر لا استلزامه أن مراتب الفصاحة لا تتفاوت لانه اذا كان استعمالهم لها أكثر من غيرها وجعلناه دليل الفصاحة فلا يكون غيرها فصيحاً بحال لا يقال قوله كثيراً يرفع هذا الوهم لانه انما يقصد بقوله أن يكون استعمالهم لها كثيراً كون الكامة ليس لها مرادف فكثرة استعمالها دليل فصاحتها أما اذا كان كلمتان مترادفتان فقد شرط في فصاحة إحداهما الا كثرة ولا شك أن رتب الفصاحة متفاوتة ولو كان مراده الكثرة من كلمة لها مرادف لما قل أو أكثر لان الأكثر كثيراً (تنبيه) قال ابن النفيس في كتاب الطريق الى الفصاحة قد تنقل الكامة من صيغة لاخرى أو من وزن لاخر أو من مضى لاستقباله وبالعكس فتحسن بعد أن كانت قبيحة وبالعكس فن ذلك خود بمعنى أسرع قبيحة فاذا جعلت اسما خودا وهى المرأة الناعمة قل قبحها وكذلك ودع يقبح بصيغة الماضي لانه لا يستعمل ودع الا قليلا ويحسن فعل أمر أو فعلا مضارعاً وانظ الأب بمعنى العقل يقبح مفردا ولا يقبح مجموعا كقوله تعالى لا لوى الالباب قال ولم يرد لفظ الأب مفردا الا مضافا كقوله صلى الله عليه وسلم ما رأيت من ناقصات عقل ودين اذهب للبالحازم من احدا كن أو مضافا اليها كقول جرير

يصرعن ذا اللب حتى لا حراك به * وهن أضعف خلق الله أركاناً

وكذلك الارجاء تحسن مجموعة كقوله تعالى والملك على أرجائها ولا تحسن مفردة الامضافة كقولنا رجال البئر وكذلك الاصواف تحسن مجموعة نحو قوله تعالى ومن أصوافها ولا تحسن مفردة كقول أبى تمام * فكأنما لبس الزمان الصوفا * وبما يحسن مفردا ويقبح مجموعا المصادر كلها وكذلك طيف وطيوف وبقعة وبقاع وانما يحسن جمعها مضافا مثل بقاع الارض (تنبيه) رتب الفصاحة متقاربة وان الكامة تخف وتنقل بحسب الانتقال من حرف الى حرف لا يلائمه قربا أو بعدا فان كانت الكامة ثلاثية فترا كيبها اثنا عشر الاول الانحدار من الخرج الاعلى الى الاوسط الى الادنى نحو ع د ب الثانى الانتقال من الاعلى الى الادنى الى الاوسط نحو ع م د الثالث من الاعلى الى الادنى الى الاعلى نحو ع م ه الرابع من الاعلى الى الاوسط الى الاعلى نحو ع ل ه الخامس من الادنى الى الاوسط الى الاعلى نحو م ل ع السادس من الادنى الى الاعلى الى الاوسط نحو ب ع د

(قوله يرجمان الى طيب النغم) النغم بفتح نين جمع نغمة وهى الصوت يقال فلان حسن النغمة اذا كان حسن الصوت في القراءة كذا في الصحاح هذا ما في الفري وكتب بعضهم أن النغم بفتح نين مصدر نغم الرجل من باب فرح وبكسر ثم فتح جمع نغمة وهو حسن الصوت في نحو القراءة وهذا أنسب بالمقام لان النغمة التى هى المرة من النغم وصف للكامة وأما النغم بالفتح فهو وصف للشخص لا للكامة اه كلامه فان كان ما قاله منقولاً قبل والاعمين المصير لما نقله الفري عن الصحاح

* وأما فصاحة الكلام فهي خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها

(قوله وفيه نظر) أي في هذا التمهيل المحكي بقيل نظر (قوله وفي الكلام) أشار الشارح بتقدير الفصاحة إلى أن العطف في كلام المصنف من باب عطف الجمل لا المفردات ولا لزم عليه العطف على معمولي عاملين مختلفين لأن في الكلام عطف على المفرد والعامل فيه الكائنة المهدوفة أو النسبة على مامر وقوله خلوصه عطف على خلوصه الأول (٩٥) والعامل فيه المبتدأ وهو الفصاحة

وفيه خلاف أصح الجواز أن كان أحد العاملين جارياً متقدماً نحو في الدار زيد

والحجرة عمرو وما هنا ليس من ذلك القبيل (قوله

وتنافر الكلمات الخ) كان الأولى أن يأتي بمن هنا وفي

قوله والتعقيد للإشارة إلى أنه لا بد في فصاحة الكلام

من الخلو من كل واحد وأنه من السلب الكلي

وعدم الاتيان بها يوهم أنه من سلب العموم أعني رفع

الإيجاب الكلي فيقتضي أن اندarf فصاحة الكلام

على الخلو من المجموع وهو يصدق بالخلوص من

واحد أو من اثنين مع أنه في هذه الحالة لا يكون فصيحاً

✱ واعلم أن الخلو من ضعف التأليف يحصل

بوزن الكلام جارياً على القانون النحوي المشهور

بين النحاة ويحصل الخلو من التعقيد بظهور الدلالة

على المعنى المراد لا تتفاء الخلل الواقعة في اللفظ أو في

الانتقال ويحصل الخلو من تنافر الكلمات بعدم

ثقل اجتماعها على اللسان فإذا لم تثقل الكلمات ولكن

وفيه نظر للقطع باستكراه الجرشي دون النفس مع قطع النظر عن النغم (و) الفصاحة (في الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها)

وأما على التفسير الأول للتظهير فظاهر غير أنه لا مانع من أن يدعى أنه لا حصر في الكراهة في السمع في

الغربة الوحشية بل يجوز استقباح السكامة طبعاً من غير غربة كما أوماً إلى الخلق فيحتاج إلى

الاحتراز عن ذلك الاستقباح تأمل في هذا المقام (و) الفصاحة (في الكلام خلوصه من ضعف التأليف)

ويحصل هذا الخلو بكون الكلام جارياً على القانون المشهور (و) خلوصه من (تنافر الكلمات)

وذلك بأن لا يشغل في اللسان اجتماع كلماته وأما أن لا تثقل الكلمات ولكن معانيها غير متناسبة كسطل

وتعل وسيف إذا عطف ذلك على البلاغة لا بالفصاحة وسيعلم أن شاء الله تعالى في الفصل والوصل

(و) خلوصه من (التعقيد) وذلك بأن لا يضاف فهم المعنى من الكلام بوجه يرجع إلى اللفظ ولا بوجه

يرجع إلى المعنى ثم يشترط في الخلو من هذه الأمور الثلاثة في فصاحة الكلام أن يكون ذلك الخلو

(مع فصاحتها) أي فصاحة الكلمات وأما أن خلص الكلام من هذه الثلاثة لكون مع عدم فصاحة

بعض كلماته لم يكن فصيحاً كقولنا شعره مستشزر وزيد أجمل وأنفه مسرج وقد علم من قولنا ثم

السابع من الأدنى إلى الأعلى إلى الأسفل نحو ف ع م الثامن من الأدنى إلى الأوسط إلى الأدنى

نحو د م التاسع من الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى نحو د ع م العاشر من الأوسط إلى

الأدنى إلى الأعلى نحو د م ع الحادي عشر من الأوسط إلى الأعلى إلى الأوسط نحو ن ع ل

✱ الثاني عشر من الأوسط إلى الأدنى إلى الأوسط نحو م ل إذا تقرر هذا فاعلم أن أحسن هذه

التركيب وأكثرها استعمالاً ما انحدر فيه من الأعلى إلى الأوسط إلى الأسفل ثم ما انتقل فيه من

الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى إلى الأدنى إلى الأوسط وما انتقل فيه من الأوسط إلى

الأعلى إلى الأدنى فهما سيان في الاستعمال وإن كان القياس يقتضي أن يكون أرجحهما ما انتقل

فيه من الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى وأقل الجميع استعمالاً ما انتقل فيه من الأدنى إلى الأعلى إلى

الأوسط هذا إذا لم ترجع إلى ما انتقلت عنه فإن رجعت فإن كان الانتقال من الحرف الأول إلى

الثاني في انحدر من غير طفرة والطفرة الانتقال من الأعلى إلى الأدنى أو عكسه كان التركيب أخف

وأكثر وإن فقدنا بأن يكون الثقل من الأول في ارتفاع مع طفرة كان أثقل وأقل استعمالاً

وأحسن التركيب ما تقدمت فيه نقلة الانحدار من غير طفرة بأن ينتقل من الأعلى إلى الأوسط إلى

الأعلى أو من الأوسط إلى الأدنى إلى الأوسط ودون هذين ما تقدمت فيه نقلة الارتفاع من غير

طفرة ✱ وأما الرابع والخامس فلي نحو ما سبق في الثلاثي ويختص ما فوق الثلاثة بكثرة اشتغاله

على حروف الذلاقة لتجبر خفتها ما فيه من الثقل وأكثر ما تقع الحروف الثقيلة فيها فوق الثلاثي

مفصولاً بينهما بحرف خفيف وأكثر ما تقع أولاً وآخر: ويرى ما قصد بها تنسيق السكامة لنم أو غيره ص

(وفي الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها) ش أي الفصاحة

كانت معانيها غير متناسبة كسطل وقفل وسيف إذا عطف كان ذلك مخللاً بالبلاغة لا بالفصاحة كما سيعلم ذلك إن شاء الله من مبحث

الفصل والوصل (قوله مع فصاحتها) أعلم أن مع تأتي عند إضافتها لثلاث معان: كان الاجتماع نحو جلست مع زيد وزمانه نحو جلست

مع زيد وبمعنى عند نحو جلست مع الدار ونصح الثلاثة هنا ويراد بالموضع التركيب

(قوله حال من الضمير الخ) أى فيكون مبنيا لهيئة صاحبه وقيدا لنفس الخلوص بمعنى عدم الـكون فهو: انقييد للنفى لانفى للتقييد
وحينئذ فالمعنى والفصاحة فى الكلام انتفاء ضعف تأليفه وتنافر كلماته وتعميده حالة كون فصاحة كلماته تقارن ذلك الانتفاء فالنفى
معتبر أولاً ثم قيد بالظرف فان قلت اذا كان الظرف حالا من الضمير فى خلوصه كان العامل فيه الخلوص لان العامل فى الحال وصاحبها
واحد فيكون ظرفا لغوا مع أنهم صرحوا بأن الظرف اللغوي لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة وأنجب بأن اطلاق الحال على نفس الظرف
مساخة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال فى الحقيقة متعلقة معه والعامل فى متعلقة هو العامل فى صاحب الحال فصدق
أنه ظرف مستقر وأن العامل فى الحال وصاحبها واحد فان قلت أنه يلزم على جعل الظرف حالا من الضمير أن يكون زيد أجل فصيحاً
فانه يصدق على هذا التركيب فى هذه الحالة أى حالة الفك أنه خالص من هذه الامور فى حالة فصاحة الكلمات أى حالة الادغام فهو كلام
واحد له حالتان الفك والادغام وصدق عليه فى حالة الفك أنه خالص من الامور الثلاثة فى حالة الادغام والقول بفصاحة زيد أجل
مخالف للاجماع وأجيب بأن هذا لا يرد الاولو كان زيداً أجل وزيداً أجل كلاماً واحداً له حالان وليس كذلك بل هما كلامان لا أحدهما
حال يخالف حال الآخر فلا يصدق على أحدهما أنه كذا فى حال يكون للكلام الآخر لانها ليست حالاً له بل حال لذلك الآخر مثلاً
لا يصدق على زيد أجل أنه خالص من تلك الامور فى حال فصاحة الكلمات لان تلك الحالة ليست حالاً له بل لزيد أجل ويصح جعل
الظرف صفة لمصدر محذوف أى خلوصاً كائناً مع فصاحتها وأن يكون ظرفاً للخلوص ومعنى بعد كفى قوله تعالى ان مع العسر يسراً
ولا يصح أن يكون ظرفاً لغوا للخلوص (٩٦) ومع المصاحبة لانه يقتضى تعلق معنى الخلوص بفصاحة الكلمات ومعيتها إمامع

الفاعل أو مع المجرور بمن
فيصير المعنى على الاول
خلوص الكلام مع فصاحة
الكلمات بما ذكره يصير
المعنى على الثانى خلوص
الكلام بما ذكر ومن
فصاحة الكلمات وكلا
المعنيين باطل أما الاول
فلان فصاحة الكلمات
لا يتأتى خلوصها مما ذكره
وأما الثانى فلان فصاحة
الكلمات أمر لا بد منه فى

هو حال من الضمير فى خلوصه واحترز به عن أجل وشعره مستشزر وأنفه مسرج وقيل هو
حال من الكلمات ولو ذكره بجنبها السلم من الفصل بين الحال وذاتها بالاجنبى وفيه نظر لانه حينئذ يكون
قيدا للتنافر لا للخلوص ويلزم أن يكون الكلام المشتغل على تنافر الكلمات

يشترط الخ ان قوله مع فصاحتها متعلق بقوله خلوصه الخ وليس حالا من الكلمات المعمول لتنافر كما قيل
والا كان المعنى يشترط فى الكلام خلوصه من تنافر الكلمات الموصوفة بالفصاحة فيقتضى أن تنافر
الكلمات الموصوفة بعد الفصاحة لا يشترط الخلوص منه فيلزم أن الكلام الذى تكون كلماته
متنافرة الا أنها غير فصيحة يكون ذلك الكلام فصيحاً وهو فاسد لان المتنافر الكلمات مع عدم فصاحتها

فى الكلام خلوصه من ذلك مع فصاحة الكلمات وعليه من السؤال ما تقدم فى فصاحة الكلمة من
اقتضاء كلامه الخلوص من المجموع فقط وغير ذلك ثم قوله تنافر الكلمات فيه نظر لان الكلام قد
يكون كلمتين فقط ويعنى بقوله تنافر الكلمات متنافرة كل واحدة للافترق أجزاء كلمة واحدة فان

فصاحة الكلام فلا يشترط الخلوص منها ثم اعلم أن مدخول مع مفعول معه فى المعنى وفى ذلك

اشتراط صحة اسناد الفعل للمفعول معه كما فى جاء الأمير والجيش فانه يصح أن يقال جاء الجيش وعدم اشتراط ذلك قولان الاول للاخفش
والثانى لجمهور النحويين فقولنا اذا جعل ظرفاً لغوا يقتضى تعلق الخلوص بفصاحة الكلمات ومعيتها مع الفاعل مبنى على مذهب
الجمهور وقولنا يقتضى معيتها مع المجرور بمن معنى على قول الاخفش تأمل (قوله واحترز به عن مثل زيد أجل وشعره مستشزر وأنفه
مسرج) أى فان كل واحد من هذه الثلاثة وان كان كلاماً خالياً عن ضعف التأليف ومن تنافر الكلمات ومن التعقيد الا أن كلماته غير
فصيحة لان الكلام الاول فيه كلمة غير فصيحة وهى أجل المخالفتها للقياس الصرى والكلام الثانى فيه كلمة غير فصيحة وهى مستشزر لان
حروفها متنافرة والكلام الثالث فيه كلمة غير فصيحة وهى مسرج لسكونها غيرية (قوله ولو ذكره) أى الحال وقوله بجنبها أى الكلمات
وهذه من جملة القليل (قوله وذاتها) أى صاحبها وازداده لضمير شاذة لانها انما تضاف لاسم جنس ظاهر وأما قولهم لا يعرف الفضل
الاذود فمشاذ وقوله بالاجنبى أى وهو التعقيد لانه ليس معمولاً للعامل الحال وهو التنافر بل معمول للخلوص (قوله لانه حينئذ) أى لان
الظرف حين اذ جعل حالا من الكلمات يكون قيداً للتنافر الداخلى تحت النفى وهو الخلوص فيكون النفى داخلاً على القيد بالقيد
الذكور والفاءة أن النفى اذا دخل على مقيد بقيد توجه للقيد فقط فيكون المتعبر فى فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع
وجود التنافر وهذا عكس المقصود اذ انتفاء التنافر مع وجود فصاحة الكلمات وحينئذ فيلزم ذلك القائل أن يدخل فى الفصح
ماليس بفصيح فيكون التعريف غير مانع بل يلزمه عدم صدق التعريف على شئ من أفراد المعروف فقول الشارح ويلزم الخ الاول
التفريع بالفاءة ثم اعلم أن هذه القاعدة المذكورة كلية عند الشارح والذى يفهم الكشف أنها أغلبية وأنه لا يجب فى النفى اذا

دخل على مقيد بقيد أن يتوجه للقيد فقط بل تارة يتوجه للقيد فقط وتارة للقيد والمقيد معا فعلى هذا المفهوم من الكشف اذا جملنا الظرف حالا من الكلمات لا يصح أن يكون النفي متوجها للقيد والالزم فساد التعريف على ما قاله الشارح ولا يصح أيضا أن يكون منصبا على القيد والمقيد معا لاقتضائه أن يعتبر في فصاحة الكلام انتفاء كل من التنافر وفصاحة الكلمات وحينئذ فيكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة الغير المتنافرة فصيحاً ويلزم هذا ما لزم الاحتمال الذي قبله من فساد التعريف منعاً وجهاً ويصح أن يكون النفي منصبا على المقيد فقط لاقتضائه أن يعتبر في فصاحة الكلام انتفاء التنافر ووجود فصاحة الكلمات وهذا هو المطلوب الا أن المعنى وإن كان صحيحاً على هذا الاحتمال لكنه يعترض على التعريف من حيث أنه أتى فيه بعبارة محتملة لوجود ثلاثة يلزم الفساد على اثنين منها والحاصل أن انتفاء التنافر للمقيد بفصاحة الكلمات ما بانتفاء التنافر مع وجود قيده بأن تكون الكلمات فصيحة غير متنافرة أو بانتفاء قيده مع وجوده بأن تكون متنافرة غير فصيحة أو بانتفاء كليهما بأن لا تكون متنافرة ولا فصيحة فاذا جمل الظرف حالا من الكلمات اصدق الحد على الأمور الثلاثة مع أن الحدود لا يصدق الا على أولها وذو كرها هو محتمل لخلاف المقصود الموجب للإيهام والالباس لا يجوز في التعريف فهذا القائل إن الظرف حال من الكلمات يقال له اما أن تلتزم أن القاعدة المتقدمة كلية أو أغلبية فإن قال بكليته لزم فساد التعريف (٩٧) بأنه غير مانع بل لا يصدق على شيء

من أفراد العرف وإن قال بأنها أغلبية فإن قال إن النفي متوجه للقيد فقط أوله وللقيد معاً لزمه الفساد المتقدم وإن قال إنه متوجه للقيد فقط لزمه فساد التعريف من جهة ما فيه من الالباس والإيهام لاحتمال العبارة للراد ولغيره وأشار الشارح بقوله فافهم لما قلناه من أنه يجوز أن يكون هذا القائل راعياً أن

الغير الفصيحة فصيحاً لا يصدق عليه أنه خالص عن تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم (قالضف) أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون المشهور بين الجمهور كالأضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى وحكماً

أولى بالخروج عن الكلام الفصيح المتنافر الكلمات مع فصاحتها فليفهم ولما كان هذا التعريف كما تقدم في فصاحة المفرد حاصله التعريف بانتفاء أشياء مخصوصة والعدم المضاف أن يعرف بأدراك المضاف إليه شرع في بيان تلك الأشياء المنفية في فصاحة الكلام فقال (قالضف) منها أن يكون الكلام جارياً في تركيبه على خلاف القانون المشهور عند جمهور النحويين وإن كان بعضهم يجوز ذلك التركيب وذلك كالأضمار قبل أن يذكر لفظ المعاد حقيقة أو تقديرًا أو يذكر ما يقتضي معناه ولو لم يذكر لفظه أو يكون في حكم المذكور ولو لم يذكر لفظه ولا معناه فاذا لم يذكر معاد الضمير بأحد هذه الوجوه كان

ذلك من فصاحة الكلمة (قوله قالضف)

(١٣ - شروح التلخيص - أول) القاعدة أغلبية وأن النفي منصب على المقيد فقط وحينئذ فلا يتوجه عليه ما ذكر من النظر لصحة المعنى لكن قد علمت أنه وإن لم يرد عليه النظر السابق يرد عليه اعتراض آخر وهو الفساد من حيث الإيهام والالباس (قوله الغير الفصيحة) أي كلا أو بعضاً (قوله المشهور بين الجمهور) فلا يدفع الضعف تجوز التأليف على مقابل المشهور وذلك كالأضمار قبل الذكر في نحو ضرب غلامه زيداً فهو ضعيف التأليف كما قال المصنف وإن كان بعضهم كالأخفش وابن جني جوزه لأن قولهم مقابل للمشهور فإن قلت ضعف التأليف كما يكون بمخالفة القانون المشهور بين الجمهور يكون بمخالفة القانون المجمع عليه كتقديم السند المحصور فيه بأنما في قولك انما فافهم زيد فإن تأخيرها واجب بالإجماع وكنصب الفاعل أو جرّه وحينئذ فلا وجه للتقييد بالمشهور وأجيب بأن الكلام المخالف للقانون المجمع عليه غير معتبر اذ هو قاسد لضعف الكلام في تركيبه صحة واعتبار عند بعض أولى النظر أو يقال الكلام المخالف للقانون المجمع عليه مصلوم بالطريق الأولى أو يقال إن المشهور بين الجمهور يقتناول المجمع عليه لأنه أشهر وأجلى من المختلف فيه فشهرته عند كل الناس ومن حملتهم الجمهور فقوله المشهور بين الجمهور أي سواء كان متفقاً عليه أولاً (قوله) كالأضمار قبل الذكر أي قبل ذكر مرجعه وقوله لفظاً ومعنى وحكماً هذه أقسام للقبلي أي كتقديم الضمير على مرجعه لفظاً ومعنى وحكماً وهذا مثال لمخالفة القانون المشهور ومفهوم كلامه أنه لو تقدم المرجع على الضمير لفظاً أو معنى أو حكماً فلا يكون الكلام ضعيف التأليف فالتقدم اللفظي أن يتقدم المرجع على الضمير لفظاً أو تربية أو لفظاً فقط فالأول نحو ضرب زيد غلامه والثاني نحو ضرب زيد غلامه والتقدم المعنوي أن لا يتقدم المرجع على الضمير لفظاً لكن هناك ما يدل على تقدمه معنى كالفعل التقدم الدال على الرجوع أضماراً نحو عدلوا هو أقرب للتقوى وكسياق الكلام المستلزم استلزاماً قريباً كقوله تعالى ولا تأبوه أي الورث لأن الكلام السابق

ضرب غلامه زيدا فان رجوع الضمير الى المفعول المتأخر لفظا ممتنع عند الجمهور لئلا يلزم رجوعه الى ما هو متأخر لفظا ورتبة وقيل يجوز
 لقول الشاعر
 جزى ربه عني بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
 وأجيب عنه بأن الضمير لمصدر جزى أي رب الجزاء كما في قوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى أي العدل

ليبين الارث أو بعيدا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب فضمير توارت للشهس المدلول عليها بذكر المشي أولا وكون المرجع فاعلا
 المقتضى لتقدمه على المفعول أو مبتدأ المقتضى لتقدمه على الخبر أو مفعولا أول في باب أعطى فانه فاعل في المعنى فالأول نحو خاف ربه
 عمر والثاني نحو في داره زيد والثالث نحو أعطيت درهمه زيدا والتقدم الحكمي هو أن يتأخر المرجع عن الضمير لفظا وليس هناك
 ما يقتضي ذكره قبله الا حكم الواضع بأن المرجع يجب تقدمه لكن خوفاً حكم الواضع لأغراض تأتي ان شاء الله في وضع الضمير موضع
 المظهر فالمرجع المتأخر لفرض متقدم حكما كما أن المحدثون لعله كالنائب والمتنع انما هو تأخير لا لغرض ومثال التقدم الحكمي نعم
 رجلا زيد دور به رجلا وضمير الشأن نحو قل هو الله أحد فالمرجع وهو الشأن مذکور قبل حكما من حيث ان الأصل تقدم المرجع
 لكن خوفاً هذا اسكتة الاجمال والنفصيل وكذا توجيه نعم رجلا زيد دور به رجلا فظهر لك من هذا أن الفرق بين الاضمار قبل الذكر
 الموجب للضعف والاضمار قبل الذكر الذي (٩٨) جعل من قبيل تقدم المرجع حكما وجود النكتة وعدمها وقد وجدت هذه

النكتة في المواضع الستة
 التي يعود فيها الضمير على
 متأخر لفظا ورتبة المجموعة
 في قول بعضهم
 ومرجع الضمير قد تأخرا
 لفظا ورتبة وهذا حصرا
 في باب نعم وتنازع العمل
 ومضمرة الشأن ورب والبذل
 ومبتدأ مفسر بالخبر
 وباب فاعل يخلف فاخبر
 قال الغنيمي ويؤخذ مما
 ذكرناه من الفرق أن تلك
 النكتة اذا لم تقصد في
 المواضع الستة المتقدمة
 كانت غير فصيحة وأنها ان
 قصدت في مثال المصنف
 ونحوه كان فصيحاً ولا مانع

(نحو ضرب غلامه زيدا)

التأليف ضعيفا (نحو ضرب غلامه زيدا) فاذا كان الغلام هو الضارب وعاد منه الضمير على زيد فقد
 ذكر ضمير زيد قبل ذكر لفظ زيد حقيقة وتقديرا لانه في رتبة التأخير لكونه مفعولا وقبل ذكر
 معناه ومع ذلك فليس في حكم المذکور فهذا التأليف ضعيف يخل بالفصاحة وأما ان كان الاضمار بعد
 الذكور لفظا حقيقة كجاءني رجل فأكرمه أو تقديرا كضرب غلامه زيد على أن زيدا فاعل لانه في
 تقدير التقدم أو كان الاضمار بعد ذكر ما يتضمن معناه كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى فان الضمير
 عائد الى العدل المفهوم من اعدلوا أو كان المعاد في حكم المذکور وذلك بأن لا يتقدم ما يدل على معناه
 ولا يتقدم لفظا صريحا أو تقديرا ولكن المعاد مؤخر مع وجود نكتة في الاضمار أولا كالأبهام ثم البيان

(نحو ضرب غلامه زيدا) فان فيه رجوع الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة وقد اختلف في جواز ذلك
 فالجمهور على منعه وجوزه أبو الحسن والطوال وابن جني وابن مالك مستدلين بقوله
 جزى ربه عني بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
 وأجيب عنه بأن الضمير لمصدر جزى وكذلك قوله

جزى بنوه أبا الفيحان عن كبر * وحسن فصل كما يحزى سمار
 وأجيب عنه بجواز أن يكون الضمير لتقدم في بيت سابق * واعلم أن المصنف والشرح قالوا انما
 كان ضعيفا لان ذلك ممتنع عند الجمهور ولا يجتمع القول بضعفه وكونه غير فصيح مع القول بامتناعه

فان

منه اهـ لكن الشأن قصدها في المواضع المذكورة دون مثال المصنف (قوله نحو ضرب

غلامه زيدا) هذا مثال للضعف بالنظر للثن وللاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما فالضمير هنا قد تقدم على مرجعه لفظا وهو ظاهر
 ومتقدم عليه أيضا معنى لانه لم يتقدم في الكلام ما يدل عليه ومتقدم عليه أيضا حكما لان المرجع لم يتأخر لفرض حتى يكون متقدما حكما
 فهو متأخر بالنظر للحكم واذا كان المرجع هنا متأخرا حكما كان الضمير العائد عليه متقدما حكما فان قلت ان الفاعل والمفعول به
 متساويان في اقتضاء الفعل لهما لدخول النسبة اليهما في مفهومه فكما جاز الاضمار قبل الذكر في صورة تقدم المفعول المتصل به ضمير
 الفاعل المتأخر نحو خاف ربه عمر يجوز في صورة تقدم الفاعل المتصل به ضمير المفعول المتأخر نحو ضرب غلامه زيدا والجواب
 أنهما وان تساوا في اقتضاء الفعل اياهما الآن اقتضاءهما للفاعل مقدم في الملاحظة العقلية على اقتضاء المفعول لان نسبة الوقوع تلاحظ
 بعد نسبة الصدور فكان الفاعل مقدما في الرتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بخلاف صورة المفعول وأما ما قيل من أن اقتضاء الفعل
 المتعدي للفاعل أشد من اقتضائه للمفعول فلم يظهر وجهه أفاده العلامة عبد الحكيم

(والتنافر) أن تكون الكلمات ثغيلة على اللسان وان كان كل منها فصيحاً (كقوله وليس قرب قبر حرب) هو اسم رجل (قبر) وصدر البيت وقبر حرب بمكان قفر * أى خال عن الماء والكلا

ليتمكن في ذهن السامع عند اقتضاء المقام ذلك كضمير الشأن في نحو هو زيد قائم وضمير رب في قوله ربه فتية دعوت الى ما به يورث الحمد دائماً فأجابوا

فلا ضعف في كل ذلك وقد فهم من قولنا مع نكتة أن الفرق بين الاضرار الموجب للضعف والاضرار الحكمي وجود النكتة وعدمها وانما جعل متقدماً حكماً لأن أصل المعاد التقديم ولما لم يمنع من التقديم إلا وجود النكتة في التأخر صار في حكم المذكور أو لا فافهم (والتنافر) منها الذي هو كون النطق بالكلمات ثقيلاً على اللسان إما ثقلاً أوجبه التقاء مجموع كل كلمة من مجموع الاخرى (كقوله) أى جنى صاح على حرب بن أمية فأتى في فلاة ويسمى نوع هذا الجنى هاتفاً

وقبر حرب بمكان قفر * (وليس قرب قبر حرب قبر)

ولا يخفى ما فيه من التناهي في الثقل وإما ثقلاً أوجبه اجتماع بعض حروف كل كلمة مع حروف من

فان أرادوا أنه جائز ولكنه ضعيف لان الاكثر على امتناعه فلا يلزم من القول بجواز ما منه الجمهور الاعتراف بضعفه فربما ذهب ذاهب الى جواز شيء وفصاحته مع ذهاب غيره الى امتناعه فليتنبه لذلك وقد وقع في عبارة الخفاجي أن التصريف الفاسد يخل بالفصاحة فان أراد ما ليس بكلام ففيه نظر لان الفصاحة من صفات الكلمة والكلام فما ليس بكلام لا يسمى غير فصيح اذ لا تسلب الصفة عن غير القابل ولو خيلنا عبارة التلخيص لاخذنا منها جواز ذلك كما اختاره ابن مالك وعليه اعتراض ثان وهو أن هذا على تقدير جوازه وضعفه ليس مثلاً صحيحاً لان هذا ليس ضعفاً في الكلام فان الكلام هنا هو الفعل وفاعله الضعف انما جاء هنا من اضافة الغلام أو من تأخر المفعول بعد تقدم ضميره وذلك أمر دائر بين الفاعل وما أضيف اليه أو بين المفعول وغيره لامن الكلام أو نقول للضعف في استعمال هذا الضمير يخل بفصاحة الكلمة لا الكلام وهذا بعض ما قدمت الوعده به تبين أن مراده بالكلام ما زاد على كلمة من الجملة وما يتعلق أو يتصل بها ثم ذلك الضعف بما كان في النثر دون الشعر لان ضرورة الشعر كما تجوز ما ليس بجائز فقد تقوى ما هو ضعيف في البياني أن يعتبر ذلك فر بما كان الشيء فصيحاً في الشعر غير فصيح في النثر ولذلك جوز جماعة ضرب غلامه زيدا في الشعر فقط وابن مالك يجوز لهذا في النثر لا ندرى هل يوافق على ضعفه في الشعر أو لا فان قلت الضعف في ضرب غلامه زيدا انما حصل من الحركة الاعرابية لامن مادة الكلمة وقد قدمت أن ضعف حركة الاعراب لضرورة أو غيرها لا يقدح في الفصاحة قلت ذلك بالنسبة الى فصاحة الكلمة المفردة فضعف حركة اعرابها لا يخل بفصاحتها لكنه قد يخل بفصاحة مجموع الكلام الذي فيه تلك الكلمة اذا أوجب تعقيداً كما نحن فيه وقد لا يخل بفصاحة الكلام اذا لم تتعلق تلك الضرورة بالمعنى كصرف المنصرف وعكسه فان الافادة التي هي مقصودة من الكلام لا تختل بذلك فليتأمل وقد تلخص من ذلك أن ضرورة حركة الاعراب لا تخل بفصاحة الكلمة أبداً وتخل بفصاحة الكلام تارة دون أخرى (قوله والتنافر كقوله وليس) يشير الى قول الشاعر

وقبر حرب بمكان قفر * وليس (قرب قبر حرب قبر)

وبخط عبد اللطيف البغدادي * وما بقرب قبر حرب قبر * قال الكرمانى ذكروا أنه من شعر الجن وأنه لا يتهيأ لأحد أن ينشده ثلاث مرار فلا يتقمع اه وفيه إقواء لان البيت مصرع أوهما بيتان من مشطور الرجز وحركة الاول الخفض والثاني الرفع ولا يمكن أن يكون مصرعاً ويكون بيتاً واحداً فان قوله بمكان

والتنافر منه ما تكون

الكلمات بسببه متناهية

في الثقل على اللسان وعسر

النطق بها متتابعة كما في

البيت الذي أنشده الجاحظ

وقبر حرب بمكان قفر

وليس قرب قبر حرب قبر

(قوله وليس قرب حرب الخ)

يحمل أن تكون الواو للاحال

ويحتمل أن تكون عاطفة

ثم ان القرب بمعنى المقارب

والإضافة لفظية وكون

إضافة المصدر معنوية فيما

اذا كان باقياً على معناه

الحقيق أو نقول قرب ظرف

لحبر ليس أى ليس قبر كائناً

قرب قبر حرب وحينئذ فلا

يلزم ما اتفق على عدم وقوعه

في كلام العرب من كون

المسند أعنى قبر ليس معرفة

لاضافته الى المضاف للام

وهو حرب والمسند اليه

أعنى اسمها نكرة ثم ان ظاهر

البيت الاخبار والمراد

منه التأسف والتعجب على

كون قبره كذلك ووضع

الظاهر موضع الضمير في

قوله وليس قرب قبر حرب

مع أن الاظهر أن يقول

وليس قرب قبره لزيادة

التسكين حيث اعتنى بذكره

(قوله قفر) قيل نعت مقطوع

ومنه مادون ذلك كافي قول أبي تمام
فان في قوله أمدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من التنافر

كريم متى أمدحه أمدحه والورى * معى واذا ملته لته وحدى

وفيه أن محل صحة قطع النعت اذا تعين المنعوت بدون ذلك النعت وهنالك وسبب صياحه عليه أنه داس بنعله على واحد منهم في صورة حية فقتله وذكر أبو عبيدة وأبو عمرو الشيباني أن حرب بن أمية لما انصرف من حرب عكاظ هو واخوته مروا بغيسة وأشجار ملتفة فقال له مرداس السلمي وكان صاحبها له أما ترى يا حرب هذا الموضع قال بلى نعم الزدري فقال له فهل لك أن نكون شريكين فيه ونحرق هذه الغيسة ثم زرعها بعد ذلك فقال نعم فأضرم النار في تلك الغيسة فلما استظارت وعللها بها (١٠٠) سمع من الغيسة أنين وضجيج كثير ثم ظهر منها حيات بيض تطير حتى قطعها

وخرجت منها فلما احترقت
الغيسة سمعوا هائفا يقول
ويل لحرب فارسا
مطاعنا مخاليا
ويل لحرب فارسا

ذكر في عجائب الخلوقات أن من الجنى نوعا يقال له الهاتف صاحب واحد منهم على حرب بن أمية فمات فقال ذلك الجنى هذا البيت (وكقوله كريم متى أمدحه أمدحه والورى * معى واذا ملته لته وحدى) والواو في الورى واو الحال وهو مبتدأ خبره قوله معى وأما مثل بمثابة لان الاول متناه في الثقل والثاني دونه ولان منشأ الثقل في الاول نفس اجتماع السكيات

الآخرى (و) ذلك (كقوله كريم متى أمدحه أمدحه والورى) أى الخلاق (معى) أى اذا مدحته مدحته والحال أن الورى معى وساعدنى الناس جميعا فيه لعموم احسانه فيهم (واذا ملته) وعبر باليوم في مقابلة المدح مع أنه إنما يقابل بالذم تأديبا مع المدح ولا يعمد الى أن ذمه إنما هو لوم وعتاب على نحو تفضيل الغير على الاثم والافلا ذم (لته وحدى) أى اذا ملته لم أجد مساعدا وعبر باذا التى تستعمل في التحقيق ايها ما لوجود تحقق الدعوى وهو وجود اللوم مع عدم مساعدا ولا شك أن تكرار أمدحه أوجب ثقلا من جهة تكرار الحاء والهاء وأما نفس اجتماع الحاء والهاء بدون تكرار فلا يوجب ثقلا يخل بالفصاحة فانه قد وجد في التزليل التره عما يخل بالفصاحة كقوله تعالى فسيحبه

اذ لبسوا القوانسا
فلم يلبث حرب ومرداس
أن ماتا (قوله وقوله كريم
الح) أى قول أبي تمام حبيب
ابن أوس الطائي من قصيدة
يتمنر فيها لممدوحه أى
الغيث موسى بن ابراهيم
الرافعي لما بلغه أنه هجاه
فعاتبه في ذلك فقال أبو تمام
القصيدة معتذرا ومتبرئا
بما نسب اليه وقبل البيت
الذكور

قفر لا يصلح أن يكون عروضا إنما هو ضرب لما تقرر في علم العروض فلا بد من جعله يبتا مشطورا أو نصفامصر عافان التصريح يلحق العروض بالضرب وجعل بعض الشراح ذلك من تنافر الحروف وليس كذلك لان كل كلمة على انفرادها لا تنافر فيها وكل ما حصل فيه تكرار الحروف فان فيه هذا التنافر ولا يرد قوله تعالى وعلى أمم ممن معك لان في مخرج اليم والنون وهما طرف اللسان والشفة وذاتهما وتوسطهما بين الضمف والقوة ما زال نقل التكرار وجعل الخفاجي ثقل هذا البيت لتقارب الحروف المتماثلة وتكررها أيضا ومن التكرار القبيح على ما ذكره ابن الاثير في الجامع وازور من كان له زائر * وعف عافى العرف عرفاته

أتافى مع الركبان ظن ظنفته
نكبت له رأسى حياء من
المجد

(وكقوله كريم متى أمدحه) قد جعل في الايضاح التنافر منقسما الى أعلى وهو ما سبق ودونه وهو قول أبي تمام كريم متى أمدحه أمدحه والورى * معى واذا ملته لته وحدى قال في الايضاح لان في قوله أمدحه أمدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من التنافر فانها حرفان متنافران لتقاربهما فان التقارب قد يكون سببا للتنافر ولذلك حكم على الكلمات التى تكررت فيها الحروف المتماثلة

وهتكت (١) بالقول الحنا
حرمة الملا * وأسديكت

حر الشعر في مسلك العبد
نسيت إذا كم من يد لك شاكات * يد القرب أعدت مستها على البعد
وانك أحكمت الذى بين فكرتى * وبين القوافى من زمام ومن عهد
وأصلت شعري فاعتلى رونق الضحى * ولولاك لم يظهر زمانا من القمد
أعيزك بالرحمن أن تطرد الكرى * بتبك عن عين امرى صادق الود
ألبس هجر القول من لو هجرته * اذا هجاني عنه معروفه عندى

ومعنى البيت هو كريم اذا مدحته وافقني الناس على مدحه وبعده عن مدحه معى لاسداء احسانه اليهم كاسدائه الى واذا ملته لا يوافقني أحد على لومه لعدم وجود القضى للوم فيه (قوله والواو في الورى واو الحال) اختار جعل الواو للحال على جعلها عاطفة مع أن العطف هو

(١) قوله وهتكت الحسنة قبل هذا البيت ما يحسن عطفه عليه من كلام أبي تمام فارجع الى معاهد التنصيص كتبه مصححه

الاصل في الواو لانه التسابق لفهم ولو وقوعه في مقابلة وحدي فانه حال ولا يخلو مما يلزم على العطف من توقف مدح الوري على مدحه وفيه قصور في مقام المدح ومن اتحاد الشرط والجزاء وبيان لزوم هذين الامرين للعطف عليه اما جملة امدحه والمطوف جملة الوري معي فيكون من عطف الجمل أو المطوف عليه الضمير المستتر في امدحه والمطوف الوري لوجود شرط العطف وهو هنا الفصل بالمفعول على حد يدخلونها ومن صلح ومعى حال من الوري فيكون من عطف الفدرات ولا يرد أن المضارع البدو به بالهزة لا يرفع الظاهر لانه تابع ويقتضي في التابع ما لا يقتضي في غيره فان كان من عطف الجمل كان قوله والوري معى جملة مستقلة لان المطوف على الجزء جزء وجملة امدحه جزء الشرط وجزاء الشرط يتوقف على الشرط وهو هنا معنى الشرط فيلزم الامر ان السابق وان كان من عطف المفرد كان الوري غير مستقل بل متعلق بالجملة الاولى فلم يتحد الجزء والشرط اذ الشرط مدحه فقط والجزاء مدحه مع مدح غيره من الوري ولكن يلزم توقف مدح غيره من الوري على مدحه لان مدح الوري من جملة الجزء العلق على الشرط والحاصل أنه يلزم على الاحتمال الاول أعني جعله من عطف الجمل توقف مدح الوري على مدحه واتحاد الشرط والجزاء و يلزم على الاحتمال الثاني أعني جعله من عطف المفدرات توقف مدح الوري على مدحه ولا يلزم عليه اتحاد الشرط والجزاء بخلاف جمل الواو لانه لا يلزمه شيء اذ التقدير معنى امدحه امدحه في حال مشاركة الوري في المدح فالجزء في مدحه في هذه الحالة وهذا لا ينافي مدحهم له قبل ذلك كذا قيل وقديقال لان لم أنه يلزم على جملة من عطف الجمل اتحاد الشرط والجزاء بل اللازم انما هو للتوقف فقط اللازم على جعل العطف من قبيل عطف المفدرات وذلك لانه يمكن أن يراد بالجزاء المدح الكامل على حد شمرى شمرى أو يعتبر (١٠١) العطف قبل الجزائية وبجمل المجموع جزء فالجزاء مجموع مدح الوري

وفي الثاني حروف منها وهو في تكرير امدحه دون مجرد الجمع بين الحاء والهاء

وهذا المثال أحسن مما قبله في التنافر فقول من أنشد هذا بين يديه ان في تكرار امدحه هجئة خارجة عن حد الاعتدال ومنافرة كاية ليس المراد بذلك كونه في نهاية عصر النطق بل زيادته على التنافر

بالثقل كما تقدم ثم فيما قاله من ثقل امدحه نظر فان اجتماع الحاء والهاء فصيح لوروده في القرآن قال الله تعالى ومن اليل فسبحه وانما جاء الثقل هنا من تكرار امدحه وسيأتي في التكرار والتصريح من كلام حازم في النهاج بأن ما مله يعزى لهذا البيت من الثقل انما هو من التكرار في امدحه وفي لتهو به جزم الحفاجي في سر الفصاحة وقيل انما حصل الثقل من اجتماع الحاء والهاء بعد الفتحة وليس ذلك في الآية الكريمة وقيل الثقل من الهاء والحاء والهمزة واعتصر أيضا بأن الكلام انما هو في تنافر الكلمات وهذا من تنافر الحروف قلت ليس كذلك بل التنافر على هذا التقدير بين الكلمات لأن الهاء كلمة وحدها نعم يرد على المصنف في هذا وفي الذي قبله أن التنافر فيها ليس في الكلام بل فيه مع متعلقاته الآن يراد بالكلام جزء الاسناد وما يتعلق بهما كما سبق وكما سيأتي في الإيجاز وذكر الخطيبي

من معنى المشاركة والحاصل أن اللازم على العطف أمور متعددة كلها خلاف الظاهر الاول أنه خلاف الذائق لفهم والثاني توقف مدح الوري على مدحه وذلك قصور في مقام المدح سواء جعلته من عطف الجمل أو المفدرات والثالث اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجزائية للتلاصق الشرط والجزاء اذا جعل من عطف الجمل والرابع حمل معى على الاجتماع زمانا لان المشاركة في المدح مستفادة من العطف كما قلنا (قوله وفي الثاني) أي ومنشأ الثقل في المثال الثاني حروف أى اجتماع حروف من الكلمات والمراد كلمتين فأطلق الجمع على ما فوق الواحد ومجموع الحروف التي في الكلمات التي حصل الثقل باجتماعها أربعة الحاءين والهائين وجمل الحاءين حروفها ظاهر دون الهاءين لانهما ضميران فهما اسمان الا أن يقال جملة ما حروفها تجوزا لكونهما على صورة الحرف (قوله وهو) أي ما ذكر من مجموع الحروف التي حصل الثقل باجتماعها حاصل ومتحقق مع تكرير امدحه ففي معنى مع أو والثقل في الثاني الخل بفصاحة حاصل بتكرير امدحه ففي معنى الباء ولو قال الشارح وفي الثاني تكرير حروف منها كان أخصر وأوضح (قوله دون مجرد الجمع) أي دون ثقل مجرد الجمع بين الحاء والهاء والحاصل أن مجرد الجمع بين الحاء والهاء موجب للتنافر الخل بالفصاحة لا يؤدي لاختلاف بالفصاحة كيف وقد وقع في القرآن نحو فسبحه والقول باشتغال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يتجاوز عليه مؤمن بل اذا تكررت الكلمة التي اجتماعا فيها زاد الثقل فيخرج الكلام بذلك عن الفصاحة فقول المصنف في الايضاح موجه لما في البيت من تنافر الكلمات فان في امدحه ثقلًا لما بين الحاء والهاء من القرب مراده أن فيه شيئا من الثقل والتنافر فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر الخل بالفصاحة وليس مراده أن مجرد الجمع بين الحاء والهاء موجب للتنافر الخل بالفصاحة لوروده في القرآن

والمدح الشاعر والشرط
مدح الشاعر فقط فان قلت
يرد على هذا الاخبر وهو
اعتبار العطف قبل الجزائية
أن مشاركة مدحه مدح
الوري مأخوذ من العطف
فلا حاجة لقوله معى وبجواب
بأن المراد بمشاركة مدحه
لمدح الوري المشاركة في
الزمان بحيث لا يتراخي
مدحهم عن مدحه ويكون
قوله معى تأكيذا لما يستفاد

(قوله لوقوعه) أى مجرد الجمع (قوله فلا يصح القول الخ) أى لانه لا يلزم عليه اشتغال القرآن على غير فصيح (قوله بأن مثل هذا الثقل) أى بأن هذا الثقل الحاصل بمجرد الجمع بين الحاء والهاء وما مائله نحو أعهد ولا ترغ فلو بناه هذا وإن كان فيه ثقل لكن لا يخل بالفصاحة (قوله ذكر صاحب) ساق الشارح هذه الحكاية تأييد الكون هذا التكرير نفياً لمخرجنا عن الفصاحة والصاحب اسماعيل صاحب ابن العميد فى مدة وزارته وتولى بعده الوزارة افتخر الدولة ابن بويه وأغلب بالصاحب لأن صاحب غلب على كل من صاحب السلطان (قوله بمحضرة الاستاذ ابن العميد) هو الشيخ اسماعيل بن عباد الذى هو شيخ الشيخ عبد القاهر الجرجاني مدون هذا الفن (قوله من الهجئة) بضم الهاء وسكون الجيم أى العيب (قوله غير هذا أريد) أى لأن هذه الهجئة يمكن الجواب عن الشاعر بالنسبة اليها بأن يقال أشار الشاعر بتلك المقابلة الى أن ذمه الذى هو المقابل الحقيقي لا ينبغي أن يخطر بالبال لعلو مقامه ولو على سبيل التعليق فلو دعاداع فأما يفرض لومه دون ذمه ويؤيد ذلك أن أورد فى جانب اللوم اذا التى للاهمال والمهمله فى قوة الجزئية فتصدق بحصول اللوم مرة واحدة وأورد فى جانب المدح متى التى هى سور (١٠٢) الحكاية الدالة على صدور المدح منه فى جميع الازمان وكان الاول للشاعر أن يأتي بان

والمضارع الدالين على عدم تحقق الحصول لان ان للشك دون اذا والماضى الدالين على تحقق الوقوع وفيه شائبة تقصير فى مقام المدح وما قيل فى الجواب انه انما عبر باذا والفعل الماضى لتسكتة تشعر بالادب فى حق المدوح وهى كوئن وجود اللوم مع عدم المساعد محققا لان اذا تستعمل فى التحقيق دون ان فانها تستعمل فى الشك ففيه نظر لانه لا يتم الا لو كان قوله وحدي قيدا فى الشرط لان اذا انما تدل على تحقق مدخولها مع أنه قيد فى الجواب (قوله هذا

لوقوعه فى التزليل مثل فسبحه فلا يصح القول بأن مثل هذا الثقل يخل بالفصاحة ذكر صاحب اسماعيل ابن عباد أنه أنشد هذه القصيدة بمحضرة الاستاذ ابن العميد فلما بلغ هذا البيت قال له الاستاذ هل تعرف فيه شيئا من الهجئة قال نعم مقابلة المدح باللوم وانما يقابل بالذم أو الهجاء فقال الاستاذ غير هذا أريد فقال لا أدري غير ذلك فقال الاستاذ هذا التكرير فى أمده أمده مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر فأثنى عليه صاحب (والتعقيد) أى كون الكلام معقدا

المفتقر لوجود ما هو أعسر منه كالبيت السابق (والتعقيد) منها الذى هو هنا مصدر موافق للمبنى للمفعول أى كون الكلام معقدا لاجتماع معقدا الذى هو وصف الفاعل وقد تقدمت الإشارة الى هذا

أنواعا من ذلك لا حاجة لتذكرها اذ هى داخله فى كلام المصنف (فائدة) بيت أى تمام المذكور معناه واضح غير أن فيه نقدا وهو الاتيان فى المدح بمتى وفى اللوم اذا وفى المعنى على العكس فان اذا الدالة على ما تحقق أو رجح وجوده ومتى لا تدل على ذلك غير ان الذى دعاه الى متى احتياجه لجرم الفعل بعدها وما اذا فسكان مستغنيا بان يقول ومتى مالمته وكان اولى لموافقة الاول لفظا ومعنى وعدم اقتضائه مالا يليق من نسبة توقع اللوم الى نفسه وقد اعترض بان المدح لا يقابله اللوم بل الذم قلت الاتيان باللوم أحسن لانه ينفى الذم من باب اولى على أنه روى ذمته وحدهى يقال ذامه يذمه أى عابه على أن الحبيب سلفا فى مقابلة المدح باللوم قال

ومن يلقى خيرا يحمد الناس أمره ✱ ومن يغفل لا يعدم على النوى لائها

قوله (والتعقيد)

التكرير) مبتدأ وقوله خارج الخ خبر والمراد بكونه نافرا كل النفاير أنه نافر تنافرا قويا أن كاملا وفيه أن هذا يناق ماسبق للشارح من أن المثال الاول متناهى فى الثقل وهذا الثانى دونه وقد يجب أن التنافر الكامل مقول بالتشكيك فلا يناق أن هناك ما هو أكمل من هذا (قوله أى كون الكلام معقدا) أشار به الى أن التعقيد مصدر المبنى للمفعول لا مصدر المبنى للفاعل وهذا جواب عما يقال التعقيد فعل التكلم فهو من صفاته يقال عقد يد كلامه فهو معقد وحينئذ فلا يصح حمل قوله أن لا يكون الخ عليه لان عدم ظهور الدلالة على المعنى الراد من صفات الكلام ففسر التعقيد بذلك ليصير صفة للكلام بخلا بفصاحته معتبرا خلوصه عنه كما أن كونه غير ظاهر الدلالة صفة له وأما الاعتراض بأن ما ذكره المصنف تفسير للتعقيد لا للتعقيد فعير مندفع لانه على تقدير كونه مصدر المبنى للمفعول يكون معناه العقيدية وهى عبارة عن محمولية الكلام غير ظاهر الدلالة لا كونه غير ظاهر الدلالة فاما أن يقال ان المراد بالمصدر المبنى للمفعول الحاصل بالمصدر أعنى الهيئة المترتبة عليه أو يقال هذا مبنى على التسامح بناء على ظهور أن المراد جعله غير ظاهر الدلالة والاولى والأحسن أن يقال قول المصنف أن لا يكون الخ هذا تفسير للتعقيد الاصطلاحي لا اللغوى فلا يحتاج الى جعله مصدر المبنى للمفعول ولا الى تكلف فى صحة الحمل

ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد به وله سببان أحدهما ما يرجع الى اللفظ وهو أن يختل نظم الكلام ولا يدري السامع كيف يتوصل منه الى معناه

(قوله أن لا يكون الخ) ان قلت يلزم على هذا التفسير أن يكون اللفظ والمعنى غير فصيحين مع أنهما من المحسنات وهي لا تعتبر الا بعد البلغة التي لا توجد الا بعد الفصاحة وهذا الاعتراض لخطيب اليمن وما باغ المصنف ذلك أجاب عنه بأن اللفظ والمعنى غير فصيحين مطلقا وعدهما من المحسنات ممنوع بدليل أن صاحب المفتاح لم يذكرهما من المحسنات وفي هذا الجواب نظر لان صاحب المفتاح لم يذكر جميع المحسنات فيلزم أن كل ما لم يذكره ليس فصيحاً ولا قافلاً به والاحسن في الجواب أن يقال ان الدلالة في اللفظ والمعنى ان كانت واضحة عند الفطن بعد العلم بالاصطلاح فهما فصيحان والافلاو يجري هذا التفصيل في كونهما من المحسنات واللفظ والمعنى عند أهل البديع بمعنى وهو قول يدل ظاهره على خلاف المراد الا أن اللفظ يكون على طريق السؤال كقول الحريري في الميل

وما ناكح أختين سرا وجهرة * وليس عليه في النكاح سبيل

وكقول بعضهم في كون يأبها العطار عبر لنا * عن اسم شيء قل في سومك (١٠٣)

تنظره بالعين في بقطة *
كأبرى بالقلب في نومك

واعترض على المصنف

بأن التعقيد أمر وجودي

وأن لا يكون عدني وحمل

العدني على الوجودي

لا يصح وأجيب بأنه قد

تقرر أن النفي في باب كان

يتوجه الى الخبر فمعي ما كان

زيد منطلقا كان زيد غير

منطلق فالتقدير هنا كون

الكلام على وجه لا نظير

لدلالته فهي قضية معدولة

الحمول وانظر ما حكته

العدول الى هذا التعبير دون

أن يقول أن يكون الكلام

خفي الدلالة اذ لا واسطة بين

الظهور والخفاء هذا

(أن لا يكون) الكلام (ظاهر الدلالة على المراد الخلل) واقع (إما في النظم)

هو (أن لا يكون) الكلام (ظاهر الدلالة على) المعنى (المراد) للنظام فيلزم أن يكون المعنى غير ظاهر البدولية عند السامع وعدم ظهور المراد من الكلام يكون (الخلل) حاصل (إما في النظم) والتركيب لذلك الكلام بأن تكون ألفاظه على خلاف ترتيب المعاني بالتقديم والتأخير مثلاً وأنقص منها بالحذف الموجب للفساد أو غير ذلك مما يوجب صعوبة الفهم كالعطف على التوهم والجر بالمجاورة

أن لا يكون ظاهر الدلالة على المراد للخلل إما في النظم) يعني في اللفظ وهو أن يختل على السمع نظم الكلام فلا يدري كيف يصل الى معناه كقول الفرزدق يمدح ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي خال هشام بن عبد الملك بن مروان هذا هو الصواب وفي المذهب للشيخ أبي اسحق يمدح هشام بن ابراهيم بن اسمعيل بن الوليد بن المغيرة فوضع هشام موضع ابراهيم ووضع ابراهيم موضع هشام فإن المدوح ابراهيم بن هشام لا هشام بن ابراهيم وأعلم أن الشيخ محي الدين النووي توهم أن الشيخ وهم بأن جعل المدوح هشاماً وأما هو ولده ابراهيم وليس كذلك بل الشيخ علم المدوح وأباه ولكن وهم في تسمية كل منها باسم الآخر فقد اشتبه عليه الاسم لا المسمى ثم أوجب هذا الوهم للشيخ محي الدين أنه أبقى ابراهيم قبل هشام كما هو في عبارة الشيخ أبي اسحق لتوهمه أن ابراهيم الذي ذكر الشيخ أنه ولده هشام غير ابراهيم الذي هو ابنه فقال ان المدوح ابراهيم بن هشام بن ابراهيم وأنا هو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل ثم أن الشيخ محي الدين لما جعل ابراهيم والده هشام أسقط ذكر أبيه اسمعيل ثم انه جعل جر هشام هو المغيرة وأنا المغيرة هو جده فانه هشام بن اسمعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة وقد حررت نسبه

وأما عرف المصنف التعقيد دون نظائر دلالة سببين الخلل في النظم والخلل في الانتقال ولو اقتصر على مجرد التمثيل لم يعلم المراد (قوله المراد) أي للتلکام وبهذا التعقيد تنبأ التعقيد عن الغرابة لأنها كون اللفظ غير ظاهر الدلالة على المعنى الموضوع له (قوله للخلل الخ) هذا من جملة التعريف لاخراج التشابه والحمل والمشكل فان عدم ظهور دلالتها على المعنى المراد ليس للخلل النظم وللخلل الانتقال بل لارادة المتكلم اخفاء المراد منها الحكم ومخالص على ما تقرر في محله (قوله إما في النظم) أي التركيب سواء كان نظماً أو نثراً وهذا هو التعقيد الانطى وأما التعقيد للخلل في الانتقال فهو التعقيد المعنوي وكلمة إما لمنع الخلو في الجمع كذا في عبد الحكيم والظاهر أنها لمنع الخلو والجمع معاً ما يدل له ما ذكره هو في وجه انحصار التعقيد في الخللين وهو أن اللفظ ان أرید معناه المطابق وكان غير ظاهر الدلالة عليه فلا يكون التعقيد الا للخلل في النظم لان فهم المعنى المطابق بعد العلم بوضع المفردات وهيئة التركيب يكون ظاهر او ان أرید غيره فالما أن لا يكون بين المعنى المطابق وذلك المعنى المراد لزوم بحيث لا يفهم ذلك المعنى المراد من اللفظ أصلاً فيكون فاسداً لا معقداً لانه عبارة عن عدم ظهور الدلالة لاعم عدم الدلالة وإما أن يكون بين المعنى المطابق والمعنى المراد لزوم ظاهر بأن كانت القرينة على عدم ارادة المعنى المطابق ظاهرة فلا تعقيد أصلاً وان كانت خفية أو يكون المزوم خفياً في نفسه محتاجاً لواسطة حصل التعقيد للخلل في الانتقال

كقول الفرزدق

ومامثلة في الناس الاممكا * أبو أمه حتى أبوه يقاربه

كان حقه أن يقول ومامثلة في الناس حتى يقار به الاممكا أبو أمه فانه مدح ابراهيم بن هشام بن اسمعيل الخزومي خال هشام بن عبد الملك ابن مروان فقال ومامثله يعني ابراهيم المددوح في الناس حتى يقار به أي أحديسبه في الفضائل الاممكا يعني هشاما أبو أمه أي أبو أم هشام أبو أمه أي أبو المددوح فالضمير في أمه للملك وفي أبوه للمدودح ففصل بين أبو أمه وهو مبتدأ وأبوه وهو خبره بحى وهو أجنبي

(قوله تقديم أو تأخير) يحتمل أن المراد تقديم اللفظ عن محله الأصلي وقوله أو تأخير أي تأخير لغیر ذلك اللفظ في محل الاول فلي هذا بينهما تلازم اذ يلزم من تقديم الشيء عن محله الأصلي تأخير غيره في ذلك المحل وبالعكس وأما تقديم الشيء عن محله وتأخير غيره عن ذلك المحل فلا يحتمل أن فضلا عن تلازمهما والا كان الشيء الواحد مقدما وخر في تركيب واحد وهو لا يعقل وأما ما يقتصر على أحدهما مع استلزام كل منهما الآخر اشعارا بكفاية ملاحظة أحدهما في الحال وان لم يلاحظ الآخر فيحتمل أن المراد بسبب تقديم اللفظ عن محله الأصلي الذي يقتضيه ترتيب المعاني أو تأخير غيره عن ذلك (١٠٤) المحل وهما لا يجتمعان قطعا فلي هذا ليس أحدهما مغنيا عن الآخر فالجمع بينهما ظاهر (قوله أو حذف

بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد (كقول الفرزدق في خال هشام) ابن عبد الملك بن مروان وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل الخزومي (ومامثلة في الناس الاممكا * أبو أمه حتى أبوه يقار به) أي ليس مثله في الناس (حتى يقار به) أي أحديسبه في الفضائل (الاممكا) أي رجل أعطى الملك والمثل يعني هشاما (أبو أمه) أي أم ذلك الملك (أبوه) أي أبو ابراهيم المددوح أي لا يماثله أحد

أي بلا قرينة واضحة فان وجدت القرينة على المحذوف لم يحصل التعقيد لان المحذوف مع القرينة كالثابت بخود في جواب كيف زيد (قوله أو غير ذلك) أي كالفصل بين الشيئين المتلازمين بأجنبي كالفصل بين المبتدأ والخبر وبين الصفة والموصوف وبين البدل والمبدل منه وقد اجتمعت هذه الفصول الثلاثة مع التقديم والتأخير في بيت الفرزدق الآتي ثم اعلم ان المحل في التركيب لا بد فيه ان يكون ترتيب الالفاظ على غير ترتيب المعاني كما ذكره في المطول حيث قال للحل

مثلا ويسمى التعقيد الذي أوجبه خلل تركيب اللفظ تعقيدا لنظا وذلك (كقول الفرزدق في) مدح (خل هشام) بن عبد الملك أحد ملوك بني أمية وخاله المددوح ابراهيم بن هشام بن اسمعيل الخزومي (ومامثلة في الناس الاممكا * أبو أمه حتى أبوه يقار به أي لم يوجد) لهذا المددوح مثل هو (حتى يقار به) أي أحد يشبهه في الفضائل كائن ذلك الحى المقارب في الناس (إلا) رجلا (اممكا) أي أعطى الملك وهو هشام المذكور (أبو أمه) أي أبو أم ذلك الملك هو (أبوه) أي أبو هذا المددوح وإنما أخبر بأن أبا المددوح أبو أم الملك لان كونه داخل الملك لما يزيد في مدحه وحاصله الاخبار بأن

كذلك من أنساب القرشيين للشيخ شرف الدين الدمياطي بخطه ومن مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر اختصار الذهبي بخطه ثم اجتمع الشيخ أبو اسحق والنووي على اسقاط هشام والداماعيل فخاله ان الشيخ أبو اسحق وهم في أمرين والشيخ يحيى الدين وهم في أربعة أمور اشتركهم في وهم واحد فاجتمع في كلامهم خمسة وأهملوا اذا تحرر ذلك في بيت الفرزدق المذكور

ومامثلة في الناس الاممكا * أبو أمه حتى أبوه يقار به

يريد ومامثل ابراهيم المددوح في الناس حتى يقار به الاممكا وهو هشام أبو أمه والضمير في أمه للملك وهو هشام وفي أبوه للمدودح ففصل بين أبو أمه وهو مبتدأ وأبوه وهو خبر بحى الأجنبي وفصل

بين

إما في الظن بأن لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو اضرار

أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد اذا علمت ذلك تعلم أن التعقيد اللفظي لا يحصل بالعطف على المحل بلا قرينة ولا بالجر على الجوار أو التوهم وذلك لان ترتيب الالفاظ فيها على وفق ترتيب المعاني فالاول نحو مررت بفلامك وزيد بعطف زيد على محل الكاف والثاني نحو هذا حجر ضرب خرب والثالث نحو ليس زيد قائما ولا قاعد (قوله مما يوجب صعوبة فهم المراد) أي المعنى المراد للتكلم (قوله الفرزدق) هو في الأصل جمع فرزدقة وهي القطعة من العجين لقب به همام بن غالب بن صعصعة التميمي صاحب جرير لتقطع وجهه بالجرى قطعا كقطع العجين وكان أبوه غالب من أكلة قومه ومن سرائهم وكنيته أبو الاخطا ولد كان له اسم الاخطا وهو شاعر أيضا وهو غير الاخطا التغلبي النصراني الشاعر المشهور وجد صعصعة صحابي وأم الفرزدق ليلى بنت حابس أخت الاقرع بن حابس روى الفرزدق عن علي بن أبي طالب وعن أبي هريرة وعن الحسين وعن ابن عمر وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عن الجميع (قوله ابن مروان) بسكون الراء و ابراهيم المددوح كان عاملا على المدينة من طرف ابن أخته هشام بن عبد الملك (قوله ابن اسمعيل الخزومي) نسبة لبني مخزوم قبيلة من قبائل العرب ويلقب اسمعيل المذكور بالفعرة وحينئذ فلا تنافي بين قول الشارح هشام بن اسمعيل وقول المفتاح

وكذا فصل بين حي ويقار به وهونف حي بأبوه وهو أجنبي وقدم المستثنى على المستثنى منه فهو كما تراه في غاية التعقيد فالكلام الخالي
 هشام بن المغيرة كذا ذكر بعض الحواشي والذي ذكره ابن حزم في الجمهرة أن هشام بن اسماعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة القرشي الهزومي
 كان عاملا على المدينة من طرف عبد الملك بن مروان وأن جد هشام المذكور وهو هشام بن الوليد أسلم يوم فتح مكة وهو أخو خالد بن
 الوليد وكان لهشام العامل المذكور بنت تزوجها عبد الملك فولدت له هشام بن عبد الملك الشهور وهو الذي مدحه الفرزدق ومدح
 معه خاله إبراهيم بن هشام بقصيدة منها قوله ومامله في الناس البيت (قوله الابن أخته) أي فمائلة الملك للمدح انما جاءت من قبله بحكم
 الحلال تنبع الحال (قوله وتقديم المستثنى الخ) أي ويكرمه تأخير المستثنى منه عن المستثنى لكن الشارح لاحظ التقديم وجعل
 التأخير حاصلًا غير مقصود ولو عكس الأمر لصح (قوله والبدل منه وهو (١٠٥) مثله) انما أورد ذلك البدل توطئة لإفادة

في المقاربة الذي هو أعم
 بدني المائلة (قوله مثله
 اسم ما وفي الناس خبر)
 أي خبرها وهذا الأعراب
 مبني على القول بجواز نطق
 الشاعر بغير افتسه والا
 فالفرزدق تميمي وهم يملون
 ما وجعل بعضهم وهو
 الشيرازي في شرح المفتاح
 مثله مبتدأ وحى خبره وما
 غير عاملة على اللغة التميمية
 أو أن مثله خبر وحى مبتدأ
 وبطل عمل ما لتقدم الخبر
 وكلا الوجهين فيه قلق
 واضطراب في المعنى يظهر
 ذلك بالتأمل في قولنا ليس
 مائله في الناس حيا يقار به
 أوليس حي يقار به بمائل
 له في الناس ووجه
 الاضطراب أن المقصود
 نفي أن مائله ويقار به أحد
 والتوجيه الأول يفيد نفي
 نفي المقاربة عن المائل
 والتوجيه الثاني يفيد نفي

الابن أخته وهو هشام ففيه فصل بين المبتدأ والخبر أي أبوأمه أبوه بالأجنبي الذي هو حي وبين
 الموصوف والصفة أعني حي يقار به بالأجنبي الذي هو أبوه وتقديم المستثنى أعني مملكا على المستثنى
 منه أعني حي وفصل كثير بين البدل وهو حي والبدل منه وهو مثله فقوله مثله اسم ما وفي الناس خبر والا
 مملكا منصوب لتقدمه على المستثنى منه

المدح لامله في الناس الابن أخته الذي هو الملك وانما أبدل من المثل حي يقار به إيماء الى
 أن المنفي مقاربة في المائلة لا المائلة في نفسها ففي هذا الكلام من التعقيد ما لا يخفى بسبب الفصل
 بين المبتدأ والخبر وهو أبوأمه أبوه بالأجنبي وهو حي والفصل بين الموصوف وهو حي والصفة وهي
 جملة يقار به بأجنبي وهو أبوه والفصل الكثير بين البدل وهو حي وبين البدل منه وهو مثله وفيه أيضا
 تقديم المستثنى وهو مملكا على المستثنى منه وهو حي لانه ولو كان جائزا خلاف المطبوع فهو مما يزداد
 به التعقيد القابل للشدة والضعف فقوله مثله اسم ما وخبره في الناس وحى بدل من اسمها ولا يصح غيره

بين المبتدأ والخبر وهما مثله وحى بقوله في الناس الاملكا أبوأمه وفصل بين حي وهو موصوف
 يقار به بأبوه وهو أجنبي وقدم المستثنى على المستثنى منه فلذلك كان ضعيفا ذاعقيد فالحالي من
 التعقيد ما لا يكون فيه ما يخالف الأصل من تقديم أو تأخير أو إضمار أو غير ذلك إلا بقرينة ظاهرة
 لفظا أو معنى مع نسكتة وهذا البيت أنشده سيبويه في الكتاب ونسبه الى الفرزدق قال الصغاني
 ولم أره في شعره وأنا أيضا نظرت كثيرا من شعره فلم أجده واعترض الخطيب بأن التعقيد لا يظن
 يمكن أن يستغنى عنه بضعف التأليف وعكسه ولا شك أن التأليف قد يؤدي الى التعقيد كما في ضرب
 غلام زيد لانه يوم عوده على غير زيد وقد لا يؤدي لذلك والتعقيد قد يكون لاعن ضعف تأليف
 فينهما عموم وخصوص من وجه وفي البيت أعاريب منها أن مملكا بدل من حي قدم فانتصب وقيل
 مثله اسم ما ولا يصح لانه يلزم نصب الخبر ثم الفرزدق تميمي لا يعمل ما ملوا أعمالها ههنا لا عمل مع انتقاض
 النفي الا أن يكون تبع لغة غيره كما عملها في قوله

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذهبم فريش واذ ماملهم بشر
 وأحسن من ذلك كله أن يجعل مثله في الناس مبتدأ وخبرا والاملكا في موضعه وحى خبر ثان وهذا

(١٤ - شروح التلخيص - أول)
 عدمه وهذا تدافع وتناقض كذا في عبد الحكيم هذا ويمكن أن يخرج البيت على وجه لا تعقيد فيه بأن يجعل الاملكا مستثنى من
 الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبر ما وقوله أبوأمه مبتدأ خبره حي وأبوه خبر بعد خبر والجملة صفة لمملكا وكذلك جملة يقار به
 أي الاملكا موصوفا بالصفة المذكورة وموصوفا بأنه يقار به أي يشبهه في الفضائل وعلى هذا فالمراد بالحياة في قوله حي الشبوية لان
 نسبة الشبوية للهرم كنسبة الحياة الى الموت ومناسبة ذكر الشباب هنا إفادة أن هذا الملك حصلت له السيادة والحال أن جده شاب
 وحينئذ فتكون السيادة ثبتت له في صغره لأنها حصلت له في آخر عمره كما هو الغالب وغاية ما يلزم على هذا الوجه أن فيه نصب مملكا
 مع أن المختار رفرمه لتأخر المستثنى عن المستثنى منه بعد النفي (قوله لتقدمه على المستثنى منه) أي ولو كان مؤخرا عنه لكان المختار فيه
 الرفع على البدلية من المستثنى منه ولهذا أتى به المصنف مرفوعا في تفسير المعنى المراد

من التعقيد اللفظي ماسلم نظمه من الخلل فلم يكن فيه ما يخالف الأصل من تقديم أو تأخير أو اضمار أو غير ذلك الا وقد قامت عليه قرينة (قوله يعني عن ذكر التعقيد اللفظي) أي لان التعقيد اللفظي لا يكون ناشئا الا عن ضعف التأليف فالخلاص عن الضعف يوجب الخلاص منه (قوله وفيه نظر) أي في هذا القيل نظر وحاصله منع أن التعقيد اللفظي لا يكون إلا عن ضعف التأليف بل يجوز أن يكون من غيره مع انتفاء ضعف التأليف ثم اعلم أن (١٥٦) مراد الشارح الاشارة الى رد قول آخر غير ما ذكره الخالخال وهو اغناء ضعف

التأليف عن التعقيد وان لم يكن ذلك القول مشهورا بين أرباب الفن لأن الشارح مطبع ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وليس مراد الشارح الرد على الخالخال وذلك لانه قال ان ذكر أحد الأمرين من الضعف والتعقيد اللفظي يعني عن الآخر أما اغناء الضعف فلما سبق وأما اغناء التعقيد فلانه لازم للضعف لان التأليف اذا لم يوافق القانون أوجب صعوبة في الفهم لمحاللة والخلوص عن اللزوم فلو كان مراد الشارح بما ذكره دفع اعتراض الخالخال المذكور والرد عليه لم يحسن منه الاقتصار على بعض السؤال ولا يحسن ما ذكره في الجواب لان ما ذكره فيه لا يدفع السؤال بتمامه وانما يدفع اغناء ذكر الضعف عن ذكر التعقيد ولا يدفع العكس ودفعه أن يقال لانسلم ان كل ضعف يوجب تعقيدا فان مثل

قيل ذكر ضعف التأليف يعني عن ذكر التعقيد اللفظي وفيه نظر لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد وان كان كل منها جارا على قانون النحو

دون فاق يظهر ذلك بالتأمل ولما كانت صعوبة الفهم هي مناط التعقيد جاز حصوله بمجموع أشياء كلها جائزة لكن لكونها غير مطبوعة كتقديم المستثنى وتقديم المفعول وتأخير المبتدا مثلا اذا اجتمعت أوجبت تلك الصعوبة فاعلم من هذا أنه لا يستغنى عن التعقيد اللفظي بذكر ضعف التأليف لجواز حصوله بأشياء كلها جارية على القانون إلا أنها خلاف المطبوع السهل كما لا يستغنى بالتعقيد عن الضعف لجواز حصوله بدون التعقيد كقولنا زيد أحسن من غيره بنون أحسن فما يقال من الاستغناء بأحدهما عن الآخر غير صحيح وكذا ما يقال من أن ذكر تقديم المستثنى في موجبات التعقيد لا يصح لجريانه على القانون النحوي لان ذلك مبني على أن ضعف التأليف يلزم من نفيه نفي التعقيد اللفظي وقد تقدم عدم الاستلزام بأن تقديم المستثنى يمايز به التعقيد فيصح ذكره في موجباته

البيت فيه اعتراض لان المماثلة والمقاربة لا يجتمعان ولا يعترض على ذلك بأنك اذا قلت زيد مثل عمرو فالمشبه دون المشبه به فقد اجتمعت المماثلة والمقاربة لما سيأتي ولان المقاربة حينئذ امرافضاء التشبيه ليس مقصودا للتسليم أما قصد الاخبار بالتمثيلية والمقاربة فلا يجتمعان والمعنى على أن حي مبتدا ومثله هو الخبر ويسهل ذلك وصف حي وعدم تمحض اضافة مثله وأعراب الغربي يقار به صفة ثانية لمملكا فسلم من الفصل بين الصفة والموصوف الا أن يقال ان حي لما فصل بين أجزاء الصفة الاسمية فقد فصل بين الصفة والموصوف وفيه نقض معنوي لتصريحه بمقاربة هشام بن الملك له المقتضى لعدم المماثلة وذلك لم هشام وهو غير مقصوده وهذا السؤال وان تقدم اراده على كل تقدير فهو هذا أصرح وأقوى وأنشد ابن الطراوة أبيانا في التعقيد في باب ما يحتمل الشعر من الكلام على أبيات سيدي به

منها قوله (١) لها مقلتا عينا طل خميلة * من الوحش ما تنفك رعى عرارها
أي لها مقلتا عينا من الوحش ما تنفك رعى خميلة طل عرارها ومثله قول القلاخ

فما من فتى كنا من الناس واحدا * به نبتغي منهم عديلا نبادله

وقول الآخر وما كنت أخشى الدهر احلاس مسلم * من الناس ذنبا جاءه وهو مسلما

أي ما كنت أخشى الدهر احلاس مسلم مسلما من الناس ذنبا جاءه وهو أي جاءه معا وأنشد السكاكي

لأبي تمام كائنين في كبد السماء ولم يكن * كائنين ثان إذ هما في الغار

قال ابن النفيس في كتاب الطريق الى الفصاحة ومنه قول الفرزدق

الى ملك ما أمه من محارب * أبوه ولا كانت كايب تصاهره

معناه

جاءني أحمد بالتانوين مشتمل على الضعف دون التعقيد (قوله لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عدة أمور موجبة

لصعوبة فهم المراد وان كان كل منها جارا على قانون النحو) وذلك كتقديم المفعول والمستثنى وتأخير المبتدا وذلك نحو الاعمر الناس ضارب زيد فهنا ليس فيه ضعف تأليف وانما فيه تعقيد وينفرد الضعف في جاء أحمد بالتانوين فانه لا تعقيد فيه وتأليفه ضئيف ويجتمع الضعف والتعقيد في بيت الفرزدق المذكور واذا علمت أن بينهما باعتبار التحقق عموما وخصوصا وجهها نعلم أن قول القائل

(١) لها مقلتا الخ كذا في الأصل ولم نجد هذا البيت في موضع آخر موقوف به وقوله في بيت أبي تمام كائنين في كبد السماء الذي في المفتاح

ثانيه في كبد السماء الخ خفر كتبه مصححه

ظاهرة لفظية أو معنوية كما سيأتي تفصيل ذلك كله وأمثلته اللاحقة به * والثاني ما يرجع الى المعنى وهو أن لا يكون انتقال الذهن من المعنى الاول الى المعنى الثاني الذي هو لازمه والمراد به ظاهرا

ان ضعف التأليف يعني عن التعقيد لان التعقيد لازم للضعف لا يتم (قوله وهذا الخ) أى بما ذكر من قوله لجواز أن يحصل الخ مع قوله وان كان كل منها الخ وقوله لان ذلك الخ علة لقوله لا حاجة الخ وقوله اذ لا يخفى علة للعلة أى وانما ظهر فساد ما قيل بسبب هذا لانه لا يخفى أن تقديم المستثنى على المستثنى منه يوجب زيادة التعقيد أى وزيادة التعقيد تعقيد (قوله وهو مما يقبل الخ) علة لخدوف تقديره وجعلنا التعقيد مما يزيد صحيح لانه مما يقبل الخ والحاصل أن تقديم المستثنى على المستثنى منه وان كان جائزا شاعرا لكنه يوجب التعقيد فان حصل التعقيد بغيره كان موجبا لزيادته لان التعقيد مما يقبل الشدة والضعف (قوله أى لا يكون في ظاهر الدلالة) الضمير في يكون للكلام وقوله لخلل واقع في انتقال الذهن اعترض بأنه إما أن يراد الخلل الواقع للتسكك في انتقال ذهنه أو للتسامع فان كان المراد الاول فلا يصح تعليل الخلل بإيراد الوازم البعيد بل الامر بالعكس أى أن إيراد الوازم البعيد يعلل بالخلل في انتقال الذهن لان التسكك اذا اختل انتقال ذهنه وأورد الوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة وان كان المراد الثاني فلا يصح تعليل عدم ظهور الدلالة بالخلل بل الامر بالعكس أى انما يعلل خلل انتقال الذهن بعدم ظهور الدلالة لان الخلل الذى يحصل للتسامع في انتقال ذهنه انما هو عدم ظهور دلالة اللفظ على المعنى المراد للتسكك وأجيب بأننا نختار (١٠٧) الشق الثانى وهو أن المراد بالذهن ذهن السامع ولا يراد ما ذكر لان

وهذا يظهر فساد ما قيل من أنه لا حاجة في بيان التعقيد في البيت الى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه بل لوجه له لان ذلك جائز باتفاق النحاة لا يخفى أنه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف (وإما في الانتقال) عطف على قوله وإما في النظم أى لا يكون ظاهر الدلالة على المراد للخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى المعنى الثاني المقصود وذلك

(وإما في الانتقال) أى يحصل التعقيد بصعوبة فهم المراد للخلل واقع في تأليف اللفظ أو للخلل واقع في الانتقال أى في انتقال الذهن من معنى اللفظ الاصل الى معنى آخر ملابس للأصلى قد استعمل اللفظ ليفهم منه ذلك الملابس على وجه الكناية أو المجاز فان شرط فصاحة الكناية والمجاز أن يكون الفهم سريعا لكون المعنى الثاني المراد كناية أو مجازا فربما يفهم من الاصل في تركيب الاستعمال العرفي وأمان لم يكن كذلك بأن كان فهم الملابس بعيدا عن الفهم عرفيا بحيث يفتقر في فهمه الى

معناه الى ملك أبوه ما أمه من محارب أى ما أمه منهم (قوله وإما في الانتقال) يعنى أن يكون التعقيد راجعا الى خلل معنوى وهو أن لا يكون انتقال الذهن من المعنى الذى هو ظاهر اللفظ الى المراد ظاهرا فان قلت هذا الذى قبله يرجع الى المعنى فلم جعل الاول لفظيا والثاني معنويا قلت لان الاول أوقع

ولا شك أن خلل انتقال الذى هو بطؤه سبب لعدم ظهور الدلالة بالمعنى المذكور وبيان ذلك أن سرعة انتقال الذهن من المعنى الاصل الى المعنى المراد سبب في سرعة ان فهم المراد من اللفظ مساو له اذ لا سبب لها سواها ولا شك انه يلزم من انتفاء السبب المساوى انتفاء السبب فبالضرورة تنفى سرعة ان فهم المراد بانتفاء سرعة الانتقال فيكون ببطء الان فهم الذى هو عدم ظهور الدلالة ببطء الانتقال الذى هو الخلل ولا شك أن ذلك الخلل بسبب إيراد التسكك اللازم البعيد مع خفاء للقرينة الدالة على المراد فصح تعليل عدم ظهور الدلالة بالخلل وتعليل الخلل بإيراد الوازم البعيدة اذا علمت هذا فقول الشارح للخلل واقع في انتقال الذهن أى لاجل ببطء نفس السامع في انتقالها من المعنى الاول أى المعنى الاصل الحقيقى وقوله الى المعنى الثانى أى الذى له نوع ملابسة بالمعنى الاول وهو المعنى الكنانى أو المجازى فالمعنى الاول كالاخبار بكثرة الرماذ في قولك في مقام المدح زيد كثير الرماذ والمعنى الثانى الاخبار بكرمه وحاصل ما في المقام أن شرط فصاحة الكلام الكنانى أو المجازى أن يكون المعنى الثانى وهو الكنانى أو المجازى قريبا ففهم من الاصل فان لم يكن كذلك بأن كان للمعنى اللابس بعيدا ففهم من الاصل عرفيا بحيث يفتقر في فهمه الى وسائط مع خفاء القرينة لم يكن الكلام الكنانى أو المجازى فصيحاً لحصول التعقيد واعلم أن المدار في صعوبة الفهم على خفاء القرائن كثرت الوسائط أولا لاعلى كثرة الوسائط فقط فانها قد تكثر ولم يكن هناك صعوبة في فهم المعنى الثانى من الاول كما في قولهم فلان كثير الرماذ كناية عن كرمه فان الوسائط فيه كثيرة مع أنه لا تعقيد فيه وخفاء القرائن وعدم خفافها بواسطة جريان الكلام على أسلوب البلاء واستعمالهم وعدم جريانه على أسلوبهم واستعمالهم (قوله وذلك) أى الخلل والبطء

المراد بالذهن النفس والمراد بانتقالها من المعنى الاصل الى المعنى المراد توجهها من المعنى الاول الى الثانى لعلاقة بينهما والمراد بالخلل في الانتقال ببطء الانتقال من المعنى الاصل الى المعنى المراد والمراد بعدم ظهور دلالة اللفظ ببطء ان فهم المراد منه عند الاطلاق بالنسبة للعالم بوضعه لاصل المعنى لا خفاء المراد السابق

(قوله بسبب ايراد اللوازم) أى المعانى اللوازم أى ايرادها بلفظ اللزومات وانما قلنا ذلك لان مذهب المصنف فى الكناية والمجاز ان الانتقال فيهما من اللزوم الى اللازم والفرق باشتراط القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقي فى المجاز دون الكناية فليس مراد الشارح ايراد المعانى اللوازم بلفظها والا كان غبرات على طريقة المصنف فى الكناية والمجاز ولو قال بسبب ايراد اللزومات البعيدة لكان أوضح هذا وقال العلامة عبد الحكيم انما لم يقل ايراد اللزومات ويكون المراد اللازم فى الذهن كما ذهب اليه المصنف ليشمل جميع صور الانتقال من اللزوم الى اللازم ومن اللازم الى اللزوم لان اللازم مالم يكن ملزوما فى الذهن لا يمكن الانتقال منه واعلم ان المراد باللوازم ما اصطلاح عليه علماء البيان وهو كل شئ وجوده على سبيل النبعة لآخر وان كان أخص منه كما فى شرح المفتاح للعلامة السيد (قوله البعيدة) أى من اللزومات وقوله المفتقرة بيان لكونها بعيدة فهو وصف كاشف لها ثم ان ظاهر الشارح يقتضى أن الخلل المذكور يتوقف على ثلاثة لوازم وثلاث وسائط فأكثر وليس كذلك بل يتحقق ذلك بلازم واحد واسطة واحدة وأجيب عنه بأجوبة ثلاثة * الجواب الاول أن الـ فى اللوازم والوسائط لا جنس وأل الجنسية اذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية وفى ذلك الجواب نظر لان ذلك ينافى وصف الوسائط بالكثرة * الجواب الثانى ان الجمع باعتبار المواد لان مواد الخلل متعددة وفى كل مادة لازم واحد واسطة واحدة وفى هذا الجواب نظر من وجهين الاول أنه ينافى الوصف بالكثرة لانه يقتضى ان فى كل مادة أكثر من واسطة واحدة الثانى انه يفيد انه لا توجد اللوازم المتعددة والوسائط (١٠٨) كذلك فى مادة واحدة وليس كذلك وقد يجاب عن الاول بأن الوصف بالكثرة

باعتبار بعض المواد وعن الثانى بأن قولنا الجمع باعتبار المواد بالنظر للاقل ولا شك ان اقل ما يحصل به الخلل لازم واحد واسطة واحدة * الجواب الثالث ان المراد بالجمع ما فوق الواحد وانما اعتبر ذلك مع ان الخلل يتحقق بلازم واحد واسطة واحدة لانه الغالب اذا الغالب ان الخلل يتحقق بتعدد اللوازم والوسائط كذا ذكر

بسبب ايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود (كقول الآخر)

وسائط التفكرات الكثيرة فالحاجة الى كثرة الترددات فى الفكر هي الموجبة لعدم سرعة الفهم فالمراد بكثرة الوسائط كثرة التفكرات المحتاجة فى الفهم ويحتمل أن يكون مراد من قال ان سبب الصعوبة الوسائط الكثيرة الوسائط الحسية وخصها بالذكر لان غالب الصعوبة معها وفيه ضعف لان مناط الصعوبة ما تقدم كما سنبينه الآن ويلزم من بعد الفهم خفاء القرائن وقد علم من قولنا بعيدا عن الفهم عرفاً أن المناط فى الصعوبة عدم الجريان على ما يتعاطاه أهل الذوق السلم لا كثرة الوسائط الحسية فانه قد تكثر من غير صعوبة كما باتى فى قولهم فلان كثير الرماذ كناية عن المضايق فان الوسائط كثيرة فيه ولكن لا تعقيد ولما كانت الصعوبة مظنة اضطراب الفكر والفكر هي المؤدية الى الفهم صح جعلها وسائط ووصفها بالكثرة ثم مثل للخلل الموجود فى الانتقال بقوله (كقول الآخر) ولم يقل كقوله ثلاثيهم أنه الفرزدق

فى الجهل البسيط وهو عدم الفهم والثانى أوقع فى الجهل المركب وهو فهم الشئ على غير ما هو عليه

والعلامة الغنىمى وفى الفنى يجوز أن يكون الجمع باقياً على معناه ويراد بمقابلة الجمع بالجمع ومثله انقسام الآحاد على الآحاد فان جو زان لا يكون ذلك الانقسام على السواء بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلاً اذا قيل باع القوم دواهم يكون المراد منه أن كل واحد منهم باع ماله من الدواب سواء كانت واحدة أو متعددة وهو الظاهر فكلام الشارح سالم عن المحذور بلا شبهة اذ لا يلزم توحيد اللازم والواسطة فى كل مادة وان لم يحز كون ذلك الانقسام ليس على السواء فكذلك لا محذور ولا شبهة لانه حينئذ يكون أخذنا بالاقل لانه اذا علم من البيان المذكور وجود الخلل بآراء لازم واحد مفتقرة الى واسطة واحدة مع خفاء القرينة فلا يوجد فى ايراد أكثر من ذلك مع خفتها بالطريق الاولى (قوله الى الوسائط) أى بينها وبين اللزومات (قوله مع خفاء القرائن) أى بعدم الجريان على أساليب الباطاء فلو كانت القرينة ظاهرة فلا خلل سواء تعددت الوسائط كما فى قولك فلان كثير الرماذ مراداً الاخبار بكرمه أولم تعدد كقولك فلان طويل النجاد مراداً الاخبار بطول قامته فلو كان اللازم قريباً لا واسطة بينهما وبين اللزوم لكن القرينة خفية كان مضراً ويحصل به الخلل والتمعيد خلاف لما يفيد كلام الشارح حيث قيد اللوازم بالبعيدة وانما يتعرض الشارح لذلك لندرة وقوعه لان اللازم القريب قلما يخفى لزمه ولذا ذهب الامام الرازى الى أن كل لازم قريب فهو بين وان كان لم يسلم له فى ذلك ولكون المثال الذى ذكره المصنف اللازم فيه بعيد مفتقر لوسائط عدة كما باتى ببيان يظهر لك أن الانقسام أربعة يحصل للخلل فى صورتين أعنى ماذا كانت القرينة خفية سواء تعددت الوسائط كما باتى فى قوله وتسكب عيناى الدموع لتجعداً أولم تعدد ولا خلل فى صورتين وهما ما اذا كانت

كقول العباس بن الاحنف سأل ب بعد الدار عنكم لتقربوا * وتسكب عيناى الدموع لتجمدا
كنى بسكب الدموع عما يوجب الفراق من الحزن وأصاب لان من شأن البكاء أن يكون كناية عنه كقولهم أبكاني وأضحكنى أى أساءنى
وسرنى كما قال الحماسى أبكاني الدهر ويارب بما * أضحكنى الدهر بما يرضى

القرينة غير خفية تعددت الوسائل كما ذكرنا ذلك فلان كثير الرماذ أول تعدد كما فى قولك فلان كثير التجاد (قوله عباس بن الاحنف) هو
من بنى حنيفة كان رقيق الحاشية لطيف الطباع من ندما هارون الرشيد (قوله سأل ب الخ) عبر بالسين الوضوعة للاستقبال للإشارة
الى أن بعد الديار وان كان لفرض صحيح وهو قرب الاحباب حقيق بأن يسوف به ولا يطلبه فى الحال. لكون البدن ذاته أردى من الردى
والحاصل أن البعد وان كان وسيلة للقرب الذى هو المقصد الاقصى للشاق الا أنه من حيث انه بعد فى نفسه حقيق بأن يسوف عليه
ولكون البعد زديثا أضافه الشاعر لداره لاذاته لان العاشق لا يطلب بعد ذاته وأضاف القرب لذات المحبوبين فان قات هذا الكلام
يقتضى أن السين أصلية وقول الشارح ومعنى البيت أى اليوم أطلب الخ يقتضى زيادتها لمجرد التوكيد قلت ان ما قلناه بالنظر لاصل
وضعها وما ذكره الشارح بالنظر للمعنى المراد من البيت والحاصل أن ايثاره التعبير بالعبارة الدالة على التسويف فى الجملة يشير لذلك المعنى
وان كانت للتأكيده فإفاده القرمى (قوله عنكم) متعلق ببعد الدار والالقاء لكم والمعنى بعدارى عنكم وفيه إشارة الى أنه لا يرضى بنسبة
طلب البعد الى دار المحبوب فضلا عن نفسه (قوله بالرفع) أى عطف على مجموع سأل ب وقرر بعضهم أنه بالرفع عطف على أطلب فالمعنى
وتسكب الخ وفى هذا الثانى نظر فان البكاء شعار المحبين لانه ينبنى عن شدة (١٠٩) الشوق فلا ينبغي التسويف به الا أن يقال ان

التسويف به لا بهذا الاعتبار
بل باعتبار ما فيه من الشاق
وتكدير عيش العاشق
(قوله وهو الصحيح) أى
لثبوت غنوده بالنقل الصحيح
ولأن ما ذكره من معنى
البيت هو الصحيح عنده
وهو مبنى على الرفع (قوله
وهم) أى غلط وذلك لانه
اماعطف على بعد من قبيل
عطف الفعل على اسم
حاصل من التأويل بالفعل

وهو عباس بن الاحنف ولم يقل كقوله لتلايتوهم عود الضمير الى الفرزدق (سأل ب بعد الدار عنكم
لتقربوا وتسكب) بالرفع وهو الصحيح وبالنصب وهم (عيناى الدموع لتجمدا) جعل سكب الدموع
كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن وأصاب

(سأل ب بعد الدار عنكم لتقربوا * وتسكب عيناى الدموع لتجمدا)
فقد عبر بسكب الدموع لينتقل من معناه الى لازمه الذى هو وجود الحزن الذى يحصل كثيرا عن

ومثله بقول العباس بن الاحنف

(سأل ب بعد الدار عنكم لتقربوا * وتسكب عيناى الدموع لتجمدا)
المعنى أن من عادة الدهر معا كسة المقاصد قال فى الايضاح كنى بسكب الدموع عما يوجب الفراق من
الحزن وأصاب لان البكاء يبنى به كقول الحماسى
أبكاني الدهر ويارب بما * أضحكنى الدهر بما يرضى

وهو لا يحسن لان سكب الدموع حينئذ يدخل تحت الطلب ولا يخفى أن البكاء والحزن شعار العاشق المهجور غير منفكين عنه فى حال
من الاحوال وحينئذ فللمعنى لطلبهما للزوم طلب الحاصل لأن يقال المطلوب استمرار السكب لأصله واماعطف على قوله لتقربوا
وهو لا يصح ذلك لان تمثيل طلب بعد الديار بالقرب يدل على أن المقصود من طلب البعد قرب الاحبة المقتضى للفرح والسرور فكيف
يعمله بعد ذلك بالحزن الذى هو المراد من سكب الدموع اذ تعليله به يقتضى أن المقصود من طلب بعد الديار حصول الحزن والكآبة له
لاقرب الاحبة فالتعليل الثانى يفيد نقيض ما أفاده الاول والتناقض الذى هو باطل ما جاء الامن جعله عطف على لتقربوا فبطل عطفه
على بعد وعلى لتقربوا وحينئذ فتعين الرفع (قوله جعل سكب الدموع كناية الخ) أى فليس المراد للشاعر الاخبار بسكب عينيه للدموع
بل المقصد الاخبار بلازمه وهو الكآبة والحزن فكانه قال وأوطن نفسى على مقاساة الاحزان والكآبة وقوله عما يلزم أى عن لازم
يلزم فراق الاحبة أى كما يلزم سكب العين للدموع فالحزن لازم لفراق الاحبة وسكب العين للدموع ولوقال عما يلزمه من الكآبة
والحزن لكان أحسن لان الكناية اطلاق للزوم واردة اللازم لا التعبير عن اللازم لشيء بآخر (قوله من الكآبة) بفتح الهمزة
وسكونها يقال كتب الرجل يكأب كعلم يعلم كآبة وكآبة مثل رأف ورأفة وهى سوء الحال والانكسار من أجل الحزن فعطفه عليها من
عطف السبب على السبب (قوله وأصاب) أى فى ذلك الجعل لسرعة فهم الحزن من سكب الدموع عرفا ولهذا يقال أبكاه الدهر
كناية عن كونه أحزنه وأضحكه كناية عن كونه أسره قال الشاعر

أنزلى الدهر على حكمه * من شامخ عال الى خفض أبكاني الدهر ويارب بما * أضحكنى الدهر بما يرضى

ثم طرد ذلك في نقضه فأراد أن يكنى عما يوجب دوام التلاقي من السرور بالجمود لظنه أن الجمود خلو العين من البكاء مطلقاً من غير اعتبار شيء آخر وأخطأ لأن الجمود خلو العين من البكاء في حال ارادة البكاء منها فلا يكون كناية عن المسرة وإنما يكون كناية عن البخل كما قال الشاعر

ألا إن عينا لم تجد يوم واسط * عليك بحارى دمعها لجمود

أى أبكاني الدهر بما يسخطني وقلماسرفي بما يرضى (قوله لكنه أخطأ في جعل الخ) أى ائدم فهم ذلك اللازم بسرعة من جمود العين وقوله أخطأ أى في نظر البلاء لأنه مخالف لما ورد استعمالهم وذلك لأن الجارى على استعمالهم إنما هو الانتقال من جمود العين أعنى يبسها إلى بخلها بالدموع وقت طلبه منها وهو وقت الحزن على مفارقة الاحباب فهو الذى يفهم من جمودها بسرعة لا دوام الفرح والسرور كما قصد الشاعر قال الشاعر

ألا إن عينا لم تجد يوم واسط * عليك بحارى دمعها لجمود

أى لبخيلة بالدموع ولهذا لا يصح في الدعاء للمخاطب أن يقال لازالت عينك جامدة لأنه دعاء عليه بالحزن فالعنى الذى أراده الشاعر لا يفهم من العبارة بسرعة حينئذ فيكون الكلام (١١٠) مقداً ومن المعلوم أن الكلام المقدم بعد صاحبه مخطئاً فان قلت انه لا

لكنه أخطأ في جعل جمود العين كناية عما يوجب التلاقي من الفرح والسرور (فان الانتقال من جمود العين إلى بخلها بالدموع) حال ارادة البكاء

فراق الاحبة وهذا أمر سريع الادراك عرفاً ولهذا يقال أبكاه الدهر كناية عن أحزنه وأضحكه كناية عن سره وأصاب في هذه الكناية ولكن أخطأ في تمبيره عن مراده بقوله لتجد ما أى العين وهو الفرح أو السرور بدوام لقاء الاحبة (فان الانتقال) عرفاً إنما هو (من جمود العين إلى بخلها بالدموع) عند طلبه منها ومعلوم أنه إنما يطلب منها عند شدة الحزن لأن المقام مقامه حينئذ وذلك كقوله

الا إن عينا لم تجد يوم واسط * عليك بحارى دمعها لجمود

قلت لا حاجة إلى الكناية بالبكاء وجاز أن يكون أراد حقيقة والمراد أنه انتقل عن المعنى الظاهر وهو جمود العين إلى السرور بالاجتماع قال وأراد أن يكنى عما يوجب التلاقي من السرور بجمود العين لظنه أن الجمود خلو العين من البكاء مطلقاً من غير اعتبار شيء آخر وأخطأ إذا الجمود خلو العين من البكاء حال ارادة البكاء منها فلا يكون كناية عن المسرة بل كناية عن البخل كقول الشاعر وهو أبو عطاء

يرثى ابن هبيرة ألا إن عينا لم تجد يوم واسط * عليك بحارى جمعها لجمود

ويمتنع أن يراد بالجمود هنا عدم البكاء مع عظم الحزن لأنه يتقدم معناه مع قوله لم تجد فكأنه قال ان عينا لم تجد لم تجد وأيضاً المعنى على أنه يريد أن كل أحد حزين وبعض العيون تبخت فهو أمدح من قوله ان من الناس من لم يحزن ولو كان الجمود عدم البكاء مطلقاً لجاز أن يدعى به فيقال لازالت عينك جامدة كما يقال لا أبكي الله عينك وهو باطل * قلت وفيه لطيفة لأن الجمود بالحقيقة إنما يكون للمانع ووصف العين بالجمود إما على ارادة دمعها أو ارادتها على سبيل الاستعارة عن الدمع فلا بد أن يتخيل أن الدمع

ملازمة بين جمود العين ودوام الفرح والسرور فكيف ينتقل الشاعر منه اليه ما قلت استعمال جمود العين الذى هو يبسها في خلوها من الدموع وقت الحزن مجازاً مرسلًا والعلاقة المترامية ثم استعماله في خلوها مطلقاً من الدموع مجازاً مرسلًا من باب استعمال المقييد في المطلق ثم كنى به عن دوام الفرح والسرور لكونه لازماً لذلك عادة وهذا وان كان يكنى في صحة الكلام واستقامته لكن يخرج عن التعقيد المعنوى لظهور أن ذهن السامع العارف بصناعة الكلام

لا ينتقل إليه بسهولة بعد ذلك اللازم مع خفاء القرينة بسبب عدم هذا الاستعمال على موارد البلاء ومن المعلوم أنها ما يوجب صعوبة فهم المعنى المراد بمراحل من البلاغة بحيث يعد صاحبه عند البلاء من المخطئين فالخلاص أن الخطأ في استعمال الجمود فيما قصده الشاعر من دوام الفرح والسرور ليس لاشتراط النقل في أحاد الجواز بل لكون تعارف البلاء على خلافه والاستعمال الجارى على خلاف استعمال البلاء يمنع التفات الأذهان لما تقتضوا اليه في استعمالهم أما إذا لم يعلم تعارف البلاء فيجوز الانتقال عن المترامى لوجود العلاقة المصححة إلى أى لازم كان (قوله من الفرح والسرور) الفرح مصدر الفعل اللازم والسرور مصدر المتعدي يقال سررتني رؤيتك وحينئذ فلا مشاكاة بينهما وقد يجاب بأن السرور اما مصدر المبني للفعل فيكون لازماً أيضاً ومصدر المبني للفاعل وهو قد يكون لازماً يقال سر زيد أى حصل له سرور فلامشاكاة حاصلة على كل حال (قوله فان الانتقال الخ) علة لجعل البيت مثلاً لا لخلل في الانتقال أى وإنما كان في البيت تعقيداً لا لخلل في الانتقال لأن الانتقال أى لان الصواب في الانتقال من جمود العين وهو يبسها إنما هو إلى بخلها بالدموع عند طلبه منها ومعلوم أنه لا يطلب ذلك منها الا عند شدة الحزن ويصح أن يكون علة لخلل وف أى وقد أخطأ الشاعر في جعله جمود العين كناية عن الفرح والسرور لأن الانتقال الخ ويمكن أن الشارح أشار إلى ذلك بقوله لكنه أخطأ الخ

ولو كان الجود يصلح أن يراد به عدم البكاء في حال المسرة لجاز أن يدعى به للرجل فيقال لازالت عينك جامدة كما يقال لا أبكي الله عينك وذلك مما لا يشك في بطلانه وعلى ذلك قول أهل اللغة سنة جماد لا مفر فيها وناقلة جماد لا ابن لها فكلاهما لا تجمل السنة والناقلة جماد لا على معنى أن السنة بخيلة بالقطر والناقلة لا تسخو بالدر لا تجمل العين جمودا إلا وهناك ما يقتضى إرادة البكاء منها وما يحطمها إذا بكت محسنة موصوفة بأنها قد جادت وإذا لم تبك مسينة موصوفة بأنها قد ضنت فالكلام الحالى عن التقيد العنوى ما كان الانتقال من معناه الأول الى معناه الثانى الذى هو المراد به ظاهر احتى تخيل الى السامع أنه فهمه من سياق اللفظ كما يتأتى من الامثلة المختارة للاستعارة

(قوله وهى) أى حالة إرادة البكاء حالة الحزن (قوله لا الى ما قصده) أى الشاعر من السرور الخ لظهور أن الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة لانه يحتاج فى الانتقال لما قصده الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرينة وهذا بخلاف الإيهام الذى عد من الحسنات للكلام البليغ لانه انما يمدحنا عند وضوح القرينة على المراد وهو مذكور فى البيت لان المصراع الاول وان دل على أن المراد بالجود السرور لكن شهرة استعماله فى الحزن تمارضها كما سبق تحقيقه والاعتراض بأن سهولة الانتقال ليست بشرطى قبول الكنايات والالزم خروج كثير من الكنايات المعتبرة عند القوم عن حيز الاعتبار مردود لان صعوبة الانتقال فى تلك الكنايات المعتبرة ان أدت الى التعميد فلان سلم اعتبارها عندهم (قوله فى اليوم أطيب نفسا الخ) هذا يشير الى (١١١) أن السين فى قوله سأطرب زائدة للتوكيد لأنها

للاستقبال لان اليوم دال صريحا على أن طلب البعد انما هو فى الحال فهو على حد قوله ستنكب ما قالوا وهى وان كانت فى الأصل للاستقبال والتوكيد الا أنها جردت عن بعض معناها وتجرى بدالكلمة عن بعض معناها شائع عندهم ولا يقال ان الظاهر من كلام الشارح جعل طلب البعد مجازا عن طيب النفس به اللازم له وجعل سكب الدموع مجازا عن سببه وهو الحزن لانا نقول بل مرده تقرير معنى البيت وبيان

وهى حالة الحزن (لا الى ما قصده من السرور) الحاصل باللاقاة ومعنى البيت فى اليوم أطيب نفسا بالبعد والفرار وأوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق وأن تجرع غصصها وأن تحمل لاجلها حزننا فيفيض الدموع من عيني لأنسب بذلك الى وصل بدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ولكل بداية نهاية

أى بخيلة ولهذا لا يقال حمد الله عينك أى أسرها (لا الى ما قصده من السرور) ولو أراد الانتقال بسرعة على مقتضى المرف الى ما قصده من السرور لقال لا ضحكك لان الضحك يكفى به عن السرور كما تقدم كثيرا وفى معنى البيت وجهان * أحدهما أن الزمان والاحبة من عاداتهم عكس المراد فأطلب خلاف المراد لعنى أغالطهم فيأتون بالمراد وهذا يحسنه اظهار أن القائل يطالب مغالطة الزمان على وجه الظرافة والتلميح والافلا يخفى أن الاحبة والزمان على تقدير تسليم هذا انما يأتون بخلاف المراد فى نفس الامر لا بخلافه فى الظاهر ولهذا قيل ان هذا الكلام فاسد وقد علمت أنه يحسن باظهار قصد المغالطة

موجود فى العين ولكن حصل له جمود منه من الانسكاب وذلك لا يتأتى فى حال السرور لان المردوم لا يوصف بالجود * واعلم أن هذا الاعتراض فيه نظر لان استعمال الجمود فى هذا البخل ان لم يكن جازا فليس هذا كلاما غير فصيح بل هو غير عرى وان كان يسعمل فمن أين جاء التعقيد ثم عليه من الاعتراض من كون الاخلال بالفاحشة هنا ليس فى الكلام ما سبق واعلم أن المبرد فى الكامل فسر هذا البيت بغير هذا فقال هذا رجل فقير يبعد عن أهله ويسافر ليحصل ما يوجب لهم القرب وتسكب عيناه الدموع فى

سبب السكب ولا حاجة الى ارتكاب التجوز وأطيب يصح أن يكون بالتخفيف من طاب بدليل تنكير نفسا على التمييز اذ لو كان بالتشديد لقال نفسى بالنصب على المفعولية و يصح أن يكون بالتشديد من طيب بدليل عطف وأوطنها عليه لكن الاول أحسن لان الثانى يؤهم أن المراد تطيب النفس ولو غير نفس التكامل كما يؤخذ من التنكير ومراعاة جانب المعنى أولى (قوله وأوطنها) أى أصبرها على مقاساة الخ وهذا راجع الى قوله وتسكب عيناه الدموع بيان لحاصل معناه وقوله الى وصل بدوم راجع لقوله تقر بوا وقوله ومسرة الخ راجع لقوله لتجمدا بيان للمعنى المراد منه (قوله والاشواق) أخذ الاشواق بطريق اللازم لانه يلزم من الحزن على بعد الحبيب الاشفاق اليه (قوله وأن تجرع غصصها) أى الاشواق وفيه استعارة بالكناية وتخيل حيث شبه الاشواق بمشروب مر والتجرع تخيل (قوله لاجلها) علة للتحمل أى وأنحمل لاجل تلك الاشواق حزنا فافاض ميرا لاشواق أو راجع للنفس على حذف مضاف أى وأنحمل حزنا لاجل راحة نفسى ولا يصح رجوعه للاحزان لما فيه من الركة (قوله فيفيض) أى ذلك الحزن الدموع وفيه أنه قد جعل الحزن سببا فى سكب الدموع وهذا يتنافى ما تقدم له من أن سكب الدموع كناية عن الحزن فان مقتضى ذلك أن سكب الدموع ملازم والحزن لازم واللازم مسبب لاسبب الا أن يقال انها متلازمان لزوما مسويا فكل منهما لازم للآخر فيصح فى كل أن يعتبر لازما أو ملازما وسببا أو مسببا (قوله فان الصبر الخ) التفت الشارح لذلك لا يكون الزمان والاخوان من عاداتهم معاملة الانسان بنقيض مطلوبه

(قوله ومع كل عسر) عطف على خبر إن ويسر اعطف على اسمها (قوله وللقوم ههنا كلام فاسد الخ) أى فى معنى البيت وحاصله أن بعضهم ذكر أن السنين للاستقبال وأن المعنى أنى من سالف الزمان الى اليوم كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل لى الا الحزن والفراق فأنا بعد هذا الآن اطلب البعد عنكم والفراق لأجل أن يحصل القرب والوصال واطلب حصول الاخزان والبكاء لأجل أن يحصل لى الفرج والسرور لان عادة الزمان والاخوان المعاملة بنقيض المقصود فالشاعر طلب خلاف مراده ليغاط الزمان والاخوان فيأتون بالمراد ووجه الفساد أمور * الاول أن الاحبة والزمان انما يأتون بخلاف المراد فى الواقع لافى الظاهر والذى طلبه الشاعر مراد فى الظاهر لافى الواقع وقد يقال ان من تصرفات الشعراء أنهم يظهرون طلب أمرو ويكون مرادهم خلافة قصد الى حصول نقيض ما طلبوا الذى هو مرادهم بناء على ذلك الأمر التخيلي وهو اتيان الرمان بخلاف المطلوب فلا معنى لذلك الاعتراض بالفساد ل أبو الحسن الباخري (١١٢) ولكم تمنيت الفراق مغالطا * واحتلت فى استثمار غرس ودادى

وطمعت منها بالوصال لانها * تبني الامور على خلاف مرادى

وقد يجاب بان الاطلاع على مراد الشاعر يتوقف على انكشاف حاله فان كان الشاعر متعلقا بالارتحال بقرينة حال او مقال فالمعنى

على ما قاله البعض ويكون قصده الاعتذار لاحتبه فى التثمر للسفر وان كان

الشاعر من الحكماء للتكلمين بالحكم والحقائق فالانساب حملة على المعنى الذى ذكره

فى دلائل الاعجاز وان كان من الظرفاء المستظرفين للنوادر والغرائب فالمعنى

على ما قال البعض وحينئذ فالقول بأن مراد الشاعر هو ما ذكره ذلك البعض

ومع كل عسر يسرا الى هذا أشار عبد القاهر فى دلائل الاعجاز وللقوم ههنا كلام فاسد أوردناه فى الشرح (قيل) فصاحة الكلام خلاصة مما ذكر (ومن كثرة التكرار

على وجه الظرافة * والوجه الثانى أن المراد بالطلب ارتكاب فعل الطالب باظهار عدم الضجر الحاصل بالصبر وتوطين النفس على المسكروه المؤدى الى افاضة الدموع ليحصل عن ذلك دوام السرور بدوام التلاقي فان الصبر مفتاح الفرج (قيل) فصاحة الكلام هي خلاصة مما تقدم (و) خلاصة أيضا (من كثرة التكرار) والمراد بالكثرة ههنا ما فوق الواحدة فذكر الشيء أيضا ثانيا تكرر و ذكره لثنا كثرة سواء كان المذكور ضميرا أو غيره

بعده عنهم لتجمد عند وصوله لهم وأنشد

تقول سليمى لو أقت بأرضنا * ولم تدر أنى للمقام أطوف

* نبيه * يجوز فى قوله وتسكب النصب عطفا على بعد من باب * للبس عبادة وتقر عيني * أحب ويؤيده أمور أحدها تصريح جماعة كالخطيبى فى معنى الليب بأنه أراد طلب سكب الدموع الثانى أنه المطابق للنصف الاول الثالث أنه لا يحسن ان يقول تسكب عيناى الدموع والفرض أنها ساكبة كما أن الدار بعيدة وانما تجدد طلبه لهما * بقى هنا فائدة وهو أن هذا البيت على كثرة المستحسنين له قد يقال فاسد المعنى لانه اذا كان الدهر ينادى كده فكيف يخلص من ذلك بأن يطلب بعد الدار ليقترب والطلب هنا هو النفسى فان كان مستمرا على طلب القرب لم يقترب ابدا ولا يمكن حينئذ جعل طلب البعد وسيلة له وجوابه انه الآن يقول سأطلبها لتقربوا وهو حال طلب البعد لا يطلبه للقرب فقوله لتقربوا علة لقوله سأطلب لأأطلب او يجعل متعلقا ببعده والمعنى ما سبق ثم تقول من أين لنا انه لم يرد حقيقة الجود ص (قيل ومن كثرة التكرار

على الاجال بدون اطلاع على حاله لا يخفى تعسفه افاده القرى * الامر الثانى أن طلبه للبعد والفراق إما فى حال الفراق وتتابع

أوفى فى حال الوصال فالاول تحصيل الحاصل والثانى طلب قطع الوصال لتحصيل الوصال ولا يخفى أنه شنيع جدا وقد يجاب باختیار الأول وهو أنه طلب فى حالة البعد ودوام البعد لأجل حصول دوام القرب او يختار الثانى وهو أنه اختار البعد حالة القرب لكونه قريبا محققا زواله فيطلب البعد لأجل ان يحصل قرب غيره دائم وفى ذلك تعسف (قوله فصاحة الكلام الخ) أشار الشارح بذلك الى ان قول المصنف ومن كثرة الخ عطف على مقدر فى كلام هذا القائل والمجموع مقول القول (قوله مما ذكر) أى من الامور الثلاثة السابقة فى كلام المصنف (قوله التكرار) بالفتح لانه ليس من بناء تفعال بالكسر الاتقاء وتبيان (قوله ومن كثرة التكرار) أى للفظ الواحد اسما كان أو فعلا أو حرفا كان الاسم ظاهرا أو ضميرا وانما شرط هذا القائل الكثرة لان التكرار بلا كثرة لا يخل بالفصاحة والا لقبح التوكيد اللفظى

(قوله وتتابع الاضافات) أى ومن تتابع الاضافات فهو عطف على كثرة لاعلى التكرار وحينئذ فيكون صاحب هذا القيل مشترطا في فصاحة الكلام خلوصه من تتابع الاضافات وان لم تكثر وما يشرح ذلك قول الشارح فيما يأتي وتتابع الاضافات مثل قوله ولم يقل وكثرة تتابع الاضافات مثل قوله (قوله الاضافات) المراد بالجمع مافوق الواحد نحو * يا على بن حمزة بن عمار (قوله كقوله) أى قول أبي الطيب أحمد المنبني من قصيدة يمدح بها سيف الدولة بن حمدان وأولها :

عوادل ذات الحال في حواسد * وان ضجيع الخود منى لماجد
يرد يدا عن نوبها وهو قادر * ويمسى الهوى في طيفها وهوراقد
منى يشتقى من لالعج الشوق في الحشا * محب لها في قربه متباعد
ألم على السقم حتى ألفتة * وممل طبيبي جاني والعوائد
أهم بشيء والليالي كأنها * تطاردني عن كونه وأطارد
وحيد من الحلان في كل بلدة * اذا عظم المطلوب قل المساعد

وتسعدني الخ

(قوله وتسعدني) من الاسعاد وهو الاعانة والتخليص قيل ان المعنى هنا على المضى أى أسعدتني لانه أراد الاخبار عما صدر منها في بعض الحروب لكنه عدل الى المضارع استحضرنا الصورة الغريبة أى صورة الاسعاد ولكن الاقرب أن يراد الاستمرار التجددى بقرينة المقام (قوله في غمرة) أى من غمرة والغمرة ما يغمرك من الماء والمراد هنا الشدة فهو (١١٣) من ذكر المزموم واردة الا لازم (قوله أى فرس)

أشار الشارح الى أن سبوحا صفة لمحدوف وانما لم يقل سبوحه مع أن الموصوف مؤنث ولذا أنت الفعل له

وتتابع الاضافات كقوله (وتسعدني في غمرة بعد غمرة (سبوح) أى فرس حسن الجرى لاتعبرا كبتها كأنها تجري في الماء (لها) صفة سبوح (منها) حال من شواهد (عليها) متعلق بشواهد (شواهد)

(و) خلوصه أيضا من (تتابع الاضافات) وسواء كانت متداخلة أولا فكثرة التكرار (كقوله) وتسعدني في غمرة بعد غمرة * (سبوح لها منها عليها شواهد)

أى وتسعدني بالفوز بالغنائم والنجاة في شدة بعد شدة فرس سبوح أى حسنة العدو لاتعبرا كبتها

وتتابع الاضافات) ش أى من الناس من شرط في فصاحة الكلام أن يكون خاليا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات وأنشد على الأول قول أبي الطيب

وتسعدني في غمرة بعد غمرة * (سبوح لها منها عليها شواهد)

(٩٥ شروح التلخيص - أول)

الضمير عليها مؤنثا والنعته هنا حقيقي يجب أن يتبع منعوته

في أربعة من عشرة من جملتها التأنيت فكان الواجب أن يقول حسنة الجرى وأجيب بانه ذكر الوصف لتأويل الفرس بالمركوب أولتاو يلها بالخيول وهو اسم جنس افرادى يقع على الذكر والمؤنث وعلى القليل والكثير سميت بذلك لاختيالها في مشيها ولا يرد أن اسم الجنس يفرق بينه وبين واحده بالتاء لانا نقول هذا في اسم الجنس الجمعي وما ذكرناه من أن الخيل اسم جنس افرادى هو الحق خلافا لمن قال انه اسم جمع واعترض بأنه يقع على ثلاثة فأكثر والمقصود هنا فرس واحد وحينئذ فلا يناسب تأويل الفرس بالخيول ونوقش في قوله حسن الجرى بأن المناسب لقوله وتسعدني الخ أن يقول شديدة الجرى لان شدته هو الذى يترتب عليه الانقاذ من العدو وأجيب بأن المراد حسن الجرى لقوة جريها وسهولته لاسهولته فقط (قوله كأنها تجري الخ) فيه إشارة الى أن استعمال سبوح في الفرس مجاز لان السبوح في الأصل كثير السبح أى العوم في الماء واستعمله الشاعر في كثير الجرى على سبيل الاستعارة المصروفة التبعية حيث شبهه الجرى الكثير بالسبح أى العوم في الماء واستعير اسم التشبيه للشبه واشتق من السبح سبوح بمعنى جارية جرياشديدا (قوله صفة سبوح) أى مع فاعله لأن لها هو الصفة وحده (قوله حال من شواهد) أى لانه كان في الأصل نعتا لها ونعت النكرة اذا قدم عليها أعرب حالا (قوله متعلق بشواهد) أى الذى هو بمعنى الدلائل كما أشار له الشارح بالعناية فانها تشير الى أن المراد بالشواهد العلامات الدالة وأن في الكلام حذف مضاف وهو النجاة ويجعل الشواهد بمعنى العلامات الدالة يندفع ما يقال ان الشهادة للعداة بعلى لم ترد الا للضرورة والقصد هنا المنفعة وهو الشهادة بنجاة الفرس أو يقال ان الشهادة على حالها وعلى معنى اللام أو أن هذه الشهادة لما كان يترتب عليها الدخول في الحروب والوقوع في الهلكات عبر بعلى اذ ليس على الفرس أضر من الشاهد الذى يشهد لها بالنجاة

(قوله فاعل الظرف) أي لاعتماده على الموصوف وهو سبوح وانالم يجعل الظرف خبرا مقدا وشواهد مبتدأ مؤخر مع جواز ذلك لاحتياجه لنكتة لتقدم الخبر وليس هنا نكتة لتقدمه (قوله من نفسها) من هذه ابتدائية (قوله قيل الخ) فأنه الشيخ الزوزني وحاصله أن التكرار ذكر الشيء مرتين فهو عبارة عن مجموع الذكريين ولا يتحقق تعدده بالاتباع ولا يتكرر التكرار إلا بالتسديس وحينئذ فلا يصح التمثيل بهذا البيت لكثرة التكرار إذ لم يحصل فيه تعدد للتكرار فضلا عن الكثرة إذ الضمائر فيه ثلاثة فقط (قوله بذكره ثالثا) أي بل الكثرة لا تحصل إلا بستة لأن أصل التكرار يحصل باثنين وتعدده بأربعة والكثرة باثنين آخرين (قوله وفيه نظر) حاصله أنا لانسلم أن التكرار اسم لمجموع الذكريين (١١٤) بل هو المذكور الثاني المسبوق بآخر والمراد بالكثرة ما زاد على الواحد وحينئذ فالكثرة

تحصل بالذكر ثلاثا كما في البيت أو يقال إن الإضافة في كثرة التكرار من قبيل إضافة المسبب إلى السبب أي كثرة الذكر الحاصلة من التكرار ولا شك في حصول كثرة الذكر بتثنيته كذا في الفري (قوله ما يقابل الوحدة) أي والمراد بالتكرار الذكر الثاني المسبوق بآخر فالتكرار اسم للذكر الأخير والكثرة تخص بما زاد عليه وحينئذ فيحصل التكرار وكثرته بتثنيته الذكر فقوله ما يقابل الوحدة أي التي أوجبت التكرار وهو الذكر الثاني ولا شك أن الثالث مقابل للثاني قال الأمر إلى أن الكثرة هي تعدد التكرار المقابل لوحدة التكرار لأن الكثرة هي المقابلة لتعدد فصح التمثيل

فاعل الظرف أعني لها يعني أن لها من نفسها علامات دالة على نجابتها قبل التكرار ذكر الشيء مرة بعد أخرى ولا يخفى أنه لا يحصل كثرة بذكره ثالثا وفيه نظر لأن المراد بالكثرة هنا ما يقابل الوحدة ولا يخفى حصولها بذكره ثالثا (و) تتابع الإضافات مثل (قوله * حمامة جرجا حومة الجندل اسجعي) فأنتم برأى من سعاد ومسمع * ففيه إضافة حمامة إلى جرجا وحومة إلى حومة وحومة إلى الجندل والجرجاء تأنيث الأجرع قصرها للضرورة وهي أرض ذات رمل لا تنبت شيئا والحومة معظم الشيء والجندل أرض ذات حجارة

فكأنها تسبح على الماء ويوصف بسبوح المذكور والمؤنث ثم وصف الفرس بدلائل نجابتها بقوله لها منها عليها شواهد أي لذلك الفرس شواهد عليها أي تشهد على نجابتها حال كون تلك الشواهد كائنة منها لأن علامة نجابة الفرس توجد في خلقها غالبا فشواهد فاعل بلها أو مبتدأ ولها خبره وعليها متعلق بشواهد ومنها حال من شواهد (و) تتابع الإضافات (كقوله

حمامة جرجا حومة الجندل اسجعي) * فأنتم برأى من سعاد ومسمع فخامة. إضافة إلى جرجا هو تأنيث الأجرع وهو المكان ذو الحجارة السود أو مكان الرمل الذي لا ينبت شيئا وجرجا مضاف إلى حومة وهي معظم الشيء وحومة مضاف إلى الجندل بسكون النون وهو الحجر والمراد به هنا مكان الحجارة فهو بمعنى الجندل بفتح النون وكسر الدال وقوله فأنتم برأى من سعاد ومسمع أي أنتم حيث تراك سعاد وتسمع كلامك كذا نقل عن الصحاح فلا يصح كما قيل أن يكون المعنى فأنتم بحيث ترون سعاد وتسمعون كلامها لهذا الدليل النقلي وكذا لا يصح من جهة التصرف العقلية أيضا وهو أن الأمر بالسجع الذي هو هنا هدير الحمار وشبهه لما نزلت الحماسة فيه بالنداء والأمر به منزلة العاقل للأمور بالتعني كان الغرض منه إسماع الغير لاسماع المأمور للغير كذا قيل وفيه أن هذا إنما يتجه في مقام يكون الغرض فيه ترويح السامع وتنزيهه لما يسمع من السجع مثلا وأما أن كان المقام مقام اظهار أن المأمور في موضع النشاط والطرب برؤية المحبوب وسماع كلامه كان المناسب اسجعي اهتزازا وطربا (١)

وفي التمثيل بهذا البيت نظر سيأتي وعلى الثاني قول ابن بابك

(حمامة جرجا حومة الجندل اسجعي) * فأنتم برأى من سعاد ومسمع

بالبيت (قوله مثل قوله) أي قول عبد الصمد بن منصور بن الحسن بن بابك (قوله حمامة جرجا) حمامة منادى منصوب لإضافته لما بعده والمعنى يا حمامة الأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا التي هي معظم الأرض التي فيها الحجارة اسجعي (قوله أرض ذات حجارة الخ) كذا في الأساس والدى في الصحاح أن الجندل بسكون النون الحجارة وأما الأرض ذات الحجارة فيقال لها جندل بفتح الجيم والنون وكسر الدال فعلى هذا يكون تفسير الشارح ليس تفسير الغويا بل تفسير امرأدا وفي الكلام تجوز من إطلاق اسم الحال وإرادة المحل أو يقال أنه ثبت عند الشارح قراءته بكسر الدال وتكون النون حينئذ مسكنة للضرورة والداعي لما ذكر من أحد الأمرين إضافة الجرجاء إلى الحومة والحومة للجندل لأن الإضافة الأولى بيانية والثانية على معنى في أي يا حمامة الأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا التي هي معظم الأرض التي فيها الحجارة لا معظم الحجارة كما لا يخفى

وفيه نظر لان ذلك ان أقصى اللفظ الى الثقل على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بما تقدم والا فلا يخل بالفصاحة

(قوله والسجع هدير الحمام ونحوه) اعلم أن السجع تصويت الحمام والناقة على ما في الأساس فهو حقيقة فيهما يقال سجعت الحمامة اذا طربت في صوتها وسجعت الناقة إذا مدت حنيتها على جهة واحدة وأما الهدير فهو حقيقة في صوت الحمام مجاز في صوت الناقة والحمام ما كان ذا طوق من الفواخت والقهاري ونحوهما اذا علمت هذا فقول الشارح ونحوه ان كان مرفوعا عطفا على الهدير أي السجع هدير الحمام ونحوه هدير وهو حنين الناقة قال مرظا هروان كان مجرورا عطفا على الحمام أي السجع هدير الحمام وهدير نحوه من الناقة ففيه نظر لماء علمت أن اطلاق الهدير على صوت الناقة مجاز لأن يقال ان الهدير من باب عموم المجاز وهو استعمال الخاص في العام فيراد بالهدير الذي هو تصويت الحمام خاصة مطلق تصويت الشامل لتصويت الحمام والناقة أو من استعمال الكلمة في حقيقةها ومجازها أو يقال يراد بالحمام نوع مخصوص منه وهو ما يطرب بصوته أو ما يالف البيوت ويقيدها ويراد بنحوه غير ذلك النوع من الحمام (قوله أي بحيث تراك) أي في مكان تراك فيه سعاد وتسمعك منه حيث ظرف مكان والباء بمعنى في (قوله كذا في الصحاح) أي فكلام الصحاح يقيدها أن المجرور بمن بعد رأى وسمع هو فاعل الرؤية والسمع (قوله فساد ما قيل) أي ما قاله الشارح الزوزني (قوله يشهد به العقل والنقل) أما النقل فما ذكره عن الصحاح فانه يقيدها أن (١١٥) فاعل الرؤية المجرور بمن وكلام الزوزني يقتضي أن المجرور بمن هو المفعول وأما العقل فلان الحمامة إذا كانت تسمع صوت المحبوبة فلا يحسن في نظر العقل طلب تصويتها لانه يفوت سماعها بل اللائق طلب الاصغاء فكان الواجب على الشاعر أن يقول اسمعي أو اسكني أو انصتي فقبلت الشهادتان فان قلت شهادة العقل لاتقبل الا لو كان الغرض بسجعهما سماع تصويتها

والسجع هدير الحمام ونحوه وقوله فانت برأى أي بحيث تراك سعادة وتسمع صوتك يقال فلان برأى مني وسميع أي بحيث أراه وأسمع قوله كذا في الصحاح فظهر فساد ما قيل ان معناها أنت بموضع ترين منه سعاد وتسمعين كلامها وفساد ذلك مما يشهد به العقل والنقل (وفيه نظر) لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة

من شهود سعاد وسماع كلامها (وفيه) أي وفيما قاله هذا القائل من أن الخلو من تتابع الاضافات وكثرة التكرار يحتاج الى زيادة في الحد (نظر) لان كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان أوجبنا نقل لساننا قال في الايضاح (وفيه نظر) لان ذلك ان أقصى اللفظ الى الثقل على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه والا فلا يخل بالفصاحة وقال عبد القاهر لاشك في ثقل ذلك في الاكثر انما هو قد يحسن اذا سلم من الاستكرار قال وما حسن فيه قوله ابن المعتز

فظلت تدبر الراح أي دى جاذر * عتاق دنابر الوجوه ملاح

ويمكن أن يكون الغرض بسجعهما اظهار نشاطها وطر بها برؤية المحبوبة وسماع كلامها كما يحصل للبلابل عند رؤية الازهار وسماع الاوتار فهي شهادة مجروحة وقد وجد في البيت ما يدل على ان الغرض من التصويت ما ذكر وهو ضم الرؤية الى السماع وجعلهما من أسباب الامر بالتصويت أيضا ولا شك ان الرؤية لسعاد لاتصلح سببا لسجع الحمامة وانما تصلح سببا لظهور النشاط فاعل شاهد عليه لاله والمعنى اسجعي أيتها الحمامة فان الدواعي للنشاط والطرب موجودة وهي مشاهدة تلك المحبوبة التي تفوق الازهار في النظارة وسماع صوتها الذي يعلو على صوت الاوتار وأجيب بأن معنى شهادة العقل بفساده أنه يحكم بفساد توجيه مخالف للنقل وعنه مندوحة على أن ضم الرؤية الى السماع يصلح لأن يكون سببا في الامر بسجع الحمامة لاجل سماع صوتها لان السماع مع الرؤية ألد وأتم من السماع بدون الرؤية فقول المعتز وقد وجد في البيت الخ ممنوع تأمل (قوله وفيه نظر الخ) حاصله أن ذلك القائل يدعي أن كثرة التكرار وتتابع الاضافات محل بالفصاحة مطلقا فلا بد من الخلو منها وحاصل الرد عليه انا لان سلم ذلك الاطلاق بل الحق التفصيل وهو ان حصل للفظ ثقل بسبب ما ذكر من الامر ين كانا تخمين بالفصاحة لكن الاحتراز عنهما حصل بالاحتراز عن التنافر لما تقدم ان تنافر الكلمات عبارة عن كونها ثقيلة على اللسان عند اجتماعها وان كانت فصيحة وان لم يحصل للفظ ثقل بسببها فلا يخلل بالفصاحة وذلك لان اخلالها انما هو من جهة ما يحصل بهما من الثقل فاذا اتفقت في ذلك اتفقت في الاخلال لانه يلزم من نفي السبب المساوي نفي السبب وحيث كانا لا يخللان فلا يصح الاحتراز عنهما

كيف وقد وقع في التنزيل

فقد وقع الاحتراز منهم بالخلوص من التنافر وان لم يوجبه فلا يحتز منهم ما بدليل وجودهما في القرآن العزيز من غير اخلاصهما بالفصاحة اجماعا لعدم النقل فتتابع الاضافات في قوله تعالى

قلت وأين الاضافات هنا فضلا عن تنابها وانما هنا إضافتان * وقد اعترض على المصنف في قوله ان أدى الى الثقل على اللسان فقد احتز عنه بأنه انما تقدم ما يحتز به عن تنافر الكلمات وهذا ليس كذلك قلت والحق التفصيل فالتنافر الحاصل من التكرار تقدم الاحتراز عنه لان الكلمات المتماثلة متنافرة ألا ترى أن التنافر في وقبر حرب البيت انما هو تكرار التماثلات والتنافر الحاصل من الاضافات لم يتقدم ما يحتز به عنه وادعى بعضهم التعقيد في تكرار هذه الضمائر وفيه نظر لأن رجوعها الى شيء واحد واضح فان فرض ذلك حيث تختلف الضمائر اختلافا لا يظهر معه المعنى كان عدم الفصاحة للتعقيد لا للتكرار ثم قل في الايضاح وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم وهذا الحديث رواه ابن حبان في صحيحه في النوع الرابع من القسم الثالث وليس كما ذكره المصنف بل فيه ذكر الكريم اربع مرات ونصه الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم قلت هذا لا تعلق له بالاضافات فان قصد ان يستشهد به لعدم كراهية التكرار ففيه نظر لان كل اسم اعني غير الآخر بخلاف الضمائر في بيت المتنبي فانها ترجع لشيء واحد ثم نقل عن صاحب بن عباد انه كره الاضافات المتداخلة وانها لا تستعمل الا في الهجاء كقوله

يا علي ابن حمزة بن عماره * أنت والله تلجة في خياره

قلت وقد جعل المصنف نحو هذا البيت من انواع البديع كما ستراه وسماه بالاطراد ولعل الجمع بين كلاميه أنه نوعان ثم نقل المصنف ان عبد القاهر قال لاشك في ثقله في الاكثر إلا اذا لطف قلت فيما قالوه نظر وأين تنابع الاضافات هنا وأحسن ما يستدل به على فصاحة تنابع الاضافات قوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا وقد ينازع فيه فيقال ان الاضافات هنا ترجع الى اضافتين أو اضافة فان ذكر الرحمة رحمة ورحمة الله صفة ويؤيد ذلك قول النحاة انه مراد الحال من المضاف له اذا كان المضاف جزاء أو كجزئ لانه يصير وجود الاضافة كعدمها ثم المضاف اليه ضمير ومثله اضافي تنابع الاضافات قوله تعالى فقدموا بين يدي نجواكم صدقة وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربى وقوله تعالى أو يأتي بعض آيات ربك يوم يأتي بعض آيات ربك وقوله تعالى مثل دأب قوم نوح وكذلك قوله تعالى كذاب آل فرعون ان جعلنا السكاف اسما وقوله تعالى فبأى آلاء ربك تكذبان والحديث قاب قوس أحكم وموضع سوط أحكم في الجنة خير من الدنيا وما فيها واذا اعتبرنا الاضافة المعنوية كان في يوم يأتي خمس اضافات لان تقديره يوم اتيان بعض آيات ربك وقوله صلى الله عليه وسلم فيما يحكى عن ربه أناعد ظن عبدى في وقد يستشهد لتتابع التكرار بقوله تعالى ربنا وآتنا ما وعدتنا وقوله تعالى واعف عنا وافر لنا وارحمنا ويمكن الجواب بأن ذلك في جملة والآيات ان كان يرد حينئذ نحو قوله تعالى ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها وقوله تعالى قل إن كان آباؤكم الآية وقوله تعالى التائبون العابدون الى آخر **تنبيه** قوله تنابع الاضافات لم يتبين مقصوده فيه وذكره لبيت ابن المعتز دليل انه يكتفي في ذلك باضافتين وفيه نظر لان في القرآن والسنة ما لا يكاد يحصى من ذلك واذا أردت تحرير العبارة قلت قد يكره تنابع الاضافات بشرط أن تكون ثلاثا فاكثروا ان لا يكون واحد منها جزءا أو كالجزء وأن لا يكون المضاف اليه الاخير ضميرا وان لا يكون فيها إضافة في علم

وقد قال النبي ﷺ
الكريم ابن الكريم
ابن الكريم ابن الكريم
يوسف بن يعقوب بن اسحق
ابن ابراهيم قال الشيخ
عبد القاهر قال صاحب
إياك والاضافات المتداخلة
فانها لا تحسن وذكر أنها
تستعمل في الهجاء كقوله

القائل

يا علي بن حمزة ابن عماره
أنت والله تلجة في خياره

(قوله كيف الخ) هذا
استفهام تعجبى أى كيف
يصح القول بأنهما يخلان
بالفصاحة مطلقا وقد وقع
أى كل منهما في التنزيل

ثم قال الشيخ ولا شك في ثقل ذلك في الأكثرية لكنه إذا سلم من الاستكرام ملح (١١٧) ولطف ومما حسن فيه قول ابن المعتز أيضا

وظلت تدبر الراح أيدي جاذر
عتاق دنابر الوجوه ملاح
ومما جاء فيه حسنا جميلا
قول الخالدي يصف غلامه
ويعرف الشعر مثل معرفتي
وهو على أن يزيد مجتهد
وصير في القريض وزان
دينار المعاني الدقاق منتقد
* وأما فصاحة التكلم
فهى ملكة

(قوله مثل دأب) خبر
لحذوف أى وذلك مثل الخ
أو بدل من الضمير المستتر في
وقع العائد على كل من
كثرة التكرار وتتابع
الاضافات بدل بعض من
كل أفعال بوقع أى وقع
هذا اللفظ وحيث أن الفتح
للحكاية وهذا وما بعده
مثال لتتابع الاضافات
وأما قوله ونفس ومساوها
فهو مثال لكثرة التكرار
وكان الاولى أن يمثل بالسورة
بتأملها كما مثل ابن
يعقوب لما فيه من زيادة
الردا أن يقال انه اقتصر
على هذه الآية لما فيها من
التأصيل بأن هذا القائل لهم
الفجور أى خلاف الصواب
وقد اشتمل على كثرة التكرار
وتتابع الاضافات قوله
عليه الصلاة والسلام في
وصف يوسف الصديق
الكريم ابن الكريم ابن
الكريم ابن الكريم يوسف

مثل دأب قوم نوح وذكر رحمة ربك عبده ونفس ومساوها فألهمها فجورها وتقواها (و) الفصاحة
(في التكلم ملكة)

مثل دأب قوم نوح وكثرة التكرار في قوله تعالى والشهس وضحاها إلى آخر السورة وفي الحديث في وصف
يوسف على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف
ابن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم وهذا الحديث الشريف اشتمل على كثرة التكرار وعلى تتابع الاضافات
لان الاضافات تشمل كما تقدم المتداخلة بأن يكون الأول مضافا للثاني والثاني للثالث كمثل المصنف وغير
المتداخلة كالحديث (و) الفصاحة الكائنة (في التكلم) هى (ملكة)

كقول أنى سفيان لقد أمر أمر ابنى كبشة فليس في مثل ذلك استكرام وإذا اعتبرت هذه الشروط
حصل الجواب عن الآيات السابقة * تنبيه * إذا تأملت ما ذكره المصنف علمت أن كل هذه
الأمور غير محذرة بالفصاحة في الكلام بل في الكلمات المتعددة التي لا اسناد بينها وبه تبين أن مراده
بالكلام ما زاد عن السكامة * تنبيه * ذكر غير المصنف أمورا تعتبر في فصاحة الكلام * منها عدم
تتابع الأفعال وليس من ذلك قوله تعالى فاقبلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم
واقعدوا لهم لتوسط الواو وتعلق كل بمفعول مع زيادات في الابتداء والانتها * ومنها تتابع الصفات
الترادفة * ومنها كثرة الألفاظ المصغرة وكثرة التجنيس أو الطباق كما ذكره الخفاجي والتنوخي
وان كان القليل من كل من هذه الأمور حسنا * نبي على المصنف أسئلة الأول ان قوله الخلوص
من كثرة التكرار وتتابع الاضافات موضوعه الخلوص منهما معا ومقصوده من كل منهما كما
سبق الثاني أن التكرار أقل ما يصدق عليه الاسم منه ذكر الشيء مرتين فكثرة التكرار لا تصدق
بذكره ثالثا لكثرة تكرار في نحو لها منها عليها وقد يمنع ذلك فان الزائد عن الأقل وهو ثلاثة يصدق
عليه اسم الكثرة الثالث أن المصنف ذكر في باب القصر أن التكرار من عيوب الكلام وكلام
السكاكى أيضا يشعر به وذكر المصنف في الايضاح هنا انه ليس بعيب وكذلك في باب الاطناب بل جعله
حسنا فانه أحد أنواع الاطناب وجعله في باب الإيجاز عيبا والجمع بين الجميع أن منه الحسن ومنه القبيح
ونقل حازم عن جماعة أن التكرار يحسن في مواضع الشوق والمدح والهجاء ويرد بأن هذه المواضع
وغيرها سواء في اختلاف ذلك باختلاف المقام والحال وذكر من المستحسن قول أنى تمام
كريم متى أمده أمده والورى * معى وإذا ملته ملته وحدى

قال فانه لا سبيل الى التعبير عن هذا المعنى إلا بالتكرار وقال وكذلك كل ما لا يمكن التعبير عنه إلا
بالتكرار فهو حسن قال فهذا بيت تكرر فيه حروف الحلق وتكررت فيه ألفاظ وهو يحسن قلت
ومنه يعلم أن ما لعله يتخيل فيه من الثقل إنما هو للتكرار لا لاجتماع الحاء والهاء كما سبق ألا ترى الى قوله
تكررت فيه حروف الحلق ولم يقل تعددت قال ومما لا يمكن التعبير عنه إلا بالتكرار حسن وإن خالف
فيه بعضهم قول المتنبي

وحدان حمدون وحمدون حارث * وحارث لقمان ولقمان راشد

فلعل ممدوحه كان له قصد في ذكره الأسماء على هذا الترتيب اه وقال الخفاجي أيضا في سر الصناعة
انه حسن لانه لا يتم ذكر أجداد الممدوح الابن وبالغ ابن رشيق في ذمه وقد وقع في هذا البيت فائدة
سأذكرها في باب الاطراد من البديع وشرط الخفاجي أيضا في قبح التكرار عدم فصل كلمة بينهما كما قولك
له به عناية فلو قلت له عناية به لم يقبح ونقل عن قدامة انه أنكر قبح تكرار الابطات بمعنى الضامير مثل
* سبوح لها منها عليها شواهد * ص (وفي التكلم) ش أى الفصاحة في التكلم (ملكة)

ابن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم فهذا الحديث اشتمل على كثرة التكرار وعلى تتابع الاضافات لان الاضافات تشمل المتداخلة
بأن يكون الأول مضافا للثاني والثاني مضافا للثالث كمثل المصنف وغير المتداخلة كما في الحديث وكثرة التكرار تحصل بذكر الشيء ثالثا سواء

كان المذكور ضميرا كمثل المصنف أو غير ضمير كما في الحديث (قوله وهي كيفية الخ) اعلم أن المتكلمين حصروا الموجودات الحادثة في الجوهر والعرض وقسم الحكماء العرض إلى أقسام تسعة وهي الكم والكيف والاضافة والتي والابن والوضع والملك والفعل والانفعال وسماها هذه التسعة مع الجوهر المقولات العشرة أي المحمولات العشرة فقولات جمع مقول بمعنى محمول فكل شيء يحمل على شيء لا بد أن يكون واحدا من هذه العشرة لانهم جعلوا هذه المقولات الأجناس العالية للموجودات الممكنة ثم قسموها إلى قسمين نسبية وغير نسبية فغير النسبية الجوهر والكم والكيف وما عدا هذه الثلاثة فهو نسبية يتوقف تعقلها أي تصورها على تعقل الغير وتصوره فالجواهر ما قام بنفسه أو تقول ما شغل قدرا من الفراغ والكم عرض يقبل القسمة لذاته وهو ما متصل كالمقادير من الخط والسطح والجسم التعليمية العارضة للطبيعة كالزمان وإما منفصل كالكم القائم بالعدد والزمان والكيف عرفه الشارح بقوله عرض الخ والاضافة هي النسبة العارضة لشيء بالقياس إلى نسبة أخرى كالأبوة والبنوة ومالكية زيد لكذا ومملوكية كذا لزيد ولما كان التوقف عليه في الضافة النسبية دون بقية الاعراض النسبية خصت باسم الضافة وإن كانت كلها اضافات والتي هو حصول الشيء في الزمان أي كونه حاصلا فيه والأبن حصوله في المكان أي كونه حاصلا فيه ككون الصوم حاصلا في شهر رمضان وكون زيد في الدار والوضع هيئة تعرض للشيء باعتبار نسبة أجزائه بعضها لبعض كالانكسار والاضطجاع أو باعتبار نسبتها إلى أمر آخر كالقيام والانتكاس فانه يتوقف على كون رجله إلى أعلى ورأسه إلى أسفل في الانتكاس وبالعكس في القيام والملك هيئة تعرض للجسم باعتبار ما يحيط به ويتقلد بانتقاله كالتقصص والتعميم أي كون الإنسان لا بسا للقميص أو العمامة والفعل كون الشيء مؤثرا في غيره مادام مؤثرا ككون المسخن يسخن غيره مادام يسخن وكون القاطع يقطع غيره مادام قاطعا وكون الضارب يضرب مادام ضاربا والانفعال هو تأثير الشيء عن غيره مادام يتأثر مثل كون الماء مسخنا مادام متسخنا وكون زيد مضروبا مادام الضرب نازلا عليه وكون الثوب مقطوعا مادام يتقطع فالاضافات والنسب عندهم أمور وجودية وأما مذهب المتكلمين فيقولون أنها أمور اعتبارية لا وجود لها فلذلك يقولون الموجودات الحادثة اما جواهر أو اعراض والعرض هو الكيف فقط وأما الكم والأمور (١١٨) الضافية فليست عندهم من العرض لان العرض موجود في الخارج وهذه

ليست كذلك وقد جمع بعضهم أسماء المقولات

وهي كيفية راسخة في النفس والكيفية عرض

لا يتوقف

عد المقولات في عشر سأنظمها * في بيت شعر عا في رتبة نقلا

الجوهر الكم كيف والضاف متى * أين ووضع له أن يفعل فلا

وقد أشار بعضهم إلى أمثلتها فقال

زيد الطويل الأزرق ابن مالك * في بيته بالأمس كان متكى
بيده غصن لواه فالتوى * فهذه عشر مقولات سوا
ثم اعلم أن الصفة الحاصلة للنفس في أول حصولها تسمى حالا لان المتصف بها يقدر على إزالتها في الزمن الحال أو أنها من التحول والانتقال لقدرته على التحول والانتقال عنها فان ثبتت في محلها وتقررت بحيث لا يمكن لانصف بها إزالتها سميت ملكة أما ملك صاحبها لم يصرفها في الإدراك كيف شاء أولانها هي تملك من قامت به لكونها تمكنت منه وتسمى أيضا كيفية لانها تقع في جواب كيف وذلك كالكتابة فانها في ابتدائها تسمى حالا فاذا تقررت ورسخت صارت ملكة (قوله وهي كيفية) أي صفة وجودية وأشار الشارح بذلك حيث لم يقل صفة إلى أن الملكة من مقولة الكيف وانها من أحد أقسام الكيف الأربعة وهي الكيفيات المحسوسة وهي ما يتعلق بها الإدراك وهي اما راسخة كحلاوة العسل وحرارة النار وصفرة الذهب أو غير راسخة كحمرة الحجل وكيفيات الكميات كالزوجة والفردية والاستقامة والانحناء والكيفيات النفسانية أي المختصة بذوات الأنفس وهي الحيوانات دون الجمادات والنبات كالحياة والإدراكات والجهالات والعلوم والذات والآلام والكيفيات الاستعدادية أي المقضية استعدادا وتهيؤا لقبول أثرها اما بسهولة كاللين واما بصعوبة كالصلابة هذا وكان الأسبغ للشارح في هذا المقام الالتفات للمعنى العرفي للملكة والكيفية لانه أقرب للفهم فالكيفية عرفا صفة وجودية والملكة عرفا صفة وجودية راسخة في النفس لان ما ذكره من التعريف لا يتعلق به لم البلاغة وانما هو من دقائق الحكماء ولعل الشارح ارتكب ذلك تشبيها للذهن (قوله راسخة) أي فان لم ترسخ كالفرح واللذة والألم كانت حالا واعترض بأن الرسوخ معناه الدوام والبقاء والكيف عرض وهو لا يبق زمانين وأجيب بأن القول بأنه لا يبق زمانين قول ضعيف وألحق بقاؤه أو يقال المراد رسوخها برسوخ أمثالها أي تواليها فردا بعد فرد (قوله في النفس) أي لافي الجسم كالبياض والا فلا تسمى ملكة والحاصل ان الكيفية اذا استقرت وثبتت في النفس قيل لها ملكة وان اختلفت بالجسم عبر عنها بالكيفية وبالعرض (قوله والكيفية عرض الخ) أتى بالاسم الظاهر مع ان المحل للضمير إشارة إلى أن التعريف لمطلق كيفية سواء كانت راسخة أولا ولو أتى بالضمير لتوهم عوده على

الكيفية الموصوفة بالسوخ التي هي الملكة (قوله عرض) هو عند المتكلمين ما لا يقوم بنفسه بل يكون تابعا لغيره في التحيز أي الحصول في الجيز والمكان ومعنى تبعيته لغيره في التحيز هو أن يكون وجوده في نفسه هو وجوده في الموضوع بحيث تكون الإشارة لاحدهما إشارة إلى الآخر وعند الفلاسفة ما لا يقوم بذاته بل بغيره بأن يكون مختصا بالغير اختصاص الناعت بالنعوت ومعنى اختصاص الناعت الخ أن يكون بحيث يصير الأول نعتا والثاني مضموتا به وأعلم أن هذا التعريف الذي ذكره الشارح مشتمل على جنس وعلى أربعة فصول فقوله عرض شامل لأنواع العرض التسعة المذكورة سابقا عند الحكماء والفصل الأول وهو قوله لا يتوقف تعقله على تعقل الغير مخرج للأعراض النسبية التي يتوقف تعقلها على تعقل الغير وهي سبعة كما مر الإضافة للمتي والابن والوضي والملك والفعل والانفعال وأخراجها بهذا القيد أنما يظهر على مذهب الحكماء من أنها وجودية وانها من جزئيات العرض وأما على مافال المتكلمون من أنها أمور اعتبارية لا وجود لها في الخارج وانها ليست من جزئيات العرض بل مباينة له فلا يظهر إخراجها بهذا القيد لانها لم تدخل في الجنس الذي هو العرض حتى تخرج بالفصل لكن هذا التعريف للحكماء القائلين أن النسب أعراض وأورده الشارح تشجيذا للازدان والفصل الثاني وهو قوله ولا يقتضي القسمة مخرج للعرض الذي يقبل القسمة لذاته وهو الكم كالعدد وهو الكم القائم بالعدد وكالمقدار من الخط والسطح والجسم فان الأول يقتضي القسمة طولاً والثاني يقتضي القسمة طولاً وعرضاً والثالث يقتضي القسمة طولاً وعمقاً والحاصل أن الخط مقدار ينقسم في جهة الطول والسطح مقدار ينقسم طولاً وعرضاً والجسم مقدار ينقسم طولاً وعرضاً وعمقاً ويسمى الجسم التعليمي والثلاثة أعراض من قبيل الكم وأما الجسم الطبيعي فهو الجوهر والعروض للامتدادات الثلاثة الطول والعرض والعمق التي جعلتها الجسم التعليمي فالطبيعي جوهر والتعليمي عرض عارض له وكون الخط والجسم والسطح أعراضاً هو مذهب الحكماء وأما عند أهل السنة فهي من الجواهر فالنقطة عندهم جوهر فرد والخط جوهر ينقسم طولاً والسطح جوهر ينقسم طولاً وعرضاً والجسم جوهر ينقسم طولاً وعرضاً وعمقاً والفصل الثالث وهو قوله والقسمة أي عدم القسمة مخرج للنقطة والوحدة والنقطة هي نهاية الخط أي أنها وة والوحدة كون الشيء لا ينقسم وكل منهما عرض يقتضي عدم القسمة لكن إخراج النقطة والوحدة بهذا القيد مبني على أنها أمران وجوديان وانها ليسا من المقولات العشرة كما هو مذهب الحكماء فانهم (١١٩) يقولون ان النقطة والوحدة أمران وجوديان وليسا

لا يتوقف تعقله على تعقل الغير

جنسين لشيء وحصرهم
الوجودات في العشرة

مرادهم الموجودات من الاجناس وأما عند المتكلمين فالنقطة أمر اعتباري لا وجود له والوحدة أمر عدمي وحينئذ فلا يظهر إخراجها بهذا القيد لعدم دخولها تحت الجنس والفصل الرابع وهو قوله اقتضاء أولياء عدم الاقتضاء مطلقاً وهو معنى قول غيره من المتقدمين لذاته أي لا يقتضي قسمة ولا عدمها لذاته وأما بالنظر لمتعلقه فقد يقتضي القسمة وقد يقتضي عدمها ولذا كان هذا القيد مدخلا للعلم المتعلق بالمعلومات فانه عرض لا يتوقف تعقله على الغير ولا يقتضي القسمة ولا عدم القسمة اقتضاء أولياء أي بالنظر لذاته وأما بالنظر للمعلوم فتارة يقتضي القسمة وتارة يقتضي عدمها فالعلم المتعلق بشيء واحد بسيط يقتضي عدم القسمة لكن لذاته بل باعتبار المتعلق والعلم المتعلق بشيئين يستلزم القسمة لكن لذاته بل باعتبار المتعلق والحاصل أن العلم لا يصدق عليه التعريف بدون ذلك القيد لانه ان تعلق بمعلوم واحد فانه لعروض الوحدة له يقتضي عدم القسمة وان تعلق بمتعدد اقتضي القسمة لعروض التعدد وقد قال في التعريف ان الكيف لا يقتضي القسمة ولا عدمها فلما زيد ذلك القيد في التعريف دخل فيه العلم لانه في حد ذاته لا يستلزم القسمة ولا عدمها وانما الانقسام وعدمه بالنظر للمعلوم فان كان المعلوم متعدداً أو مركباً كان العلم مقتضياً للقسمة اقتضاء ثانوياً أي عرضياً وان كان المعلوم واحداً بسيطاً كان العلم مقتضياً لعدم القسمة اقتضاء عرضياً فالقيد الرابع لا إدخال لا لإخراج وإدخال العلم بالمعلومات بهذا القيد بناء على أن العلم من قبيل الكيفيات وانه عبارة عن الصورة الحاصلة في النفس وأما ان قلنا انه انتقال أي انتقال الصورة في النفس أو أنه فعل أي نقش صورة الشيء في النفس وارتسامها فيها فلا وجه لإدخاله في التعريف (قوله لا يتوقف تعقله على تعقل الغير) اعترض بأنه غير جامع لعدم شموله للكيفية المركبة كقطع الرمان فانه مركب من الخلاوة والخوضه ولا شك ان المركب يتوقف تعقله على تعقل اجزائه وحاصل الجواب ان المراد بالغير ما كان منفكاً عن الشيء وأجزاء الشيء غير منفك عنه واعترض أيضاً بأنه غير جامع لعدم شموله للكيفية النظرية فان تعقلها يتوقف على الغير وهو النظر أعني القول الشارح والحجة وذلك بمعنى الانسان وحدوث العالم وأجيب بان المراد بالتوقف المنفي التوقف الذي لا يمكن الانفكاك عنه كالأبوة والبنوة وأما الكيفيات النظرية فتعقلها قد يحصل بدون نظر كالماء او كشف واعترض بأن العرض هو ما قام بغيره فهو متوقف في تعقله على الغير وقد أخذ في تعريف الكيف فيكون الكيف متوقفاً على الغير اذ التوقف على التوقف على شيء متوقف على ذلك الشيء وحينئذ فلا يصح قولهم لا يتوقف تصويره الخ وأجيب بأن المتوقف على تصور الغير مفهوم العرض والمأخوذ في تعريف الكيف هو ما صدق العرض لان قولنا الكيف عرض أي فرد

يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح فالمملكة قسم من مقولة الكيف التي هي هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة وهو مختص بذوات الانفس رأسا في موضوعه * وقيل ملكة ولم يقل صفة ليشعر بأن الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لا يكون للعبر عن من أفراد العرض ولا يلزم من توقف المفهوم توقف ماصدق عليه وانما يلزم ذلك لو كان ذاتيا لما صدق ومن الجائز أن يكون ذلك المفهوم عارضا لما صدق وخارجا عن ذاته فلا يلزم من توقفه توقفه (قوله ولا يقتضي القسمة) للراد بالاقضاء هنا الاستلزام أي لا يستلزم القسمة ولا يستلزم عدمها بل تارة يكون منقسما كحمر الحجل وتارة يكون غير منقسم كالم باليسيط وليس المراد بالاقضاء القبول والالزام خلو الشيء عن النقيضين مع أنها لا يجتمعان ولا يرفعان (قوله في محله) حال من الضمير في يقتضي ويكون هذا لبيان الواقع لان العرض لا يقبل القسمة ولا عدمها الا وهو في محله اذ لا وجود له الا في محله والمراد بمحله الذات التي قام بها العرض وما قيل انه متعلق بالقسمة من قوله يقتضي القسمة واللاقسمة على سبيل التنازع أو من باب الحذف من أحدهما لدلالة الآخر أي أنه لا يقتضي القسمة ولا عدمها لمحله أي لمتعلقه فردود لا يلزم عليه أن يكون قوله اقتضاء أوليا أي ذاتيا لا فائدة فيه لدخول العلم في التعريف مما قبله وتكون النقطة والوحدة غير خارجين من التعريف (١٢٠) (قوله ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات) أي المتعلق بخمس المعلومات فيشمل

ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء أوليا فخرج بالقيد الاول الاعراض النسبية مثل الاضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك وبقولنا ولا يقتضي القسمة الكميات وبقولنا واللاقسمة النقطة والوحدة وبقولنا أوليا ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة واللاقسمة فقوله ملكة اشعار بأنه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحاً في الاصطلاح ما لم يكن ذلك راسخاً فيه وقوله (يقتدر بها على التعبير عن المقصود) دون أن يقول يعبر

يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح) فالمملكة جنس في الحد فلا يفهم الا يفهمها وهي عرض لا يتوقف عقله على تعقل غيره ولا يقتضي القسمة ولا عدمها في محله اقتضاء أوليا فخرج بقولنا لا يتوقف عقله على تعقل غيره الاعراض النسبية كالأبوة والبنوة والفعل وهو ككون الشيء مؤثراً في غيره مادام مؤثراً والانفعال وهو ككون الشيء مستأثراً لغيره مادام متأثراً ونحو ذلك كالابن وهو حصول الشيء في المكان والتي وهو حصول الشيء في الزمان وغير ذلك وخرج بقولنا ولا يقتضي القسمة ما يقتضي عدمها كالكميات مثل العدد والمقدار من الطول والعرض والعق وخرج بقولنا ولا عدم القسمة ما يقتضي عدمها كالنقطة التي هي مبدأ الخط وهو مقدار لا يقبل القسمة الا في جهة واحدة ومبدؤه وهو النقطة لا تقبل القسمة لذاتها والوحدة ككون الشيء لا يقبل القسمة بوجه مفهوم ككون الشيء لا يقبل القسمة الذي هو الوحدة هو ما لا يقبلها لذاته أيضاً وبقولنا في محله تصوير أي لا يقبل يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح) وانما قال ملكة ليشير الى أنها صفة راسخة فيه فلم يلم يقل صفة فان الملكة كيفية نفسانية راسخة وقال يقتدر بها ولم يقل يعبر لأنه لا يشترط النطق بالفعل

المعلوم الواحد والاكثر فالعلم المتعلق بمعلوم واحد يقتضي عدم القسمة باعتبار متعلقه والمتعلق بأكثر يقتضي القسمة باعتبار المذكور (قوله المقتضية للقسمة) أي ان كان المعلوم مركباً أو متعدداً وقوله واللاقسمة أي اذا كان المعلوم واحداً بسيطاً وكان الاولى للشارح أن يقول المقتضي أي العلم لانه الحديث عنه أي فهو لا يستلزم بالنظر لذاته قسمة ولا عدمها وأما بالنظر للمعلوم فتارة يستلزم القسمة في ذلك المعلوم وتارة لا يستلزمها (قوله فقوله ملكة) أي دون أن يقول

صفة وهذا تفرع على قوله أولاً في تعريف الملكة وهي كيفية راسخة في النفس (قوله ما لم يكن ذلك) أي ما ذكر من الملكة ومعنى الصفة (قوله اشعار) أي مشعر أو ذوا اشعار أي بخلاف التعبير بصفة فانه لا يشعر بذلك ان قلت ان في التعريف لفظاً آخر صريحاً يخرج التسكيم عن كونه فصيحاً وهو ككون اللام في المقصود للاستغراق قلت لاسلم أنه صريح في ذلك لان اللام في حد ذاتها تحتل الجنس بل هو الاصل وانما حملت هنا على الاستغراق لقرينة المقام وقد تخفى هذه القرينة فيكون لفظ الملكة أقوى اشعاراً (قوله عن المقصود) أي عن جنس مقصوده لا كما اذ لا تحقق للتعبير عن الكل بدون الرسوخ (قوله يقتدر بها) عبر يقتدر دون بقدر اشاعة الى أنه لا بد من القدرة التامة لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى ويحتمل أنه إشارة الى أنه يكفي وجود ملكة القدرة ولو كانت القدرة بتكليف فتأمل وقوله يقتدر بها يعني اقتدار اقرباً فخرج العلم والحياة فانه يقتدر بهما على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح لكن الاقتدار ليس بالمباشرة بل بواسطة سلبية عريضة أو تعلم أو ممارسة (قوله على التعبير عن المقصود) أخرج الملكة التي يقتدر بها على استحضار المعاني كالعلم بفن وأل في المقصود للاستغراق أي كل ما وقع عليه قصد التسكيم وارادته فان قلت أي حاجة لحل اللام على الاستغراق مع أن لفظ الملكة يعني عنه لاستلزام تلك الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح قلت الاستلزام ممنوع لجواز أن يحصل لشخص ملكة بالنظر الى نوع من المعاني كالمذبح أو النمل أو غيرها ولو سلم في الحمل على الاستغراق اشعار صريح بان الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف في كون التسكيم فصيحاً

مقوده بلفظ فصيح فصيحاً اذا كانت الصفة التي اقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح راسخة فيه وقيل يقتدر بها ولم يقل
يعبر بها ليشمل حالي النطق وعدمه وقيل بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب

(قوله اشعار الخ) بيان ذلك أن يقال لو قال يعبرون يقتدر لزم أن لا يسمى من (١٢١) له ملكة التعبير عن مقاصده فصيحاً حال السكوت

لفقد التعبير في تلك الحالة
اذلا دلالة لقوله يعبر بها
الا على أنه يوجد من
صاحبها التعبير ومعنى
التعريف حين ذكر يقتدر
ملكه توجد من صاحبها
القدرة على التعبير وهو
صادق على الملكة التي يعبر
بها صاحبها عن مقاصده في
حال سكوتها فلو قال يعبر
دون يقتدر لكان ظاهره
مشعراً بأنه لا بد في أن
يسمى الشخص فصيحاً من
التعبر بالفعل عن كل
مقصود قصده وهذا
التوجيه ظاهر ووجه
بعضهم الاشعار بأن المضارع
حقيقة في الحال فقيده
الملكية به ربما يشعر بأن
الفصاحة الملكية في حال
التعبر دون السكوت
بخلاف الاقتدار (قوله)
سواء وجد التعبير أي
عن المقصود أي جميعه أولم
يوجد ذلك التعبير عن جميع
المقصود بأن لم يوجد التعبير
عنه بالكلية أو وجد
التعبر عن بعضه (قوله)
ليعم المفرد الخ أي وقوله
بلفظ دون كلام ليعم الخ
وهذا جواب عما يقال لم لم

اشعار بأنه يسمى فصيحاً اذا وجد فيه تلك الملكة سواء وجد التعبير أو لم يوجد وقوله (بلفظ فصيح)
ليعم المفرد والمركب أما المركب فظاهر وأما المفرد فكما تقول عند التعداد دار غلام جارية ثوب
بساط الى غير ذلك

العرض القسمة ولا عدمها في محله لكن هذا يخالف قولهم ان المقدار يقبلها من غير اعتبار محله فهنا القيد
لا فائدة له على هذا لان القابل في المحل قابل لذاته والا فلا ويحتمل أن يراد بالمحل الذات وعلى هذا يحتج به
عن الذي يقتضيه لكن باعتبار متعلقه وعلى هذا يكون مغنياً عن قولنا اقتضاء أولياً لانه إنما زيد اقتضاء
أولياً ليدخل في الكيفية نحو العلم بالمعلومات والارادة للمرات فان العلم باعتبار نفسه لا يقتضي قسمة
ولا عدمها وباعتبار متعلقاته المتعددة يقتضي القسمة وباعتبار اتحاد متعلقه يقتضي عدمها فاقضاءه
للقسمة أو عدمها أولاً أي بالذات بل ثانياً أي بالعرض وبما ينبغي التنبه له هنا أن ما وصف به العرض
من اقتضاء القسمة وعدمها ودخول النسب والاضافات فيه وانقسام العلم باعتبار العرض اصطلاح
فيلسوفى والا فالعلوم في العرض اختصاصه بالموجود والنسب والاضافات اعتبارات والعلوم
في العرض مطلقاً أنه لا يقبل القسمة ومنه العلم ثم ان انقسامه على مذهبه أيضاً انما هو بناء على صحة
تعلقه بمتعدد وأما ان قلنا ان كل علم يتعلق بغير منقسم لم تصور ما ذكر وكان ينبغي تفسير الكيفية
بما يفهم عرفاً وهو أنها صفة وجودية فان اختصت بذوات النفوس الناطقية فهي نفسانية ثم ان
رسخت برسوخ أمثالها أي بتواليها فهي ملكة فان هذا أقرب وارنسكت تفسيرها السابق لما فيه من
تشديد القرائح بدقته وهذا كلام عرض في البين فان رجعت لتتميم حد المصنف لفصاحة التكلم فقوله
يقتدر بها على التعبير خرج به ملكة يقتدر بها على استحضار المعاني كالمعلم بفن من الفنون وقال يقتدر

وقوله (بلفظ فصيح) يشمل المفرد والمركب وقد اعترض على المصنف بأنه يلزم أن لا يكون المتكلم هو
الفصيح وبأنه يلزم أن لا يسمى فصيحاً حقيقة لاحال النطق وجوابها أن الملكة من فعل المتكلم وهو
كالفاعل لها نطق أم سكوت فان يلزم عدم اطلاق الفصيح على من تكلم بكلام فصيح ولا ملكة عنده
قلت والا امر كذلك فان قلت كل محل قام به معنى وجب أن يشترك له منه اسم قلت المعنى هو الملكة
ولم يقم واعترض بأن ذكر فصاحتى الكلام والكلمة يعني عن ذكر فصاحة المتكلم اغناء حد العلم
عن حد العالم وليس كذلك فاننا لم نجد الفصيح بل حددنا فصاحته وفصاحته غير فصاحة كلامه وكلامته
نعم قد يورد على المصنف أمور أحدها أنه ذكر لفظ الفصيح في حد فصاحة المتكلم والحد لا يذ كر فيه
شيء مشتق من المحدود ولعل جوابه أن فصيحاً المذكور في حد فصاحة المتكلم مشتق من فصاحة
الكلام التي عرفت لامن فصاحة المتكلم التي هو يحدها والثاني أنه يحد فصاحة المتكلم والملكية
لا تتوقف على التكلم بل هو يقصد حدها سواء أذاع أم لا كما سبق والثالث أنه يلزم أن من له ملكة
على التكلم بالكلمة المفردة الفصيحة ولا ملكة له على الكلام الفصيح لا يسمى فصيحاً وهذا ان فرض
وجوده قد يلزمه فان قلت التعبير عن المقصود لا يكون الا بالمركب لنظاً أو تقديرافلا يمكن بكلمة
قلت بل يمكن اذا كان المقصود التصور كقولك في حد الانسان ناطق **(تنبيه)** اعلم أن أكثر الناس

(١٦ - شروح التلخيص - أول) يقل بكلام فصيح وحاصل الجواب أنه أعالم يقل بكلام بل قال بلفظ ثلاثتهم أنه يجب في فصاحة
المتكلم القدرة على التعبير عن كل مقصوده بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا أردت أن تاتي
على الحاسب أجناساً مختلفة ليرفع حسابها أي ليزكر عددها فتقول دار الخ فغير بلفظ ليعم المفرد والمركب (قوله فظاهر) أي لكثرته
أفراده بخلاف المفرد فانه ليس له الا صورة واحدة فلذا مثل لما يقوله فكما تقول الخ

* وأما بلاغة الكلام فهي مطابقتها لمقتضى الحال مع فصاحتها

(قوله مطابقتها لمقتضى الحال) أى فى الجملة أى مطابقتها لاى مقتضى من المقتضيات التى يقتضيها الحال لا المطابقة التامة وهى مطابقتها لسائر المقتضيات اذ لا يشترط ذلك فاذا اقتضى الحال شيئين كالتأكيذ والتعريف مثلاً فرعى أحدهما دون الآخر كان الكلام بليغاً من هذا الوجه وان لم يكن بليغاً مطلقاً وحينئذ فتتحقق البلاغة بمراعاة أحدهما فقط لكن مراعاتهما أزيد بلاغة لانها أزيد مطابقة لمقتضى الحال كذا فى الفرى وفى عبد الحكيم أى مطابقتها لجميع ما يقتضيها الحال بقدر الطاقة كما صرح به فى التلويح وفيه أنه يخرج عن التعريف بلاغة كلام البارى تعالى لان قدرته لا تقف عند حد فهمى صالحة لأز يدما وجد فى كلامه من المقتضيات الآن يراد بقدر طاقة المتكلم أو المخاطب اه كلامه ان قلت ان هذا التعريف غير مانع لصدقه على الكلام المشتمل على التأكيذ الذى يقتضيه الحال مثلاً ولا قصد لقائله مع أنه ليس ببلغ لتصريحهم بوجوب قصد الى الخصوصية فى الكلام البالغ قلت الاضافة فى قوله مطابقة الكلام للكمال أى المطابقة الكاملة وهى المقصودة فقوله لمقتضى الحال أى لمناسب الحال لا موجهه الذى يمنع تخلفه عنه وأما أطلق عليه مقتضى لان المستحسن كالمقتضى فى نظر البلغاء والمراد بمناسب الحال الخصوصيات التى يبحث عنها فى علم المعانى كما يدل عليه كلام الشارح دون كيفيات دلالة اللفظ التى يتكفل (١٢٢) بها علم البيان اذ قد تتحقق البلاغة فى الكلام بدون رعاية كيفيات الدلالة بأن

يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤدياً للمعنى بدلالات وضعية أى مطابقة غير مختلفة بالوضوح والخفاء نعم اذا أدى المعنى بدلالات عقلية مختلفة فى الوضوح والخفاء لا بد فى بلاغة الكلام من رعاية كيفية الدلالة أيضاً كما ستعرفه فما قيل ليس مقتضى الحال مخصوصاً بما يبحث عنه فى علم المعانى بل أعم من الخصوصيات التى يطلع عليها فى علم المعانى وكيفيات دلالة اللفظ التى يتكفل بها علم البيان فانه

(والبلاغة فى الكلام مطابقتها لمقتضى الحال مع فصacht) أى فصاحة الكلام والحال هو الامر الداعى للمتكلم

ولم يقل بعبارة الى أن من فيه الاقتدار على التعبير فهو فصيح ولو لم يعبر أصلاً والمراد بالقدر القربة للثبوت العلم والحياة يقتدر بهما على التعبير لان الاقتدار بهما ليس بالمباشرة بل بتوسط سليقة عربية أو تعلم وممارسة وقوله بلفظ فصيح انما لم يقل بكلام فصيح لثلاثتهم اختصاص المقصود المعبر عنه بالمعنى الاسنادى فالتعبير عن المقصود الاسنادى هو الاخبار عن قيام زيد بقولنا زيد قائم وهو ظاهر والتعبير عن المقصود الذى ليس باسنادى كأن يتعلق الغرض بمعرفة الناطق أو السامع عدد أشياء مختلفة وأسماءها فيقال بساط ثوب فرس سيف الى آخرها فالغرض من ذكرها معرفة عددها وأسمائها ولا يحتاج الى محمل تقدير مبتدأ وخبر لها يلزم كون المقصود تركيباً اسنادياً دائماً وان كان هو مقتضى الصناعة النحوية لان الغرض حاصل بمجرد استصاء أسمائها مفردة وهو أن يعرف عددها السامع أو الناطق وأسماءها فاذا استقصيت مصحوبة بعددها فقد عرف عددها وأسماءها ثم عرف البلاغة وقد تقدم أنها تختص بالكلام والمتكلم فقال (والبلاغة فى الكلام) هى (مطابقتها لمقتضى الحال مع فصacht) بمعنى أن الحال الذى هو أمر يقتضى أن يؤتى بالكلام على صفة مخصوصة

ذكر الفصاحة حيث كانت حداً واحداً وذكر واحدودا كثيرة ترجع الى ما ذكره المصنف فى فصاحة المتكلم لم أر التطويل بذكرها ص (والبلاغة فى الكلام مطابقتها لمقتضى الحال مع فصacht الخ)

لا بد فى البلاغة من رعايتها ليس بشىء كيف وانهم لا يطلقون مقتضى الحال على كيفيات

دلالة اللفظ كذا فى عبد الحكيم (قوله مع فصacht) حال من الضمير الجبروفى مطابقتها الذى هو فاعل المصدر وانما اشترط المصنف هذا الشرط الاخير مع أنه لم يذكره غيره كصاحب المفتاح لان البلاغة عنده لا تتحقق الا بتحقيق الامر من وظاهره أن الفصاحة لا بد منها مطلقاً سواء كانت معنوية وهى الخلوص عن التقييد المعنوى أو لفظية وهى خلوص اللفظ من التنافر والغربة وضعف التأليف ومخالفة القياس وهو كذلك على التحقيق (قوله والحال هو الامر الخ) هذا شروع فى بيان معنى المضاف اليه ثم بعد ذلك بين معنى المضاف وهو المقتضى * واعلم أن المركب الاضافى يحتاج فيه الى معرفة الاضافة لانها بمنزلة الجزء الصورى الى معرفة المضاف والمضاف اليه لانهما بمنزلة الجزء المادى لكن جرت عادتهم بأنهم لا يتعرضون لتعريف الاضافة للعلم بأن معنى اضافة المشتق وما فى معناه اختصاص المضاف بالمضاف اليه مثلاً مقتضى الحال معناه ما يختص بالحال باعتبار كونه مقتضى لها ويقدمون تعريف المضاف اليه لان معرفة المضاف من حيث انه كذلك تتوقف على معرفة المضاف اليه فان قلت معرفة المضاف اليه من حيث انه كذلك تتوقف على معرفة المضاف فلم تعتبر هذه الحيثية قلت لان الاضافة لتقييد المضاف لا المضاف اليه (قوله هو الامر الداعى المتكلم الخ) أى سواء كان ذلك الامر داعياً له فى نفس الامر أو غير داعٍ له فى نفس الامر فالاول كالمخاطب منكر اقيام زيد بحقيقة فان الانكار أمر داعٍ فى نفس الامر الى اعتبار المتكلم فى الكلام الذى يؤدى به أصل المراد خصوصية والثانى كالمخاطب غير المنكر منزلة المنكر فان ذلك الانكار التنزيلى

ش

أمر داع إلى اعتبار التكمال الخصوصية في الكلام الذي يؤدي به أصل المعنى المراد إلا أنه داع بالنسبة للتكمال الذي حصل منه التزويل لأنه داع بالنسبة للمنى نفس الأمر إذ لا انكار في نفس الأمر فظهر لك أن الحال هو الأمر الداعي للتكمال مطلقاً وهذا بخلاف ظاهر الحال فإنه الأمر الداعي في نفس الأمر لاعتبار التكمال الخصوصية فهو أخص من الحال (قوله إلى أن يعتبر) أى يلاحظ ويقصد وأشار الشارح بهذا إلى أنه لا بد في بلاغة الكلام من كون النكات والخصوصيات مقصودة للتكمال ولا يكتفى في البلاغة حصولها من غير قصد فإن وجدت من غير قصد لم تكن مقتضى حال ولا يقال للكلام حينئذ أنه مطابق لمقتضى الحال (قوله مع الكلام) أن قلت أن الخصوصية في الكلام ومشمول عليها فالأولى أن يقول في الكلام لأن مع تقتضى أن الخصوصية خارجة عن الكلام ومصاحبة فقط قلت إنما عبر به لأنه قيد الكلام بالمفيد لأصل المعنى ولا شك أن الخصوصية خارجة عن الكلام بهذا المعنى منضمة معه وإنما قيد الكلام بهذا القيد المحوج إلى إثارة مع على في إشارة إلى أن مقتضى الحال يجب أن يكون زائداً على أصل المعنى المراد أن قلت أن الحال قد يقتضى إيراد الكلام مقتصر فيه على أصل المعنى كما إذا كان المخاطب بليداً أو خالى الذهن فأين الزيادة على أصل المعنى قلت الاقتصار على أصل المعنى والتجريد هنا خصوصية زائدة على أصل المعنى لأن أصل المعنى يؤدي مع التجريد والاقتصار ويؤدي مع عدمه فالنجر بد حينئذ خصوصية زائدة تفهم السامع بلاغة المخاطب أو عدم انكاره والحاصل أن الخصوصية لا يجب أن تكون من قبيل اللفظ كدم التأكيذ وكالاتلاق ولهذا أورد الشارح كلمة مع دون في الموهمة للجزئية (قوله خصوصية) مفعول (١٢٣) يعتبر أن قرىء بالبناء للفاعل ونائب فاعله أن قرىء بالبناء للمفعول وما

إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المراد خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلاً كون المخاطب منكر للحكم حال يقتضى تأكيذ الحكم والتأكيذ مقتضى الحال وقولك له أن زيداً في الدار مؤكداً بان كلام مطابق لمقتضى الحال

تناسبه كالانكار مثلاً إذا اقتضى أن يورد الكلام مع صاحب ذلك الانكار مؤكداً لكلام الموصوف بالتأكيذ مقتضاه وهو كلى يصدق على قول القائل إن زيداً قائم أو زيد والله قائم أو ما أشبه ذلك فإذا قيل في حال الانكار أن زيداً قائم فهذا كلام جزئى مطابق لذلك الكلام الكلى لكونه من مفرداته وكما صح أن يقال الكلى يطابق الجزئى يصح عكسه وهو أن الجزئى يطابق الكلى لأن المطابقة نسبة لاتعقل إلا بين شيئين فطابقة هذا الجزئى لذلك الكلى الذى هو مقتضى الحال فإن كلاماً من جزئياته

ش هو غنى عن الشرح وللمتقدمين في البلاغة رسوم وأهية قيل لحة دالة وقيل معرفة الوصل من الفصل نقلوه عن ابن جنى ونقله في مواد البيان عن الفارسي وقيل الإيجاز من غير عجز والاطناب من غير خطل وقيل اختيار الكلام وتصحيح الأقسام وقيل قليل يفهم وكثير لا يسأم وقيل الإشارة إلى

فأل الأمر إلى أن الخصوصية بالضم صفة وبالفتح مصدر والناسب هنا الصفة (قوله وهو مقتضى الحال) ليس هذا جزءاً من تعريف الحال حتى يلزم الدور من حيث أخذ العرف جزءاً في التعريف بل هو تفسير للمضاف بعد تفسير المضاف إليه ثم إن الضمير راجع للخصوصية وتذكيره باعتبار الخبر لأن الضمير إذا وقع بين مذكرو مؤنث جازت ذكوره وتأنيته والأولى مراعاة الخبر ويؤيده قوله بعد والتأكيذ مقتضى الحال إذ لو كان عائداً على الاعتبار لقال واعتبار التأكيذ مقتضى الحال أو راجع للاعتبار المتأخوذ من يعتبر وعلى هذا فعمل الاعتبار مقتضى الحال مبالغة على حد زيد عدل وذلك لأن مقتضى الحال هو الخصوصية المعتبرة لأنفس اعتبارها لكن لما كان اعتبارها أمراً لا بد منه في البلاغة بولغ فيه حتى أنه جعل مقتضى الحال (قوله مثلاً) مفعول مطلق أن أر يده التمثيل وعامله محذوف أى أمثل لك مثلاً أى تمثيلاً ومفعول به أن أر يد المثال أى أمثل لك مثلاً أى مثلاً (قوله كون المخاطب الخ) الأولى انكار المخاطب للحكم (قوله يقتضى تأكيذ الحكم) إنما أظهر في محل الاضمار ولم يقل يقتضى تأكيذه خوفاً من عود الضمير على الحال وقوله والتأكيذ مقتضى الحال لم يقل وهو مقتضى الحال مع أن محل الضمير لتقدم التأكيذ خوفاً من عود الضمير على الحكم (قوله والتأكيذ) للناسب التفرع بالفاء أى فالتأكيذ الذى يقتضيه الانكار مقتضى الحال لأنه فرد من أفراد الخصوصية المذكورة في قوله خصوصية ما (قوله وقولك له) أى للمخاطب المنكر (قوله مؤكداً بان) حال من قولك (قوله مطابق لمقتضى الحال) بمعنى أنه مشتمل عليه إذ لا شك أن قولك أن زيداً في الدار يشتمل على التأكيذ وليس المراد بكونه مطابقاً لمقتضى الحال أنه من جزئياته إذ لا يصدق عليه أى لا يحمل عليه ضرورة أن مقتضى الحال هو التأكيذ وهو لا يحمل على قولك أن زيداً في الدار فلا يقال أن زيداً في الدار تأكيذ فقد علمت أن المراد بالمطابقة على ما ذكره هنا الاشتمال

بالمقام والخصوص بالضم مصدر خص كالعموم مصدر عم فألحقت به ياء النسب والمصدر إذا ألحق به ياء النسب صار وصفاً وأما الخصوص بالفتح فهو صفة كضروب والصفة إذا ألحقها ياء النسب صارت مصدراً كالضاربة والضروبية

لامصطلح الناطقة الذي هو الصدق بخلافه على التحقيق الآتي فان معناها الصدق كما سيصرح به (قوله وتحقيق ذلك) أى المطابقة ومقتضى الحال أى بيانه على الوجه الحق وفي هذا اشارة الى أن ما ذكره أولا كلام ظاهري وحاصل الفرق بين هذا وما تقدم أن مقتضى الحال على ما تقدم الخصوصية وأن معنى مطابقة الكلام لذلك المقتضى اشتباهه على تلك الخصوصية وأما على هذا التحقيق فمقتضى الحال هو الكلام السكلي الشتمل على الخصوصية ومعنى مطابقة الكلام لذلك المقتضى كون الكلام الجزئي الصادر من التكلم الذي يليه للخاطب الشتمل على الخصوصية من أفراد ذلك الكلام السكلي الذي يقتضيه الحال فان ذلك المقتضى صادق عليه فعنى المطابقة والمقتضى على هذا التحقيق مغاير لمعناها على ما قبله وأما معنى الحال فلم يختلف فيه بل هو على كليهما الأمر الداعي للتكلم الى أن يعتبر الخ (قوله أنه) أى المثال المذكور أعنى قولك ان زيدا في الدار (قوله الذي يقتضيه الحال) أى لان الحال المذكور أعنى الانكار يقتضى كلاما مؤكدا بطلان كيد لا بتأ كيد بخصوص كان ومن جزئيات ذلك ان زيدا في الدار ولز يد في الدار (قوله وهذا) أى المثال المذكور أعنى الكلام الجزئي وهو قولك ان زيدا في الدار (قوله مطابق له) أى للكلام المؤكد بأى مؤكدا كان وهو الذي يقتضيه الحال أعنى الانكار (قوله بمعنى أنه) أى الكلام السكلي المؤكد الذي هو مقتضى الحال وقوله صادق عليه أى على هذا الجزئي أى محمول عليه أى يصح حمله عليه لكونه جزئيا من جزئياته والحاصل أن (١٣٤) مطابقة هذا الجزئي لذلك السكلي بمعنى كونه جزئيا من جزئياته هي البلاغة

وتحقيق ذلك أنه جزئي من جزئيات ذلك الكلام الذي يقتضيه الحال فان الانكار مثلا يقتضى كلاما مؤكدا وهذا مطابق له بمعنى أنه صادق عليه على عكس ما يقال ان السكلي مطابق للجزئيات وان أردت تحقيق هذا الكلام فارجع الى ما ذكرنا في الشرح في تعريف علم المعاني (وهو) أى مقتضى الحال (مختلف)

مكيف خارجا عما تكيف به كايه ذهنا من التأ كيد مثلا هي البلاغة وقد يطلق مقتضى الحال على كيفية الكلام التي هي نفس التأ كيد مثلا المناسبة لذلك الحال والخطب في ذلك سهل وهذا المعنى الذي به يندفع ما توهم من أن قولهم ان خصوصية هذا الكلام مطابقة لمقتضى الحال مع قولهم ان التأ كيد مثلا مقتضى الحال يلزم منه مطابقة الشيء لنفسه هو المقرر في الطول في تفسير علم المعاني ولا يخفى أن اعتبار السكلية والجزئية بين المطابق والمطابق بفتح الباء ينتفي به هذا التوهم سواء اعتبر ذلك في الخصوصية أو في الكلام تأمله ثم مهد لبيان مقتضيات الأحوال وتحقيقها على وجه الاجمال الموجب للتشوف الى الوقوف عليها تفصيلا كما يأتي بعد قوله (وهو) أى مقتضى الحال المناسب لخصوصية فيه أو تلك الخصوصية بعينها (مختلف) باختلاف الأحوال المقتضية له

المعنى بالوجه تدل عليه وقيل لا يجازع الافهام والتصرف من غير اضجار وقيل ادراك الطالب واقناع

فعلى هذا قول المصنف مطابقة الكلام الخ أى كون الكلام جزئيا من جزئيات مقتضى الحال بحيث يصح حمل مقتضى الحال عليه (قوله على عكس الخ) متعلق بمحذوف أى وقولنا هذا أى الجزئي مطابق له جار على عكس ما يقال أى على عكس ما يقوله أهل العقول ان السكلي مطابق للجزئيات وذلك لانه هذا أسند المطابقة الى الجزئي وجعل المطابق بالفتح هو السكلي وأما أهل

المعقول حيث قالوا السكلي مطابق للجزئي فقد أسندوا المطابقة للسكلي وجعلوا المطابق بالفتح هو الجزئي ثم ان هذا السامع العكس أعماه بالنظر للفظ وأما بالنظر للمعنى فلا عكس لاستواء التعبيرين في أن المراد بالمطابقة صدق السكلي على الجزئي وحمله عليه بأن تقول ان زيدا في الدار كلام مؤكدا ودوزيد انسان وكان الحامل للشارح على تلك المخالفة اللفظية ظاهر قول المصنف مطابقته لمقتضى الحال فجعل الكلام الجزئي مطابقا اسم فاعل ومقتضى الحال مطابقا اسم مفعول (قوله في الشرح في تعريف الخ) لا يقال ان فيه تعلق حري في جر متعلق باللفظ والمعنى بعامل واحد لان أحدهما متعلق بالرجوع والآخر متعلق بما ذكرنا أو أن أحدهما متعلق بذكرنا مطلقا والآخر متعلق به وهو مقيد وحينئذ فلم يتعلقا بعامل واحد لان الشيء الواحد يختلف بالاطلاق والتقييد أو يقال ان قوله في تعريف الخ يدل من قوله في الشرح يدل بعض من كل وحينئذ فهو متعلق بذكرنا آخر غير المذكور لان البديل على نية تكرار العامل وبعد هذا كله فالذي حققه الشارح في كبره أن مقتضى الحال هو الخصوصية وأن المراد بالمطابقة الاشتغال لامصطلح الناطقة الذي هو الصدق فالذي حققه هنا خلاف ما حققه هناك (قوله وهو مختلف) هذا تمهيد لضبط مقتضيات الأحوال وتحقيقها على وجه الاجمال الموجب للتشوق الى الوقوف عليها تفصيلا كما يأتي بعد وحاصل ما ذكره أن مقتضيات الأحوال بالفتح مختلفة لان مقتضياتها بالكسر التي هي الأحوال المعبر عنها بالمقامات مختلفة فالحال والمقام متحدان ذاتا وإنما يختلفان اعتبارا كما سيذكره الشارح وإنما عبر في العلة بالمقامات اشارة الى أنهما متحدان ذاتا وبهذا ظهر إنتاج العلة للعقول

(قوله فان مقامات الكلام) أى الامور المقتضية لاعتبار خصوصية ما فى الكلام (قوله متفاوتة) أى مختلفة واذا اختلفت المقامات لزم اختلاف مقتضيات الاحوال لان اختلاف الاسباب فى الاقتضاء يوجب اختلاف المسببات فان قلت ان تعليل المصنف المذكور يقتضى أنه يلزم من اختلاف المقامات اختلاف المقتضى مع أنه قد يختلف المقامات ويتحد المقتضى وذلك كالاعتظيم والتحقيق فان كلا منهما مقام يفاير الآخر بالذات ومقتضاهما واحد وهو الحذف فان حذف المسند اليه يكون لايهام صونه عن لسانك تعظيما له أو إيهام صون لسانك عنه تحقير له كما يأتى قلت ليس المراد باختلاف المقامات اختلافها (١) لها من حيث ذاتها وتعددتها وإنما المراد اختلاف المقامات باختلاف الاقتضاء بأن يقتضى أحدهما خلاف ما يقتضيه الآخر ولا شك أن اختلاف الاقتضاء يوجب اختلاف المقتضى والاعتظيم والتحقيق لم يختلفا بحسب الاقتضاء بل بحسب ذاتهما وحينئذ فلا يتوجه النقص (قوله لان الاعتبار) المراد به الشئ الاعتبار وهو الخصوصية وهو علة للعلية أى وإنما أوجب اختلاف المقامات اختلاف مقتضيات الاحوال لان الاعتبار الخ أى لان الامر الاعتبار أى لان الخصوصية المعبرة باللائقة بهذا المقام فى نفس الامر تغاير الخ فالتأ كيد المعبر اللائق بمقام الانكار يفاير عدم التأ كيد المعبر اللائق بمقام خلو الذهن فالتأ كيد عدمه وهما مقتضى الحال متغايران والمقام وهو الانكار وخلو الذهن متغايران أيضا وليس علة للعلية التى هى اختلاف المقامات لثلا يلزم الدور (قوله وهذا) أى مغايرة هذا الاعتبار اللائق بهذا المقام لذلك الاعتبار اللائق بمقام آخر (قوله عين تفاوت الخ) لوقال عين اختلاف الخ لكان أنسب بعبارة المصنف (قوله لان التغاير الخ) علة لقوله وهذا عين تفاوت مقتضيات الاحوال وفى هذه العلة اشارة الى دفع ما ردد على ظاهر المصنف من أن الدليل لم يطابق المدعى ولم تحصل المطابقة الاول قال لان الاحوال متفاوتة وحاصل الجواب أنهما متحدان بالذات (١٣٥) لان كلا منهما عبارة عن الامر الداعى الى ايراد الكلام

فان مقامات الكلام متفاوتة) لان الاعتبار اللائق بهذا المقام يفاير الاعتبار اللائق بذلك وهذا عين تفاوت مقتضيات الاحوال لان التغاير بين الحال والمقام إنما هو بحسب الاعتبار وهو أنه يتوهم فى الحال كونه زمانا لورود الكلام فيه وفى المقام كونه محالا

(فان مقامات الكلام) أى الاحوال المقتضية لخصوصيات فيه (متفاوتة) فى مقتضاها كما اختلفت فى حقائقها وذلك أن تبين الاسباب فى الاقتضاء يؤذن ببيان المسببات فان الاعتبار الذى هو الشئ السامع (٢) وقيل تصحيح الاقسام واختيار الكلام وقيل وضوح الدلالة وانتهاز الفرصة وحسن الاشارة نقل أكثر ذلك فى موارد البيان وقال محمد بن الحنفية قول تضطر العقول الى فهمه بأيسر العبارة

كانت مقتضيات المقامات مختلفة كانت مقتضيات الاحوال كذلك لان مقتضيات الاحوال عين مقتضيات المقامات لكون المقامات والاحوال واحدا بالذات (قوله وهو) أى الاعتبار وقوله أنه أى الحال والشأن يتوهم الخ وحاصله أن الامر الداعى ليراد بالكلام ملتبس بخصوصية ما اذا توهم فيه كونه زمانا لذلك الكلام يسمى حالا واذا توهم فيه كونه محالا يسمى مقاما وإنما عبر الشارح بالتوهم لان المقام والحال أعنى الامر الداعى لورود الكلام ملتبس بخصوصية ما لا انكار الذى هو سبب لورود الكلام مؤكدا ليس فى الحقيقة زمانا ولا مكانا وإنما ذلك أمر توهمى تخيلى ووجه توهم كون ذلك الامر الداعى لخصوصية زمانا أو مكانا أنه لا بد لذلك الامر من زمان ومكان يقع فيها وهو مطابق للزمان الذى يقع فيه وللمكان الذى يقع فيه أى أنه بقدر هما لا يزيد عليهما ولا ينقص عنهما فباعتبار مطابقته للزمان يتوهم أنه زمان فيسمى حالا وباعتبار مطابقته للمكان يتوهم أنه مكان فيسمى مقاما وإنما اختبر لفظ المقام دون غيره من أسماء الامكنة كالجاس والضجع وانظ الحال دون غيره من أسماء الزمان كالاستقبل والماضى لان البلغاء كانوا يتكلمون بالكلام البليغ من خطب وأشعار وهم قائمون فأطلق المقام على الامر الداعى لانهم يلاحظونه فى محل قيامهم ولان هذا الكلام إنما يؤدى فى حال الانكار مثالا قبله ولا بعده أو أنهم خصوا الحال من بين الازمنة الثلاثة لانها أوسطها وخير الامور الوسط فناسب أن يعبر عن ذلك الامر الذى تتوقف عليه البلاغة كذا قرر بعض الافاضل فى وجه اختيار هذين اللفظين وهو يفيد أن المراد بالحال الزمان وأن المقام اسم مكان وقال غيره الحال فى الاصل ما عليه الانسان من الصفات والمقام بمعنى الرتبة وليس الحال أحد الازمنة الثلاثة وليس المراد بالمقام اسم مكان وإنماسمى الامر الداعى كالانكار بالحال لانه لا يتغير ويتبدل كالحال الذى عليه الانسان من غضب أو رضا أو لانه صفة وخال من أحوال الانسان وسمى بالمقام لان مراتب الكلام تتفاوت بالاحوال كما أن مراتب

فمقام التنكير بيان مقام التعريف ومقام الاطلاق بيان مقام التقييد ومقام التقديم بيان مقام التأخير ومقام الذكر بيان مقام الحذف ومقام الفصحى بيان مقام خلافة

الرجال ودرجاتهم تتفاوت بالمقامات (وقوله وفي هذا الكلام) أعني قول المصنف الآتي فمقام الخ فاسم الإشارة راجع لما يأتي كما يدل له كلام الشارح في الطول حيث قال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع إشارة اجمالية لضبط مقتضيات الاحوال اه أو يقال ان الإشارة لما سبق باعتبار أنه وسيلة ونهيد لما يأتي تأمل (قوله إشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال) المراد بضبطها حصرها وعدها وذلك لأن المصنف حصر مقتضيات الاحوال في أقسام ثلاثة ما يتعلق بأجزاء الجملة وما يتعلق بالجلتين فصاعدا وما لا يختص بشيء من ذلك بل يتعلق بهما معا مرتبا لهذه الاقسام على هذا الترتيب فأشار الى القسم الاول بقوله فمقام كل الخ والى الثاني بقوله ومقام الفصل بيان مقام الوصل والى الثالث بقوله ومقام الایجاز الى قوله ولكل كلمة مع صاحبها مقام وإنما كان كلام المصنف مشبرا لضبط للمقتضيات وليس صريحا في ذلك لان مدلوله المطابق ضبط المقامات المضافة الى مقتضيات الاحوال التي هي التنكير والاطلاق وما معه وضبط المضافات الى أمور - تنبع ضبط تلك الامور المضاف اليها وإنما كانت تلك الإشارة اجمالية لانه لم يبين محال تلك المقتضيات مثلا التنكير من المقتضيات ولم يبين المصنف هل محله السند (١٣٦) اليه أو السند وكذا الاطلاق لم يبين محله هل هو الحكم أو السند اليه

أو السند أو متعلقه وكذا يقال في الباقي فاهنا كلام اجمالى يفصله ما يأتي في علم المعاني (قوله وتحقق لمقتضى الحال) عطف على إشارة أى وفيه تحقيق أى تبين وتعيين له حيث قال فيما يأتي لمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال وقول الشارح لمقتضى الحال اظهار في محل الاضمار خوفا من توهم رجوع الضمير للاحوال لو قال لها (قوله فمقام كل من التنكير الخ) صرح بالتنكير وما بعده لانه الاصل والفاء

وفي هذا الكلام إشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وتحقيق لمقتضى الحال (فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر بيان مقام خلافة) أى خلاف كل منها

المعتبر في المقام لكونه مقتضى له كالتأكييد باعتبار مقام الانكار يفاير الاعتبار الاثنى بمقام غير الانكار مثلا وهو عدم التأكييد فقرر بهذا أن المقام والحال شيء واحد وكذا الاعتبار ومقتضى الحال كما يأتي وأنه لا فرق بين المقام والحال في الحقيقة بل الفرق بينهما بالتوهم فاذا توهم في سبب ورود الكلام بخصوصية ما كونه زمانا لذلك الكلام سمي حاله تحول الزمان بسرعة واذا توهم فيه كونه محلا له سمي مقاما ويختلفان أيضا في الاستعمال فالمقام يستعمل مضافا للمقتضيات فيقال مقام التأكييد مثلا والحال يستعمل كثيرا مضافا للمقتضى فيقال حال الانكار فالإضافة بيانية ثم أشار الى تحقيق مقتضيات الاحوال وضبطها اجمالا كما أمرنا اليه وهي ثلاثة أقسام ما يتعلق بأجزاء الكلام وما يتعلق بكلامين فأكثر وما يتعلق بهما معا مرتبا لهذه الاقسام على هذا الترتيب بقوله (فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر بيان مقام خلافة) أى خلاف كل من تلك الامور فمقام تنكير السند اليه والسند

وقال بعض أهل المذهب النظر بالحجة والمعرفة بمواقع الفرصة وقيل اجاعة اللفظ باشباع المعنى وقيل معان كثيرة في ألفاظ قليلة وهي اصابة المعنى وحسن الایجاز وقال الخليل كلمة تكشف عن البغية وقيل ابلاغ المتكلم حاجته بحسن افهام السامع وقيل أن تفهم الخطاب بقدر فهمهم من غير تعب عليك

وقيل

في قوله فمقام للتفصيل أو للتعليل (قوله بيان مقام خلافة) أى فلا يكون مقام يناسبه

التنكير ومقابله ولا مقام يناسبه الاطلاق ومقابله وهكذا (قوله أى خلاف كل منها) فيه إشارة الى أن ضمير خلافة عائد الى كل لكن اعترض بأن هذا التفسير يقتضى أن مقام كل واحد من التنكير ومما معه بيان مقام خلاف كل واحد من المذكورات فيكون مبانيا لمقام خلاف نفسه وخلاف غيره مما معه وهذا باطل لانه انما بيان مقام خلاف نفسه فقط ولا يباين مقام خلاف غيره لان من جملة خلاف غيره نفسه فيلزم مبانية الشيء لنفسه وهو باطل فكان الاولى في التفسير أن يقول أى خلاف نفسه ويكون الضمير عائدا على الواحد كما ذكر في ضمن كل اذ التنوين عوض عن المضاف اليه أو يقول أى ما خلفه وأجيب بأن المراد بخلاف كل منها الخلاف الموصوف بوصف التقابل والتضاد وحينئذ فيصح الكلام لان كلاما من التنكير وما معه مقامه يباين خلاف مقام كل واحد مما يقابل نفسه وأما خلاف كل مما لا يقابل نفسه فلا يباينه وأجيب بجواب آخر وحاصله أن الضمير في قول الشارح أى خلاف كل منها راجع للاربعة المذكورة وهو من مقابلة الجمع بالجمع وفيه توزيع فكانه قال أى مقامات هذه المذكورات تبين مقامات خلافتها ومقابلة الجمع بالجمع تقتضى القسمة على الاحاد على حدرك القوم دواهم أى كل واحد ركب دابة فيؤول الامر الى قولنا مقام التنكير بيان مقام خلافة من التعريف وهكذا والى هذا أشار الشارح بالعناية كذا أجاب بعضهم ورد عبد الحكيم بأن التوزيع لا يصح في الكل الافرادى وإنما

يصح ذلك في السكك المجموعى إلا أن بقدر مضاف اليه للفظ كل جمعا معرأى مقام كل الامور المذكورة يبين مقام خلاف كلها فيصح التوزيع ويكون التعيين موكولا الى السامع والاحسن في الجواب عن ذلك الاشكال أن يقل ان كلمة كل دخلت على شيئين بعد ثبوت التخالف بينهما فالاصل مقام التشكيك والاطلاق والذكر والحذف كل واحد يبين مقام خلافه (قوله الذى يناسبه تشكيك الخ) هذا تفسير لوجه اضافة المقام الى التشكيك وأنه بأى معنى هو اذا الاضافة لابد فيها من مناسبة بين المتضاديين ولم يفسر المقام ولا التشكيك مثلا لعدم احتياجهما وقوله تشكيك السند اليه أو السند نحو رجل في الدار قائم وزيد قائم ونحو جاء رجل وجاز زيد (قوله الذى يناسب التعريف) أى تعريف السند اليه أو السند نحو زيد قائم وزيد القائم (قوله ومقام اطلاق الحكم) أى الذمية الحاصلة بين المسندين والمراد باطلاقه خلوه من القيديات نحو زيد قائم أى يبين مقام تقييده بئذ كدخول ان زيد قائم أو بأداة قصر نحو ما زيد الا قائم أو انما زيد قائم (قوله أو المتعلق) أى والمقام الذى يناسب اطلاق المتعلق أى تعلق السند بمعموله كمتعلق الفعل بالمفعول نحو ضربت زيدا أى يبين مقام تقييده بئذ كدأداة قصر نحو لا ضربت زيدا والله ضرب زيدا عمراتريد بالقسم تأكيدهما الضرب بعمر ولا تأكيده وقوع الضرب من زيد ولا كان تأكيدهما الضرب زيدا لعمره اقصر الضرب الصادر من زيد على عمره وظهورك أن كمتعلق غير الحكم لان المراد بالحكم الاسناد أعنى تعلق المحكوم به بالمحكوم عليه والمراد بالمتعلق تعلق المحكوم به بمعموله غير المحكوم عليه كمتعلق الفعل بمفعوله ولاجل كونه غيره صح عطفه عليه بأو (قوله أو السند اليه أو السند) أى والمقام الذى يناسبه اطلاق السند اليه أو اطلاق السند أى خلوه عن التقييد بتابع مثلا نحو زيد قائم يبين مقام خلافه (١٢٧) وهو مقام تقييد السند اليه بتابع نحو زيد

الطويل قائم ومقام تقييد السند بتابع نحو زيد رجل طويل (قوله أو متعلقه) أى والمقام الذى

يناسبه اطلاق متعلق السند أى اطلاق معموله وخلوه عن التقييد بتابع يبين مقام تقييد المتعلق بتابع فالاول نحو زيد ضارب رجلا والثانى نحو زيد ضارب رجلا طويلا (قوله تقييده

يعنى أن المقام الذى يناسبه تشكيك السند اليه أو السند يبين المقام الذى يناسبه التعريف ومقام اطلاق الحكم أو المتعلق أو السند اليه أو السند أو متعلقه يبين مقام تقييده بئذ كدأداة قصر أو تابع أو شرط أو مفعول أو ما يشبه ذلك

يبيان مقام تعريف كل منهما كقولنا زيد القائم ومقام اطلاق الحكم بين المسندين يبين مقام تقييده بئذ كدأداة قصر كما زيد الا قائم وكذا مقام اطلاق تعلق السندان كان فعلا بقاءه أو مفعوله مثلا يبين مقام تقييد ذلك المتعلق بأداة قصر كما قام الا زيد وما ضربت الاعمر او كذا مقام اطلاق السند اليه أو السند يبين مقام تقييد كل منهما بتابع كزيد الطويل رجل صالح وكذا مقام اطلاق متعلق المسند ان كان فعلا أو مشتقا يبين مقام تقييد ذلك المتعلق بتابع أو السند المتعلق به بشرط أو مفعول كقولنا فى تقييد المتعلق بالتابع أن اضارب أو ضربت زيدا الطويل وفى تقييد السند المتعلق به وقيل حسن العبارة مع صحة الدلالة وقيل دلالة أول الكلام على آخره وارتباط آخره بأوله وقيل القوة على البيان مع حسن النظام وعن الخليل أيضا البلاغة ما قرب طرفاه وبعد منتهاه وقال ارسطاطليس

بئذ كدأداة قصر) راجع لكل من اطلاق الحكم والمتعلق وقوله أو تابع راجع لاطلاق السند اليه. والسند ومتعلقه (قوله أو شرط) هذا راجع للسند فقط أى ان مقام اطلاق السند وخلوه عن التقييد بالشرط نحو زيد قائم يبين مقام تقييده به نحو زيد قائم ان قام عمرو ولا يرد أنه يعقل في جانب السند اليه أيضا التقييد بالشرط نحو القائم ان يقوم زيد عمرو لان ذلك راجع لتقييد السند لان السند اليه ال الموصولة والمقيد الصلة وهى مسندة لضمير ال (قوله أو مفعول) راجع للثلاثة الاخيرة وهى السند اليه والسند ومتعلقه أى أن المقام الذى يناسب اطلاق السند اليه أى خلوه عن التقييد بمفعول نحو جاء الضارب يبين مقام تقييده بمفعول نحو جاء الضارب زيدا والمقام الذى يناسب اطلاق السند نحو زيد ضارب يبين مقام تقييده بمفعول نحو زيد ضارب عمر والمقام الذى يناسب اطلاق متعلق السند نحو رأيت ضارب يا عمر (قوله أو ما يشبه ذلك) أى كالحال والتمييز وهذا راجع للسند اليه ولتعلق السند أى أن مقام اطلاق السند اليه يبين مقام تقييده بحال أو تمييز نحو جاء زيد راكبا وطاب محمد نفسا ومقام اطلاق متعلق السند يبين مقام تقييده بحال أو تمييز نحو ركبت الفرس مسرجا واشترت عشرين غلاما فظهر لك من هذا أن الضمير في قول الشارح يبين مقام تقييده راجع لاحد المذكورات الصادق على كل منها لكونه مبهما لم يكن على سبيل التوزيع كما قلت بحيث يكون الاحد بالنسبة الى الاول من القيديات غيره بالنسبة الى الثانى منها وهكذا ولا يصح عود الضمير الى مجموع ما ذكر بتأويله بل ان المذكور لان المجموع لا يقيده بواحد من المذكورات ولأى أحد المذكورات معينا لان القيديات لا يتأتى التقييد بهما جمعا فى واحد من المذكورات فتعين الاول

ومقام الفصل يبين مقام الوصل ومقام الإيجاز يبين مقام الاطناب والمساواة وكذا خطاب الذكي يبين خطاب الغبي

(قوله ومقام تقديم المسند اليه أو المسند أو متعلقاته) نحوز بدقائه وقام زيدوزيدا ضربت وضاحكا جئت (قوله وكذا مقام ذكره) أى ذكر أحد الثلاثة وهى المسند اليه والمسند ومتعلقه (قوله يبين مقام حذفه) أى حذف ذلك الاحد نحو مريض جوابا لمن قال كيف حاله ونحوز يدجوابا لمن قال من فى الدار وانما فصل بكذا ولم يقل ومقام ذكره الخ لثلاثتهم عطف مقام ذكره على مقام تأخيرها ان قلت هذا التوهم يدفعه قوله يبين مقام حذفه قلت المراد دفع التوهم من أول الامر (قوله شامل لما ذكرنا) أى صالح وقابل لذلك وهو المراد لا ما يفهمه ظاهر اللفظ والمراد بما ذكره كون مبانة مقام التنكير لمقام التعريف وكون مبانة مقام الاطلاق لمقام التقييد وهكذا (قوله وانما فصل قوله الخ) أى ولم يذكر الفصل مع ما تقدم ويستغنى عن ذكر الوصل تنبيها الخ أى ولان هذا فى الاحوال المختصة بأكثر من جملة بخلاف ما مر فانه خاص بأجزاء الجملة الواحدة (قوله ومقام الفصل) أى والمقام الذى يناسبه الفصل الذى هو ترك عطف بعض الجمل على بعض (قوله ٩٢٨) يبين مقام الوصل أى المقام الذى يناسبه الوصل الذى هو عطف بعض الجمل على بعض (قوله

على عظم شأن هذا الباب) أى مبحث الفصل والوصل لما قيل انه معظم البلاغة (قوله وانما لم يقل الخ) أى ليعوافق السوابق أعنى قوله فمقام كل الخ والحاصل أن الاصل فى الشيء أن يذكر صريحا فترك ذلك الاصل فى السوابق خوفا من التطويل وخالف هنا السوابق لما ذكره من الاختصارية والظهور لكن ما ذكره من الاختصارية فيه نظر لانه ان نظر الى عدد الكلمات كان كل منهما كلمتين لان خلافه مضاف ومضاف اليه والوصل كلمتان أل المعرفة

ومقام تقديم المسند اليه أو المسند أو متعلقاته يبين مقام تأخيرها وكذا مقام ذكره يبين مقام حذفه فقوله خلافة شامل لما ذكرنا وانما فصل قوله (ومقام الفصل يبين مقام الوصل) تنبيها على عظم شأن هذا الباب وانما لم يقل مقام خلافه لانه أخصر وأظهر لان خلاف الفصل انما هو الوصل وللتنبية على عظم الشأن فصل قوله (ومقام الإيجاز يبين مقام خلافه) أى الاطناب والمساواة (وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي) فان مقام الاول يبين مقام الثانى فان الذكي يناسبه من الاعتبار اللطيفة

بشرط أنا كرم زيدان جاء وفى تقييده بمفعول انما ضرب ضارب باز يدا وكذا مقام تقديم المسند اليه كز يد قائم أو متعلقاته المسند كقولنا زيد اضرب وضاحكا جئت مثلا يبين مقام التأخير فى ذلك وكذا مقام ذكر أحد المندمين يبين مقام حذفه وهو ظاهر ولا يخفى أن هذه الاشياء تتعلق بأجزاء الجملة ثم أشار الى ما يتعلق بالكلامين فأكثر فاصلا عما قبله لعظم شأنه وهو الفصل والوصل فقال (ومقام الفصل) الذى هو ترك عطف بعض الجمل على بعض (يبين مقام الوصل) الذى هو عطف بعضها على بعض ولم يقل خلافه بدلا عن الوصل كما قال فى قبله لان الوصل نفس الخلاف وهو أوضح منه ولانه أيضا أخصر منه أما كونه أوضح فظاهر وأما كونه أخصر فلا لأن خلافه فيه كلمتان والوصل كلمة واحدة وحرف التعريف منه كالجزء ثم أشار الى ما يتعلق بهما معا فاصلا لهظم الشأن أيضا فقال (ومقام الإيجاز) وهو اقلال اللفظ مع كثرة المعنى (يبين مقام خلافه) وهو الاطناب الذى هو أن يزداد الكلام على أصل المراد لفائدة والمساواة التى هى أن لا يزداد عليه ولا ينقص ولا يخفى أن هذه الثلاثة تجرى فى الاجزاء وفى الجمل (وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي) فان مقام الذكاء يناسبه من اللطائف والدقائق الحفية الحاصلة فى

البلاغة حسن الاستعارة وقال خالد بن صفوان البلاغة إصابة المعنى وقصد الحجة وقال ابراهيم الامام هى الجزالة والاطالة وقيل تقصير الطويل وتطويل القصير وقول ابن المبرهين بلوغ المعنى ولما يظن

ومدخلوها وان نظر لعدد الحروف فكل منهما خمسة

سفر
أحرف وحاصل الجواب أنا نلتفت لعدد الحروف ولا نسلم أن الوصل حروفه خمسة بل أربعة لان همزة وصلية تسقط فى الدرج أو نلتفت لعدد الكلمات ولا نسلم أن الوصل كلمتان بل كلمة واحدة لان حرف التعريف منه كالجزء (قوله لان خلاف الخ) علة للاظهارية وبيان ذلك ان خلاف الفصل لما كان فى الواقع منه حصرا فى الوصل كان ذكر الخلاف بلفظ الوصل معينا له بحيث لا احتمال معه بخلاف لفظ الخلاف فانه يومه أن خذف الفصل أهم من الوصل (قوله وللتنبية على عظم الشأن) أى عظم شأن مبحث الإيجاز ومما معه فصل الخ أى أنما عالم ذكر الإيجاز مع ما قبله بل فصله لاجل التنبيه على عظم شأنه أى ولكونه ليس خاصا بأحوال أجزاء الجملة ولا بالجمل بخلاف ما قبله (قوله ومقام الإيجاز) أى والمقام الذى يناسبه الإيجاز أى اقلال اللفظ (قوله أى الاطناب) هو الزيادة على أصل المراد لفائدة (قوله والمساواة) هى التعبير عن المعنى المراد بلفظ غير زائد عليه ولا ناقص عنه (قوله وكذا خطاب الذكي الخ) أى مثل الإيجاز وخلافه فى كونهما متباينين المقام خطاب الذكي مع خطاب الغبي فى كونهما متباينين المقام فاسم الإشارة راجع للامور المذكورة التى لها تلك المقامات المتقدمة ووجه الشبه التباين فى المقامات ويحتمل أن المعنى ومثل مقام الإيجاز ومقام تخلطه فى

وكذا لكل كلمة مع صاحبها مقام الى غير ذلك كما سيأتي تفصيل الجميع

البيان مقام خطاب الذكي مع مقام خطاب الغبي فخالصه تشبيه المقامين بالمقامين في البيان وعلى هذا فلفظ مقام مقدر في كلام المصنف وقد أشار الشارح الى ذلك الاحتمال بقوله فان مقام الاول الخ وعلى كلا الاحتمالين فإضافة خطاب للذكي والغبي من إضافة المصدر لمفعوله والمراد بالخطاب ما خوطب به سواء أريد به الخصوصيات أو الكلام المشتعل عليها والمقام الداعي لذلك هو الذكاء والعبادة وإنما فصل هذا عما قبله بكذا ولم يقل ومقام خطاب الذكي ببيان مقام خطاب الغبي مع أن هذا كالأذى قبله لا يختص بأجزاء الجملة ولا بالجلتين فصاعدا اختصارا لأن كذا ولفظ مع أخصر من مقام مرتين ولفظ ببيان وعلم من هذا أن مقام خطاب الذكي ومقام خطاب الغبي مثل ما قبلهما في أنهما من متعلقات علم المعاني لأن المقامات إنما يبحث عن مقتضياتها فيه وقول بعضهم إنما فصل بكذا لأن الاول من متعلقات علم المعاني والثاني من متعلقات علم البيان لأن الغبي إنما يخاطب بالحقائق والذكي بالجزآت ففيه نظر لأن الذي هو من متعلقات علم البيان كيفية دلالة اللفظ على المعنى المراد من كونه مجازا أو كناية بقطع النظر عن اقتضاء الحال والمقام لذلك والكلام هنا فهمان من حيث اقتضاء الحال لهما وما يدل على بطلان ذلك القيل قول المصنف بعد ذلك كلمة الخ فان هذا من متعلقات علم المعاني والاصل جريان الكلام على وتيرة واحدة ثم انه كان الاول للمصنف أن يذكر مع الغبي الفطن بأن يقول وكذا خطاب الفطن مع خطاب الغبي وذلك لأن القوة العدة لاكتساب الآراء السمة بالذهن إما سريعة أو أواخر عنها ذكاء وصاحبها ذكي وعدم سرعتها بلادة وصاحبها بليد ثم إن السريعة تارة يكون لها جودة وحسن في تهيتها لحصول ما يرد عليها من الغير وتارة لا يكون لها ذلك فان كان الاول فهي فطنة وصاحبها فطن أيضا وان كان الثاني ففيها غي ففطن أن العبادة تتجمع الذكاء وحينئذ فلا يحسن المقابلة وأجيب عن المصنف بأنه أطلق العام وهو الذكي وأراد الخاص وهو الفطن

(١٣٩)

على اصطلاح اللغويين في الذكاء والفطنة من تفايرها لا على المعنى العرفي من اتحادهما (قوله والمعاني الدقيقة) عطف مرادف لأن المراد بالاعتبارات المعبرات (قوله ولكل كلمة) أي كالفعل وقوله

والمعاني الدقيقة الخفية مالا يناسب الغبي (ولكل كلمة مع صاحبها) أي كلمة أخرى مصاحبة لها (مقام) ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة

نفس المعاني المرادة أو بالتلطف في التعبير بالمجازات والكنائيات والإيجازات مالا يناسب مقام العبادة من المعاني البادية لظهورها في نفسها أو بالإيضاح بالعبارات الحقيقية المتداولة (و) كذا (لكل كلمة) ركبت (مع صاحبها مقام) يناسب ذلك التركيب ليس لتلك الكلمة مع صاحبة لها أخرى مما سفر الكلام وقال ابن الاعرابي التقرب من البغية ودلالة قليل على كثير وقيل إهداء المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ وقيل ما صعب على التعاطي وسهل على الفطنة وقيل سد الكلام ومعانيه

(١٧ - شروح التلخيص - أول)

مع صاحبها أي مع الكلمة المصاحبة لها أي التي ذكرت وجمعت معها في كلام واحد وذلك كان الشرطية قال الشارح في شرح المفتاح ولفظ مع متعلق بالطرف الواقع خبرا مقدا عليه أعني لكل كلمة أو بمضاف محذوف أي ولوضع كل كلمة مع صاحبها اه قال عبد الحكيم وأما جملة صفة للكلمة أو حالها أن المقام ليس للكلمة الكائنة مع صاحبها أو حال كينونتها معها بل كائن الكلمة وصاحبها فتدبره فانه دقيق (قوله ليس لتلك الكلمة) أي ليس ذلك المقام ثابتا لتلك الكلمة المصاحبة بالفتح وهي الفعل وقوله مع ما أي مع كلمة مثل إذا تشارك تلك الكلمة المصاحبة بالكسر وهي أن في أصل المعنى وهذا الحصر الذي أشار له الشارح بقوله ليس المستفاد من تقديم المصنف للخبر فكأنه قيل المقام مقصور على الكلمة مع صاحبها لا يتجاوزها إلى الكلمة مع غير صاحبها وحاصل كلامه أن الفعل الذي قصد اقترانه بأداة الشرط له مع إن مقام ليس ذلك المقام ثابتا له مع أن مقام وهو الشك وله مع إذا مقام وهو الجزم والتحقيق ويوضح لك هذا قوله تعالى فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان نصهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه والمراد بالحسنة الجذب والبلاء ولما كان مجيء الحسنة محزوما بمحصوله لأن المراد مطاق حسنة بدليل التعريف بأل الجنسية جي في جانبه باذاولا كان وقوع السيئة مشكوكا فيه لكونه نادر بالنسبة للحسنة المطلقة والنادر بما يشك فيه لكونه غير مقطوع به في الغالب جي في جانبه بان والحاصل أن إن وإذا اشتركا في أصل المعنى وهو الشرط والتعليق والفعل مع الاول مقام ليس ثابتا له مع الثانية فان قلت كأن للفعل مع أن مقاما ليس له مع إذا كذلك أداة الشرط لها مع الفعل الماضي مثلا مقام ليس لهما مع الفعل المضارع فكان على المصنف أن يقول ولصاحبها أيضا مع مقام ليس ثابتا للكلمة مع ما يشارك الكلمة الاولى في أصل المعنى المراد وأجيب بأن المصنف ترك ذلك لعلمه بالمقايسة أو يقال إن كلام المصنف صادق بذلك لأن الكلمة لم تعين بكونها الاولى أو الثانية فكل منهما صادق عليه أنه كلمة مع صاحبها

(قوله في أصل المعنى) أى لاني جميعه فيكون بين الكلمتين تغاير في المعنى في الجملة كان وإذا فانهما اشتركا في أصل المعنى وهو الشرط واختلغا في أن الاولى للشك والثانية للتحقق وكذا الماضي والمضارع فانهما اشتركا في الدلالة على الحدث والزمن واختلغا في أن الاولى للزمان الماضي والثاني للجمال أو الاستقبال وانما قيد بالمشاركة في أصل المعنى ليخرج المترادفين كما لو اشتركا في جميع المعنى كما هو ما كان كلاما منهما المالا يعقل فقام الفعل مع ما هو عين مقامه مع مهمما (قوله اقترانه بالشرط) أى بأداة الشرط فهو على حذف مضاف فاندفع ما يقال ان الفعل في نحو ان ضربت نفس الشرط فيلزم اقتران الشيء بنفسه أو يقال لا حذف وأر بدمن المشترك أحد معانيه لان الشرط يقال بالاشتراك على فعل الشرط وأدائه وعلى التعليق ولك أن تقول فعل الشرط أى والفعل الذي قصد اقترانه بفعل الشرط ويراد بذلك الفعل الذي قصد اقترانه الجزاء ولا اشكال أفاده عبد الحكييم (قوله فله مع ان) خبر الفعل الواقع مبتدأ وانما قرن الخبر بالفاء مع أن المبتدأ ليس عاملا وصفه بالعام وهو الموصول (قوله وكذا السك الخ) ما تقدم بيان لمقام الفعل مع الاداة وهذا بيان لمقام الاداة مع الفعل وقوله مع الماضي مقام هو اظهار غلبة (١٣٠) وقوعه وأما مقام الشرط مع المضارع فهو اظهار الاستمرار التجددى (قوله وعلى

هذا القياس) مبتدأ وخبر أو القياس مفعول محذوف أى وأجر القياس على هذا بحيث تقول للفعل مع هل الاستفهامية مقام ليس له مع غيرها من أدوات الاستفهام وللمسند اليه مع المسند الفعلي كزيد مقام أبوه مقام ليس له مع المسند الاسمي كزيد مقام أبوه لأن مقامه حينئذ افادة النسبوت ومقامه مع الاول افادة التجدد وكذلك المسند اليه له مقام مع المسند اذا كان جملة فعلية أو اسمية أو شرطية أو ظرفية ليس مع المسند اذا كان مفردا وله أيضا مع المسند السببي نحو

في أصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع ان مقام ليس له مع اذا وكذا لكل من أدوات الشرط مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وعلى هذا القياس (وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول هي من جنس صاحبة الاولى مثلا الفعل مع ان من أدوات الشرط التي هي في الاصل للشك في مدخلها له مقام معها بيان مقامه مع اذا التي الاصل فيها الجزم بوقوع الشرط وكذا أداة الشرط التي هي ان مثلا لها مقام مع الماضي بيان مقامها مع المضارع وكذا المسند اليه مع المسند الفعلي مقام بيان مقامه مع المسند الاسمي وهكذا كل كلمة مع غيرها لمقام معها لا يكون لها مع غيرها مما يشارك تلك في أصل المعنى ثم أشار الى ما يعرف به اتحاد مقتضى الحال والاعتبار المناسب وان من عبر بأحدهما فلا يريد غير المعنى الآخر كما قد يتوهم بقوله (وارتفاع شأن الكلام) الفصح لان غير الفصح لارفعة له ولا حسن (في الحسن) الذاتي وهو الحاصل بالبلاغة اذا عبرة بحسن المحسنات البديعية الذي هو العرض بدون الذاتي (والقبول) عند البلغاء

وان قصر وحسن التأليف وان طال والظاهر أن أكثر هذه العبارات انما قصدوا به اذكر أو صاف للبلاغة ولم يقصدوا حقيقة الحدود لا الرسم وانما أفرد قوله ومقام وما بعده لزيادة الاعتناء بذلك لكونه أهم من غيره والكلام فيه أكثر ومثال مقام التنكير والتعريف قوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ومثال مقامى الاطلاق والتقييد والله يدعو الى دار السلام ويهدى من يشاء لعوم الدعوة وخصوص الهداية على بحث فيه يذكر في غير هذا الموضع والتقديم لافيهما غول (قوله وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول

مطابقته

زيد مقام أبوه مقام غير المقام الذي له مع المسند الفعلي نحو زيد قام فان قلت كيف هذا القياس مع أنه قد قيد بالمشاركة في أصل المعنى ولا مشاركة بين المسند الفعلي والاسمي مثلا قلت انما قيد بالمشاركة لغرابة صورتها واحتياجها للبيان وانفهام حال ماسواها منها وذلك لانه يغيب عن ذلك القيد الطريق الاولى أنه ليس للكلمة هذا المقام مع ما لم تشارك تلك المصاحبة في أصل المعنى أفاده العلامة السمرقندي والقرمى في حاشيتهما على المطول بقى شيء آخر وهو أن قول المصنف ولكل كلمة مع صاحبها مقام صادق بما ذكره الشارح من الصورتين وبما ذكرناه بالقياس علمها ما المراد بالمصاحبة الكلمة الحقيقية أو ما في حكمها كالجملة وحينئذ فيرد عليه أن قوله ولكل كلمة مع صاحبها الخ قد علم من قوله سابقا فقام كل من التنكير والخ وذلك لافادته أن للكلمة المصاحبة للتنكير مقاما يبين مقامها اذا كانت مصاحبة للتعريف وكذا الباقي وحينئذ فما الفائدة في التكرار وحاصل الجواب أن ما تقدم بيان لما يفيد الزايا والخواص لا بمجرد الوضع وهذا بيان لما يفيدها بالوضع فلا تكرر (قوله وارتفاع شأن الكلام) أى حاله وهو عطف على قوله وهو مختلف من عطف الجمل والغرض منهما بيان تعدد مراتب البلاغة وكون بعضها أعلى من بعض ثم تعيين أعلاها وأسفلها وقوله في الحسن أى بالنظر لحسنه الذاتي وقوله والقبول أى بالنظر للسامع من البلغاء وهو عطف لازم على ملزوم واحتراز بقوله في الحسن على ارتفاعه في غير ذلك الباب كالترغيب والترهيب فان ارتفاعه فيه بكثرة التأثير وقلته

(قوله بمطابقته للاعتبار المناسب) أى باشماله على الامر المعتبر المناسب لحال المخاطب فكما كان الاشتمال أتم وكان الشتمل عليه أليق بحال المخاطب كان الكلام في مراتب الحسن في نفسه والقبول عند البقاء أرفع وأعلى وكلما كان نقص كان أشد انحطاطا وأدنى درجة وأقل حسنا وقبولا فالقبول عند البقاء بقدر المطابقة للاعتبار المناسب والانحطاط بقدر عدم المطابقة فالطرف الاسفل من البلاغة ارتفاعه على الكلام الذى تحته وهو المتحقق بأصوات الحيوانات وحصول أصل الحسن له بقدر مطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه والتحقاقه بالأصوات بعدم ذلك القدر (قوله والمراد بالاعتبار الخ) أشار بذلك الى أن المصنف أطلق المصدر وأراد اسم المفعول واختار هذه العبارة للتنبيه على أن الاعتبار للزومه لذلك الامر المناسب صار الامر المناسب كأنه نفس الاعتبار والمراد بالامر المعتبر الخصوصيات كأننا كدومثلا وعليه فعنى المطابقة للاشمال وقوله اعتبره المتكلم مناسبة أى لحال المخاطب (قوله بحسب السليقة) أى الطبيعة وهذا اذا كان المتكلم من العرب العرباء وهو متعلق باعتباره (قوله أو بحسب تنبع خواص ترا كيب البقاء) أى اذا كان المتكلم من غيرهم سواء كان التتبع بواسطة أو غير واسطة فالاول كالاخذ من القواعد المدونة فان تلك القواعد مأخوذة من التتبع والاخذ منها أخذ بواسطة والثاني كتنبيه حال كونها غير مدونة (قوله يقال اعتبرت الخ) هذا دليل من اللغة لقوله والمراد بالاعتبار الخ وقوله اعتبرت الشئ أى كالتأكيده وقوله اذا نظرت اليه أى بأن أتيت به في الكلام (قوله وراعى حاله) أى الامر الداعى اليه وهو الانكار مثلا وعطف هذا على ما قبله من عطف السبب على السبب لان مراعاة الحال كالانكار سبب للانيان بالتأكيده مثلا (قوله وأراد الخ) هذا جواب عما أورد على كل من القدمتين في قول المصنف وارتفاع الخ وحاصل (١٣١) ما أورد على الاولى أن ارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول إنما هو بكمال المطابقة وزيادتها لا بأصل المطابقة كما هو ظاهره لان الحاصل بأصل المطابقة إنما هو الحسن لا الارتفاع فيه وحاصل ما أورد على الثانية أن الانحطاط في الحسن يكون بعدم كمال المطابقة لا بعدمها من أصلها كما هو ظاهره لان الانحطاط في الحسن يقتضى ثبوت أصل الحسن وهو إنما يكون

بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه أى انحطاط شأنه (بعدمها) أى بعدم مطابقته للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذى اعتبره المتكلم مناسبة بحسب السليقة أو بحسب تنبع خواص ترا كيب البقاء يقال اعتبرت الشئ اذا نظرت اليه وراعى حاله وأراد بالكلام الكلام الفصيح وبالحسن الحسن الذاتى

وقوله (بمطابقته) أى الكلام الفصيح هو خبر ارتفاع (للاعتبار) أى للامر المعتبر (الناسب) لل مقام الذى هو الحال يقال اعتبرت الشئ راعيته ونظرت لحاله مما به لا مفعياله (وانحطاطه) أى انحطاط شأنه (بعدمها) أى بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب واعتبار المناسبة يوجد بحقيقته ويحصل كما ينبغي من البليغ بالسليقة أى الطبيعة العربية أو بالممارسة لترا كيب البقاء والتتبع لخواصها ويؤكد ذلك ممارسة هذا الفن وازافة الارتفاع وهو مصدر الى معرفة حال كونه مبتدأ مما يفيد الحصر كقولك ضربى

بمطابقته للاعتبار المناسب) يعنى كما اذا كان المقام يستدعى تأكيده أو تأكيدين أو أكثر

بالمطابقة واذا انتفت المطابقة انتهى الحسن بالكيفية فلا يتم قوله والانحطاط في الحسن بعدم المطابقة وحاصل ما أجاب به الشارح أن المراد بالكلام في قوله وارتفاع شأن الكلام الخ الكلام الفصيح فأصل الحسن ثبت له بالفصاحة فالارتفاع ذلك الحسن يكون بالمطابقة وانحطاطه بعدمها لكن هذا الجواب لا يوافق كلام المصنف الا فى من أن الكلام الغير المطابق للاعتبار المناسب ملتحق بأصوات الحيوانات الا أن يقال التحاقه بها من حيث عدم مراعاة الخواص وهذا لا ينال في بقاء حسنه من حيث الفصاحة ويمكن أن يراد بالكلام في كلام المصنف الكلام البليغ وتجعل الاضافة في المطابقة للجنس ولا شك أن ارتفاع الكلام البليغ في الحسن بجنس المطابقة الموجود في النوع الكامل كما أن أصل الحسن الموجود في الفرد الناقص بذلك الجنس الموجود في النوع الغير الكامل وكذلك اضافة عدم للجنس والمعنى والانحطاط بجنس عدم المطابقة الصادق بالمراد وهو عدم كمال المطابقة ويمكن الجواب أيضا بأن الاضافة للكمال أى ارتفاع الكلام البليغ بالمطابقة الكاملة وانحطاطه بعدم تلك المطابقة الكاملة (قوله وبالحسن الحسن الذاتى) جواب عما يقال ان قوله وارتفاع شأن الكلام في الحسن بمطابقته الخ لا يتم لان ارتفاع شأنه في الحسن إنما هو لا شتماله على المحسنات البديعية لا بالمطابقة المذكورة وحاصل الجواب أن المراد بالحسن الحسن الذاتى الحاصل بالبلاغة ولا شك أن ارتفاعه إنما هو بالمطابقة المذكورة لا الحسن العرضى الذى يحصل بالمحسنات البديعية * واعلم أن المحسنات البديعية إنما يكون تحسينها عرضيا اذا اعتبرت من حيث انها محسنة وهى من هذه الجهة يبحث عنها في علم البديع وأما اذا اعتبرت من حيث انها مطابقة لمقتضى الحال لكون الحال اقضاها كانت موجبة للحسن الذاتى ومن هذه الجهة يبحث عنها في علم المعاني ولهذا ذكر المصنف فيه الالتفات الذى هو من المحسنات البديعية

فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب وهذا أعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول
النظم تأخى معاني النحوف بما بين الكم على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام

(قوله الداخل في البلاغة) أى في بابها فيشمل الحسن الناشئ من الفصاحة والناشئ من البلاغة فلا ينافي قوله الداخل في البلاغة ثبوت أصل الحسن للذات بالفصاحة كما يفيد جواب الشارح عن الاعتراض على مقدمتي المصنف كما مر (قوله هو الاعتبار المناسب) هو ضمير فصل مفيد للحصر أى هو الاعتبار المناسب لا غير وقوله الاعتبار المناسب للحال والمقام أى كالتأكيّد والتسكير والاطلاق والذكر والحذف الخ أو الكلام الكلى المكيف بما ذكر في الذهن بناء على ما مر للشارح من التقريرين والاول هو صريح كلام الفتح (قوله معنى الخ) في هذه العناية اشارة لشئيين به الاول منهما أن الفاء للتفريع على ما سبق في قوله وارتفاع الخ وعلى مقدمة معلومة فيما بينهم وليست معلومة من كلام المصنف حذفها للعلم بها وانما لم يحذفها للتعليل بحيث يكون ما بعده علة لما قبلها لا مبرر من الاول أن مجيئها للتفريع أكثر من مجيئها للتعليل الامر الثاني أن المناسب حينئذ قلب العبارة بأن يقول فالاعتبار المناسب هو مقتضى الحال فيجعل الاعتبار المناسب هو المحكوم عليه ومقتضى الحال هو المحكوم به لان الاعتبار المناسب هو المحدث عنه ولا أجل أن تكون هذه العلة ذاتاً لما مر على المقدمة الاولى أعني قوله (١٣٢) وارتفاع شأن الكلام الخ من أنه مخالف لما ذكره القوم من أن الارتفاع

بالمطابقة لمقتضى الحال
في الشئ الثاني أن قوله
فمقتضى الحال نتيجة لقياس
من الشكل الثالث مركب
من مقدمتين صغريهما
معلومة من كلام القوم
تركها المصنف للعلم بها
وكبراهما مذكورة في
كلامه وتقريره أن يقال
ارتفاع شأن الكلام
بمطابقته لمقتضى الحال
وارتفاع شأن الكلام
بمطابقته للاعتبار المناسب
ينتج المطابقة لمقتضى الحال
هي المطابقة للاعتبار
الناسب كذا قيل لكون

الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لحصوله بالمحسنات البديعية (فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب)
للحال والمقام يعني اذا علم أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح في الحسن الذاتي الا بمطابقته للاعتبار
الناسب على ما تفيد اضافته المصدر

زيداني الدار فيفيد هذا الكلام أن لارتفاع شأن الكلام في الحسن الذاتي الا بمطابقته للاعتبار
الناسب وقد علم أنه لا يرتفع الا بالبلاغة التي هي المطابقة لمقتضى الحال فلما انحصر الارتفاع في
مطابقة الاعتبار وقد حصر في مطابقة المقتضى لزم اتحادهما أو تساويهما اذ لو تبينا لم يصح أحد
الحصرين اذ لو قيل لا يكرم زيد الا بغيره ولا يكرمه الا بالخال بطل الحصران معا وكذا ان كان بينهما
عموم ما يبطل أحدهما اذ لو قيل مثلاً لا يحصل التنفس الا بالانسانية ولا يحصل الا بطلاق الحيوانية بطل
الحصر الاول لصحة حصول التنفس على مقتضى الحصر الثاني العام بحيوانية الانسانية معها والحصران
في الارتفاع صدقاً معاً فوجب كون الاعتبار المناسب ومقتضى الحال متحدين أو متساويين بحيث

يصدق أحدهما على الآخر والابطال أحد الحصرين وهذا معنى قوله (فمقتضى الحال هو الاعتبار
الناسب) أى فلا يتوهم أنهما شيان وهو ظاهر وقد تبين بما ذكر من كون ارتفاع الكلام بدلالته
على الاعتبار المناسب أن البلاغة يوصف بها اللفظ باعتباره المعنى فأشار الى ترتيب ذلك على ما تقدم لدفع
ما يتوهم من التناقض في كلام صاحب دلائل الاعجاز لانه تارة يصف البلاغة باللفظ وتارة يصف

هذا لا ينتج عين المدعى وان كان يستلزمه وهو أن مقتضى الحال هو عين الاعتبار المناسب والذي ينبغي أن يجعل
كلام الشارح اشارة الى قياس من الشكل الاول أشير الى صغره بالمقدمة المعلومة لأنها عينها والى كبراه بما قاله المصنف لأنه عينها ونظمه
مقتضى الحال شئ يرتفع بمطابقته الكلام وكل شئ يرتفع بمطابقته الكلام اعتبار مناسب للحال ينتج مقتضى الحال وهو الاعتبار المناسب
وفائدة هذا التفريع التنبيه على أن مقتضى الحال معناه مناسب الحال لا موجه الذي يتمتع أن يتخلف عنه كما يقتضيه لفظ مقتضى وانما
أطلق عليه لفظ المقتضى للتنبيه على أن المناسب للمقام في نظر البلغاء كما مقتضى الذي يتمتع أنفكا كـ (قوله على ما تفيد) أى بناء على
ما تفيد وهذا جواب عما يقال الحصر المذكور غير معلوم من كلام المصنف بل المعلوم منه أن الارتفاع يحصل بالمطابقة وأما حصوله بغيرها
وعدم حصوله فهو مسكوت عنه وحاصل الجواب أنا لانسلم أنه غير معلوم من كلامه بل هو معلوم منه من اضافة المصدر وهو
ارتفاع لما مره وذلك لانه مفرد مضاف لمعرفة فيعم والعموم في هذا المقام يستلزم الحصر لان المعنى كل ارتفاع فهو بالمطابقة واذا كان كل
ارتفاع حاصل بالمطابقة فلا يمكن ارتفاع بدونها اذ لو حصل ارتفاع بغيرها لما صدق أن كل ارتفاع حاصل بها ثم اعلم أن افادة العموم للحصر
هنا لا تظهر الا اذا كانت الباء في قوله وارتفاع شأن الكلام عطافته للسببية القريبة بأن يكون مدخولها سبباً تاماً ليس معه سبب آخر
لان السبب القريب لا يتعدد وأما لو كانت لمطلق السببية بأن يكون هناك سبب آخر فان كان الحصر حقيقياً بمعنى أن الارتفاع يحصل
بهذا السبب لا بغيره أصلاً فاستلزام العموم للحصر باطل لان الفرض أن الباء لمطلق السببية المقتضى لوجود سبب آخر وان كان

الحصر اضافيا بمعنى أن الارتفاع يحصل بهذا السبب الذي هو المطابقة لا بعده أي عند اتفائه فلا ينافي (١) أنها تحصل بسبب آخر صح استلزام العموم للحصر ولكن لا يستلزم الاتحاد ولا المساواة بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب بل يصح الحصران مع التباين بين السببين من غير تناقض (قوله ومعوم) أي من كلامهم من خارج وهذه صغرى القياس التي حذفها المصنف للعلم بها وقوله فقد علم جواب إذا أي فقد علم من هاتين المقدمتين المعلومتين من كلامهم وهي ارتفاع شأن الكلام بمطابقته لمقتضى الحال والتي ذكرها المصنف وهي ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب فالتفريع عليهما وهذا التفريع هو عين نتيجة القياس كما تقدم ثم ان قول الذارح فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد يحتمل أن المراد اتحادهما في الماصدق وفي المفهوم ففهوم كل منهما الخصوصيات أو الكلام الكلي السكيف في الذهن بالخصوصيات وحينئذ فيكونان مترادفين كالانسان والبشر ويحتمل أن المراد اتحادهما في الماصدق فقط وحينئذ فيكونان متساويين كالانسان والكاتب وعلى كل من الاحتمالين يصدق الحصران نظير قولك لا ناطق إلا الانسان ولا ناطق إلا البشر فالحصران صحيحان لوجود الترادف بين الانسان والبشر وكذلك اذا قلت لا ناطق إلا الانسان ولا ناطق إلا الكاتب فالحصران صحيحان لوجود التساوي بين الانسان والكاتب فالخاص أن صدق المقدمتين يحصل بأحد الأمرين اتحاد الاعتبار المناسب ومقتضى الحال أو تساويهما فحمل الاتحاد على تعيين واحد ليس بلزوم (قوله والا لما صدق الخ) في قوة قوله والا لما صدق الحصران أي والابان لم يكن بينهما اتحاد بل كان بينهما تباين كلي كالانسان والفرس أو تباين جزئي وهو العموم والخصوص الوجهي كالانسان والابيض أو عموم وخصوص مطلق كالانسان والحيوان لما صدق الحصران أي قولنا لا ارتفاع الا بالمطابقة لمقتضى الحال وقولنا لا ارتفاع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب بل لابد من كذب أحدهما على تقدير العموم والخصوص المطلق لانه يكون الحصر في الأخص فاسد والحصر في الأعم صادقا بيان ذلك أن كل حصر محتو على جزئين ايجابي وسلبى والأول ينحل الى قضية موجبة والثاني لقضية سالبة والجزء الايجابي في كل حصر مقرر عند القوم لانه المعتبر أولا في الحكم والمنظور له ابتداء والمعرض للإبطال هو الجزء السلبى فاذا كان بين الحصرين عموم وخصوص مطلق كان الجزء الايجابي للحصر في الأعم (١٣٣) منافية للجزء السلبى للحصر في الأخص والجزء الايجابي للحصر في الأخص

ومعلوم أنه انما يرتفع بالبالغة التي هي عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد والا لما صدق أنه لا يرتفع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب ولا يرتفع الا بالمطابقة لمقتضى الحال فليتأمل

كان الباطل الحصر في الأخص على تقدير أن يكون بين الحصرين العموم والخصوص المطلق بوضوح ذلك قولك لا يباع الا الحيوان فهذه قضية كلية عامة ولا يباع الا الانسان فهو في قوة كل فرد فرد من أفراد الانسان يباع ولا يباع غيره ولا شك أن هذه السالبة أعني لا يباع غيره تكذبها القضية الكلية العامة القائلة كل فرد من أفراد الحيوان يباع لا فادتها يبيع غير الانسان من الحيوان كالفرس والوجبة المذكورة معلومة الصدق فما خالفها يكون كاذبا وما استلزم الكاذب من حصر الأخص فهو كاذب ويكذب الحصران معا اذا كان بينهما تباين كلي لان القضية الموجبة المأخوذة من أحدهما تناقض السالبة المأخوذة من الآخر مثلا اذا قلت لا يباع إلا الحمار هذا في قوة كل فرد فرد من أفراد الحمار يباع ولا يباع الفرس ولا غيره واذا قلت لا يباع إلا الفرس فهو في قوة كل فرد من أفراد الفرس يباع ولا يباع الحمار ولا غيره فالوجبة من كل تنافي السالبة من الأخرى وما نافي الصادق كاذب فما تضمنه واستلزمه من الحصر كاذب وكذا يكذب الحصران معا اذا كان بينهما تباين جزئي فان الأخص ينافي الأعم وكل منهما أخص من جهة فان قلت لا يباع إلا الحيوان كان في قوة كل فرد من أفراد الحيوان يباع ولا يباع فرد من غيره ولو كان أبيض واذا قلت لا يباع إلا الابيض كان في قوة كل فرد من أفراد الابيض يباع ولا يباع حيوان ولا يباع غيره ولو حيوانا فسالبة الأول تنافي موجبة الثاني وكذلك العكس وما نافي الصادق كاذب فكذلك ما استلزمه من الحصر أفاد ذلك شيخنا العلامة العدوى عليه سبحانه الرحمة والرضوان (قوله لما صدق الحصران) أي لكن التالي باطل لان الغرض صدقهما فبطل المقدم وهو عدم ثبوت اتحادهما ثبت نقيضه وهو ثبوت اتحادهما وهو المطلوب وفي كلام الشارح تسمح حيث أدخل اللام في جوابان وهي انما تدخل على جواب لو فكأنه أعطى ان حكم لو لانها أختفى في التعليق وقد وقع له ذلك كثيرا وغيره من المصنفين (قوله فليتأمل) أمر بالتأمل لا مكان أن يقال ان قوله والا لما صدق الحصران فيه نظر بل قد يصدق الحصران مع عدم اتحادهما كما لو كان بينهما عموم وخصوص مطلق لان الحصر في العام لا يستلزم ثبوت الحكم لجميع الافراد بل غاية ما يفيد أن هذا الحكم لا يخرج عن هذا العام وعدم خروج الحكم عن العام لا يقتضى عموم الحكم لجميع الافراد مثلا اذا قيل لا يباع الا الحيوان يمكن أن يراد بالحيوان الجنس المتحقق في الانسان ولا يراد كل فرد من أفراد الحيوان وحينئذ فلا يكون هذا

منافيا لقولنا لا يباع الا الانسان وكذلك لو كان بينهما تباين جزئي قد يصدق الحصران لانه لا يلزم عموم الحكم لجميع الافراد في الحصر فيجوز أن يتحقق الحصران في فرد هو محل الاجتماع بأن يراد من الحيوان في قولنا لا يباع إلا الحيوان انسان أبيض ويراد بالأبيض في قولنا لا يباع إلا الأبيض انسان أبيض وليس يلزم أن يراد بالحيوان وبالأبيض جميع أفرادهما وقد يجاب بأن الملاحظ في الحصرين وهما الارتفاع لشأن الكلام إلا بالمطابقة لمقتضى الحال ولا ارتفاع له إلا بمطابقته للاعتبار المناسب ثبوت الحكم لكل فرد وأن المعنى كل فرد من أفراد الارتفاع لا يكون إلا بالمطابقة المذكورة لأن الملاحظ عدم خروج الحكم عن العام وحينئذ لم يتحدد الحصران يبطل أحدهما أو كلاهما وإنما كان الملاحظ فيهما ثبوت الحكم لكل فرد من أفراد العام لما علمت سابقا من أن اسم الجنس المفرد اذا أضيف لمعرفة ولم تقم قرينة على تخصيصه ببعض ما يصدق عليه كان لاستغراق أفراد الجنس ولا شك أن كلام الحصرين محتوي على مصدرين الارتفاع والمطابقة مضافين فيكون المعنى أن كلا من الارتفاعين لا يحصل الا بكل من المطابقة للاعتبار والمقتضى (قوله فالبلغة راجعة إلخ) هذا تفريع على تعريف البلغة السابق أى اذا علمت ما تقدم لك من التعريف ظهر لك أن البلغة صفة راجعة للفظ لانها على ما علم من التعريف مطابقة الكلام لمقتضى الحال وظاهر أن المطابقة صفة المطابق فتكون المطابقة راجعة للكلام من رجوع الصفة للموصوف لكن رجوعها له ليس مع قطع النظر عن معناه بل رجوعها له باعتبار افادته المعنى الحاصل بسبب التركيب وهو المعنى الثانى الذى يعتبره البلغاء (١٣٤) ويقصدونه وهى الخصوصيات التى يقتضيها الحال الزائدة على أصل المراد

لانه لو كانت البلغة صفة راجعة له مع قطع النظر عن المعنى المقصود افادته الذى هو المعنى الثانى وهو مقتضى الحال لتصور معنى البلغة بدون اعتبار مقتضى الحال وهو محال وغرض المصنف بهذا التفريع دفع ما يتوهم من التناقض فى كلام الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز لانه تارة يصف اللفظ

(فالبلغة) صفة (راجعة الى اللفظ) يعنى انه يقال كلام بليغ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل (باعتبار افادته المعنى) أى الغرض المصوغ له الكلام

بها المعنى وتارة ينفيها عن اللفظ وتارة ينفيها عن المعنى فقال (فالبلغة راجعة الى اللفظ) فيصح وصفه بها فيقال هذا اللفظ بليغ ولكن وصفه لا باعتبار كونه لفظا ومجرد صوت ولا باعتبار أنه دل على المعنى الأول الذى هو مجرد افادة النسبة بين الطرفين على أى وجه كانت تلك النسبة فان هذا المعنى مطروح فى الطريق يتناولوه الاعرابى والأعجمى والبدوى والقروى فلا يوصف اللفظ من أجل الدلالة عليه بالبلغة وإنما يوصف بها (باعتبار افادته) أى اللفظ (المعنى) الثانى وهو الخصوصية التى تناسب المقام ويتعلق بها الغرض لاقتضاء المقام كالتأكيـد بالنسبة لانكاره كالإيجاز بالنسبة لانكاره كالإيجاز فى الضجر وكالاتناب

ص (فالبلغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى

بالبلغة وتارة يصف المعنى بها وتارة ينفيها عن اللفظ وتارة ينفيها عن المعنى وحاصل دفع التناقض أن وصفه بالمعنى الثانى باعتبار أن المقصود من اللفظ افادته ووصفه اللفظ بها باعتبار افادته ذلك المعنى المقصود ونفيها عن اللفظ مراده اللفظ المجرد عن المعنى والخصوصيات ونفيها عن المعنى مراده المعنى الأول للفظ الذى هو مجرد ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه وحينئذ فلا تناقض فى كلام الشيخ (قوله يعنى أنه يقال إلخ) حمل الشارح كونها صفة للفظ على معنى كونها محمولة عليه حمل اشتقاق ولم يحمله على معنى كونها قائمة به لانها مطابقة لمقتضى الحال والمطابقة قائمة بالمطابق لان الحمل على ذلك المعنى لا يناسب قول المصنف باعتبار إلخ لانه لا حاجة مع قولنا ان المطابقة لمقتضى الحال معنى قائم بالكلام الى كون قيامه به باعتبار ما ذكر فتأمل (قوله لا من حيث انه لفظ) أى ولا من حيث افادته المعنى الأول الذى هو مجرد النسبة بين الطرفين على أى وجه كان فان هذا المعنى مطروح فى الطريق يتناولوه الاعرابى والأعجمى والبدوى والقروى فلا ينظر اليه البليغ وحينئذ فلا يوصف اللفظ من أجل الدلالة عليه بالبلغة بل إنما يوصف بها باعتبار افادته المعنى الثانى وهو الخصوصية التى تناسب المقام ويتعلق بها الغرض لاقتضاء المقام لها كالتأكيـد بالنسبة لانكاره كالإيجاز بالنسبة للضجر والاتناب بالنسبة للمحبوبة وكالاتناب بالحكم بالنسبة لخلو الذهن وغير ذلك من الاعتبارات الزائدة على أصل المراد (قوله وصوت) عطف عام على خاص فاللفظ أخص لانه صوت معتمد على مخرج (قوله باعتبار) متعلق براجعة والباء للسببية وقوله افادته المعنى أى المعنى الثانى (قوله أى الغرض المصوغ له الكلام) أى الغرض الذى يصيغ الكلام أى ذكر لا لجل افادته وهو الخصوصيات التى يقتضيها الحال وهذا تفسير للمعنى الثانى وأما معنى ذلك الغرض معنى ثانيا لان البلغاء ينظرون اليه ويعنونونه ويقصدونه ثانيا بعد المعنى المراد

(قوله بالتركيب) بيان للواقع لا للاحتراز عن شيء لاستحالة افادة معنى بحسن السكوت عليه بدون التركيب (قوله متعلق بافادته) أى باعتبار افادته بالتركيب المعنى الثانى (قوله وذلك) أى وبيان ذلك أى كون البلاغة صفة راجعة للفظ باعتبار افادة المعنى بالتركيب فقوله لان البلاغة علة راجعة للفظ وقوله وظاهر الخ علة لقوله باعتبار المعنى (قوله عبارة عن مطابقة الكلام) أى فقد أضيفت المطابقة التى هى البلاغة الى الكلام الذى هو اللفظ فثبت أنها راجعة للفظ (قوله وظاهر أن اعتبار المطابقة الخ) أما المطابقة فظاهر وأما عدمها فلانه لا يسلب شيء عن شيء الا اذا كان الشيء المسلوب يصح أن يتصف به المسلوب عنه اذ لا يقال فى الحائظاتها لا تبصر فظهر أن الكلام لا يتصف بكونه غير مطابق الا باعتبار المعانى (قوله وعدمها) أى وأن عدمها فهو عطف على اعتبار والضمير راجع لا اعتبار المطابقة وحينئذ فكان الظاهر أن يقول وعنده بتذكير الضمير لأن يقال انه اكتسب التأنيث من المضاف اليه مع صحة حذفه ويصح أن يكون عطفًا على المطابقة فالنائب حينئذ ظاهر (قوله باعتبار المعانى) (١٣٥) أى الثانوية وعطف الأغراض على

ما قبله مرادف والمراد بالأغراض التى يصاغ الكلام لها مقتضيات الاحوال وهى الخصوصيات الزائدة على أصل المراد وقوله باعتبار المعانى أى وجودا وعدمًا لمطابق قوله اعتبار المطابقة وعدمها (قوله المفردة) أى عن اعتبار افادة المعانى وليس المراد الغير المركبة لان المطابقة ليست من حيث ذات اللفظ مطلقًا مفردًا كان أو مركبًا وقوله المفردة أى عن اعتبار المعنى الثانى الزائد على أصل المراد وهذا لا ينافى دلالتها على المعانى الاولى وحاصل كلامه أن الكلام من حيث انه اللفاظ

(بالتركيب) متعلق بافادته وذلك لان البلاغة كما مر عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر أن اعتبار المطابقة وعدمها إنما يكون باعتبار المعانى والأغراض التى يصاغ لها الكلام لا باعتبار الالفاظ المفردة والكلام المجردة

فى المحبوبة وغير ذلك من الاعتبارات والخصوصيات الزائدة على أصل المراد وقوله (بالتركيب) تصوير لا لأخراج شيء ضرورة استحالة افادة معنى يحسن السكوت عليه بدون التركيب الذى هو المراد هنا وهو متعلق بافادة ونبه به على أن البلاغة لما كانت هى مطابقة الكلام لمقتضى الحال الذى هو خصوصية زائدة على أصل المراد تعين أن وجودها فرع وجود التركيب المفيد فان وجود الإخص وهو الاعتبار الزائد على أصل المراد فرع وجود الاعم الذى هو أصل المراد وأصل المراد لا يكون الا بالتركيب المفيد فكذا الزائد عليه فالكلمات المفردة والالفاظ المجردة عن المعنى الزائد لا توصف بالبلاغة فقول الشيخ عبد القاهر ان البلاغة ترجع الى المعنى لا الى اللفظ يعنى الى المعنى الثانى الخاص لا الى اللفظ يعنى باعتبار افادته المعنى الاول المطروح فى الطريق وقوله ترجع الى اللفظ يعنى باعتبار افادته المعنى الخاص فلا تنافض فى كلامه

بالتركيب) ش قد اختلف الناس فى البلاغة والفصاحة من صفات اللفظ والمعنى وهل هما مترادفان أولا على ما سبق قال حازم نفلان عن أفلاطون الفصاحة لا تكون الا لموجود والبلاغة تكون لموجود ومفرد ونقل فى الإيضاح عن عبد القاهر كلاما فى ذلك مختلف الظاهر وان حاصل مجموع كلامه أن الفصاحة ليست من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب وميل الامام غفر الدين الى أن الفصاحة راجعة الى الالفاظ والمعانى واستدل عليه بما يطول ذكره قال الشيخ تقي الدين

مفردة أى مجردة عن افادة المعنى الثانوى الحاصل عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا لمقتضى الحال ولا بعدم المطابقة وأما من حيث اعتبار افادته لذلك المعنى فيتصف بكونه مطابقا وغير مطابق فقول الشارح وظاهر أن اعتبار المطابقة وأن اعتبار عدم المطابقة إنما يكون الخ أى فان اعتبرناه والتفتنا له من حيث افادته للمعنى والخصوصيات صح وصفه بكونه مطابقا أو غير مطابق وقوله لا اعتبار الخ أى وأما اذا نظرنا اليه من حيث كونه اللفاظا ولم نلتفت له من حيث افادته لخصوصيات فلا يوصف بالمطابقة ولا بعدمها ان قلت يلزم حينئذ ارتفاع التقيضين أعنى ارتفاع المطابقة وعدمها وهو محال فلت المراد أنه لا يوصف بالمطابقة ولا بعدمها عما من شأنه ذلك وليس المراد بعدم المطابقة مطلقا ثم اعلم ان ما ذكرناه من أن المعنى الاول هو ثبوت المحكوم للمحكوم عليه وأن المعنى الثانى الذى يكون الكلام باعتبار بلغاو يصاغ لاجله هو مقتضى الحال أعنى الخصوصيات والمزايا هو ما افاده ابن قاسم وابن يعقوب والشخيس وكذلك هو فى تجرب يد شيخنا الحنفى وقرره استاذنا العدوى والذى ذكره عبد الحكيم وبعض حواشى المطول أن المعنى الاول هو ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب وهو أصل المعنى مع الخصوصيات من تعريف وتنكير وتقديم وتأخير وحذف وإضمار والمعنى الثانى للأغراض التى يقصدها المتكلم ويصوغ الكلام لاجل افادتها وهى أحوال المخاطب التى يورد المتكلم الخصوصيات لاجلها من اشارة لمهود وتعظيم وتحقير وضجور ومحبوبة واتكار وشك وغير ذلك هذا بالنسبة لأم المعانى وأما بالنسبة لعلم البيان فالبيان الأول هو

وكثيرا ما يسمى ذلك

الدلالات المطابقة مع رعاية مقتضى الحال والمعاني الثواني هي المعاني المجازية أو الكنائية وذكروا أن دلالة اللفظ على المعنى الاول قد تكون وضعية وقد تكون عقلية ودلالته على المعنى الثانى عقلية قطعا وذلك لان اللفظ دال على المقتضيات والخصوصيات وهى آثار للأغراض والآثار تدل على المؤثر دلالة عقلية وبالعرف والمادة فالدال على المعنى الثانى هو اللفظ لكن بتوسط دلالة المعنى الاول وهذا هو المأخوذ من كلام الشيخ فى دلائل الإعجاز كما بسطه فى الطول ويمكن أن يقرر كلام شارحنا بذلك فيقال قوله بل باعتبار إفادته المعنى أى الثانوى وقوله أى الغرض المصوغ له الكلام أى وهى أحوال المخاطب من إشارة لمعهود وتعظيم وانكار وشك وقوله بعد انما يكون باعتبار المعانى والاغراض مراده بالمعاني والخصوصيات ومراده بالأغراض الاحوال وقوله انما يكون الخ أى لانه يتسبب عن الاحوال والخصوصيات المتوقف عليها المطابقة وقوله بعد ذلك المفردة والمجردة أى عن افادة المعنى الثانى وهى الاغراض السابقة الحاصلة عند التركيب (قوله نصب) (١٣٦) أى هو منصوب أو ذو نصب أو يقرأ فعلا مبنيا للمفعول (قوله على الظرفية) أى

(وكثيرا ما) نصب على الظرفية لانه من صفة الاحيان ومالتأ كيد معنى الكثرة والعامل فيه قوله (يسمى ذلك) الوصف المذكور

ثم أشار الى أن اطلاق لفظ الفصاحة على معنى البلاغة واقع فى السنة أهل الفن كثيرا ومن ذلك قولهم ان إعجاز القرآن من جهة كونه فى أعلى مراتب الفصاحة ويعنون بالفصاحة هذا المعنى فقال (وكثيرا ما يسمى ذلك) المعنى الذى هو مطابقة الكلام لمقتضى الحال

القشيري ان خصت الفصاحة بالالفاظ وردت أسئلة الامام غفر الدين أو لازم تسمية المعنى فصيحاً وهو غير مألوف والذي أراه أن الفصيح لفظ حسن مألوف له معنى حسن صحيح وبهذا القيد تندفع أسئلة الامام ولاناس فى ذلك كلام يطول ذكره (قلت) وأنت اذا تأملت عبارة المصنف فى حدود الفصاحة علمت أن فصاحة المفرد كلها لفظية لاتعاق لها بالمعنى البنية والغرابة لفظية فانها تتعلق بسماع اللفظ وفصاحة الكلام تنقسم الى معنوى وهو الخلوص من التعقيد والضعف ولفظى وهو الخلوص من التنافر والتعقيد اللفظى وفصاحة المتكلم معنوية وما أحسن عبارة عبد اللطيف البغدادى حيث قال فى قوانين البلاغة البلاغة شئ يبتدىء من المعنى وينتهى الى اللفظ والفصاحة شئ يبتدىء من اللفظ وينتهى الى المعنى فان فيها جمعا بين ما افترق من كلام الناس وهى الحق ان شاء الله تعالى فان قلت اذا كانت الفصاحة أو البلاغة راجعة الى اللفظ فكلام الله تعالى ليس بلفظ وهو محتو على أعظمها قلت المراد اللفظ الدال على ذلك الكلام القديم النفسانى

لاجل الظرفية أى لاجل كونه ظرفا والمراد زمانيا (قوله لأنه) أى هنا من صفة الاحيان أى الزمان وكما أن اسم الزمن ينصب على الظرفية فكذلك صفته ثم لا يخفى عليك أنه ليس المراد أن موصوفه الاحيان مقدر أى أحيانا كثيرا لان التأنيت حينئذ واجب بل المراد أنه كان فى الاصل صفة للاحيان ثم أقيم مقامها بعد حذفها وصار بمعناها ونصب نصبها فعنى وكثيرا وأحيانا كثيرة وكان الظاهر أن يقول من صفة الحين وعلى هذا

ص (لها

فيكون الحين الموصوف مقدرًا وتذكر الوصف حينئذ ظاهر والمعنى

وزمنا كثيرا أى ويسمى ذلك الوصف فصاحة فى زمن كثير فهو مثل قوله تعالى قليلا ما تشكرون أى تشكرون فى زمن قليل ثم ان قوله لانه من صفة الخ ان أراد الاستدلال على مجرد صحة النصب على الظرفية فسلم وان أراد الاستدلال على وجوبه فممنوع لانه يمكن أن يكون كثيرا نصبا على المفعولية المطلقة أى وتسميته كثيرا ان قلت ان التسمية وضع الاسم على المسمى وهو شئ واحد لا تعدد فيه ولا تكثر وحينئذ فلا يصح وصفها بالكثرة أوجب بأنه على هذا الوجه يراد بالتسمية الاطلاق والاستعمال وهو يتعدد فصيح الوصف بالكثرة ان قلت على هذا كان مقتضى الظاهر أن يقول كثيرة فالجواب أن صفة المصدر لا يجب تأنيثها لتأنيثه لانه مؤنول بأن والفعل أوما والفعل والفعل لا يؤنث أو أن التسمية لما كانت بمعنى الاطلاق ذكر الصفة نظرا لذلك ولعل الشارح انما ترك التنبيه على ذلك الو-لما ورد عليه بما علمت أو أن الانتصاب على الوصفية فى مثله معروف لا يحتاج الى تعرض فلهذا أشار الى وجه آخر من الاعراب (قوله لتأ كيد معنى الكثرة) أى فهى زائدة للتأ كيد (قوله والعامل فيه) أى فى الظرف (قوله ذلك الوصف المذكور) أى وهو المطابقة لمقتضى الحال

فصاحة أيضا وهو مراد الشيخ عبد القاهر بما يكرره في دلائل الاعجاز من أن الفصاحة صفة راجعة الى المعنى دون اللفظ كقوله في أثناء فصل منه علمت أن الفصاحة والبلاغة وسائر مايجرى في طريقهما أوصاف راجعة الى المعاني والى مايدل عليه بالالفاظ دون الالفاظ أنفسها وإنما قلنا مراده ذلك لانه صرح في مواضع من دلائل الاعجاز بأن فضيلة الكلام للفظ لا لمعناه منها أنه حكى قول من ذهب الى عكس ذلك فقال فأنت تراه لا يقدم شعرا حتى يكون قد أودع حكمة أو أدبا واشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادر ثم قال والامر بالاضدادا جئنا الى الحقائق وماعليه المحصلون لأننا نرى متقدما في علم البلاغة مبرزا في شأوها لا وهو ينكر هذا الرأي ثم نقل عن الجاحظ في ذلك كلاما منه قوله والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي وإنما الشأن في اقامة الوزن وتخير اللفظ وسهولة المخرج وصحة الطبع وكثرة الماء وجودة السبك ثم قال ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة وأن سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير فيه كالفضة والذهب يصاغ منهما خاتم أو سوار فكلما كان محال اذا أردت النظر في صوغ الخاتم وجودة العمل ورداءته أن تنظر الى الفضة الحائلة لتلك الصورة أو الذهب الذي وقع فيه ذلك العمل كذلك محال اذا أردت أن تعرف مكان الفضل والزينة في الكلام أن تنظر في مجرد معناه وكما لو فضلنا خاتما على خاتم بأن تكون فضة هذا أجودا وفضة أنفس لم يكن ذلك تفضيلا له من حيث هو خاتم كذلك ينبغي اذا فضلنا بيتا على بيت من أجل معناده أن لا يكون ذلك تفضيلا له من حيث هو شعر وكلام هذا لفظه وهو صريح في أن الكلام من حيث هو كلام لا يوصف بالفضيلة باعتبار شرف معناه ولا شك أن الفصاحة من صفاته الفاضلة فلا تكون راجعة الى المعنى وقد صرح فيما سبق بأنها راجعة الى المعنى دون اللفظ فالجمع بينهما بما قدمناه بحمل كلامه حيث نفي أنها من صفات اللفظ على نفي أنها من صفات المفردات من (١٣٧) غير اعتبار التركيب وحيث أثبت أنها من صفاته على أنها من صفاته باعتبار افادته المعنى عند التركيب * وللبلاغة طرفان أعلى اليه تنهى وهو حد الاعجاز

(فصاحة أيضا) كما يسمى بلاغة حيث يقال ان إعجاز القرآن من جهة كونه في أعلى طبقات الفصاحة يراد به هذا المعنى (ولها) أى لبلاغة الكلام (طرفان أعلى وهو حد الاعجاز) وهو أن يرتقى الكلام في بلاغته الى أن يخرج عن طوق البشر

(فصاحة أيضا) وانصب كثيرا اما على المفعولية المطلقة على أن يضمن معنى يطابق ذلك اطلاقا كثيرا واما على الظرفية أى زمانا كثيرا يسمى ذلك فصاحة وزيادة مالتا كيد الكثرة ثم أشار الى تفاوت البلاغة باعتبار تمام المراعاة للخصائص المناسبة في كل مقام وعدم تمامها وانها في ذلك ثلاث مراتب بقوله (ولها) أى لبلاغة الكلام (طرفان) طرف (أعلى وهو حد الاعجاز) أى القدر الذي اذا روعي في الكلام

ص (ولها طرفان أعلى وهو حد الاعجاز

(قوله هذا المعنى) أى المطابقة لمقتضى الحال ولا يرد على هذا أن بعض الآيات أعلى طبقات من بعض لان أعلى طبقات البلاغة أيضا متفاوت (قوله ولها

(١٨) شروح التلخيص - أول)

طرفان) هذا اشارة الى أن البلاغة متفاوت باعتبار مراعاة تمام الخصائص المناسبة في كل مقام وعدم مراعاة تمامها وأن لها بهذا الاعتبار مراتب ثلاثة فقوله ولها طرفان أى مرتبتان احدهما في غاية السكال والاخرى في غاية النقصان ويزم من ذلك أن يكون هناك مرتبة متوسطة بينهما والحاصل أن البلاغة أمر كلي لها ثلاث مراتب مرتبة عليا ولها فردان وسفلى وهى فرد واحد وسطى ولها أفراد وتعبير المصنف بالطرفين لتشبهها بشئ ممتدله طرفان استعارة بالكناية وقوله طرفان تخييل فعمل أنه ليس المراد حقيقة الطرفين والا لزم أن لا يكون الانسان بليغا بالانبيان بالطرفين مع أن ذلك لا يمكن لما يلزم عليه من التناقض (قوله وهو حد الاعجاز) أى مرتبته وضافته للبيان ولا بد في الكلام من تقدير مضاف أى وهو ذو الاعجاز لان الاعلى فرد من البلاغة التى هى المطابقة لا الاعجاز (قوله وهو) أى الاعجاز عند علماء البلاغة ارتقاء الكلام في بلاغته الخ وإنما قلنا عند علماء البلاغة لان الاعجاز عند غيرهم ارتفاع الكلام بالبلاغة أو غيرها الى أن يخرج عن طوق البشر (قوله أن يرتقى الكلام) أى يرتفع شأنه وقوله في بلاغته أى بسبب بلاغته الى أن يخرج عن طوق البشر أى طاقتهم وقدرتهم لا باخباره عن الغيبات ولا بأسلوبه الغريب ولا بصرف العقول عن معارضته ويصح أن تكون في باقية على حالها ويكون شبه ما راعى في البلاغة من الخصوصيات بدارج يرتقى فيها الكلام فاذا بلغ الحد الاعلى في تلك المداير كان إعجازا على طريق المسكنة والارتقاء تخييل والمعنى وهو أن يرتقى الكلام في الخصوصيات التى تراعى في بلاغته الى أن يخرج عن طاقة البشر وقدرتهم

وذكر البشر لانهم المشتهرون بالبلاغة وتصدون للمعارضة والا فالعجز ما يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس والملائكة (قوله ويعجزهم عن معارضته) أى يصيرهم عاجزين عن معارضته فاهمزة في الاعجاز للتصيير وهو عطف لازم على ما روم فان قيل ما ذكرتموه من أن الكلام يرتقى ببلاغته الى أن يخرج عن طوق البشر ويعجزهم ممنوع اذ ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة والعلم الذى له من يداختصاص بالبلاغة أعنى المعانى والبيان متكفل بالأتان بهذين الامرين على وجه التمام لان علم المعانى كافى للمطابقة وعلم البيان كافى للخلوص من التعميد المعنوى وحينئذ فنحن أتقن هذين العلمين وأحاط بهما لم لا يجوز أن يراعى هذين الامرين حق الرعاية فيأتى بكلام هو فى الطرف الاعلى من البلاغة ولو بقدر أقصر سورة من القرآن فكيف يمكن ارتقاء الكلام الى أن يخرج عن طوق البشر بسبب بلاغته وأجيب بأن تكفل علم البلاغة بهذين الامرين ممنوع إذ لا يعرف بهذا العلم الا أن هذا الحال يقتضى ذلك الاعتبار مثلاً وأما الاطلاع على كمية الاحوال أى معرفة عددها وكيفيتها فى الشدة والضعف ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات التى يتوقف عليها الاتيان بكلام هو فى الطرف الاعلى فأمر آخر لا يتعلق بعلم البلاغة ولا يستفاد منه سلطنا أن علم البلاغة متكفل بالاطلاع المذكور فلا نسلم أن من أتقن علم البلاغة يحيط به لأن الاحاطة بهذا العلم اقير علام الغيوب ممنوعة سلطنا الاحاطة به فلا نسلم أن من أتقن علم البلاغة وأحاط به يجوز أن يراعى هذين الامرين حق الرعاية اذ كثير من مهرة هذا الفن تراه لا يقدر على تأليف كلام بليغ فضلاً عما هو فى الطرف الاعلى كالقرآن (قوله عطف على قوله هو) أى من عطف المفردات (قوله مع ما يقرب منه) جعل الواو بمعنى مع وهو حل معنى لا حل اعراب والانا فى كونها عاطفة وفى ايراد كلمة مع موقع الواو اشارة الى اعتبار العطف مقدما على الاخبار ليصير المحكوم عليه بمحد الاعجاز كايهما لا كل واحد منهما لأن المقصود تعيين مرتبة الاعجاز فى نفسه لا بيان ما يصدق عليه (قوله كلاما محد الاعجاز) اتى بقوله كلاما جواباً (١٣٨) عما يقال ان حد مفرد لا يصح الاخبار به عن الاعلى وما يقرب منه

وحاصل الجواب أن قوله حد الاعجاز خبر عن محذوف تقديره كلامها والجملة خبر عن الاعلى وما يقرب منه (قوله وهذا) أى الاعراب هو الموافق للمنى المفتاح من أن

ويعجزهم عن معارضته (وما يقرب منه) عطف على قوله هو والضمير فى منه عائد الى أعلى يعنى أن الاعلى مع ما يقرب منه كلامها حد الاعجاز وهذا هو الموافق للمنى المفتاح

خرج عن طوق البشر ووقع به الاعجاز وسماه حداً أعلى لأنه توهم ما يراعى فى البلاغة كمدارج يرتقى فيها الكلام فاذا بلغ الحد الاعلى من تلك المداارج كان اعجازاً وقوله (وما يقرب منه) يحتمل أن يكون

وما يقرب منه) ش ظاهره أن حد الاعجاز لا يتفاوت وليس كذلك بل هو لانهائية له وما وقع فى كلام

البلاغة تترادف الى أن تبلغ الى حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه أى من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلامها بعض حد الاعجاز لاهو وحده كذا فى شرحه وموافق أيضاً للمنى نهاية الاعجاز للاراضى من أن الطرف الاعلى وما يقرب منه هو المعجز ولا يخفى أن بعض الآيات أعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركاً فى امتناع معارضته ولا شك أن هذا تصريح بما ذكره الشارح من الاعراب الذى ألهمه بين النجوم والليقطة كما فى الطول واعترض على هذا الاعراب من جهة اللفظ ومن جهة المعنى أما الاعتراض من جهة اللفظ فبأنه يلزم عليه توسط العمول بين أجزاء عامله اذ الصحيح أن المبتدأ عامل فى خبره والمبتدأ هنا هو مجموع هو وما يقرب منه والخبر هو حد الاعجاز وقد تقدم وهو وتأخر ما يقرب منه وهو جزء أيضاً وتوسط العمول وهو حد الاعجاز ويلزم على هذا عند تحمل الخبر للضمير عود ضمير واحد على متقدم ومتأخر فى آن واحد وذلك محل نظر فالأقرب أن يجعل قوله وما يقرب منه مبتدأ والخبر محذوف أى كذلك أى هو الاعجاز والجملة عطف على الجملة قبلها وحذف الخبر بقرينة القرينة عليه شائع ذائع وأجاب عن هذا الذنوشى بأنه لا مانع من تقديم العمول على بعض عامله اذ هو أهون من تقديمه على عامله بأسره وسهل ذلك كون العامل كلمتين أو كلمات متفصلة وأما عود ضمير واحد على متقدم ومتأخر فهو أسهل من عوده على متأخر لاسيما وهذا الجزء المتأخر فى نية التقديم وأما الاعتراض من جهة المعنى فخالصه أنه على هذا الاعراب يفوت المقصود من تعريف الاعلى فان سوق الكلام يدل على أن مراده بقوله وهو حد الاعجاز بيان للطرف الاعلى كما أن قوله فى الطرف الاسفل وهو ما اذا غير الخ وبيان الطرف الاسفل وعلى كلام الشارح يفوت هذا المقصود لأنه انما يفيد أن حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه وأجيب بأن المراد بالطرف الاعلى الجزئى الاعلى حقيقة وهذا لا يحتاج لبيان لأنه انتهاء الحقيقة والمقصود تعيين حد الاعجاز ومرتبته فى نفسه بخلاف الطرف الاسفل فانه يحتاج للبيان والحاصل أن المراد على اعراب الشارح بالا على الاعلى الحقيقى وبحد الاعجاز مرتبته والاضافة بيانية وأما على زعم بعضهم الآتى فالمراد بالا على النوع

الذي يحصل به الاعجاز وان كان نظير الشارح فيه مننا على أن نتردبه في كلام هذا البعض الأعلى الحقيقي أي الفرد الذي لا فرد فوقه وبحد الاعجاز نهايته والاضافة لامية (قوله وزعم بعضهم) هو انعكس الأول لان الأول يفيد أن حد الاعجاز نوع له فردان الأعلى وما يقرب منه وهذا يفيد أن الطرف الأعلى نوع تحته فردان حد الاعجاز وما يقرب منه وهذا الزعم لبعض شراح الايضاح حيث قال ان قوله وما يقرب منه عطف على حد الاعجاز والمراد بحد الاعجاز البلاغة في أقصر سورة وما يقرب منه البلاغة في مقدار آية أو آيتين فكأنه قال ولها طوقان أعلى وهو البلاغة القرآنية أو المراد بحد الاعجاز كلام يعجز البشر عن الاتيان بمثله كالقرآن والقريب من حد الاعجاز أن لا يعجز الكلام البشر ولكن يعجزهم مقدار أقصر سورة عن الاتيان بمثله (قوله لا يكون الطرف الأعلى) أي الذي تنتهي اليه البلاغة وذلك لان ما يقرب من حد الاعجاز من المراتب العلية فقط ولا وجه لجعل تلك المراتب العلية من الطرف الأعلى الذي تنتهي اليه البلاغة لانه فرد جزئي على أنه حيث كان الطرف الأعلى أمر واحد شخصيا لا انقسام له في جهة كما هو الأصل في الطرف وذلك كالقطة التي هي طرف الخط فانها لا انقسام لها في جهة لو كان ما يقرب من حد الاعجاز من ذلك الأعلى لزم عليه انقسام ما يقبل القسمة والاخبار عن الواحد بمتعدد وكلاهما باطل فان قلت يعتبر الطرف الأعلى واحدا نوعيا من أنواع البلاغة متعدد الافراد ومن جملة أفراد ذلك النوع حد الاعجاز وما يقرب منه وحينئذ فيصح أن يكون القريب من حد الاعجاز من الطرف الأعلى قلنا هذا لا يصح لأمرين الأول أنه لا بد من وجه تتحقق به نوعيته الشاملة لأفراده به صار جميع الافراد أعلى والنوعية بالايعجاز تخرج ما يقرب من حد الاعجاز فلا يصح الاخبار حينئذ والنوعية بغيره لم تبين * الأمر الثاني أن التعبير عن النوع انما يصح بجميع الافراد لا ببعضها وهذا الفردان أعني حد الاعجاز وما يقرب منه بعض أفراد النوع اذ الطرف الأعلى هو مرتبة الاعجاز وحده نهايته والقريب من نهايته انما يتناول ما هو أقرب من غيره لتلك النهاية فلا يتناول مبدأ الاعجاز أي أول مرتبته (١٣٩) ووسط تلك المرتبة مع شمول ذلك النوع الذي هو الأعلى لها لان المراد منه طبيعة الاعجاز وهي تتناول جميع مراتبه فيكون قد عبر عن النوع ببعض أفراد مثلا اذ فرضنا أن الاعجاز مرتبة تحتها أفراد سبعة فالمبتدأ هو الأول والنهاية هو الآخر والوسط الحسنة الباقية والقريب

وزعم بعضهم أنه عطف على الاعجاز والضمير في منه عائد اليه يعني أن الطرف الأعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وفيه نظر لان القريب من حد الاعجاز لا يكون من الطرف الأعلى وقد أوضحنا ذلك في الشرح

معطوفا على حد وهو الأقرب الى اللفظ فيكون خبرا عن الأعلى ويرد عليه أن ما يقرب من الأعلى ليس بأعلى قطعا لأننا إن أردنا بالطرف الأعلى الشخص فلا يصح الاخبار عنه بما يقرب منه لانه خلافه وان بعض شراح المفتاح مما يوههم خلاف ذلك لإعبرة به ثم يرد عليه أن ما يقرب من حد الاعجاز ليس أعلى لنقصانه عن حد الاعجاز

من النهاية الذي هو بعض أفراد الوسط لا يتناول جميعها وانما يتناول بعضها كالحامس والسادس فقوله أعلى هذا اشارة للنوع الذي هو طبيعة الاعجاز وقوله حد الاعجاز اشارة للفرد الأعلى وقوله وما يقرب منه اشارة للفرد الخامس والسادس فقط فيكون قد عبر عن النوع ببعض أفراد لا بجميعها وهذا لا يصح ورد هذا العلامة اليعقوبي بقوله لك أن تقول ان نوع الأعلى يشمل نوعين حد الاعجاز وما يقرب منه وحينئذ فيكون تعبير عن النوع بجميع أفرادها فلا اخبار صحيح كما يقال الانسان زنجي وغيره وما قاله ذلك العلامة مبنى على أن المراد بالحد في كلام المصنف المرتبة وأن الاضافة بيانية أي مرتبة هي الاعجاز كما مر فعلى هذا ما يقرب منه ليس معجزا فيجعل الاعجاز بسائر مراتبه مع ما يقرب منه نفس ذلك النوع وأما ما قلناه من لزوم التعبير عن الجنس ببعض أفراده فمبنى على أن الاضافة حقيقية وأن المراد بحد الاعجاز نهايته أي المرتبة العليا من مراتبه لا المرتبة التاسعة الشاملة لعدة مراتب * الأمر الثالث أن التعبير بالأفراد عن النوع لا يصح هنا ولو سلمنا أن هنا تعبرا عن الجنس بجميع أفراده لان الطرية من الأحكام الخاصة بالطبيعة التي هي الماهية لان الطرية انما تثبت لطبيعة الاعجاز من حيث هي لان الوحدة لازمة للطرف وهي انما تثبت لطبيعته من حيث هي اذ عند ملاحظة الافراد يثبت التعدد لا الطرية نظير ذلك النوعية الخاصة بماهية الانسان فكما أنه لا يصح أن يقال النوع زيد وعمر وغيرهما من الافراد لا يصح أن يقال هنا الطرف الأعلى حد الاعجاز وما يقرب منه وهذا بخلاف الجسمية الثابتة للانسان فانها ليست من أحكام الطبيعة بل من أحكام أفرادها فيصح حمل الافراد عليها فيقال الجسم زيد وعمر وغيرهما وذلك لان الأحكام الثابتة للطبيعة قسمان الاول ما يثبت لها في ضمن الافراد ويسمى ذلك أحكام الافراد كالجسمية الثابتة للانسان فهذا القسم يصدق على الطبيعة والافراد جميعا والثاني ما يثبت لها في نفسها لا في ضمن الافراد كالنوعية للانسانية ويسمى أحكام الطبيعة وهذا القسم انما يصدق على الطبيعة

وأسفل منه تبدي وهو ما اذا غير الكلام عنه الى ما هو دونه التحقق عند البلغاء بأصوات الحيوانات وان كان صحيح الاعراب وبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة * واذا قد عرفت معنى البلاغة في الكلام وأقسامها ومرتبتها

والطرفية من القسم الثاني لاستلزامها الوحدة ومنافاتها الكثرة اللازمة للأفراد فلا يصح ثبوت الطرفية لافراد الطرف فتحصل من هذا كله أن جعل الطرف واحدا بالنوع المترتب عليه صحة هذا الزعم لم يتم فطل ذلك الزعم (قوله وأسفل) أى وطرف أسفل أى ومرتبة سفلى فى غاية نقصان (قوله وهو ما) أى وهو مرتبة اذا غير الكلام أى انحط ونزل عنها بأن لم تراعى تلك المرتبة فى الكلام فضعف من غير معنى نزل أو انحط فلذا عدها عن (قوله الى مادونه) أى الى مرتبة أنزل من تلك المرتبة السفلى وهى الخبز من الخصوصيات (قوله التحقق) أى ذلك الكلام المغير عن تلك المرتبة السفلى بأصوات الخبز وأورد على هذا التعريف أنه غير مانع لانه شامل للطرف الأعلى والوسط فان كل واحد منهما يصدق عليه أنه مرتبة اذا غير الكلام عنها الى مادونها التحقق بأصوات الحيوانات لان ما كان دون الأسفل وأنزل منه يصدق عليه أنه دون بالنسبة للأعلى والأوسط وأجيب بأن هذا اليراد يدفعه ما فى مامن معنى العموم لان المعنى وهو ما اذا غير الى أى مرتبة دونه التحقق الخ فخرج الأعلى والأوسط (١٤٠) فانهم ما ليسا كذلك اذهن جملة دون الأعلى الأوسط والأسفل ومن جملة دون الأوسط

(وأسفل وهو ما اذا غير) الكلام (عنه الى مادونه) أى الى مرتبة هى أدنى منه وأنزل (التحقق) الكلام وان كان صحيح الاعراب (عند البلغاء بأصوات الحيوانات) التى تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على أصل المراد (و بينهما) أى بين الطرفين (مراتب كثيرة) متفاوتة بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات

أردنا النوع فلا بد من وجه تتحقق به نوعيته الشاملة لافراد هو به صار الجميع أعلى والنوعية بالا عجز تخرج ما يقرب من حد الاعجاز فلا يصح الاخبار والنوعية بغيره لم تبين وبهذا رد فى الشرح على هذا الاعراب وأوضحه فيه ولك أن تقول لم لا يرد أن نوع الأعلى يشمل نوعين حد الاعجاز وما يقرب منه فيصح الاخبار عن نوع الأعلى بنوعيه كما يقال الانسان زنجى وغيره تأمله ويحتمل أن يكون معطوفا على هو ويكون حد الاعجاز خبرا عنها فيكون التقدير وهو أى الأعلى وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز وهو صحيح فان التنزيل فيه ما هو معناه فى البلاغة وما هو دون ذلك وكلاهما وقع به الاعجاز (و) طرف (أسفل وهو ما) أى القدر الذى (اذا) لم يراع فى الكلام بأن (غير الكلام عنه) أى عن ذلك القدر (الى ما) أى الى قدر هو (دونه) أى دون ذلك القدر الأسفل (التحقق) ذلك الكلام المغير عن مراعاة ذلك القدر وان كان فصيحاً (عند البلغاء بأصوات الحيوانات) أى نزل نزلتها فى عدم مراعاة اللطائف المناسبة للمقامات والخصوصيات الزائدة على أصل المراد له دورها عن الناطق بها على وجه الاتفاق بلا مراعاة تناسب (و بينهما) أى بين الطرفين الأعلى والأسفل (مراتب كثيرة) فكل مقام وحال فيه مراتب كثيرة بحسب الاعتبارات المناسبة له فمان شئ يراعى (قوله وأسفل وهو ما لو غير عنه الى مادونه التحقق عند البلغاء بأصوات الحيوانات) يعنى البهائم

الأسفل وتغيره الى واحد منها لا يلحقه بأصوات الحيوانات ثم ان هذا الاعتراض انما يرد بناء على أن المراد بالدون ما كان أنزل ولو بواسطة وأما لو أردنا بهما كان تحته ملاصقاً له فلا يرد تأمل وعرف الحيوانات اشارة الى أن المراد بها غير الانسان (قوله وان كان صحيح الاعراب) لو قال وان كان فصيحاً لكان أحسن ليعلم منه ما ذكره بالطريق الأولى لانه اذا تحقق بأصوات الحيوانات مع الفصاحة فأحرى أن يلاحظ بها عند عدم الفصاحة مع صحة الاعراب بخلاف ما ذكره

فانه بما يؤهم أنه اذا كان فصيحاً لا يلتحق بأصوات الحيوانات لان الفصاحة أرقى ان قلت انه انما ذكر ذلك ليلا ثم قوله فيما سبق له فى قول المصنف وارتفاع شأن الكلام الخ حيث قال وأراد بالكلام الكلام الفصيح فانه يقتضى أن فيه حسناً فلا يلتحق بأصوات الحيوانات قلت المراد هنا بالتحقق الكلام بتلك الأصوات من جهة عدم مراعاة اللطائف والخصوصيات وهذا صادق مع ثبوت الحسن بالفصاحة فتأمل (قوله التى تصدر عن محالها) أى أصواتها وهى الحيوانات (قوله بحسب ما يتفق) مامصدرية وقوله بحسب متعلق بتصدر أى التى تصدر من أصواتها بحسب اتفاق الأصوات وحصولها بلا علة مقتضية لها أو موصولة أى بحسب ما يتفق معها من الأمور التى لا تقتضيها وقوله من غير اعتبار اللطائف بيان لاصدور بحسب الاتفاق فهو على حذف أى التفسيرية وعطف الخواص على ما قبله مرادف وليس من ذلك أى من الكلام الملتحق بأصوات الحيوانات ترك مراعاة اللطائف فى مخاطبة البليد الذى لا يفهمها بل ذلك الترك ما يجيب على البليغ مراعاته لان ترك اللطائف حينئذ من اللطائف (قوله متفاوتة) أى فى البلاغة (قوله بعضها أعلى من بعض) بيان للتفاوت وقوله بحسب متعلق بمتفاوتة ثم ان تفاوت المقامات يتناول التفاوت بحسب الكم أى العدد كما اذا كان لشخص أحوال عشرة وآخر أحوال تسعة وآخر أحوال ثمانية وهكذا وكل حال يقتضى خصوصية فالتيان الأول بعشر

فاعلم أنه يتبعها وجوه كثيرة غير راجعة الى مطابقة مقتضى الحال ولا الى الفصاحة تورث الكلام حسنا وقبولا

خصوصيات طرف أعلى والانيان للاخير بخصوصية طرف أسفل وما بينهما مراتب متوسطة متفاوتة بحسب تفاوت الاحوال في الحكم وكذا يتناول التفاوت بحسب الكيف والمقدار كما اذا كان لشخص انكار شديد القوة ولآخر انكار قوى غير شديد القوة ولآخر انكار ضعيف فالمقامات متفاوتة بحسب الكيف فقط فالانيان للاول ثلاث مؤكدات طرف أعلى وللآخر مؤكد طرف أسفل والثاني مؤكدين مرتبة وسطى فقد صدق أن مراتب البلاغة متفاوتة بحسب تفاوت المقامات في الكيف (قوله ورعاية الاعتبار) أى قصد الخصوصيات المعتبرات فرعاية خصوصيتين أعلى من رعاية خصوصية ورعاية ثلاث أعلى من رعاية اثنتين لمقام واحد وفيه اشكال لانه اذا اعتبرت خصوصية واحدة مثلاً فان كان رعاية الأكثر يقتضيه الحال فالبلاغة لا توجد بدونها وان كان لا يقتضيه الحال فالبلاغة لا تتوقف عليه ولا تحصل باعتباره فراعته لا تقتضى زيادة البلاغة لانها مطابقة للكلام لجميع مقتضى الحال وهذا ليس بمقتضى حال فكيف تتفاوت البلاغة بحسب رعاية الاعتبار وأجاب السيد عبدى الصفوى بأن هذا الإراد مبنى على أن البلاغة مطابقة للكلام لجميع ما يقتضيه الحال وهو ممنوع بل هي مطابقة للكلام لمقتضى الحال في الجملة فاذا اقتضى الحال شيئين فروعى أحدهما دون الآخر كان الكلام بليغاً من هذا الوجه وان لم يكن بليغاً (١٤١) مطابقاً وحينئذ فاذا اقتضى الحال شيئين تحقت

ورعاية الاعتبار والبدء من أسباب الاخلال بالفصاحة (و يتبعها) أى بلاغة الكلام (وجوه آخر) سوى المطابقة والفصاحة (تورث الكلام حسنا) وفي قوله يتبعها اشارة الى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي

في الخصوصيات المناسبة الا وهي مرتبة في ذلك المقام من مقام الانكار التام اذا أكد فيه بتأكيد واحد فهذا الاعتبار مرتبة واذا أكد فيه بتأكيدين فهذا الاعتبار مرتبة هي فوق الاولى واذا بولغ في التأكيد فهذا الاعتبار مرتبة هي أعلى مما قبلها فتفاوت الرتب والاعتبارات في المقام الواحد وتفاوت الرتب في المقامات من جهة أن ما راعى مثلاً في مقام هو أعلى وأصعب مما راعى في مقام آخر كتمام الحقيقة مع مقام المجاز فرعاية اعتبارات المجاز أعلى ولذلك كان التفاوت بتفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات وذلك بالبعد عن أسباب الخلل في الفصاحة في كل مقام (وتتبعها) أى وتتبع بلاغة الكلام (وجوه آخر) أى أحوال عارضة للكلام سوى الفصاحة والمطابقة لمقتضى الحال (تورث) تلك الوجوه (الكلام حسنا) زائداً على الحسن الذاتي الحاصل بالبلاغة ونبته بقوله تتبع على أن حسن الكلام بهذا الوجه لا يعتبر حتى يحصل متبوعه الذي هو حسن البلاغة ولما كانت

(قوله وتتبعها وجوه آخر) تورث الكلام حسنا) قد يقال على أحد القولين السابقين ان هذه الوجوه من البلاغة فلا حاجة لذكرها فان قلت هذا يقتضى أن كل كلام بليغ لانه ليس شئ من الكلام ملحقاً بأصوات البهائم قلت انما يريد هاهنا ما لا يولد منه التحق بأصوات البهائم مع كونه كلاماً والتحق به ليس

المخاطب يقتضى ثلاث خصوصيات مثلاً وهذا خاطبه بخصوصية لكونه لم يطلع الاعليها وآخر خاطبه بخصوصيتين لكونه اطلع عليهما وآخر خاطبه بثلاث خصوصيات لكونه اطلع عليها والحاصل أن التفاوت بحسب رعاية الاعتبار اما باعتبار تفاوت الكلامين في الاشتغال على مقتضيات في القلة والكثرة واما باعتبار تفاوت اقتدار التكلم في الرعاية فتأمل ذلك وقوله ورعاية الاعتبار ليس هذا لازماً مقبلاً لانه لا يلزم من تفاوت المقامات رعاية الاعتبارات فان المقام قد يقتضى ثلاث مؤكدات ويؤتى له مؤكدين فهو عطف مسبب على سبب وأتى بذلك اشارة الى أن تفاوت درجات البلاغة ليس بتفاوت المقامات بل بتفاوت رعاية الاعتبارات (قوله والبدء الخ) عطف على تفاوت كماله كان كلام مطابق لمقتضى الحال وانتفى عنه الثقل بالكلية وهناك كلام آخر مطابق لكن فيه شئ يسير من الثقل لا يخرج به عن الفصاحة فالاول أعلى بلاغة من الثاني (قوله ويتبعها) أى في التحسين وقوله وجوه آخر أى وهى المحسنات البدعية وقوله تورث الكلام حسناً أى حسناً عرضياً زائداً على الحسن الذاتي الحاصل بالفصاحة والمطابقة (قوله سوى المطابقة والفصاحة) هو غير متعرف بالإضافة ولذا وقع صفة للوجوه وفي هذا التفسير اشارة الى أن آخرية تلك الوجوه وما يرتبها بالنظر للمطابقة والفصاحة فان قلت قول المصنف آخر المفسر بما ذكره الشارح مستغنى عنه ولا فائدة فيه لان المطابقة مع الفصاحة هي البلاغة ويلزم من كون هذه الوجوه تابعة للبلاغة أن تكون سواها لان التابع غير المنبوع على أنه يوهم أن المطابقة والفصاحة يتبعان البلاغة مع أنها هما

* وأما بلاغة التكلم فهي ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ وقد علم بما ذكرنا أمران أحدهما أن كل بليغ كلاما كان أو متكلما

أجيب بأن المطابقة مع الفصاحة ليستا عين البلاغة بل هما أعم منها من حيث التحقق لانهما يوجدان بدون البلاغة فيما إذا لم تراعى الخصوصية فالبلاغة عبارة عن المطابقة والفصاحة واعتبار الخصوصيات وحينئذ فلا يعلم من كون تلك الوجوه تابعة للبلاغة كونها غير هذين الأمرين لانهما تابعا لهما أيضا باعتبار أنهما من جملة ما يحتاج إلى إفادة أنها غيرهما فيكون في قوله آخر فائدة وهي أن تلك الوجوه ليست لازمة للبلاغة لكونها سوى الآخرين اللذين تحصل بهما البلاغة بل اعتبار تلك الوجوه في الكلام إنما يكون بعد البلاغة (قوله خارج عن حد البلاغة) هذا تفسير لقوله عرضي والمراد بحدها أصلها وحينئذ فلاضافة ليانية (قوله والفصاحة) أي وبعد الفصاحة فهو عطف على رعاية فحسن الكلام بهذه الأوجه لا يعتبر حتى يحصل متبوعه الذي هو البلاغة ولا تحصل البلاغة إلا إذا حصلت الفصاحة وروعت المطابقة لمقتضى الحال (قوله وجعلها) أي تلك الوجوه وقوله لأنها أي تلك الوجوه (قوله متصفا بصفة) أي فهي مناسبة لبلاغة الكلام لأنها لا تجعل التكلم متصفا بصفة وإنما تجعل الكلام متصفا بصفة بخلاف بلاغة التكلم فانها تجعل التكلم متصفا بصفة فيقال له بليغ فلما كانت تلك الوجوه مناسبة لبلاغة الكلام جعلت تابعة لها فان قلت كما يجعل التكلم موصوفا بالبلاغة بحيث يقال له متكلم بليغ باعتبار مقام به من (١٤٣) ملكة الاقتدار على ذلك لانهم صرحوا بأن من قام به وصف يجب أن

يشترك منه اسم وحينئذ فلا يتم قول شارح لأنها ليست مما يجعل التكلم موصوفا بصفة أجيب بأن المراد أنها ليست مما يجعل التكلم متصفا بصفة معهودة في العرف إذ لا يقال عرفا لمن يتكلم بما فيه تجنيس مجنس ولا لمن يتكلم بما فيه تطبيق أو ترصيع مطبق أو مرصع كما يقال عرفا بليغ وفصيح للتكلم بالكلام البليغ أو الفصيح وهذا لا ينافي أنه يوصف بكونه مجنسا أو مرصعا لغة

خارج عن حد البلاغة وإلى أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون التكلم لأنها ليست مما يجعل التكلم متصفا بصفة (و) البلاغة (في التكلم) ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ (فعل) مما تقدم (أن كل بليغ) كلاما كان أو متكلما

هذه الأوجه لا توجب للتكلم تسمية اصطلاحية فإن التجنيس والترصيع مثلا لا يوجدان عرفا لموجد هما في الكلام تسميته مجنسا ومرصعا ولو جاز ذلك لغة وإنما توجب التسمية للكلام عرفا فيقال هذا الكلام مرصع أو مجنس جعل تبعيتها حاصلة لبلاغة الكلام دون التكلم (والبلاغة) الكائنة (في التكلم) هي (ملكة) أي كيفية راسخة في النفس (يقتدر بها) أي بتلك الملكة (على تأليف كلام بليغ) متى شاء وإنما زاد ما نرى من أن يقال إن المراد صادق على من له ملكة على تأليف الكلام البليغ مرة واحدة والبليغ لا بد أن يكون بحيث يؤلف الكلام البليغ الداخل تحت قصده متى أراد وربما أشعر بهذه الزيادة قوله ملكة لأن القدرة على التأليف مرة منشؤها أمر عارض لا ملكة راسخة (فعل) من أخذ الفصاحة في تعريف البلاغة (أن كل بليغ) سواء كان ذلك البليغ متكلما أو كلاما في كونه غير مفيد بل في عرائه عن الحسن ص (وفي التكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ) ش عليه من الإيراد ما على حد فصاحة التكلم (قوله فعلم أن كل بليغ

فحصل أن المانع من جعلها تابعة لبلاغة التكلم كونها لأنها لا تجعل التكلم متصفا بصفة معهودة في العرف كبلادة الكلام وهناك مانع آخر وهو أن هذه الوجوه محسنة للكلام لا للتكلم فلذا جعلت تابعة لبلاغة الكلام دون التكلم (قوله على تأليف كلام بليغ) اعترض بأن كلاما نكرة في سياق الإثبات فلا تعم عمومها لمبدأ فيصدق التعريف بما إذا قدر على تأليف كلام بليغ في نوع واحد من المعاني كالمدرج دون آخر كالذم والشكر والشكايه والنصرع والنهي أو على اثنين مثلا دون البقية مع أنه لا يقال له بليغ وحينئذ فالتعريف غير مانع وأجاب العلامة عبد الحكيم بأن النكرة هنا وإن كانت في سياق الإثبات إلا أنها موصوفة وهي تفيد العموم نحواً كرم رجل عالما أي رجل عالم وحينئذ فالمعنى هنا يقتدر بها على تأليف أي كلام بليغ يقصده فيخرج عن التعريف ملكة الاقتدار على تأليف كلام خاص وما ذكره من أن النكرة الموصوفة تفيد العموم صرح به الحنفية في أصولهم أو يجب أن إضافة المصدر تفيد العموم أو أن المتبادر من الملكة هو الكمال منها وهو ما ذكرناه والتعريف يحمل على المتبادر فان قلت أن العموم مضر لأنه يلزم على اعتباره في التعريف أن لا توجد البلاغة في أحد من البشر بل ولا في غيرهم وذلك لأن من جملة الكلام البليغ القرآن فلا يكون الشخص بليغا إلا إذا كان فيه ملكة يقتدر بها على التعبير بمثلها إذا قصد ذلك مع أن الاتيان بمثل القرآن ليس في قدرة أحد قلت المراد بالعموم هنا العموم العرفي لا الحقيقي وحينئذ فلا يرد ذلك (قوله مما تقدم) أي من تعريف البلاغة والفصاحة

(قوله بناء على استعمال المشترك الخ) أى بناء على جواز استعمال المشترك فى معنييه فان البليغ موضوع للكلام والمتكلم بوضعين مختلفين فلفظ بليغ من قبيل المشترك اللفظى الذى تعدد فيه الوضع فقوله استعمال المشترك أى اللفظى (قوله أو على تأويل كل الخ) الاضافة بيانىه أى أو على تأويل هو كل الخ أو على تأويل البليغ بما يطلق عليه لفظ البليغ فالبليغ على هذا أمر كمالى تحته فردان فهو من قبيل السكلى المتواطىء وهو المشترك المعنوى وهذان الاحتمالان يجريان فى قوله ليس كل فصيح (قوله مطلقا) أى كانت بلاغة كلام أو متكلم لكن أخذها فى بلاغة الكلام بطريق الصراحة وأما أخذها فى بلاغة التكلم فبواسطة ذلك لانه أخذنى بلاغة التكلم قوله على تأليف كلام بليغ وقد أخذ الفصاحة فى تعريف الكلام البليغ (قوله ولا عكس بالمعنى اللغوى) أى وهو عكس الموجبة السكائية موجبة كلية أى لا عكس بالمعنى اللغوى صحيح وليس المراد ولا عكس ممكن لانه ممكن أن يقال كل فصيح بليغ وان كان غير صحيح أو المراد ولا عكس بالمعنى اللغوى ثابت فى الواقع واحترز بقوله بالمعنى اللغوى من العكس بالمعنى الاصطلاحى وهو عكس الموجبة السكائية موجبة جزئية فانه صحيح أن يقال بعض النصيح بليغ (قوله أى ليس كل فصيح بليغا) يحتمل أن يكون علة لقوله ولا عكس بالمعنى اللغوى أى لانه ليس كل فصيح بليغا ويحتمل أن يكون تفسير افسر النفى (١٤٣) وهو لا بليس وفسر النفى وهو العكس

اللغوى بما بعد ليس وقوله أى ليس كل فصيح بليغا بالفعل بل تارة يكون بليغا وتارة لا ولذا صح التعايل بقوله لجواز الخ وليس المراد أنه ليس كل فصيح بليغا بالامكان أو الضرورة والافسد التعليل (قوله لجواز الخ) هذا بيان لانفراد فصاحة الكلام عن البلاغة وذلك كما اذا قيل لمنكر قيام زيد بدقائق من غير تأكيد وقوله كذا يجوز الخ بيان لانفراد فصاحة التكلم عن البلاغة وذلك بأن يكون لانسان ملكة يقتدر بها على كلام

بناء على استعمال المشترك فى معنييه أو على تأويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ (فصيح) لان الفصاحة مأخوذة فى تعريف البلاغة مطلقا (ولا عكس) بالمعنى اللغوى أى ليس كل فصيح بليغا لجواز أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وكذا يجوز أن يكون لاحد ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابق لمقتضى الحال (و) علم أيضا

(فصيح) لان البلاغة أخص من الفصاحة وكلما وجد الأخص وجد الاعم (ولا عكس) كالأى لا يصدق كل فصيح بليغ وهذا هو المعنى بالعكس اللغوى وذلك لان الفصاحة أعم ولا يلزم من صدق الاعم صدق الاخص فيجوز وجود كلام فصيح غير بليغ ووجود ملكة الفصاحة دون ملكة البلاغة وعموم لفظ البليغ للكلام والمتكلم إما لكونه من باب المشترك المستعمل فى معنييه وكذا الفصيح واما بتأويل أن المراد ما يصدق عليه لفظ البليغ فيكون من باب التواطؤ لاشتراك المتكلم والكلام فى كون كل منهما مصدوق بالبليغ ومثل هذا الاعتبار يجرى فى لفظ النصيح فيكون المعنى كل مصدوق للبليغ مصدوق للفصيح (و) علم أيضا

فصيح (ولا عكس) يعنى سواء كان كلاما أم متكلم لان البلاغة لا بد فيها من فصاحة الكلام والكلمات قال الخطيبى معناه ان البلاغة أخص من الفصاحة لان الفصاحة مأخوذة فى حد البلاغة كالنصل فكأن كالحیوان للانسان قلت اذا تأملت ما سبق علمت أن ليس بينهما عموم وخصوص وليست كالنصل بل البلاغة كل ذو أجزاء مترتبة والفصاحة جزء

فصيح مثل ز يدقائم الملقى للسكر من غير أن يقتدر بها على مراعاة الخواص المناسبة للحال (قوله وعلم أيضا) أى من تعريف الفصاحة والبلاغة أن مرجع البلاغة الخ وحاصل ما فى المقام أن الفصاحة والبلاغة يتوقفان على أمور الاحتراز عن تنافر الحروف وعن الغرابة وعن مخالفة القياس وعن تنافر الكلمات وعن ضعف التأليف وعن التعقيد اللفظى وعن التعقيد المعنوى وتزيد البلاغة بتوقفها على الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد فتى فقد الاحتراز عن واحد من الامور السبعة الاولى انتفت الفصاحة فتنتفى البلاغة لتوقفها عليها ومتى فقد الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد كالموا كان الكلام غير مطابق لمقتضى الحال كان الكلام غير بليغ ولو كان فصيحوا الاحتراز عن الغرابة يكون بعلم اللغة والاحتراز عن مخالفة القياس يكون بعلم الصرف والاحتراز عن ضعف التأليف وعن التعقيد اللفظى يكون بعلم النحو والاحتراز عن تنافر الحروف وعن تنافر الكلمات يكون بالذوق السليم والاحتراز عن التعقيد المعنوى يكون بعلم البيان والاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد يكون بعلم المعانى وأما الوجوه التى تورث الكلام حسنا زائدا فعرف بعلم البديع اذا علمت ذلك تعلم أن مراجع البلاغة أى الامور التى يتوقف عليها حصول البلاغة شيان الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد والاحتراز عن الأسباب الخلة بالفصاحة وهذا الثانى يندرج تحته الاحتراز عن الامور السبعة المذكورة وقصد المصنف بهذا الكلام التمهيد لبيان وجه الحاجة الى هذين العلمين لانه اذا علم ما يحتاج اليه فى حصول البلاغة وعلم أن بعضه يدرك بعلم

الثاني أن البلاغة في الكلام مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد

أخرو بعضه بالحسن وبعضه بهذين العامين علم أن الحاجة ماسة إليهما (قوله أن البلاغة في الكلام) كذا قيد في الإيضاح وتبعه الشارح فان قلت كما أن بلاغة الكلام ترجع إلى هذين الأمرين وتتوقف عليهما كذلك بلاغة التكلم فلاحسن ترك التقييد ليعلم البلاغة في الكلام وفي التكلم قلت إنما قيد بالكلام للإشارة إلى أن رجوع بلاغة التكلم للأمرين إنما هو بالتبعية لرجوع بلاغة الكلام لهما فتوقف بلاغة التكلم عليهما باعتبار توقف بلاغة الكلام عليهما لأن بلاغة التكلم متوقفة على بلاغة الكلام لاخذها في مفهومها فإذا كانت بلاغة الكلام موقوفة عليهما كانت بلاغة التكلم كذلك لأن المتوقف على المتوقف على شيء متوقف على ذلك الشيء فلو أطلق الشارح في البلاغة وترك التقييد بحيث يكون كلام النصف متناولاً للبلاغة أو صرح بهما لم يعلم ذلك لجواز أن يكون توقف بلاغة التكلم عليهما لا لأجل توقف بلاغة الكلام عليهما بل لأجل أمر آخر (قوله أي ما يجب أن يحصل) أي شيء يعني احترازاً وتمييزاً يجب أن يحصل أو الشيء الذي يجب أن يحصل وهو بتشديد الصاد وحينئذ فالمراد بالمرجع الأمر الذي يتوقف حصوله على حصوله وهذا التفسير يدل على أن المرجع اسم مكان أي ومكان رجوعها الاحتراز والتمييز ويكون جملتها مكاناً للبلاغة مجازاً باعتبار أن توقفها عليهما كتوقف الحاصل في المكان عليه وأنه مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول أي والأمر المرجوع إليه في البلاغة الاحتراز والتمييز ففيه على هذا الاحتمال حذف وإيصال فالاصل (١٤٤) المرجوع إليه هي أي البلاغة أي التي رجعت إليه البلاغة لحذف الجار

(أن البلاغة) في الكلام (مرجعها) أي ما يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها كما يقال مرجع الجود إلى الغنى (إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد)

(أن البلاغة) في الكلام (مرجعها) أي رجوعها (إلى) وجود (الاحتراز عن الخطأ) الذي يكون (في) تأدية المعنى المراد) زائداً على أصل المراد ومعنى رجوع البلاغة إلى الاحتراز المذكور أن الاحتراز هو الذي يجب حصوله لتحصل البلاغة أدلوا انتفى الاحتراز وأنى بالكلام اتفاقاً أمكن أن لا يطابق فتنتفى البلاغة بل الغالب حينئذ وجود ذلك الانتفاء ومثل هذا المعنى ما يقال مرجع الجود إلى الغنى أي الغنى هو الذي يجب حصوله ليتمكن الجود وليس بالكلام على معنى قولهم مرجع كذا إلى كذا بمعنى مآله إليه الذي هو الغالب في الاستعمال كقولنا مرجع الجدال إلى فساد القلوب أي مآله لأن الاحتراز يجب سبقة البلاغة وليس علة غائية له

قوله وأن البلاغة مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد) هو واضح مناسبق لانه إذا كانت البلاغة للطائفة فالذي يحترز عنه الخطأ وقوله في تأدية المعنى المراد جوز فيه أن يكون المعنى الخطأ الواقع في تأدية المعنى وأن يكون حالاً عنه أي عن الخطأ حال وقوعه في تأدية المعنى فأت لا يصحح لأن الخطأ الآن ليس في تأدية المعنى بل في عدمها والذي يظهر أنه متعلق بالاحتراز

فاتصل ضمير المجرور واستتر واتصل بالمصدر ضمير البلاغة مضافاً إليه المصدر فعندنا ضمير ان أحدهما المنتسب عند الحذف والإيصال هو الراجع لأن الموصولة والثانية عند التقدير وثانيهما البارز وهو راجع للبلاغة فان قلت جعل المرجع اسم مكان مفعول أو اسم يتأفیه اتيان المصنف بلفظ إلى فانه يقتضى أن المرجع مصدر ميمي بمعنى الرجوع اذ لو حمل المرجع على مامر

لكان المعنى مكان رجوع البلاغة منتهى إلى الاحتراز والتمييز أو الأمر الذي ترجع إليه البلاغة منتهى إلى الاحتراز والتمييز وهذا فاسد لازم انتهاء الشيء إلى نفسه لأن المرجع هو نفس الاحتراز والتمييز أجيب بانه لا مانع من جملة اسم مكان أو اسم مفعول ومعنى انتهائه إلى الاحتراز والتمييز تحقيقه فيه ما من تحقق العام في الخاص أفاده عبد الحكيم وذكر العلامة الحفيد أن هذا التفسير الذي ذكره الشارح بيان لمجموع الكلام بحسب المأل لا مجرد المرجع وذلك لأن ما لرجوع البلاغة إلى الاحتراز والتمييز أنه لا بد من حصولهما في تحقق البلاغة وهذا لا ينافي أن مرجع في كلام المصنف مصدر ميمي بمعنى الرجوع بدليل تعبيره بالي (قوله حتى يمكن حصولها) المراد هنا بالامكان الوقوعي وهو الحصول بالفعل لا بالمكان الذاتي وهو الجواز العقلي فكانه قال لأجل أن تحصل بالفعل وحينئذ فلا يرد أن الامكان للممكن لا يتوقف على شيء لأن ذلك إنما هو في الامكان الذاتي (قوله مرجع الجود إلى الغنى) أي ما يجب أن يحصل حتى يحصل الجود هو الغنى بمعنى أنه لا يحصل الجود الا اذا كان الغنى حاصل بالفعل وأورد على هذا قول الشاعر

ليس العطاء مع الفضول ساحة * حتى تجود وما لديك قليل

فقد سمي الاعطاء مع قلة المال جوداً وقلة المال ليست غنى وحاصل الجواب أن مراد الشارح بالغنى وجود الشيء الذي يجود منه مطلقاً وإن كان قليلاً (قوله إلى الاحتراز) أي التباعد عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فإذا قلت لمنكر قيام زيد زيد قائم فقد أخطأت في تأدية المعنى المراد عند البقاء فلا يكون الكلام بليغاً ولا تكون التأدية للمعنى صحيحة عندهم الا اذا كان الكلام مطابقاً لمقتضى الحال فإذا

كان مطابقا كان مؤديا للمعنى المراد عند البلغاء ولم يكن فيه خطأ والمعنى المراد هو الزائد على أصل المراد كالمخصوصيات الزائدة على ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه ولو قال المصنف ما يحترز به عن الخطأ في تطبيق اللفظ على مقتضى الحال لكان أوضح (قوله والار بما) فيه أن ان شرطية ولا نافية والنفي اما للاحتراز وإما لكون الاحتراز مرجعا للبلاغة والمعنى على الاول وإن لا يحترز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فلا يكون الكلام بليغا لأنه ربما أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وهذا لا يكون بليغا ويعترض على هذا بأنه متى نفي الاحتراز عن الخطأ تعين أن يكون أداء المعنى المراد بلفظ غير مطابق لمقتضى الحال لأنه يصح أن يؤدي المعنى المراد بلفظ غير مطابق ويصح أداءه بلفظ مطابق كما يقتضيه قوله ربما وحينئذ فالاولى إسقاطها والمعنى على الثاني وإن لا يكن مرجعا للاحتراز بل الى شيء آخر فلا يصح لأنه ربما الخ واعتراض على هذا بعدم صحة التفریع أعنى قوله فلا يكون بليغا لان الاحتراز اذا لم يكن مرجعا للبلاغة لم تكن متوقفة عليه بل على غيره فاذا أدى المعنى بلفظ فصيح غير مطابق كان بليغا فلما سبب في التفریع أن يقول فيكون بليغا بمعنى والازم وهو كونه بليغا باطل فبطل المزوم وهو عدم كون الاحتراز مرجعا فالحاصل أن كلام الشارح لازم له الفساد إما في صدره أو في عجزه وأجيب باختبار الاول أعنى رجوع النفي للاحتراز ونجمل ربما للتحقيق على ما قاله ان الحاجب في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين أى أنهم يودون ذلك تحقيقا وهنا كذلك (١٤٥) وليست للتقليل ولا للتكثير وحينئذ فالمعنى هنا

وإن لا يجعل الاحتراز عن

الخطأ في تأدية المعنى المراد

كان المعنى المراد مؤدى

بلفظ غير مطابق تحقيقا

فلا يكون بليغا أو يختار

الثاني (٢) وهو كون

الاحتراز مرجعا للبلاغة

ونجمل ربما للنفي مجازا

للمناسبة بين النفي والقلة

ويكون ذلك النفي منصبا

على التفریع أعنى قوله

فلا يكون بليغا ونفي النفي

اثبات فكأنه قال فيكون

بليغا وتقدير الكلام على

والار بما أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا (والى تمييز) الكلام (الفصيح من غيره)

(و) علم أيضا ما تقدم أن مرجع البلاغة (الى تمييز) الكلام (الفصيح من غيره) وفي ضمن تمييز الكلام الفصيح تمييز الكلمات النصيحة لاشتراط فصاحتها في الكلام وذلك لان الفصاحة شرط في البلاغة فلا بد من حصول الشرط ليحصل المشروط فاذا لم يميز الفصيح وأتى بالكلام انفاقيا أمكن أن يوثق به غير فصيح فلا تحصل البلاغة وان اتفقت مطابقة ذلك الكلام لمقتضى الحال بل الغالب عند عدم التمييز عدم الفصاحة ثم ان بيان أن مرجع البلاغة الى الاحتراز والتمييز المذكورين تمهيد لبيان وجه الحاجة الى هذا العلم لأنه اذا علم ما يحتاج اليه في حصول البلاغة وعلم أن بعض ما يحتاج اليه مدرك بماوم أخرى وبه بالحس والنظر افتقر فيما لم يدرك الى علم يحقق به فيكون ذلك العلم قد مست الحاجة اليه وهو هذا الفن بقسميه والى هذا أشار بقوله

ص (والى تمييز الفصيح من غيره الخ) ش هو واضح لا يقال ينبغي أن يقول والى الاحتراز عن غير الفصيح لان السامع ليس عنده غير التمييز والمتكلم لا يسمعه ترك (١) غير الفصيح فهو يفعل ما يقتضيه المقام والحال

(١٩) شروح التاخيص أول) هذا وان لا يكن الاحتراز مرجعا لم يؤد المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق فلا يكون

بليغا ومحصله وان لا يكن الاحتراز مرجعا أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق وكان بليغا أى ليس بليغا وعبرة عبد الحكيم قوله والار بما أدى الخ أى وان لا يكن مرجع البلاغة للاحتراز المذكور لجواز حصول البلاغة بدون الاحتراز أى مع الخطأ في التأدية وحينئذ فلا يكون مطابقا لمقتضى الحال فلا يكون بليغا هذا خلف فتدبر (قوله والى تمييز الفصيح الخ) كان الاحسن في المقابلة أن يقول والى الاحتراز عن أسباب الخلل في الفصاحة لأنه أنسب بالمقابل لفظا ومعنى أما الاول فلان المقابل لفظ الاحتراز وأما الثاني فلان التمييز يشمل التمييز في الذهن فقط بأن يعلم الفصيح من غيره من غير تكلم بالفصيح وليس بمراد لانه لا يلزم من العلم والتمييز بين الفصيح وغيره الاتيان بالفصيح والبلاغة انما تتوقف على الاتيان بالفصيح بالفعل بخلاف الاحتراز عن الاسباب الخلة بالفصاحة فانه خاص بالنانى ويمكن الجواب عن عدم المناسبة المعنوية بأن المراد التمييز بحسب الوجود الخارجى بأن يوثق بالكلام فصيحاً لا بحسب العلم أو يقال قوله والى تمييز الفصيح أى فيؤتى به وقوله من غيره أى فلا يوثق به فأطلق المصنف التمييز وأراد به ما يترتب عليه بحسب العادة

(١) ترك غير الفصيح كذا في النسخة ولعل لفظة غير من زيادة النسخ أو أسقط لفظ الاقبل ترك وبالجملة فليس في يدنا إلا هذه النسخة السقيمة العارية عن الصحة والله المستعان كتبه مصححه (٢) قوله وهو كون الاحتراز الخ الاول والاصوب أن يقول وهو رجوع النفي لكون الاحتراز الخ كما يعلم من كلامه سابقا ولاحقا تأمل كتبه مصححه

فآل الامر الى قولنا ان مرجعها الكلام الفصيح للتمييز أى المعروف (قوله والار بما الخ) أو رده عليه ما تقدم ايرادا وجوابا أى وان لا يوجد تمييز فلا يكون بليغا لانمر بما أورد الخ أو والا يكن مرجعها للتمييز فلا يصح لانمر بما الخ ويرد على الاول هنا ما ورد على الاول سابقا وكذا ورد على الثاني هنا ما ورد على الثاني سابقا وعبرة بعضهم أى وان لم يحصل التمييز بأن لم يميز الفصيح من غيره وأنى الكلام انما قيا يمكن أن يؤتى به غير فصيح فتنتي البلاغة بل الغالب ذلك وعبر هنا بالاراد لان الورود من صفات الالفاظ وفيما تقدم بأدى لان التأدية من صفات المعانى (قوله بلفظ غير فصيح) أى كما قيل أنفك مسرج وشعرك مستنزر فهذا مطابق الا أنه غير فصيح (قوله ويدخل الخ) انما احتاج لذلك الاعتذار لكونه قيد التمييز بالكلام حيث جعل الفصيح صفة له ولو لم يقيد بذلك وجعل الفصيح صفة للفظ لم يحتاج الى هذا الاعتذار وكان الاولى اسقاط ذلك القيد لعدم الاحوج لذلك الاعتذار لكن الذكر للشارح حيث تبع المصنف فى الايضاح الذى هو كالشرح لهذا المتن فانه قيد فيه بذلك القيد اشارة الى أن البلاغة متوقفة على فصاحة الكلام أولا وبالذات وعلى فصاحة الكلمات ثانيا وبالعرض وأيضاف سبق أن فصاحة المفرد والكلام حقيقتان مختلفتان فلو قدر الموصوف ما تناول الكلام والمفرد كاللفظ الفصيح لكان كالجمل بين معنى المشترك بلا (١٤٦) ضرورة وهذا أعني قول الشارح ويدخل الخ جواب عما يقال ان كلامه

يقضى أن البلاغة انما تتوقف على تمييز الكلام الفصيح دون تمييز الكلمات مع انها تتوقف على تمييزها أيضا (قوله لتوقفه عليها) أى لان فصاحتها جزء من فصاحته (قوله أى تمييز الفصيح من غيره) وهو بحسب التفصيل خمس تميزات بعدد الحالات بالفصاحة وهى تمييز الغريب من غيره وتمييز المخالف للقياس من غيره وتمييز المتنافر من غيره وتمييز ما فيه تعقيد من غيره وتمييز ضعف التأليف من غيره (قوله منه) ظاهره أنه خبر مقدم لقوله ما يبين

والا لربما أورد الكلام المطابق لمقتضى الحال بلفظ غير فصيح فلا يكون بليغا لوجوب وجود الفصاحة فى البلاغة ويدخل فى تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها (والثانى) أى تمييز الفصيح من غيره (منه) أى به (ما يبين) أى يوضح (فى علم متن اللغة)

(والثانى) من مرجى البلاغة وهو تمييز الفصيح من غيره (منه ما يبين فى علم متن اللغة) يعنى أن تمييز الفصيح من غيره لما كان موقفا على معرفة الامور المنافية للفصاحة احتيج الى ما يوصل به الى معرفة تلك الامور فمن تلك الامور ما يتبين فى العلم المسمى بعلم متن اللغة أى معرفة أوضاع المفردات اللغوية ويسمى هذا العلم علم المتن لأن المتن هو ظهر الشيء ووسطه وقوته وهذا العلم يتعلق بذات اللفظ ومعناه والعلوم المتعلقة باللغة غير هذا العلم كالتحقيق مثلا تعلق بالالفاظ لا من حيث المعنى الموضوع له اللفظ وما تعلق بالمعنى أقوى لأن الناس الى ادراك المعنى أحوج والتميز فى هذا الفن دون غيره مما ينافى الفصاحة فيحصل بادراكه تمييز الفصيح من غيره هو القرابة لا يقال لا يذكرفى هذا الفن أن هذا اللفظ غريب وهذا ليس بغريب فلا تدرك القرابة فى علم متن اللغة لأننا نقول معنى الادراك أن من أحاط علما بما فى الكتب المتداولة ومارس مادون فيها من الالفاظ المألوسة الاستعمال بعد أن تقرر عنده أن ما يوجد فى هذه الكتب وأمثالها هو المألوس المشهور وانتقل ذهنه الى أن غير ما وجد ههنا مما يفتقر الى التنقيح والتفتيش عنه فى الكتب المطولة المبسوطة التى لم تختص بالمشهور

قوله (والثانى منه ما يبين فى علم متن اللغة)

وفيه أن كون ما يبين فى العلوم المذكورة من ذلك التمييز أمر معلوم بخلاف كون بعض

التمييز يبين فى العلوم المذكورة فأمر مجهول والانصب هو الاخبار بالمجهول لا بالمعلوم فالأقدم من حيث المعنى أن تجعل من مبتدأ لكونها اسما بمعنى بعض وانما بنيت لكونها على صورة الحرف وما يبين خبر والمعنى والثانى بعضه التمييز الذى يبين متعلقه فى علم اللغة أو الصرف والى هذا يشير الشارح بوجه ما حيث قال أى بهضه وما قلناه من أن من اسم لانها بمعنى بعض أحسن مما ذكره هنا بعض الحواشى من أنه ليس لفظ من مبتدأ بل حالة محل المبتدأ وقائمة مقامه وهو بعض اذ هذا خلاف المعروف عندهم اذا المعروف أن لفظ من اذا كان بمعنى بعض كان اسما لاستقلال معناه بالمفهومية اذ هو غير التبعية الجزئية ومن صرح باسميتها القطب والطيبى فى قوله تعالى فأخرج به من الثمرات رزقا لكم (قوله ما يبين) أى تميزات يبين متعلقها فى علم الخ فصاح الحمل فى قوله منه ما يبين بتقدير ذلك المضاف ولك أن تقدّمه بعد من أى والثانى من متعلقه ما يبين الخ ولك أن تقدّم تمييز قبل ما أى والثانى منه تمييز ما يبين (قوله متن اللغة) يطلق المتن على امور منها الاصل كما هنا والاضافة بيانية ويطلق على الظاهر كما فى قوله

وقفت على الديار فكل متنى * فلا والله ما نطقت بحرف

كالقرابة

وعلى الشديده القوى (قوله كالغربة) ظاهره أنه مثال لما بين وهو تمييز فينحل المعنى وتميز الفصح من غيره بعضه وهو الغربة بين في علم متن اللغة مع أن الغربة ليست بعض التميز والجواب أن في كلام المصنف حذف الأصل كتمييز ذي الغربة من غيره أى كتمييز غير السالم من الغربة من غيره وكذا يقال في قوله كخالفه القياس وما بعده أو يقال أنه تمثيل للتملق المقدر سابقا والكاف في قوله كالغربة استقصائية إذ ليس شيء من متعلقات تمييز الفصح بين في اللغة غيرها أو يقال أنها الإدخال للأفراد الذهنية وكذا يقال في ضعف التأليف ومخالفة القياس (قوله وإنما قال في علم متن اللغة) أى ولم يسقط لفظ متن ويقول في علم اللغة (قوله أى معرفة) هذا تفسير لقوله علم وهذا أحاطا لافاته الثانى السائل والثالث المسكات ولو حمل الشارح العلم هنا على المسائل وقال أى مسائل أوضاع المفردات لكان أنسب بقول المصنف بين في علم الخ وقوله أوضاع المفردات هذا بيان لثن اللغة وهو من إضافة الصفة لوصف أى معرفة المفردات الموضوعه لمعانيها وإنما سمى ذلك العلم الباحث عن معانى المفردات الموضوعه بعلم اللغ لان المتن ظهر الشيء ووسطه وقوته وهذا العلم تعلق بذات اللفظ ومعناه والعلوم المتعلقة باللغة غير هذا العلم كالنحو مثلا تعلق بالالفاظ لا من حيث المعنى الذى وضع له اللفظ وما تعلق بالمعنى أقوى لان الناس الى ادراك المعنى أحوج (قوله أعم من ذلك) أى أعم من متن اللغة لان علم اللغة قد يطلق على غير معرفة أوضاع المفردات من معرفة أحوال اللفظ العارضة له من حجة واعلال واعراب وبناء وغير ذلك وذلك لانه يشمل اثني عشر علما نظمها بعضهم بقوله

لغات المعاني نحو صرف اشتقاقهم * بيان قوافل عروض وقرضهم
وانشاء تاريخ وخط وأسقطوا * بدعيا ووضعا فزت بالعلم بعدهم

وعدا الناظم التاريخ من علم اللغة تبع فيه الزمخشري والحق أنه (١٤٧) ليس منه لان التاريخ ليس خاصا بلغة

العرب فلاولى ابداله بعلم التجويد وهذه الانواع عشر علما كما تسمى بعلم اللغة تسمى بعلم العربية أى واذا كان علم اللغة أعم من متن اللغة فلو عبر به لاقتضى أن ذا الغربة يوضح ويبين

كالغربة وإنما قال في علم متن اللغة أى معرفة أوضاع المفردات لان اللغة أعم من ذلك يعنى به يعرف تمييز السالم من الغربة عن غيره بمعنى أن من تتبع الكتب المتداولة وأحاط بمعانى المفردات المأنوسة علم أن ماعداها مما يفتقر الى تنقيب أو تخريج فهو غير سالم من الغربة وهذا يتبين فساد ما قيل أنه ليس في علم متن اللغة

كتسكا كأنهم وافر نقعوا أو الى تخريج غير مأنوس كسرح فهو غير سالم من الغربة لان بأضدادها تنبين الأشياء ومعلوم أن كل مخرج على غير ما يشتهر يفتقر الى التنقيب عنه في الكتب المبسطة وأما المخرج

في الاثنى عشر علما (قوله لان اللغة أعم) أى لان علم اللغة أعم فهو على حذف مضاف فاندفع ما يقال ان اللغة هى الالفاظ الموضوعه لمعانيها وهى لا تشمل ما ذكر من العلوم فأبن العموم والحاصل أن الذى يشمل هذه الاثنى عشر علما علم اللغة لا اللغة فلايد من هذا التقدير (قوله يعنى به) أى بعلم متن اللغة أى أن مراد المصنف بكون الغربة تبين في علم متن اللغة أن بذلك العلم يعرف اللفظ السالم من الغربة من غيره وهذا لا يخص علم اللغة بل يجرى فيه والصرف والنحو ولعل الشارح ترك التنبيه على ذلك فهما لعلهما بالمقايسة وأتى الشارح بهذه العناية جوابا عما يقال ان ظاهر كلام المصنف يقتضى أن علم متن اللغة يبين فيسه أن هذا اللفظ مثل نكسا كأنهم غريب يحتاج في بيان معناه الى البحث في الكتب المبسطة في اللغة ومثل مسرج غريب يحتاج الى تخريج على وجه بعيد وان هذا اللفظ مثل اجتماعهم ليس بغير مع أنه لم يذكر ذلك في علم اللغة أصلا وحاصل ما أجاب به الشارح أن مراد المصنف بكون الغربة تبين في متن اللغة أن بهذا العلم يعرف السالم من الغربة من غير السالم بمعنى أن من تتبع الى آخر ما قال وأنت خير بأن المناسب لهذا التقرير أن يقول المصنف منه ما يستفاد من علم متن اللغة الخ كما لا يخفى (قوله يعرف تمييز الخ) ان أريد التمييز ذهنا وهو معرفة السالم من غيره احتيج لتقدير مضاف أى يعرف متعلق تمييز والا كان المعنى به يعرف معرفة السالم ولا يخفى أنها تفتته وان أريد التمييز خارجا وهو التكلم بالسالم وترك التكلم بغير السالم فالأمر ظاهر (قوله علم أن ماعداها الخ) أى لان الأشياء تبين بأضدادها (قوله الى تنقيب) أى زيادة بحث وتفتيش لعدم وجوده في الكتب المتداولة كالتقاموس والاساس والمصباح والمختار (قوله أو تخريج) أى على وجه بعيد فالأول مثل نكسا كأنهم وافر نقعوا والثانى مثل مسرج (قوله وهذا) أى بما ذكر من قوله بمعنى أن من تتبع الخ (قوله ما قيل) أى اعتراضا من بعض الشراح وهو الزوزنى على المصنف ومنشأ ذلك الاعتراض النظر لظاهر كلام المصنف لان قوله منه ما بين في علم متن اللغة كالغربة يقتضى أنه يذكر في كتب علم اللغة أن بعض الكلمات الغريبة مثل نكسا كأنهم يحتاج في معرفة معناها الى البحث في الكتب المبسطة في اللغة لانها من ماصدقات الغربة التى حكم المصنف عليها بأنها تبين في علم اللغة مع أنه لم يقع ذلك في كتاب من كتب اللغة أصلا

(قوله أن بعض الالفاظ أى لا يقال فى بعض معين من الالفاظ انه يحتاج إلخ أى فكيف يقول ان تميز السلام من غيره بين فى علم متن اللغة (قوله الى أن يبحث عنه) أى أو يخرج على وجه بعيد (قوله أوفى علم التصريف) ظاهره أن هذه صلات متعددة لموصول واحد مع اختلاف الموصول هنا اذ الذى يبين فى متن اللغة مغاير لما يبين فى التصريف والجواب أن أول التقسيم والمراد بما يبين متعلقه نوع كل والمعنى أن هذا النوع ينقسم الى أقسام قسم يبين متعلقه فى علم متن اللغة وقسم يبين متعلقه فى التصريف إلخ واعتراض بأن الخل بالفصاحة هو مخالفة ثابتة عن الواضع وهذا لا يعلم من الصرف وأجيب بأنهم يذكرون الالفاظ السوداء الثابتة فى اللغة ويقولون انها شاذة فيعلم منه أن ما عدا هذه الالفاظ خلاف ثابت (١٤٨) عن الواضع (قوله اذ به يعرف إلخ) أى لان من قواعدهم أن الثلثين اذا

اجتمع فى كلمة وكان الثانى منهما متحركا ولم يكن زائدا تفرض وجب الادغام (قوله كضعف التأليف) أى مثل الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما (قوله والتعقيد اللفظى) يرد عليه أن التعقيد اللفظى قد يكون سببه اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال جار على القوانين كما سبق واذام يجب أن يكون لمخالفة القانون النحوى فكيف يبين فى علم النحو وأجيب بأن سبب التعقيد اللفظى عن اجتماع تلك الأمور انما هو لمخالفة الأصل فيها من تقديم وتأخير مثلا ومخالفة الأصل وان جازت توجب عسر الدلالة والتعقيد والنحو يبين فيه ماهو الأصل وما هو خلاف الأصل ويبين فيه أن الأصل تقديم الفاعل على المفعول

ان بعض الالفاظ يحتاج فى معرفته الى أن يبحث عنه فى الكتب المبسطة فى اللغة (أو) فى علم (التصريف) كمخالفة القياس اذ به يعرف أن الاجال مخالف للقياس دون الاجل (أو) فى علم (النحو) كضعف التأليف والتعقيد اللفظى (أو يدرك بالحس)

على المجهود فهو يوجد غالبا فى الكتب المتداولة فذكر الحاجة الى التنقيب المذكور يفتى عن ذكر التخريج المذكور الا أن ذكره أبين ولا ينحصر البيان فى التنصيص على الفرابية مثلا أو ما ينزل منزلة التنصيص كأن يقال هذا مما يبحث عنه فى الكتب المبسطة حتى يرد البحث فليتأمل (أوالتصريف) أى ومن تلك الأمور المناقبة للفصاحة التى يتوقف تميز الفصح من غيره على ادراكها ما بين فى علم التصريف كمخالفة القياس فى بنية الكلمة اذ به يعرف أن الاجال يفك الادغام مخالف للقياس وانما القياس فيه الادغام (أو والنحو) أى ومن تلك الأمور ما يعرف بعلم النحو كضعف التأليف فى نحو ضرب غلامه زيدا على أن زيدا مفعول فان الاضمار قبل الذكر هنا ضعيف كما تقدم وكالتعقيد اللفظى كما تقدم فى قوله ومماثلة فى الناس الاعمال كالإلخ كذا قيل وفيه نظر لان الأمور الموجبة لتعقيد اللفظى ان كان اجتماعها يوجب ضعف التأليف فذكر ضعف التأليف يفتى عن ذكر التعقيد اللفظى وقد تقدم عند هذا القائل أنه لا يستغنى به عنه وان لم يوجب اجتماعها ضعف التأليف لم يعرف التعقيد بالنحو اذ غاية ما يدرك بالنحو جريان هذا التركيب مثلا على القانون المشهور أو عدم جريانه وقد يجاب عن هذا بأن ما يدرك بالنحو كون هذا أصلا كتقديم الفاعل على المفعول وكون هذا خلافا كالعكس فيكون ذلك ذريعة الى أن اجتماع أمور هى خلافا للأصل ولو كانت كلها جائزة مما يوجب صعوبة الفهم لان الخروج عن الأصل من أوجه كثيرة غير مطبوع فى وجوب صعوبة الفهم وهو التعقيد اللفظى لكن العلم بهذا من النحو قد يدعى خفاؤه فلا يفتى عن غيره فيه (أو يدرك بالحس) أى ومن تلك الأمور ما يدرك بالحس أى بالطبع النطق والاستئصال اللفظى اذ بذلك يعرف تنافر حروف مستشزرات

(أوالتصريف أوالنحو) الثانى مبتدا ومنه ما يبين جملة خبرية ويجوز أن يكون منه خبرا عن الثانى وما يبين فاعله كقوله سبحانه أولئك لهم جزاء الضعف بما عملوا وقوله متن اللغة أى العلم الذى يعلم به معانى المفردات يحترز بقوله متن عن النحو والتصريف فانهما من اللغة وليس موضعهما متنها والمراد بالثانى هو تمييز الفصح من غيره (قوله أو يدرك بالحس)

وأن تقديم المفعول على الفاعل خلاف الأصل وأن الأصل تقديم المستثنى منه على المستثنى وأن عكس ذلك خلاف وهو الأصل وحينئذ فالنحو يعرف به التعقيد اللفظى الحاصل بكثرة مخالفة الأصل (قوله أو يدرك بالحس) عطف على قوله يبين أى ومنه تميز يدرك متعلقه وهو التنافر بالحس كما يدل عليه قوله اذ به يعرف إلخ والمراد بالحس الحس الباطنى وهو القوة المدركة للطائفة الكلام ووجوه تحسيمه المعبر عنها فيما مر بالدوق لا أجل أن يوافق ما مر من أن ادراك التنافر انما هو بالدوق الصحيح فاعده الذوق ثقیلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج أو بعيدا أو غير ذلك على ما صرح به ابن الاثير وليس المراد بالحس حس السمع والاخالف ما مر وان كان وصول ذلك للحس الباطنى بواسطة السمع

وهو ماعدا التعقيد المعنوي * وما يحتترز به عن الاول أعنى الخطأ

(قوله كالمتنافر) أى سواء كان تنافر حروف أو كلمات (قوله ان مستشزرا) هذا فى تنافر الحروف (قوله وكذا تنافر الكلمات) كقوله وليس قرب قبر حرب قبر (قوله أى ما بين) أى التبريد الذى بين متعلقه (قوله أو يدرك بالحس) عبر هنا بأوهشا كلة للمصنف والافالظاهر الواو لان الضمير راجع لما المبينة بالجميع أعنى بين ويدرك (قوله فقدسها الخ) أى لان قضيته أن كل ماعدا التعقيد المعنوي يدرك بالحس وليس كذلك بل المدرك بالحس بعض ماعداه لاجمعه ويحتمل أن وجه السهو أنه يوهم أن التعقيد المعنوي يدرك بالعلوم المذكورة لانه قال ماعدا التعقيد المعنوي يدرك (وما يحتترز به عن الاول أى عن الخطأ) (١٤٩)

وهو محتمل لادراكه

بالعلوم السابقة أى

وحينئذ فلا يكون محتاجا

للم البيان لبيان التعقيد

المعنوي مع أننا بصدد بيان

الحاجة اليه لاجل بيانه (قوله

اذ لا يعرف الخ) هذا تعليل

لاستثناء التعقيد المعنوي

(قوله تميز السالم) أى متعلق

بميز السالم (قوله فعلم

أن مرجع البلاغة) أى

بعض مرجعها وهو تميز

الفصيح من غيره وقوله

بعض مبين أو بعض مبين

متعلقه وهو القراءة

ومخالفة القياس وضعف

التأليف والتعقيد اللفظي

وقوله وبعض مدرك بالحس

أى مدرك متعلقه وهو

التنافر سواء كان فى الحروف

أو فى الكلمات (قوله وبقي

أى من المرجع الاحتراز

الخ أى فانهما غير مبينين فى

علم ولا مدركين بالحس

فست الخ (قوله وبقي

الاحتراز عن الخطأ) أى

كالمتنافر اذ به يعرف أن مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات (وهو) أى ما بين فى العلوم المذكورة أو يدرك بالحس فالضمير عائد الى ما ومن زعم أنه عائد الى ما يدرك بالحس فقدسهاسهوا ظاهرا (ماعدا التعقيد المعنوي) اذ لا يعرف تلك العلوم والحس تميز السالم من التعقيد المعنوي من غيره فلم أن مرجع البلاغة بعض مبين فى العلوم المذكورة وبعض مدرك بالحس وبقي الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوي فست الحاجة الى علمين مفيدين لذلك فوضعوا علم المعانى للاول وعلم البيان للثاني واليه أشار بقوله (وما يحتترز به عن الاول أى عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد

وكلمات قوله فيما تقدم وليس قرب قبر حرب قبر (وهو ماعدا التعقيد المعنوي) يعنى أن كل ما يخل بالفصاحة مما سوى التعقيد المعنوي يدرك بأحد تلك العلوم أو يدرك بالحس وأما التعقيد المعنوي وهو مما يخل بالفصاحة فلا يدرك بتلك العلوم ولا بالحس فست الحاجة الى فن يعرف به التعقيد المعنوي ليكمل العلم بأحد مرجعي البلاغة وهو تميز الفصيح عن غيره وأما المرجع الآخر وهو الاحتراز عن الخطأ فلم يدرك منه شئ بالعلوم ولا بالحس فست الحاجة الى فن ثان يعرف منه ما يحتترز به عن الخطأ فى التأدية وانما است الحاجة الى ما تكمل به معرفة البلاغة لان معرفتها وسيلة لمعرفة أن القرآن معجز فى بلاغته وإدراك اعجاز القرآن المقوى للإيمان نهاية الأمل وغاية ما يستعمل فيه الانسان الكد فى العمل فالضمير فى قوله وهو ماعدا الخ عائد على ما يدرك بأحد تلك العلوم أو يدرك بالحس وليس عائدا على ما يدرك بالحس فقط لان ذلك يقتضى أن ماعدا التعقيد المعنوي مما يخل بالفصاحة مدرك بالحس وذلك يقتضى أن تلك العلوم لا يحتاج اليها إدراك شئ ماعدا التعقيد المعنوي وان الحس كاف فيه وهو مناقض لما قبله الآن يقدر أن المعنى ماعدا التعقيد مما لا يدرك بتلك العلوم وهو تكاف ولهذا قيل انه سهو ظاهر * ثم أشار الى تسمية الفنين اللذين أنتج ما تقدم مس الحاجة اليهما فى تكميل ادراك مرجعي البلاغة فقال (وما يحتترز به عن الاول) أى والعلم الذى به يدرك ما يحتترز به عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد

وهو ماعدا التعقيد المعنوي) أى من تنافر الحروف والتألف (١) وضعف التأليف وقوته لا يقال ضعف التأليف انما يعلم من النحو لانه يقول المعنى يتعقد بهود الضمير على متأخر لفظا ورتبة الا أنه يرد عليه حينئذ أن ذلك من النحو وأنه ليس بحس لفظي لان الدعي ان ضرب غلامه ز بدا تعقيد لفظي لامعنوي ففيه نظر وقوله (وما يحتترز به عن الاول) أى عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد

الذى هو المرجع الاول بتمامه وقوله والاحتراز عن التعقيد المعنوي أى الذى هو بعض المرجع الثاني (قوله فست الحاجة) أى دعت وحملت (قوله مفيدين لذلك) أى لمعرفة ذلك المذكور من الاحترازين (قوله واليه) أى الى كونهم وضوءا علمين مفيدين لما ذكر من الاحترازين أشار بقوله والمراد بالاشارة الذكر والا فهو مصرح لامشير (قوله وما يحتترز به عن الاول) فيه أن الاول هو الاحتراز عن الخطأ وعلم المعانى لا يحتترز به عن الاحتراز المذكور بل عن الخطأ والجواب أن فى كلام المصنف حذف مضاف أى عن متعلق الاول فقول الشارح أى عن الخطأ تفسير لذلك المقدر

(١) قوله وضعف التأليف الخ هذه عبارة لا تخلو من خال فتأمل وحرر كتبه مصححه

هو علم المعاني وما يختز به عن الثاني أعني التعقيد للمعنوي هو علم البيان وما يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال وفصاحته هو علم البديع

(قوله علم المعاني) أن أريد به القواعد فلا مر ظاهر وإن أريد به الملائكة والأدراك احتيج إلى تقدير مضاف أي فوضوا متعلق علم المعاني وكذا يقال فيما بعده (قوله لمكان) مصدر من الكينونة وهي التحقق والوجود والزم مصدر بمعنى الزيادة والراد بالاختصاص المتعلق أي لوجود زيادة تعلق لها بالبلاغة وإنما فسرنا الاختصاص بالتعلق لأن الاختصاص شيء واحد لا يزيد ولا ينقص بخلاف التعلق وأورد على هذا التعليل أن مرجع البلاغة كما مر شيئان الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد وتمييز الفصيح من غيره والثاني أن يكون بعلم المعاني ولا يشاركه فيه غيره من العلوم فلا يظهر بالنسبة إليه التعبير بجزء والثاني كما يتوقف على علم البيان يتوقف على اللغة والصرف والنحو فلا زيادة له عن غيره وأجيب عن الأول بأن المراد بقوله مز بد اختصاص لهما أي لمجموعهما لا لكل منهما وعن الثاني بأن علم البيان المقصود منه بالذات التمييز المذكور (١٥٠) بخلاف النحو مثلاً فإنه ليس المقصود منه بالذات ذلك التمييز بل ذلك حاصل

علم المعاني وما يختز به عن التعقيد للمعنوي علم البيان) وسموا هذين العلمين علم البلاغة لمكان مز بد اختصاص لهما بالبلاغة وإن كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم ثم احتاجوا لمعرفة أنواع البلاغة إلى علم آخر فوضوا لذلك علم البديع واليه أشار بقوله (وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع) ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر هو (علم المعاني) وسمى علم المعاني لأن ما يدرك به معان مختلفة زائدة على أصل المراد (وما يختز به عن التعقيد للمعنوي) أي والعلم الذي يدرك به ما يقع به الاحتراز عن التعقيد للمعنوي هو (علم البيان) وسمى علم البيان لأن له مز يد تعلق بالوضوح والبيان من حيث أن علم البيان به يعرف اختلاف طرق الدلالة في الوضوح والبيان على ما يأتي في تعريفه ويسمى العلمان علمي البلاغة لأن لهما مز بد اختصاص بالبلاغة أما في المعاني فواضح لأن به يعرف ما يطابق به الكلام مقتضى الحال من حيث هو كذلك على ما يأتي وبالبلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال وأما في البيان فلا نه وإن كان مفاده وممرته معرفة ما يزول به التعقيد للمعنوي وهو مما تتوقف عليه البلاغة كتوقفها على مفاد النحو مثلاً الذي هو ما يزال به ضعف التأليف لما كان الحامل على وضعه تكميل ما يتوقف عليه البلاغة كان أمسها بخلاف النحو فالحامل تصحيح ما يؤدي به أصل المراد وهو مقصود مستقل عند غير البلاغة بخلاف إزالة التعقيد للمعنوي لا يتعرض له إلا من له طموح للبلاغة وأيضاً الأحوال المقدرة فيه من فوائدها لا كثرة جعلها لمطابقة مقتضى الحال كالحجاز والحقيقة والكنية ولولم تذكر فيه على ذلك الوجه بخلاف الأحوال المذكورة في النحو وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع أشار به إلى أنهم قد احتاجوا إلى ما يعرف علم المعاني وما يختز به عن التعقيد للمعنوي علم البيان وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع) مناسبة هذه الاصطلاحات واضحة إلا أن في إطلاق لفظ البديع على غير الله تعالى نظراً لأن الراغب قال في كتاب الذريعة إلى محاسن الشريعة إن لفظ الإبداع لا يستعمل لغير الله تعالى لاحقيقة ولا مجازاً وقد يحدش فيه قوله تعالى ورهبانية ابتدعوها

منه تبعاً والمقصود بالذات منه معرفة حال اللفظ أعراباً وبناءً وحاصل ما ذكره الشارح أن البلاغة مرجعها لأمرين الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد والاحتراز عن الأسباب الخلة بالفصاحة والأول موقوف على علم المعاني والثاني موقوف على اللغة والصرف والنحو والبيان وحينئذ فالبلاغة متعلق بها علوم خمسة وهذا بيان لكون التعلق مشتركاً إلا أن تعلق مجموع علم المعاني والبيان بهما لا يعدم تعلق غيرهما وذلك لأن علم المعاني يعرف ما به يطابق الكلام مقتضى الحال والبلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال

وأما في البيان فإنه وإن كان مفاده وممرته معرفة ما يزول به التعقيد للمعنوي وهو مما يتوقف عليه البلاغة كتوقفها على مفاد النحو والصرف واللغة فإنه يزول بالأول ضعف التأليف والثاني مخالفة القياس والثالث الغرابة لسكن المقصود بالذات من البيان تمييز السالم من التعقيد للمعنوي من المشتمل عليه الذي تتوقف عليه البلاغة بخلاف النحو والصرف فإن المقصود بالذات من الأول البحث عن اللفظ من حيث الأعراب والبناء وأما تمييز السالم من ضعف التأليف والتعقيد اللفظي من المشتمل عليهم فما هذا ليس مقصوداً بالذات من النحو بل هو أمر عارض له وكذلك المقصود بالذات من الصرف البحث عن اللفظ من حيث الصحة والاعلال وأما تمييز الموافق للقياس من المخالف فهو أمر عارض له فلما كان المقصود بالذات من البيان تتوقف عليه البلاغة دون المقصود بالذات من غيره كان البيان أشد تعلقاً بهما من غيره (قوله وإن كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم) أي من حيث رجوعها إلى تمييز الفصيح من غيره وأما كان لهما مز بد اختصاص بالبلاغة مع توقفها من هذه الحقيقة على عدة علوم لأن هذين العلمين لا يبعثان إلا على ما يتعلق بالبلاغة (قوله لمعرفة البلاغة) اللام للتعليل مقدمة على العلول لاصلة الاحتياج وقوله إلى علم آخر صلة لاحتاجوا أي ثم احتاجوا لعلم آخر لاجل معرفة الخ (قوله فوضوا لذلك) أي لما ذكر من المعرفة (قوله وجوه التحسين) أي الطرق والأمر التي يحصل بها تحصيل الكلام

وكثير من الناس يسمى الجميع علم البيان وبعضهم سمي الاول علم المعاني والثالث علم البيان والثلاثة علم البديع

﴿ الفن الاول علم المعاني ﴾

(قوله مقصوده) أى مقصود مؤلفه أو أن فيه استعارة بالكناية وتخبيلا (قوله والثلاثة علم البديع) من تنمة الطريقة الثالثة والحاصل أن الطريقة الاولى تسمى الفن الاول بعلم المعاني والثاني بالبيان والثالث بالبديع والطريقة الثانية تسمى الثلاثة بعلم البيان والطريقة الثالثة تسمى الاول بالمعاني والاخيرين بالبيان وتسمى الثلاثة بالبديع وهذا هو ظاهر المصنف وكتب بعضهم قوله والثلاثة أى وبعضهم يسمى الثلاثة علم البديع (قوله ولا تخفى وجوه المناسبة) أما وجه مناسبة تسمية الاول بعلم المعاني فلائنه يعرف به المعاني التى يصاغ لها الكلام وهى المدلولات العقلية للمعاني بخواص التراكيب (١٥١) وأما وجه تسمية الثانى بعلم البيان فلائنه يعرف به

بيان ايراد المعنى الواحد

بطرق مختلفة فى وضوح

الدلالات وخفائها وأما

وجه تسمية الثالث بالبديع

إما لبداعة ما اشتمل عليه

من الوجوه أى حسناتها وإما

لانه لما لم يكن له مدخل فى

تأدية المعنى المراد الموضوع

له أساس الكلام صار أمرا

مبتدعاً أى زائداً وأما وجه

تسمية الجميع بعلم البيان

فلائن البيان هو المنطق

الفصيح العرب عما فى

الضمير ولا شك أن العلوم

الثلاثة لها تعلق بالكلام

الفصيح المذكور تصحيحا

وتحسينا وأما على الطريقة

الثالثة فوجه تسمية الاول

بالمعاني يعلم مما تقدم ووجه

تسمية الاخيرين بالبيان

فلتعلقهما بالبيان أى

المنطق الفصيح أو غلب اسم

الثانى على الثالث وأما

مقصوده فى ثلاثة فنون (وكثير) من الناس من (يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى الأول علم المعاني و) يسمى (الاخيرين) معنى البيان والبديع (علم البيان والثلاثة علم البديع) ولا تخفى وجوه المناسبة

﴿ الفن الأول علم المعاني ﴾

به أوجه تزيد حسنا لحسن البلاغة فوضعوا لذلك علما سموه علم البديع لان مفاده بديع الحسن ظريف الاستعمال وفى هذا الكلام ما يفهم منه ما انحصر فيه مقصود الكتاب وهو ثلاثة فنون لان وضع الكتاب فى علم البلاغة وتوابعها ومجموع ذلك ثلاثة فنون فانحصر فيها مقصود الكتاب (وكثير يسمى الجميع علم البيان) أى والكثير من أهل الفن يسمى جميع الفنون علم البيان لتعلقها جميعا بالبيان وهو المنطق الفصيح العرب عما فى الضمير (وبعضهم) أى وبعض الناس (يسمى الاخيرين) وهما البيان والبديع (علم البيان) تغليبا للبيان المتبوع على البديع التابع (و) بعضهم (يسمى) العلوم (الثلاثة) من المعاني والبيان والبديع علم (البديع) لان البديع هو الشيء الذى يستحسن لظرافته وغرابته وعدم وجود مثاله من جنسه وهذه العلوم كذلك فهذه أوجه التسمية وهى لا تخفى على التأمل ولما ذكر مصادق الفنون الثلاثة وأسماؤها ناسب ذكرها فى التراجم بطريق العهد لان العهد يكفى فيه الذكر الضمنى كما تقدم فأشار الى الاول منها فقال

﴿ الفن الاول علم المعاني ﴾

والاخبار عنه بأنه علم المعاني ولو كان معلوما مما قبله ليناسب الفنين بعده والاخبار عنها صحيح لطول العهد وقدمه على علم البيان لان ثمرة علم المعاني رعاية المطابقة لمقتضى الحال وثمره البيان هى الاحتراز (ومنهم من يسمى الجميع علم البيان) لما فى كل من معناه اللغوى وهو الظهور (ومنهم من يسمى الاخيرين علم البيان) وهذا يقع كثيرا فى كلام الزمخشري فى الكشف (والثلاثة علم البديع) وعلى ذلك قول الزمخشري عند قوله تعالى أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى انه من صنعه البديعية ص ﴿ (الفن الاول علم المعاني) ﴾

وجه تسمية الجميع بالبديع فللبداعة مباحثها أى حسناتها لان البديع هو الشيء المستحسن لظرافته وغرابته وعدم وجود مثاله من جنسه ومباحث هذه العلوم كذلك أولانه يعرف بها أمور مبتدعة بالنسبة الى تأدية أصل المراد الذى يعرفه الخاص والعالم وتلك الامور كالخصوصيات والمجاز والكناية والجناس والترصيع وغير ذلك

﴿ الفن الاول علم المعاني ﴾

(قوله الفن الاول علم المعاني) أورد عليه أن هذا إخبار بمعلوم فلا فائدة فيه وذلك لانه قال أولا وما يحتترز به عن الاول أى الخطأ فى تأدية المعنى المراد علم المعاني وما يحتترز به عن التعقيد المعنوى فهو علم البيان وما يعرف به وجوه التحسين فهو علم البديع فقد علم من هذا أن الفن الاول علم المعاني فبقوله بعد ذلك الفن الاول علم المعاني إخبار بمعلوم فلا فائدة فيه وأجاب بعضهم بأنه لما طال العهد بالنسبة للعالمين

الاخيرين لأوقع الحمل هناك وأجرى ما هنا عليه لتسكون التراجم الثلاثة على نسق واحد والأحسن ما قاله بعضهم أنه ليس المراد بالاول هنا الاول في قوله سابقا وما يحتز به عن الاول الخ بل المراد بقوله انهن الاول أى الواقع في المرتبة الاولى من الكتاب وكذا يقال في الثاني والثالث ولما كان مظنة أن يقع اختباه في أن الفن الاول والثاني والثالث أى شئ هو حمل علم المعاني على الفن الاول وعلم البيان على الفن الثاني وعلم البديع على الفن الثالث ازالة لذلك الاشتباه فظهر لك أن الحمل مفيد وان دفع ماسبق الى بعض الاوهام من عدم صحة الحمل وأنه ينبغي أن يعكس بحيث يحمل الفن الاول على علم المعاني لان علم المعاني قد علم من قوله قريبا وما يحتز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد علم المعاني والمعلوم بحمل محكوما عليه ولا يقال ان المعارف عدم كون المسند أعرفا من المسند اليه فما ذكرته من جعل علم المعاني خبرا لخلاف المعارف لان الفن الاول من قبيل المحلى بال وعلم المعاني معرفة بالعلمية والعلم أعرف منه لانا نقول المسند اليه هنا مساو للمسند في التعريف لان مدخول ال العهدية في حكم علم الشخص ولا يصح أن يحمل الفن الاول خبرا مقدما وعلم المعاني مبتدأ مؤخرا لان الخبر هنا واجب التأخير لاستواء الجزأين في التعريف من غير قرينة كما أشار اليه في الخلاصة بقوله

فانمعه حين يستوى الجزآن * عرفاً ونكراً عادى بيان

ثم ان الفن عبارة عن الالفاظ أى القضايا السكائية لانه جزء من المختصر الذى هو اسم الالفاظ المخصوصة على ماسبق في قوله رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون والعلم يحتمل أن يراد به الملكة ويحتمل أن يراد به القواعد كما سيأتى ذلك قريبا للشارح فعلى أن المراد بالعلم بالقواعد والاصول التى هي قضايا كاية فالحمل صحيح لانه من حمل الالفاظ على الالفاظ وعلى أن المراد بالعلم الملكة فالحمل غير صحيح لان الخبر غير المبتدأ وقد يجب بأن الحمل من باب الاسناد المجازى لما بين الالفاظ أى القضايا السكائية التى هي الفن والملكة من العلاقة الشديدة لحصولها بمزاولتها ولا يرد أن الاسناد المجازى عند المصنف خاص باسناد الفعل أو ما في معناه غير ماهوله فخرج اسناد الخبر الجامد لغير ماهوله فلا يكون مجازا عقليا لان الصحيح خلافه كما يأتى (١٥٢) وما ذكره العلامة الحفيد وتبعه الغنيمي من أن العلم عبارة عن المعاني

قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب

عن التعقيد المعنوى وذلك بسبب معرفة ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة مع معرفة المقبول منها ليعترك غيره وثمره العلم الثانى انما تعبر به حصول ثمره الاول فصار الاول باعتبار مرجعه وثمرته كالجزء الثانى باعتبار مرجعه وفائدته في عدم وجود الثانية بدون الاولى كما لا يوجد الكل بدون الجزء كذا يستفاد من كلامهم وفيه نظر لان اعتبار المطابقة أيضا لا عبرة بها في باب البلاغة بدون انتفاء التعقيد المعنوى

والحمل غير صحيح وأجاب بأن الاسناد مجازى أو يجب كما ذكره غيرهما بتقدير مضاف امانى الأول أى ما أول الفن الاول علم المعاني أو فى الاخير أى الفن الاول دال علم المعاني فهذا ينبوعه حمل

الشارح العلم على الملكة أو على الاصول والقواعد وقوله بعد ذلك ينحصر في ثمانية أبواب من انحصار الشكل في أجزائه اذ من العلوم أن الابواب الثمانية ألفاظ فاذا كانت الاجزاء ألفاظا وقضايا كان الشكل وهو علم المعاني كذلك فتأمل ذلك (قوله قدمه على البيان) لم يقل على علم البيان مع أنه أنسب بكلام المتن حيث قال سابقا وما يحتز به عن التعقيد المعنوى علم البيان اشارة الى أن العلم المعاني والبيان وازداده العلم في مثل ذلك لما بعده من اضافة العلم الى الخاص فقد عدل عن مراعاة السكينة اللفظية وهى المجانسة اللفظية لمراعاة تلك السكينة المعنوية (قوله لكونه منه الخ) حاصله أن ثمره علم المعاني وهى رعاية المطابقة لمقتضى الحال يتوقف عليها ثمره علم البيان وهى ايراد المعنى الواحد بطرق متعددة مختلفة الدلالات في الوضوح والخفاء من حيث انه لا يعتمد بذلك الايراد الا اذا حصلت الرعاية لمقتضى الحال كما يشعر به تعريف البيان بأنه علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح والخفاء بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فلما كانت ثمره البيان متوقفة على ثمره العلم المعاني وعلم البيان متوقف على ثمرته وهو الايراد المذكور صار علم البيان متوقفا على شيئين ثمرته وثمره علم المعاني التى توقف عليها ثمرته لان التوقف على التوقف على شئ متوقف على ذلك الشئ وحيث كان علم البيان متوقفا على شيئين وعلم المعاني متوقفا على واحد منهما صار علم المعاني بمنزلة الجزء من علم البيان والجزء مقدم على الكل طبعاً فقدم علم المعاني لذلك وضعا والحاصل أن ثمره علم المعاني التى هي رعاية المطابقة شديدة الارتباط به لانها المقصودة منه حتى كأنها هو وهى تشبه الجزء من علم البيان لتوقفه عليه من حيث اعتبار ثمرته والاعتداد بها وتوقف على غيرها أيضا كما ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح والخفاء وما يتوقف عليه الشئ يشبه جزاءه بجماع التوقف عليه في الجملة فتلك الرعاية وذلك الايراد يشبهان أجزاء علم البيان لنوقده عليهما فكان علم المعاني بمنزلة الجزء لكون ثمرته المقصودة منه كالجزء وانما قلنا انها تشبه الجزء لانها ليست جزءاً حقيقة للبيان لانه ليس عبارة عنهما مع شئ آخر وانما قلنا من حيث اعتبار ثمرته والاعتداد بها لان تحققه وحصوله لا يتوقف على رعاية المطابقة لانه يمكن تحقق ملكة يقتدر بها على ايراد المعنى الواحد بالطرق المذكورة من غير رعاية لمطابقة ولا شك أن هذه الملكة تسمى علم البيان اذا علمت

هذا فقول الشارح لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب كلمة من في الموضوعين ابتدائية الا أن الابتداء باعتبار الاتصال لأنها ابتدائية محضة لان مجرور هاليس مبدأ ومنشأ لنفس ما قبلها بل متصل به والمعنى لكون المعاني حال كونه ناشئاً من البيان أى متصلاً به بمنزلة المفرد حال كونه ناشئاً من المركب أى متصلاً به وملخصه أن اتصال المعاني بالبيان ونسبته اليه كاتصال المفرد بالمركب ونسبته اليه من جهة التوقف على كل وان كان توقف المركب على المفرد من جهة كونه جزءاً له بخلاف توقف البيان على المعاني ويصح أن تكون كلمة من متعلقة بمحذوف أى لكون قرب المعاني من البيان بمنزلة قرب المفرد من المركب كما ذكر في قوله عليه الصلاة والسلام أنت منى بمنزلة هرون من موسى (قوله لان رعاية الخ) علة لكون اتصال المعاني بالبيان بمنزلة اتصال المفرد بالمركب وقوله لان رعاية المطابقة لمقتضى الحال أى التى هي ثمرة المعاني لان المعاني كما قال المصنف علم يعرف به أحوال الالفاظ العربى الخ وثمره ذلك العلم رعاية المطابقة لمقتضى الحال (قوله وهو مرجع الخ) الضمير للرعاية وذكر الضمير باعتبار الخبر والراد بالمرجع هنا الفائدة والثمرة لاما يتوقف حصول الشيء عليه كما مر في قول المصنف فعلم أن مرجع البلاغة الخ وذلك لما علمت أن تحقق علم المعاني وحصوله لا يتوقف على تحقق الرعاية المذكورة اذ يمكن أن يوجد في شخص ملكة يعرف بها أحوال الالفاظ العربى من حيث (١٥٣) ان بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ولا يحصل

من ذلك الشخص رعاية المطابقة المذكورة ولا قصدها فقد وجد علم المعاني بدون تلك الرعاية (قوله معتبرة في علم البيان) أى من حيث انها شرط في الاعتداد بثمرته وهى إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح والخفاء وليس الراد اعتبارها في البيان على سبيل الجزئية له لان البيان ليس مركباً من اعتبار المطابقة وإيراد المعنى الواحد بطرق فظهر لك من هذا أن المراد بالاعتبار في كلام الشارح

لان رعاية المطابقة لمقتضى الحال وهو مرجع علم المعاني معتبرة في علم البيان مع زيادة شيء آخر وهو إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة (وهو علم) أى ملكة يقتدر بها

الذى انما يفتنى بمعرفة الإيراد على الوجه المقبول وان أراد وجود حاصل الفنين من غير مراعاة باب البلاغة صح وجود كل منهما بدون الآخر بل التبادر أن البيان هو الذى يكون للمعاني كالجزء لان مفاده جزء من أجزاء الفصاحة التى هي شرط في البلاغة التى هي المطابقة لمقتضى الحال وعلم المعاني أمس بالمطابقة من غيره نعم معرفة إيراد المعنى الواحد بالطرق المختلفة بعد انتفاء التعقيد المعنوى عن جملة تلك الطرق اذا اعتبرت بالقبول أى من حيث معرفة ما يناسب المقام منها فيعتبر وما لا فلا تستلزم في باب البلاغة معرفة المطابقة في الجملة لمقتضى الحال كاستلزام السكل الجزء ولا تستلزم معرفة المطابقة معرفة هذا الإيراد وهذا كاف في مناسبة التقديم لكن هذا اذا قطع النظر عن معرفة نفي التعقيد المعنوى والا فهو ملازم لمعرفة الإيراد المذكور ومعرفة المطابقة في باب البلاغة لاتم الا بذلك فيعود الاول تأمل ثم لما كان الطالب لمسائل ينبغي له علمها بحجة تجمعها ليأمن من تضيق وقته فيما لا يعميه قدم التعريف الجامع لمسائل الفن فقال (وهو علم) أى ملكة يقتدر بها على ادراكات أمور جزئية وتحقيق ذلك أن القواعد المقررة في الفن توجب ممارستها وكثرة تصفحها

وهو علم

(٢٠ - شروح التلخيص - أول)

ما يشمل اعتبار الخارج واعتبار الفائدة فان رعاية المطابقة أمر خارج عن البيان ليست جزأ منه ولا فائدة له وانما هي شرط للاعتداد بفائدته فاعتبرت فيه من تلك الحثية وأما الشيء الآخر الذى هو إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فهو فائدة لعلم البيان ومقصود منه فاعتباره فيه من تلك الحثية (قوله المعنى الواحد) أى كشيء الجود لزيد فانك تعبر عنه تارة بقولك زيد سخي وتارة بقولك زيد جبان السكاب وتارة بقولك زيد كثير الرماذ وتارة بقولك زيد هزيل الفصيل وتارة بقولك رأيت بحراً في الحمام يعطى والحال أن المرئى في الحمام زيد (قوله في طرق) أى بطرق (قوله ملكة) أى كيفية راسخة وانما قيدنا بالرسوخ لان الكيفية النفسانية كما مر لاتسمى ملكة إلا بعد الرسوخ اذ في ابتداء حصولها نسمى حالا (قوله يقتدر بها على ادراكات) أى على استحضار ادراكات واستحصاها والحاصل أن الملكة لا يقال لها علم كما اختار صاحب المواقف وغيره من المحققين إلا اذا كان يستحضر بها ما كان مخزونا عنده في الحافظة ومعلومه من الجزئيات ويحصل بها ما ليس عنده منها مثلاً واضع هذا الفن وضع عدة أصول مستنبطة من ترايب البلاء يحصل من ادراكها وممارستها قوة للنفس يتمكن الانسان بتلك القوة من استحضار جزئيات تلك الأصول التى عنده متى أراد و يتمكن أيضاً من استحصاها ما كان مجهولاً له من جزئياتها وذكر العلامة عبد الحكيم أن المعتبر في العلم بمعنى الملكة هو ملكة الاستحضار الحاصلة بعد تكرار المشاهدة وأما التمكن من استحصاها ما بقى فليس بمعتبر

فيها والى هذا يشير كلام الشارح في الطول (قوله على ادراك كانت جزئية) ان قلت الادراك لا يوصف بالكلية ولا بالجزئية والذي يتصف بهما انما هو المدرك كالانسان وزيد وحيد فذلك مناسب ان يقال يقتدر بها على ادراك الجزئيات وأجيب بأن في الكلام حذف مضاف أى يقتدر بها على ادراك مدرجات جزئية كذا قيل وقد يقال انه لاحاجة لذلك لان ادراك الجزئى جزئى حقيقى لان جزئية المدرك بالفتح تستلزم جزئية الادراك ثم ان المراد بالادراك كانت الجزئية الادراكات المتعلقة بالفروع المستخرجة بتلك الملكة من المسائل أى القواعد الكلية مثلاً قولنا كل كلام باقى الى النكر يجب توكيده أصل كلئى يستحضر بالملكة وفرعه الاستفادة بالملكة هذا الكلام الملقى لهذا النكر يجب توكيده وكذلك كل كلام باقى الى المحبوب يجب فيه الاطناب وكل كلام باقى الى المريض يجب فيه الايجاز وفرعهما الكلام الملقى لهذا المحبوب يجب فيه الاطناب الكلام الملقى لهذا المريض يجب فيه الايجاز وهكذا فالجزئيات المستخرجة من القواعد بالملكة هى القضايا التى موضوعاتها جزئية وهى مغايرة لأحوال اللفظ العربى كالتأكيدها الواقع فى هذا الكلام والايجاز الواقع فى هذا الكلام والاطناب الواقع فى هذا الكلام وهكذا فى أحوال اللفظ العربى يقتضى أن المعروف بالملكة جزئيات الأحوال فكلام الشارح يقتضى أن المعروف بها جزئيات القواعد وقد علمت التغير بينهما وقد يجب بأن هذه الملكة تعرف بها جزئيات الأحوال (١٥٤) بواسطة معرفة فروع القواعد بها لان معرفتها وسيلة الى التصديق بأحوال اللفظ

على ادراك كانت جزئية ويجوز أن يريد به نفس الأصول والقواعد المعلومة ولاستعمالهم المعرفة فى الجزئيات قل

قوة يصح لمن قامت به أن يدرك بها ما يدخل تحت القصد مما يرد عليه من جزئيات ذلك الفن مثلاً نعرف بممارسة هذا الفن أن هذا المقام المخصوص يناسبه هذا التأكيدها وهذا الذكر أو هذا الحذف ونعرف فى فن الفقه أن هذا الفعل محرم أو مكروه أو مباح أو غير ذلك ثم لا يجب أن تكون تلك الجزئيات حاصلة بعد ممارسة الفن بمجرد الالتفات ولا بمجرد التذكر لها لحصولها ثم غابت بل يجوز أن يكون حصولها بتكسب حاصل عن استعمال مقتضى تلك القواعد بنفسها أو ما ينسب وينضاف إليها وظاهر هذا أن تلك الملكة وتلك القوة لا تسمى باعتبار احضار تلك القواعد بدون جزئياتها علماً بذلك الفن لانها بالنسبة إليها ليست جهة ادراكها بل جهة استحضارها فلا تسمى تلك الملكة باعتبار احضار تلك القواعد علماً لان العلم يقال فيه هو جهة ادراك ولذلك يشبه العلم بالحياة والملكة باعتبار الجزئيات جهة ادراك فهمى علم باعتبارها ولوقيل بأنها علم باعتبار القواعد أيضاً ما عدل هو الواجب لانها جهة ادراك الاستحضار ويجوز أن يراد بالعلم القواعد اذ بها تدرك جزئياتها واذا علم أن المراد بحصول

فيانهم من التصديق بأن هذا الكلام الملقى الى هذا النكر يجب توكيده ليطابق مقتضى حاله التصديق بأن هذا التأكيدها مناسب لانكار هذا الشخص الذى هو حاله ومعرفة الجزئيات تتناول تصورهما والتصديق بحالهما فالتصديق بأن هذا التأكيدها مناسب لانكار هذا المخاطب معرفة له فصح القول بأن الملكة يعرف بها أحوال اللفظ بهذا الاعتبار

(قوله ويجوز الخ) قد تحصل من كلامه أن العلم مشترك ولا يضرو وقوعه هنا فى التعريف لصحة ارادة كل من معانيه يعرف ومحل المنع اذ لم يصح ارادة ذلك ثم ان تصدير الشارح بالمعنى الأول وتصدير هذا بيجوز يقتضى أن هذا مرجوح والراجح الأول مع أن الأمر ليس كذلك اذ الراجح انما هو هذا الثانى لان الكثير فى استعمالهم اطلاق العلم على الأصول واطلاقهم له على الملكة قليل وأيضاً المناسب لقوله الآتى وينحصر فى ثمانية أبواب المعنى الثانى لان المنحصر فى الأبواب انما هو الأصول لا الملكة ولا يقال هذا يوجب ارادة المعنى الثانى لانا نقول يمكن أن يراد المعنى الأول ويرتكب فى قوله وينحصر الخ الاستخدام أو يجعل فى الكلام حذف مضاف أى وينحصر متعلقه وهى المدرجات فى ثمانية أبواب كذا فى الغنىمى والحفيد الذى ذكره العلامة عبد الحكيم أن اطلاق العلم بمعنى الملكة أكثر فى العرف من اطلاقه بمعنى الأصول كما صرح به فى التلويح ختم اللفظ عليه أولى ولهذا قال الشارح ويجوز ولان حمل العلم على الأصول يحوج الى تقدير مضاف فى قوله يعرف به أى بعلمه لان العلم بمعنى الأصول لا يصير سبباً فى المعرفة إلا بعد حصول الملكة فالحمل عليه بعيد بالنسبة الى الملكة ولم يذكر الشارح جواز حمل العلم على الادراك مع أنه يطلق عليه أيضاً لفساد المعنى لان الادراك لا يدرك به (قوله والقواعد) عطف تفسير (قوله المعلومة) وصف القواعد بكونها معلومة اشارة الى أن وجه اطلاق العلم عليها تعلقه بها وأنه من باب اطلاق اسم المتعلق بالكسرة على المتعلق بالفتح على حد هذا خلق الله أى مخلوقه وذلك لان العلم فى الأصل مصدر بمعنى الادراك وهو غير القواعد فهمى معلومة وأشار الشارح بما ذكره لوجه العلاقة (قوله واستعمالهم المعرفة فى الجزئيات) أى والعلم فى الكليات وهذا جواب عما يقال لماذا عبر بالمعرفة فى قوله يعرف به الخ ولم يعبر بالعلم وهو علة مقدمة على المعالول وهو قوله قال يعرف أى ولم يقل يعلم لاستعمالهم الخ فى الجزئيات أى وأحوال اللفظ العربى كتماكيدها هذا الكلام وتقديم المسند فيه وتأخير جزئياتها فى ناسبها المعرفة لا العلم (قوله فى الجزئيات) أى فى ادراكها تصوراتها أو تصديقاً بحالها أى واستعمالهم العلم فى ادراك الكليات تصوراتها أو تصديقاً بحالها

يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال قيل يعرف دون علم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات واللعرف بالجزئيات كما قال صاحب القانون في تعريف الطب الطب علم يعرف به أحوال بدن الانسان وكما قال الشيخ

(قوله يعرف به أحوال اللفظ العربي) اعترض بأن في التعريف دورا وذلك لأن أحوال اللفظ العربي أخذت في تعريف علم المعاني فصار متوقفا عليها وهي لا تعرف إلا منه فهي متوقفة عليه ويحجب بأن الجهة منفكة لأن العلم متوقف عليها من حيث تصور ماهيته وهي متوقفة عليه من حيث حصولها في الخارج فلا تحصل معرفتها بدونه وذلك لأن المراد بمعرفة الأحوال التصديق بأن هذه الأحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال كالتصديق بأن هذا التأكيده مثلا في قولك إن زيدا قائم به يطابق هذا الكلام مقتضى الحال ولا شك أن التصديق المذكور لا يحصل بدون علم المعاني لأنه هو الذي يبحث عن أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال وقوله أحوال اللفظ أعم من أن تكون أحوال مفرد كالسند اليه أو أحوال جملة كالفصل والوصل والايجاز والاطناب والسواة فانها قد تكون أحوالا للجملة واحترز بإضافة الأحوال للفظ عن علم الحكمة فانه لا يعرف به أحوال اللفظ بل أحوال الموجودات وعن النطق فانه يعرف به حال المعنى وعن الفقه فانه يعرف به أحوال فعل المكاف وهكذا (قوله يستنبط منه) أى يستخرج منه والتعبير يستنبط منه مشكل على تفسير العلم بالملكة لا على تفسيره بالقواعد وذلك لأن الملكة يستنبط بها الامنها اللهم إلا أن تجعل لفظة من السببية أى يستخرج بسببه وعلى تفسير العلم بالقواعد تجعل من للتعبية (قوله كل فرد فرد) قيل الاولى (١٥٥) حذف فرد الثانى لاستفادة الاستغراق من قوله كل فرد ورد بأن هذا

الاستعمال شائع في كلام العرب فيكثرون الشيء مرتين إشارة لاستيعاب جميع أفراد المجموع بمنزلة شئ واحد يقصد بهما افادة التعميم أو أنه على حذف الفاء العاطفة أى كل فرد فرد أى كل فرد يعقبه آخر وهكذا الى غير النهاية كما يشهد بذلك الذوق السليم أفاده السبرامى

(يعرف به أحوال اللفظ العربي) أى هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الأحوال المذكورة بمعنى أن أى فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم وقوله (التي بها يطابق) اللفظ (مقتضى الحال) احتراز عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة

العلم حصول قوة يصح معها صحة قريبة من الفعل ادراك ما يدخل تحت القصد من الجزئيات الواردة لم يرد ما يقال من أن العلم بجميع جزئيات المسائل محال لغير علام الغيوب والعلم ببعضها مطلقا لا يكفي في تسمية صاحب العلم عالما به والا كان من عرف بعض مسائل الفقه فقيها مثلا ولا يقال ان اشتراط علم كل مسألة في التعريف لا يصح واشتراط البعض العين لا دليل عليه والبعض المبهم إحالة على جملة لانا نقول ليس المراد واحدا من هذه بل المراد حصول قوة يتأتى بها ما ذكر فليتأمل (يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق) ذلك اللفظ (مقتضى الحال) وعبر بيعرف لأن المصدر كما يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال) ش انما قدم هذا على علم البيان والبربع

وفي كلام الحفيد أن فردا الثانى بمعنى منفرد صفة للأول أى كل فرد منفرد عن الآخر أى معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد لا على سبيل الاقتران وأما ما فى الفنى من أن الثانى توكيد لفظى للأول ففيه أن التوكيد اللفظى لا بد أن يكون الثانى عين الأول والثانى هنا غير الأول لأن المراد فرد آخر (قوله بمعنى أن أى فرد يوجد منها) أى حاولنا إيجادها منها أمكننا الخ وليس المراد أن أى فرد وجد بالفعل ادلايلا منه للتعبير بالامكان كذا قرر بعض الاشياخ ويصح أن يكون المراد بمعنى أن كل فرد يدعى من هذه الأحوال يمكن معرفته بذلك العلم (قوله بمعنى أن أى فرد الخ) أتى بهذا الإشارة الى أن الاستغراق عرف وأن المراد امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل كما هو ظاهر العبارة والحاصل أن المراد من كون علم المعاني يعرف به أحوال اللفظ العربي أن أى فرد من الأحوال حاولنا إيجادها أمكننا معرفته بذلك العلم وليس المراد أن الأحوال بتمامها توجد في تركيب واحد بالفعل ونعرف بذلك العلم لأن أحوال اللفظ لانهاية لها ويستحيل وجود لانهاية له ومعرفته ولا أنها غير موجودة بالفعل في تركيب ولكن يعرف جميعها بهذا العلم لاستحالة معرفة جميع لانهاية له وهذا المراد اندفع ما يقال اعتراضا على المصنف قوله يعرف به أحوال اللفظ العربي جمع مضاف وحكمه حكم الجمع المعروف في احتمالاته الأربعة فاما أن يراد به الجنس مجازا وهو ظاهر البطلان لانه يلزم أن يكون من له ملكة يعرف بها حالا واحدا عالما بالمعاني واما أن يراد به الاستغراق فيلزم أن لا يكون أحدا عالما بالمعاني لأن أحوال اللفظ لانهاية لها ومالا يتناهى يستحيل وجوده فيستحيل معرفته واما أن يريد البعض المطلق فيلزم مالمزم على تقدير ارادة الجنس واما أن يريد بعضا معينيا نفسه بنصف أو ثلث أو غير ذلك من الكسور غير معين في الذكر فيلزم التعريف بالمجهول واما أن يريد البعض المعين في الذكر كالتعريف والتنكير والتأكيده والتجريد وكأحوال الاسناد أو المسند اليه أو غيرهما فلا دلالة للفظ عليه وحاصل الجواب أننا نختار الاستغراق لكون المراد العرفى به لا الحقيقى [ويريد بالمعرفة المعرفة بحسب الامكان لا بالفعل كما مر (قوله بذلك العلم) أى بتلك الملكة أو بالاصول والقواعد (قوله يطابق اللفظ) فيه

أبو عمرو رحمه الله التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم * وقال السكاكي علم للمعاني هو تتبع خواص تراكم

إشارة إلى أن الصلة تجرت على غير من هي له وكان الواجب الإبراز الآن يقال أنه جرى على المذهب الكوفي وكان الأولى للشارح أن يقول أي اللفظ ليسكون تفسيراً للتصريف المستتر والافتقار إلى أن المصنف حذف الفاعل مع أنه لا يجوز حذفه إلا في مواضع معلومة ليس هذا منها (قوله مثل الاعلال والادغام) إن قلت هذا يقتضي أنهما يتوقف عليهما أصل المعنى مع أنه ليس كذلك ألا ترى أن أصل المعنى يستفاد عند الفك أيضاً كما في قوله الحمد لله على الأجل وحينئذ فالأولى إسقاطهما وقد يقال المراد بالمعنى في قوله لا يابد منه في تأدية أصل المعنى المأخوذ من اللفظ الجاري على طريقة الوضع والقانون الأصلي والمعنى المستفاد عند الفك ليس مأخوذاً من اللفظ الجاري على طريقة الوضع وكذلك يقال في الاعلال (قوله وما أشبه ذلك لا بد الخ) أي وذلك كالجمل والتصغير والنسبة فإن هذه الأحوال إنما تعرف من التصريف أو من النحو واعترض بأن هذا يتناول أحوال اسم الإشارة من كونه للفريق تارة ولغيره أخرى مع أن هذه إذا اقتضاها الحال كانت من علم المعاني ويحجب بأن المراد مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى من حيث أنه يؤدي به أصل المعنى فلم اللغة يبحث عنها أي عن أحوال اسم الإشارة من حيث أنه يؤدي بها أصل المعنى وعلم المعاني يبحث عنها من حيث أنها مطابقة لمقتضى الحال فإذا أشار المتكلم بهذا الموضوعه للفرق استفيدان المتكلم قصد القرب لاقتضاء الحال إياه وإذا أشار بذلك إلى البعيد استفيد أن المتكلم قصد البعد لاقتضاء الحال إياه فالبحث عن هذه الأحوال التي لاسم الإشارة من حيث إفادتها أن المتكلم يقصدها لاقتضاء الحال إياها من علم المعاني وكان ينبغي للشارح (١٥٦) أن يقيد بهذه الحذية ليندفع ما ذكره الآن يقال هي مرادة

والمراد يدفع الإراد على ما فيه من خلاف (قوله وكذا المحسنات البديعية) أي إذا لم يقتضها الحال والا فلا تخرج من التعريف بل تكون داخلية فيه بالحذية المرادة لأنها من أفراد المعروف (قوله والمراد الخ) هذا جواب عما يقال إن قول المصنف يعرف به حال اللفظ العربي

مثل الاعلال والادغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التحنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة والمراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث أنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اظهر أن ليس علم المعاني عبارة عن تصور معاني التعريف والتشكيك والتقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك

تقدم بالملكة الجزئية والمناسب بما يتعلق بالجزئي المعرفة وإنما كان متعلقاً جزئياً لأن المراد بالجزئي ههنا الجزئي الإضافي والجزئي الإضافي هو ما ندرج تحت كلي سواء كان حقيقياً أولاً وخرج بقوله أحوال اللفظ العربي أحوال المعجمي لأن الصناعة لم توضع له وخرج بقوله التي بها يطابق الخ ما لا تحصل المطابقة به أصلاً كالاعلال والتصحيح والاعراب ونحو ذلك مما يقتضيه في تأدية أصل لانه منهما كالأصل للفرع قال الخطيب علم المعاني يبحث عما يعرف منه كيفية تأدية المعنى باللفظ وعلم البيان يبحث عما يعلم منه كيفية إيراد ذلك المعنى في أفضل الطرق دلالة عقلية فنسبة علم المعاني إلى

يتبادر منه أن المراد بالمعرفة المعرفة التصورية لانه أسند المعرفة للفردات وهي الأحوال

علم فيقتضي أن علم المعاني ملكة أو قواعد يتصور بها أحوال اللفظ كالترصيع والتشكيك والتأخير وعدمه والتقديم والتأخير وغير ذلك مع أن علم المعاني لا يتصور به شيء من تلك الأحوال وحاصل الجواب أن المراد بالمعرفة المعرفة التصديقية وحينئذ فمعنى كلام المصنف أنه علم يصدق ويحكم بسببه بأن هذه الأحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال هذا محصل كلام الشارح كما يرشد إليه ما بعد لكنه لو عبر بالتصديق لكان أصرح في مقصوده فقوله والمراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث الخ أي يحكم بسببه على هذه الأحوال أي على جزئياتها بأن بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فهذا تصديق موضوعه الأحوال ومحموله الحذية أفاد ذلك شيخنا العدوي (قوله من حيث الخ) هذه الحذية مأخوذة من قول المصنف التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وذلك للقاعدة من أن تعليق الحكم على مشتق يؤذن بعلية ماسنه الاشتقاق فكأنه قال يعرف به أحوال اللفظ من حيث أن بها يطابق اللفظ الخ لأنه يعرف به أحوال اللفظ من حيث ذاتها بأن تتصور به فقط فهذه الحذية للتقيد فإن قلت إن الحكم هنا هو المعرفة غير معلقة بالمشتق حتى يقال ماذا كر بل معلقة بأحوال اللفظ قلت الموصول وأصله كالشيء الواحد وهما في تأويل مشتق والصفة والموصوف كالشيء الواحد (قوله ليس علم المعاني عبارة الخ) أي كما هو المتبادر من كلام المصنف لكن فيه أن اللازم على كون المراد بالمعرفة المعرفة التصورية الذي هو متبادر من المصنف أن يكون علم المعاني ملكة يتصور بها معاني التعريف وغيره من الأحوال لأن يكون نفس تصور المعاني المذكورة واجباً بأن في الكلام حذف مضاف أي عبارة عن ذي تصور أو عن ملكة تصور الخ وإضافة معاني للتعريف للبيان والتعريف كون اللفظ معرفة والتشكيك كون

الكلام في الافادة وما يتصل بهما من الاستحسان وغيره ليحتز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضي الحال ذكره وفيه نظر اذ التبع ليس يعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريفه بشيء من العلوم به ثم قال وأعني بالتركيب تراكيب البلغاء ولا شك أن معرفة البلغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ التكلم في تأدية المعنى حداله اختصاص بتوفية خواص التركيب حقها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكنائية على وجهها فإن أراد بالتركيب في حد البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وإن أراد غيرها فلم يبينه على أن قوله وغيره مبهم لم يبين مراده به

اللفظ نكرة وكذا الباقي (قوله وهذا) أي بما ذكر من الحيثية (قوله من هذه الحيثية) أي بل البحث فيه عن أحوال اللفظ من جهة كونه حقيقة أو مجازا والحاصل أن علم البيان وإن كان يعرف به أحوال اللفظ من حيث كونه حقيقة أو مجازا لكنه لا يعلم به أحواله من حيث إن بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وحيد فلا يكون من علم المعاني (قوله ومقتضى الحال الخ) حاصله أن الحال هو الانتكاز مثلا ومقتضاه هو الكلام السكلي المؤكد واللفظ هو الكلام المخصوص المحتوى على التأكيد المخصوص وعلى هذا فالتطابق ظاهرة لأن اللفظ المخصوص بسبب ما احتوى عليه من التأكيد المخصوص يطابق الكلام السكلي بمعنى أنه صار فردا من أفرادها وعلى هذا فمعنى كلام المصنف أنه علم يعرف به أحوال اللفظ من حيث إن بها يصير اللفظ (١٥٧) مطابقا أي فردا من أفراد مقتضى الحال (قوله

المنكيف) أي التصف

بصفة مخصوصة (قوله

على ما أشير إليه في المفتاح)

حيث قال فيه في تعريف

علم المعاني هو تتبع

خواص تراكيب الكلام

في الافادة وما يتصل بهما من

الاستحسان وغيره ليحتز

بالوقوف عليها من الخطأ في

تطبيق الكلام على ما

تقتضي الحال ذكره فهذا

يشير إلى أن مقتضى الحال

هو الكلام المنكيف بتلك

الكيفيات ووجه الإشارة

في ذلك أن الذي يذكره

وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحيثية والمراد بأحوال اللفظ الأمور العارضة له من التقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ومقتضى الحال في التحقيق الكلام السكلي المنكيف بكيفية مخصوصة على ما أشير إليه في المفتاح وصرح به في شرحه لا نفس الكيفيات من التقديم والتأخير

المعنى بالتركيب العربية وكالحسنات البدئية لأنه إنما يؤتى بها بعد حصول المطابقة بغيرها وخرج بقوله أيضا يطابق بها مقتضى الحال علم البيان لأن الأمور المذكورة فيه من تحقيق المجاز بأنواعه والحقيقة والكنائية وما يتعلق بذلك لم تذكر فيه من حيث إنه يطابق بها مقتضى الحال وإذا اعتبرت من تلك الحيثية كانت من هذا الفن وإنما ذكرت من حيث ما يقبل منها لا ما لا يقبل ومن حيث تحقيق تفاصيلها وأصول شروط المجاز منها ليحتز بذلك عن التعقيد المعنوي وإنما خرج بما ذكره لأن المراد

علم البيان نسبة للفرد إلى المركب ولذلك قدم عليه قلت فيه نظر لجواز أن يكون العلم بما لذلك الجزء وتطبيق الكلام شرط له وسيأتي تحقيق هذا الموضع وما عليه أول علم البيان وقوله عام جنس وليس المراد منه هنا الصفة الموجبة لتمييز لا يحتمل التقيض بل المراد منه أمور اصطلاحية وأوضاع يتوصل بها إلى معرفة غيرها ويشهد له قوله فيما بعده وينحصر في ثمانية أبواب فإن المنحصر بالعلوم لا العلم وقوله يعرف به أحوال اللفظ أي كلها وإنما قال يعرف ولم يقل يعلم لأن الأحوال التي يذهب العرفان

هو الكلام لا الحذف والتقديم والتأخير وغيرها من الكيفيات وأورد عليه أن الذي يذكره إنما هو الكلام الجزئي لا السكلي فهو كالكيفيات لا يذكر ومدعى الشارح أن مقتضى الحال هو الكلام السكلي وأجيب بأنه شاع وصف السكلي بوصف جزئياته كقولهم الماهيات موجودة فإن الموجود إنما هو أفراد الماهيات لكن لما كانت الماهية متوحدية في ضمن أفرادها وصفت بوصف أفرادها وهو الوجود وكقولهم وجه الشبه قد يكون حسيا وحسيا إنما هو جزئيات وجه الشبه الموجودة في هذا المشبه وهذا المشبه به لكن لما كانت الماهية موجودة في ضمن الأفراد وصفت بوصف أفرادها وهي الحسوسية ولم يشع وصف الكيفيات بوصف محلاتها من أفراد الكلام كالمذكورة والسموعية فإنها من أوصاف الكلام فلم يقل الكيفيات المذكورة أو مسموعة بهذا الاعتبار فلهذا جعل كلام المفتاح إشارة لما ذكر وقد تقدم أن التحقيق أن مقتضى الحال نفس الكيفيات المخصوصة خلافا للشارح (قوله وصرح به في شرحه) فقد قال العلامة الشيرازي في شرح قول صاحب المفتاح وارتفع شأن الكلام في الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة المتعام لما يليق به وهو الذي نسميه بمقتضى الحال إن المراد بما يليق به الكلام الذي يليق بذلك المقام والكلام الذي يليق به هو مقتضى الحال

(قوله والتشكيك) أى وغير ذلك وإنما تركه انكالا على ظهور ارادته وعلى القايضة على ماسبق (قوله على ما هو) راجع للنفي وقوله ظاهر عبارة المفتاح أى في غير تعريفه لعلم المعاني كقوله في بعض المواضع الحال مقتضية للتأكيّد لذلك للحذف للتعريف للتشكيك الى غير ذلك فإن هذا ظاهر في أن مقتضى الحال نفس تلك الكيفيات وإنما كان ظاهره ذلك لاصريحه لاحتمال الكلام حذف المضاف أى المقتضية لذى التأكيّد واذا علمت أن كلام السكاكي في مواضع متعددة غير تعريفه لعلم المعاني ظاهر في أن مقتضى الحال الكيفيات فيقال أن قوله في تعريف علم المعاني على ما مقتضى الحال ذكره يحتمل أن المراد به ذكر الوجه المقتضى بالفتح على معنى ما يقتضى الحال إرادته في الكلام وأن إرادته ذكر الكلام فيحتمل على الاول لان المحتمل يحمل على الظاهر قال بعضهم ويدل لكون مقتضى الحال الكيفيات لا الكلام السكاكي أن الباعث على اعتبار الحوض في الكلام قد يكون غير الباعث المقتضى لافادة أصل المعنى كما اذا كان المخاطب بليدا فإن بلادته حال يقتضى كلاما مفيدا لأصل المعنى فإذا كان هناك انكار فإنه يقتضى تأكيّدا فإن لم يتجدد الا ذلك التأكيّد فذلك المتجدد وهو مقتضى الحال الثاني فلو اقتضى الحال الثاني كلاما أيضا لزم اتحاد الحالين لاتحاد المقتضيين مع أنهم متغايران فبطل كون مقتضى الحال الكلام السكاكي كذا قيل وفيه نظر اذ يمكن أن يقال مقتضى الحال الاول الكلام السكاكي المقتصر فيه على أصل المعنى ومقتضى الحال الثاني السكاكي المكيف (١٥٨) بالتأكيّد (قوله والا لم اصح) أى وان لا نرد بمقتضى الحال الكلام السكاكي بل أردنا به الكيفيات كما

هو ظاهر المفتاح لما صرح القول بأنها أى تلك الكيفيات أحوال (قوله لانها عين مقتضى الحال) أى وحينئذ فيلزم اتحاد المطابق بالفتح وهو مقتضى الحال والمطابق بسببه وهو أحوال اللفظ وأما المطابق بالكسر فهو اللفظ فقولك مثلاً ان زيد قائم للتشكيك طابق بسبب ما فيه من التأكيّد مقتضى الحال وهو التأكيّد أى واتحادهما باطل وقد يقال ان المراد

والتعريف والتشكيك على ما هو ظاهر عبارة المفتاح وغيره والا لم يصح القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال لانها عين مقتضى الحال وقد حققنا ذلك في الشرح وأحوال الاسناد أيضا من أحوال اللفظ باعتبار أن التأكيّد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة الى نفس الجملة وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح

ان هذه الاحوال تعرف في هذا القرن من حيث انها يطابق بها مقتضى الحال اذ لم تذكر (١) فيها لمجرد تصور معانيها فإن معاني التعريف والتشكيك والتقديم والتأخير والحذف والذكر وغير ذلك قد عرفت في فن آخر وانما ذكرت هنا من هذه الحقيقة لخرج بذلك علم البيان كما قررنا ثم انه ينبغي أن يفهم الكلام على معنى أن هذه الاحوال بها يطابق الكلام الموجودة هي فيه جزئيات كلام كلي هو مقتضى الحال مكيفا بتلك الكيفية وقد تقدم أن مقتضى الحال كلام كلي مكيف بكيفية كلية ومطابقة

هنا إليها جزئية والعرفان تختص به الجزئيات لكونها تشبه البسيط والعلم يشمل الكليات لشبهها بالمركبات والعلم يتعلق بالنسب والمعرفة تتعلق بالذوات وقد وافق المصنف ابن سينا في حده للطلب بأنه علم يعرف به الخ واشتهر أن المعرفة تستدعي تقدم جهل فلا يوصف بها الباري عز وجل بخلاف العلم وصرح القاضي أبو بكر في النقر بواب الارشاد بأن المعرفة تستدعي تقدم جهل وقيل المعرفة تستدعي تدقيقا وتأملادون العلم فيقال عرف فلان الله ولا يقال علمه ويقال عام الله ولا يقال عرف نقله الرافي

بأحوال اللفظ الخصوصيات الجزئية كالتأكيّد الخصوص بان مثلاً في إن زيدا قائم ومقتضى الحال الخصوصيات الكلية في كذا كيد الكلام مطلقا ولا مانع من أن يقال ان زيدا قائم قطابق ووافق بالتأكيّد الخصوص مطلق التأكيّد من حيث اشتماله على فرد من أفراد عدم اتحاد المطابق بالفتح والمطابق به (قوله وأحوال الاسناد الخ) هذا جواب عما يقال قول المصنف يعرف به أحوال اللفظ العربي غير شامل لأحوال الاسناد كالتأكيّد وعدمه والقصر والمجاز والحقيقة العقلية فإن هذه ليست من أحوال اللفظ بل من أحوال الاسناد وهو غير لاف في مقتضى أن هذه الاحوال لا تعرف بعلم المعاني وأن البحث عن تلك الاحوال ليس من مسائل ذلك القرن مع أنه منها وحاصل الجواب أن هذه المذكورات وان كانت أحوالا وأوصافا للاسناد الآن الاسناد جزء للجملة فتكون المذكورات أحوالا للجملة بالواسطة كالبياض القائم باليد فإنه وصف للذات بتامها بواسطة كون اليد جزءا من الذات ومن هذا علم أن قول المصنف يعرف به أحوال اللفظ أى مباشرة أو بواسطة (قوله الراجعة الى نفس الجملة) أى لأنه يصدق على أحوال الجزء أنها أحوال نفس الكل (قوله تخصيص اللفظ) أى المبحوث عن أحواله في هذا الفن باللفظ العربي والباء داخلة على المقصور عليه (قوله مجرد اصطلاح) أى اصطلاح من علماء الفن مجرد عن الموجب ولا يصح أن يكون تخصيص اللفظ بالعربي لاخراج غير العربي لأن أحوال اللفظ غير العربي أيضا بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وبها يرتفع شأنه لكن في كون التخصيص اصطلاحا نظر لأن الاصطلاح اتفاق طائفة على أمر مهود بينهم في لفظ بحيث اذا أطلق انصرف اليه ولم يوجد اصطلاح على أن اللفظ اذا أطلق

(١) فيها كذا في الأصل ولعل المناسب فيه أى هذا الفن كما هو ظاهر كتبه مصححه

كلام جزئي مكيف بكيفية جزئية فطابق هذا الجزئي ذلك الكل ليصدق الكل على عكس ما يقال ان الكل يطابق جزئية وقد تقدم تحقيقه وأما من قال ان مقتضى الحال هو تلك الكيفيات ومعلوم أن بها يطابق الكلام مقتضى الحال فيلزم عليه مطابقة تلك الكيفيات لنفسها لأنه اذا كانت تلك الكيفيات نفس المقتضى وبها يحصل التطابق لزم ما ذكر كذا قيل وفيه نظر لاننا كما جعلنا وجه اختلاف الكلامين المتطابقين كون أحدهما كلياً والآخر جزئياً ونفياً بذلك مطابقة الشيء لنفسه صح ذلك الاعتبار بعينه في الكيفية أن تميز احدهما كلياً والآخر جزئياً فيصح التطابق بينهما تأمله وقد تقدم ما يفيد أنه من جملة أحوال اللفظ أحوال الاسناد لان الاسناد لما كان متعلقاً بطرفي الجملة

في التذنب وذكر الآمدى في أ بكر الافكار نحوه وقال الراغب أيضاً المرفة تتعلق باليسيط واللم بالمركب ولذلك يقال عرفت الله لاعلمته اه وهذه العبارة توهم إطلاق اسم البسيط عليه عز وجل وليس كذلك فكان من حقه أن يقول ألم يتعلق بالمركب والمرفة بغيره بسيطاً كان أم غيره وقوله يعرف به أحوال اللفظ أخرجه ما يعرف به أحوال غير اللفظ من أحوال المعنى فقط وغيره واللفظ نفسه لا يقال علم المعاني يعرف به أيضاً أحوال المعنى كالاسناد فإنه معنى لان الرجوع في ذلك إنما هو الى اللفظ وقوله العربي ليخرج غيره فإنه انما يتكلم في قواعد اللغة العربية وان كانت هذه المعاني يمكن تنزيلها في كل افة على قواعد تلك اللغة ولم يذكر هذا القيد في علم البيان وفي كتاب أفضى القرب لقاضي التنوخي ما يقتضي أن الناحية لا تكون الا في كلام العرب والبلاغة تكون في جميع اللغات كما سبق وفيه نظر لان كل لغة فيها تنافر الحروف والغرابة ومخالفة قياسها فاذا أخلصت الكلمة الاعجمية من ذلك صدق عليها حذفها الكلمة وقوله التي بها يطابق مقتضى الحال قال الخطيب يخرج علم البيان والبديع قال وفيه نظر لان النصف فسر مقتضى الحال بالاعتبار المناسب ولا شك أن العلوم الثلاثة داخله في ذلك (قلت) نخرجها قوله يطابق فإنه قدم الممول فأفاده الاختصاص والاحوال التي لا يطابق مقتضى الحال إلا بها هي التي في علم المعاني وما في العلمين بعده يحصل المطابقة به وبدونه ثم أقول يحترز بقوله التي بها يطابق عن علم التصريف والنحو وغيرهما وقيل ان المنطق يخرج بقوله اللفظ لان المنطق وان بحث فيه عن اللفظ لكن معظم النظر فيه في المعنى وقيل انه لا يخرج واليه يشير كلام المشيرازي في شرح المفتاح وهو علم أن النصف عدل عن حد المفتاح وهو قوله تنبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل به من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره وأورد عليه أن التبع ليس بعلم وانه قال أعني بالتركيب تراكيب البلغاء ومعرفة البليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد حدها بقوله هي بلوغ التكلم في تأدية المعنى حد له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها فان أراد بالتركيب في هذا الحد تراكيب البلغاء فقد جاء الدور فأنالا نعرف حد المعاني حتى نعرف تراكيب البلغاء ولا نعرف تراكيب البلغاء حتى نعرف البلاغة واذا علمنا البلاغة فقد وصلنا الى حد تعرف به توفية خواص التراكيب حقها وان لم يكن أرادها بالحد غير مفيد قلت أما قوله التبع ليس بعلم فصحيح فان العلم من مقولة الانفعال لانه انفعال النفس والتبع من مقولة الفعل فهما متغايران ضرورة انما التبع من غير واضع العلم ثمرة العلم وأجيب عنه بأنه أراد بالتبع العلم فاطلاقه عليه من اطلاق السبب على السبب ويشهد له قول السكاكي في آخر علم البيان واذا قد تحققت أن المعاني والبيان معرفة خواص تراكيب الكلام لكن ليس هذا جيداً لانه استعمال مجاز في الحد لم تقم عليه قرينة واضحة ولذلك أخذ ابن مالك في روض الازهار هذا الحد وأبدل لفظ المعرفة

انصرف للعربي على أنه لو وجد ذلك الاصطلاح لاستغنى عن التقييد كذا بحث الحفيد وأجيب بأن معنى كونه اصطلاحاً أنهم توافقوا على التعرض للبحث عن أحوال اللفظ العربي دون غيره (قوله لان الصناعة الخ) الاولى ولان الصناعة أي القواعد السماة بهذا العلم فهو خير ثان وقوله انما وضعت لذلك أي انما أسست للبحث عن ذلك أي عن اللفظ العربي أي عن أحواله لان مقصود مدون هذا الفن انما هو معرفة اسرار القرآن وهو عربي وكون الصناعة وضعت لذلك لا ينافي جريانها في كل لغة

وهي لفظ كانت أحواله من التأكيذ وغيره مثلاً متعلقة بهذا الاعتبار بالجملة التي طرفها من جنس اللفظ بواسطة أن المتعلق بطرف الشيء متعلق بذلك الشيء فلا يرد ما يقال من أن الاسناد معنى فأحواله أحوال المعنى لأحوال اللفظ المذكورة في تعريف الفن فتخرج عن تعريف الفن وهي منهم أشار إلى أن المقصود من الفن منحصر في ثمانية أبواب ليقف طالبه على معانيه من تسمية الأبواب في الجملة فإن ذلك مما يزيد الحرص فيه والبصيرة في أموره ولم يعتبر التشبيه ولا تعريف الفن لعدم كونهما من المقاصد

بالتبعية قال بعضهم المراد بالتبعية انتقال الذهن فيكون حدا للعلم وفيه نظر فإن الانتقال أيضاً ليس علماً وسؤال الدور لا يرد فلو ورد لدور مثله على المصنف في حد الفصاحة والبلاغة بل الجواب عن هذا الحد هو الجواب عن المصنف كما سبق وهو أن بلاغة الكلام غير بلاغة التكلم فلا يتوقف العلم بالبليغ التكلم على العلم ببلاغة الكلام والتحديد بما هو واقع في بلاغة الكلام فلا يمنع أخذ البليغ في الحد ثم هذا السؤال إنما يرد على هذا الحد وإن كان حد الفصاحة لا البلاغة لأن الفصاحة جزء من البلاغة فلا يذكر في حدها كلمة مشتقة من البلاغة التي هي مركبة من الفصاحة وغيرها وإنما يجيء الإيراد على السكاكي والمصنف من جهة اشتغال الحد على لفظ مشترك أو مجاز وذلك نقص في الحدود كما تقرر في علم المنطق إلا أن يجاب عن هذا الحد وعن الذي قبله أن هذا ليس بحد حقيقي أو يقال يجوز استعمال المشترك والمجاز في الحد إذا دل على معناهما دليل كما ذكره الغزالي في المستصفى وغيره وأورد عليه أيضاً أن قوله وغيره مبهم فلا يجوز استعماله في الحد وجوابه أنه مبهم اللفظ علم بقرينة ذكر الاستحسان أن المراد الاستهجان ثم عليه أن غيره محمول على الخواص المستهجنة وهي لا تلحق بتركيب البلغاء والحداد على أنها تلحقها وأجيب عنه بأن الاستهجان قد يلحق بتركيب البلغاء وأنه أمر نفسي فقد يكون التراكيب مستحسنات مستهجنا باعتبارين وبأن الاستهجان وأن لم يلحق بالبليغ فبواسطة الاستحسان يعرف مقابله وهو الاستهجان لا يقال إن لفظ البلغاء لم يصرح به فلا دور لانه مطوى كالمندقوق به وقوله يطابق يصح أن يقرأ بكسر الباء والضمير للفظ وفيها للاحوال ويجوز أن يقرأ الباء بالفتح أى يطابق بها بقى على المصنف سؤال رأيته بخط الوالد وهو أن التعريف إما يذكر جنس المعرفة وفصله أو يذكر فصله أو يختصه مع الجنس أو دونه أو بشرح اسمه ويقصد بشرح الاسم معرفة المذكور وبغيره تصور الحقيقة والتعريف الذى ذكره ليس فيه تعريف الحقيقة ولا مدلول الاسم لكن ما ينشأ عن تلك الحقيقة مع بقاء الحقيقة على جهاتها فالعلم في كلامه مجهول ولو كان المعرفة به معلوماً فإن ذلك لا ينفي جهته فان أراد أن العلم المعرفة كان خلاف مذهب القوم وإن أراد أنه علم بمعلوم يحصل به المعرفة لم يحصل تعريف ذلك المعلوم السكلى ومثل هذا السؤال وارد على ابن الحاجب في حده التصريف بقوله علم بأصول يعرف بها أحوال ابنية الكلام وقول ابن سينا قبله الطب علم يعرف به أحوال بدن الإنسان وكذلك قول ابن عصفور النحو علم مستخرج فانه لم يعرف العلم المستخرج بل ذكر ما هو مستخرج منه (١) وما هو مستخرج وإذا أردنا تصحيح كلامهم لم نجعل ذلك تعريف بل إخبار بما يحصل بهذا العلم من النفع من معرفة تلك الأشياء (تنبيه) قال بعضهم قد يعرف الشيء بأحدى العلل الأربع إما بالعللة المادية كما يقال الكوز إناء خزفي أو بالصورية كقولنا الكوز إناء شكله كذا أو الفاعلية كقولنا إناء يصنعه الخزاف أو الغائية كقولنا إناء يشرب فيه الماء والاحسن في ذلك ما أشير فيه إلى علله الأربع وبعده السكاكي للاماني مشتمل على الأربع لأن التبعية وهو المعرفة إشارة إلى الفاعلية أغنى العارف وخواص تراكيب الكلام إشارة إلى المادية وفي الافادة إشارة إلى الصورية وليحتررا إشارة إلى الغائية ونظيره تعريف علم البيان بأنه معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق

(١) قوله وما هو مستخرج هكذا في الأصل ولعل في العبارة سقطاً غرر كتبه مصححه

(قوله المقصود) بدل من الضمير في ينحصر العائد على علم المعاني لأنه الفاعل حتى يلزم المصنف حذف الفاعل وزاد الشارح ذلك لاخراج التعريف وبيان الانحصار والتنبيه فانها من العلم وليست من المقصود منه فلم يزد المقصود لفساد الحصر لكون هذه الامور الثلاثة ليست من الابواب الثمانية والحاصل أن المراد بعلم المعاني هنا ما يشمل مسائله وتعريفه وبيان وجه الانحصار والتنبيه الآتي وبالمقصود منه مسائله التي اشتملت عليها هذه الأبواب الثمانية (قوله من علم المعاني) اعترض بأنه لا يصح جعل من تبعية لانه يلزم على كون المقصود بعض علم المعاني أن انحصار المقصود في الأبواب الثمانية من حصر الكل في جزئياته لا من حصر الكل في أجزائه كما قال الشارح لأن المنحصر الذي هو المقصود بعض علم المعاني وكل باب من الابواب الثمانية بعض منه فعمل المقصود والمنحصر على كل واحد من الامور المحصور فيها صحيح وهذا ضابط حصر الكل في جزئياته ولا يصح جعلها للبيان لانه يضع عليه مرة تقدر المقصود لان المقصود اذا كان هو نفس علم المعاني والامور الثلاثة داخلة على كل حال ذكر المقصود اولم يذكر فيلزم فساد الحصر مع أنه انما زيد لاخراج الامور الثلاثة ليستقيم الحصر ولا يصح جعلها صلة للمقصود (١٦١) لان المقصود من الشيء غير ذلك الشيء

اذا المقصود من الشيء ثم رتبة المرتبة عليه كالجلوس على السرر وهو غيره وحينئذ فيلزم أن الابواب الثمانية ليست علم المعاني مع أنها هو وقد يجاب باختيار الاول ونمى لزوم كون الحصر من حصر الكل في جزئياته وبيان ذلك أن علم المعاني عبارة عن مجموع أمور أربعة التعريف ووجه الحصر والتنبيه وجملة المسائل المذكورة في الابواب الثمانية والمقصود من هذه الامور الاربعة جملة المسائل فيجعل العلم متناولا للثلاثة الاول صح جعل من للتبعية ويجعل المقصود جملة المسائل صح

فقال (وينحصر) المقصود من علم المعاني (في ثمانية أبواب)

(وينحصر) المقصود من هذا الفن وهو فن المعاني (في ثمانية أبواب) ولما كان الفن لا يصدق على الباب الواحد من هذه الابواب كان حصره في الابواب من باب حصر الكل في الأجزاء لان الكل لا يصدق على مختلفة ونظيره حد النظر بأنه تركيب أمور حاصلة في الذهن يتوصل بها الى تحصيل ما ليس حاصلًا فاشير بالامور للعلة المادية وبالترتيب الى الصورية وبالمرتبة للملوك عليه بلفظ الترتيب الى الفاعلية وبالتوصل الى الغائية ونظيره تعريف الطب بأنه علم يعرف به أحوال بدن الانسان من جهة ما يصح ويحول عنها لتحفظ الصحة ويسترد زائله فيعرف اشارة الى الفاعلية وهي العارف وأحوال اشارة الى المادية ومن جهة هي الصورية وتحفظ هذه الغائية (قلت) ولا شك أن التعريف بالعلة المادية واضح لانه تعريف بالذاتيات واما بالعلة الغائية والفاعلية والصورية فكيف يمكن الا ان افرض أن ذلك الفاعل وتلك الغاية وتلك الصورة خاصة لازمة غير موجودة بغير المحدود فيكون ذلك تعريفًا رسميًا * واعلم أن الترمذي قال ان علم العرب انما خرج بقوله ليحترز بها الخ لان علمهم بطبعهم وكل ما يكون كذلك لا يكون افرض لان الاغراض انما تكون في الافعال الاختيارية لافعال التي بسبب الطبيعة وفيه نظر لان الافعال التي لا افرض هي أفعال الطبيعة المذكورة في علم الحكمة وهي مبدأ الافعال الذاتية للأجساد من غير شعور كالقوة للحجر والمراد بالطبيعة هنا هي الفطرة التي جبلت العرب عليها من التحكك من الكلام من غير احتياج الى تفكير وتدقيق نظر وتعلم ص (وينحصر الخ) ش عبارة الايضاح وينحصر المقصود منه وهما متقاربتان في المعنى وهذا العلم ينحصر في ثمانية أبواب قالوا

(٢١ - شروح التلخيص - أول) جعل الحصر من قبيل حصر الكل في الاجزاء فلا يصح أن يقال الاسناد الخرى المقصود من علم المعاني لان هذا الباب بعض المسائل والمقصود جميعها فالخلاف أن المتعرض فهم أن المراد من المقصود الجنس المتحقق في كل فرد ونحن نقول المراد بالمقصود الهيئة الاجتماعية من المسائل وحينئذ فبعض تلك الهيئة الاجتماعية ليس هو المقصود وقد يختار الثاني وهو جعل من بيانية لكن على جعل صلة المقصود محذوفة والمعنى وينحصر المقصود من الفن الاول الذي هو علم المعاني فقوله من علم المعاني بيان للمقصود ويراد بالفن الاول الانفاظ المفيدة لعلم المعاني الذي هو المسائل وللأموال الثلاثة المتقدمة عليه من التعريف ووجه الحصر والتنبيه والمقصود من جملتها انما هو العلم وهو المسائل خاصة فالأموال الثلاثة داخلة في الفن دون المقصود الذي هو علم المعاني فصح الحصر لكن هذا يمنع من الاخبار في قوله أولا الفن الاول علم المعاني الآن يقال انه لما كان المقصود بالذات من الفن علم المعاني صار كأنه هو أو في الكلام حذف مضاف أي بعض الفن الاول علم المعاني وقد يختار الثالث وهو جعلها صلة للمقصود لكن يزيد بالمقصود ما يقصد بالذات ويلاحظ فساد العلم لا مقصد لاجله وهو الثمرة وحاصله أن العلم شامل للمسائل وللأموال الثلاثة السابقة لتعلقها بها لكن المقصود بالذات من العلم انما هو المسائل وهي المحصورة في الابواب الثمانية وانما عادت الامور الثلاثة الاول من جملة العلم ومندرجة فيه تغليبًا لشدة اتصالها به حيث دونت معه فهي مقصودة تبعًا بالذات والافعال العلم اما اسم للمسائل وحدها أو للملكة كما مر

* أولها أحوال الاسناد
الخبرى * وثانيها أحوال
المسند اليه * وثالثها
أحوال المسند

انحصار الكل في الاجزاء لا الكل في الجزئيات (أحوال الاسناد الخبري) و (أحوال المسند اليه)
و (أحوال المسند)

كل جزء كحصر السرير في الخشب والمسامير مع الهيئة لا من باب حصر الكل في الجزئيات كحصر
الكلمة في الاسم والفعل والحرف لان الكل صادق على كل جزئي ثم بين الابواب فقال أول الابواب
(أحوال الاسناد الخبري) وثانيها (أحوال المسند اليه) وثالثها (أحوال المسند)

ودليل الحصر أن الكلام إما خبر أو انشاء لماسيأتي والخبر لا بد له من اسناد ومسند ومسند اليه فهذه
ثلاثة أبواب والمسند قديكون له متعلقات إذا كان فعلا مثل ضرب أو ماني معناه كامم الفاعل
كقولك أضارب زيد وهذا الباب الرابع ثم كل من التعلق والاسناد إما بقصر أو بغير قصر وهذا
الخامس والانشاء هو الباب السادس ثم الجملة إذا قرئت بأخرى فالثانية إما معطوفة على الأولى أو غير
معطوفة وهما الفصل والوصل فهذا الباب السابع ثم لفظ الكلام البايع إما زائد على أصل المراد
لفائدة أولا ويدخل قوله أولا فبما الناقص والمساوي وهذا الثامن فانحصر في ثمانية أبواب
على ماسبق وقوله ينحصر عائد الى العلم وانحصاره في ذلك لا يصح الاستدلال عليه بغير الاستقراء
وانما ذكرت التقسيم السابق جريا على عادتهم ثم يحتمل أن يكون من حصر الكل في أجزائه بأن يكون
علم (١) البيان عبارة عن مجموع هذه الأبواب واحتمل أن يكون من حصر الكل في جزئياته بأن
يكون من علم بابا منها صدق عليه أنه علم المعاني والظاهر الاول بقي هنا شكال وهو أن حصر الكل
في أجزائه لا يمكن لان الحصر جمل الشيء في محل محيط به فال محيط حاصر والمحاط محصور ومظروف
وشأن الكل مع أجزائه على العكس لان الكل محيط بالأجزاء من حيث المعنى فالأجزاء منحصرة في
الكل فكيف يجعل الكل محصورا فيها وهذا بخلاف التقسيم فان الكل يقسم الى أجزائه كما يقسم
الكل الى جزئياته وقد قررنا هذا البحث في أول شرح المختصر وقد ورد على الحصر أنه يخرج عنه
الاعتبارات الراجعة الى الخبر نفسه من حيث هو هو فان المجموع المركب مغاير لكل من الاسناد
والسند والمسند اليه وأجيب بأن الاعتبارات الراجعة اليه هي الراجعة الى الاسناد لانه جزء خبر
يستدعي جميع الاجزاء وفيه نظر لجواز أن يختص المجموع بحال لا تكون لشيء من أجزائه ثم
لو اعتبرنا ذلك لكان ذكر أحوال الاسناد مغنيا عن ذكر أحوال طرفيه ثم من أحوال الخبر استماله
بمعنى الانشاء وليس ذلك شيئا من الابواب الثلاثة * وقوله أحوال الاسناد الخ لا يصح أن يقرأ بالجر
بدلا مما قبله ولا بالرفع على القطع بتقدير هي لأن هذه الذكورات ليست الابواب لان أحوال
الاسناد مثلا ليست بابا كما أن قولنا الطهارة والصلاة والزكاة معان في أنفسها ليست باب الطهارة
والصلاة والزكاة فلا يصح أن يقال الباب أحوال الاسناد فتعين حينئذ أن يقدر مضاف محذوف
أو يقدر له ما يناسبه والاحسن أن يقدر تراجمها الآن يقال ان أبواب العلم قطع متفرقة منه فيكون
أحوال الاسناد مثلا بابا وقدم المسند اليه على المسند تقديما للموضوع على المحمول وقوله والاسناد
الخبري يحترز عن الانشائي فانه مذكور في باب الانشاء لانه انما تكلم هنا في الاسناد الدائرين المبتدأ
والخبر مثل أنت طالق (قات) هما نسبتان فليتاأمل احدا هما دائرة بين المبتدأ والخبر والاخرى نسبة
معنوية مدلول عليها بقوله مثلا طالق وحمل طالق على أنت غير مدلول طالق فان قلت فقد ذكر في
أحوال الاسناد الخبري الانشاء كقوله تعالى حكاية عن فرعون يا هامان ابن لي صرحا وكذلك السكاكي
قلت على سبيل الاستطراد وليس مفصودا له (قوله وأحوال المسند اليه) انما لم يقيد المسند اليه ولا
المسند بكونه خبريا لان أحوال كل منهما في الانشاء كأحوالهما في الخبر غالبا بخلاف الاسناد نفسه

(قوله انحصار الكل في
الاجزاء) أي لأن المقصود
من العلم جملة المسائل التي
في الأبواب الثمانية لا كل
واحد منها (قوله لا الكل
في الجزئيات) أي والا
اصدق المقصود من علم
المعاني على كل باب وهو
لا يصح لأن كل باب بعض
المقصود وهذا يشعر بأن
العلم المنحصر في الابواب
الثمانية القواعد بمعنى
القضايا الكلية لان الابواب
المنحصر فيها ألفاظ ضرورية
أنها تراجم والمنحصر في
الالفاظ حصر الكل في
الاجزاء يجب أن يكون
ألفاظا فإذا أريد بالعلم فيما
مر الملكة فيقدر هنا مضاف
أي وينحصر متعلق علم
المعاني ومتعلق العلم بمعنى
الملسكة هو القواعد بمعنى
القضايا الكلية أو يرتكب
هنا الاستخدام بأن يجعل
الضمير في منحصر راجعا
للعلم بمعنى القواعد (قوله
أحوال الاسناد الخبري)
هو بالرفع خبر محذوف أي
أولها أحوال ثانيا كذا
ثالثها كذا ويدل له تعبيره
في الايضاح الذي هو
كالشرح لهذا المتن والجل
كلها مذكورة

* ورابعها أحوال متعلقات الفعل * وخامسها القصر * وسادسها الانشاء * وسابعها الفصل والوصل * وثامنها الایجاز والاطناب والمساواة * ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو انشاء لانه

على سبيل التعداد أو بالنصب على أنه مفعول المحذوف تقديره أغنى أحوال الخو بالجر على أنه بدل بعض من ثمانية أبواب والرابط المحذوف أي أحوال الاسناد الخبري من جملتها وعلى هذين الوجهين في كلام المصنف حذف العاطف وهو جائز اختياراً عند بعضهم وحسن حذفه دفع توهم صيرورة الثمانية أحد عشر ويصح أن تكون مبنية للشبه الإهالي على حد ما قيل في الاسماء قبل دخول العوامل عليها ذكرها على سبيل التعداد ليرفع الحساب حسابها كما هو طريقة معرفة مرتبة العدد ونقي شيء وهو أن الأمور المذكورة في مقام التعداد مبنية على السكون فكيف يتكلم بأحوال الاسناد الخبري (١٦٣) وكذا الأمران بعده هل يمكن الأول

وتقطع همزة الثاني أو يفتح

الأول بنقل حركة همزة

الثاني إليه أو يكسر الأول

قال العصام وفي نظني أنه

يتكلم بكسر اللام في الأحوال

لأجل التخلص من التقاء

الساكنين لأم أحوال ولام

التعريف بعدها ثم ان وقف

على الأول اضطراباً يمكن

وهذا يعلم أنه ينبغي إسكان

ماليس بمضاف كالقصر أو

كان مضافاً لما أوله متحرك

كأحوال متعلقات الفعل

واضافة الأول وأعراب

الثاني لا ينبغي بناء الأول إذ

لم يركب مع عامله كما صرح

بذلك شراح الكافية وهذا

الوجه الأخير مشكل إذ

لا يظهر عليه وجه لمطف

الوصل على الفصل ولا

عطف الاطناب والمساواة

على الایجاز وقد يقال

و (أحوال متعلقات الفعل) و (القصر) و (الانشاء) و (الفصل والوصل) و (الایجاز والاطناب والمساواة) وإنما انحصر فيها (لأن الكلام إما خبر أو انشاء لانه) لاحتمال يشتمل

ورابعها (أحوال متعلقات الفعل) وخامسها (القصر) وسادسها (الانشاء) وسابعها (الفصل) والوصل) وثامنها (الایجاز والاطناب والمساواة) ثم أشار إلى وجه الحصر وهو استقرائي فقال (لانه) أي الكلام

فإن أحواله إذا كان خبرياً تغلب فيها المخالفة لأحواله إذا كان انشائياً * ثم ليعلم أن المراد بأحوال المسند إليه وأحوال المسند أحوالهما من حيث كونهما مسنداً إليه ومسنداً والافسكل ماسياً من عام البيان من استعارة وكناية وغيرهما من أحوال المسند إليه والمسند والكنها ليست من أحواله من حيث كونها كذلك وإنما كررنا نظراً لأحوال في الثلاثة لانه لو قال والمسند إليه فاما أن يكون من غير تقدير أحوال مضافة محذوفة أولاً فإن كان من غير تقديرها لزم أن يكون الباب في نفس المسند إليه لافي أحواله وذلك وظيفة النحوي ثم لو أراد ذلك لقال الاسناد ولم يقل أحوال الاسناد وإن كان مع تقدير المضاف المحذوف أو هم العطف على الاسناد ولا يصح لانه يلزم أن تكون أحوال الاسناد والمسند والمسند إليه واحدة * وقوله القصر هو وما بعده معطوف على أحوال في رفعه أو جره ولا يصح عطفه بالجر على اسناد ولا على متعلقات ولا على الفعل لان المصنف عند ذكره يقول القصر ويقول الانشاء ولا يقول أحوال القصر كما سيفعل في أحوال الاسناد ويدل عليه أيضاً ذكره الأحوال في الثلاثة دون ما بعدها ولو أراد هذا لكررهما في الجميع أو تركها في غير الأول وأيضاً القصر نفسه حال من أحوال الالفاظ فلم يحتاج أن يقول حال القصر وكذلك ما بعده * وقوله وأحوال متعلقات الفعل هي بكسر اللام لان المفعول متعلق بالفعل لامتعلقه وهذا من جهة اللفظ والتركيب أما من جهة التعقل فالفعل متعلق بمفعوله والمفعول متعلقه لا أغنى من حيث المعلولية بل من حيث الذات فمن هذه الحيثية يصح أن يقرأ متعلقات بالفتح ويعنى الفعل وما في معناه كما ذكره بعد في الإيضاح إذا كان فعلاً أو متصلاً به أو ما

لا اشكال لان الذي قصد عده مجموع المعطوف والمعطوف عليه لانه صار كلمة واحدة وجعل اسمها جملة من المسائل (قوله متعلقات الفعل) أي أو ما في معناه وإنما اقتصر عليه لانه الاصل (قوله القصر) إنما لم يقل أحوال القصر وكذا ما بعده لانها في نفسها أحوال فلو عبر بالأحوال لزم اضافة الشيء إلى نفسه وهي متنوعة عند البصريين كذا قيل وهو منتقض بالانشاء (قوله الفصل والوصل) إنما أتى بالواو هنا وفيما بعده إشارة إلى أنه باب واحد وإنما تركها فيما تقدم لثلاثتهم أنها أحد عشر وكذا يقال فيما إذا تركها من الشكل (قوله) وإنما انحصر الخ) إنما قدر ذلك إشارة إلى أن قول المصنف لان الكلام الخ علة المحذوف معلوم مما سبق (قوله أو انشاء) أي فيكون لأحواله المختصة به باب (قوله لانه) أي الكلام وقوله لاحتمال مصدر ميمي بمعنى التحول وهو اسم لاو خبرها محذوف والجملة معترضة بين اسم أن وخبرها وهو يشتمل مفيدة لتأكيدها الحسك أي لان الكلام يشتمل على نسبة ولا تحول عن ذلك وجود أي لا بد من ذلك واشتمال الكلام على النسبة من اشتمال الشكل على الجزء لان النسبة جزء من الكلام لان أجزاءه ثلاثة المسند إليه والمسند

والاسناد وهو النسبة (قوله على نسبة تامة) خرجت النسبة الناقصة كالتقييدية والتوصيفية كغلام زيد والحيوان الناطق فلا يشتمل عليها الكلام ولا يدل عليها (قوله قائمة بنفس المتكلم) اعلم أن النسب ثلاثة كلامية وذهنية وخارجية فالاولى تعلق أحد الطرفين بالآخر المفهوم من الكلام وتصورها وحضورها في ذهن المتكلم هو النسبة الذهنية وتعلق أحد الطرفين بالآخر في الخارج خارجية فاذا قلت زيد قائم فثبوت القيام لزيد يقال له نسبة كلامية باعتبار فهمه من الكلام وذهنية باعتبار ارتسامه في الذهن وحضوره فيه ونسبة خارجية باعتبار حصوله في نفس الامر فالاولى والثانية قائمة بأحد الطرفين والثالثة قائمة بذهن المتكلم اذا علمت هذا فقول الشارح قائمة الخ فيه نظرا لقضائه قيام الكلامية بنفس المتكلم أي ذهنه مع أنه ليس كذلك كما علمت وقد يجب أن المراد بقيام النسبة الكلامية بنفس المتكلم ادراكها لها لأنها صفة لها متحققة في فهمه فوق قيام علم وادراك لقيام تحقق كقيام البياض بزيد مثلا وبهذا اندفع أيضا ما يترأى من التنافي بين قوله قائمة بنفس المتكلم المقضى لقيامها بنفسه وقوله وهي تعلق الخ المقتضى لقيامها بأحد الطرفين كذا قرر شيخنا العدوي وهو محصل ما في الحفيد والذي نقله الفري عن الشارح أن قيام النسبة التي يشتمل عليها الكلام بالذهن من قيام العرض بمحل كقيام العلم والارادة بمحلها وهو النفس فالقائم بالذهن هو نفس النسبة الكلامية لاعتبارها في صفة موجودة في ذهن المتكلم وجودا متصلا كصفات النفس كالعلم والارادة وهذا محمول على أن المراد بالنسبة الكلامية في الخبر ايقاع التعلق أي ادراك أن ذلك التعلق مطابق للواقع وانتزاع أي ادراك أنه غير مطابق للواقع وأما في الانشاء فالمراد بها الطلب ولا شك أن ايقاع والانزاع والطلب أمور موجودة في النفس قائمة بها على أنها صفات لها لا على أنها معقولة لها حاصلة صورتها في القاطع بأنه لا يحتاج في التصديق الى تصور ايقاع والانزاع وبأن الوجود في نفس من قال اضرب طلب ايجاد الضرب لا مجرد تصور وهذا لا ينافي ما قرر شيخنا لان مراد شيخنا بالنسبة الكلامية اقام بالذهن صورتها وظلها التعلق ومراد الشارح بالنسبة الكلامية القائمة بالنفس بذاتها لا ظلها الطلب والايقاع والانزاع وهو (١٦٤) المسمى بالتصديق عند الحكماء وعلى ما نقل عن الشارح فلا بد من تأويل

كلامه هنا أعني قوله وهي تعلق أحد الشئيين بالآخر بأن يقال وهي ذو تعلق الخ ثم ان دلالة الكلام على

على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وهي تعلق أحد الشئيين بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا أو سلبا أو غيرهما كما في الانشائيات وتفسيرها بايقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه خطأ في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة في الكلام الانشائي

فلا

النسبة القائمة بالنفس على ما نقل عن الشارح لا يقتضي قيامها بها

في الواقع لان الدلالة المذكورة وضعية يجوز تخلفها فلا يرد أن كلام الشاك والمجنون ومن يتيقن خلاف ما يتكلم به كلها أخبار مع عدم قيام النسبة بأنفسهم (قوله وهي) أي النسبة التامة التي يشتمل عليها الكلام تعلق أحد الشئيين أي أحد الطرفين وهما المسند اليه والمسند بالآخر والمراد بالتعلق هنا ما يشمل النسبة الحكمية أعني ثبوت المحمول للموضوع وما يشمل النسبة الانشائية كما سيذكره الشارح وليس المراد بها خصوص النسبة الحكمية اذ ليس في الانشاء ثبوت المحمول للموضوع لان النسبة في اضرب يا زيد عمرا تعلق الضرب بزيد على وجه طلبه منه وفي هل قام زيد تعلق القيام بزيد على وجه الاستفهام عن صدوره منه فان قلت قوله تعلق أحد الطرفين بالآخر يقتضي أنها وصف لاحد الطرفين وهذا لا يلائم قوله سابقا بين الطرفين قلت لا مانع من أن يراد بتعلق أحد الطرفين بالآخر التعلق والارتباط بين الطرفين بمعنى مدلولها (قوله عليه) أي التعلق (قوله سواء كان) أي ذلك التعلق ايجابا يجوز بدقائه أو سلبا يجوز بدقائه وبهذا انما يكون في الخبر بخلاف الانشاء لانه لا يتصف بايجاب ولا بسلب لان الايجاب والسلب من أنواع الحكم والانشاء ليس بحكم بل هو ايجاد معنى بلفظ يقارنه في الوجود (قوله ايجابا أو سلبا) أي متعلق ايجابا أو متعلق سلبا أو ذا ايجاب أو ذا سلب وانما احتجنا لذلك لان التعلق المذكور ليس ايجابا ولا سلبا لان الايجاب ادراك الثبوت أي ادراك أنه مطابق للواقع أو غير مطابق له والسلب ادراك الانتفاء أي ادراك أنه مطابق أو غير مطابق للواقع ومثلهما الايقاع والانزاع فالايقاع ادراك الوقوع والانزاع ادراك الادوقوع (قوله كما في الانشائيات) الكاف استقصائية أي فانه لا ايجاب ولا سلب فيها بحسب معناها الوضعي وان لزمه الايجاب والسلب فان اضرب مثلاً أمر معناه طلب الضرب من المخاطب ويلزمه أن الضرب مطلوب وهو ايجاب أي ذو ايجاب على ما مر والحاصل أنك اذا قلت اضرب زيدا فذنته طلب ضرب زيد من المخاطب وليس هذا متعلقا بالايجاب ولا للسلب بحسب ذاته وان كان يلزمه أن الضرب مطلوب وهذا ايجاب (قوله بايقاع المحكوم به) أي المحكوم بوقوع المحكوم به على المحكوم عليه أي ادراك أن النسبة التي بينهما واقعة أي مطابقة للواقع وقوله أو سلبه أي ادراك أن النسبة ليست بواقعة أي ليست مطابقة للواقع (قوله في هذا المقام) أي مقام تقسيم الكلام الى خبر وانشاء (قوله لانه) أي هذا التفسير لا يشمل الخ أي لان نسبة الانشاء لا يتأتى فيها ايقاع أي

إما أن يكون نسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه أو لا يكون لها خارج الاول الخبر

ادراك أنها مطابقة للواقع أو ليست مطابقة للواقع لان هذا لايتأتى الا فى نسبة الخبر كما سيأتى (قوله فلا يصح) تفرع على النفي وقوله التقسيم أى تقسيم الكلام باعتبار نسبته الى الخبر والانشاء وانما لم يصح التقسيم حينئذ لانعدام النسبة بهذا التفسير من الانشاء فلم يوجد فيه ما للتقسيم باعتباره (قوله فالكلام) أى مطلقا كان خبرا أو انشاء (قوله لنسبته) أى للنسبة المفهومة منه الحاصلة فى الذهن (قوله خارج) أى نسبة خارجية حاصلة بين الطرفين فى الخارج أى فى الواقع ونفس الامر مع قطع النظر عما يفهم من الكلام وذلك كما فى قولك زيد قائم فان ثبوت القيام لا يقال له نسبة كلامية باعتبار فهمه من الكلام وذهنية باعتبار ارتسامه فى الذهن وخارجية باعتبار الحصول فى نفس الأمر والخارجية لا بد منها سواء كان هناك كلامية تحكيها أولا لأنه لا بد فى الواقع من أن يكون زيد قائما أو غير قائم وانما سمي المصنف النسبة الخارجية خارجا لوقوعها فى الخارج بمعنى نفس الامر والواقع (قوله فى أحد) أى واقع ذلك الخارج بمعنى النسبة الخارجية فى أحد الازمنة الثلاثة وأفاد الشارح بهذا دفع ما يتوهم من أن الأخبار الموجبة المستقبلية نحو سيقوم زيد كلها كاذبة اذ لا نسبة لها خارجية فى الحال تطابقها وأن الأخبار السلبية المستقبلية كالها صادقة لموافقة نسبتها المفهومة منها للخارجية وحاصل ما ذكره الشارح من الدفع أن العتبر (١٦٥) ثبوت النسبة الخارجية فى أحد

الازمنة الثلاثة على حسب اعتبار النسبة الكلامية فان كانت ماضوية اعتبر ثبوت الخارجية فى الماضى وان كانت حالية اعتبر ثبوتها فى الحال وان كانت استقبالية اعتبر ثبوتها فى المستقبل فالنسبة الخارجية تعتبر بحسب اعتبار النسبة الكلامية (قوله أى يكون بين الطرفين فى الخارج) المراد بالخارج هنا الواقع ونفس

فلا يصح التقسيم فالكلام (ان كان لنسبته خارج) فى أحد الازمنة الثلاثة أى يكون بين الطرفين فى الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية (تطابقه) أى تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بأن يكونا ثبوتين أو سلبيتين (أو لا تطابقه) بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتي بينهما فى الخارج والواقع سلبية أو بالعكس (خبر)

(ان كان لنسبته) التى هى تعلق أحد الطرفين وهما المسند والمسند اليه بالآخر على وجه التام وذلك بأن يكون يحسن الشكوت عليه معنى (خارج) فاعل لـ كان والمعنى الخارج هو نسبة بين الطرفين تتحقق فى الخارج فى أحد الازمنة الثلاثة من حال ومضى واستقبال (تطابقه) أى تطابق تلك النسبة الخارجية النسبة المفهومة من الكلام بأن تكون فى الخارج كما دل عليها اللفظ (أو لا تطابقه) بأن تكون على خلاف ما دل عليه الكلام (خبر) أى فذلك الكلام الذى له تلك النسبة خبر وذلك كقولنا زيد قائم فهذا كلام له نسبة مفهومة هى اضافة زيد بالقيام فى الخارج ثم القيام بالنسبة الى ذات زيد خارجا فى معناه فقوله أو ما فى معناه يريد كاسم الفاعل كما سبق وقوله أو متصلا بالفعل لأدري ما يريد به الآن يريد عمل المصدر وسماه متصلا بالفعل لأنه أشد تعلقا به لانه جزؤه فلينظر الآن الزمخشري فى المفصل سمي

الأمر فهو غير الخارج فى كلام المصنف لأن المراد بالنسبة الخارجية كما علمت وأشار الشارح بهذا التفسير الى أن المصنف أطلق الخارج وأراد به الواقع فيه وهو النسبة الخارجية وقوله أى يكون تفسيرا لقول المصنف ان كان لنسبته الخ وحيث كان الاول أن يقول أى يكن لانه تفسير للجزوم محلا أو يقول أى كان (قوله أى تطابق تلك النسبة) أى المفهومة من الكلام وقول ذلك الخارج وهو النسبة الخارجية * واعلم أنه يلزم من مطابقة النسبة الكلامية للخارجية مطابقة النسبة الكلامية لان المطابقة لا تتحقق الا بين أمرين فيكمل منها مطابق للآخر الا أن الاول أن يحمل الاصل مطابقا بالفتح فاذا أسند المطابقة للكلامية وجعل الخارجية مطابقة بالفتح لكونها الاصل (قوله بأن يكونا ثبوتين) نحو زيد قائم وكان زيد قائما فى الواقع وقوله أو سلبيتين أى نحولس زيد قائما والحال أنه غير قائم فى الواقع (قوله أو بالعكس) أى كقولك ليس زيد قائما وكان زيد فى الواقع قائما وقد علم من كلام الشارح أن النسبة الكلامية فى القضية الموجبة ثبوت شئ بشئ وفى السالبة انتفاء شئ عن شئ وهذا مذهب المتقدمين من الناطقة والذى عليه المحققون من المتأخرين أن النسبة بين الطرفين دائما ثبوتية بمعنى أنها دائما تعلق أحد الطرفين بالآخر ولا تكون عدم التعلق قالوا وهذا لا ينافى أنها تكون سلبية لانه ليس معنى كونها سلبية أنها سلب شئ عن شئ كما يقول المتقدمون بل بمعنى أنها تسلط عليها السلب كما فى النفي المحصل نحولس زيد بقائم أو دخل السلب فى مفهومها كما فى النفي المعدول نحو زيد هو ليس بقائم والاولى أن يحمل قول الشارح أو سلبية على هذا المعنى ليوافق ما عليه المحققون من المتأخرين وليوافق قوله سابقا وهى تعلق أحد الشئتين بالآخر فان ظاهره أنها لا تكون عدم التعلق

(قوله بالكلام خبر) أى من حيث احتماله للصدق والكذب لما تقرر أن المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى خبراً من حيث احتماله لهما ومن حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث افادته الحكم اخباراً ومن حيث كونه جزءاً من الدليل يسمى مقدمة ومن حيث كونه يطلب بالدليل مطلوباً ومن حيث كونه يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث انه يقع في العلم يسئل عنه مسئلة فالتدات واحدة واختلاف العبارات بحسب الاعتبار وانما قدر الشارح بالكلام لان جواب الشرط لا يكون الاجملة (قوله أى وان لم يكن لنسبته خارج كذلك) أى تطابقه تلك النسبة أولاً لتطابقه فهو انشاء * اعلم أن الكلام المنفى اذا كان فيه قيداً وقيداً كان المنفى متوجهاً للقيد أو القيود في الغالب ومن غير الغالب فديتوجه لالتيمد وللقيد معا اذا علمت هذا فاعلم أن في كلام المصنف مقيداً وهو النسبة وقيداً وهو الخارج والطابقة وعدمها فان جعلت المنفى منصبا على المقيّد والقيدين اقتضى ذلك أن الانشاء لنسبة له ولا خارج يطابق أو لا يطابق وهذا لا يصح لان الانشاء له نسبة قطعاً لأنها غير حكمية كما تقدم لك ذلك عن قرب وان جعلت المنفى منصبا على القيد دون المقيّد كما هو الغالب اقتضى أن الانشاء له نسبة ولا خارج له أصلاً يطابق أو لا يطابق وهذا خلاف التحقيق والتحقيق كما قال الشارح ان الانشاء له نسبة كلامية ونسبة خارجية تارة تطابقان ولا تطابقان تارة أخرى فنحو هل زيد قائم وقم النسبة الكلامية للاول طلب الفهم من المخاطب ولاننى طلب القيام منه والنسبة الخارجة لهما الطلب النفسى للفهم في الاول والقيام في الثانى فان كان الطلب النفسى ثابتاً للمتكلم في الواقع كان الخارج مطابقاً للنسبة الكلامية وان كان الطلب النفسى ليس ثابتاً للمتكلم في الواقع كان الخارج غير مطابق ونحو بيت الانشائي (١٦٦) نسبة الكلامية إيجاد البيع المفهوم من الالفاظ والخارجية إيجاد القائم

أى قال الكلام خبر (والا) أى وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء

إيمان ينسب له على وجه الاتصاف به فتكون النسبة مطابقة لما فهم من الالفاظ فيكون الكلام صدقاً أو تكون النسبة بين القيام وزيد بنسبته الاتصاف بأن لا يتصف زيدا بالقيام فيكون الكلام كذباً فقد ظهر أن هذا الكلام له نسبة دل على وقوعها خارجاً وفي نفس الامر نسبة أيضاً معنى في الخارج يطابق فيصدق الكلام أو لا يطابق فيكذب فهذا الكلام حينئذ خبر (والا) يكن لتلك النسبة المفهومة من الكلام معنى خارج في أحد الأزمنة الثلاثة بأن لا يقصد بالكلام حصول نسبة خارجية بل قصده كون نسبته توجد بالالفاظ (فانشاء) أى قال الكلام الموصوف بما ذكر انشاء كقولك بت عند قصد اسم الفاعل مثلاً بالفعل فعلى هذا يحتمل أن يراد بما هو في معنى الفعل المصدر العامل لمشاركة الفعل له في معناه الذى هو الحادث ويكون اسم الفاعل متصلاً لكونه فرع الفعل بخلاف المصدر فانه أصله لكن الصحيح أن كلا من الفعل واسم الفاعل مشتق من المصدر

بنفس المتكلم فان كان الإيجاد ثابتاً للمتكلم في الواقع كان مطابقاً والافلا وما يدل على ان الانشاء له نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه أن النسبة بين كل أمرين في الواقع إما ثبوتية أو سلبية على طريق الحصر العقلى والالزام ارتفاع النقيضين أو اجتماعهما والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والنسبة بين

الامرين في الواقع نسبة خارجية وهى اما مطابقة للنسبة المفهومة من الكلام أولاً فاعلم من هذا أن النسبة الكلامية انشاء والخارجية والمطابقة وعدمها أمور لابد منها في الخبر والانشاء والمارق بينهما انما هو القصد وعدم القصد فالخبر لا بد فيه من قصد المطابقة أو قصد عدمها والانشاء ليس فيه قصد للمطابقة ولعدمها وهذا محصل ما أشار له الشارح بقوله وتحقيق ذلك الخ ويمكن تمشية كلام المصنف عليه بأن يجعل في قوله في جانب الخبر ان كان لنسبته خارج تطابقه أى تقصد مطابقتها له أو يقصد عدم مطابقتها له فغير وقوله والا فانشاء أى والا يكن لنسبته خارج تقصد مطابقتها أو عدم مطابقتها فانشاء ويجعل المنفى منصبا على القيد الاخير أعنى تقصد مطابقتها فكأنه قيل وان كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه لكن لم يقصد فانشاء وفيه بحث لانه لا خبر يقصد به عدم مطابقة نسبته لان الخبر وضع للمطابقة وأما عدمها وهو الكذب فلا دلالة للفظ عليه وانما هو احتمال عقلى كما باتى بقى شئ آخر وهو أن المراد بقصد مطابقة النسبة الكلامية للخارجية أن يقصد المتكلم بالكلام حكاية معنى حاصل في الخارج بدون مؤدى الحكاية هو مؤدى المطابقة فقوله زيد قائم قصدنا به حكاية ثبوت القيام لزيد في الواقع بمعنى أن في الواقع شيئاً هو قيام زيد بحكيته بقولك زيد قائم بخلاف اضرب ونحوه من صيغ الانشاء فانه لم يقصد به حكاية شئ بل المقصود به أحداث مدلوله وهو طلب الضرب وإيجاده بذلك اللفظ بحيث لا يحصل ذلك المعنى بدون اللفظ فان قصدت بصيغة الانشاء المطابقة أى حكاية ما في الواقع وهو النسبة الخارجية وهو الطلب القائم بالنفس مثلاً كان خبراً مجازاً أو صار معنى اضرب أنا طالب للضرب والحاصل أن النسبة التى لها خارج هى التى تكون حاكية عن نسبة أى حالة بين الطرفين في نفس الامر ونسب الانشاء ليست حاكية بل محصورة ليرتب عليها وجود أو عدم أو معرفة أو تحسر أو نحو ذلك وحينئذ فالنسب

الانسانية لا خارج لها ولهذا اختار ارباب حواشي المظول كالغنائري والقرمي وعبد الحكيم رجوع النفي في كلام المصنف للقيدين كما هو المتبادر منه وان النسبة لامحالة موجودة في الانشاء دون الخارج ودون قيده واستدلوا على أنه لو كان له خارج لزم أن يتصور فيه الصدق والكنب لانهما من لوازم الخارجية واللازم باطل فكذلك الملتزم (قوله وتحقيق ذلك) أي الفرق بين الانشاء والخبر وقوله أن الكلام يعني مطلقا وحاصله أن للانشاء أيضا نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه والفرق بينهما وبين الخبر قصد المطابقة واللا مطابقة في الخبر وعدم قصد ذلك في الانشاء وفي قوله وتحقيق الخ اشارة الى أن ما يقتضيه ظاهر المتن من أن الفرق بينهما أن الخبر له خارج والانشاء لا خارج له كلام ظاهري خلاف التحقيق وقد علمت ما في ذلك التحقيق وأن الحق خلافه (قوله بحيث تحصل) الباء ملتبسة أي ملتبسة بحالة وهي أن تحصل من اللفظ أي نفهم منه فالعطف مغاير أو توجد فالعطف تفسيري ومعنى ايجاد اللفظ لها أن لا تحصل بدونه فإذا قلت اضرب زيدا فسيبته المفهومة منه طلب الضرب ولا شك أن ذلك لا يحصل الا بهذا اللفظ ولم يقصد بذلك اللفظ حكاية شيء حاصل في الواقع كالطلب القائم بالنفس ثم لا يخفى أن الفعل المتعدي للمفعول فيه النسبتان نسبة الفعل للفاعل ونسبته للمفعول فقول الشارح اما أن تكون نسبته الخ يصح أن يراد بها كل منهما لان كلا منهما يحصل باللفظ بحيث يكون موجدا لها (قوله من غير قصد الى كونه دالا على نسبة حاصلة في الواقع) هذا لا ينافي أن الانشاء له نسبة خارجية لان نفي القصد الى كونه دالا على النسبة الواقعية لا يستلزم نفي حصول تلك النسبة ثم ان الاولى للشارح أن يقول من غير قصد الى كونه مطابقة لنسبة في الواقع وهو الانشاء وذلك لان ظاهره يقتضي أن الفرق بين الانشاء والخبر قصد الدلالة على نسبة في الواقع بين شيئين وعدم قصد تلك الدلالة مع أن (١٦٧) الفرق قصد المطابقة بين النسبتين وعدم قصد ذلك وان كان

وتحقيق ذلك أن الكلام اما أن تكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللازم موجدا لها من غير قصد الى كونه دالا على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين وهو الانشاء أو تكون نسبته بحيث يقصد أن لها نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه وهو الخبر لان النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة في الذهن لا بد أن تكون بين الشيئين ومع قطع النظر عن الذهن لا بد وأن يكون بين هذين الشيئين في الواقع

انشاء البيع وقم مثلا فان نسبة البيع الى الفاعل انما وجدت باللفظ وكذا نسبة القيام لمخاطب على وجه الامر انما وجدت بنفس التلفظ من غير قصد الى أن أحدى النسبتين حاصلة الآن أو في الماضي أو المستقبل وفسرنا النسبة بالتعلق الخ ليعلم الاخبار سواء كان ايجابا أو سلبا شرطيا كان أو حليا وليعم الانشاء مطلقا أو ما تفسيرها بايقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه فلا يصح لان ذلك

لأن النسبة المفهومة الخ) علة لما تضمنه قوله أو تكون نسبته بحيث الخ من أن في الخبر نسبتيين لا أنه متعلق بجميع التحقيق على أنه علة لما تضمنه من أن في الكلام مطلقا نسبتيين لانه وان كان صحيحا لما تقرر من أن في الانشاء أيضا خارجا لا يتناسب قوله فانك اذا قلت الخ لانه لا تعرض فيه للانشاء وقد يقال ان قوله المفهومة من الكلام دون أن يقول من الخبر بما يؤيد الاحتمال الثاني وتمثيل الشارح بما اذا قلت زيد قائم لا يخصص نعم قول الشارح بأن يكون هذا ذاك وقوله بأن لا يكون هذا ذاك يعينان الاحتمال الاول لان كون هذا عين ذاك أو غيره يختص بالخبر اذا النسبة في الضرب بالمخاطب على وجه طلبه منه وحاصل ما أفاده هذا التعليل أن هناك نسبة مفهومة من الكلام حاصلة في الذهن بقطع النظر عن الخارج ونسبة في الخارج بقطع النظر عن الذهن (قوله الحاصلة في الذهن) أشار به الى أن النسبة الكلامية والذهنية متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار فمن حيث دلالة الكلام عليها يقال لها نسبة كلامية ومن حيث ادراكها في الذهن وتصورها فيه يقال لها ذهنية وقوله الحاصلة في الذهن يشهد الكواذب عمدا لان الذهن يتصور النسبة الكاذبة ولو كانت مستحيلة (قوله لا بد أن تكون بين الشيئين) هما الموضوع والمحمول أي لانهما من المعاني الجزئية فلا تعقل الا بتعقل هذين شيئين وقوله لا بد خبر أن (قوله ومع قطع النظر عن الذهن لا بد الخ) لا بد عطف على لا بد السابقة وفي الكلام تقديم وتأخير والاصل ولا بد مع قطع النظر عن الذهن أن يكون الخ والواو في قوله وأن يكون زائدة في متعلق اسم لا والاصل لا بد أن يكون أي لا بد من أن يكون أي لا غنى عن أن يكون فالواو هنا كهي في قول الشاعر

فما بال من أسعى لا جبر كسره * حفاظا وبنوى من سفاهته كسرى

فان الواو في قوله وبنوى زائدة دخولها في الكلام كخروجها وخبر لا محذوف أي حاصل ومصب التعليل قوله ولا بد أن يكون بين هذين الشيئين الخ بقى شيء آخر وهو أن في كلام الشارح أمور منها أن كون النسبة المفهومة من الكلام لا بد أن تكون بين شيئين هذا أمر معلوم لا يتوهم انكاره فلا فائدة في الاخبار به فالاولى أن يقول لان النسبة المفهومة من الكلام حاصلة في الذهن قطعا ومع قطع النظر

عن الذهن نجد نسبة بين جزأى الكلام حاصله في الخارج فقد تحقق وجود النسبتين في الكلام وتحقق الفرق بينهما وذلك لان الكلامية طرفها الذهن والخارجية طرفها الخارج أفاده شيخنا العدوى ومنها أن قوله ولا بد مع قطع النظر عن الذهن أن يكون الخ ظاهره اختصاص النسبة الخارجية بالقضايا الخارجية التي حكم فيها على أفراد الموضوع الحقيقة الوجود في الخارج كقولنا الانسان حيوان فان الحيوانية ثابتة لأفراد الانسان في الخارج مع قطع النظر عن الذهن دون الذهنية التي حكم فيها على أفراد الموضوع التي لا تحقق لها في الخارج بأن كانت كهاذهنية أو بعضها ذهني وبعضها خارجي فالاولى كقولنا شريك الباري ممنوع والثانية كقولنا ما سوى الواجب تعالى يمكن لان أفراد ما سوى الواجب يشمل المستحيل العادي كبحر من زئبق ولا وجود له الا في الذهن لان القضايا الذهنية لا يصح فيها قطع النظر عن الذهن اذ لا وجود لها الا فيه ولا وجود لها في خارج الاعيان مع أن القضايا مطلقا لها نسبة خارجية وقد يجاب بأن المراد بقطع النظر عن (١٦٨) الذهن قطع النظر عن فهم الذهن النسبة الكلامية من الكلام وبالواقع نفس الامر لا خارج الاعيان

نسبة ثبوتية بأن يكون هذا ذاك أو سلبية بأن لا يكون هذا ذاك ألا ترى أنك اذا قلت زيد قائم فان القيام حاصل لزيد قطعا سواء قلنا ان النسبة

التفسير يوجب تخصيصها بالخبر الحملي دون الانشاء والخبر الشرطي والقصد اعم من ذلك وما يميز يدك تحقيقا في انقسام الكلام الى الخبر الذي يوصف بالصدق والكذب والى الانشاء أن الكلام الذي يحسن السكوت عليه لا محالة يتضمن نسبة للسند الى المسند اليه فان كان القصد منه الدلالة على أن تلك النسبة المفهومة من الكلام حصلت في الواقع ووقت في الخارج بين معنى السند والمسند اليه فذلك الكلام خبر وان كان القصد الدلالة على أن اللفظ وجد به تلك النسبة فالكلام انشاء فنسبة الخبر المفهومة من اللفظ يدل اللفظ على أنها كذلك فيما بين معنى المسند اليه والمسند خارجا لكن لما كانت الدلالة وضعية أمكن تخلفها بأن لا تكون كذلك فيما بين المعنيين في نفس الامر فيكون الكلام كذبا وأن تكون كذلك فيكون الكلام صدقا فاذا قلنا زيد قائم فالمفهوم منه ثبوت القيام لزيد في الخارج فاذا أردت تحقق المطابقة أو عدمها فاقطع النظر عما يدل عليه اللفظ وفهم بالذهن وانظر نسبة القيام لزيد خارجا فلا محالة تجد بينهما إمانسبة الثبوت بأن يكون هذا ذاك أعني بأن يكون زيد قائما وإما نسبة السلب بأن لا يكون هذا ذاك فان كان الاول حصل الطابق بين المفهوم وما وقع في نفس الامر فثبت الصدق وان كان الثاني لم يحصل الطابق فثبت الكذب وانما تأتي هذه المطابقة عند قطع النظر عن المفهوم فينسب الواقع اليه لانهما حينئذ شيان فيحصل الطابق بينهما وأما ان نظرت الى المفهوم وهو حصول النسبة في الخارج فلا تعدد للنسبة فلا يطابق اذ لا يطابق الشيء ونفسه لان ما في الخارج باعتبار دلالة اللفظ عليه هو هو وأما احتمال الكذب فهو عقلي لا مفهوم للفظ ثم قد سمعت في تحقيق المطابقة أنها تكون بتحقيق وقوع تلك النسبة المفهومة من اللفظ خارجا فرما توهم أن ذلك ينافي القول المشهور وهو أن النسبة بين الموضوع والمحمول من الاعتبارات التي لا وجود لها خارجا فيجب أن تعلم أن ذلك لا ينا فيه لان المعنى بالتحقق خارجا حصول تلك النسبة في

فدخلت تلك القضايا المذكورة أو يقال ان قوله ومع قطع النظر الخ في معنى المبالغة وكأنه قال ولا بد أن يكون بين هذين الشيئين نسبة في الواقع حتى ولو قطع النظر عن الذهن أى هذا اذ لم يقطع النظر عن الذهن بل نظر اليه كما في القضايا الذهنية بل وقطع النظر عنه كما في القضايا الخارجية وليس قوله مع قطع النظر شرطا لوجود النسبة الخارجية وحينئذ فاشتمل كلامه على القسمين المذكورين (قوله نسبة ثبوتية) أى وهى النسبة الخارجية وقوله بأن يكون هذا أى الموضوع ذاك أى المحمول كما في زيد قائم

فان المراد من القائم نفس زيد وقوله بأن لا يكون هذا أى الموضوع ذاك أى المحمول كما في زيد قائم فانه يدل على أن زيدا غير القائم في الواقع وقوله بأن يكون هذا ذاك أى مثلا لاجل دخول القضايا الشرطية فان النسبة فيها لزوم لأن هذا ذاك اذ هذا انما يظهر في الحلية (قوله ألا ترى الخ) هذا استدلال على النسبة الخارجية (قوله فان القيام حاصل لزيد) يحتمل أن المراد حاصل له في الواقع اذا كان الكلام صادقا وفي الكلام حذف شيء يتم به البيان والتقدير حاصل لزيد قطعا وليس بحاصله قطعا وحصوله وعدم حصوله في الواقع هو النسبة الخارجية التي تعتبر المطابقة بينها وبين النسبة المفهومة من الكلام وقوله قطعا أى وان قطعت النظر عن ادراك الذهن فليس القطع بمعنى الجزم وهذا الاحتمال هو المناسب لسياق الكلام ويحتمل أن المراد فان القيام حاصل لزيد أى بمقتضى دلالة الكلام لا بالنظر للواقع من كونه صادقا أو كاذبا لان الكلام يدل على تحقق النسبة وحصولها في الخارج وأما احتمال الكذب فهو عقلي لا مفهوم للفظ (قوله سواء قلنا الخ) هذا تعميم في قوله فان القيام حاصل لزيد قطعا وهذا التعميم زيادة فائدة ولا دخل له في الاستدلال المشار له بقوله ألا ترى الخ

(قوله من الأمور الخارجية) أى بناء على مذهب الحكماء من أن الاعراض النسبية لها وجود أى تحقق فى الخارج أى خارج الأعيان يمكن رؤيتها وقوله أولست منها أى من الأمور الخارجية بل من الأمور الاعتبارية كما يقوله أهل السنة فانهم يقولون ان الاعراض النسبية أمور اعتبارية لا تحقق لها فى خارج الأعيان بل فى خارج الأذهان لان لها تحققا فى نفسها لكنها لم تصل لمرتبة المشاهدة بالبصر بل ذكر بعضهم أنه لا ثبوت لها فى نفسها بل فى الذهن فقط فان قلت حيث كانت الأمور الاعتبارية لا وجود لها فى خارج الأعيان بل ولا فى خارج الأذهان على هذا القول فما الفرق بين الصادق منها والكاذب قلت الفرق أن الاعتبار الكاذب لا مستند له بل هو أمر يتزعه الذهن كبخل الكريم وكرم البخيل والاعتبار الصادق يستند للأشياء (١٦٩) الخارجية كأبوة زيد لعمر و فان قلت

من الأمور الخارجية أولست منها وهذا معنى وجود النسبة الخارجية

الخارج عن العقل واتصاف الموضوع بها لا كونها من الأمور الوجودية التى تحقق وجودها خارجا فى العيان و فرق بين قولنا هذا الامكان أو هذه النسبة حاصلة فى الخارج عن الذهن بمعنى الاتصاف بذلك فى نفس الأمر فانه صحيح لصحة اتصاف الوجوديات بالاعتبارات كالامكان وعدم الوجوب وبين قولنا هذا أمر محقق وجوده فى الخارج والعيان كبياض الجسم مثلا فالمراد بالوقوع فى الخارج الاتصاف بالشيء فيه وهذا المعنى صحيح على كلا القولين أعنى القول بأن النسبة وجودية خارجية وهو ضعيف أو اعتبارية فيه وهو الحق ألا ترى أنك اذا قلت زيد قائم وصدق هذا القول لزم أن زيدا اتصف بالقيام وحصل له فى الواقع على كل حال ولا يسع أحدا انكاره بعد ثبوت الصدق والا كان كذبا سواء قلنا ان النسبة وجودية أو اعتبارية وهذا المعنى الذى هو وقوع الاتصاف الجارى على كل قول هو الذى نفى بوجود النسبة أى حصولها خارجا فيجربى على كل قول لا كونها من الأمور الوجودية خارجا حتى يختص بالقول بأنها من الأمور المحققة الوجود خارجا كالبياض مثلا تأمله فأنى قد أطلت فيه مع ضرب من التكرار لاستعصاب الناس فهمه من بعض الشروح * ثم انك قد سمعت أيضا أن الانشاء هو الكلام الموجد لنفسه فيجب أن يعلم أن نسبة السند الى السند اليه لا يوجد هالكلام اذ لا يوجب الكلام اتصاف أحد بصفة حقيقية كالقيام أو القعود فى قم أو اقعد مثلا أو البيع الذى هو الابدال المخصوص فى بيع مثلا وانما الذى يوجب الكلام ويقضيه أن تلك النسبة دل على تكيفها بكيفية عائدة فى حصولها الى اللفظ فيوجب قم واقعد مثلا نسبة القيام والقعود للمخاطب مكيفين بكونهما مأمورا بهما وكون الشيء مأمورا به كيفية يرجع فى وجودها الى وجود صيغة الكلام وكذا البيع الذى هو الابدال يفيد بيعت نسبته الى الفاعل مكيفا بكونه وجدت صيغة انشاء بها اعتباره شرعا لدلالاتها على الرضا به فتأمل فانه من دقائق هذا المحل والله الوفى بمنه فاذا تحقق أن الكلام إما خبر أو انشاء احتيج الى وضع باب للانشاء وهو كاف فيه من حيث هو وأما الخبر فله باعتبار ما يمرض لجلته أو أجزائه أبواب أعنى عن ذكر ما يصح اعتباره منها فى الانشاء ذكره فيها والى أبواب الاخبار أشار بقوله

اذا كانت النسبة أمرا اعتباريا على ما يقوله أهل السنة فما معنى نسبتها للخارج وقولهم خارجية ووصفهم لها بالوجود فى قولهم انها موجودة فى الخارج وهل هذا لإتلاف قلت المراد بوجودها ثبوتها وتحقيقها والمراد بالخارج الذى نسبت له خارج الأذهان وهو نفس الأمر لا خارج الأعيان والى هذا أشار الشارح بقوله وهذا معنى الخ (قوله وهذا معنى الخ) أى وما ذكرناه من ثبوت النسبة فى الواقع بين الشئين المذكورين مع قطع النظر عن الذهن معنى وجود الخ فاسم الإشارة راجع لوجود النسبة فى الواقع بين الشئين المذكورين مع قطع النظر عن الحاصل فى الذهن أى ان معنى وجود النسبة

(٢٣ - شروح التلخيص - أول)

الخارجية تحققها فى الواقع أى تحققها فى ذاتها بين الشئين بقطع النظر عن

اعتبار معتبر وفرض فارض وليس المراد بوجودها تحققها فى خارج الأعيان بحيث يمكن رؤيتها كبياض الجسم فمعنى الخارج الذى نسبت اليه النسبة خارج الذهن وهو الوجود ونفس الأمر وليس المراد به خارج الأعيان لان الخارج يطلق بمعنى الواقع ونفس الأمر أى نفس الشيء ومعنى الأعيان أى الأشياء المعينة المشاهدة ومعنى وجود الشيء فيها أنه فرد من أفرادها ومعدود منها اذا علمت هذا فقولهم النسبة موجودة فى نفس الأمر معناه أنها متحققة فى نفسها بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض فهو اظهر فى محل الاضمار واذا قيل زيد موجود فى خارج الأعيان فمعناه أنه من جملة الأمور المعينة المشاهدة التى يمكن رؤيتها * واعلم أن الموجود أى المتحقق فى خارج الأذهان أعم من الموجود أى المتحقق فى خارج الأعيان لان الأول أعم لأن يصل لمرتبة المشاهدة فيكون موجودا فى خارج الأعيان أيضا أولا فيكون موجودا فى خارج الأذهان فقط فنز يدصدق عليه أنه موجود فى خارج الأذهان والأعيان والنسبة

ثم الخبر لا بد له من اسناد ومسند اليه ومسند وأحوال هذه الثلاثة هي الأبواب الثلاثة الأولى ثم المسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا أو متصلا به أو في معناه كاسم الفاعل ونحوه وهذا هو الباب الرابع

الحارجية يصدق عليها أنها موجودة في خارج الأذهان لافي خارج الأعيان لان لها تحققا في نفسها لكن لم تصل لمرتبة المشاهدة وأن الاعتباريات قسمان قسم لا تحقق له في نفسه بل هو أمر توهم محض يحصل بمجرد اعتبار المعتبر وفرض الفارض وهذا لا تحقق له لافي خارج الأذهان ولا في خارج الأعيان ومنها ما لا تحقق في نفسه بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض وهذا الثاني هو الموجود من الاعتبار خارج الأذهان قرر ذلك كما شيخنا العلامة المدوي عليه صاحب الرحمة والرضوان (قوله لا بد من مسند اليه ومسند واسناد) أي وحينئذ فلا بد له من أبواب ثلاثة تبين أحوالها فاذا ضمنت هذه الثلاثة لباب الانشاء المبين لأحواله كانت الأبواب أربعة وكان الأولى للصنف أن يقول من اسناد ومسند اليه ومسند ليوافق ما مر من قوله وينحصر في ثمانية أبواب أحوال الاسناد الخ وما يأتي في ترتيب الأبواب وليتصل المسند بما يتعلق به الا أن يقال انه لاحظ أن الاسناد رابطة بين شيئين لا يعقل الا بعد تعقلهما فربته التأخير لكن فيه ما يأتي (قوله والمسند قد يكون الخ) وذلك نحو ضرب زيد عمر فاحتيج لباب خامس يبين أحواله وقضية كلامه أن المسند اليه لا يكون له متعلق وليس كذلك اذ المسند اليه قد يكون له متعلقات حيث كان مشتقا نحو النطلق يوم الجمعة زيد والضارب زيد اقام ومعلم زيد عمر شاخصا حاضر ويحجب بأن (١٧٠) المسند اليه في الأولين في الحقيقة اما هو ال والمتعلق المذكور للصلة

للاسناد اليه وأما في الثالث فالمنصوب فيه ليس بفضلة وأما هو عمدة بدليل الاضمار في التنازع أو يحجب بأن المصنف انما اقتصر على المسند لان الغالب في المسند أن يكون له متعلق دون المسند اليه وانما كان الغالب في المسند أن يكون له متعلقات دون المسند اليه لأن المسند في الغالب يكون مشتقا والمسند اليه

(والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا أو في معناه)

كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وما أشبه ذلك ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر

(والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند) فاحتيج الى ما بين الجمع أحوالهما (و) لا بد له من (اسناد) فاحتيج الى باب يشتمل على أحواله (والمسند قد يكون له متعلقات) كالمفعول والحال والمجرور والظرف وانما تكون له متعلقات (اذا كان فعلا أو) ما (في معناه) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وما أشبه ذلك كصفة المشبهة واسم التفضيل فاحتيج الى وضع باب لمتعلقات الفعل وهذا الكلام يوهم اختصاص أحوال المسند اليه والمسند الى آخرها بالخبر وليس كذلك ضرورة وجودها في الانشاء غير أن غالب لطائف هذه الأحوال انما هو في الخبر فخص بذلك رعايته وما يوجد في الانشاء من الاعتبار الرابعة لهذه الاشياء يستفاد من ذكرها في الخبر

(قوله والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا أو في معناه) ظاهره أن الفعل لا يلزم أن يكون له متعلقات وليس كذلك فان لكل فعل وما أشبهه متعلقات من المفعول به ان كان متعديا ومن مفعوله

الطلق

جامد وما كان الغالب عليه أن يكون مشتقا يكون له

متعلقات أكثر بقاء شيء آخر وهو أن الاسناد اذا كان فعلا أو بمعناه فلا بد له من متعلقات لانه وان لم يلزم أن يكون متعديا لكن لا بد له من مفعول مطلق ومفعول فيه نعم قد يحذف وكلام المصنف أهم من الذكر والحذف بدليل أنه سيقول أما حذفه فلكذا وظاهر قول المصنف هنا والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا أنه لان لازمه المتعلقات اذا كان فعلا أو بمعناه وليس كذلك كما علمت والجواب أن في كلام المصنف حذفاً والتقدير قد يكون له متعلقات وقد لا يكون له ذلك أي كما اذا كان جامداً نحو زيد أخوك وانما يكون له ذلك اذا كان فعلا الخ (قوله أو في معناه) أي أو كان في معناه أي ملتبسا بمعناه التضني من التباس الدال بالمدلول بأن كان اسما دالا على الحدث (قوله كالمصدر الخ) التمثيل بالمصدر ومماعه لما هو في معنى الفعل انما يشتمل على تقدير أن يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي فيكون مافيه معنى الفعل أعم مما تضمن حروفه كالمصدر والوصف أولا كحروف التنبية وأسماء الإشارة ونحوها واماعلى تقدير أن يراد بالفعل الفعل الحقيقي في أعم من أن يعبر عنه بالمصدر وغيره مما يتضمن حروفه فيكون المراد بما في معناه ما لا يتضمن حروفه كالظرف واسم الفاعل واسم الاشارة ونحوها (قوله ولا وجه لتخصيص الخ) أي لان الانشاء لا بد له أيضا مما ذكر فكان على المصنف أن يقول وكل من الخبر والانشاء لا بد له من مسند الخ وقد يحجب بأنه انما خص الخبر بالذكر لكونه أعظم شأنًا وأكثر فائدة واشتمالا على النكات والخصوصيات البديعة التي بها التفاضل ولكونه أصلا في الكلام لحصول الانشائية إما بنقل كافى بعت أوزيادة أداة كما في لتضرب ولا تضرب أو حذف كافى اضرب فان أصله لتضرب وبالجملة فالخبر هو الجزء الأعظم فلذا أفرد المصنف الابحاث عن أحوال أجزائه من مسند

ثم الاسناد والتعلق كل واحد منهما ما يكون إما بقصر أو بغير قصر وهذا هو الباب الخامس والانشاء هو الباب السادس ثم الجملة اذا قرنت بأخرى
فكون الثانية إما معطوفة على الاولى أو غير معطوفة وهذا هو الباب السابع وله في الكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة

إليه ومسند واسناد بالتدوين وجعل للبحث عن حال كل واحد منهما بابا على حدة وأحال معرفة أحوال أجزاء ما عداه عليه فيما يأتي حيث
يقول في آخر أحوال المسند تنبيه ما تقدم من الاعتبار في أحوال المسند إليه أو المسند أو الاسناد كما تجرى في الخبر تجرى في الانشاء
(قوله الاسناد) أي بين المسند والمسند إليه أما بقصر نحو ما زيد قائم أو بدون نحو زيد قائم وقوله والتعلق أي بين المسند والفضلات
المشار إليها بقوله قد يكون له متعلقا أما بقصر نحو ما زيد مضرب الأعمر (١٧١) وقد يكون بدون قصر نحو ما زيد مضرب عمرا (قوله) أما

بقصر (الخ) أي وحينئذ فلا
بد من باب سادس للبحث
عن القصر وأدوانه (قوله
إما معطوفة) أي تلك الجملة

المقرونة وهو المسمى بالوصل
وقوله أو غير معطوفة أي
تلك الجملة المقرونة وهو
المسمى بالفصل فلا بد من
باب سابع يبين فيه ذلك
لان هذا حال للكلام
بالقياس لكلام آخر ثم ان
المراد بقوله وكل جملة
قرنت بأخرى أي ما قبل
العطف في أداء أصل المعنى

وحينئذ فلا يتناول الجمل
الحالية المتداخلة نحو جاء
زيد يركب يسرع فاندفع
ما يقال انها داخلة في قوله
أو غير معطوفة مع أنها
لبست من الفصل
والوصل بل من متعلقات
الفعل وانما ذكر المصنف
التنذيب في باب الفصل
والوصل لمزيد مناسبة له
ولو قال بدل قوله أو غير
معطوفة أو متروكة العطف
كان أولى لان الترك يشعر

(وكل من الاسناد والتعلق إما أن يكون (بقصر) لاحد المسندين وأحد المتعلقين على الآخر (أو)
معطوفة والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة) احتراز به عن التطويل على أنه لا حاجة إليه
بعد تقييد الكلام بالبليغ

(وكل من الاسناد والتعلق إما أن يكون (بقصر) لاحد المسندين وأحد المتعلقين على الآخر (أو)
يكون (بغير قصر) لأحدهما على الآخر فاحتيج لباب القصر ولا يخفى أن القصر من أحوال أحد
المسندين وأحد المتعلقين ولم يستفد من الكلام وجه افراده بالباب حتى لم يجعل في أحوال المسندين
ومتعلقات الفعل والوجه في الافراد صعوبة أمره بكثره مباحثه بخلاف نحو التعريف والتنكير
والقديم والتأخير مثلا (وكل جملة قرنت بأخرى إما معطوفة عليها أو غير معطوفة) فاحتيج الى باب
الفصل والوصل ولا يخفى أيضا أن الفصل والوصل من أحوال الجمل ولم يبين وجه افراده بالباب
ولا وجه افراد الاسناد مع أن المناسب لكونهما من أحوال الجملة جمعهما والوجه الصعوبة فيها
وكثرة المباحث كما تقدم في القصر وكذا الانشاء فانه من أحوال الجملة أيضا ووجه افراده ماذكر
(والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة

المطلق وظرفه الا أنها تارة تذكر وتارة تحذف كما ينبغي عنه قوله في الكلام على متعلقات الفعل أما حذف
المفعول به وأما ذكره فالفعل المتعدي له مفعول به يتعلق به حذف أم ذكر وكل فعل فله مصدر وظرف
زمان ومكان يذكر تارة ويترك أخرى وان كنا نسمى ترك المفعول به حذفاً ولا نسمى ترك المصدر
والظرف مثلاً حذفاً على بحث سنذكره في باب الإيجاز ان شاء الله تعالى ثم قول المصنف أحوال متعلقات
الفعل يقتضي أن لكل فعل متعلقات فان قلت انما دل كلامه على أن المسند قد يكون له متعلقات وقد
لا يكون فالحالة التي يكون له فيها متعلقات هي اذا كان فعلاً أوفى معناه والحالة التي لا يكون له فيها
متعلقات اذا كان اسماً نحو زيد أخوك قلت لا يصح ذلك لانك ان جعلت اذا شرطية فقد بدله اذا كان
فعلاً فقد يكون له متعلقات لان الجواب طبق مفسره السابق ولا يصح أن يراد المتعلقات المذكورة وقد
لا يكون للفعل متعلقات المذكورة لانه انما يتكلم على المتعلقات مطلقاً لانه مسمى قول أما حذفه وأما ذكره
وان جعلتها ظرفية وله فيكون عاملاً فيها فمعناه قد يكون له في هذا الوقت متعلقات وقد لا يكون فصلاً
كقولك قد يقدم زيد غدداً فلا يصح ذلك لا بتقدير عامل في اذا التقدير ذلك اذا كان فعلاً أوفى معناه
وقوله والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة

بقبول المتروكة العطف (قوله) إما زائد على أصل المراد أي وهو الاطناب وقوله أو غير زائد صادق بأن لا يكون ناقصاً وهو المساواة
أو كان ناقصاً وهو الإيجاز أي وحينئذ فلا بد من باب ثامن يبين فيه ذلك وهو باب الإيجاز والاطناب والمساواة (قوله) احتراز به أي بقوله
لفائدة عن التطويل وهو الزيادة على أصل المراد لفائدة وكذا احتراز به عن الحشو فانه أيضاً زيادة على أصل المراد لفائدة لكنها في
الثاني متينة دون الاول على ما يأتي (قوله) على أنه لا حاجة إليه على الاستدراك أي لكن لا حاجة إليه أي الى ذلك القيد وهو قوله
لفائدة وذلك لان الكلام البليغ هو المطابق لمقتضى الحال ومتى كان مطابقاً لمقتضى الحال فلا بد فيه من فائدة ومتى كان زائداً لفائدة
فلا يكون بليغاً هذا كلامه وفيه أن هذا لا يتم الا لو قلنا ان كل كلمة من الكلام البليغ لابد أن يكون يقتضيها الحال فاذا كانت فيه

كلمة لا يقتضيها الحال بأن كانت زائدة كان الكلام غير بليغ كما اذا قلت لحالي الذهن زيد قائم في الدار فان قولك في الدار غير محتاج اليه والحق أنه يقال له بليغ ولا يشترط ذلك الشرط وأن القيد محتاج اليه لاخراج ما ذكر سلمنا أن قيد البليغ يغني عن قوله لفائدة فيقال ان قصد المصنف تحقيق معنى الاطناب وايضا هو بيان أن الزيادة لفائدة مأخوذة فيه ولو لم يقيد الزيادة بالفائدة لربما توهم أن الاطناب هو الزيادة مطلقا لاطلاقها عن قيد الفائدة مع أنه مقيد بها في الواقع (قوله أو غير زائد) المتبادر منه أن المراد أو غير زائد على أصل المراد لفائدة فيدخل فيه التطويل والحشولان غير الزائد لفائدة صادق بغير الزائد أصلا وبالزائد لا لفائدة فكان الأولى أن يقول أو غير زائد على أصل المراد أصله بليغ بكونه لفائدة لان عدم الزيادة في الإيجاز والمساواة لا بد أن يكون لفائدة (قوله هذا كما له الخ) اعلم أن التقديم والتأخير والذكر والحذف مثلا من أحوال كل من المسند اليه والمسند والمتعلقات المسند فلذا ذكرت في كل من باب أحوال المسند اليه وأحوال المسند وأحوال المتعلقات ومثل التقديم والتأخير والذكر والحذف في أنها أحوال للثلاثة القصر فهو تارة تتعلق بالمسند اليه وتارة بالمسند وتارة بالمتعلقات فكان المناسب أن لا يخص بباب بل يذكر في باب المسند اليه والمسند والمتعلقات مثل التقديم والتأخير والذكر والحذف والفصل والوصل (١٧٣) من أحوال الجملة الخبرية فالمناسب أن يذكر في أحوال الاسناد كالنأ كيد

والحقيقة العقلية والمجاز العقلي ولا يخصهما بباب وكل واحد من الإيجاز والاطناب والمساواة تارة يتعلق بالجملة وتارة يتعلق بالمسند اليه وتارة يتعلق بالمسند فالمناسب ذكر هذه الثلاثة في باب الاسناد وفي باب المسند اليه والمسند ولا يخصها بباب اذا علمت هذا فيقال كان الأولى للمصنف أن لا يلتفت لبيان الحصر لانه معلوم بالاستقراء بل الأولى له أن يلتفت لتخصيص كل من هذه الامور الثلاثة بباب على حدته والى هذا أشار

(أو غير زائد) هذا كنه ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل والايجاز ومقابله انما هو من أحوال الجملة أو المسند اليه أو المسند مثل التأ كيد والتقديم والتأخير وغير ذلك فالواجب في هذا المقام بيان سبب إفرادها

أو غير زائد) يعني لفائدة ايضا فاحتيج الى باب الاطناب الذي هو أن يزداد الكلام على أصل المراد لفائدة والايجاز الذي هو تقليل اللفظ لفائدة والمساواة التي هي عدم الزيادة والتقليل لفائدة ومتى لم تكن الزيادة لفائدة كان تطويلا ولم يكن الكلام بليغا فالبلاغة تستلزم الفائدة ولكن زادا بعد ذكر بليغ لزيادة البيان وكذا الإيجاز والمساواة متى لم يكن اسقاط الزيادة فيهما لفائدة خرجا عن معنى البلاغة أو غير زائد دخل في غير الزائد الناقص والمساوي والمراد أو غير زائد لفائدة وانما قدم الخبر لانه أكثر بحثا ولان كثير من الانشاء فرع عن الخبر كالجمله التي يدخل عليها ليتوكل والاستفهام فذكر المصنف الاسناد والمسند اليه والمسند ثم المتعلقات ثم القصر الذي يعم الاسناد والتعلق ثم ذكر الانشاء وكان ينبغي تأخير القصر عنه لان القصر يدخل في الانشاء كما يدخل في الخبر ثم ذكر الفصل والوصل لان اعتبار العطف بعد تكميل أجزاء الجملة ثم ذكر الإيجاز والاطناب والمساواة لانها تشمل جميع ما سبق وذكر المصنف حصر الكلام في الخبر والانشاء وهو كذلك الا أن منهم من يخص الانشاء بما لا يطلب فيه ويقسمه الى خبر وطلب وانشاء ومنهم من يجعله ثلاثة أقسام خبر وانشاء وهو ما دل على الطلب دلالة أولية وتنبيه ويدخل فيه الاستفهام والتثني والترجي والتقسم والنداء وهو اصطلاح الامام غير الدين

(قلت)

الشارح بقوله وهذا أي دليل الحصر أعني قول المصنف لان الكلام إما خبر أو انشاء الى آخر ما ذكره في دليل الحصر (قوله لكن لا طائل تحته) أي لا ثمرة له قوله لان جميع الخ) علة للحذف أي والأولى الالتفات لما تحته طائل وهو بيان تخصيص بعض الاحوال كالقصر والفصل والوصل والاطناب ومقابله بأبواب وذلك لان الخ (قوله ومقابله) أي الإيجاز والمساواة (قوله انما هو) أي جميع ما ذكر (قوله من أحوال الجملة) هذا بالنظر للفصل والوصل والايجاز والاطناب والمساواة اذا تعلق بجملة وقوله أو المسند اليه أو المسند هذا بالنظر للقصر والاطناب ومقابله اذا تعلق بمفرد وكان عليه أن يز يد والمتعلق (قوله مثل التأ كيد) هو من أحوال الجملة فهو يناسب الفصل والوصل والايجاز ومقابله اذا تعلق بجملة وقوله والتقديم والتأخير هما من أحوال الطرفين فهو مناسب للقصر والايجاز ومقابله اذا تعلق بمفرد فظهر لك مما قلناه أن قول الشارح لان جميع الخ علة لحذف وأن في كلام الشارح توزيعا (قوله في هذا المقام) أي مقام حصر المقصود من علم العاني في الابواب الثمانية (قوله بيان سبب إفرادها) أي عن غير هاهنا من الاحوال وعدم ذكرها معها في باب أحوال الاسناد الخبري والمسند اليه والمسند والمتعلقات

﴿تنبيه﴾ اختلاف الناس في انحصار الخبر في الصادق والكاذب فذهب الجمهور الى أنه منحصر فيهما

(قوله وجعلها أبوابا) تفسير لما قبله والحاصل أن الثمرة في بيان وجه افراد هذه الثلاثة بأبواب وعدم ذكرها مع غيرها من الاحوال في باب الاسناد الخبري بالنسبة لافصل والوصل وكذا بالنسبة للإيجاز ومقابلته وفي باب السند اليه والسند والمتعلقات بالنسبة للقصر وكذا بالنسبة للإيجاز ومقابلته وأما مجرد تعددها وبيان الحصر فيها فهذا لا طائل تحته لان هذا معلوم باستقراء كلامه (قوله وقد لخصنا ذلك) أي بيان السبب في أفرادها أي ذكرنا السبب بمباراة ملخصة وحاصل ما ذكره الشارح في كبره أنه إنما أفرد بها أبواب لكثرة تشعبها وصعوبة أمرها بكثرة مباحثها بخلاف غيرها من الاحوال كالتعريف والتذكير والتقديم والتأخير وغيرها من الاحوال فلذا لم أفرد بأبواب فتأمل (قوله تنبيه) هو خبر لمحدوف أي هذا تنبيه وهو لغة الإيقاظ واصطلاحاً اسم الكلام مفصل لاحق يفهم معناه اجمالاً من الكلام السابق (قوله على تفسير) متعلق بتنبيه ان أراد منه المعنى اللغوي لانه مصدر وان أراد به المعنى الاصطلاحي فهو كغيره من التراجم جامد ليس فيه معنى الفعل فيجمل على معنى في متعلقة بمحدوف أي كأن في تفسير أو على حالها متعلقة بمشتمل أي مشتمل على مفسرهما كذا قيل وقد يقال انه يتعين الثاني لانه وان كان في الاصل (١٧٣) مصدر إلا أنه انسلخ عن المصدرية وجعل اسماً للإفظاظ المخصوصة

(قوله الذي قد سبق الىه) ما إليه مازائدة لتأكيد التقليل أي الذي قد سبقت الإشارة اليه إشارة خفية ووجه تلك الإشارة أنه قال أولاً تطابقه أولاً تطابقه فأفاد أن الكلام الخبري إما أن توجد فيه المطابقة أولاً ولا شك أن المطابقة هي الصدق وعدمها هو الكذب فقد علم مما تقدم ذات الصدق وذات الكذب وان لم يعلم تسمية هاتين الذاتين بهذين الاسمين فقد سبق ذكرهما في الجملة أي باعتبار ذاتيهما لا باعتبار

وجعلها أبواباً برأسها وقد لخصنا ذلك في الشرح ﴿تنبيه﴾ على تفسير الصدق والكذب الذي قد سبق إشارة ماله في قوله تطابقه أولاً تطابقه

ولذلك نبيه على التقييد بها فيهما ومعلوم أيضاً أن هذه الثلاثة تتعلق بالمفردات أو بالجل فهي من أحوالها ولم يبين وجه الحالة الى أفرادها عن أحوال كل من المفردات والجل والوجه ما تقدم من كثرة المباحث ولما كان حاصل هذا الكلام حصر الأبواب من غير بيان وجه افراد بعض الاحوال بالتبويت عن بعض وحصر الأبواب استقرائي لم يفد إلا ما يفيد عدها وقد تقدم كان لا طائل تحته مع ظهوره وقد أشرنا الى وجه الافراد وذلك هو الاهم ولما ذكر الخبر ومن وصفه الشهور الصدق والكذب مع الإشارة الى معناهما بقوله تطابقه أولاً تطابقه وفي ذلك ذكر الصدق والكذب اجمالاً وضع لذكرهما تفصيلاً تنبيهاً فقال هذا ﴿تنبيه﴾ في تفسير الصدق والكذب وفي ذكر ما يتعلق بهما من الاستدلال

(قلت) ومنهم من يجعل الكلام خبراً وطلباً وهو ابن مالك في الكافية ومنهم من يربع الاقسام فيقول خبر واستخبار وطلب وانشاء واستدل المصنف على الحصر بأن الكلام إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أولاً تطابقه أو لا يكون له خارج فالأول والثاني الخبر والثالث الانشاء وقد يقال يرد على ظاهر عبارتهم الاخبار عن المستقبلات نحو سيقوم زيد فإنه عندنا نطق به ليس له خارج بطابقه أولاً تطابقه فلا يمكن وصفه بذلك ولا بصدق ولا بكذب وعند وجود الخبر به ليس الخبر موجوداً حتى نصفه

اسمياً ولذا كانت تلك الإشارة خفية وأشار الشارح بقوله الذي قد سبق الى وجه تسمية هذا البحث تنبيهاً لان التنبيه ألغاظ يترجم بها عما أشر اليه في الكلام السابق فان قلت الكلام السابق فيه الإشارة الى مسند هذا الخبر الذي ذكره في التنبيه اذ لم يعلم منه الا المطابقة وعدمها وأما السند اليه وهو صدق الخبر وكذبه والنسبة بينهما فلم يعلمهما سبق والمتعارف جعل التنبيه عنواناً لتفصيل شيء علم من الكلام بداهة أو قريبان البداهة ولا يكون الخبر المذكور معلوماً مسبقاً كذلك الا اذا علم سائر أجزائه ولم يعلم هنا الا السند فقط وحينئذ فلا يصح تسمية هذا البحث بالتنبيه قلت قد أجيب بأن المتعارف استعمال التنبيه في مقامين الاول ما سبق وهو الانطاز التي يعنون بها عن تفصيل شيء علم اجمالاً من الكلام السابق بداهة أو قريبان البداهة الثاني أن يكون البحث اللاحق معلوماً من الكلام السابق اجمالاً ولو نظرياً وما ذكرهنا من هذا القليل فان قلت ان الذي عرف مما تقدم إنما هو مذهب الجمهور وأما مذهب الجاهل والنظام ودليل كل واحد منهما والرد عليه فلم يعلم مما تقدم اجمالاً ولا تفصيلاً وحينئذ فجميع ما ذكره في هذا البحث لم يعلم مما تقدم فلا وجه لتسميته تنبيهاً وأجيب بأن مسمى التنبيه تفسير الصدق والكذب على مذهب الجمهور الذي هو معلوم مما مر وأما ما ذكره معه فهو مذكور استطراداً زيادة على الترجمة وهي لا تنضر الى هذا الجواب يشير قول الشارح تنبيه على تفسير الصدق والكذب فانه يشير الى خروج الأدلة والاعتراضات عليها عن مسمى التنبيه

اختلف القائلون بانحصار الخبر في الصدق والكذب في تفسيرهما

والرد والخلاف والتنبية اصطلاحاً اسم لتفصيل ما تقدم اجمالاً وهو يحتمل أن يراد به المعنى أو اللفظ الدال على ذلك المعنى لا يقال حينئذ لا يصح اطلاق التنبية الاصطلاحى على هذا البحث لان المذكور فيما تقدم اجمالاً بعد التحل السابق انما هو مجرد الصدق والكذب لا الخلاف في التفسير والاستدلال والرد والواسطة لانا نقول لا يجب الاقتصار في الترجمة على مداولها بل يجوز أن يضاف اليه ما يناسبه وقد اختلف الناس في الخبر فقل ينحصر في الصدق والكذب وقيل لا ينحصر بل منه ما ليس بصدق

بصدق ولا شك أن الاخبار عن المستقيلات يوصف بالصدق والكذب قال تعالى ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه وانهم لكاذبون فهذا ينبغي أن يقال ان كان محكوماً فيه بنسبة خارجية فهو الخبر كما فعل ابن الحاجب ولا فرق في ورود ذلك عليهم بين أن يكون الخبر به محقق الوقوع مثل سطوع الشمس غداً أو لا فليؤول كلامهم على أن مورد التقسيم ما له مخرج بالقوة أو الفعل وقيل الكلام لا يتخلو إما أن يمكن أن يحصل للمخاطب من غير أن يستفاد من المتكلم مثل زيد منطلق فإنه يمكن علمه بالمشاهدة أولاً يمكن أن يحصل الا بالاستفادة من المتكلم نحو ضرب أولاً تضرب فالاول والخبر والثاني الانشاء وهو فاسد لان الكلام ليس هو الذى يقال فيه يمكن حصوله أولاً بل النسبة التى تضمنها الكلام هى التقسمة لذلك وأيضاً يرد عليه نحو أردت القيام فانها لا تعلم الا من المتكلم فان قلت يرد على عبارة المصنف أيضاً فإنه ليس له مخرج قلت المعنى بالخارج ما كان خارجاً عن كلام النفس كما ذكره ابن الحاجب وغيره ويمكن الجواب بأن المراد الامكان العقلى ونحو أردت القيام يمكن عتلاً أن يطلع عليه من غير استفادته من المتكلم ويمكن عادة بالقرائن وخلق العلم الضرورى وغير ذلك بخلاف اضرب زيداً والظاهر أن مرادهم إما أن يحصل في الوجود بالكلام أو بغيره فالاول الانشاء والثاني الخبر وقد خرج من تقسيم المصنف حد الانشاء والخبر على رأيه فالانشاء ما لم يكن نسبته خارج تطابقه والخبر ما نسبته خارج تطابقه أولاً تطابقه وقد اختلف الناس في حد الخبر فقل لا يحد لعنصره وقيل لانه ضرورى لان قولنا زيد موجود مثلاً ضرورى وإذا كان الاخص ضرورياً فالاعم كذلك لان الانسان يفرق بين الانشاء والخبر ضرورة وأوجب بأن الحصول غير التصور ولنا في هذين الوجهين مباحث ذكرناها في شرح المختصر وذهب الاكثرون الى أنه يحد فقال القاضي أبو بكر والعزلة الخبر الكلام الذى يدخله الصدق والكذب فأورد عليه أنه يستلزم اجتماعهما في كل خبر وخبر الله تعالى لا يكون الا صادقاً وأن كل خبر لا يجتمع عليه الصدق والكذب وأجاب عنه القاضي بأنه صح دخوله لغة وأورد عليه أنه دور لان الصدق هو الموافق للخبر والكذب تعريضه فتعريفه به دور وقيل الذى يدخله التصديق أو التكذيب فورد عليه سؤال الدور واستعمال أو في الحدود وجواب الثانى أن التردد في أقسام الحدود لا في الحدود قال السكاكى ان صاحب هذا الحد مازاد على أن وسع الدائرة قلت بل زاد لانه سلم عن السؤال الاول وقال أبو الحسين البصرى كلام يفيد بنفسه نسبة وقال بنفسه ليخرج نحو قائم فان الكلمة عنده كلام وهى تفيد نسبة مع الموضوع أو ادع عليه نحو قائم فإنه يدخل في الحد لان القيام مذسوب والطلب منسوب وقيل الكلام المفيد بنفسه اضافة أمر من الامور الى أمر من الامور نفياً أو اثباتاً بعد أن قال هذا القائل ان الكلام المنتظم من الحروف السموعة للتميزة فورد عليه نحو قولنا غلام زيد فإنه كلام عنده وهو يقتضى اضافة أمر الى أمر وهذا القريب من حد أبي الحسين وقيل القول يقتضى بصرية نسبة معلوم الى معلوم بالنفى أو الاثبات وأورد عليه السكاكى نحو قولنا ما لا يعلم بوجه من الوجوه لا يثبت ولا ينبغي فإنه يلزم أن لا يكون خبراً قلت وجوابه أن غير المعلوم بوجه من الوجوه معلوم ببعض الوجوه

(قوله اختلف القائلون بالخبر) حاصله أن العلماء اختلفوا في الخبر هل ينحصر في الصادق والكاذب أو لا ينحصر بل منه ما ليس بصادق ولا كاذب وبه قال الجاحظ والقائلون بالانحصار اختلفوا في تفسير الصدق والكذب فالجمهور فسروهما بتفسير والنظام فسرها بتفسير (قوله في الصدق) أى في ذى الصدق وذى الكذب وهو الصادق والكاذب وانما قدرنا ذلك لان الخبر ينقسم للصادق والكاذب لا للصدق والكذب لانهما من أوصافه

ثم اختلفوا فقال الأكثر منهم صدقه مطابقة حكمه للواقع وكذبه عام مطابقة حكمه له هذا هو المشهور وعليه التحويل

(قوله صدق الخبر مطابقتها للواقع) لم يذكر المصنف دليلا كما صنع في القولين بعده أيهما لكثرة أدلته واشتهارها بحيث لا يحتاج لذكرها ولأنه بلغ من الظهور إلى حالة بحيث لا يحتاج إلى الدليل (قوله أي مطابقة حكمه) أشار الشارح بذلك إلى أن في كلام المصنف حذف مضاف والحامل له على ذلك أن الخبر عبارة عن اللفظ وهو لا يوصف بالمطابقة للخارج حقيقة والذي يوصف بها إنما هو النسبة الكلامية المفهومة منه وهي ثبوت المحكوم للمحكوم عليه وانتفاؤه عنه وهي المبرع عنها بالوقوع أو اللاوقوع في كلامهم وهي المرادة بالحكم في كلام الشارح وليس المراد به الإيقاع والانتزاع (قوله للواقع) اللام زائدة للتقوية لأن مادة المطابقة تتمدى بنفسها والمراد بالواقع النسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين في الخارج أي في الواقع ونفس الأمر بقطع النظر عن الكلام وليس المراد بالواقع هنا نفس الأمر وحاصل كلامه أن صدق الخبر مطابقة نسبته الكلامية النسبة الخارجية سواء طابقت الاعتقاد أيضا كما لو قال السني العالم حدث أو لم تطابق الاعتقاد كما لو قال ذلك الفيلسفي (قوله وهو الخارج الذي يكون الخ) أضاف الخارج إلى نسبة الكلام الخبري لأنه متحدد معها بالذات إن كان هناك مطابقة ونقيضها إن لم يكن مطابقة وأشار الشارح بهذا إلى أن الواقع هنا ليس بمعنى نفس الأمر بل المراد به الخارج المذكور في قول المصنف سابقا إن كان نسبته خارج أي نسبة خارجية وإنما حمل الواقع على الخارج بمعنى النسبة الخارجية لا على نفس الأمر لأن المطابقة ليست بين حكم الخبر ونفس الأمر

(١٧٥)

وهو حال الطرفين في الواقع مع قطع النظر عن النسبة المفهومة من الكلام وهو النسبة الخارجية (قوله أي عدم مطابقتها) أي عدم مطابقة حكمه بمعنى النسبة المفهومة منه للواقع أي النسبة الخارجية وذلك كافي قول الفيلسفي العالم قديم فهو خبر كاذب وإن طابق حكمه اعتقاده وكذلك إذا قاله السني وإن خالف اعتقاده ثم إنه على هذا

فقيل (صدق الخبر مطابقتها) أي مطابقة حكمه (للاواقع) وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري (وكذبه) أي كذب الخبر (عدمها) أي عدم مطابقتها للواقع بمعنى أن الشيثين اللذين أوقع بينهما نسبة في الخبر لا بد وأن يكون بينهما نسبة في الواقع أي مع قطع النظر

ولا كذب به وهو الوساطة ثم القائلون بالاحصاء اختلفوا في تفسير الصدق والكذب اللذين انحصر الكلام فيهما فقال الجمهور (صدق الخبر مطابقة) نسبة (هـ) الإيقاعية أو الانتزاعية (ل) للنسبة الكائنة بين الطرفين في (الواقع) وما في نفس الأمر وذلك أنك إن قطعت النظر عما يفهم من اللفظ من النسبة الحكيمة فإنك تجد بين الطرفين في الخارج وفي نفس الأمر نسبة ثبوت أحدهما للآخر ونسبة السلب فإن كانت تلك النسبة مطابقة لما يفهم من اللفظ فمطابقة تلك النسبة الخارجية المفهومة من اللفظ صدق وهو معنى قوله الصدق مطابقة الخبر للواقع وعدم مطابقة تلك النسبة للواقع كذب وإليه أشار بقوله (وكذبه) أي وكذب الخبر (عدمها) أي عدم مطابقة تلك النسبة للواقع وإنما قدرنا نسبة

وهو ما وقع به جملة محكمو ما عليه في هذه القضية وأورد عليه أيضا ما ورد على الأول فيلزم أن يكون خبرا وليس كذلك ص (تنبه صدق الخبر إلى آخره) ش اعترض الخطيبي عليه بأن التفتيش

التمريف لا يخرج خبر الشاك عن الصادق والكاذب لأن مدلوله أعني النسبة بمعنى الوقوع أو اللاوقوع إن طابقت الواقع فهو صادق والاف كاذب فهو لا يخرج عنهما على هذا التفسير بخلافه على التفسير الثاني (قوله يعني الخ) هذا ما يذهب إليه توضيح الكلام السابق وقرر شيخنا العدوي أنه إنما أتى بالعناية لأن المتبادر من المصنف أن المطابقة معتبرة بين ذات الخبر ونفس الأمر مع أنها إنما تعتبر أولا وبالذات بين حكم الخبر وما في نفس الأمر لكن أنت خبير بأن هذه العناية لا يحتاج إليها بعد تقدير الشارح حكم وتفسيره الواقع بالخارج بمعنى النسبة الخارجية والمراد بالشيثين المحكوم عليه والمحكوم به كذا يبدو القيام (قوله وأن يكون) الواو زائدة أي لا بد من أن يكون ومعنى لا بد لا فرار وبدايم لا والجار المحذوف باطراد مع مجروره متعلق باسم لا وخبرها محذوف (قوله في الواقع) أي في نفس الأمر ولما كان هذا يخرج مالا ثبت له في الواقع قال أي مع قطع النظر عما في ذهن فيذهب أن يكون هذا تفسيرا لقوله في الواقع تفسير مراد لا تقييدا له ولما كان هذا أي قوله مع قطع النظر عما في ذهن قد يخرج نسب القضايا الذهنية المحضة التي لا تثبت لها إلا في ذهن لا في الخارج كقولنا اجتماع الضدين ثابت فإن هذه لا تثبت في ذهن فيخرجها عن ذهن لأنه لا تحقق لها إلا في ذهن لا في الخارج قال وعما يدل عليه الكلام إشارة إلى أن الراد بقطع النظر عما في ذهن قطع النظر عما يدل عليه الكلام لا مطلقا! وحينئذ فتدخل الذهنيات المحضة فكأن الشارح قال أي مع قطع النظر عما في ذهن من حيث يدل عليه الكلام ولا شك أنه إذا قطع النظر عما في ذهن من تلك الحيثية كان صادقا بما إذا كانت النسبة في ذهن أو في الخارج كما في القضايا الخارجية وقرر شيخنا العدوي أن قوله أي مع قطع النظر يجوز أن يكون

في معنى المبالغة أى أن النسبة الخارجية لا بد منها حتى ولو قطع النظر عما في الذهن أى هذا إذا لم يقطع النظر عما في الذهن بل نظر إليه كما في القضايا الذهنية التي لا يثبت لها خارجا بل ولو قطع النظر عما في الذهن كما في القضايا الخارجية نحو زبد قائم وعلى كل حال ليس قوله أى مع قطع النظر الخ قيد الوجود الخارجية وعلى هذا التقرير فقول به بعد ذلك وعماديل عليه الكلام عطف تفسير أى أن المراد بما في الذهن هو ما يدل عليه الكلام (قوله عما في الذهن) أى النسبة الذهنية وقوله وعماديل عليه الكلام أى النسبة الكلامية وهما متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا لانه ان اعتبر تقريرها في الذهن قبل النطق بها فهي ذهنية وان اعتبر فهمها من الكلام بعد النطق به فكلامية (قوله فطابقة الخ) فيه إشارة الى أن المراد بالحكم في قوله مطابقة حكمه النسبة الكلامية وبالواقع في قول المتن للواقع النسبة الخارجية وقد علم من هذا أن المنظور له في الصدق والكذب على هذا القول النسبة الكلامية والخارجية فقط بخلاف قول النظام الآتي فإنه ينظر للكلامية والذهنية وبخلاف الجاحظ فإنه ينظر فيهما للنسب الثلاث كما يأتي بيانه (قوله بأن تكونا) أى مصورة بأن تكونا ثبوتيتين كما في زيد قائم وقد حصل القيام له في الواقع وقوله أو سلبيتين كما في قولك زيد ليس بقائم وكان لم يحصل له قيام في الواقع ثم ان هذا الكلام أعني قوله بأن تكونا الخ يشير الى تفسير المطابقة وعدمها فالمطابقة هي الموافقة في الكيف وعدمها المخالفة في الكيف وأنه ليس المراد بها الموافقة من سائر الوجوه وهذا بناء على أن المراد بالنسبة المفهومة من الكلام الإيقاع والانزع والتي في الخارج الوقوع وعدم الوقوع كما هو مذهب العلامة السيد وأما إذا قلنا (١٧٦) المراد بنسبة الكلام المفهومة منه الوقوع وعدمه كما أن الخارجية كذلك كما

هو مختار الشارح فالمطابقة هي الموافقة بينهما من حيث ذاتهما من سائر الوجوه ويكتفي في التغاير بين المطابق بالسكر والمطابق بالفتح اختلافهما بالاعتبار فارتباط أحد الشئيين بالآخر من حيث فهمه من الكلام ودلالة الكلام عليه غير نفسه

عما في الذهن وعماديل عليه الكلام فطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التي في الخارج بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين صدق وعدمها بأن تكون احدهما ثبوتية والآخرى سلبية كذب (وقيل)

لان الخبر لا مطابقة فيه باعتبار كونه انظا ولا باعتبار مفرداته وانما تحقق فيه المطابقة أو عدمها باعتبار النسبة المضمنة له وقد تقدم هذا المعنى في الفرق بين الخبر والانشاء (وقيل)

في الاصطلاح ما اشتمل على حكم يكفي في اثباته خبر يد السند والسند اليه من الواحق أو النظر فيما سبقه من الكلام وهنالك يسبقه شيء يكون النظر فيه كافيا في اثبات الاحكام التي ذكرها وليس جميع ما ذكر يكفي في اثباته خبر يد السندين فيحتمل أن يشير بالتنبيه الى معناه اللغوي (قلت) وقوله ان التنبيه

في الاصطلاح

من حيث حصوله في الخارج بقطع النظر

عن فهمه من الكلام فلا يقال ان في مطابقة احدي النسبتين لآخرى مطابقة الشيء لنفسه (قوله بأن تكون احدهما ثبوتية الخ) أى كما اذا قيل زيد قائم ولم يحصل له قيام في الواقع أو قلت زيد ليس بقائم وقد حصل له القيام في الواقع فالكذب صورتان كما أن للصدق صورتين بقى شيء آخر وهو أن تعريف الصدق بما ذكر معترض بلزوم الدور وذلك لانه قد أخذ الخبر في تعريف الصدق فيكون صدق الخبر موقوفا على تصور الخبر وقد عرفوا الخبر بأنه ما احتمل الصدق والكذب لذاته فقد أخذ في تعريف الخبر فيكون تصور الخبر موقوفا على تصورهما وهذا دور وأجيب بأن الصدق والكذب المأخوذ في تعريف الخبر هما صفتا للتسليم وهما الاعلام بالشيء على ما هو عليه أو على خلافه والصدق والكذب المأخوذ في تعريفهما الخبر صفتا الخبر على أنه ليس بلزوم بناء التعاريف بعضها على بعض فالذي يعرف الصدق بما ذكر لا يعرف الخبر بما احتمل الصدق والكذب بل بالاتباق مدلوله على النطق به وبما حصل مدلوله في الخارج بدونه وكان حكاية عنه وأورد على التعريف أيضا المبالغات كجئت اليوم ألف مرة فإنه يصدق عليه حد الكذب دون حد الصدق وليس بكذب فحد الصدق غير جامع وحد الكذب غير مانع وأجيب بأن المبالغ إن قصد ظاهر الكلام فهو كذب وان قصد معنى مجازيا كالكثر في المثال فهو صدق لمطابقة النسبة الكلامية بحسب المعنى المراد للواقع فالمراد بمطابقة النسبة الكلامية بحسب المعنى المراد لا الضمى (قوله وقيل) قائله النظام وهو من المعتزلة وقد أشار المصنف الى كمال سخافة هذا المذهب بحذف قائله وتحقيره بجهوليته مع العلم بأنه النظام والى رجحان مذهب الجاحظ عليه بذكر قائله ووجه كمال سخافته ما يلزم عليه من تصديق اليهودي اذا قال الاسلام باطل وتكذيبه اذا قال الاسلام حق واجماع المسلمين ينادى على ذلك بالبطلان والفساد وطلان الاذم يقتضى بطلان اللزوم وانما قدم المصنف هذا المذهب على مذهب الجاحظ لكمال اتصاله بالمذهب الأول حيث اتفقا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب

صدقه مطابقة حكمه لاعتقاد الخبر صوابا كان أو خطأ وكذبه عدم مطابقة حكمه له واحتج له بوجهين أحدهما أن من اعتقد أمرا فأخبر به ثم ظهر خبره بخلاف الواقع يقال ما كذب وإن كان خطأ كما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت فيمن شأنه كذب ما كذب ولكنه وهم ورد بأن المنفي نفي الكذب لا الكذب بدليل

(قوله مطابقته) أى مطابقة حكمه وقوله لاعتقاد الخبر لعل المراد لما في اعتقاد الخبر أو لاعتقاده باعتبار ما فيه أو لمعتقد الخبر وحاصله أن الصدق عنده مطابقة النسبة الكلامية للنسبة المعتقدة للخبر وهي التي في ذهنه (قوله ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ) الولول للعطف على محذوف أى سواء كان ذلك الاعتقاد غير خطأ بل ولو كان خطأ وأن لولمبالغة أى هذا إذا كان الاعتقاد صوابا بل ولو كان خطأ فما قبل للمبالغة أولى بالحكم وذلك لكون كل من النسبة الكلامية والاعتقاد صوابا كما في قولك السماء فوقنا حال كونك معتقدا ذلك وما بعد للمبالغة كقولك السماء تحتنا معتقدا ذلك فإن النسبة الكلامية وافقت الاعتقاد والاعتقاد خطأ (قوله غير مطابق) تفسيره قوله خطأ فكان المناسب التعبير بأى التفسيرية (قوله أى عدم مطابقة) أى عدم مطابقة نسبه المفهومة منه (قوله ولو كان خطأ) أى هذا إذا كان الاعتقاد غير خطأ بل ولو كان خطأ وأخذ الشارح ذلك من رجوع الضمير في قول المصنف عدمها للمطابقة المفيدة بالمبالغة فهو غير زائد على المصنف (قوله معتقدا ذلك) أى ما ذكر من التحية (١٧٧) (قوله غير معتقد ذلك) أى ما ذكر من الفوقية والاولى أن يقول معتقدا

صدق الخبر (مطابقته لاعتقاد الخبر ولو) كان ذلك الاعتقاد (خطأ) غير مطابق للواقع (و) كذب الخبر (عدمها) أى عدم مطابقته لاعتقاد الخبر ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد ذلك كذب والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الراجح فيعلم العلم والظن وهذا يشكل بخبر الشاك ادم الاعتقاد فيه فيلزم الوساطة ولا يتحقق الانحصار اللهم إلا أن يقال انه كاذب لانه اذا اتبني الاعتقاد

صدق الخبر هو (مطابقته) أى مطابقة نسبه المدلوله (لاعتقاد الخبر) أى النسبة المعتقدة للمخبر (ولو) كان ذلك الاعتقاد (خطأ) وجهال مطابق للواقع (وكذبه) أى وكذب الخبر (عدمها) أى عدم مطابقته للنسبة المعتقدة سواء كانت تلك النسبة كذلك في نفس الامر أو لا فإذا أخبر الانسان بما يبادر كل أحد الى تكذيبه فيه للعلم بخلافه ضرورة وفرضنا اعتقاد مطابقته كان خبره صدقا كقوله السماء تحتنا معتقدا لظاهره وإذا أخبر بما ظاهره صدق حتى عند الصبيان والبهائم معتقدا خلاف ظاهره فغيره كذب كقوله السماء فوقنا ولا ينحصر الاعتقاد في هذا الباب في الجزم بل يشمل الظن وهذا التفسير للصدق والكذب يقتضى وجود الوساطة وهو خبر الشاك اذا اعتقده حتى يطابقه حكم الخبر أو لا يطابقه والقائل به ممن يقول بالانحصار ولكن انما يراد به ان كان يسمى كلام الشاك خبرا باعتبار أن له نسبة مفهومة كسائر الاخبار وأما ان كان لا يسميه خبرا باعتبار أن له نسبة في الاعتقاد لم يلزم ثبوت الوساطة وقد يجاب الاصطلاح ذلك ان أراد به اصطلاح أهل المعاني فمنع وان أراد غيرهم فلا علينا اذ لم نسلكه ثم الذى

(٢٣ - شروح التلخيص - أول) قال عبد الحكيم وقال الفيني قوله غير معتقد ذلك محمول على اعتقاد خلافه لان موضوع المسألة أن التكلم عنده اعتقاد إما النسبة الخبر أو خلافها وأما اذا اتبني الاعتقاد كما في الشاك فلا خبر أصلا أو هو كذب على ماسياتي (قوله والمراد الخ) لما كان الاعتقاد يطلق عند الاصليين بمعنى الادراك الجازم للدليل فيخرج اليقين أعني العلم وهو الادراك الجازم لدليل والظن وهو الادراك غير الجازم بين أن المراد به هنا ما يشمل الادراكين لا ما يقابلهما (قوله الحكم الذهني الخ) أى النسبة المعتقدة اعتقادا جازما أو راجحا وقوله فيعلم العلم والظن نشر على ترتيب اللف (قوله وهذا) أى تفسير الصدق والكذب الذي حكاه المصنف عن النظام بقوله وقيل الخ (قوله لعدم الاعتقاد فيه) هذا بيان لوجه الاشكال وحاصله أن الشاك في قيامه يدو عدم قيامه اذا قال قام زيد لا يصدق على خبره هذا أنه صادق لعدم صدق تعريف الصدق عليه ولا كاذب لعدم صدق تعريف الكذب عليه وذلك لانه لا اعتقاد له حتى يطابقه حكم الخبر أو لا يطابقه فيلزم على هذا التفسير ثبوت الوساطة بين الصدق والكذب مع أن النظام المفسر بهذا التفسير لا يقول بالوساطة بينهما بل يقول بمحصر الخبر في الصادق والكاذب (قوله اللهم الآن يقال الخ) قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف وكأنه يستعان في اثباته بالله تعالى ووجه الضعف هنا أنه خلاف المتبادر وأنه وهم لجريان الكذب في الانشآت وهو مخالف للاجماع كذا في الفري وقال عبد الحكيم وجه الضعف أن المتبادر من تعميم الاعتقاد بقولك ولو خطأ وجود الاعتقاد (قوله انه) خبر الشاك كاذب (قوله لانه اذا اتبني الاعتقاد) أى في خبر الشاك

نكذب الكافر اليهودي اذا قال الاسلام باطل ونصديقه اذا قال الاسلام حق فقولها ما كذب متأول بما كذب عمدا الثاني قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون

(قوله صدق عدم مطابقتها الاعتقاد) أى لان السالبة تصدق مع نفي الموضوع فعدم قيام زيد يصدق مع عدم زيد فقول المصنف والكذب عدم مطابقتها الاعتقاد فى معنى قولك ليس الاعتقاد مطابقا للحكم الخبر وهو سالبة صادق بأن يكون اعتقاد ولا يكون حكم الكلام مطابقا له وبأن لا يكون اعتقاد أصلا حينئذ تعريف الكذب شامل لخبر الشاك (قوله والكلام الخ) أشار بهذا الى أن هذا الاشكال مبنى على أن كلام الشاك يقال له خبر باعتبار أن له نسبة مفهومة كسائر الأخبار مطابقة لما فى الواقع أو غير مطابقة له ولا يشترط أن تكون نسبة كائنة فى ذهن المتكلم ولا نهال على حكم وهو ادراك وقوع النسبة أولا وقوعها وان لم يكن ذلك الحكم قائما بالمتمسك فى الواقع وغاية ما فيه تخلف المدلول عن الدليل وتختلفه جائز فى الدلالة الوضعية كما فى الخبر الكاذب بخلاف الدلالة العقلية فلا يجوز فيها تخلف المدلول عن الدليل كما فى التغير الدال على حدوث العالم وهذا القول هو التحقيق لانه اذا كان كلام المتكلم الكاذب يقال له خبر بالأعتبار المذكور فأولى الشاك (١٧٨) وقيل انه لا يقال له خبر باعتبار أنه لا نسبة له فى الاعتقاد وحينئذ

صدق عدم مطابقتها الاعتقاد والكلام فى أن الشكوك خبر أو ليس بخبر مذكور فى الشرح فليطالع ثمة (بدليل) قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد (ان المنافقون لكاذبون)

عنه بأن الشاك لما كان لا معتقده صدق على خبره أنه لم يطابق معتقده إذ لا معتقده يطابق فنفي الاعتقاد يستلزم عدم مطابقة النسبة للمعتقد لأن المطابقة للمعتقد فرع وجود اعتقاده فاذا اتنى الاعتقاد انتفت مطابقتها وهذا الجواب محل تقدير عقلى لا مفهوم من الاستعمال عرفا وفى تسمية كلام الشاك خبرا احتمالا ن تقدم توجيههما وأظهرهما لغة وعرفا التسمية لانه اذا كان كلام معتقده الباطل يسمى خبرا فأحرى كلام الشاك والقائل بأن صدق الخبر مطابقة للاعتقاد وكذبه عدمها هو النظام من المعتزلة انما قال ذلك (بدليل) قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد (ان المنافقين لكاذبون) فقد كذبهم الله تعالى فى قولهم انك لرسول الله وهو خبر مطابق للواقع ومفهومة حق فالتكذيب لعدم مطابقتها لاعتقادهم الفاسد فدل على أن كذب الخبر عدم مطابقة للاعتقاد فاذا كان الخبر قد جعل كذبا لعدم مطابقتها للاعتقاد مع مطابقتها للواقع فأحرى اذا لم يطابق الواقع والاعتقاد معالانه بالكذب أجدر واذا تحقق أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق مقابله لعدم الواسطة بالاتفاق من الخصم فيكون الصدق هو تلك المطابقة فلا يرد أن يقال بعد

اصطلح على ذلك كما قال الامام غفر الدين هو ابن سينا فى الاشارات ولعل الخطيى انما أخذ هذا من كلامه * وقوله صدق الخبر مطابقة للواقع أى فى الخارج وكذبه عدمها أى عدم مطابقتها للواقع فى الخارج فلم يذلل أن الخبر ينحصر فى الصادق والكاذب ولا واسطة بينهما وهذا مذهب الجمهور وفى المسئلة

فهو خارج من المقسم وهو الخبر فلا يرد الاشكال أصلا (قوله ثمة) يوقف عليه بالهاء (قوله بدليل الخ) متعلق بمحذوف أى وتمسك فى اثبات ما ذهب اليه من تفسير الصدق والكذب بدليل قوله تعالى أى بدليل هو قوله تعالى فالإضافة للبيان لان القول المذكور نفس الدليل واعتراض بأن هذا تفسير وتعریف وقد تقرر فى موضعه أن الحدود لا يتوجه عليها منع ولا تقام عليها البراهين لان مرجع المنع لطلب الدليل واقامة الدليل محتنة اذا تعاريف

أقوال

من قبيل التصورات والعرف مصور بمنزلة النقاش ينفش

لك فى ذهنك صورة مفهوم وليس بين الحد والحدود حكم يمنع أو يستدل عليه وبالجملة فامتناع اقامة الدليل على الحدود مما لا شبهة فيه على ما هو مقرر فكيف يتمسك هنا على اثبات هذا التعريف بدليل وأجيب بأن محل امتناع اقامة الدليل على التعريف اذا لم يكن ما آله للتصديق بأن حاولوا به افادة تصور وذلك فيما اذا كان التعريف غير لفظي فان كان التعريف ما آله الى التصديق بأن كان المقصود منه افادة أن هذا المعنى مدلول لذلك اللفظ واصطلاحا وذلك فيما اذا كان التعريف انظريا كما هنا فلا منع فى اقامة الدليل عليه ظرا لما يؤول اليه من التصديق الحاصل من حمل التعريف على المعرف اذ كأنه قيل الصدق موضوع لمطابقة الخبر للاعتقاد كذا ذكر أرباب الحواشي وقال عبد الحكيم ان الدليل الذى تمسك به النظام على الحكم الذى يتضمنه التعريف وهو أنه صحيح (قوله والله يعلم انك لرسوله) الظاهر أن هذا ليس من كلامهم بل من كلام المولى قدم إيجتراسا إذ لو قيل قالوا نشهد انك لرسول الله يشهد ان المنافقين لكاذبون لتوهم أن قولهم هذا كذب غير مطابق للواقع فوسط بينهما قوله والله يعلم انك لرسوله ليحيط ذلك الایهام (قوله والله يشهد ان المنافقين أى يعلم ذلك وعبر عن العلم بالشهادة مشاكلة

كذبهم في قولهم انك لرسول الله وان كان مطابقا للواقع لانهم لم يعتقدوه وأجيب عنه بوجوه أحدها أن المعنى نشهد شهادة واطأت فيها قلوبنا ألسنتنا كما يترجم عنه ان واللام وكون الجملة اسمية في قولهم انك لرسول الله فالتكذيب في قولهم نشهدوا دعائهم فيه المواطأة لافي قولهم انك لرسول الله

(قوله فانه تعالى الخ) هذا توجيه لكون الآية دليلا وحاصله أن المولى وصف المنافقين بأنهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع أن نسبة ذلك الكلام هو ثبوت الرسالة مطابقة للواقع لكنها لم تطابق ما في اعتقادهم من كونه غير رسول الله فدل على أن كذب الخبر عدم مطابقة للاعتقاد وإذا كان الخبر قد جعل كذبا لعدم مطابقة للاعتقاد مع مطابقة للواقع فأحرى إذا لم يطابق الواقع والاعتقاد معا لانه بالكذب أجدر وإذا تحقق أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق المقابل له لعدم الواسطة - وهذا الخصم هو تلك المطابقة فلا يرد أن يقال بعد تسليم أن الكذب ماذ كر لا يلزم منه أن الصدق مطابقة الاعتقاد بل ولا أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد لاحتمال أن الكذب هو عدم تلك المطابقة مع موافقة الواقع لانه هو (١٧٩) الوجود في الدليل (قوله ورد هذا الاستدلال)

حاصله جوابان أحدهما بالمنع وله سندان والثاني بالتسليم * وتقرير الاول لا نسلم أن الكذب في المشهود به لم لا يجوز أن يكون التكذيب راجعا للشهادة باعتبار ما تضمنته من الكلام الخبرى وهو أن شهادتنا هذه صادرة من صميم القلب أو راجعا لتسمية خبرهم شهادة لان الشهادة إنما تكون على وفق الاعتقاد وكلامهم هذا ليس على وفق اعتقادهم فلا يسمى شهادة ومن المعلوم أن الدليل اذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال * وتقرير الثانى سلمنا أن التكذيب راجع للمشهود به كما قلت لكن التكذيب راجع له

فانه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم انك لرسول الله لعدم مطابقة لاعتقادهم وان كان مطابقا للواقع (ورد) هذا الاستدلال (بأن المعنى لكاذبون في الشهادة) وفي ادعائهم المواطأة فالتكذيب راجع الى الشهادة باعتبار تضمنها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع وهو أن هذه الشهادة

تسلم أن الكذب ماذ كر لا يلزم منه أن الصدق مطابقة الاعتقاد بل ولا أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد لاحتمال أن الكذب هو عدم تلك المطابقة مع موافقة الواقع لانه هو الموجود في الدليل وهذا الاستدلال ليس من باب اقامة الدليل على التصور الذى هو انتقاش معنى التعريف في القلب لان هذا لا يقام عليه الدليل بل هو من باب أن هذا المعنى يسمى في اللغة أو يعرف بكذا وهو من التصديق لامن التصور (ورد) الاستدلال المذكور بالمنع وهو أن لا نسلم أن التكذيب راجع لقولهم انك لرسول الله بل الى خبر استلزامته الشهادة ولو كانت انشاء وذلك (ب) تأويل (أن المعنى لكاذبون في الشهادة) باعتبار ذلك الخبر المتضمن للشهادة ووجه التضخم أن الشهادة هى اظهار الالفاظ الدال على علم الشاهد بمضمون المشهود به علما كالشهود بالعين فاذا قال القائل أشهدان زيد الصالح فقد أظهر بهذه الشهادة اللفظية أنه عالم بصالح زيد علما كالشهود ويؤكد ذلك انيانه بالجملة التى أظهر العلم بمضمونها وكذا بان واللام ومن لازم مظهر الشهادة بالوجه المذكور عرفا أنها حاصلة عن صميم اعتقاد ذلك المشهود به واطأ ما في القلب ما في اللفظ لان ذلك هو الغرض المتبادر للسامع من ذلك الالفاظ ولما كان من لازم الشهادة هذا المعنى وهو أن صدور ما من صميم الاعتقاد وهذا المعنى يصح الاخبار به فربما نزل صحة الاخبار به منزلة وقوع ذلك الاخبار فيعود

أقوال أحدها أنه لا واسطة بينهما أيضا ولكن صدق الخبر مطابقة للخارج مع اعتقاد الخبر ذلك فان لم تكن فكاذب فدخل في الكذب ما كان غير مطابق والمتكلم يعتقد عدم المطابقة أو غير مطابق وهو يعتقد المطابقة أو غير مطابق وهو لا يعتقد شيئا أو مطابقا وهو يعتقد عدم المطابقة أو مطابقا وهو

باعتبار الواقع في زعمهم لا باعتبار الواقع في نفسه وإذا كان راجعا باعتبار الواقع في زعمهم صدق أن الكذب عدم مطابقة حكم الخبر للواقع وهو المطلوب لان المراد بقولنا الكذب عدم مطابقة حكم الخبر للواقع أعم من أن يكون ذلك الواقع باعتبار الزعم أو باعتباره في نفسه (قوله وفي ادعائهم المواطأة) عطف على في الشهادة من عطف اللازم على الملزوم وذلك لان الشهادة هى الاخبار بالشئ عند مواطأة القلب للسان أى موافقته له فالشهادة مستلزمة للمواطأة فاذا كذبوا في الشهادة كانوا كاذبين في دعوى المواطأة وإنما ذكر الشارح ذلك اللازم لبيان أن ذلك اللازم هو مرجع التكذيب (قوله راجع الى الشهادة) أى المذكورة في قوله نشهدوا إنما لم نجعله راجعا للخبر الذى تضمنه قولهم انك لرسول الله فانه يتضمن بواسطة التأكيد أنه من صميم القلب لانه معمول نشهد فهو في حكم المفرد فلم يحسن عده خبرا قاله سم (قوله باعتبار تضمنها الخ) لما ورد عليه أن الشهادة انشاء فلا توصف بالكذب لان الصدق والكذب من أوصاف الخبر أجاب بقوله باعتبار تضمنها الخ أى ان راجع اليها لا باعتبار نفسها بل باعتبار ما تضمنته وهو ألسنتنا وافقت قلوبنا أو شهادتنا هذه صادرة من صميم القلب فكأنه قيل لهم دعواكم أن هذه الشهادة من صميم القلب كذب لانها لم تكن من صميم القلب أودعواكم أن ألسنتكم وافقت

✳ وثانيها أن التكذيب في تسميتهم اخبارهم شهادة لان الاخبار اذا خلا عن الموطاة لم يكن شهادة في الحقيقة

قو بكم كذب لانه لا موافقة (قوله من صميم القلب) صميم الشيء خالصه واصافة صميم للقلب من اضافة الصفة للوصف أي هذه الشهادة صادرة من قلبنا الخالص وقوله وخلص الاعتقاد كذلك من اضافة الصفة للوصف وهو تفسير مراد لما قبله (قوله بشهادة ان واللام الخ) أي وانما كانت شهادتهم هذه من صميم القلب بشهادة ان واللام والجملة الاسمية المفيدة للتأكيد ومعلوم أن تأكيد الشيء يدل على اعتقاده ان قلت ان هذه التأكيدات انما هي في الشهود به وهو أنه رسول الله لا في لفظ الشهادة الذي هو قوله نشهد حتى يقال تأكيد الشهادة يفيد أنها من صميم القلب وأجيب بأن الشهادة والشهود به كالشيء الواحد فالتأكيد في أحدهما تأكيد في الآخر اذ الشهادة لا تراد لذاتها بل انما تراد للشهود به فمعنى التأكيد في الآية المشهود به أمر متيقن وهذا يستلزم كون الشهادة عن اعتقاد وتحقق أو يقال ان هذه التأكيدات بالنظر للآزم الفائدة وهو علمهم بأن رسول الله لمسيأ أي أن الخبر يجوز تأكيد به بالنظر للآزم الفائدة اذا كان مخاطب عالما بالحكم ومنكر على الخبر علمه به واذا كان الخبر مؤكدا بالنظر لما ذكر رجوع قولهم نشهد انك رسول الله الى قولنا علمنا بأنك رسول الله ثابت تحقيقا فتكون الشهادة بذلك من صميم القلب فتأمل (قوله أو في تسميتها الخ) حاصله أنا لانسلم أن التكذيب راجع للشهود به لم لا يجوز (١٨٠) أن يكون راجعا لتسمية ذلك الخبر الخالي عن موافقة الاعتقاد

شهادة وفيه أن التسمية وضع الاسم وهو لا يوصف بصدق ولا كذب لان تسمية شيء بشيء ليست من باب الاخبار وحيدتد فيكون مثل هذا غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا وأجيب بأن تسميتهم ذلك الخبر شهادة تتضمن دعوى قائلة خبرنا هذا يسمى شهادة التكذيب راجع الى التسمية باعتبار ما تضمنته تلك التسمية من دعواهم أن خبرهم هذا يسمى شهادة فكأنهم قالوا خبرنا هذا يسمى شهادة فقليل لهم

من صميم القلب وخلص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية (أو) المعنى لكاذبون (في تسميتها) أي في تسمية هذا الاخبار شهادة لان الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد فقوله تسميتها مصدر مضاف الى المفعول الثاني

التكذيب له ولهذا يقال الشهادة تتضمن الاخبار وعليه يكون المعنى في الآية الكريمة لكاذبون في الشهادة باعتبار استلزام حال الناطق بها عرفا أنها عن خلوص الاعتقاد وصميم القلب فالمكذب فيه هو هذا المعنى لا في قولهم انك رسول الله وانما كذبوا فيه لانهم منافقون يقولون بأفواههم ويظهرون من حلهم ما ليس في قلوبهم (أو) بتأويل أن المعنى لكاذبون (في تسميتها) أي تسمية هذا الاظهار لهذا الاخبار شهادة وانما أزموا تسمية هذا الاظهار شهادة لان من وقع منه معنى لزم صحة الاخبار عنه بأنه يسمى باسمه فيصح ان كان ذلك المعنى على غير ظاهره أو نزل منزلة ما هو على غير ظاهره أن يكذب الواقع منه ذلك المعنى في تلك التسمية اللازمة ويحتمل أن يكون المعنى لكاذبون في تسمية متعلق نشهد وهو الخبر المشهود بضمونه شهادة أي مشهودا به لان من شهد بأن أظهر اللفظ الدال على أن المشهود به محقق فقد لزم من ذلك صحة الاخبار عن ذلك المشهود به أنه يسمى شهادة لانه قام به معنى كونه مشهودا به فيصح

لا يعتد لشك أو غيره وهذا القول هو الذي أراد ابن الحاجب بقوله وقيل ان كان معتقدا فصدق والا فكذب على ما فهم الشراح كما هم وان كان ظاهر عبارته فيه لا يقتضي اشتراط المطابقة • الثاني أن الصدق مطابقة الخبر لا اعتقاد الخبر ولو كان خطأ أي ولو كان غير مطابق لما في الخارج وكذبه عدمها

ولو

كذبتم ليس خبركم هذا يسمى شهادة لان الشهادة انما تكون على وفق الاعتقاد فظهر لك ما قررناه الفرق بين الوجه الاول والثاني وذلك لان التكذيب في الوجه الاول راجع للشهادة باعتبار ما تضمنته من الكلام الخبري وهو أن شهادتنا هذه من صميم القلب فكأنه قيل لهم دعواكم أن هذه الشهادة من صميم القلب كذب فانها لم تكن من صميم القلب والتكذيب في الوجه الثاني راجع لتسمية خبرهم شهادة باعتبار ما تضمنته تلك التسمية من دعواهم أن اخبارهم هذا ما يطلق عليه شهادة فكأنه قيل لهم كذبتم في تلك الدعوى ليس خبركم هذا ما يطلق عليه شهادة لان شرط ما يطلق عليه الشهادة أن يكون موافقا للاعتقاد وهذا ليس كذلك (قوله أي في تسمية هذا الاخبار) أي الخالي عن موافقة الاعتقاد شهادة قال سم فان قلت كونه اخبارا ينافي كونه شهادة لان الشهادة انشاء على التحقيق عندهم قلت لا منافاة لان الاخبار أيضا انشاء فالمنافي للشهادة انما هو الخبر لا الاخبار (قوله لان الشهادة انما تكون على وفق الاعتقاد) اعترض بأن اشتراط الموافقة للاعتقاد في مطلق الشهادة ممنوع بدليل قولهم شهادة الزور وأجيب بأن اطلاق الشهادة على الزور مجاز اذ حقيقة الشهادة أن تكون عن علم بالمشهود به واعترافه ولك أن تقول هذا الاعتراض غير وارد لان الكلام على سبيل المنع وحاصله لانسلم أن التكذيب راجع لقولهم انك رسول الله لم لا يجوز أن يكون راجعا الى تسمية هذا الاخبار شهادة وتكون الشهادة معتبرا فيها موافقة الاعتقاد والمانع بكفيه الاحتمال

• وثالثها أن المعنى لكاذبون في قولهم انك لرسول الله عند أنفسهم لا اعتقادهم أنه خبر على خلاف ما عليه حال الخبر عنه

ولنعم لا يمنع (قوله والأول محذوف) أي مع الفاعل أيضا والأصل أوفى نسميتهم هذا الاخبار شهادة (قوله أول المعنى انهم لكاذبون في الشهود به الخ) حاصله أنا نسلم أن التكذيب راجع للشهود به لكن لا نسلم أن كذب هذا الخبر لعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم لم لا يجوز أن يكون كذبه لعدم مطابقته للواقع بحسب اعتقادهم وإن كان مطابقا للواقع في نفس الأمر وتوضيح ذلك أن قولهم انك لرسول الله نسبته الكلامية ثبوت الرسالة له عليه السلام وهم يزعمون أن الواقع أنه ليس برسول فهذا الخبر لم يطابق الواقع بحسب زعمهم وإن طابق الواقع في نفسه فالنظام يقول إن هذا الخبر وهو قولهم انك لرسول الله كذب لانه لم يطابق الاعتقاد فيقال له هذا الخبر وإن لم يطابق الاعتقاد لم يطابق الواقع في زعمهم واعتقادهم فلا نسلم أن كذبه لعدم مطابقته الاعتقاد كما ذكرتم لا يجوز أن يكون لعدم مطابقته للواقع في زعمهم واعتقادهم وحينئذ فمعنى واقع يشهد أن المنافقين لكاذبون أي يعلم أن خبرهم غير مطابق للواقع بحسب ما عندهم فليس الكذب إلا باعتبار عدم المطابقة للواقع (قوله لكن لا في الواقع) أي لكن (١٨١) كذبهم ليس لخالفته للواقع يعني في نفس الأمر

(قوله بل في زعمهم) أي بن كذبه لخالفته للواقع بحسب زعمهم أي اعتقادهم (قوله واعتقادهم الباطل) عطف تفسير (قوله لانهم يتقدون أنه) أي ذلك الخبر وهو انك لرسول الله غير مطابق للواقع لان الواقع بالنظر لاعتقادهم أنه غير رسول الله لانهم أي المنافقين من مشركي العرب والذي يعرف نبوته أهل الكتاب كما يدل عليه القرآن (قوله فيكون كاذبا باعتقادهم) أي فيكون ذلك الخبر كاذبا بالنظر لاعتقادهم أنه في الواقع غير رسول الله لعدم المطابقة لذلك الواقع (قوله وإن كان صادقا الخ) الواو لإحالة أي والحال أن ذلك الخبر صادق لمطابقته للواقع في

والأول محذوف (أو) المعنى انهم لكاذبون (في الشهود به) أعني قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل (في زعمهم) الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم وإن كان صادقا في نفس الأمر فكأنه قيل انهم يزعمون أنهم كاذبون في هذا الخبر الصادق وحينئذ لا يكون الكذب إلا بمعنى عدم المطابقة للواقع فليتأمل لئلا يتوهم أن هذا اعتراف بكون الصادق والكذب

نسميته شهادة بمعنى أنه مشهود به فكذبوا باعتبار هذه التسمية اللازمة لكن التكذيب في ادعاء وجود معنى الشهادة الحقيقية وسرها الباطني وهو التأويل الأول يستلزم التكذيب في وجود التسمية الحقيقية المدعاة باقتضاء الحال لها فالتأويل الأول يفني عن هذا على أنا لا نسلم أن التسمية تتوقف على كون الشهادة مطابقة فتصح مع غير المطابقة فلا يصح التكذيب في التسمية وحمله على التكذيب في التسمية الحقيقية كما تقدم تأويل في ضمن تأويل وذلك مما يضعف ذلك التأويل وقيل المعنى لكاذبون في قولهم نشهد لانه اخبار عن الحال وهو ضعيف لان الشهادة على الصحيح انشاء (أو) نسلم أن التكذيب عائد للمشهود به ولا يدل على المدعى وذلك بتأويل أن المعنى لكاذبون (في الشهود به) وهو قولهم انك لرسول الله لكن لا بمعنى أنهم كاذبون فيه لعدم مطابقته لاعتقادهم بل بمعنى لكاذبون فيه باعتبار الواقع لكن لا باعتبار الواقع في نفسه وحقيقته لانه باعتبار نفسه وحقيقته صدق بل باعتبار الواقع (في زعمهم) الفاسد ووزعمهم الكاسد بمعنى أنهم صبروا بزعمهم واعتقادهم هذا الكلام الصدق كذبا في الواقع ولو كان بغير اعتبار زعمهم صدقا في الواقع فكأنه قيل انهم يزعمون انهم يكذبون في هذا الكلام الصدق أي

ولو صوابا وهذه العبارة ظاهرة في أنه لا واسطة بينهما أيضا لانه يدخل في قوله عدمها الخبر الذي لا اعتقاد معه أو معه اعتقاد عدم وكلام المصنف في الايضاح أظهر في عدم الواسطة على هذا القول وعلى هذا خبر الشاك كذب ولم أر من صرح بهذا القول غير المصنف وهو ظاهر عبارة ابن الحاجب غير أن الشراح حملوه على غيرها كما سبق في الثالث وهو الذي نسب المصنف للإحاطة

نفس الأمر في ذاته لان الواقع في نفس الأمر في ذاته أنه رسول (قوله فكأنه قيل الخ) أي فكأن الله قال انهم يزعمون أي يعتقدون أنهم كاذبون في هذا الخبر لكونه لم يطابق الواقع في اعتقادهم مع أنه خبر صادق لكونه مطابقا للواقع في نفس الأمر (قوله وحينئذ) أي وحينئذ كان الشهود به كاذبا لعدم مطابقته للواقع في زعمهم (قوله لا يكون الكذب) أي المذكور في هذه الآية (قوله لا بمعنى عدم المطابقة للواقع) أي بحسب زعمهم واعتقادهم (قوله لئلا يتوهم أن هذا) أي قول المصنف في زعمهم اعتراف الخ وهذا علة للتأمل أي تأمل كلام المصنف واعرف حقيقة هذا الرد الثالث خوفا من أن تتوهم أن هذا الثالث تأييد لصاحب ذلك القول المردود عليه فتعترض على المصنف بأن القصد الرد عليه للتأييده ومنشأ ذلك التوهم قول المصنف والمعنى لكاذبون في الشهود به في زعمهم فانه يوهم أن الكذب لعدم المطابقة لزعمهم واعتقادهم وحاصل الجواب أن المراد أن الكذب لعدم المطابقة للواقع لكن بحسب زعمهم واعتقادهم فذلك الخبر غير مطابق لاعتقادهم وغير مطابق للواقع بحسب اعتقادهم فكذبه انما هو لخالفته للواقع في اعتقادهم لا لخالفته لاعتقادهم كما يقوله النظام وفرق

* وأنكر الجاحظ انحصار الخبر في القسمين وزعم أنه ثلاثة أقسام صادق وكاذب وغير صادق ولا كاذب لان الحكم إما مطابق للواقع مع اعتقاد الخبر له أو عدمه وإما غير مطابق مع الاعتقاد أو عدمه فالأول أى المطابق مع الاعتقاد هو الصادق

بين مخالفة الاعتقاد ومخالفة الواقع بحسب الاعتقاد وحينئذ فكلام المصنف رد عليه لا تأييد له (قوله راجعين الى الاعتقاد) أى فيكون كلام المصنف هذا مؤيداً لكلام الظاهر مع أنه بصدور رد عليه (قوله الجاحظ) هذا لقبه واسمه عمرو بن بحر الاصفهاني وكنيته أبو عثمان وإنما لقب بالجاحظ لان عينيه كانتا حظتين أى بارزتين وهو أحد شيوخ المعتزلة وتلميذ النظام وله التصانيف في كل فن وكان قبيح الشكل جداً فلذا لما أحضره المنوكل ليعلم أولاده استبشع منظره فأمر به بعشرة آلاف درهم وصرفه وقال بعضهم فيه لو عسخ الخنزير مسخاً ثانياً * ما كان الا دون مسخ الجاحظ رجل يئوب عن الجحيم بوجهه * وهو الفذ في عين كل ملاحظ من جملة شعره
أترجوان تكون وأنت شيخ * كما قد كنت أيام الشباب
لقد كذبتك نفسك أى ثوب * خلع كالجديد من الثياب

وكان موته بوقوع مجلدات العلم عليه وهو ضعيف بالبصرة سنة خمس وخمسين ومائتين وقد جاوز السبعين (قوله أنكر الخ) أشار بهذا الى أن الجاحظ مبتدأ أخبره محذوف وأما جعله فاعلاً للفعل محذوف فلا يصح لان هذا الموضع ليس من المواضع التى يحذف فيها الفعل وهى أربعة أن يقع الفعل في جواب نفي أو استفهام (١٨٢) كقولك زيد جوال من قال من جاء بعد اذا وان الشرطيتين نحو اذا

السماء انشقت وان أحد من المشركين استجارك وبعد فعل يستلزمه نحو لبيك يز يدارع الخصومة أى يبيكه ضارع لكن الحذف في الثالث واجب وفيما عداه جائز واعلم أنه كما يحذف الفعل في مواضع أربعة كذلك يحذف الفاعل في مواضع أربعة وقد نظم الجميع بعض الأفاضل
عند النيابة مصدر وتعجب ومفرغ يتفاس حذف الفاعل

راجعين الى الاعتقاد (الجاحظ) أنكر انحصار الخبر في الصدق والكذب وأثبت الواسطة وزعم أن صدق الخبر (مطابقته) للواقع (مع الاعتقاد) بأنه مطابق

يزعمون أن هذا الكلام لم يطابق الواقع فقد ظهر أن الكذب هنا أطلق على عدم مطابقة الواقع بواسطة الزعم وكثيراً ما يقال هذا الكلام المطابق للواقع في زعم فلان انه كذب أى لم يطابق الواقع فمضى لكاذبون على هذا الزاعمون أنهم كذبوا في هذا الخبر الصدق وإطلاق الكذب على زعم أن الخبر كذب شائع عرفاً فقد اتضح هذا التأويل وأنه ليس اعترافاً فان الكذب هنا انما هو باعتبار عدم مطابقة الزعم والاعتقاد وذلك للفرق الظاهر بين قولنا هذا الكلام لم يطابق زعم فلان وهذا الكلام لم يطابق الواقع في زعم فلان لان الأول يصدق في الكلام الذى لم ينطق به فلان قط ولا شعر به والثانى لا يصدق الا في الكلام المشعور به واعتقاده أنه ليس كذلك وفى المعنى الأول المطابقة فيه تنسب وتعتبر بالقياس الى الاعتقاد وفى الثانى تعتبر بالقياس الى الواقع ولكن فى المطابقة بالزعم لا بما فى نفس الامر مع معناه وقد أطنبت فى تقرير هذا المحل لصعوبته على بعض الأذهان ثم أشار الى تفسير الصدق والكذب على مذهب من ثبت الواسطة فقال (الجاحظ) من المعتزلة ممن ثبت الواسطة قال فى تفسير الصدق والكذب والواسطة صدق الخبر (مطابقة) نسبة (هـ) للنسبة الخارجية (مع الاعتقاد)

وقوله الجاحظ أى قال الجاحظ ان صدق الخبر مطابقته أى للخارج

والفعل بعد اذا وان مستلزم * وجواب نفي أو جواب السائل

فان قلت من المقرر أن حذف المفرد أسهل من حذف الجملة فهلا جعل قوله الجاحظ فاعلاً لمحذوف قلت هذا انما يظهر اذا كان الموضع مما يطرد فيه حذف رافع الفاعل كأن يكون من الأماكن الأربعة المذكورة وأما غيرها فلا يجوز حذف رافع الفاعل في سعة الكلام عند البصريين (قوله وأثبت الواسطة) عطف مسبب على سبب أول لازم على ملزوم (قوله وزعم أن صدق الخبر الخ) ظاهره أن قول المصنف مطابقته خبر لان المحذوفة مع اسمها وفيه أنهم لم ينصوا على جواز ذلك اللهم الا أن يقال هذا محل معنى لاجل اعراب فلا ينافى ما يأتى من أنه خبر لمحذوف وهو المحدث عنه أول التنبيه (قوله مطابقته) خبر لمبتدأ محذوف وهو المحدث عنه أول التنبيه أى صدق الخبر مطابقته وهو من اضافة المصدر لفاعله وفى الكلام حذف. ضاف أى مطابقة حكمه أى نسبته المفهومة منه ومفعوله محذوف أى مطابقة حكم الخبر الواقع أى النسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين فى نفس الامر وأدخل الشارح اللام على المفعول لتقوية العامل (قوله مطابقته للواقع مع الاعتقاد بأنه مطابق) كما اذا قلت الله واحد مع اعتقادك أنه مطابق للواقع وقوله وكذبه عدم مطابقته للواقع أى عدم مطابقة نسبته المفهومة منه للنسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين فى نفس الامر مع اعتقاد عدم المطابقة كأن تقول السماء تحتنا مع اعتقادك أنه غير مطابق فلا اعتقاد للمعتبر فى الصدق اعتقاد متعلق بالمطابقة والاعتقاد المتعبر فى الكذب

والثالث أى غير المطابق مع الاعتقاد هو الكاذب والثانى والرابع أى المطابق مع عدم الاعتقاد وغير المطابق مع عدم الاعتقاد كل منهما

اعتقاد متعلق بعدم المطابقة (قوله مع الاعتقاد بأنه مطابق) الطرف مستقر وقع حالا من ضمير مطابقتها أى صدق الخبر مطابقتها للواقع حال كون الخبر مصاحبا لاعتقاد المطابقة وليس حالا من المطابقة (١٨٣) لتلازم وقوع الحال من خبر البتداء والجمهور

يضمنونه وفى كلام الشارح إشارة الى أن متعلق الاعتقاد

محذوف بقرينة المقام لان اللام فيه للعهد والمراد منه اعتقاد أنه مطابق كذا فى عبد الحكيم وقال غيره قوله مع الاعتقاد حال من المطابقة وهو قيد وقوله بأنه مطابق قيد آخر فخرج بالاول المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا كخبر الشاك وبالثانى المطابقة مع اعتقاد عدمها وهاتان صورتان من صور

الواسطة فالصدق صورة واحدة وهى المطابقة مع اعتقادها وقوله معه حال من العدم أى مع اعتقاد أنه غير مطابق فقولنا مع اعتقاد يخرج عدم المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا وقولنا أنه غير مطابق يخرج عدمها مع اعتقادها فان هاتين صورتين من صور الواسطة أيضا فالكذب صورة واحدة وهى عدم المطابقة مع اعتقاد عدمها (قوله أى مع اعتقاد أنه غير مطابق) فيه أن المرجع إنما هو اعتقاد أنه مطابق كما مر لاعتقاد أنه غير مطابق فقد اختلف

(و) كذب الخبر (عدمها) أى عدم مطابقتها للواقع (معه) أى مع اعتقاد أنه غير مطابق (وغيرها) أى غير هذين القسمين

أى مع اعتقاد أن مدلوله كذلك فى نفس الامر فقد شرط فى الصدق أمرين المطابقة والاعتقاد معا (و) كذب الخبر (عدمها معه) أى انتفاء المطابقة لما فى نفس الامر مع اعتقاد أنه غير مطابق لما فى نفس الامر فقد اعتبر فى الكذب والصدق معا الاعتقاد الا أن الاعتقاد فى الصدق يتعلق بالمطابقة للواقع وفى الكذب يتعلق بعدمها والاقسام المتصورة ههنا فى المطابقة وعدمها ستة لان مطابقة الكلام للواقع اما مع وجود اعتقاد موافق أو مع وجود اعتقاد مخالف أو بدون وجود اعتقاد أصلا وعدم مطابقتها للواقع اما مع وجود اعتقاد موافق للكلام أو مع وجود مخالف له أو بدون اعتقاد أصلا فهذه ستة وثلاثة فى وجود مطابقة الكلام للواقع وثلاثة فى عدم وجود تلك المطابقة وقد اشترط فى الصدق وجود المطابقة مع اعتقادها وهو الاول من ثلاثة أقسام المطابقة وفى الكذب عدم المطابقة مع اعتقاد ذلك العدم وهو الاول من ثلاثة أقسام عدم المطابقة وبقيت أربعة اثنان من أقسام المطابقة واثنان من أقسام عدمها وهى الواسطة والى ذلك أشار بقوله (وغيرها) أى وغير هذين القسمين وهى الأربعة السابقة

مع اعتقاد مطابقتها وعدمها أى وكذب عدم مطابقتها مع اعتقاد الخبر عدم مطابقتها وعبرة المصنف لا تطفى ذلك بل تخالفه لانه قال وعدمها معه وظاهره أنه عدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة وليس هذا المراد بل المراد مع اعتقاد ذلك وهو عدم المطابقة * قال وغيرها ليس صدقا ولا كذبا فدخل فيه ما إذا كان مطابقا وهو غير معتقد لشيء أو مطابقا وهو يعتقد عدم المطابقة أو غير مطابق وهو يعتقد المطابقة أو غير مطابق ولا يعتقد شيئا فالاربعة لا صدق ولا كذب * الرابع أى أن الصدق المطابقة للخارج والاعتقاد معافان فقد لم يكن صدقا فقط بل قد لا يكون صدقا وقد يوصف بالصدق والكذب بنظرين مختلفين اذا كان مطابقا للخارج غير مطابق للاعتقاد مثل قول الكفار نشهد أنك لرسول الله قاله الراغب * الخامس وهو الذى قدمه المصنف وهو الصحيح وعليه الجمهور أن الصدق المطابقة للخارج سواء كان معتقدا أم لا والكذب عدمها وقد علم من هذه الأقوال أن قولنا الخبر إما صدق أو كذب منفصلة حقيقة على قول ومائة الخلو فقط على قول ومائة الجمع فقط على قول وقد أهمل المصنف دليل المختار لكثرة أدلته فمنها الاجماع على أن من قال محمد ليس بنبي كاذب ومن قال الاسلام حق صادق وبقول النبي صلى الله عليه وسلم لاني سفيان كذب سعد حين قال سعد لاني سفيان اليوم تستحل الكعبة وقول ابن عباس كذب نوف حين قال نوف البكالى ليس صاحب الخضر موسى بنى اسرائيل (قلت) وفيه رد على من جعل الصدق تابعا للاعتقاد فقط أولهما ويقول بينهما واسطة ولاردفيه على من جعله تابعا للهما معا ويدل له أيضا قوله صلى الله عليه وسلم من كذب على متعمدا لدايته على انقسام الكذب الى متعمد وغيره وقد استنبط من القرآن الكريم دليلا أصرح من الجميع وهو قوله تعالى وليعلم الذين كفروا أنهم كانوا كاذبين وقد ذكر المصنف شبهة القائل بأن العبرة بالاعتقاد فقط ولا نظر الى المطابقة الخارجية وهو قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين كاذبون فلو كانت العبرة بالمطابقة لكانوا صادقين لانهم يشهدون أنه رسول الله * قال ورد بثلاثة أمور أحدها أن المعنى لكاذبون فى الشهادة لانها تتضمن التصديق بالقلب

الراجع والمرجع ويمكن أن يجعل من باب الاستخدام بأن يجعل الضمير فى معه راجعا للاعتقاد بدون قيد اضافته الى المطابقة بل بقيد اضافته الى عدم المطابقة وأجاب عبد الحكيم بجواب آخر وحاصله أن الضمير فى معه راجع لمطلق الاعتقاد المذكور وكون

ليس بصادق ولا كاذب فالصدق عنده مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده والكذب عدم مطابقته مع اعتقاده وغيرهما ضرر بان مطابقته مع عدم اعتقاده وعدم مطابقته مع عدم اعتقاده

متعلقة في جانب الصدق مطابقة الواقع وفي جانب الكذب عدم مطابقته بمعونة المقام اه (قوله وهي) أى الغير وإنما أنت الضمير مراعاة للخبر (قوله أعني المطابقة مع اعتقاد الخ) هذا (١٨٤) وما بعده محترز بقوله مع الاعتقاد بأنه مطابق وقوله وعدم المطابقة مع اعتقاد الخ هذا وما بعده محترز بقوله معه في جانب

وهي أربعة أعني المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة أو بدون الاعتقاد أصلا وعدم المطابقة مع اعتقاد انطابقة أو بدون الاعتقاد أصلا (ليس بصدق ولا كذب) فكل من الصدق والكذب بتفسيره أخص منه بالتفسيرين السابقين لانه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم مطابقتها جميعا بناء على أن اعتقاد المطابقة يستلزم

(ليس بصدق ولا كذب) بل هو واسطة فتيين بهذا أن تفسير الجاحظ للصدق أخص من تفسير الجمهور لان مقتضى تفسيره أن الصدق لا بد فيه من مطابقة الواقع والاعتقاد معا والجمهور قد اعتبروا مطابقة الواقع لا غير وإنما قلنا ان مقتضى تفسيره ما ذكرناه لم يقل مطابقته الواقع والاعتقاد معا لكان قوله مع اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد فان من اعتقاد أن ما فهم من الكلام صحيح وهو كون مدلوله كذلك في نفس الامر فقد طبق مفهوم الكلام اعتقاده ولو لم يكن كذلك في نفس الامر فأحرى اذا اتحد الواقع والاعتقاد وأيضا اذا اتحد الواقع والاعتقاد فطابقته لاحدهما تستلزم مطابقة الآخر وان تفسيره الكذب أيضا أخص من تفسيرهم لانه اعتبر عدم المطابقة للواقع والاعتقاد معا وهم اعتبروا عدم المطابقة للواقع لا غير وإنما قلنا كذلك لانه ولو لم يصرح بالتفسير كذلك لكن لازم من كلامه لان ما ذكر من اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد الذي ذكرنا وذلك لأن الواقع حينئذ والاعتقاد متحدان فمفهوم اللفظ اذا لم يطابق أحدهما فيلزم أن لا يطابق الآخر

فهى إخبار عن اعتقادهم وهو غير موجود فهو تكذيب لقولهم انك لرسول الله بالنسبة الى ما تضمنه الاعتقاد القلبي وعلم من تصديرهم بالجملة الاسمية ومن تصديرها بلفظ الشهادة ومن التأكيد بان واللام الثانى أنه عائد الى تسمية ذلك شهادة لان الاخبار اذا خلا عن المواطأة لم يكن ذلك حقيقة وهذا الجواب مخالف للادول في الصورة لافي المعنى لانه يرجع الى التكذيب في ادعاء مواطأة القلب اللسان المدلول عليها بتشهد والاول يرجع الى مواطأة القلب اللسان المدلول عليها بالجملة الاسمية وان واللام فان قلت اذا كان ذلك بالنسبة الى التسمية فقد تجوزوا بقولهم نشهد والمجاز ليس بكذب قلت انما يكون مجازا حيث قصد اطلاق الشهادة على القول وهم لم يطقوا ذلك انما أرادوا حقيقة الشهادة على سبيل الكذب * الثالث أن الكذب بالنسبة الى زعمهم أى هذا الخبر وان كان صادقا لكنه عندهم كاذب ويخدش في هذا أمران أحدهما أن فيه تجوزا لا يخفى والثانى أن المنافقين كانوا يعلمون نبوة النبي صلى الله عليه وسلم انما ينكرونها بالسنتهم وهذا وارد على الوجه الثلاثة * واذا علم أن هذه الشبهة تصلح أن تكون من هذا القول كما فعل المصنف وأن تكون من القائل ان الصدق راجع الى الاعتقاد والمطابقة معا ولا واسطة بينهما كما فعل ابن الحاجب على ما نسب اليه الشراح وان كان ظاهر عبارته وعبارة المصنف واحدا ولا أدري من أين للشراحين حملة على ما حملوه عليه * وقوله في زعمهم أى اعتقادهم الفاسد والزعم في الغالب قول قام الدليل على بطلانه أولم يقم الدليل عليه وسيأتى تحقيق معناه في باب الفصل

محترز بقوله معه في جانب الكذب (قوله بتفسيره) أى الجاحظ وقوله أخص منه أى من نفسه وقوله لانه أى الجاحظ (قوله بالتفسيرين السابقين) أى تفسير الجمهور وتفسير النظام (قوله والاعتقاد) أى ومطابقة الاعتقاد (قوله بناء) أى واعتباره هذين الامرين بناء الخ وهذا جواب عما يقال ان الجاحظ انما اعتبر في الصدق المطابقة للواقع واعتقاد المطابقة كما قال المصنف لا مطابقة الاعتقاد كما قال الشارح وكذلك الكذب انما اعتبر فيه على ما قال المصنف عدم المطابقة للواقع واعتقاد عدم المطابقة لعدم المطابقة للاعتقاد كما قال الشارح فكان الاولى للشارح أن يبدل مطابقة الاعتقاد في جانب الصدق باعتقاد المطابقة ويبدل عدم مطابقة الاعتقاد في جانب الكذب باعتقاد عدم المطابقة ليكون كلامه وافقا

لما قاله المصنف وحاصل الجواب الذى ذكره الشارح أن اعتقاد المطابقة الذى ذكره المصنف في جانب الصدق يستلزم والوصل مطابقة الاعتقاد الذى حكمنا عليه هنا بان الجاحظ يعتبره وذلك لان الخبر اذا طابق الواقع واعتقد الخبر مطابقته فقد توافقت الواقع والاعتقاد فطابق أحدهما مطابق للآخر وكذلك اعتقاد عدم المطابقة للواقع الذى ذكره المصنف في جانب الكذب يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد للواقع الذى حكمنا عليه هنا بان الجاحظ يعتبره وذلك لان الخبر اذا كان غير مطابق للواقع واعتقد الخبر عدم مطابقته فقد توافقت الواقع والاعتقاد فالخبر اذا كان غير مطابق لاحدهما كان غير مطابق للآخر حينئذ فلا مخالفة بين ما نسب للمصنف للجاحظ وما نسبنا له

لتلازمهما فإن قلت لاجابة في اثبات الأخصية الى اثبات أنه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم مطابقتها جميعا باثبات أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ لانه يكفي في اثبات الأخصية أنه اعتبر مع مطابقته للواقع اعتقاد المطابقة ولا يخفى أن المطابقة للواقع مع اعتقاد المطابقة أخص من مجرد المطابقة للواقع أو للاعتقاد وأن عدم المطابقة للواقع مع اعتقاد عدم المطابقة أخص من مجرد عدم المطابقة للواقع أو للاعتقاد فلما الحامل للشارح على ما قبله قلت الحامل للشارح على ما قبله أنه هو للنقول عن الجاحظ لكن تفسير المصنف يستلزمه فلا يفترض عليه بالخالفه لما نقل عنه (قوله مطابقة الاعتقاد) أي مطابقة الخبر للاعتقاد توضيحه أنك اذا قلت العالم حادث كان الخبر مطابقا للواقع فاذا اعتقدت مطابقته له كان الواقع والاعتقاد متوافقين وحينئذ فيكون ذلك الخبر المطابق للواقع مطابقا للاعتقاد أيضا واذا قلت العالم قديم فالخبر غير مطابق للواقع فاذا اعتقدت عدم مطابقته للواقع كان الواقع والاعتقاد متوافقين وحينئذ فيكون ذلك الخبر الغير المطابق للواقع غير مطابق للاعتقاد أيضا (قوله ضرورة توافق الخ) مفعول لأجله علة لقوله يستلزم أي لضرورة توافق الخ أي لتوافق الواقع والاعتقاد حينئذ ضرورة وقوله حينئذ أي حين اذا اعتقدت مطابقته أي الخبر للواقع والحال أن الخبر مطابق للواقع والى أن الاعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقة أو مخالفة لان العاقل لا يتقدم مطابقة الحكم للواقع الا بعد أن يعتقد ذلك الحكم الذي يعتقد أنه مطابق للواقع سواء طابق الواقع أم لا فالأول كأن يخبر شخص بأن السماء فوقنا معتقدا ذلك فبين الواقع والاعتقاد هنا موافقة واعتقاده مطابقة الخبر للواقع يستلزم مطابقة الخبر للاعتقاد وهذا ظاهر والثاني كأن يخبر شخص فليس في العالم قديم وهو يعتقد ذلك فاعتقاده مطابقة ذلك الخبر للواقع يستلزم مطابقة الخبر لاعتقاده (١٨٥) وان كان ليس بين الواقع واعتقاده توافق لان الواقع

أن العالم حادث واعتقاده أنه قديم وظاهر قول الشارح ضرورة توافق الخ يقتضي أن استلزام اعتقاد مطابقة الخبر للواقع لمطابقة الخبر للاعتقاد متوقف على موافقة الواقع والاعتقاد

مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد وقد انحصرت في التفسيرين السابقين على أحدهما (بدليل) أفترى على الله كذبا وأثبت الجاحظ الوسطة في الجملة (بدليل) قوله تعالى حكاية عن الكفار اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد (أفترى على الله كذبا والوصل * وذكر المصنف شبهة الجاحظ وهي قوله تعالى أفترى على الله كذبا

(٢٤ - شروح التاخيص - أول) وقد علمت أن الأمر ليس كذلك ومثل ما قيل في جانب الصدق يقال في جانب الكذب فيقال اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقة أو مخالفة لان الماقل اذا اعتقد أن الحكم غير مطابق للواقع اعتقد خلافه سواء كان الخبر مطابقا للواقع أولا فالأول كأن يخبر شخص بأن السماء تحتنا غير معتقد ذلك فبين الواقع والاعتقاد هنا موافقة واعتقاده عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الخبر للاعتقاد وهو ظاهر والثاني كأن يخبر الفيلسفي بأن العالم حادث غير معتقد ذلك فبين الواقع والاعتقاد هنا مخالفة واعتقاده عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الخبر للاعتقاد أيضا فظهر لك من هذا أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الخبر للاعتقاد وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم المطابقة للاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد مطابقة أولا وحينئذ فلا وجه لقول الشارح ضرورة توافق الواقع والاعتقاد المقتضى توقف الاستلزام على التوافق وأجيب بأن التعليل الذي ذكره الشارح انما هو بالنظر لما نحن بصدده وهو صورة الصدق عند الجاحظ والخبر فيها مطابق للواقع اذ لا بد في الصدق من المطابقة للواقع عنده ولا شك أنه اذا اعتقد المطابقة في تلك الحالة كان الاعتقاد مطابقا للواقع وهذا لا ينافي أن استلزام اعتقاد المطابقة لمطابقة الاعتقاد حاصل مطلقا أي كان بين الواقع والاعتقاد موافقة أو مخالفة بقطع النظر عما نحن بصدده (قوله) وقد اختصر الخ عطف على قوله اعتبر الخ أو أن الجملة حال من ضمير اعتبر (قوله على أحدهما) فالجمهور اقتصر على تفسيرهم على اعتبار المطابقة للواقع والنظام اقتصر على تفسيره على اعتبار المطابقة للاعتقاد وحينئذ فقد ظهرت الأخصية لان الأخص ما كان أزيد قبدا (قوله بدليل أفترى) الاضافة بيانية وهو متعلق بحال محذوف أي الجاحظ أنكر انحصار الخ مستدلا بدليل هو قوله أفترى وأصله أفترى مثل أشترى بهزتين الأولى استفهامية والثانية لاوصل خذفت الثانية استغناء عنها بهمزة الاستفهام ومعنى أفترى أ كذب فقوله كذا مفعول مطلق وعامله من معناه وهو أفترى أو من لفظه محذوف أي وكذب كذبا

أم به جنة فانهم حصروا دعوى النبي صلى الله عليه وسلم الرسالة في الافتراء والاخبار حال الجنون بمعنى امتناع الحلو

(قوله أم به جنة) أم متصلة بدليل سبق همزة الاستفهام عليها ولا يقال ان شرط المتصلة أن تقع بين جملتين متساويتين في الفعلية أو الاسمية وهنا ليس كذلك لانا نقول أم به جنة في تأويل أم لم يفتر أو أم أخبر حال كونه به جنة ويجوز أن يكون جنة مرفوعا بفعل محذوف أي حصل فلما بد أم جملة فعلية بالفعل على هذا أو مؤول بهاء على الأول على أنه صرح ابن مالك ومن تبعه بجواز وقوع المتصلة بين غير المتساويتين في الاسمية أو الفعلية (قوله لان الكفار الخ) علة لكون ما ذكر دليلا على المدعى وهو عدم انحصار الخبر في الصادق والكاذب وثبوت الوساطة بينهما وإيراد ههنا بالكفار كفار قریش وقوله بالخبر متعلق بالخبر فالخبر في الافتراء والاخبار حال الجنة انما هو اخباره بالخبر والنشر لانهم لما استبعدوا النشر الذي هو الاحياء بعد الموت والخبر الذي هو سوق الخلق للحساب ثم لفرهم حصروا اخبار النبي بهما في الافتراء والاخبار حال الجنون لان جميع اخباره ولاخباره بغير ذلك كالرسالة كما يدل لذلك الآية فقوله على ما يدل متعلق باخباره بالخبر والنشر فان قلت اثبات الوساطة بالدليل المذكور على تقدير عدم الحصر أظهر لكثرة أفراد الاخبار واحتمال أن ماعدا هذين الفردين من الوساطة فكثرة الأفراد أنفع للمستدل اتقائل بالوساطة فالأولى للشارح أن يقول زعموا أن اخباره بالخبر الخ بدل قوله وأجيب بأن (١٨٦) تعبير الشارح بحصروا لموافقة الآية المستدل بها لا لتوقف الاستدلال

أم به جنة) لان الكفار حصروا إخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالخبر والنشر على ما يدل عليه قوله تعالى اذا مر قمم كل ممزق انكم لفي خلق جديد في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الحلو

أم به جنة) فانهم حصروا إخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالخبر والنشر كما دل عليه ما قبل أفترى في الافتراء وهو الكذب وفي الاخبار حالة الجنون وانما قلنا في الاخبار حال الجنون لاني أم به جنة لان الاتصاف بوجود الجنون الذي هو مدلول به جنة لا يصدق عليه الاخبار حتى ينحصر فيه وفي مقابله مثلا بل نقول هو انشاء باعتبار الأصل اذ المعنى هل أفترى على كذا أم هل به جنون فأخبر حال الجنون فان روعي الأصل لم يصح وصفه بأوصاف الخبر من الصدق أو غيره وان روعي أن المعنى إما أنه مفتر واما أن به جنونا لم يصح صدق الخبر عليه بهذا المعنى أيضا حتى يوصف بأوصافه فتمين ارادة لازمه وهو الاخبار حال الجنون وهو الموصوف بالصدق أو غيره فالمراد أن أمره دائر بين كونه أفترى

أم به جنة فانهم حصروا دعوى النبي صلى الله عليه وسلم الرسالة في الافتراء والاخبار حال الجنون بمعنى أنه لا يتخلو الحال عن أحدهما وليس الاخبار حال الجنون كذبا لانه جعل قسيمه والصدق لانهم لا يعتقدونه فثبت الوساطة قلت وهذا لا يدل لهذا القول فقط بل يدل لان المطابقة ليست هي معيار الصدق ووراء هذا أمران اما اشتراط الأمرين وثبوت الوساطة كما ذكرنا واشتراط الاعتقاد فقط في كل من الطرفين ليكون خبر غير المعتقد واسطة لكن هذا القول لم يثبت عن أحد انما هو احتمال ذكره الخطيب في كلام المصنف * وأجاب المصنف بأن المعنى أفترى أم لم يفتر وعبر عن الثاني بالجنة لان

على الحصر ووجه الحصر في الآية التعداد في مقام البيان فانه يفيد الحصر (قوله في الافتراء) متعلق بحصروا كما أن قوله على سبيل ذلك متعلق به (قوله على سبيل منع الحلو) فيه أن المقصود اثبات الوساطة ومانة الحلو تجوز الجمع فلو كان الخبر حال الجنة كذبا لم تثبت الوساطة مع أن اثباتها هو المراد فكان الأولى أن يقول على سبيل منع الحلو والجزم الا أن يقال ان في الكلام اكتفاء وجيئذ فقولهم أفترى على الله

الجنون

كذبا أم به جنة منفصلة حقيقة مائة جمع وخلو كقولك العدد اما زوج

أو فرد أو يقال انه أراد منع الحلو بالمعنى الأعم انتناول لأن انفصال الحقيقة في لا بالمعنى الأخص وتوضيح ذلك أن منع الحلو بالمعنى الأخص الحكم بالتناقض في الكذب فقط أي في حال كذب الطرفين وارتفاعهما فقط كقولنا زيد في البحر واما أن لا يفرق وهذا المعنى هو المشهور ومنع الحلو بالمعنى الأعم هو الحكم بالتناقض في الكذب مطلقا سواء حكم بالتناقض في حال صدق الطرفين واجتماعهما أيضا أو حكم بعده أو لم يحكم بشيء وهو بهذا المعنى يشمل الانفصال الحقيقي بخلافه بالمعنى الأخص فلا يشمله فاذا أراد منع الحلو بالمعنى الأعم صح وجود الوساطة لان من صور منع الحلو عدم جواز الاجتماع فلا يجتمع الكذب والخبر حال الجنة وهم من أهل اللسان فتمين أن يكون الخبر حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه وغير الصدق لانهم يعتقدون عدم صدقه فتوجد الوساطة وحيث وجدت فلا يصح أن يكون الصدق عبارة عن مطابقة الواقع أو الاعتقاد والكذب عدم مطابقة الواقع أو الاعتقاد والا لا تنفك الوساطة فتمين أن يكون الصدق عبارة عن المطابقة له مامعا والكذب عدم المطابقة له مامعا وهو المطلوب فان قلت لم عبر بقوله على سبيل منع الحلو ولم يقل على سبيل الانفصال الحقيقي مع أن القضية من قبيله في نفس الامر قلت انما عبر بمنع الحلو لانه لا غرض لهم في منع الاجتماع بين الأمرين وانما

وليس اخباره حال الجنون كذبا لجمعهم الافتراء في مقابلته ولا صدقا لأنهم لم يعتقدوا صدقه

مطمع نظرهم منع الخلو فتأمل (قوله ولا شك أن المراد) أي مراد الكفار (قوله أي الاخبار الخ) أي المذكور في قوله أم به جنة لان المعنى أم أخبر حالة كونه به جنة (قوله لا قوله أم به جنة) أي الواقع في الآية وذلك لانه استفهام لا يوصف بالصدق ولا بالكذب لانه تصور ونفي الشيء فرع عن صحة ثبوته (قوله لانه قسميه) أي مقابله وكان الاولى أن يعبر بذلك لان التقسيم من باب التصورات وكلامنا هنا في التصديقات لان قولهم أفترى على الله كذبا أم به جنة قضية لا مفرد وكلام المصنف اشارة لقياس من الشكل الاول وتقريره الاخبار حال الجنة قسم الكذب وكل ما كان قسما لشيء فهو غيره ينتج الاخبار حال الجنة غير الكذب (قوله اذ المعنى الخ) فيه اشارة الى أن أم في الآية متصلة (قوله يجب أن يكون غيره) أي في التحقق (١٨٧) فيجب أن يكون خبره حال الجنون غير الكذب

فتصح المقابلة على سبيل

الانفصال الحقيقي (قوله

وغير الصدق) عطف على

قوله غير الكذب أي ولا شك

أن مرادهم بالثاني وهو

الاخبار حال الجنة غير

الصدق لأنهم لم يعتقدوا

صدقه صلى الله عليه وسلم

لكونه عدوا لهم وحينئذ

فلا يصح أن يريدوا بالثاني

صدقه واعترض على

المصنف بأن قولهم لأنهم

لم يعتقدوه لا يصح أن يكون

دليلا لادعى وهو أن المراد

بالثاني غير الصدق وبيان

ذلك أن عدم اعتقادهم

الصدق صادق باعتقادهم

عدم صدقه وبتجويزهم

لصدقه ونحو ذهنهم عن

ذلك وحينئذ فيصح أن يراد

بالثاني الصدق بناء على

ولا شك أن (المراد الثاني) أي الاخبار حال الجنة لا قوله أم به جنة على ما سبق الى بعض الاوهام (غير الكذب لانه قسميه) أي لان الثاني قسم الكذب اذ المعنى أ كذب أم أخبر حال الجنة وقسم الشيء يجب أن يكون غيره (وغير الصدق لأنهم لم يعتقدوه) أي لان الكفار لم يعتقدوا صدقه فلا يريدون في هذا المقام الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدم صدقه

أو أخبر حال الجنون فنصوته صورة استفهام لطلب التعيين لاعتقاد أن الواقع أحدهما والمراد المحصر على وجه منع الخلو والاجتماع معا وانما دل هذا الكلام على ثبوت الواسطة (لان المراد بالثاني) وهو الاخبار حال الجنون (غير الكذب) وانما كان المراد غير الكذب (لانه) أي لان الثاني (قسميه) أي قسم الافتراء الذي هو الكذب وقسم الشيء على وجه منع الجمع لا يصدق عليه وهذا يعم أن المحصر على وجه منع الجمع والخلو معا (و المراد بالثاني أيضا وهو الاخبار حال الجنون (غير الصدق) وانما قلنا مرادهم بغير الصدق أيضا (لانهم لم يعتقدوه) أي لم يعتقدوا الصدق في اخبار النبي صلى الله عليه وسلم لانهم كفار أعداء لا يعتقدون الصدق أصلا بل هو غاية البعد عن اعتقادهم لكفرهم لا يقال عدم اعتقاد الصدق بعدم الاعتقاد أصلا فيتصور منهم التسليم بأن يكون غير معتقدين صدقا ولا عدمه فيصح أن يكون الحاصل في نفس الامر عدم الصدق لانا نقول انهم أعداء كفار معتقدون لعدم الصدق فمير المصنف عن اعتقاد عدم الصدق بعدم اعتقاد الصدق لالم بعنادهم ولو عبر

الجنون لا افتراء له وحاصله أن الافتراء ليس مطلق الكذب بل الكذب عن عمد و يكون خبر الجنون كذبا لا عمدا فيه ولا يكون صدقا ولا كذبا لا باعتبار أن ثم واسطة بل باعتبار أن ما ينطق به ليس مقصودا فليس بكلام وهذا جوابان ذكرهما ابن الحاجب في المختصر ولك فيهما طريقان أحدهما أن يكون الجنون أر يذهب لازمه مجازا والثاني أن يكون أر يدمعناه كناية فمذهر أر بعة أجوبة واستدل للجاحظ أيضا بقول عائشة رضي الله عنها ما كذب ولكنه وهم وأجاب بتأويل ما كذب عمدا وهو مجاز تخصيصه واعلم أن قوله تعالى والله يشهد إن المنافقين لكاذبون قد يراد على الجاحظ فانه تعالى سمي قولهم كذبا مع أنه لم تحصل عدم المطابقة بل عدم الاعتقاد لكن لا يراد عليه على الجواب السابق لأنهم أخبروا أنهم

تجويزهم صدقه وحينئذ فلا يصح الدليل فكان الاولى أن يقول لانهم يعتقدون عدم صدقه وذلك لان اعتقاد عدم الصدق لا يصدق على تجويزه بل انما يصدق بنفيه وحينئذ فلا تصح ارادته لان العائل إنما يريد ما يعتقدوه أو يحجوزه فالدليل الصحيح اعتقادهم عدم صدقه وأجيب بأن المراد بعدم اعتقادهم صدقه أنهم يبعدون عن تصديقه غاية البعد بحيث لا يجوزونه أصلا ولا يخطر ببالهم كما أشاره الشارح بقوله الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولا معنى لكونه بعيدا عن اعتقادهم غاية البعد الاعتقاد عدمه فقد رجح ذلك الى قولنا لا اعتقادهم عدم صدقه ولا مكان الجواب عن المصنف بما ذكر قال الشارح أظهر (قوله فلا يريدون الخ) من عطف اللول على اللول وقوله في هذا المقام أي مقام الانكار عليه (قوله الذي هو بمراحل الخ) في معنى التميل لقوله فلا يريدون الخ لان للوصول وصلته في حكم المشتق المؤذن لتطبيق الحكم بالعلية وفي هذا التعليل اشارة الى أن المراد بقوله لانهم لم يعتقدوه نفي اعتقادهم الصدق على الوجه الابغ فيقديم عدم تجويزهم لصدقه وعدم خطو بر صدقه ببالهم

(قوله لكان أظهر) أى فى الدلالة على المدعى وهو أن المراد بالثانى غير الصدق وهذا يفيد أن هذا أظهر مما ذكره المصنف وما ذكره المصنف ظاهر أيضاً أما الأول فبيان أن اعتقاد عدم الصدق مستلزم لذلك المدعى من غير واسطة لأن اعتقاد عدم الصدق انما يصدق بنفى الصدق ولا يصدق بتجويزه وحينئذ فيوجب أن يراد بالثانى غير الصدق بخلاف ما ذكره المصنف وهو عدم اعتقاد الصدق فانه صادق باعتقاد عدمه وتجويزه وحينئذ فلا يوجب أن يراد بالثانى غير الصدق لصحة ارادة الصدق بناء على تجويزه كما مر وأما الثانى فلما علمت أن مراد المصنف بقوله لعدم اعتقادهم صدقه أن الصدق بعيد عن اعتقادهم غاية البعد بحيث لا يحوزونه وحينئذ فلا يصح أن يراد بالثانى من شق التردد الصدق فكلام المصنف وإن أفاد المدعى بهذه المعونة إلا أن الذى قاله الشارح أظهر فى افادة المدعى لأن أخذ هذا المعنى الذى قلناه من عبارة المصنف فيه نوع خفاء قال العلامة عبد الحكيم لك أن تقول إن قول المصنف لانهم لم يعتقدوه قضية معدولة أى انهم موصوفون بعدم اعتقاد صدقه لا اعتقادهم عدمه وحينئذ فيقول الى الاظهر الذى قاله الشارح وإن كان المتبادر منه السالبة (قوله فرادهم الخ) هذا حاصل كلام المصنف السابق (قوله وهم عقلاء الخ) جواب عما يقال انما ألزمت الواسطة من قولهم هؤلاء وهم كفار فلا اعتبار بهم فأجاب بأن المعول فى مثل هذا على اللسان والالة لا على الاخبار وهؤلاء من أهل اللسان والالة فيعول عليهم فى مثله لانهم لا يخطئون فيه (قوله اللسان) أى الالة (١٨٨) فقوله عارفون بالالة تفسير لما قبله (قوله فيجب الخ) هذا تفريع

على قوله فرادهم الخ (قوله حتى يكون الخ) حتى تعليمية وقوله هذا أى الاخبار حال الجنة وقوله منه أى مالم ليس بصادق ولا كاذب وقوله بزعمهم أى وإن كانت جميع أخباره صلى الله عليه وسلم صادقة فى نفس الامر ولا جنة وقديقال هذا الدليل وإن نفي الحصر وأثبت الواسطة إلا أنه انما أثبت قسمًا واحدًا من أقسام الواسطة الأربعة وحينئذ فلا يكون منتجا لتمام المدعى وقديجاب بأن مراد الجاحظ

لكان أظهر فرادهم بكونه أخبر حال الجنون لم يريدوا به صدقًا ولا كذبًا لما ذكره فقد أرادوا بذلك غيرها بالالة فيجب أن يكون من الخبر مالم ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم وعلى هذا لا يتوجه ما قيل أنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق وعدم الصدق

به كان أظهر فاذا كان الاخبار حال الجنون لم يريدوا به صدقًا ولا كذبًا لما ذكره فقد أرادوا بذلك غيرها وهم عرب يستدل باطلاقهم وإرادتهم لزوم أن مرادهم بالأخبار حال الجنون ما هو واسطة فقد جعل عدم اعتقادهم للصدق المتضمن لاعتقادهم عدم الصدق دليلًا على ارادة غير الصدق وهو غير الكذب أيضا لما ذكره قديم الدليل ولم يجعل عدم الاعتقاد للصدق دليلا على عدم وجود الصدق حتى يراد أن عدم اعتقاد الصدق لا يستلزم عدم وجوده وهو ظاهر وأنت خير بأن هذا بعد تسليمه لا ينتج الاثبات

معتقدون لذلك وأخبارهم غير مطابق ولا هم معتقدون (تنبيه) قد يطلق الكذب على عدم المطابقة والصدق فى المطابقة فى غير الخبر كقوله ﷺ وكذب بطن أخيك وقول الانصار إنا بالصدق عند اللقاء وقوله تعالى لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق وقال تعالى فى مقعد صدق وقال تعالى أن لهم قدم صدق قال الراغب يعبر عن كل فعل فاضل ظاهرا كان أم باطنا بالصدق اه ومنه صدق الظن وربما وقع الكذب فى عدم المطابقة فى الانشاء وذلك فى قوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار فقالوا يا ليتنا نرد ولا نكذب الى قوله وانهم لكاذبون أى فى قولهم ولا نكذب وذلك يجوز أن يكون انشاء لانه يجوز أن يكون معطوفا على خبر ليت كما قاله الزمخشري وأجاب عن دخول الكذب فى التثنية بأنه تضمن معنى

ابطال مذهب غيره وثبات مذهب فى الجملة (قوله وعلى هذا) أى ولأجل هذا الذى قررناه بعد قول المصنف وغير العدة الصدق الخ وهو قوله فلا يريدون فى هذا المقام الصدق الخ وقوله بعد ذلك فرادهم بكونه أخبر حال الجنة غير الصدق وغير الكذب فإن هذا يقتضى أن قول المصنف لانهم لم يعتقدوه علة لكون المراد بالثانى غير الصدق وأن قول المصنف وغير الصدق عطف على قوله غير الكذب فيجعل المعنى ولا شك أن مراد الكفار بالثانى غير الكذب ومرادهم به أيضا غير الصدق وانما كان مرادهم بالثانى غير الصدق لانهم لم يعتقدوه (قوله لا يتوجه ما قيل) أى ما قاله الجاحظ على اعتراضه على المصنف وحاصله أنه فهم أن قول المصنف وغير الصدق خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وهو أى الثانى غير الصدق فى الواقع وانما كان الثانى غير الصدق لانهم لم يعتقدوا صدقه فجعل عدم اعتقاد الصدق علة لكون الثانى غير الصدق واعتراض بأنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق الذى قاله المصنف عدم الصدق فى الواقع لجواز أن يثبت الصدق مع عدم اعتقاد الصدق ألا ترى أن الكفار لا يعتقدون صدق النبى وهو صادق فى نفس الامر وحينئذ فلا يتم هذا التعليل وحاصل الرد عليه أن هذا الاعتراض لا يتوجه على المصنف الاول كان جعل قوله لانهم لم يعتقدوه علة لعدم الصدق أى لكون الثانى غير الصدق والمصنف انما جعله علة لعدم إرادتهم بالثانى الصدق والحاصل أن الاعتراض مبنى على أن المعلل بعدم الصدق ونحن نجعل المعلل بعدم ارادة الصدق ولا شك أنه يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم ارادة الصدق فم التعليل أفاد ذلك شيخنا العلامة المندوى

فثبت أن من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب * وأجيب عنه بأن الافتراء هو الكذب عن عمد فهو نوع من الكذب فلا يمتنع أن يكون الاخبار حال الجنون كذبا أيضا لجواز أن يكون نوعا آخر من الكذب وهو الكذب لا عن عمد فيكون التقسيم للخبر الكاذب لا للخبر مطلقا والمعنى أفترى أولم يفتر وعبر عن الثاني بقوله أم بهجنة لان الجنون لا افتراء له * فإجابه آخر * وهو مما يجب أن يكون على ذكر الطالب لهذا العلم قال السكاكي ليس من الواجب في صناعة وان كان الرجوع في أصولها وتفاريها إلى مجرد العقل أن يكون الدخيل فيها كالنائب عليها في استفادة الذوق منها فكيف اذا كانت الصناعة مستندة الى تحكيمات وضعية واعتبارات الفية فلا على الدخيل في صناعة علم المعاني أن يقلد صاحبها في بعض فتاواه ان فاته الذوق هناك الى أن يتكامل له على مهل موجبات ذلك الذوق * وكثيرا ما يشير الشيخ عبدالقاهر في دلائل الإعجاز الى هذا كما ذكر في موضع ما تلخصه هذا اعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب موقفا من السامع ولا يجد لديه قبولا حتى يكون من أهل الذوق والعرفه ومن تحدته نفسه بأن لما تولى إليه من الحسن أصلا فيختلف الحال عليه عند تأمل الكلام فيجد أرى بحية تارة ويرى منها أخرى واذا عجبته تعجب واذا انتهت لموضع الزية انتبه فأما من كانت الحالات عنده على سواء وكان لا يتفقد من أمر النظم الا الصحة المطلقة والاعرابا ظاهرا فليكن عندك بمنزلة من عدم الطبع الذي يدرك به وزن الشعر ويميز به مزاحفه من سلمه في أنك لا تصدى لتعريفه لملك أنه قد عدم الأداة التي بها يعرف * واعلم أن هؤلاء وان كانوا هم الآفة العظمى في هذا الباب فان من الآفة أيضا من زعم أنه لا سبيل الى معرفة (١٨٩) العلة في شيء مما تعرف الزية فيه ولا يعلم إلا أن له

موقفا من النفس وحظا من القول فهذا بتوانيه في حكم القائل الاول * واعلم أنه ليس اذا لم يمكن معرفة الكل وجب ترك النظر في الكل ولأن تعرف العلة في بعض الصور فتجمله شأها في غيره أخرى من أن تسد باب المعرفة على نفسك وتودعها الكسل والهوى بنا * قال الجاحظ وكلام كثير جرى على ألسنة الناس وله مضرة (قوله لانه) أي للصف لم يجعله أي لم يجعل قوله

لانه لم يجعله دليلا على عدم الصدق بل على عدم ارادة الصدق فلي تأمل (ورد) هذا الاستدلال (بأن المعنى) أي معنى أم بهجنة (أم يفتر فعبر عنه) أي عن عدم الافتراء (بالجنة لان الجنون لا افتراء له) لانه الكذب عن عمد ولا عمد للجنون فالثاني ليس قسما للكذب بل لما هو أخص منه أعني الافتراء بواسطة في الجملة لا ثبوتها على الوجه المذكور عند الجاحظ (ورد) هذا الاستدلال (بأن للمعنى) أي معنى قولهم أم بهجنة (أم لم يفتر) فيكون مرادهم لعنة الله عليهم أن أخباره ليست من الله تعالى على كل حال بل إما أنه اختلق ذلك بالقصد أو وقع بلا قصد فعبر بالافتراء الذي هو الاختلاق عن قصد عن معناه وعبر عن مقابله وهو عدم الافتراء بوجود الجنة لاستلزامه عدم الافتراء على وجه الكناية وهو معنى قوله (فعبر عنه) أي عن عدم الافتراء (بالجنة لان الجنون لا افتراء له) فعلى هذا يكون حصر الاخبار في الافتراء وعدمه من حصر الكذب في نوعيه وهما الكذب عمد وهو الافتراء والكذب لامعده وهو المراد بعدم الافتراء وهذا ظاهر ان سلم أن الافتراء هو الكذب عن عمد وهو الأظهر في أكثر العدة وظاهر عبارته أنه مع ذلك باق على الانشاء وسند ذكر ذلك في باب التمني ان شاء الله وقديلا في الآية غير ذلك مما يطول ذكره وأنشد في دخول التكذيب في التمني وقد كذبتك نفسك فاكذبها * لما منتك تقريرا قطام

لانهم لم يعتقدوه دليلا على عدم الصدق أي كما فهم المعترض (قوله فلي تأمل) أمر بالتأمل للاشارة الى أنه يمكن أن يقال ان عدم الاعتقاد أي الجرم لا يستلزم عدم الارادة لأن الشاك المتردد ليس عنده اعتقاد وجزم وعنده ارادة للامر للشكوك فيه للتردد بينه وبين غيره وحينئذ فلا يصح جعل عدم اعتقاد الصدق دليلا لعدم الارادة والجواب أن المراد بقوله لانهم لم يعتقدوه نفي اعتقادهم صدقه من حيث ذاته وامكانه والشاك معتقد لامكان الشيء وان كان غير معتقده من حيث ذاته (قوله ورد) حاصله على ما يشير اليه الشارح منع أن المراد بالثاني غير الكذب ومنع أنه قسيم للكذب ويأني أننا نختار أن المراد بالثاني الكذب وقوله أنه قسيمه ان أراد أنه قسيم لمطلق الكذب كما هو للتبادر فمنوع بل هو قسيم الكذب العمدة خاصة وان أراد أنه قسيم الكذب عن عمد فسلم ولكن لا يلزم منه أن يكون المراد من الثاني غير الكذب اذ لا يلزم من كون الشيء قسما لاخص أن يكون قسما للأعم (قوله فعبر عنه الخ) أي على طريق المجاز المرسل من اطلاق اسم اللزوم على اللزوم لان من لوازم الاخبار حال الجنة عدم الافتراء وحاصل هذا الرد أنا لا نسلم أن الاخبار حال الجنة واسطة بل المراد منه عدم الافتراء وهو من أفراد الكذب فقصدهم حصر خبر التني الكاذب بزعمهم في نوعيه الافتراء وعدمه وليس قصدهم حصر خبره من حيث هو في الكذب وغيره (قوله فعبر عنه الخ) أي حاصل المعنى على هذا الجواب أقصد الكذب على الله أم لم يقصده لكونه حصل منه ذلك حال الجنون المنافي للقصد فمرادهم لعنة الله عليهم أن أخباره ليست من الله على كل حال بل إما أنه اختلق ذلك بالقصد أو وقع منه ذلك بلا قصد (قوله فالثاني) أي وهو الاخبار حال الجنة (قوله ليس قسما للكذب) أي لمطلق الكذب (قوله بل لما هو الخ) أي بل هو قسيم لما هو أخص من الكذب وهو الافتراء وذلك لان الافتراء هو الكذب عن عمد وهو أخص من مطلق كذب

شديدة وثمرة مرة فمن أضر ذلك قولهم لم يدع الأول للآخر شيئا فلوأن علماء كل عصر مذ جرت هذه الكلمة في أسماعهم تركوا الاستنباط لما لم ينته اليهم عن قبلهم لرأيت العلم مختلا (قوله فيكون حصر الخ) وحينئذ فالثاني كذب أيضا فلا واسطة

﴿ أحوال الاسناد الخبري ﴾

خبر لمبتدأ محذوف أي الباب الأول أحوال (١٩٠) الاسناد الخبري وفيه أن أحوال الاسناد عبارة عن الامور

فيكون حصرا للخبر الكاذب بزعمهم في نوعيه أعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد

﴿ أحوال الاسناد الخبري ﴾

وهو ضم كلمة

الاستعمال لا يقال مقابلة الافتراء بعدمه لاتدل على أن المراد بعدمه كذب لا عن عمد اصدق عدم الافتراء بالصدق ولا تحسن مقابلة الشيء الا بما يعانده صدقا لانا نقول كونهم كفارا معتقدين غير الصدق يعين أن المراد عندهم بعدم الافتراء الكذب لا عن عمد فكأنهم يقولون ليس ثم الاخلاف الواقع فاما أنه نعمده أول بتعمده لجنون فناسب المقابلة وقد رد الله تبارك وتعالى عليهم لعنة الله عليهم مخبرا بضلالهم وأنهم الكاذبون متوعدا عليهم بقوله وهو اصدق القائلين بل الذين لا يؤمنون بالآخرة في العذاب والضلال البعيد ثم شرع في الابواب الثمانية وقدم منها أحوال الخبر عن الانشاء لان مباحته أكثر ولطائفه كما يعلم بتتبع التراكيب أعجب ولان الانشاء فرع الخبر لانه اما ينقل كنعم وعسى أو بآية كهل أو باشتقاق كقم وقدم من أحوال الخبر أحوال الاسناد عن أحوال المسندين لان البحث عنهما من حيث وصفهما بالاسناد ولا يتعقلان باعتبار الانصاف بالاسناد الابدع تعقل الاسناد وأما كون الاسناد من النسب التي لا تعقل الا بين المتنسبين فيلزم تأخر اعتباره عن الطرفين فذلك باعتبار ذات المسندين وبحسنا في هذا الفن عنهما من حيث كونهما مسندين وهما من تلك الحيدية متأخران لان من حيث ذنهما فقال

﴿ أحوال الاسناد الخبري ﴾

وهو ضم كلمة

ومن وقوع التكذيب في الانشاء لفظا لكنه خبر في المعنى قوله تعالى ولنحمل خطاياكم الى وانهم الكاذبون

ص ﴿ أحوال الاسناد الخبري ﴾

ش استغنى بقوله فيما سبق أنها ثمانية أبواب عن أن يسمى هذا بابا وانما ذكر في هذا الباب ما هو اسناد انشائي وهو قوله تعالى ياهايمان ابن لي صرحا لانه قد نبه على أن ذلك انشاء وذكره على سبيل الاستطراد

العارضة له من التأكيد وعدمه وكونه حقيقة عقلية أو مجازا عقليا وهذه غير الباب الاول لانه ألفاظ وحينئذ فالخبر غير صحيح لعدم المطابقة بين المبتدأ والخبر والجواب أن في الكلام حذف مضاف أي مباحث أو عبارات أحوال الاسناد وأورد على المصنف أن الامور العارضة للاسناد المسماة بأحواله من الحقيقة العقلية والمجاز العقلي والتأكيد وعدمه يمكن اجراؤها في الانشاء كما اد قلت لشخص ابن لي قصرا فان كان ذلك الشخص أهلا للبناء بنفسه فلا اسناد حقيقة عقلية والا فمجاز عقلي كما سيأتي من أن المجاز العقلي لا يختص بالخبر واذا كان مخاطب قريب الامتنال قيل له اضرب من غيرنا كيدوان كان شديد البعد عن

الامتنال قيل له اضرب بالنأ كيد بالنون المشددة واذا كان غير شديد البعد قيل له اضرب بالنون الخفيفة وحينئذ فلا وجه لتقييد الاسناد بالخبري وأجيب بأن وجه التقييد أن الخبر أصل للانشاء إما باشتقاق كالاسرافه مشتق من الماضي عند الكوفيين وكذلك الضارع أو بنقل كصيغ العقود ونعم وبس أو بزيادة كالاستقبال والتمني والترجي وكما في المضرب ولا تضرب ولأن المزاي والخواص المعتبرة عند البلغاء حصولها فيه أكثر من الانشاء وبالجملة فالخبر هو المقصود الاعظم في نظر البلغاء فلذا قيد به وهذا لا يناقض أن أحوال العارضة للاسناد الذي فيه تعرض للاسناد الذي في الانشاء ثم ان الاسناد من أوصاف الشخص لانه مصدر فيؤول بالاسناد الذي هو وصف للطرفين أعني انضمام أحدهما للآخر (قوله وهو ضم كلمة) أي انضمام كلمة فأطلق المصدر وأراد الاثر الثاني عنه وهو الانضمام لانه الذي يتصف به اللفظ كذا في خسرو والمراد بالكلمة السند

والالحاق

(قوله أو ما جرى مجراها) أى كالجمله الحالة محل مفرد نحو زيد قائم أبوه والركبات الاضافية والتقييدية (قوله الى أخرى) لم يقل أو ما جرى مجراها فظاهره أن المسند اليه دائماً لا يكون الا كلمة مفردة وينقض هذا بمثل لاحول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وقوله تعالى أولم يكفهم أنا أنزلنا الآن يقال حذفه من الثانى لدلالة الاول ومثل هذا شائع أو يقال انما لم يزد ذلك لقلة وقوعه في المسند اليه كذا قيل وقد يقال لاحاجة لذلك كما لان الكلمة في قوله ضم كلمة شاملة للمسند والمسند اليه فالمسند قيمان كلمة وما جرى مجراها والمسند اليه كذلك فالاقسام أربعة فمثال المسند والمسند اليه اذا كانا كلمتين زيد قائم (١٩١) ومثال المسند اليه الجارى مجرى الكلمة

قوله سمع بالمعدي خبر من أن تراه ومثال المسند الجارى مجراها زيد قام أبوه ومثال ماذا كان كل منهما جار مجرى الكلمة لاله الا الله ينجو قائنها من النار ولا يأتى ورود الاعتراض على الشارح الا لو قال ضم كلمة مسندة أو ما جرى مجراها الى أخرى (قوله بحيث الخ) الباء للملابسة متعلقة بمحذوف وفاعل يفيد ضمير يعود على الضم أى ضمها ملتبسة بحالة وهي أن يفيدك ذلك الضم الحكم بأن الخ أى يدل على أن التسليم حكم بأن الخ وعلى هذا فالمراد بالحكم الحكم بالمعنى اللغوى وهو القضاء وهذا القيد مخرج لضم اسم الفاعل ليعمله ويصح أن يراد به الوقوع أو الوقوع وعلى هذا فقوله بأن الخ متعلق بالحكم على أنه تفسير له فالباء للتصوير والمعنى ضمها ملتبسة بحالة وهي أن

أو ما جرى مجراها الى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخرى أو منفي عنه أو ما جرى مجراها الى أخرى على وجه يفيد أن مفهوم احدهما ثابت لمصدق أو مفهوم الاخرى وإنما فسرناه بضم كلمة لا يثبت مفهوم لمفهوم كما قيل لافطام بأن الاسناد من عوارض الالفاظ لامن عوارض معانيها والمراد بما جرى مجرى الكلمة ما يؤول بها ولو كان جملة في نفسه كقولنا زيد أبوه واللاحق فان قيل ما باله ذكر الاسناد الخبرى وما يتعلق بالمسند والمسند اليه ولم يذكر الاسناد الانشائي بل اقتصر على قوله في آخر باب الانشاء ان الانشاء كالخبر في كثير مما في الابواب الخمسة قلت قد ذكر الخطيبى ما لا طائش تحته والذي عندى في ذلك أن حقيقة الاسناد في الانشاء كالفرع الاسناد في الخبر بل الاسناد في الانشاء لا يتحقق الا بتوسع وذلك لان الاسناد نسبة دائرة بين المتسبين وهي تنقسم الى طاب وغيره فالطلب مثل اضرب المسند فيه هو الضرب والمسند اليه المخاطب والتحقق الآن هو طلب هذا المسند أما اسناد الضرب حقيقة فلم يوجد فالتحقق انما هو طلب المسند وكلامنا انما هو في الاسناد المعنوى أما الاسناد الذى اصطلح عليه النحاة فهو تعليق خبر بخبر عنه أو طاب بملوب منه فهو منطبق على ما نحن فيه وأما غير الطلب فالترجى والتنى كقولك لعل زيد قائم ليت زيدا قائم المسند فيه هو قائم والكلام فيه كالكلام فيما قبله والاستفهام كذلك وأما نحو أقسمت وأنادى المقدرين مع الله وياز يد وطاقت مثلاً فالاسناد فيها وقع من التسليم ومن شرط الاسناد تقدم المتسبين والطلاق أو القسم أو النداء المسند مثلاً لم يكن له تحقق قبل نطقك به وانما صح اسناده لتقدم طرفى الاسناد فى العقل والاسناد الحقيقى لا بد له من خارجى حقيقى يستعقب الاسناد وفى ذلك ما يشرح صدرك لتخلص الكلام فى الاسناد الخبرى فطرح التبويب للاسناد الانشائي والذي يحتاج اليه فى الاسناد الانشائي يعلم من أصله وهو الاسناد الخبرى فلذلك قال الصنفان كثيران من الاسناد الخبرى ومن أبوابه يجرى فى الانشاء فان قلت هلا قدم الكلام على المسند والمسند اليه على الاسناد وهما مقدمان قلت طرفا الاسناد من حيث هما طرفا لا يتصور تقدمهما عليه ولا تأخرهما عنه فلما كانا معاً فى زمن واحد كان الاسناد أجدر بالتقديم لانه محل الفائدة ولان مدار الصدق والكذب المتقدمين عليه ولانهم مشتقان عليه من الاسناد وقولهم النسبة تستدعى تقدم منتسبها صحيح باعتبار تقدم ذاتيهما لانهما يتقدمان من حيث النسبة فان حقيقة الضارب والضروب لا تتقدم عن الضرب ولا تتأخر عنه وبهذا يعلم أن نحو قوله صلى الله عليه وسلم من قتل فتية لاحقيقة وأن ما ذكره من لأخصيه عددان الاثمة أنه يسمى فتية لا باعتبار مشاركة القتل لا تحقيقه له وأن معنى قولهم اسم الفاعل واسم المفعول حقيقة فى الحال انما يعنون به حال الناس بالحدث لا حال النطق فليتأمل والله أعلم

يفيد ذلك الضم الحكم انصور بثبوت مفهوم احدهما لمفهوم الاخرى وذلك فى القضية الموجبة وقوله أو منفي عنه أى أو منفي عنه وذلك فى القضية السالبة فان المحكوم به فيه الانتفاء ولا يصح أن يراد بالحكم الايقاع والانتزاع لان ذلك الضم لا يدل على أن التسليم أدرك أن ثبوت مفهوم احدهما لمفهوم الاخرى مطابق أو غير مطابق ولوقل الشارح وهو ضم كلمة أو ما جرى مجراها الى أخرى بحيث يفيد ثبوت مفهوم احدهما للاخرى كان أوضح (قوله مفهوم احدهما) أعنى المحكوم به والمراد المفهوم المطابق أو التضمنى للقطع بأن الثابت فى ضرب زيد أو زيد ضارب انما هو الحدث الذى هو جزء المفهوم والثابت فى قولك الانسان حيوان ناطق المفهوم المطابق (قوله لمفهوم الاخرى) أعنى المسند اليه واعتراض بأن الأولى أن يقول الماصدق لاخرى لان الموضوع يراد منه الماصدق والمحمول يراد

منه المفهوم أعني الوصف الكلي وأجيب بأن ما عر به أولى لأنه لو عبر بالمصدق لخرجت القضايا الطبيعية فان الراد من الموضوع فيها للمفهوم الكلي أعني الحقيقة فراد الشارح بالمفهوم ما فهم من اللفظ كان حقيقة أو أفرادا وليس المراد بالمفهوم ما قبل الذات والمصدق حتى يرد الاعتراض ثم ان ما ذكره الشارح من أن الاسناد عبارة عن الضم المذكور بطريقة ليهضم قال السكاكي الاسناد هو الحكم أعني النسبة ولذا عرفه بقوله الحكم بثبوت مفهوم ومفهوم أو انتفائه عنه وكل من الطريقتين صحيح وذلك لان الأمور العترة في الاسناد من التأكيد والتجريد عنه والحقيقة العقلية والحجز العقلي كما يوصف بها الحكم يوصف بها ضم احدي الكلمتين للآخرى على وجه يفيد الحكم بالترجيح إلا أنهم يختلفان من جهة أنه اذا أطلق الاسناد على الحكم كان المسند والمسند اليه من صفات المعاني ويوصف بهما الالفاظ الدالة على تلك المعاني تبعا واذا أطلق الاسناد على الضم المذكور كان الامر بالعكس كذا ذكره القرني نعم تعريف الاسناد بما قاله الشارح أولى مما عرف به السكاكي من جهة أن المسند والمسند اليه في عرفهم من أوصاف الالفاظ لان الاحوال المبحوث عنها إنما تعرض للالفاظ كالدكر والحذف وكونه معرفة ضميرا أو اسم إشارة أو علما أو نكرة وكذلك كون المسند اسما أو فعلا أو جملة اسمية أو فعلية أو ظرفية وقولهم الفصل لتخصيص المسند اليه بالمسند من باب اجراء المدلول على الدال فالمراد بالمسند اليه والمسند هو اللفظ وقول السكاكي في التعريف الحكم بثبوت مفهوم لمفهوم يقتضي أن المسند والمسند اليه من أوصاف المعاني ولا يقال ان الخواص والزايانما تسمى أولاف المعاني فاللاق باصطلاح أهل المعاني أن يعتبر المسند اليه والمسند من أوصاف المعاني لانا نقول هذا لا يتم لاستزاده أن لا يكون علم المعاني (١٩٢) باحثان عن أحوال اللفظ فتأمل (قوله وانما قدم بحث الخبر) أي المذكور في هذا الباب

والابواب الاربعة بعده على بحث الانشاء مع أن تلك الابحاث لا تختص بالخبر (قوله لمظم شأنه) أي شرعا لان الاعتقادات كلها أخبار ولغة فان أكثر المحاورات أخبار (قوله وكثرة مباحثه) عطف مسبب على سبب

وانما قدم بحث الخبر لمظم شأنه وكثرة مباحثه ثم قدم أحوال الاسناد على أحوال المسند اليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين لان البحث في علم المعاني إنما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه أو مسندا وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق الاسناد والتقدم على النسبة إنما هو ذات الطرفين ولا بحث لئانها (لا شك أن قصد الخبر)

قائم وعمر وضحك صاحبه * ثم مهد لتفصيل أحوال الاسناد الخبري قوله (لا شك أن قصد الخبر)

ص (لا شك أن قصد الخبر)

وانما كثرت مباحثه بسبب أن الزايان والخواص العترة عند الباغاء أكثر وقوعها فيه (قوله ثم قدم أحوال الاسناد) بخبره أي ثم قدم من مباحث الخبر أحوال الاسناد وثم للترتيب الاخباري (قوله مع تأخر النسبة) أي التي هي مرادة بالاسناد على ما مر من الطريقتين وفيه أن المحلل للضمير فكان المناسب أن يقول مع تأخره أي الاسناد الآن يقال أظهر في محل الاضمار إشارة الى أن مراد المصنف بالاسناد النسبة كذا قرر بعضهم لكن أنت خير بأن هذا الكلام إنما يتم على طريقة السكاكي من أن المراد بالاسناد الحكم لا على طريقة الشارح من أن الاسناد ضم كلة لا أخرى اذ الضم غير النسبة فالأولى للشارح أن يقول مع تأخر الاسناد لان الكلام فيه لا في النسبة اللهم الا أن يقال انه أراد بالنسبة الاسناد من اطلاق اسم اللازم على الملتزم أو يقدره ضاف في قوله سابقا ضم كلة الخ أي أثر ضم الخ أو لازم ضم والأثر هو النسبة وكذلك اللازم ويراد بالحكم في قوله بحيث يفيد الحكم الخ الحكم اللغوي وهو القضاء وحينئذ فيكون كلام الشارح موافقا للسكاكي في أن الاسناد هو النسبة الكلامية قرر ذلك شيخنا المدوني (قوله لان البحث في علم المعاني إنما هو الخ) إنما هو التجريد والتوكيد أو يقال ان الحصر اضافي أي ان البحث في علم المعاني إنما هو عن الطرفين من حيث يصفها بالمسند اليه والمسند لا من حيث ذاتهما وحينئذ فلا ينافي أنه يبحث في علم المعاني عن متعلقات الفعل وعن القصر وعن الفصل والوصل (قوله الموصوف الخ) أي فالبحث عنه من حيث وصفه بالاسناد (قوله وهذا الوصف) أي كونه مسندا اليه أو مسندا (قوله وهذا الوصف) أي يتحقق أي يتم في الذهن (قوله بعد تحقق الاسناد) أي لانه ما لم يسند أحد الطرفين لا آخر لم يصير أحدهما مسندا اليه والآخر مسندا والحاصل أن المعارض يلاحظ ذات الطرفين ويقول ان الاسناد متأخر عنهما في الوجود طبعيا فالمناسب تأخير الكلام على احواله وضاو حاصل الرد عليه أنه ليس المنظور له ذات الطرفين حتى يرد ما قلت بل المنظور له وصفها بالاسناد ولا يعقل الوصف الا بعد وجود الاسناد فهو تقدم طبعيا وحينئذ فينبغي أن يقدم الكلام على أحواله وضما ليوافق الطبع (قوله لا شك الخ) من هنا لقوله فينبغي الخ تمهيد لبيان أحوال الاسناد (قوله ان قصد الخ) أي مقصود في الكثر حذف حرف الجر أي في أن المقصود

(قوله أى من يكون بصدد الاخبار) أى من يكون قاصد الاخبار والاعلام لا الآتى بالجملة الخبرية مطلقا بدليل قوله والافاجلة الخ وهذا اشارة للجواب عن اعتراض خطيب البين على المصنف حين ألف هذا الكتاب ورآه الخطيب المذكور فقال معترض عليه قوله لاشك الخ في حصر قصد الخبر فيما ذكر نظر اذ يرد عليه قول أم مريم ربانى وضعتها أنثى فإنه ليس قصدها اعلام الله بافائدة ولا بلازمها اذ للمولى عالم بأنها وضعت أنثى وعالم بأنها تعلم أنها وضعت أنثى وحاصل الجواب أن قول المصنف ان قصد الخبر بكسر الباء من الاخبار وهوله معنيان لغوى واصطلاحى فالاول الاعلام والثانى التلطف بالجملة الخبرية مرادابها افادة معناها وان لم يحصل بها العلم ولذا يعتق كل العبيد فيما ذ قال كل من أخبرنى بقدم زيد فهو حر فأخبروه على التعاقب والخبر هنا بالمعنى اللغوى أى العلم بقول الشارح والاعلام عطف تفسير لابل معنى العرفى أى الآتى بالجملة الخبرية لأنه لا أنه ليس المراد بالخبر العلم اسعمل والا لما صح التزديد الآتى بقوله فان كان المخاطب خالى الذهن استغنى عن التوكيدات لانه حينما علمه بالفعل كيف يكون خالى الذهن فتبين أن يكون المراد بالخبر من كان يصدد الاخبار والاعلام (قوله والافاجلة الخ) أى والانقل المراد بالخبر من ذكر بل المراد به الآتى بالجملة الخبرية مرادابها معناها فلا يصح حصر مقصوده فى الامرين الذين ذكرهما المصنف لان الجملة الخبرية الخ (قوله مثل النحسر) مما دخل تحت مثل اظهار الضعف كما فى قوله تعالى حكاية عن نبيه زكريا ربانى وهن العظم منى (١٩٣) واظهار الفرج كما فى قولك قرأت الدرس وحضرنى الافاضل وتذكير ما بين المراتب من التفاوت العظيم كما فى قوله تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين الخ فان اللفظ مستعمل فى معناه لكن لا الاعلام بالحكم أو لازمه لان النبى وأصحابه عالمون بالحكم وهو عدم الاستواء ويعلمون بأن المولى عالم بهم ذلك بل لتذكير ما بين الرتبين من التفاوت العظيم لاجل أن يتبادر القاعد ويرفع نفسه عن انحطاط مرتبته (قوله فى قوله تعالى حكاية الخ) أى فان اللفظ مستعمل فى معناه لكن لا الاعلام بالحكم أو لازمه لان الخطاب وهو المولى عالم بكل منهما بل لاظهار التحسر على خيبة رجائهما والنحن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر أنها تلد ذكرا فأخبرت أنها ولدت أنثى ولا شك أن اظهار خلاف ما يرجوه الانسان يلزمه التحسر فظهر لك من هذا أن استفادة التحسر من الآتى بطريق الاشارة والتلويح على ما هو مفاد عبد الحكيم وأما قول بعضهم استعمال الكلام فى اظهار التحسر والنحن والضعف مجاز مركب وتحقيقه أن الهيئة التركيبية فى مثله موضوعة للاخبار فاذا استعمل ذلك المركب فى غير ما وضع له فإن كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والافجاز مرسل والآتى من قبيل الثانى لان الانسان اذا أخبر عن نفسه بوقوع ضده ما رجوه يلزمه اظهار التحسر فهو من قبيل ذكر اللزوم واردة الا لازم اه كلامه فيه نظر اذ يلزم عليه أن الآتى انشاء منى وحينئذ لا تصلح شاهد الاشاره اذ هو بصدد التمثيل لما اذا كان خبر الخبر لم يقد المخاطب بالحكم ولا لازمه (قوله وما أشبه ذلك) أى من أفراد أمثلة التحسر كقوله

أى من يكون يصدد الاخبار والاعلام والافاجلة الخبرية كثير ما تورد لأغراض أخرى غير افادة الحكم أو لازمه مثل النحسر والنحن فى قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران ربانى وضعتها أنثى وما أشبه ذلك (بخبره) متعلق بقصد

أى العلم بضمون الخبر لان يلقى الجملة الخبرية ويتلفظ بها فى الجملة فلا يتعين أن يكون قصده ما ذكر لانه قد يلقى الجملة الخبرية لمجرد التحسر والنحن كما قال تعالى حكاية عن امرأة عمران ربانى وضعتها أنثى فرادها اظهار النحن على ما فات من رجائها وهو كون ما فى بطنها ذكرا او غير ذلك كقوله تعالى حكاية عن زكريا على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام ربانى وهن العظم منى وليس مراده الافادة وإنما مراده التخضع واظهار الضعف ومثل هذا كثير (بخبره) أى مقصود بخبره فهو متعلق بقصد بخبره الخ) ش تقدم على شرح كلام المصنف قواعد * إحداهن أن المقصود من الكلام انما هو افادة المعانى فانه انما وضع للافهام وليس الغرض من وضع الالفاظ المفردة افادة معانيها بل ولا يجوز لانها

(٢٥ - شروح التلخيص - اول) بين الرتبين من التفاوت العظيم لاجل أن يتبادر القاعد ويرفع نفسه عن انحطاط مرتبته (قوله فى قوله تعالى حكاية الخ) أى فان اللفظ مستعمل فى معناه لكن لا الاعلام بالحكم أو لازمه لان الخطاب وهو المولى عالم بكل منهما بل لاظهار التحسر على خيبة رجائهما والنحن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر أنها تلد ذكرا فأخبرت أنها ولدت أنثى ولا شك أن اظهار خلاف ما يرجوه الانسان يلزمه التحسر فظهر لك من هذا أن استفادة التحسر من الآتى بطريق الاشارة والتلويح على ما هو مفاد عبد الحكيم وأما قول بعضهم استعمال الكلام فى اظهار التحسر والنحن والضعف مجاز مركب وتحقيقه أن الهيئة التركيبية فى مثله موضوعة للاخبار فاذا استعمل ذلك المركب فى غير ما وضع له فإن كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والافجاز مرسل والآتى من قبيل الثانى لان الانسان اذا أخبر عن نفسه بوقوع ضده ما رجوه يلزمه اظهار التحسر فهو من قبيل ذكر اللزوم واردة الا لازم اه كلامه فيه نظر اذ يلزم عليه أن الآتى انشاء منى وحينئذ لا تصلح شاهد الاشاره اذ هو بصدد التمثيل لما اذا كان خبر الخبر لم يقد المخاطب بالحكم ولا لازمه (قوله وما أشبه ذلك) أى من أفراد أمثلة التحسر كقوله

هو اى مع الركب اليمانيين مصاد * جنب وجثمانى بمكة موثق وكما فى قوله خطا بالامراة اسمها أميمة تلومه على عدم الانتقام والأخذ بشأ أخيه

قومى هم قتلوا أميم أخى * فاذا رميت يصيدنى سهمى فلئن عفوت لأعفون جلالا * ولئن سطوت لأوهن عظمى

أى قومى يا أميمة هم الذين فجعوني بقتل أخى فلو حاولت الانتقام منهم عاد ذلك على بالضررة لان عز الرجل بعشيرته فان عفوت عنهم بالصفح والتجاوز عفوت عن أمر عظيم وخطب جزيل وأظهرت الاحسان الكامل لهم وان قهرتهم بالانتقام عاد الامر الى توهين حالى فلذا

افادة المخاطب انفس الحكم كقوله زيد قائم لمن لا يعلم انه قائم ويسمى هذا فائدة الخبر وإما كون الخبر علما بالحكم كقوله لمن زيد عنده ولا يعلم أنك تعلم ذلك زيد عندك

زكت الاتقام فأمية المخاطبة عامة بأن القائلين لاخيه قومه وتعلم بأنه عالم بذلك وحينئذ فالقصد اظهار التفجع والتعزن على موت أخيه فقوله وما أشبه ذلك ليس مستدركا مع قوله أولا مثل التحسر لان الاتيان بمثل لادخال الانواع كالضف والفرح وقوله وما أشبه ذلك لادخال أفراد أمثلة التحسر كما علمت (قوله افادة المخاطب) لو قال افادة اما الحكم وحذف المخاطب لكان أخصروا شاملا لما اذا وجه الكلام الى شخص وأريد افادة غيره (قوله اما الحكم) أى سواء كان مدلولاً حقيقياً للخبر أم مجازياً أو كناية (قوله مفعول الافادة) أى الثانى والاول قوله المخاطب والفاعل محذوف أى (١٩٤) افادة المخاطب إما بالحكم (قوله أو كونه الخ) أو رد على المصنف أن

(افادة المخاطب) خبر أن (إما الحكم) مفعول الافادة (أو كونه) أى كون الخبر (علما به) أى بالحكم (افادة المخاطب) خبر أن أى افادة الخبر المخاطب أحد أمرين (إما الحكم) وهو وقوع النسبة أولا ووقوعها لايقاعها أو انتزاعها والالم يتطرق اليه الانكار والتكذيب وانما كان المقصود ما ذكر لانه مدلول الكلام وكونه مدلول الكلام مع قصد افادته لا يقتضى وقوعه جزما لان الدلالة وضية يصح تخلفها ومن قال الكلام لا يدل على وقوع النسبة أراد أنه لا يقتضى وقوعها جزما كما قلنا لا أنه لا يفهم الوقوع منه فان ذلك هو مفهوم الكلام قطعا ولا يصح انكاره فان اذا قلنا زيد قائم فمفهومه ومدلوله ثبوت القيام زيد وأما احتمال عدم الثبوت فليس مدلولاً للفظ أصلا بل احتمال على من جهة صحة تخلف الدلالة لكونها وضية وقد تقدم التنبيه على هذا (أو كونه) أى الخبر (علما بالحكم) لان أصل الاخبار اعتقاد الخبر لمعنى ما أخبر به فلا يرد أن يقال خبر الشاك لا علم معه فلا يفيد تكون حينئذ معلومة فيلزم الدور هذا ما ذكره في المحصول وخالفه غيره محتجا بأنه لا يلزم من حصول أمر تصويره وفيه نظر لان الحصول دون التصور ليس كافيا في توجه القصد الى الوضع للمعنى ولا يرد الدور الذى قاله الامام في المركبات لان الوضع لها ان كانت موضوعة لا يتوقف على العلم بها * الثانية مدلول الخبر بالحكم بالنسبة لاثبوتها قاله الامام فخر الدين وعلل ذلك بقوله والالم يكن الكذب خبرا واعترض عليه بانه يوهم أن يكون الكذب متحققا ولا يصفه بالخبرية والواقع على هذا التقدير انتفاء الكذب وتوهم جماعة أن هذا انقلب على الامام وغيره في التحصيل فقال وان لم يكن الخبر كذبا وهى أيضا عبارة فاسدة لمساوهم من أن كل خبر كذب والصواب في العبارة أن تقول والالم يكن شىء من الخبر كذبا هذا ما ذكره الامام وفيما قاله نظر أما الدليل الذى ذكره فقد قل لا يلزم لان اللفظ دليل على وجود النسبة وقد لا نكون موجودة لان الخبر دليل بمعنى العرف وقد تنأخر العرف عن العرف لا ثم ما تم ما قاله قديعكس فيقال لو كان مدلول النسبة بالحكم لم يكن خبر كذبا لان كل من قال قام زيد فقد حكم بقيامه فيكون خبره مطابقة سواء كان في الخارج أم لا ولا سيما والامام قائل ان الالفاظ وضعت بازاء المعانى الذهنية ثم تقول لو كان المدلول بالحكم بالنسبة لكان الخبر انشاء ولم يكن له خارج يطابقه والمسئلة متجاذبة وللتنظر فيها محال * الثالثة مورد الصدق أو الكذب المحكوم به على ما ذكره

افادة الحكم ملزوم وافادة كون الخبر علما به لازم ولا يصدق الانفصال بينهما لا حقيقيا ولا مانع جمع وهو ظاهر ولا مانع خلو لانهم صرحوا بأن نقيض كل من الطرفين في مانعة الخلو يجب أن يستلزم عين الآخر ونقيض اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل نقيضه نعم لو كانت أداة الانفصال داخلية على نفس القصد كأن يقال الثابت في الخبر إما قصد افادة الحكم أو قصد افادة لازمه لم يرد ذلك اذ لا تلازم بين انقصدتين ولا يجوز انتفاؤهما من يكون بصدد الاخبار وأجيب بأن ما ذكر من وجوب الاستلزام المذكور في مانعة الخلو اذا كانت القضية منفصلة لزومية

والقضية فيما نحن فيه اتفاقية فلا يشترط فيها ما ذكر فالخامس أن القضية هنا اتفاقية مانعة خلو فيجوز الجمع (قوله أى كون الخبر علما به) المراد بالعلم هنا التصديق بالنسبة جزما أو ظنا لا مجرد التصور ان قلت الكون المذكور حكم من الأحكام اللازمة للحكم الأصلى الذى هو الوقوع أو الالاقوع والمنهومة من القضية بطريق المجاز لان دلالة الالفاظ على لازم معنا مجاز وهذه الاحكام اللازمة كثيرة ككون المتكلم حيا أو موجودا فمواجه تخصيص هذا الحكم اللازم بالذ كر دون غيره من الاحكام اللازمة قلت لما كان هذا الحكم اللازم مقصودا للخبر لان الخبر يقصد ايقاعه في بعض الاحيان وذلك فيما اذا كان المخاطب علما بأصل الحكم دون غيره من الاحكام اللازمة خص بالذكر لأنه لا يوجد هذا المعنى في غير ذلك اللازم وان قصد ذلك الغير كما اذا قال شخص توهمه المخاطب ميتا السماء فوقنا ليفيد حياته فهو نادر ولا ينافى هذا أن المقصود هو الحكم الذى هو الوقوع أو الالاقوع لانه المقصود الأصلى

أهل

(قوله والمراد بالحكم هنا) أى فى كلام المصنف اعلم أنه قد تقرر أن الحكم يطلق على النسبة الكلامية أى المفهومة من الكلام وهى ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه أو انتفاءه عنه فى الواقع وهو المتعارف بين أرباب العربية وهذا المعنى هو المعنى بوقوع النسبة أولا وقوعها أى النسبة الواقعة أى المتحققة فى الخارج أو غير المتحققة فيه ويطلق على المحكوم به ويطلق على اذعان النسبة أى إدراك أنها واقعة أو ليست واقعة وهو المعبر عنه فيما بين أرباب العقول بالإيقاع والانتزاع ويطلق على خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالافتضاء والتخيير على ما هو عرف الأصوليين وعلى ما ثبت بالخطاب كالوجوب ونحوه على ما هو عرف الفقهاء ولا خفاء أن المقصود بالاعلام هو افادة وقوع النسبة أى تحققها أولا وقوعها فى الخارج فإذا قال لك شخص قام زيد كان قصده افادتك أن ثبوت القيام زيد يحصل وتحقق فى الخارج وليس قصده افادتك أنه أدرك أن ثبوت القيام مطابق للواقع وحيث كان المقصود بالاعلام انما هو افادة وقوع النسبة فيكون هو المراد بالحكم هنا فقول الشارح وقوع النسبة أى النسبة الواقعة أى المتحققة فى الواقع والخارج وهذا فى القضية الموجبة وقوله أولا وقوعها أى والنسبة الغير الواقعة أى الغير المتحققة فى الواقع وهذا فى القضية السالبة قال الشارح فى الطول ولا يصح أن يراد بالحكم هنا الإيقاع والانتزاع لظهور أنه ليس قصد الخبر افادة أنه أوقع النسبة أى أدرك أنها مطابقة للواقع أولا ولا أنه عالم بأنه أوقعها وأيضا الإدراك من أوصاف الشخص فلأريد لما كان لانكار الحكم معنى اذ لا يصح أن يقول المخاطب للمتكلم أنت لم توقع النسبة فان قلت جعل المقصود الأصل من الخبر افادة المخاطب وقوع النسبة أولا وقوعها لا الإيقاع والانتزاع هذا انما يظهر على القول بأن مدلول الخبر النسبة لا اذعان بها وهذا خلاف ما عليه الأكثر اذ الذى عليه الأكثر كالامام الرازى وابن السبكي والعلامة السيد وغيرهم أن مدلول الخبر اذعان النسبة أعنى الإيقاع والانتزاع قلت أجاب العلامة عبد الحكيم (١٩٥) بأن الإيقاع والانتزاع وان كان مدلولاً

للخبر على قول الأكر

الأنه ليس مقصودا بالافادة

بل وسيلة لما قصد افادته بالخبر

وهو وقوع النسبة أولا

وقوعها وذلك لان المخاطب

يستفيد الإيقاع والانتزاع

من الخبر ثم ينتقل منه الى

متعلقه الذى هو المقصود

بالاعلام وهو وقوع

النسبة أولا وقوعها ويدل

لذلك ما هو الحق عندهم

والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة أولا وقوعها وكونه مقصودا للخبر بخبره لا يستلزم تحققة فى الواقع وهذا مراد من قال ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه والا فلا يخفى أن مدلول قولنا زيد قائم ومفهومة أن القيام ثابت لزيد وعدم ثبوته له احتمال عقلى لمدلول ولا مفهوم للفظ فليفهم

الخبر علم الخبر لان افادة العلم بالبناء على الأغلب ويحتمل أن يراد بالعلم تصور النسبة فلا ينفك عنهما

أهل هذا العلم هو النسبة التى تضمنها الخبر فاذا قلت زيد بن عمر وقائم فالصدق والكذب راجعان الى القيام لا الى بنو قز يدواليه أشار فى المفتاح قلت ويرد عليهم ما جافى البخارى مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم يقال للنصارى يوم القيامة ما كنتم تعبدون فيقولون كنا نعبد المسيح ابن الله فيقال كذبتم ما اتخذ الله من صاحبة ولولده وستحكم على هذه الآية فى باب الحال آخر باب الفصل والوصلى وكذلك استدل على صحة أن كسحة الكفار بقوله تعالى وقالت امرأة فرعون وضرب الله مثلا للذين آمنوا امرأة

من أن الألفاظ لادلالة لها فى نفسها على ما فى الخارج بل دلالتها على الصور الذهنية أولا وبالذات وبواسطة على ما فى الخارج لما بينهما من الارتباط فظهر لك أن كون الخبر مدلوله الإيقاع والانتزاع لا ينافى أن المقصود بالاعلام افادة وقوع النسبة أولا وقوعها فتأمل ذلك (قوله وكونه) أى الحكم بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها مقصود للخبر بخبره الخ وهذا نوطته لقوله وهذا مراد الخ (قوله لا يستلزم) أى ذلك الكون تحققة أو ثبوته فى الواقع وضمير تحققة للحكم بمعنى النسبة وحاصله أن قصد الخبر بخبره افادة وقوع النسبة أى كون النسبة واقعة لا يستلزم تحققة فى الواقع لان دلالة الألفاظ على معانيها وضعية يجوز تخلفها وليست عقلية تقتضى استلزام الدليل للمدلول استلزاما عقليا كدلالة الأثر على المؤثر فاذا قلت زيد قائم دل على ثبوت القيام لزيد فى الواقع ودلالته على ذلك لا تستلزم أن يكون ثبوت القيام متحققا فى الواقع لجواز أن يكون الخبر كذبا (قوله وهذا) أى كونه لا يستلزم تحققة فى الواقع (قوله مراد من قال ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى) أى الحكم أو انتفائه أى فليس مراد ذلك القائل نفي دلالة الخبر على ثبوت الحكم كالقيام أو انتفائه كما هو ظاهره بل مراده أنه لا يستلزم تحققة واثبوته فى الواقع لجواز أن يكون كذبا والحاصل أن الخبر يدل على ثبوت المعنى أى الحكم أو انتفائه فى الواقع قطعا فكيف يقول هذا القائل ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه فى الواقع فأجاب الشارح بأن مراده بنى الدلالة على الثبوت أو الانتفاء أنه لا يستلزم تحققة فى الواقع أو انتفاءه فيه وهذا لا ينافى أنه يقول بدلالة الخبر على ثبوت المعنى الذى هو الحكم أو انتفائه فى الواقع (قوله والا فلا يخفى الخ) أى والانتقال هذا مراده بل بهذا الكلام أن الخبر لا يدل على أصل ثبوت المعنى ولا على انتفائه فلا يصح كلامه لانه لا يخفى الخ (قوله ان مدلول قولنا الخ) أى مدلوله الوجودى (قوله ومفهومة) عطف على مدلول مرادفه وقوله أن القيام ثابت لزيد لا نسب ثبوت القيام لزيد فى الواقع (قوله وعدم ثبوته له) أى فى الواقع وقوله احتمال عقلى نشأ من كون دلالة الخبر وضعية يجوز فيها

ويسمى هذا لازم فائدة الخبر * قال السكاكي والأولى بدون هذه تمتنع وهذه بدون الأولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول للمساواة أى تمتنع أن لا يحصل العلم الثانى من الخبر نفسه عند حصول الأول منه لا تمتنع حصول الثانى قبل حصول الأول مع أن سماع الخبر من الخبر كافى فى حصول الثانى منه ولا تمتنع أن لا يحصل الأول من الخبر نفسه عند حصول الثانى منه لجواز حصول الأول قبل حصول الثانى وامتناع حصول الحاصل

تخلف للدلول عن الدال (قوله ويسمى الأول فائدة الخبر) أشار بلفظ التسمية الى أنه اصطلاح لأهل الفن ولا مشاحة فى الاصطلاح فلا يرده عليه أن فائدة الشيء ما يترتب عليه والمرتبة على الخبر علم المخاطب بالحكم لأنفس الحكم (قوله أى الحكم) أى لا إفادة الحكم وقوله الذى يقصد بالخبر أى الذى يقصد بالتكلم إفادته للمخاطب بالخبر فلا ينافى أنه قد لا يقصد إفادته كما فى صورة قصد إفادة اللازم (قوله لانه) أى الحال والشأن وهذا دليل على كون الثانى لازماً للفائدة (قوله كل ما أفاد) أى كل خبر أفاد المخاطب الحكم أفاد أنه أى المخبر عالم به أى بذلك الحكم وأشار الشارح بهذا الى أن اللزوم ليس باعتبار ذات العلم وذات الحكم لانه لا تلازم بينهما اذ قد يتحقق الحكم ولا يعتقده التكلم بل باعتبار الإفادة بمعنى ان (١٩٦) إفادة الأول لازمة لإفادة الثانى لامن حيث ذاتهما إذ لا تلازم بينهما وأورد على هذه السكينة

(ويسمى الأول) أى الحكم الذى يقصد بالخبر إفادته (فائدة الخبر والثانى) أى كون الخبر عالماً به (لازمها) أى لازم فائدة الخبر لانه كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به وليس كل ما أفاد أنه عالم بالحكم أفاد نفس الحكم لجواز أن يكون الحكم معلوماً قبل الاخبار كما فى قولنا لمن حفظ التوراة قد حفظ التوراة

(ويسمى الأول) وهو الحكم (فائدة الخبر) لانه مدلول اللفظ ومن شأنه أن يقصد إفادته لوضع اللفظ له لان من شأن وضع اللفظ إفادة ما وضع له فلا يضر فى تسمية فائدة كونه قد يعلم أولاً (و) (يسمى الثانى) وهو كون المخبر عالماً بالحكم (لازمها) أى لازم فائدة الخبر لان إفادة تلك الفائدة التى هى الحكم تستلزم إفادة كون المخبر عالماً فانه اذا قال القائل زيد عالم بالنحو فقد أفاد السامع وصف زيد بعلمه النحو

فرعون والحق أن الدلالة على نسبة المحمول للوضع بالمطابقة وعلى غيره بالاتزام وينبغي أن يستثنى من ذلك ما كانت صفة المسند اليه مقصودة بالحكم بأن يكون المحكوم عليه فى المعنى الهيئة الحاصلة من المسند اليه وصفته كقوله عليه الصلاة والسلام الكريم بن الكريم بن الكريم بن يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم فانه لا يخفى عن الذوق السليم أن المراد ان الذى جمع كرم نفسه وآبائه هو يوسف وليس المراد الاخبار عن الكريم الذى اتفق له صفة الكرم كما فى قولنا زيد العالم قائم وكذلك الصفات الواقعة فى الحدود كقوله الانسان حيوان ناطق فان المقصود الصفة والموصوف مما لو قصدت الاخبار بالموصوف فقط لفسد الحد ومن هنا يتذبح لقاعدة كلية وهى أن الصفات المذكورة فى الحدود لا يجوز أن تعرب أخباراً ثنائى بل يتعين اعرابها صفة لما يلزم على الأول من استقلال كل خبر بالحدود ومن هنا منع جماعة أن يكون حالو حامض خبرين وأوجب الاخفش أن يعرب حامض صفة والجمهور القائلون ان كلامهم ما خبر لا يلزمهم القول بمثله فى نحو الانسان حيوان ناطق لان حالو حامض ضدان فالعقل يصرف عن توهم أن يكونا مقصودين بالذات وأن يكون كل منهما مقصد معناه فلا يوقع

وأورد على هذه السكينة أنها منقوضة بخبر الله تعالى فانه يفيد الحكم ولا يفيد أنه عالم به لان كونه عالماً معلوم لنا قبل الخبر فلم نستفده من الخبر وجوابه ان المعلوم لنا قبل الخبر هو العلم الذى يسمى مثله عندنا تصوراً وليس هو المقصود بل المقصود إفادته بالخبر العلم الذى يسمى نظيره عندنا تصديقاً ولا يستفاد الا من الخبر لانه تعالى لا يعلم جميع الأشياء على الوجه الذى نسميه تصديقاً بدليل الكواذب فانه يعلمها وليست على هذا الوجه قطعاً فعلمه بالشيء على وجه نسميه تصديقاً لان علمه الا من خبره

بشيء آخر وهو انه قد تمتنع اللازم مطلقاً لان المخاطب قد يغفل عن كون المنكسماً علماً أو يخبر بالحكم وهو شاك أو جاهل فلم تكن إفادة أنه عالم لازمة لإفادة نفس الحكم والجواب أن المراد اللازم فى الجملة أى أن ذلك اللازم بالنظر للغالب والجارى على العرف لانه عند سماع الخبر الشأن حصوله فهو فى حكم المعلوم بالضرورة (قوله وليس كل ما أفاد الخ) أى ليس كل خبر أفاد أن التكلم عالم بالحكم وفى هذا إشارة الى أن اللازم ليس من الجانبين وحينئذ فهو لازم أعم كازوم الضوء للشمس فيلزم من وجود اللازم وجوده ولا يلزم من وجوده وجود اللازم وهذا بخلاف اللازم المساوى كقبول العلم وصناعة الكتابة (قوله لجواز أن يكون الحكم معلوماً قبل الاخبار) أى بالخبر حينئذ انما إفاد لازم الفائدة ولم يفد الفائدة ان قلت ان الفائدة تخضر فى ذهن المخاطب حال إفادة اللازم تستلزم إفادة الفائدة أيضاً أوجب بأن حضورها حال إفادة اللازم المجهول ليس بعلم جديد بل هو تذكار فلا يعتبر (قوله كما فى قولنا لمن حفظ التوراة) أى والحال أنه يعلم أن ما حفظه هو التوراة فلا بد من هذا الصحة التمثيل بهذا المثال والافهم أن يحفظها من لا يعلم أنها التوراة ولعل الشارح لم يقيد بقوله لمن علم أن ما حفظه هو التوراة اشعاراً بأن حفظها لا ينفك عادة عن العلم بها من حيث انه توراة وان

وتسمية مثل هذا الحكم فائدة الخبر بناء على أنه من شأنه أن يقصد بالخبر ويستفاد منه

واستفادة العلم من الخبر إنما هو بتقييد الخبر غالباً وعند الشك بكونه هل هو عالم أولاً يلزم العلم أن الخبر عالم أى متعلق بمضمون الكلام ولذلك يقال من أين علمت هذا فيقال من خبر زيد ولو قيل له حينئذ وما علم زيد بما أخبر بذلك من باب التعنيت وانكار ضروريات المشهورات فالمراد بكونه لازم الفائدة أن ذلك هو الغالب والجارى على العرف وأنه عند السماع من شأنه حصوله فهو في حكم المعلوم بالضرورة فلا يرد أنه يجوز أن يسمع الكلام ويفعل عن كون مخبره عالماً ولا أن يقال قد يخبر بالكلام شاك أو جاهل وقد تقدم التنبيه على هذا فليتأمل بخلاف افادة هذا اللازم فلا يستلزم افادة الفائدة لأنها قد

في اللفظ بخلاف الإنسان حيوان ناطق ليس في اللفظ ولا العقل إذا كانا خبرين ما يصرف كلاهما عن الاستقلال ولأمر آخر وهو أن الجزء الأول من حاو حاض كالجزء الثاني ليس له حكم بالكلية حتى نقل عن الفارسي أنه لا يتحمل ضميراً وما شأنه ذلك لا يدخل في الحدود لأن كل واحد من حيوان وناطق مثلاً مقصود وحده ألا ترى أنك تقول دخل بالجنس كذا ثم خرج بالفصل الأول كذا ثم بالفصل الثاني كذا فقد جعلت لكل معنى مستقلاً وليس ذلك شأن حاو حاض فلم يبق إلا أن يكونا خبرين مستقلين فيفسد الحدو ويكون الثاني صفة وهو المدعى فليتأمل ثم لا ينبغي أن يؤخذ هذا على إطلاقه بل يقال مضمون الخبر هو النسبة بما له من قيود الحكم فإن قولك زيد ضرب عمر لم يحكم فيه بالضرب فقط بل بضرب على عمر وحتى لو كان انما ضرب بكر كان الخبر كذا وان كان الخبر وهو ضرب زيد صدقاً وكذلك الحال في نحو جاء زيد راكباً وسيأتي الكلام عليه في كونه خبراً مقيداً لا خبرين وذلك لا ينافي ما قلناه وكذلك الظرف والمفعول من أجله فقولك ضربته تأديباً في معنى خبرين قال الزمخشري في قوله تعالى وأمرت لأن أكون أول المسلمين إذا لم تجعل الامم زائدة الامر بالاخلاص والامر به لا كذا شيئاً وإذا اختلفت جهة الشيء وصفاته ينزل منزلة شئيين فلم يهذه القاعدة أن ما ذكرناه إنما يأتى في نحو الصفات في نحو زيد بن عمر وجاء ونحو زيد عالم جاء وسيأتي تحقيق ذلك عند الكلام على الحال في آخر باب الفصل والوصل ١١ الرابعة الاستناد وهو الحكم وهو نسبة أمر إلى أمر بالاثبات أو النفي والسند إليه المحكوم عليه وهو المسمى عند النحويين مبتدأ وعند المنطقيين موضوعاً وأصغر والسند المحكوم به وهو المسمى عند النحاة خبراً وعند المنطقيين محمولاً وأكبر إذا تقررت هذه القواعد عدنا إلى كلام المصنف فقال لا شك أن قصد الخبر بخبره أحد أمرين إما الحكم ويعني به النسبة المحكوم به من إطلاق المصدر على المفعول مجازاً بدليل قوله أو كونه عالماً به ولتمثيله بعد ذلك في لازم الخبر ولو أراد حقيقة حكم التكلم لاستحال انقسامه إلى مخاطب عالم به أو جاهل وهذا الذي ذكرناه من أن المراد بالحكم المحكوم به هو مقتضى عبارة الإيضاح أيضاً ومقتضى عبارة السكاكي هنا لكنه قال عند الكلام على الحالة التي تقتضى أمر يف السند إليه ما يقتضى إرادة نفس الحكم حيث قال فائدة الخبر هو الحكم أو لازمه كما عرفت وعلم التكلم ليس هو لازم النسبة المحكوم بها بل لازم الحكم الذي هو المصدر وفي شرح الخطابي هنا في الكلام على الفتح كلام غير محرر فليتأمل ثم ملخصه المصنف غير ما شاع على ما ذكره الامام من أن مدلول الخبر الحكم بالنسبة لانه جعل فائدة الخبر هو ثبوت النسبة وقد يمكن تأويله عليه بأن يقال ان الفائدة غير المدلول فمدلول الخبر الحكم بالنسبة وفائدة ذلك اعتقاد ثبوتها فالتكلم يقصد بحكمه أن يعتقد وجدان النسبة التي حكم بها وقال المصنف ان هذا يسمى فائدة الخبر كقولك لمن لا يعلم قيام زيد يز يدقام ففائدة الخبر تحصيل العلم للمخاطب بقيامه ومن هنا يعلم أن المراد بالحكم المستفاد هو ما تضمنه المحمول لا ما يستفاد من تعلقات الموضوع وتعلقات المحمول كما تقدم في الامر الثاني

جاز في المحقرات الانفكاك (قوله وتسمية الخ) حيث قيل لازم فائدة الخبر وقوله مثل هذا الحكم أى تسمية هذا الحكم وما مثله والمراد بهذا الحكم الحكم بحفظ الخطاب التوراة والمراد بما مثله كل حكم يكون معلوماً قبل الاخبار وأشار بهذا للجواب عما يقال ان حفظ التوراة معلوم للمخاطب لم يستفد من الخبر ولم يقصد به فكيف يسمى فائدة وحاصل الجواب أنه ليس المراد بالفائدة ما يستفاد من الخبر بالفعل بل شأنه أن يستفاد منه

والمراد بكونه عالما بالحكم

تكون معلومة قبل كقولنا لرجل حفظ القرآن أنت حفظت القرآن لانه عالم بحفظه وانما الغرض إفادته أنا عالمون بحفظه وأما حضور الفائدة حالة افادة اللازم المجهول بعد العلم فليس بعلم جديد بل هو تذكّر فلا يعتبر حتى يقال اللازم يستلزم الفائدة أيضا فليفهم فإذا كان الحكم يلزم من العلم به العلم بكون الخبر به عالما بدون العكس تقرر بينهما ما يقرر بين اللازم والمزوم فناسب أن يسمى كون الخبر عالما لازما وهو ظاهر ثم لما بين المصنف أن مدلول الكلام يسمى فائدة ويسمى علم الخبر بذلك المدلول لازما ومعلوم أن العالم بهما لا يستفيد ههما من الكلام والكلام الذي لا يستفاد منه ما يقصده ليس من شأن العقلاء الخطاب به بين أنه قد يليق الكلام للعالم بهما لتزيله منزلة الجاهل ولا يكون إيراد الكلام حينئذ

هو ما يسمى لازم فائدة الخبر وهو ما يستفاد منه كون الخبر عالما بالحكم كقولك لمن زيد عنده ولا يعلم أنك تعلم ذلك زيد عندك وسمى لازما لانه يلزم من استفادة الجاهل بالحكم من الخبر أن يستفيد علم الخبر به قال السكاكي والاولى بدون هذه تمتنع وهذه بدون الاولى لا تمتنع وبيانه أن العلم بالحكم من الخبر يلزم منه العلم بعلم الخبر به فمن وجد المزوم وهو استفادة الحكم من الخبر وجد اللازم وهو استفادة علم الخبر به لانه يلزم من وجود المزوم وجود اللازم ومتى وجد اللازم وهو علم الخاطب بعلم الخبر لا يلزم وجود المزوم وهو استفادة الخاطب بالحكم كما اذا كان الخاطب عالما به فهو أعلم أن التلازم انما هو بين العلم بالحكم والعلم بعلم الخبر أما الحكم وعلم الخبر أعني به مجرد الاعتقاد فلا تلزم بينهما وهو واضح وكذلك قصد افادة الحكم وقصد العلم بعلم الخبر فلا تلزم بينهما بل لمانع أن يمنع ويقول لا يلزم من استفادة العلم بالحكم استحضار علم التكلم به وان كان لازما في نفس الامر وانما علم التكلم لازم باخباره لالعلم الخاطب بذلك بل انا قل أن يقول قد يخبر الانسان بالشيء خبرا محصلا للعلم ولا يكون معتقدا صحة ما أخبر به بأن ينصب معه دليلا يقتضى صحة ما أخبر به وهو لا يعتد بصحته فان قلت هذا التقسيم انما هو للخبر الصادق قلت بل والكاذب لان قصد الاعلام موجود فيه سنتكلم عليه فان قلت انما يقصد في الكاذب اعتقاد الحكم على غير ما هو عليه وذلك جهل قلت السؤال صحيح ولكنهم سموه علما على ما يتوقعه التكلم من اعتقاد الخاطب ثم الظاهر أن مرادهم بالعلم ما هو أعم من الظن والاورد عليه أن غالب الأخبار انما يقصد بها الظن وفي الايضاح تعقيد في هذا المحل لاجابة اليه وهو كلام صحيح في نفسه ولا يرد على السكاكي ما قال من أنه لا يلزم امتناع حصول شيء قبل شيء كون الممتنع حصوله قبل لازما ولا يلزم من امتناع حصول الثاني قبل الاول ان يكون لازما لانه لم يتمسك بذلك فقط وانما جاءه هذا من خصوص هذه المادة لان الثاني اذا امتنع أن يحصل قبل والخبر كاف في حصول الثاني فلا تتخلف استفادته عنه ويلزم من ذلك أن لا تتخلف استفادة الثاني عن استفادة الأول وأورد أنه هلا اكتفى لازم الفائدة عنها وجوابه أنه نظر الى قصد التكلم وقصد الفائدة ولا يقصد اللازم وان كان يلزم من وجود الفائدة وجود لازمها ولكن لا يلزم من قصد ما قصد فائدتها وقيدورد عليه أنه ينبغي أن يقول أو قصد ما وجابه أن قصد كل واحد منهما أعم من قصد الآخر فيدخل قصد هاهنا في عمره الصورتين ~~في تنبيه~~ قول سنف قصد الخبر المصدر فيه بمعنى القول وقوله أو كون التكلم على حذف مضاف تقديره أو افادة كون التكلم اذ لا يريد أن التكلم يقصد افادة أيهما كان وقوله افادة خبر أن أي لاشك أن مقصود التكلم افادة المخاطب والحكم مفعول افادة وقوله ويسمى الأول المراد بالاول هو افادة المخاطب وذكره لان المعنى المقصود الأول ويوجد في بعض النسخ الاولى وهو أحسن لعوده على مؤنث ورجحه ابن الحاجب والثاني لازما أي يسمى الثاني وهو افادة علم المخبر لازم فائدة الخبر وقوله

(قوله والمراد بكونه أي المخبر المذكور في قوله كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به ولو قال والمراد بعلمه لكان أنسب بقوله حصول صورة الخ وهذا جواب عن المنع الوارد على الملازمة في قوله كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به وتقرير المنع لا نسلم الملازمة أي لا نسلم أنه كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به لجواز ان يكون المخبر اخبر بشيء عالما بخلافه أو شاكا فيه متريدا أو ظاننا له أو متوهما وحاصل الجواب ان هذا المنع لا يرد الا اذا قلنا المراد بالعلم الاعتقاد الجازم المطابق وليس كذلك بل المراد بالعلم حصول صورة هذا الحكم في ذهن المخبر وهذا ضروري في كل عاقل تصدى الاخبار سواء كان معتقدا له اعتقاد اجازما أو غير جازم أو غير معتقد أصلا أو معتقدا بخلافه فكل مخبر بخبر تحصل صورة الحكم في ذهنه وان كانت تلك الصورة قد لا تطابق الواقع وهذه الصورة تسمى علما واطلاق العلم عليها اصطلاح الحكماء ومشتهر بين الناس (قوله والمراد بكونه عالما أي في قولنا كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم بالحكم

وقد ينزل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم فيبقى اليه الخبر كما يلقى الى الجاهل بأحد هما * قال السكاكي وان شئت فعليك بكلام رب الازمة ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ولبئس ما شرابه أنفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعلموا بعلمهم ونظيره في التفي والاثبات

(قوله حصول صورة الحكم) أي صورة الحكم الحاصلة في ذهنه وحينئذ فالمنى كل خبر أفاد الحكم أفاد أن صورة ذلك الحكم حاصلة في ذهن المخبر فعلم أن المراد بالعلم هنا العلم بالمعنى الصلح عليه عند المناطقة وهو الصورة الحاصلة في الذهن سواء كانت موافقة للواقع أولا كانت معتمدة لتسليم اعتقاد اجازما أو غير جازم أو غير معتمدة لا الاعتقاد الجازم المطابق للواقع كما هو المعنى الصلح عليه عند الأصوليين والمتكلمين وعلى الأول فالعلم عين للمعلوم وغيره على الثاني وإنما قال الشارح حصول صورة الحكم ولم يقل الصورة الحاصلة ليفيد أن العلم هو الصورة من حيث حصولها في الذهن (قوله سمحنا بها في الشرح) (١٩٩) أي جندنا بها فيه والمراد ذكرناها فيه

ولا يخفى ما في الكلام من الاستعارة التبعية (قوله وقد ينزل الخ) أي وقد ينزل التسليم مخاطب العالم بهما منزلة الجاهل لعدم جري المخاطب على مقتضى علمه واعتراضه على المصنف بأن هذا يخرج للتكلام على خلاف مقتضى الظاهر والكلام هنا في إخراج الكلام على مقتضى الظاهر وحينئذ فالأولى عدم ذكر ذلك هنا وذكره فيما يأتي في الكلام على إخراج على خلاف مقتضى الظاهر المشار له بقوله وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه وأجيب بأنه إنما ذكره هنا جوابا عن سؤال وارد على الكلام السابق وحاصله أنه لو كان قصد المخبر منحصر في الأمرين لما صح اللقاء الخبر للعالم بهما فأجاب

حصول صورة الحكم في ذهنه وههنا أبحاث شريفة سمحنا بها في الشرح (وقد ينزل) مخاطب (العالم بهما) أي بفائدة الخبر ولازمها (منزلة الجاهل) فيبقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائتين (لعدم جريه على موجب العلم) فان من لا يجري على موجب علمه

خالي عن الفائدة المقصودة للعالم فقال (وقد ينزل العالم) أي وقد ينزل التسليم مخاطب العالم (بهما) أي بفائدة الخبر التي هي مدلوله ولازمها الذي هو كون التسليم عالما بتلك الفائدة (منزلة الجاهل) بهما فيبقى اليه الكلام كما يلقى للجاهل المستفيد تنبيهها على أنه هو والجاهل سواء (لعدم جريه على موجب العلم) بالفائتين فان فائدة العلم العمل بمقتضاه وبذلك تكون له منزلة على الجهل فيكون ذلك الالتقاء كصرح التعبير والتوبيخ على عدم العمل بموجب العلم فيقال مثلا لتارك الصلاة واجبة يا هذا وان كان عالما بوجوبها إيماء إلى أنه لا يتصور تركها الا من الجاهل بالوجوب وإشارة إلى أنه هو والجاهل سواء ففي ذلك من التوبيخ ما لا يخفى هذاني تنزيل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بهما وهو الأكثر استعمالا وقد ينزل العالم باللازم منزلة الجاهل كما اذا آذاك إنسان إذ ترى أنه لا يباشر به الا من يعتقد مؤذبه كفره ولا يعلم الله ورسوله فتقول تنزيلا منزلة من اعتقد جهلك بالله ورسوله الله ربنا ومحمد صلى الله عليه وسلم رسولنا لعدم جريه على موجب علمه بأنك عالم أن الله رب العالمين ومحمدا صلى

المخاطب فيه نظر وينبغي أن يقول السامع لأنه أعم ص (وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم) ش قد يراد الخبر كثيرا الا الواحدة من هاتين فأراد أن يعتذر عنه فقل قد ينزل العالم منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم وهو العمل به فتقول لمن يعلم أن زيدا أبوه وأنت تعلم ذلك زيد أبوك فأحسن اليه معناه أنك تعامله معاملة من يحفل أبوه فالفائدة هنا ترجع الى استفادة الحكم وقد علم من قوله العالم بهما أنه ينزل العالم بأحدهما أيضا كذلك فيقول السلطان لمن أهان أباه وهو لا يعلم أن السلطان يعلم أنه أبوه فلان أبوك يقصد بذلك اظهار اعلامه بذلك تنزيلا منزلة الجاهل بهما يحصل بذلك اعلامه أن السلطان يعلم ذلك ولا يتصور العكس لما تقدم من اللازم * تنبيه * قل السكاكي وان شئت فعليك بكلام رب العزة سبحانه وتعالى ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من

بما ذكر وحاصله انه انما صح اللقاء الخبر للعالم بهما لئلا ينزله منزلة الجاهل فاولا قرر الاصل ودفع ما يرد عليه ثم تسلم بعد ذلك على الفرع أعني التخرج على خلاف مقتضى الظاهر (قوله له لم بهما) اعلم أن التنزيل المذكور يكون فيما اذا علم المخاطب الفائدة ولازمها معا وأحدهما وكلام المصنف ظاهر في الأول ويمكن تأويله بحيث يكون محتلا لوجود الثلاثة علم الفائدة وعلم اللازم وعلم الفائدة واللازم بأن يرجع الضمير في قوله بهما لمجموع الأمرين وهو يصدق بالبهض والجميع فالاول كقولك لتارك الصلاة العالم بوجوبها الصلاة واجبة والثاني وهو المخاطب العالم باللازم قولك ضربت زيدا لمن يعلم أنك تعرف أنه ضرب زيدا لكنه يناجي غيرك بضربه عندك كأنه يخفى منك والثالث كقولك لإنسان مؤمن ويعلم أنك تعلم انه مؤمن الا انه آذاك أذية لا يباشر بها الا من يعتقد مؤذبه كفره ولا يعلم الله ورسوله الله ربنا ومحمد رسولنا (قوله وان كان عالما) الواو للحال وقوله بالمعاندتين فيه تغليب (قوله على موجب) بفتح الجيم أي على مقتضى

هو والجاهل سواء كما يقال العالم التارك للصلاة

الله عليه وسلم رسول الله ولو قلت في هذا المقام أنا مسلم كان مثالا لتزويل العالم بالفائدة منزلة الجاهل كما لا يخفى وقد ورد كثير انزويل العالم بالشئ منزلة الجاهل به ولو لم يكن ذلك الشئ فائدة الخبر ولا لازمه للاعتبارات خطابية مرجعها الى التسوية بينه وبين الجاهل تميرها وتقييها لحاله وذلك كقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق في هذا الكلام اثبات العلم لأهل الكتاب بأن لا ثواب لمن اشتراه ولما ارتكبوه نزول منزلة من جهل فيني عنهم العلة مطلقا أو علمهم المخصوص في قوله تعالى ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون تعبيراً لهم وليس في هذا الخطاب القاء كلام ضمه أنه لا ثواب لمشتريه الى من لم يعمل بموجب علمه به أو الى من لم يعمل بموجب علمه بعلم المخاطب بكسر الطاء به حتى يكون من باب انقاء الكلام لفائدة الخبر أو لازمها تنويلاً للعالم بهما منزلة الجاهل بل لما نزل عليهم منزلة الجاهل في عنه العلم لانه والجاهل سواء فرجع الى أنه من باب تنزيل الشئ منزلة عدمه فينفي لامن باب تنزيل علم الفائدة أو لازمها منزلة الجهل بهما فيلحق لذلك المنزل كلام يفيدهما وتحقيق ذلك أن الخطاب لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه ليس هنالك ما يقتضي عدم عملهم بموجب علمهم به مع أنه لا دليل على علمهم بمضمون الخطاب حال توجههم لهم فتعين كونه من تنزيل الشئ منزلة عدمه في الجملة ومثل هذا التنزيل الأخير أعني تنزيل الشئ منزلة عدمه فينفي قوله تعالى ومارميت إذ رميت ولكن الله رميه صلى الله عليه وسلم المشركين بقبضة الحصى يوم بدر بما ترتب عليه من الأمر القريب وهو وقوع الحصى في عين كل واحد من الكفرة منزلة عدمه لانه بالنسبة لما ترتب عليه كعدمه إعلاماً بأنه من خصائص القادر المختار نذير النعمة وتنبية على الخصوصية الكائنة بالقدره وإشارة الى أن هذا الواقع بمحض القدرة

ومارميت إذ رميت وقوله تعالى وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر انهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون في هذا انظر وفيه إيهام أن الآية الأولى من أمثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل بهما وليست منها بل هي من أمثلة تنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل به لعم جريه على موجب العلم والفرق بينهما ظاهر (قوله والجاهل سواء) أي كالمستويين من حيث ان الثمرة والمقصود بالذات من العلم وهو العمل به قد اتفق عنهما معاً وإنما جاز تنزيل العالم منزلة الجاهل عند اتقاء جريه على موجب العلم تميراً له وتقييها لحاله لانه اذا كان علماً بوجوب الصلاة وكان تاركاً لها وقيل له الصلاة واجبة كان القاء الخبر اليه إشارة الى أنه هو والجاهل سواء لانه لا يتصور تركها الا من الجاهل وفي هذا من التوبيخ مالا يخفى (قوله كما يقال للعالم أي بفائدة الخبر

خلاف ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون كيف نجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا به علمهم ونظيره في النفي والاثبات ومارميت إذ رميت وقوله وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر انهم لا أيمان لهم قال في الايضاح وفيه إيهام أن الآية الأولى من أمثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل بهما وليست منها بل هي من أمثلة تنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل به (قلت) ويمكن جوابه بأن يقال هذا تمثيل لتنزيل العالم منزلة الجاهل مطلقاً لتعديده الى مانحن فيه لان مانحن فيه فرد من أفراد ذلك واذا نزل العالم بالشئ منزلة الجاهل به صح تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل بهما يدل لهذا تمثيله بقوله تعالى ومارميت إذ رميت وليس فيه الا تنزيل في الوجود منزلة عدمه ويمكن أن يقال هو مثال لما نحن فيه لان قوله تعالى لمن اشتراه ماله في الآخرة خبر لم يقصد به إعلام الكفار بضمونه ولا علمهم أن الله تعالى عالم به لانهم يعلمون الأمرين أما الاول فلقوله تعالى ولقد علموا وأما الثاني فواضح وانما نزلوا منزلة الجاهل ورشح هذا التنزيل بقوله لو كانوا يعلمون لكن برده عليه أن الخطاب مع النبي صلى الله عليه وسلم وقد يكون انما علم علمهم من هذه الآية فان الخبر به في لمن اشتراه هو أيضاً علمهم لان علموا معلقة عن الجملة الآن يقال لما كان الكلام يتعلق بهم فكان الخطاب معهم وعلى هذا التأويل الأخير يجب اجتناب لفظ الجاهل نادياً كما فعل الكاكي في علم البديع تنبيه تمثيلهم بقوله تعالى وإن نكثوا أيمانهم فيه نظر لان المذكور من تعلقات فعل الشرط لا يكون مخبراً بوقوعه كالمذكور في حيز النفي فإذا قلت لا ي زيداً بآيمانه لا يكون فيه اخبار بأن له أيماناً لانها سالبة محصلة وكذلك اذا قلت ان نكثوا أيمانهم ليس فيه اثبات أيمان لهم لان الفعل بعد إن غير محقق الوقوع فتعلقاته كذلك وكذلك المذكور في حيز الجواب فان مدلول الجملة الشرطية انما هو الارتباط فليتأمل تنبيه قد يخرج عن هاتين

وإذا كان غرض المخبر بخبره افادة المخاطب أحد الأمرين

(قوله الصلاة واجبة) أي فانه لما ترك الصلاة مع علمه بوجودها نزل منزلة الجاهل الخالي للذهن فأنقذه الخطاب من غير تأكيد (قوله وتنزيل العالم بالشئ) أي سواء كان حكما أو لازمه أو غيرهما فهو أعم بما قبله فهذا ترق عما ذكره المصنف لان ذاك في تنزيل العالم بفائدة الخبر أو لازمها منزلة الجاهل بها وهذا في تنزيل العالم مطلقا وان كان علمه بغير فائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بكافي الآية على ما يأتي بيانه (قوله لاعتبارات خطابية) أي لأجل أمور افتناعية يعتبرها التكلم حال مخاطبته تفيد ظن غير المخاطب أن المخاطب غير عالم بعدم الجري على مقتضى العلم كذا قرر شيخنا العدوي (قوله ولقد علموا الخ) اللام في لقدموطة للقسم أي انها واقعة في جواب قسم محذوف والضمير في علموا لليهود واللام في لمن اشتراه ابتدائية وضمير اشتراه عائد على كتاب السحر والشعوذة والمراد بالشراء الاستبدال والاختيار أي اختياره على كتاب الله وهو النوراة ومن مبتدأ وجملة اشتراه صلة وقوله ماله في الآخرة من خلاق جملة مركبة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر من ومن في قوله من خلاق لتأكيد النفي وجملة من اشتراه الخ في محل نصب سادة مسددة فعول على علموا لتعليقه بلام الابتداء وجملة وليس الخ معطوفة إمام على جملة القسم والجواب فيقدر فيها قسم وتكون لأم لبئس موطئة له وإمام معطوفة على جملة الجواب وحدها فلا يقدرف فيها قسم وتكون اللام موطئة للقسم الأول (٣٠١) كاللام الأولى ولو شرطية ومفعول يملكون محذوف أو أنه منزل منزلة اللازم أي لو كانوا يملكون مذمومة الشراء وردائه أو لو كانوا

من أهل العلم وجواب لو محذوف تقديره لا تمتنعوا وحاصل معنى الآية والله أقدم لليهود أن من اشترى كتاب السحر أي اختاره على كتاب الله ماله في الآخرة نصيب من الثواب أصلا ولا شك أن عدم الخلاق في الآخرة حالة مذمومة فكأنه قيل واقد علموا رداءة حال من اشتراه ومذموميتها ثم قيل والله لبئس ماباعوا به أنفسهم أي حظوظها لو

الصلاة واجبة وتنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية كثير في الكلام منه قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون

سببه بالنسبة اليه كالمعلم ادلا يقاومه وأما حمله على معنى وما ريت حقيقة بل الله رمى فليس من التنزيل في شئ لان النفي كون الرمي بالتأثير وعلى الحقيقة وهو صحيح على ظاهره ولما بين الغرض الأصلي في الكلام وما لوم أن الزيادة على المحتاج في كل شئ مما لا ينبغي رب على ذلك أنه ينبغي أن يتصر من الكلام

الفائدتين أمور منها الخبر الكاذب كما سبق لا يقال ان قصد افادة العلم بالحكم فيه موجود لان الموجود فيه انما هو قصد الاعتقاد الفاسد لا قصد العلم الآن يقال الكاذب أفاد اعتقاد السامع علم التكلم الا أنه اعتقاد فاسد ومنها كلام العباد مع الله تعالى لا يقبل شيئا منهم ماله في الآخرة بجميع الكائنات وجوابه أنه ليس من شرط الافادة أن تكون لمن الخطاب معه بل تكون لغيره كذا قيل وله جواب بتحقيق يضيق المجال عن ذكره ومن ذلك قوله تعالى رب اني ظلمت نفسي وجوابه جواب ما بعده ونحو * الهى عبدك العاصي أنا كا * وقوله تعالى قالت رب اني وضعتها أنثى وقوله تعالى واني سميتها مريم وقوله تعالى حكاية عن موسى صلى الله عليه وسلم اني لما أنزلت الى من خير فقير وقديح باب أن فيه قصد الانشاء في اني وضعتها أنثى معنى قبلها مني وكذلك الجميع وقيل غير ذلك ومنها أن الشخص قد يقصد اغاظة السامع بذلك الخبر وجوابه أنه يرجع الى لازم الفائدة

(٣٦ - شروح التلخيص - أول)

كانوا يعلمون برداءة ذلك الشراء لا تمتنعوا منه ومحل الشاهد من الآية قوله لو كانوا يعلمون فان العلم الواقع بعد لومني بمقتضاها لانها حرف امتناع لامتناع وقد أثبت ذلك العلم لهم في صدر الآية وهذا تناقض والجواب أنهم لما يعملوا بمقتضى العلم نزل ذلك العلم منزلة عدمه فصاروا بمنزلة الجاهلين فأناب العلم لهم أولا هو الموافق للواقع ونفيه عنهم ثانيا مظهر لتنزيلهم منزلة الجاهلين بذلك الشئ لعدم جريمهم على موجب علمهم ثم ان المقصود من الآية التنظير لانها ليست من قبيل تنزيل العالم باحدى الفائدتين منزلة الجاهل لعدم جريانه على مقتضى العلم فيبقى له الخبر لان اليهود غير مخاطبين بالآية ولم يقصد اعلامهم بها حتى تكون خبرا ملقي لهم ومقصودا اعلامهم بمضمونه وهم يعلمونه ونزلوا منزلة الجاهلين اذا مخاطب بالآية انما هو النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وليسوا عالمين بفائدة هذا الخبر والحاصل أن المقصود بالآية التنظير لان فيها تنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل به كما أن في المبحث المذكور قبلها كذلك وان افترقا من جهة أن العالم المنزل منزلة الجاهل في الآية ليس مخاطبا وليس عالما بفائدة الخبر بخلاف المبحث السابق فان قلت هذا التكلف في الآية بتجملها نظيرا انما يحتاج اليه اذا كان العلم المنفي ولو متعلقا بما يتعلق به العلم المثبت وهو عدم الخلاق والثواب لانه يلزم على ذلك التناقض في الآية وانما يدفع بذلك التكلف وأما لو كان العلم المنفي متعلقا بالذم المأخوذ من لبئس والعلم المثبت متعلقا بعدم الخلاق وهما متقاربان لوجود عدم الخلاق في الأمر المباح بخلاف الذم فلا تناقض لان شرطه اعتماد الموضوع والمحمول والموضوع هنا قد اختلف واذا احتملت الآية هذين الأمرين سقط بها الاستشهاد عن التنظير أيضا فلا يصح أن تكون

شاهدا لما ادعاه المصنف لما قلناه سابقا ولا شاهدا على النظر للاحتمال السابق والدليل اذا طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال قلت هذا الاحتمال مناف لسياق الآية لان سوق الآية يدل على اتحاد الهم وانتفاء الخلاق ماصدقا في الآية على ما ذكره المفسرون وذلك لان اختيار ما لانفع ولا ثواب فيه في الآخرة كالسحر على النافع من كل الوجوه وهو كتاب الله ردى ومذموم فلا آية على هذا الاحتمال بناء على الاتحاد المذكور ترجع الى الاحتمال الأول فالتناقض باق بحاله وعلى تقدير عدم الاتحاد بين الأمرين يجب أن يكون العلم المنفي متعلقا بما تعاق به الثبوت وهو عدم الخلاق فيرجع قوله لو كانوا يعلمون الى صدر الآية لانه الأنسب ببلاغة القرآن من جهة أن فيه إشارة الى أن علمهم بعدم الثواب كافى في الامتناع فكيف العلم بالذم وحمل الآيات على الأبلغ واجب (قوله بل تنزل الخ) هذا ترق آخر وهو تنزيل وجود الشيء أعم من أن يكون علما أو غيره منزلة عدمه كافي الآية فان وجود الرمي المنزل منزلة عدمه ليس بعلم والحاصل أن الآية السابقة نزل فيها مطلق العلم أى أعم من كونه متعلقا بفائدة الخبر أو غيره منزلة عدمه وما هنا نزل وجود الشيء مطلقا كان علما أو غيره منزلة عدمه (قوله وما رميت إذ رميت) اذ ظرف لرميت الأول أول النفي المأخوذ من ما ونفى الرمي عنه عليه الصلاة والسلام باعتبار أنه بالنسبة لما ترتب عليه من الآثار العجيبة كاصابة جميع الكفار بالتراب في أعينهم كالعدم والحاصل أنه لما ترتب على رميه آثار عجيبة لم ترتب على فعل غيره من البشر عادة نزل ذلك الرمي منزلة العدم لقلته بالنسبة لما ترتب عليه وثبات الرمي له ثانيا نظرا للظاهر فلا تناقض في الآية وهذا الحمل أحسن من قول بعضهم ان نفي الرمي من جهة الحقيقة أو التأثير والاثبات من جهة الصورة الظاهرية والكسب وذلك لانه لا تنزل في الآية حينئذ (قوله فينبغي) أى يجب صناعة فلو لم يقتصر على قدر الحاجة عد مخطئا (قوله أى اذا كان قصد الخبر الخ) هذا إشارة (٢٠٢) الى أن القاء قوله فينبغي للتفريع وقوله حذرا عن اللغو وإشارة الى

وجه التفريع وانظر لم ترك الشارح القاء عند إعادة فينبغي وتوضيح المعنى أن قصد الخبر اذا كان افادة الخطاب أحد الأمرين فينبغي له أن يقتصر من التركيب على قدر ما تحصل به افادته لأنقص منه ولا

بل تنزل وجود الشيء منزلة عدمه كثير منه قوله تعالى وما رميت إذ رميت (فينبغي) أى اذا كان قصد الخبر بخبره افادة الخطاب فينبغي (أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة)

على ما يفيد ذلك القدر فقال (فينبغي) اذا كان الغرض الأصلي من الكلام ما تقدم (أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة) أى أن يقتصر من ألفاظ التركيب على ما يفيد الغرض المذكور اذ هو المقدار المحتاج حيث لا يتعلق الغرض بالزائد في المقام والا كان للزيد لغو واللغو باطل مغل بالبلاغة

ص (فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة)

أز يدحذرا من اللغو فانه اذا كان غير مفيد أصلا كان لغوا محضا وان كان ناقصا عن افادة ما قصد به كان في حكم اللغو واذا كان زائدا عليها كان مشتتلا على اللغو وبهذا ظهر لك تفرع هذا الكلام أعنى قوله فينبغي الخ على ما قبله ولم يحتاج لما أورده بعضهم بقوله ان جواب الشرط مسبب عنه وهذا المذكور المأخوذ من أول البحث أعنى قوله فينبغي الخ لا يظهر كونه مسببا عن الشرط المحذوف الذى قدره الشارح بقوله أى اذا كان الخ بل ما ذكره المصنف قاعدة مستقلة بنفسها لا تتفرع على ما سبق والذى يظهر كونه مسببا عما سبق قوله بعد ذلك فان كان الخطاب الخ وأجاب عن ذلك بأن قوله فينبغي الخ كلام مجمل يفصله قوله فان كان الخ والمجمل والفصل شيء واحد وان اختلفا بالاعتبار وقد حكمنا بأن ذلك الفصل يظهر كونه مسببا عن الشرط فيصح أن يكون مجمله كذلك فالحاصل أنه لا شك في صحة تفرع قوله فينبغي الخ على ما تقدم من أن قصد الخبر الخ ولا يحتاج في توجيه التفريع الى أن يقال ان ما ذكره من الاقتصار حكم مجمل قد فصل بقوله فان كان الخطاب الخ بقی شيء آخر وهو أن اعتبار هذه الأحوال أعنى خلو الذهن والتردد والانسكار ظاهر بالنسبة الى فائدة الخبر يعنى الحكم وأما بالنسبة الى لازمه فإمكان اعتبار الخلو والتجريد عن المؤكديات وأما اعتبار التردد والانسكار فلا يصح لان التردد فى علم الخطاب أو انسكاره يقتضى تأكيده لا ناكيد الحكم فاذا أكد قيل انى علم بقيام زيد مثلا انقلب لللازم فائدة لان القصد حينئذ اثبات العلم بالقيام لا اثبات القيام والكلام فى لازم الفائدة لا فيما فلا يتصور اعتبار التردد أو الانسكار فى اللازم مع بقاءه على حاله على أنه لا يتصور ولولم يبق على حاله ان أريد بعلم التكلم حصول صورة الحكم لان القاء الخبر للخطاب يستلزم افادته الخطاب أنه علم بالحكم كما تقدم بيانه أما ان أريد بالحكم التصديق مطلقا أو بقيد الجزم وحده أو به مع المطابقة لتصور فيه التردد والانسكار بعد القاء الخبر لاحتمال أن يكون الخبر شاكا أو وهما فيصح التأكيده حينئذ أفاده السيرامى (قوله من التركيب) من معنى فى أو المعنى فيقتصر على قدر الحاجة من المركبات (قوله على قدر الحاجة) أى على مقدار حاجة الخبر فى افادة الحكم ولازمه أو حاجة الخطاب فى استفادتهما فلا يزيد ولا ينقص عن مقدارها

فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر والتردد فيه

(قوله حذرا عن اللغو) أي لأجل التباعد عنه وهو علة ليقصر لاقوله فينبغي لاختلافهما في الفاعل لان فاعل ينبغي أن يقتصر أي الاقتصاد وفاعل الحذر هو نتكلم ان قلت اللغو هو الكلام الزائد الذي لا فائدة فيه فالتعليل حينئذ قاصر على عدم الزيادة وليس شاملا لعدم النقصان مع أن للدعي الشمول لها لان قوله على قدر الحاجة أي بحيث لا يزيد ولا ينقص فالتعليل فيه قصور أجيب بأنه ترك تعليل عدم النقص لعلمه بطريق المقايضة وكأنه قال حذرا من اللغو ومن القصور أو المراد بالغو ما يشمل اللغو حقيقة وهو الزائد على قدر الحاجة وحكما وهو الكلام الناقص عن قدر الحاجة لان الكلام اذا نقص عن قدر الحاجة كان غير مفيد فيكون في حكم اللغو لعدم الاعتداد به لكونه غير مفيد للمقصود وهذا الجواب قد أشرنا اليه سابقا (قوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم الخ) مقتضاه أنه اذا كان خالي الذهن من لازم الحكم وقصد التكلم افادته أنه يؤكده وليس كذلك بل هو مثل خالي الذهن من الحكم ولعله تركه للعلم بالمقايضة وقد علمت الكلام في ذلك والمراد بالحكم الاعتقاد ولو غير جازم كما يأتي بيانه (قوله أي لا يكون الخ) تفسير لقوله خالي الذهن وقوله علما بوقوع النسبة أولا وقوعها تفسير للحكم فالمراد بالحكم هنا العلم بوقوع النسبة أولا وقوعها أي ادراك أنها واقعة أو ليست بواقعة وهو المسمى بالتصديق والابتناع والاذعان (قوله ولا مترددا في أن النسبة الخ) أشار به إلى أن الضمير في قوله والتردد فيه للحكم بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها في الكلام استخدام لان التردد ليس في الحكم بمعنى التصديق بل في الحكم بمعنى الوقوع أولا والا وقوع فذكر الحكم أولا بمعنى التصديق وأعاد الضمير عليه بمعنى الوقوع (٣٠٣) أولا لا وقوع وهو المعبر عنه بالنسبة الكلامية ويجوز أن يراد بالحكم في

الموضعين الوقوع أولا والا وقوع
ويقدر مضاف قبل الحكم
أي من ادراك الحكم
فيكون الخلو عن الحكم
بمعنى الخلو عن ادراكه وهذا
الاحتمال يرجع للاول
ولكنها يختلفان بالاستخدام
وتقدير المضاف والاولى
كما قال عبد الحكيم أن يراد
بالحكم وقوع النسبة أولا
وقوعها بدليل سابق الكلام

حذرا عن اللغو (فان كان) المخاطب (خالي الذهن من الحكم والتردد فيه) أي لا يكون علما بوقوع النسبة أولا وقوعها ولا مترددا في النسبة هل هي واقعة أم لا

(ف) حين وجب الاقتصاد على القدر المحتاج (ان كان) الملقى اليه الكلام (خالي الذهن من الحكم) والمراد بالحكم الاعتقاد ولو كان غير جازم وهو الظن (و) كان مع ذلك خالي الذهن من (التردد فيه) أي الحكم بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها فهو شبه باب عندى درهم ونصفه ومعنى الخلو من الاعتقاد والتردد أنه لم يخطر بالحكم بباله على وجه التردد ولا خطر على وجه الاعتقاد ومعلوم أن التردد والاعتقاد متنافيان فلا يلزم من نفي أحدهما نفي الآخر حتى يستغنى بذلك الآخر كما قيل نعم لو أريد بالعلم بالحكم تصويره لزمن نفي تصويره نفي التردد فيه وليس ذلك هو المراد هنا لان الذي ياتي اليه الكلام على الوجه الآتي لا يشترط فيه عدم التصور أصلا بل عدم الاعتقاد وعدم التردد الكائنين بعد التصور

فان كان خالي الذهن من الحكم والتردد فيه

ولاحقه أعني قوله أولا ولا ولا شك أن قصد الخبر بخره افادة المخاطب اما الحكم الخ فان المراد به وقوع النسبة أولا وقوعها وكذا قوله والتردد فيه فان التردد والانكار انما هو في الحكم بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها ومعنى خلو الذهن عنه أن لا يكون حاصلا فيه وحصوله فيه انما هو الاذعان به فيكون المعنى خاليه عن الاذعان به والخلو عن الاذعان به لا يستلزم الخلو عن التردد لان الاذعان والتردد متنافيان فلا يستلزم الخلو عن أحدهما الخلو عن الآخر ولما كان الخلو عن الاول لا يستلزم الخلو عن الثاني عطفه المصنف عليه وقال والتردد فيه فليس قوله والتردد فيه مستغنى عنه كما قيل اه كلامه وقول الشارح لا يكون علما لا يخالف هذا لان نفي العلم مأخوذ من خلو الذهن عن الحكم وقوله بوقوع النسبة أولا وقوعها هذا بيان للحكم فتأمل (قوله هل هي واقعة أم لا) قد ذكر في كتب النحو امتناع أن يؤتى هل بمبادل لانها مختصة بطلب التصديق والانيان لها بمبادل يقتضي خروجها عن ذلك اطلب التصور كما سيأتي ذلك ان شاء الله في أوائل الانشاء فهذا التركيب من الشارح إيمان على ما ذهب اليه ابن مالك من أن هل تقع موقع الموهمة فيؤتى لها بمبادل مثلها مستدلا بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكرا أم ثيبا أو يقال ان أم هانم منطقة بمعنى بل التي للاضراب لامتصلا فان السائل إذا قال هل زيد عندك أم لا كان المعنى هل زيد عندك بل أليس عندك فهو انتقال من استفهام آخر غير الاول فالسائل ظن أولا أن زيدا عند المخاطب فاستفهم عنه ثم أدركه ظن آخر أنه ليس عنده فاستفهم عنه وأم المنطقة يجوز استعمالها مع هل ومع غيرها من أدوات الاستفهام

استغنى عن مؤكدات الحكم كقولك جاء زيد وعمر وذاهب فيتمكن في ذهنه لمصادفته اياه خاليا

(قوله وبهذا) أى التقرير الذى ذكرناه من أن المراد بخلو الذهن عن الحكم والتردد فيه أن لا يكون عالما بوقوع الفسبة الخ (قوله يتبين فساد ما قيل) أى اعتراضا على المصنف وذلك القائل هو العلامة علاء الدين بن حسام الدين أستاذ الشارح وحاصل ما قاله أنه يستغنى عن قوله والتردد فيه بما قبله لان خلو الذهن عن الحكم يستلزم عدم التردد فيه وهذا الاعتراض بناء على ما فهمه من أن المراد بالحكم أولا وثانيا وقوع النسبة أولا ووقوعها والمراد بخلو الذهن عن ذلك عدمه وانتفاؤه وبيان ذلك أن خلو الذهن عن النسبة الواقعة أو غير الواقعة يتناول باطلافه عدم التصديق بها وعدم تصوره لها ومن المعلوم أنه اذا كان خالى الذهن عن التصور لها فلا يتأتى التردد فيها لان التردد فى وقوعها وعدمه فرع عن تصورها وحصولها فى الذهن وحاصل الرد عليه أن المراد بالحكم الاذعان والتصديق بوقوع النسبة والمراد بخلو الذهن عن ذلك عدم الاذعان والتصديق به ولا شك أن خلو الذهن عمدا كرا لا يستلزم خلوه عن التردد فيه فقد يوجد التردد فى الشيء مع خلو الذهن عن التصديق به لتصوره (قوله يستلزم الخلو عن التردد فيه) أى ضرورة أن التردد فى الحكم يوجب حصول الحكم التصورى (قوله فلا حاجة الى ذكره) أى التردد (قوله بل التحقيق الخ) أى وحيد بنده الخلو عن الحكم لا يستلزم الخلو عن التردد فيه لان الخلو عن أحد المتنافيين لا يستلزم الخلو عن الآخر وهذا الاضراب لا انتقال والترقى من افساد ما قيل بارتكاب الاستخدام أو تقدير المضاف أو تحقيق معنى الخلو (٢٠٤) عن الحكم على اختلاف التقادير السابقة الى افساده بوجه آخر وهو

تنافى الحكم والتردد فيه من غير احتياج الى استخدام أو تقدير مضاف أو ملاحظة معنى الخلو عن الحكم وفيه أى ذلك الاضراب اشارة الى أن ما اقتضاه ما قيل من عدم تنافيهما غير تحقيق (قوله متنافيان) أى لا يجتمعان حصولا فقط (قوله على لفظ المبني للمفعول) أى والفعل مسند الى ضمير المصدر بالتأويل الشهور أى حصل الاستغناء أو أن

وبهذا يتبين فساد ما قيل ان الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه فلا حاجة الى ذكره بل التحقيق أن الحكم والتردد فيه متنافيان (استغنى) على لفظ المبني للمفعول (عن مؤكدات الحكم) لتتمكن الحكم فى الذهن حيث وجده خاليا

(استغنى) جواب ان (عن مؤكدات الحكم) لحصول الغرض وهو قبول معنى الخبر بلا مؤكد لان الذهن الخالى يتمكن منه الحكم بلا مؤكد كما قيل فوجد قلبا خاليا فتمكن

استغنى عن مؤكدات الحكم) ش يعنى اذا كان قصد المتكلم المخبر أحدهذين الامرين فبمبنى أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة فان كان المخاطب خالى الذهن عن الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر والتردد فيه استغنى عن مؤكدات الحكم كقولك زيد قائم لمن هو خالى الذهن عن ذلك ليمكن من ذهنه بمصادفته خاليا وذلك لان خلو الذهن عن الشيء يوجب استقراره فيه وأنشدها فى هذا أنا فى هواها قبل أن أعرف الهوى * فصادف قلبا خاليا فتمكننا

وفيه نظر لان موقع اليقظة أنه كان خالى الذهن من هواها وهوى غيره لان المراد بالهوى الثانى الجنس لا الاول على ما يظهر وان كانا معرفتين وستأتى هذه القاعدة قريبا ان شاء الله تعالى فنظيره مما نحن فيه أن يكون المخاطب خالى الذهن من مطلق القيام بالنسبة الى زيد وغيره فتقول له زيد قائم وليس هو المقصود

نائب الفاعل الجار والمجرور أعنى قوله عن مؤكدات الحكم ثم ما ذكره الشارح من أن الفعل مبني هنا

للمفعول مبني على أنه الرواية ولكونه المناسب لقوله بعد حسن تقويته حيث لم يتعرض فيه للمتكلم ولا للمخاطب ولا للبناء للفاعل فيه وفى قوله أن يقتصر جائزا وقوله استغنى أى وجوبا كما نقله بعضهم عن الشارح (قوله عن مؤكدات الحكم) احترازا عن مؤكدات الطرفين كالنأ كيد اللفظى والمعنوى فانها جائزة مع الخلو نحو زيد قائم زيد نفسه قائم وجاء القوم كاهم ان قلت ان الاحتياط أمر مستحسن عند البلغاء اعتبروه فى مواضع كالتأ كيد لاحتمال سهو أو نسيان أو عدم فهم فهلا جوزوا بل استحسنا التأ كيد لخالى الذهن من الحكم لدفع احتمال تردد أو انكار عنده أجيب بأن احتمال ذلك أمر ضيق لا يعارض مناسبة عقلية * واعلم أن مؤكدات الحكم ان السكسورة الهمزة والقسم ونون التوكيد ولا م الابتداء واسمية الجملة وتكريرها ولو حكما وأما الشرطية وحرور التنبيه وحرور الزيادة على ما فصل فى النحو وضمير النصل وتقديم القائل المعنوى لتقوية الحكم والسبب اذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه لانها تفيد الوعد أو الوعيد بحصول الفعل فدخلوها على ما يفيد الوعد أو الوعيد فتعززت كيدته وتثبتت معناه وقد التى للتحقيق وكأنه وليكن وانما وليت واهل وتكرير النفي ولم يعدوا أن المفتوحة لان ما بعده فى حكم الفرد لكن عدما ابن هشام من مؤكدات النسبة فانظر مع ذلك (قوله حيث وجده خاليا) أى لوجود الحكم الذهن خاليا فالحقيقة هنا للتعليل

وان كان متصوراً لطرفيه مترددا في اسناد أحدهما الى الآخر طالبا له حسن تقويته بمؤكد كقولك لز يدعارف أو ان زيداعارف وان كان حاكما بخلافه وجب توكيده بحسب الانكار فتقول اني صادق لمن ينكر صدقك ولا يبالغ في انكاره وانى صادق لمن يبالغ في انكاره

(قوله وان كان مترددا فيه) أى في الحكم بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها وقوله طالبا له أى للحكم بمعنى العلم بوقوع النسبة أولا وقوعها أى التصديق بذلك ففيه استخدام كذا قال سم وانظر هل ذكر الضمير أولا بمعنى وذ كره ثانيا بمعنى آخر يسمى استخداما كما قال سم أو من قبيل شبه استخدام والظاهر الثاني وتأمل في ذلك (قوله طالبا له) أى بلسان الحال أو القال وهذا لازم للتردد فيه لأنه محترز به عن شيء لان الموافق للطبع أن الانسان اذا تردد في شيء صار متشوقا اليه وطالبا للاطلاع على شأنه والا كان منسيا غير مترددا فيه وسكت المصنف عما اذا كان المخاطب عالما بالحكم أو ظاننا له أو متوهمه (٢٠٥) والظاهر أن الاولين لا يلقى اليهم الخبر الا بعد النزول السابق وأن الثالث كالتردد

(وان كان) المخاطب (مترددا فيه) أى في الحكم (طالبا له) بأن حضر في ذهنه طرف الحكم وتحير في استحسان التوكيد له وكذلك الظان اذا كان ظنه ضعيفا جدا في عرضة الزوال ويمكن دخولها في كلام المصنف بأن يراد

بالمترددا كان تردده مستويا أو براجعية أحد الطرفين أو مرجوحية ويراد بالراجعية الراجعية غير القوية جدا وعلم من هذا أن خالي الذهن أقرب للاشتغال من الشاك وهو المتردد ومن التوهم ومن الظان ظنا ضعيفا (قوله بأن حضر الخ) تصور لقوله مترددا فيه (قوله طرفا الحكم) أى الوقوع أو الا وقوع وطرفاه الحكم به والمحكوم عليه (قوله أى تقويته الحكم) المتردد فيه بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها (قوله بمؤكد) أى واحد فلو زاد أو لم يؤكده يستحسن أى حسن تقويته بأداة توكيد وتسميتهما مؤكدا

(وان كان) الملقى اليه الكلام (مترددا فيه) أى في الحكم بمعنى أنه ترد في النسبة بعد تصور الموضوع والمحمول هل تلك النسبة تحققت في الواقع بين الطرفين أم لا (طالبا له) أى لذلك الحكم متشوقا لحاله في نفس الامر ولم يحترز بالطلب عن شيء لان الجارى طبعاً أن المتردد في الشيء متشوقا له طالب للاطلاع على شأنه والا كان ملغى منسيا غير مترددا فيه (حسن تقويته بمؤكد) أى ان كان السامع طالبا للحكم حسن في باب البلاغة تقويته بمؤكد دفعا لاستقراء أحد المتردين وانما قال حسن لان من لم يؤكد والحالة هذه لا يكون في درجة النزول عن البلاغة كحال من لم يؤكد في الانكار بل حال من لم يؤكد في الانكار نزل وان كان كل منهما قد فاته ما يراعى في باب البلاغة وهذا الذي ذكر المصنف من أن التأكيده يحسن عند التردد والطلب يلزم منه حسنه عند وجود الظن في خلاف الحكم المؤكده من باب أخرى لكن يخالف كلام الشيخ في دلائل الاعجاز فانه انما يحسن التأكيده اذا كان المخاطب له ظن في خلاف الحكم المؤكده لا عند الطلب قال والالزم أن لا يحسن قولنا فرح مثلا جوابا لقول السائل كيف زيد بل يقال على مقتضى حسن التأكيده عند الطلب انه فرح (وان كان) الذي أريد مخاطبه بحكم (منكرا) لذلك الحكم (وجب توكيده) أى تأكيده بذلك الحكم ويتفاوت التأكيده حينئذ (بحسب تفاوت) (الانكار) قوة وضعفا فان وقع الانكار في الجملة كفي فيه تأكيده يقاومه في ازالته وان بولغ في

هنا بل المقصود أن يكون خالي الذهن من قيام زيد سواء كان مستحضرا لقيام غيره أم لا ويرد على المصنف أنه ينبغي أن يقول من الحكم ومن التردد لان هذه العبارة هي العطية لمقصوده من خاو الذهن من كل منهما لامن مجموعهما فليتأمل ص (وان كان مترددا الخ) ش أى اذا كان المخاطب مترددا في الخبر به حسن أن يقوى بمؤكد واحد كقولك لز يدقائم أو انه قائم وان كان منكرا وجب تأكيده بحسب الانكار فتقول لمن ينكر صدقك ولا يبالغ في اني صادق كذا في الايضاح فان قلت وانى صادق ليس

حقيقة عرفية فلا يقال ان المؤكده هو التمسك (قوله ويتمكن الحكم) أى من ذهنه وهذا عطف لازم (قوله لكن المذكور في دلائل الاعجاز الخ) أى فيكون المذكور فيها منافيا لما ذكره القوم لان ما في دلائل الاعجاز يقتضي أن التأكيده للمتردد لا يجوز كخالي الذهن وكلام القوم يقتضي أن التأكيده له جائز بل هو مستحسن وجمع بعضهم بين كلام القوم وما في دلائل الاعجاز بأن الظن في كلام الشيخ عبد القاهر شرط في التأكيده بان خاصة لانها كالم في التأكيده بخلاف غيرها فلا يشترط في التأكيده به ظن الخلاف وعليه يحمل كلام القوم وحينئذ فلان في وردها الجمع بقوله تعالى انهم مفرقون فانه مؤكده بان مع أن نوحا لم يكن ظانا لعدم غرقهم بل مترددا فالحق أنها طريقتان متقابلتان (قوله منكرا للحكم) أى وقوع النسبة

وعليه قوله تعالى واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية اذ جاءها المرسلون اذ أرسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعزنا بناتل فقالوا انا اليكم مرسلون قالوا ما اتم الا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء ان اتم الا تكذبون قالوا ربنا يعلم انا اليكم مرسلون حيث قال في المرة الاولى انا اليكم مرسلون وفي الثانية انا اليكم مرسلون ويؤيد ما ذكرناه جواب أبي العباس لا سكندى عن قوله انى أجذب في كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قائم وان عبد الله قائم وان عبد الله قائم والمعنى واحد بأن قال بل المعانى مخلفة فعبد الله قائم اخبار عن قيامه وان عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وان عبد الله قائم جواب عن انكار منكر

(قوله يعنى يجب الخ) أشار بذلك الى أن قول المصنف بحسب متعلق بمحذوف أى وجب زيادة التوكيد بحسب الخ وليس متعلقاً بوجوب لان الوجوب لا يتفاوت بتفاوت الانكار والتفاوت بتفاوته انما هو الزيادة لكن قديقال ان تعلقه بالزيادة المحذوفة يقتضى أن أصل التأكيدي غير واجب والواجب انما هو الزائد فاعل الاحسن تعلقه بالتأكيدي لان التأكيدي وجوب أصل التأكيدي مستفاد من أصل الانكار أو يقال وجوب أصل التوكيد (٢٠٦) مستفاد من وجوب زيادته لانه يلزم من وجوب زيادته وجوب أصله

بقي شيء آخر وهو ما للفرق بين التأكيد الواجب والمستحسن مع أن المستحسن عند الباء واجب إلا أن يقال ان ترك المستحسن يلام عليه لوما أخف من اللوم على ترك الواجب فرره شيخنا العدوى (قوله قوة وضفا) أى لا عددا فقد يطلب للانكار الواحد تأكيداً مثلاً لقوته وللانكارين ثلاث مثلاً لقوتهما وللثلاث أربع لقوة الثلاث كما في الآية الآتية فان التأكيدات فيها أربع والانكارات ثلاث لقوتها (قوله كما قال الله تعالى الخ) هذا تمثيل للقسم الثالث ثم انه يحتمل أن ما موصول حرفى أى كقول الله تعالى وعلى هذا

يعنى يجب زيادة التأكيدي بحسب ازدياد الانكار ازاله (كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه الصلاة والسلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون) مؤكداً بان واسمية الجملة (وفي المرة الثانية) ربنا يعلم (انا اليكم مرسلون)

الانكار بولغ في التأكيدي لانه وذلك (كما قال تعالى حكاية عن رسل عيسى) على نبينا وعليه افضل الصلاة والسلام (اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون وفي المرة الثانية) ربنا يعلم (انا اليكم مرسلون) ولا شك أن التأكيدي قول الاثنين الأولين في المرة الاولى انا اليكم مرسلون أدنى من التأكيدي قول الثلاثة في التكذيب الثاني ربنا يعلم انا اليكم مرسلون لان الاول ليس فيه الا التأكيدي بان والجملة الاسمية لعدم مبالغة المرسل اليهم في الانكار والثاني فيه التأكيدي بالقسم التضمن للجملة ربنا يعلم لانها في تأويل تقسيم يعلم ربنا العليم وبان واللام والجملة الاسمية لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما اتم الا بشر مثلنا في هذا الكلام انكار الرسالة بطريق الكناية التي هي أبلغ من الحقيقة لان البشرية في زعمهم تستلزم في الرسالة وقالوا ما أنزل الرحمن من شيء ان اتم الا تكذبون فبالغ المرسلون في التأكيدي لان هذا الانكار البالغ فلا يلزم كون التأكيدي على قدر الانكار في العدد بل أن يقوى قوته ويضعف بضعفه فلا يرد أن يقال هنا زاد التأكيدي على عدد الانكار والمرسل الاول

فيها الا وكد واحد وقد مثل به الخطاب المتردد فيلزم استواءهما قلت لكن التأكيدي الواحد في الصورة الاولى حسن وفي الثانية واجب الا أنه يلزم استواء الابتدائي والطلبى حيث ترك أسلوب الحسن وعلى هذا الموضع سؤال وله بقية تحقيق يذكر في باب الوصل والذيل * قال وتقول لمن يبالغ في الانكار انى لصادق ومن ذلك قوله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه الصلاة والسلام حين أرسلهم الى أهل انطاكية اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون وفي الثانية لما تكررت منهم الانكار ربنا يعلم انا اليكم مرسلون ونقل المصنف هذا الترتيب عن المبرد

فلا بد من تقدير أى كالتأكيدي في قول الله تعالى ويحتمل أنها اسم موصول والعائد محذوف أى ويسمى كالتأكيدي الذي قاله تعالى ثم انه ان أراد التمثيل كما هو المتبادر فهو ظاهر وان أراد الاستدلال على الوجوب ففيه أنه دلالة في الآية على وجوب التأكيدي وعلى وجوب كونه بقدر الانكار بل يحتمل أن كلاماً من التأكيدي كونه بقدر الانكار استحساناً (قوله عن رسل عيسى الخ) أى وهم يوشون بفتح الواو وسكون الواو وفتح اللام وبعدها شين معجمة ويحيى وشعمون وهو الثالث الذي عززها بعد تكذيبهم ما هذا هو الاصح وما قيل انهم يحيى وشعمون والثالث الذي عززها بولش أو حبيب التجار فغير موقوف به (قوله اذ كذبوا) ظرف لمفعول محذوف أى حكاية عن الرسل اذ كذبوا أو خبر محذوف والجملة مستأنفة أى وهذا المحكى صادر اذ كذبوا ولا يصح أن يكون ظرفاً للقال أو لحكاية لان القول والحكاية ليسا وقت التكذيب بل متأخران عنه (قوله مؤكداً بان واسمية الجملة) أى كونها اسمية لاصورتها اسمية لانه لا يشترط في التأكيدي كيد بها

كونها مدولة عن الفعلية كما هو كذا في عبد الحكيم (قوله مؤكداً بالقسم) أي وهو ربنا يعلم فقد ذكر في الكشف أن ربنا يعلم جار مجرى القسم في التأكيده كشهد الله فاندفع ما يقال أنه لا قسم هنا أو يقال مراده بالقسم القسم الحكيم لأن قولهم ربنا يعلم في قوة تقسم يعلم ربنا أو ربنا العليم (قوله حيث قالوا الخ) فيه أن هذه ثلاث إنكارات فكيف يؤكد لها أربع تأكيدات مع أنه يجب أن يكون التأكيده بقدر الإنكار والجواب أن المراد أنه يجب أن يكون التأكيده بقدر الإنكار في القوة والضعف لأن العدد كما قال الشارح هذه الإنكارات الثلاثة الواقعة منهم مساوية في القوة للتأكيدات الأربع أو أن الحصر في الموضعين بمنزلة إنكار أربع كما قاله سم أن قوله وما أنزل الرحمن من شيء يتضمن إنكارين أحدهما نزوح وهو نفي نزول شيء من الرحمن والآخر استلزامي وهو نفي الرسالة أفاده السيرامي (قوله ما أنتم إلا بشر مثلنا) إن قلت قول المنكرين ذلك إنكار للرسالة من الله لأنها هي التي يرون منافاتها للبشرية مع أن الرسل من عند عيسى لا من عند الله وحيث فلا يكون قولهم ما أنتم إلا بشر مثلنا إنكار للشيء أجيب بأن المعنى ما مرسلهم إلا بشر مثلنا والمرسل لا يكون بشرا ويحمل أنهم فهموا أن الرسل من عند الله أو يقال إنهم لم يدعواهم إلى رسالة الرسول الله بآذن الله نزولوا رسالة رسول الرسول كرسالة الرسول لأن التصديق بهذه تصديق بتلك (٢٠٧) فخطبوا الأصل بواسطة الفرع بما يقتضي نفي

مؤكد بالقسم وإن واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الإنكار حيث قالوا ما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء ما أنتم إلا تكذبون وقوله أذكذبوا مبني على أن تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثة والألف المكذب أولان (و يسمى الضرب الأول ابتدائيا والثاني طلبيا

اثنان لكن الاثنين تكذيب للثلاثة لأن المرسل والمرسل به واحد فأنكاره مع الاثنين كأنكاره مع الثلاثة ولهذا صح ضمير الجمع في قوله كذبوا والقربة انطاكية والمرسلان الأولان شمعون ويحيى عليهما السلام والثالث المعز به أي المقوي به الاثنان قيل بولس عليه السلام وقيل حبيب النجار رضي الله عنه فان قيل إن قول المنكرين ما أنتم إلا بشر مثلنا إنكار للرسالة من الله تعالى لأنها هي التي يرون منافاتها للبشرية والواقع أن الرسالة من عيسى عليه السلام ورسول عيسى لا ينكر المرسل اليهم مجامعة رسالتهم من غير البشرية فأتا ويل هذا الكلام فالجواب أنهم لم يدعواهم إلى رسالة رسول الله بآذن الله نزولوا رسالة رسول الرسول كرسالة الرسول لأن التصديق بهذه تصديق بتلك فخطبوا الأصل بواسطة خطاب الفرع بما يقتضي أصل الرسالة في زعمهم تأمله (و يسمى الفرع الأول) وهو خلو الكلام عن عدم مؤكده عند عدم الإنكار (ابتدائيا) لأنه هو الواقع في الابتداء إذاً الأصل خلو ذهن (و) يسمى (الثاني) وهو كونه مؤكداً استحساناً مع المتردد الطالب (طلبيا) لأنه لا طالب

ويسمى الأول من الخبر ابتدائيا لكونه وقع ابتداء والثاني طلبيا

أصل الرسالة في زعمهم (قوله وقوله) أي المصنف أذكذبوا بصيغة الجمع ولم يقل أذكذب بصيغة التثنية مع أن المكذب في المرة الأولى اثنان فقط (قوله مبني على أن تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثة) أي لأن مجاء به الثالث عين مجاء به الاثنان فالحكم على مجاء به الاثنان بأنه كذب حكم على مجاء به الثالث أيضاً بأنه كذب لأنه عين (قوله والا فالكذب الخ) أي والا فذلك فلا يصح لأن المكذب أولان فكيف يعبر المصنف بضمير الجمع

بقوله أذكذبوا ولك أن تقول المراد بقوله أذكذبوا أي مجموع الثلاثة من حيث هو مجموع ولا شك أن الثلاثة المركبة من اثنين قد كذبا وواحد لم يكذب يصدق على مجموعها أنه قد كذب لأن المركب من مكذب وغيره مكذب ثم إن هذا التأويل مبني على أن قوله في المرة الأولى متعلق بكذبوا كما هو الظاهر وتعلق أذكذبوا بمقدور كما مروا عن المعنى قال الله تعالى حكاية عن الرسل أذكذبوا في المرة الأولى وأما جعل متعلقاً بقال كما يدل عليه الإيضاح أو بحكاية فلا يرد ذلك لأن المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن قول الرسل في المرة الأولى كذا وفي المرة الثانية كذا ولا شك أن هذا المعنى لا دلالة له على أن الثلاثة كذبوا في المرة الأولى (قوله فالكذب أولان اثنان) أي وهما المرسلان أولاهما بولس ويحيى عليهما السلام والثالث المعز به أي المقوي به الاثنان شمعون (قوله ويسمى الضرب الأول) أي الخلو عن التأكيده كما كان هذا أولاً ذكره في كلام المصنف أولاً وضمننا الثاني هو التأكيده كيداً استحساناً والثالث هو التأكيده وجوباً (قوله ابتدائيا) أي ضرباً ابتدائياً لكونه غير مسبوق بطلب ولا إنكار (قوله والثاني) وهو التأكيده كيداً استحساناً عند التردد والطلب للحكم وإنما كان هذا الضرب ثانياً لأنه ذكره ضمناً في كلام المصنف (قوله طلبيا) أي ضرباً طلبياً لأنه مسبوق بالطلب أو لكونه مخاطباً له

والثالث انكار يا واخراج الكلام على هذه الوجوه اخراجا على مقتضى الظاهر

(قوله والثالث) أى ويسمى الضرب الثالث أى المذكور فى المتن ضمنا ثالثا وهو التأكيد وجوبا عن الانكار (قوله انكار يا) أى ضربا انكاريا لانه مسبوق بالانكار أو لكون المخاطب بالكلام الشتمل عليه منكرا فالسمية بالنظر لحاله أو لحال المخاطب (قوله واخراج الكلام عليها) أى تطبيق الكلام عليها بمعنى إثباته به متكيفا بتلك الأوجه ومشتملا عليها ومتصفافها (قوله على الوجوه المذكورة) الأنسب أن يقول على الضروب المذكورة إلا أن يقال عبر هنا بالوجوه إشارة الى أن المراد بالضروب فى كلام المصنف الوجوه (قوله فى الأول) أى فى الالتقاء الأول لان اللقاء الكلام خاليا عن التأكيد يقال له اللقاء أول بالنسبة لالتقاءه مؤكدا بحسب الترتيب الطبيعى وليس المراد فى الضرب (٢٠٨) الأول لئلا يلزم ظرفية الشيء فى نفسه لان الضرب الأول نفس الخلو عن التأكيد

وكذا يقال فى قوله فى الثانى وفى قوله فى الثالث إلا أن تجعل فى معنى الباء أى بالنسبة للضرب الأول وكذا يقال فيما بعده (قوله والتقوية) يؤكد الخ الأولى أن يقول والتأكيد استحسانا والتأكيد وجوبا لتظهر التماثلة لان المقابل للخلو على التأكيد نفس التأكيد استحسانا أو وجوبا لا التقوية به (قوله اخراجا على مقتضى الظاهر) أى اللقاء جاريا على مقتضى الظاهر أو اللقاء لا أجل مقتضى ظاهر الحال * واعلم أن الحال هو الأمر الداعى الى ايراد الكلام مكيفا بكيفية ما سواء كان ذلك الأمر الداعى ثابتا فى الواقع أو كان ثبوته بالنظر لما عند المتكلم كتزويل المخاطب غير السائل منزلة السائل

والثالث انكار يا (يسمى اخراج الكلام عليها) أى على الوجوه المذكورة وهى الخلو عن التأكيد فى الأول والتقوية يؤكد كداسة حسنا فى الثانى وجوب التأكيد بحسب الانكار فى الثالث (خراجا على مقتضى الظاهر) وهو أخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال

(و) يسمى (الثالث) وهو كون الكلام مؤكدا وجوبا مع النكر (انكار يا) لوقوعه فى مقابلة الانكار (و) يسمى (خراجا الكلام عليها) أى على هذه الوجوه وهو الخلو من التأكيد فى الالتقاء الأول والانصاف بتأكيد الاستحسان فى الالتقاء الثانى وبإثبات الوجوب فى الالتقاء الثالث (خراجا على مقتضى الظاهر) فصفة الكلام باعتبار تلك المقامات تسمى بالتسامى الأول والانيان به باعتبار انصافه بما يقتضى تلك المقامات يسمى اخراجا على مقتضى الظاهر أى مقتضى ظاهر الحال واحترز به عن اخراجا على مقتضى تزويل غير النكر كالمنكر فيؤكد أو المنكر كغيره فلا يؤكد فان هذا اخراجا على مقتضى الحال لا على مقتضى ظاهر الحال فقط مقتضى ظاهر الحال أخص من مقتضى الحال لان مقتضى

والثالث انكار يا وفى عبار المصنف تسامح حيث قال عن الرسل انهم كذبوا فى المرة الاولى وانما كذب فيها اثنان واعلم بى يدان القائلين انا اليكم مرسلون ثلاثة فالتكذيب الذى واجهوا به اثنين فى الأول تكذيب فى المعنى لثالث فكان الثلاثة كذبوا فقالوا انا اليكم مرسلون والتكذيب الثانى كان أبلغ لكونه تكذيبا لثلاثة بالصريح ولكونه تكذيبا ثانيا ولكونه تكذيبا بعد إقامة الدليل لكونه وقع بعد تكرار الاذار وكان ينبغي أن يقول المصنف ان فى بنايعهم تأكيد أيضا لانه فى معنى القسم كقوله * ولقد علمت لتأتين منيتي * فلم الله أجدر بذلك ونص عليه سيبويه مع تأكيدان واللام ففيها حينئذ ثلاث تأكيدات قال الزمخشري ان الأول ابتداء خبر ولذلك لا يؤكده الابان وقد يعترض عليه فيه فيقال ان التكذيب وقع صريحا لقوله تعالى كذبوهما ويمكن جوابه بأخرين * أحدهما أن يقال تكذيب الثلاثة لم يقع قبل ذلك وانما وقع تكذيب اثنين فى الثانى أن يقال انه لم يكن أن الخطاب ابتدأ بلى بى يد أنه خبر أول لذلك لم يحتاج لكثرة التأكيد ولا شك أنه أول خبر صدر من الثلاثة نص (واخراج الكلام عليها اخراجا على مقتضى الظاهر) ش أى ويسمى اخراجا على مقتضى الظاهر ويعنى بمقتضى الظاهر ما يقتضيه المقام وهو أخص من مقتضى الحال لان الحال قد يقتضى اخراجا على خلاف الظاهر كذا قيل وفيه نظر فان الظاهر أن بين مقتضى الحال ومقتضى الظاهر عمومًا وخصوصًا

وظاهر الحال هو الأمر الداعى الى ايراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة بشرط أن يكون ذلك الأمر الداعى ثابتا فى الواقع من فلذا كان ظاهر الحال أخص من الأول مطلقا فالتطبيق على الثانى اخراجا للكلام على مقتضى ظاهر الحال وعلى مقتضى الحال وعلى الأول اخراجا على خلاف ظاهر الحال وعلى مقتضى الحال ثم ان تلك الكيفية هى مقتضى الحال أو ظاهره فشكل كيفية اقتضاها ظاهر الحال اقتضاها الحال ونيس كل كيفية اقتضاها الحال اقتضاها ظاهره فعموم مقتضى بالكسر يقتضى عموم مقتضى (قوله لان معناه) أى معنى مقتضى الظاهر مقتضى ظاهر الحال أى مقتضى الحال الظاهر فالحال تحت فردان ظاهره وخفى فالظاهر ما كان ثابتا فى نفس الأمر والخفى ما كان ثابتا باعتبار ما عند المتكلم واذا كان تحت فردان كان ظاهر الحال أخص من مطلق الحال (قوله لان معناه الخ) أى وليس المراد به مقتضى ظاهر الأمر أى الأمر الظاهر كان حالا أو غيره والا كان بينه وبين مقتضى الحال العموم والخصوص الوجهى لاجتماعهما فيما

إذا كان الداعي هو الأمر الظاهر أى الثابت في الواقع وانفراد مقتضى الأمر الظاهر دون مقتضى الحال فيما إذا كان الكلام على وفق الظاهر أى الثابت في الواقع دون الحال الذى عند التكلم كالو زلت المنكر كثير المنكر وأ كدت الكلام نظرا لظاهر وانفراد مقتضى الحال بدون مقتضى الأمر الظاهر فيما إذا كان الكلام على وفق مقتضى الحال الغير الظاهر بأن كان الحال غير ثابت في الواقع كافي تنزيل غير المنكر منزلة المنكر وتأيد الكلام له أفاده عبد الحكيم (قوله من غير عكس) أى لقوى وأما العكس المنطقي فثابت وهو بعض مقتضى الحال مقتضى ظاهر الحال (قوله كافي صور اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر) أى المذكورة في قول المصنف وكثيرا ما الخ وذلك كالو زل غير السائل منزلة السائل فأتى اليه الكلام . وكذا قالتا كيد مقتضى الحال الذى هو السؤال تنزيل لا لكنه خلاف مقتضى ظاهر الحال الذى هو عدم السؤال حقيقة (قوله وكثيرا) نصب على الظرفية أو الصدرية وما زائدة لتأ كيد الكثرة أى ويخرج الكلام تخريجا كثيرا أوحينا كثيرا أو المراد أن تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كثير في نفسه لا بالإضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا أو يقال انه كثير بالنسبة الى مقابله قليل (٢٠٩) بالنسبة اليه باعتبار أن أنواع خلاف مقتضى الظاهر أكثر من

فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كافي صور اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فانه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر (وكثيرا ما يخرج) الكلام (على خلافه) أى على خلاف مقتضى الظاهر (فيجعل غير السائل كالسائل

الحال في الجملة يصدق بنوعين مقتضى ظاهره بأن لا يكون ثم تنزيل شيء كغيره ومقتضى باطنه بأن يكون ثم تنزيل حال كغيره فظهر أن مقتضى الحال أعم مطلقا من مقتضى الظاهر فلو فرض تنزيل غير المنكر كالمنكر ومع ذلك ترك التأ كيد لم يكن من مقتضى الحال في شيء لانه بعد التنزيل زال اعتبار الظاهر فلا يكون ترك التأ كيد من مقتضى الحال أصلا وبهذا يعلم أن ظاهر الحال مقتضى إنما يكون مقتضى الحال ان لم يكن ثم تنزيل وأما ان كان ثم تنزيل لم تكن موافقة الظاهر مقتضى الحال اذ لا يعرف ذلك التنزيل الا بإجراء الكلام على مقتضاه فتحقق بهذا العموم بالاطلاق بين مقتضى الظاهر والحال كما تقدم والى هذا التنزيل أشار بقوله (وكثيرا ما) أى وزمانا كثيرا (يخرج) الكلام (على خلافه) أى خلاف مقتضى ظاهر الحال (فيجعل غير السائل كالسائل) فيؤكد الكلام معه

من وجه ثم ان مقتضى الظاهر قد يكون باعتبار أحد هذه الأساليب وقد يكون باعتبار غيرها من اعتبارات المعاني ص (وكثيرا ما يخرج) الكلام على خلافه الخ (ش يعنى خلاف الظاهر (فيجعل غير السائل) يعنى خالى الذهن (كالسائل

مقتضى الظاهر أكثر من أنواع مقتضى الظاهر اذ أنواع الاول تسعة وأنواع الثاني ثلاثة كما يأتى بيانه ويخرج في كلام المصنف بتشديد الراء كما هو الرواية ومصدره التخريج لكن المناسب لقوله سابقا ويسمى اخراج الكلام عليها الخ عدم تشديد الراء ومصدره الاخراج هذا وذكر بعضهم أن تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر من باب الكناية لان الخبر اذا أورد في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر دل على أن التكلم

(٢٧ - شروح التاخيص - أول) نزل هذا المقام الغير المناسب منزلة المقام المناسب الذى يطابقه ظاهر الكلام واعتبر فيه الاعتبارات الثلاثة بذلك المقام مثلا الخبر المجرد عن التأ كيد يدل على خلو الذهن بالدلالة الخطابية فاذا ألقي الى المنكر والتردد دل على تنزيه منزلة خالى الذهن ضرورة بحسب عرف البلغاء تعويلا على ما يزيد الانكار من الأدلة التي معه اذا تأمل فيها ويكون ذلك كناية لانه ذكر الالزام الذى هو مودلول الكلام الشتمل على الخصوصية وهو المقام الذى لا يناسبه بحسب الظاهر مع قرينة غير ممانعة من ارادته واستعمل اللفظ فيه وقصد منه الى ملزومه الذى هو تنزيل المقام الغير المناسب منزلة المقام المناسب وهذا التنزيل هو المقصود الاصل وقس على ذلك القاء الخبر المذكور بتأ كيد قوى الى غير المنكر فانه لما كان فيه دلالة خطابية على انكار المخاطب ولم يوجد الانكار في المخاطب دل ضرورة على تنزيه منزلة المنكر تعويلا على ما يلزمه لزوما عرفيا وهو أن يكون المخاطب ملابسا لشيء من الانكار ويكون ذلك كناية كما بينا وهكذا وقيل انه من قبيل الاستعارة بالكناية والتخييل والحق أنه لا يقال فيه شيء من ذلك لان المجاز والكناية انما هو باعتبار المعاني التي يوضع لها الالفاظ وهذا بخلاف ذلك اذ لم يستعمل اللفظ فيه لانها معان عرضية (قوله فيجعل غير السائل) أى كخالى الذهن وقوله كالسائل هو المتردد في الحكم الطالب له التقدم في قول المصنف وان كان مترددا الخ وهو القسم الثاني وتقدم أنه يؤكده استحضانا ثم أن المتبادر أن القاء في قوله فيجعل الخ للتفريع على قوله يخرج الكلام وأنه واقع عقبه مع أن الجعل المذكور ليس واقعا عقب التخريج بل مصاحب له بل اذا نظرت الى تحقيق تجدد المقدم انما هو جعل غير السائل كالسائل أى تنزيه منزله ثم يخرج الكلام على خلاف

مقتضى الظاهر بعد ذلك بأن يؤكد والجواب أن الفاء هنا للعطف المجرد عن السببية أو أنها للتفريع ومعنى قوله وكثيرا ما يخرج أي يقصد التخريج ولا شك أن التنزيل يعقب قصد التخريج أو أن قوله فيجعل الخ تفصيلا أجماله في قوله وكثيرا الخ وأعلم أن حال مخاطب بالجملة الخبرية منحصر في العلم بالحكم والحلو منه والسؤال له والانكار له فالعالم لا يتصور معه اخراج الكلام على مقتضى الظاهر لأن مقتضاه أن لا يخاطب بما يعلمه فخطابه به إنما يكون بعد تنزيله منزلة غيره من الثلاثة ويكون الكلام حينئذ مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر وكل من الخالي والسائل والمنكر يتصور معه الوجهان فإذا نظر في خطابه إلى حال نفسه القائم به كان القاء الخبر إليه اخراجا على مقتضى الظاهر وإن نزل في ذلك منزلة أحد الآخرين إذ لا معنى لتنزيله في الخطاب منزلة العالم كان اخراجا على خلاف مقتضاه فانهخص اخراج الكلام في اثني عشر قسما ثلاثة منها في اخراج الكلام على مقتضى الظاهر وتسعة في اخراجه على خلافه ثلاثة منها في العالم وستة في غيره وإذا ضربت هذه الاثني عشر في اثبات والنفي صارت أربعة وعشرين إذا علمت هذا فقول المصنف فيجعل غير السائل يتناول خالي الذهن والمنكر والعالم إلا أن المقصود الأول لأن تقديم الموضع لجنس الخبر إنما يعتبر بالنسبة للخالي وقديقل هذا لا يناق التناول لأن قوله إذا قدم الخ هذا بالنسبة لخالي الذهن فلا يرد أن المصنف أهمل بقية الأقسام بقي شيء آخر وهو أن اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر قد يلتبس باخراجه على مقتضى الظاهر فلا تظهر الفائدة وذلك كجعل السائل كالحالي لأن ترك التأكيد للسائل جائز ولا يخل بالبلاغة فلا يعلم به تنزيله منزلة الخالي وأجيب بأنه عند الالتباس يحتاج إلى قرينة تعيين المقصود أو ترجمه فان لم توجد قرينة صح الكلام على كل من الأمرين وكذا بعض صور اخراج الكلام على مقتضى الظاهر قد يلتبس ببعض كما في التأكيد مع السائل فإنه يلتبس بالتأكيد مع المنكر (٢١٠) إذا الوجوب والاستحسان لا يفهمان من اللفظ وكذا بعض صور اخراجه على

خلافه يلتبس ببعض كما في جعل الخالي بمنزلة السائل فإنه يلتبس بعمله كالمنكر فان كان هناك قرينة عمل بها أو لإصحاح الحمل على كل أفاده يس تقلا عن شرح الفوائد (قوله إذا قدم اليه) ظرف ليجعل فيقتضى أن جعل غير السائل بمنزلة السائل مقيد بالتقديم المذكور مع

إذا قدم اليه (أي إلى غير السائل (ما يلوح) أي يشير (له) أي لغير السائل (بالخبر فيستشرف) غير السائل (له) أي لا يخبر بمعنى ينظر اليه يقال استشرف الشيء إذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس

استحسانا وإنما يخرج الكلام معه كذلك بتنزيله كالسائل (إذا قدم اليه) أي إلى غير السائل (ما يلوح) أي يشير (له) (جنس) (الخبر) وذلك بأن يذكر له شيء من شأن صاحب الذكاء والفطنة التسارع منه إلى فهم جنس الكلام أو نوعه فان تسارع اليه وتردديه بالفعل خرج عن التنزيل والالف) وهو بحيث (يستشرفه)

إذا قدم له ما يلوح بالخبر فيستشرفه (أي يتطلع له مأخوذا من المستشرف وهو الواقف بالشرف وهو المكان العالي وقوله ينزل غير السائل يقتضى أن الخبر الطلبي من شرطه السؤال وليس كذلك إلا أن

انه قد ينزل منزلته لأغراض آخر كالأهتمام بشأن الخبر لكونه مستبعدا والتنبيه على غفلة السامع وأجيب بأن هذا التقييد يراد بالنظر لما هو شأن في الاستعمال كذا في عبد الحكيم (قوله ما يلوح بالخبر) أي بخبره وذلك بأن يذكر له كلام يشير إلى جنس الخبر بحيث يكاد صاحب الفطنة والذكاء أن يتردد في الخبر ويطلبه من حيث انه فرد من أفراد ذلك الجنس الذي دل عليه الكلام المتقدم كقوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا فإنه كلام قدم ما يلوح لجنس الخبر وهو أنهم مستحقون للعذاب والشأن أن صاحب الفطنة إذا سمعه ترد في عين الخبر وهو هل هؤلاء القوم محكوم عليهم بالاغراق أو بغيره كالأحراق أو الهدم أو الخسف فان كان ذلك الكلام المتقدم يفهم منه شخص الخبر أو جنسه وتردديه بالفعل خرج عن التنزيل (قوله بالخبر) أي بجنس الخبر أي ما يشير إلى جنس الخبر الذي سيذكر (قوله فيستشرفه) أي فيكاد أن يستشرفه لا أنه يصير مستشرفا وطلبه بالفعل والالكان الكلام معه مؤكدا على مقتضى الظاهر ولا تنزيل وأورد على المصنف أن استشرف يتعدى بنفسه كما يشير له قول الشارح يقال استشرف الشيء الخ والمصنف قد عداه باللام ولا يصح جعل اللام لتقوية الفعل لانه يجب تقديم اللام المقوية للفعل عليه كما في قوله تعالى ان كنتم لارؤيا تعبرون قلت اللام اما زائدة مثلها في قوله تعالى رد لكم أي رد فكم أو أن الفعل منزل منزلة اللازم والفعل المنزل منزلة اللازم يتعدى باللام أي يقع منه الاستشراف والطلب له أو ضمن يستشرف معنى فعل يتعدى باللام وهو يتيمأ أو ينظر ويلتفت ثم ان الاعتراض مبني على رجوع ضمير له للخبر كما قال الشارح ولوجمل ضميره للووح ومفعول يستشرف محذوف والتقدير فيستشرف الخبر لأجل اللوح لم يرد شيء (قوله يعني ينظر اليه) عبر بعبارة إشارة إلى أن معنى الاستشراف ليس هو النظر فقط بل هو مجموع أمور ثلاثة رفع الرأس والنظر وبسط الكف فوق الحاجب فخرج عن اثنين منها وأرى به النظر ثم بعد ذلك استعمل النظر هنا في لازمه العرفي وهو التأمل (قوله كالمستظل من الشمس)

استشراف المتردد الطالب بقوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغرقون وقوله وما يرى نفسى ان النفس لا مارة بالسوء وقول بعض العيب
ففتها وهي لك الفداء * ان غنا الابل الحداء
وسلوك هذه الطريقة شعبة من البلاغة فيها دقة وغموض * روى عن الاصمعي أنه قال كان أبو عمرو بن العلاء وخلف الأحمر يأتیان بشارا فيسلمان عليه بغاية الاعظام ثم يقولان يا أبا معاذ ما حدثت فيخبرهما وينشد هما ويكتبان عنه متواضعين له حتى يأتي وقت الزوال ثم ينصرفان فأتياه يوما فالا مائدة القصيدة التي أحدثتها في ابن قتيبة قال هي التي بلغت كما قال بلقنا انك أكرت فيها من الغريب قال نعم ان ابن قتيبة يتباصر بالغريب فأحببت أن أورد عليه ما لا يعرف قال فأنا نشدنا هايا أبا معاذ فأشدهما
بكرًا صاحبي قبل الهجير * ان ذاك النجاح في التكبير

أى من شعاعها أى كالمتيقن لشعاعها (قوله استشراف الطالب المتردد) أى استشرافا كاستشراف الطالب المتردد وأتى المصنف بذلك إشارة إلى أن غير السائل المنزل منزلة السائل ليس عنده تردد ولا طلب بالفعل والا كان تخريج الكلام ليس على خلاف مقتضى الظاهر بل المراد انه من حيث الكلام الذى أتى اليه بمظنة التردد والطلب (قوله أى لاندغنى) أشار بذلك الى أن المراد بالنهي عن الخطاب في شأنهم النهي عن الدعاء والشفاعة لهم من قبيل إطلاق العام وإرادة الخاص فهو محذور (٢١١) أو من إطلاق المزوم وإرادة اللازم لا يلزم من النهي عن العام

النهي عن الخاص على طريق السكاية أو الحجاز المرسل (قوله في شأن قومك) يشير إلى أن الآية حذف مضاف إلى لا تخاطبني في شأن الذين ظلموا وقوله في شأن قومك من ظرفيه المتعلق في التعلق أوفى بمعنى الباء وشأنهم هو دفع المذاب عنهم فقوله واستدفاع الخ تفسير لما قبله والسين والثاء زائدتان قوله (بشفاعتك) أى لا تدعنى دعاء مصورا بشفاعتك فهو تصوير للنهي عنه (قوله

استشراف الطالب المتردد نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا) أى لاندغنى يأنوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر تلو يحاموا ويشعر بأنهم قد حق عليهم العذاب فصار المقام مقام ان يتردد الخطاب في هل انهم صاروا محكوما عليهم بالاغراق أم لا فقليل (انهم مغرقون) مؤكدا أى محكوما عليهم بالاغراق

استشراف المتردد الطالب) والاستشراف الى الشيء أن ينظر اليه الانسان رافعا رأسه باسطة كفه على عينه كالمتيقن لشعاع الشمس وذلك نحو قوله تعالى (ولا تخاطبني في الذين ظلموا) والخطاب لنوح أى لانكلمني يأنوح في شأن قومك ولا تنفع في دفع العذاب عنهم وقد تقدم قوله أيضا واصنع الفلك بأعيننا فكان المقام مقام التردد في ان القوم هل حكم عليهم بالاغراق أم لا فقليل (انهم مغرقون) بأن الجملة الاسمية وقد علم من قولنا فكان المقام مقام التردد ان المراد بقوله يستشراف

يراد بالسؤال السؤال المعنوي اللازم في المعنى للتردد والذي يلوح بالخبر هو كقوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا فانه يلوح بأعم من الخبر وحاصله أنه لما حصل التلويح بقوله تعالى ولا تخاطبني صار الخطاب بقوله انهم مغرقون طلبيا فأكده فان قلت التلويح هو تقديم ما يدل على الشيء والأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم لا يترددون في خبر الله تعالى المدلول عليه بالتلويح قلت أجيب عنه بأن التلويح ليس دليلا ولا بدل يفهم انه قد يكون المراد ذلك وفيه بعد

فهذا) أى قوله ولا تخاطبني الخ واعلم أن قوله ولا تخاطبني الخ يشير الى جنس الخبر وأنه عذاب وأما قوله واصنع الفلك الخ فانه يشير الى خصوصية انه الفرق فقوله الشارح يلوح بالخبر أى يشير الى جنسه وهو كونهم محكوما عليهم بالعذاب وقوله ويشعر الخ عطف على معلول وليس في قوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا اشعار بخصوص الخبر نعم يشعر به مع ضمنية قوله قبل واصنع الفلك لكن المصنف والشارح لم ينظرا لذلك أصلا وقوله فصار المقام أى بسبب المألوح الى جنس الخبر مقام أن يتردد أى صار مظنة للتردد والطلب وان لم يتردد الخطاب ولم يطلب بالفعل وذلك لانه تكاد نفس الذي اذا قدم لها ما يشير الى جنس الخبر أن تتردد في شخص الخبر وتطلبه من حيث انها تعلم أن الجنس لا يوجد الا في فرد من أفرادها فيكرن ناظر اليه بخصوصه كأنه متردد فيه كمنظر السائل وما ذكرنا اندفع ما يقال ان سبق المألوح الى جنس الخبر فاستشرافه لا يقتضى تأكيده لانا كيد الخبر المخصوص كذا قرر شيخنا العدوي وقرر بهضم كلام الشارح بوجه آخر وحاصله ان قوله فهذا كلام أى قوله لا تخاطبني في الذين ظلموا مع ضمنية قوله واصنع الفلك وقوله يلوح بالخبر أى بشخصه وجنسه وقوله قد حق عليهم العذاب الاولى الفرق وقوله بل صاروا محكوما عليهم بالاغراق أى كما يشعر به المألوح أو المحكوم به عليهم غيره (قوله في انهم الخ) أى في جواب انهم الخ (قوله محكوما عليهم) أى مقدار عليهم الفرق وقوله ام لا أى او اندفع عليهم غيره من أنواع العذاب وليس المراد أنهم مغرقون بالفعل لان اغراقهم متأخرو لم يكن حاصلًا وقت خطاب نوح ونهيهم عن الدعاء والشفاعة لهم

حتى فرغ منها فقال له خلف لو قلت يا أبا معاذ بئرا فالنجاح في التبكير * كان أحسن فقال بشار إنما بنيتها اعرابية وحشية فقلت ان ذلك النجاح كما يقول الاعراب البدويون ولو قلت بئرا فالنجاح كان هذامن كلام الولدين ولا يشبه ذلك الكلام ولا يدخل في معنى القصيدة قال فقام خلف فقبل بين عينيه فهل كان ماجرى بين خلف و بشار بمحضر من أئى عمرو بن العلاء وهم من فحولة هذا الفن الا للطف المعنى في ذلك وخفائه * وكذلك ينزل غير المنكر منزلة المنكر اذا ظهر عليه شئ من امارات الانكار كقوله

(قوله ويجعل غير المنكر) أى خالى الذهن والسائل والعالم وان كان المثال من تنزيل العالم منزلة المنكر فان قلت أى ثمرة لتنزيل السائل منزلة المنكر سرح أنه يؤكده من غير (٢١٢) تنزيل قلت فائدة التنزيل زيادة التأكيد فان السائل يؤتى في الكلام الملقى اليه

(و) يحمل (غير المنكر كالمنكر اذا لاح) أى ظهر (عليه) أى على غير المنكر (شئ من امارات الانكار نحو جاء شقيق) اسم رجل (عارضارحه) لئى واضعاه على العرض

كون للنقام مقام الاستشراف كما قررنا لا وقوع الاستشراف بالفعل والا كان للنقام ظاهريا لا تنزىليا وعلم من قولنا جنسه ونوعه أنه يجب أن يكون بحيث يتردد في شخص الخبر ونوعه سواء كانت نوعية الخبر أو شخصيته باعتبار ذاته أو باعتبار الخبر عنه بل يكفي كونه بحيث يتردد في الجنس في صحة الجواب بالشخص مؤكدا لضمنه للجنس كقوله تعالى يا أيها الناس اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شئ عظيم فان خطاب الناس بأمرهم بتقوى ربهم يشعر بأن ذلك الأمر مخوف فكان المقام مقام التردد هل أمامهم شئ عظيم يقع لهم ان لم يتقوا من غير تعيين ذلك الشئ فقل ان زلزلة الساعة شئ عظيم مؤكدا مع تعيين شخص الخبر عنه تأمله (و) يحمل (غير المنكر) ودخل فيه خالى الذهن والطالب (كالمنكر) فيلقى اليه الكلام مؤكدا على سبيل الوجوب امدخول الخالى فواضح وأما الطالب فلان التأكيدي في حقه لا يجب فيزداد درجة الوجوب بجعله كالمنكر والمراد بالوجوب شدة التأكيدي وإنما يحمل غير المنكر كالمنكر (اذا لاح) أى بان (عليه شئ من امارات الانكار) والمراد بأمارات الانكار ههنا ما يناسب باعتبار حال من ظهرت تلك الامارات عليه كونه منكرا في زعم المتكلم لا الامارات الموجبة لظن الانكار والا كان تأكيدي الكلام ظاهريا لا تنزىليا وذلك (نحو) قوله

بتأكيدي واحد والمنكر يوقى في الكلام الملقى اليه بأكثر وهذا أحسن مما اجاب به بعضهم من ان فائدة التنزيل صيرورة التأكيدي واجبا بعد أن كان مستحسنا لان هذا امر خفي لا اطلاع عليه (قوله كالمنكر) أى فيلقى اليه الكلام مؤكدا على طريق الوجوب بتأكيدي قوي أو ضعيف على حسب ما يقتضيه الحال اذا راعاه المتكلم (قوله اذا لاح الخ) أى وان كان الحكم بعيدا والمخاطب سيئ الظن بالمنكلم أو يعرف منه انه لا يقبله (قوله نحو جاء شقيق) أى نحو قول حجل بفتح الحاء المهمة وسكون الجيم (١) ابن فضالة بفتح النون وبالضاد المعجمة اسم اموي وحجل لقبه واسمه أحمد ابن عمرو بن عبد القيس بن

لان هذا تلويح قوي يقارب الصراحة ولا يحسن الجواب بأن التردد في ان ذلك مما يدعى بزواله فيزول أولا لانا اذا جعلناه خبرا بهلا كهم فغضب الله لا يخلف وعيدا كان أم غيره على رأى جمهور أهل السنة ومن عني عنه من النصاة لم يدخل في عموم الوعيد ولا يحسن الجواب بأنه جوز أنهم يسلمون كذلك أيضا فتعين أن يقال ولا تخاطبني دل على مطلق الاهلاك فحصل التردد في كيفية من اهلاك وغيره فجاء الخطاب طلبيا ومن ذلك وما أبرى نفسي ان النفس لامارة بالسوء وقول الشاعر:

ففتنها وهى لك الفداء * ان غناء الابل الحذاء

ومنه بيت بشار بكر اصاحي قبل الهجير * ان ذاك النجاح في التبكير وقد قال له خلف الاحمر لو قلت * بئرا فالنجاح في التبكير * ثم رجع اليه وذلك بمحضر من أئى عمرو بن العلاء ص (وغير المنكر كالمنكر اذا لاح عليه شئ من امارات الانكار) شئ يعنى ان فعل ماجرت العادة انه اعيا صدر مع الانكار ينزل منزلة الانكار كقوله

معن فهو غير حجل بن عبد المطلب عم النبي ﷺ خلا لما ذكره عبد الحكيم فان ذاك اسمه المغيرة وأمه هالة بنت وهيب و بهر البيت المذكور

والشاعر المذكور أحد أولاد عم شقيق الذي جاء لحاربتهم وقوله هل أحدث الدهر لنا نكبة أى بحيث اتنابعنا أسلحتنا حتى ان شقيقا يأتى للحرب عارضارحه وقوله أم هل رقت أم شقيق سلاح أى سلاحنا بحيث صار ذلك السلاح لا يقطع شيئا لما قرأته أم شقيق عليه من الرقية (قوله جاء شقيق) أى للحرب (قوله اسم رجل) أى وليس المراد به شقيق النعمان الذي هو نوع من أنواع الراحين (قوله على العرض) أى على عرض الرمح بأن جعله وهو راكب على فخذه بحيث يكون عرض الرمح في جهة الاعداء ولا شك أن الوضع على هذه الهيئة

(١) وسكون الجيم : يؤخذ من القاموس فتحها وان ساكنها حجل عم النبي صلى الله عليه وسلم كتبه مصححه

جاء شقيق عارضا رحمه * إن بنى عمك فيهم رماح

فإن مجيئه هكذا مدلا بشجاعته فدوضع رماحه عرضا لدليل على اعجاب شديد منه واعتقاد أنه لا يقوم اليه من بنى عمه أحد كما أنهم كلهم عزل ليس مع أحد منهم رماح

علامة على انكار وجود السلاح معهم وأما وضع الرماح على طوله بحيث يكون سنانها جهة الاعداء فهو علامة على التصدي للحاربة الناشئ من الاعتراف بوجود السلاح معهم (قوله فهو لا ينكر الخ) أي بل هو عالم بذلك لكونهم متلبسين بالحرب فهو من تنزيل العالم منزلة المنكر لأن تنزيل الخالي منزلة المنكر كما قال بعضهم اذ ليس من شأن العاقل أن لا يعلم بوجود السلاح مع أعدائه حال القتال مع شيوع ذلك في العرب ولأن المناسب لسياق الكلام للتوبيخ جعله من تنزيل العالم منزلة المنكر (قوله لكن مجيئه) أي للحرب (قوله من غير التفات) أي لبنى عمه وقوله وتتهوؤ أي ومن غير تهوؤ ولما حاربهم (قوله أمانة أنه يعتقد) أي علامة على اعتقاده أنه لا رماح فيهم لأنه على عادة من ليس متهيئا للحرب ان فات يجوز أن يكون (٢١٣) شقيق فعل ذلك لاعتقاده انه

ليس فيهم من يقاومه
وان علم ان فيهم رماحا
وحيث فلا يكون ذلك
الفعل الواقع منه علامة

على الاعتقاد المذكور حتى
ينزل منزلة المنكر قلت
حيث علم بأن فيهم سلاحا
فلا ينبغي له أن يفعل ذلك
الفعل الحاصل منه ولو
علم أنه ليس في أعدائه من
يقاومه لان شأن العاقل
أن لا يأمن اذا علم بوجود
السلاح لاحتمال الضرر
واذا كان كذلك كان فعله
دالا على اعتقاده لا رماح
فيهم (قوله لا سلاح معهم)
تفسير اقوله عزل وهو
بالعين المهملة والزاي
المعجمة جمع أعزل وهو

فهو لا ينكر أن في بنى عمه رماحا لكن مجيئه واضحا لرمحه على العرض من غير التفات وتهوؤا مارة أنه يعتقد أن لا رماح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله (ان بنى عمك فيهم رماح)

(جاء شقيق عارضا رحمه * ان بنى عمك فيهم رماح) فإن مسمى شقيق لما جاء وقد وضع رماحه على عرض أي جانب يقال عرض السيف على فخذه وعرض العود على اناه اذا وضع كلا منهما فيما ذكر على جانب ولم يجي على هيئة التهيب لجرد الفرار أو للدفاع مع الفرار خوفا من بنى عمه لان جبنه وقلة فائدته وضعف بنيته في زعم الشاعر يقتضي له هيئة الدفاع مع الفرار لاهيئة من لا يبالي بأعدائه من بنى عمه حتى يضم رماحه على تلك الهيئة نزل منزلة من أنكر أن في أعدائه من بنى عمه رماحا جمع رماح على أن تكون في بمعنى عند أو جمع رماح ولما نزل منزلة المنكر لا تناسبه بما يناسب الانكار باعتبار جبنه وضعفه وهو عرض رماحه خوطب على وجه التأكيد بقوله ان بنى عمك فيهم رماح وهو لا ينكر أن في بنى عمه رماحا وفي الكلام التفات من الغيبة الى الخطاب لان شقيقا اسم ظاهر علم وهو من قبيل الغيبة والكاف في بنى عمك خطاب ثم ان قال ذلك في حضرة شقيق ففيه التفات من خطابه الى الغيبة التي في الاسم الظاهر

جاء شقيق عارضا رحمه * ان بنى عمك فيهم رماح

يعني بقوله عارضا مظهرا أو حامله عرضا على كتفه من قوله عليه الصلاة والسلام ولو أن تعرضوا عليه عودا يعني أن هذه حالة من يدعى الشجاعة وأن خصمه ليس عنده ما يقابل به رماحه وأنه غير ملتفت له وقوله فيهم رماح الذي ذكره أنه جمع رماح ولو قيل أنه صدر استمارة من رماح الدابة برجلها لكان أليق بقوله فيهم من الجمع قلت وفيما قاله المصنف نظر لان هذا الخبر ليس فيه الاؤكد

الذي لا سلاح له وأما الاغزل بالغين المعجمة والزاء المهملة فهو الذي بقلفته ومن ذلك قوله في الحديث يحشر الناس يوم القيامة غرلا (قوله وخوطب خطاب التفات) أي خطاب ملتفت من الغيبة الى الخطاب لان الاسم الظاهر من قبيل الغيبة وفيه التفات آخر على مذهب السكاكي من الخطاب الى الغيبة في قوله جاء شقيق ان كان شقيق حاضرا وقت انقاء هذا الكلام اذ مقتضى الظاهر أن يقول جئت ان قلت الالتفات لابد فيه من الارتباط بين التعبيرين بنحو عطف ولا ارتباط هنا بين الجملتين وحيث فلا التفات أصلا جيب بأن جملة ان بنى عمك معه مودة لمخدوف معطوف على الجملة الأولى والتقدير فقاتله ان بنى عمك الخ وقد يقال لاحاجة لتقدير القول لانه قد يجعل الشخص بذكرا أو صافه حاضرا مخاطبا لأنرى الى قوله تعالى إياك نعبد وإياك نستعين فيحصل الارتباط لذكر الاوصاف (قوله فيهم رماح) بسكون الحاء لانه من السريع الموقوف الضرب وعروضه مطوية كالضرب ومكشوفة فالعروض مطوية مكشوفة والضرب مطوي موقوف والرمح جمع رماح في معنى عند ويحتمل أنه جمع رماح وأن في باقية على حالها لكن المناسب لقول الشارح أمانة أنه يعتقد أنه لا رماح فيهم الاحتمال الاول

(قوله مؤكدا) حال من خطاب ولم يقل واسمية الجملة لما استعرفه من انها انما تكون مؤكدة عند قصد التأكيدها ولم يتحقق هناك (قوله وفي البيت) أى فى عجزه وقوله تهكم أى من الشاعر بشقيق واستهزاء به وذلك لان مثل هذه العبارة أعنى قوله ان بنى عمك الخ انما يقال لمن يستهزؤ به لكونه لا قدر له على الحرب بل عند سماعه به يخاف ولا يقدر على حمل الرماح ولا غيرهما من آلايه لجبنه وضعفه واعترض على الشارح بان التهكم بشقيق يقتضى أنه لا يعترف بأن فيه رمحا فينفي التنزيل المذكور اذ لو اعترف بذلك لما صح التهكم به لافادته قيام الضعف ببني عمه وأجيب بأن التهكم بالنظر للواقع من الاعتراف بان فيه رمحا والنظر للتنزيل المذكور أيضا بناء على أن ذلك التهكم من باب السكينة (٢١٤) أطلق للزوم وأريد اللزوم وبيان ذلك انه وان علم أن فيه رمحا الا أن وضعه الرمح على عرضه أماره على

مؤكد بان وفي البيت على ما أشار اليه الامام الرزوقي تهكم واستهزاء كأنه يرميه من الضعف والجبن بحيث لو علم ان فيه رمحا لما التفت لفت الكفاح ولم تقوبده على حمل الرماح على طريقة قوله فقلت لحرز لما التقينا * تنكب لا يقطرك الزحام يرميه بأنه لم يباشر الشدائد ولم يدفع الى مضايق المجامع كأنه يخاف عليه أن يدس بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء لقله غناؤه وضعفه بنائه (و) يجعل (النكر)

فيكون في الكلام الفتانان وفي البيت التهكم بشقيق وأنه لو علم رمحا في بني عمه لم يكن الا بصد التهور وللفرار عند النزول والتبري من أمارات الشجاعة وأمارات قلة المبالاة بالكفاح في مجامع الرجال ويحتمل أن يكون المعنى أنه لو علم أن في بني عمه رمحا ما قويت يده على حمل الرماح لجبنه وضعفه ولكن المناسب حينئذ جاء شقيق برمح لان المراد أنه لا يناسبه استصحاب الرمح أصلا كما رأه ويحتمل أنه عبر بوضع الرمح على استصحابه وهذا التهكم في شقيق جار على طريقة قوله فقلت لحرز لما التقينا * تنكب لا يقطرك الزحام

يرميه بالضعف وقلة الفائدة وعدم حضوره مجامع الحروب بحيث يخشى عليه أن يداس أى يوطأ بالاقدام ويقطر أى يلقى على قفاه عند الزحام فالتأكيده الذي كان الاصل فيه عرفا أن يدل على الانكار حيث استعمل في غير النكر ينتقل منه الى تنزيه منزلة للنكر كالانتقال من اللزوم الى اللازم ولذلك قيل ان الدلالة هنا من باب السكينة التي هي أن يستعمل اللزوم لينتقل منه الى اللازم ولما كان وضع الرمح عرضا انما جعل أماره على الانكار من جهة كون شقيق مرميا بالجبن في زعم الشاعر كان من لطيفة هذا التنزيل اظهار التهكم والاستهزاء كما ذكرنا حسن بذلك الكلام وبلغ فيه المرام ولولا رمية بالجبن كان وضع الرمح كذلك أماره على قلة المبالاة الدالة على الشجاعة تأمله (و) يجعل (النكر)

واحدا فمن أين لنا أنه انكارى جاز أن يكون طلبيا ويكون من القسم السابق ويكون هذا التأكيده الواحد فيه استحسانا لا واجبا (و) والنكر

على عرضه أماره على الانكار لمافي من الجبن بزعم الشاعر ويلزم من ذلك التهكم به (قوله كأنه يرميه) أى كأن الشاعر ينسبه وكأن لتحقيق أى لانه ومن في قوله من الضعف بمعنى الباء (قوله والجبن) عطف تفسير (قوله بحيث الخ) بدل اشتمال عما قبله (قوله لما التفت) أى انصرف وقوله قبل بكسر اللام معناه الجانب ونصبه بنزع الحافض والكفاح المقاتلة والمحاربة أى لما انصرف الى جهة القتال أى لما ذهب اليه (قوله على طريقة) متعلق بمحذوف صفة للتهكم أى في البيت تهكم آت على طريقة قوله أى على طريقة التهكم في قوله أى قول أى

كبير

تمام البراء بن عازب الانصارى (قوله لحرز) هو اسم رجل من بني ضبة وهو الاصل الذي يجعل

الناس في حمايته وعطفه (قوله لما التقينا) أى في حال المحاربة (قوله تنكب) مفعوله محذوف تقديره تنكب القتال مثلا أى تجنبه وتنح وانصرف عنه ولا تقف في هذا المحل (قوله لا يقطرك الزحام) يحزم بقطر في جواب الامر والتقطير الالقاء على الارض على البطن أو على احد الجانبين والمراد هنا الالقاء عليها أى على أى حال والزحام مصدر بمعنى الزاحمة أى مزاحمة الجيوش بحيلها عند القتال (قوله يرميه) أى ينسبه الشاعر الى عدم مباشرة الشدائد (قوله ولم يدفع الى مضايق المجامع) جمع مجمع بمعنى محل الاجتماع أى ولم يدفع الى المواضع الضيقة التي يجتمع فيها الداس كواضع الحروب وهذا لازم لما قبله (قوله أن يدس) بتشديد الدس من غير ألف مأخوذ من الدس وهو الاخفاء تحت التراب وفي بعض النسخ أن يداس بالالف مأخوذ من الدوس وهو جعل الشيء تحت الاقدام وهذه النسخة أنسب بقوله بالقوائم (قوله لقله غناؤه) بفتح القين المعجمة أى نفعه (قوله بنائه) بفتح الواو (١) أى بنيته وذاته وفي بعض النسخ ثباته (قوله ويجعل للنكر) أى ينزل وكذلك الطالب المتردد

منزلة غير المنكر اذا كان معهما تأمله ارتدع عن الانكار كما يقال لمنكر الاسلام الاسلام حق

(قوله كغير المنكر) هو وان صدق بخالي الذهن والعالم بالحكم والمتردفيه الا أن المراد خصوص الأول فاذا نزل المنكر أو المتردد منزلة أتى الخبر لهما غير مؤكد ولا يدخل فيه المتردد الطالب اذا ثمة لجعل المنكر مثله لان كلامهما يلقى اليه الخبر مؤكدا وحمله على معنى جعل المنكر كالتطالب فيستحسن التأكيده فقط بعد أن كان واجبا في غاية البعد اذ الوجوب وعدمه أمر خفي لا اطلاع عليه الا أن يقال تظهر ثمة التنزيل بالنسبة لقلة التأكيده بعد ان كان كثيرا ولا يدخل أيضا العالم بالحكم إذ لا معنى لتنزيل المنكر منزلة العالم في القاء الخبر اليه لان تنزيهه منزلة العالم يقتضي عدم خطابه (قوله ان تأمله) أي تأمل فيه لان التأمل النظر في الشيء (قوله أي شيء من الدلائل) أي ولو واحدا منها (قوله والشواهد) تفسير لما قبله وكان نكتة التفسير الاشارة الى (٢١٥) أن المراد بالدلائل ما يشمل القرائن ونحوها

وليس المراد بها خصوص الأدلة الاصطلاحية فانها تخص بغير القرائن فتأمل (قوله ان تأمل المنكر ذلك

كغير المنكر اذا كان معه) أي مع المنكر (ما ان تأمله) أي شيء من الدلائل والشواهد ان تأمل المنكر ذلك الشيء (ارتدع) عن انكاره ومعنى كونه معه أن يكون معلوما له مشاهدا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تأكيده لان مع ذلك المنكر

الشيء أي ان تفكر المنكر في ذلك الشيء وفي كلامه اشارة الى أن الصلة في كلام المصنف جرت على غير من هي له وانما يبرز المصنف الضمير جريا على المذهب الكوفي لظهور أن التأمل انما يكون من المنكر لان الدلائل (قوله ارتدع) أي رجوع عن انكاره وانتقل الى مرتبة المتردد وأخالي الذهن (قوله أن يكون معلوما له) أي متصورا له وهذا بالنظر للدلالة العقلية وقوله مشاهدا عنده أي بالحس

ويجري مجراه المتردد الطالب (كغير المنكر) وهو الخالي الذهن ولا يدخل فيه الطالب إذ لا معنى لقولنا يجعل كالتطالب فلا يؤكده الكلام بل الطالب أيضا ينزل منزلة الخالي الذهن فلا يؤكده معه وحمله على معنى جعل المنكر كالتطالب فيستحسن التأكيده ولا يجب في غاية البعد اذ الوجوب وعدمه أمر خفي ليس مما يكتفى عنه بعوارض اللفظ وقد تقدم أن التنزيل دلالة من الكناية ففهم وانما ينزل المنكر كغيره (اذا كان معه) أي مع المنكر (ما) أي دلائل وشواهد (ان تأمله) أي ان تفكر في تلك الدلائل معه (ارتدع) أي رجوع عن انكاره والمراد بوجود الدلائل معه تصورها وشهودها بالحس الظاهر أو الباطن لا وجودها في نفس الأمر ولو غابت عن علمه لان ذلك لا يكفي في التنزيل على ما ستقرره وما وافقة على الدلائل كما قررنا لا على العقل كما قيل والا كان المناسب أن يقول ان تأمل به وان أراد القائل بالعقل الدلائل المعقولة عادلا لشواهد وأيضاً الغرض من هذا التنزيل بيان وضوح تلك الدلائل وقيام الحجة بها وان الجحود معها كالأعدم لا يقوم به الاعتذار صاحبه ومجرد وجود العقل لا يكفي في الغرض حتى تحضر الدلائل فوجب الحمل على ما ذكر وذلك كقوالك لجاحد حقية الاسلام دين الاسلام حق إيمان الى أن جحوده قد تناهت الأدلة المزيلة له في الوضوح والظهور على أن الجحود معها كالأعدم فلا يلتفت الى مقتضاه وفي ذلك من توهين حجة الخصم ما لا يخفى وذلك من لطائف هذا التنزيل

كغير المنكر (الخ) ش اشارة الى أن هذا الذي أنكره واضح الأدلة لا يحتاج الى تأكيده كقوله تعالى لا ريب فيه وفي المثال نظر لأن هذا نفي وسفوفه بالكلام بل ينبغي أن يمثل بقول الانسان الاسلام

وهذا بالنظر للدلالة الحسية ثم ان تفسير الشارح المعية بالمعلومية والمحسوسية وتفسيرها ما الموصوفة بالدليل يصير المعنى عليه اذا كان عالما بالدليل الذي اذا تأمله ارتدع فيتموجه عليه اشكال وحاصله أن الانسان متى علم بالدليل علم المدلول وحينئذ فلا يتوقف الارتداع على التأمل وحاصل الجواب أنه ليس المراد بالدلائل الدلائل المنطقية وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر حتى يرد ما ذكر بل المراد به الأصولي وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري والمراد بالتأمل فيه أن يستند بمقدمات صحيحة ومن وجه صحيح من أوجه الدليل توصله الى الارتداع (قوله كما تقول) ما مصدرية أي قولك أي كالتنزيل الذي في قولك في الكلام حذف لان المقصود التمثيل للتنزيل المذكور في المتن وقوله الاسلام حق مقول القول (قوله من غير تأكيده) اعترض بأن اسمية الجملة تفيد التأكيده وأجيب بأنها انما تفيد اذا اعتبر تحويها عن الفعلية لان بناء مؤكديتها على افادة الثبات والدوام وهي انما تدل على ذلك في مقام اعتبارية التحويل المذكور أو انها انما تفيد اذا انضمت لغيرها من المؤكديات والأحسن في الجواب أن يقال مرادهم بقولهم اسمية الجملة من المؤكديات انها مما يصح أن يقصد بها التأكيده عند مناسبة المقام فليست للتأكيده مطلقا بل اذا اعتبرت مؤكدة هذا ما ارتضاه الصفوي في شرح الفوائد ورد الجواب الأول من الجوابين انذ كورين بأنه بمنزلة التحقيق لان كلاما من مقدمتي دليله ممنوع وبما التسليم لاما من أن يقصد من العدول الدوام دون التأكيده فلا يلزم افادة التأكيده في مقام العدول مطلقا كما هو ظاهر كلام المجيب اه وقد

وعليه قوله تعالى في حق القرآن لا ريب فيه وما يتفرع على هذين الاعتبارين قوله تعالى ثم انكم بعد ذلك لميتون ثم انكم يوم القيامة تبعثون كد اثبات الموت تأكيدين وان كان مما لا ينكر لتزليل المخاطبين منزلة من يبالغ في انكار الموت لتحديدهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده ولهذا قيل ميتون دون تموتون كما سيأتي الفرق بينهما وكذا اثبات البعث تأكيذا واحدا وان كان مما ينكر لانه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديرا بأن لا ينكر بل إيمان يعترف به أو يتزدد فيه فنزل المخاطبون منزلة المترددين تنبيها لهم على ظهور أدلته وحشا على النظر فيها ولهذا جاء تبعثون على الاصل

أسلفنا عن عبد الحكيم انه لا يشترط في كون الجملة الاسمية مؤكدة عدوها عن العملية ورد الجواب الثاني أيضا بمخالفتها لتصریح الايضاح بأن في قوله تعالى ثم انكم بعد ذلك لميتون تأكيدين ولتحياتهم الكلام الطلبي بان زيدا قائم وانه مؤكدا كيدا واحدا وانصریح الفاضل الاهرى وغيره بان في قوله تعالى ثم انكم يوم القيامة تبعثون تأكيذا واحدا (قوله دلالة على حقية الاسلام) أى كاعجاز القرآن وغيره الدال ذلك على صدق النبي فيما جاء به (قوله وقيل الخ) هذا وجه ثان في معنى معه وقوله بعد وقيل معنى ما الخ وجه ثان في معنى ما فالحاصل أن في معه (٢١٦) وجهين وفي ما وجهين (قوله لان مجرد وجوده) أى في نفس الامر وقوله لا يكفي

دلالة على حقية الاسلام وقيل معنى كونه معه أن يكون موجودا في نفس الامر وفيه نظر لان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداد ما لم يكن حاصله عنده وقيل معنى ما ان تأمله شيء من العقل وفيه نظر لان المناسب حينئذ ان يقال ما ان تأمل به لانه لا يتأمل العقل بل يتأمل به (نحو لا ريب فيه) ظاهر هذا الكلام انه مثال لجعل منكر الحكم كغيره وترك التأني كيدلذلك

وقوله (نحو لا ريب فيه) تنظير لتزليل الشيء منزلة عدمه فينبغي كما نزل الانكار منزلة عدمه فنفي مقتضاه وهو التأني كيدوا بما قلنا تنظير لاثبات لوحيين أحدهما أن ظاهره بدون التزليل لا ريب منزلة عدمه فينبغي لا يصح لو قوع الريب من الكفرة وانما يكون مثالا ان كان المخاطب منكرا لسلب الريب

حق لمن ينكره كما مثل في الايضاح ثم قال وعليه قوله تعالى لا ريب فيه وعلى هذين الاعتبارين قوله تعالى ثم انكم بعد ذلك لميتون كد تأكيدين وان لم ينكره أحد لتزليل المخاطبين لتحديدهم في الغفلة لتزليل من ينكر الموت وكذا اثبات البعث تأكيذا واحدا وان كان كد لانه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديرا بأن لا ينكر ويتزدد فيه فنزل المخاطبون منزلة المترددين فيه حشا لهم على النظر في أدلته الواضحة ~~(تنبيه)~~ اعلم أن أقسام هذا الفصل متعددة وقد حاول الكاتب والخطيب في شرح المفتاح تعدادها فذكرها على وجه قاصر وها أنا أذكرها على التحرير ان شاء الله تعالى فاقول المخاطب إما عالم بفائدة الخبر ولازمها معا أو خال منهما أو طالب لهما أو منكر لهما أو عالم بالفائدة

في الارتداد الاولى أن يقول لا يكفي في التزليل لأن الارتداد مرتب على التأمل لا على مجرد الوجود ويمكن تصليح عبارته بأن يقال مراده ان مجرد الوجود لا يكفي في الارتداد بل لابد فيه من التأمل والتأمل انما يكون في معلوم فلا بد أن يكون ما يقع فيه التأمل معلوما له وقد يرد هذا النظر بعد تصحيحه بما قلنا بأن مراد المصنف فرض التأمل وتقديره لا التأمل بالفعل ولا شك ان مجرد الوجود

في نفس الامر كاف في ذلك فقول المعترض والتأمل انما يكون في معلوم مسلم في التأمل بالفعل لكن ليس الكلام فيه فلا يرد هذا الاعتراض على هذا القليل والحاصل انه على كلام الشارح لابد في التزليل من علم الدلائل بالفعل وعلى هذا القليل يكفي فيه وجودها في نفس الامر وان لم تكن معلومة (قوله لان المناسب حينئذ) أى حين إذ فسر ما شيء من العقل لا بالدلالة كما هو القول الاول وفي قوله لان المناسب إشارة الى صحة هذا القليل بالحمل على الحذف والايصال والاصل تأمل به لحذف الباء ووصل الضمير بالفعل أو يقال مراده بالفعل الادلة العقلية وحينئذ فيرجع لما قاله الشارح أولا تأمل (قوله ظاهر هذا الكلام انه مثال الخ) أى لا تنظير ووجه كون ذلك ظاهرا من الكلام أن التبادر من ذكر ذلك بعد القاعدة أعني جعل المنكر كغير المنكر وتعبيره بنحو أنه مثال لها (قوله وترك التأني كيد لذلك) أى لذلك الجمل وكان مقتضى الظاهر ان يقال انه لا ريب فيه واعتراض بأننا نسلم أن لا ريب فيه خال عن التأني كيد لان التأني انفي الجنس للتأني كيد وكذلك اسمية الجملة كما صرحوا بذلك وأجيب بأن لا النافية لتأني كيد المحكوم عليه لانها تنفي استغراق النفي وهو راجع للمحكوم عليه بمعنى انه لا يخرج شيء من أفراد دوليس الكلام فيه إذ كلامنا في كيد الحكم وهي لا تنفي ذلك وبأن اسمية الجملة ليست للتأني كيد مطلقا بل اذا اعتبرت وكذا بان قصد التأني كيدها ولم يتحقق ذلك هنا وان تأني كيدها ليس على سبيل الاستقلال بل على سبيل التبعية فان كان هناك وكذا آخر جعلت اسمية الجملة من التوكيدات وإفلا

خال

بظنة) أى ليس محلا يظن فيه الرب أى الشك فى أنه من عند الله فالمتبى كونه محلا للرب والشك (قوله ولا ينبغى الخ) عطف تقسير أى ولا ينبغى أن يكون محلا للارتباب فيه وإنما كان المعنى ما ذكر وليس المراد ظاهر الآية من نفي الرب فيه من أصله لان الرب فيه قد وقع من الكفار وحينئذ فلا يصح نفيه عنه (قوله وهذا الحكم) أى كون القرآن ليس مظنة للرب (قوله مما ينكره كثير الخ) أى فالإنكار إنما هو لكونه ليس مما ينبغى أن يرتاب فيه لاننى الرب عنه واعترض بأن المخاطب بالآية النبى وأصحابه ولا ينكر هذا الحكم أحد منهم فقول الشارح مما ينكره كثير من المخاطمين لا يسلم وأجيب

ايحق تأكيده سلب الريب ثم يترك لان ثم دلائل على سلب الريب وهذا لا يصح لوجوده من الكفرة كما ذكرنا فكيف يكون مقامات عليه الأدلة الواضحة * والآخر على تقدير تأويله بما يصحح جعله مثله لتزويل المنكر منزلة غيره فترك تأكيده بأن يكون المعنى لا ريب فيه أى ليس مما ينبغي أن يرتاب فيه وهذا الحكم وهو كونه لا ينبغي أن يرتاب فيه مما ينكره كثير من الناس فوجود ما يدل على أنه لا ينبغي أن يرتاب فيه لكونه ليس محاللا لريب نزل انكار المنكر كدفعه فأتى اليه الكلام غموضا وكذا ينفيه أو يعكر عليه قوله به وهكذا اعتبارات الدفي فانه يدل على أنه لم يمثل فيما تقدم بالنفي بل نظر به وأيضاً لا نسلم أن لا ريب

(٢٨ - شروح التلخيص - أول) بأن المراد بالمخاطب هنا من يلاحظ حاله وتفهيمه للكلام أعنى مطلق السامع بدليل أن المقصود من الآية تمثيل الكفار باعتبار انكارهم لهذا الحكم وليس المراد بالمخاطب من ياتي اليه الكلام خاصة وإذا كان المراد بالمخاطبين مطلق السامعين كان شاملا للكفار والكثير من السامعين الذكر لهذا الحكم هم الكفار (قوله لكن نزل انكارهم الخ) أى فلذلك أتى الخبر غير مؤكّد وكان المناسب لأصل البحث أعنى تنزيل المنكر منزلة غيره أن يقول لكن نزل المنكر منزلة غير المنكر وان كان لا يلزم من تنزيل انكارهم منزلة عدمه تنزيل المنكر كغيره (قوله لما بهم الخ) وهو انه كلام معجز أتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة فان قلت تفسير ما بهم بما ذكر يقتضى أن ما بهم عبارة عن الدليل المطالع عليه عند المناطقة وهو مخالف لما مر من أن المراد به الأصولي قلت المراد أن اعجازه دليل وكون من أتى به صادقا مصدوقا بالمعجزات دليل آخر مستقل على

هذا كله اعتبارات الاثبات وفُس عليها اعتبارات النفي كقولك ليس زيد أو ما زيد منطلقاً ومنطلقاً وليس زيداً وما زيد منطلقاً ومنطلقاً

كونه من عند الله وليس المجموع دليلاً واحداً حتى يرد ما ذكر (قوله والا حسن أن يقال الخ) اعلم أن حاصل الأول أن النفي ليس نفس الريب بل كون القرآن محلاً للريب ومظنة له خطاباً للمكرى ذلك وحاصل الثاني أن النفي نفس الريب على سبيل الاستفراق من غير مخاطبة وكان هذا أحسن لوجهين الأول أن (٢١٨) جملة مثلاً لا بد فيه من التأويل الذي قاله الشارح حتى يصح التمثيل بخلاف

والأحسن أن يقال أنه نظير لتزويل وجود الشيء منزلة عدمه بناء على وجود ما زيد فإنه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تمويل على وجود ما زيد حتى صح نفي الريب على سبيل الاستفراق كما نزل الانكار منزلة عدمه لذلك حتى صح ترك التأكيده (وهكذا) أي مثل اعتبارات الاثبات (اعتبارات النفي)

فيه لا تأكيده فيه لأن بناء لامع اسمها يفيد تأكيده النفي وقد يحجب عن هذا بأن الذي فيه تحقق عموم النفي لا تأكيده وقوع نفس النفي ويؤيد ما قيل أن الريب فيه بمنزلة التأكيده اللفظي لذلك الكتاب فكأنه قيل ذلك الكتاب ذلك الكتاب وعليه يكون تابعا لما قبله كسائر التأكيده اللفظي فيترك فيه التأكيده كما قبله بالوجه الذي ترك عما قبله لأن المراد كما في كونه ليس محلاً للريب لظهور أمره وهذا معنى لالريب فيه ولكن قد يقال في هذا أن الكمال في نفي محلية الريب يتضمن تأكيده نفي الريب وأيضاً الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولا انكار لهم اللهم الآن يراعى حال السامعين من الكفرة ولهذا كله كان الأحسن جملة نظير لالتمثيل (وهكذا) أي مثل اعتبارات الاثبات (اعتبارات النفي) فيقال في خالي الذهن في النفي ما زيد قائم بلا تأكيده وهو الالتمتدائي وفي المتردد الطالب

لهما أو علماً بالفائدة خالياً من اللازم أو علماً بالفائدة طالباً لللازم أو علماً بالفائدة منكر اللازم أو خالياً من اللازم طالباً للفائدة أو خالياً من اللازم منكر للفائدة أو طالباً للفائدة منكر لللازم فهذه تسعة ثم نأخذ العاشر خالياً منهما في التسعة كذلك صارت ثمانية عشر ثم نأخذ طالباً لهما في تسعة كذلك صارت سبعة وعشرين ثم نأخذ المنكر لهما كذلك ثم العالم بالفائدة الخالي من اللازم كذلك ثم العالم بها الطالب لللازم كذلك ثم العالم بها المنكر لللازم كذلك ثم الخالي من اللازم الطالب للفائدة كذلك ثم الطالب للمنكر للفائدة كذلك ثم الطالب للمنكر لللازم كذلك ثم العالم باللازم الطالب للفائدة كذلك ثم العالم باللازم المنكر للفائدة كذلك ثم المنكر للفائدة الطالب لللازم كذلك صارت مائة وسبعة عشر قسمًا تنبيه ﴿تمثيل المصنف بقوله تعالى أنهم مفرقون وهو مثل أخص من الممثل والمثال الذي ذكره لتزويل خالي الذهن منزلة المنكر من بيت شقيق يصلح أن يكون مثاله وللقسم الذي سيأتي أن شاء الله تعالى ومن تزويل السائل منزلة خالي الذهن قوله تعالى ويسألونك عن الجبال فقل يفسفها في نفسا كذا قيل وقد يعترض عليه بأن توكيد الطلبي غير لازم فلا حاجة إلى التزويل ويجاب بأنه مستحسن فالعدل عنه إنما يكون للتزويل وذلك كثير وتزويل السائل منزلة المنكر لبعده المؤول عنه عن الإفهام كقوله صلى الله عليه وسلم انكم لترون ربكم في جواب هل نرى ربنا وتزويل المنكر منزلة خالي الذهن مثل لالريب فيه وتزويل المنكر منزلة السائل المتردد نحو ثم انكم يوم القيامة تبعثون وقد يقال ان ما تقدم من أدلة البعث يقتضي جعل المنكر كالمتردد لا كالمتردد وقوله جعل كالمتردد حثالة على الظرف في الأدلة يأتي بعينه في لالريب فيه ص (وهكذا اعتبارات النفي الخ) ش يعني أنه يكون كالاثبات في التأكيده وعدمه لأن ينزل على غيره

جملة نظير فإنه لا يحتاج للتأويل الذي صح الوجه الأول به ولا لغيره وما لا يحتاج أحسن مما يحتاج ثانيهما أنه على تقدير تأويله بما يصح جملة مثلاً لتزويل المنكر منزلة غيره ينفيه أو يعكز عليه قوله بعد وهكذا اعتبارات النفي فإنه يدل على أنه لم يمثل فيما تقدم بالنفي وأن ما تقدم متمحض للاثبات وقد يحجب عن هذا بأن المراد وهكذا باقي اعتبارات النفي فتأمل (قوله نظير) أي لا مثال لجعل المنكر كغيره وقوله لتزويل وجود الشيء منزلة عدمه اعترض بأن نظير الشيء يجب أن يكون خارجاً عن سائر أفراد مع أن تزويل ريب المرتابين بمنزلة العدم من أفراد تزويل وجود الشيء منزلة عدمه فلا أولى أن يقول أنه نظير لتزويل الانكار منزلة عدمه وأجيب بأن هذا الإراد إنما جاء من توهم أن اللام صلة نظير ونحن نقول ان اللام لام الأجل وصلة

النظير محذوفة والتقدير نظير لتزويل انكار منزلة عدمه لا بل تزويل وجود الشيء منزلة عدمه في كل منهما فالقصد من كما التعليل بيان وجه الشبه بين النظيرين ويصح جعل اللام بمعنى في أي نظير البحث المتقدم في تزويل الخ (قوله على وجود ما زيد) أي من الدليل الذي لو تأمل فيه زال ذلك الشيء الموجود (قوله على سبيل الاستفراق) أي المفهوم من وقوع النكرة في سياق النفي وهو لأن النكرة في سياق النفي تعم عموم ما هو ليا (قوله كالتزويل الانكار) أي المشار به بالبحث المتقدم وقوله لذلك أي لتزويل على وجود ما زيد انكارهم لو تأملوه (قوله وهكذا اعتبارات النفي) عطف على محذوف دل عليه السياق أي هذا الذي ذكر أمثلة اعتبارات الاستناد في الاثبات وهكذا الخ أي وهكذا أمثلة اعتبارات الاستناد في النفي وأفراد اسم الإشارة مع أنه عائد على الاعتبارات باعتبار ما ذكر (قوله أي مثل اعتبارات الخ)

من التجرد عن المؤكديات في الابتدائي وتنفو يته بمؤ كد استحسانا في الطلبى ووجوب التأ كيد بحسب
الانكار في الانكارى تقول لخالى الذهن ماز يدقا كما أو ليس زيدقا كما وللطالب ماز يدبقا كما

ماز يدبقا كما بالتأ كيد المستحسن وهو الطلبى وفي المنكر والله ماز يدبقا كما بالتأ كيد الواجب وهو

كاسبق في الابتدائي تقول ماز يدقا كما أو كما وليس زيدقا كما أو ما ينطق زيد وفي الطلبى والانكارى
تأتى بمؤ كد استحسانا في الأول ووجوب فى الثانى فتقول ماز يد بقا كما أو ليس بقا كما ولا رجل فى الدار
بالبناء فهو كد من لارجل بالرفع أو والله ليس زيد منطلقا أو ما إن ينطق أو ما كان زيد ينطق لان
كان تعطى تأ كيد اولنى المستقبل والله ان ينطق زيد ولا ينطق زيد ان قلنا لالنى المستقبل فقط
كما هو مذهب سيبويه وتقول ان يبلغ فى الانكار والله ماز يد بمنطق أو ما ان ينطق زيد أو ما هو
بمنطق وما كان زيد لينطق ان لم يجعل المراد مريدا لينطق فان جعل المراد ذلك فمذا معنى آخر على أن
فيها أيضا تأ كيد الان فى ارادة الفعل أبلغ من نفيه ﴿ فوائد احداهن ﴾ اعلم أن الزاد بالتأ كيد
هنا تأ كيد لمضمون الجير وهو الحكم بالنسبة أو بوجهها على ما سبق لانا كيد السند وحده ولا المسند اليه
فلو قلت زيد هو القائم أوز يدضروب أوز يدنفسه قائم فليس بما نحن فيه فى شىء لانه لا يلزم من تأ كيد
واحد من طرفى الاسناد تأ كيد النسبة وكذلك لو أنبت بما يفيد الاختصاص كقوله تعالى ثم انكم
يوم القيامة تبثمون وبهذه الفائدة يتبين لك الحكمة فى عدم تعرضهم للتأ كيد بأن المفتوحة فان
لقائل أن يقول يأتى فيها الخطاب ابتدائيا وطلبيا وانكاريا تقول فى الابتدائي علمت زيدا قائما وفى
الطلبى علمت أن زيدا قائم وفى الانكارى علمت أن زيدا قائم والله جوابه أن أن المفتوحة تنحل مع
ما بعدها منفردا لتأ كيد لذلك المصدر المنحل بالنسبة والكلام الآن ما هو تأ كيد الاسناد لافى
تأ كيد أحد طرفيه على أن التنوخي فى أقصى القرب لما ذكر ألفاظ التأ كيد ذكر أن المفتوحة
والكسورة والتحقى ما قلناه واذا ثبت ذلك أتجه لك منع فى حصول التأ كيد لمضمون الجملة فى كثير
مناسق من صيغ النفى فان التأ كيد فى لارجل بالبناء انما هو للحكم عليه وتقوية العموم والتأ كيد
فى ماز يد بمنطق الظاهر انه للانطلاق النفى للمضمون الجملة وبما ذكرناه يعلم أنه ليس من هذا الباب
الحال المؤكدة ولا المصدر المؤكدة كد نفسه أو لغيره فانها انما يؤكدان الفعل ﴿ الثانية ﴾ ذكر النجاة
من ألفاظ التأ كيد لكن وينبغى أن يلحق بما نحن فيه فيكون الخطاب بها طلبيا وانكاريا وكذلك
عندها أيضا التنوخي لكى يحتاج الى زيادة تحقيق لان من قال من النجاة انها للتأ كيد مع الاستدراك
انما أراد تأ كيد الجملة قبلها فينبغى أن يقال لكن حرف تأ كيد يكون الخطاب بما قبلها طلبيا وانكاريا
لا الخطاب بما دخلت عليه أو يقال هى تأ كيد للجملة التى بعدها لاستلزامها حكم ما قبلها لان الغالب
ان ما بعدها ضد ما قبلها فتأ كيد وجودها تأ كيد لعدم ما قبلها لان الضدين لا يجتمعان فهو تأ كيد لما
بعدها فى الصورة وتأ كيد لما قبلها فى المعنى نعم اذا قلنا انها مركبة من لكن وأن كما هو قول القراء أو
انها مركبة من لا ولن كما هو رأى الكوفيين أو أنها مركبة من لا وكاف التشبيه وان قلنا كيد فيها
ان ثبت للجملة معنى لان لا كدت ما قبلها وان كدت ما بعدها ومن ألفاظ التأ كيد كان كما عدها
التنوخي وهو صحيح لانها ان كانت بسيطة فهى لتأ كيد النسبة وان كانت مركبة فهى متضمنة لان
فالخطاب بها طلبى كاسبق وسأنى تحقيق معناها فى علم البيان ومن ألفاظ التأ كيد كما ذكره التنوخي
ليت ولعل ومن ألفاظ التأ كيد لمن لكن تأ كيدها للمنفرد لانهالفة تميم وهم يدلون همزة أن المفتوحة
عيننا فحكمها حكم أن المفتوحة كاسبق ﴿ الثالثة ﴾ الذى يظهر ولا يذاع فيه منصف أن تأ كيد

وما ينطق أو ما إن ينطق
زيد وما كان زيد ينطق
وما كان زيد لينطق ولا
ينطق زيد وان ينطق زيد
والله ما ينطق أو ما ان
ينطق زيد

أى مثل أمثلة الاعتبارات
الواقعة فى الاسناد فى
الاثبات أى فى الكلام
الثبت من ترك التأ كيد
مع الخالى والتأ كيد
استحسانا مع المتردد
ووجوبيا بقدر الانكار مع
المنكر (قوله اعتبارات
النفى) أى أمثلة الاعتبارات
الواقعة فى الاسناد فى
الكلام النفى

الانكارى وفديزل غير المنكر كالمسكر أيضا فيؤ كدمعه النفي فيقال فيمن ظهرت عليه أمارات انكار
الجملة يكون لأغراض كثيرة من جعلتها الانكار وغيره فربما كان الشخص خالي الذهن وأ كدله بان
واللام وربما كان منكرا ولم يؤ كدله لغرض ما أو كدله لغير ذلك فان كان ما ذكره من التأ كيد
لطالب والمنكر بأن واللام على سبيل امثال الحسن وان كانوا يحصرون التأ كيد في خطابهما
ويحصران خطابهما في صيغة التأ كيد فهو في غاية البعد ويحتاج الى تأويل غالب الاستمالات
ولا ينتهض له دليل ولا اعتقاد أن المبرد أراد ذلك أصلا فانه تحجير واسع في الرابعة ~~في~~ هذه التأ كيدات
التي ذكرها انما هي للجملة الاسمية وأعرضوا عن تأ كيد الجملة الفعلية وعن ذكر التفاوت بين
الخطاب بالاسمية والفعلية وكان ينبغي ذكر كل منهما ثم جعلوا الخطاب بنحو زيد قائم خاليا عن التأ كيد
وكان يمكن أن يقال انه يتضمن التأ كيد لضمينه الدلالة على الثبوت والاستقرار ولم يزل ذلك في نفسى
الى أن وفقت على كلام التنوخي فوجدته قال في أقصى القرب اذا قصدوا مجرد الخبر أتوا بالجملة الفعلية
فإن كدوا بالاسمية ثم بان ثم بها باللام وقد تأ كد الفعلية بقدر ان احتيج لا كثر أتى بالقسم مع كل
من الجملتين وقد تأ كد الاسمية باللام فقط نحو لز يد قائم وقد تحجى قديم الفعلية مضرة بعد اللام قال
امرو القيس * لئاموا فإين من حديث ولاصلى * اه ومقتضاه أن الخطاب على درجات قام
زيد ثم لقد قام ثم والله لقد قام فانه جعل الفعلية كلها دون الاسمية ثم قال انها تؤكد بالقسم
وبقد فعلنا انها بجميع درجاتها دون الفعلية (١) ثم ان زيدا قائم ولز يد قائم ولم يبين من كلامه أيهما
أكد ويظهر أن التأ كيد بان أقوى لوضعها لذلك ثم ان زيدا قائم ثم والله لز يد قائم والله ان زيدا
قائم ثم والله ان زيدا قائم وقد يقال عليه ان قوله اذا أرادوا مجرد الخبر أتوا بالجملة فيه نظر لان الفعلية
يقصد بها التجدد وتمييز الزمان لا مجرد الخبر الا أن ير يد مجرد الاخبار بالنسبة المتجددة وفيهم من غير
قصد زيادة التأ كيد وان قوله ان الجملة الاسمية للتأ كيد فيه نظر فان الاسم وان دل على الثبوت
والاستقرار فاما يدل على استقرار مصدره الذي اشتق منه فالتأ كيد في زيد قائم للقائم المفرد للجملة
التي كلامنا الآن فيما يؤكد كما تقدم في التأ كيد بأن الفتوحة فان تم هذا الجواب ظهر عذر
البيانين في كونهم لم يعدوا الجملة الاسمية خطا طائيا ولا انكاريا ومن الغريب أن ابن النفيس قال في
طريق الفصاحة الجملة الاسمية كقولنا زيد قائم تدل على ثبوت القيام بالمطابقة فهي أدل من الفعلية
مثل قام زيد اذ قام يدل على القيام بالتضمن فلذلك كانت الاسمية أقوى من الفعلية قلت وهذا غلط
سرى اليه من قول النحاة ان الفعل يدل على الحدث بالتضمن ولم يلم أن دلالة الفعل على كل من حدثه
وزمانه وان كان بالتضمن لكن دلالة جملة الكلام على كل من حدث الفعل وزمانه بالمطابقة فقام زيد
يدل على وقوع القيام في زمان ماض بالمطابقة ~~في~~ الخامسة لم يتعرضوا لتأ كيد الجملة الانشائية لان
هذا الباب معقود للاسناد الخبرى وسنتكلم عليه في باب الانشاء ان شاء الله تعالى ~~في~~ السادسة من
موكيدات الجملة أيضا ضمير الفصل فانه تأ كيد كاسيا تي وليس تا كيد للسند فقط ولا للسند اليه فقط
كاسيا تي تقريره في موضعه ومن المؤكيدات أيضا للجملة تقديم الفاعل المعنوي نحو زيد يقوم وأنت
لا تكذب وأنا قلت اذا لم تجعلها للاختصاص فانها لتأ كيد الحكم لالتأ كيد المحكوم عليه كما صرح به
الجرجاني وغيره أما ان قلت اذا جعلناه للاختصاص وقلنا انه مقدم من تأ كيد خبر على أن أصله يدل فيحتمل أن
يقال انما يفيد الاختصاص فلا يفيد تقوية الحكم ويحتمل أن يقال يفيد مع الاختصاص التقوية كما قالوا
بشله في تقديم الممول وعلى هذا فيحتمل أن يقال يفيد تقوية الحكم كمواد لم نجعله للاختصاص ويحتمل
أن يقال انما يفيد تقوية المحكوم عليه رعاية لحاله قبل التقديم حين كان بدلا فان البدل انما يؤكد المبدل

(١) دون الفعلية: كذا
في الأصل، ولعل الصواب
دون الاسمية كما هو ظاهر
كلامه سابقا ولا حقا فتأمل
كتبه مصححه

عدم خلو البلد من أعدائه بنى فلان مثلاً حيث بهيته الآمن والله ما خلا البلد من بنى فلان والمنكر كغيره اذا كان معه ما ان تأمله ارتدع فيلق اليه الكلام خلو من التأكيد كقولك لمنكر كون دين

منه وهو في هذا المثال هو المسند اليه وعلى كل تقدير فلا شك أن نحو ز يديقوم وأنت لا تكذب وأنقمت حيث كانت لا تفيد الاختصاص للتفوية والتأكيد ولعلمهم انما لم يذكروه هنا لان المسند اليه وان كان مؤكداً لا جملة لكنه جزء من جملة الكلام وانما يتكلمون هنا في التأكيد بما ليس من أجزاء الكلام كما سيأتي تنبيه المصنف عليه والخبر في هذه الامثلة وان كان جملة فهو في حكم المفرد ومن مؤكدات الجملة أيضاً ما فاهم من ألفاظ التأكيد قال الزخشرى في قوله تعالى فأما الذين آمنوا فعملوا أنه الخلق من ربهم فائدة أمانى الكلام أن تعطيه فضل تؤكد تقول زيد ذاهب فإذا قصدت تؤكد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصد الذهاب وانهم من عزيمة قلت أما زيد فذهاب ولذلك قال سيديو به في تفسير مهمما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل بفائدتين ببيان كونه تأكيداً وأنه في معنى الشرط اه كلامه ومن مؤكدات الجملة الألفاظ التي هي حرف استفتاح فانها للتأكيد كما صرح به الزخشرى في قوله تعالى الا انهم هم المفسدون ويدل عليه قولهم انهم التحقيق أى تحقيق الجملة بعدها وهذا معنى التأكيد قال الزخشرى وانكونها بهذا النصب من التحقيق لانكاد الجملة تقع بعدها الامصدر بنحو ما يلقى به القسم نحو ألان أولياء الله لا خوف عليهم ومنها السين التي للتنفيس على رأى الزخشرى فانه قال في قوله تعالى أولئك سيرحمهم الله السين مفيدة وجود الرحمة لاحالة فهمى تؤكد الوعد كما تؤكد الوعد في قولك سأنتقم منك يوم أتعنى انك لا تفوتنى وان تباطأ ذلك ونحوه سيحمله لهم الرحمن وداو لسوف يعطيك ربك فترضى سوف يؤتيهم أجورهم اه وقال في قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فان قلت ما معنى الجمع بين حرفى التأكيد والتأخير قلت معنى ان العطاء كائن لاحالة وان تأخير اه ير يد أن حرف التأكيد اللام وحرف التأخير السين وان كون العطاء واقعاً لاحالة مستفاد من اللام وان التأخير مستفاد من السين وظاهره يخالف ما ذكره في سورة التوبة ونقل الطيبي عن صاحب التقرير ان ما قاله الزخشرى فيه نظر وهو جدير بالنظر لانه كالتفرد به ثم اجاب الطيبي عنه بان انقصود بالتأكيد السين في الاثبات مقابلة لن في النفي وليس كما قال لانه لو أراد ذلك لم يقل السين تؤكد الوعد بل كانت حينئذ تؤكد الوعد به كما ان لن لا تفيد بادة عن لافى تاكيد الجملة بل تفيد تأكيد المنفى بها ولعل الزخشرى يريد ان السين يحصل بها تربية الفائدة لانها تفيد أمرين أحدهما الوعد والثاني الاخبار بظرفه وانه مترآخ فهو كالاخبار بالشيء مرتين ولا شك أن الاخبار بالشيء وتعيين ظرفه مؤذن بتحقيقه عند الخبر به لكن لو تم له ذلك وجب أن كل فعل ذكر معه ظرف فيه تأكيد ومن مؤكدات الجملة الفعلية قد فاهم حرف تحقيق وهو معنى التأكيد واليه أشار الزخشرى بقوله في قوله تعالى ومن يعتصم بالله فقد هدى الى صراط مستقيم معناه هدى لاحالة **السابعة** لا فرق في كون ان لتأكيد الجملة بين أن تلحقها ما أولاً فقولك انما زيد قائم يفيد مع الحصر التحقيق كما صرح به القاضى عبد الوهاب المالكي وهو حق **الثامنة** من فوائد الودرحم الله وعى زيد قائم فيه ثلاث تصورات زيد وقائم والنسبة وفيها اذا حكمت أمر رابع وهو ايضاع تلك النسبة اثباتاً أو نفياً فـ لم ان نحو زيد قائم ليس فيه اثبات ولا نفي بل هو محتمل لهما على السواء فاذا حكمت فقلت زيد قائم فالاثبات مستفاد منه مع تجريديك اياه عن حرف النفي فاذا قلت ان زيد قائم كان كفى في الاثبات لان دلالة ان أقوى من دلالة التجرد ولا تقول انها دخلت عليها وأكدها لان

(قوله ما زيد بقائم) أى
فالباء الزائدة في خبر ليس
من المؤكدات للحكم واعلم
أنه لا يحصل تاكيد النفي
الا اذا سبق المؤكد ما يدل
على أصل النفي من الحروف
أو الافعال الموضوعة للنفي
بخلاف تأكيد الاثبات
لان الجملة دالة عليه إما
بالوضع أو بالنجرد وعلى هذا
فيكفى في أصل التأكيد
دخول حرف واحد فبما مل

وعلى هذا القياس

المجوسية ليس بحق ما دين المجوسية حقاً لمنكران لاحقاً في أحكام اليهودية أو النصرانية أو الاعتزال ما في أحكام اليهودية أو النصرانية أو الاعتزال حق

التجريد مع الحرف لا يحتج بهان وإنما المعنى أنها دخلت على زيد قائم المحتمل للنفي والاثبات فرجحت طرف
الاثبات وافادته أقوى من إفاده التجريد لانها وجودية والتجريد عدمي ثم تؤكدنا كيداً أقوى باللام
و بالقسم والدلالات الثلاثة كل منها أقوى من التجريد وانما دل التجريد على الاثبات ولم يدل على النفي
وان كانا بالنسبة الى الانظ على السواء لان حكم الذهن توجه الى اذ كور وهو وجود ذلك الشيء
لا عدمه هذا في طرف الاثبات أما النفي فلا حظ له في التجريد فلا بد من شيء يدل عليه فوضعت له حروف
أدناها ما ونحوه فهي في طرف النفي كالتجريد في طرف الاثبات الا أنها أقوى قليلاً لان دلالتها اللفظية
مستقلة مقصودة وكذلك ليس وفوقها لانها كيداً للنفي بمعنى أنها النفي مؤكداً أو بمعنى أنها
ترجح طرف النفي المحتمل في أصل القضية رجحاناً قوياً أكثر من ترجيح ما وليس ويدل عليه بناء
الاسم معها ليفيد نسبة العموم وبهذا يتندر عن قول ابن مالك ان لائناً كيداً للنفي كما ان لائناً كيداً
الاثبات فان جماعة استكروا قوله هذا من جهة أن إن داخلته على اثبات كدوه ولا لم تدخل
على نفي قلت هذه القاعدة ذكرها الوالد رحمه الله بحثاً ثم رأيت كلاماً في بعض التعليقات يوافقها لأدري
من كلام من هو فاحببت ان أذكره بلفظه وهذا نصه ﴿بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم الحمد لله ما كثر اطيابا مباركا فيه مباركاً عليه كما يحب ربنا ويرضى وصلى الله
على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آل محمد وسلم تسليماً﴾ فانه كان قد جرى بحث في شيء
ضاق الوقت عن تحقيقه في ذلك المجلس فاحببت أن أعلق فيه كلاماً بسيطاً مضبوطاً ليسكون ذلك
الضبط مبعداً عن انكار سامعيه والبسط مقرراً لما نيه على الناظر فيه وذلك أني كنت ذكرت في أثناء
كلام أن قول القائل زيد قائم وقام زيد ونحو ذلك من الجمل اذا نظر الى أصل وضعها فليست موضوعة
لتدل على الاثبات من حيث هي والذي يدل على الاثبات تجردها من علامة النفي وغيره من المعاني
التي تضاد الاثبات وانما هي موضوعة للنسبة الذهنية مطابقاً من غير تعرض لسكون النسبة ثابتة
أو منفية أو مستفهما عنها أو مشروطة أو غير ذلك فاذا قلت ضرب زيد فلذلك ضرب معنى معقول
عند افراده ولو قلت زيد معنى فاذا أسندت ضرب الى زيد حدثت بالاسناد معنى ثالث معقول وهو نسبة
مدلول ضرب الى مدلول زيد بهذا المعنى الذي هو نسبة الضرب الى زيد معقول مفهوم وان لم يحكم
بثبوت ولا بنفيه كما ان معنى ضرب ومعنى زيد بكل واحد منهما معقول من قبل أن يحصل بينهما نسبة
ثم حدثت النسبة وكذلك النسبة معقولة مفهومة وان لم يحكم عليها بنفي أو اثبات ثم بعد تعقل معنى
النسبة يحكم بالثبوت والوقوع تارة وبالنفي أخرى ويستفهم عنها مرة وبمعنى أخرى ويرجى
ويشترط الى غير ذلك من الاحوال التي ترضيها والذي يدل على ما ذكرناه وجوه (الأول) ان
قول القائل ما ضرب زيد عمر او قوله ما ضرب زيد عمر اشتركا في شيء واختلفا في شيء فالذي اشتركا فيه
نسبة الضرب الى زيد وعمر وجهتي الماعلية والمفعولية والذي اختلفا فيه ان الجملة الأولى افادت نفي
تلك النسبة والثانية افادت الاستفهام عن تلك النسبة وطلب العلم بثبوتها أو انتفاءها فالقدر الذي
اشتركا فيه غير ما اختلفا فيه ولولا ان انصر الى اشتراكه كافيه معنى معقول موجود في الموضعين لما كان
النفي هو المستفهم عنه واذا علم ان النسبة متحققة مع النفي والاستفهام دل على أنها ليست بثبوتاً فان
ثبوت الشيء لا يكون حاصل مع نفيه والمستفهم عن الشيء لا يكون مثبتاً له نعم لما كانت هذه النسبة

(قوله وعلى هذا القياس)
بالرفع مبتدأ وخبر وبالجر
بدل من اسم الإشارة ولجار
متعلق بمحذوف أي واجر
على هذا القياس وبالنصب
مفعول لمحذوف أي واجر
على هذا أعني القياس
وأشار بذلك الى أنه قد ينزل
غير المنكر منزلة المنكر
فيؤكد منه النفي فيقال
لمن ظهرت عليه أمارات
إنكار عدم خلوا البلد من
أعدائه بنى فلان لمحيطه
على هيئة الآمن والله
ما خلا البلد من بنى فلان
وينزل المنكر كغيره اذا
كان معهما تأمله ارتدع
فيلقى اليه السلام خلوا
من لنا كيداً كذلك المنكر
كون دين المجوسية ليس
بحق ما دين المجوسية حقاً
والحاصل ان الصور الاثني
عشرة الجارية في تخرج
الكلام على مقتضى
الظاهر وعلى خلافه في
الاثبات تجري في النفي

نعرض لها أحوال مختلفة جعل الواضع الحكم لكل واحدة من تلك الأحوال دلالة تدل عليها فجعل للنفي حرفاً والاستفهام حرفاً وكذلك للتمني والشرط والرجاء والتنبيه وغيرهما من المعاني الالاقى تعرض لهذه النسبة الا الاثبات فانه لما كان أكثر هذه المعاني وقوعاً في الاستعمال وقد جعل لكل واحد منهما علامة وجودية جعل علامة الاثبات عدم تلك العلامات قصداً للتخفيف عند كثرة الاستعمال وتنبيهها على أنه كالأصل الاول وسائر تلك المعاني كالرفع له ونظير ذلك في كلام العرب في الضمائر انهم جعلوا لكل واحد من التسمك والمحاطب والتمني والمجموع اذا اتصل بالفعل الماضى علامة لفظية كقولك ضربت وضربت وضربوا وضربن وضربنا وضربتم ونحوها وقلوا في المفرد المذكر الغائب زيد ضرب فلم يتوافيه بعلامة لفظية بل كان تجرده عن تلك العلامات كإدليل على كونه للمفرد المذكر الغائب لما لم يشار فيه في ذلك التجرد واحد منها وحال الحرف مع الاسم والفعل في مثل ذلك معلومة تفتى عن الاطالة والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿الوجه الثاني﴾ ان قول القائل ضرب زيد لو كان بلفظه دالا على الاثبات ولم يكن لتجريد يده عن أدوات الشرط وغيره مدخل في الدلالة لكان حينئذ دالا على الاثبات تجرداً ولم يتجرد واذا كان كذلك كان دالا على الاثبات في قولك ما ضرب زيد وهو محال لانه يلزم أن يكون قد أثبت الضرب ونفاذ في حال واحدة والذي يوضح ذلك أن إن لما كانت دالا على الاثبات وما دالا على النفي امتنع دخول ما على ان فلا يجوز ما ان زيداً قائم فلو كان اللفظ من غير تجرد يدل على الاثبات لتزل قولك ما زيد قائم منزلة قولك ما ان زيداً قائم وهذا واضح وكذلك ليس زيد قائماً لما كان دالا بلفظه على النفي استحالة دخول حرف الاثبات عليه فلا يجوز والله ليس زيد قائماً فكما امتنع دخول الاثبات على النفي امتنع دخول النفي على الاثبات لاستحالة أن يكون الشيء مثبتاً منفي في حالة واحدة فان قلت فقد أدخلوا إن على ما في قولهم انما أنا بشر ونحوه قلت ليست ما هنا هي النافية والا كان المعنى اثبات نفى البشرية والمراد اثباتها لانفيها وهذا المحال الذي أزمناه انما لزم من تقدير اللفظ دالا على الاثبات بنفسه فعمل أن ذلك باطل ولكنه دال على مجرد النسبة من غير تعرض لنفيها ولا اثباتها فان أردت النفي جئت بحرف النفي وار أردت الاثبات جردته من علامة النفي وغيره وكان التجريد دالا على الاثبات واذا دخل حرف النفي زال التجريد الدال على الاثبات فلم يجتمع النفي والاثبات فان قلت لم لا يجوز أن يكون اللفظ نفسه دالا على الاثبات وشرط دلالاته عليه تجرده من علامة غيره قلت الجواب عن هذا من وجهين أحدهما ان هذا تسليم للحكم الذي ادعينا ومنازعة في العبارة فاذا كان اللفظ لا يدل على الاثبات الا اذا جرد فكأن الواضع قال متى جردت هذا اللفظ فاعلموا أنني أردت الاثبات ومتى لم أجرد فاعلموا اني لم أرد الاثبات فتجريد التجريد علامة على الاثبات فتسميه أنت شرطاً وما شئت لا مشاحة في التسمية ﴿الوجه الثاني﴾ هو أن دلالة اللفظ على المعنى ليست لمناسبة بينهما بل لانه جعل علامة عليه ومعرفه بطريق الوضع فاذا كان التعريف مشروطاً بشيء غير اللفظ بعدم بعده ويوجد بوجوده لم يكن اللفظ هو المعرف انما المعرف ذلك الشيء ولا سيما وقد رأينا للفظ مفيداً لشيء آخر غير الاثبات وهو النسبة الذهنية التي هو مفيد لها في الاثبات وفي غيره والتجريد لا يفيد معنى آخر سوى الاثبات ورأينا التجريد لا ينفك عن افادة الاثبات واللفظ ينفك عن افادة الاثبات فالحكم بان الاثبات مستفاد من التجريد الذي لا يحصل بدونه ولا ينفك عن افادته وله فائدة غيره أولى من الحكم بانه مستفاد من اللفظ الذي ينفك عن افادته وله فائدة غيره ﴿الوجه الثالث﴾ انما رأيناهم كما جعلوا في غير القسم النفي محتاجاً الى حرف والاثبات غنياً عن الحرف عكسوا في باب القسم فلم يحيزوا اذا كان القدم عليه مثبتاً أن يخلو من حرف الاثبات فلا يقوون والله زيد قائم ولا والله يقوم زيد وهم يريدون الاثبات بل لابد من حرف الاثبات واذا كان القسم عليه مثبتاً وهو فعل مستقبل

(قوله ثم الاسناد) ثم للاستئناف الدعوى أو أنها لترتيب الذكري فهي لعطف الجمل (قوله مطلقا سواء كان النسخ أى ولاجل هذا التصميم أتى المصنف بالاسم الظاهر دون الضمير وان كان المحل له مثلا يتوهم عوده على الاسناد الملقب بالخبري وارتكاب الاستخدام في الكلام خلاف الاصل ولا يرد أن المعرفة اذا أعيدت بلفظ المعرفة كانت عين الاولى فما لزم على الاثبات بالضمير لالزمت للاثبات بالاسم الظاهر لأننا نقول ليس هذا كليا بل مقيد بما اذا خلا عن قرينة الغيرة كما نص عليه في التلويح وما يدل على أن المراد الاسناد مطلقا الأمثلة الآتية نحو يا همام ابن لي (٢٢٤) صرحا وليس المراد خصوص الخبري كما قد يتوهم من كون البحث في الخبري

(قوله انشائيا أو اخباريا) هذا يقتضي اختصاص الحقيقة العقلية والمجاز العقلي بالاسناد التام لأن الانشاء والاخبار وصفان له مع أن الحقيقة والمجاز لا يختصان بالاسناد التام بل يكونان في الاسناد الناقص كما في اسناد المصدر للمفعول تقول أعجبنى ضرب زيد وجري النهر وأعجبنى انبات الله البقل وأعجبنى انبات الربيع البقل وأجاب الحفيد بأن المراد بالانشائي والاخباري ما في الجملة الانشائية والاخبارية سواء كان تاما أو ناقصا فيتناول ما ذكر (قوله لم يقل إما حقيقة النسخ) كلامه يشعر بأنه لو قال كذلك لافاد الحصر في القسمين فلذا قال منه ومنه لافادة عدم الحصر وفيه نظر اذ لو عبر بقوله إما حقيقة وإما مجاز

(ثم الاسناد) مطلقا سواء كان انشائيا أو اخباريا (منه حقيقة عقلية) لم يقل إما حقيقة وإما مجاز لان بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز كقولنا الحيوان جسم والانسان حيوان وجعل الحقيقة والمجاز صفتي الاسناد

ثم أشار الى تفصيل في الاسناد وان منه الحقيقي والمجازي فقال (ثم الاسناد) سواء كان انشائيا أو خبريا ولم يقل ثم منه حقيقة الخ لثلاثي توهم اختصاص هذا الكلام بالاسناد الخبري (منه حقيقة عقلية) ولم يقل ثم الكلام منه حقيقة عقلية لان من جعل الكلام هو الموصوف بكونه حقيقة عقلية إنما جعله

جوزوا أن يكون بغير حرف فقالوا تالله فتتو ذك يوسف وتالله يبقى على الايام وتالله أبرح قائما منهموا بصنعمهم في هذا الفصل ضد ما صنعه في عموم الاحوال على أن كل واحد من النفي والاثبات محتاج الى علامة وانهم تارة يجعلون علامة هذا وجودية وعلامة الآخر عدمية وتارة يعكسون الامر والا فلو كان قولك زيد قائم دالا على الاثبات بنفسه اذا لم يكن قسم فالقسم لا يزيد التأكيد فلا معنى اشترط فيه الاثبات بحرف الاثبات ولو كان قولك يقوم زيد في غير القسم دالا على الاثبات بنفسه لكان اذا حذف حرف النفي في باب القسم اثباتا لكونه دالا بنفسه وليس هناك ما يعارضه ولا ما يمنع دلالة فان قلت لان سلم انه ليس هناك ما يعارضه فان حرف النفي محذوف مراد قلت الاصل عدم الحذف والتقدير (الوجه الرابع) ان قولك ضرب زيد لو كان دالا على الاثبات بنفسه لكانت تلك الدلالة مستفادة من مرديه أو من أحدهما أو من النسبة بينهما أو من المجموع وكل واحد منهما موجود مع حرف النفي وحرف الاستفهام وهو غير دال لاثبات معهما فان قلت الحرف مانع من دلالة على الاثبات قلت لو كان الحرف مانعا لكان شرط الدلالة حريده وقد قدمنا في الوجه الثاني أن كون التعجيب علامة أولى من كونه شرطا والله سبحانه وتعالى أعلم (التاسعة) قد يكون الخطاب ابتدائيا وطلبيا وانكاريا بأن تقول لمن لا يستحضر قيام زيد ويردد في قيام عمره وينكر قيام بكر زيد وعمره وبكر قائمون فماذا تصنع ولم يبق الا التغليب والذي يظهر أن تعامل الجميع معاملة الانكارى فان تأكيد الابتدائي لا بدع فيه بخلاف ترك تأكيد الانكارى فانه لا يجوز ص (ثم الاسناد الخ) ش أنما جعل ذلك في علم المعاني وجعله السكاكي في علم البيان لان السكاكي كان ينسب هذه الحقيقة وهذا المجاز

فلذلك

لاحتتمل أن تكون القضية مانعة جمع فتجوز الخلو حينئذ وثبت الواسطة فماعدل عنه مساو لما عبر به وأجيب بأن هذا المقام مقام تقسيم والتبادر في مثله الانفصال المانع من الخلو سواء كان مع منم الجمع أو بدونه لأنه هو الذي يضبط الاقسام ويمنع الخلو عنها على أنه يكفي في العدول توهم منع الخلو اذ لا يجب أن تكون إمانافيه (قوله لأن بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز) أعني نسبة الخبر للبتدا لاسما اذا كان الخبر جامدا كما في مثال الشارح ويدل له ما سيأتى في كلام المصنف من أن اسناد الفعل أو ما في معناه الى الفاعل أو نائبه حقيقة دون غيرها فاسناد قائم الى زيد في قولك زيد قائم ليس حقيقة ولا مجاز أو ما اسناده الى ضميره فهو حقيقة وقوله عنده أى وأما عند السكاكي فالاسناد منحصري الحقيقة والمجاز ولذا قل الحقيقة هي اسناد الشيء الى ما هو له عند التسكيم في الظاهر والمجاز اسناد الشيء الى غير ما هو له عند التسكيم في الظاهر بتأول والشيء أعني من أن يكون فعلا أو معناه أو خبرا جامدا أو مشتقا (قوله صفتي الاسناد) مراده الوصف العنوي لان الخبر وصف في المعنى للبتدا

(قوله دون الكلام) أى كفى المفتاح حيث قال ثم الكلام منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلى (قوله لان اتصاف الكلام بهما انما هو باعتبار الاسناد) حاصله أن المتصف بالحقيقة والمجاز فى الواقع هو ما تسلط عليه التصرف العقلى وهو الاسناد واتصاف الكلام بهما باعتبار ما اشتمل عليه من الاسناد فاتصاف الكلام بالحقيقة العقلية والمجاز العقلى بالتبعية لا امر العقلى وهو الاسناد واتصاف الاسناد بهما بطريق الاصلية لجعله معروضا لهما كما قبل المصنف أولى لكون (٢٢٥) ذلك بالاصالة من جعل الكلام معروضا لهما لان

ذلك بطريق التبعية (قوله) واوردهما فى علم المعاني (قوله) أى ولم يوردهما فى علم البيان (قوله) من أحوال اللفظ أى بواسطة انهما من أحوال الاسناد كما مر ان قات لا يلزم من كونهما من أحوال اللفظ ذكرهما فى علم المعاني اذ ليس كل ما كان من أحوال اللفظ يذكر فى علم المعاني لانه لا يبحث عن جميع أحوال اللفظ بل عن بعضها اعنى الاحوال التى بها يطابق اللفظ لمقتضى الحال وأما الاحوال التى ايدت كذلك كالادغام والاببدال فلا يبحث عنها فيه أوجب بأن اضافة احوال اللفظ لا يعمد أى من أحوال اللفظ المعهودة فى هذا الفن اعنى الاحوال التى بها يطابق اللفظ لمقتضى الحال كذا أجاب بعضهم ورد بأنهما لو كانا من الاحوال المعهودة لذكر المصنف الحال التى تقتضى الحقيقة والمجاز كما ذكر فى غيره من المباحث الآتية فالحق ان المصنف

دون الكلام لان اتصاف الكلام بهما انما هو باعتبار الاسناد واوردهما فى علم المعاني لانهما من أحوال اللفظ فيدخلان فى علم المعاني (وهى) أى الحقيقة العقلية (اسناد الفعل أو معناه)

كذلك باعتبار اشتباهه على ما تسلط عليه التصرف العقلى منه وهو الاسناد لان من أدرك الاوضاع الافرادية أمكنه بالعقل نسبة أحد مدلولى اللفظ لمدلول الآخر من غير توقف على أمر موضوع لذلك فكان اتصاف الكلام بالحقيقة العقلية والمجازية العقلية بالتبعية لا امر العقلى وهو الاسناد واتصاف الاسناد بهما هو بالاصالة لجعله معروضا لهما أولى لكون ذلك بالاصالة من جعل الكلام معروضا لهما لان ذلك بالتبعية * ولم يأت بصيغة الحصر بأن يقول اما حقيقة واما مجاز لان الاسناد لا ينحصر فيهما عند المصنف لان نسبة المبتدأ الى الخبر عنده ليس بحقيقة ولا مجاز وهو جازم بذلك لاسيما ان كان الخبر جامدا كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع * ثم ان المجاز العقلى والحقيقة العقلية اوردتهما غير المصنف فى علم البيان الموضوع لبيان ما يعرف به كيفية إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة لان اختلاف الطرق يكون بالحقيقة والمجازية فى الجملة واوردهما للمصنف فى علم المعاني لانهما من أحوال الكلام المفيد باعتبار عروضهما لاسناده الذى به صار مفيدا والكلام المفيد فيمتزعا عن المعاني الزائدة على أصل المراد ليطابق بها الكلام لمقتضى الحال بخلاف الحقيقة والمجاز اللغويين فليسا من أحوال الكلام المفيد بل من أحوال أجزائه والمفيد من حيث انه مفيد بالاسناد هو المعروض للمعاني الزائدة على أصل المعنى المراد ليطابق بها مقتضى الحال كما تقدم لكن يرد على هذا أنها انما يكونان من علم المعاني ان ذكر ارفيه من حيث المطابقة لمقتضى الحال ولا يذكر ارفيه من تلك الحينية بل من حيث تفسيرهما وذكر اقسامهما وقد يجاب عن هذا بأن تصور حقيقةهما لا يدرك معه بسهولة عما يذكر فى علم المعاني كيفية الاستعمال للمطابقة لمقتضى الحال لانه اذا علم أن المجاز يفيد تأكيد الملازمة علم ان لا يعمد اليه الا عند اقتضاء المقام لذلك التأكيديا فلا يكتفى به بصرح به لوضوحه (وهى) أى الاسناد المسمى بالحقيقة العقلية ولذلك أنت الضمير (اسناد الفعل أو معناه) يعنى اسناد لفظ الفعل أو اسناد لفظ دال على معنى الفعل الاصلى وهو الحدث لانه هو الذى دل

فان ذلك ذكرهما ثم منبها على عدمهما وقوله ثم أى ثم نقول وقسم المصنف الاسناد الى حقيقة ومجاز * واعلم ان لفظى الحقيقة والمجاز تارة يقصد بهما الالفاظ وذلك سبباً فى علم البيان وهو معناهها الاصطلاحى وتارة يستعملان فى المعاني وعليه عبارة من يقول فى المجاز المفرد هو استعمال اللفظ فى غير موضوعه ولا يقول اللفظ المستعمل غير ان كثير من الاصوليين أطلق أن المجاز استعمال اللفظ فى غير موضوعه واراد المجاز اللفظى وهى عبارة مدخولة ومراد المصنف هنا الحقيقة والمجاز فى الاسناد نفسه وهو عقلى فذلك جعلها حقيقة ومجازا عقليين وجعل الحقيقة اسناد الفعل أو معناه من اسم الفاعل ونحوه لا يقبل الاسناد الى ما هو له عند التكلم فى الظاهر فدخل فى ذلك أقسام أحدها اسناده

(٢٩ - شروح التلخيص - أول)

انما ذكر الحقيقة والمجاز هنا على طريق الاستطراد (قوله اسناد الفعل)

أى لفظ الفعل الاصطلاحى والمراد من الاسناد النسبة الحاصلة من ضمه لما هو له كانت النسبة انشائية أو خبرية (قوله أو معناه) أى أو اسناد دال معناه والمراد معناه التضمنى وهو الحدث لا المطابق لان ما ذكر من المصدر وما معه انما يدل على جزء معنى الفعل لا على تمام معناه والا كانت أفعالا ثم ان التعريف شامل لما فيه سلب لانه يقدر فيه أن الاثبات كان قبل النفي فيصدق على قولنا ما زيد قائم أن فيه اسناد القيام فى التقدير لمن هو له وهو زيد

(قوله كالمصدر الخ) ان ادخلنا مثله (٢٢٦) المبالة في اسم الفاعل والجار والمجرور في الظرف وهو الاظهر كانت الكاف لادخال

كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف (الى ما) أى الى شئ (هو) أى الفعل أو معناه (له) أى لذلك الشئ كالفعل فيما بنى له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول

عليه جوهر اللفظ دون الزمان وذلك كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف والجار والمجرور وانما قلنا اسنادا لفظ لان معروض الاسناد كما تقدم هو اللفظ لا المعنى لا يتوسع (الى ماهوله) أى الى شئ ذلك الفعل أو معناه لذلك الشئ يعنى ان اسناد لفظ الفعل أو لفظ دل على معناه الى لفظ له أى معنى ذلك اللفظ مدلول ذلك الفعل أو مدلول ذلك اللفظ الدال على معنى الفعل هو الحقيقة بالشرط الآتى فاذا قلنا ضربت زيدا فقد أسندنا الى الفاعل لفظ ضرب الدال على المعنى الذى هو وصف الفاعل فيكون حقيقة وكذا اذا قلنا ضرب عمرو بكسر الراء على أن عمرا مضروب فقد أسندنا الى المفعول لفظ الفعل الذى هو ضرب الدال على وصف المفعول فيكون حقيقة وظاهر عموم ما أن المبتدأ داخل اذا أسند اليه ما مدلوله وصف مدلول المبتدأ كقوله انما هى أى الناقة اقبال وادبار لان الاقبال والادبار وصف الناقة فيكون حقيقة وقد نصوا على أن صدق الاقبال والادبار على الناقة هنا مجاز اذ ليس المراد تشبيهها بالاقبال حتى يكون تشبيهها ببلغا ولا المراد ذات اقبال وادبار ولو كان صحيح المعنى لانه يفيت المبالة المقصودة للشاعر وهى كونها السكينة وقوع الاقبال والادبار منها صارت نفس كل منهما وهذا النوع من المجاز المرسل يفيد المبالة فى كثرة الاتصاف ولولم يكن على طريق التشبيه ولا يجاب بأن الاسناد الى المبتدأ عند المصنف سواء كان فيه اطلاق المسند على المسند اليه بتأويل أو لا يسمى مجازا عقليا ولا حقيقة عقلية لان التعارض لا يتشكل فيها على أمر خارج عنها بل الجواب اننا لانعلم أن اسناد الاقبال والادبار هنا لما هو له لا قطع بان اسناد الخبر الى المبتدأ انما يكون اسنادا لما هو له ان كان على معنى انه من ممدوقاته ومن مسمياته الاصلية ومعلوم أن الناقة ليست من مسميات الاقبال والادبار فى الاصل ولو كانا وصفين لها فلا يحتمل ان عليها بالمواطاة بل بالاشتقاق فلا يكون اطلاقهما عليها حقيقة الا ان كان أصليا لا تأويل فيه ولا يصح ذلك فيهما الا بتأويل فيكون اطلاقهما واسنادهما مجازا لكن برده على هذا أن المصنف يدخل فى تعريفه الآتى فى المجاز ما يرد خارجا عنه وهو الاسناد الى المبتدأ فتأمل والمراد بكون المسند للمسند اليه كونه وصفاته وحقق أن ينسب اليه بالاتصاف سواء كان صادرا عنه بالاختيار كضرب أو غير صادر عنه كذلك كجات وسواء كان ما يطلق عليه عرفا انه فعل لله تعالى كالحياة أو يطلق عليه عرفا انه فعل لغيره كالضرب ولو كان كل فعل لله تعالى فى نفس الامر ولما كان المتبادر من كون الشئ لما هو له كونه له فى الواقع وفى نفس الامر وذلك يخرج نحو قول الجاهل أنبت

أى ماهوله عند المتكلم وفى الخارج كقول المؤمن أنبت الله البقل الثانى ماهوله عند المتكلم كقول الكافر أنبت الربيع البقل ومنه قول الكفار وما يهلكنا الا الدهر ولا يكون مجازا لانه تعالى قال ان هم الايظنون الثالث ماهوله فى الخارج فقط كقول المعتزلى الله تعالى خالق الافعال كلها يريد اظهار خلاف ما عده ظاهرا انه يفترى الكذب الربيع اسناده الى ما ليس له عند المتكلم ولا فى الخارج ولكن السامع يتوهم انه عنده كذلك وعلم بذلك ان قوله اسناد الفعل أو معناه جنس وقوله لما هو له خرج به المجاز العقلى مثل وأخرجت الارض أثقالها وضمير هو يعود على الفعل أو معناه وفى له يعود على ما يدخل القسبان الأولان فى قوله عند المتكلم والآخرا فى قوله فى الظاهر فان السامع يتوهم أنه له عند المتكلم وخارج اخبار الانسان بخلاف ما فى ذهنه والسامع يعلم ذلك وفيه نظر لانه اسناد عقلى

اسم الفعل والنسب فى نحو أجمعى أبوك على ما فى الأول والا كانت لادخال الاربعة والظرف انما يكون فيه معنى الفعل اذا كان مستقرا لاستقرار معنى العامل فيه لان كان لغوا (قوله أى الى شئ) أى الى لفظ (قوله هو له) أى لمعنى ذلك اللفظ أى ان مدلول الفعل ومدلول اللفظ الدال على معنى الفعل ثابت لمدلول ذلك اللفظ (قوله أى الفعل أو معناه) ظاهره حيث لم يؤول افراد الضمير بما ذكر مع كون الضمير عائدا على متعدد انه مع العطف بأو لا يحتاج لذلك سواء كانت للاهم أو للتنويع كما هنا وذلك لان أو لاحد الشئين أو الاشياء والاحد مفرد لكن صرح فى المعنى بأن الابدئ نص على ان حكم أوالتى للتنويع حكم الواو فى وجوب المطابقة قال وهو الحق وحينئذ فكان الأولى للشارح ان يقول هو أى ما ذكر من الفعل أو معناه (قوله كالفعل الخ) تمثيل للشئ والكاف استقصائية لان الشئ المسند اليه الذى ثبت له الفعل أو معناه منصرف فى الفاعل والمفعول

به عند المصنف ولا يصح أن تكون مدخلة للمبتدأ كفى انما هى اقبال وادبار * لما تقرر ان الاسناد اليه من الواسطة عند المصنف لكنه

عند المتكلم في الظاهر والمراد به معنى الفعل نحو المصدر واسم الفاعل وقولنا في الظاهر ليشمل ما لا يطابق اعتقاده مما يطابق الواقع وما لا يطابقه فهي أربعة أضرب * أحدها ما يطابق الواقع واعتقاده

(قوله فيما بنى له) أى في فعل بنى له أى كالفاعل المصاحب للفعل الذى بنى أى صيغ وأسند له فى معنى مع وكذا يقال فيما بعد (قوله فان الضاربة) أى وانما كان الاسناد للفاعل فى المثال الاول وللفعول فى المثال الثانى حقيقة لان الضاربة الخ وقوله لزيد أى ثابتة لزيد فهو خبر ان أى بخلاف نهارة صائم فان الصوم ليس ثابتا للنهار وانما هو ثابت للشخص فلذا كان الاسناد فيه مجازا لكونه لغير من هو له (قوله متعلق بقوله) أى متعلق بعامله المستتر الذى هو استقر فلا رد أن الظرف لا يتعلق بمثله كذا قيل وقد يقال لا مانع من تعمله به حيث كان مستقرا لاستقرار معنى العامل فيه عند حذف لفظة تأمل (قوله فى الظاهر) أى فى ظاهر حال المتكلم كما أشار له الشارح (قوله وهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد) أى سواء طابق (٢٢٧) الواقع أم لا بأن كان غير مطابق لواحد منهما

وتوضيح المقام أن قوله ما هو له يتبادر منه الى ما هو له بحسب الواقع فيتناول ما يطابق الواقع أو الاعتقاد معا وما يطابق الواقع فقط ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وما لم يطابق شيئا منهما فاذا أريد قوله عند المتكلم دخل ما يطابق الاعتقاد فقط وكان المطابق لهما باقيا على حاله داخل في الحدو يخرج به ما يطابق الواقع فقط بعد أن كان داخلا فاذا زيد فى الظاهر دخل به فى الحد ما يطابق الواقع ولم يطابق الاعتقاد ودخل أيضا ما لم يطابق شيئا منهما وصار التعريف متناولا للأقسام الأربعة ما يطابق الواقع والاعتقاد وما لم يطابق شيئا منهما وما طابق الواقع دون الاعتقاد وما طابق الاعتقاد دون

فما بنى له نحو ضرب عمرو فان الضارب لزيد والضرورية لعمرو (عند المتكلم) متعلق بقوله وهذا يدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع (فى الظاهر) هو أيضا متعلق بقوله وهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد والمعنى اسناد الفعل أو معناه الى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله وذلك بأن لا ينصب قرينة على أنه غير ما هو له فى اعتقاده ومعنى كونه له أن معناه قائمه به

الربيع البقل كما سيأتى زاد قوله (عند المتكلم) لادخاله ولما كان قوله عند المتكلم يتبادر منه أن المراد عنده فى اعتقاده لان قول القائل هذا الذى عند فلان انما يتبادر منه أن المعنى هذا فى اعتقاده وذلك يخرج قول القائل جاز يدوهو يعلم أنه لم يجزى حيث لم ينصب القرينة لان يصدق عليه أنه ليس فى اعتقاد المتكلم وسيأتى أنه حقيقة زاد قوله (فى الظاهر) لادخاله لأنه هو له عند المتكلم فيما يظهر من حاله فلم يخرج عن التعريف الاما فيه اسناد لغير ما هو له عند المتكلم غيرا بحسب الظاهر لا غير فى نفس الأمر ولا فى الاعتقاد وانما يكون غيرا عند المتكلم بحسب الظاهر ان نصب المتكلم قرينة على ارادة غير الظاهر كما أتى فى تعريف المجاز فدخل فى الحقيقة وهو ما لم تصحبه القرينة

لكنه كذب وليس فيه اسناد مجازى فتعين أن يكون اسنادا حقيقيا كذا وقد يجاب عنه بأنه لم يخرج فان كلام الكاذب فيه اسناد الفعل لما هو له عند المتكلم فى الظاهر بحسب وضع اللغة لانه كلام من شأنه أن يدل ظاهره على ذلك وان تخلفت الدلالة هنا لما منع اعتقاد الكذب (تنبيه) قال المصنف (١) خرج بقولنا اسناد الفعل أو معناه اسناد غيرهما الى شيء فليس حقيقة ولا مجازا مثل الانسان جسم وليس كما قال بل كل خبر فيه الاسناد وما ذكره يؤدى الى نفي الاسناد لان من أثبت الحقيقة والمجاز العقلين فتقسيمه الاسناد اليهما منفصلة حقيقة مانعة الجمع والخلو فكل اسناد ليس حقيقة ولا مجازا لا وجود له ومن وقف على حدى الاسناد الحقيقى والمجازى عرف ذلك ثم نقول الانسان جسم فيه معنى الفعل باعتبار رجوعه الى الاسناد المعنوى وقد قدروا فى زيد أسدز يدجرى، وكذلك يقدر فى الجميع ولا يلزم من ذلك أن يتحمل ضمير ابل هذا تأويل معنوى لالفظى ولولم يقل بتأويله بمشتق فلا شك فى حصول الاسناد كما هو ظاهر عبارة الشيخ عبدالقاهر والسكاكى (تنبيه) هذا التقسيم مبنى على ثبوت الحقيقة والمجاز العقلين وقد أسكره ابن الحاجب نصر يحافى اماليه ومختصره الكبير

الواقع (قوله او معناه) أى أو ما يدل على معناه (قوله ذلك) أى الفهم من ظاهر حاله حاصل بسبب أن لا ينصب قرينة أى بسبب أن لا يلاحظ قرينة على أنه غير ما هو له فان لاحظها كان مجازا فأراد بنصبها ملاحظة دلالتها على المراد ليتناول مثل قرائن الاحوال فاندفع ما يقال الاول أن يقول بأن لا يلاحظ قرينة لان القرينة فى المجاز العقلى ليست خاصة بالمقابلة بل تسكون حالية وتعبير بالنصب يشتر بتخصيصها بالمقابلة وتفسير النصب بالملاحظة أحسن من قول بعضهم بأن لا يكون هناك قرينة لانه يفيد أن المجاز يتحقق بوجود القرينة من غير ملاحظة دلالتها على المراد وليس كذلك إذ هو فى هذه الحالة يكون الاسناد حقيقة فمدار الحقيقة والمجاز على نصب المتكلم للقرينة وملاحظته إياها وعدم ذلك إلا أنه لما كانت الملاحظة أمرا خفيا أدير الأمر بوجودها فاذا يبر تارة بنصب القرينة وتارة بوجودها كما سيأتى فى قوله لوجود القرينة

(قوله ووصفه) تفسير لما قبله فالمراد بقيامه به مطلق اتصافه به وانتسابه اليه وليس المراد القيام الحقيقي حتى يكون قاصرا على المعنى الموجود ولا يشمل الاعتباري (قوله وحقه أن يسند اليه) عطف مسبب على سبب والمراد باسناده اليه نسبته اليه وسواء صلح حمله عليه أم لا وأتى به دفعا لمسايتوهم من أن المراد من كونه قائما به ووصفاله أنه لا بد أن يحمل عليه حمل موافاة أي حمل هو هو فلا يشمل ما إذا كان السند مصدرا لأنه لا يحمل كذلك (قوله سواء كان مخلوقا الخ) أي سواء كان معنى ذلك الفعل مخلوقا لله نحو جن زيد (قوله وأولغيره) أي غير الله أي على طريق الكسب فأراد بالخلق ما يشمل الكسب وذلك نحو ضرب زيد عمرا أو يقال قوله سواء كان مخلوقا لله يعني على قول أهل السنة وقوله وأولغيره (٢٢٨) يعني على قول المعتزلة فاندفع ما يقال ان هذه العبارة أصلها للمعتزلة

ووصفه وحقه أن يسند اليه سواء كان مخلوقا لله وأولغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب أولا كمرض ومات فاقسام الحقيقة العقلية على ما يشملها التعريف أربعة الأولى ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا (كقول المؤمن أنبت الله البقل)

أربعة أقسام أولها ما يطابق الواقع والاعتقاد معا (كقول المؤمن أنبت الله البقل) فان أنابت البقل في الواقع لله تعالى وهو كذلك في اعتقاد المؤمن

واستبعادا في مختصره الصغير في الأصول وسيأتي الكلام عليه في المجاز الاسنادي ان شاء الله تعالى ﴿نذيه﴾ اعلم أن الاسناد الحقيقي ليس باعتبار التأثير بل لأعم من ذلك كقولك خلق الله السماء وقام زيد فزيد غير مؤثر القيام بل هو واقع بخلق الله تعالى ولكن نسبة القيام اليه حقيقة بمعنى أن العرب انما وضعت قام لفعل العبد الواقع بخلق الله تعالى فان قلت اذا كان الله تعالى هو الفاعل فالعبد غير فاعل حقيقة قلت الحقيقة تطلق على الامر المحقق المقابل للعدم وليس كلامنا فيه وتطلق على ما هو محل الأوضاع اللغوية وكلامنا فيه فالعرب لم يلاحظ في قام زيد غير نسبة القيام اليه وان كان الله تعالى خاتما ولذلك لا يصح سلبه عنه فلا تقول ما قام زيد بمعنى أن الله تعالى هو الفاعل وأما قوله صلى الله عليه وسلم حين حلف أنه لا يحمل قوما ثم حملهم ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم فهو نفي مجازي مثل وما رميت فان قيل فهل يصح نفيه عن الله تعالى أعني فعل العبد قلت أما شرعا فلا وأما لغة فنعلم وكيف لا وقد لاحظت العرب في ذلك ما لا ينسب الا الى العبد من الحركات بل لا يسوغ شرعا اسناد الفعل الى الله سبحانه وتعالى اذا كان غير لائق وان كان خالفه كالقيام والقعود منا والأفعال المحرمة وحاصله أن الاسناد الحقيقي أقسام الأول ما يراد وقوعه من فاعله حقيقة بمعنى التأثير وذلك يختص بالله تعالى كقولنا خلق الله ورزق الله الثاني ما يراد وقوعه حكما مثل قام زيد الثالث ما يراد به مجرد الانصاف مثل مرض زيد وكل ما لا كسب فيه مثل برد الماء واذا اتضح ذلك فقد ظهر أن قول المصنف ما هو له معناه لغة ومن التريب أن ابن قتيبة قال فيما نقله عن ابن رشيقي في العمدة وصاحب مواد البيان لو كان المجاز كذا لكان أكثر كلامنا باطلا لا نناقول نبت البقل وطأت الشجرة وأنبت النمرة وأقام الجبل ورخص السعر وكان الفعل في وقت كذا وهو لم يكن وإنما يكون فيه اه ولا يخفى ما فيه من النظر الآن يريد بكون هذه الامور مجازا انه ليس في واحد منها فعل محقق الوجود من فاعله ومن التريب أيضا أن الرغب قال في كتاب التريمة الى محاسن الشريعة أكثر الأسباب التي يحتاج الفعل في وجوده اليها عشرة أشياء فاعل يصدر عنه

وقعت من الشارح سهوا (قوله وسواء كان) أي ذلك الفعل بمعنى مداولة صادرا عنه أي عن غير الله (قوله أولا) أي ولا يكون صادرا عنه باختياره (قوله كمرض ومات) ظاهره أن المرض والموت صادران عن غير الله بغير اختياره مع أنهما ليسا صادرين عن غير الله أصلا فالأولى أن يمثل بنحو تحريك المرتعش وأجيب بأن قوله أولا معناه أوليس صادرا عن غير الله باختياره وهذا صادق بصورتين الأولى أن يكون صادرا عنه بغير اختياره كحركة المرتعش والثانية أن يكون غير صادر عنه أصلا كالمرض والموت لانها سالبة تصدق بنفي الموضوع والمثال الذي ذكره الشارح للصورة الثانية أو ان المراد بالصدور عنه الظهور منه لا الوقوع وحينئذ فيتحقق الصدور

بهذا المعنى في المرض والموت (قوله أنبت الله البقل) أي فان أنابت البقل في الواقع لله وهو كذلك في اعتقاد المؤمن كالتجار

لكن محل كون الاسناد في المثال المذكور حقيقة اذا كان المخاطب يعتقد ايمان التسليم وانه ينسب الآثار كلها لله وعلم التسليم بذلك الاعتقاد سواء كان المخاطب مؤمنا أو كافرا لان المفهوم من حال التسليم في هذه الحالة كون الاسناد لما هو له وأما لو كان المخاطب مؤمنا أو كافرا أو كان يعتقد أن التسليم بمن يضيف الانبات للربيع وعلم التسليم بذلك الاعتقاد كان الاسناد مجازيا لان اعتقاد المخاطب بحمل قرينة صارفة عن كون الاسناد لما هو له وانظر لو كان المخاطب مترددا في اعتقاد التسليم هل هو بمن يضيف الانبات لله وأولغيره وعلم التسليم بتردده هل يكون الاسناد حقيقة أو مجازا والظاهر أن يقال انه حقيقة إذ ليس هناك قرينة صارفة عن كون الاسناد لغيره من هو له

* والثاني ما يطابق الواقع دون اعتقاده كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خالق الأفعال كلها هو الله تعالى * والثالث ما يطابق اعتقاده دون الواقع كقول الجاهل شفي الطبيب المريض معتقدا شفاء المريض من الطبيب ومنه قوله تعالى حكاية عن بعض الكفار وما يهلكنا الا الدهر ولا يجوز أن يكون مجازا والانكار عليهم من جهة ظاهر اللفظ لما فيه من إيهام الخطأ بدليل قوله تعالى عقيبهم وما لهم بذلك من علم ان هم الا يظنون والتجوز الخطي في العبارة لا يوصف بالظن وانما الظن من يعتقد أن الأمر على ما قاله

وظاهر حاله أن الاسناد لمن هو له فتأمل اه سم (قوله وقول الجاهل) المراد به الكافر الذي يعتقد نسبة التأثير الى الربيع كما يؤخذ من مقابله بالمؤمن فالمراد الجاهل بما يؤثر القادر وهو الكافر (قوله أنبت الربيع البقل) أي فان انبت البقل في الواقع لله تعالى وفي اعتقاد الجاهل للربيع لكن محل كون هذا الاسناد حقيقيا اذا كان المخاطب يعلم حاله وأنه ينسب الآثار لغير الله وللتكلم عالم بذلك الاعتقاد سواء كان المخاطب مؤمنا أو كافرا مثله أمالو كان المخاطب يعتقد خلاف حال التكلم بأن اعتقد أنه مؤمن وأنه بمن يضيف الانبات لله وعلم التكلم بذلك الاعتقاد كان الاسناد مجازيا لان اعتقاد (٢٢٩) المخاطب يجعل قرينة صارفة عن كون الاسناد

لما هو له فان تردد المخاطب في اعتقاد التكلم ففيه ما تقدم وقوله أنبت الربيع يحتتمل أن يراد منه المطر وأن يراد منه زمن الربيع وهو المتبادر (قوله فقط) أي لا الاعتقاد لكن يكون مطابقا في الظاهر كما يشهد له آخر كلامه اه عبد الحكيم (قوله لمن لا يعرف حاله) أي لمخاطب لا يعرف ذلك المخاطب حال ذلك المعتزلي وهو أي المعتزلي يخفيها منه أي من الخ أمالو عرف المخاطب حال التكلم وكان التكلم يعلم أن المخاطب عارف بحاله كان الاسناد حينئذ مجازا عقليا من الاسناد الى السبب

(و) الثاني ما يطابق الاعتقاد فقط نحو (قول الجاهل أنبت الربيع البقل) والثالث ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله الأفعال كلها وهذا المثال

(و) ثانيها ما يطابق الاعتقاد دون الواقع (كقول الجاهل) وهو من يعتقد نسبة التأثير الى الزمان بواسطة الامطار (أنبت الربيع البقل) فان انبت البقل في الواقع لله تعالى وفي اعتقاد الجاهل للربيع ويحتتمل أن يراد بالربيع المطر وثالثها ما يطابق الواقع دون الاعتقاد كقول المعتزلي خلق الله أفعال العبد الاختيارية اذا لم يعرف أنه يعتقد خلافه فقد تطابق هذا الاسناد الواقع لان خالق الأفعال كلها لله تعالى ولم يطابق اعتقاد المعتزلي لاعتقاده أن خالق الأفعال الاختيارية هو العبد ولما ينصب القرينة صدق عليه أنه اسناد لمن هو له بحسب ظاهر حال التكلم فهو من الحقيقة ولم يمثل الصنف

كالنجار وعنصر يعمل فيه كالخش وعمل كالنجار ومكان وزمان يعمل فيهما والى آلة يعمل بها كالنجار والى غرض قريب كإيجاد النجار الباب والى غرض بعيد كتحصيل البيت به والى مثال يعمل عليه ويهتدى به والى مرشدين شاهده وكل ذلك قد ينسب الفعل اليه فتقول أعطاني زيد وأعطاني الله قال تعالى الله يتوفى الأنفس حين موتها وقال تعالى قل يتوفاكم ملك الموت الذي وكل بكم فأسنده الى الآمر والى المباشر وقال الشاعر * وألسنيه الهالكى * وقال * كساهم محرق * فنسب الفعل لما عملوا في الثاني لمستعملها وقيل يداك أو كتافوك نفخ فنسب الى الآلة كما يقال سيف قاطع ويقال ضرب فيصل فنسب الى الحدث وعيشة راضية فنسب الى المفعول وقال تعالى حرما آمنا فنسب الى المكان وقيل يوم صائم وليل ساهر فلما كانت أفعالنا كذلك صح في الفعل الواحد أن يثبت لأحد الأسباب مرة وينتفي أخرى بنظرين مختلفين وعليه قول الشاعر

وهو الله في زعمه لان تلك المعرفة قرينة صارفة عن كون الاسناد لما هو له (قوله وهو يخفيها) أي تلك الحالة منه وأمالو قال خلق الله الأفعال كلها لمن يظهر له حاله كان الاسناد مجازا لان الاظهار قرينة صارفة عن كون الاسناد لما هو له بل للسبب وهو الله تعالى في زعمه وأورد عليه أن القيد الثاني يكفي في كون الكلام انه كور حقيقة لان المعتزلي اذا أخفى حاله من المخاطب وقال خالق الله الأفعال لم ينصب قرينة على عدم ارادته الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب حال التكلم في نفس الأمر أم لا وحينئذ فالأولى الاقتصار على القيد الثاني اذا لا حاجة للأول الا أن يقال مراد الشارح بقوله لمن لا يعرف حاله أي في اعتقاده وليس المراد لمن لا يعرف حاله في نفس الأمر قاله الفهري وقال العلامة عبد الحكيم ان بين عدم العرفان والاخفاء عموم من وجه اذ عدم عرفان المخاطب يجمع اظهر التكلم واخفاء التكلم يجمع عرفان المخاطب فأحد القيدين لا ينفي عن الآخر كما توهم بقي شيء آخر وهو ما اذا قال المعتزلي ذلك لمن يعرف حاله ولمن لا يعرفها فيلزم أن يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا في حالة واحدة ولا مانع منه بالنظر لشخصين (قوله خلق الله الأفعال كلها) أي الاختيارية والاضطرارية فقد تطابق هذا الاسناد الواقع لان خلق الأفعال كلها لله تعالى ولم يطابق اعتقاد المعتزلي لاعتقاده أن خالق الأفعال

* والرابع ما لا يطابق شيئاً منها كالأقوال الكاذبة التي يكون القائل علماً بحالها دون المخاطب

الاختيارية هو العبد (قوله متروك) أي غير مذكور في المتن أي في مقام التمثيل لقلة وجوده ولا توهم من عدم ذكره أن الحقيقة العقلية منحصرة في الأقسام الثلاثة لكون المقام مقام البيان فإن المصنف صرح في الإيضاح بأن الحقيقة العقلية أربعة أضرب وأورد الأمثلة الأربعة المذكورة هنا وإنما قلنا أي في مقام التمثيل اصدق التعريف المذكور في المتن بهذا المثال قال العلامة عبد الحكيم وعندى أن هذا المثال مندرج في المثال الثالث بأن يكون المراد من قوله وأنت تعلم أنه لم يحجى أنت اعتقد أنه لم يحجى سواء كان ذلك الاعتقاد مطابقاً للواقع أو لا فيكون مثلاً للقسمين ما لا يطابق شيئاً منها وما يطابق الواقع دون الاعتقاد والشارح تبع الإيضاح حيث صرح فيه بأن الرابع الأقوال الكاذبة التي يعلم حالها المتكلم دون المخاطب وأنت تعلم أن اللاتق في المتن الاختصار والادراج (قوله وأنت تعلم أنه لم يحجى) أي فذلك الاسناد من الحقيقة (٢٣٠) ولولم يطابق واحداً منها لأنه لما هو له فيما يظهر من حال المتكلم ولا ينافي

ذلك كونه كذاباً بالانكذب لا ينافي الحقيقة (قوله خاصة) أخذه من تقديم المسند إليه على المسند العتلى لأنه يفيد الاختصاص نحو أنا سمعت في حاجتك (قوله اذ لو علمه المخاطب) أي وكان المتكلم يعلم أن المخاطب يعلم بذلك والالم يجوز أن يكون مجازاً لعدم تأتي جعل المتكلم علم السامع قرينة والضدير في علمه راجع لعدم المحجى وقوله أيضاً أي كما علمه المتكلم (قوله لجواز أن يكون الخ) أي فيكون مجازاً عقلياً أن كان الاسناد إلى زيد في هذا المثال للملازمة كأن كان زيد هذا سبباً في محجى الجاني حقيقة أي ويجوز أن المتكلم لم يحمل علم السامع قرينة على أنه لم يرد ظاهره فيكون في الحقيقة العقلية

متروك في المتن (و) الرابع ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد نحو (قولك جاء زيد وأنت) أي والحال أنك خاصة (تعليم أنه لم يحجى) دون المخاطب اذ لو علمه المخاطب أيضاً لما تعين كونه حقيقة لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع بأنه لم يحجى قرينة على أنه لم يرد ظاهره

في المتن لهذا القسم لقلة وجوده (و) رابعها ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد (قولك جاء زيد وأنت تعلم) فقط دون المخاطب (انه لم يحجى) إما على وجه الكذب أو المداورة فهو من الحقيقة ولولم يطابق واحداً منها لأنه لما هو له فيما يظهر من حال المتكلم وإنما قل وأنت تعلم يعني دون المخاطب كما قررنا لأنه لو علم المخاطب أيضاً جاز أن ينصب علمه قرينة على إرادة غير الظاهر لعلاقة فلا يتعين كونه حقيقة لكن يرد على هذا التقدير أنه لا يمنع أيضاً أن ينصب المتكلم قرينة غير علم المخاطب على أنه أراد غير ظاهره ولو اختص بالعلم وإن أريد نفي العلم عن المخاطب حالاً وما لا وذلك بعدم القرينة مطلقاً لم يتأت كونه مجازاً لفرض أن لا قرينة وذلك باطل ثم انه على ذلك التقدير إنما يكون نصب علمه قرينة إذا علم المتكلم علم المخاطب بعدم المحجى والافلا فرق بين علم المخاطب وعدمه في أن ظاهره الحقيقة سواء كان على وجه الكذب المحض أو المداورة لان الكذب من باب الحقيقة إن كان مروجاً وأما إن علم كل يعلم الآخر ولا علاقة ولا قرينة فهو هذان لا ينبغي أن يعد من الحقيقة ولو كانت هي الأصل فيه ولا من المجاز ويدخل في الحقيقة ما فيه سلب لأنه يقدر فيه أن لا يثبت كان قبل النبي فيصدق في قولنا ما زيد

أعطيت من لم تعطه ولو انتضى * حسن اللقاء حرمت من لم تحرم

فأثبت له الفعل ونفاه بنظرين وتقول هذا الحطب قطعه أنا لا السكين وقطعته السكين لأننا * واعلم انه من أجل ما قدمناه قال قوم من المصليين لاشئ من الأفعال فاعله واحد على الحقيقة الا الله تعالى لاستثناء فعله عن الزمان والمكان والمادة والآلة وغيرها ولهذا لا يصح أن ينسب الإبداع إلى غيره تعالى لا حقيقة ولا مجازاً اه وظاهر كلامه أن هذه الاطلاقات ونسبة الزمن لجميع ما سبق حقيقة وهو وما سبق عن ابن قتيبة قولاً غريباً أخذنا بطرفي الإفراط والتفريط والحق بينهما إن شاء الله تعالى ولا ينبغي ما في كلام الراغب من الاعتراك * تنبيه * الحقيقة والحجرات التركيبان هما لغويان أولاً

وذلك

الكاذبة كافي صورة عدم علم المخاطب بأن زيد بال محجى * لان وجود القرينة بدون

ملاحظتها لا يكفي في المجاز ويجوز أن يكون المتكلم جعله قرينة وليس ثم ملازمة فهو ما لا يعتد به ولا يعد من الحقيقة لهذا الجمل ولا من المجاز لعدم العلاقة ثم أن ظاهر قول المصنف وأنت تعلم أنه لم يحجى يقتضي انه اذا فقد علم المخاطب بعدم المحجى تعين أن يكون الاسناد في المثال حقيقة وليس كذلك بل هو محتمل كما لو كان عالماً وذلك لان المخاطب اذ لم يكن عالماً بأنه لم يحجى يجوز أن يكون عالماً بأن المتكلم اعتقد أنه لم يحجى * وحينئذ فان لاحظ المتكلم اعتقاد المخاطب قرينة على أنه لم يرد ظاهره كان مجازاً وان لم يلاحظ ذلك كان حقيقة فظهر لك أن القرينة لا تتوقف على موافقة المخاطب لاعتقاد عدم المحجى كما يفهم من كلام المصنف والشارح بل تتحقق القرينة بكون المتكلم عالماً بعدم المحجى والمخاطب عالم باعتقاد المتكلم ذلك وظهر ذلك الاعتقاد عند المتكلم ولو كان المخاطب عالماً بالمحجى الآن يقال هذه الصورة نادرة فلا تقدر في تعين الحقيقة *

(قوله فلا يكون الاسناد الخ) أى وحينئذ فيكون مجازا إن كان الاسناد للملابسة (قوله مجاز) أصله مجوز من جاز للسكان اذا امتداه لان الاسناد تعدى مكانه الاصلى نقلت حركة الواو للسكان قبلها فقلت ألفا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها بحسب الآن (قوله عطفى) نسبة للعقل لان التجوز والتصرف فيه فى أمر معقول يدرك بالعقل وهو الاسناد بخلاف المجاز القوى فان التصرف فيه فى أمر نقلى وهو أن هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى ولا يقال مقتضى هذا التوجيه أنه كان يسمى مجازا معقوليا لا عقليا لان الغلبة تأتى لأدنى ملابس (قوله مجازا حكما) أى منسوب بالحكم بمعنى الادراك لتعلقه به فهو من نسبة التعلق بالفتح للتعلق بالكسر أو أنه نسبة للحكم بمعنى النسبة والاسناد لتعلقه به فان قلت ان المجاز هو عين الاسناد والنسبة وحينئذ فيلزم تعلق الشيء بنفسه ونسبة الشيء لنفسه قلت المراد بالحكم المنسوب والتعلق بكسر اللام خصوص النسبة الاسنادية والمراد بالحكم المنسوب اليه والتعلق به مطابق نسبة سواء كانت اسنادية أو اضافية أو ايقاعية وحينئذ فهو من نسبة الخاص للعام أو من تعلق الخاص للعام وبهذا الجواب اندفع ما يقال ان المجاز العقلى كما يكون فى الحكم وهو النسبة النامة يكون فى النسبة الاضافية كسكر الابل والابقاعية كنوم الليل أى أوقعت النوم عليه وحينئذ فلا وجه لتلك التسمية انقتضية أنه انما يكون متعلقا بالحكم (٢٣١) أغنى النسبة التامة وحاصل الدفع انه ليس المراد بالحكم الذى تعلق به

فلا يكون الاسناد الى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر (ومنه) أى ومن الاسناد (مجازا عقلى) ويسمى مجازا حكما ومجازا فى الاثبات واسنادا مجازيا (وهو اسناده) أى اسناد الفعل أو معناه (الى ملابس له) أى للفعل أو معناه

قائم أن فيه اسناد القيام فى التقدير الى زيد على انه هو له وهذا فيه التكلف وجود الحقا فى التعريف لكن الحمل عليه لا دخال ما فيه النفي من الحقيقة أولى من الحمل على معنى ان نمراد بالاسناد الحقيقى الاتصاف بالاثبات أو السلب على وجه الاصله والحقيقة لا يدخل قولنا ما صام نهارك لأن سلب الصيام عن النهار حقيقى ثابت فى نفس الامر مع انه مجاز قطعاً (ومنه) أى ومن الاسناد مطاقاً (مجاز عقلى) لان حصوله بالتصرف العقلى ويسمى مجازا حكما لوقوعه فى الحكم بالسند على السند اليه ويسمى أيضا مجازا فى الاثبات لحصوله فى اثبات أحد الطرفين للآخر والسلب حقيقته ومجازا تابعة لما يحق فى الاثبات كما تقدم ويسمى أيضا اسنادا مجازيا بالنسبة الى المجاز بمعنى المصدر لان الاسناد جاوز به التكلم حقيقته وأصله الى غير ذلك (وهو) أى المجاز العقلى (اسناده) أى الفعل أو معناه على نسق ما تقدم فى الحقيقة (الى ملابس) بفتح الباء (له) أى للفعل أو معناه

وذلك مبنى على أن المركبات موضوعة أولا وان قلنا بالاول فنعلم والا فلا وقد أوعيت الكلام على هذه المباحث فى شرح المختصر فليطلب منه ص (ومنه مجاز عقلى وهو اسناده الى ملابس له

لكن الحكم أشرف منهم ما اعتبر الاشرف فى التسمية وهذا لا ينافى أنه قد يكون فى غير الحكم كالاضافية والابقاعية (قوله ومجازا فى الاثبات) ان قلت التقييد بالاثبات يقتضى عدم جريانه فى النفي وليس كذلك ألا ترى الى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم أجيب بأن النقييد بالاثبات لأشرفيته أولا لانه الاصل لان المجاز فى النفي فرع المجاز فى الاثبات بمعنى أن النفي لا يكون مجازا الا اذا كان الاثبات كذلك وأن النفي يرجع للاثبات بالملازمة فقرله تعالى فما ربحت تجارتهم جعل من قبيل المجاز لكون اسناد الربح فى التجارة اسنادا الى غير ما هو له وأن ما ربحت تجارتهم بمعنى خسرت أو أن المراد بالاثبات الانساب والاتصاف فبشميل الايجاب والنفي إذنى كل منهما انساب واتصاف (قوله واسنادا مجازيا) أى اسنادا منسوبا الى المجاز واعترض بأن فيه نسبة الشيء الى نفسه لان المجاز هو الاسناد وأجيب بأنه من نسبة الخاص للعام لان المجاز يشمل اللغوى أيضا أى أنه يسمى اسنادا منسوبا لمطلق مجاز من حيث انه فرد من أفراد أو أن المراد بالمجاز المنسوب اليه المصدر أعنى التجوز والمجازرة وحينئذ فالمعنى يسمى اسنادا منسوبا للمجازرة لان ذلك الاسناد جاوز به التكلم أصله وحقيقته وأوصله الى غيره فان قلت ان هذا المجاز على ما يأتى لا يختص بالاسناد أعنى النسبة التامة بل يجرى فى الاضافية والابقاعية واقتصارهم على الاسناد يوهم الاختصاص أجيب بأن اقتصارهم فى التسمية على الاسناد لأشرفيته أو أن المراد بالاسناد مطابق النسبة من اطلاق الخاص وإرادة العام (قوله الى ملابس له) أى الى شئ يدينه وبينه ملابس وارتباط وتعلق ثم انه يصح فتح الباء وكسر هاءى

قول المصنف ملابس لأن الملابس مفاعلة من الطرفين فكل واحد من الفعل وما أسند إليه ملابس بالكسر وملابس بالفتح الان المناسب لقوله يلبس الفاعل أن يقرأ بفتح الباء هنا وكذا في قوله الآتي وله ملابس شتى (قوله غير ماهوله) بالجر على الصفة أو بالنصب على الحال ولا يقال على الاول فيه وصف النكرة بالمعرفة لان غير لا تعرف بالاضافة (قوله مبني له) أي مسند له حقيقة (قوله يعني غير الفاعل الخ) حاصل ذلك انه اذا أسند الفعل أو مادل على معناه للفاعل النحوي فإن كان مدلول ذلك الفاعل النحوي الذي أسند اليه الفعل أو معناه هو الفاعل الحقيقي كان الاسناد حقيقة والا كان مجازا كما اذا كان الفاعل النحوي مصدرا أو ظرفا أو سببا أو مفعولا نحو عيشة راضية وكذلك اذا أسند الفعل أو مادل على معناه لنائب الفاعل فإن كان ذلك النائب النحوي مدلوله هو المفعول الحقيقي كان ذلك الاسناد حقيقة والا كان مجازا كما لو كان نائب الفاعل مصدرا أو ظرفا أو فاعلا نحو قولك أقفم السيل فإن السيل هو الفاعل الحقيقي للافعاء لانه هو الذي علا الارض فقوله غير الفاعل أي الحقيقي وقوله في المبني للفاعل أي النحوي وقوله وغير المفعول به أي في الواقع وقوله في المبني للمفعول به أي النحوي وذلك لما قرر من أن ماهوله في المبني للمفعول هو الفاعل لكون النسبة بطريق القيام مأخوذة في مفهومه وان ماهوله في المبني للمجهول هو المفعول به لكون النسبة بطريق الوقوع عليه مأخوذة في مفهومه ثم اعلم أن ظاهر المصنف فسد وذلك لان الضمير الجور في قوله (٢٣٢) وهو اسناده الى ملابس له وكذا قوله غير ماهوله راجع للفعل أو معناه أي للاحد

الامرین كما هو قضية أو
فالمضي حينئذ اسناد أحد
الامرین الى ملابس
لا أحدهما وذلك الملابس
غير الملابس الذي أحد
الامرین له وهذا صادق
على الاسناد في ضرب زيد
بالبناء للفاعل اذ يصدق
عليه أنه أسند أحد الامرین
وهو الفعل الى ملابس
لأحد الامرین وهو زيد

(غير ماهوله) أي غير الملابس الذي ذلك الفعل أو معناه مبني له يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير
المفعول به في المبني للمفعول به سواء كان ذلك الغير غير في الواقع أو عند التسكك في الظاهر وبهذا سقط
ما قيل انه ان أراد غير ماهوله عند التسكك في الظاهر

(غير ما) أي غير الملابس الذي (هو) أي الفعل أو معناه (له) أي لذلك الملابس يعني أن الفعل
المبني للفاعل حقه أن يسند الى الفاعل فاذا أسند الى غير الفاعل من مفعول أو مصدر أو ظرف مطلقا
لكونه ملابس له فصار ذلك الغير في تلبسه به كالفاعل في مطلق التلبس يكون اسناد ذلك الفعل لذلك
الغير للملابسة مجازا وكذا الفعل المبني للمفعول حقه أن يسند للمفعول وما يجري مجراه فاذا أسند لغير ذلك
كفاعل لشبهه به في الملابس يكون اسناده له مجازا وقولنا شبهه في الموضوعين ليس المراد بذلك التشبيه
غير ماهوله

بتأول

غير الملابس الذي له أحد الامرین وهو معنى الفعل في قولنا أمضروب عمرو فيزم

أن يكون مجازا ولا قائل بذلك وأشار الشارح الى الجواب بقوله يعني الخ وحاصله أن كلام المصنف فيه اجمال وتفصيله أن يقال المراد
اسناد أحد الامرین الى ملابس لذلك الاحد غير الملابس الذي له ذلك الاحد فخرج ضرب زيد فان ضرب أسند لملابس له وهو زيد وذلك
الملابس هو الذي له ذلك الفعل ولما كان في كلام المصنف خفاء وإبهام قال الشارح يعني الخ (قوله سواء كان الخ) أشار بذلك الى أن
الأقسام الأربعة التي مرت في الحقيقة تأتي هنا في المجاز لشمول التعريف لها أعني مطابق الواقع والاعتقاد معا ومطابق الواقع فقط وما
طابق الاعتقاد فقط ومالم يطابق واحدا منهما والأمثلة السابقة للحقيقة العقلية تصلح بعينها أمثلة لأقسام المجاز العقلي باعتبار حال
المخاطب فمثال مطابق الواقع والاعتقاد معقول المؤمن أثبت الله البقل لمخاطب يعتقد أن التسكك يضيف الانبات للربيع وعلم التسكك
بذلك الاعتقاد فيكون مجازا لان علمه باعتقاد المخاطب قرينة صارفة للاسناد عن ظاهره ومثال الثاني أعني مطابق الواقع فقط قول
المعتزلي خالق الله الاعمال كما هلن يعرف حاله وهو يعتقد أن المخاطب عالم بحاله فيكون ذلك قرينة صارفة للاسناد عن ظاهره ومثال الثالث
أعني مطابق الاعتقاد فقط قول الجاهل أثبت الربيع البقل لمن يعتقد أن ذلك القائل يضيف الانبات لله وعلم ذلك القائل باعتقاده
ومثال الرابع أعني مالم يطابق واحدا منهما قولك جاء زيد وأنت تعلم أنه لم يحن وأظهرت للمخاطب الكذب ونصبت قرينة على ارادة
الكذب (قوله وبهذا) أي التعميم في قوله غير ماهوله المستفاد من قوله سواء الخ (قوله سقط ما قيل) أي اعتراضا على المصنف ووجه
السقوط انه حينما عمناني ذلك الغير بأن أريد به ما يعم الغير في الواقع والغير عند التسكك في الظاهر صار قوله بتأول أي قرينة محتاجا اليه
بالنسبة الى بعض الافراد وهو الغير في الواقع ودخل فيه مثل قول الجاهل المذكور بما كان المسند اليه فيه غير اعتد التسكك في الظاهر

(قوله فلا حاجة الى قوله بتأول) أى لانه لا يسند لغير ما هو له في الظاهر الا اذا كان هناك قرينة تدل على أن ذلك المسند اليه غير فقوله الى غير ما هو له يتضمن اعتبار القرينة (قوله وهو) أى عدم الاحتياج ظاهر لكن قد يقال يمكن اختيار الشق الاول ولا نسلم عدم الاحتياج لإذ دلالة الالتزام مهجورة في التعريف (قوله خرج عنه مثل قول الجاهل الخ) أى لانه لم ينع ما هو له وحيث خرج عنه ذلك فيكون التعريف غير جامع (قوله مجازا) حال من قول (قوله باعتبار الاسناد الى السبب) أى لان الله سبب في الانبات عند الجاهل والنبت حقيقة عندهم هو الربيع (قوله بتأول) الباء للصاحبة أى اسناده اسنادا مصاحبا لتأول ويصح أن تكون الباء للابسة أو السببية أى اسنادا ملبسا للتأول أو اسناده للملابس بسبب التأول والتأول تفعل من آل الى كذا رجع اليه فمعناه تطلب المال الذي هو حقيقة الكلام التي يؤل المجاز اليها أو الموضع الثاني من العقل والمراد بتطلبهما الالتفات اليهما لينصب قرينة على ارادة خلاف الظاهر * واعلم أن المجاز العقلي عند الشيخ عبد القاهر تارة يكون له حقيقة أى فاعل يكون الاسناد له حقيقة نحو أنبت الربيع البقل فان حقيقة أنبت الله البقل وتارة لا يكون له حقيقة أى فاعل حقيقي نحو أقدمنى بذلك (٣٣٣) حتى على فلان فالاقدم ليس له فاعل حقيقي يكون الاسناد

فلا حاجة الى قوله بتأول وهو ظاهر وان أراد غير ما هو له في الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل أنبت الله البقل مجازا باعتبار الاسناد الى السبب (بتأول) متعلق باسناده ومعنى التأول تطلب ما يؤول اليه من الحقيقة

الذي أصله أن يكون بالكاف فيكون هذا مجازا الاستعارة على ما سيجي بل المراد أن ذلك هو المعتبر في تحقق علاقة التجوز في الاسناد من غير مراعاة شروط أصل التشبيه لافي تقدير التركيب قبل التجوز ولا في حصول محسنات التشبيه في أصل المعنى واذا لم يراع ذلك لم يقدر نقل لفظ المسند اليه لغير معناه فلا يكون استعارة فتأمل لثلاثا يكون هذا مذهب السكاكي المردود فيما يأتي ان شاء الله تعالى وقوله غير ما هو له صادق بكونه غير في الواقع فقط وغيرا عند المتكلم فيما يظهر من حاله فأخرج الأول بقوله (بتأول) والتأول التفعل من آل الى كذا رجع اليه ومعناه تطلب المال وهو الموضع الذي يؤول اليه الكلام من حقيقته الأصلية وذلك التطلب يكون من جهة العقل ومعلوم أن تطلب العقل لشيء انما يكون بالدليل والامارة وذلك بنصب القرينة على أن المراد غير الظاهر فعاد حاصل معنى التأول الى الحمل

بتأول) ش قوله اسناد جنس والضمير لأحد أمرين الفعل أو معناه وقوله الى ملابس له أى الفعل أو معناه وضمير هو كذلك أى غير ما للفعل له أو معناه وقوله بتأول يتعلق باسناده وخرج به قول الجاهل أنبت

(٣٥ - شروح التلخيص - أول) ينتقل من الحقيقة اليه بواسطة العلاقة فهو من رجوع الفرع لأصله مثلا المؤمن الذي يضيف الانبات لله تقف نفسه عن اسناد الانبات للربيع وتلتفت الى حقيقة الكلام وتطلبها فاذا علمت حقيقة ذلك وان الأصل أنبت الله البقل بالربيع وان الربيع سبب عادي فانها تسند الانبات اليه وتنصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر وكذلك اذا سمع المؤمن أنبت الربيع البقل فانه تقف نفسه ولا ترضى بذلك فاذا علمت الحقيقة بعد تطلبها رضيت بذلك فقوله تطلب أى تطلب التكلم أو المخاطب الحقيقة التي يرجع اليها المجاز وانما عير بالتطلب دون الطلب للاشعار بأن الطلب لا يلزم أن يكون واقعا بل مجرد الالتفات لدلالته على التكلف وقوله أو الموضع إشارة للقسم الثاني وهو عطف على ما وقوله من العقل من فيه لا ابتداء حال من الموضع والمعنى أو تطلب الموضع الذي يرجع المجاز اليه حال كون ذلك الموضع ناشئا من جهة العقل محضا وان لم يكن لذلك الموضع تحقق في نفس الأمر بأن يكون ذلك الموضع قريبا من لفظ الفعل الذي لافاعله حقيقي ويلاحظ العقل أنه أصله كأن يلاحظ العقل أن الاقدام راجع للقدم وانه أصله وان لم يكن ذلك ثابتا في الواقع فمصدق الموضع في المثال المذكور قدمت وتوضيح ذلك أن المجاز الذي لاحقيقة له كما في أقدمنى بذلك حتى على فلان اذا سمعت النفس ذلك لا ترضى بالاسناد لسكون الحق ليس فاعلا للاقدام لانه أمر متوهم لافاعله فتطلب النفس الحقيقة فيلاحظ العقل أن القدم أصل للاقدام وان الأصل قدمت لحق لي على فلان وان لم يكن ذلك ثابتا في الواقع فالاقدم له محل من جهة العقل وهو القدم هذا ويصح أن يكون قوله من العقل لا ابتداء الطلب والمعنى حينئذ تطلب الموضع الذي يرجع المجاز اليه حال كون ذلك الطلب مبتدأ من العقل فالطلب فعل ممتد ومسافة لها ابتداء هو العقل

(قوله أو الموضع) أى أو تطلب الموضع الذى الخ والمراد بالموضع المعنى المناسب لما اسنده مجازى الذى يؤل الاسناد المجازى اليه من جهة العقل أى يرجع اليه ويكون هو المقصود منه كالتقدم المناسب لا قدم فى قولك أفدمنى بلك حق لى على زيد وهكذا كل اسناد مجازى لاحقيقة له لعدم تحقق الفاعل أى لعدم تحقق استعماله وقصده على ماسياتى قريبا (قوله وحاصله الخ) عطف على قوله ومبنى الخ أى أن معنى التأويل الحقيقي مذكور وحاصل معناه نصب قرينة وفيه أن نصب القرينة ليس حاصل لذلك المعنى الذى ذكره إذ تطلب الحقيقة أو الموضع وملاحظته ليس هو نصب القرينة والجواب أن المراد حاصله باعتبار لازمه أى أن نصب القرينة لازم لما ذكره فالمصنف أطلق اسم اللزوم وهو التأويل (٢٣٤) أعنى طلب الحقيقة أو الموضع وأراد اللازم وهو نصب القرينة على طريق

الكنية أن قلت لا نسلم أن نصب القرينة لازمة للملاحظة الحقيقة أو الموضع لجواز أن يلاحظ الحقيقة أو الموضع ولا ينصب قرينة قلت المراد ملاحظة الحقيقة أو الموضع ملاحظة يعتد بها وهى انما تكون مع القرينة وبيان ذلك أن التطلب من جهة العقل ومعلوم أن تطلب العقل لشيء انما يكون كاملا إذا كان بالدليل والامارة وذلك هو نصب القرينة على أن المراد غير الظاهر فان قلت حيث حمل التأويل على نصب القرينة لم يكن لقول المصنف الآتى ولا بد للمجاز من قرينة فائدة له من هنا ويكون قوله فيما مر لغير ماهوله مستغنى عنه إذ لا قرينة

أو الموضع الذى يؤل اليه من العقل وحاصله أن ينصب قرينة صارفة عن أن يكون الاسناد الى ماهوله (وله) أى للفعل

بنصب القرينة على خلاف الظاهر وينبغى أن يتنبه لكون التأويل الذى هو التطلب المذكور يحتمل أن يكون من المتكلم فيكون معنى التطلب فى حقه أنه تطلب لمجازه قبل الناقى به ما يتحقق به ذلك المجاز من شرطه وهو العلاقة والقرينة إذا المجاز بلا شرطه باطل وعلى هذا فن لم يذكر العلاقة فللاستغناء عنها بالقرينة وعليه تكون من فى قولنا من الحقيقة ابتداءية ويكون معنى التطلب لمصحح المجاز ودليله لا تطلب الحقيقة بالدليل ويحتمل أن يكون مع السامع فيكون معناه أنه أسند الى الغير مع كون المسند مصاحبا لكونه يتطلب السامع فيه حقيقة لظهور القرينة الدالة على خلافها وهو الموافق لما ذكرنا أولا وتفسير الغير بما يعم الغير فى الواقع فقط والغير فى ظاهر الحال فقط والغير فى الاعتقاد فقط والغير فى الواقع وظاهر الحال أو الاعتقاد والغير فى الاعتقاد والظاهر وذلك بأن يراد بذلك مطلق الغير فيكون ذكر الغير أولا كفصل الجنس ويكون ذكره بتأويل الذى يعنى الغير فى ظاهر الحال كفصل النوع برد القول بأنه ان أراد الغير فى الواقع خرج قول الجاهل أنبت الربيع البقل عند قصده الاسناد الى السبب وزعمه وان أراد الغير فى الظاهر لم يحتاج الى قوله بتأويل وذلك لأن الغير اذا فسر بالقدر المشترك بين الغيرين وغيرهما أى لا دليل على التعيين احتيج الى بيان المراد من ذلك بخاصته على أن هذا الاعتراض فيه التخصص بالواقع وظاهر الحال بلا تخصص وقد يجاب بأن المخصص أنا أن قطعنا النظر عن القرينة فالمتبادر الغير فى الواقع وان نظر الى القرينة فهم منها الغير بحسب الظاهر لانه هو المذكور فى تعريف الحقيقة فلم يذا خصص التريدهما ولكن لا يخفى أن التفسير بالعموم يحتاج الى التقييد لانه انما يتجه ان سلم أن أحد الاحتمالات السابقة لا يتبادر منه وأما ان ادعى أن المتبادر من غير ماهوله انما هو الغير عند المتكلم فيما يظهر من حاله أو الغير فى الواقع فقط أو الغير فى الاعتقاد فقط أو فهمهم يتجه ولم يتم تأملهم أشار الى تحقيق وتفصيل فى التعريفين فقال (وله) أى وللعل أو معناه

الربيع البقل كما سياتى فقد تكمل اخراج أقسام الحقيقة بمجموع الفصلين ص (وله)

لماهوله وأجيب بأن فائدة قوله الآتى ولا بد الخ التوطئة الى تقسيم القرينة الى لفظية ومعنوية ولم يكتب بقوله بتأويل عن قوله لغير ماهوله لان دلالاته على المعنى المذكور التزامية وهى مبحورة فى التعريف فان قلت ان من لوازم المجاز العلاقة كما أن القرينة من لوازمه وبينت ذلك فى الشارح ادراجها فى التأويل بأن يقول وحاصله أن يعتبر علاقة وينصب قرينة صارفة الخ بل الاقصر على العلاقة أولى لان المصنف تعرض لقرينة فما بعد بقوله ولا بد له من قرينة قلت انما لم يدرج الشارح العلاقة فى التأويل لتقدم الاشارة اليها فى قول المصنف ملابس وذكره القرينة فيما بعد انما هو لأجل التوطئة لتقسيمها الى لفظية وغير لفظية (قوله صارفة الخ) ليس المراد بكون القرينة صارفة عن الحقيقة أن الاسناد لما هو له وجود والقرينة صرفت ذلك بل المراد ان ظاهر الكلام مع قطع النظر عنها يفيد ان الاسناد فى اللفظ ثابت لما هو له وبالنظر اليها يفيد أنه غير ماهوله (قوله أى للفعل) أى أو معناه ففيه اكتفاء وانما اقتصر على الفعل مع ان الأمثلة الآتية بعضها للفعل نحو بنى الأمير المدينة وبعضها لما فى معناه نحو عيشة راضية لانه الاصل ويبعد أن يكون المصنف أراد بالفعل الغوى وهو الحدث الخ لفته لما مر من قوله اسناد الفعل أو معناه لانه صريح

ملاسات

في أن المراد بالفعل الفعل الاصطلاحي والا لزم استدراك قوله أو معناه فان قلت ان المصنف عد من جملة الملابس المصدر والمفعول به ومن جملة معنى الفعل المصدر والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف فيلزم ملابس المصدر للمصدر وهو باطل لانه ملابس الشيء لنفسه ويلزم عليه ملابس الصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف للمفعول به وهو باطل لانها لا تنصبه قلت ذلك الازم ممنوع لجواز أن يكون الكلام على التوزيع فقوله والمصدر أى في غير المصدر وقوله والمفعول به أى في غير الصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف فالخصل أنه لا يلزم من القول بملابس الفعل ومعناه للأموال المذكورة ملابس كل منها مالم يكن واحدا منها بل التفضيل فيه موكول الى السامع العالم بالقواعد على أنه لا يلزم من ملابس المصدر للمصدر ملابس الشيء لنفسه (٢٣٥) لجواز أن يكونا متغايرين وان كانا

مصدرين كما في أعجبني قتل
الضرب فان القتل ملابس
للضرب لكونه سببا فيه إذ
لا بد من الملابس بين العامل
ومعموله (قوله وهذا) أى
قول المصنف وله ملابس
(قوله اشارة) أى ذو اشارة
أو مشير (قوله الى تفصيل)
أى تعيين (قوله وتحقيق)
المراد به الذكر على الوجه
الحق فهو مغاير لما قبله
والتحقيق من قوله بعد
فاسناده للفاعل الخ (قوله
للتعريفين) أى تعريف
الحقيقة العقلية وتعريف
المجاز العقلي اذكره في الاول
الملابس الذى له وفي الثاني
الملابس الذى ليس هو له
(قوله أى مختلفة) هذا
تفسير باللازم اذ الشئ
معناه التفرق كما يشهد له
قول الشاعر

وهذا اشارة الى تفصيل وتحقيق للتعريفين (ملابسات شتى) أى مختلفة جمع شئت كريض ومرضى
(يلبس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان

(ملابسات شتى) جمع شئت كريض ومرضى بمعنى مفترقة مختلفة ثم أشار الى تسمية تلك الملابس
فقال (يلبس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان

ملابسات شتى الخ) ش أى للفعل أو معناه ملابسات متعددة فهو يلبس الفاعل والمفعول به و يلبس
المصدر وظرفى الزمان والمكان والسبب * واعلم أن الاسناد هنا ما أن يراد به الحكم الدائر بين المسند
والمستند اليه أو مجرد النسبة الصادقة على نسبة المفعول أو غيره من متعلقات الفعل * أما الاول فاعلم أن
الاسناد لا يبدله من مسند اليه كما سبق وذلك المسند اليه إما فاعل أو ماهو فى حكم الفاعل مثل
المتبدا واسمى كان وان وغير ذلك من المحكوم عليه به وهذا فى كل اسناد مجازى أو كان أوحقيقا فنقول اذا
وقع الاسناد فالحكم على ما أن يكون هو الفاعل فى نفس الأمر أو المصدر أو الزمان أو المكان أو
المفعول أو السبب * فالاول وهو اسناد الفعل الى فاعله لا يكون إلا حقيقة ونعنى فاعله الذى هو له مثل قام
زيد فقد أسند الفعل لفظا ومعنى الى فاعله هذا مضمون كلامهم الثانى اسناده الى المفعول معناه أن يجعل
ما هو له فى المعنى مفعول فاعلا وفى حكم الفاعل فاعله كقوله تعالى فهو فى عيشة راضية فان راضية
مسنودة الى ضمير العيشة فقد جعلت العيشة فاعلا وانما هى مفعول فى المعنى لانها مرضى بها وكذلك ما
دافى فقد جعل المرضى به راضيا والمدفوق دافعا ومنه سر كاتم أى مكتوم حكاه ابن السكيت والذى
فى حكم الفاعل سيل مفعم لأن المفعم هو المملوء والسيل فى الحقيقة مالى لا وادى لا مملوء فقد أسند الفعل
الى الفاعل معناه انه جعل ما هو الفاعل فى المعنى أى فى الاصل وهو السيل نائب عن الفاعل لفظا والنائب
عن الفاعل لفظا مفعولا معنى فقد أسند الاعمال فى المعنى الى الوادى الذى كان مفعولا فصار السيل
مفعولا فى الفعل له ونظر (١) المصنف فى الايضاح فانه فى عيشة راضية جعل المفعول معنى فاعلا لفظا
وفى سيل مفعم جعل الفاعل معنى نائب عن الفاعل وهو المفعول فى الاصل فقال ان هذا عكس الذى قبله
وليس كذلك بل سيل مفعم مثل عيشة راضية فان العيشة كانت مفعولا جعلت فاعلا والوادى كان

وقل لجديد الثوب لا بد من بلا * وقل لاجتماع الشمل لا بد من شت

أى لا بد من تفرق واختلاف لازم للتفرق (قوله جمع شئت) أى فطابقت الصفة الموصوف (قوله يلبس الفاعل) هذا مستأنف استثنافا
بيانياً أتى به لتفصيل الملابس وقوله يلبس الفاعل أى التحقيق لصدور منه أو قيامه به والمراد أنه يلبسه مطلقا سواء كان بلا واسطة أو
بواسطة الحرف نحو كنى بالله (قوله والمفعول به) أى لوقوعه عليه والمراد انه يلبسه مطلقا سواء كان بلا واسطة أو بواسطة حرف نحو مررت
بزيد وضربت فى الدار وفى يوم الجمعة ولأجل التأديب ولا يقال لهذا مفعول فيه ولا مفعول له لانهما انما يطلقان على المنصوب بتقدير فى واللام
على اتقوال المشهور خلافا لابن الحاجب وبما ذكر من التعميم ظهر وجه ترك المصنف للجار والمجرور (قوله والمصدر) لكونه جزء
مفهوما فيلبسه بدلالته عليه تضمنا وكذا يقال فى الزمان أو ان ملابسته للزمان لكونه لازما لوجوده

(قوله والمكان) أى بسبب دلالة عليه التزاما باعتبار أنه لا بد له من محل يقع فيه (قوله والسبب) أى لحصوله به وسواء كان السبب مفعولا له أولا كما في بنى الأمير المدينة (قوله ولم يتعرض للمفعول معه) نحو جاء الأمير والجيش (قوله والحال) نحو جاء بدرًا كبا (قوله ونحوهما) أى كالتمييز نحو طاب زيد بنفسا والمستثنى نحو قام القوم إلا زيدا (قوله لا يسند اليها) أى بخلاف ما ذكره فان الفعل يسند اليه فان قلت هذه الأمور يسند اليها (٢٣٦) أيضا فيصح أن يقال في جاء الأمير والجيش جاء الجيش وفي الحال جاء الراكب

الح قلت المراد ان هذه الأمور لا يصح اسناد الفعل اليها مع بقائها على معانيها المقسودة منها كالمصاحبة في المفعول معه والتقيد في الحال والبيان في التمييز فان هذه المعاني لا تفهم فيما اذا رفع الاسم وأسند اليه الفعل (قوله فاسناده الى الفاعل) أى الحقيقي لا الاصطلاحى فالمراد بالفاعل الفاعل الحقيقي وهو ما حق الاسناد ان يكون اليه وهو ما يقوم به الفعل حقيقة عند المنكسار في الظاهر وقوله اذا كان مبنيًا له أى للفاعل النحوى وحيث سئل في الكلام استخدام وكذا يقال في المفعول به وانما قلنا المراد بالفاعل الفاعل الحقيقي لا لجل اخراج قول المؤمن أنبت الربيع البقل من الحقيقة لانه وان أسند الفعل المبني للفاعل له ولكن ذلك

والمكان والسبب) ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها (فاسناده الى الفاعل أو المفعول به اذا كان مبنيًا له) أى للفاعل أو المفعول به يعنى ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيًا للفاعل والى المفعول به اذا كان مبنيًا للمفعول به (حقيقة

والمكان والسبب) سواء كان عقليا أو عاديا أو شرعيا أو غير ما ذكر من متعلقات الفعل، فلا يسند لها الفعل ولو كان ملابسا له بالمتعلق للمفعول معه والحال والتمييز فلم يتعرض لها لان المراد الملابس التي يسند الفعل لها (فاسناده) أى الفعل (للفاعل) اذا كان مبنيًا له كقولنا قام زيد حقيقة (و) اسناده (للمفعول به اذا كان مبنيًا له) كقولنا ضرب بكسر الراء زيد (حقيقة) أيضا

مفعولا صار فاعلا ولذلك انقلب السيل الذى كان فاعلا مفعولا فنحن له الفعل فقيل مفعول وكذلك لو بنيت المفعول من عيشة راضية لقلت عيشة مرضية * الثالث اسناده الى المصدر وهو أن تجعل ما هو فى المعنى مصدر فاعلا لفظيا أو فى حكمه مثل شعر شاعر فان شاعرا أسند الى ضمير الشعر قلت وليس مثالا صحيحا لان شعرنا فى قولنا شعر شاعر المراد به الشعور وهو نفس المنظوم لا الشعر الذى هو المصدر والمثال الصحيح

سند كرى قومي اذا جد جدهم * وفى الليلة الظلماء يفقد البدر

وكذلك قوله تعالى فاذا نفخ فى الصور ننفخة واحدة * الرابع اسناده الى اسم الزمان مثل نهاره صائم فقد أسند صائم الى النهار معناه اناجمل اسم الزمان فاعلا فنسند الصوم اليه وينبغى تقييد ذلك بإرادة هذا المعنى فانه يصح أن تقول نهاره صائم حقيقة أى قائم الظهيرة يقال صام النهار اذا قام قائم الظهيرة ولا بد من ارادة الحقيقة الشرعية فان الصوم فى اللغة مطلق الامساك فيصح اسناده للنهار حقيقة ومن هذا الباب قولهم ولد له ثلاثون عاما وصيد عليه يومان وليلة مطيرة ولبيل ساهر وقوله تعالى والنهار مبصرا * الخامس اسم المكان مثل نهر جار وهو كظرف الزمان وهذا المثال انما يصح اذا كان النهر اسما للشق فان كان اسما للماء وحده فهو حقيقة ولاهل اللغة فى ذلك عبارات مختلفة تشهد لكل من الاحتمالين * السادس السبب وهو أن تجعل ما هو سبب الفعل فى المعنى فاعلا أو فى حكمه مثل بنى الأمير المدينة لكونه سبب فى بنائها قال الخطيبى يريدون بنيت المدينة لا اميرو بعضهم يحمل هذا المثال لا سبب وكلاهما صحيح * قلت * ليس معناه ما ذكره وانما يكون معناه بنيت للأمير بتقدير أن يكون للسبب فيكون من القسم الذى ذكره بعد وقوله وكلاهما صحيح فيه نظر لانه على المسببية يرجع فى المعنى الى المفعول من

الفاعل الذى أسند له الفاعل النحوى لا الحقيقي وكذا يخرج قول الجاهل المعلوم جهله أنبت الله البقل عن الحقيقة

لأن الفعل المبني للفاعل لم يسند للفاعل الحقيقي عنده فى الظاهر فهو وما قبله داخل فى الجواز لكونه اسنادا الى غير الفاعل الحقيقي لا لجل الملابس (قوله أى للفاعل أو المفعول به) أى فالضمير راجع لهما وأفرّد الضمير لان العطف بأو (قوله يعنى ان اسناد الخ) لما كان ظاهر كلام المصنف فاسدا لانه يفيد أن الفعل اذا كان مبنيًا للفاعل وأسند للفاعل أو المفعول به يكون حقيقة واذا كان مبنيًا للمفعول وأسند للفاعل أو المفعول به يكون كذلك لانه اذا كان مبنيًا للفاعل وأسند للمفعول يكون مجازا كما فى عيشة راضية وكذا اذا كان مبنيًا للمفعول وأسند للفاعل يكون مجازا كما فى سيل مفعول أشار الشارح بالناية الى أن فى كلام المصنف توزيعا وان الأصل واسناده الى الفاعل اذا كان مبنيًا له واسناده الى المفعول به اذا كان مبنيًا له حقيقة

كما وكذا الى المفعول اذا كان مبنيا له وقولنا ماهوله يشملهما واسناده الى غيرهما مضاهاته لماهوله في ملاسة الفعل

(قوله كما من الامثلة) أى للحقيقة لا لاسناد الى الفاعل أو المفعول حتى يرد عليه أنه لم يذكر سابقا مثلا لاسناد المبنى للمفعول الى المفعول (قوله والى غيرهما الخ) قد ذكر المصنف أمثلة المجاز لاسناد الفعل المبنى للفاعل ولم يذكر من أمثلة المجاز لاسناد الفعل المبنى للمفعول الا واحدا أغنى سيل مفعم فانه أسند فيه معنى الفعل المبنى للمفعول الى الفاعل فنقول اسناده الى المصدر لا يكون الاجازا نحو ضرب ضرب شديد واسناده الى المكان والزمان ان كان بتوسط في ملفوظة أو مقطرة فهو حقيقة نحو ضرب في الدار وفي يوم الجمعة وان كان على الانساع باجرأهما مجرى المفعول به في اعتبار وقوع الفعل عليهما كان مجازا نحو ضرب يوم الجمعة وضرب الدار والمفعول له لا يسند اليه الفعل المجهول ما لم يجز باللام نحو ضرب للتأديب والا كان مثل جلس في الدار واسناده الى السبب الغير المفعول له مجاز ولا جل اخرج اسناد المجهول الى المكان والزمان بتوسط في قيد قوله والى غيرهما (٢٣٧) بقوله للملاسة لان الاسناد لهما ليس

لاجل الملاسة بالمبنى المذكور هنا ولم يتعرض الشارح لدخول ذلك في الحقيقة لظهوره على أنه قد يقال إن في صورة الاسناد بتوسط في ملفوظة أو مقطرة الاسناد الى مصدر الفعل حقيقة فان معنى قولنا ضرب في يوم الجمعة أو في الدار أو وقع الضرب فيه (قوله أى غير الفاعل) أى من المفعول والأربعة بعده وقوله وغير المفعول به أى من الفاعل والأربعة الأخيرة فصور المجاز عشرة مثل المصنف لسته منها (قوله يعنى غير الفاعل في المبنى للفاعل الخ) اعلم أن ظاهر كلام المصنف أن الفعل المبنى للفاعل اذا أسند لغير الفاعل والمفعول

كما من الامثلة (و) اسناده (الى غيرهما) أى غير الفاعل أو المفعول به يعنى غير الفاعل في المبنى للفاعل وغير المفعول به في المبنى للمفعول به (للملاسة)

(كما من الامثلة في قولنا ثبت الله البقل الى آخرها وهذا في أمثلة الفاعل وأمثلة الاسناد للمفعول به أو شبهه ظاهرة وقد تقدم بعضها في الشرح (و) اسناده (الى غيرهما) أى الى غير الفاعل في المبنى له ويدخل في الغير المفعول به والى غير المفعول به في المبنى له ويدخل في الغير الفاعل كما يدخل في المفعول المجزور والظرف (للملاسة) أى اسناد الفعل لغير ما بنى له لاجل مشابهة ما بنى له بغيره في ملاسة الفعل لهما

أجله فيمكن دخوله في قسم عيشة راضية الآن مرادهم بالمفعول في عيشة راضية المفعول به فقط هذا كله على تقدير أن المراد بالاسناد ذلك فقولك بنيت الدبنة لا يطلق على بنائها للأمير ولا يفهم منه لاحقيقة ولا مجازا وأما قولك للأمير فليس مسندا اليه وأما على التقدير الآخر أن المراد بالاسناد النسبة ولا تتبعه فسأني عن سبويه والسكاكي مثله في الكلام على أسباب العلمية فالحكم على ماسبق واضح لانه يكون تعلق الصفة بالموصوف كراضية بعيشة وغيره مجازا من غير نظر الى ضميره المستتر فيه ويكون في ضرب زيد عمرا اسناد باعتبار الفاعلية واسناد باعتبار المفعولية و بعد أن تحررت هذه القاعدة على التحقيق فنقول الاسناد الى الفاعل المعنوي قد يكون والفعل مبنى له لفظا مثل قام زيد فزيد فاعل لفظا ومعنى حقيقة ولا يكون الى نائبه لانه اذا قاتل ضرب زيد لم تسند الضرب باعتبار الفاعلية الى أحدا عما أسندته باعتبار المفعولية فالفاعل المعنوي ليس المفعول الذي هو نائبه نائباً في المعنى بل في اللفظ فقط والاسناد الى المفعول به المنوي قد يكون مع البناء للفاعل كما يقول رضى العيشة وان بنيت للمفعول أليس بالحقيقة كقولك رضى العيشة بضم الراء وعلى هذا القياس الا أنه قد يقال لا يانزم من جعل المفعول فاعلا أن يجعل كذلك الفاعل مفعولا بل يستعمل منه القاصر

به يكون مجازا وأما اذا أسند اليهما يكون حقيقة وكذلك الفعل المبنى للمفعول اذا أسند لغير الفاعل والمفعول به يكون مجازا واذا أسند اليهما يكون حقيقة وليس كذلك بل المبنى للفاعل اذا أسند للمفعول به يكون مجازا نحو عيشة راضية كما أن المبنى للمفعول اذا أسند للفاعل يكون كذلك نحو سيل مفعم فلما كان ظاهر كلام المصنف فاسداً أتى الشارح بالعناية بتبيين المراد وإشارة الى أن في كلام المصنف توزيعا (قوله للملاسة) أى للاحظنا كما أشار له الشارح بقوله لا أجل الخ واعلم أن هذا المجاز لا بد له من علاقة كما أن اللغوى كذلك وظاهر كلام المصنف أن العلاقة المعتبرة هنا هي الملاسة فقط وأنه لا بد منها في كل مجاز عقلى من حيث أنه جعلها عدلة دون غيرها بدليل الاقتصار عليها في مقام البيان قال الشيخ يس لكن يبقى هنائي وهو أنه هل يكفي في جميع أفراد هذا المجاز كون العلاقة الملاسة أو لا بد أن تبين جهتها بأن يقال العلاقة ملاسة الفعل لذلك الفاعل المجازى من جهة وقوعه عليه أو فيه أو به كما قالوا في المجاز اللغوى انه لا يكفي أن يجعل اللزوم أو التعلق علاقة بل فرد منه لان ذلك قدر مشترك بين جميع أفرادها فلا بد أن يبين أنه من أى وجه وسيأتى في كلام بعض الفضلاء إشارة الى هذا الثاني

مجاز كقولهم في المفعول به عيشة راضية وماء دافق وفي عكسه سيل مفعم

(قوله يعني لأجل الخ) لما كان ظاهر المصنف هنا أن العلاقة هي الملازمة بمعنى التعلق والارتباط بين الفعل والمسند اليه المجازي وكذا على ما هو المتبادر من التعريف ومن قوله وله ملاسبات شتى وكان هذا غير مراد وإنما المراد أن العلاقة هي المشابهة بين المسند اليه الحقيقي والمسند اليه المجازي في الملازمة أى في تعلق الفعل بكل منهما وإن كانت جهة التعلق مختلفة أى الشارح بالعبارة إشارة إلى أنه ليس المراد بالملازمة في كلام المصنف التعلق بين الفعل والمسند اليه المجازي كما مر بل المراد بها هنا المشابهة والمحاكاة والمناظرة بين المسند اليه المجازي والحقيقي في التعلق فقوله الشارح يعني لأجل أن ذلك الغير أى المسند اليه المجازي كالنهر في قولك جرى النهر يشابه ما هو له أى يشابه المسند اليه الحقيقي كقوله في قولك جرى الماء وقوله في ملاسبه الفعل أى وهو الجرى فالجرى يلبس الماء من جهة قيامه به ويلابس النهر من جهة كونه واقفا فيه ولا يقال حيث كانت علاقة هذا المجاز المشابهة كان من الاستعارة لأن قولنا نأخذ الاستعارة لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والاستناد ليس بلفظ وما وقع في تسميته استعارة فليس المراد منه الاستعارة الاصطلاحية بل ذلك على سبيل النقل والاشتراك اللفظي والحاصل أن العلاقة في هذا المجاز المشابهة بين المسند اليه المجازي والمسند اليه الحقيقي في تعلق الفعل بكل لأجل صحة استناده لذلك المجازي والعلاقة في الاستعارة المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي لأجل صحة نقل اللفظ من المعنى الحقيقي (٢٣٨) للمعنى المجازي قال الفري أن قلت لا شيء محول الشارح العبارة وفسر الملازمة

بمشابهة ذلك الغير لما هو له ولم يفسرها بارتباط الفعل بالمسند اليه الذى ليس هو له مع أن ذلك كافى في استناد الفعل اليه قلت الباعث له على اختيار ذلك أن ملاحظة المشابهة المذكورة أدخل وأتم في صرف الاستناد الذى هو حق ما هو له الى غيره وإن كفى فيه مجرد الملازمة المذكورة (قوله كقولهم أى

يعنى لأجل أن ذلك الغير يشابه ما هو له في ملازمة الفعل (مجاز كقولهم عيشة راضية) فيما بنى للفاعل وأسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية (وسيل مفعم) في عكسه أى فيما بنى للمفعول وأسند الى الفاعل لان السيل هو الذى يفعم أى يملأ

(مجاز كقولهم) فيما بنى للفاعل وأسند للمفعول مجازا (عيشة راضية) فان العيشة مرضية وإنما الراضى صاحبها (و) كقولهم فيما بنى للمفعول وأسند للفاعل مجازا (سيل مفعم) فان السيل مفعم

فان دقق في الأصل متدفعاً أسندناه الى الماء فديقال انه صار قاصراً بمعنى مندفع وفيه نظر وقد يقال هو متدفع أى دافق نفسه والظاهر انا اذا جعلنا المفعول فاعلاً انقلب الفاعل مفعولاً ويوضحه ما تقدم في سيل مفعم لاننا قلنا مفعم بالبناء للمفعول لا ناقدراً أن المفعول هو الفاعل فقلنا ملاً الوادى السيل فذلك صرح ببناء الفعل للسيل فقلنا أفعم السيل فتبعه قولنا سيل مفعم* ولنرجع حينئذ الى عبارة المصنف فقوله اسناده الى الفاعل حقيقة لا يراد بالفاعل اللفظي والاورد عليه أن الاسناد المجازي أيضاً لا يكون

الا كالاسناد في قولهم (قوله عيشة راضية) في حاشية شيخنا الحنفى أصله رضى المؤمن عيشته ثم أقيم عيشة مقام

المؤمن للمشابهة بينهما في تعلق الفعل وهو الرضى بكل فصار رضى عيشة وهو فعل مبنى للفاعل فاشتق اسم الفاعل منه وأسند الى ضمير المفعول وهو عيشة بعد تقديمه وجعله مبتدأ ثم حذف المضاف اليه اكتفاء بالمبتدأ في مثل قوله عيشة زبدراضية وقرر شيخنا العدوى أن أصل هذا التركيب عيشة رضىها صاحبها فالرضا كان بحسب الأصل مسنداً للفاعل الحقيقي وهو صاحب ثم حذف الفاعل وأسند الرضا الى ضمير العيشة وقيل عيشة رضى لما بين صاحب والعيشة من المشابهة في تعلق الرضا بكل وإن اختلفت جهة التعلق لان تعلقه بالصاحب من حيث الحصول منه وبالعيشة من حيث وقوعه عليها فصار ضمير العيشة فاعلاً نحوياً لا حقيقياً ثم اشتق من رضى راضية ففيه معنى الفعل وأسند الى المفعول قال الفري مذهب التحليل انه لا مجاز في هذا التركيب بل الراضية بمعنى ذات رضا حتى تكون بمعنى مرضية فهو نظير لابن ونامر وهو مشكل بدخول التاء لان هذا البناء يستوى فيه المذكور والمؤنث ويمكن الجواب بجواز جعلها للباله لالتأنيث كلامة (قوله فيما بنى للفاعل وأسند الى المفعول به) أشار بذلك الى أن الشاهد في اسناد راضية للضمير المستتر أعنى ضمير العيشة لأن الشاهد في اسناد راضية الى العيشة لان الاسناد الى المبتدأ واسطة عند المصنف بين الحقيقة والمجاز وكذا يقال فيما بعد من الأمثلة وقوله فيما بنى للفاعل حال من قولهم المذكور على حذف والتقدير كأننا فيما بنى مسنده للفاعل على أن الظرفية من ظرفية الخاص في العام وقوله وأسند الى المفعول به أى الحقيقي والا فالسند اليه هنا فاعل نحوى (قوله وسيل مفعم) أصله كما قال السبرامى أفعم السيل الوادى بمعنى ملاء ثم بنى أفعم للمفعول واشتق منه اسم المفعول وأسند لضمير الفاعل الحقيقي وهو السيل بعد تقديمه وجعله مبتدأ فقوله الشارح وأسند الى الفاعل أى الحقيقي والا فالسند اليه هنا نائب فاعل

وفي المصدر شعر شاعر وفي الزمان نهاره صائم وليله قائم وفي المكان طريق سائر ونهر جار وفي السبب بنى الأمير المدينة وقال
 * اذا ردّعا في القدر من يستعبره

(قوله من أقممت الاناء) راجع لقوله مفعم قال الحفيد الاولي أن يقول من أقمم الماء الاناء بدليل قول الشارح لان السيل هو الذي يفعم
 والنسيل والماء بمنى وأجيب بأن الحامل له على ذلك أن ذلك التعبير هو الشائع في عباراتهم وقال عبد الحكيم لم يقل من أقمم الماء
 الاناء لان الماء ليس يفعم للاناء بل آلة للافهام بخلاف السيل فانه مفعم للوادي (قوله وشعر شاعر) أي فقد أسند ما هو بمعنى الفعل
 أعنى شاعر الى ضمير المصدر وحقه أن يسند للفاعل أعنى الشخص لانه الفاعل الحقيقي بحيث يقال شعر شاعر صاحبه لكن لما كان
 الشعر شيئا بالفاعل من جهة تعلق الفعل بكل منهما صح الاسناد اليه مجازا (قوله في المصدر) أي فيما بنى للفاعل وأسند للمصدر وكذا
 يقال فيما بنى (قوله جد جده) أي جدا اجتهداه وأصله جدر يد جدا أي اجتهاد الآن (٢٣٩) حق الجد أن يسند للفاعل الحقيقي وهو

من أقممت الاناء ملائنه (وشعر شاعر) في المصدر والاولى التمثيل بنحو جد جده لان الشعر هنا
 بمعنى المفعول (ونهار صائم) في الزمان (ونهر جار) في المكان لان الشخص صائم في النهار والماء
 جار في النهر (وبنى الأمير المدينة) في السبب

بكسر العين أي مالى لا مفعم بالفتح أي ملو. يقال أقممت الاناء ملائنه ماء (و) كقولهم فيما بنى للفاعل
 وأسند للمصدر مجازا (شعر شاعر) فان الشاعر صاحب الشعر لا الشعر الا أنه يحتدل أن يراد بالشعر
 المشعور به لا بالمصدر الذي هو نفس الشعر فيكون من باب عيشة راضية فالاولى التمثيل بنحو جد جده
 لأن الجد مصدر أسند اليه فعل الفاعل (و) كقولهم فيما بنى للفاعل وأسند للزمان مجازا (نهاره صائم)
 فان النهار مصوم فيه وانما الصائم الانسان فيه (و) كقولهم فيما بنى للفاعل وأسند للمكان مجازا
 (نهر جار) فان الجاري هو الماء لا النهر الذي هو مكان جريه (و) قولهم فيما بنى للفاعل وأسند
 للسبب مجازا (بنى الأمير المدينة) فان الباني حقيقة هو العملة والأمير سبب أمر وكذا السبب الما كلى يسند
 اليه أيضا مجازا كقوله تعالى يوم يقوم الحساب فان القيام في الحقيقة لاهل الحساب ولكن لاجله
 فكان الحساب علة غائية وسببا مآليا وقد فهم من ذكره في تفصيل الاسناد أن المسند يكون فعلا
 او مفعلا مسندا لغير ما يذبح له من فاعل او مفعول او ما يجري مجرى المفعول في كون الفعل يحق للفاعل
 وعدل به عن الفاعل اليه للملازمة وان الملازمات هي ما ذكر وأن الاسناد ليس على طريق ما يكون الى

الا للفاعل لفظي كما استراه في الجميع وانما أراد المنوى ويعنى به ما هو له عند المتكلم في الظاهر ولا يريد
 لما هو له حقيقة أو بتأويل لان كل اسناد كذلك وقوله أو المفعول اذا كان مبنيا له يعنى اسناد الفعل
 في نحو ضرب زيد عمرا الى الفاعل الحقيقي اذا كان الفعل أو مفعلا مبنيا له أو الى المفعول اذا كان
 الفعل أو مفعلا مبنيا له وقيدناه بالحقيقي احترازا عن اسناد الفعل لما جعلناه مفعولا به مجازا فان الاسناد

الشخص لا للجد نفسه
 اسكن أسند اليه لمشايبته
 له في تعلق الفعل بكل منهما
 لان ذلك الفعل صادر من
 الشخص والمصدر جزء
 معنى ذلك الفعل (قوله
 لان الشعر هنا) أي الذي
 هو مصدوق الضمير في
 شاعر بمعنى المفعول أي
 الكلام المؤلف أي وحيد
 فهو من باب عيشة راضية
 أي من قبيل المبنى للفاعل
 المسند للمفعول وليس من
 قبيل ما بنى للفاعل وأسند
 للمصدر الذي كلامنا فيه
 بخلاف جد جده فانه من
 ذلك القبيل ان قلت حيث
 كان كذلك فالتمثيل بجده
 جده هو الصواب لا الاولي
 فقط قلت ان الشعر يحتتمل

أن يكون باقيا على مصدره بمعنى تأليف الكلام فيكون من ذلك القبيل فالخاصل ان جد جده من قبيل المبنى للفاعل المسند المصدر
 قطما واما شعر شاعر فيحتمل أن يكون من ذلك القبيل ويحتمل أن يكون من باب عيشة راضية ومالا احتمال فيه أولى مما فيه احتمال ومن
 هذا تعلم أن قول الشارح لان الشعر هنا بمنى المفعول أي بحسب التبادر للفهم وان جاز أن يكون بمعنى التأليف (قوله في الزمان) أي
 فيما بنى للفاعل وأسند للزمان لمشايبته للفاعل الحقيقي في ملازمة الفعل لكل منهما (قوله في المكان) أي فيما بنى للفاعل وأسند
 للمكان (قوله جار في النهر) أي في الحفرة التي يكون الماء فيها (قوله في السبب) أي فيما بنى للفاعل وأسند للسبب الأمر ونحو
 ضرب التأديب فيما أسند للسبب الثاني لان السبب نوعان واعلم أن القرينة في جميع ما ذكر من الامثلة الاستحالة العقابية الا في
 الاسناد الى السبب الآمر فانها الاستحالة العادية والعلاقة في الجميع الملازمة بمعنى مشابهة الفاعل المجازي للفاعل الحقيقي في تعلق
 الفعل بكل منهما وان اختلفت جهة التعلق لان تعلقه بالفاعل الحقيقي تعلق صدور منه وتعلقه بالفاعل المجازي من جهة وقوعه عليه
 أو فيه أو من جهة كونه جزءا له الى آخر ما مر ومن هذا يؤخذ أنه لا بد في المجاز العقلي من تبيين جهة الملازمة بين الفاعل الحقيقي والمجازي
 كما ذكره بعضهم

(قوله وينبغي أن يعلم الخ) القصد من هذا الكلام الاعتراض على المصنف بأن تعريفه للجواز غير جامع وتقرر الاعتراض أن نقول ان المصنف جعل الجنس في تعريف المجاز اسنادا والنسب الاضافية والايقاعية ليست من الاسناد لانه عبارة عن النسبة التامة وحينئذ فلا يشملها التعريف مع أن المجاز العتيقلى يجرى فيهما أيضا وحينئذ فالتعريف غير جامع وأشار بقوله اللهم الخ للجواب عنه (قوله ان المجاز العقلى) أى وكذلك الحقيقة العقلية تجرى في الاضافة كقولك أعجبنى جرى الماء في النهر وفي الايقاعية نحو نومت ابني في الليل فلا تختص الحقيقة ولا المجاز بالنسبة الاسنادية كما توهمه كلام المصنف وحينئذ فكل من تعريف الحقيقة والمجاز غير جامع وجواب الشارح الآتى بالنظر ان تعريف المجاز و يعلم منه الجواب عن تعريف الحقيقة بطريق القياس (قوله أيضا) أى كما يجرى في الاسنادية وقوله من الاضافة بيان للغير والمراد بالاضافة النسبة الواقعة بين المضاف والمضاف اليه والايقاعية هي نسبة الفعل للمفعول فان الفعل المتعدى واقع على المفعول أى متعلق به ثم ان ظاهر الشارح يقتضى أن الايقاعية غير تامة مع أن نسبة الفعل للمفعول انما تعتبر بعد التمام فكان الأولى الاقتصار على (٢٤٠) الاضافة لأنه يقال انما التفت الى نسبة الفعل للمفعول في حد ذاته بقطع النظر

عن نسبه للفاعل ولا شك أنها عبر تامة (قوله نحو أعجبنى الخ) مثال للاضافة وقوله ونحو نومت الخ مثال للايقاعية ولذا فصل بنحو (قوله وجرى الانهار) جعل هذا وما بعده من المثاليين من المجاز في النسبة الاضافية اذا جمعت الاضافة بمعنى اللام وأما لو جعلت بمعنى فى فلا يكون مجازا بل حقيقة والحاصل أنه لا بد من النظر لقصده المتكلم ونفس الامر فان كان مقصده مناسبا بحسب نفس الامر حقيقة والامحراز ومجرد مناسبة نوع من الاضافة لا يقتضى أن تكون حقيقة ما لم يقصده (قوله شقاق بينهما) السقاق هو النزاع

وينبغي أن يعلم أن الاسناد العقلى يجرى في النسبة الغير الاسنادية ايضا من الاضافة والايقاعية نحو أعجبنى انبات الربيع البقل وجرى الانهار قال الله تعالى وان خفتم شقاق بينهما ومكر الليل والنهار ونحو نومت الليل وأجريت النهر قال الله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين والتعريف المذكور انما هو للاسنادى اللهم الا أن يراد بالاسناد مطلق النسبة المبتدأ فما تقدم في قوله * انما هي اقبال وادبار * ليس من المجاز كما أنه ليس من الحقيقة وقد تقدم ان التعريف يدخله وان الانكسار في الاخراج عن التعريف على ما ذكرنا خراجا عنه لا ينبغي وما ينبغي ادخاله في المفعول ليكون اسنادا ما هو للفاعل له مجازا ما لا يتوصل اليه ذلك المسند لا يحرف فيكون المراد بالمفعول ما يتوصل اليه فعل الفاعل بنفسه أو يحرف فنحو قولهم اسلوب حكيم ما أسند فيه الى المفعول بواسطة الحرف اذ الاصل ان الشخص حكيم في أساؤه وكذا الضلال البعيد اذ الاصل ان الكافر بعيد في ضلاله ثم ان ظاهر كلام المصنف ان المجاز العقلى لا يجرى في الاسناد ولا يجرى في تعلق الفعل بان يعدل به عن التعلق بالمفعول به الى جملة متعلقاته بغيره ولا في اضافة ما ينبغي للفاعل لغيره وليس كذلك بل نصوا على ان قول القائل نومت الليل وأجريت النهر من المجاز لان فيه ايقاع الفعل كما يوقع على المفعول به على ما ليس بمفعول به فكان مجازا ومنه قوله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين لان الطاعة في الاصل انما تقع على المسرفين لان المسرفين هو المفعول به فكان ايقاعها على أمرهم مجازا وكذا قولنا فيه مجازى كما سبق في سبيل فهم ولا يصح اطلاق أن الاسناد الى المفعول والفعل مبنى له حقيقة فتصحح الكلام أن يقال اسناد الفعل الى مفعوله الحقيقي والفعل مبنى له حقيقة مثل ضرب زيد وكذلك اسناده الى الفاعل الحقيقي والفعل مبنى له مثل ضرب زيد عمرا فالاول اسناد الضاربة والثانى اسناد المضروبة ولا يكون الاسناد في هذين الاحقة والاقسام الآتية وان صح بناؤها للمفعول فالمفعول

والخلاف وأصل الكلام وان خفتم شقاق الزوجين في الحالة الواقعة بينهما ومكر الناس في الليل والنهار فأضيف المصدر في الاول للكان لان البين اسم مكان وفي الثانى للزمان فهو من اضافة المصدر للفاعل السكاني في الاول والزمانى في الثانى (قوله نومت الليل) أى أوقعت التويم على الليل والاصل نومت الشخص في الليل (قوله وأجريت النهر) أى أوقعت الاجراء عليه والاصل أجريت الماء في النهر (قوله ولا تطيعوا أمر المسرفين) أى فقد أوقع الطاعة على الامر وحققا ايقاع على ذى الامر لانه هو المفعول به حقيقة فالاصل ولا تطيعوا المسرفين في أمرهم فقد خذف في هذه الامثلة ما حق الفعل أن يوقع عليه وأوقع على غيره تأمل (قوله والتعريف المذكور انما هو للاسنادى) هذا مصب الاعتراض أى وحينئذ فالتعريف غير جامع (قوله اللهم الا أن يراد الخ) أى فيكون مجازا مرسل من باب اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف فان الاسناد هو النسبة التامة واستعمل في مطلق النسبة سواء كانت النسبة تامة كالاسنادية أو غير تامة كالاضافية والايقاعية وعبر بقوله اللهم اشارة الى استبعاد هذا الجواب اذ المعنى أرجى من الله أن يكون هذا جوابا ووجه بعده ما ردد عليه ان اطلاق المقيد على المطلق مجاز وهو لا يدخل التعريف اللهم الا ان يدعى ان هذا المجاز مشهور فيما بينهم وأجاب في المطول عن أصل الاعتراض بأن المراد بالاسناد أعم من أن يكون صريحا بأن

* قولنا بتأول يخرج نحو قول الجاهل شفى الطبيب المريض فان اسناده الشفاء الى الطبيب ليس بتأول

يدل عليه الكلام بصريحه أو مستلزما بأن يكون الكلام مستلزما له فالجوازات المذكورة (٢٤١) وان لم تكن اسنادات صريحة لكنها

مستلزما لها فقول شفاق

بينهما مستلزم لقولنا البين

مشاقق ومكر الليل والنهار

يستلزم الليل والنهار ما كان

وقوله لا تطيعوا أمر

المسرفين يستلزم الأمر

مطاع (قوله وشحنا الخ)

من التوشيح وهو الباس

الوشاح أريد لازمه وهو

الترين أى زيناه بها (قوله

وقولنا الخ) اعترض بأن

هذا بيان لفائدة قيود الحد

وحيث أن فكان الواجب

عدم فصله عن الحد وتقديمه

على قوله وله ملاسات الخ

ففي صنعه سوء ترتيب

وأجيب بأن قوله وله

ملاسات الخ تبين للحد

وتحقيق المعناه فينبغي أن

لا يتخلل بينه وبين الحد

كلام آخر فلو لم يؤخر ذكر

فائدة قيود الحد لصل سوء

الترتيب (قوله الجاهل)

أى بالمؤثر القادر (قوله

رائيا) أى معتقدا وهذا

بيان لكونه جاهلا لأنه

قدر زائد عليه (قوله لكن

لا تأول فيه) أى لأنه لم

ينصب قرينة صارفة عن

كون الاسناد لما هو له

وحيث أنه حقيقة لا مجاز

(قوله لأنه) أى الاسناد

وهنا ما بحث شريفة وشحنا الشرح (وقولنا) في التمر يضطر بتأول يخرج (نحو) ما مر من قول الجاهل

أثبت الربيع البقل رائيا أن النبات من الربيع فان هذا الاسناد وان كان الى غير ماهوله في الواقع

لكن لا تأول فيه لأنه مراده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك فقوله بتأول يخرج ذلك

أعجبني انبت الربيع لان اضافة النبات الى الربيع انما هي طريقة الاضافة الى المعامل وليس فاعلا

حقيقة ومنه قوله تعالى شقاق بينهما اذ ليس البين فاعلا وكذا قوله تعالى مكر الليل والنهار ولكن انما يتم

هذا ان نوى بالاضافة الوجه المذكور وأما ان أريد إنها مطلق الملاسة كانت حقيقة لان البين يلبس

الشقاق بالظرفية والليل يلبس المكر كذلك والاضافة تكون بأدنى سبب فكلام المصنف لا يشمل

ما ذكره التأويل الاسناد بمطابق النسبة الشاملة لا لايقاع والاضافة والاسناد وهو بعيد وانما جعلت

النسبة الايقاعية والاضافية مجازية لأنه تجوز بها عما ينبغى لها من كون الوقوع على المفعول به

الحقيق في الاولى وكون الاضافة الى الفاعل الحقيق في الثانية الى غيرها كما تجوز بالاسناد عما

ينبغي له الى غيره فكانت النسبة فيما ذكر مجازية الا أنها قد تكون مع ذلك كناية عن المجاز الاسنادي

كقولهم سل الهموم فان ايقاع التسلية على الهموم مجاز لانها للشخص المهموم ثم فيه الكناية عن

كون الهموم حزينة اذ لا يسلى الا الحزين ففي هذه الايقاعية كناية عن نسبة المفاعيل للمفعول

المتوصل اليه بواسطة الحرف اذ يقال حزن فلان في همومه أو لهمومه كما تقدم وبهذا يعلم أن هذا

المجاز لا يجب أن يكون بالصراحة بل يجوز حصوله بالكناية كهذا (وقولنا) أى في تعريف المجاز

(بتأول يخرج ما مر من) نحو (قول الجاهل) بالمؤثر القادر أثبت الربيع البقل معتقدا

الذى بنى الفعل له فيها ليس مفعولا حقيقيا وقوله الى غيرها للملاسة مجاز أى سواء كان مبنيًا للفاعل

مثل عيشة راضية أو للمفعول مثل سيل مفعم على أنه قيل في عيشة راضية غير ذلك فقال البصريون هو

على ارادة النسب أى عيشة ذات رضا وفيها ضمير الفاعل كما هو في قولك رجل هندی وقال الكوفيون

أصله مرضية فأقيم راضية مقام مرضية قال الفارسي فعلى هذا ليس الضمير المستتر فاعلا بل هو قائم

مقامه فعلى الوجهين هو مجاز اذ لا عقلى وقيل الاصل راض صاحبها فحذف المضاف وأقيم

المضاف اليه مقامه فارفع مستترا وأثبت لاسناده مؤنث وقيل راضية معناه كاملة وقوله وسيل مفعم

الكلام فيه كعيشة راضية فتطرقه هذه الاقوال وكذلك الجميع وقوله شعر شاعر تقدم الكلام عليه

تنبيهه * عرف مما سبق أن الاسناد الى الفاعل والمفعول أقسام أربعة أحدها أن يسند الى

الفاعل والفعل مبني له مثل قام زيد والثاني أن يسند الى الفاعل والفعل مبني للمفعول مثل رضى

صاحب العيشة الثالث أن يسند الى المفعول والفعل مبني للفاعل مثل عيشة راضية الرابع أن

يسند الى المفعول وهو مبني له مثل ضرب زيد * تنبيه * المراد بقولنا الاسناد الى المفعول وما معه هو

الذى كان مفعولا وكذلك في الجميع ولا نعني انا نسند اليه حال كونه مفعولا فلا نقول ان راضية بمعنى

مرضية والضمير للفاعل ولو قلنا ذلك لتهاوت بل الصيغة فاعل لفظا صناعيا ومعنى مجازيا * تنبيه *

لك أن تقول الملاسة لا تختص بالسببية بل جميع العلاقات المذكورات في المجاز اللفظي ينبغى

أن تأتي في المجاز الاسنادي (قوله وقولنا بتأول يخرج ما مر من قول الجاهل) يعنى قوله أثبت الربيع

(٣١ شروح التلخيص - أول) للربيع (قوله ومعتقده) عطف على معلول (قوله وكذا شفى الخ) بيان لنحو ما مر

أى وكذا قول الجاهل شفى الخ (قوله ونحو ذلك) أى بما مطابق الاعتقاد دون الواقع كما في اسناد الفعل للاسباب العادية اذا كان

يعتقد تأثيرها نحو أحرقت النار الحطب وخرق السمار الثوب وقطع السكين الحبل فلا اسناد في الجميع اذا صدر من الجاهل حقيقة

عقلية لانفاء التأويل فيها كما بينه الشارح (قوله يخرج ذلك) أى يخرج قول الجاهل أثبت الربيع البقل ونحو ذلك أقول

(قوله كما يخرج الأقوال الكاذبة) أي كقولك جاز يدوانت تعلم أنه لم يحتمل فان اسناد الفعل فيه وان كان غير ماهوله لكن لا تأول فيه أي أنه لم ينصب قرينة صارفة عن أن يكون الاسناد الى ماهوله ثم ان ظاهر الشارح أن قول الجاهل المذكور ليس من الأقوال الكاذبة مع أنه منها وأجيب بأن المراد بالأقوال الكاذبة (٢٤٣) التي يعتد المتكلم كذبها فاصداترو بها بقدر الامكان وقول الجاهل ليس منها

كما يخرج الأقوال الكاذبة وهذا تعرض بالسكاكي حيث جعل التأول لخراج الأقوال الكاذبة فقط والتنبية على هذا تعرض المصنف في المتن لبيان فائدة هذا القيد مع أنه ليس ذلك من دأبه في هذا الكتاب واقتصر على بيان اخراجها لنحو قول الجاهل مع أنه يخرج الأقوال الكاذبة أيضا (ولهذا) أي ولأن مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لا اشتراط التأول فيه (لم يحتمل نحو قوله:

أشاب الصغير وأفنى الكبير * كره الغداة ومر العشي

ان الانبات حقيقة الربيع فان هذا الاسناد يصدق عليه انه لغير من هوله لان الذي هوله انما هو الله تعالى وقد تقدم أن هذا الاسناد من الجاهل حقيقة فلو لازمة التأول الذي حاصله نصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر لدخل في تعريف المجاز مع أنه من الحقيقة فيبطل به طرد التعريف وانما دخل قول الجاهل لأن المجاز لا بد فيه من القرينة وقول الجاهل لا قرينة فيه لاعتقاده ظاهره ومتى أظهر القرينة على ارادة خلاف الظاهر عاد مجازا وليس موصوفا حينئذ بأنه قول الجاهل لانه في الظاهر قول او من وكما خرج قول الجاهل يخرج كل ما يصدق عليه انه لغير من هوله لكن لا بحسب القرينة بل بحسب الواقع والاعتقاد معا كالأقوال الكاذبة التي مقصود صاحبها ترويج ظاهرها بحسب الاعتقاد دون مافي نفس الامر حيث لا ينصب القرينة كقول المعتزلي لمن لا يعلم حاله وهو يخفيها عنه ان الله خالق الافعال كلها وانما خص المصنف المخرج الاول وهو ما يطابق الاعتقاد دون الواقع بلا قرينة لان السكاكي ذكر ان الخارج بالتأول الأقوال الكاذبة فغلب المصنف على اخراج هذا القسم أيضا أعني قول الجاهل حيث لا ينصب القرينة ولم ينبه على خروج ما يطابق الواقع دون الاعتقاد كما تقدم في قول المعتزلي الخفي لخاله ولا على خروج الأقوال الكاذبة لتسليم الثاني من هذين القسمين بالصرحة والاول منهما بطريق الاخرى والظهور ولهذا أيضا نبه على اخراج بقيد التعريف مع أنه ليس من دأبه (ولهذا) أي ولاجل أن ما لا يطابق الواقع لا يكون مجازا الا بالتأول الحاصل بنصب القرينة كما مر في قول الجاهل الغير الناصب للقرينة (لم يحتمل نحو قوله أشاب الصغير) أي أوجد الشيب في الصغير (وأفنى الكبير) أي أوجد الفناء في الكبير (كر الغداة) فاعل أشاب وأفنى وكر الغداة رجوعها بعد ذهابها بالامس (ومر العشي) معطوف على الفاعل ومر العشي ذهابها بعد حضورها

القبل ويعني الجاهل بالله تعالى وهو الكافر ﴿قوله﴾ ولهذا لم يحتمل على المجاز قول الصلتان العبدى

وقيل السعدى أشاب الصغير وأفنى الكبير * كره الغداة ومر العشي

نروح ونغدو لحاجتنا * وحاجة من عاش لا تنقض

بهذا الاعتبار لانه يعتد صدقها (قوله وهذا) أي قول المصنف وقولنا الخ (قوله للتنبية على هذا) أي التعريض وهو علة لقوله تعرض الخ مقدمة على العلول (قوله واقتصر الخ) عطف على قوله تعرض فتمتعا واحدة (قوله أي ولان مثل الخ) أي ولاجل ان قول الجاهل وما مثله خارج عن المجاز أي ودخل في الحقيقة لم يحتمل الخ وقوله لا اشتراط التأول فيه أي في المجاز ولا تأول في قول الجاهل ولا فيما مثله (قوله نحو قوله) أي الصلتان العبدى الحماسي كما في المطول نسبة لعبد القيس ونسب الجاحظ في كتاب الحيوان هذه الايات للصلتان الضبي وقال هو غير الصلتان العبدى والصلتان الفهمى والصلتان في الاصل الماضي في أمره وشأنه ومنه سيف صلتاني والصلتان العبدى اسمه قثم

ان حبيبة بن عبد القيس والبيت المذكور من المتقارب محذوف العروض والضرب فالعشي بتخفيف الياء ساكنة لتوافق ضرب باقي الايات وهو مدور نصفه الياء من الكبير وبعده

اذا ليلة أهرمت يومها * أتى بعد ذلك يوم فتى

نروح ونغدو لحاجتنا * وحاجة من عاش لا تنقض

تموت مع المرء حاجته * وتبقى له حاجة ما بقي

ومعنى البيت أن كرور الايام ومرور الليالي تجعل الصغير كبيرا والطفل شاعرا والشيخ فانيا

على المجاز ما لم يعلم أو يظن أن قائله لم يرد ظاهره

(قوله على المجاز) أى بل يحمل على الحقيقة التى هى الأصل فى الكلام وان كانت كاذبة (قوله أى على أن اسناد الخ) فيه إشارة الى أن الكلام محمول على الخلف أى لم يحمل اسناد نحو قوله أو أن قوله على المجاز أى على الاسناد المجازى أو على النجوز من اجراء وصف الجزء على الكل (قوله مادام الخ) زيادة لفظة دام غير ضرورية لان المصدرية الظرفية يصح وصلها بالمضارع المنفى ويمكن أن يقال إنما زادها لان فهم كونها مصدرية ظرفية مع دام أقرب منه مع غيرها قاله سم لكن قد يقال ان حذف الأفعال الناقضة لا يجوز سوى كان سببا حذف الصلة فالأولى ما ذكره عبد الحكيم من أن الشارح ليس مراده أن لفظة دام مقدره بل مراده بيان حاصل المعنى بجعل ما مصدرية نائبة عن ظرف الزمان المضاف للمصدر المؤول صلتها به أى لم يحمل على المجاز مدة انتفاء العلم والظن حتى انه اذا تحقق أحدهما حمل على المجاز (قوله ما لم يعلم أو يظن الخ) أى انه ينتفى الحمل على المجاز مدة انتفاء العلم والظن باعتقاد قائله خلاف الظاهر بأن علم أن قائله يعتقد الظاهر أو ظن ذلك أو شك فيه فى الأحوال الثلاثة يحمل على الحقيقة لأنها الأصل وقول الشارح لاحتمال الخ لتبليغ قاصر على صورة الشك ولعله ترك تبليغ صورة العلم والظن لظهورهما وخرج بقوله ما لم يعلم أو يظن ما ذاعلم أنه لا يعتقد الظاهر أو ظن ذلك لأنه فى هاتين الحالتين يحمل على المجاز ويكون حاله المعلوم أو المظنون قرينة صارفة للاسناد عن ظاهره والحاصل أن صور الحقيقة ثلاث علم أو ظن اعتقاد التمسك للظاهر والثالثة الشك فى ذلك وصور المجاز اثنتان ما ذاعلم عدم اعتقاده للظاهر أو ظن ذلك فنطوق القيد فى كلام المصنف صور الحقيقة الثلاث ومفهومه صور المجاز (قوله أو يظن) اذا قوبل العلم بالظن (٢٤٣) براد بالظن ما عدا العلم فيشمل الجزم الغير الراسخ بأن قائله يعتقد

على المجاز) أى على أن اسناد أشاب وأفى الى كره الغداة ومر العشى مجاز (ما) دام (لم يعلم أو) لم (يظن أن قائله) أى قائل هذا القول (لم يعتقد ظاهره) أى ظاهر الاسناد

وهذا عبارة عن تعاقب الأزمان (على المجاز) أى لم يحمل اسناد أشاب وأفى الى كره الغداة ومر العشى على أن مجاز لاحتمال أن قائله دهرى يعتقد تأخير الزمان فيكون الاسناد عنده حقيقيا كما تقدم فى قول الجاهل (ما لم يعلم أو يظن أن قائله لم يعتقد ظاهره) أى لا يحمل على المجاز مادام لم يعلم أو يظن أن قائله مؤمن لا يعتقد الظاهر ولو أسقط لم يعلم كان أخصر لان الظن كاف عن العلم فان كان مؤمنا كان ظهور إيمانه قرينة على ارادة خلاف الظاهر فيكون مجازا والا كان حقيقة لعدم التأويل

تمت مع المرء حاجته * وتبقى له حاجة مابق

يعنى كل مجاز اسنادى لا يحمل على المجاز حتى يظن أن قائله لم يرد ظاهره فان شك فلا يصل الحقيقة وعلى

أحسن هذا ولم يعد المصنف حرف النفي فى يظن إشارة الى أن التركيب من قبيل عطف النفي على النفي لامن قبيل العطف على النفي اذ المعنى على عموم النفي للعلم والظن وهذا العموم انما يتحقق بذلك لان أوالتى لاحد الشئين واقعة فى حيز النفي فيستفاد العموم الذى هو المقصود لان انتفاء الاحد الدائر لا يتحقق الا بانتفاء الاخرين جميعا ولو أعاد المصنف حرف النفي لربما توهم أن مجموع الجازم والجزوم عطف على مثله وأن المعنى على أحد النفيين وان انتفاء أحدهما يكفى فى الحمل على المجاز مع أنه لا بد فيه من كلا الانتفاءين ومتى وجد أحدهما بدون الآخر تعين الحمل على الحقيقة وأعاد الشارح حرف النفي تبسيئا لمراد المصنف وهو أن يظن معطوف على نفس الجزوم لأمرفوع عطفًا على مجموع الجازم والجزوم ولان منصوب بأن مضمرة على حد حديث البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما للآخر اختر قال العلامة الفري ويصح أن تكون أو فى قوله أو يظن بمعنى الا كما فى لأقتلن الكافر أو يسلم أو بمعنى الى كما فى لا لزمتك أو تقضى حق والمعنى حينئذ أن الحمل على المجاز منتف مادام انتفاء العلم الآن يتحقق الظن أو الى أن يتحقق الظن بأن قائله لم يرد ظاهره فان الحمل على المجاز يوجد حينئذ (قوله لم يعتقد ظاهره) الأولى لم يرد ظاهره لان عدم الاعتقاد فى نفس الأمر لا يكفى فى الحمل على المجاز بل لا بد من عدم الارادة بنصب القرينة والحاصل انه لا بد فى الحمل على المجاز من العلم والظن بعدم ارادة الظاهر بنصب القرينة (قوله أى ظاهر الاسناد) هو مع قوله أى قائل هذا القول يقتضى نشيت الضمائر فكان الأولى أن يرجع ضمير ظاهره للقول كما يرجع اليه ضمير قائله قال شيخنا المدوى ويمكن أن يقال ان الحامل للشارح على ترجيع الضمير الثانى للاسناد كون الحقيقة والمجاز صفتين للاسناد لا للقول كما مر أو التنصيص على عدم اعتقاد ظاهر الاسناد اذ لو رجع الضمير الثانى أيضا للقول لم يكن فيه تعرض نصا للاسناد لجواز ارادة ظاهر هذا القول دون اسناده فيفوت المقصود كما أفاده سم

كما استدل على أن اسناد ميز إلى جذب الليالي في قول أبي النجم قد أصبحت أم الحيار تدعى * على ذنبا كله لم أصنع

(قوله لا تتفاء التأول) أي لا تتفاء نصب القرينة الصارفة عن كون الاسناد لما هو المشروط في تعريف المجاز وهذا علة لعلية قوله ولهذا أي وإنما كان علة لا تتفاء التأول وقوله حينئذ أي حين اذ عدم العلم أو الظن باعتقاده قوله خلاف الظاهر (قوله لا احتمال أن يكون الخ) علة لا تتفاء التأول فهو علة للعة واعتراض سم هذا التعليل بأن انتفاء التأول لا يترتب على هذا الاحتمال لأن التأول نصب القرينة ومع نصبها يحتمل أن يكون ذلك القائل معتقدا لظاهر لأن نصب القرينة ليس دليلا قطعيا على ارادة خلاف الظاهر حتى ينتفي الاحتمال سلمنا أن نصب القرينة الصارفة عن كون الاسناد لما هو له دليل قطعي على ارادة خلاف الظاهر فنقول ان انتفاء التأول لا ينحصر في هذا الاحتمال بل يمكن مع احتمال عدم اعتقاد الظاهر لانه قد لا يعتقد الظاهر ولا ينصب قرينة وأجيب عن الاول بأن المراد احتمال ذلك احتمالا معتبرا ومع نصب القرينة لا اعتبار بالاحتمال أو المراد احتمال ذلك من اللفظ لا في حد ذاته بل مع ملاحظة الأمور الخارجية وما نعلمه من أحوال التكلم ولا يكون ذلك الا عند انتفاء القرينة وأجيب عن الثاني بأن المعتبر انما هو الاعتقاد بحسب ظاهر الحال لانفس الأمر فلا أثر لذلك الاحتمال (قوله يعني ما لم يعلم ولم يستدل) فيه نظر لانه يقتضي أنه متى فقد العلم كان مجازا ولو وجد الظن بأن قائله يعتقد ظاهره مع أنه لا بد في مجازيته من انتفائها كما مر فكان الأولى أن يزيد أو يظن كما مر والجواب أن المراد بالعلم هنا مطلق الإدراك فيتناول الظن أو في الكلام اكتفاء بقي شيء آخر وهو أن الصلتان قد ذكر بعد عدة أبيات كلاما يدل على أنه لم يرد ظاهر الاسناد وأنه موحد من جملة أم ترقمان أوصى بنيه * وأوصيت عمر وأنعم الوصي ومراده بوصاية لقمان قوله لا ينشرك (٢٤٤) بالله الخ ومن جملة فلتنا اننا المسامون * على دين صديقنا والنبي

فان هذا كله صريح في أنه موحد بل دلالة على ذلك أظهر من دلالة قول أبي النجم أفناه قيل الله الخ لأن النجمين يقولون كافي الحفيد على الطول ان الله خلق الكواكب وهي مؤثرة في العالم السفلى واذا كان في كلامه ما يدل

لا تتفاء التأول حينئذ لا احتمال أن يكون هو معتقدا لظاهر فيكون من قبيل قول الجاهل أثبت الربيع البقل (كما استدل) يعني ما لم يعلم ولم يستدل بشيء على أنه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال (على أن اسناد ميز) إلى جذب الليالي (في قول أبي النجم

(كما استدل) أي مادام لم يعلم بالاستدلال أن المراد خلاف الظاهر مثل ما استدل (على أن اسناد ميز) إلى جذب الليالي (في قول أبي النجم) لما رأته رأسي كراس الأصلع

المصنف في هذا المثال اعتراض سيأتي وقوله كما استدل مثال لما اذا ظن أن قائله لم يرد ظاهره فان أبا النجم لو اقتصر على قوله

ميز عنه فترعا عن فترع * جذب الليالي أبطنى أو اسرعى

على أنه موحد وأنه لم يرد ظاهر الاسناد فكيف يقول المصنف ما لم يعلم الخ الآن يقال ليس في كلام المصنف ما يقتضي أنه قاطع بعدم علمه بأن الصلتان غير موحد وإنما غرضه أنه ما لم يعلم أو يظن أنه لم يرد ظاهره لا يحمل على المجاز وهذا لا ينافي العلم بأنه لم يرد ظاهره (قوله ولم يستدل) من عطف اللازم على الملزوم لأنه يلزم من نفي العلم والظن نفي الاستدلال وآتى الشارح بذلك اللازم للإشارة الآن التشبيه باعتباره لاجل أن يلتم التشبيه لاتفاق المشبه والمشبه به حينئذ وظاهر المتن تشبيه العلم والظن للمتنى كل منهما بالاستدلال وهو غير مناسب لعدم الالتئام بينهما وعبر الشارح بالعناية لعدم ذكر ذلك اللازم في كلام المصنف والحاصل ان قوله كما استدل تشبيه بانتفاء العلم والظن باعتبار ما يلزمهما من نفي الاستدلال والمناسبة بين المشبه والمشبه به حاصلة نظرا لذلك اللازم كذا ذكر العلامة يس ومحصل ما أفاده العلامة عبد الحكيم أن الشارح آتى بتلك العناية إشارة إلى أن في كلام المصنف حذف التشبه والأصل ما لم يعلم أو يظن أن قائله لم يعتقد ظاهره ولم يستدل بشيء على ذلك استدلالا لا استدلالا الخ فقوله كما استدل مفعول مطلق لفعل محذوف دل عليه لم يعلم وعلى هذا فيكون التشبيه أظهر لكون المشبه والمشبه به متحدين لفظا ومعنى لكن هذا الاحتمال فيه تكلف لا حاجة إليه على أنه يوجب أن يتوقف الحمل على المجاز على الاستدلال مع أنه كثيرا ما يحمل على المجاز لظهور استحالة قيام السند بالسند اليه عقلا الا أن يقال انه لا يلزم من توقف الحمل على الاستدلال فيما ذكره عليه مطلقا أو يقال المراد بالاستدلال المعنى القوي لا الاصطلاحي المقابل للبدية فلا يرد حينئذ أن عدم ارادة الظاهر قد يكون بدية كاستحالة قيام السند بالسند اليه والجواب الأول للعلامة يس والثاني لعبد الحكيم هذا واضح بقطع النظر عما قاله الشارح جعل قول المصنف كما استدل الخ مشبهه بانتفاء العلم والظن بدون اعتبار لازمهما من عدم الاستدلال كما هو ظاهر المتن وذلك لأن كلام المصنف الانتفاء المذكور والاستدلال مصحح للتجاوز وعلى هذا فالمتن لم يحمل على المجاز ما لم يحصل العلم المصحح للتجاوز كما حصل في قول أبي النجم الاستدلال المصحح للتجاوز وعلى هذا فقوله كما استدل

من أن رأيت رأسي كرا أس الاصلع * ميز عنه قزعا عن قزح * جذب الليالي أبطلني أو أسرعى مجاز بقوله عقبيه

متعلق بانتفاء العلم ولك أن تجعله متعلقا بعدم الحمل والمعنى ولكون التأول يخرج الاسناد الى المجاز تحقق عدم حمل الاسناد فيها ذكر على المجاز لعدم ظهور التأول كالاستدلال في شعر أبي النجم إذ لا اشتراط التأول لم يستدل على مجازيته وإذا علمت صحة التشبيه في كلام المصنف بدون اعتبار الاستدلال الذي ذكره الشارح تعلم أن اعتباره كما قال الشارح ليس ضروريا بل لحسن التشبيه فقط لأنه يصبر المشبه والمشبّه به الاستدلال (قوله ميز عنه) أي فصل في الرأس قزعا عن قزح بسبب ذهاب ما بينهما فمن الأولى بمعنى في ويحتمل أن المعنى أزال عن الرأس قزعا بعد قزح فمن الثانية بمعنى بعد كما في قوله تعالى لتركن طباقن طبق فلا يلزم تعلق حرف جر متعدي اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله أي عن الرأس) أي المتقدم في قوله (٢٤٥) قد أصبحت أم الخيارات تدعى * على ذنبا كالم أصنع

من ان رأيت رأسي كرا أس الاصلع * ميز الخ وقوله ذنبا بمعنى ذنوب بادل التأكيد بكل فهو من اقامة المفرد مقام الجمع أو المراد الجنس مستحق في متعدد وحينئذ فالتنوين فيه للتكثير والمعنى أن هذه المرأة أصبحت تدعى على ذنوبها لم أرتكب شيئا منها الرؤيت هارأس خالية من الشعر كرا أس الاصلع فان النساء يبغضن الشيب ويطلبن الشباب وجملة ميز عنه الخ مفسرة لرؤية رأسه كرا أس الاصلع مينة لوجه الشبه (قوله قزعا) بضم القاف وسكون النون و بضم الزاي أو فتحتها لقتان (قوله جذب الليالي) الجذب لغة المد ومضى الاكثر يقال جذب الشعر إذا مضى أكثره والمراد هنا

ميز عنه) أي عن الرأس (قزعا عن قزح) هو الشعر المجتمع في نواحي الرأس (جذب الليالي) أي مضيتها واختلافها (أبطلني أو أسرعى) حال من الليالي على تقدير القول أي مقولا فيها ويجوز أن يكون الأمر بمعنى الخبر (مجاز) خبر أن استدلال على أن اسناد ميز الى جذب الليالي مجاز (بقوله) متعلق باستدلال أي قول أبي النجم (عقبه) أي عقيب قوله * ميز عنه قزعا عن قزح

(ميز عنه) أي عن رأس أبي النجم (قزعا عن قزح) والقزح كالقزح هو الشعر المجتمع في نواحي الرأس مع تخلل بياض جلد الرأس بين تلك النواحي (جذب الليالي) فاعل ميز وجذب الليالي عبارة عن مضيتها واختلافها ذهابا وإيابا يقال جذب الليل ذهب عامته وذهب الكل متضمن لذهب العامة وقوله (أبطلني أو أسرعى) يحتمل أن يكون حالا على تقدير القول أي مقولا فيها حال جذبها وذهابها أبطلني أو أسرعى أي تجعل في جذبها بطيئة أو سريعة ويحتمل أن يكون حالا بتأويل أن صيغة الانشاء بمعنى الخبر أي جذب الليالي حال كونها بطيئة أو سريعة ويحتمل أن يكون من كلام أبي النجم فيكون منقطعا عما قبله ويكون المعنى أبطلني أيها الليالي أو أسرعى فلا أبالي بعد فناءى وهرمى كيف كنت (مجاز) أي كما استدلال على أن اسناد ميز الى الجذب مجاز فهو خبران (بقوله) أي كما استدلال على ما ذكر بقوله أي أبي النجم (عقبه) أي بأثر قوله ميز الخ

لما علمنا أنه مجاز إلى أن قال * أفناه قيل الله للشمس اطلعي * وعكسه قولهم وما يهلكنا الا الدهر استدلال على ارادة الحقيقة بقوله تعالى ان هم الا يظنون * تنبيه * أنشد في الايضاح للابسة السبب قول عوف بن الاحوص فلا نسألني وأسألي عن خليقتي * إذا رد عافى القدر من يستعيرها أراد أنه أطلق عافى القدر على المرق الذي يتأخر فيها وانما هي حقيقة في المستعير لان عافى القدر هو المستعير الراد (قلت) كذا قال الجوهري يقال عفوت القدر إذا تركت فيها شيئا لكن قال ابن سيده في الحكم عافى القدر ما يبقيه فيها المستعير من المرق وأنشد البيت * تنبيه * عرف صاحب المفتاح

الثاني وأراد بالليالي مطلق الزمان الشامل للأيام فلا يقال انه لوجه للتقييد بالليالي بل مطلق الزمان أي مضى أكثر العمر وانما عبر عن أيام العمر بالليالي تنبيها على شدتها لانها محل توارد الهموم فهي لشدها سوداء كالليالي أولان من عادة العرب تاريخ الشهور بالليالي لان غرة الشهر من وقت رؤية الهلال (قوله أي مضيتها) أي مضى أكثرها (قوله واختلافها) أي تعاقب الان بعضها يخلف بعضا ويأتي عقبه (قوله على تقدير القول) أي لان الجملة الطلبية اذا وقعت حالا بدفها من تقدير القول لانه وصف في المعنى وحينئذ فالمعنى مقولا في حقهما من الناس حين اليسر والرافية أبطلني وحين العسر والنديق أسرعى أو من الشاعر لانه لا يبالي به بعد التمييز للذكور كيف كانت فأوعى الأول للتنويع وعلى الثاني للتخيير (قوله ويجوز أن يكون الامراخ) أي مع كونه حالا والمعنى حال كونها تبطلني أو تسرع وانما عبر بصيغة الأمر للدلالة على أن الليالي في سرعتها وبطئها أمور بأمرة تعالى مسخرات بكلمة كن وعلى هذا المعنى بتحقيق دليل آخر على كونه موحدا قاله عبد الحكيم هذا ويجوز أن يكون الأمر بمعنى الخبر والجملة معشاة نقفا استنفايا نيا على وجه الالتفات كأن الزمان قال له ما تقول فيما حدث لك فأجابه بأنه راض بما يفعل أسرع أو أبطل أي لا يبالي بعد فناءه وهرمه بالليالي كيف كانت (قوله عقبه) هو بالياء

أفناه قيل الله للشمس اطلعي * حتى اذا وارك أفق فارجمي

وسمى الاسناد في هذين القسمين من الكلام عقليا لاسناده الى العقل دون الوضع لان اسناد الكلمة الى الكلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فلا يصير ضرب خبرا عن زيد بواضع اللغة بل عن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى واضع اللغة ان ضرب لاثبات الضرب لاثبات الخروج وانه لاثباته في زمان ماض وليس لاثباته في زمان مستقبل فاما تعيين من ثبت له فاما يتعلق بمن أراد ذلك من المخبرين ولو كان لقويا لكان حكما بأنه مجاز في مثل قولنا خط أحسن مما وثى الربيع من جهة أن الفعل لا يصح الا من الحى القادر حكما بأن اللغة هي التي أوجبت أن يختص الفعل بالحى القادر دون الجماد وذلك مما لا يشك في بطلانه * وقال السكاكي الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه قال وانما قلت ما عند المتكلم دون أن أقول ما عند العقل لينتقل كلام الجاهل اذا قال شفى الطبيب المريض رائيا شفاء المريض من الطبيب حيث عدمه حقيقة مع أنه غير مفيد لما في العقل من الحكم فيه وفيه نظر لانه غير مطرد لصدقه على ما لم يكن المسند فيه فعلا ولا متصلا به كقولنا الانسان حيوان مع أنه لا يسمى حقيقة ولا مجازا ولا منمكس لخروج ما يطابق الواقع دون اعتقاد المتكلم وما لا يطابق شيئا منهما مع كونهما حقيقتين عقليتين كما سبق وقال المجاز لغة قليلة والأكثر عبه بدون ياء (قوله أفناه) أى جعله فانيا والضمير يعود على أى النجم المعبر عنه بضمير المتكلم في قوله أولا على ذنبا فيكون فيه التفات من التكلم الى الغيبة (٢٤٦) وعلى هذا فلا بد في الكلام من تقدير مضاف أى أفنى شباب أى النجم أو المراد بفنائه

(أفناه) أى أبا النجم أو شعر رأسه (قيل الله) أى أمره وأرادته (للمشمس اطلعي) فانه يدل على أنه فعل الله

(أفناه) أى شعر أى النجم أو أبا النجم لان فناء الشعر مستلزم لفناء شباب أى النجم (قيل الله) فاعل أفنى بمعنى ارادته وأمره (للمشمس اطلعي) * حتى اذا وارك أفق فارجمي * وانما لم يقتصر على تفسير القول بالارادة ولو كان هو الظاهر ويكون ما بعده في تأويل الخبر على معنى ارادة الله طلوع الشمس

الحقيقة العقلية بقوله هو الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه وعرف المجاز العقلي بقوله هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول افادة لا خلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت ما عند المتكلم من الحكم دون أن أقول ما عند العقل وفي الثاني خلاف ما عند المتكلم دون أن أقول خلاف ما عند العقل لينتقل الأول كلام الجاهل حيث عدمه حقيقة مع أنه غير مفيد لما في العقل من الحكم فيه ولا يدخل هذا الكلام في الثاني فانه لا يسمى كلام ذلك مجازا وان كان بخلاف العقل في نفس الأمر ولا يتبع عكس الثاني بمثل كسا الخليفة السكبة فانه لا يتبع أن يكسو الخليفة نفسه السكبة ولا يقدح ذلك في كونه من المجاز العقلي قال المصنف في كلامه هذا نظر أمافي الأول

جعله مشرفا على الفناء أى العدم وحينئذ فلا يقال انه حال النطق بهذا الكلام لم يكن فانيا أى معدوما ويصح عود ضمير أفناه على شعر الرأس المفهوم من معنى الكلام السابق وأشار الشارح لكل من الوجهين بقوله أى أبا النجم أو شعر رأسه (قوله قيل الله) أى أفناه الله بقبيله ففيه مجاز عقلي (قوله أى أمره وأرادته) فسر القيل أولا بالأمر لقوله اطلعي

فأنه

فانه مفعول بقيل ان كان القيل مصدرا أو هو بدل منه أو عطف بيان له ان كان القيل

اسما بمعنى القول فكذلك الأمر يحتمل أن يكون مصدرا ان كان القيل مصدرا وأن يكون اسما بمعنى الصيغة ان كان المراد بالقيل المقول ثم لما كان الأمر الذى هو طلب الفعل أو الصيغة ليس بمراد لعدم الأمر بإيجاد الشيء حقيقة عند المحققين القائمين إن قوله تعالى انما أمرنا لشيء اذا أردناه أن نقوله كن هنا تمثيل لحصول الشيء بسرعة وليس هناك أمر أصلا عطف الارادة عليه عطف تفسير فلمن هذا أن المراد بقيل الله ارادته وانما يبقل أى ارادته من أول الأمر لان المتبادر من القيل الأمر كما علمت وأما عند القائمين بخطاب كن حقيقة بعد الارادة فالأمر بمعناه الحقيقي لان اطلعي بمعنى كوني طالعة وعلى كل حال فالمراد بالأمر الأمر التكويني لا الأمر بمعنى الحكم إذ لا معنى له هنا واعترض على الشارح بأن الارادة من صفات الذات لا تؤثر وانما تخصص والذى يتوقف عليه الفعل القدرة فلاولى تفسير الأمر بالقدرة أو بالتكوين وقد يقال بصحة كلامه من جهة أن التخصيص مقدمة للتأثير وبعده قوله اطلعي * حتى إذا وارك أفق فارجمي * وحتى فيه تفرعية بمعنى الفاء والمفرع عليه محذوف أى اطلعي وتحركى فاذا وارك الخ (قوله فانه يدل) أى فان اسناد الافنا الى ارادته تعالى يدل على أن التمييز فعل الله ووجه الدلالة أن هذا الاسناد شأن الموحد وان كان هذا الاسناد ايضا مجازا كما علمت فان قلت أى سرفى صرف الاسناد الأول عن ظاهره وجعله مجازا وجعل الاسناد الثانى أعنى اسناد الافناء لقيل الله قرينة ولم يعكس بحيث يجعل اسناد ميز حقيقة واسناد أفناه مجازا مع أن الشخص الواحد اذا صدر منه كلامان وأحدهما يدل على خلاف ما يدل عليه

العقل هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول افادة للخلاف لا بوساطة وضع كقولك أنت الربيع البقل وشقي الطيب الريض وكسا الخليفة السكبة قال وانما قلت خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه دون أن أقول خلاف ما عند العقل لتلايتمتع طرده بما إذا قال الدهرى عن اعتقاده جهل أو جاهل غيره أنت الربيع البقل رايا انبائه من الربيع فانه لا يسمى كلامه ذلك مجازا وان كان بخلاف العقل في نفس الامر واحتج بيت الحماسة وقول أبي النجم على ما تقدم ثم قال ولتلايتمتع عكسه بمثل كسا الخليفة السكبة وهزم الامير الجند فايس في العقل امتناع أن يكسو الخليفة نفسه السكبة ولأن يهزم الامير وحده الجند ولا يقدح ذلك في كونهما من المجاز الدقلى وانما قلت لضرب من التأول ليحتز به عن الكذب فانه لا يسمى مجازا مع كونه كلاما مفيدا خلاف ما عند المتكلم وانما قلت افادة للخلاف لا بوساطة وضع ليحتز به عن المجاز اللغوى في صورة وهى اذا ادعى أن انت موضوع لاستعماله في القادر المختار أو وضع لذلك وفيه نظر لانا لانسلم بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله لضرب من التأول ولا بطلان عكسه بما ذكر كراذ المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر وفي كلام الشيخ عبدالقاهر اشارة الى ذلك حيث عرف الحقيقة العقلية بقوله كل جملة وضعها على ان الحكم للمفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فان قوله واقع موقعه معناه في نفس الامر وهو بيان لما قبله وكذا في كلام الزمخشري حيث عرف المجاز العقلى بقوله أن يسند الفعل الى شئ يتلبس بالذى هو في الحقيقة له فان قوله في الحقيقة معناه في نفس الامر ونحو كسا الخليفة السكبة اذا كان الاسناد فيه مجازا كذلك ثم القول بأن الفعل موضوع لاستعماله في القادر ضعيف وهو معترف بضعفه وقدره في كتابه بوجوه منها ان وضع الفعل لاستعماله في القادر قيد لم ينقل عن واحد من رواة اللغة وترك القيد دليل في العرف على الاطلاق فقوله افادة للخلاف لا بوساطة وضع لا حاجة اليه (٢٤٧) وان ذكر فينبغي أن لا يذكر الابدع ذكر الحد

على المذهب المختار على ان تمثيله بقول الجاهل انت الربيع البقل ينافى هذا الاحتراز تنبيه قد تبين بما ذكرنا انسمى بالحقيقة العقلية والمجاز العقلى على ما ذكره السكاكى هو الكلام لا الاسناد وهذا يوافق ظاهر كلام الشيخ عبد القاهر في مواضع من

وانه المبدى والمعيد والمنشئ. والغنى فيكون الاسناد الى جذب الليالى بتأويل بناء على أنه زمان لاحتمال أن يكون ثم امر للشمس بالطولوع بمعنى امر خزنة الملائكة القائمين بها ووجه الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالى مجاز أنه نسب آخر إفاء الشعر الى الارادة فدل على أن القائل لا يعتقد التأثير في الشعر للزمان ومضيه فان قيل متعلق الارادة في كلامه انما هو طولوع الشمس والدليل مبنى على جعل متعلقها الفناء فعليه يكون الاسناد الاخير عنده هو المجاز بدليل ما ذكر من جعل الارادة فلانه غير مطرد اصدقه على ما لم يكن المسند فيه فعلا ولا متصلا به مثل الانسان حيوان مع كونه لا يسمى حقيقة ولا مجازا ولا منعكس لخروج ما يطابق الواقع دون اعتقاد المتكلم وما لا يطابق شيئا منهم ما مع كونهما حقيقين عقليتين (قلت) اما السؤال الاول فممنوع ولا شك ان الاسناد في زيد حيوان حقيقة

دلائل الاعجاز وعلى ما ذكرناه هو الاسناد لا الكلام وهذا ظاهر ما نقله الشيخ أبو عمرو بن الحاجب رحمه الله عن الشيخ عبدالقاهر وهو قول الزمخشري في الكشف وقول غيره وانما اخترناه لان نسبة المسمى حقيقة أو مجازا الى العقل على هذا لنفسه لا بوساطة شئ وهو على الاول لاشتماله على ما ينتسب الى العقل أعنى الاسناد

الآخر ولم يعلم حال القائل صح جعل كل منهما قرينة على صرف الآخر ايجاب بأن صدق أحد الكلامين ومطابقته للواقع مرجح وقرينة قائمة على صرف الآخر على أن جملة أفناه قبل الله مبدئية لقوله ميز عنه وحينئذ فلا يجوز أن يكون اسناد أفناه مجازا واسناد ميز حقيقة (قوله وأنه المبدى الخ) فيه ان الاسناد المذكور انما يدل على أنه تعالى هو الغنى ولا دلالة له على أنه المعيد والمبدى الا ان يقال الدلالة على ذلك من جهة انه لا قائل بالترق أو من جهة ان طلوع الشمس بالفعل يستلزم طلوع النهار وهو ابداء وانشاء له أو يقال وجه الدلالة ان من قال بأمر الله وارادته وان طلوع الشمس وغروبها في كل يوم بأمره يكون مسلما والمسلم قائل بان الابداء والاعادة والانشاء والافناء من الله تعالى وهذا كله اذا جعل ضمير قوله فانه يدل على اسناد الافناء لقليل الله أما ان جعل الضمير راجعا للابيت فتكون الدلالة على أنه تعالى مبدى ومعيد من قوله حتى اذا وراك ألقى فارجمي فانه يدل على الاعادة ومن كان يفعل الاعادة بفعل ضدها وهو البداية فالبدء مأخوذة من الاعادة لزوما كما ان الانشاء مأخوذة من الاعادة لزوما أما الدلالة على أنه مفعف فمأخوذة من قوله أفناه الخ كذا قرر بعض لكن يقال عليه المناسب للشارح حينئذ تقديم الغنى على ما قبله الا ان يقال انه لا حظ ان الفناء بعد الانشاء (قوله بناء على انه زمان) فيه أنه اذا كان المسند اليه جذب الليالى لا يكون زمانا لان الجذب بمعنى المضى وهوليس زمانا والجواب أنه من اضافة الصفة الى الوصوف والتقدير الليالى الجاذبة فالمسند اليه في الحقيقة الليالى وهى زمان

(قوله أو سبب) أى عادى أى بناء على أن الاضافة حقيقة (قوله أى أقسام المجاز العقلي الخ) اعلم أنه لا اختصاص للمجاز العقلي بهذه الأقسام الأربعة بل الحقيقة العقلية كذلك تنقسم لهذه الأقسام الأربعة وأمثلتها هي تلك الأمثلة التي مثل بها المصنف للمجاز بعينها لكن يختلف الحال بالنظر لمن صدرت منه من كونه مؤمنا أو جاهلا ونامتارك المصنف بيان أقسام الحقيقة لعلها بالمقاييس وقللة الاهتمام بمجالها وما ذكره المصنف من تقسيم المجاز العقلي لهذه الأقسام مبنى على مذهب الجمهور من عدم رد المجاز العقلي للاستعارة السكنية وأما على مذهب السكاكي من رده لها فطرافه حينئذ لا يكونان إلا مجازين ان كان التخييل مجازا أو مجازا وحقيقة ان كان التخييل حقيقة فان قلت حيث (٢٤٨) كانت الامثلة الآتية يصح أن تكون أمثلة للحقيقة أيضا تجعل الضمير في قول المصنف

أوسبب (وأقسامه) أى أقسام المجاز العقلي باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما (أربعة لان طرفيه) وهما المسند اليه والمسند (إما حقيقتان) لغويتان

متعلقة بطول الشمس فيكون اسناد الفناء الى الإرادة من الاسناد الى السبب وهو مجاز قلنا: وخذ من نسبة الافناء الى ارادته ولوتعلقت في كلامه بطولع الشمس أنه تعالى يوصف باسمه المفضي لان الافناء للذات ولو كان حصوله بالصفة ويؤخذ من قوله أيضا * حتى اذا واركأ فوق فارجمي * ان رجوع الشمس بارادته واعادتها بقوته فيستفاد منه وصفه باسمه المعيد فاذا كان في اعتقاد المتكلم بهذا الكلام ان الله تعالى هو المفضي والمعيد ومن يعترف بالاعادة يعترف بالابتداء والانشاء فيكون هو المبدئ والمنشئ في اعتقاده لم يكن من الدهريين الذين ينسبون التأثير الى الزمان بدءا وفناء والحق ان هذا الجواب تكلف والمتبادر من كلام أبي النجم هو مقتضى السؤال تأمله ثم أشار الى تقسيم المجاز العقلي باعتبار طرفيه فقال (وأقسامه) أى المجاز العقلي (أربعة) باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما أو أحدهما وذلك (لان طرفيه) وهما المسند والمسند اليه (إما حقيقتان) باعتبار الوضع اللغوي

بخلاف ما قاله المصنف وهو مقتضى كلام عبد القاهر حيث حدها بما يقتضى دخول مثل ذلك كما تقدم والثاني صحيح الآن يحمل على ان مراده بما عند المتكلم ما يدل لفظه عليه مع عدم القرينة الصارفة عنه وقد ذكر في الايضاح اعتراضات على هذا الحد لم أطل بذكرها وقد تبين بما ذكرناه ان المسمى بالحقيقة والمجاز العقلي عند المصنف هو الاسناد نفسه وعليه عبارة ابن الحاجب في النقل عن عبد القاهر وقول الزمخشري في الكشف وغيره وعلى عبارة السكاكي يكون المجاز نفس الكلام قال المصنف وانما اخترنا هذا لان نسبة المسمى حقيقة أو مجازا على هذا لنفسه بلا واسطة شيء وعلى الاول لاشتاله على ما ينسب الى العقل قلت بل لا يصح من جهة المعنى الا ذلك والسكاكي في جميع الباب يقول اسناد حقيقة واسناد مجاز كما قال غيره ص (وأقسامه أربعة لان طرفيه الى قوله وغير مختص) ش أى أقسام المجاز العقلي أربعة لأن له طرفين هما المسند والمسند اليه فاما أن يكونا حقيقتين أى كل منهما حقيقة لغوية مثل

وأقسامه راجعا لما ذكر من الحقيقة والمجاز لا للمجاز فقط كما صنع الشارح قلت يمنع من ذلك أمران الأول نصريحه في الايضاح الذي هو كالشرح لهذا نلتن بقوله وأقسام المجاز أربعة الامر الثاني قوله فيما يأتي وهو في القرآن كثير فان الضمير راجع للمجاز فينبغي أن يكون الضمير في أقسامه راجعا للمجاز أيضا ليكون الكلام على وتيرة واحدة (قوله باعتبار حقيقة الطرفين) أى كلا أو بعضا وقوله ومجازيتهما أى كلا وليس المراد باعتبار حقيقتيهما معا ومجازيتهما معا وهذا اندفع ما يقال هذا التقسيم بالاعتبار المذكور لا يشمل ما أحده طرفيه حقيقة

والآخر مجاز بل ما طرفاه حقيقتان أو مجازان وحينئذ فلا تكون الأقسام أربعة أو يقال المراد انه يلاحظ في التقسيم المذكور اعتبار حقيقة مجموع الطرفين واعتبار مجازية مجموعهما سواء وجد تمام الجزئين من الاعتبار الأول بأن كان الطرفان حقيقتين وهو القسم الأول أو كان تمام الجزئين من الاعتبار الثاني بأن كان الطرفان مجازين وهو القسم الثاني أو كان بعض الجزئين من الاعتبار الأول وبعضهما من الاعتبار الثاني وهو القسم الثالث والرابع وقصد الشارح بهذا أعنى قوله باعتبار الخ دفع ما يراد من المصنف من أن السكناية عنده ليست حقيقة ولا مجازا واذا التفت اليها كانت الأقسام أكثر من ثمانية وحينئذ فلا يصح حصره الاقسام في أربعة وحاصل ما أشار له الشارح من الجواب أن حصره الاقسام في الاربعة انما هو بالنظر لهذا الاعتبار فلا ينافي في زيادة الاقسام بزيادة الاعتبار المذكور وهذا الاعتراض لا يرد على السكاكي لان السكناية عنده من قبيل الحقيقة (قوله لغويتان) أى كلتان مستعملتان فياوضعتاه لغة في اصطلاح التخاطب وقيد بقوله لغويتان مع أن كلا من المسند والمسند اليه قد يكون حقيقة غير لغوية بل شرعية أو أحدهما حقيقة لغوية والآخر شرعية نحو صلى زيد الظهر ونحو أدخلته الصلاة الجنسة لان

أثبت

والآخر مجاز بل ما طرفاه حقيقتان أو مجازان وحينئذ فلا تكون الأقسام أربعة أو يقال المراد انه يلاحظ

گفتونا أنبت الربيع البقل وعليه قوله * فنام ليلي وتجلي همى * وقوله * وشب أيام الفراق مفارقى * وقوله * ونمت وماليل المطى بنائم * وأما مجاز ان كقولنا أحياء الأرض شباب الزمان

الحقيقة الشرعية مجاز لغوى فلو اعتبر مطلق الحقيقة لزم تدخّل الأقسام إذ يصدق على نحو أدخلته الصلاة الجنة قسم كون الطرفين حقيقتين إذ الصلاة بمعنى الأقوال والأفعال حقيقة شرعية كما أن الإدخال حقيقة لغوية ويصدق عليه أيضاً قسم كونهما حقيقة ومجازاً فإن الصلاة بذلك المعنى مجاز لغوى في شيء آخر وهو أنه يجوز أن يكون الطرفان حقيقتين عقليتين نحو خلق الله فصل الربيع ومجازين عقليتين نحو أجرى النهر اطاعة أمر فلان ومختلفين نحو أجرى النهر اطاعة فلان وأجرى الماء اطاعة أمره في كل من الأمثلة الثلاثة الأخيرة مجاز في النسبة الإيقاعية أو الإضافية أو فيهما والتوجيه السابق للتقييد باللغويتين لا يتأتى هنا فتقييد الشارح باللغويتين لا يظهر بالنسبة لما ذكره إلا أن يقال أنما قيد بذلك لكون الأمثلة التي (٣١٩) ذكرها المصنف من هذا القبيل كذا

أجاب الفزرى قال سم وفي هذا الجواب نظر لان كون الأمثلة التي ذكرها المصنف من هذا القبيل لا يقتضى التقييد به بل التعميم فتأمله (قوله نحو أنبت الربيع البقل) أى فكل من الطرفين مستعمل فيما وضع له ولا مجاز إلا في الاستناد إذا صدر من الموحّد (قوله أو مجازان لغويان) أى كائنان مستعملتان في غير موضوعهما الأصل (قوله فإن المراد أى للتكلم (قوله تهيبج القوى) مصدر مضاف للمفعول أى تهيبج الله القوى وقوله النامية الأولى أن يقول النامية لغيرها من النباتات لأنها التي في الأرض وقوله فيها متعلق بتهيبج أى أن يهيبج

(نحو أنبت الربيع البقل أو مجازان) لغويان (نحو أحياء الأرض شباب الزمان) فإن المراد بأحياء الأرض تهيبج القوى النامية فيها وأحداث نضارتها بأنواع النبات والأحياء في الحقيقة إعطاء الحياة وهي صفة تقتضى الحس والحركة الإرادية

(نحو أنبت الربيع البقل) فأنبت البقل الذى هو المسند حقيقى لاستعماله في معناه اللغوى والربيع الذى هو المسند إليه معناه كذلك فهم حقيقتان (أو مجازان) لغويان (نحو أحياء الأرض شباب الزمان) فالأحياء الذى هو إيجاد الحياة قد استعمل في غير معناه وهو إيجاد نضارة الأرض وأحداث خضرتها وذلك أن في الأرض أصولاً وذوات القوى بمعنى أن لها قوة هي قبولها النمو وحدث زهرتها بتهيبج تلك الأصول وتحرك يكها بأحداث زهرتها وخضرتها ونضارتها هي المراد بالأحياء فقوله أحياء استعارة تبعية وذلك أنه شبه إيجاد الحضرة وأنواع الأزهار بإعطاء الحياة وإيجادها ووجه الشبه كون كل منهما أحداث ما هو منشأ النافع والمحسن إذ لا منفعة ولا حسن في الموت وكذا الشباب الذى هو المسند إليه معناه الأصل كون الحيوان في زمن ازدياد قوته وأنما سمي هذا المعنى شباباً لأن الحرارة الفريزية حينئذ تكون مشبوبة مشتعلة من شب النار أوقدها وقد استعير لكون الزمان في ابتداء حرارته الملائمة له وفي ابتداء ازدياد قواه أى الأصول وذوات القوى النباتية لأنها لما يتقوى نموها فيه ووجه الشبه كون كل من الابتداءين مستحسنين لما يترتب عليه من نشأة الأفراح والمحسن عكس الهرم الذى يكون في آخر زمان الحيوان وآخر زمان الأزهار والنبات محمود تلك المحسن واضمحلالها فقد ظهر أن الطرفين مجازان لغويان والاستناد مع ذلك مجاز عقلى ولا منافاة بينهما

أنبت الربيع البقل فالنبات والبقل حقيقتان لاستعمالهما في موضوعهما ومنه * وشب أيام الفراق مفارقى * وكذلك قول الشاعر * ونمت وماليل المطى بنائم * أو مجازين مثل أحياء الأرض شباب الزمان فإن الأحياء والشباب مستعملان مجازاً في النبات والربيع

(٣٢ - شروح التلخيص - أول) الله فيها القوى النامية للنبات (قوله وأحداث) عطف على تهيبج عطف لازم على ملزوم فالأحياء مجموع الأمرين لكن مصب القصد هو هذا الثاني فهو المستعار لانهيبج القوى وحينئذ فكان الأولى الاقتصار عليه بأن يقول والمراد بأحياء الأرض أحداث النضارة والحضرة فيها الناشئة عن تهيبج القوى النامية فيها كذا فرم شيخنا العدوى (قوله والأحياء في الحقيقة) أى في اللغة إعطاء الحياة أى إيجاد الحياة فهو مصدر مضاف لمفعوله أى وإذا كان الأحياء في اللغة إيجاد الحياة وكان مراد المتكلم بأحياء الأرض أحداث النضارة والحضرة فيها فيكون في قوله أحياء الأرض استعارة نصريحية تبعية وتقرر بها أن نقول شبه أحداث الحضرة وأنواع الأزهار بإيجاد الحياة بجامع أن كلا منهما أحداث لما هو منشأ النافع والمحسن واستعير اسم التشبه به للشبه واشتق من الأحياء أحياء بمعنى أحدث الحضرة (قوله وهي) أى الحياة الحادثة (قوله تقتضى الحس) أى الإحساس بمعنى الإدراك بالحواس الحس الظاهرة وقوله والحركة الإرادية عطف لازم على ملزوم قال العلامة الناصر اللقاني والحق عندهم أن الروح ليست شرطاً للحياة بل للفاعل المختار أن يوجد الحياة في أى جسم أراد سواء كان فيه روح أولاً وسواء كان في صورة الإنسان

واما مختلفان كقولنا أثبت البقل شباب الزمان وكقولنا أحيا الارض الربيع وعليه قول الرجل: صاحبه أحيثني رؤيتك أي آنستني
وسرني فقد جعل الحاصل بالرؤية من الانس والمسرة حياة ثم جعل الرؤية فاعلة ومثله قول أبي الطيب:
وتحبي له المال الصوارم والقنا ✖ ويقتل ما تعبي التيسم والجدا
جعل الزيادة والوفور حياة للمال وتفريقه
في العطاء قتلا له ثم أثبت الاحياء فعلا للصوارم والقتل فعلا للتيسم مع أن الفعل لا يصح منهم ونحوه قولهم أهلك الناس الدينار والدرهم
جعلت الفتنة اهلا كما ثم أثبت الاهلاك فعلا للدينار والدرهم

أولا كما وقع في الجذع الذي حن للنبي صلى الله عليه وسلم قال بعض تلامذته ولك أن تقول يجوز أن الله تعالى أوجد الروح في الجذع
ثم انصف بالحياة وتأمله (قوله وكذا المراد) حاصله أن الشباب الذي هو المسند اليه معناه الأصلي كون الحيوان في زمن ازدياد
قوته وانما سمى هذا المعنى شبابا لان الحرارة الغريزية حينئذ تكون مشبوبة أي مشتعلة وقد استعير لكون الزمان في ابتداء
حرارته الملازمة له وفي ابتداء ازدياد قواه بجامع الحسن في كل من الابتداء من لما يرتب عليه من نشأة الافراح والحاسن واستعير
اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة (٢٥٠) التصريحية الاصلية كذا أفاد ابن يعقوب اذا علمت هذا (١) فقول الشارح

وكذا المراد أي مراد
التسكيم بشباب الزمان
وقوله ازدياد قواها النامية
الاولى قواه التنمية للنبات
لان الضمير راجع للزمان
وهو مذكر الا أن يقال
أن الضمير نظرا لكون
الزمان مدة وفي الشيخ
يس تبعا للفنرى أن ضمير
قواها راجع للأرض
وأوردا على ذلك أن شباب
الزمان يقوم به وازدياد
القوى انما يقوم بها بالزمان
وحينئذ فلا يصح تفسير
شباب الزمان بازدياد قوى
الارض وأجاب الشيخ
يس بان في الكلام حذف

(أو مختلفان) بأن يكون أحد السندين مجازيا والآخر حقيقيا فاما أن يكون المسند حقيقة
والمسند اليه مجازا (نحو أثبت البقل شباب الزمان) فالمسند الذي هو انبات البقل حقيقي والمسند
اليه الذي هو شباب الزمان مجازي (و) أما عكسه نحو (أحيا الارض الربيع) فالمسند الذي
هو احيا الارض مجاز والمسند اليه الذي هو الربيع حقيقة وانما نبه على التقسيم لثلاثتهم
عدم صحة تعدد المجاز في كلام واحد من نوعين ووجه الحصر على مذهب المصنف واضح لانه جعل
المجاز العقلي في اسناد الفعل أو معناه الى الفاعل أو غيره مما ليس مبتدأ كما تقدم فانه حصر فيما بين
السكمتين والسكمتان لا يتخلون من هذه الاقسام فتحوز زيد نهاره صائم المجاز عند المصنف انما هو في
اسناد صائم الى ضمير النهار وأما على مذهب السكاكي الذي يجعل المجاز فيما بين اسناد جملة نهاره صائم الى
زيد لانه يفسر المجاز العقلي بالكلام المقاد باسناده خلاف ما عند التسكيم بتأول فهو مشكل لان مجموع
نهاره صائم وهو أحد طرفي الجملة المقاد باسنادها الخلاف لا يسمى مجازا لغويا لان المجاز اللغوي
فسره السكاكي بالسكامة المستعملة في غير ما وضعه ومجموع نهاره صائم ليس بكامة فكان الحصر
أو يكون المسند حقيقة والمسند اليه مجازا مثل أثبت البقل شباب الزمان أو عكسه نحو أحيا الربيع البقل

مضاف أي وقت ازدياد قواها ورد هذا الجواب بأن الوقت لا يقوم بالزمان بل هو نفسه فكيف يفسر به شباب
الزمان الذي هو وصف قائم به وأجاب الفنرى بجواب غير هذا بأن يحمل الازدياد على التعدد لانه قديحي متعدي ويجعل مضافا للفعل
والاصل ازدياد الزمان لقواها وعلى هذا فمعنى قولك أحيا الارض شباب الزمان أحدث نضارتها ازدياد الزمان لقواها التنمية للنبات ولا يخفى
ما في هذا كله من التسكف فالأحسن أن يفسر شباب الزمان بازدياد قوة الارض بسبب لطافة الهواء واعتداله وانصباب القطر من
السماء في هذا الزمان وحينئذ فليس للزمان شيء من تلك الصفات ويكون اضافة شباب للزمان لا في ملازمة حصول الكائنات فيه وعلى
هذا فمعنى أحيا الارض شباب الزمان هييج قوى الارض وأحدث الحضرة والنضرة فيها ازدياد قواها التنمية الحاصلة في الزمان وهذا
ملخص ما أفاده عبد الحكيم والقري (قوله وهو) أي الشباب في الحقيقة أي في اللغة (قوله الغريزية) أي الغروزة فيه (قوله أي
قوية مشتعلة) انما فسر مشبوبة بذلك لا أخذه من قولهم شب النار اذا قواها وأشعلها (قوله أثبت البقل شباب الزمان) أي

(١) قول الهشبي اذا علمت هذا الى قوله وأجاب الشيخ يس الخ لعل هذا مبني على أن لفظ زمان ساقط من عبارة الشارح وهو ثابت في النسخ
التي بيدنا وعلى ثبوته لا اعتراض ولا جواب كتبه مصححه

وهو القرآن كثير كقوله تعالى وإذا نلت عليهم آياته زادتهم ایمانا نسبت الزيادة التي هي فعل الله الى الآيات لكونها سببا فيها وكذا قوله تعالى وذلك لمن ظنكم الذي ظنتم بكم أرداكم

ازيد اقوة الارض للتمية الحاصلة في الزمان (قوله ظاهر) أي لانه جعل المجاز العقلي في اسناد الفعل أو معناه الى غير ما هو له من فاعل أو غيره مما ليس بمبتدا وحينئذ فلا يكون الا في المابين الكلمتين والكلماتن لا يخلو ان من هذه الاحوال الاربعة فنحوز بدنه صائم المجاز عند المصنف انما هو في اسناد صائم الى ضمير النهار وقوله على ما ذهب اليه المصنف أي وأما على رأي السكاكي فلا وجه للحصر في الاربعة لانه عرف المجاز العقلي بأنه الكلام المقاديه خلاف ما عند المتكلم من الحكم بتأول فيجوز أن يكون السند عنده جملة أسندت للمبتدا نحوز بدصام نهاراً أو نهاره صائم والجملة لا توصف بالحقيقة ولا بالمجاز اللغويين لاخذ الكلمة في تعريفها هذا مراد الشارح وفيه نظر لان الكلمة انما أخذت في تعريف الحقيقة والمجاز للفردين لا في تعريفها مطلقاً لا ترى انهم قسموا المجاز اللغوي الى الاستعارة وغيرها والاستعارة الى التمثيلية وغيرها ومثلاو للتمثيلية بما هو مركب قطعاً ما ذنبت وصف الجملة بالمجاز ثبت وصفها بالحقيقة لان كل ما يوصف بالمجاز باعتبار الاستعمال في غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال فيها وضعه وحينئذ فالحصر في الاربعة ظاهر على مذهب السكاكي أيضا لكن على تقدير عدم رده (٢٥١)

الذي كور لها فطرفاه اما مجازان أو مجاز حقيقة فقط كما مر نعم يشكل الحصر في الاقسام الاربعة حتى على مذهب المصنف بنحو قولك سر في ليلي وقد أردت هذه اللفظة حين سمعته فان الذي سرك من تلفظ بها واللفظ اذا أريد به نفسه وان قيل بوضعه لنفسه لا يوصف بحقيقة ولا مجاز كما صرح به الشارح في حواشي الكشف فهذا المثال من المجاز العقلي لان الاسناد فيه

ووجه الانحصار في الاربعة على مذهب اليه المصنف ظاهر لانه اشترط في السند أن يكون فعلاً أو في معناه فيكون مفرد أو كل مفرد مستعمل إما حقيقة أو مجاز (وهو) أي المجاز العقلي (في القرآن كثير) أي كثير في نفسه لا بالاضافية الى مقابله حتى تكون الحقيقة العقلية قليلة وتقديم في القرآن على كثير لمجرد الاهتمام كقوله تعالى (وإذا نلت عليهم آياته) أي آيات الله (زادتهم ایمانا)

في الاقسام الاربعة على مذهب السكاكي مشكلا بهذا الوجه ولا يبطل الحصر على مذهب المصنف بالكتابة لانها لا تخرج عن الحقيقة والمجاز على ما سيحى ان شاء الله تعالى (وهو) أي المجاز العقلي (في القرآن كثير) وقد تقدم في القرآن على متعلقه وهو كثير للاهتمام ومعلوم أن كثرة في القرآن لا تستلزم كونه أكثر من الحقيقة والغرض من بيان كثرة في القرآن الرد على من يتوهم انتفاء عنه ولكن القائل بذلك لا يخصص النبي بالمجاز العقلي بل يعممه في كل مجاز لا يهمل المجاز الكذب لانه خلاف الظاهر والقرآن منزوع عن ذلك ورد بأنه لا يهمل مع القرينة وأما حمله على أن القصد الرد على من ينفي وجود المجاز العقلي دون اللغوي فلا يتم الا برده تأويله الامثلة دون مجرد ذكر الامثلة ثم أشار الى أمثلة وجوده في القرآن فقال وذلك كما في قوله تعالى (وإذا نلت عليهم آياته زادتهم ایمانا) فان اسناد زيادة

ووقع المجاز العقلي كثير في القرآن كقوله تعالى وإذا نلت عليهم آياته زادتهم ایمانا

لغير من هو له عند المتكلم وأحاطت فيه حقيقة وهو السند والسند اليه ليس حقيقة ولا مجازاً وأجاب عبد الحكيم بأن السرور انما هو من سماع هذا اللفظ من حيث دلالاته على معناه لا من حيث هو ولا نسلم أن السر (١) من تلفظ به وحينئذ فلا اسناد في هذا المثال حقيقة (قوله لانه اشترط الخ) ان قلت حيث كان الحصر في الاربعة على ما ذهب اليه المصنف ظاهر فلا يحتاج لدليل قلت هذا من باب التنبيه والامور الضرورية قد ينسب عليها ازالة لما في بعض الازهان من الخفاء (قوله مستعمل) بالجرصة لمفرداً ما اذا وضع للمعنى ولم يستعمل فيه فلا يتصف بحقيقة ولا مجاز لقولهم في تعريف كل منهما كلمة مستعملة الخ (قوله وهو في القرآن كثير) رده على الظاهرية الزاعمين عدم وقوع المجاز العقلي كاللغوي في القرآن لاهتمام المجاز الكذب والقرآن منزوع عنه ووجه الرد أنه لا يهمل مع القرينة (قوله لمجرد الاهتمام) أي الاهتمام المجرد عن التخصيص والافهوكثير في غير القرآن أيضاً كالسنة وكلام العرب (قوله كقوله تعالى) ان قلت لم يقل المصنف كقوله تعالى أو نحو قوله تعالى وإذا الخ لاجل أن يظهر أنه تمثيل بل أورده بطريق التعداد قلت انما ترك المصنف ذلك لاهتمامه أن المعنى وإذا نلت على منكرى المجاز في القرآن آياته زادتهم ایمانا بوجوده فيه فيكون في الكلام إيهام للاقتباس فكأنه حمل الآية على الاستدلال على مدعاه وان كان الغرض الحقيقي انما هو التمثيل كما أشار الشارح بتقديره لقوله

(١) السر هكذا في الاصل وصوابه السار لان الفعل سره لأنسره كما في كتب اللغة ككتبه مصححه

ومن هذا الضرب قوله يذبح أبناءهم الفاعل غيره ونسب الفعل اليه لكونه الأمر به وكقوله ينزع عنهم لباسهم نسب النزع الذي هو فعل الله تعالى الى ابليس لان سببه أكل الشجرة وسبب أكلها وسوسته ومقاسمته إياها إنه لهما من الناصحين وكذا قوله ألم تر الى الذين بدلوا نعمة الله كفراً وأحلوا قومهم دار البوار نسب الاحلال الذي هو فعل الله الى أكبرهم لان سببه كفرهم وسبب كفرهم أمر أكبرهم إياهم بالكفر وكقوله تعالى يوما

كقوله تعالى فهو ليس اقتباساً حقيقة بل يومهم ذلك وهو من المحسنات وان لم يعدوه منها لعدم انحصار المحسنات فيما ذكره ثم ان تقدير الشارح هذا لا ينافي في عدم العطف في يذبح وما بعده لان القول حينئذ مجموع المذكورات فان قلت كيف يصح ثبوت زيادة الايمان بوقوع المجازي القرآن بالنسبة الى منكرى وقوعه فيه مع أن اثبات الزيادة لهم يقتضى أصل حصول الايمان به قلت نزل انكارهم منزلة العدم لوجود ما يزيله من الأدلة فكان أصل الايمان به حاصل ببعض الآيات والزيادة حاصل ببعض آخر أو ان الزيادة قد يراد بها الامر الزائد في نفسه وهو لا يقتضى وجود المزيد عليه (قوله أسند الزيادة الخ) ينبغي قراءة أسندنا وما بعده البناء للمفعول تأدياً وقوله الى الآيات أي التي هي ضمير زادت (٢٥٢) (قوله لكونها) أي الآيات سبباً أي سبباً عادياً لزيادة فالزيادة فعل الله والآيات

يزاد بها عادة (قوله يذبح أبناءهم) أي يذبح فرعون أبناء بني اسرائيل (قوله أمر) هذا بيان لكونه سبباً والحاصل أن السند اليه هنا سبب أمر وما قبله سبب غير أمر وما يأتي سبب بواسطة واعلم أنه يجوز أن يكون يذبح مجازاً لغوياً عن أمر بالذبح وحينئذ فلا يكون مانعاً فيه لا يقال ان احتمال ذلك غير مضر لان المثال يكفيه الاحتمال لانا نقول ليس القصد هنا مجرد التمثيل بل الاستشهاد والاستدلال على كثرته رداً

أسند الزيادة وهي فعل الله الى الآيات لكونها سبباً (يذبح أبناءهم) نسب التذبيح الذي هو فعل الجيش الى فرعون لانه سبب أمر (ينزع عنهم لباسهم) نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله تعالى الى ابليس لان سببه أكل من الشجرة وسبب الأكل وسوسته ومقاسمته إياها إنه لهما من الناصحين (يوما) نصب على أنه مفعول به لتتقون أي كيف تتقون

الايمان الى الآيات مجاز من باب الاسناد الى السبب العادي لان الزيادة فعل الله عز وجل والآيات يزداد بها عادة ولم يقل المصنف كقوله تعالى ليظهر انه تمثيل ولو كان ذلك هو المقصود وذلك لانه لا يهمل أن المعنى واذا تليت على منكرى المجازي القرآن آياته زادتهم إيماناً بوجوده فيه فيكون في الكلام اقتباس لكن الغرض الحقيقي انما هو التمثيل لا ما ذكر وكفا في قوله تعالى (يذبح أبناءهم) فان فيه اسناد التذبيح الى فرعون وهو سبب أمر والتذبح في الحقيقة أعوانه وكفا في قوله تعالى (ينزع عنهم لباسهم) فان فيه اسناد نزع اللباس عن آدم وحواء لابليس مجازاً وهو في الحقيقة لله عز وجل لأن ابليس سبب وسوسته ومقاسمته لهما إنه لهما من الناصحين في كل الشجرة وأكل الشجرة سبب نزع اللباس وسبب السبب سبب فهو من باب الاسناد الى السبب ولو كان بالتوسط وكفا في قوله تعالى (يوما)

نسب الزيادة للآيات وهي لله تعالى وكذلك يذبح أبناءهم نسب التذبيح لفرعون لكونه الأمر به وكذلك ينزع عنهم لباسهم باعتبار السبب في النزع وكذلك يوما

على من زعم خلافه وحينئذ في غير الاحتمال كذا بحث السيد الصفوى (قوله ينزع عنهم) أي ينزع ابليس عن آدم وحواء لباسهما (قوله لان سببه) أي النزع وقوله الاكل أي من شجرة الحنطة وقوله وسبب الاكل وسوسته أي فهو سبب السبب وسبب السبب سبب فهو من الاسناد للسبب بواسطة (قوله إنه لهما من الناصحين) بكسر هـ زان جواباً للمقاسمة وبقية (١) بناء على نزع الخافض أي على أنه (قوله مفعول به) أي لان الانتقام منه نفسه لافيه حتى يكون مفعولاً فيه * واعلم أن أصل تتقون تو تقون من الوقاية وهي فرط الصيانة متعدد الى مفعولين والاول محذوف والثاني يوماعلى حذف المضاف أي عذاب يوم حذف للاستغناء عنه والمعنى فكيف تتقون أنفسكم عذاب يوم أي كيف تصونون أنفسكم من عذاب يوم وقد يستعمل الانتقاء بمعنى الحذر وحينئذ يكون متعدي واحد يصح ارادة ذلك هنا أيضاً والمعنى فكيف تحذرون من عذاب ذلك اليوم والحاصل أن في جعل يوم مفعولاً به تتقون وجهين كونه مفعولاً به ثانياً ومفعولاً به فقط ويحتمل أن يكون يوم مفعولاً به لكفرتم والمعنى حينئذ فكيف تحصل لكم الوتية أو الحذر ان كفرتم في الدنيا بما يجعل الولدان شيباً على أن يكون الفعل الذي هو تتقون منزلة الا لازم وتضمنين كفرتم أنكرتم وجه حذرتهم ووجه حذرتهم ووجه حذرتهم ومفعول تتقون محذوف والمعنى فكيف تتقون عذاب الله الذي أمرتم باتقائه ان كفرتم في الدنيا واجد حذرتهم بما يجعل الولدان شيباً وهو المشتعل على ذلك العذاب ويحتمل أن يكون يوم مفعولاً به الظرفية والمعنى

يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الظرف لوقوعه فيه كقولهم نهارة صائم

فكيف لكم بالتقوى في يوم يجعل الخ ان كفرتم في الدنيا وانما اختار الشارح الوجه الأول لقلة التقدير والتأويل بخلاف بقية الأوجه وأما كيف مفعول مطلق على الصحيح وعامله تتقون أى تقون أى انقاه (قوله يوم القيامة) في ذكره نظرا لأنه يؤدي الى التكرار للاستغناء عنه بقوله في الآخر يوما فالأولى حذفه أو ذكره على وجه التفسير في آخر الآية بأن يقول وهو يوم القيامة وأجيب بأن هذا مبني على أن يوم القيامة مفعول تتقون ويوما بدل منه وليس كذلك فقد ذكر العلامة عبد الحكيم أن يوم القيامة نصب على الظرفية ويوما يجعل الولدان مفعول به على حذف المضاف أى عذاب يوم وليس بدلا من يوم القيامة كما وهم إذ لا دخل في تفسير معنى المفعول به لا بدال بخلاف الظرفية فإنه بيان للاستقبال الذي في تتقون اه وهذا هو الاوفق بقول الشارح نصب على أنه مفعول به لتتقون (قوله ان بقيم على الكفر) فسر إن كفرتم بقوله ان بقيم على الكفر لكون مخاطب بهذا الكلام الكفار وكفرهم مقطوع به وإن لا تدخل على المقطوع به وانما تدخل على المشكوك فيه ولئلا يحتاج كفرتم الى مفعول به (قوله يجعل الولدان) أى يصبرهم شيبا جمع أشيب والاصل في شين شيبا الضم وكسرت لجانسة الياء (قوله نسب الفعل) أى وهو (٢٥٣) الجعل المذكور وقوله الى الزمان أى لوقوعه فيه (قوله وهذا)

أى تصوير الولدان شيبا (قوله كناية) يحتمل أن المراد الكناية اللغوية أى عبارة ويحتمل أن المراد الكناية الاصلاحية وهذا هو المتبادر من قوله بعد ذلك لان الشيب الخ لانه ظاهر في كونه كناية على مذهب السكاكي القائل انها اللفظ المستعمل في ملزوم معناه وذلك لان قوله تعالى يجعل الولدان شيبا موضوع للآزم الذى هو تسارع الشيب وقد استعمل اسم ذلك اللازم

يوم القيامة ان بقيم على الكفر يوما (يجعل الولدان شيبا) نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لان الشيب ما يتسارع عند تفاقم الشدائد والحنن أو عن طوله وأن الاطفال

يجعل الولدان شيبا) نسب جعل الولدان شيبا جمع أشيب الى اليوم مجازا لان الضمير في يجعل له من باب الاسناد الى الزمان والجعل في الحقيقة لله تعالى ويوما منصوب على أنه مفعول به لتتقون أى كيف تتقون يوما يجعل الولدان شيبا وهو يوم القيامة ان كفرتم أى ان بقيم على الكفر لان الخطاب للكافرين ويصح أن يكون معمولا بكفرتم فيكون المعنى فكيف تتقون عذاب الله الذى أمرتم باتقائه ان كفرتم يوما يجعل الولدان شيبا وهو المشتمل على ذلك العذاب على ان يكون يوما منصوبا على اسقاط الحافض وهو الباء أو ينصب على المفعولية بتضمن كفرتم أنكرتم وجحدتم أى دتم على جحدكم وانكاركم وجعل الولدان شيبا كناية عن تفاقم أهوال يوم القيامة لان الشيب ما يتسارع ويلزم وجوده عند تفاقم الاحزان والهموم فيصح الاتقال من الشيب الى التفاقم بالقرائن ويحتمل أن يكون كناية عن طوله طولا يبلغ فيه الصبيان أو ان الشيب والشيخوخة ولكن على هذا بما ينسلي بهذا النص لاقتضائه قرب طوله بالنسبة الى التصريح بأن مقداره خمسون ألف سنة

يجعل الولدان شيبا

في الملزوم وهو شدة اليوم وكثرة الهموم والاحزان فيه وفي قوله وهذا كناية اشارة الى أن الكناية لا تنافي الحجاز العقلي (قوله عن شدته) أى اليوم وقوله لان الشيب أى الحقيقى وهو بياض الشعر وقوله ما يتسارع أى ما يشأ بسرعة وقوله عند تفاقم الشدائد أى عند تراكمها وتكاثرها والحاصل أن تراكم الشدائد ملزوم يلزمه سرعة الشيب فأطلق اسم اللازم وأريد الملزوم (قوله أو عن طوله) أى أو انه كناية عن طوله طولا يبلغ فيه الصبيان أو ان الشيب والشيخوخة ثم يحتمل أن المراد الكناية اللغوية ويحتمل الاصطلاحية أيضا على مذهب السكاكي وذلك لان قوله يجعل الولدان شيبا موضوع للازم طول الزمان وهو الشيخوخة والشيب فاستعمل في الملزوم وهو طول الزمان الذى يبلغ فيه الصبيان أو ان الشيب والشيخوخة أو على مذهب الصنف القائل انها استعمال اسم الملزوم في اللازم لان الشيب والشيخوخة يلزمهما طول الزمان عادة والحاصل أن الشيب وطول الزمان متلازمان يصح أن يعتبر كل منهما لازما والآخر ملزوما فان قلت جعله كناية عن الطول ينافي التعجب من عدم الاتقاء فان منشأ التعجب كثرة الهموم في ذلك اليوم لا مجرد الطول لان اليوم الطويل قد يشتمل على نحو السرور فلا يقتضى التعجب فلا بد من اعتبار كثرة الهموم معه حتى يحسن التعجب على أن طوله أز يدمن أو ان الشيخوخة لأن أو ان الشيخوخة بعد الاربعين ويوم القيامة قال الله تعالى فيه وان يوما عند ربك كألف سنة بما تعدون فاطول المخصوص ليس لازما لأن أو ان الشيخوخة قلت ليس المراد أنه كناية عن مطلق الطول بل الطول المخصوص ولا شك أنه من أكبر الهموم والعلاقة يكفى فيها باللازم الواقع بين أو ان الشيخوخة ومطلق الطول ذكره الغنيمي

وكقوله تعالى وأخرجت الأرض أنقالها وهو غير مختص بالخبر

(قوله يبلغون فيه أو أن الشيوخوخة) أى فيشيدون (قوله أنقالها) جمع نقل بفتح التثنية والالف وهو متاع البيت فقول الشارح أى ما فيها الخ تفسير مراد وقوله من الدفائن أى ما كان مدفوناً ونحوها فيها كالكنوز والموتى وقوله والخزائن عطف تفسير (قوله إلى مكانه) أى إلى الأرض التي هي مكان متعلقه وهو المخرج أعني الشيء المدفون لا مكان نفس الإخراج لأنه معنى من المعاني والحاصل أن الاسناد في هذه الآية للمفعول به بواسطة من لا لاظرف المسكاني لأن الأرض ليست بمكان للفعل إذ لا يقال هنا أخرج فيها بل أخرج منها لأن الانتقال مخرجة منها لا فيها والمكان الملابس للفعل هو مكان الفعل وملاسته له لوقوعه فيه (قوله وغير مختص بالخبر) فيه دخول الباء بعد الاختصاص على المقصور عليه وهو (٢٥٤) عربى وإن كان الأكثر في الاستعمال دخولها بعده على المقصور كما حققه الشارح

وظن صاحب عروس الافراح وجوب الاخير فاعترض على المصنف وقال الصواب أن يقول وهو غير مختص به الخبر (قوله عطف على قوله كثير) ان فات هذا يقتضى أن قوله في القرآن مسلط عليه لانه قيد في المعطوف عليه فيجربى في المعطوف فيكون المعنى حينئذ أنه غير مختص بالخبر في القرآن فقط فيقيد أنه مختص بالخبر في غير القرآن مع أن المراد أنه غير مختص بالخبر مطلقاً في القرآن وفي غيره أوجب بأن ما كان قيداً في المعطوف عليه لا يجب أن يكون في المعطوف على التحقيق عندهم فقوله عطف على قوله كثيراً بقطع النظر عن تقييده بقوله في القرآن

يبلغون فيه أو أن الشيوخوخة (وأخرجت الأرض أنقالها) أى ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الإخراج إلى مكانه وهو لله حقيقة (وغير مختص بالخبر) عطف على قوله كثيراً وهو غير مختص بالخبر وإنما قال ذلك لأن تسميته بالخبر في الإثبات وإيراده في أحوال الاسناد الخبرى يؤهم اختصاصه بالخبر وكما في قوله تعالى (وأخرجت الأرض أنقالها) فإن فيه اسناد الإخراج إلى الأرض مجازاً والإخراج في الحقيقة لله تعالى من باب الاسناد إلى الملابس الذي هو المكان فإن الأرض ولو كانت لا يحسن هنا أن يقال أخرج فيها يعتبر أن الإخراج منها قد ظهر متعلقه فيها فهى كالظرف بهذا الاعتبار والانتقال دفائن الأرض وحزائنها ودخل في ذلك موتها وكنوزها ثم عطف على قوله كثير فقال (وغير مختص بالخبر) أى وهو كثير وغير مختص بالخبر ونبه على هذا لئلا يتوهم من تسميته مجازاً في الإثبات في عبارة غير المصنف كما تقدم ومن ساقه في باب الاسناد الخبرى أنه مختص بالخبر فينبى أنه لا يختص بالخبر

وكذلك أخرجت الأرض أنقالها تنبيه هذه الأقسام الأربعة تأتي في الاسناد الحقيقي فقد يكون طرفاه حقيقتين مثل خلق الله زيدا وقد يكونان مجازين كقولك أحيا البحر زيدا تريد أعطى الكريم زيدا وقد يكون المسند مجازاً والمسند إليه حقيقة مثل أحيا الله البقل وعكسه مثل جاء فلان يريد غلامه وإنما يجوز ذلك بقرينه ترشد إلى المعنى تنبيه هذه الأقسام الثمانية هي دائرة بين الفعل وفاعله ولا شك أن الفعل يلابس فضلات باعتبار المفعول والحال وغيرهما وذلك باعتبار الحقيقة والمجاز فنقول كل واحد منهما قد يكون في الفاعل والمفعول والمفعول يلابس الفعل حقيقة أو مجازاً وكل واحد منهما قد يكون في نفسه مجازاً أفرادياً وقد يكون حقيقة فلهذه أربعة أحوال تضرب في الثمانية أعني الأقسام الأربعة الحقيقية والأقسام الأربعة المجازية تبلغ اثنين وثلاثين قسماً وتأتى في المفعول الثانى أربعة وستين وفي الثالث مائة وثمانية وعشرين وتتضاعف بالتوابع والحال والمصدر والظرف ونحوه فليكن باعتبار ذلك وأفعال ما تقتضيه القواعد السابقة وينبغى أن يسمى هذا مجاز الملاسة ولا يقال مجاز اسناد لغلبة استعمال الاسناد بين الفعل وفاعله أو مقام مقامه فقط ص (وغير مختص بالخبر

(قوله لأن تسميته) أى عند القوم لأن كلام المصنف لأن هذه التسمية لم يذكرها هنا (قوله يؤهم الخ) أفرد باعتبار كل واحد من بل الأمرين والافاظاهر يؤهمان ومنشأ الإبهام بالنسبة إلى التسمية المذكورة هو أن الإثبات لا يتحقق في الإنشاء إذ الإثبات يقابل الانتزاع وكل منهما حكم ولا حكم في الإنشاء لانه من قبيل التصورات فإن قلت قد علم من هذا التوجيه أن الإثبات لا يمكن في الإنشاء فكان الموافق لذلك تخصيصه بالخبر مبدل قوله يؤهم بأن يقول يخصه بالخبر أو يوجب اختصاصه بالخبر إذ التسمية بالإثبات لا يمكن شمولها للإنشاء على أن ذكره في بحث أحوال الاسناد الخبرى صريح في الاختصاص لا موهوم فالجواب أنه انما عبر بيؤهم لا مكان أن تجعل التسمية بذلك والارادى أحوال الاسناد باعتبار تحققه في بعض المواضع وهو الخبر لاسيما وهو الجزء الأعظم وهذا لا ينافى أنه لا إثبات في الإنشاء وأن المراد بقوله يؤهم أى يوقع في الوهم أى الذهن وإن كان جزماً كذا قررره شيخنا العدوى (قوله يؤهم اختصاصه بالخبر) أى فأتى المصنف بقوله وغير مختص بالخبر دفعا لذلك التوهم

بل يجرى في الانشاء كقوله
تعالى وقال فرعون يا هامان
ابن لي صرحا وقونه فأوقد لي
يا هامان على الطين فاجعل
لي صرحا وقوله فلا يخرجك
من الجنة فتشقي

(قوله بل يجرى الخ) تصرح
بما علم التزاما آتى به للإيضاح
وتوطئة لقوله نحو الخ (قوله
ابن لي صرحا) أي قصرا
أي مكانا عاليا وما ذكره
الشارح في هذه الآية من
المجاز العقلي غير متعين
بل يجوز أن يكون ابن
متجاوزا به عن أوامر البناء
مجازا لغويا (قوله وكذلك
قولك لينبت الخ) أشار
يذلك إلى أنه لا فرق بين
الطلب بالصيغة أو باللام
وأصل هذا المثال لينبت
الله بالربيع ماشاء (قوله
وليصم نهارك) أصله
ولتصم أنت في نهارك
(قوله وليجد) بفتح الياء
وكسر الجيم وجدك بكسر
الجيم وضم الدال وأصله
ولتجد جدا أي ولتجتهد
اجتهادا فلما كان المصدر
مشابها للفاعل الحقيقي
وهو الشخص في تعلق
الفعل بكل منهما الصدوره
من الفاعل والمصدر جزء
معناه صح إقامة المصدر
مقام الفاعل في اسناد
الفعل إليه

(بل يجرى في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا) فإن البناء فعل العملة وها مان سبب أمر وكذلك
قولك لينبت الربيع ماشاء وليصم نهارك وليجد جدك وما أشبه ذلك مما أسند فيه الأمر

(بل يجرى في الانشاء) أيضا (نحو) قوله تعالى حكاية عن أمر فرعون (يا هامان ابن لي صرحا) فإن
فيه اسناد الأمر بالبناء إلى هامان مجازا لكونه سببا لأمر أو الأمر في الحقيقة للعملة لأن المأمور في
القصد هو الذي يصدر منه الأمور به ومن وجوده في الانشاء وجود الاستفهام عن أمر الصلاة في
قوله تعالى أصواتك تأمرك فإن الاستفهام الذي هو على وجه النهي من الكافرين ليس المراد منه
أن الصلاة هل هي الأمرة أم لا بل المراد تأمرك بك في صلاتك أي في تلبسك بها وملازمة لك لأمرها
فأوجبت لك الحظوة والاختصاص بأن تأمر بك أن تترك نحن أمرا عظيما هو عبادة الآباء والقصد
منهم لعنة الله عليهم الاستعزاء به وبالصلاة وأنه لا يستحق بها شيئا من الخصوصية التي ادعى وليس عنده
مزية أخرى في زعمهم الفاسد سواها فهو من الاسناد الانشائي الذي حقه أن يكون للفاعل وحول إلى
المتعلق بالحرف مجازا ويحتمل أن يكون أوقات صلاتك تأمرك التي تلازم الصلاة فيها ومن هذا القبيل
قولك مثلا ليجد جدك أي لتعظم عظمتك بمعنى لتجد أنت أي لتعظم عظمتك وليصم نهارك أي ولتصم
أنت في نهارك لزوما وغير هذا مما ليس الغرض منه أمر المذكور لعدم صحة وقوع الفعل منه بل
الغرض ملابسه وكذا نحو قولنا لاني لم لك ولا يصم نهارك وغيره مما انتهى فيه لغير ما وجه له لعدم صحة
صدور ترك المنهي عنه ممن وجه له النهي وكذا في التخي كقولك ليت النهر جارفان المتمنى جريه هو

بل يجرى في الانشاء كقوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا) ش لان هامان ليس مأمورا أن يبني بنفسه
وقوله غير مختص معطوف على كثير ولكنه لا يشارك في ظرفه الذي هو في القرآن وهذا مثال للمجاز
السببية ويأتي ذلك في الجميع كقولك لعل العيشة ترضى والنهار يصوم والنهر يجرى والجد يجد وفي
القسم تقول أقسمت بالله حقيقة فإذا أردت الاسناد المجازي لانكاد تقدر عليه ولا تقدر عليه أيضا
في النداء ولا الاستفهام لا يقال قديا في القسم في نحو

حلف الزمان ليأتين بمثله * حنث يمينك يا زمان فكفر

فانك يصح أن تقول على هذا قال الزمان أقسمت لآتين بمثله لان الاسناد حينئذ في قول الزمان أقسمت
حقيقة وفي قولك قال الزمان هو المجاز قاعدة هذا أول مواطن ذكرها لآباس بالتيقظ لها فقد غلط
فيها من لأخصيصهم عددا من الأئمة الاختصاص والتخصيص معناهما الانفراد والافراد فإذا قلت
اختص زيد بالمال فمعناه أنه انفرده لم يشاركه أحد من الناس فيه وخصه به أي أفردته من دون سائر
الناس بالمال كما صرح به أهل اللغة وقال الراغب التخصيص (١) والاختصاص والتخصيص تفرد بعض
الشيء بما لا يشاركه فيه الجملة اه وهذا واضح ولذلك قال تعالى يختص برحمته من يشاء أي يفرد من يشاء
برحمته أو يفرد من يشاء برحمته فمعناه على التقديرين انفراد من يشاء بالرحمة فإذا قلت اختص زيد
بالمال فمعناه أن زيد انفرده عن غيره بالمال فهو المختص بمعنى اسم الفاعل والمال مختص به والمختص أبدا
هو المنفرد المحتوى على الشيء فهو كالظرف له والمختص به أبدا هو المأخوذ كالظرف فلو قلت
اختص المال بزيد مريدا ما أردته بالمثال السابق لم يصح لانك في المثال الأول حصرت المال في زيد وفي
الثاني حصرت زيدا في المال فلا يكون له صفة غير الاحتواء على المال وهو غير المراد فان زيدا قد يكون
له صفات من دين وعلم وغير ذلك فان تخيل متخيل صحة ذلك قال معنى اختصاص زيد بالمال ان المال
لا يخرج عن ملكه ومعنى اختصاص المال بزيد أن زيدا لا يخرج عن أن يكون ماله ولا ينفى ذلك
أن يكون له صفات أخرى لاننا في ملكه لئلا قلنا له فمتنع بقولهم التخصيص افراد بعض الشيء بما

(١) التخصيص: كذا في الأصل ولا يستقيم الأخبار عنه بالتفرد فله من زيادة النسخ أو سقط بعض العبارة كتبه مصححه

ولا بدله من قرينة اما لفظية كما سبق في قول أبي النجم أو غير لفظية كاستحالة صدور المسند من المسند اليه المذكور أو قيامه به عقلا (قوله أو النهي) نحول بقم ليك ولا يصح نهارك (قوله الى ما ليس الخ) أي الى مسند اليه ليس الخ وقوله صدور الفعل أي في الأمر وقوله أو الترك أي في النهي (قوله وكذا قولك الخ) فصلهما عما قبلهما لانهما نوعان من الانشاء غير الأمر والنهي (قوله ليت النهر جار) أصله ليت الماء جار في النهر لان الذي يتمنى جري به هو الماء لا النهر فأسند الجري التمني الى النهر مجازا لا يستلزم بالهلية فالجواز في اسناد جار الى ضمير النهر (قوله أصلانك تأمرك) (٢٥٦) الاصل أي أأمرك بك في صلاتك أي في حال تلبسك بها أن تترك أمرا عظيما هو عبادة

ما كان يعبد به أبواؤنا فهم ومن الاسناد للمفعول به بواسطة الحرف فالجواز في اسناد تأمر الى ضمير الصلاة لا في نسبة الجملة للمبتدأ (قوله ولا بد له من قرينة) انما تعرض له ذامع استفادته من قيد التأول نوطية لتقسيمها الى لفظية ومعنوية فهو بمنزلة البيان لقوله يتأول وكان ينبغي أن يذكره متصلا بما يتعلق ولا يفصل بينهما ببيان الاسام وما بعده من الأحكام وقرينة فعيلة بمعنى مفعولة أي مقرونة أو بمعنى فاعله أي مقارنة (قوله صارفة عن ارادة ظاهره) أي من كون الاسناد لما هو ولا يشترط أن تكون معينة لما هو الحقيقة ولذا اختلف في أنه هل يلزم أن يكون له حقيقة أم لا ولا معينة لما هو المجازي بخصوصه من كونه اسنادا للسبب أو للمفعول مثلا (قوله لأن المتبادر

أو النهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل أو الترك عنه وكذا قولك ليت النهر جار وقوله تعالى أصلانك تأمرك (ولا بدله) أي للجواز العقلي (من قرينة) صارفة عن ارادة ظاهره لأن المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة (لفظية كما مر) في قول أبي النجم أفناه قيل الله (أو معنوية كاستحالة قيام المسند بالذكور) أي بالمسند اليه المذكور مع المسند (عقلا)

الماء لا النهر وأسند التمني الى ملابسه مجازا (ولا بدله) أي للجواز العقلي (من قرينة) تدل على ارادة خلاف الظاهر وهذا تحقيق للاستفهام من تعريف المجاز لان ارادة الخلاف مبني على ما يظهر من حال التكلم لاعلى ما في الباطن كما تقدم ومعلوم أن فهم خلاف الظاهر انما يكون بالقرينة الصارفة عن الظاهر لان المتبادر عند انتفاءها هي الحقيقة (لفظية) نعمت لقرينة (كما مر) في قول أبي النجم أفناه قيل الله للشس اطلعي (أو معنوية كاستحالة قيام المسند) المسند اليه (المذكور) مع المسند (عقلا) أي استحالة من مجرد تعقل معنى النسبة لكون الاستحالة ضرورية لا يدعى خلافها محقق ولا مبطل

لا يشاركه فيه الجملة فاذا قلت خصصت المال يزيد كان معناه افراد المال بالايشاركة فيه غير المال ويلزم من ذلك نفي غير المال من صفات زيد ثم انه يلزم أن يكون مدلول اختصاص الثوب بزيد ان زيد لا يفارقه أبدا فلا يزال مال كاله وهذا وان كان صحيحا في نفسه فلا شك أنه معنى آخر غير قولك اختصاص زيد بالثوب وانما نهيت على ذلك لانه وقع التساهل في عبارات كثير من الاكابر عن غير قصد وقد كثرت ذكر هذه العبارة مقلوبة في كلام ابن الحاجب وابن مالك والسكاكي والصفى حتى في عبارة سيديوه وهذا أول موطن ذكرها فيه مقلوبة فانه قال غير مختص بالخبر وصوابه غير مختص به الخبر وسبى في عبارة الصفى كثيرا منه فعليك باعتباره ولقد كثرت الغلط في ذلك حتى رأيت بعض الصنفين في هذا العلم اذا وجدوا العبارة على السداد يتوهمون أنها مقلوبة وأشكك على شراح المفتاح مواضع وانما نشأ لهم ذلك عن قلب العبارة فليتأمل ص (ولا بد من قرينة الخ) ش أي لا بد للجواز الاسنادي من قرينة إما لفظية كما تقدم من قول أبي النجم أفناه قيل الله فانه قرينة صرفت اللفظ الى مجازه أو قرينة معنوية كاستحالة قيام المسند بالذكور عقلا أي بالمسند اليه ودخل فيه الصفات الحقيقية كالعلم والجهل والاضافية كالقرب والبعد ونحو الموت أيضا وكذلك ذكر في الايضاح كاستحالة صدره من المسند اليه أو قيامه به ليدخل ذلك كله

الخ) علة لقوله ولا بد الخ (قوله لفظية) نسبة للفظ النطاق من نسبة الجزئي للكل وكذا يقال في قوله معنوية (قوله كما مر) أي كالقرينة وقوله التي مرت في قول أبي النجم ثم لا يخفى أن قوله أفناه قيل الله انما يصرف ما قبله عن ظاهره لدلالته على أنه كان موحدا فمقابلته قوله أو صدره عن الموحدة يقتضي ان يقيد الصدور عن الموحدا اذالم يعلم منه لفظ مقدرن بالكلام (قوله كاستحالة قيام المسند بالذكور) أي انصافه أو صدره عنه ودخل قيام المبني للمجهول بنائب الفاعل اذ معني ضرب زيد انصف زيد بالمضروبية فسقط قول بعضهم كان الاولى للصنف أن يقول كاستحالة نسبة المسند للمسند اليه المذكور ليتناول نسبة الفعل للمجهول للمسند اليه الذي هو نائب الفاعل وقوله بالذكور أي في عبارة التكلم لفظا أو تفصيلا وليس المراد المذكور في عبارة الصنف سابقا وانما قيد المذكور لان قيام المسند بالمسند اليه لا استحالة فيه فلو لم يقيد بذلك لم يذهب الوهم لاستحالة مطلقا اه قري

كقولك محبتك جاءت في اليك أو عادة كقولك هزم الأمير الجند وكسا الخليفة السكبة وبنى الوزير القصر

(قوله أى من جهة العقل الخ) قيل إن فيه اشعاراً بأن انتصاب عقلاً وعادة على التمييز وفيه نظر لأنه لو كان كذلك فإما أن يكون تمييز مفرد أو نسبة لاسبيل إلى الأول لأنه يقتضى أن تكون ذات المفرد مهمة متناولة لذوات متعددة كعشرين من قولك ما كنت عشرين ديناراً والمفرد هنا وهو الاستحالة ذاته متعينة لاهتمام فيها لانهما الخروج عن الاستقامة للأعوجاج وانقسامها إلى العقلية والعادية إنما يوجب الاهتمام في صفتها ولا يقتضى أن تكون الاستحالة من أفراد العقل كقفيز برا وهو باطل ولا سبيل إلى الثاني لعدم الاهتمام في النسبة لأن الاهتمام فيها بسبب أن تكون في الظاهر متعلقة بشيء ويجوز تعلقها بشيء آخر متعلق بما تعلق به في الظاهر كتعلق نسبة طاب في طاب زيد بزيد في الظاهر ويجوز تعلقها بالنفس بأن تقول طابت نفس زيد والنفس متعلقة بزيد وهنا قد تعلق نسبة الاستحالة بالقيام في الظاهر والمتعلق بالقيام الذى ذكرهنا هو العقل والعادة ولا يجوز تعلق نسبة الاستحالة بهما لظهور أنهما ليسا مستحيلين بل المستحيل إنما هو نفس القيام وحينئذ فلا اهتمام في النسبة وأجيب بأنه يجوز أن يكون عقلاً وعادة تمييزاً النسبة الاستحالة للقيام محولاً عن الفاعل السكبان لمتعدى الاستحالة وهو الاحالة أى كاحالة العقل القيام المذكور لأن التمييز المحول عن الفاعل لا يلزم أن يكون فاعلاً للفاعل المذكور بل تارة يكون فاعلاً لمتعديه وتارة للزومه فالاول نحو امتلاء الاناء ماء فالماء ليس فاعلاً لامتلاء بل لمتعديه وهو ملاء يقال ملاء الماء الاناء والثاني نحو قوله تعالى وخبرنا الارض عيوناً بناه على أنه محمول عن الفاعل فالعيون ليست فاعلاً (٢٥٧) لفجر بل للزومه وهو تفجير الذى هو

لازم لفجر لان مطاوع المتعدى لواحد لازم ثم إن جعله تمييزاً نسبة هذا الاعتبار مبنى على أن تمييز النسبة لا بد أن يكون محولاً وأما على القول بعدم الوجوب بل ذلك هو الغالب فلا يحتاج لذلك التكساف على أن أعراب عقلاً وعادة تمييزاً ليس بمتعين فيصح نصبه بنزع الخافض أى في العقل أو على أنه مفعول مطلق

أى من جهة العقل يعنى أن يكون بحيث لا يدعى أحداً من المحققين والمبطلين أنه يجوز قيامه به لأن العقل إذا خلى ونفسه بعده محالاً (كقولك محبتك جاءت في اليك) لظهور استحالة قيام المحبى بالمحبة (أو عادة) أى من جهة العادة (نحو هزم الأمير الجند) لاستحالة قيام هزم الأمير وحده عادة وإن كان ممكناً عقلاً

(كقولك محبتك جاءت في اليك) فادراك استحالة قيام المحبى الذى هو المشى بالارجل بالمحبة ضرورى لكل عاقل هذا إن لم يكن المعنى صيرتنى جانياً كما هو مذهب غير سديويه في نحو هذا التركيب والافلا استحالة تأمله (أو عادة) أى وكاستحالة قيام المسند بالمسند اليه المذكور معه من جهة العادة (نحو هزم الأمير الجند) فإن العادة حكمت باستحالة انصاف الأمير بهزم الجند وإن أمكن عقلاً أن بهزم الجند

وقوله كقولك محبتك جاءت في اليك الباء فيه للتعدي أى محبتك أحضرتى وانما أتت به نفسه كذا في الايضاح ويصح أن يقال انما أتى به الله تعالى وقوله أو عادة أى استحالة عادة نحو هزم الأمير الجيش وبنى المدينة لان العادة أنه لا يفعل ذلك وحده

(٣٣ - شروح التلخيص - أول)

أى استحالة عقل ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فاتصبا انتصابه على المفعول ياسة المطلقة أو أنه حال وعقلاً وعادة بمعنى عقلية وعادة وقول الشارح أى من جهة العقل لا يتعين أن يكون إشارة إلى أنه تمييز بل يصح أن يكون بياناً لحاصل المعنى فتأمل ذلك (قوله يعنى أن يكون) أى المسند وقوله قيامه به أى بالمسند اليه المذكور وهذا جواب عما يقال إذا كانت الاستحالة عقلاً فرينة صارفة عن ارادة الظاهر فلم يكن قول الدهرى الذى علم حاله أنبت الربيع البقل حقيقة مع أن العقل الصحيح يحيله وحاصل الجواب أن المراد بالاستحالة التى تكون فرينة الاستحالة الضرورية وهى التى لو خلى العقل مع نفسه أى من غير اعتبار أمر آخر معه من نظر أو غيره لحكم بها واستحالة انبات الربيع البقل ليست كذلك بل يحتاج العقل في الحكم بها لدليل (قوله المحققين) أى كأهل السنة وقوله والمبطلين أى كالدهرية (قوله لان العقل) أى كل عقل يحمل ال استغرافية أو عقل الفرقين من المحققين والمبطلين إذا نظري ذلك وتأمل ونفسه أى من غير اعتبار أمر آخر من نظر أو عادة أو احساس ثم إن هذا تعليل لقوله لا يدعى الخ أى لا يدعى أحد جواز ذلك القيام لأن العقل إذا خلى ونفسه أى من غير اعتبار أمر آخر من نظر أو عادة أو احساس أو تجربة بعده محالاً وهذا التفسير على نسخة لأن العقل الخ وفى بعض النسخ لأن العقل بحرف النون عطف على قوله يعنى أن يكون الخ أى أن الاستحالة العقلية التى تكون فرينة للمجاز ما تقدم لا كون العقل إذا خلى ونفسه أى خلى من منازعة الوهم وغلبة الشيطان بعده محالاً لا يرد قول الدهرى أنبت الربيع البقل فان عقل الواحد بعده محالاً مع أنه حقيقة ولثلاً يكون قول المصنف الآتى وصدوره عن الواحد خلاف الاستحالة العقلية على ارادة جنس العقل فتأمل (قوله بعده) أى قيامه به (قوله محبتك جاءت في اليك) أصله نفسى جاءت في اليك لأجل المحبة فالمحبة سبب داع إلى المحبة ولا فاعل له فلما كانت المحبة مشبهة للنفس من حيث تعلق المحبى بكل منهما صح الاسناد للمحبة على جهة المجاز والفرينة

وكصدور الكلام من الموحّد في مثل قوله أشاب الصغير البيت * واعلم أنه ليس كل شيء يصلح لأن تتعاطى فيه المجاز الصلح بسهولة بل تجدك في كثير من الأمر تحتاج إلى أن تهيب الشيء وتصلحه بشيء وتوخاه في النظم كقول من يصف جملاً

تجوب له الظلماء عين كأنها * زجاجة شرب غير ملائى ولا صفر

يريد أنه يهتدى بنور عينه في الظلماء ويمكنه بها أن يخرقها ويمضى فيها ولولاها لكانت الظلماء كالسد الذي لا يجرد السائر شيئاً يفرجه به ويجعل لنفسه فيه سبيلاً فلا أنه قال تجوب له فمما له بتجوب لما تبين جهة التجوز في جعل الجوب فعلاً للعين كما ينبغي لأنه لم يكن حينئذ في الكلام دليل على أن اهتمام صاحبها في الظلماء ومضيه فيها بنورها وكذلك لو قال تجوب له الظلماء عينه لم يكن له هذا الموقع ولا تقطع السلك من حيث كان يعنيه حينئذ أن يصف العين بما وصفها به

الاستحالة لكن الاستحالة هنا ظاهرة بناء على مذهب البردقائل أن بقاء التعدية تقتضي مصاحبة الفاعل للفعول في حصول الفعل فمعنى ذهبت يزيد صاحب زبداني الذهب وعلى هذا فمعنى قولك محبتك جاءتني إليك أن محبتك صاحبتني في المحبة واليك ولا شك أن محبة المحبة محال أما على ما قاله سيويو من أن بقاء التعدية بمعنى همزة النقل وأن معنى ذهبت يزيد أذهبت أي جعلته ذاهباً بمعنى كنت سبباً في ذهابه من غير مشاركة له في الذهاب فلا نفى بالسبب (٢٥٨) إلا الحامل على الشيء فلا شك في صحة اسناد مثل ذلك إلى المحبة لآثارها تأثير المحبة

وتحمل عليه فلا يكون اسناد المحبة إليها مجازاً فاعمل للمثال مبنى على مذهب البردقائل سم (قوله وإنما قال قيامه به) هذا حكاية للكلام المصنف بالمعنى والألفاظ المصنف عبر بالاسم الظاهر وقصد الشارح بذلك التنبيه على أن ما ذكره المصنف في الإيضاح من جعله جهة صدور عنه قسماً لقيامه به حيث قال كاستحالة

وأما قال قيامه به ليعم الصدور عنه مثل ضرب وهزم وغيره مثل قرب وبعد (وصدوره) عطف على استحالة أي وكصدور الكلام (عن الموحّد في مثل أشاب الصغير) وأفنى الكبير البيت فانه يكون قرينة معنوية على أن اسناداً أشاب وأفنى إلى كراة الفداء ومر العشي مجاز

وحده وقوله قيام السند أي اتصاف المسند إليه بالسند يدخل فيه ما يصدر عن الفاعل بالاختيار كضرب وقتل وما لا يصدر كذلك كعظم وشجع لاشتراط كل ذلك في اتصاف المسند إليه به (وصدوره عن الموحّد) معطوف على مدخول الكاف وهو الاستحالة أي ومن جملة القرائن المعنوية صدور الاسناد عن الموحّد (في مثل أشاب الصغير) وأفنى الكبير كسر كراة الفداء ومر العشي فان اسناد الاشابة والافناء إلى

وقوله وصدوره عن الموحّد في مثل أشاب الصغير يعني أن العلم بأقائل ذلك البيت موحد قرينة صرفت الاسناد إلى المجاز (قلت) وهذا القسم هو الأول لأن العقل يقضي باستحالة صدور الاشابة والافناء من غير عزم وجل فأى فرق بين هذا وبين الأول ثم لا نسلم أن القرينة هنا غير لفظية لأن تلك القصيدة في بعض أبياتها ذكر النبي ﷺ فهو قرينة لفظية كبيت أبي النجم أنشد صاحب التمتة في أولها

صدور المسند من المسند إليه أو قيامه به مما لا يجدي فائدة يعتد بها والأولى ما تركبها هنا اه قرى (قوله الصدور

عنه) أي عن اختيار (قوله مثل ضرب وهزم) مثلاً للصدور عنه (قوله وغيره) أي غير الصدور كالانصاف (قوله مثل قرب وبعد) فنقول قربت الدار وبعدت الدار مثلاً فالقرب والبعد قائمان بالدار لكن لا على سبيل الصدور بل على سبيل الانصاف (قوله عطف على استحالة) نبه هذا إزالة لما عسى أن يتوهم في بادي الرأي عطفه على قيام المسند وفساده ظاهر إذ يصير المعنى حينئذ كاستحالة صدور عنه الموحّد في مثل الخ وليس هذا ما يحيله العقل والأما ذهب إليه كثير من العقلاء كما قررره الشارح (قوله أي وكصدور الكلام) أشار بذلك إلى أن الضمير راجع للكلام المعلوم من المقام والذي أوجج الشارح لذلك موافقة عبارة الإيضاح والأولى رجوع الضمير للمجاز لتكون الضمائر على نسق واحد ان قلت انه على هذا التقدير يصير المعنى من قرائن المجاز صدور المجاز عن الموحّد فيلزم معرفة أنه مجاز قبل قرينة أنه مجاز قلت المراد بالمجاز الإضافي في قوله صدور المجاز عن الموحّد ما يؤل إلى كونه مجاز أي أن من جملة قرائن المجاز صدور المجاز عن الموحّد فيلزم معرفة أنه مجاز قبل ما يؤل إلى كونه مجاز عن الموحّد ولعل عدول الشارح عن إرجاع الضمير إلى المجاز للفرار من هذا التكلف (قوله عن الموحّد) أي عمن اعتقد أن الله واحد وفيه أنه لا يلزم من كونه قائلاً بالوحدانية ومعتقداً لها أنه لا يقول بتأثير الأسباب العادية ألا ترى للمعزلى ونحوه من يعتقده صدور بعض الأفعال عن غيره تعالى وحينئذ فلا يكون ذلك قرينة لأن يقال المراد صدور عن الموحّد الكامل (قوله في مثل الخ) أي على فرض علم حال قائله وأنه مؤمن والافق دمر للمصنف أنه لم يعلم حاله كذا قرر بعضهم والحق أنه ليس فيما تقدم تصريح بأن قائل هذا البيت لم يعلم حاله كما ذكرناه فيما مر (قوله فانه) أي الصدور يكون قرينة الخ

واعلم أن الفعل المبني للفاعل في المجاز العقلي واجب أن يكون له فاعل في التقدير إذا أسند إليه صار الاسناد حقيقة لما يشمر بذلك تسميته
 كما سبق وذلك قد يكون ظاهرا كما في قوله تعالى فمار بحت تجارتهم أي فمار بحوا في تجارتهم وقد يكون خفيا لا يظهر إلا بعد نظر وتأمل
 (قوله هذا) أي الصدور عن الواحد في مثل أشاب الصغير الخ داخل في الاستحالة العقلية لأن الواحد يحيل قيام الاشابة والافناء بالاسناد إليه
 المذكور أي وحينئذ فلا يصح أن يمثل به للصدور عن الواحد الذي هو مقابل للاستحالة (قوله لا نسلم ذلك) أي دخوله في الاستحالة العقلية
 لأن المراد بها هنا الاستحالة البديهية بحيث يحكم بها كل عاقل من غير نظر واستدلال على ما علم من تفسير لها سابقا وهذا وإن كان
 مستحيلا لكن حاله ليست عند كل العقلاء بل لمن وجد عنده نظر صحيح (قوله كيف وقد ذهب الخ) أي فهو من المحال الغير الضروري
 الذي الكلام فيه (قوله واحتجنا في ابطاله) أي ابطال ما ذهب إليه ذلك البعض إلى الدليل (قوله ومعرفة حقيقته الخ) من المعلوم أن
 الحقيقة في هذا الباب هي اسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له ففاد المصنف أن ذلك (٢٥٩) الاسناد معرفته نارة تكون ظاهرة ونارة

تكون خفية مع أن الحقيقة
 بهذا المعنى دائما ظاهرة
 لأن الاسناد لما هو له لا خفاء
 فيه وأجاب الشارح بقوله
 يعني الخ وحاصل ما أجاب به
 أن مراد المصنف بالحقيقة
 الموصوفة يكون معرفتها
 ظاهرة أو خفية للفاعل أو
 المفعول الذي أسند إليه
 الفعل كان الاسناد حقيقة
 ثم بعد هذا الجواب رد عليه
 أن الظهور والخفاء إنما
 ينسبان إلى ما يعرف كالفاعل
 أو المفعول الذي يكون
 الاسناد إليه حقيقة لأنفس
 المعرفة وحينئذ فكان
 الأولى للمصنف أن يقول
 وحقيقته إما ظاهرة أو
 خفية ويحذف المعرفة إلا

لا يقال هذا داخل في الاستحالة لا نأقول لا نسلم ذلك كيف وقد ذهب إليه كثير من ذوي العقول واحتجنا
 في ابطاله إلى الدليل (ومعرفة حقيقته) يعني أن الفعل في المجاز العقلي يجب أن يكون له فاعل أو مفعول
 به إذا أسند إليه يكون الاسناد حقيقة فمعرفة فاعله أو مفعوله الذي إذا أسند إليه يكون الاسناد حقيقة
 (إما ظاهرة كما في قوله تعالى فمار بحت تجارتهم أي فمار بحوا في تجارتهم وإما خفية) لا تظهر إلا بعد نظر
 كره الغداة ليس محالا بضرورة العقول حتى يكون من قسم المحال بالمثل لأن المراد كما تقدم بالمحال
 العقلي المحال بضرورة العقول وهذا الحكم وهو ثبوت الاشابة للزمان ولو كان محالا بالاستدلال العقلي
 لكن ليس محالا بالضرورة التي هي المراد بالاستحالة العقلية فيما تقدم فلهذا احتجنا في ابطال نسبة
 الأفعال لغير الله تعالى إلى الدليل فلا يكون هذا مستغنى عنه بما تقدم (ومعرفة حقيقته) ومعرفة ما يكون
 اسناد الفعل المجازي إليه حقيقة (إما ظاهرة) أي أما أن تكون تلك المعرفة ظاهرة بظهور ما يكون
 بالاسناد إليه حقيقة ولا يخفى ما في نسبة الظهور إلى المعرفة من التماسح وذلك (كقوله تعالى فمار بحت
 تجارتهم) فإن اسناد الربح إلى التجارة مجاز والاسناد إليه في الحقيقة ظاهر وهم أهلها (أي فمار بحوا في
 تجارتهم) فالتجارة لما كانت سبب الربح أسند إليها مجازا من باب الاسناد إلى السبب والرابح في الحقيقة
 أربابها (وإما خفية) لعدم ظهور الفاعل الحقيقي

فلتنا اتنا مسامون * على دين صديقنا والنبي

فان قلت قد تقدم من المصنف أن ذلك البيت لم يحمل على المجاز قلت ليس كذلك بل الذي تقدم ان نحو
 ذلك البيت لا يحكم عليه بالتجاوز ما لم يعلم أن قائله أراد معناه وقد علم ص (ومعرفة حقيقته الخ)
 ش معرفة حقيقته أي حقيقة المجاز الاسنادي أما أن يريد معرفة وجوده أو معرفة كيفية

أن يقال انه وصف المعرفة بالظهور والخفاء باعتبار متعلقها الذي هو الاسناد إليه الحقيقي قاله ليس وفي عبد الحكيم أنه إنما لم يقل وحقيقته
 للتنصيص على أن المراد بالظهور والخفاء بحسب العلم لا بحسب الوجود أي بحسب كثرة العلم بالحقيقة وقلته وحاصل مراد المصنف أن المجاز
 العقلي لا بد له من فاعل أو مفعول به يكون اسناد الفعل له حقيقة ثم أن ذلك الفاعل أو المفعول نارة يكون ظاهرا ونارة يكون خفيا (قوله يعني
 أن الفعل الخ) اقتصر على الفعل لأنه الأصل والافق في معناه مثله (قوله يجب أن يكون له فاعل) نحو أنبت الربيع البقل وقوله أو مفعول
 به نحو ضرب عمرو وقوله إذا أسند إليه أفرد الضمير لأن العطف بأو (قوله أي فمار بحت تجارتهم) أي فالتجارة لما كانت سببا للربح
 أسند إليها مجازا من باب الاسناد للسبب والرابح حقيقة أربابها وإنما كان الفاعل الحقيقي هنا ظاهرا بسبب عرف الاستعمال لأن عرف
 أهل اللغة إذا قصدوا الاستعمال الحقيقي أضافوا الربح للتجارة لا للتجارة (قوله وإما خفية) أي لكثرة الاسناد إلى الفاعل المجازي وترك
 الاسناد إلى الفاعل الحقيقي (قوله إلا بعد نظر) يحتمل وهو الأقرب أن المراد به مطلق التأمل لا النظر المصطلح عليه الذي هو ترتيب أمور
 معلومة للتأني إلى مجهول لأن الحقيقة قد تعرف من غير أن يكون هناك ترتيب وعلى هذا فعطف التأمل على النظر للتفسير ويحتمل أن
 المراد بالنظر المعنى المصطلح عليه وعليه فيكون عطف التأمل من قبيل عطف اللازم على الملزوم

كفا في قولك سرتنى رؤيتك أى سرتنى الله وقت رؤيتك كما تقول أصل الحكم فى أنبت الربيع البقل أنبت الله البقل وقت الربيع وفى شفى الطبيب المرض شفى الله المرض عند علاج الطبيب وكفا في قولك أقدمنى بلك حقلى على فلان أى أقدمتنى نفسى بلك لأجل حقلى على فلان أى قدمت لذلك ونظيره محبتك جاءت فى اليك أى جاءت فى نفسى اليك لمحبتك أى جئتكم لمحبتكم وأنما قلنا ان الحكم فيهما مجاز لان الفعلين فيهما مسندان الى الداعى والداعى لا يكون فاعلا * وكفا في قول الشاعر

وصبرنى هواك وبنى * لحبنى بضرب المثل

أى وصبرنى الله لهواك وحلى هذه أى أهلكنى الله ابتلاء بسبب هواك وكفا في قول الآخر وهو أبو نواس

يزيدك وجهه حسنا * اذا مازدته نظرا

(قوله سرتنى رؤيتك) أى فرحتنى رؤيتك فالرؤية لاتصف حقيقة بحمل التكلم موصوفا بالسرور وأنما يتصف بذلك الجمل المولى سبحانه وتعالى فالاسناد اليه هو الحقيقة ولذا أشار المصنف لبيانها بقوله أى سرتنى الله عند رؤيتك ان قلت ان التجوز هنا يستلزم أن الرؤية التى أسند اليها ملابسة للفعل (٣٦٠) وهو السرور وأى ملابسة هنا قلت يمكن أن يقال الملابسة من جهة حصول

السرور عندها فهو من الاسناد للظرف الزمانى وخفاء الحقيقة فى هذا المثال وما بعده من جهة عرف الاستعمال فان الحقيقة لم تقصد بالاستعمال فى عرف اللغة فصار بمنزلة المجاز اللغوى الذى لم يستعمل له حقيقة كما قيل فى الرحمن * واعلم أن هذا القول انما يكون مجازا اذا أريد منه السرور عند الرؤية كما قلنا أما ان أريد منه أن الرؤية موجبة للسرور كان حقيقة كذا فى عبد الحكيم (قوله يزيدك وجهه حسنا الخ) نسبة فى

ونأمل (كفا في قولك سرتنى رؤيتك أى سرتنى الله عند رؤيتك وقوله

يزيدك وجهه حسنا * اذا مازدته نظرا

أى يزيدك الله حسنا

(كفا في قولك سرتنى رؤيتك) فان الرؤية لاتصف حقيقة بحمل التكلم موصوفا بالسرور وأنما يتصف بذلك الجمل الله تعالى فالاسناد اليه هو الحقيقة (أى سرتنى الله عند رؤيتك و) كفا في قوله أيضا (يزيدك وجهه حسنا) أى علما بحسن (اذا مازدته نظرا) أى اذا دقت النظر فى وجهه وأمعنته فيه ازددت فيه ادراك محاسن أخرى لم تكن تدرك بظاهر النظر لان وجهه مودوع المحاسن ظاهرة وباطنة فالوجه لاتصف بحمل التكلم موصوفا بادراك الحسن الزائد فكان الاسناد اليه مجازا وأنما يتصف بذلك الجمل الله تعالى فالاسناد اليه هو الحقيقة (أى يزيدك الله حسنا

ملا بستة اما ظاهرة أى واضحة أو خفية والمعرفة لا توصف بالظهور والخفاء باعتبار نفسها بل باعتبار سهولة تحصيلها وعسره فانها قد تدرك بالبدية أو بأدنى تأمل فتسمى ظاهرة وقد تحتاج لطول نظر فتكون خفية ومثل الظاهرة بقوله تعالى فاربحت تجارتهم أى فاربحت تجارتهم والخفية كقولك سرتنى رؤيتك أى سرتنى الله عندها وهو من الاسناد الى الظرف المجازى أو من الاسناد بملابسة السبب لان الرؤية سبب السرور وكذلك قول أبى نواس

يزيدك وجهه حسنا * اذا مازدته نظرا

أى يزيدك الله حسنا

الايضاح لآبى نواس ونسبه فى الطول لابن المذلل بضم الميم وفتح العين وتشديد الذال المعجمة على صيغة فى

يرينا صفحتى قمر * يفوق سناهما القمرا

اسم المفعول وذ كرفله بيتا وهو قال الفنارى أشار الشارح بنسبة البيت لابن المذلل ردما فى الايضاح من نسبه لآبى نواس وقيل أبو نواس كنية لابن المذلل فلا مخالفة وأراد بصفحتى القمر خدى المحبوب والسنا بالقصر الضوء والشعاع شبه الشاعر وجه الحبيب فى الاستنارة بالقمر فى بادىء الرأى ثم ظهر له بعدامعان النظر أن تشبيهه به وقع غلطا فأعرض عنه وقال * يفوق سناهما القمرا * وفى شرح الشواهد لعبد الرحيم العباسى أن البيت لآبى نواس من قصيدة من مجزوء الوافر يذم فيها العرب والاعراب فى تشقيهم للنساء دون القامعان وأولها:

وكن رجلا أضاع العمر فى اللذات والخطرا

لو ان مرقشاحى * تعلق قلبه ذكرا

ومر به بديوان الخراج مضمخا عطرا

يزيدك وجهه حسنا * اذا مازدته نظرا

ولاسيما وبعضهم * اذا حيينه اتھرا

دع الرسم الذى دثرا * يقاسى الريح والمطرا

الى أن قال أما والله لا أشرا * حلفت به ولا بطرا

كأن ثيابه أطلع من من أزراره قمرا

بمعين خالط التفتير فى أجفانها حورا

لا يقن أن حب السر * د يلقى سهله وعرا

فقوله يزيد وجهه حسنا من الزيادة التعدية لمفعولين أحدهما كاف الخطاب الوجه لغير معين للبالغة وثانيهما احسن وهذا بيان لكون سنائها فوق سنال القمر فان قلت المفعول الثاني زاد شرطه أن تصح اضافته للمفعول الاول كما في قوله تعالى زادهم الله مرضا فانه يصح أن يقال زاد الله مرضهم ولا يصح اضافة الحسن هنا الى الكاف فلا يقال يزيد وجهه حسنا لان الحسن ليس وصفا للمخاطب بل للمحبوب الذي عاد عليه الضمير في وجهه قلت الكلام على تقدير مضاف أي يزيدك وجهه علم حسن أي علما بحسن في وجهه اذا ما زدت نظرا أي اذا دقت النظر في وجهه وأمعنت فيه وذلك لان وجهه مشتمل على دقائق حسن متعددة فيظهر في كل مرة من النظر والتأمل دقيقة لم تظهر في المرة التي سبقت وتقدر المضاف الذي قلناه يدفع أيضا ما يقال ان الحسن موجود في الوجه على وجه معلوم فلا يزداد بتكرار النظر وحينئذ فظاهر البيت مشكل ثم ان من العلوم أن الوجه لا يتصف بحمل التكامل موصوفا بدارك الحسن الزائد فلذا كان الاسناد اليه مجازا واما ما يتصف بذلك الجمال المولى سبحانه وتعالى فالاسناد اليه حقيقة ولذا أشار المصنف لبيانها بقوله أي يزيدك الله حسنا أي علما بحسن في وجهه من حيث ظهوره لا من حيث وجوده فانه في غاية السكالم في نفسه لكن لدقته يظهر بعد التأمل والنظر (قوله في وجهه) أشار الى أن وجهه مفعول ثالث ليزيد بواسطة الحرف وأن الاسناد في الكلام المذكور الى المفعول بواسطة (قوله لما أودعه الخ) هذا دفع لما عسى أن يترامى من المخالفة بين ما في البيت وما اشتهر من الملل وهو كثيرة (٣٦١) المشاهدات تقل الحرمة في العادات

ووجهه أن بكل نظر يرى حسنا آخر من محاسن جماله ودقيقة أخرى من دقائق كماله اه قرى (قوله تظهر-ر) هو بالتاء المثناة من فوق في بعض النسخ أي تلك الدقائق المودعة فيه وفي بعضها بالياء المثناة من تحت أي الحسن المزبد (قوله وفي هذا تعريض) أي في قوله ومعرفة حقيقة الخ حيث اشترط في المجاز العقلي أن يكون له فاعل حقيق إلا أنه تارة يكون ظاهرا وتارة يكون خفيا (قوله ورد عليه) عطف

في وجهه) لما أودعه من دقائق الحسن والجمال تظهر بعد التأمل والامعان وفي هذا تعريض بالشيخ عبد القاهر ورد عليه حيث زعم أنه لا يجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة فانه ليس لسرته في سرته ر و يتك ولا يزيدك في يزيدك وجهه حسنا فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة في وجهه) فالاسناد في المثالين الى السبب مجاز وهو في الاصل لله تعالى وخفاء هذه الحقيقة من جهة عرف الاستعمال لأنه لا يقصد الاستعمال الحقيقي في عرف اللغة فصار بمنزلة المجاز اللغوي الذي لم تستعمل له حقيقة كما قيل في الرحمن وانما به المصنف على أن الحقيقة للمجاز قد تكون خفية للرد على الشيخ عبد القاهر في قوله ان نحو المثالين من المجاز في الاسناد الذي لا حقيقة له فبين أن له حقيقة خفية على الشيخ وهي ما بين من أن الاسناد في الأصل لله تعالى وقد تبع في هذا الرد الفخر الرازي حيث قال كل فعل لا بد له من فاعل لاستحالة صدوره بلا فاعل فان كان ذلك الماعل هو ما أسند اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره فاعتقد المصنف صحة هذا الكلام فقدر الفاعل في المثالين الله تعالى لأنه التفاعل الحقيقي وهذا الرد يتجه ان كان مراد الشيخ أن ثم أفعالا لا يتصف بهاشي على وجه الحقيقة ولا يمكن فرض موصوف لها أصلا وليس ذلك مراده بل المراد أن نحو سرته ر و يتك وأقدمي بلدك حق لي على في وجهه كذا قاله المصنف **قلت** لكن يلزم منه حمل حسنا على استحسانا فان الذي ازداد حسنا هو الوجه لا الناظر ويحتمل أن يقال فيه انه على السببية أي بسبب وجهه وما لبسته هذا

تفسر (قوله حيث زعم) المراد بالزعم القول أي حيث قال انه لا يجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل محقق في الخارج يكون الاسناد له حقيقة وتحرير النزاع أن المجاز العقلي هل يشترط في تحققه أن يكون للفعل المسند فيه فاعل محقق في الخارج أسند له ذلك الفعل قبل المجاز اسنادا حقيقيا معتد به بأن يقصد في العرف والاستعمال اسناد ذلك الفعل لذلك الفاعل أولا يشترط فذهب المصنف والسكاكي اشترط ذلك لاجل أن ينقل الاسناد من ذلك الفاعل الحقيقي للفاعل المجازي وذهب الشيخ عبد القاهر لا يجب ذلك الا اذا كان الفعل موجودا فان كان غير موجود بان كان أمرا اعتباريا فلا يصح أن يكون له فاعل حقيق بل يتوهم ويفرض له فاعل أسند اليه ونقل الاسناد منه للفاعل المجازي فالفاعل ليس محققا في الخارج بل متوهم مفروض ولا يعتد بالاسناد للمتوهم المفروض (قوله يكون الاسناد اليه) أي على جهة القيام والاتصاف به لا على جهة الإيجاد له لانه لا ينفيه (قوله فانه ليس لسرته ولا يزيدك فاعل) أي في الاستعمال يكون الاسناد اليه حقيقة لعدم وجود تلك الأفعال التعدية في الاستعمال والمراد بانتفاء وجودها في الاستعمال أن التكامل لم يقصد الاخبار بها بل استعمالها في لازمها فانتفاؤها بالنظر لقصد التكامل وملاحظته لا بالنظر للواقع وقوله يكون أي حتى يكون والحاصل أن الشيخ عبد القاهر ذكر أن هذين المثالين ونحوهما من المجاز في الاسناد الذي لا حقيقة له فبين المصنف أن له حقيقة خفية على الشيخ لان حق الاسناد في ذلك لله تعالى

(قوله وكذا أقدمني الخ) أي فان الاقدام ليس له فاعل حقيقي واسناد الاقدام فيه للحق مجاز عقلي، وتوجيه المجاز العقلي في هذا التركيب على مذهب الشيخ أن يقال انه بولغ في كون الحق له مدخل في تحقق القدم ففرض اقدام صادر من فاعل متوهم ثم نقل عنه وأسند الى الحق مبالغة في ملابسته للقدم كما ينقل اسناد الفعل من الفاعل الحقيقي الى الفاعل المجازي مبالغة في ملابسة الفاعل المجازي للفعل فالمجاز حينئذ في الاسناد لا في الفعل فالفاعل الحقيقي ليس موجودا محققا في الخارج بل متوهم مفروض ولا يعتد باسناد الفاعل للفاعل المتوهم المفروض وكذا يقال في سرتني رؤيتك ويزيدك وجهه حسنا انه بولغ في كون الرؤية لهامدخل في السرور والوجه له مدخل في زيادة العلم بالحسن ففرض سرور وازدياد صادران من فاعل متوهم ثم نقل عنه وأسند للفاعل المجازي وهو الوجه والرؤية للمبالغة في ملابسة الفاعل المجازي للفعل فقول الشيخ عبد القاهر ليس لهذه الافعال فاعل أي محقق في الخارج يعتد باسنادها اليه هذا وما ذكر من أن الاسناد في أقدمني بذلك حق لى على فلان من قبيل المجاز العقلي غير متعين بل يجوز أن يراد بالاقدام الحمل على القدم على جهة المجاز المرسل فيكون المعنى حملنى على القدم حق الخ و يصبح أن يكون في الكلام استعمالا بالكنية بأن شبه الحق بمقدم تشبيهه بضمير في النفس وطوى ذكر المشبه به وهو المقدم ورمز له بذكر لازمه وهو الاقدام تخيلا وعلى هذين الاحتمالين لا يكون في الكلام مجاز عقلي هذا ملخص ما في القرى والسيرامى (قوله بل الموجود ههنا هو السرور والزيادة والقدم) أى التى هى معانى الافعال اللازمة يعنى والكلام هنا في فاعل الفعل المتعدى لافى فاعل الفعل اللازم والفعل المتعدى غير موجود هنا حتى يكون له فاعل حقيق بل الموجود هو اللازم فانتفاء الفاعل الحقيقي أعنى فاعل المتعدى اعدم وجود الفعل المتعدى والحاصل أن تلك الافعال المذكورة تستعمل متعدية معناها وهو الاسرار والاقدام والزيادة أمر اعتبارى (٢٦٢) لا وجود له فلا فاعل لها حقيقى وتستعمل لازمة ومعناها وهو السرور والقدم

وكذا أقدمني بذلك حق لى على فلان بل الموجود ههنا هو السرور والزيادة والقدم واعترض عليه الامام غفر الدين الرازى رحمه الله بأن الفعل لا بد أن يكون له فاعل حقيقة لا ممتنع صدور الفعل لاعن فاعل فهو ان كان مأسندا اليه الفعل فلا مجاز

فلان ويزيدك وجهه حسنا لا يقصد في الاستعمال العرفي فيها فاعل الاقدام ولا فاعل السرور والمتعدى ولا فاعل الزيادة المتعدية ولذلك لم يوجد في ذلك الاستعمال اسنادها لما يحق أن يتصف بها لأنها لكونها اعتبارية ألغى عرفا استعمالها لموصوفها الذى تعتبر به ولو صح أن لها موصوفا لأن الغرض من ذلك التركيب ما وجد خارجا من القدم والسرور والاثنين والزيادة اللازمة فصار هذا التركيب في اسناده

بالظرفية كالذى قبله

والازدياد أمر موجود فلها فاعل حقيقى واذا ذكرت تلك الافعال المتعدية كان قصد التكلم بها معانى الافعال اللازمة فان قيل حيث كان معنى المتعدى غير موجود وان المقصود منه معنى اللازم لزم أن يكون سرتني ونحوه من الافعال المذكورة مجازا

لغوي لا يتجوز بها عن معنى الفعل اللازم ولا مجاز هنا في الاسناد بل في الاطراف فالجواب أن مجازية الاطراف قوله لاتنافية مجازية الاسناد ألا ترى ما مر من أحيا الارض شباب الزمان قال سم فان قلت كيف يصح القول بانتفاء المتعدى مع أنه متحقق قطعافانا تعلم تحقق الاسرار وغيره من تلك الافعال المتعدية في الوجود فالجواب أن المراد أن التكلم بهذه الافعال المتعدية لم يقصد معناها والاخبار عنها وان كان محققا في الواقع الاعلى سبيل التخييل والايهام وما كان على سبيل التخييل لا يحتاج الى فاعل فالحكم بانتفاء معنى المتعدى بالنظر للمقصود من الكلام لا بالنظر للواقع اه ومراده بتحققها في الوجود الوجود الذهني وكذا تحققها في الواقع لا الوجود في خارج الاعيان لأنها أمور اعتبارية لا تحقق لها فيه (قوله لا بد أن يكون له فاعل) أى موجد وفيه أن هذا يسلمه الشيخ وليس مراده نفيه بل مراده بقوله لا يجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل نفي الفاعل الذى قام به الفعل وهو الفاعل الحقيقي بالوجه المذكور الذى ينقل الاسناد عنه الى الفاعل المجازي ومحصله نفي لزوم الحقيقة للمجاز وليس مراده نفي الفاعل الموجد اذ لا يسع عافلا أن ينفي الفاعل الموجد عن الفعل الموجود قال العلامة ابن يعقوب وهذا الرد الذى ذكره الرازى انما يتبعه ان كان مراد الشيخ ان ثم أفعالا لا يتصف بها شئ وعلى وجه الحقيقة ولا يمكن فرض موصوف بها أصلا وليس ذلك مراده بل مراده أن نحو سرتني رؤيتك وأقدمني بذلك حق لى على فلان ويزيدك وجهه حسنا لا يقصد في الاستعمال العرفي فيها فاعل الاقدام ولا فاعل السرور والمتعدى ولا فاعل الزيادة المتعدية ولذلك لم يوجد في ذلك الاستعمال اسنادها لما يحق أن يتصف بها لأنها لكونها أمور اعتبارية ألغى عرفا استعمالها لموصوفها الذى تعتبر فيه ولو صح أن لها موصوفا لان الغرض من ذلك التركيب ما وجد خارجا من القدم والسرور والاثنين والزيادة اللازمة فصار هذا التركيب في اسناده كالمجاز الذى لم يستعمل له حقيقة ولم يرد الشيخ أن هذه الافعال الاعتبارية لا موصوف لها في نفس الأمر يكون الاسناد اليه حقيقة بل المراد أنه لم يستعمل لعدم تعلق الغرض به ولهذا كان ما ذهب اليه المصنف تكلفا وتطلبا لما لا يقصد

في الاستعمال ولا يتعلق به الغرض في التراكيب فتأمل ذلك فإنه صعب فهمه على كثير أه كلامه (قوله والافيمكن تقديره) الاولى ان يقول والافلا بد من تقديره ليكون مناسباً للدعوى (قوله وان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى) ان قلت صاحب المفتاح من المعتزلة والفاعل عندهم هو النفس لان العبد يوجد عندهم الافعال بطريق الباشرة أو التوليد كما في حركة الاصبع وحركة الخاتم وحركة الاصبع مخلوقة للعبد عندهم مباشرة وحركة الخاتم مخلوقة له بطريق التوليد عن حركة الاصبع فالتعين أن يكون فاعل السرور والعلم بزيادة الحسن العبد بطريق التوليد عن النظر الحسي في الوجه بدليل ان السكاكي جعل النفس فاعلاً في اقدمنى بلدك حق لي على فلان قلت المراد ان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى على رأي الامام ولا يلزم من اخبار السكاكي عنه بذلك اعتقاده له (قوله لم يعرف حقيقتها) أي الافعال أي حقيقة متعلقها وهو المسند اليه (قوله فتبعه) أي تبع صاحب المفتاح (قوله وفي ظني أن هذا) أي الذي قاله المصنف تبعاً للرازي والسكاكي تكلف وذلك لان تقدير الفاعل الموجد وهو الله تعالى في مثل هذه الافعال السابقة تقدير لما لا يقصد في الاستعمال ولا يتعلق به الغرض في التراكيب كما يؤخذ من كلام ابن يعقوب السابق وعبارة سم انما كان تكلفاً لان الفاعل من قام به الفعل ولا يقال انه تعالى قام به السرور وغيره مما ذكر (قوله والحق ما ذكره الشيخ) وذلك لانه ليس مراده نفي الفاعل رأساً بل مراده نفي وجوب فاعل أسند اليه الفعل قبل اسناده الى المجازي ومحصله انه لا يشترط في المجاز أن يكون المسند قد أسند قبل الى الفاعل الحقيقي بل يجوز أن يكون من أول الامر الى آخره لم يسند ذلك المسند (٢٩٣) الى الفاعل المجازي أه سم وحاصل ما في المقام أنه لا نزاع بين

والافيمكن تقديره فزعم صاحب المفتاح ان اعتراض الامام حق وأن فاعل هذه الافعال هو الله تعالى وان الشيخ لم يعرف حقيقتها لخفاء تتبعه المصنف وفي ظني أن هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ (وأنكره) أي المجاز العقلي (السكاكي)

للمجاز الذي لم تستعمل له حقيقة ولم يرد الشيخ أن هذه الافعال الاعتبارية لا موصوف لها في نفس الامر يكون الاسناد اليه حقيقة بل المراد أنه لم يستعمل لعدم تعلق الغرض به ولهذا كان مذهب اليه المصنف تكلفاً وتطلباً لما لا يقصد في الاستعمال ولا يتعلق به الغرض في التراكيب وهذا ان سلم اندفع به الرد على الشيخ والافالرد فليتأمل فان هذا المقام ماصعب فهمه على كثير والله الموفق بمنه وكرمه (وأنكره) أي المجاز العقلي الذي هو اسناد الفعل أو معناه لغير ما هو له بتأويل (السكاكي) وجعل الاسناد في أمثله (قوله وأنكره السكاكي)

القوم في ان الفعل الموجود في الخارج لابد له من فاعل يقوم به في نفس الامر لاستحالة وجود الفعل بذاته لانه من الاعراض ومعاني هذه الافعال المتعدية في هذه الصور من السرة والاقدام والزيادة ليست موجودة في الخارج أصلاً لكونها أموراً

اعتبارية فلا يصح أن يكون لها فاعل حقيقي بحيث ينتقل الاسناد عنه الى الفاعل المجازي بل الموجود فيه بحسب قصد التكلم هو معاني الافعال اللازمة من السرور والقُدوم والازدياد وعبر عن القُدوم مثلاً بالاقدام لاجل المبالغة في ملاسبة الفعل للفاعل فاذا وجد القُدوم لاجل الحق والسرور لاجل الرؤية وزيادة العلم بالحسن لاجل رؤية الوجه وأريد المبالغة في ملاسبة هذه المعاني للداعي لها فرض هناك فاعل لتلك الافعال المتعدية ثم ينتقل اسنادها من ذلك الفاعل المتوهم الى الداعي المذكور لتحصيل المبالغة المذكورة فان نقل الاسناد من الفاعل المتوهم كنهله من الفاعل المحقق في تحصيل المبالغة فصح القول بان هذه الافعال المتعدية لا فاعل لها في الخارج لعدم وجودها فيه والفاعل المتوهم بمنزلة العدم وهذا مذهب الشيخ وأما الامام الرازي فيرى أن معاني الافعال اللازمة ممكنة وقد انعقد الاجماع على أن كل ممكن لابد له من فاعل موجد وحينئذ فيجب أن يكون لهذه الافعال فاعل موجود يكون اسناد الافعال المتعدية اللازمة لها الى ذلك الفاعل حقيقة وهو الله عندنا والعبد عند المعتزلة ويرد عليه بأن المراد بالفاعل في هذا المقام فاعل الافعال اللازمة لا فاعل الافعال المتعدية ولو سلم فليس المراد بالفاعل الموجود وانما المراد به من قام به الفعل كما مر والله سبحانه وتعالى ليس فاعلاً لهذه الافعال بالمعنى المذكور ادلا يقال انه تعالى قام به السرور ولا زيادة العلم بالحسن على أن الشيخ ليس مراده نفي الفاعل رأساً بل مراده نفي وجوب فاعل أسند اليه المسند قبل اسناده الى المجازي ومحصله أنه لا يشترط في المجاز أن يكون المسند قد أسند قبل الى الفاعل الحقيقي بل يجوز أن يكون من أول الامر الى آخره لم يسند ذلك المسند الى الفاعل المجازي (قوله وأنكره السكاكي) أي قال ليس في كلام العرب مجاز عقلي ووجه الإنكار أن المجاز خلاف الاصل وقد ثبت في الطرف قطعاً وثباته في الاسناد وان كان لافساد فيه امكن يمكن رده الى المجاز في الطرف الواقع قطعاً والاصل رد ما تردد فيه الى اليقين والحامل له على ذلك

وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه على ما عليه مبنى الاستعارة كإسائي وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة

الانكار لتقليل الانتشار وتقريب الضبط لاعتبارات البلغاء باحتمال أمثلة المجاز العقلي للاستعارة بالكناية ويرد عليه أن ذلك ليس بأولى من العكس (قوله أي المجاز العقلي) أي ما يسمونه بذلك (قوله وقال) أي في المفتاح الذي عندي الخ ولما لم يحك المصنف صورة انكاره ذكرها الشارح وحكاها بالمعنى والأفعبارته هكذا والذي عندي هو نظم هذا النوع في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه على ما عليه مبنى الاستعارة بالكناية وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة (قوله الذي عندي الخ) الذي ممتداً صلته الظرف وقوله نظمه أي دخوله خبره أي دخول أمثله اذ لا معنى لكون المجاز العقلي الواقع في الاسناد من أفراد الاستعارة بالكناية الواقعة في الطرف وقوله في سلك الاستعارة أي في بابها ولا يخفى ما في هذا التركيب من الاستعارة بالكناية حيث شبه أفراد الاستعارة المذكورة بدرر واثبات السلك تخييل والنظم ترشيح والباء في قوله بالكناية للسببية أو الملية (قوله (٣٦٤) بجعل الربيع) أي مثلاً والباء للتصوير أي نظمه في سلك الاستعارة مصور

بجعل الربيع أي بجعل هذا اللفظ استعارة بالكناية عن الفاعل الخ وتوضيح المقام انه لا بد في الاستعارة المذكورة من مستعار منه ومستعار ومستعار له فإذا قلت أنشبت المنية أظفارها بفلان المستعار منه معنى السبع وهو الحيوان المفترس حقيقة والمستعار لفظ السبع والمستعار له معنى المنية ومعنى قولهم بالكناية انك كنيبت عن المستعار بشيء من لوازم معناه ولم تصرح به أعنى الأظفار وهذا على طريق الجمهور فيجعلون مدلول لفظ استعارة بالكناية

وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله (ذاها الى أن مامر) من الأمثلة (ونحوه استعارة بالكناية) وهي عند السكاكي

حقيقاً وذلك أنه قال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية وادخله في بابها بأن يجعل الربيع في أنبت الربيع البقل مثلاً استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي ويكون نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وبه تحصل الاستعارة التخيلية التي هي أن يؤتى بشيء من لوازم التشبيه ويذكر مع المشبه فعلى هذا يكون انبات الانبات الذي هو القرينة حقيقياً فلا يكون المجاز في الاسناد فهمنا مستعار منه وهو المشبه الذي هو الفاعل الحقيقي في هذا المثال ومستعار له وهو معنى الربيع ومستعار وهو اللفظ المختص بالفاعل الحقيقي وهذه أصول الاستعارة اكن الاستعارة بالكناية لا يطلق فيه لفظ المستعار على المستعار له ولكن يكفي بشيء من لوازم المشبه عنه ويطلق لفظ المستعار له وهو الربيع على الفاعل الحقيقي والدليل على اطلاقه عليه الاتيان بشيء من لوازمه مع المشبه واثبات تلك اللوازم له حقيقة ومبنى هذا الكلام كله على المبالغة في التشبيه بجعل المشبه من جنس المشبه به فأطلق لفظ المشبه وأريد به المشبه به وحصلت الكناية عن ذلك باللوازم المسمى اطلاقها استعارة تخيلية وإلى هذا أشار بقوله حال كون السكاكي (ذاها الى أن مامر) من الأمثلة (ونحوه) كقوله شفي الطيب المر يض (استعارة بالكناية) وهي عند السكاكي كما تقدم

قال السكاكي الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية في قولهم أنبت الزرع البقل الخ

وأورد

المستعار أعنى اللفظ الدال على المشبه به المضموم والسكاكي يجعل مدلوله اللفظ الدال على المشبه فيقال عنده في تقريره هاشبهت المنية بالسبع وادعينا أنها فرد من أفرادها ثم أوردنا اللفظ الدال على المشبه مراداً منه المشبه به بواسطة قرينة دالة على ذلك كلفظ الأظفار وأما على طريق المصنف فمدلوله نفس التشبيه المضموم في النفس وسيأتي ذلك مبسوطاً وأن تسمية التشبيه استعارة مجرد تسمية (قوله بواسطة الخ) متعلق بجعل الربيع أي ان جعل هذا اللفظ استعارة حاصل بتوسط المبالغة في التشبيه والمراد بالمبالغة فيه ادخال المشبه في جنس المشبه به وجعله فرداً من أفراد ادعاء كما يرشد لذلك قول الشارح الآتي والجواب أن مبنى هذه الاعتراضات الى آخر ما يأتي له (قوله وجعل نسبة الانبات الخ) عطف على بواسطة وقوله اليه أي الى الربيع ثم لا يخفى أن هذا مخالف لما اشتهر من أن قرينة الاستعارة بالكناية عند السكاكي اثبات الصورة الوهمية المسماة بالاستعارة التخيلية فيجب أن يؤول على أن المراد وجعل نسبة ما هو شبيهه بالانبات اليه قرينة وأجيب بأن ما اشتهر عنه محمول على الاستعارة بالكناية في غير الكاتبة في المجاز العقلي وأما الواقعة فيه فالقرينة قد تكون أمراً حقيقاً فما اشتهر عنه غير كلّي ويدل على ذلك انه نفسه صرح في بحث المجاز العقلي بأن القرينة قد تكون أمراً محققاً كما في أنبت الربيع البقل فتأمل (قوله وهي عند السكاكي) أي بحسب اعتقاد المصنف بدليل الجواب الآتي في آخر الكلام

و يجعل الأمر المدبر لأسباب هزيمة العدو واستعارة بالسكناء عن الجند الهازم وجعل نسبة الهزم اليه قرينة للاستعارة

(قوله أن تذكر المشبه) أي ذكر المشبه واعتراض بأنها عند السكاكي لفظ المشبه لا ذكره وأجيب بأن إضافة ذكر المؤلف به قوله أن تذكر من إضافة الصفة للموصوف أي المشبه المذكور الخ (قوله وتر يد المشبه به) أي حقيقة في اعتقاد المصنف (قوله بواسطة) متعلق بتريد وقوله أن تنسب اليه المشبه الذي أريد به المشبه به (قوله من الوازم) أي الروادف والتوابع (قوله المساوية للمشبه به) أي التي تصدق حيث تصدق وتكذب حيث تكذب كالانبات فانه يصدق بصدق الفاعل (٣٦٥) الحقيقية ويتنفي باتفائه واعتراض

بأن الانبات في المثال ليس لازما مساويا لهذا المعنى لان الله تعالى موجود قبل الانبات لكونه قديما والانبات حادث فيتحقق

الفاعل المختار مع أن الانبات قد لا يتحقق فأين المساواة وأجاب بعضهم بأن المراد بالانبات الانبات بالقوة ولا شك أنه لازم مساو لكن قديما يلزم على هذا أن يكون معنى أنبت الربيع البقل على

كلام السكاكي قدر على الانبات والظاهر أن هذا غير مراد من هذا التركيب والحاصل أنه ان أريد الانبات بالفعل ورد عليه أنه لازم غير مساو وان أريد الانبات بالقوة ورد ما علمته والأحسن أن يقال المراد بالانبات الانبات بالفعل وليس المراد بالمساواة عدم الانفكاك بحيث انها أي الوازم توجد اذا وجد المشبه

أن تذكر المشبه وتر يد المشبه به بواسطة قرينة وهي أن تنسب اليه شيئا من الوازم المساوية للمشبه به مثل أن تشبه النية بالبيع ثم تفرد بها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم البيع فتقول مخالب النية نسبت بفلان (بناء على أن المراد بالبيع الفاعل الحقيقي) للانبات يعني القادر المختار (بقرينة نسبة الانبات) الذي هو من الوازم المساوية للفاعل الحقيقي (اليه) أي الى الربيع

أن يذكر لفظ المشبه وهو الربيع في المثال ويراد به المشبه به وهو الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة شيء من الوازم المساوية للمشبه به كالانبات في المثال ونظيره تشبيه النية بالبيع ثم يطلق لفظ النية على البيع بقرينة نسبة الوازم المساوية للبيع وهي الخالب فيقال مثلا نسبت النية أظفارها بفلان أمامساواة اللازم الذي هو الانبات للفاعل الحقيقي فظاهر لان المراد به الانبات بالقوة وهو مساو وأما الأظفار في البيع فالمراد بها الأظفار المخصوصة لا مطلق الأظفار وهي مساوية له لان غير أظفار الأسد لا ينسب لها فعل نسب على التحقيق ويحتمل أن يكون المراد بالمساواة الانتقال منها الى المكشي عنه عرفا كما ينقل من المساوي للشيء فعلى هذا تتحقق الاستعارة بالسكناء فيما تقدم (بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة الانبات اليه) الذي هو من لوازم

وأورد عليه المصنف ما أورده وفيه نظر أما قوله انه يلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله عيشة راضية صاحبها فليس كذلك بل لنا في تصحيح كلامه طريقان * أحدهما أن راضية في معنى الصفة الجارية على غير من هي له في المعنى لا من حيث الصناعة كأنه قال راض صاحبها لا على أحد التقادير السابقة فان ذلك تقدير لفظي وهذا معنى فانا نجعل الاسناد الى ضمير العيشة وهي صفة جارية في اللفظ على العيشة وفي المعنى على صاحبها والمعنى في عيشة راضى صاحبها فضمير راضية يعود على العيشة وهو استعارة بالسكناء والمسند وهو اسم الفاعل استعارة تخيلية قارنت بالسكناء فان قلت كان السكاكي مستغنيا عن هذا بأن يجعل الاسناد الى صاحبها الحقيقي كما هو أحد التقادير السابقة ولا حاجة الى الاستعارة بالسكناء قلت نفوت المبالغة المقصودة * الثانية أنه يلزم ما ذكره المصنف وأن المراد بعيشة صاحبها ولا يلزم أن يكون الشيء في نفسه ويجعل العيشة وضميرها المستتر في راضية أريد بهما صاحب العيشة فتكون العيشة استعارة بالسكناء والمسند في راضية استعارة تخيلية ولا بدع أن يكون صاحب العيشة الحقيقي في صاحبها المجازي على سبيل الاستعارة للمبالغة فان قلت المصنف لا يرى أن الاستعارة بالسكناء أريد بها غير موضوع اللفظ فكيف يقول يلزم السكاكي أن يكون المراد

(٣٤ - شروح التلخيص - أول) به وتنفي اذا اتفقت بل المراد بكونها مساوية لأنها لا توجد الا مع لكونها خاصة به امامطلقا أو بالنسبة للمشبه ولا شك أن الانبات لا يوجد الا مع تعالى وهذا لا ينافي تحققه تعالى قبل تحقق الانبات (قوله أن تشبه النية بالبيع) أي في اغتيال النفوس وقوله ثم تفرد بها بالذكر أي مراد بها المشبه به وهو البيع لقوله سابقا وتر يد المشبه به (قوله فتقول مخالب الخ) اعترض بأن المخالب ليست لازما مساويا لوجودها في بعض الطيور وأجيب بأن المراد بالبيع المشبه به كل ما يتبع أول المراد بالمخالب الخالب النامة وهي التي يحصل بها اغتيال النفوس وانلافها بقرينة المقام كذا ذكر بعضهم لكن الذي ذكره المولى عبدالحكيم أن المراد بالوازم المساوية للمشبه به ما كانت مخصصة به امامطلقا وإما بالنسبة للمشبه ولا شك أن المخالب يختص بها البيع بالنسبة للنية وحينئذ فهي مساوية للمشبه به بهذا الاعتبار فلا حاجة لذلك الايراد من أصله (قوله بناء على أن الخ) علة لقوله ذاهبا (قوله يعني) أي السكاكي بالفاعل الحقيقي (قوله القادر المختار) أي هذا المفهوم لامن حيث خصوص ذاته تعالى فلا يرد أن

وفيما ذهب اليه نظر لانه يستلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحب العيشة لا العيشة وبما في قوله خلق من ماء دافق فاعل الدفق لا المني لما سيأتي من تفسيره للاستعارة بالسكناء

ادعاء كون الربيع ذاته تعالى ريك كجدا اه عبد الحكيم (قوله وعلى هذا القياس) متعلق بمحذوف أي ويجرى على هذا القياس أي الطريق أعني تقرير الاستعارة بالسكناء في هذا المثال غير هذا المثال أي أن غير هذا المثال جار على قياسه وطريقته في نحو شفي الطبيب المريض شبه الطبيب بالفاعل الحقيقي وادعينا أنه فرد من أفراد ثم أفرد الطبيب بالذكر مراد به الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء الذي هو من لوازم الفاعل الحقيقي له وكذا في هزم الأمير الجند شبه الأمير بالجيش وادعينا أنه فرد من أفراد ثم أفرد الأمير بالذكر مراد به الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه الذي هو من لوازم الجيش (قوله وحاصله) أي حاصل جريان عبر هذا المثال على قياسه أي طريقته أو المراد وحاصل ما مر من (٢٦٦) تقرير الاستعارة بالسكناء في جميع الأمثلة (قوله في تعلق وجود الفعل به) أي بكل من

الفاعلين وان كان تعلقه بأحدهما على جهة اليجاد وبالأخر على جهة التسبب مثلاً أي ويدعي أن الفاعل المجازي من أفراد الفاعل الحقيقي (قوله ثم يفرد الفاعل المجازي بالذكر) أي مراداً منه الفاعل الحقيقي (قوله وينسب اليه شيء) أي لأجل الدلالة على أن المراد من الفاعل المجازي الفاعل الحقيقي (قوله أي فيما ذهب اليه السكاكي) من رد المجاز العقلي للاستعارة بالسكناء (قوله لانه) أي لان رده لها يستلزم الخ وإعلم أن استلزام كون المراد بالعيشة صاحبها ليس مقابلاً لعدم

(وعلى هذا القياس غيره) أي غير هذا المثال وحاصله أن يشبه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد الفاعل المجازي بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي (وفيه) أي فيما ذهب اليه السكاكي (نظر لانه يستلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لما سيأتي) في الكتاب من تفسير الاستعارة بالسكناء على مذهب السكاكي وقد ذكرناه

الفاعل الحقيقي المساوية لان إمكان الانبات ليس الا له فلا يفارقه (وعلى هذا القياس غيره) أي غير هذا المثال فيسلك بسائر الأمثلة هذا السبيل فنحو شفي الطبيب المريض يراد بالطبيب الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وهو الشفاء اليه والحاصل من هذه الاستعارة أنك تشبه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي في تعلق الفعل بكل منهما ثم يفرد المجازي بالذكر مراد به الحقيقي ويدل على ارادته الاتيان معه بشيء من لوازم الفاعل الحقيقي ولا يخفى أن هذا التشبيه متضمن للبالغة في تلبس الفاعل المجازي بالفعل حتى صار كأنه المؤثر فيه الذي هو الفاعل الحقيقي ولا يخفى بعد علم هذا ما في تلبس الفعل بالمصدر كما لا يخفى أيضاً في ارتكاب هذا التشبيه بالنسبة الى الله تعالى من سوء الأدب وقد أطيننا في بيان الاستعارة بالسكناء ليظهر المراد منها عند السكاكي كل الظهور ويظهر ورود الاعتراض والجواب (وفيه) أي وفيما ذهب اليه السكاكي من جعل المجاز العقلي من باب الاستعارة بالسكناء (نظر) وذلك (لانه يستلزم) حينئذ (أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى في عيشة راضية صاحبها) لانه هو الفاعل في الأصل والفاعل المجازي يجب أن يراد به الفاعل الحقيقي (لما سيأتي) في تفسير الاستعارة بالسكناء عند السكاكي وقد تقدم

بعيشة صاحبها قلت ألزمه برأيه لان السكاكي يرى أن الاستعارة بالسكناء محجاز بطلاق لفظ المشبه واردة للمشبه به مدعياً أن المشبه به فرد من أفراد المشبه وقد خبط كثير من الناس في هذا المكان

صححة الاضافة وأخويه كما يوهمه ظاهر المصنف بل استلزامه مثل ذلك موجود في الجميع اذ يستلزم أن يكون المراد بالنهار فلا تأنفقه وأن يكون المراد بضمه بره امان العملة وبالربيع هو الله تعالى ومدار الفساد عليه وإنما المقابل لعدم صححة الاضافة وأخويه عدم صححة أن تكون العيشة ظرفاً لصاحبها فكان الأولى للمصنف أن يقول يستلزم أن لا يصح جعل العيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية ظرفاً لصاحبها (قوله لانه يستلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها) اما أن يراد بضمه عيشة أي الضمير الراجع اليها المستتر في راضية أي وإذا كان هذا الضمير بمعنى صاحب العيشة كان مرجعه وهو عيشة المجرور بني بمعنى صاحبها أيضاً بناء على اتحاد معنى الضمير ومرجعه كما سيذكره الشارح بقوله وهذا الخ فيلزم ظرفية الشيء في نفسه واما أن يراد بعيشة المجرور بني لان مذهب السكاكي عدم اختصاص المجاز العقلي باسناد الفعل أو معناه الى مرفوعه فيلزم ما ذكر أيضاً ولا يرد على هذا الاحتمال أن مذهبهم أن يذكروا الفاعل المجازي ويراد بالفاعل الحقيقي والمجرور بني ليس فاعلاً لانه فاعل في المعنى كالمتبدا في نهارة صائم اه يس وقول الشارح وهذا مبني الخ انما يحتاج اليه على الاحتمال الاول اذ كون المقاد بالضمير مأثراً يدرج على الثاني أمراً لازماً قطعاً لا يحتاج الى تنبيه عليه فلزوم ظرفية الشيء في نفسه لا يحتاج الى واسطة (قوله صاحبها) لانه هو الفاعل الحقيقي والفاعل المجازي يجب أن يراد

به الفاعل الحقيقي أى وحيث كان المراد بالعيشة صاحبها فيلزم ظرفية الشيء في نفسه لأن ضمير هو راجع الى من في قوله تعالى فأما من ثقلت الآفة فهو نفس صاحب العيشة (قوله وهو) أى ما ذكرناه يقتضى الخ وذلك لأن حاصل ما ذكرناه يشبه الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقي ويدعى أنه فرد من أفراد ثم يفرد الفاعل المجازى بالذكر مراد به الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة ما هو من لوازم الفاعل الحقيقي اليه ولا شك أن هذا يقتضى أن المراد بالعيشة صاحبها لانها فاعل مجازى فيجب أن يراد بها الحقيقي وهو صاحب وهذا لا يصح اذ لا معنى لقولنا فهو صاحب عيشة راض صاحبها لما فيه من ظرفية الشيء (٣٦٧) في نفسه وأجاب بعض الحواشي بأنه

يمكن أن يصح ذلك القول بأن يراد بالصاحب الجنس المتحقق في أفراد أى أنه

كائن ومستقر في أصحاب العيشة الراضين وفيه نظر لانه اذا أريد الجنس خرج عن الفاعل الحقيقي اذ ليس المراد الجنس على أن عيشة نكرة فلا يصح اطلاقها على الجمع تأمل (قوله وهذا) أى الاستلزام المتقدم الناشئ عنه الفساد مبنى الخ يعنى أن محل كون ما ذهب اليه السكاكي يستلزم أن يكون المراد بالعيشة صاحبها المستلزم لفساد المعنى المبني على أن المراد من الضمير والمرجع واحد وان الضمير في

راضية للعيشة بمعنى صاحب فتكون العيشة بمعنى صاحب ولا معنى للظرفية حينئذ وأما اذا ارتكبت الاستخدام بأن أريد بالعيشة أو المعنى الحقيقي وهو التمشيش أى ما يتعشش به الانسان وأريد بها في

وهو يقتضى أن يكون المراد بالفاعل المجازى هو الفاعل الحقيقي فيلزم أن يكون المراد بالعيشة صاحبها واللازم باطل اذ لا معنى لقولنا فهو في صاحب عيشة وهذا مبنى على أن المراد بعيشة وضمير راضية

ان حاصله تشبيه الفاعل المجازى بالحقيقي ثم يفرد المجازى بالذكر مراد به الحقيقي بقرينة نسبة ما هو من لوازم الفاعل الحقيقي له وهذا يقتضى أن يكون المراد بالعيشة صاحبها لانها من الفاعل المجازى فيجب أن يراد بها الحقيقي وهو صاحبها وهذا لا يصح اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة راض ذلك صاحب وتاويله بمعنى هو مستقر في أصحاب العيش الرضى وكأن بينهم خلاف للتبادر بل لا يصح لان عيشة نكرة ولا يصح اطلاقها على الجمع وأيضا مثل هذا الكلام لا يستعمل في مثل هذا المعنى ولو كان من لوازم معناه وهذا الالتزام ظاهر ان أراد بالعيشة والضمير في راضية شيء واحد وأما ان أريد بالعيشة معناها الحقيقي وأريد بالضمير الذى وقع فيه المجاز العيشة التى هى صاحبها مجازا على طريق الاستخدام فلا يتحقق هذا الالتزام اذ يصير المعنى حينئذ هو في عيشة راض صاحبها ولو كان على تسليم صحة الاستخدام المذكور لا يتخلو عن ضعف لحال الوصف حينئذ عن الرابط لان عود الضمير على ملابس الضمير الرابط لا يكفي في الربط على المشهور وفي المثال مناقشة من وجه آخر يرجع الى هذا بل هو تكميل له وهو أنه ان أراد أن المجازى لفظ العيشة فليس من المجاز العقلى لانه عنده مبنى على تشبيه الفاعل المجازى بالحقيقي والعيشة مجرد ولا فاعل بل يكون حينئذ من المجاز المرسل أو غيره ويلزم أن يكون اسناد الراضية الى ضمير لفظ العيشة حقيقة لان الضمير العائد على المجاز لا يقال فيه إنه مجاز لان المجاز في معاده لا فيه اذ لا معنى لاعتبار التشبيه في مصدوق الضمير بعد كون معاده قد أطلق على التشبيه به طريق المجاز التكاثر بالتشبيه أو بغيره وان أراد أن التجوز في الضمير والعيشة على حقيقتها كان

والتحقيق ما قلناه والله تعالى أعلم على أن الجزرى اعترض عليه في الزامه أن المراد بعيشة صاحبها بأن قال يلزم ذلك فان الزمخشري ذكره وهو وهم لان التزام ذلك الالتزام للمحال اذ يلزم أن يكون الشيء في نفسه ولا يصح التزام ذلك الا بالطريق التى ذكرناها والزمخشري لم يذكر أن المراد بعيشة صاحبها بل أن المراد براضية صاحبها وبينهما فرق وأما قوله انه يلزم أن يكون المراد بماء دافق فاعل الدفق فلا يلزم بل يحتمل ما سبق وأما قوله انه يلزم عدم صحة الاضافة في نحو نهاره صائم اذ يصير من باب اضافة الشيء الى نفسه فممنوع ولا نسلم أنه يلزم التجوز في نهاره بل في صائم على ما سبق وأما الزامه بنحو يا همام ابن لى صرحا بأن لا يكون الامر بالبناء لهامان مع أن النداء له جوابه أن يلزم أن المأمور بالبناء الباني بنفسه

الضمير صاحب وأن المعنى فهو في عيشة راض صاحبها فلا يلزم ذلك ولا اعتراض عن السكاكي فان قلت اذا اتى الاستلزام المذكور في اسناد راضية الى الضمير بالاستخدام المذكور لا يفتى اسناد راضية والضمير معالى العيشة على سبيل الوصفية فان ذلك الاسناد مجاز عقلى عند السكاكي أيضا لانه اشترط في المسند أن يكون مفردا فعلا ومعناه وقد رد كل مجاز عقلى الى الاستعارة فيلزم أن يكون المراد بالعيشة صاحبها قطعاً لان الصفة هنا غير الموصوف فالاعتراض بحاله وأجاب بعضهم بأنه اذا كان الضمير بمعنى صاحب كان اسناد الوصف مع الضمير الى العيشة حقيقية لأنه وصف سببى واسناد الوصف للسببى لموصوفه حقيقى نحو مررت برجل قائمة أمه قال العلامة الفنيجي وفي هذا الجواب نظر لأن الوصف السببى هو الرفع للاسم الظاهر انضاف لضمير الموصوف والوصف هنا رفع للضمير فالاولى أن يجاب بأن الضمير لم يرد به صاحب الحقيقي وإنما أريد به صاحب الادعاء على ما أتى للشارح وهو العيشة التى ادعى أنها عين صاحبها حينئذ

وأن لاتصح الاضافة في نحو قولهم فلان نهارة صائم ولياه قائم لأن المراد بالنهار على هذا فلان نفسه واطافة الشيء الى نفسه لاتصح وأن لا يكون الامر بالايقاد على الطين في احدى الآيتين وبالبناء فيهما لهما مان مع أن النداء له

فالالزام من أصله لا يرد (قوله واحد) أى (٢٦٨) وهو صاحب العيشة (قوله في كل ما) أى في كل تركيب والرابط محذوف أى في

واحد (و) يستلزم (أن لاتصح الاضافة في) كل ما أضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي (نحو نهارة صائم لبطان اضافة الشيء الى نفسه) اللازمة من مذهبه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم وهذا أولى في التمثيل (و) يستلزم (أن لا يكون الامر بالبناء) في قوله يا همام ابن لي صرحا (لهامان)

استخداما وفيه من الضعف ما تقدم مع ايهامه جريان المجاز التشبيهي في الضمير (و يستلزم) أيضا ما ذهب اليه السكاكي (أن لاتصح الاضافة في نحو نهارة صائم) من كل ما أضيف فيه الفاعل المجازي الى الحقيقي لان المراد على ما تقرر بالفاعل المجازي هو الحقيقي فيكون المراد بالنهار الذي هو الفاعل المجازي هو زيد الصائم بنفسه وزيد المذكور هو معاد الضمير وفي ذلك اضافة الشيء الى نفسه وحمله على أنه من اضافة المسمى الى الاسم مما لا يلتفت اليه لبلاغة مثل هذا الكلام وكثرة وقوعه في كلام الله وكلام العرب اه يعقوبى (قوله) ولا شك في صحة هذه (الاضافة) أى اضافة الفاعل المجازي للفاعل الحقيقي وهذا في قوة قوله (قوله كقوله) لازم بطل (قوله كقوله) تعالى (الح) هذا استدلال على صحة هذه الاضافة ووقوعها (قوله وهذا أولى) أى لانه نص في الرد عليه فهو أرفع للجدال بخلاف مثال المتن فانه قد يناقش فيه بأن اضافة الشيء الى نفسه انما توجد اذا كان المراد بالنهار وضمير صائم واحدا وأما اذا ارتكب الاستخدام وجعل الضمير في صائم راجعا للنهار لا بالمعنى الاول وهو الزمان بل بمعنى الشخص فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه لان الاستعارة انما هي في الضمير

بعد اعتقاد دخول همام نفسه في زمرة من يبنى بنفسه مجازا مدلولا على خطابه يا همام وعلى أن المراد البناء بقوله ابن وأما اعتراضه بلزوم توقف أنبت الربيع البقل على النقل الشرعى فهو أحسن الاسولة وأجاب عنه الجزري بأن السكاكي لم يرد أن الربيع أطلق على الله تعالى انما أراد أن الاسناد الى هذه الاشياء جعل كناية عن الاسناد الى الفاعل وأسند الى الربيع ليعلم أن المقصود منه الاسناد الى الله سبحانه وتعالى كما يعلم من قولك زيد كثير الرماد أن المقصود الكرم وهذا الكلام يمكن سلوكه في كل ما سبق الا أنه لا يصح الجواب به عن السكاكي فان جعله كناية يخرج عنه أن يكون استعارة بالكناية لسكن الجواب أن يقال أسند الى الربيع على أنه فاعل حقيقى لا بمعنى المؤثر بل بمعنى أنه حقيقى الفعل الصورى كقولك قام زيد فكذا ما أن معنى كونه حقيقة أن العرب وضعت اللفظ له وان كان الفاعل الحقيقى هو الله تعالى فكذلك لا يمتنع أن تضع العرب أنبت الربيع لوجود صورة الانبات

المستتر في صائم لاني نهارة (قوله لهامان) خبر يكون فهو متعلق بالاستقرار المحذوف بالا بالامر قبل ان هذا الالزام انما يتوجه على السكاكي اذا كان المسند مستعملا في معناه الحقيقي وله أن يمنع ذلك مدعى أن معنى ابن أوامر بالبناء وأوقد لي يا همام أوامر بالايقاد فصح أن النداء له والخطاب معه وفيه أن هذا خروج عما نحن بصدده لأنه حينئذ يكون المجاز في الطرف فيخرج عن المجاز العقلى كما يقول المصنف وغيره وعن الاستعارة بالكناية كما يقول السكاكي (١) مجرور عن ساقط من الاصل، وله «الرابط»

كل ما أضيف فيه الفاعل (الح) (قوله فلان نفسه) أى الذى هو معاد الضمير في نهارة وفي ذلك اضافة الشيء الى نفسه وحمله على أنه من اضافة المسمى الى الاسم مما لا يلتفت اليه لبلاغة مثل هذا الكلام وكثرة وقوعه في كلام الله وكلام العرب اه يعقوبى (قوله) ولا شك في صحة هذه (الاضافة) أى اضافة الفاعل المجازي للفاعل الحقيقي وهذا في قوة قوله (قوله كقوله) لازم بطل (قوله كقوله) تعالى (الح) هذا استدلال على صحة هذه الاضافة ووقوعها (قوله وهذا أولى) أى لانه نص في الرد عليه فهو أرفع للجدال بخلاف مثال المتن فانه قد يناقش فيه بأن اضافة الشيء الى نفسه انما توجد اذا كان المراد بالنهار وضمير صائم واحدا وأما اذا ارتكب الاستخدام وجعل الضمير في صائم راجعا للنهار لا بالمعنى الاول وهو الزمان بل بمعنى الشخص فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه لان الاستعارة انما هي في الضمير

وأن يتوقف جواز التركيب في نحو قولهم أنبت الربيع البقل وسرتني رؤيتك على الاذن لان أسماء الله تعالى توقيفية وكل ذلك منتف ظاهر الاتفاق

(٢٦٩)

(قوله لأن المراد به) أى فى ضمير ابن هو العملة وذلك لأنه شبه الفاعل المجازى وهو همامان بالفاعل الحقيقى الذى هو العملة ثم أفرد المشبه بالذكر مراداً به المشبه به حقيقة فصار الكلام يا همامان ابن يا عملة فالنداء لشخص والخطاب مع غيره وهذا فاسد اذ لا يجوز تعدد الخطاب فى كلام واحد من غير تثنية أو جمع أو عطف (قوله لأن النداء له الخ) أى فىكون الأمر له أيضاً اذ لا يجوز تعدد الخطاب فى كلام واحد من غير تثنية أو جمع أو عطف (قوله أن يتوقف نحو أنبت الخ) أى ان ما قاله السكاكى يستلزم أن يتوقف استعمال نحو أنبت الربيع البقل على السمع أى على السماع من الشارع (قوله لأن أسماء الله الخ) المراد بها ما أطلق عليه تعالى (قوله توقيفية) أى تعليمية أى فلا يطلق عليه تعالى اسم لا حقيقة ولا مجازاً ما لم يرد من الشارع كالرحمن فانه مجاز أى ولم يرد إطلاق الربيع والطبيب والرؤية على الله تعالى (قوله صحيح) أى لغة وشرعاً وعرفاً (قوله عند القائلين الخ) هذا

لأن المراد به حينئذ هو العملة أنفسهم واللازم باطل لأن النداء له والخطاب معه (و) يستلزم (أن يتوقف نحو أنبت الربيع البقل) وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقى هو الله تعالى (على السمع) من الشارع لأن أسماء الله تعالى توقيفية واللازم باطل لأن مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع عند القائلين بأن أسماء الله تعالى توقيفية وغيرهم سمع من الشارع أول مع (واللازم كلها منتفية)

(و) يستلزم مذهب اليه السكاكى أيضاً (أن يتوقف) استعمال (نحو أنبت الربيع البقل) وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك ويزيدك وجهه حسناً ما يكون الفاعل الحقيقى فيه هو الله تعالى (على السمع) أى يتوقف مثل هذا الاستعمال على سماعه من الشارع لأن أسماء الله تعالى توقيفية لا يسمى الله تعالى بمالم يسم به نفسه فى الكتاب ولا فى السنة سواء كان مجازاً أو حقيقة لكن توقف هذا الاستعمال على السماع غير صحيح لانه شاع استعماله من غير اختصاص بمن لا يجعل أسماء الله تعالى توقيفية من العرب الاسلامية وغيرهم أنقيائهم وغيرهم حتى كاد أن يكون اجماعاً سكونياً وقد علمت أن هذا انما يتم ان سلم ما ذكره والا فيمكن أن يدعى أنه لا يقع الا من لا يتجرى الامور الشرعية وينبع الاطلاق الجاهلى وهو بعيد ولا يجاب عن هذا الا لزام بأن مذهب السكاكى أن أسماء الله تعالى غير توقيفية لان الرد عليه ليس باستعماله هو بل باستعمال غيره ممن يذهب الى غير ذلك مع عدم انكار غيره فصار استعماله صحيحاً ولو كان كما ذكر السكاكى لتركه من رايها توقيفية أو لأنكر عليه (واللازم كلها منتفية) لما قررنا فى لزوم انتفاء اللزوم وهو جعل ما فيه المجاز العقلى من باب الاستعارة بالكناية حتى يعود الاسناد حقيقياً ومتى انتفى اللزوم انتفى اللزوم لان اللازم أعم ومسأومتى انتفى الأعم أو المساوى انتفى الاخص ومساويه وقد علم أن هذه الاعتراضات كلها مبنية على أن الفاعل المجازى أريد به الفاعل الحقيقى حقيقة فإذا كان المراد بالعيشة صاحبها حقيقة لزم كون المعنى هو فى صاحب عيشة ولا يصح وإذا كان المراد بالنهار زيد حقيقة كان من اضافة الشئ الى نفسه معنى وإذا كان المراد بهامان العملة حقيقة كان الخطاب مع العملة والامر لهم ولم يصح وإذا كان المراد بالربيع الفاعل المختار حقيقة كان مسمى بمالم يرد به السمع وأما اذا كان المراد بالفاعل المجازى الفاعل الحقيقى ادعاء بمعنى ان ادعى أن العيشة ثبتت لها الصاحبية بالادعاء وأطلقنا العيشة على صاحب الادعاء لا الحقيقى فلا يلزم الفساد اذ لا يمنع الكون فى العيشة الحقيقية المدعى أنها ملازمة الفعل لها صارت صاحبها بدعى المبالغة فى التشبيه وأن النهار ثبت له الصامية ادعاء لو أطلقنا النهار على الصائم الادعاء لا الحقيقى فلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه معنى بل اضافة النهار الذى هو الزمان حقيقة وادعى فيه أنه هو الصائم الحقيقى الى ذلك الصائم الحقيقى ولا امتناع فيه وان المراد بهامان العملة بالادعاء لا بالحقيقة فالخطاب حينئذ لهامان المدعى أنه نفس العملة لا العملة حقيقة وهو صحيح وان المراد بالربيع الفاعل الحقيقى بالادعاء بمعنى ان الربيع هو الزمان الا أن المتكلم ادعى أن هذا الزمان فاعل حقيقى ولا يتوقف اطلاق لفظ الفاعل المجازى على الفاعل الحقيقى بالادعاء

فيه وعن السكاكى جواب آخر تحقيقى يضيق المجال عنه وأما قول الخطيبى ان السكاكى لا يرى أن أسماء الله تعالى توقيفية وأخذ ذلك من كلامه على نحو أنبت الربيع البقل على ما يقتضيه لفظه وضعيف لان مثل ذلك كلام مستطرد لا يؤخذ منه قاعدة كلية تقضى بان مذهبه أن أسماء الله تعالى اصطلاحية الا أن يكون أراد أن السكاكى يرى أن الأسماء اصطلاحية لكونه معتزلياً والظاهر أن المعتزلة

جواب عما يقال لعل الصحة والشيوع عند من لا يشترط التوقيف فى أسماء الله تعالى (قوله شائع الخ) أى فنيبوعه يدل على أن المراد بالربيع غير الله ولو كان المراد به المولى لتوقف على السماع من الشارع عند القائل بالتوقف على الاذن

(قوله كما ذكرنا) حيث بين بعد كل ملازمة بطلان لازمهما (قوله فيذني كونه) أي المجاز العقلي من باب الاستعارة بالسكنية أي لانه ملزوم وإذا انتفى ذلك الملزوم ثبت المطلوب وهو نقيضه (قوله ويراد المشبه به حقيقة) أي كما فهمه المصنف (قوله بل المشبه به ادعاء) أي وهو نفس المشبه الذي ادعينا أنه فرد من أفراد المشبه به فهو يقول شبه الربيع بالفاعل المختار وادعينا أن الربيع فرد من أفراد الفاعل المختار بحيث صار للفاعل المختار فردان أحدهما متعارف وهو المولى والآخر غير متعارف ثم ذكر اسم المشبه مراداً به المشبه به ادعاء وحينئذ فلا يلزم إطلاق الربيع على الله وكذا نقول في قوله في عيشة راضية شبه الفاعل المجازي وهو العيشة بالفاعل الحقيقي وهو صاحب وادعى أنه فرد من أفراد ثم ذكر لفظ المشبه مراداً به المشبه به ادعاء وهو العيشة بمعنى التعيش فلم يلزم طرفية الشيء في نفسه وكذا نقول في نهارة صائم شبه النهار بالصائم وادعينا أنه فرد من أفراد ثم ذكر اسم المشبه وهو النهار مراداً به المشبه به ادعاء وحينئذ فلم يلزم إضافة الشيء إلى نفسه هذا محصله (٢٧٠) وهذا الجواب مردود وذلك لأن المشبه به ادعاء هو نفس المشبه فيكون اسناد ماهو

كما ذكرنا فينتفى كونه من باب الاستعارة بالسكنية لأن انتفاء اللازم بوجوب انتفاء الملزوم والجواب أن مبنى هذه الاعتراضات على أن مذهبه في الاستعارة بالسكنية أن يذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقة وليس كذلك بل المشبه به ادعاء ومبالغة لظهور أن ليس المراد بالمنية في قولنا خالب المنية نشبت بفلان هو السبع حقيقة والسكاكي مصرح بذلك في كتابه

على السمع وإنما يتوقف على السمع في الإطلاق على الفاعل الحقيقي حقيقة لا في الإطلاق على الفاعل الادعائي وإذا تم هذا وعلم أن الاعتراضات لانتم لا يكون المراد بالفاعل المجازي هو الفاعل الحقيقي حقيقة وأما أن أراد بالفاعل الحقيقي بالادعاء سقطت الاعتراضات لأن المراد بالمجازي نفسه لأنه ادعى فيه أنه غيره فاللازم على ذلك في نفس الأمر كاللازم على عدم الادعاء أنه دفعت هذه الاعتراضات عن مذهب السكاكي إذ حقق أنه مذهبه فيما ذكر الإطلاق على الفاعل الادعائي لا الحقيقي وهذا المذهب صرح به فتدفع به عنه الاعتراضات حيث قال المراد بالمنية في قولنا نشبت المنية أظفارها بفلان السبع بادعاء السبعية لها وليس المراد بالمنية السبع الحقيقي قطعا بل المراد بنفس المنية لأنه ادعى دخولها في جنس السبع فصار للسبع قسمان متعارف وهو الحقيقي وغير متعارف وهو المنية الحقيقية لأنها ادعيت لها السبعية ولكن دفع الاعتراضات بما ذكر يوقع السكاكي فيما فر منه وهو كون الاسناد لغير من هو له في نفس الأمر للقطع بأن كون الاسناد حقيقيا إما يتحقق إذا كان صاحب الحقيقي الادعائي لانه نفس العيشة الحقيقية والاسناد لها مجاز ولا يخرجها الادعائي عن معناها حتى يكون الاسناد لها حقيقة وكذا يقال في نهارة صائم والأمر لها مان وفي اسناد الانبات للربيع فافر منه السكاكي وقع

يرون ذلك ولو ذهب إليه فهو مذهب فاسد مردود وأما قوله أن ذكر طرفي التشبيه يمنع من حمل الكلام على الاستعارة فليس كذلك لأن المراد ذكر الطرفين على جهة التشبيه وأجيب عنه بأن المشبه به في هذا المثال شخص ما إنساني موصوف بالصوم وهو أعم من المذكور فيكون غيره فلا يكون الكلام مشتملا على طرفي التشبيه وفيه نظر لأنك لو قلت زيد كنهار صائم كان تشبيها بالاتفاق مع وجود هذا التغاير وأما

من لوازم المشبه به حقيقة كالانبات لذلك المشبه اسناد للشيء لغير ماهوله وهو مجاز عقلي مثلا الربيع في قولك أنبت الربيع البقل شبه بالفاعل المختار وادعى أنه فرد من أفراد ثم ذكر لفظ الربيع مراداً منه الفاعل المختار ادعاء لاشك أن الفاعل المختار ادعاء هو الربيع بمعنى الزمان أو المطر وهو المشبه الذي ادعى له القادرية ولا شك أن حق الانبات أن لا يسند إليه لانه ليس قائما به وإنما حقه أن يسند للفاعل المختار الحقيقي واسناد الشيء لغير ماهوله مجاز عقلي وكذا نقول في باقي الأمثلة فقد اضطرب السكاكي إلى القول بالمجاز العقلي والحاصل أنه إن أريد بالاسناد إليه في أمثلة

المجاز العقلي الفاعل الحقيقي لزمه ما ذكره المصنف وأن أريد به الفاعل الادعائي لزمه القول بالمجاز العقلي وهو اللازم اشكال صعب لا يحصى عنه ويرد على هذا الجواب بحث آخر وهو أن لفظ المشبه مستعمل فيما وضع له تحقيقا وحينئذ فلا يدرج في الاستعارة التي هي مجاز وادعاء السبعية مثلا لأنية لا يجدي نفعا لأن ذلك لا يخرجها عن كون اللفظ وضع لها حقيقة لكن قد أجاب العلامة السيد في شرح المفتاح عن هذا بأن ماهو خارج عن الموضوع له إذا اعتبر معه صيره غير الموضوع له وحينئذ فيكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له حيث أريد بالمنية الموت مع وصف السبعية لكن بادعاء السبعية له أي وجعل لفظ المنية مراداً باللفظ السبع ادعاء ومثل ما قيل هنا يقال المراد بالعيشة صاحبها بادعاء صاحبة لها بالنهار الصائم بادعاء الصائمة له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى وتبطل الإضافة ويكون الأمر بالبناء لها مان كما أن النداء له لكن بادعاء أنه بان وجهه من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حتى يتوقف على السمع إذ المراد به حقيقة الربيع لكن بادعاء أنه قادر مختار من أجل المبالغة في التشبيه

ثم ما ذكره من تموض بنحو قولهم فلان نهارة صائم فان الاسناد فيه مجاز ولا يجوز ان يكون النهار استعارة بالكناية عن فلان لان ذكر طرفي التشبيه يمنع من حمل الكلام على الاستعارة و بوجبه حمله على التشبيه ولهذا عند نحو قولهم رأيت بقلان أسدا ولقيني منه أسدا تشبيها

(قوله والمصنف لم يطلع عليه) هذا في غاية البعد بل اطلع عليه ولم يرتضه وأشار الى رده بقوله ذاهبا الى أن مامر الخ فانه يشير الى قوله تعالى فأين تذهبون (قوله ولانه ينتقض الخ) الحاصل أن السكاكي ادعى أن كل مجاز عقلي قد ذكر فيه المشبه وأراده التشبيه به بواسطة اقربينة وكل ما هذا شأنه فهو استعارة بالكناية فامر من قول المصنف وفيه نظر لانه يستلزم الخ منع لصغري الدليل وسند المنع استلزام الباطل من ظرفية الشيء في نفسه واطرافه الشيء لنفسه الى آخر مامر وما ذكره المصنف هنا نقض للدليل بالتخلف وذلك لان دليله هذا يجري في المجاز العقلي الذي ذكر فيه الطرفان والاستعارة بالكناية لا يجمع فيها بينهما لاشتراطهما قاطبة عدم ذكر المشبه به فيها (قوله مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي) أي وهو الضمير في نهارة وليله لان المراد به الشخص والضمير في صائم وقائم هو الفاعل المجازي وهو المشبه (قوله لاحتما له على ذكر طرفي التشبيه) أي وهما المشبه وهو الفاعل المجازي الذي هو مصدوق الضمير في صائم وقائم والمشبه به الذي (٢٧١) هو الفاعل الحقيقي وهو الضمير في نهارة

وليله لان المراد به الشخص ان قلت هذا خلاف مامر للمصنف من لزوم اضافة الشيء لنفسه في نهارة صائم فان ما تقدم يفيد أن المراد بالنهار والضمير للضاف اليه شيء واحد وما هنا يفيد أنهما شيان وأن الضمير في صائم راجع للنهار بمعنى آخر أوجب بأن هذا من باب التريديد في الاعتراض فاللازم للسكاكي أحدهما فما سبق من لزوم اضافة الشيء الى نفسه مبني على أن المراد بالنهار الفاعل الحقيقي وأن ضمير صائم

والمصنف لم يطلع عليه (ولانه) أي ما ذهب اليه السكاكي (ينتقض بنحو نهارة صائم) وليله قائم وما أشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي (لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه) وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به السكاكي والجواب أنه انما يكون مانعا اذا كان ذكرهما على وجه ينبي عن التشبيه

فيه تأمل (ولانه) أي ولان ما ذهب اليه السكاكي من كون تلك الامثلة جميعا من الاستعارة بالكناية (ينتقض بنحو نهارة صائم) وليله قائم و يومه ساكت وليله قائم ونحو ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي مع المجازي (لاشتماله) أي لاشتغال ما ذكر من الامثلة (على ذكر طرفي التشبيه) وما يشتمل على ذكر المشبه والمشبه به يمنع حمله على الاستعارة كما صرح به السكاكي وغيره ولكن يحجب عن هذا بأن امتناع حمل ما وجد فيه الطرفان على الاستعارة انما هو فيما أنبأ فيه التركيب عن التشبيه

الالزام بانه لا يكون استعارة في نحو نهارة صائم فجوابه ما سبق من حمل المجاز في الخبر وهو صائم (تنبيه) اعلم أن المصنف في باب الاستعارة بالكناية جعلها كالمجاز عقليا وذلك مناقض لما ذكره هنا من اثبات المجاز العقلي في هذه الامثلة وانكار أن يكون استعارة بالكناية وتصريحه بتغايرها وهذا الاعتراض أقوى من جميع ما اعترض به على السكاكي (تنبيه) تلخص في نحو أنبت الربيع البقل اذا لم يكن من كافر ولا كذبا وفي نحو حمل زيد الجبل العظيم أقوال أحدها أن المجاز في أنبت وهو رأى ابن راجع له بهذا المعنى وما هنا مبني على أن المراد بالنهار حقيقة وأن ضمير صائم راجع له بمعنى آخر وهو الصائم فلا مفر له من لزوم واحد من أمرين كل منهما ممنوع (قوله والجواب الخ) هذا منع وسند وحاصله لا نسلم أن ذكر طرفي التشبيه مانع من الحمل على الاستعارة مطلقا بل انما يمنع من الحمل عليها اذا كان ذكرهما ينبي عن التشبيه والافلا يمنع كما هنا (قوله ينبي عن التشبيه) أي يدل عليه بأن يكون المعنى لا يصح الا بملاحظة التشبيه وذلك اذا وقع المشبه به خبرا عن المشبه حقيقة أو حكما بأن وقع صفة له أو حالا منه نحو زيد أسد أو رأيت زيدا أسدا ومررت برجل أسد فحمل الاسد الحقيقي على زيد أو الرجل ممنوع لتباينهما فاعتين الحمل على التشبيه بتقدير أدانه وان المعنى أنه كالأسد أو ما اذا كان الجمع بينهما لا ينبي عن التشبيه فلا يمنع من الحمل على الاستعارة كقولك سيفت زيدا أسدا واذالقيني زيدا رأيت السيف في يد أسد وكما في قولك نهارة صائم وليله قائم فان الاضافة فيه لامية لتعيين المشبه المستعار لان التشبيه بالشخص نهار مخصوص لا مطلق نهار وانما يكون طرفا التشبيه مذكورين على وجه ينبي عن التشبيه لو كانت الاضافة بيانية فانه في معنى الحمل للبالغة في التشبيه كما في لجن الماء وبهذا اندفع ما قيل أي فرق بين لجن الماء ونهارة صائم حيث جعل الاول من باب التشبيه دون الثاني بل جوزتم كونه من باب الاستعارة مع أن في كل منهما اضافة غاية الامر ان في نهارة صائم اضافة المشبه الى المشبه وفي لجن الماء اضافة المشبه به الى المشبه وهل هذه التفرقة الا محض تحكم واعلم أن ما ذكره الشارح من الجواب مبني على تسليم كون المثال المذكور فيه جمع بين الطرفين ولك أن تمنع ذلك وذلك لان المراد بالنهار معناه الحقيقي والمشبه به الشخص الصائم مطلقا لا بقيد كونه فلانا وهو غير مذكور اذ هو غير الضمير المضاف اليه النهار لانه

لاستعارة كما صرح السكاكي أيضا بذلك في كتابه ﴿تنبيه﴾ إنما لم نورد الكلام في الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعل السكاكي ومن تبعه لدخوله في تعريف علم المعاني دون تعريف علم البيان

عائد على فلان بقطع النظر عن كونه صائما أو غير صائم فتأمل (قوله بدليل أنه) أي السكاكي (قوله قد زر أزراره على القمر) أوله * لانهجبوا من بلى غلاته * البلى بكسر الباء والقصر مصدر بلى الثوب يبلى بلى أي صار خلقا وإذا فتحت باء المصدر مددت قال المعراج والره يبليه بلاء السربال * كرالليالي واختلاف الأحوال

والغلاة شعار يلبس تحت الثوب (٢٧٢) وتحت الدرع أيضا وزر بضم الزاي كما هو المسموع من الأسياف معنى شد من

زررت القميص أزره زرا اذا شدت أزراره عليه والازرار جمع زر بالفتح (١) كأثواب جمع ثوب أو جمع زر بالضم كقراء جمع قرء

وزر القميص معروف (قوله مع ذكر الطرفين) وهما القمر وضمير أزراره

الراجع للشخص المشبه بالقمر ومع ذلك فالقمر مستعار لذات المحبوب

استعارة مصرحة فان قلت الجمع بين الطرفين إنما يظهر

على ما قلنا من أن ضمير أزراره للمحبوب ويمكن أن يكون

راجعاً للغلاة وذكر الضمير باعتبار أنها ثوب أو قميص

وحينئذ فلا يكون فيه جمع بين الطرفين * قلت بل فيه

جمع أيضا وذلك لان ضمير غلاته راجع للمحبوب

فذكر الطرفين حاصل باعتباره (قوله وبعضهم

الخال) أي وهو الشارح الخالجي (قوله لما يقف الخ) لأنه زعم أن مذهب السكاكي في الاستعارة بالكنية أن يذكر

المشبه ويراد به المشبه به حقيقة كما اعتداه المصنف على مقاله الشارح وكان الظاهر أن يقدم الشارح هذا الكلام قبل قول المصنف ولانه

ينقض الخ لكونه أجوبة عن الازمات السابقة في قوله وفيه نظرا لانه يستلزم الخ لكن أخره الشارح إشارة الى عدم الاهتمام بشأنه

وانها أجوبة لا يعتد بها (قوله ورأينا تركه أولى) أي رأينا تركه وعدم ذكره في المختصر أولى وإن أردت الاطلاع عليه فمليك بالمطول

أعني الأحوال العارضة للسند اليه من حيث انه مسند اليه بمعنى أنها تعرض له في حال كونه مسندا اليه

الحاجب الثاني أنه في الر بيع وهو رأي السكاكي الثالث أنه في الاسناد وهو رأي عبد القاهر والمصنف

الرابع أنه تمثيل فلا مجاز فيه في الاسناد ولا في الافراد بل هو كلام أوردي لتصور معناه فينتقل الذهن

منه الى انبات الله تعالى وهو اختيار الامام غفر الدين ص * (أحوال المسند اليه

المشبه ويراد به المشبه به حقيقة كما اعتداه المصنف على مقاله الشارح وكان الظاهر أن يقدم الشارح هذا الكلام قبل قول المصنف ولانه

ينقض الخ لكونه أجوبة عن الازمات السابقة في قوله وفيه نظرا لانه يستلزم الخ لكن أخره الشارح إشارة الى عدم الاهتمام بشأنه

وانها أجوبة لا يعتد بها (قوله ورأينا تركه أولى) أي رأينا تركه وعدم ذكره في المختصر أولى وإن أردت الاطلاع عليه فمليك بالمطول

أعني الأحوال العارضة للسند اليه من حيث انه مسند اليه بمعنى أنها تعرض له في حال كونه مسندا اليه

الحاجب الثاني أنه في الر بيع وهو رأي السكاكي الثالث أنه في الاسناد وهو رأي عبد القاهر والمصنف

الرابع أنه تمثيل فلا مجاز فيه في الاسناد ولا في الافراد بل هو كلام أوردي لتصور معناه فينتقل الذهن

منه الى انبات الله تعالى وهو اختيار الامام غفر الدين ص * (أحوال المسند اليه

المشبه ويراد به المشبه به حقيقة كما اعتداه المصنف على مقاله الشارح وكان الظاهر أن يقدم الشارح هذا الكلام قبل قول المصنف ولانه

أو عرضاً فاما عارضاً له من حيث ذاته وكونه ثلاثياً أو بأعيان مثلاً فان ذلك عارض له من حيث عدد حروفه فلا تذكر هذه العوارض في هذا البحث وانما لم يجعل الحنية للتعليل لصيرورة المعنى الأمور العارضة له من أجل كونه مسنداً اليه فيفيد أن الحذف والذكر والتعريف والتذكير وغير ذلك من الأحوال عارضة له من أجل كونه مسنداً اليه مع أنه ليس كذلك بل الحذف انما عارض له لأجل الاحتراز عن العبث ولتخيل العدول إلى أقوى الدليلين إلى آخر ما قال المتن وكذا الذي ذكر انما عارض له لكونه الاصل إلى آخر ما قال المصنف أيضاً وأيضاً جعلها للتعليل يرد عليه أن العلة ككونه مسنداً اليه لا تقتضي أمرين متنافيين كالذكر والحذف ان قلت من جملة الأمور العارضة له من حيث كونه مسنداً اليه الرفع فمقتضاه أن يذكر هنا مع أن محله كتب النحو قلت إضافة أحوال للمسند اليه للعهد أي الأحوال المعهودة للمسند اليه وهي التي يطابق اللفظ مقتضى الحال وحينئذ فقول النازح أي الأمور العارضة له أي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فخرج الرفع في قام زيد وزيد قائم فانه وان كان عارضاً له من حيث أنه مسند اليه لكن لا يطابق به اللفظ مقتضى الحال وحينئذ فلا يذكر هنا كذا ذكر بعضهم قال عبد الحكيم ولا حاجة لذلك لان المقصود أن الأمور المذكورة في هذا الباب عارضة للمسند اليه لذاته لا أن كل ما هو عارض له لذاته فهو مذکور في هذا الباب (قوله وقدم المسند اليه) أي من حيث أحواله وقوله على المسند أي من حيث أحواله أيضاً (قوله لماسياتي) أي من أنه الركن الأعظم (٢٧٣) في قوله تنبيهاً على أن المسند اليه هو الركن الأعظم

(قوله أما حذفه الخ) قاعدة المصنف أن الواقع بعد أما هو مقتضى الحال والواقع بعد لام التعليل هو الحال فلا احتراز عن العبث وكذا ما بعده أحوال تقتضي الحذف وهذا كالصريح في أن مقتضى الحال هو الخصوصية فظهر لك أن أحوال المسند اليه مثلاً مقتضيات لأحوال أي

وقدم المسند اليه على المسند لماسياتي (أما حذفه) قدمه على سائر الأحوال لكونه عبارة عن عدم الاتيان به وعدم الحادث سابق على وجوده

لأجل كونه مسنداً اليه فان الحذف والذكر مثلاً لم يشتهل من أجل كونه مسنداً اليه بل الثابت له مثلاً لأجل كونه مسنداً اليه الحكم عليه بالمسند وتأكيده حكمه مثلاً أو عدمه وأما الحذف والذكر ونحوهما فهي أمور عرضت له في حال كونه مسنداً اليه لا لأجل كونه مسنداً اليه فتأمله وقدم أحوال المسند اليه على أحوال المسند لان المسند اليه هو الركن الأعظم الشديد الحاجة اليه على ما سنقره (أما حذفه) بدأ من أحواله بالحذف لان سائر الأحوال متفرعة على ذكره والحذف عدم ذلك الذكر والعدم سابق لوجود الممكن وعبر عن هذا عدم بالحذف في جانب المسند اليه وعبر عنه أما حذفه إلى قوله وأما ذكره) ش المسند اليه قد تقدم ذكره

(٣٥ - شروح التلخيص - أول) للأموال الداعية لا يراد الكلام بكيفية مخصوصة ثم ان العلوم أن الحذف فعل الفاعل لانه مصدر وحينئذ فهو من أوصاف الشخص لامن أوصاف المسند اليه العارضة له وأجيب بأن المصنف أطلق الحذف وأراد به الحاصل بالمصدر وهو الانحذف وكذا يقال فيما بعده أو تجعل هذه الأمور مصدر المبني للانعول بناء على مذهب من يجوز مجيء المصدر من المبني للمفعول وحينئذ فتكون هذه الأمور أحوالاً للمسند اليه ثم ان المراد حذفه لقرينة معينة من غير إقامة شيء مقامه وحينئذ يكون لغرض معنوي كما هو الاتفاق بالنظر لا مجرد أمر لفظي وبهذا يظهر وجه اقتصار المصنف على حذف المبتدأ من المسند اليه لان الفاعل اذا حذف إما أن يقوم شيء مقامه كافي باب النية وباب الاستثناء المفرغ وباب المصدر ولا يحتاج الحذف حينئذ لقرينة بل الحذف للأمر الداعي له وإما لغرض لفظي كاللقاء الساكنين في نحو اضر بن يا قوم واضربوا الرجل (قوله لكونه عبارة عن عدم الاتيان به) هذا تفسير له بحسب الاصطلاح وان كان لفظه من حيث مفهومه اللغوي أعني الاسقاط مشعراً بأنه العدم بعد الاتيان واتمالم يفسر الحذف بالعدم اللاحق المتأخر عن الذكر مع أن الحذف اسقاط فتناسبته للعدم اللاحق أقوى لان الواقع هنا في نفس الأمر هو العدم السابق لانه لم يؤت بالمسند اليه أصلاً لا أنه أتى به ثم أسقط (قوله وعدم الحادث سابق على وجوده) أي وحينئذ فالحذف مقدم على الذكر واعتراض بأن هذه العلة انما تنجى تقدمه على الذكر خاصة دون سائر الأحوال لان الحذف مقابل له دون بقية الأحوال كالتعريف والتذكير اذ ليس مقابلاً لها حتى يقال عدم الحادث سابق على وجوده وأجيب بأن بقية الأحوال متفرعة على الذكر لانها تفصيل له والمقدم على الأصل يستحق التقديم على الفرع واعتراض بأن التعريف والتذكير يمكن اعتباره كافي المحذوف (١) وأجيب بأنه وان كان كذلك الا أنه بالقياس على المذكور

والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر وأما ذلك مع ضيق القام

(قوله وذكره هنا) أي وذكر عدم الاتيان به ويجوز أن يرجع الضمير للحذف ويكون الكلام على حذف مضاف ناسحا أي معنى الحذف (قوله وفي المسند) أي وفي أحوال المسند (قوله التشديد الحاجة اليه) بيان لكونه أعظم واعتراض بأن كلام من السند والمسند اليه يتوقف عليه الاخبار وحينئذ فلامعنى لاعتبار كون أحدهما ركنا أعظم دون الآخر وأجيب بأن المسند اليه كما يتوقف عليه الاخبار يتوقف عليه المسند لانه صفة لانه المراد من المسند اليه الذات ومن المسند الصفة والصفة تتوقف على الموصوف بخلاف المسند فانه وان توقف عليه الاخبار لا يتوقف عليه المسند اليه (قوله حتى انه الخ) حتى للتفريع بمنزلة الفاء أي فاذا لم يذكر فكأنه أتى الخ أي بتخيل انه أتى به ثم حذف وان كان الواقع ليس كذلك وإذا تخيل كذلك علم أنه ملحوظ في القصد (قوله فانه ليس بهذه المثابة) أي المنزلة أي ليس بركن أعظم وقوله فكأنه ترك أي فاذا لم يذكر تخيل أنه ترك من أصله أي من أول الأمر واعتراض بأن تركه عدم ذكره وهو محقق وحينئذ فلا يناسب إيراد لفظ كأن وأجيب بأن المراد بتركه تركه مطلقا أي حقيقة وحكما بحيث لا يكون مقدرًا ومرادًا مع أنه مذكور حكما ثم إن هذا الكلام يقتضي أن الحذف عبارة عن العدم اللاحق والنسبة التي ذكرها لتقديم الحذف على غيره تقتضي أن الحذف عبارة عن العدم السابق فيتنافيان ويدفع التنافي بأن نسبة تقديم الحذف باعتبار الواقع لان الواقع ان المسند اليه لم يذكر في الكلام أصلا ونسبة التعمير بالحذف دون الترك باعتبار التخييل والتوهم نظرا الى شيوع استعمال الحذف في العدم اللاحق وهو عدم الشيء بعد ذكره (قوله (٣٧٤) فللاحتراز عن العبث) اعلم أن الحذف يتوقف على أمرين أحدهما

وجود ما يدل على المحذوف من القرآن والثاني وجود المرجح للحذف على الذكر أما الأول فهو مذکور في غير هذا الفن كالنحو وأما الثاني فقد شرع المصنف في تفصيله بقوله فللاحتراز الخ وحاصله أن من جملة مرجحات الحذف على الذكر قصد التحرز والتباعد عن العبث وذلك أن ما قامت عليه القرينة وظهر عند المخاطب فذكره يعد عبثا أي خاليا عن الفائدة فيحذفه البليغ لئلا ينسب

وذكره هنا بلفظ الحذف وفي المسند بلفظ الترك تنبيه على أن المسند اليه هو الركن الأعظم الشديد الحاجة اليه حتى انه اذا لم يذكر فكأنه أتى به ثم حذف بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة فكأنه ترك من أصله (فللاحتراز عن العبث بناء على الظاهر) لدلالة القرينة عليه وان كان في الحقيقة هو ركنا من الكلام

في جانب المسند كما سيأتي بالترك ايماء الى أن العدم هنا يستحق اسم الحذف الذي هو العدم الطاريء على الوجود لكون الوجود الأصلي للمسند اليه لانه هو الركن الأعظم لانه عبارة عن الذات والمسند كالوصف له والذات أقوى في الثبوت من الوصف فالمسند اليه والمسند ولو افتقر في الافادة الى كل منهما لکن الدال منهما على الذات أشد في الحاجة عند قصد الافادة من الدال على الوصف لان الحاجة الى المضاف اليه المعروض أشد من الحاجة الى المضاف العارض فلذلك عبر عن عدم الاتيان بهذا بالحذف وعن عدم الاتيان بذلك بالترك للاشارة الى أن وجود هذا أزم حتى كأن عدمه طاريء فكأنه أتى به ثم حذف والآخر عدمه أصل على بابه فعدمه تركه من أصله (فللاحتراز عن العبث بناء على الظاهر) أي من الأحوال الموجبة للحذف الاحتراز المذكور والحذف يتوقف على أمرين أحدهما وجود ما يدل

وأما قدمه على المسند لان المسند اليه كالوصف والمسند كالصفة

الى العبث أي الاتيان بشيء زائد عن الحاجة لاتيانها بما هو ظاهر معلوم والعبث لا يلتفت الى كلامه ولا يتلقى منه بالقبول فقول المصنف فللاحتراز أي فلقصده التحرز والتباعد عن العبث أي لود ذكر (قوله بناء على الظاهر) حال من العبث أي حال كون العبث مبنيًا على ما هو الظاهر من اغناء القرينة عنه وقوله وان كان في الحقيقة أي والحال انه بالنظر للحقيقة ونفس الامر ركن من الكلام فينبغي الالتفات له والنهر يبع به فلا يكون ذكره عبثا وان قامت القرينة لان الاكتفاء بالقرينة ليس كالدكر في التنصيص على ما هو المقصود الأهم اهـ عبد الحكييم وكتب بهضم ما نصه واحتراز بقوله بناء على الظاهر عن الحقيقة ونفس الامر وأورد عليه أن هذا يقتضي أن العبث في ذكره إنما يكون اذا قطع النظر عن الحقيقة وأما مع النظر الى الحقيقة من أنه ركن للاسناد فلا عبث في ذكره وليس كذلك لانه لا تنافي بين كونه ركنا في الكلام وكونه عبثا ألا ترى أن الكلام اذا علم بسائر أجزائه يكون ذكره عبثا فلا ولي جزؤه فللتنافي للعبث انما هو عدم علمه بالقرينة فحق العبارة بناء على القرينة لانه اذا قطع النظر عن القرينة اتنى العبث وأجيب بأن قوله بناء على الظاهر احتراز عن عدم علمه بالقرينة لاعن الحقيقة من كونه ركنا للاسناد ولا شك أنه بالنظر الى كونه غير معلوم بالقرينة لا عبث في ذكره لانه اتيان بما لا يستغنى عنه ويدل لذلك قول الشارح لدلالة القرينة عليه فانه يفيد أن المحترز عنه عدم علمه بالقرينة وعبارة سم حاصل المراد من كلام المصنف أن للمسند اليه اعتبارين أحدهما كونه ركنا والثاني كونه معلوما فبالاعتبار الأول مع

والموصوف

وإما لتخييل أن في تركه تعويلا على شهادة العقل وفي ذكره تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر وكما بين الشهادتين

قطع النظر عن الثاني لا يكون ذكره عبثا وباعتبار الثاني مع قطع النظر عن الاعتبار الأول يكون ذكره عبثا لانه انبان بما يستغنى عن الاتيان به وقد اعترض أصحاب الحواشي بأن كونه ركنا لا ينافي العينية فلعله يندفع بذلك فتأمل اه (قوله أو تخييل العدول الخ) عطف على الاحتراز والتخييل بمعنى الإيهام وهو مصدر مضاف لمفعوله الثاني أي تخييل التسكلم للسامع العدول إلى أقوى الدليلين أي ان من جملة الامور التي مراعاتها ترجح الحذف قصد التسكلم أن يخيل (٢٧٥) لسامع أن يوقع في خياله وفي وهمه

بذلك الحذف انه عدل
الى أقوى الدليلين الذين
هما العقل واللفظ وأقواهما
هو العقل لان الادراك
به يحصل من اللفظ ومن
غيره فعند حذف المسند
اليه يتبادر للذهن أن
ادراكه بالعقل خاصة
وعند ذكره يتبادر للذهن
أن ادراكه باللفظ وذلك
التخييل يوجب نشاط
السامع وتوجه عقله نحو
المسند اليه زيادة توجه
(قوله من العقل واللفظ)
بيان للدليلين لا لأقواهما
وفي الحقيقة العقل ليس
بديل فضلا عن كونه
أقوى وإنما الدال اللفظ
والعقل آلة للادراك منه
فوصفه بالدلالة على
طريق النجوز من حيث
إن النفس تدرك بسببه
(قوله فان الاعتماد أي
فان اعتماد السامع في فهم

(أو تخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ) فان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو أقوى لافتقار اللفظ اليه

على المحذوف من قرينة والآخر وجود الرجح للحذف على الذكر أما الأول فهم ذلك كور في غير هذا الفن كالنحو وأما الثاني فشرع في تفصيله فن حمله الاحتراز عن العبث وذلك أن ما قامت عليه القرينة وظهر عند مخاطب فذكره يعد عبثا والبلغ يعيبه فيحذفه لتلاينسب إلى العبث لا يبان بما يستغنى عن ذكره لظهوره والعبث لا يلتفت إلى كلامه ويتلقى منه بالقبول وقوله بناء على الظاهر متعلق بالعبث وإنما قال كذلك لان ذكره ليس عبثا في الحقيقة لانه ركن للاسناد وإنما كان عبثا بحسب الظاهر والنظر إلى القرينة بالنسبة لكون الحذف دافعا لعبث الوجود بحسب الظاهر هو مرجع مقتضى البلاغة في هذا الحذف وكون الحذف جائزا للقرينة هو مرجع تأدية أصل المراد بما يجوز فليفهم (أو تخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ) أي ومن جملة الامور التي

والوصف أجدر بالتقديم لانه الموضوع والصفة هي المحمول وأحواله أقسام أحدها أن يكون محذوفا والاضافة في قوله حذفه إلى المفعول لان الحذف فعل التسكلم وكذلك ما بعده من قوله ذكره وغير ذلك وقدم ذكر الحذف على الذكر لان الذكر هو الاصل فلا تتشوف النفس إلى ذكر الوجبه بخلاف الحذف وحذفه لاحد أمور بمعنى أن الاعتبار المناسب لحذفه عند وجود واحد من هذه الامور فان حذف لا لواحد منها كان حذفه على غير الوجه المناسب ﷻ الأول الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر يعني بقوله في الظاهر أن ذكره يكون في الظاهر عبثا لا غناء القرينة عنه وان كان في الحقيقة غير عبث كقولك لمن يستشرف المهلال الهلال والله أي هذا المهلال فلوصرح بتذكر المبتدا لكان ذكره عبثا في الظاهر بمعنى انه لا يظهر له فائدة * واعلم أن المصنف جعل هذا في الايضاح جزءا مضافا الى الاختصار وإنما اقتصر على هذا لانهما راجعان لشيء واحد والظاهر أن الاختصار هنا هو الحذف والاقتصار على الخبر يترتب على الحذف فان كان كذلك فكيف يعمل الحذف بنفسه وان كان الاختصار هو جعل معاني اللفظ الكثير في لفظ قليل فلا يتأتى هنا لان معنى المسند اليه ليس مجعولا في المسند بل حذف ودل عليه بالقرائن وقد يجاب بأن مراده بقصد الاختصار أن يقصد التسكلم الاختصار في الجملة والمراد بالحذف حذف شيء مخلص وهو المسند اليه * الثاني أن يقصد تخييل العدول إلى أقوى الدليلين

المسند اليه وهذا علة لتخييل العدول (قوله عند الذكر) أي للمسند اليه (قوله من حيث الظاهر) أي وفي الحقيقة الاعتماد على العقل واللفظ معا وهذا جواب عما يقال كيف يعتمد على اللفظ مع أنه لا بد من دلالة العقل بأن يعلم أن هذا اللفظ موضوع لكذا وحاصل الجواب أن الاعتماد على اللفظ إنما هو بحسب الظاهر وان كان في الحقيقة ونفس الامر معتمدا على العقل واللفظ معا لان الالفاظ ليست الا آلات وضعها الواضع ولا دلالة لها بحسب ذاتها (قوله وعند الحذف على دلالة العقل) أي من حيث الظاهر بدليل قوله وإنما قال تخييل لان الدال حقيقة الخ وإنما لم يذكر هذا القيد أعني قوله من حيث الظاهر هنا إشارة إلى كثرة مدخلة العقل فكأنه مستقل اه فنأري (قوله لافتقار اللفظ اليه) أي لافتقار اللفظ دائما اليه في الدلالة لان اللفظ لا يمكن أن يفهم منه شيء بدون واسطة

العقل بخلاف العقل فإنه يمكن أن يدرك بدون توسط لفظ كما في دلالته الأثر على المؤثر والحاصل أن اللفظ لا يمكن أن يفهم منه شيء بدون واسطة العقل بخلاف العقل فإنه يمكن أن يدرك بدون توسط لفظ وإن كان بحسب المادة لا بد من تخيل اللفظ حتى كأن للفكر يناجي نفسه باللفظ مخيلة (قوله وإنما قال الشيخ) هذا جواب عما يقال لم زاد المصنف تخييل وهما قال أو للعدول إلى أقوى الدليلين الخ وحاصل الجواب أنه إنما زاد لفظ تخييل لأن العدول ليس محققا بل أمر متخيل متوهم لأن كونه محققا يتوقف على كون كل من العقل واللفظ مستقلا في الدلالة على المسند إليه عند حذفه وليس كذلك لأن لفظ المقدر للدلول عليه بالقرآن مدخلا في الدلالة عليه عند الحذف بناء على أن الدلول عليه بالقرآن هو اللفظ المقدر دون ذات المسند إليه وحاصل ما في المقام أن الدليل لا يكون دليلا إذا كان مستقلا بالدلالة وقد علمت أن كلام من العقل واللفظ لاستقلاله بالدلالة على المسند إليه لا عند الذكر ولا عند الحذف والدليل (٢٧٦) مجموعهما في الحالتين فليس عندنا دليلا فضلا عن وجود أقوى نعم إذا

وأما قال تخييل لأن الدال حقيقة عند الحذف هو اللفظ الدلول عليه بالقرآن

مراعناها توجب الحذف أن نخيل التسليم السامع بذلك الحذف أنه عدل إلى أقوى الدليلين اللذين هما العقل واللفظ وأقواهما هو العقل لأن الإدراك به يحصل من ذلك اللفظ أو من غيره فعند الحذف يتبادر أن الإدراك بالعقل خاصة وعند الذكر يتبادر أن الإدراك باللفظ وإنما قال تخييل إشارة إلى أن كون الإدراك عند الحذف بالأقوى وهو العقل وعند الذكر بالاضف وهو اللفظ إنما ذلك أمر وهمي خيالي بالتبادر الخذاق وأما عند التحقيق فلا يقع إدراك معنى المسند إليه من التركيب للعقل إلا باللفظ مذكورا أو مقدرا كما لا يتأتى الإدراك من اللفظ بدون العقل وهما شيء وهو أن التخيل المذكور أن كان وجه ارتكاب الحذف لأجله ما فيه من الظرافة في إيهام أن ثم شيئا مستحسنا وهو العدول إلى أقوى الدليلين مع أنه ليس كذلك في نفس الأمر فبأنه يكون من الحسنات البديعية المعنوية إذ ليس في ذلك تطبيق الكلام اللفظي لمقتضى الحال الذي هو البلاغة وإن كان الوجه أن ذلك التخيل طابق به الكلام مقتضى الحال فلم يظهر بعد وقد يحجب بأن من مقتضيات الأحوال تأكيد تقرير المحكوم عليه مع الاختصار والعدول إلى الأقوى الخيل بهما يحقق ذلك فإذا تعلق الغرض بهذا التقرير لاقتضاء المقام إياه توصل إليه بتخييل العدول وفيه تكلف وتمحل أو يقال مقام أفهام أجزاء الكلام في الجملة يناسبه إيقاع ذلك الأفهام بالأقوى كيف أمكن ولو تخيلا تأمله

من العقل واللفظ كقولك قائم في جواب كيف زيدوا قلنا أقوى الدليلين لأنك لو قلت زيد قائم أو هو قائم لكان الكلام فييدا للمسند إليه بلفظه ولو قلت قائم لكان يدل عليه بدلالة العقل الفاضية بأن السؤال كالمعاد في الجواب فالدليلان هما العقل واللفظ وأقواهما العقل فالعقل يدل على المسند إليه واللفظ لو ذكر دل عليه إلا أن الدلالة المعنوية أقوى وقال الخطابي لأن اللفظ لا يفيد إلا الظن والدلالة العقلية تفيد القطع قلت فيه نظر لأنه لا يعني بالعقل إلا دلالته القرآنية التي لا تفيد بمجرد الظن الغالب إلا الظن وفي عبارته أيضا أن العقل دليل على الترك واللفظ دليل على الذكر فهي عبارة قلقة وصوابها العقل دليل عند الترك واللفظ دليل عند الذكر

حذف التسليم المسند إليه فقد خيل للسامع أن هناك دليلين وأنه عدل عن الاضف منهما إلى الأقوى وهو العقل وجعله أقوى باعتبار ما علمته مما مر * وأعلم أن تقرير السؤال والجواب اللذين أشار لهما الشارح على الوجه الذي قلناه هو ما يؤخذ من كلام ابن يعقوب وعبد الحكيم وغيره من حواشي المطول فلا تلتفت لما ذكره بعضهم في تقريرهما واعتراض على الشارح بما هو غير وارد عليه (قوله لأن الدال حقيقة عند الحذف هو اللفظ) أي المقدر للدلول عليه بالقرآن لا ذات المسند إليه واعتراض بأنه إذا كان اللفظ عند الحذف هو الدال حقيقة كان هذا مناقضا لقوله السابق والاعتماد عند الحذف

قال

على دلالته العقل وهو أقوى وأيضا لا يتأتى إدراك المسند إليه من التركيب بدون العقل كما لا يتأتى إدراكه بالعقل بدون اللفظ فلا وجه لطصر الدلالة عند الحذف في اللفظ المقدر وقد يجاب بأن الحصر المستفاد من ضمير الفصل اضافي أي ليس الدال عند الحذف العقل وحده وهذا لا يتأتى أن الدلالة لهما معا وحينئذ فلا يناقض قوله سابقا والاعتماد بالحذف على دلالته العقل لأن المراد من حيث الظاهر كما قلنا فإن قلت الحصر غير صحيح في نفسه لجواز أن يدل بالقرآن على ذات المسند إليه مع قطع النظر عن الالفاظ قلت هذا وإن كان أمرا مكنيا في نفسه إلا أن ما ذكر بناء على ما استمر في العادة من أن فهم المعاني قلما ينفك عن تخييل الالفاظ وقال العلامة عبد الحكيم ضمير الفصل هنا مجرد التأكيد لا للقصر فإنه باطل لمعارضته لما مر من قوله من حيث الظاهر أي ولقوله والاعتماد عند الحذف على دلالته العقل

وإما الاختبار تنبيه السامع له عند القرينة أو مقدار تنبيهه وإما الإيهام أن في تركه تطهيره عن لسانك أو تطهيره للسانك عنه وإما ليكون لك سبيل إلى الإنكار أن مستألفه حاجة وإما لأن الخبر لا يصلح إلا حقيقة أو ادعاء وإما لاعتبار آخر مناسب لا يهدي إلى مثله إلا العقل السليم والطبع المستقيم * كقول الشاعر
قال لي كيف أنت قلت عليل * سهر دأيم وحزن طويل
سأشكر عمرا إن تراخت منبتي * أيادي لم تمن وإن هي جلت وقوله

(قوله كقوله قال لي الخ) تمامه * سهر دأيم وحزن طويل * أي حالي سهر دأيم قال العباسي في الشواهد ولم أعلم قائله (قوله والتخييل المذكورين) فيه إشارة إلى أن أوفى قول المصنف أو تخييل مانعة خلو فتجوز الجمع وقوله للاحتراز الخ علة لقوله لم يقل الخ وهذا البيت يصلح مثالا لادعاء التمين وضيق اللقاة بسبب ضجر حاصل من شدائد الزمان ومصائب الهوى بحيث جعلته لا يقدر على التكلم بأزيد مما يفيد الغرض ويصلح مثالا للمحافظة على الوزن أيضا فيصح التخييل بذلك البيت للكل (قوله هل يتنبه أم لا) أي أم لا يتنبه إلا بالصراحة وذلك كالو حضر عندك رجلان أحدهما تقدمت له محبة دون الآخر فتقول للمخاطب الذي هو غيرهما غادر تر يد صاحب غادر رأي من تقدمت له محبة غادر فتحذف السند إليه اختبار السامع هل يتنبه أم لا (٢٧٧) صاحب بقرينة ذكر الغدر إذ لا يناسب إلا صاحب

أولا يتنبه بذلك (قوله هل يتنبه أم لا) اعترض بأن هل اطلب التصور وأم اطلب التصديق وحينئذ فلا يصح أن تكون أم معادلة لهل فالصواب أين يتنبه أم لا وأجيب بأن في الكلام حذف همزة الاستفهام والأصل أهل يتنبه لأن أم المتصلة لازمة للهمزة فأم إنما عادت الهمزة لأهل ولا يقال يلزم على كون الأصل ما ذكر دخول الاستفهام على مثله وهو ممنوع لأن هل هنا بمعنى قد على حد قوله تعالى هل أتى على الإنسان حين من الدهر وحينئذ فلم يلزم ما ذكر كذا قال أرباب الحواشي وعبارة عبد الحكيم أم هنا منقطعة وما قيل إن الصواب في التعبير أين يتنبه أم لا ليس

(كقوله قال لي كيف أنت قلت عليل) لم يقل أنا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين (أو اختبار تنبيه السامع عند القرينة) هل يتنبه أم لا (أو) اختبار (مقدار تنبيهه) هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا

ثم مثل بما يصح أن يكون الحذف للاحتراز أو التخييل المذكورين فقال (كقوله قال لي كيف أنت قلت عليل) * سهر دأيم وحزن طويل

لم يقل أنا عليل للاحتراز أو التخييل المقررين أولهما مع لأن لكل امرئ في باب البلاغة ما نوى (أو) اختبار تنبيه السامع عند القرينة) هل يتنبه أم لا يتنبه إلا بالصراحة كما إذا حضر رجلان أحدهما تقدمت له محبة دون صاحبه فتقول للمخاطب غادر تر يد صاحب غادر اختبار السامع هل يتنبه أم لا السند إليه هو صاحب بقرينة نسبة الغدر إذ لا يناسب إلا صاحب (أو) اختبار (مقدار تنبيهه) ومبلغ ذكائه هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا كما إذا حضر شخصان أحدهما أقدم محبة من الآخر فتقول أحسن للأحسن والله وتر يد أقدمهما وهو زيد اختبارا لذكاء المخاطب هل يتنبه لهذا المحذوف بهذه القرينة التي معها خفاء وهي أن أهل الاحسان ذوو الصداقة القديمة دون حادتها أم لا

قال المصنف (كقوله قال لي كيف أنت قلت عليل) * سهر دأيم وحزن طويل

تقديره أنا عليل وهذا يصلح أن يكون مثالا لهذا وأن يكون مثالا للذي قبله وأن يكون مثالا للحذف لضيق اللقاة كما سيأتي والمعنى الأول هو ما يلزم عليه من عدم القابضة في الذكر والمعنى الثاني فيه نقص الفائدة وضعفها فالأول أعم من الثاني لأن في الثاني تحصيل الصيانة عن البعث فإن سلوك أضعف الدليلين عبث وعبارة المصنف التخييل وينبغي أن يقول للدول فانه وقع حقيقة لا تخييل هذا على ما اقتضاه كلامهم وقد تبعنهم فيه ولك أن تقول ليست القرائن أقوى من اللفظ بل مراد المصنف أن التكلم إذا حذف فقد خيل للسامع أن السند إليه منقول عليه بالعقل فلا يحتاج إلى ذكر وعلى هذا تعين ذكر التخييل * الثالث أن يقصد بحذفه اختبار تنبيه السامع عند القرينة أنه يتنبه أم لا وإنما قلنا عند القرينة لأن الفهم عند عدم القرينة لا سبيل إليه ولا يجوز الحذف حينئذ أو يعلم أن له تنبها ولكن يريد أن يختبر مقدار تنبيهه وهل يكتفي بقرينة بعيدة أو يحتاج إلى قرينة قريبة أول قرائن

بصواب على أن أم المتصلة قد تنجي معادلة لهل إلى قلة كما في الرضى اه كلامه وقول الشارح أم لا ليس فيه حذف المظوف وإبقاء الماظف لأن المحذوف جزء المظوف لا كله لأن لا المذكورة من جملته والمحكوم عليه بالمنع عند تحقق النجاة حذف المظوف بتمامه مع بقاء الماظف (قوله أو اختبار مقدار تنبيهه) أي مبلغ ذكائه هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا وذلك كما إذا حضر عندك شخصان أحدهما أقدم محبة من الآخر فتقول للمخاطب والله حقيق بالاحسان تر يد أقدمهما محبة وهو زيد مثالا حقيق بالاحسان فتحذف ذلك السند إليه اختبارا لمبلغ ذكائه هل يتنبه لهذا المحذوف بهذه القرينة التي معها خفاء وهي أن أهل الاحسان ذوو الصداقة القديمة دون حادتها أولا يتنبه له وقد حكى عن بعض الخلفاء من بني العباس أنهم ركب سفينة مع واحد من قدمائه فسأل الخليفة ذلك الواحد أي طعام أشهى عندك فقال مع البيض السلوق فاتفق عودهما هنالك في القابل فقال له الخليفة مع أي شيء فاجاب النديم مع الملح فتعجب من استحضاره

وقوله

فتى غير محبوب الفنى عن صدقه * ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت
أضاءت لهم أحسابهم ووجوههم * دجى الليل حتى نظم الجرع ناقبه
نجوم سماء كلها انقض كوكب * بدا كوكب تأوى اليه كواكبه

وقول بعض العرب فى ابن عمه موسر سألته فنهه وقال كم أعطيتك مالى وأنت تنفقه فيما لا ينفعك والله لأعطينك فتركه حتى اجتمع القوم
فى ناديتهم وهو فيهم فشكاه الى القوم وذمه فوثب اليه ابن عمه فطمه فأنشأ يقول
سريع الى ابن العم يطم وجهه * وليس الى داعى الداء بسريع
حريص على الدنيا مضيع لدينه * وليس لما فى بيته بمضيع

وكال تنبيهه ويقظنه * ثم اعلم أن القرائن (٢٧٨) عند الحذف فتكون فى غاية الوضوح بحيث لا يزد كر اللفظ معها على

(أوابهام صونه) أى السند اليه (عن لسانك) تعظيما له

(١) أومن مثل هذين الوجهين إما لصعوبة أولاد دعاء الظهور وما ذكرناه كافى فى التصوير فتأمل (أو
ل) إيهام (صونه عن لسانك) تعظيما له كما يحذف عند بناء الفعل للفعل فىقال رزقنا ومطرنا تعظيما لذكر
اسم الرازق وصونه عن رذالة لسانك فتقول عند حذف السند اليه من غير انابة مقرر للشرائع وموضح
للدليل فيجب الاتباع تر يدرس رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تذكره تعظيما وسواله عن لسانك وإنما قال إيهام
الصون لانه اذا كان يكفى فى الحذف قصدا إيهام الصون فأحرى عند قصد الصون بالفعل كما فى المثال

* الرابع إيهام صونه عن لسانك لتعظيمه أو صون لسانك عنه وتحقيره وقول المصنف إيهام كقوله فى
السابق تخييل ولا يأتى فيه ذلك الجواب ولو قال لا صون لكان جيدا وقد يجاب عنه بأن الصون ليس
هو الترك بل قصده للصيانة وهولم يوجد بل وجد ما يوهمه ومثال الأول

سأشكر عمرا ان تراخت منيتى * أيا دى لم تمن وان هى جلت

فتى غير محبوب الفنى عن صدقه * ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت

ها لا بى الأسود الدؤلى يمدح عمرو بن سعيد بن العاصى وكذلك قول الآخر

أضاءت لهم أحسابهم ووجوههم * دجى الليل حتى نظم الجرع ناقبه

نجوم سماء كلها انقض كوكب * بدا كوكب تأوى اليه كواكبه

ولو عبر المصنف بقوله لقصد التعظيم لمثلنا ذلك بقوله تعالى سورة أنزلناها وفى هذا المعنى يقول يزيد
واياك واسم العامرية انتى * أغار عليها من فم التكلم

ومثال الثانى قوله تعالى صم بكم عمى وقوله وما أدراك ما هيه نار حامية وإنما يصح التخييل بهاتين الآيتين
السكريتين لصون اللسان عن السند اليه باعتبار لسان الفارى لما لا يخفى وكقوله

سريع الى ابن العم يطم وجهه * وليس الى داعى الداء بسريع

يقول عن ابن عمه لطمه الأصل هو سريع فحذفه تحقيرا له وسيأتى ذكر هذا البيت فى البدع مثلا لرد
العجز على الصدر وفيما ذكرناه من الشواهد لهذا الذى قبله نظر لجواز أن يراد إيهام التعيين أو الاختصار
أو غير ذلك وفى معنى صون اللسان يقول الشاعر ولقد علمت بأنهم نجس * واذا ذكرتهم غسلت فى

تركه وقد تكون خفية
فاذا كانت القرينة فى
ذلك لموضع شأنها
الخفاء حذف السند اليه
حينئذ لا اختبار مقدار
التنبه بخلاف ما اذا كانت
واضحة جدا فالحذف
حينئذ بمنزلة الذكر فلا
يناسب حينئذ تلك النكتة
ولذا قيد الشارح القرائن
فى هذا الموضع بالخفية
واستشكل بأن المخاطب
ان كان عالما بالقرينة
فلا معنى للحذف للاختبار
وان لم يكن عالما فلا يجوز
الحذف والجواب أن
القرينة يكفى فيها ظن
التكلم أن المخاطب عالم
بالقرينة فان قلت حيث
كان يكفى فى القرينة ظن
التكلم علم المخاطب بها فما
معنى قوله مقدار أجب
بأنه إنما أتى به ليكون
المقصود تيقن التنبه

والظن لا يستلزم اليقين كذا فى تجز يد نسخة شيخنا الحنفى (قوله أو إيهام صونه الخ) نحو مقرر للشرائع موضح للدلائل وقوله
فيجب اتباعه تر يدرس رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبر هنا بالإيهام وفما سبق بالتخييل لحض التفتن لان الأول من الصور الخيالية والثانى
من المعانى الوهمية وقد يقال أراد بقوله أو إيهام الخ أن الصون المذكور أمر وهمى محض لا تحقق له أصلا بخلاف الصندول الى أقوى
الدليلين فان له شائبة ثبوت فى الجملة قاله الفنارى وأعرض على المصنف بأن حذفه فيه صون له حقيقة عن مخالطة اللسان وحينئذ فلا
وجه لذكر الإيهام وأجب بأن المراد صونه عن تنجيسه بواسطة المرور على اللسان ولا شك أن صونه عن التنجيس أمر موهوم لا يحقق
أو المراد بالإيهام إيقاع شيء فى وهم السامع أى فى ذهنه ولو كان على سبيل التحقيق قاله الشارح فى شرح الفتاح وما ينبغى أن يعلم أنه كما
يجوز أن يعتبر من مقتضيات حذف السند اليه إيهام صونه عن لسانك أو عكسه يجوز أن يعتبر إيهام صونه عن سماع المخاطب أو عكسه

(١) قوله أومن مثل الخ هكذا فى النسخ ولتحذر العبارة فلعل فيها تحريفا كتبه مصححه

وعليه قوله تعالى صم بكم همى وقوله تعالى وما أدراك ما هي منار حلمية وقيام القرينة شرط في الجميع

(قوله أو عكسه) نحو موسوس ساع في الفساد فتجب مخالفته تريد الشيطان (قوله أى تيسره) أى للتكلم (قوله لدى الحاجة) متعلق بتأني (قوله نحو فاجر) أى بنحو قولك عند حضور جماعة فيهم عدو فاجر فاسق وتريدز بدا الذي هو العدو ومثلا فتعذفه ليتأني لك الانكار عندلومه لك على سبه أو تشكيه منك فتقول ماسميتك ما عنيك (قوله عند (٢٧٩) قيام القرينة) ظرف لمحذوف أى يقال ذلك

عند قيام القرينة (قوله ليتأني الخ) علة للحذف أى فتعذفه ليتأني الخ (قوله تعينه) أى إما لان المسند لا يصلح الاله أو لكانه فيه بحيث

لا يسبق الذهن الى غيره أو لكونه متعينا بين التكلم والمخاطب (قوله يغنى عن ذلك) أى عن تعينه لان العبث بذكره لا يكون الا بعد تعينه فالتعين داخل في الاحتراز المذكور فمضى تعين المسند اليه كان حذفه احترازا عن العبث واذا كان كذلك فلا يصح جعله قسيما له (قوله فيما ذكرنا له) أى للتعين (قوله خالق لما يشاء الخ) أى فقد مثلوا بهذا الحذف المسند اليه تعينه لظهور أنه لا خالق سواه ولا يقال ان الحذف فيه للاحتراز المذكور لما فيه من سوء الأدب وان كان صحيحا في نفسه وقد يقال هذا البحث ساقط من أصله لان المقصد الى التعين مقارن للقصد للاحتراز عن

(أو عكسه) أى ايها صون لسانك عنه تحقير له (أو تأني الانكار) أى تيسره (لدى الحاجة) نحو فاجر فاسق عند قيام القرينة على أن المراد زيد ليتأني أن تقول ما أردت زيدا بل غيره (أو تعينه) والظاهر أن ذكر الاحتراز عن العبث يغني عن ذلك لكن ذكره لأمرين أحدهما الاحتراز عن سوء الأدب فيما ذكرناه من المثال وهو خالق لما يشاء فاعل لما يريد أى الله تعالى والثاني التوطئة والتمهيد لقوله (أو ادعاء التعين) له

(أو) لا يهام (عكسه) وهو صون لسانك عنه تحقير له فتقول موسوس وساع في الفساد فيما ضر وما نفع فوجب مخالفته تريد الشيطان فتعذفه لقصص صون للسان أو لا يهام صون للسان عنه (أو) (لتأني الانكار) أى تيسره للتكلم (لدى الحاجة) أى عند الحاجة الى الانكار فتقول عند حضور جماعة فيهم عدومهان فاسق فاجر لئيم والله تريدز بدا الذي هو العدو ومثلا ليتأني لك الانكار عندلومه أو تشكيه فتقول ماسميتك ما عنيك (أو) (ل) (تعينه) أى المسند اليه وهذا لو كان يمكن أن يدعى دخوله في الاحتراز لكن ذكر لان حذف الجلالة لا يقال فيه للاحتراز المذكور لما فيه من سوء الأدب فتقول مثالا خلق كل شيء مرازق كل شيء ومعلوم أن هذا الوصف ليس بالله عز وجل فيقال له حذف المسند اليه هنالتعينه لظهور أن لخالق ولا رازق سواه وذكره أيضا ليكون توطئة لقوله (أو ادعاءه) أى التعين

وقوله أو عكسه معطوف على ايها أى او ايها صون لسانك عنه ولا يصح عطفه على صونه لانه يكون لا يهام أحد الأمرين وليس هو المراد الخامس لتأني الانكار عند الحاجة لانه قد تدعو الحاجة الى التكلم بشيء ثم تدعو الحاجة لانكار مثاله أن يذكر شخص فتقول فاسق ثم تخشى من غائلة ذلك فتنكره فلو قلت زيدا فاسق لقامت البينة بذلك ولم تستطع الانكار لا يقال كيف ينفع الانكار مع القرينة لانا نقول القرينة ترجع أحد الطرفين ترجيح لا يسوغ الشهادة لا يقال فهذا حينئذ مدعاة الى الكذب المحرم لانا نقول نحن نتكلم على أسباب الحذف التي لاحظتها العرب سواء كان ذلك شرعا أم لائم نقول قد يجب الانكار والكذب كما اذا كان فيه مصلحة شرعية ثم انما يتأني ذلك اذا لم يكن استفهام فلو قيل لك ما زيدا فتقول فاسق لم ينفع الانكار بعد ذلك ولم يصدق النكر حتى لو قال له ما حال زوجتك فقال طالق لم يصدق اذا ادعى عدم ارادتها السادسة التعين فيه أى أن ذلك المسند معين للمسند اليه منحصريه فلا حاجة لذكره كقولك خالق لما يشاء أى الله قيل وقول السكاكى لما يشاء لا حاجة لذكره وانما ذكره اعترافا لأنهم يرون أن العبد خالق وليسكن لكل ما يشاء وفيما قيل نظر لان هذا المثال هو المطابق لقوله سبحانه وتعالى يخلق الله ما يشاء ان الله على كل شيء قدير وقوله تعالى و ربك يخلق ما يشاء ويختار فعمل السكاكى لم يقصد بقوله لما يشاء الاحتراز بل قصد التأني بالآية الكريمة قلت وهذه الفائدة داخلة في الأولى الآن يقال المقصود الاعلام بالتعين أو احضاره في ذهن السامع وهذا القسم بهذا المثال هو الجدير بأن يقال فيه ترك المسند اليه لدلالة العقل ويسمى الأول دلالة المعنى وقوله أو ادعاء التعين فهو كقوله يعطى بكرة يعنى السلطان ولو قال المصنف ادعاء التعين إما ادعاء مطابقا

العبث فجاز أن يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وأن يقصد امعا وحينئذ فلا يغني ذكر الاحتراز عن العبث عن ذلك اذ قد يكون نكتة الحذف للقصد للبلوغ التعين دون الاحتراز وان كان ذلك حاصل من غير قصد وكذا يقال في سائر النكت التي يمكن اجتماعها أو يقال ان الحذف للاحتراز عن العبث ملحوظ فيه العبث بسبب دلالة القرينة على انراد والحذف للتعين ملحوظ فيه العبث من حيث عدم صلاحية المسند لتعريف المسند اليه المحذوف فتأمل (قوله أو ادعاء التعين) أظهر في محل الاضمار لثلاثتهم عود

الضمير على الانكار من قوله أو تأتي الانكار كذا قيل وبعده الاضمار في تعيينه مع أنه أقرب الى الانكار فلهذا الأولى أن يقال إنما أظهره لتوهم رجوع الضمير للسند اليه بكتبة الضمائر المتقدمة (قوله نحو وهاب الاولف الخ) أي في حذف السند اليه لادعاء تعيينه وأنه لا يتصف بذلك غيره من رعيته وإنما كان تعيينه بذلك ادعائيا لانه يمكن أن غيره من رعيته يعطى ذلك (قوله بسبب ضجرو سامة) هما بمعنى واحد فالعطف مرادف أو تفسيري وذلك كافي قوله قلت عليل فلم يقل أنا لضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب الضجر الحاصل له من الضنى (قوله أوفوات فرصة) عطف على ضجر وفي الكلام حذف مضاف أي خوف فوات فرصة لان للقتضى للحذف خوف الفوات لانفس الفوات والفرصة بضم الفاء ما يفتن تناوله وقرر بعضهم أنها قطعة من الزمان يحصل فيها القصد وانظره (قوله أو محافضة على وزن) أي كافي قولك قلت عليل فلم يقل أنا لعل لضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب المحافظة على الوزن لان ذكر السند اليه يفسد ذلك الوزن (قوله أو سجع) أي في التثرو هو كالروى في الشعر أي كافي قولهم من طابت سريرته حمدت سيرته لم يقل حمد الناس سيرته لضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب المحافظة على السجع اذ لو ذكر لكأنت الأولى مرفوعة والثانية منصوبة قال الحفيد محل حذف السند اليه لضيق المقام عن الاطالة بسبب المحافظة على السجع والقافية اذا كان تقديم السند الذي يحصل به السجع واجبا كأن كان من أدوات الاستفهام مثل قولك طلب (٢٨٠) الحبيب ألفين فقلت له أين فالسند اليه محذوف لاجل المحافظة على

السجع تقديره أين هما والخبر واجب التقديم لانه اسم استفهام فلو كان السند جازئ التقديم حصلت المحافظة على السجع بتأخيره من غير حاجة لحذف السند اليه كما اذا قيل طلب الحبيب ألفين فقلت له على العين فإنه لو قيل هما على العين لصح وحصل السجع ورد ذلك بأنه لا يتم الا لو شرط في النكات أن لا يحصل الشيء الامن هذه الخصوصية وهو ممنوع كما حقق في محله اه

نحو وهاب الاولف أي السلطان (أو نحو ذلك) كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجر وسامة أوفوات فرصة أو محافضة على وزن أو سجع أو قافية أو ما شبه ذلك كقول الصيد غزال أي هذا غزال فتقول وهاب الاولف مقيم العدل تريد السلطان وتحذف لادعاء تعيينه وأنه لا يتصف بذلك غيره من رعيته (أو) لـ (نحو ذلك) كضيق المقام عن اطالة الكلام بذكر السند اليه بسبب ضجر وسامة اليه من علته فضايق صدره عن ذكر السند اليه وكخوف فوات فرصة وهي ما يفتن تناوله بسبب الاطالة بذكر السند اليه كقول الصيد عند عروض ابصار الغزال يزال غزال أي هذا غزال فاصطادوه فحذف هذا لان ذكره بحسب رغبته في التسارع اليه وتوهمه ان فيه طولا كثيرا يفيت به زعمه ومحافظة على وزن في البيت لان ذكر السند اليه يفسد ذلك الوزن ويصح التمثيل له بقوله قلت عليل اذ لو ذكره لم يستقم الوزن والمحافظة على قافية في آخر البيت لان ذكره يبطلها أو سجع في التثرو هو كالروى في أو غير مطابق لكان أحسن وسيأتي عن قريب ما قد يورد على هذا (تنبيه) ينبغي أن يلحق هذا بما يحصل به القصور ويدكر في بابه وقوله أو نحو ذلك ذكر في الايضاح بعد ذكره انه يترك اذا كان ذكره عبثا أنه يحذف اما لذلك واما لذلك مع ضيق المقام ومقتضاه ان ضيق المقام قد يقصد منضمنا الى غيره لاستقلا والكاكي جعله فائدة مستقلة فقيمة للعبث ثم كيف يحسن أن يكون ذلك علة مستقلة وجزء علة أخرى وهذا القسم يصلح أن يمثل له بقوله قال لي كيف أنت قلت عليل *

لان

ابن قاسم (قوله أو قافية) أي في آخر البيت وذلك كافي قوله:

وما المرء الا كالشهاب وضوئه * يحور رمادا بعد إذ هو ساطع

وما المال والأهلون الا ودائع * ولا بد يوما أن ترد الودائع

فلو قيل أن يرد الناس الودائع لاختلت القافية لصبر ورهاتهم مرفوعة في الاول منصوبة في الثاني وكافي قوله:

قد قال عدول مناك آتى * فأجبت وقلت كذبت متى

فقال حبيبك ذو خفر * وكبير السن فقلت فتى

فالسند محذوف لاجل المحافظة على القافية تقديره متى الاتيان وهو فتى ثم ان الفرض من الحذف المحافظة على القافية وان كان فيه أيضا محافظة على الوزن لانه غير مقصود وفرق بين الحاصل قصدا والحاصل من غير قصد فاندفع ما يقال ان مقابلة المحافظة على الوزن بالمحافظة على القافية تفيد تباينهما وعدم اجتماعهما وليس الامر كذلك (قوله وما أشبه ذلك) عطف على ضجر (قوله كقول الصيد) مثال لفوات الفرصة وحينئذ فالأولى اتصاله بفعال الايهام وقوله كقول الصيد أي مخاطبا للجوارح عند ابصارها لغزال غزال أي هذا غزال فاصطادوه فحذف هذا لان رغبته في التسارع اليه توهمه أن في ذكره طولا كثيرا يفيت به زعمه وفي بعض

النسخ كقولك لصياد هو ظاهرة (قوله وكلاخفاء عن غير السامع) قال سم الظاهر أنه عطف على قوله كضيق المقام وعلى هذا لم يكن الشارح مبينا لما أشبه ذلك الواقع في كلامه وبينه بعضهم بقوله كسرعة التنبيه كأن يقال خطف المال لمن وضع ماله قريبا منه أي المختلس خطف المال وكتبه جيل السرة بالمسند نحو دينار أي هذا دينار وكالخوف منه أو عليه فكل هذا من جملة أسباب ضيق الكلام عن الطول وفي ابن يعقوب أن الاخفاء المذكور بيان لذلك المشبه وعليه فهو عطف على قول الصائد ويكون من جملة أسباب ضيق المقام عن الطول (قوله مثل جاء) أي وتريد زيدا لقيام القرينة عليه (٢٨١) عند المخاطب دون غيره فلو قيل جاز يدا لا تنظره كل

من كان جالسا لاجل الطلب منه مثلاً ثم ان قوله

كلاخفاء عن غير السامع

الأولى أن يقول بدله عن

غير المخاطب وذلك لان

الحاضرين ان كانوا

سامعين كان الاخفاء عن

غيرهم ممن لم يسمع

فلا يصح قوله من الحاضرين

وان كانوا غير سامعين فلا

حاجة للاخفاء عنهم

وأشبه بأن المراد بقوله

عن غير السامع أي عن غير

من كان مقصودا بسماع

ذلك الخبر وحيث أنه فهو

مساو لقولنا عن غير

المخاطب (قوله مثل

رمية من غير رام) أي

هذه رمية مصيبة من غير

رام مصيب بل من رام مخطئ

لخلف المسند اليه ولم يقل

هذه اتساعا للاستعمال

الوارد على تركه لان هذا

مثل يضرب لمن صدر منه

فعل حسن وليس أهلا

لصدوره منه والأمثال

لا تغير وأول من قال هذا

المثل الحكم بن عبد غوث

المصري حين نذر أن يدبح

وكلاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام أو ترك نظائره مثل الرفع على المدح أو الذم

الشعر لأن ذكره يفسده وأمثلة ما ذكر كثيرة وما أشبه ذلك كلاخفاء عن غير المقصود سماعه من الحاضرين فتقول جاء وتريد زيدا لقيام القرينة عند المقصود سماعه دون غيره كما قيل أن أناسا أرسل رسولاً يأتي بالمرسل اليه فقال له اذهب اليه فان وجدته فلا تقل له وان لم تجده فقل له ثم ذهب الرسول فعاد ولم يأت به فقال يا سيدي ذهب اليه فلم أجده فقلت له ثم جاء فلم يجي ومعنى الكلام الاول ان وجدت الرقيب فلا تقل للبعوث اليه وان لم تجد الرقيب فقل للبعوث اليه ومعنى الثاني ذهبت الى البعوث له فلم أجدر الرقيب فقلت للمرسل اليه ثم جاء الرقيب فلم يجي المرسل اليه وهذا الكلام ولو كان من غير هذا الباب لكن فيه من الجملة الاخفاء عن غير المقصود سماعه بحسن النظر له ليفهم المراد وكاتباع الاستعمال على تركه لكونه مثلاً لا يغير كقولهم رمية من غير رام يضرب مثلاً لمن صدر منه ما ليس أهلاً للصدور منه وكرر ذكره في نظائره مثل ما فيه الرفع على المدح كقولنا الحمد لله أهل الحمد أي هو أهل الحمد والرفع على الذم كقولنا أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بالرفع أي هو الرجيم أو الرفع على الترحم كقولنا اللهم ارحم عبدك المسكين بالرفع أي هو المسكين فالرفع على هذه الاوجه يوجب الحذف فان قلت هذا وظيفة نحوي لا بياني اذ ليس فيما ذكر مطابقة لمقتضى الحال بل غاية ما هنا أن الحذف ملازم لاقتضاء العربية ذلك قلنا التنبيه لكون هذا الكلام لا يعدل فيه عن الحذف لان فيه الخروج عن حكمه فيما يوضع فيه من المقامات حتى انه لو لا ذلك لرجع الى أصل الذكر هو زائد على مطلق وجوب الحذف في العربية فيما

لأن الاستفهام قد يكون مع ضيق المقام عن طول الاجابة وهي حالة العليل وقد يكون مع اتساعه كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام قال هي عصاى وذكر السكاكى من أسباب الحذف ككون الاستعمال واردا على تركه أو ترك نظائره كقولهم رمية من غير رام وكقولك نعم الرجل زيد على قول من يرى أن التقدير هو زيد وقيل عكسه وقيل زيد مبتدأ خبره نعم الرجل وهذا السبب يدخل فيه جميع المواضع التي ذكر التنحية وجوب حذف المبتدأ فيها وهي اذا أخبر عنه بـت مقطوع بمدح أو ذم أو ترحم أو بمصدر بدل من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة أو بصريح قسم وبدلاً سماً اذا رفع الاسم بعده وفي المصدر الذي انتصب توكيداً للجملة نفسها اذا رفعت نحو صنع الله وذكر المبرد نحو قولهم دار فلانة أي هذه دار فلانة وفي قولهم من أنت زيد أي مذكورك زيد وقولهم لا سواء وقد يحذف سرورا بالمسند كقولك غزال أي هذا غزال يخاطب من يريد صيده **تنبيه** اقتصر المصنف على المبتدأ من السند اليه لان الفاعل لا يحذف عند البصريين وما ندر من ذلك في قام الناس لا يكون زيدا ونحوه على رأى ابن مالك لا عبرة به ولعله لم يقصد الحذف وكذلك مواضع يسيرة فان جوزنا حذفه كما هو مذهب

(٣٦ - شروح التلخيص أول)

مهارة أي بقرة وحش على الغنم يغني معجمة فباء معجدة ثم غين معجدة أضافاً بواحدة وهو جبل بمنى وكان من أرمى الناس فصار كل يرمى مهارة لا يصيها رمية ولم يمكنه ذلك أياما حتى كاد أن يقتل نفسه ثم ان ابنه مطعماً خرج معه الى الصيد فرمى الحسم مهاتين فأخطأهما فلما عرضت الثالثة رماهما مطعماً فأصابها وكان اذ ذلك لا يحسن الرمي فقال الحكم رمية من غير رام (قوله أو ترك نظائره) عطف على تركه أي وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه في نظائره (قوله مثل الرفع) أي مثل ما فيه الرفع على المدح أي لاجله كقولك الحمد لله أهل الحمد أي هو أهل الحمد (قوله أو الذم) أي ومثل ما فيه الرفع على الذم أي لاجله نحو أعوذ بالله

من الشيطان الرجيم بالرفع أى هو الرجيم (قوله أو الترحم) أى ومثل ما فيه الرفع على الترحم أى لاجل انشائه كقولك اللهم ارحم عبدك المسكين بالرفع أى هو المسكين بالرفع فى هذه الأوجه اتباعاً لتركه فى نظائره أعنى قول العرب اللهم ارحم عبدك الفقير ومررت بزيد الحبث أو الكريم والحاصل أنه ورد عن العرب الحمد لله الكريم بالرفع مثلاً فلو قلت الحمد لله أهل الحمد بالرفع فقد تركت المسند إليه اتباعاً للاستعمال الوارد فى نظائره وهو الحمد لله الكريم الذى ترك فيه المسند إليه لافادة انشاء المدح وكذا يقال فى الذم والترحم * واعلم أن الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد على تركه واتباع الاستعمال الوارد على تركه فى النظر أنه فى الأول يكون الكلام فى الاستعمالين واحداً سواء كان الاستعمال قياسياً أو لا وفى الثانى (٢٨٢) الكلام الثانى غير الأول ولا بد أن يكون الأول قياسياً (قوله فليكونه

أو الترحم) (وأما ذكره) أى ذكر المسند إليه (فليكونه) أى الذى ذكر (الأصل) ولا مقتضى للعدول عنه ذكر وبه طابق الكلام مقتضى حال استعماله وهذا وظيفة بيانى والفرق بين اتباع الاستعمال واتباع الترك فى النظائر أن الأول يجوز أن يرد على خلاف القياس ولا يتصور فيه من يتسكك بغيره ويكون قضية عينية كمثل مخصوص والثانى لا يكون الامقيساً (١) وجود متسكك فيه بغير الحذف والله أعلم ثم أشار الى نكتة الذكر فقال (وأما ذكره) أى المسند إليه (فليكونه) أى الذى ذكره (الأصل) ولا مقتضى للعدول عنه بأن لم تحضر نكتة ترجح الحذف والاحتراز عن العبث ولو كان يمكن دائماً وجود القرينة لكان لا يلزم مراعاته واستحضاره فقد يكون الخطاب مع من لا يعدد عبثاً والموجب للحذف وقوع نفس الاحتراز لا إمكانه

الكسائى كان حذفه ما يتأتى فيه من الاعتبارات السابقة فى حذف المتبادر من ما لا يتأتى مثل السرور بالمسند فانه حاصل حذف الفاعل ثم ذكر لأن المسند الى الفاعل مقدم عليه ص (وأما ذكره الى آخره) ش ذكر المسند إليه يكون لأحد أمور ١ الأول انه الأصل وثالث أن نقول هذا لئلا يعارض كلام من مقتضيات الحذف فما تصنع حينئذ تعارض مقتضيين فينبغى أن يزاد فيه ولا مقتضى للحذف كما فعل فى الإيضاح ليدل على أن الأصل أنما يعارض حيث لا مقتضى بإمارة وقولنا ولا مقتضى سواء شرط للتعليل لاجزء غير فرار من التعليل بالعدم ٢ الثانى أن يضعف التعويل على القرينة هذه عبارة وتلك أن تقول ان كان المراد ان القرينة ضعيفة فى نفسها لا يغلب على الظن إفادتها فلا مقتضى للحذف فان القرينة الدالة على المحذوف شرط الحذف وان كان المراد ضعف اعتماد السامع عليها لعدم ثبوتها فلا يسوغ الحذف حينئذ أو المراد ضعف تعويل المتكلم عليها فذلك عبارة عن عدم الحذف وان أراد أن الاعتماد على القرينة فى نفسه ضعيف أو أن المتكلم يفرضه ضعيفاً كان منافياً لقوله فيما سبق يحذف للاعتماد على أقوى الدلائل العقل واللفظ وفرض المتكلم القوى ضعيفاً لا موجب له ٣ الثالث أن يقصد التنبيه على غباوة السامع حتى انه لا يفهم الا بالتصريح وينبغى أن يقول انهم غباوته لان التنبيه على غباوته إنما يكون عند غباوته وحينئذ لا يسوغ الحذف واذا لم يسغ وجب الذكر لانه الأصل ولا مقتضى للحذف ٤ الرابع أن يقصد زيادة الإيضاح والتقرير فان قلت قد تقدم ان الدلالة

الأصل) أى الكثير أو ما ينبغى عليه غيره وحينئذ فلا يعدل عنه الا لمقتضى يقتضى الحذف (قوله ولا مقتضى الخ) الجملة حالية أتى بها لتقييد كون الاصلة مقتضية للذكر ومرجحاً له أى أن محال ذلك اذا لم يكن هناك نكتة تقتضى الحذف وأما اذا وجدت فلا تكون الاصلة من مقتضيات للذكر بل تراعى نكتة الحذف وهذا بخلاف بقية النكات فان كلامها يصلح بمجرد نكتة حتى اذا وجد معه نكتة للحذف فلا بد من مرجح لاحدهما ولهذا قيد ما هنا بقوله ولا مقتضى للعدول عنه دون بقية النكات ثم ان مراد المصنف بقوله ولا مقتضى أى فى قصد المتكلم وحينئذ اندفع ما يقال ان الكلام فيما

قامت القرينة العينية للمحذوف كما يدل عليه سابق كلامه ولا حقه والاحتراز عن العبث وتخيل العدول متحقق فى جميع صور الذكر ولازم له كيف يقول ولا مقتضى للعدول عنه مع أن مقتضى للعدول عنه موجود دائماً وحاصل اجواب أن المدار على قصد المتكلم فالمقتضى للعدول وان كان موجوداً لكان قد لا يقصد المتكلم جعله نكتة للحذف (قوله للعدول) متعلق بمقتضى وخبر لا محذوف تقريه حاصل هذا هو الظاهر ان قلت مقتضى هذا الاعراب تنوين الاسم لأن تشبيهه بالمضاف على حد ما مراراً يزيد عندنا قلت تنوين التشبيه بالمضاف مذهب البصريين وذهب البغداديون الى جواز ترك تنوينه الحاقاً به فى ذلك بالمضاف كما ألحق به فى الاعراب وخرج عليه حديث الهم لا مانع لما أعطيت ويصح أن تكون اللام زائدة فى المضاف اليه كما جوزه سيبويه فى لاغلامى لك ولا اشكال حينئذ فى ترك التنوين لانه مضاف أو أن اللام غير زائدة والمجرور معمول لمحذوف أى ولا مقتضى مقتضى للعدول عنه وحينئذ فترك

وإما للاحتياط لضعف التعويل على القرينة وإما للتنبيه على غباوة السامع وإما لزيادة الإيضاح والتقرير

التنوين لانه مفرد مبني (قوله لضعف التعويل على القرينة) أي إالحفاؤها في نفسها وإما لاشتباه فيها وأورد عليه أن هذا يقتضي أن اللفظ أقوى من القرينة العقلية فيخالف ما سبق من أن القرينة العقلية أقوى حيث قال هناك أول تخيل المدول إلى أقوى الدليلين الخ فانه صريح في أن القرينة أقوى من اللفظ وأجاب الشارح في شرح المفتاح بأن هذا بالنسبة إلى قوم وذاك بالنسبة إلى قوم آخرين فقد تكون دلالة اللفظ أقوى بالنسبة إلى قوم وأجاب السيد عيسى الصفوي بأن جنس القرينة العقلية أقوى من جنس اللفظ وعليه ينبغي ما تقدم وهو لا ينافي أن يكون بعض أفراد اللفظ أقوى من القرينة العقلية وعليه ينبغي ما هنا (قوله أول تنبيه على غباوة السامع) أي تنبيه الحاضرين على غباوة السامع أي المقصود بالسامع وحاصله أن يذكر المسند إليه مع العلم بأن السامع فاهم له بالقرينة لأجل تنبيه الحاضرين على غباوة السامع إما المقصد إفادة أنها وصفه أول قصداها تته فيقال في جواب ماذا قال عمرو وعمر وقال كذا ولو كان لا يجوز على ذلك السامع غفلة عن سماع السؤال ولا عدم الفهم منه (٢٨٣) تنبيهها على أنه غي لا ينبغي أن يكون الخطاب معه

الا هكذا (قوله أوزيادة الإيضاح) أي إيضاح المسند إليه بمعنى انكشافه لفهم السامع أي لذنه وقوله والتقرير أي التثبيت للمسند إليه في نفس السامع ثم إن لفظ الزيادة يفهم أن في القرينة إيضاحا وتقريراً للمسند إليه وفي ذكره معها زيادتهما وليس كذلك لأن المسند إليه إذا دل عليه بالقرائن عند الحذف فكأنه ذكر فإذا صرح به فكأنه ذكر ثانياً فيحصل حينئذ زيادة الانكشاف وأصل التقرير الذي هو الإثبات مع التكرار لزيادته وأجيب بأن قوله والتقرير عطفاً على زيادة وأنه

(أول احتياط لضعف التعويل) أي الاعتماد (على القرينة أول تنبيه على غباوة السامع أوزيادة الإيضاح والتقرير) وعليه قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون

(أول احتياط لضعف التعويل على القرينة) أي يكون الذكر للاحتياط لأن فهم السامع من اللفظ أقرب من فهمه من القرينة إالحفاؤها ولعدم الوثوق بنباهة السامع ولا ينافي هذا ما تقدم من أن العقل أقوى الدليلين لأن ما تقدم بحسب النخيل والنظر إلى مأخذ العقل مع ذات اللفظ وما هنا بحسب الحقيقة والنظر إلى العقل من القرينة واللفظ (١) فالتقارب بينهما يجعل اللفظ في أخذ المعنى منه أقوى من القرينة لا يوجب تخيل قرن اللفظ في الجملة على العقل في الجملة حتى ينافي التخيل السابق لجواز عدم التبادر كذلك فليتأمل فعل هذا يقال مثلاً عند قول السائل ماذا قال عمرو وعمر وقال كذا وكذا لضعف التعويل على قرينة السؤال لأن بعض السامعين مثلاً تجوز عليه الغفلة عن السامع لها والتنبيه للفهم منها ولو كان الفهم منها واضعاً في نفسه (أو) علم أن السامع فهم المسند إليه بالقرينة ولكن ذكره (للتنبيه على غباوة) (السامع) إما لأنها وصفه أول قصداها تته فيقال في ماذا قال عمرو وعمر وقال كذا وكذا ولو كان لا يجوز على السامع غفلة عن سماع السؤال ولا عدم الفهم منه تنبيهها على أنه غي لا ينبغي أن يكون الخطاب معه الا هكذا (أو) (لزيادة الإيضاح) للمسند إليه (والتقرير) (والتقرير) زيادة الإيضاح متقاربان

مع الحذف أقوى قلت لسكنها بما احتاجت إلى فكر ونظر بخلاف الصراحة * الخامس اظهار تعظيمه بالذكر كقولك القهار يصون عباده لعظم هذا الاسم أو أهاتته لما يدل عليه اسمه من الحفارة كقولك الامين ابليس * السادس التبرك باسمه كقولك محمد رسول الله خير الخلق * السابع الاستلذاذ بذكره كقولك الله خالق كل شيء ورازق كل حي وعد السكاكي هذين شيئاً واحداً لان بينهما

عطف على الإيضاح ويراد بالتقرير مطلق الإثبات لا الإثبات مع التكرار فتقريره أي تنبيهه في ذهن السامع حاصل عند الحذف لوجود القرينة المعينة له وفي الذكر زيادة لان الدلالة اللفظية اجتمعت مع الدلالة العقلية (قوله وعليه) أي على ذكره زيادة الإيضاح والتقرير جاء قوله تعالى أولئك على هدى الخ أي حيث لم يحذف فيه المسند إليه أعني اسم الإشارة الثاني ويجعلهم المفلحون خبراً عن اسم الإشارة الأول بطريق العطف لأجل زيادة الإيضاح أي الانكشاف والتقرير والتنبيه على اختصاصهم بالفلاح في الآجل كما اختصوا بالهدى في العاجل فجعل كل من الأمرين في تمييزهم به عن غيرهم بمثابة ما لو انفرد أحدهما على حدة في كفاية التمييز والحاصل أن تكرر أولئك أفاد اختصاصهم بكل واحد من الفلاح والهدى ميمزاً لهم عن عداهم ولو لم يكرر وعطف قوله هم المفلحون على قوله على هدى من ربهم لاحتمل ذلك باعتبار تسلط اسم الإشارة على المعطوف واحتمل اختصاصهم بالمجموع لان مع الحذف لا يتضح التكرير كمال الإيضاح فيكون المجموع هو المميز لا كل واحد فيفوت المعنى المقصود الذي أفاده التكرير وانما لم يقل كقوله تعالى لانه ليس من قبيل ما لو لم يذكر لكان المسند إليه مخدوفاً لأنهم المفلحون اذا لم يذكر المسند إليه يكون معطوفاً على الخبر أعني على هدى أو على جملة أولئك على هدى من ربهم فيكون من عطف الجمل وعلى الاحتمالين لا حذف للمسند إليه فتأمل

(١) قوله فالتقارب إلى قوله قرن اللفظ كذا في الأصل وامل في العبارة تحريفاً فتأمل كتبه مصححه

واما لظاهر تعظيمه أو اهاتته كما في بعض الأسامي الحمودة أو المذمومة وإما للتبرك بذكره وإما لاستلذاذه وإما لبسط الكلام حيث الاصفاء مطلوب

(قوله أو اظهر تعظيمه) أي تعظيم مدلوله فاذا قيل أمير المؤمنين حاضر أو عالم الدنيا يكلمك أو شريف أهل وقته يخاطبك فذكر للسند اليه يفيد أن تلك الذات المعنونة عنها به عظمة حيث عبر عنها بأمير المؤمنين وعالم الدنيا وشريف أهل وقته وكذا يقال في اهاتته لأنه اذا قيل السارق اللئيم حاضر أفاد أن مدلوله وهي الذات المعنونة عنها به مهانة واعترض على الصنف في زيادته لفظ الاظهار بأن لفظ المسند اليه إنما يفيد أصل التعظيم أو الاهانة لكونه مما يدل على التعظيم أو الاهانة وأجيب بأن لفظ المسند اليه يفيد التعظيم في حالة الحذف من حيث دلالة القرينة عليه فيكون ذكره لظاهر التعظيم (قوله نحو أمير المؤمنين حاضر) أي في جواب من قال هل حضر أمير المؤمنين وكذا ما بعده لان الكلام (٢٨٤) في ذكر السند اليه مع قيام قرينة تدل عليه لو حذف والا كان ذكره متعينا

لا يحتاج الى نكتة (قوله أي اهانة المسند اليه) انظر لم ذكر هذان دون سابقه ولا حقه ولعله لدفع توهم عود الضمير هنا على تعظيمه فتأمل (قوله مثل السارق الخ) أي في جواب من قال هل حضر زيد أو السارق (قوله أو التبرك بذكره) أي لكونه مجمع البركات ثم ان قوله أو التبرك أي اظهاره أو حقيقته وكذا يقال في الاستلذاذ بمعنى أنه عند ذكره يجد اللذة المعنوية وأنه يذكر لأجل أن يظهر أنه حصل له لذة حسية فالجامل على ذكر المسند اليه حصول اللذة المعنوية أو الايقاع في الوهم بحصول اللذة الحسية (قوله مثل النبي الخ) أي جوابا لمن قال هل قال هذا القول

(أو اظهر تعظيمه) لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو أمير المؤمنين حاضر (أو اهاتته) أي اهانة المسند اليه لكون اسمه مما يدل على الاهانة مثل السارق اللئيم حاضر (أو التبرك بذكره) مثل النبي صلى الله عليه وسلم قائل هذا القول (أو استلذاذه) مثل الحبيب حاضر (أو بسط الكلام حيث الاصفاء مطلوب)

ويحتمل أن يكون التقدير أول زيادة التقرير بناء على أن التقرير مطلق الثبوت الحاصل بالقرينة وعند الذكر يزداد ذلك التقرير به والخطب في هذا قريب وعلى زيادة الايضاح والتقرير قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون ومن السر في تقرير المسند اليه هنا تكريره أن اسم الإشارة يكون لقصد التمييز لا اختصاص المسند اليه بحكم بدعي فيحصل الغرض من نشره بذلك الحكم في اذهان السامعين فثبت قررنا بالتكرير أفاد أن كلا من الحكمين وهما الهدى في العاجل والفلاح في الآجل كاف في إيجابه قصد التمييز لشرفه وحده ولم يكن مع الآخر اللازم له بخلاف ما لم يقرر اسم الإشارة ثانيا وأخير بالحكمين معا فلا يحصل هذا المعنى الذي أفاده التقرير بأن يفيد أن مجموع الحكمين هو المفيد لقصد التمييز لا كل على حدة فتأمل فانه من السهل الممتنع (أو اظهر تعظيمه) لكون اسمه مما يدل على تعظيمه نحو أمير المؤمنين حاضر وعالم الدنيا يكلمك وشريف أهل وقته يخاطبك (أو اهاتته) أي يذكر لأفاده ذكر اهانة المسند اليه لكون اسمه مما يدل على اهاتته فاذا قيل هل حضر زيد فتقول حضر ذلك اللئيم (أو التبرك بذكره) كأن يكون المسند اليه مجمع البركات فاذا قيل مثلا هل قال هذا القول رسول الله صلى الله عليه وسلم فتقول نبينا صلى الله عليه وسلم قال هذا القول ويكنى في الجواب لولا نحو هذا القصد أن يقال نعم أو قاله ليعلم أن قائله النبي صلى الله عليه وسلم (أو استلذاذه) بأن يكون في ذكره لذة عند التسكك فاذا قيل مثلا هل حضر حبيبك فلان فتقول الحبيب فلان حاضر ويكنى لولا هذا القصد حضر (أو) (لبسط الكلام) والاطناب فيه بذكر المسند اليه ولودل الدليل عليه وذلك (حيث) أي في زمان أو في مكان (الاصفاء) فيه من السامع (مطلوب) لكون السامع تلازما والا حسن أن يمثل للاستلذاذ بذكره بما تكون حروف المسند اليه عذبة من غير نظره لمعناه * الثامن بسط الكلام حيث يقصد الاصفاء كقول موسى عليه السلام هي عصاى ولذلك زاد على

الجواب

رسول الله (قوله أو استلذاذه) أي وجدانه لذيذا كذا في الأطول (قوله حيث الاصفاء مطلوب)

أي في زمان أو مكان يكون اصفاء السامع فيه مطلوبا للتسكك ومحبو باله لعظمة ذلك السامع واعترض التعبير بالاصفاء بالنسبة للثال الذي ذكره لان الاصفاء محال في حقه تعالى لانه امالة الأذن لسماع الكلام وأجيب بأن المراد بالاصفاء لازمه وهو السماع مع الانتفات والاقبال على التسكك فيكون مجازا مرسلا وليس مجازا عن مجرد السماع اذ لا يكتفى فانه قد يوجد مع كراهية السامع للسمع فلا يكون نكتة وأورد أن هذا القيد أعني قيد الحيثية يمكن أن يعتبر في غير هذه النكتة من النكات السابقة كالاستلذاذ فيقال حيث الاستلذاذ مطلوب فمواجه النكتة بذكره في هذه النكتة دون غيرها وأجيب بأن مجرد بسط الكلام ليس نكتة لانه قد يكون قبيحا وإنما

كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام هي عصا ولهذا زاد على الجواب وإما لنحو ذلك * قال السكاكي وأما ليكون الخبر عام النسبة إلى كل مسند إليه والمراد تخصيصه بمعين كقوله زيد جاء وعمر وذهب وخالف في الدار وقوله الله أنجح ما طلبت به * والبر خير حقيقة الرجل وقوله النفس راغبة إذا رغبتها * وإذا ترد إلى قليل تقنع وفيه نظر لأنه ان قامت قرينة تدل عليه أن حذف فعموم الخبر وإرادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره والا فيكون ذكره واجبا

يكون نسكته بهذا القيد فلا بد من ذكره لتحقيق النسكته بخلاف بقية النسكات فلا يتوقف تحققها على ذلك (قوله أي في مقام الخ) أشار بذلك إلى أن حيث ظرف مكان وقد تقدم أنه يصح جعلها ظرف زمان (قوله للأنكسار) متعلق بمطلوب بمعنى محبوبا وقوله لعظمته أي السامع (قوله ولهذا) أي لاجل أن اصفا السامع مطلوب للأنكسار لعظمته وشرفه (قوله وعليه) أي وأتى عليه أي على ما ذكر من البسط أي وأتى على طريقة من إثبات الجزئي على الكل بمعنى تحققه فيه واعتراض بان الإجمال في آخر الآية في قوله ولي فيها ما رب أخرى بنافي حمل الآية على ما ذكر من البسط لأن المناسب لذلك تفصيل (٢٨٥) المآرب بالاستقاء من البئر وإزالة الخمار

من الشجر ومقالة السباع للذب عن غنمه وأجيب بأن موسى عليه السلام إنما أجمل في الباقي وإن كان المقام مقام بسط لترقبه السؤال منه تعالى عن تفصيله فيتلذذ بخطابه تعالى أو أنه إنما أجمل لأنه لم يكن علما بتفصيل تلك المآرب لأن موسى لما سأله المولى عن العصا استشعر أن الله يريه فيها عجائب وخوارق ولم يعلم تفصيلها أو أنه كان عالما بها لكن غلب عليه الحياء لمزيد المهابة والجلال (قوله حكاية عن موسى)

أي في مقام يكون اصفا السامع مطلوباً للأنكسار لعظمته وشرفه ولهذا يطال الكلام مع الاحياء وعليه (نحو) قوله تعالى حكاية عن موسى قال (هي عصا) أتوكأ عليها وقد يكون الذكر للتحويل

يتمتع بسماعه الخطاب وتفرع بمكالمته مهج الباب ومن هذا المعنى يطال الكلام مع الاحياء وأشرف القدر تعظما بالكلامهم وأشرفا بخطابهم وتلذذا بسماعهم وعلى هذا نحو قوله تعالى حكاية عن موسى على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام (هي عصا) أتوكأ عليها حين قاله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى وكان يكفيه في غير هذا المقام عصا لأن ما للسؤال عن الجنس لأنه زاد المبتدأ وأجاب بالشخص المتضمن للجنس فإن قيل فلم زاد الوصف قلنا لأن السؤال بما قد يكون عن الوصف فله جوز أن يكون السؤال عن الوصف والجنس معا فأجاب بما ذكر مع ما اقتضاه من كون السامع مطلوباً ولا يقال في هذا المحل اصفا كما علم ولوعبر بالسماع ليناسب المثال كان أولى وقد يكون الذكر لأمر أخرى كالتحويل كما في قول القائل أمير المؤمنين يأمر بكذا تهويلا على مخاطب بذلك الأمير باسم الامارة للمؤمنين ليمثل أمره وكاظهار التعجب منه كما في قول القائل زيد يقاوم الاسد ولا شك أن منشأ التعجب مقاومة الاسد لكن في ذكر المسند إليه اظهر للتعجب منه وكتبه بين الذي قصد التسجيل عليه أي كتابة الحكم عليه

الجواب بقوله أتوكأ عليها وما بعده وإنما أجمل المآرب لأن تفصيلها يطول وقد بفضي الطول إلى الخروج عن القصاحة قلت وقولهم حيث الاصفاء مطلوب فيه نظر لأن المطلوب هو الكلام المستدعى من موسى عليه السلام لا الاصفاء وإن أخذ الاصفاء من جانبه عز وجل فذلك لا يسمى إصفا

أي حكاية لقول موسى لما قال الله له وما تلك بيمينك يا موسى وكان يكفيه في الجواب أن يقول عصا لكنه ذكر المسند إليه لاجل بسط الكلام في هذا المقام الذي اصفا السامع فيه مطلوب للأنكسار (قوله قال هي عصا) أي فكان يكفيه لولا ذلك أن يقول عصا لأن السؤال عن الجنس فزاد المبتدأ والاضافة والأوصاف لذلك قال ابن قاسم وفي قوله هي عصا اشكال وذلك لأن السؤال بما عن الجنس فكيف أجاب بالشخص والجواب أنه أجاب عن نفس الجنس والمهابة لكن في ضمن هذا الفرد كأنه قال هي جنس هذا الفرد وفيه انه اذا كان السؤال عن الجنس فلم عبر بقوله أتوكأ عليها وأهش بها الخ مع أن هذه صفات ولا يصح أن يجاب بالصفة عن السؤال عن الجنس لأنها غير مسئول عنها والجواب أن ما عند السكاكي تكون للسؤال عن الجنس كما قد تكون للسؤال عن الصفة ففعل السيد موسى عليه السلام جوز أن يكون السؤال بها عن الجنس فأجاب بقوله هي عصا أي هي جنس هذا الفرد ثم جوز ثانيا أن يكون السؤال بها عن الوصف فأجاب بالصفة بقوله أتوكأ عليها الخ فجمع بين الجواب عن السؤال عن الجنس والجواب عن السؤال عن الصفة احتياطا لاحتمال السؤال لأن يكون عن الجنس وعن الصفة (قوله للتحويل) أي التخويف كما في قول القائل أمير المؤمنين يأمر بكذا تهويلا للمخاطب بذلك الأمير باسم الامارة للمؤمنين ليمثل أمره

أوالتعجب والاشهاد في قضية

بين يدي الحاكم فإذا قال الحاكم هل أقر هذا على نفسه بكذا فيقول الشاهد نعم أقر زيد هذا على نفسه بكذا للتأجيل السامع السبيل إلى أن يقول للحاكم عند التسجيل أنما فهم الشاهد أنك أنشئت إلى غيري فأجاب ولذلك لم أنكر ولم أطلب الاعتذار فيه وقد يكون الذكر للتسجيل أي التقرير لتلا ينكر السامع كان يقول الولي فلانة زوجتك كما سمع منها وقد قيل له هل زوجها لتلا يتطرق إنكارها وانها ما سمعت اسمها حينئذ تنفع الشهادة عليها بالسامع والرضا بلا شبهة وقد يكون للتعين عند الاشهاد لا بمعنى الاشتهاد كان يقال للشاهد واقعة لينقل عنه ما وقع لصاحب الواقعة عند قصده اشهاد الناقل هل باع هذا بكذا فيقول المشهود على شهادته الذي قصده اشهاد الناقل زيد باع كذا ليتعين زيد في قلب الشاهد فلا يقع فيه التباس ولا يجد المشهود عليه سبباً للانكار والتفليط وكذا يقول الحاكم عند قصده تعين من قد سجل عليه الحكم أي قرره عليه وقد كتبه وقد قيل له هل حكمت على هذا زيد حكمت عليه بكذا مسند الشاهد على الحكم بوجه لا يتأتى فيه تفليط وانما أطلقت في

ولو سمى قائماً كان المقصود كلام الله تعالى له وان يصفي هوله وذلك لا يحصل بسط الجواب ولم يكن المقصود سماع الله تعالى فانه حاصل لا يزال الآن يقال قد تطويل المسألة والمراجعة ومن هذا أيضاً قالوا بعد أن صامنا فنظلم لها عما كفين هذا ما ذكره المصنف قال السكاكي وقد يذكر لقصد تخصيص المسند بالمسند إليه بعد أن كان عاماً كقولك زيد جاء وعمره ذهب وقوله

الله أنجح ما طلبت به * والبر خير حقيقة الرجل

وقوله والنفس راغبة إذا رغبتها * وإذا ترد إلى قليل تقنع

قال المصنف في الايضاح وفيه نظر لانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بعمين وحدهما لا يقتضيان ذكره والا فيكون ذكره واجباً وأجيب على هذا بأنه لا مانع من اجتماع الاسباب فيكون ذكره لعدم القرينة وللانحصار فان وجوب ذكره لعدم القرينة لا ينافي ذلك وفيه نظر لان المصنف بقوله هو أنه لا ينافي فأى مناسبة في عموم الخبر وارادة تخصيصه يقتضي أنه كركما أشار بقوله لا يقتضيان ذكره وأجيب عنه بان ارادة التخصيص توجب النصريح وهو هو لا يحصل الا بالذکر نعم هنا سؤال على الجميع وهو ان قولهم لقصد تخصيص المسند بالمسند إليه كلام بعيد عن الصواب لان تخصيص المسند بالمسند إليه معناه الله أنجح وما النفس الاطاعة لان تخصيص الشيء بالشيء ان يجعل له شيئاً لا يجعل له غيره كما سبق فتخصيص المسند وهو الطمع بالنفس معناه أن لا يكون للنفس صفة الاطاعة وهذا لا يصح لأمر منها ان القطع حاصل بانه غير مقصودهم ولا هو صحيح في نفسه اذ لا يقول أحد ان قولنا زيد بقاء معناه ما زيد الاقام وانما قيل بذلك في نحو صديق زيد ومنها ان قولهم في الخبر بعد ان كان عام النسبة لا يوافقهم يريدون بعد ان كان الخبر عام النسبة كما صرح به في المفتاح ولو أرادوا هذا قالوا بعد ان كان المسند إليه عاماً ولا يشك ان هذا ليس مرادهم وان أرادوا ان معناه ما طمع الا بالنفس فذلك تخصيص المسند إليه بالخبر الفعلي ولا يصح لامر بين أحدهما ان العبارة مقبولة لان التعبير عن مثله أن يقال تخصيص المسند إليه بالمسند * الثاني أنه يخالف لقاعدة السكاكي فانه يقول متى كان المبتدأ اسماً ظاهراً لا يفيد التخصيص ولا جواب عن هذا السؤال الا بأن يقال له ان اراد بالتخصيص ذكره مسند إليه خاص أي معين فان قلت كيف يجتمع هذا مع قوله قبل ذلك انه يترك المسند إليه للتعين أو ادعاء التعين مثل أعطى بدرية يعني السلطان فكيف يكون التخصيص على ذلك كروا الترك والشيء لا يكون علّة للضدين قلت لم يجعل الحذف سبباً للحصر بل جعل العلم بالحصر سبباً للحذف والمراد

(قوله أو التعجب) أي اظهار التعجب من المسند إليه اذ نفس التعجب لا يتوقف على الذكر وذلك كما في قولك صبي قادم الاسد فلا شك ان منشأ التعجب مقاومة الاسد لكن في ذكر المسند إليه اظهار للتعجب منه ثم ان تقدير هذا المضاف وهو اظهار انما يحتاج له على النسخة التي فيها التعجب وأما على نسخة أو التعجب بزيادة الياء المثناة فلا يحتاج له لان التعجب من الشيء هو اظهار التعجب منه (قوله والاستشهاد في قضية) أي أو لاجل أن يتعين عند الاشهاد لا بمعنى الاستشهاد كأن يقال للشاهد واقعة عند قصد النقل عنه ما وقع لصاحب الواقعة هل باع هذا بكذا مثلاً فيقول ذلك الشاهد الذي قصد النقل عنه زيد باع كذا بكذا لفلان لاجل أن يكون زيد متعيناً في قلب الناقل على الشاهد فلا يقع فيه التباس ولا يجد المشهود عليه سبباً للانكار والتفليط للناقل

وأما تعريفه فلتكون الفائدة ثم لان احتمال تحقيق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة في الاعلام به أقوى ومتى كان أقرب كانت أضعف وبعده بحسب تخصيص السند اليه والسند كلما ازداد تخصيصا ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا وان شئت فاعتبر حال الحكم في قولنا شيء ماموجود وفي قولنا فلان بن فلان يحفظ الكتاب والتخصيص كإله بالتعريف ثم التعريف يختلف (قوله أو التسجيل على السامع) أي كتابة الحكم عليه بين يدي الحاكم (٢٨٧) كما إذا قال الحاكم لشاهد واقعة هل أقر هذا على نفسه

بكذا فيقول الشاهد نعم زيد هذا أقر على نفسه بكذا فيذكر المسند إليه للتأجيل الشهود عليه سبيل لا لإنكار بأن يقول للحاكم عند التسجيل أنا فهم الشاهد أنك أشرت إلى غيري فأجاب ولذلك لم أنكر ولم أطلب الاعتذار فيه وأعلم أن المصنف ترك هنا قوله أو نحو ذلك اكتفاء بذكره في الحذف لئلا يكونه استوعب ذلك الذكر

لان مقتضيات الخصوصية ليست سماعية بل المدار على الذوق السليم فماده الذوق مقتضايا خصوصية عمله وان لم يذكره أهل الفن (قوله أي إيراد الخ) أي وليس المراد بتعريفه جعله معرفة لان ذلك وظيفة الواضع بخلاف الإيراد معرفة فانه من وظيفة البليغ المستعمل وذلك هو المراد (قوله وفي المسند التنكير) أي فقدم في كل ما هو الاصل فيه

أو التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل إلى الإنكار (وأما تعريفه) أي إيراد المسند اليه معرفة وأما قدم ههنا التعريف وفي المسند التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند التنكير مثال الشهادة والتسجيل لصعوبة تصوره * ثم أشار إلى نكت كل تعريف خاص في المسند اليه وأما النكتة العامة الموجبة للعدول عن التنكير في الجملة فهي ما في التعريف من أتمية الفائدة فان فائدة الخبر أو لازمها كلما ازداد متعلقها معرفة زاد غرابة وأتمية للفائدة فإذا قلنا ثوب نفيس اشترى في السوق لم يكن كقولنا ثوب من حرير فيه طراز ذراع طوله ألف شبر اشتراه فلان ابن فلان بألف دينار في مكان كذا والاصل في التعيين الواجب لازدياد الفائدة المعارف لانها تفيد التعيين بالوضع والنكرة لاشك انها يمكن تعيينها بالوصف الخاص كقولنا الله خالق كل شيء هو وجاء كل أحد لكن ليس ذلك بأصل الوضع فهو عارض قليل فالمعارف في ذلك هي الاصل وقدم التعريف في المسند اليه عن التنكير لان التعريف فيه هو الاصل وقدم في المسند التنكير لانه فيه هو الاصل فأشار إلى نكتة الضمير وقدمه على سائر المعارف لانه عند النحويين أعرفها في الجملة فقال (وأما تعريفه) أي جعل المسند اليه معرفة بإيراده كذلك

ادعاء أن هذا المسند لا يقبل أن يصدر الامن هذا المسند اليه وعند الذكر يريد أن يعين فيه ما هو قابل أن يكون منه وأن يكون من غيره (تنبيه) كل واحد من الحذف والذي ذكر فيكون مع كل واحد ماسياتي من تعريف وتنكير وغير ذلك ص (وأما تعريفه) ش انما قدم الكلام على تعريف المسند اليه على الكلام على تنكيره لان التنكير هو الاصل فليس للنفس تشوق طائل إلى ذكر سببه وقيل لان التعريف وجودي والتنكير عديم وقيل لان المعرف أعم من المنكر فقدم عليه ولعل قائله أراد أن المنكر يدل على الحقيقة بقيد القلة أو الكثرة أو غير ذلك على ماسياتي والمعرف يدل على الحقيقة لا بقيد أو أراد أن المعرف عام اذا دخلته الالف واللام الجنسية أو الاضافة بخلاف النكرة المثبتة قال في الايضاح التعريف لتكون الفائدة أتم لان الحكم كلما كان بعيدا من الذهن كان الاعلام به أكبر فائدة وكلما كان أقرب كانت الفائدة أضعف وبعده بحسب تخصيص السند اليه والسند كلما ازداد تخصيصا ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا وان شئت فاعتبر حال الحكم في قولنا شيء ماموجود يعني أن الفائدة فيه ضعيفة بخلافها في قولنا فلان ابن فلان يحفظ الكتاب والتخصيص كإله بالتعريف اه وأورد عليه الخطيب ان ما ذكره يقتضي التخصيص وهو أعم من التعريف قلت قد أجاب المصنف عن ذلك بقوله وكإله التخصيص بالتعريف

وأما كان الاصل في المسند اليه التعريف لانه محكوم عليه والحكم على المجهول غير مفيد وكان الاصل في المسند التنكير لانه محكوم به والحكم بالمعلوم لا يفيد فالقصد ان اثبات حالة مجهولة لذات معينة واعتراض بأن المتوقف عليه الافادة جهل بثبوتها للحكم عليه لاجهله في نفسه فالقول بأن الحكم بالمعلوم لا يفيد ممنوع وأجب بأن المراد لا يفيد افادة تامة وذلك لان كمال الافادة يتوقف على جهله في نفسه كما يتوقف على جهل ثبوتها للحكم عليه فاذا كان مجهولا في نفسه أيضا كانت الافادة أكثر اه سم ووجه الشيخ عبد الحكيم أصالة التعريف في المسند اليه بأن المقصود الحكم على شيء معين عند السامع وأصالة التنكير في المسند بأن المقصود ثبوت مفهومه لشيء وأما التعريف فامر زائد على المقصود يحتاج لإداع (قوله لان الاصل) أي الراجح في نظر الواضع أو الغالب الكثير

فإن كان بالاضمار فاما لان المقام مقام التكلم كقول بشار
 وإما لان المقام مقام الخطاب كقول الحماسية
 وإما لان المقام مقام الغيبة لكون المسند اليه مذكورا أو في حكم المذكور لقريضة كقوله
 من البيض الوجوه بني سنان * لو انك تستضيء بهم أضوا
 وقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى أي العدل وقوله تعالى ولا تبوءوا دينكم على أعقابكم
 وأنت الذي أخلفتنى ما وعدتني * وأشمت بي من كان فيك يالوم
 وأما المرث لا أخفى على أحد * ذرت بي الشمس للقاصي وللداني

(قوله فبالاضمار لان الخ) لم يذ كر نكتة ترجيح مطلق التعريف ولا بد منها ولهذا ذكرها في المفتاح والايضاح وكأن المصنف ظن هنا
 أن نكتة الخاص تكفي ليراد العام لان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وليس كذلك لان طلب الخاص انما يكون بعد طلب
 العام وتحصيله من حيث هو من غير ملاحظة الخاص وان كان لا يحصل الا ضمنه ونكتته كما في الايضاح قصد للتكلم افادة الخطاب
 افادة كاملة اه يس واعترض الحفيد على قوله وأما تعريفه فبالاضمار بأن الفاء بعد ما انما تدخل على الجواب وبالاضمار لا يصلح
 للجواب لانه مقرر في محل الحال فالاولى أن تدخل على قوله لان المقام لانه الجواب في الحقيقة على قياس ما سبق لان المراد بيان الاسباب
 المقتضية للتعريف وهي مدخول اللام وأجيب (٢٨٨) بأن الفاء مقدمة من تأخير والاصل وأما تعريفه بالاضمار فلكون

المقام للتكلم أو ان الجار
 والمجرور خبر لمبتدأ
 محذوف والمجمل هي الجواب
 والتقدير وأما تعريفه
 فهو حاصل بالاضمار
 وقوله لان المقام علته محذوف
 مأخوذ مما قبله تقديره
 وتعريفه بذلك لان المقام
 الخ كذا أجاب بعضهم
 والاحسن منذ كره عبد
 الحكيم من ان الفاء عاطفة
 على محذوف من عطف المفضل
 على المجل والاصل وأما
 تعريفه فلا فائدة الخطاب
 أتم فائدة بالاضمار لكذا

(فبالاضمار لان المقام للتكلم) نحو أن ضربت (أو الخطاب) نحو أنت ضربت (أو الغيبة) نحو هو
 ضرب لتقدم ذكره إما لفظا تحقيقا أو تقديرًا وإمامي دلالة لفظ عليه أو قريضة حال
 (ف) يكون (بالاضمار) أي بالاثبات به ضميرا (لان المقام للتكلم) ولا يشعر بالتكلم بخصوصه الا ضمير
 من المعارف كقولك أنا عرفت ضميرك (أو) لان المقام (للخطاب) ولا يشعر أيضا بخصوص الخطاب
 الا ضمير كقولك أنت عرفت ما في ضميري (أو) لان المقام (للاغبية) ولا يشعر أيضا بخصوص الغيبة
 الا ضمير ولهذا يقال في الضمير ما يشعر بتكلم أو خطاب أو غيبة ثم الغيبة لا بد فيها من تقدم ذكر المعاد
 اما لفظا تحقيقا نحو جاءني زيد وهو يضحك أو تقديرًا بأن يكون المعاد في تقدير التقديم لان
 ص (فبالاضمار لان المقام للتكلم أو الخطاب أو الغيبة) ش الذي يظهر أن قوله لان المقام هو خبر
 تعريفه والفاء داخله عليه وفصل بينهما قوله بالاضمار وهو حال لانه لا يريد أن يخبر بأن التعريف يكون
 بالاضمار وغيره فان ذلك حظ التحوي بل يريد ذكر أسباب التعريفات غير أن فيه الفصل بين الفاء
 والمعطوف بالحال فاذا كان التعريف بالاضمار فذلك يكون لاحد أسباب * الاول أن يكون المقام
 يحتاج اضمير يبين المقصود فتارة يكون باعتبار التكلم كقوله :
 أنا المرث لا أخفى على أحد * ذرت بي الشمس للقاصي وللداني

وبالاعية لكذا الخ وحينئذ يندفع الاعتراضان (قوله لان المقام للتكلم) فاذا قيل من أكرم زيد او كنت أنت المكرم له
 فتقول أنا ولا تقول فلان وان كان المكرم له الخطاب قلت أنت وان كان عمر الغائب وكان تقدم له ذ كر قلت هو وقوله لان المقام
 للتكلم أي ولا يشعر بخصوص التكلم وكذا الخطاب والغيبة الا ضمير وهذا لا ينافي أن الاسم الظاهر يشعر بالتكلم والغيبة والخطاب
 الا أنه ليس ناصي ذلك فقول الخليفة أمير المؤمنين فعل كذا يحتمل التكلم ويحتمل الاخبار عن غيره فليس ناصي التكلم بخلاف أنا
 ضربت فانه نص في ذلك كذا قرر شيخنا العدوي وعبارة عبد الحكيم قوله لان المقام للتكلم أي لكون المقام مقام التعبير عن التكلم
 من حيث انه متكلم وعن الخطاب من حيث انه مخاطب وعن الغائب من حيث انه غائب فلا يرد أن مقام التكلم متحقق في قول الخليفة
 أمير المؤمنين يأمر بكذا مع عدم ضمير وأن الخطاب أعني توجيه الكلام الى الحاضر لا يقتضي التعبير بضمير الخطاب كما تقول في
 حضرة جماعة كلاما لا مخاطبة به واحدا منها وأن الغيبة وهي كون الشيء غير متكلم ولا مخاطب لا تستدعي الاضمار فان الاسماء الظواهر
 كلها غيبة (قوله نحو أن ضربت) الشاهد في أنا والفاء وجمع بينهما إشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون الضمير متصلا أو منفصلا وكذا يقال فيما
 بعد (قوله لتقدم ذكره) علة لكون المقام مقام غيبة أي وانما كان المقام لاغبية لتقدم ذكره أي ذكر مرجمه (قوله تحقيقا) نحو
 زيد يضرب وجاز يد وهو يضحك (قوله أو تقديرًا) نحو في داره زيد يذم بدمية ورتبه التقديم وحينئذ فالمرجع متقدم تقديرًا ونحو
 ضرب غلامه زيد (قوله لدلالة لفظا عليه) نحو اعدلوا هو أقرب للتقوى فاضمير راجع للعدل المذكور عليه بافظ الفعل وهو اعدلوا
 (قوله أو قريضة حال) كما في قوله تعالى فاهن ثلثا ما ترك أي الميت بقريضة أن الكلام في الارث

(قوله وإما حكما) كافي ربه فتى وهو ز يدقائم وضمير الشأن فالمرجع متأخر لكن في حكم التقديم لأن وضع الضمير أن يرجع للتقدم فإن أخر لفرض التفصيل بعد الاجمال كان في حكم التقديم وأعلم أن الضمير اذا عاد على متقدم فتارة يعود عليه من كل وجه وهو الغالب وتارة يعود عليه باعتبار افظه لا باعتبار معناه نحو عندي درهم ونصفه أى ونصف درهم آخر لا الاول الذى أخبرت أنه عندك ونحو باب الاستخدام والفرق بين الاستخدام وما قبله أن اللفظ التقديم في الاستخدام له معنيان فأكثر بخلاف ذاك وتارة يعود عليه من أحد وجهيه كقوله تعالى وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره فالحاء لا تعود على معمر المذكور لار المعمر غير الذى ينقص من عمره ولا باعتبار افظه لانه لا يصح أن يقال ولا ينقص من عمر معمر آخر لأن الفساد باق ولكن المعمر يدل على الصفة التى هى التعمير وعلى الذات فالضمير عائد عليه باعتبار ما يفهمه من الذات والمضى ولا ينقص من عمر شخص آخر فهو مثل اعدلوا هو أقرب للتقوى اه يس (قوله وأصل الخطاب) أى ضمير الخطاب أى الاتى به والواجب فيه بحكم الوضع أن يكون (٢٨٩) لشخص معين واحدا كان أو أكثر فالواجب

بحكم الوضع أن يكون ضمير الخطاب بصيغة التثنية لاثنتين معينين وبصيغة الجمع لجماعة معينة أو للجميع على سبيل الشمول كما في قوله تعالى يا أيها الناس اعبدوا ربكم وفى قوله عليه الصلاة والسلام كالكم براع وكالكم مسئول عن رعيتيه فان الشمول الاستغراق من قبيل التعمين ثم ان قول المصنف وأصل الخطاب الخ توطئة لقوله وقد يترك الخ وذلك أنه لما ذكر أن من موجبات الاضرار كون المقام مقام الخطاب ومعلوم أن الخطاب توجيه الكلام لحاضر وأن المعارف فى الجملة الاصل فيها الوضع لتستعمل فى معين خاف أن يتوهم أن ضمير الخطاب

وإما حكما (وأصل الخطاب أن يكون لمعين) واحدا كان أو أكثر لان وضع المعارف على أن تستعمل لمعين

التقديم رتبته نحو فى دارم زيد فان المبتدأ فى تقدير التقديم واما معنى بأن يتقدم لفظ يدل عليه نحو قوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى فالضمير للعدل وقد تقدم معناه فى لفظ اعدلوا أو بأن توجد قرينة دالة عليه نحو قوله تعالى حتى توارت بالحجاب فان قرينة ذكر العشى والتوارى بالحجاب مع سياق الكلام الدال على فوات وقت الصلاة تدل على أن المعاد للشمس واما حكما بأن لا يدل عليه شئ مما ذكر لكن قدم لنسكتة كضمير رب والشأن فان التقديم فيها لازم للضمير لنسكتة وهى البيان بعد الابهام لكن حكم الضمير التأخر فالماد فى حكم التقديم كذا قيل فى التقديم الحكمى ثم لما ذكر أن من موجبات الاضرار كون لنظام مقام الخطاب ومعلوم أن الخطاب توجيه الكلام لحاضر مع أن المعارف فى الجملة الاصل فيها الوضع لتستعمل فى معين خاف أن يتوهم أن الخطاب لا يعدل به الى غير معين فأشار الى أنه قد يعدل به عن المعين ومهد لذلك ببيان هذا الاصل فقال (وأصل الخطاب أن يكون لمعين) سواء كان جماعة أو لا يقال قولكم أصل المعارف الوضع للتعيين بالاستعمال ينافيه وضع المعارف بلام الجنس لانه يستعمل

والبيت لبشار والمرع المقرط وكان بشار يلقب بالمرع لرعة كانت له فى صغره والرعة القرط واما أن يكون مكان خطاب كقوله * وأنت الذى كلفتنى دج السرى * وقوله * وأنت الذى أخلفتنى ما وعدتنى * وأشمت بى من كان فيك يالوم واما أن يكون مقام غيبة لتقديم ما يرجع اليه السند اليه لفظا كقوله من البيض الوجوه بنى سنان * لو انك تستضى بهم أضاءوا هم حلوا من الشرف العللى * ومن حسب العشرة حيث شاءوا أوفى حكم الملفوظ به كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى ص (وأصل الخطاب أن يكون لمعين

(٣٧ - شروح النسخ - أول) لا يعدل به عن المعين الى غيره فأشار الى أنه قد يعدل به عن المعين ومهد لذلك ببيان هذا الاصل (قوله لأن وضع المعارف) أى لأن المعارف مطلقا وضعت وقوله على أن تستعمل على بمعنى اللام أى لتستعمل فى معين بالشخص أى وضمير الخطاب من المعارف واذ كان كذلك ثبت المدعى وهو قول المصنف وأصل الخطاب أن يكون لمعين وهذا التعليل أعم من المدعى وأورد عليه المرف بلام العهد الذهنى فانه من المعارف مع أنه لا يستعمل فى معين والجواب أنه فى حكم النكرة والكلام فى معرفة ليست كذلك وهى ان معرفة بانظر لفظ والمضى أو يقال ان المرف بلام العهد الذهنى مستعمل فى الجنس وهو معين فى نفسه وان كان باعتبار وجوده فى ضمن فرد ما غير معين ولا يرد على هذا الجواب الثانى النكرة بناء على أنها موضوعة للجنس لا لفرد ما غير معين كما هو القول الآخر لان تعيين الجنس معتبر فى المرف بلام العهد الذهنى غير معتبر فى النكرة وان كان الجنس فى كل منهما متحققا فى فرد غير معين ثم ان هذا التعليل الذى ذكره الشارح يقتضى أن المعارف وضعت لأمر كل عام واستعملت فى كل جزئى من جزئيات ذلك العام وهى طريقة لجماعة منهم الشارح قال العصام ويلزمهم كون المعارف مجازات لاحقة اتى لها ورد بأنه ان كان استعمال اسم السكى فى ذلك

وفد يترك الى غير معين كما تقول فلان لئيم ان أكرمه أهانك وان أحسنت اليه أساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان أكرم أو أحسن اليه فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم أي سوء معاملته غير مختص بواحد دون واحد وهو في القرآن كثير

الجزئي من حيث انه فرد من أفرادها فهو حقيقة وان كان استعمال اسم الكل في ذلك الجزئي من حيث انه مشابه له في التعيين كان ذلك مجازا لكن له حقيقة بناء على أنه يكفي في الحقيقة مجرد الوضع وان لم يوجد استعمال على أن المجاز لا يستلزم الحقيقة عند الشارح بناء على اشتراط الاستعمال في الحقيقة (قوله مع أن الخطاب) أي ولان الخطاب الخ فهو لغة ثانية وهي قاصرة على المدعى (قوله توجيه الكلام) أي التقاؤه (قوله الى حاضر) أي من حيث انه حاضر بأن يكون فيه إشارة الى حضوره أي والحاضر كذلك لا يكون الامين اقم قول المصنف وأصل الخطاب أن يكون لمعين واندفع بقولنا كذلك ما أورده بعضهم بأنه كيف لا يكون الحاضر الامين مع أنه يمكن أن يحضر جماعة ويوجه الخطاب لأحدهم مبهما (قوله وقد يترك الخطاب مع معين) الظاهر أن الظرف متعلق بالخطاب وفيه نظر لان الخطاب متعدد بنفسه فالاولى أن يقول لمعين بلام التقوية لانه يقال خاطبه والخطاب له ولا يقال خاطب معه وأجيب بأن الظرف حال من الخطاب أي كائنا مع معين وفي ذلك الجواب نظر فان الخطاب في حال كونه كائنا مع معين لا يتأتى أن يكون لغيره للتنافي بينهما ويمكن الجواب بأننا نجعل الكائن بمعنى ما من شأنه أن يكون وحينئذ فلا نظر وجعل الشارح الضمير في يترك للخطاب دون الاصل مع أنه الظاهر لقرب المرجع (قوله الى غيره) الجار والمجرور متعلق بقوله يترك وفيه نظر لان الترك لا يتعدى إلى وأجيب بأنه ضمن الترك معنى الامالة والتوجيه والتقدير وقد يقال أي يوجه الخطاب الذي من شأنه أن يكون لمعين الى غيره ان أراد التضمين النحوي أو قد يترك الخطاب مع معين عمالا الى غيره ان أراد التضمين البياني وهو أن يجعل الوصف المأخوذ من الفعل المتروك حالا من مرفوع الفعل المذكور وحاصل ما قاله المصنف أن الخطاب الذي شأنه أن يوجه لمعين بالشخص قد يوجه لغير معين بالشخص ويراد منه مطلق مخاطب على طريق المجاز المرسل والعلاقة الاطلاق وذلك لان (٢٩٠) ضمير المخاطب موضوع بالوضع العام لكل معين مانع عن ارادة الغير

مع أن الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر (وقد يترك) الخطاب مع معين (الى غيره) أي غير معين (ليعم) الخطاب (كل مخاطب)

في غير معين لأننا نقول ذلك في غيره أو الاصل فيه هو أيضا التعيين لكن لما كان ما قصد تعيينه به وهو الجنس يصح وجوده في متعدد نشأ عن ذلك العموم باعتبار وجود ما يعين به في كثير بخلاف النكرة فأصلها عدم التعيين (وقد يترك) الخطاب لمعين (الى غيره) أي غير معين (ليعم) الخطاب (كل مخاطب) وقد يترك الى غيره ليعم كل مخاطب) ش أصل الخطاب أن يكون لمعين امام فرد أو جمع أو مثنى وقد لا يقصد به معين كما تقول فلان لئيم ان أكرمه أهانك وان أحسنت اليه أساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان أكرم أو أحسن اليه فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وأن سوء معاملته لا يختص بواحد دون آخر

حين ارادته على ما هو المختار أو موضوع لمعين كلي لكن بشرط استعماله في جزئياته المعينة فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على كلا التقديرين ثم ان قول الشارح أي غير معين يشير الى أن الضمير في غيره عائد على المعين وهو غير متعين اذ يصح أن يعود الى الخطاب مع معين وغيره

هو الخطاب لغير معين بل ذلك هو الاول لان الخطاب هو الحدث عنه ولا نه يلزم تشتيت الضمائر على ما ذكره الشارح لان الضمير فيما قبله وما بعده عائد على الخطاب كما ذكره الشارح وقد يقال بل ما ذكره الشارح أولى لما فيه من قرب المرجع بل يقال جعل الضمير في غيره راجعا لخطاب يوهم أن المعنى قد يترك الخطاب الى غير الخطاب كالغيبة (١) مع أن المقصود قد ترك أصالة الخطاب لمعين الى غير المعين قيل ان ترك الخطاب لغير معين من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر بل هو عند التحقيق من وضع الضمير موضع المظهر فان قوله ولو ترى الظاهر فيه ولو يرى كل أحد اذا علمت هذا فذكر المصنف ذلك الكلام هنا يخل بقوله فيما بعده هذا كله مقتضى الظاهر والجواب أنا لا نسلم أن توجيه الخطاب لغير معين من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر لأنه ليس هنا شيء مداع الى ايراد الخطاب لمعين فأجرى الكلام على خلاف ذلك الداعي الظاهر وروعي مطابقة الداعي الغير الظاهر بل ليس هنا المجرد استعمال اللفظ في غير ما وضع له لداع وهو تعميم الخطاب فهو مقتضى الظاهر ولو كفي هذا القدر الموجود هنا في كونه خلاف مقتضى الظاهر لزم أن يكون جميع المجازات اللغوية خلاف مقتضى الظاهر ولا نسلم أن التوجيه المذكور من وضع الضمير موضع المظهر اذ ليس وضع الضمير موضع المظهر بمجرد صحته اقامته مقامه اذ كل مضمير يصلح لذلك بل أن يكون للمقام مقام المظهر فأقيم المظهر (١) قوله مع أن المقصود قد ترك أصالة الخطاب. هكذا في الاصل وعبارة التجريد والمقصود امالة الخطاب الخ وقوله ان ترك الخطاب لغير معين امل الصواب حذف لفظ غير أو لفظ ترك أو ابداله باللفظ توجيه بدليل قوله بعد والجواب الخ كتبه مصححه

كقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسورء وسهم عند ربهم اخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم للقصد الى تفضيع حالهم وأنها تناهت في الظهور حتى امتنع خفاؤها فلا تختص بهارؤية راء بل كل من يتأق منه الرؤية داخل في هذا الخطاب

مقامه وليس هنا مقام الظهر بل مقام الخطاب (قوله على سبيل البدل) أى على سبيل التناول دفعة وانما كان عمومه في تلك الحالة بدليا لاشموليا اشارة الى أن ذلك الخطاب لم يخرج عن أصل وضعه من كل وجه حتى يكون كالنكرات في العموم بل يصاحبه الافراد المناسب للتعين ثم ان العموم البدلي في الضمير المفرد والثنى ظاهر وأما في ضمير الجمع نحو يأيتها النبي اذا طلعت النساء فالظاهر أنه شمولي لبدلي ويمكن اعتبار البدلي فيه بالنظر لكل جمع جمع قاله ابن يعقوب والقنارى قال يس أقول ولا يشك بأن ذلك يحمل الضمير شائما لان هذا أمر عارض في الاستعمال ليس بحسب الوضع ونظائره كثيرة عمالا تخفى (٢٩١) (قوله ولو ترى الخ) فيه أن للتعليق في الماضى واذا

على سبيل البدل (نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسورء وسهم عند ربهم) لا يريد بقوله ولو ترى مخاطبا معينا قسدا الى تفضيع حالهم (أى تناهت حالتهم في الظهور) لأهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بهارؤية راء دون راء واذا كان كذلك (فلا يختص به) أى بهذا الخطاب (مخاطب) دون مخاطب بل كل من يتأق منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها أى برؤية حالهم مخاطب أو بمخاطب رؤية مخاطب على حذف المضاف

على سبيل البدل لا على سبيل التناول دفعة وانما قلنا على سبيل البدل اشارة الى أن الخطاب لا يخرج عن أصل وضعه من كل وجه حتى يكون كالنكرات في العموم بل يصاحبه الافراد المناسب للتعين ولا اشارة الى أن العموم فيه هو العموم الذى كان في أصل وضعه فان الضمير كما قيل انما وضع وضعا عاما بدليا ويتعين بعض ما يصح استعماله فيه بنفس ذلك الاستعمال والعموم البدلي في الضمير المفرد والثنى ظاهر وأما ضمير الجمع ان تصور فيه هذا العموم فالظاهر أن العموم فيه معنى لبدلي ويمكن اعتبار البدلي فيه بالنظر لكل جمع جمع تأمل وذلك كقوله تعالى (ولو ترى اذ المجرمون ناكسورء وسهم عند ربهم) فان هذا الخطاب لم يقصد به مخاطب معين هو فلان مثلا وانما المراد أن من تمكن منه الرؤية يتناولوه هذا الخطاب على سبيل البدل ولا يخفى أنه لو ادعى أن العموم معنى بواسطة جعل مدلول الضمير هو من التى هى من الصيغ العامة ما بدعوى كل حال فالكلام حينئذ مجاز ثم بين وجه كون الخطاب لا يختص به أحد وانما أريد به العموم بقوله (أى تناهت أحوالهم في الظهور) لسكل من يمكن أن يراهم من أهل المحشر فلا تختص بتلك الأحوال رؤية راء دون آخر فاذا كانت أحوالهم كذلك (فلا يختص بهذا) الخطاب (مخاطب) دون غيره لوجود المشاركة من كل من تمكن منه الرؤية فليسكل من يسمع

ومنه قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسورء وسهم عند ربهم اخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم يريد أن حالهم تناهت في الظهور بحيث لا يختص بهارء دون راء بل كل من أمكن منه الرؤية داخل في ذلك الخطاب تنبيه مثل هذا الخطاب هل نقول انه عام عموم الصلاحية أو عموم الاستغراق ويحتمل أن يقال بالأول ويكون الخطاب مع شخص لا بعينه لكن فيه اشكال من جهة أن ذلك يزيل تخصيص الضمير ويجعله شائما وذلك بمعنى التكبير وضائر الخطاب لانكون المعرفة وان كان ضمير

كل مخاطب وهو كون الخطاب عاما لا يختص به واحد والمراد بجالهم ما يطرأ عليهم في وقت تنكيس الرؤوس لأجل الخوف والحجل من أهوال القيامة من رثانة الهيئة واسوداد الوجه وغيره وصفه وغير ذلك مما هو في غاية الشناعة (قوله لأهل المحشر) بكسر الشين موضع حشر الناس أى اجتماعها ككافى المختار (قوله الى حيث) متعلق بتناهت أى الى حالة يمتنع خفاؤها بسبب الاتضاح (قوله فلا يختص بها) أى بتلك الحالة (قوله واذا كان) أى حالهم كذلك أى لا يختص به رؤية راء (قوله فله مدخل) أى حظ وانصيب (قوله على حذف المضاف) أى انه على نسخة بها فالضمير لجالهم ولا بد على هذه النسخة من تقدير مضاف اما قبل ضمير بها أو قبل مخاطب وانما احتيج لتقدير هذا المضاف لان حالتهم ليست وصفا قائما بالمخاطب حتى يصح أن يختص بها بخلاف الرؤية فانها وصف قائم به فيصح اختصاصه بها

(قوله بإرادته علما) أشار بهذا الى أن العلمية مصدر متعدى ومعناه جعله علما والجعل بالإيراد قاله عبد الحكيم وحاصله أن الفعل اللازم علم بالضم معناه صار علما والمتعدى علمه بالتشديد معناه جعله علما والعلمية مصدر متعدى فغناها الجعل علما وحينئذ فقول المصنف وبالعلمية معناه وتعريفه بجعله علما والمراد بجعله علما إرادته علما لانه هو الذي يصنعه البليغ لا وضعه علما لان هذا من وظيفة الواضع فقول الشارح بإيراده علما بالباء للتصوير أى انه تصوير للعلمية أى انها موصورة بما ذكر لا بوضعه علما (قوله من جميع شخصاته) أى ان العلم وضع للشيء وهو الذات مثلا ولشخصاته فهي جزء من الموضوع له لأنها أمر زائد على الموضوع له بحيث يكون الموضوع له الشيء والشخصات حاصلة بطريق النسخ واعتراض هذا التعريف بأنه يقتضى أن يكون استعمال العلم مجازا عند تبديل الشخصات لان صفات الطفولية الحاصلة عند الوضع نزول عند (٢٩٢) الشبوية والشيخوخة كغير الأعضاء وعدم النطق وعدم التمييز

فان هذه كلها نزول عند الشبوية والشيخوخة مع أن استعمال العلم بعد زوالها حقيقة اجماعا وأجيب بأن المراد بالشخصات المشتركة بين جميع أحواله التي يتحقق بها جزئيتها وتتم من وقوع الشراكة فيه كالوجود الخارجى والحياة واللون المخصوص ولا شك أنها أحوال لازمة له في سائر الأحوال مشخصة له فهي المعتبرة في الوضع دون غيرها مما يتبدل والحاصل أن المراد بالمشخصات المعتبرة جزءا من الموضوع له العوارض اللازمة للذات من حيث هي ذات وهي التي لا تقوم للذات بدونها وعبرة عبد الحكيم المراد بالمشخصات أمارات الشخص لا موجباته لان الشخص هو الموجود

(و بالعلمية) أى تعريف السند اليه بإيراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته

الخطاب دخل فيه ووجد في بعض النسخ فلا يختص بها مخاطب يعنى فلا يختص برؤية حاكم مخاطب أو فلا يختص بمحاطب رؤية مخاطب فيكون الخطاب في أصله مضافا اليه ثم حذف المضاف وهو الرؤية وأقيم المضاف اليه مقامه ولذلك ذكر الفعل ثم أشار الى نكتة التعريف بالعلمية وأتبعها بالضمير لانها تليها في التعريف فقال (و) يكون تعريفه (بالعلمية) أى بإيراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته التي تلازمه ويرتفع بها عنه صحة تعدده بوجوده في أفراد كثيرة ومنها وجوده الخارجى فلا يرد صحة تبديل بعض الشخصات فيكون اللفظ بعد تبديلها مجازا وأما أسماء الكتب فان قلنا انها وضعت كاليه للقدر المشترك بين النسخ أو ما وجد فيها خرج عن العلمية وان قلنا انها للنقوش الأولى وهي نسخة المصنف كان الاطلاق على غيرها من باب تعدد الوضع فتدخل في الاعلام المشتركة وكل ما النكرة قد يقال انه نكرة كما هو أحد القولين لكن ذاك في ضمير الغيبة فلو جعلنا ذلك الشخص لا بعينه لاضاهى تشكيير الاعلام والمضمرات لا تنكر كما ينكر العلم ويحتمل أن يقال ان المراد أنه خطاب مع كل من يقبل أن يخاطب وعلى هذا فيكون عاما للشمول ويحتمل أن يقال انه استعمال ضمير المفرد مرادا به الجمع فيكون مجازا ان جوزنا التجوز في الضمرات وفيه بحث ويحتمل أن يقال انه جمع بين الحقيقة والمجاز على معنى أنه خوطب الجميع ليكون لواحد منهما حقيقة ولغيره مجازا فأيم ما فرضته فيه حقيقة كان في غيره مجازا لكنه لا يتعين في الخارج فلم يقع حينئذ الاعلى معين يفيد التعيين لالطلاق الذي لا يتميز في الخارج ويحتمل أن يقال انه حقيقة يدل على كل فرد بالمطابقة كدلالة العام على أفراده والمشارك على معانيه ولا يلزم عليه أن يصير مدلوله جمعا بل ينصب على كل فرد فردا انصباوا واحدا وهذا هو الظاهر ولم أر من تكلم على ذلك فليتأمل * تنبيه * انما يتأتى ذلك حيث كان الخطاب به بالخالن مخاطب به كل أحد فان لم يكن فلا كقوله تعالى كذلك يوحى اليك * واعلم أن خطاب القرآن ثلاثة أقسام قسم لا يصلح الا للنبي صلى الله عليه وسلم وقسم لا يصلح الا لغيره وقسم يصاح لهما وقد تكلمنا على ذلك في شرح مختصر ابن الحاجب ص (و بالعلمية)

على النحو الخاص أو على حالة تقارنه أو تتبعه والأعراض والصفات كالكم والكيف لاحضاره أمارات يعرف بها الشخص كما تقرر في محله فتبدل الشخصات لا يوجب تبديل الشخص واعتراض أيضا بأنه لا يتأتى فيمن يسمى ولده الذي لم يره فانه لم يطلع على جميع مشخصاته والذي يتعقله حين التسمية من أوصافه وأحواله أمور كالية لا تفيد تشخصه لان ضم كلى وهو ما تعقله من الأوصاف الى كلى آخر وهو الذات لا يفيد تشخصه وأجيب بأنه لا يتعين في الوضع لشيء مع مشخصاته ملاحظة الشخصات بالوجه الجزئى بل يكفي ملاحظتها بوجه كلى ينحصر في ذلك الجزئى وحاصله أن معرفة الشخصات ولو اجمالا بوجه عام تكفى في وضع العلم واعتراض أيضا بأن هذا التعريف غير صادق على علم الجنس لانه موضوع للماهية ولا مشخصات لها اذ لا وجود لها في الخارج حتى يكون لها مشخصات وحينئذ فلا يصدق عليه أنه وضع لشيء مع جميع مشخصاته وأجاب العلامة السيد في حواشى المطول بأن هذا امر يعرف لما علميته حقيقة وهو علم الشخص بخلاف علم الجنس فان علميته حكمية حتى صرح النحاة بأن علمية الجنس انما تعتبر

عند الضرورة ولك أن تجعل التعريف شاملا له بأن يراد بالمشخصات الشخصيات الخارجية بالنسبة لعلم الشخص والذهنية بالنسبة لعلم الجنس ولا تقتصرها على الذهنية ولا على الخارجية ولا تزيد بها جميع الشخصيات (قوله لاحتضاره أي السند اليه) أنت خير بأن السند والسند اليه قد سبق أنهما من أوصاف اللفظ فقوله وتريفه بالعلمية الضمير للسند اليه بمعنى اللفظ ولا شك أن المحضر في ذهن السامع هو المعنى لانه هو المحكوم عليه فقوله لاحتضاره محمول على الاستخدام لذكر السند اليه أولا بمعنى اللفظ واعادة الضمير عليه بمعنى المدلول أو على حذف المضاف أي لاحتضار مدلوله (قوله بعينه) الجار والمجرور حال من مفعول المصدر أي حال كون السند اليه ملتبسا بعينه أي تعينه وتشخصه وأورد على هذا التعليل الذي قاله المصنف أنه لا يظهر فيما إذا كان المخاطب لا يحيط بالمسمى كما في المثال الآتي فان المعنى الذي وضع له لفظ الجلالة لا يتأتى حضوره عند السامع بعينه لعدم العلم بذاته والاحاطة بجميع صفاته وأجيب بأن المراد بالاحتضار بالعين ما يتناول احتضار الموضوع له بوجه جزئي كاحتضاره بذاته ومشخصاته أو بوجه كلي ينحصر فيه فالأول كريد والثاني كلفظ الجلالة فان مدلوله يستحضر بوجه عام منحصر فيه في الواقع ككونه واجب الوجود خالقا للعالم وقد أشار الشارح لذلك الجواب بقوله بحيث يكون متميزا فالمدار في حضوره في النفس بعينه على صبر ورته متميزا عند السامع عن جميع ماعداه ولو بملاحظة خاصة مساوية له بحيث يمنع اشتراكه بين كثيرين في الذهن وبهذا يظهر أنه يمكن احتضاره تعالى بعينه في الذهن ثم ان المراد باحتضاره في ذهن السامع التفات نفسه اليه وتوجهها اليه ولا شك أن النفس اذا سمعت اللفظ تلتفت الى المعنى وان كان حاضر فيها فلا يرد أنه اذا قيل جاء زيد حال حضور السند اليه في (٢٩٣) ذهن السامع لم يوجد احتضار وأورد على التعليل

الذكر أيضا أنه لا يصدق على علم الجنس اذا لتعين ولا تشخص فيه وأجيب بأن المراد بتعينه وتشخصه ولو كان ذهنيا على ما سلف أو يقال الكلام فيما علمت علميته حقيقة فلا يرد العلم الجنسي أو أنه لا يلزم من قولنا يوثق بالعلم لكذا أن كل علم يفيد ذلك (قوله بحيث يكون الخ) تفسير

(لاحتضاره) أي للسند اليه (بعينه) أي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ماعداه واحترز بهذا عن احتضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني (في ذهن السامع ابتداء)

يقدر في أسماء الكتب من غير هذا فهو محل لا حاصل له تأمله (لاحتضاره) أي التعريف بالعلمية يكون لغرض احتضار السند اليه (بعينه) أي بشخصه ولو بما يرفع عنه التعدد كوجود الهوية وانما قلنا كذلك لان ظاهره لا يشمل ما لا تعرفه له مشخصات كمدلول الجلالة واحترز بهذا من احتضاره باسم الجنس فانه مشعر باعتبار أصل الوضع بالعموم ولوعيت القرينة الهوية كقولنا رجل عالم جاءني فان هذا لم يحضره من جهة الهوية وانما أحضره من جهة الجنسية النافية من حيث هي للشخصية (في ذهن السامع ابتداء) أي في أول مرة واحترز به عن احتضاره ثانيا بواسطة وجود العلم لاحتضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء

لاحتضار السند اليه بعينه وبيان المراد منه وتوضيح مقاله الشارح أنك لو عبرت عن زيد بالشيخ الفاضل أو برجل عالم لم يتميز عن جميع ماعداه اذ لا يفهم من الشيخ الفاضل أو من رجل عالم الا رجل متصف بالعلم أو الفضل ومحمّل لان يكون هو زيد أو غيره نعم هو مميز له بعض تمييز لا فادته أن الجائي رجل متصف بالفضل أو العالم بخلاف ما اذا قلت زيد جاءني فانه حينئذ يميزه عن جميع ماعداه (قوله واحترز بهذا) أي القيد وهو قوله بعينه (قوله باسم جنسه) اعترض بأن المقابل للعين الجنس لا اسم الجنس فالأولى أن يقال عن احتضاره بجنسه في ذهن السامع ابتداء وأجيب بأن لفظ اسم مقحم على حد قوله تعالى سمع اسم ربك واعترض بأن الاحتضار في ذهن السامع ابتداء يحصل باسم الجنس فلا خصوصية له بل بذلك كما في رجل حاكم في البلد جاءني ولم يكن في البلد الا حاكم واحد وأجيب بأنه ليس في كلامه ما يفيد حصر الاحتضار المذكور في العلم بل المفهوم منه أن الاحتضار المذكور يكون بالعلم فلا ينافي أنه يحصل بغيره لانه لا يشترط في النكته أن تختص بذلك الطريق ولا أن تكون أولى به بل يكفي وجود المناسبة بينهما وحصولها به وان أمكن حصولها بغيره أو يقال المراد بالاحتضار في كلام المصنف الاحتضار من حيث الوضع والاحتضار في المثال المذكور عارض من حيث انحصار الوصف المذكور لامن حيث الوضع (قوله نحو رجل عالم جاءني) الشاهد في قوله رجل وانما أتى بعلم لا أجل صحة الابتداء بالنكرة فالتعبير عن ذات السند اليه برجل وان تعين بالقرينة أنه زيد لا يفيد حضوره في ذهن السامع الا من جهة الجنسية النافية من حيث هي للشخصية

(قوله أى أول مرة) فيه اشعار بأن نصب ابتداء على الظرفية ويجوز أن يكون منصوباً على المصدرية أى احضار ابتداء وأورد على كلام المصنف أنه منقوض بمثل جاء زيد وزيد تحقيقاً بالأكرام فإن العلم الثانى يفيد الاحضار ثانياً لا ابتداءً فيكون مساوياً للضمير وأجيب بأن كلامه لا يقتضى أن العلم لا يفيد إلا الاحضار المذكور بل معناه أنه إذا أريد الاحضار ابتداءً لا يؤتى إلا بالعلم وهذا لا ينافى أنه يؤتى به للاحضار ثانياً ولا يرد ما ذكره لوقال التعريف بالعلمية لا يكون إلا للاحضار المذكور (قوله عن نحو جاء فى الخ) أى بما فيه الاحضار بضمير غائب عائد إلى العلم وانظر لم لم يقل عن احضاره بضمير الغائب نحو جاء فى الخ كما صنع فى سابقه ولا حقه فتأمل (قوله وهو راكب) أى فالضمير أحضر الذات ملتبسة بالتعيين فى ذهن السامع ولكن هذا الاحضار ثانوى لأن الضمير متوقف على المرجع فالمرجع مفيد للتعيين أولاً والضمير مفيد له ثانياً فإن قلت مامعنى احضار الذات ثانياً مع أنها أحضرت أولاً والحاضر لا يحضر لأنه تحصيل الحاصل وهو محال وأجيب بأن المراد (٢٩٤) بالاحضار الالتفات والتوجه وحضوره أولاً لا ينافى حضوره ثانياً بمعنى

التوجه إليه أو المراد أنه احضار ثانوى على تقدير ذهاب الحضور الأول أو يقال ان الاحضار بقيد كونه مدلول زيد مغاير لكونه مدلولاً للضمير فلم يلزم تحصيل الحاصل تأمل (قوله مختص به) أى باسم مقصور على المسند إليه لا يتجاوز له إلى غيره بمعنى أنه لا يطلق على غيره فقول الشارح بحيث الخ القصد من الحيثية التفسير (قوله بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع) أى وضعه لهذه الذات المخصوصة وان أطلق على غيرها باعتبار وضع آخر كما فى الاعلام المشتركة كريد المسمى به جماعة وبهذه الحيثية اندفع ما

أى أول مرة واحترز به عن نحو جاء فى زيد وهو راكب (باسم مختص به) أى بالمسند إليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره واحترز به

أولاً نحو جاء فى زيد وهو راكب فإن الضمير عنه بواسطة معاده الذى عينه أولاً فكان احضاره به ثانياً والمراد بالاحضار الاحضار بالقوة بمعنى أنه ان أحضر به يكون ذلك الاحضار ثانياً فلا يرد أن يقال قد حضر بالمعاد فلا حضار بالضمير مع قوة العهد بالمعاد تحصيل للحاصل لا ناقول اذا أحضر به كما لو غفل عنه إثر الحضور يكون الاحضار ثانياً أو المراد الدلالة وهى مخالفة للدلالة وهى ثانية باعتبارها م ان المراد أيضاً الاحضار باللفظ بعد الاحضار بآخرمعين فلا يرد أن المعرف بلام العهد وبالصلة وبالإضافة ذات العهد الخارجى قد حضرت بتلك الأمور فاحضارها باللفظ يكون ثانياً لأنها لم تحضر أولاً بلفظ معين ثم أحضرت ثانياً ولا يرد أيضاً نحو جاء فى رجل وأكرم الرجل لأن الأول لم يعينه كما فى جاء زيد وهو يضحك مثلاً (باسم مختص به) أى مختص بالمسند إليه والمراد بالمسند إليه الذى هو معاد الضمير فى هذا الكلام المعنى لا اللفظ كما يظهر بأدنى التفات والمراد بتخصيصه به أن لا يطلق باعتبار ذلك الوضع على غيره فلا ترد الاعلام المشتركة بأن يقال انها أعلام ولا تعين لأننا نقول تعين شخص مدلولها باعتبار كل وضع مخصوص وخرج بهذا الاحضار سائر المعارف كالضمير للتكلم أو الخطاب واسم الإشارة والموصول والمعرف باللام والإضافة العهدية الخارجية لأنها كلها غير معينة فى أصل الوضع بل بالاستعمال وانما ذكر القيود المذكورة ولو كان يغنى عنها فى اخراج غير العلم قوله باسم مختص به لأن المراد تحقيق قيود كنه العلمية تفصيلاً لأن ذلك أوضح وأبين لم يراعى فى العلمية عند قصد استيفاء غرض إيرادها فى مقامها فإن الثبوت المبين بالمطابقة والتفصيل أظهر من المبين إجمالاً كما فى التعريف فإن المطابقة فيه أبين من التضمن لا يقال حاصل ما ذكر فى الضمير واللم أنه يؤتى بهما عند قصد الدلالة على باسم مختص به

أورد على المصنف من أن الاعلام المشتركة يصدق عليها أنها أعلام ولا تعين شخص مدلولها وحاصل الجواب أنها معانها تعين شخص مدلولها باعتبار كل وضع بخصوصه واعتراض بأن الوضع العام قد يدخل الاعلام الشخصية كما فى أسماء الكتب بناء على المختار من أنها أعلام أشخاص لا أعلام أجناس وذلك أنه لو كان الوضع شخصياً لزم أن لا يطلق ذلك العلم على غير نسخة المصنف حقيقة بل مجازاً وهو بعيد وحينئذ فاسم كل كتاب كالبخارى علم شخص مع أن الاسم غير مختص بواحد بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره بل يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره من تلك الافراد لأن الوضع واحد إلا أنه وضع عام لا خاص بأن تعقل الواضع المعنى العام ووضع اللفظ لكل واحد بخصوصه اللهم إلا أن يحصل مسمى الكتاب اللفاظ لا القوش فيندفع الإيراد لأن الموضوع له وان كان لفظ المصنف إلا أن لفظ غيره لا يمد فى العرف غير لفظه بل يقال فى العرف فى تلك الألفاظ الصادرة من المصنف ومن غيره انها ألفاظه لأن الشئ لا يتعدد بتعدد محله على القول الحق أما على القول بأنه يتعدد بتعدد محله فلا شك فى أن اسم

(قوله عن احضاره بضمير المتكلم أو المخاطب) فهو أن اضربت زيدا وأنت ضربت عمرا فان احضار المسند اليه في ذهن السامع بأن أنت وان كان ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به لأن أناموضوعة لكل متكلم وأنت موضوعة لكل مخاطب (قوله واسم الإشارة) نحو هذا ضرب زيدا فان هذا وان أحضر المسند اليه في ذهن السامع ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به لأن داموضوعة لكل مشار اليه (قوله والموصول) نحو الذي يكرم العلماء حاضر فان الذي وان أحضر المسند اليه في ذهن السامع ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به لأن الذي موضوعة لكل مفرد مذكر (قوله والمعرف بلام العهد) أي الخارجى نحو وليس الذكر كالأنثى فان الذكر وان أحضر المسند اليه في ذهن السامع ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به لأن المعرفة بلام العهد موضوعة لكل فرد وخرج المعرفة بلام الحقيقة والمعرف بلام العهد الذهني فانهما في حكم التكررة (قوله والاضافة) أي العهدية الخارجية نحو جاء غلامى اذالم يكن له الاغلام لان المعرفة بالاضافة صالح لكل فرد واعترض على الشارح بأن المعرفة بلام العهد الخارجى والمعرف بالاضافة يحتاج الى العلم بالعهود وكذا الموصول يحتاج للعلم بالصلة وحينئذ فالاحضار في هذه الثلاثة يكون ثانيا لا ابتداء كما زعمه الشارح واذا كان كذلك فتكون هذه الثلاثة خارجة بقوله ابتداء لا بقوله مختص به وأجيب بأن المراد الاختصار باللفظ والاحضار الأول الذي في العهد الخارجى والموصول ليس باللفظ بل بالعلم بالعهود وبالصلة وحينئذ فالاحضار باللفظ لا يكون الا أولا وفيه أن العهود الخارجى قد يكون احضاره أولا باللفظ بأن يذكر اسم الجنس أولا ثم يعرف بلام العهد نحو جاءنى (٢٩٥) رجل فأكرمته الرجل الآن يقال لم يكن المعتبر

فيه تقدم الاحضار باللفظ بل تقدم الاحضار مطلقا ولو بلا لفظ كان جنس المعتبر فيه ليس من شرطه أن يكون باللفظ فحسن أن يقال احضاره أولا ليس باللفظ بهذا الاعتبار وهذا بخلاف ضمير الغائب فان جنس احضاره أولا باللفظ لانه اعتبر فيه تقدم ذكره غاية الأمر أنه محتم

عن احضاره بضمير المتكلم أو المخاطب واسم الإشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة وهذه القيود لتحقيق مقام العالمية والافالقيده الأخير معنى عما سبق وقيل احتراز بقوله ابتداء عن الاحضار بشرط كما في الضمير الغائب والمعرف بلام العهد فانه يشترط تقدم ذكره والموصول فانه يشترط تقدم العلم بالصلة وفيه نظر لان جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع

معناها وهذا أمر تكفل به النحو واللغة فان كل لفظ إنما يؤتى به للدلالة على معناه لانا نقول المراد مراعاة الاستعمال لهذا المعنى بحيث لا يعدل عنه الى غيره اما لفرض ينشأ عنه مناسب للمقام كما في العالمية فان مقام التوحيد يناسبه مقتضاها أولا لانه لا مقتضى للعدول فامتنع ذلك العدول لانه لا يناسب المقام الا ذلك المدلول لذاته كما في الضمير وهذا أمر بياني لانه التزام ما يناسب ولو كان ذاتيا وقد تقدم نحو هذا وما ذكرنا من الاحتراز والاخراج بقيد الابتداء هو المختار وذلك أنه لو حملناه كما قيل على اخراج

في الذكر فأريد الذكرا مطلقا ولو حكما اه سم (قوله وهذه القيود) أي الثلاثة وهي احضاره بعينه وكونه ابتداء وكونه باسم مختص به وقصد الشارح بهذا دفع ما يقال ان القيد الأخير يفنى عن القيدين قبله لانه متى أحضر باسم مختص به كان ذلك الاحضار له بعينه ابتداء (قوله لتحقيق) أي إيضاح مقام العالمية والمراد بمقامها الأمر الذي يقتضى إيراد المسند اليه عاما كاحضاره في ذهن السامع ابتداء وقوله لتحقيق مقام الخ أي لالا احتراز أي ان المقصود منها إيضاح المقام لالا احتراز فلا ينافى أن الاحتراز حاصل لكن ليس مقصودا (قوله والافالقيده الخ) أي والانقل انها لتحقيق مقام العالمية بل قلنا انها للاخراج فلا يصح لان القيد الأخير يفنى عن القيدين السابقين قبله في الاخراج فما خرج بهما يخرج به لان احضار الشيء باسمه المختص به احضاره بعينه أول مرة فلا يكون الاعلام فان قلت لانسلم أنه يفنى عنهما في الاخراج ألا ترى أن الرحمن مختص به سبحانه وتعالى ولا يفيد احضار الذات العلية ابتداء قلت هذا الاختصاص عارض لا بحسب الوضع لانه ليس يعلم بل صفة (قوله وقيل احتراز الخ) هذا مقابل لقوله أي أول مرة في تفسير قول للصف ابتداء وليس جوابا عن قوله والافالقيده الأخير معنى عما سبق وحينئذ فكل المناسب في المقابلة أن يقول وقيل معنى قوله ابتداء أي بلا شرط وهو احتراز عن الاحضار الخ (قوله كما في الضمير الغائب الخ) أي وكاسم الإشارة فانه يشترط الإشارة الحسية معه والمعرف بالاضافة العهدية فانه يشترط تقدم العهد فتأمل (قوله لان جميع طرق التعريف كذلك) أي مشروطة بتقدم شيء (قوله حتى العلم) أي فلو كان مقاله هذا القائل مراد الصنف لخرج العلم أيضا عن المقصود وهذا الرد ظاهر ان آري بالشرط أي شرط كان ليشمل العلم بالوضع فلو أريد ما عدا العلم بالوضع بأن يكون معنى قوله ابتداء أي من غير توقف بعد العلم بالوضع على شيء آخر كان الرد على هذا القائل أن يقال هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به فيلزم استدراك قوله باسم مختص به لان ما خرج به من بقية المعارف خرج بقوله ابتداء على أن معناه ما ذكره ولصاحب هذا القيل أن يجيب بنظير قول الشارح وهذه القيود الخ بأن يقول ان القيد المذكور وهو قوله باسم مختص به ذكرنا تحقيق مقام العالمية لالا احتراز والافاقبله يفنى عنه

كقوله تعالى قل هو الله أحد وقول الشاعر
وقوله

أبو مالك قاصر فقره * على نفسه ومنع مجاه
الله يعلم ما تركت قتالهم * حتى علوا فرسى بأشقر مزبد

(قوله قل هو الله أحد) يحتمل أن يكون هو مبتدأ والله خبراً أولاً وأحد خبراً ثانياً أو بدلاً من الله بناء على حسن إبدال النكرة النكرة الموصوفة من المعرفة إذا استفيد منها ما لم يستفد من اللبدل منه كإذ كره الرضى ويحتمل أن يكون هو ضمير الشأن مبتدأ أول والله مبتدأ ثان والجملة خبره وتعتبر الأحدية بحسب الوصف بمعنى أنه أحد في وصفه كالوجوب واستحقاق العبادة أو بحسب الذات أى أنه لا تركيب فيه أصلاً وعلى الوجهين تظهر فائدة حمل الأحد عليه تعالى ولا يكون مثل زيد أحد والشاهد أنما هو على الأعراب الثانى فى إيراد النسند اليه علماً لأجل احضاره فى ذهن السامع ابتداء بجميع شخصياته التى قام عليها الدليل كالقدرة ونحوها باسم خاص به تعالى ووجه كونه علماً أنه وضع من أول الأمر للذات كما عليه أئمة الدين وأما على الأعراب الأول فلا شاهد فيه لأن لفظ الجلالة لم يقع مسنداً اليه بل مسنداً (قوله حذف الهمزة) أى تخفيفاً لكن ان كان الحذف بعد القاء حركتها على اللام كان الحذف قياسياً لأنها قبل ذلك متعاضية بالحركة ويكون الإدغام غير قياسى لتحرك أول المثلين مع وجود حاجز بينهما وهو الهمزة لأن المحذوف قياساً فى قوة المذكور وان كان حذفها مع حركتها كان الحذف غير قياسى ويكون الإدغام حينئذ قياساً لسكون أول المثلين وعدم الحاجز بينهما أصلاً (قوله وعوض عنها حرف التعريف) (٣٩٦) فيه نظر من وجهين الأول أن معنى التعويض الاتيان بالشئ عوضاً

فيقتضى أنه غير موجود فى السكامة والالزم تحصيل الحاصل مع أن حرف التعريف موجود قبل التعويض الثانى أنه يلزم الجمع بين العوض والمعوض قبل حذف الهمزة فى قولنا الله والالزم باطل فيهما والجواب أن المراد بالتعويض فى قوله وعوض عنها الخ قصد العوضىة أى ثم بعد حذف الهمزة قصد واعتبر جعل حرف التعريف عوضاً عنها

(نحو قول هو الله أحد) فالله أصله الاله حذف الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل علماً

الاحضار بشرط لزوم كون معنى الابتداء أن الاحضار ذاتى فان كان معناه حينئذ لذاته أى بلا توقف على شئ أصلاً خرج نفس العلم لتوقفه على العلم بالوضع وان كان معناه بلا توقف على الوضع خرجت المعارف لتوقفها بعد العلم بالوضع على أمور أخرى كتقدم الذكر فى ضمير الغيبة والمعهود فى المعرفة بلام العهد والعلم بالصلة فى الموصول وحضور المشار اليه فى اسم الإشارة وتحقق العهد فى المضاف فلا يبقى إلا العلم فيكون قوله باسم مختص به ضامناً له (نحو قول هو الله أحد) أى الشأن الله أحد فهذا المقام مقام التوحيد والعلمية أنسب به من سائر المعارف لما ذكر فى مفاده الموجب لقطع مادة توهم

نحو قوله تعالى قل هو الله أحد) ش المراد بالعلمية هنا علم الشخص لعلم الجنس لأن ما ذكره لا ينطبق عليه أى التعريف اذا كان بالعلمية يكون لا بأسباب * منها أن يقصد احضاره فى ذهن السامع وقوله بعينه احتراز من اسم الجنس نكرة كان أو معرفة وقوله ابتداء احتراز عن الضمير وقيل معنى بلا واسطة فان كلام المعارف انما يفيد بواسطة كاصلة والمشار اليه والتسكلم والخطاب والغيبة وقوله باسم مختص به احتراز عن اسم الإشارة والموصول وقال الخطيبى قوله بعينه يخرج النكرة وليس كما قال بل لا باعتبار الحقيقة والوجود الخارجى وبعضهم أجاب بجواب آخر وهو أن ال فى قوله أصله الاله من الحكاية لامن المحكى فمراده أن أصله المنسكركر وانما أدخل حرف التعريف فى خبر البتداء لإفادة الحصر كما فى زيد الأمير رداً على من يقول أصله لاه (قوله ثم جعل علماً) أى شخصياتهم لا يخلوا ما أن يريد أنه علم بالوضع أو بالعلمية التحقيقية أو التقديرية فان أراد الأول صح على القول بأن الواضع هو الله وأشكل على القول بأن الواضع البشر لأن الواضع يستلزم العلم بالموضوع له وذاته تعالى غير معلومة بالكنه لغيره وأجيب بأن الواضع انما يتوقف على العلم بالموضوع له ولومن بعض الوجوه وذلك حاصل هنا ولا يتوقف على العلم بالكنه والحقيقة وان أراد أنه علم بالعلمية التحقيقية أشكل من جهة أن العلم بالعلمية التحقيقية لا بد أن يسبق له استعمال فى غير ما غلب عليه ولفظ الجلالة لم يستعمل فى غيره تعالى فلا يصح فيه دعوى غلبة الاستعمال وأجيب بأن الحكم عليه بالعلمية بالنظر لأصله وهو الله والشئ مع أصله بمنزلة لفظ واحد يصح أن يحكم على أحدهما بحكم الآخر وإله فى الأصل اسم لكل معبود ثم غلب منكره أو بعد إدخال ال عليه على الخلاف فى ذلك على الذات العلمية وإن أراد أنه علم بالعلمية التقديرية فلا إشكال والحاصل أنه اختلف فى لفظ الجلالة فقيل علم بالوضع وقيل بالعلمية التحقيقية وقيل بالعلمية التقديرية والأول مشكل على القول بأن الواضع البشر وتقدم الجواب عنه والثانى مشكل أيضاً وتقدم الجواب عنه والثالث ظاهر لا غبار عليه ثم ان ما ذكره الشارح من أن أصله كذا وتصرف فيه بما ذكرتم جعل علماً الخ خلاف ما عليه الأئمة الأربعة من أن لفظ الله وضع للذات العلمية من أول الأمر من غير سبق تصرف فيه ومن غير اشتقاق له من شئ كما نقل عن سيبويه

(قوله لذات) أى العلومة لكل أحد المينة بكونها واجبة الوجود الخ فقوله الواجب الخ بيان للذات السمة وليس معتبرا فى السمي والا كان السمي مجموع الذات والصفة وأنه ليس كذلك لانه يقتضى أن يكون لفظ الجلالة كليا وسيأتى رده بل السمي الذات وحدها قاله سم ان قلت هذا يعارض ما مر من أن العلم ما وضع للشيء مع جميع شخصاته قلت قد سبق أن المراد بالمشخصات ما كان لازما للذات من حيث هى ذات المقتضى لجزئيتها وتعنيها بقطع النظر عن كونها قديمة أو حادثة وحينئذ فلفظ الجلالة اسم للذات وما كان لازما لها من حيث أنها ذات كالوجود وأما وجوب الوجود والخلق للعالم وغير ذلك من الصفات فأمر زائدة على الذات غير لازمة لها من حيث أنها ذات وحينئذ فلا تكون من جملة الموضوع له (قوله الواجب الوجود) أى التى وجودها واجب لا يقبل الانتفاء لأزلا ولا أبدا (قوله وزعم بعضهم) هو الشارح الخ لخالى (قوله اسم) أى وليس يعلم لان مفهوم العلم جزئى وهذا مفهومه كلى كما قال (قوله لمفهوم الواجب لذاته) الاضافة بيانية والواجب لذاته هو الذى لا يحتاج لغيره فى وجوده وقوله لمعبودية له أى لكون الغير بعبده (قوله وكل منهما) أى من هذين الأمرين اللذين وضع لهما (٢٩٧) اللفظ كلى (قوله فلا يكون) أى لفظ الجلالة علما أى بالوضع فلا ينافى

لذات الواجب الوجود الخالق للعالم وزعم بعضهم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته أو المستحق للمعبودية له وكل منهما كلى انحصر فى فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئى وفيه نظر لانا لان اسم لهذا المفهوم الكلى كيف وقد أجمعوا على أن قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلى لما أفادت التوحيد لان الكلى من حيث هو كلى يحتمل الكثرة

الاشترك والله علم منقول من إله بعد اسقاط الهمزة وزيادة لام التعريف عوضا عنها على ذات واجب الوجود الخالق للعالم من غير أن يكون مفهومه هذه الأوصاف بل مدلوله هوية الواجب الأعظم وحقيقة الملك الأقدم فهو جامع للذات والصفات وليس مدلوله مفهوم الاله الذى هو المعبود بالخلق كما قيل والالم يكن قول لا اله الا الله مفيدا للتوحيد لانه يكون المعنى لا اله الا المعبود بالخلق وحصر الألوهية فى المعبود بالخلق لا يقتضى وحدانيته لانه كلى يصح وجوده باعتبار نفس مفهومه فى ضمن أفراد والاجماع على افادته التوحيد فيبطل هذا التقرير وأيضا لو كان كذلك لزم ان كان المستثنى منه المعبود بالخلق استثناء الشيء من نفسه وان كان المعبود بالباطل لم يصح هذا الكلام أصلا لوجود المعبود بالباطل

بل يخرج العرف اذا أريد به الجنس الأن يرد بالنكرة ما هو أعم منه ثم قال وفى كون الاضمار المذكور يقتضى أن يكون بالعلمية نظر لان الاضمار المذكور قديم يحصل ببعض المعارف (قلت) وقد علمت بما قدمناه أنه ليس كذلك وقدمنا المصنف له بقل هو الله أحد يعنى بالعلم لفظ الجلالة الشريفة وهذا بناء على القول بأننا عالم وهو المشهور قال الخطيبى فى جملة علما نظر لان ما وضع له هو المستحق للمعبودية أو الواجب لذاته (١) وكل واحد منهما وان انحصر فى الخارج فى فرد واحد دليل يدل عليه وذلك لا يمنع

(٣٨ - شروح التلخيص - أول) هو كلى أى لا من حيث انحصاره فى الخارج فى جزئى معين وقوله يحتمل الكثرة أى وهى تنافى التوحيد والراد باحتماله الكثرة قبوله لها فى الخرج وليس المراد به ما قبل الجزم فاندفع ما يقال كان الأولى أن يقول يفيد الكثرة لان الكلى من حيث هو كلى يفيد الكثرة قطعا لاحتمال أن يكون لفظ الجلالة اسما لمفهوم الكلى لما أفادت التوحيد فيه نظر لانه على تقدير وضعه للمفهوم الكلى يفيد التوحيد بواسطة القرينة المينة الدالة على انحصار ذلك للمفهوم فى الفرد المخصوص وحينئذ فاللازمة ممنوعة وأجيب بأن المراد لما أفادت التوحيد بذاته أى باعتبار معناه لغة بدون القرينة للصينة واللازم باطل لانه يفيد التوحيد بذاته بدليل أن أهل اللغة يفرقون بين لا اله الا الله ولا اله الا الرحمن من حيث افادة التوحيد فيجعلون الأول مفيدا للتوحيد دون الثانى فدل ذلك الفرق على أن الأول يفيد التوحيد بذاته والا فلقرآن توجد مع كل منهما أو بهذا يبين لك فساد ما قيل ان افادة لا اله الا الله التوحيد بماهى بحسب الشرع لا بحسب اللغة

(١) قوله وكل واحد منهما الخ هكذا فى الأصل ولعل الخبر سقط من قلم الناسخ وحق الكلام وكل واحد منهما كلى الخ كما يؤخذ من عبارة المختصر كتبه صححه

وإما لتعظيم أولاهاته كإفي الكنى والألقاب الممودة وللذمومة وإما للكناية حيث الاسم صالح لها ومما ورد صالحا للكناية من غير باب السند إليه قوله تعالى تبت يدا أبي لهب أي جهنمي

(قوله أوتعظيم أوأهانة) لم يقل تعظيم أوأهاته لأنه فديقصد بإرادته علما تعظيم غير المسند إليه أوأهاته كأبو الفضل صديقك وأبو جهل رفيقك فان في إرادته علما تعظيم المضاف للسند في الأول وأهانة المضاف للسند في الثاني (قوله كإفي الألقاب) أي كالتعظيم والأهانة التي في الألقاب أي وكالأسماء الصالحة لذلك كإفي على ومعاوية إذا اعتبرناهما اسمين وكإفي الكنى الصالحة لذلك أيضا نحو أبو الخير وأبو الشر وانما نص على الألقاب لأنها الواضحة في ذلك لان الفرض من وضعها الاشعار بالمدح أوالذم وقد يتضمنهما الأسماء وإن لم يقصد بالوضع التمييز الذات لكونها منقولة عن هان شريفة أوخسيسة كمحمد وكناب أوأشهر اسمها بصفة محمودة أو مذمومة كحاتم ومادر وبعد الألقاب في ذلك الكنى كأبي الفضل وأبي الجهل (قوله الصالحة لذلك) أي للتعظيم أوالأهانة أي الشعرة بذلك من حيث انها موضوعة لذلك المعنى في الأصل وهذا (٢٩٨) وصف كاشف للتوضيح لا للاحتراز عن غير الصالحة لعدم وجودها لان

(أوتعظيم أوأهانة) كإفي الألقاب الصالحة لذلك مثل ركب على وهرب معاوية (أوكناية) عن معنى يصلح العلم نحو أبو لهب فعل كذا كناية عن كونه جهنميا بالنظر الى الوضع الأول

كثيرا ويكون الاستثناء فيه حينئذ منقطعا (أوتعظيم أوأهانة) أي ويعرف السند إليه بالعلمية ليفيد تعظيما لاشعاره بكونه من الألقاب الدالة على ذلك أوليفيد أهانة لاشعاره بها كما اذا قيل في التعظيم هذا على حضر وفي الأهانة هذا أنف الناقة حضر (أوكناية) أي يعرف السند إليه بالعلمية ليكون كناية عن معنى يستفاد منه باعتبار أصل وضعه قبل النقل فيقال مثلا أبو لهب قال كذا لينقل منه الى كونه جهنميا لان أباهب باعتبار أصل الوضع يشعر بملابسة لهب النار كما يقال أبو الشر وأبو الخير وأخو الحرب للملابس هذه الأشياء فاطلاقها علميا يمكن معه الشعور بالأصل مع القرائن والشعور بالأصل يمكن معه الشعور بملابسة النار المخصوصة مع القرائن وهو أنه جهنمي وفي هذا الاستعمال انتقال من المألوم الى اللازم في الجملة وهذا القدر كاف في هذا المقام في تسمية هذا الانتقال الذي فديقصد كناية من غير اشتراط شروط انكناية المخصوصة المعلومة وأما القول بأن المراد بالكناية هنا أن يطلق اللفظ ويراد به لازم معناه كما يقال حاتم ويراد به لازم الذي اشتهر به وهو الجود ولم يشتهر به كما يقال أبو لهب ويراد به لازم في الجملة وهو كونه جهنميا ولا يراد بالشخص المسمى بحاتم ولا بأبي لهب ففيه نظر وذلك ان أهل الفن مثلوا في هذا المقام بتبت يدا أبي لهب ومعلوم قطعا أن المراد به الشخص لا لازمه وأيضا لو كان كذلك فان أراد انه يطلق على غير مسماه بضرب من المشابهة كليتة ومفهوم العلم جزئي قلت ليس كما قال بل الكلى هو الاله وأما لفظ الله فانه علم حقيقي على الراجح ص (أوتعظيم أوأهانة أوكناية

اللقب ما أشعر بمدح أوذم فلا يكون الا صالحا للتعظيم أوالأهانة (قوله مثل ركب على الخ) أي فالتيان بالمسند إليه علما لأجل الدلالة على تعظيم مسماه فالتعظيم مأخوذ من لفظ على لأخذه من العلو والأهانة مأخوذة من لفظ معاوية لأنه مأخوذ من العلو (١) وهو صريح الذئب فذكر الركوب والانهمزام ليس لتوقف الاشعار عليه والا لم يكن العلم مفيدا للتعظيم أو الأهانة بل الافادة من غيرهم ان التمثيل بعلى ومعاوية على اعتبار أنهما لقبان فانهما كما يصح اعتبارهما اسمين يصح

اعتبارهما القبين (قوله أوكناية) أي انه يؤتى بالمسند إليه علما لأجل كونه كناية عن معنى يصلح العلم واعتبار أي لذلك المعنى بحسب معناه الأصلي قبل العلمية (قوله نحو أبو لهب فعل كذا كناية الخ) أي فقولا أبو لهب فعل كذا في معنى قولك جهنمي فعل كذا وتوجيه الكناية في ذلك المثال أن أباهب بحسب الأصل مركب اضافي معناه ملابس اللهب أي النار ملاسنة شديدة كما أن معنى أبو الخير وأبو الشر وأبو الفضل وأخو الحرب ملابس ذلك ومن لوازم كون الشخص ملاس اللهب كونه جهنميا أي من أهل جهنم فان اللهب الحقيقي لهب نار جهنم فأطلق أبو لهب وأر بدلازمه وهو كونه جهنميا فاذا قلت في شأن كافر مسيح بأبي لهب أبو لهب فعل كذا مريدا بذلك جهنميا فعل كذا كان كناية من اطلاق اسم اللزوم وهو الذات اللازمة للهب وإرادة اللزوم وهو الجهنمي والحاصل انك اذا قلت في شأن كافر اسمه أبو لهب أو لهب أو لهب فعل كذا فالتسكتة في إيراد المسند إليه علما الكناية عن كونه جهنميا ووجه الكناية أن معنى أبو لهب بالنظر للوضع الأول ذات ملازمة للنار ويلزم من ملازمته للنار كونه جهنميا فقد أطلقت اسم اللزوم وهو أبو لهب وأردت اللزوم وهو كونه جهنميا لافادة عذابه بالنار وغيرها مما في جهنم (قوله بالنظر الخ) أي والكناية في هذا العلم انما تكون

(١) قوله من العلو: كذا في الأصل وليس العلو بالواو ومن مصادر عوى المذكورة في كتب اللغة كتبه مصححه

بالنظر الى الوضع الاول أى بالنظر الى معناه بحسب الوضع الاول وهو الاضافى لا بالنظر الى معناه بحسب الوضع الثانى وهو العلمى (قوله) أعنى الاضافى) عبر بأعنى اشارة لدفع ما يتوهم من أن المراد بالوضع الاول الوضع العلمى فى قولهم ما وضع أولا وهو العلم وما وضع ثانيا ان أشعر بمدح أودم فلقب وان صدر بآب أو أم فكنية (قوله لان معناه) أى لفظ أبو لهب بالنظر للوضع الاول (قوله ملازم النار) أى الكاملة وهى جهنم لان الشئ اذا أطلق ينصرف للفرد الكامل منه فاندفع ما يقال ان القرآن ملابس للنار مع أنه ليس جهنميا والاولى كما قال الصمام أن يقال ان معناه الوضع الاول من تنول منه الارلانه وقود لها اذ لاشك فى لزوم كونه جهنميا لذلك المعنى بخلاف ما قال الشارح فانه يحتاج الى ادعاء أن المراد باللهب الحقيقى أعنى نار جهنم لاجل أن يستلزم الكون جهنميا (قوله ويلزمه) أى يلزم الشخص الملابس للنار الكاملة أنه جهنمى أى لزوم ما عرف بالانه يكنى عند علماء المعاني لانهم يكتفون بالملازمة والحلته وهو أن يكون أحد الأمرين بحيث يصلح للانتقال منه لآخر وان لم يكن هناك لزوم عقلى واندفع ما يقال لانسلم أنه يلزم من ملازمة الشخص للنار الحقيقية أن يكون جهنميا لم لا يجوز أن يكون ملابس لها وهو غير جهنمى ألا ترى للألسنة الزبانية فانهم ملازمون لها ومع ذلك هم غير جهنمى (قوله فيكون) أى الانتقال الى كونه جهنميا انتقالا من اللزوم أعنى الذات الملازمة للنار الحقيقية وقوله الى اللازم أعنى كونه جهنميا (قوله وهذا القدر) أى الانتقال من المعنى الموضوع له أولا وان لم يكن هو المستعمل فيه اللفظ الى لازمه كاف فى الكناية ولا تتوقف على ارادة لازم ما استعمل فيه اللفظ وهو الذات المعينة وهذا جواب عما يقال ان الكناية يجب فيها أن يكون المراد من اللفظ لازم معناه كما فى كثير الراد فانه استعمل فى كثرة الراد مراد منه لازم معناه وهو الكرم وهنا ليس كذلك لان المعنى الذى استعمل فيه اللفظ الذات والكون جهنميا ليس من لوازمها وحاصل الجواب أن قولهم يجب فى الكناية أن يكون اللفظ مستعملا فى لازم معناه يعنى اذا كانت الكناية باعتبار المسمى بهذا الاسم وأما اذا كانت الكناية باعتبار (٢٩٩) المعنى الاصلى كما هنا فلا يجب فيها أن يكون المراد من اللفظ لازم معناه

المراذ من اللفظ لازم معناه المستعمل فيه بل يكنى فيها الانتقال من المعنى الاصلى الموضوع له أولا وان لم يكن اللفظ مستعملا فيه الى لازمه وهذا الجواب سقط قول الشيخ يس

أعنى الاضافى لان معناه ملازم النار وملابسها ويلزمه أنه جهنمى فيكون انتقالا من اللزوم الى اللازم باعتبار الوضع الاول وهذا القدر كاف فى الكناية وقيل فى هذا المقام ان الكناية كما يقال جاء حاتم ويراد به لازمه أى جوادا للشخص المسمى بحاتم ويقال رأيت أباهب

واعتبار تناسب العلمية وجعله كليا كما يطلق حاتم ويراد به جوادا فى الجملة بهذا الاعتبار كان استعارة على ما باتى ان شاء الله تعالى لا كناية وان أراد الاطلاق عن الغير باعتبار اللزوم العرفى من باب اطلاق المقيد على المطلق لا باعتبار المشابهة كاطلاق أبى جهل اللازم معناه الذى اشتهر به وهو كونه جهنميا

بقى شئ وهو ان الكناية الانتقال من المعنى المستعمل فيه اللفظ لازمه بواسطة أو بوسائط فان كان المعنى الاضافى لازما للمعنى العلمى فلا تكافى فى معنى الكناية حتى يقال وهذا القدر كاف وان لم يكن لازما ولا انتقال فلا كناية أصلا والظاهر أنه غير لازم فان الملابس للنار ليس لازما للشخص المعين من حيث هو شخص معين الذى هو مدلول العلم الآن يقال انه يفهم عند استعمال اللفظ فى المعنى العلمى المعنى الاضافى لانه يلتفت الى المعانى الاصلية عند الاستعمال فى المعانى الحالية ثم ينتقل عن المعنى الاضافى الى لازمه وهذا القدر كاف (قوله وقيل الخ) حاصله أن الكناية على هذا القول فى قولك أبو لهب فعل كذا بالنظر للوضع الثانوى وهو المعنى العلمى أن الكناية فيه مثل الكناية فى جاء حاتم وبين ذلك أن حاتم موضوع للذات المعينة الموصوفة بالكرم ويلزمها كونها جوادا فاذا قلت فى شأن شخص كريم غير الشخص المسمى بحاتم جاء حاتم وأردت جاء جواد فقد استعملت اللفظ فى نفس لازم المعنى العلمى وهو جواد وكذا أبو لهب معناه العلمى الذات المعينة الكافرة ويلزمها أن تكون جهنمية فاذا قلت فى شأن كافر غير أبى لهب جاء أبو لهب وأردت جاء جهنمى فقد استعملت اللفظ فى نفس اللازم للمعنى العلمى وأما على القول الاول فالعلم مستعمل فى معناه الاصلى لينتقل منه الى لازمه والحاصل أنه على الاول اللفظ مستعمل فى معناه الاصلى لينتقل منه للازم معناه وأما على القول الثانى فاللفظ لم يستعمل فى المعنى الاصلى ولا فى المعنى الثانوى وهو الذات المعينة أصلا وانما استعمل فى لازمه ابتداء فقام مستعمل ابتداء فى الجواد اللازم للذات المخصوصة المسماة بحاتم لافى الشخص المعروف وهو الطائى لينتقل منه الى كونه جوادا وكذا أبو لهب استعمل ابتداء فى الجهنمى اللازم للذات المخصوصة المسماة بأبى لهب ولم يستعمل فى الشخص المعروف وهو عبد العزى لينتقل منه الى كونه جهنميا (قوله كما يقال الخ) أى مثل الكناية فى القول الذى يقال لأبى كريم غير حاتم الطائى جاء حاتم (قوله ويراد به لازمه) أى لازم معناه بأن يستعمل اللفظ ابتداء فى ذلك اللازم الذى اشتهر انصاف معناه به (قوله لا الشخص) أى ولا يراد به الشخص المعين المسمى بحاتم وهو الطائى لينتقل منه الى لازمه أعنى كونه جوادا (قوله ويقال) عطف على قوله يقال سابقا

(قوله أى جهنميا) أى لا الشخص المسمى بأبى لهب فى كلامه كنفاء وحاصله أن يطلق أبولهب مراد به جهنمى على أى كافر كان غير مسمى بأبى لهب بأن كان اسمه زيدا مثلا لا مراد به الشخص المسمى بأبى لهب لينتقل منه الى لازمه (قوله وفيه نظر) قد رد الشارح هذا القول بثلاثة أمور ذكر الأول قوله لانه الخ والثانى بقوله ولو كان الخ والثالث بقوله وما يدل الخ (قوله لانه حينئذ يكون استعارة) أى لانه قد استعمل لفظ حاتم فى غير ما وضع له وهو رجل آخر جواد لعلاقة المشابهة فى الجود وكذا أبولهب مستعمل فى غير ما وضع له وهو رجل آخر جهنمى لعلاقة المشابهة فى الكفر والجهنمية والقرينة هنا مانعة من ارادة المعنى الاصلى لاستحالة أن يكون حاتم الطائي أو عبد العزى جاءك للعلم بموتهم ما وذلك معنى الاستعارة ثم لا ينبغي أن يكون المراد على هذا القيل أن لفظ حاتم مستعمل فى الشخص المسمى بحاتم لينتقل منه الى لازمه وهو الجواد لانه خلاف التبادر من قول الشارح ويراد به لازمه أى جواد لا الشخص المسمى بحاتم ومن قوله الآتى ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبى لهب لا كافر آخر ولأن هذا معنى الكناية على مذهب الصنف فلا يصح قوله لانه حينئذ استعارة لا كناية وكذا لا ينبغي أن يكون المراد على هذا القيل أن حاتم استعمل فى الجواد لينتقل الى ملازمه وهو الشخص المعلوم وأن أبى لهب استعمل فى الجهنمى لينتقل الى ملازمه وهو الكافر المعلوم لانه خلاف كلام الشارح ولأن هذا معنى الكناية على مذهب السكاكى فلا يصح قول الشارح أنه حينئذ يكون استعارة لا كناية فليتأمل كذا ينبغي تقرير هذا المقام خلافا لما فى حواشى سم اه يس (قوله يكون استعارة) أى أن اعتبر أن العلاقة المشابهة وأن اعتبر أن العلاقة غيرها كالاطلاق والتقييد كان مجازا مرسلا وذلك أنه يصح أن يكون من قبيل اطلاق اسم التقييد وهو أبولهب فانه اسم للكافر المخصوص الذى نزلت فيه الآية على المطلق وهو مطلق الكافر ثم أراده الكافر المخصوص المسمى بزيد مثلا فيكون مجازا مرسلين عطفين علاقته بالاطلاق والتقييد كاطلاق الشفر الذى هو اسم لشفة البعير على مطلق (٣٠٥) الشفة ثم أراده منها شفة الانسان (قوله على ماسيحي) أى فى مبحث الكناية من

أن الكناية استعمال اللفظ فى معناه ابتداء لينتقل منه للآزمه على مذهب المصنف وعلى مذهب السكاكى استعمال اللفظ فى لازمه معناه ابتداء لينتقل منه الى المآزم وهو معنى

أى جهنميا وفيه نظر لانه حينئذ يكون استعارة لا كناية على ماسيحي ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا فعل هذا الرجل كذا مشيرا الى كافر وقولنا أبوجهل فعل كذا كناية عن الجهنمى ولم يقل به أحد وما يدل على فساد ذلك أنه مثل صاحب المفتاح وغيره فى هذه الكناية بقوله تعالى ثبت يدا أبى لهب كان مجازا مرسلين وان أراد الاطلاق على لازم اتفاق حصوله فى الشخص ولو لم يشتهر بلزومه حتى يكون تشبيها أو رساليا كان قولنا هذا الرجل مشيرا الى كافر فعل كذا كناية عن الجهنمى ولم يقله أحد فتأمل

(أو) اللفظ الموضوع له وهنا قد استعمل اللفظ ابتداء فى اللازم لينتقل منه الى غير ما وضع له اللفظ على مآمر (قوله ولو كان المراد ما ذكره) أى لو كان المراد فى تقرير الكناية ما ذكره هذا القائل من أن اللفظ مستعمل فى لازم الذات لازم عليه أنك اذا أشرت لكافر وقلت فعل كذا هذا الرجل والقصد أن الفعل صدر من غير هذا الرجل المشار اليه أوقات فى شأن كافر لا يسمى بأبى جهل أبوجهل فعل كذا يكون كناية عن الجهنمى لانك أطاقت اسم المآزم وهو أبوجهل والاشارة للكافر وأردت اللازم وهو الجهنمى وجعل هذا من الكناية لم يقل به أحد وجه الاستلزام أن هذا القائل جعل منشأ الاتقال للجهنمى كون الذات الكافرة مستلزما له وهذا اللازم لا يتوجه على القول الاول من أن اللفظ مستعمل فى معناه الاصلى وهو الاضافى لينتقل منه الى لازمه الذى هو الجهنمى لان المعنى الاضافى فى أبى جهل ليس من لوازمه الجهنمى (قوله ولم يقل به أحد) أى لم يقل بأنه كناية أحد وقد يجب أن لا يلزم من فهم الجهنمى من أبى لهب فهمه من أبى جهل ولا من قولك هذا لعدم اشتهار المعنى الذى وضع له اللفظ بذلك اللازم وهو الجهنمى والحاصل أن المعنى الذى وضع له اللفظ تارة يشتهر بصفة وتارة لا يشتهر بها وان كانت تلك الصفة ثابتة فان كان مشتهرا كفى أبى لهب فانه اشتهر بأنه جهنمى فيصح استعمال اللفظ فى تلك الصفة اللازمة على طريق الاستعارة والكناية وان كان غير مشتهر كزيد وعمر والكافرين لم يقل أحد بصحة استعمال اللفظ فى ذلك الوصف كناية أو استعارة فأبولهب اشتهر بأنه جهنمى دون أبى جهل فقياس هذا على هذا قياس مع الفارق (قوله فى هذه الكناية) أى لهذه الكناية فى معنى اللام (قوله ثبت يدا أبى لهب) ان قلت الكلام فى العلم المسند اليه وأبولهب فى الآية مضاف اليه لا مسندا اليه فكيف يمثل صاحب المفتاح بهذه الآية أجيب بأن اليد فى الآية مقحمة لأن غالب الأعمال بها فاذا هلك فقد هلك صاحبها وحينئذ فأبولهب مسند اليه فى الحقيقة وقيل انها غير زائدة لما روى أن سبب النزول أنه أخذ حجرا بيده فرمى به النبي ﷺ وعليه فيكون ذكره الآية فى باب المسند اليه تنبيها للفائدة كما هو دأب السكاكى

(قوله ولا شك أن المراد الخ) أي وحيث كان المراد الشخص المسمى بأبي لهب لا كافرا آخر لم يكن كناية عن الجهنمي الاعلى القول الأول
اذ على القول الثاني لا يكون أبو لهب كناية عن الجهنمي الا اذا كان المراد شخصا غير المسمى بأبي لهب كما مر (قوله أو ايهام استلذاذه)
أي استلذاذ التكلم بالمسند اليه أي أن يوهم التكلم المخاطب أنه وجد (٣٠١) المسند اليه لذى وفي ذكر الايهام نظر لان اللفظ

الدال على المحبوب للنفس
لذيذ عندها فلا استلذاذ
حاصل تحقيقا لا على سبيل
الايهام فالأولى أن يقول
أو الاعلام بالاستلذاذ به
وأجيب بأمرين الاول أن
المراد اللذة الحسية باعتبار
الدلالة على المعنى ولا شك
أنها متوهمة لا محققة
الثاني أن المراد اللذة بذكر
العلم من غير اعتبار الدلالة
على المعنى ولا شك أن
حصول اللذة المعنوية
بذكر العلم من غير اعتبار
الدلالة على المعنى أمر متوهم
هذا كله ان فسرنا الايهام
بالتوهم أمالو أربده الابقاع
في وهم السامع أي ذهنه
ولو على سبيل التحقق فلا
اعتراض أصلا (قوله
ليلاي الخ) أضاف ليلى الى
نفسه حين كونها من
الظبيات ولم يضيفها الى نفسه
حين كونها من البشر الكمال
حسده وغيرته ذكره شيخنا
الحفنى والشاهد في قوله
أم ليلى اذ مقتضى الظاهر
أن يقول أم هي لتقدم
الرجوع لكنه أورد المسند
اليه علما لايهام استلذاذه

ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبي لهب لا كافرا آخر (أو ايهام استلذاذه) أي وجدان العلم لذىذا
نحو قوله بالله يا ظبيات القاع قلن لنا * ليلاي منكن أم ليلى من البشر
(أو التبرك به)

(أو ايهام استلذاذه) أي ايهام التكلم السامع أن العلم وجد له ذىذا فأحرى اذا وجد له لذىذا بالعلم كقوله
بالله يا ظبيات القاع قلن لنا * ليلاي منكن أم ليلى من البشر
كرر ليلى لايهام الاستلذاذ أول وقوع الاستلذاذ وكان يكفيه ام هي وايهام الاستلذاذ يظهر عند
تكرار اسم ما يظن محبوا (أو التبرك به) كقولنا الله الهادى ومحمد هو الشفيع عند قول الجاهل

أو ايهام استلذاذه أو التبرك به (ش أي يؤتى بالعلم لاشعاره بتعظيم المسند اليه أو اهانة كما في السكى
والالقب المحموده والذمومة أي الالقب من الاعلام فان بين العلم واللقب عموم وخصوص من وجه
وقوله كما في السكى فيه نظر فان الكنية ان اشمرت بضمة أو رفعة فهي من الألقاب والافلاشعار لها بشىء
من ذلك الا أن يقال الخطاب بالكنية كيف كانت تعظيم قال الشاعر
أكنيه حين أناديه لأكرمه * ولا ألقبه والسؤاة اللقب

وبين الكنية واللقب اللذين هما قيمان من العلم عموم وخصوص من وجه فان قلت كيف يشعر العلم
باللقب بشىء ومعناه غير مراد فان الاعلام لا تدل على معناها الذى كانت موضوعة له قبل العالمية
قلت يشعر باعتبار استحضار معناه واستحضار أثر بما كان حائلا على التسمية وان لم يكن معناه مرادا
ولذلك قال * أنا الذى سمتنى أمى حيدره * لان موضوعه قبل العالمية الأسد وقوله واما
للكناية يعنى أن يكفى عن الاهانة أو غيرها والعلم صالح لذلك والفرق بينهما وبين الأول أن الأول لم يقصد
معناه انما قصد التسمية وأشعر وفي الثاني كفى به عن معناه وفيه تنازع في تسميته الآن علما وما هو صالح
للكناية من غير باب المسند اليه ثبت يدا أبي لهب فانه يحضر في ذهن لهب النار التي هي داره لأنه
سمى أباه بذلك فانه قيل انما سمى أباه بآن لونه كان ملتهبا وأيضا الظاهر أنه سمى بذلك في
صغره قبل استحقاقه النار وانما قلنا من غير باب المسند اليه لان المسند اليه في الآية الكريمة يد الالعلم
وقد أورد على السكاكى أنه أورد هذا في أمثلة كون المسند اليه علما وأجيب عنه بأن المراد بيديه نفسه
اطلاقا للاسم الجزء على السكل فيكون منها وفيه نظر لان يديه حينئذ يديهما ذاته وذاته لا تشعر بهذا
الاسم الذى يشعر بالاهانة وأيضا فالمسند اليه على هذا التقدير ليس علما بل هو مضاف الى العلم أو يقال
عند السكاكى هذا من باب المسند اليه يعنى به اسناد النسبة كما نقل عن سيبويه أنه قال غلام زيد معناه
زيد مملك غلاما وهذا ما تقدم الوعد به عند الكلام على الاسناد العقلى * وإما لايهام استلذاذه
كما قول المتنبي
أساميلام تزده معرفة * وانما ذكركناها

قال السكاكى وما شاكل ذلك أي من ارادة العلم باسمه والحكم عليه ونحو ذلك

(قوله أو التبرك) يصح أن يراد التبرك به باعتبار دلالة العلم على المعنى وأن يراد التبرك به بمجرد ذكر العلم من غير اعتبار تلك الدلالة فعلى
التوجيه الأول يتعين عطفه على الايهام لان التبرك حاصل تحقيقا لأنه متوهم وعلى الثاني يكون معطوفا على الاستلذاذ لان التبرك
حينئذ متوهم لا محقق

❦ وان كان بالموصلية فالاعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة

(قوله نحو الله الهادي) أي عند ذكر الله تعالى وقوله ومحمد الشفيع أي عند ذكر المصطفى صلى الله عليه وسلم (قوله كالتفاؤل) هو بالهمز وذلك نحو سعد في دارك (قوله والتطير) أي التشاؤم كالفاح في دار صديقك (قوله والتسجيل) أي ضبط الحكم وكتابته عليه كالأقوال الحاكم لعمر وهل أقرز يد بكذا فيقول عمر وزيد أقر بكذا فلم يقل هو أقر بكذا لأجل تسجيل الحكم عليه وضبطه بحيث لا يقدر على انكار الشهادة عليه بعد (قوله وغيره) مما يناسب اعتباره (الخ) كالتنبيه على غباوة السامع كالأقوال لك عمر وهل زيد فعل كذا فتقول له زيد فعل كذا بإيراد السند إليه علمهم كون المحل للضمير للتنبيه على بلادة المخاطب وأنه لا يفهم إلا باسم المظهر ولا يفهم مع اختصار الكلام ركاحل على الترحم نحو أبو العقر يسألك (قوله لعدم علم المخاطب) أي فقط بدليل قول الشارح بعد ولم يتعرض المصنف لما لا يكون للنكته (قوله بالاحوال) (٣٠٣) المختصة به (الاولى أن يقول بالأمور المختصة به ليشمل عدم العلم بالاسم ثم ان

المراد باختصاصها به عدم عمومها للغالب الناس لعدم وجودها في غيره (قوله سوى الصلة) فيه أن عدم العلم بسوى الصلة لا يستدعي إثبات السند إليه موصولا لأنه إذا علم بالصلة أمكن أن يعبر عنه بطريق غير الموصولية كالإضافة نحو مصاحبنا بالامس كذا وكذا وأجيب بأن النكته لا يشترط فيها أن تكون مختصة بتلك الطريق ولا أن تكون أولى بها بل يكفي وجود مناسبة بينهما وحصولها بها وإن أمكن حصولها بغيرها أيضا فليس المراد بالاقضاء هنا الإجمرد المناسبة من غير اطراد وانعكاس فالعلم بالحال المختصة كما يحصل

نحو الله الهادي ومحمد الشفيع (أو نحو ذلك) كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغيره مما يناسب اعتباره في الاعلام (والموصلية) أي تعريف المسند إليه بإرادة اسم موصول (لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة

هل الله الهادي أو هل محمد الشفيع) (أو نحو ذلك) كالتفاؤل في قول القائل سعد في دارك والتطير في قولك السفاح في دار صديقك والتسجيل على السامع أي التحقيق والتثبيت عليه كما يحقق الشيء بالكتابة حتى لا يجد إلى انكار السماع سبيلا فذا قيل لاحدهما سببت هذا وأهنته فيقول زيد سببت وأهنته بسماع منه فلا يجد السبيل إلى أن يقول ماسكت الآنني ظننته يحدث عن غيره وغير ذلك مما يناسب الاعلام كثنائي الانكار لدى الحاجة حيث يكون العلم مشتركاً بين الحاضرين (والموصلية) أي تعريف المسند إليه بإرادة اسم موصول وقدمه على اسم الإشارة مع أن اسم الإشارة أعرف لأن فيه شبه الاقارب أفادته وصف الرفعة وعكسها وأما المعرفة بالعهدي فهو مع المعرفة بالموصلية في رتبة واحدة ولذلك صح وصف المعرفة بالموصول كما في قوله تعالى الخناس الذي يوسوس ولكن قم الموصول عليه لما ذكر أيضا والمضاف رتبة مرتبة ما يضاف إليه فتأخره عن ذوات الرتب أنسب ومحل التعريف بالموصلية أن يكون السامع عارفاً بنسبة جملة إلى مفهوم ذهنها فهذا أصلها فإذا قيل مثلاً من أحسنت إليه بالامس قد شكرت كان المعنى ذلك للمعهود لك بأنك أحسنت إليه قد شكرت ولو قلت بدله إنسان أحسنت إليه بالامس قد شكرت لم يفد هذا العهد في أصل الوضع كما أفاده الموصول ولو كان قد يعرض له التعيين لاختصاص الوصف ولهذا إذا أريد التعيين كان استعمال الموصول هو الأصل لأنه يفيد التعيين بالوضع فترجح عن استعمال النكرة للوصوفة لأن التعيين بها اتفاقاً عرضي (لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة

ص (والموصلية الخ) ش التعريف بالموصلية يكون لاحد أسباب الأول أن لا يكون المخاطب يعلم من أحوال المسند إليه غير الصلة

بالموصلية يحصل بالإضافة وبهذا يجب أيضاً أورد على قوله أو استهجان الخ من أن مجرد استهجان التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الموصولية لجواز أن يعبر عنه بطريق آخر من طرق التعريف لاستهجان فيه فلا بد من انضمام شيء إلى الاستهجان ليرجح اختيار الموصولية على مساوها من الطرق * وأعلم أن ما ذكرناه من أن النكته لا يشترط فيها الاختصاص بتلك الطريق بل يكفي كونها مناسبة للمقتضى كانت موجبة أو مرجحة أو لم تكن كذلك والترجيح من قصد التكلم هذه طريقة الفتح ومنه الشارح أن النكته لا بد أن تكون موجبة أو مرجحة ولذا قال العلامة عبد الحكيم إن عدم علم المخاطب سوى الصلة نكته موجبة لا يراد موصولا لأنه إذا لم يكن معلوماً للمخاطب شيء من الاحوال المختصة بالصلة لا يمكن إرادته بشيء من طرق التعريف سوى الموصولية وإرادته نكرة خروج عما نحن فيه إذ كلامنا في إيراد معرفة ولا ينقض بقولنا مصاحبنا أمس رجل فاضل أو الرجل الذي كان معنا بالامس فاضل لأن طريق الإضافة إحضار للمعهود بعنوان المضاف إليه وطريق أداة التعريف إحضار للمعهود

كقوله

بعضوان أول طريق الموصولية احضار له بعنوان النسبة الخبرية المفيدة لانصاف الموصولية بها وهذه الطرق متغايرة اه وأما ما أورده بعضهم على المصنف من أن عدم العلم بسوى الصلة لا يستدعي انبان المسند اليه موصولا للاستغناء عن الموصول بجعل تلك الحالة المختصة المعلومة للمخاطب صفة للنكرة وأجاب عنه بأن تعيين الموصول وضعي بخلاف تعيين النكرة فانه بحسب الخارج دون الوضع لان الموصول موضوع لكل معين وضعاً واحداً باعتبار أمر عام أو موضوع للمفهوم السكلي المستعمل في جزئياته المعينة على الاختلاف الواقع بين الشارح والمعد في ذلك والنكرة الموصوفة موضوعاً للمفهوم السكلي مستعملة فيه وان كانت منحصرة في معين بحسب الخارج وما كان تعيينه بحسب الوضع أقوى مما كان تعيينه بحسب الخارج فهو في حيز السقوط لان الكلام في ترجيح تعريف على تعريف بعد كون المقام للتعريف والنكرة الموصوفة بمنزل عنه نعم يرد على المصنف شئ آخر وهو أن قوله سوى الصلة يقتضي أن الخبر غير معلوم للمخاطب لانه من الاحوال المختصة بالمسند اليه ولم يستثن منها الا الصلة مع أنه قد يكون معلوماً للمخاطب وذلك فيما اذا كان المقصود من الخبر لازم الفائدة فكان الاولى أن يقول سوى الصلة والخبر وأجيب بأن الخبر لا يجب أن يكون من الاحوال المختصة بالمسند اليه بل تارة يكون من الاحوال العامة كفي مثال الشارح وتارة يكون من الاحوال الخاصة كفي بقرة تسكمت فلم يدخل الخبر حينئذ في المستثنى منه فلا وجه لاجراجه وأما الصلة فيجب أن تكون مختصة بالمسند (٣٠٣) اليه لانها معينة له بدليل أنه صار

معرفة بواسطة انصافه بها (قوله الذي كان معنا أمس الخ) أي فالمخاطب لم يعلم شيئاً من أحوال المسند اليه الا كونه كان معنا بالأمس ولم يعلم كونه عالماً أولاً (قوله للما يكون المتكلم الخ) ما مصدرية أي لم يتعرض لعدم كونه المتكلم له عنم بسوى الصلة ولعدم كون كل من المتكلم والمخاطب له علم بسوى الصلة أو موصولة والعائد محذوف أي لما لا يكون

كقولك الذي كان معنا أمس رجل عالم) ولم يتعرض المصنف لما لا يكون للمتكلم اولسكليمها علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد المشرق لأعرفهم أولاً ونعرفهم لقله جدوى مثل هذا الكلام

كقولك الذي كان معنا أمس رجل عالم) أي التعريف بالموصولية يكون لعدم علم الخ لا يقال لا يتعين الموصول فيما ذكر لاصحة أن يقال مصاحبنا بالأمس أو رجل مصاحب لنا بالأمس لانا نقول أمارك التعيين بالنكرة الموصوفة فلان التعريف بالموصولية في نحو هذا أرجح لافادته التعيين بالوضع كما تقدم وأما مكان التعبير بالضاف لافادة ماذ كر لان الاضافة أيضاً أصلها العهد فلا يوجب سقوط الموصول لان ما حضر للبلغ ما يحقق نكسة المقام يكفي في المراعاة اذ لا يجب اختصاص النكسة بما استعمل لها تأمل ولم يتعرض المصنف لما لا يعلم فيه المتكلم فقط أو المتكلم والمخاطب معاسوى الصلة كقول المقاتل الذين في بلاد المشرق لأعرفهم اذا كان هو الجاهل بسوى هذه الصلة أولاً ولا نعرفهم اذا كانا معاً جاهلين لقله فائدة هذا الكلام لانه اذا لم يعرف الا الصلة فعند ذلك لا يبق حال يخبر به الا عدم المعرفة ونفي المعرفة في الاخبار لا يفيد غالباً

كقولك الذي كان معنا أمس رجل عالم

فيه للمتكلم الخ (قوله نحو الذين في بلاد المشرق الخ) أي فالمتكلم وحده أو مع المخاطب ليس له علم الا بالصلة وهي السكون في بلاد المشرق (قوله الذين الخ) فيه مع مقابلة لف ونشر مرتب والاولى أن يثبت لعدم علم المتكلم بقوله الذين كانوا معك أمس لأعرفهم لانه أدل على معرفة المخاطب من مثال الشارح (قوله لقله جدوى مثل هذا الكلام) أي لقله الفائدة في هذا الكلام وانما يقل لعدم فائدة هذا الكلام لانه لا يخلو عن فائدة وهي افادة المخاطب عدم معرفة المتكلم لهم وانما كانت تلك الفائدة قليلة النفع بحيث لا يلتفت اليها البليغ لان المفروض أن المتكلم لا يعلم بشئ من الاحوال المختصة بسوى الصلة فلا يمكن الحكم عليه من المتكلم بالا بالاحوال العامة والخاصة بالحكم بالاحوال العامة قليل الجدوى لان الاغلب العلم بها بخلاف ما اذا لم يكن للمخاطب علم بمسوى الصلة فان المتكلم يجوز أن يكون عالماً بالاحوال المختصة به فيحكم بها عليه ويكون الكلام كثير الجدوى ثم ان قوله لقله جدوى الخ يقتضي أنه لا يكون في الكلام فائدة عظيمة عند اتقاء عدم المتكلم بغير الصلة وليس كذلك بل قد يكون فيه ذلك كقول الذي ملك الروم يعظم العلماء فان معرفة أنه يعظم العلماء فائدة معتد بها وكذلك قولك الذين في بلاد المشرق زهاد فان معرفة أنهم زهاد فائدة يعتد بها وأجيب بان ماذ كره الشارح هو الغالب فلا يرد المثال السابق لانه من غير الغالب وأما ما أجاب به بعضهم من أن الكلام فيما اذا لم يكن للمتكلم علم بسوى الصلة وهذا المثال للمتكلم فيه علم بسوى الصلة وهو أنه يعظم العلماء فردود بأمرين الاول ان مثال الشارح كذلك أيضاً فان المتكلم علم بسوى الصلة وهو أنه لا يعرفهم الثاني أن المراد بسوى الصلة ما هو من الاحوال المختصة والخبر ليس منها كما تقدم

(قوله أو استهجان) أى استقباح التصريح بالاسم الدال على ذات المسند اليه املاشعاره بمعنى تقع النفرة منه لاستقذاره عرفا نحو البول والفساء ناقض للوضوء فتعدل عن ذلك لاستهجانك لقولك الذى يخرج من أحد السبيلين ناقض وامالنفرة فى اجتماع حروفه (قوله بالاسم) مراده به العلم بأقسامه الثلاثة فهو من اطلاق الخاص واردة العام (قوله أى تقرير الغرض الخ) انما قدم هذا القول لانه أحسن الأقوال الثلاثة ووجه أحسنه أن المقصود من الكلام افادة الغرض السو قوله وكل من المسندين انما أتى به لافادة ذلك الغرض وحينئذ حمل التقرير على تقريره أولى (قوله والمرادة مفاعلة من راو ورجاء وذهب) هذا معناها فى الاصل أى أن معناها فى الاصل المحبى، والذهب والمراد بها هنا المخادعة وهو أن يمتثل كل من شخصين على صاحبه فى أحد ما يبيده يريد أن يغلبه ويأخذه منه وحينئذ فيكون التركيب من قبيل الاستعارة والتخييلية بأن شبه هيئة المخادعة بهيئة الذى يحبى، ويذهب واستعيرت المرادة الموضوع لخال الذى يحبى، ويذهب لخال المخادعة ووجه الشبه بين المرادة والمخادعة أن كلا منهما هيئة منتزعة من عدة أمور أو من قبيل التبعية بأن شبهت المخادعة بالمحبى، والذهب بجامع التردد فى كل واستعيرت المرادة الموضوع للمحبى، والذهب للمخادعة واشتق من المرادة راودت بمعنى خادعت ثم بعد هذا كله فالمخادعة ليست باقية على عمومها بل الراد المخادعة على خصوص الجماع والحاصل أن المرادة فى الاصل بمعنى المحبى. (٣٠٤) والذهب فأريد منها المخادعة وهى مطلقة والمراد منها مخادعة خاصة وأن

المرادة صارت حقيقة عرفية فى المخادعة والى هذا أشار الشارح بقوله وكان المعنى أى المراد أو العرفى وليس المراد وكان المعنى الحقيقى ثم انه ورد سؤال حاصله انه اذا كان المراد بالمرادة المخادعة فيقتضى وقوع الطلب من كل منهما لان المفاعلة تقتضى وقوع الطلب من كل منهما ويوسف عليه السلام معصوم لا يقع منه طلب ذلك الأمر وأجاب عنه

(أولاستهجان التصريح بالاسم أوز زيادة التقرير) أى تقرير الغرض المسوق له الكلام وقيل تقرير المسند وقيل تقرير المسند اليه (نحو وراودته) أى يوسف والمرادة مفاعلة من راو ورجاء وذهب وكان المعنى خادعة عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشئ الذى لا يريد أن يخرج منه من يده يمتثل عليه أن يغلبه ثم عطف على قوله لعدم قوله (أو لاستهجان) أى استقباح (التصريح بالاسم) اما من جهة تركيبه من حروف يستقبح اجتماعها أولاشاره فى أصله بمعنى تقع النفرة منه لاستقذاره عرفا كأن يقال ما يضع فلان مثل ما للشاة بدلا عن ذكر اسم ما يوضع (أول زيادة التقرير) يمتثل ثلاثة أوجه تقرير الغرض المسوق له الكلام وليس مسندا ولا مسندا اليه وتقرير المسند وتقرير المسند اليه والمثال يمتثل للسك (نحو) قوله تعالى (وراودته) أى يوسف

الثانى ان يكون اسمه مستهجننا فيطوى ذكره لهجنة تزه عنها لسانك أو سمع المخاطب كما اذا أرادت ان تقول أبوجهل فعل كذا فتأتى بصفة من صفاته بدل اسمه وتجعلها صلة به الثالث زيادة التقرير أى تقرير المسند كقوله تعالى وراودته

الشارح بقوله وفعلت فعل المخادع أى الممتثل وحاصله أن

المفاعلة هنا ليست على بابها بل المراد بها أصل الفعل وانما عبر بالمفاعلة للدلالة على الباطنة طلبها منه واختلافها ويجوز أن تكون المفاعلة على بابها وان الطلب حصل من كل منهما وان اختلفت جهته فطلبها للوقوع وطلبه للنفع كما فسر به قوله تعالى ولقد همت به وهم بها أى همت به فعلا وهم بها تركا ثم انه ورد سؤال حاصله حيث كان المراد بالمرادة المخادعة فى حقيقة المخادعة وأجاب الشارح بأنها ان يمتثل عليه هذا حاصل تقرير كلام الشارح كذا قرر شيخنا العدوى (قوله وكان المعنى الخ) انما لم يحزم بذلك لانه لا قدرة له على القطع بأن هذا مراد الله فالادب الايمان بالعبارة المفيدة لالظن وقوله خادعة عن نفسه عن معنى لام التعليل أى لاجل نفسه مثلها فى قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لانيه الا عن موعدة وعدها لايه وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك أو أن المعنى خادعة خداعا ناشئا عن نفسه وحاصلها مطمئنتها وسببها فيفيد العلية والسببية (قوله وفعلت الخ) عطف تفسير وفيه اشارة الى أنه لم يتحقق المخادعة حقيقة اذ لم يحصل لها ما أراده من الواقعة وفيه اشارة أيضا الى أن المفاعلة ليست على بابها (قوله عن الشئ) متعاقب بالمخادع لتضمنه معنى المباعد وضمير لا يريد راجع الى صاحب وجعل عبد الحكيم عن معنى لام التعليل أى فعلت فعل المخادع لصاحبه لاجل الشئ الذى لا يريد صاحبه أن يخرج منه عن يده (قوله يمتثل) ضميره راجع للمخادع وهذه الجملة مبنية لقوله فعلت فعل المخادع ولذا ترك العاطف فهى مستأنفة جوابا لسؤال كأن قائلها قال له فما ذلك الفعل الذى يفعله المخادع لصاحبه فقال يمتثل المخادع على صاحبه مريدا ان يغلبه

التي هوفى بيتها عن نفسه فانه مسوق لتزويه يوسف عليه السلام عن الفحشاء والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز وغيره

(قوله ولو يؤخذ منه) تفسير لما قبله (قوله وهى الخ) لما كانت المخادعة عامة بين المراد منها بقوله وهى أى المخادعة هنا عبارة عن التحمل أى الاحتيال على مجامعة يوسف زليخا فاللام فى قوله لموافقته بمعنى على (قوله متعلق براودته) أى وعن بمعنى لام التعليل أى راودته لأجل ذاته لما احتوت عليه من الحسن والجمال (قوله فالنرض الخ) أى اذا علمت ما قلناه لك فى معنى المرادة فالنرض الخ (قوله وطهارة ذيله) شبه عدم ارتفاع الذيل للزنا بعدم تلونه بالنجاسة على طريق الاستعارة المصروفة ثم جعل ذلك كناية عن عدم ملابسة صاحبه للمعاصى (قوله والمذكور) أى وهو قوله التى هو فى بيتها وقوله أدل عليه أى على الفرض المسوق له الكلام وهو نزاهة يوسف عن المعاصى والحاصل أن الفرض المسوق له الكلام يدل عليه كل من الموصول واسم الجنس الذى هو امرأة العزيز والعلم الذى هو زليخا الآن الموصول يدل على ذلك أكثر من غيره لانه يقتضى أنه تمكن منها (٣٥ هـ) ولم يفعل بخلاف غيره فانه لا يدل على التمكن

(قوله زليخا) بفتح الزاى وكسر اللام كما فى القاموس وبضم الزاى وفتح اللام كما فى البيضاوى (قوله وتمكن من نيل المراد منها) ان قيل هو نبي معصوم فكيف عبر بالتمكن قلت المراد بالتمكن

بحسب الصورة الظاهرية والا فهو نبي معصوم وقوله من نيل المراد أى مرادها لامراده (قوله تقرير للمراودة) أى أنها وقعت ونبتت وقوله تقرير للمراودة أى التى هى المسند وقوله أى التى هى المسند وقوله لما فيه أى فى الكون فى بيتها كما يدل عليه قوله قبل لانه اذا كان فى بيتها الخ (قوله من فرط) أى من شدة الاختلاط والالفة

وحاصل ما ذكره من تقرير المسند انه اذا كان مملوكا لها على زعمها بحسب الصورة

وبأخذه منه وهو عبارة عن التحمل لموافقته اياها والمسند اليه وهو قوله (التي هو فى بيتها عن نفسه) متعلق براودته فالنرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف عليه السلام وطهارة ذيله والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز أو زليخا لانه اذا كان فى بيتها وتمكن من نيل المراد منها ولم يفعل كان غاية فى النزاهة وقيل هو تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل تقرير للمسند اليه لامكان وقوع الابهام والاشتراك فى امرأة العزيز أو زليخا والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط وظنى أنها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم

(التي هوفى بيتها عن نفسه) فالنرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف وبمده عن مظنة الفحشاء وما ذكر أشد تحقيقا وتقريرا لتلك النزاهة مما لو قيل وراودته امرأة العزيز لانه اذا امتنع مع كونه فى بيتها متمكنا فى خلوة منها كان غاية فى النزاهة ونهاية فى الطهارة باطنا وظاهرا عن الفحشاء وفيه أيضا تقرير للمراودة التى هى المسند لما يفيد كونه فى بيتها من فرط الالفة والاختلاط فى خلوة فيتمكن منها على أنم وجهه فقد أفادت تقريرها ووجودها بأنم وجهه بما ذكر من الموصول وصلته وفيه أيضا تقرير للمسند اليه ونفى احتمال التشابه والاشتراك اللذين يمكن حصولهما لو قيل مثلا امرأة العزيز أو زليخا ومعنى راودته احتمالت بما أمكن لها فى التوصل اليه وهو فاعلت من راوود ذهب وجاء فهو استعارة تمثيلية على حد قولهم فى المتردد فى أمرأك تقدم رجلا وتؤخر أخرى كذا قيل ولا يبعد أن يقال نقلت المرادة عرفا الى طلب التوصل الى الشيء العزيز على من كان بيده بحث وتحمل أى تحيل ثم ان المشهور عندهم ان الآية مثال لزيادة التقرير والمفهوم من كلام السكاكى انها مثال لزيادة التقرير والاستهجان لان زليخا من المستقبل فى تركيب الحروف ومن المستدل فى كراهة اللسان ونفرة السمع

التي هوفى بيتها عن نفسه فانه لو قيل زليخا لم يفد ما أفاده هنامن ذكر السبب الذى هو قرينة فى تقرير المرادة وهى كونه فى بيتها وهذا مثال للمسند اليه وهو فاعل اذا لفرق بين المبتدأ والفاعل

(٣٩ - شروح التلخيص - أول) وعندها فى بيتها صارت متمكنة منه غاية التمكن حتى اذا طلبت منه شيئا لا يمكنه أن يخالفها فقوله التى هوفى بيتها تقرير للمراودة وأنها حصلت ولا بد لما فيه من الدلالة على زيادة الاختلاط فيفيد حينئذ صدور الاحتيال منها على وجه أنم وأعظم من غيره (قوله فى امرأة العزيز) راجع للابهام وقوله أو زليخا راجع للاشتراك وعبر فى الأول بالابهام وفى الثانى بالاشتراك لان الأول اسم جنس من قبيل التواطىء ففيه ابهام والثانى علم يقع فيه الاشتراك اللفظى ويحتمل أن امرأة العزيز وزليخا راجعان للابهام وللاشتراك والاشتراك فى امرأة العزيز معنى وفى زليخا لفظى وحاصل ما ذكره فى تقرير المسند اليه أنه لو قال وراودته زليخا لم يعلم أنها التى هوفى بيتها اذ يمكن أن يكون هناك امرأة اسمها زليخا غير التى هوفى بيتها لانه علم مشترك وكذا لو قيل وراودته امرأة العزيز بخلاف وراودته التى هوفى بيتها فانه لا احتمال فيه لانه اشارة الى معهودة ويعلم منه نفس تلك المرأة التى هى زليخا امرأة العزيز لانه معلوم من خارج أن التى هوفى بيتها زليخا امرأة العزيز تأمل (قوله والمشهور) أى عند شراح المتن

* واما التفخيم كقوله تعالى فغشيهم من اليم ماغشيهم وقول الشاعر

مضى بهامضى من عقل شار بها * وفي الزجاجة باق يطلب الباقي

ومنه في غير هذا الباب قوله تعالى فغشاها ماغشى وبيت الحماسة

صبا ماصبا حتى علا الشيب رأسه * فلما علاه قال للباطل ابعده

ولقد نهزت مع الفؤاد بدلوهم * وأسمت سرح اللحظ حيث أساموا

وبلفت ما بلغ امرؤ بشبابه * فاذا عصارة كل ذاك أثم

وقول أبي نواس

واما لتنبية المخاطب

(قوله وقد بينته في الشرح) حاصله أنه لو عبر بزيلخا لكان مستقبحا لانه يقبح التصريح باسم المرأة أولكون السمع يمج لفظ زليخا لكونه مركبا من حروف يستقبح السمع (٣٥٦) اجتماعها ومن لطيف هذا النوع أعني المدول عن التصريح للاستهجان وان كان فيه

وقد بينته في الشرح (أو التفخيم) أى التعظيم والتهويل (نحو فغشيهم من اليم ماغشيهم) فان في هذا

الابهام من التفخيم ما لا يخفى (أو تنبيه المخاطب

(أو التفخيم) أى ويكون تعريف المسند اليه بالموصلية لما فيها من التفخيم أى التعظيم والتهويل (نحو) قوله تعالى (فغشيهم من اليم ماغشيهم) فان في هذا الابهام الكائن في ماغشيهم من التفخيم والتهويل ما لا يخفى لما فيه من الابهام الى أن تفصيله تقصر عنه العبارة (أو تنبيه المخاطب

* الرابع ارادة تفخيم المسند اليه كقوله تعالى فغشيهم من اليم ماغشيهم ولقائل أن يقول يحصل ذلك بالتنكير أو يقول ان مانكرة موصوفة ولو قيل فغشيهم الفرق لم يفد هذا التفخيم وأنشد في الايضاح مضى بهامضى من عقل شار بها * وفي الزجاجة باق يطلب الباقي

وقد قيل في قوله تعالى ماغشيهم انما أتى به للتقليل لان الماء كان أضعاف ما يعرفهم معناه أنه شئ يسير من ذلك الماء غشيهم وعلى هذا يرجح التنكير قال في الايضاح ومنه في غير هذا الباب قوله تعالى فغشاها ماغشى أى فغشاها الله ماغشاها فيكون الموصول مفعولا وفيه نظر والذي يظهر أن الموصول فاعل ويؤيده أنه لو كان مفعولا لكان المفعول الثانى ضميرا منفصلا ولا يجوز حذفه لانه عائد من فصل أو متصلا فلا يجوز لاتحاد رتبة بربته ما قبله أو غشاها به فيلزم حذف العائد المجرور وهو لا يجوز هنا وأما قوله تعالى وعمارزقناهم ينفقون وقوله تعالى فأكهين بما آتاهم ربهم فهو مؤول وحيث لا حاجة الى التأويل تركناه وأنشد بعد ذلك ما ليس من هذا الباب أيضا لكونه ليس مسندا اليه كقول دريد ابن الصمة

صبا ماصبا حتى علا الشيب رأسه * فلما علاه قال للباطل ابعده

فان ما مفعول به أو مطلق

طول ما يحكيه الشاعر في قوله

قالت لترب عندها جالسة

في قصرها هذا الذى أراه من

قالت فنى يشكو الغرام عاشق

قالت لمن قالت لمن قالت لمن

فدلل عن العلم مع كونه أخصر مما ذكر لاستهجان

التصريح باسمها (قوله أى التعظيم والتهويل)

اقتصر في القاموس في معنى التفخيم على التعظيم

والمراد تعظيم المسند اليه (قوله والتهويل) أى

التخويف (قوله من اليم) أى من البحر وهو بيان لما

غشيهم أو أن من للتبعيض

وهو على كل من التقديرين حال من الفاعل أو أنه ظرف لغو متعلق بغشيهم والمعنى فغشيهم ماء كثير من البحر لا يحصى الخامس قدره وليس محدودا بأربعين قامة مثلا فأورد المسند اليه اسم موصول اشارة الى أنه لا يمكن تفصيله وتعيينه فكأنه قيل غشيهم من البحر ماء تعجز العقول عن تفصيله وتعيينه (قوله فان في هذا الابهام) أى وترك التعيين حيث لم يقل فغشيهم من اليم ثلاثون قامة مثلا وقوله من التفخيم أى التعظيم لماغشيهم ما لا يخفى وذلك لانه يشير الى أن ماغشيهم بلغ من العظم غاية لا تدرك ولان في العبارة بيانها والعظم من حيث السكم لكثرة الماء المجتمع وتضمنه أنواعا من العذاب ومن حيث الكيفية لسرعته في الغشيان لان الماء المجتمع بالقسرا اذا أرسل على طبعه كان في غاية السرعة ولا حاطته بجميعهم بحيث لا يتخاص واحد منهم ان قلت يشترط في صلة الموصول أن تكون معهودة للمخاطب كإذ كره النجاة لأجل أن يتعرف باعتبارها وحينئذ فلا يتأتى أن تكون مبهمه لان الابهام ينافي ذلك قلت ذلك الاشتراط بالنظر لأصل الوضع وقد يعدل عن ذلك الأصل الى الابهام لأجل تلك النكتة أى تعظيم المسند اليه وتهويله كذا قيل وفيه أن الذى ذكره النحاة أن الصلة يشترط فيها أن تكون معهودة الا في مقام التعظيم والتهويل ويمثلون بهذه الآية وحينئذ فلا اعتراض

على خطأ كقول الآخر ان الذين تروهم اخوانكم * يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا وإما الإيحاء الى وجه بناء الخبر

(قوله على الخطأ) في بعض النسخ على خطأ أى سواء كان خطأ المخاطب أو خطأ غيره ومثال الثاني ان الذى يظنه زيدا أخاه يفرح لحزنه (قوله تروهم) هو بضم التاء واية ودراية أما الاول فظاهر وأما الثاني فلما اشتهر عندهم من استعمال الراء بمعنى الظن بصورة المبنى للجهر وان كان المعنى على البناء للفاعل فعلى هذا الواو فاعل والهاء مفعول أول واخوانكم مفعول ثان وأما فتحها على أن ترى بمعنى تبصر فلا يصح اذ ليس الابصار مراداً هنا نعم يصح الفتح نظر الدراية على جعل الراء قلبية بمعنى الاعتقاد كمن الراء يتخالفه كذا قرر بعض الأفاضل وقرر شيخنا العلامة العدوى أن رأى هنا من الراء التى تعدى الى ثلاثة مفاعيل فهو مبنى للجهر حقيقة وان الواو نائب فاعل والهاء مفعول ثان واخوانكم مفعول ثالث وأن المعنى ان الذين يريكم الناس أنهم اخوانكم أى يصبرونكم رائيهم وظانين لهم أنهم اخوانكم وعلى هذا فقول الشارح أى تظنونهم ليس تفسيراً حقيقياً بل تفسير لحاصل المعنى وهذا البيت من كلام عبدة بسكون الباء ابن الطيب من قصيدة يعظ فيها بنييه (قوله غليل الخ) الغليل بالغين المعجمة (٣٠٧) الحقد و يطلق على حرارة العطش

والمراد هنا الاول (قوله أى تهلكوا) الصرع هو الالتقاء على الارض فهو اما كناية عن الهلاك أو الاصابة

بالحوادث (قوله فقيه من التنبيه الخ) أى حيث حكم عليهم بأنه تحقق فيهم ما هو مناف للاخوة فيعلم أنها متفية فيكون ظنهم لها خطأ (قوله فقيه من التنبيه الخ) أى في الموصول من حيث الصلة أو ان الصلة والموصول كالشئ الواحد والا فالتنبيه من الصلة لا من الموصول تأمل (قوله ما ليس في قولك الخ) يتبادر منه أن كلام الشاعر في قوم مخصوصين وليس

على الخطأ تخوان الذين تروهم) أى تظنونهم (اخوانكم * يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا) أى تهلكوا أو تصابوا بالحوادث فقيه من التنبيه على خطئهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني (أو الإيحاء) أى الإشارة (الى وجه بناء الخبر)

على خطأ أى التمرى بالموصولية يكون لتنبيه المخاطب على خطأ (نحو قوله) في وصية بنييه (ان الذين تروهم) أى تظنونهم (اخوانكم * يشفي غليل صدورهم) أى عطش قلوبهم وحقدهم (أن تصرعوا) أى تصابوا وتهلكوا بالحوادث ولا يخفى ما في هذا من التنبيه على خطئهم في هذا الظن بخلاف ما لو قال ان القوم الفلانيين يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا لا يقال يمكن التنبيه على الخطأ أيضاً بأن يقال اننا ما تظنونهم اخوانكم وهم بنو فلان يشفي غليل صدورهم فليست هذه مخصوصة بالموصول فلا ينبغي ذكرها لئلا نقول لا يجب اختصاص النكتة بمن ذكرت (١) لئلا تستهجان التصريح يعنى عنه فيه اسم آخر أيضاً ومع ذلك ذكر من نكته وقد تقدم التنبيه على هذا (أو الإيحاء الى وجه بناء الخبر) أى يعرف السند اليه بالموصولية لما في صلاته من الإيحاء أى الإشارة الى وجه بناء الخبر

* الخامس أن يقصد تنبيه المخاطب على غلطه كقوله

ان الذين تروهم اخوانكم * يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا
فان الصلة هي المنبهة على أن المخاطب أخطأ في اعتقاده وهذا البيت نسبة ابن المعتز في البدع الجريز وأنشده
ان الذين تروهم خلائكم * يشفي صداع رؤسهم أن تصدعوا
* السادس أن يقصد الإيحاء الى وجه بناء السند على السند اليه والمراد بينائه جعله مسنداً بأن يذكر

كذلك بل الظاهر أنه تنبيه على خطأ ظن الاخوة بالناس أياً كانوا وفي أى وقت كان فليس هناك قوم معينون يتأتى التعبير عنهم بالقوم الفلاني كذا ذكر شيخنا الحنفى (قوله الى وجه) أى نوع وقوله بناء الخبر لفظ بناء مستدرك والاصل أو الإيحاء الى وجه الخبر وذلك لأن الخبر على وجوه وأنواع مختلفة فيشار بإيراد السند اليه موصولاً لواحد منها وأما البناء فهو شئ واحد لا تعد فيه كذا قيل وقد يقال اذا كان للخبر وجوه وأنواع كان بناؤه كذلك باعتبار هالان بناء العقاب غير بناء غيره وحينئذ فليس لفظ البناء مستدركاً ولا أن يحمل البناء بمعنى المبنى وإضافته للخبر من إضافة الصفة للوصف وحينئذ فالمعنى أنه يؤق بالسند اليه اسم موصول للإشارة الى نوع الخبر المبنى على الموصول من كونه مدحاً أو ذماً أو عقاباً الخ ومعنى كون الخبر مبنياً على الموصول أنه محكوم به عليه وهذا الوجه يشير به قول الشارح فيما يأتي وقول المصنف أو الإيحاء الى وجه بناء الخبر أى والحال ان ذلك الإيحاء مناسب للقام بأن كان المقام يقتضى التأكيد وإنما كان الإيحاء المذكور مناسباً لذلك المقام لأن فيه شبه البيان بعد الاجمال وهو مفيد للتوكيد فان لم يكن ذلك الإيحاء مناسباً للمقام كان من الحسنات البدعية لأنه شبه بالارصاد من جهة أن فاتحة الكلام تنبه القطن على خاتمته والارصاد عند علماء البدع أن يجعل قبل العجز من الفقرة أو البيت ما يدل عليه اذا عرف الروى نحو قوله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون

(١) قوله بمن ذكرت هكذا في الاصل ولعل المناسب بما ذكرت لا يخفى كنيه مصححه

نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين

(قوله أى الى طريقه) المراد بطريقه نوعه وصفته (قوله أى على طرزه وطريقته) أى على صفته (قوله يعنى نأتى الخ) أتى بالصيغة إشارة الى أن ما أفاده كلام المصنف من أن المسند اليه الموصول هو المشير الى وجه بناء الخبر غير ظاهر إذ المشير الى ذلك إنما هو الصلة وقد يجاب بأن قول المصنف أو الإيحاء الخ معناه أنه يوثق بالمسند اليه اسماً موصولاً للإيحاء بصلته (قوله من أى وجه) أى من أى نوع ومن أى جنس وفى الكلام حذف أى من جواب أى وجه وكذا يقال فيما بعده (قوله الى أن الخبر المبني عليه) هذا يشير الى أن البناء بمعنى اسم المفعول وإضافته للخبر من إضافة الصفة للموصوف وقوله فإن فيه إيماء الخ أى بخلاف ما إذا ذكرت أسماؤهم الاعلام (قوله داخرين) أى صاغرين أى متلبسين بالنزل والصغار (قوله ومن الخطأ فى هذا المقام تفسير الوجه) أى فى كلام المصنف والذي فسره بذلك التفسير هو الشارح العلامة الخ لخالى تبعاً للعلامة (٣٠٨) الشيرازى فى شرح المفتاح ووجه الخطأ فى ذلك التفسير ان الإشارة

للعلة لا تطرد في جميع الأمثلة
بل هو ظاهر في الـ **البيتين**
فان الاستكبار عن العبادة
علة في دخول جهنم
وتسكذيب شعيب عليه
السلام علة في الحسران
ومشكلك في البيتين فان
السهمك للساء ليس علة
لبناء البيت وضرب البيت
ليس علة لزال الهبة وقد
يقال ما ذكره الشارح من
خطا التفسير المذكور انما
يتم لو كان هذا القائل يرجع
الضمير في قوله ثم انه ربما
الخ الى الایاء كما فعل
الشارح وهو انما رجع
لجعل المسند اليه موصولا
وحينئذ فلا تخاطنة فيما
ذكره من التفسير لان البيتین
حينئذ ليسا من أمثلة
الایاء الى وجه الخبر بل
من أمثلة جعل الموصول

أى الى طريقة تقول عملت هذا العمل على وجه عملي وعلى جهته أى على طرزه وطريقته يعنى تأتى بالموصول والمعلقة للإشارة الى أن بناء الخبر عليه من أى وجه وأى طريق من الثواب والعقاب والملاح والذم وغير ذلك (نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتى) فان فيه ايماء الى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس العقاب والاذلال وهو قوله (سيدخلون جهنم داخرين) ومن الخطأ فى هذا المقام تفسير الوجه فى قوله الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب وقد استوفينا ذلك فى الشرح (ثم إنه) أى الايماء الى وجه بناء الخبر

أى طريقه ونوعه من ثواب أو عقاب أو مدح أو ذم مثلاً فقله بناء على هذا مستدرك لأن المراد بالوجه نوع الخبر فلا فائدة لزادة البناء ويحتمل أن يكون التقدير والمعنى الإيحاء إلى وجهه إيراد الخبر فيراد بالبناء الاتيان به وإيراده ويراد بالوجه الطريق الذى يسلك ويرتكب فى إيجاد الخبر من مدح وغيره فيظهر المعنى لزادة البناء تأمله يعنى وذلك الإيحاء مناسب للعقاص لان فيه شبه البيان بعد الإيهام والقام يقتضى التأكيذ وان لم يكن هكذا كان من البديعيات تأمل وذلك (نحو) قوله تعالى (ان الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين) فى مضمون الصلة الذى هو الاستكبار عن عبادة الرب إيحاء الى أن الخبر المبني على الموصول وصلته أمر من جنس الاذلال والعقوبة وهو قوله تعالى سيدخلون جهنم داخرين أى صاغرين فالمراد بالوجه كما تقدم طريق الخبر ونوعه الذى يأتى عليه وأما تفسيره بالعلة لان الاستكبار عن العبادة علة شرعية لدخول جهنم ففاسد لاتقاضاه بقوله ان الذى سمك السماء بنى لنا * بينا على ما يأتى اذ ليس سمك السماء علة لبناء بيت شرفهم ومجدهم وبقوله ان الذين ترونهم اخوانكم * يشفى غليل صدورهم فان ظنهم اخوانهم ليس علة لشفاء غليل صدورهم (ثم إنه) أى الإيحاء الى وجه بناء الخبر

في الصلاة ما يناسبه كقوله تعالى ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان الاستكبار الذي تضمنته الصلاة كان مناسباً لاسناد سيدخلون جهنم داخرين أى ذليلين الى الوصول ولك أن تقول هذا كالفهم الذي مثله بقوله وراودته بل هو إياه

السابع

وسيلة الى التعظيم أو التحقيق وحينئذ فلا يتوجه عليه ذلك الاعتراض

وقد يقال جعله الضمير راجعاً لجعل المسند اليه موصولاً بخلاف ما يدل عليه السياق من عود الضمير على الأيماء فهو خطأ والمبنى على الخطأ خطأ وإنما كان رجوع الضمير لجعل المسند اليه موصولاً بخلاف ما يدل عليه السياق لأنه قال ثم انه ولو كان الضمير عائداً على الايتان بالموصول لقال أوجه ذريعة على قياس ما قبله من قوله أو استهجان التصريح بالاسم أو التفعيم أو تنبيه المخلط الخ أو الأيماء الخ وبأن المفيد لتعظيم شأن الخبر وغيره إنما هو الأيماء لانفس الموصول بدليل أنه لو بني عليه غير الموصى اليه بأن بني عليه غير الحسran بالنسبة للآية الثانية لم يفتد تعظيم شعيب فظهر أنه لا مدخل للموصول في الفادة التعظيم (قوله ثم انه راجعاً لجعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم الخ) حاصل ما في المقام ان البحث الذي فرغ منه كون الموصول يشير الى جنس الخبر وكون الخبر عظيم الشأن مرتفع الرتبة أو لا في شيء آخر والبحث الذي شرع فيه الآن كون الموصول يشير الى جنس الخبر وتلك الاشارة قد تكون ذريعة

ثم انه ر بما جعل ذر يعة الى التعريض بالتعظيم لشأن الخبر كقوله

ان الذي سمك السماء بنى لنا * يتادعائمه أعز وأطول

وطريقا للتعريض بتعظيم شأنه أو شأن غيره أو ذر يعة للتعريض بالاهانة لشأن الخبر أو ذر يعة الى تحقيق الخبر (قوله لا مجرد الخ) أى لان سياق الكلام ينافية لانه لو كان كذلك انقال أو جعله ذر يعة على نسق ما قبله ولا ينفهم أن ما يذكر بعدى وجود من غير الایماء وهو فاسد كما مر (قوله الى بعض الأوهام) أى وهم الشارح الخ لخالى (قوله ر بما جعل ذر يعة الخ) (٣٠٩) أى فيكون المقصود من الایماء التعريض بالتعظيم

مثلا ونفس الایماء غير مقصود بالذات كذا في عبد الحكيم (قوله الى التعريض) هو الاشارة

من عرض الكلام أى دلالة الكلام على معنى ليس له في الكلام ذكر نحو ما أقبح البخل تريد أنه تخيل وإنما ذكر التعريض في هذه الاغراض لانها ليست مستعملا فيها الكلام بل المستعمل فيه أمر آخر ثبت

في ضمنه هذه الاغراض لاستلزامه إياها عقلا وعادة قاله السبراني (قوله أراد به الكعبة) الأولى أن يقول أراد به بيت المقدس والشرف لا الكعبة لان القصيدة تأتي أن يكون المراد به الكعبة لان قصد الفرزدق بها افتخاره على جرير بان

أباه أما جدد وأشرف لكونهم من قریش بخلاف آباء جرير فانهم من أراذل بني تميم ومعنى كونه بنى لهم بيت المقدس والشرف جعل المقدس والشرف فيهم أى ان الذي سمك السماء جعل فينا مجدا وشرفا وجعل قبيلتنا من أعظم القبائل بخلافك

لا مجرد جعل المسند اليه موصولا كما سبق الى بعض الأوهام (ر بما جعل ذر يعة) أى وسيلة (الى التعريض بالتعظيم لشأنه) أى لشأن الخبر (نحو ان الذي سمك) أى رفع (السماء بنى لنا * بيتا) أراد به الكعبة أو بيت الشرف والمجد (دعائمه أعز وأطول)

لا مجرد جعل المسند اليه موصولا كما قيل لان سياق الكلام ينافية ولانه يفهم أن ما ذكر بعد وجود من غير الایماء وهو فاسد كما يظهر (ر بما جعل ذر يعة) أى الایماء ر بما جعل ذر يعة أى وسيلة (الى التعريض والتعظيم) أى الى الاشارة من عرض أى جانب الكلام الى التعظيم (لشأنه) أى لشأن الخبر (نحو قوله) أى الفرزدق (ان الذي سمك السماء) أى رفعها (بنى لنا * بيتا) أى بيت الشرف والمجد لا بيت الكعبة فان ماتضمنته القصيدة يبعده (دعائمه) أى قوائم ذلك البيت (أعز وأطول) من كل بيت أو من بيتك يا جرير فقوله ان الذي سمك السماء فيه الاشارة الى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفع والبناء والذوق شاهد صدق على ذلك الایماء فانه اذا قيل ان الذي صنع هذه الصنعة الغربية فهم منه عرفا ان ما بيني عليه أمر من جنس الصنعة والاتقان فاذا قيل صنع لى كذا كان التأكيلا أشار اليه أول الكلام ثم في هذا الایماء تعريض لتعظيم بناء بيتهم من حيث انه فعل من رفع السماء وصنع من أبدع وأتقن فلك القمر الذي لا بناء أغرب ولا أرفع منه في مرأى العين لا يقال أعافيه التعريض بتعظيم البيت وهو مفعول لا بتعظيم البناء الذي هو الخبر لانا نقول تعظيم البيت لتعلق بناء من بنى السماء بها فلا تحيد عن اعتبار البناء في التعظيم وهو الخبر وهذا التقدير يقتضى ان جعل الموصول مع صلتة ذر يعة لا ينفك عن الایماء الى وجه بناء الخبر ولو كان كما قيل مجرد جعل المسند اليه موصولا هو المجهول ذر يعة لا ينفك عن الایماء في هذا المثال وشبهه وقد تقدم أن الذوق شاهد بوجود الایماء في هذا كما وجد في كل ما جعل ذر يعة وهذا ظاهر غير أنه يراد عليه أن الایماء ليس هو الموجب للتعظيم بدليل وجود التعظيم مع انتفاء الایماء المذكور بتقديم المسند على المسند اليه فان الایماء انما يتحقق عند جعل الموصول مبتدأ وأما عند جعله فاعلا فلا إیماء ومع ذلك فالتعظيم موجود فانه لو قيل بنى لنا من سمك السماء بيتا فهم تعظيم بناء البيت من حيث يفهم ان فعل الصانع الواحد متشابه فالایماء الذي يحصل بتقديم المسند اليه لا مندخل

* السابع أن يجعل ذر يعة الى التعريض بشأنه أى شأن الخبر كقول الفرزدق

ان الذي سمك السماء بنى لنا * يتادعائمه أعز وأطول

أى أعز وأطول من كل شيء وقيل من بيت جرير وقيل يعنى عزيزة طويلة وقال الحفاجي في سر الفصاحة ان المراد أعز وأطول من السماء المذكورة في البيت مبالغة وان جعله أطول من بيت جرير أو بمعنى طويلة فيه نصف والبيت قيل الكعبة وقيل بمعنى العزة فلا شك أن الموصول كان ذر يعة الى ذكر صلتة وذكرها ذر يعة الى تعظيم الخبر الذي هو بناء البيت وذلك تدركه بالذوق فان سمك

يا جرير فان آباءك ليس فيهم مجد ولا شرف وحيث كان قصد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير في تعيين حمل البيت على بيت المقدس لان جرير اسم فلامعنى لا افتخار عليه بالكعبة إذ لكل مؤمن فيها حق وأجاب بعضهم بأنه يمكن أن بيت الفرزدق كان قريبا من الكعبة والقريب من الشيء له ارتباط وتعلق به أكثر من غيره وأن أهله كانوا ممن يتعاطون أمورها بخلاف أقارب جرير (قوله أو بيت الشرف والمجد) الاضافة بيانية أو المراد بيت الشرف ونسبه وبدعائمه الرجال الذين فيه (قوله دعائمه) جمع دعامة بكسر الدال وهى عماد البيت أى

قوائمه وعواميده (١) (قوله من دعائم كل بيت) أى أو من دعائم بيتك وقيل من السماء وقيل عزيزة طويلة (قوله فى قوله ان الذى سمك السماء ايماء) أى بخلاف ما اذا قيل ان الله أو الرحمن أو غير ذلك بنى لنا بيتا (قوله المبني عليه) أى المحكوم به عليه (قوله عند من له ذوق الخ) متعلق بقوله ايماء وأفاد بذلك أن الذوق شاهد على ذلك ايماء فانه اذا قيل الذى صنع هذه الصنعة القريبة فهم من عرفا أن ما بينى عليه أمر من جنس الصنعة والاتقان فاذا قيل صنع على كذا كان كائنا كيدما أشار اليه أول الكلام (قوله ثم فيه) أى فى ذلك ايماء بواسطة الصلة بخلاف ما وقيل ان الذى بنى بيت زيد بنى لنا بيتا فانه لا يكون فيه أمر يض بتعظيم بناء بيته وان أشار الى جنس الخبر وقوله بتعظيم بيته أى بيت الشاعر وقوله لكونه فعل من رفع السماء أى وأفعال المؤثر الواحد متشابهة لا تختلف والحاصل أن شأن الصانع التقن للصنعة أن تكون صنعة متقنة (٣١٠) حيث كان البناء لذلك البيت فعل من سمك السماء فلا يكون ذلك البناء الا

عظما لما علمت أن أفعال المؤثر الواحد متشابهة لا تختلف لا يقال ان ايماء المذكور انما فيه التعويض بتعظيم البيت وهو مفعول لا بتعظيم البناء الذى هو الخبر لا ناقول تعظيم البيت لنعلم بناء من بنى السماء به وحينئذ فلا محيد عن اعتبار البناء في التعظيم وهو الخبر قاله ابن يعقوب واعترض العلامة السيد على الشارح بأنه لا نزاع فى كون هذا الكلام مشتملا على ايماء لنوع الخبر وعلى التعريض بتعظيم شأن الخبر الا أن ذلك ايماء لا مدخل له فى تعظيم الخبر أصلا فكيف يجعل ذريعة الى التعريض به وانما نشأ التعظيم من نفس الصلة بناء على تشابه آثار المؤثر الواحد ومما

من دعائم كل بيت فى قوله ان الذى سمك السماء ايماء الى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم ثم فيه أمر يض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التى لا بناء أعظم منها وأرفع (أو) ذريعة الى تعظيم (شأن غيره) أى غير الخبر (نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين)

له فى التوصل الى تعظيم شأن الخبر ولا غيره والجواب عن هذا بأن المفيد للتعظيم عند التقديم نفس الموصول أو صلته لما فيه من ايماء الى جنس الخبر الدال على التعظيم كما فى تعظيم شعيب فانه لو بنى عليه غير المومنا اليه بأن يرتب عليه غير الخسران لم يفد تعظيم شعيب وعند التأخر نفس الكلام فاستفادة التعظيم من نفس الموصول وصلته تكون بطريق ايماء ولو كان يمكن بغيره أيضا فلا ايماء دخل فى الافادة وما يفيد النكتة تنسب له ولو أمكنت بغيره غير محاص فان التكذيب لشعيب ولو أمما الى الخسران لكن تعظيمه مستفاد من نسبة الخسران للتكذيب تقدم أو تأخر فكون التقديم يفيد ايماء الى الخسران المفيد للتعظيم لا يقتضى أن التعظيم يفيد نفس ايماء من حيث هو وكذا المفيد للتعظيم عند التقديم فى البيت قطعا كون البناء بناء من سمك السماء وهو المفيد عند التأخر فلا مدخل لخصوص ايماء من حيث هو فى الافادة تأمل (أو) جعل ذريعة لتعظيم (شأن غيره) أى غير الخبر (نحو الذين كذبوا شعيبا) فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه أمر من جنس الخسران والاهلاك لان تكذيب شعيب تكذيب معلوم النبوة مشهور الرسالة فلا يرتب عليه الا الخسران والاهلاك وشبه ذلك فاذلك قال (كانوا هم الخاسرين) وفيه مع ذلك تعظيم شأن شعيب حيث أوجب تكذيبه الخسران فى الدنيا والآخرة وما جعل ايماء المذكور ذريعة الى عكس هذا بأن يكون ذريعة الى الاهانة بشأن الخبر نحو قول القائل ان الذى لا طاقة له على شئ أعانك تحقيرا

السماء فيه أمر يض بأن المسند اليه من شأنه أنه رفع السماء فهو قادر على الخبر به وتارة يقصد به تعظيم شأن غير الخبر كقوله تعالى الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين فانه قصد به تعظيم شأن شعيب صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يقال انه لبناء الخبر عليه فان تكذيبهم شعيبا صلى الله عليه وسلم

يدل على أن ايماء لا مدخل له فى ذلك وجود التعريض بتعظيم البناء بدون ايماء لنوع الخبر فى قولك بنى لنا بيتا من مناسب سمك السماء بتقديم المسند فان هذام مفيد للتعريض بتعظيم شأن الخبر ولا ايماء فيه لنوع الخبر لان ايماء انما يحصل عند جعل الموصول مقدما وأجيب بأن الكلام فى التعظيم المستفاد من الموصول وصلته فقط ولا شك أنه يحتاج الى التوصل اليه بالايماء المذكور لان تعظيم شعيب فى الآية انما استفيد من الصلة لما فيها من ايماء الى جنس الخبر الدال على التعظيم اذ لو بنى عليه غير المومى اليه بأن ترتب عليه غير الخسران لم يستفد تعظيمه والتعظيم الحاصل عند تقديم المسند مستفاد من مجموع الكلام ولا شك أنه لا يحتاج الى ايماء المذكور واستفادة التعظيم من الصلة بواسطة ايماء لا تنافى استفادته من مجموع الكلام لان ما يفيد النكتة تنسب اليه وان أمكنت بغيره (قوله لا بناء أعظم منها وأرفع) أى فى مرأى العين (قوله أو ذريعة الى تعظيم شأن غيره) أى حال غيره والأولى أن يقول أو ذريعة الى التعريض بتعظيم شأن غيره

قال السكاكي ور بما جعل ذرعة الى تحقيق الخبر كقوله

ان التي ضربت بيتا مهاجرة * بكوفة الجند غالت ودها غول

ور بما جعل ذرعة الى التنبيه للمخاطب على خطأ كقوله ان الذين ترونهم البيت وفيه نظر اذا لا يظهر بين الائمة الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر فرق فكيف يجعل الأول ذرعة الى الثاني والسند اليه في البيت الثاني ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر عليه بل لا يبعد أن يكون فيه ايماء الى بناء نقضه عليه

(قوله ففيه) أي الموصول يعني مع الصلة (قوله مما ينبي عن الحية) أي لان شيبا نبي فتكذبه يوجب الحية والخسران وكان الأولى أن يقول الى أن الخبر المبني عليه من جنس الحية والخسران لان هذا هو المناسب لما تقدم له وعطف الخسران على ما قبله عطف تفسير (قوله وتعظيم لشأن شعيب) ظاهره أن ذلك من الموصول مع أنه من الائمة بواسطة الصلة لانهم اذا كانوا يحصل لهم الحية بسبب تكذبه يعلم منه أنه عظيم فكان الأولى للشارح أن يقول ثم في هذا الائمة تعرض بشأن شعيب الذي هو مفعول به (قوله ور بما يجعل) أي الائمة المذكور وقوله ذرعة الى الاهانة الأولى أن يقول ذرعة للتعريض باهانة شأن الخبر (قوله ان الذي لا يحسن معرفة الفقه الخ) أي في الموصول مع الصلة ايماء الى أن الخبر من نوع ما يتعلق بالفقه (٣١١) كالتصنيف وفي ذلك الائمة تعرض بان مصنفه مبتذل مهان لانه اذا كان لا يحسن ماذكر كان جاهلا فتصنيفه حينئذ قبيح لا يعابه لان المبني على الجهل شيء فبيح (قوله ان الذي يتبع الشيطان خاسر) أي فالموصول يشير الى أن الخبر المبني عليه من جنس الحية والخسران وفي ذلك الائمة تعرض بحقارة الشيطان لانه اذا كان اتباعه يرتب عليه الخسران كان محقرا مهانا وقد يقال ان اهاتة تفهم من العلم بقباحة اتباعه مع قطع النظر عن جنس الخبر الا

ففيه ايماء الى أن الخبر المبني عليه مما ينبي عن الحية والخسران وتعظيم لشأن شعيب عليه السلام ور بما يجعل ذرعة الى الاهانة لشأن الخبر نحو ان الذي لا يحسن معرفة الفقه قد صنف فيه أول شأن غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان خاسر وقد يجعل ذرعة الى تحقيق الخبر أي جملة محققا تابنا نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة * بكوفة الجند غالت ودها غول فان في ضرب البيت بكوفة الجند

لشأن اغاثته وهي الخبر وكذا قول القائل ان الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه أو الى الاهانة بشأن غير الخبر نحو ان الذي يتبع الشيطان الخاسر تحقيرا لشأن الشيطان وقد يجعل الائمة ذرعة الى تحقيق الخبر أي تنبيته في الخارج وبيان تحقيق وقوعه في نفس الأمر لكون ما كان الائمة به كالدليل عليه وذلك نحو قوله

ان التي ضربت بيتا مهاجرة * بكوفة الجند غالت ودها غول

مناسب لخسرانهم قال في الايضاح قال السكاكي ور بما جعل ذرعة الى تحقيق الخبر كقوله

ان التي ضربت بيتا مهاجرة * بكوفة الجند غالت ودها غول

ور بما جعل ذرعة الى تنبيه المخاطب على خطأ كقوله ان الذين ترونهم البيت وفيه نظر لانه لا يظهر بين الائمة الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر فرق (قلت) الفرق بينهما واضح فان الائمة الى وجه

أن يقال انه يحصل بواسطة الائمة لجنس الخبر اهانة آثم مما تحصل به أولا اه سم (قوله وقد يجعل) أي الائمة المذكور ذرعة الى تحقيق الخبر أي تقريره وتنبيته أي جملة مقرر أو ثابتا في ذهن السامع حتى كأن الائمة المذكور برهان عليه وذلك فيما اذا كانت الصلة تصلح لان تكون دليلا لوجود الخبر كافي البيت المذكور فانه يصلح أن يقال أكل الغول ودها وزالت محبتها لأنها ضربت الخ ثم ان ظاهره أن المحقق للخبر نفس الائمة وليس كذلك اذا المحقق له في الحقيقة انما هو الصلة التي حصل بها الائمة لانفس الائمة (قوله ان التي ضربت الخ) أي ان الحبيبة التي ضربت بيتا وضرب البيت في الاصل شد أطنابه ويلزمه الإقامة فيه المرادة فتكون كناية عن الإقامة فيه من باب الانتقال من المألوم للأزم وقوله مهاجرة حال من فاعل ضربت أفادت أن الكوفة التي أقامت بها ليست محلها الاصل وقوله بكوفة متعلق بضربت والباء بمعنى في وإضافتها للجند لإقامة جند كسرى بها وقوله غالت أي أكلت وودها أي محبتها الى مفعول مقدم وغول فاعل مؤخر أي انها أقامت بالكوفة بعد الهجرة اليها لكون الغول أكل ودها الى وأن محبتها الى زالت ووجه ادخال التاء في الفعل أن الغول مؤنث سماعا وان كان بمعنى المهلك ثم ان لفظ البيت خبر والمعنى على التأسف كافي الحفيد على الطول

(قوله والمهاجرة اليها) عطف على ضرب (قوله الى أن طريق بناء الخبر) أي الى جنس الخبر المبني عليه وكان الاولى أن يقول الى أن طريق بناء الخبر أمر من جنس زوال المحبة وانقطاع المودة ليوافق ماسر والمراد أنه فرد من أفراد ذلك الجنس وإنما كان للوصول يوصي للنوع المذكور لأن الشأن أن الانسان لا يقيم في محل خلاف محله الا اذا كان كارها لأهل محله (قوله ثم انه) أي الايماء المذكور بواسطة الصلة وقرر شيخنا العدوي أن قوله ثم انه أي ما ذكر من الضرب والمهاجرة يحقق الخ أي من تحقيق المسبب للسبب وذلك لأن كل القول ودها سبب في الواقع للضرب والمهاجرة ووجود المسبب دليل على وجود سببه وظهر لك مما قلنا ان قوله ثم انه يحقق بمحمل رجوع ضميره للايماء جريا على ما مر من التسامح (٣١٢) ولما ذكر من الضرب والمهاجرة نظرا للحقيقة من أن المومى إنما هو الصلة

(قوله زوال المودة) أي منها وقوله ويقرره أي في ذهن السامع (قوله حتى كأنه) أي الايماء بواسطة الضرب أو ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة اليها وقوله برهان عليه أي على زوال المحبة لانه دليل عليه * واعلم أن الاستدلال بالسبب على المسبب يسمى برهانا انيا والاستدلال بالمسبب على السبب يسمى برهانا ثانيا ووجود المسبب خارجا عنه في وجود السبب بمعنى أنك اذا رأيت المسبب متحققا في الخارج استدلت به على وجود السبب فالمسبب حينئذ يقع في جواب السؤال بلم عن وجود السبب وما هنا من قبيل الاستدلال بالمسبب على السبب فهو من قبيل البرهان اللمي اذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح كأنه برهان عليه لا وجه للكانية اذ هو برهان عليه حقيقة فلا أولى

والمهاجرة اليها ايماء الى أن طريق بناء الخبر ما ينبغي عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كأنه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر وهو مفقود في مثل ان الذي سلك السماء اذ ليس في رفع الله السماء تحقيق وتثبيت ابناؤه لهم بيتا

أي ان التي انقطعت بكوفة الجند وهاجرت اليها قد أخذت القول ودها وأهل سكتته في ذكر ضرب البيت بكوفة الجند وسميت كوفة الجند لان جند كسرى بها وذكر هجرانها بها ايماء الى أن الخبر المبني عليه مما يجانس انقطاع المحبة وذهب الوصول لان الانقطاع اليها كالدليل عليه فمع كونه فيه ايماء لما ذكر فيه دلالة على تحققه فليس الايماء لوجه بناء الخبر نفس الايماء الى تحققه حتى يستغنى بذكره عنه كما قيل بل الايماء أعظم لحصوله بلا تحقق في نحو قوله * ان الذي سلك السماء بنى لنا * بيتا فان فيه الايماء من غير دلالة على تحققه اذ لا يدل سلك السماء على بناء بيتهم (١) لالحصوله معه في نحو المثال لكون ما أشير فيه الى الوجه كالدليل على ذلك الوجه فتحقق بما ذكر أمران * أحدهما ان المومنا به لا يجب أن يكون علة للمومنا اليه كما في هذا المثال فان ضرب البيت بكوفة الجند ليس علة لانقطاع المودة بل الامر بالعكس * والآخر أن الايماء قد يحصل بلا تحقق كما في سلك السماء فهذا تحقيق هذا المحل فليتأمل

الخبر أن تذكري ما يناسبه وتحقيق الخبر ان تذكر ما يحقق وقوعه بأي نوع كان والفرق بين بناء الشيء على غيره وتحقيقه واضح ثم قال في الايضاح وكيف يجعل الاول ذريعة الى الثاني والسند اليه في البيت الثاني ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر عليه بل لا يبعد أن يكون فيه ايماء الى بناء تقيضه عليه * فقلت * وهو اعتراض فاسد فان السكاكي انما استشهد به على ما قصد فيه التنبيه على الخطأ ولم يجعل الاول ذريعة للثاني بل هما كلامان متفاضلان ثم قوله لا يبعد أن يكون فيه ايماء عجيب فان فيه التصريح بذلك قطعاً قال السكاكي ربما كان ذريعة لمعنى آخر كقوله

ان الذي الوحشة في داره * تؤنسه الرحمة في لحده

وهذا يمكن جملة من وجه بناء الخبر ويمكن أن يجعل ذريعة لجبر خواطر الفقراء قال ور بما قصد توجه ذهن السامع الى ما قد يخبر به كقول المعري

والذي حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من حماد

فيل أراد ابن آدم لانه من تراب وقيل أراد به ناقة صالح عليه السلام وستكلم عليه عند الكلام على تقديم المسند اليه

أن يقول لانه برهان عليه الآن يقال ان المعنى حتى كأنه برهان اني فشبّه اللمي بالاني وأن كان للتحقيق قرر ذلك ص شيخنا العدوي أو يقال أني بكأن لانه لم يسبق مساق البراهين المعتادة (قوله وهذا معنى تحقيق الخبر) يعني أن المراد بتحقيق الخبر تثبيته وتقريره حتى كأن الصلة دال عليه وليس المراد بتحقيق الخبر تحصيله وإيجاده بأن تكون الصلة علة للخبر في الواقع والا لزم أن ضرب البيت بالكوفة والمهاجرة اليها علة لانقطاع المودة والمحبة في نفس الامر وهو غير صحيح اذا الامر بالعكس وهو أن العلة في ضرب البيت هوز وال المحبة والحاصل أن الضرب والمهاجرة علة لمية لزوال المحبة وزوال المحبة علة انية لهما (قوله اذ ليس في رفع الله السماء الخ) أي

لان رفع الله السماء ليس علة لبناء البيت لانية ولالمية (قوله فظهر الفرق الخ) أى لان حاصل الایاء الى وجه الخبر أن يستشعر السامع بخبر الخبر ولا يلزم من ذلك أن يتيقنه بحيث يزول عنه الشك والانكار له وأما تحقيق الخبر فهو أن يستشعر السامع بخبر الخبر ويتقرر عنده بحيث يزول ما عنده من الشك فيه والانكار له الذى ضربت الخ فانه يحصل منه فى ذهن السامع جنس انقطاع المودة والمحبة ويثبت عنده بحيث يزول عنه الشك والانكار لانه يلزم عادة من المهاجرة بالكوفة وضرب اليببها والانقطاع فيها زوال المحبة والمودة بخلاف ان الذى سمك السماء الخ اذ لا يلزم عادة ولا عقلا من سمك السماء بناء البيت المذكور فقد وجد الایاء فيه بدون التحقيق وظهورك من هذا أن الایاء الى وجه بناء الخبر أهم من الایاء الى تحقيق الخبر بالنظر للحل فكما وجد تحقيق الخبر وجد الایاء ولا عكس لحصول الایاء لوجه الخبر من غير ايماء الى تحقيقه فى نحو ان الذى سمك السماء بنى لنا بيتا الخ فان فيه الایاء لوجه الخبر وليس فيه ايماء الى تحقيق الخبر اذ لا دلالة لسمك السماء على بناء بيتهم ولحصول الایاء الى التحقيق مع الایاء لوجه الخبر فى نحو ان الذى ضربت بيتا الخ لسكون الوجه الذى أشير اليه كالدليل على ذلك الخبر واذ قد علمت الفرق بينهما وأن بينهما العموم والخصوص المطلق باعتبار الحل تعلم أن الایاء لوجه بناء الخبر غير الایاء الى تحقيق الخبر وحينئذ فلا يستغنى بذكر الایاء لوجه الخبر عن الایاء الى التحقيق فسقط اعتراض المصنف فى الايضاح على (٣١٣) القوم بأنه لم يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الایاء لوجه بناء الخبر ذريعة الى التحقيق مع انه عينه

(قوله أى تعريف السند اليه) يعنى لفظه لانه الذى يعرف وقوله لتمييزه أى السند اليه أى معنى السند اليه فى الكلام استخدام حيث ذكر السند اليه أولا مرادا به اللفظ وأعيد عليه الضمير مرادا به المعنى أو حذف مضاف أى لتمييز معناه (قوله لتمييزه أى كمل تمييز) أى لكون المقصود تمييزه تميزا أو كمل فهو من اضافة الصفة

فظهر الفرق بين الایاء وتحقيق الخبر (و بالاشارة) أى تعريف السند اليه بإيراده اسم اشارة (لتمييزه) أى السند اليه (أ كمل تمييز)

(و بالاشارة) أى وأما تعريف السند اليه فيكون بالاشارة أى بإيراده اسم اشارة (لتمييزه) أى لتمييز معنى السند اليه (أ كمل تمييز) لغرض من الأغراض كان يكون فى مقام المدح وفى حال اجراء أوصاف الرفعة ونعوت الاثرة فيكون تميزه حينئذ أعون على كمال المدح لان ذكر المدح بما ص (و بالاشارة لتمييزه أ كمل تمييز الخ) ش. يؤتى بالسند اليه اسم اشارة لاحد أمور * الاول أن يقصد تميزه لاحضاره فى ذهن السامع حسا فلا اشارة أ كمل ما يكون من التمييز كقول ابن الرومى هذا أبو الصقر فردا فى محاسنه * من نسل شيبان بين الضال والسلم

وقول المتنبي

أولئك قوم ان بنوا أحسنوا البنا * وان عاهدوا أو فوا وان عقدوا شربوا

وقول مادح حاتم الطائي

واذا تأمل شخص ضيف مقبل * متسر بل سر بال ليل أغبر

أوما الى الكوماء هذا طارق * نحرتهى الاعداء ان لم تنجرى

(٤٠ - شروح التلخيص - أول) للموصوف والتمييز الأ كمل هو ما كان بالعين والقلب فانه لا تمييز أ كمل منه ولا يحصل ذلك التمييز الا باسم الاشارة فان قلت ان كلام المصنف يقتضى أن اسم الاشارة أعرف المعارف وليس كذلك أجيب بأن المراد أنه أ كمل تميزا بالنسبة لما تحته من المعارف لا بالنسبة لما فوقه أيضا ويكون الكلام فى مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف أو يقال ان دلالة اسم الاشارة على أ كلية التمييز انما هو من حيث ان معه اشارة حسية ولا يتأتى معها اشتباه أصلا بخلاف العلم فان مدلوله وان كان جزئيا مانعا من الشركة لكن ربما يكون مشتركا اشتراكا لفظيا أو يكون مسما غير معلوم للسامع فلا يحصل التمييز فضلا عن كماله وهذا لا ينافى أن غير اسم الاشارة أعرف منه من جهة أخرى وذلك لان من الضمرات ضمير التكلم الذى لا يتصور فيه اشتباه أصلا من حيث ذاته ومدلول العلم متعين مشخص بحسب الوضع والاستعمال معا بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله متعين بحسب الاستعمال لا غير وبالجملة فدلالة اسم الاشارة على أ كلية التمييز لا تقتضى أعرفيته فلا يكون كلام المصنف مخالفا للقول الصحيح وهو قول سيبويه من أن أعرف المعارف الضمرات ثم الاعلام ثم المبهمات كذا قرر شيخنا العدوى وعبارة اليعقوبى كون المعارف فيها ما هو أعرف من اسم الاشارة لا ينافى أن يكون فيه خصوصية يفوقها ما سواه لان المراد بكون المعرفة أعرف من غيرها أنها أكثر بعدا من عروض الانبئاس وهذا لا ينافى أن يكون ما هو دونه أقوى منه فى هذا المعنى فى بعض الصور فان اسم الاشارة اذا كان المشار اليه حاضرا محسوسا للسامع بحاسة البصر أو نزل تلك النزلة أقوى من العلم المشترك فى الحالة الراهنة

اصحة احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة حسا كقوله * هذا أبو الصقر فردا في محاسنه *
 وقوله أولئك قوم ان بنوا أحسنوا البنا * وان عاهدوا أوفوا وان عقدوا شدوا
 وقوله وإذا تأمل شخص ضيف مقبل * متسربل سربال ليل أغبر
 وقوله وأما الى الكوماء هذا طارق * نحرنتي الأعداء ان لم تنحري
 ولاقيم على ضم يراد به * الا الاذلان عبر الحى والوند
 وقوله هذا على الحسف مربوط برمته * وذا يشج فلا يرى له أحد

(قوله لغرض من الأغراض) علة للالة أى وانما قصد تمييزه تميزا أكمل لغرض كان يكون المقام مقام مدح أو مقام اجراء أوصاف
 الرفعة عليه فان تمييزه حينئذ تميزا كاملا أعون على كمال المدح لان ذكر الممدوح اذا صاحبه خفاء كان قصورا في الاعتناء بأمره
 (قوله أبو الصقر) خبر عن اسم الاشارة أو بدل منه (٣١٤) أو بيان له وخبر المبتدأ قوله من نسل شيبان (قوله نصب على المدح) أى

لغرض من الأغراض (نحو هذا أبو الصقر فردا) نصب على المدح أو على الحال (في محاسنه) من نسل
 شيبان بين الضال والسلم

يصاحبه حقا قصور في الاعتناء بأمره (نحو) قوله (هذا أبو الصقر فردا) أى في حال كونه فردا أو أمدح
 فردا فهو منصوب إمام على الحال أو على تقدير الناصب (في محاسنه) جمع حسن معنى لا لفظا (من نسل
 شيبان) خبر بعد خبر (بين الضال والسلم) حال من نسل شيبان أى حال كون نسل شيبان مستقرا بين
 الضال وهو السدر والسلم وهو شجر له شوك وهما من شجر البوادي وأشار بذلك الى ما تنادح به العرب
 من سكنى البادية لان العزم مفقود في الحضر فقوله هذا اشارة الى تميز أى الصقرا كمال تميز ليكون
 مدحه في الأذهان كالنار على علم وظهور رنمته عند الناس كظهور البدر بلا غيم ولا خسوف وانما أفاد
 اسم الاشارة أكمل التميز لنزله في المحسوس الذى أصله أن يستعمل فيه منزلة وضع اليد ولو كان في
 المعارف ما هو أعرف منه فان ذلك لا ينافى أن تكون فيه خصوصية يفوت بها ما سواه لان المراد
 بكون المعرفة أعرف من غيرها انها أكثر بعدا من عروض الالتباس وذلك لا ينافى أن يكون ما هو
 دونه أقوى منه في هذا المعنى في بعض الصور فان اسم الاشارة اذا كان للشار اليه حاضر احسبا مع
 كون السامع رائيا أو نزل بثلث المنزلة أقوى من العلم المشترك في الحالة الراهنة فلا يرد أن يقال ان تمييزه

فقوله تأمل فيه نقض أدبي والصواب أن يقول تخيل أو توهم ولك أن تقول كون أكمل التمييز يحصل
 باسم الاشارة دون غيره ظاهر ان قلنا انه أعرف المعارف والافقيه نظر * الثانى التعريض بغباوة
 السامع حتى انه لا يميزه الشئ الا باشارة الحس كقول الفرزدق

أولئك أبائى فخنى بمثلهم * اذا جمعنا يا جرير الجماع

* الثالث أن يقصد بيان حاله في القرب والبعد والتوسط كقوله هذا أو ذاك أو ذاك زيد أى كقوله

نصب بفعل محذوف لا أجل
 افادة المدح فعلى للتعليل
 تقدير ذلك الفعل أمدح أو
 أعنى اذ لا يشترط في
 منصوب المدح ما يدل على
 المدح فالخبر عنه تقدير
 ما يدل على الذم فقط (قوله
 أو على الحال) أى من الخبر
 ان قلت الحال لا تأتى من
 الخبر كما لا تأتى من المبتدأ
 عند الجمهور قلت سوغ
 ذلك هنا كون ذلك الخبر
 مقعولا في المعنى لمعنى
 اسم الاشارة أو ها التثنية
 لتضمن كل منهما معنى
 الفعل وهو أشير أو أنه أى
 أشير اليه في حال كونه
 منفردا بالمحسن أو أنه
 عليه في تلك الحالة وهذا
 على حد قوله تعالى هذا

بعلى شيخا (قوله في محاسنه) جمع محسن بمعنى حسن أى منفردا بحسن ذاته ومكارم صفاته (قوله من نسل شيبان) هذا
 حال ثانية من صاحب الأولى فيكون من قبيل المترادفة أى متولدا من نسل شيبان أو خبر ثان ذكر بيانا لنسبه بعد ذكر حسيبه ولا يصح
 أن يكون حال من الضمير المستتر في فردا مسافيه من القصور لان الحال قيد في العامل فيصير تمييزه بالا نفردا في المحاسن مقيدا بكونه من نسل
 شيبان والناسب لمقام المدح الاطلاق وعلى تقدير جواز ذلك يكون من قبيل الحال المتداخلة فيكون العامل فيه فردا وتكون متعلقة
 بمحذوف وأما جعله ظرفا لثبوت متعلقا بفردا أى ممتازا منهم فليس بحسن لان مقام المدح يقتضى أن يثبت للممدوح الفردية في المحاسن
 بالنسبة الى كافة الناس لا بالقياس الى نسل شيبان فقط الآن يدعى أن نسل شيبان يمتازون بالمحسن عن سواهم والنسل الولد وشيبان
 بفتح الشين اسم لآبى القبيلة المسماة باسمه (قوله بين الضال) حال من نسل شيبان وهو الأوجه أى حال كونه مقيمين بين الضال والسلم
 أو من شيبان أو من أبو الصقر والضال بتخفيف اللام جمع ضالة بلا همز وهو شجر السدر البرى والسلم جمع سلمة وهو شجر ذو شوك من
 شجر البادية يقال له شجر العصاة

وإما للقصد إلى أن السامع غي لا يتميز الشيء عنده إلا بالحس كقول الفرزدق
أولئك آبائي جثني بمنلهم * إذا جمعنا يا جريير الجامع
وإما لبيان حاله في القرب أو البعد أو التوسط كقولك هذا زيد وذلك عمرو وذلك بشر

(قوله وهما شجران) الأولى شجران بدون تاء لانهما نوعان من الشجر لا فردان الآن يقال ان التادلا وحدة النوعية لا الشخصية
ويحتمل أن المراد منهما في هذا البيت الفردان لا النوعان بناء على أن اقامتهم كانت بين فردين من النوعين فأشار الشارح إلى بيان المعنى
المراد لا المعنى الأصلي (قوله يعني يقيمون الخ) أي فقوله بين الضال والسلم كناية عن اقامتهم بالبادية (قوله لأن فقد العز في الحضر)
وذلك لأن من كان في الحضر تناله الأحكام بخلاف من كان في البادية فهو آمن (٣١٥) مما ينصه وأشار الشارح بذلك إلى أن مراد

الشاعر بوصفهم بسكنى
البادية بين الضال والسلم
وصفهم بالعز والشاهد في
إيراد المسند إليه اسم إشارة
لقصد تمييزه تمييزا كاملا
لفرض مدحه بالانفراد
في المحاسن وبالعز ويحتمل
أن يكون المراد بالوصف
بسكنى البادية وصفهم
بكمال البلاغة ونهاية
الفصاحة لكونهم
لا يخاطبون في الحضر
طوائف العجم فتكون
لعاتهم سالمة مما يخجل
بالفصاحة وكان الشارح
اختار الأول تأسيابا كلام
أبي العلاء المعري حيث قال
الموفدون بنجد نار بادية *
لا يحضرون وفقد العز في
الحضر
(قوله حتى كأنه لا يدرك غير
المحسوس) أي غير المدرك
بحاسة البصر أي الذي
وضع له اسم الإشارة (قوله

وهما شجران بالبادية يعني يقيمون بالبادية لأن فقد العز في الحضر (أو التعريض بغباوة السامع)
حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس (كقوله

أولئك آبائي جثني بمنلهم * إذا جمعنا يا جريير الجامع
أو لبيان حاله) أي المسند إليه (في القرب أو البعد أو التوسط كقولك هذا أوداك أوداك زيد) وآخر
ذكر التوسط لأنه إنما يتحقق بعد تحقق الطرفين

أكل تمييز يتوقف على أعرفيته ولم تثبت بعد (أو التعريض بغباوة السامع) وأنه لا يدرك غير المحسوس
لأن اسم الإشارة الأصل فيه أن يستعمل في المحسوس المشاهد فيقع التعريض به كما يقع بنفس
الإشارة الحسية وبنفس وضع الدعي الشيء فإنه لو سألك إنسان بحضرة فاعل لفعل ما فقال من
هو وقت تضع يدك على ذلك الفاعل ولو أجبته باسمه لعرفه كان في ذلك من التعريض بغباوة
مالا يخفى لاسيما عند وجود القرائن الدالة على المشغول عنه فاسم الإشارة يفهم التعريض بالغباوة
كالإشارة حسا كقوله

أولئك آبائي جثني بمنلهم * إذا جمعنا يا جريير الجامع
ففي قوله أولئك آبائي تعريض بغباوة جريير وأنه لا يدرك غير المحسوس بخلاف ما لو قال فلان وفلان
وفلان آبائي وقوله جثني بمنلهم أمر تعجيز أي لا تقدر أن تأتي بمنلهم في مناقبهم إذا جمعنا جميع الافتخار
والانشاد يوما (أو لبيان حاله في القرب أو البعد أو التوسط) أي يكون تعريف المسند إليه باسم
الإشارة لبيان حال معنى المسند إليه من قرب أو بعد أو توسط وآخر ذكر التوسط لأنه نسبة لا تدرك إلا
بعد إدراك طرفي القرب والبعد (كقولك) في بيان حال القرب (هنا) زيد (أو ذلك) أي
وقولك في بيان حال البعد ذلك زيد (وذلك) أي وقولك في بيان حال التوسط ذاك (زيد) وههنا
بحث تقدمت الإشارة إلى مثله وهو أن حاصل ما ذكر أن اسم الإشارة يستعمل لمعناه الذي هو المشار
إليه القريب والمشار إليه البعيد والمشار إليه المتوسط وهذا أمر معلوم لغة وليس من وظائف هذا
الفن وأوجب بأن اللغوي بين معاني هذه الألفاظ والبياني بين أنه إذا أريد المشار إليه القريب مثلا أتى
باللفظ الدال عليه وهذا زائد على أصل المراد الذي هو أن يعبر عن المسند إليه ليتصور بأي لفظ محكوما

هناز يد للقريب أوداك عمرو والمتوسط أوداك بكر للبعيد وهذا تفرع على أن رب اسم الإشارة ثلاث
وأما من جعل المتوسط والبعيد سواء فهو لا يجعل اسم الإشارة تمييزا للمتوسط عن البعيد ولا عكسه

أولئك آبائي الخ) هذان من كلام الفرزدق بهجو جريير والشاهد في إيراد المسند إليه اسم إشارة للتنبية على غباوة جريير حتى أنه لا يدرك غير
المحسوس ولو قال فلان وفلان وفلان آبائي لم يحصل التعريض بذلك وقوله جثني بمنلهم أمر تعجيز على حد قوله تعالى فأتوا بسورة
من مثله أي لا تقدر على الاتيان بمنلهم في مناقبهم إذا جمعنا جميع الافتخار يوما (قوله جثني بمنلهم) أي أذكر لي مثلهم من آبائك (قوله
أو لبيان حاله) أي أنه يؤتى بالمسند إليه اسم إشارة لبيان حال معناه من القرب والبعد والتوسط قوله في القرب في بمعنى من البيانية
(قوله كقولك هذا زيد) مثال لما إذا أريد ببيان حاله من القرب وقوله ذلك زيد مثال لما إذا أريد ببيان حاله من البعد وقوله ذاك زيد مثال
لما إذا أريد ببيان حاله من المتوسط (قوله وآخر ذكر التوسط) أي في قوله في القرب الخ أي معان الترتيب الطبيعي بقضى توسطه (قوله
لأنه إنما يتحقق بعد تحقق الطرفين) أي لأنه نسبة بين شيئين يتوقف تعقله على تعقلهما

ور بما جعل القرب ذريعة إلى التحقير كقوله تعالى وإذا رأيك الذين كفروا إن يتخذونك الأهزوا أهذا الذي يذكركم آلهتمكم
(قوله وأمثال هذه المباحث) أي وهذه المباحث وأمثالها كالنكاح والخطاب والفتية بالنسبة للضمير واحضاره بعينه بالنسبة للعلم وهذا
جواب عما يقال إن كون ذا القرب وذلك للبعد وذاك للمتوسط مما يبينه أهل اللغة لأنه بالوضع ولا ينبغي أن يتعلق به علم المعاني لأنه
أما يبحث عن الزائد على أصل المراد وما هنا غير زائد عليه وحاصل الجواب أن اللغويين إنما يبينون معاني هذه الألفاظ فيبينون أن لفظ
ذا موضوع للقرب وذلك للمتوسط وذلك للبعد والذي بينه أهل المعاني هو أنه إذا كان المشار إليه قريبا واقتضى المقام بيان حاله فإنه
يؤتى بهذا وهكذا إذا أراد الأخبار عن ذات بالعلم فيتحقق ذلك الأخبار بالتعبير عن الذات بالعلم بأن تقول زيد عالم و بالوصول بأن تقول
الذي قام أبوه عالم و بالاشارة بأن تقول (٣١٦) هذا عالم لكن الاتيان بالاشارة يفيد الراد وهو ثبت العلم لتلك الذات وزيادة وهو

بيان حالها من كونها
قريبة فقوله الشارح وهو
زائد أي قرب المسند إليه
الذي أتى بهذا لبيان وقوله
زائد على أصل المراد أي
على المعنى الذي أراد المتكلم
وهو ثبت المسند للمسند
إليه فهو كالنكاح كيد المدلول
عليه بأن في قولك إن زيدا
قام فإنه زائد على المعنى
الوضعي للتركيب أغنى
ثبت القيام زيد وقوله
الذي هو الحكم صفة للمراد
وقوله المعبر عنه أي عن
المسند إليه أي الذي يمكن
أن يعبر عنه وقوله بشيء
أي بطريق من الطرق التي
توجب تصوره على أي
وجه كان وهي الموصول
والعلم والاشارة وقوله
على أي وجه كان أي سواء

وأمثال هذه المباحث تنظر فيها اللغة من حيث انها تبين أن هذا مثلا للقرب وذاك للمتوسط وذلك
للبعد وعلم المعاني من حيث انه إذا أر يد بيان قرب المسند إليه يؤتى بهذا وهو زائد على أصل المراد الذي
هو الحكم على المسند إليه المذكور المعبر عنه بشيء بوجوب تصوره على أي وجه كان (أو تحقيره) أي تحقير
المسند إليه (بالقرب نحو أهذا الذي يذكركم آلهتمكم

عليه بالمسند ورد هذا بأن الزيادة على أصل المراد لا تنكفي في مطابقة الكلام لمقتضى الحال التي هي
مراعاة الزيادة على أصل الوضع وإنما قلنا ذلك لأن مطلق الزيادة على أصل المراد مدركة بغير هذا ألفن
لأنه إذا عرف معنى اللفظ فقد علم بالضرورة انه إذا أر بذلك المعنى أتى باللفظ الدال عليه بالخصوص
وهذا حاصل الزيادة على أصل المراد فقد لزم على هذا اتحاد مقصد النحوي والبياني ولو اختلف التعبير
والجواب إن المعنى انه إذا أر بد معنى اللفظ لغرض من الأغراض إما كون مدلول ذلك اللفظ لا يناسب
المقام غيره فيكون الفرض ذاتيا لأنه الأصل ولا مقتضى للمدلول عنه واما كونه ينشأ عنه معنى آخر
يناسب المقام كالانباء بالقرب في اسم الاشارة مثلا عن المحبة لان المحبوب قريب أتى بذلك اللفظ وعلى
هذا يكون ماسيا أي تفصيلا للفرض الناشئ ومثل هذا المذكور في اسم الاشارة يقال فيما كان بيان
سر استعماله مثل هذا البيان كما تقدم في العلم والضمير وسيأتي في غيرها فليتأمل (أو تحقيره) بالقرب
أي يعرف المسند إليه باسم الاشارة الدال على القرب ليفيد تحقير معنى المسند إليه بسبب القرب لان
لفظ القرب يفيد ذلك كما يقال هذا أمر قريب أي هين التناول سهل الامتحان وكذلك اسم الاشارة
الدال على القرب (نحو) قوله تعالى حكاية عن الكفرة (أهذا الذي يذكركم آلهتمكم) فمقصودهم

* الرابع أن يقصد تحقيره بالقرب قال في الإيضاح ور بما جعل القرب ذريعة إلى التحقير وكلامه فيه
ظاهره أن هذا ليس سببا آخر بل هو من بقايا هذا الرابع وهو الصواب ومثله بقوله تعالى وإذا رأيك
الذين كفروا إن يتخذونك الأهزوا أهذا الذي يذكركم آلهتمكم أهذا الذي بعث الله رسولا وقوله تعالى
وما هذه الحياذ الدنيا إلا هو ولعب وعليه من غير باب المسند إليه قوله تعالى ماذا أراد الله بهذا مثلا

وقوله

أفادت حاله من قرب أو بعد أولا والحاصل أن المسند إليه يمكن أن

يعبر عنه بالموصول والعلم لكن البليغ يدل عنهما لاسم الاشارة لبيان حاله وهذا الحال زائد على أصل المراد واعتراض بأن بيان الحال
من ثمرة اللغة لأنه إذا علم أن هذا موضوع للقرب علم أنه إذا قصد قرب المشار إليه يؤتى به وهكذا وأجيب بأن معرفة أنه إذا قصد الخ من
علم المعاني بما يقصد فيه بالذات وأما معرفة ذلك من اللغة فبالنوع فالأمر التعويقي قد يتعلق بها غرض البليغ إذا لم يكن المقام مقتضيا
لازيد منها فيبحث عنها أهل اللغة من حيث الوضع وأهل المعاني يبحثون عنها من حيث انها مطابقة لمقتضى الحال فهما مختلفان بهذا
الاعتبار (قوله أو تحقيره بالقرب) أي أنه يؤتى بالمسند إليه اسم اشارة قصدا لتحقير معناه بسبب دلالته على القرب وجه ذلك أن القرب
من لوازمه الحقارة يقال هذا أمر قريب أي هين سهل التناول وما كان كذلك يازمه أن يكون حقيرا لا يعتنى به لكونه مبتذلا فإذا عبر باسم
الاشارة الدال على القرب أفاد الاحتقار اللازم للقرب وفي سم القرب هنا عبارة عن دنو المرتبة وسفالة الدرجة ووجهه أن الشخص
كلما كان أعلى قدرا وأشرف درجة احتاج الوصول إليه إلى الوسائط أكثر وأشدهر فاعادة فارتفاع الوسائط والاستغناء عنها دليل ظاهر
على دنو قدره كما لا يخفى (قوله أهذا الذي) قاله أبو جهل مشيرا للنبي صلى الله عليه وسلم وأول الآية وإذا رأيك الذين كفروا إن يتخذونك
الأهزوا أهذا الذي الخ أي قائلين أهذا الذي (قوله أهذا الذي الخ) أي قد أورد المسند إليه اسم اشارة موضوعا للقرب قصدا لاهاته

وقوله تعالى وإذا رأيوك إن يتخذونك الأهزوا أهذا الذي بعث الله رسولا وقوله تعالى وما هذه الحياة الدنيا الا لهو ولعب وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى ماذا أراد الله بهذا مثلا وقول عائشة رضي الله عنها لعبد الله بن عمرو بن العاص يا عجب لابن عمرو وهذا. وقول الشاعر تقول ودقت نحرها يمينها * أبلى هذا بالرحا المتعاس

ور بما جعل البعد ذريعة الى التعظيم كقوله تعالى ألم ذلك الكتاب ذهابا الى بعد درجته ونحوه وتلك الجنة التي أورتهموها ولذا قالت فذلكن الذي لمتنني فيه لم تقل فهذا هو حاضر رفعا لمزاته في الحسن وتمهيدا للمعنى في الافتتان به وقد يجعل ذريعة الى التحقير كما يقال ذلك اللعين فعل كذا

فكان الكفرة قبحهم الله يقولون أهذا الحقير يذكر آلهتهم المستعظمة بنفي الألوهية عنها واعلم أن اشارة القريب كما تستعمل لقصد الاهانة كما قلنا تستعمل لقصد اعادة التعظيم نظرا لاعتبار مخاطبة القريب بالنفس وانه (٣١٧) حاضر عندها لا يغيب عنها اذا علمت

هذا فقول المصنف أو تعظيمه بالبعد نحو الم (ذلك الكتاب) تنزيلا لبعده درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة (أو تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا) تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة

أوتعظيمه بالبعد نحو الم (ذلك الكتاب) تنزيلا لبعده درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة (أو تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا) تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة

باسم الاشارة المفهم للقرب لعنة الله عليهم تحقير المشار اليه كما أنهم يقولون أهذا الحقير يذكر آلهتهم المستعظمة بنفي الهيئتها وتحقير شأنها ولاغرة في انقلاب الحقائق عند الكافر لانه أحقر من أن يعظم من الاقرار بعظمته غم وادراك أن اتباع ما يقول حتم ختم الله لنا بالحسن وأوجب لنا بحبه صلى الله عليه وسلم المقر الاسنى (أو تعظيمه بالبعد) أى يعرف المسند اليه باسم الاشارة لقصد تعظيم معناه بسبب دلالة على البعد في نزل بعد درجته وشرف منزلته منزلة بعد المسافة فيستعمل له اسم الاشارة الدال في الاصل على البعد فان لفظ البعد بنفسه يفيد التعظيم كما يقال هذا أمر بعيد عن فلان أى عزيز التناول بعيد الادراك لامثال فلان لشرفه ورفعته فكذا اسم الاشارة الدال في الاصل على البعد الحسى وذلك (نحو) قوله تعالى (ألم ذلك الكتاب) أى ذلك الرفيع النازلة في البلاغة العزيز المرتبة في علومه وأسلوبه هو الكتاب الكامل الذى يستحق أن يسمى كتابا حتى كأنه لا كتاب سواه وهذا في تعظيم المشار اليه وقد يكون لتعظيم الشير كقول الأمير لبعض الحاضرين من غير قصد حقارته ذلك قال كذا تعظيما لشأنه عن ذكر الاثاقب الدالة على التكافؤ في الخطاب والتساوى في المحاورات والجواب (أو تحقيره) بالبعد كما ان لفظ البعد يفيد ذلك فيقال هذا بعيد عن هذه الحضرة لنزهاها عن حقارته وذلك (نحو) قوله (ذلك اللعين فعل كذا) أى ذلك الحقير البعيد لحقارته عن عز الخطاب

باسم الاشارة المفهم للقرب لعنة الله عليهم تحقير المشار اليه كما أنهم يقولون أهذا الحقير يذكر آلهتهم المستعظمة بنفي الهيئتها وتحقير شأنها ولاغرة في انقلاب الحقائق عند الكافر لانه أحقر من أن يعظم من الاقرار بعظمته غم وادراك أن اتباع ما يقول حتم ختم الله لنا بالحسن وأوجب لنا بحبه صلى الله عليه وسلم المقر الاسنى (أو تعظيمه بالبعد) أى يعرف المسند اليه باسم الاشارة لقصد تعظيم معناه بسبب دلالة على البعد في نزل بعد درجته وشرف منزلته منزلة بعد المسافة فيستعمل له اسم الاشارة الدال في الاصل على البعد فان لفظ البعد بنفسه يفيد التعظيم كما يقال هذا أمر بعيد عن فلان أى عزيز التناول بعيد الادراك لامثال فلان لشرفه ورفعته فكذا اسم الاشارة الدال في الاصل على البعد الحسى وذلك (نحو) قوله تعالى (ألم ذلك الكتاب) أى ذلك الرفيع النازلة في البلاغة العزيز المرتبة في علومه وأسلوبه هو الكتاب الكامل الذى يستحق أن يسمى كتابا حتى كأنه لا كتاب سواه وهذا في تعظيم المشار اليه وقد يكون لتعظيم الشير كقول الأمير لبعض الحاضرين من غير قصد حقارته ذلك قال كذا تعظيما لشأنه عن ذكر الاثاقب الدالة على التكافؤ في الخطاب والتساوى في المحاورات والجواب (أو تحقيره) بالبعد كما ان لفظ البعد يفيد ذلك فيقال هذا بعيد عن هذه الحضرة لنزهاها عن حقارته وذلك (نحو) قوله (ذلك اللعين فعل كذا) أى ذلك الحقير البعيد لحقارته عن عز الخطاب

وقوله أو تعظيمه بالبعد قال في الايضاح ور بما جعل البعد ذريعة الى التعظيم كقوله تعالى ألم ذلك الكتاب ذهابا الى بعد درجته وقد قيل فيه انه على بابه فإن الكتاب لم يكن كمال انزاله وقيل الاشارة الى ألم ولكنها انقضت صارت في حيز البعد ومن مثال ما نحن فيه قوله تعالى وتلك الجنة التي أورتهموها وقوله تعالى فذلكن الذى لمتنني فيه وقوله أو تحقيره أى قد قصد تحقيره بالبعد كقولك ذلك اللعين فعل

عدم الالتفات اليه لعدم مخاطبته للنفس (قوله كما يقال) أى للحاضر في المجلس ذلك اللعين فعل كذا فقد عبر عن المسند اليه باسم الاشارة الموضوع للبعد قصد حقارته لان شأن البعيد عدم الالتفات اليه (قوله تنزيلا لبعده الخ) جواب عما يقال كيف يصح استعمال اشارة البعيد في الحاضر في المجلس فهو معمول لمخدوف أى واستعمل اشارة البعيد في الحاضر تنزيلا وقوله لبعده أى لحقارته (قوله عن ساحة عز الحضور) اضافة عز لما بعده من اضافة الصفة للوصف أى عن ساحة الحضور والخطاب العزيزين وفي الكلام استعارة بالكناية حيث شبه الحضور بداعرززة تشبيها مضمر في النفس وطوى ذكر المشبهه واثبات الساحة تخييل والعز ترشيح أو بالعكس (قوله ولفظ ذلك الخ) قصد الشارح بهذا مجر دافدة فائدة وحاصلها أن لفظ ذلك قد يشار به للغائب عن حاسة البصر مطلقا سواء كان ذاتا أو معنى وللحاضر الغير المحسوس وهذا الاستعمال مجاز لانها موضوعة للبعد المحسوس بحاسة البصر للغائب عن الحس المذكور وللاحاضر غير المحسوس

وإما للتنبيه إذا ذكر قبل المسند اليه مذکور وعقب بأوصاف

(قوله الى كل غائب) أى عن حس البصر وهذا الصلوح مجاز كما عرفت لان أسماء الإشارة مطلقا وضعت لان يشار بها الى المحسوس المشاهد فخرج بالمحسوس المعقولات وبالمشاهد وهو ما أدرك بالبصر ما أدرك بغير البصر من باقى الحواس فاذا قلت سمعت هذا الصوت أو شممت هذا الريح أو ذقت هذا الطعام كان مجازا كما يفيد كلام عبد الحكيم (قوله عينا) المراد به الذات سواء كانت تلك الذات الغائبة عن الحس مما يستحيل احساسها بخودكم الله ربكم أو كانت محسوسة لكن غير مشاهدة نحو تلك الجنة وكفى قولك جاء في رجل فقال لى ذلك الرجل كذا تحكى أمره بعد غيبته (قوله أو معنى) المراد به ما ليس بذات أى ما قام بغيره فيصدق باللفظ كقولك قال لى انسان كذا فسر فى ذلك القول وضرب يدمعمراف. سرنى ذلك الضرب فان القول والضرب معنى غائب وقد استعمل فيه ذلك مجازا (قوله وكثيرا الخ) قصده بهذا بيان ما فى الآية السابقة (٣١٨) (قوله وكثيرا الخ) كقوله تعالى كذلك يضرب الله للناس أمثالهم فان ذلك إشارة الى ضرب

المثل الحاضر المتقدم ذكره قريبا فى قوله ذلك بأن الذين كفروا اتبعوا الباطل الخ وكفى قولك بالله الطالب الغالب وذلك قسم عظيم لأفعلن ومنه ذلك الكتاب لما تقدم أن المراد بالمعنى ما يشمل اللفظ والمراد بالحاضر ما بعده العرف حاضرا كالقسم المذكور فان حضوره ليس الالتفات له وعدم انفصاله عما بعده وقوله المتقدم أى على اسم الإشارة (قوله غير مدرك بالحس) أراد به حس البصر دون السمع لما مر ولان المراد بالمعنى هنا ما يشمل اللفظ فانه المراد بالمعنى بالنسبة لقوله الم ذلك الكتاب واللفظ مدرك

الى كل غائب عينا كان أو معنى وكثيرا ما يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ ذلك لان المعنى غير مدرك بالحس فكأنه بعيد (أول التنبيه) أى تعريف المسند اليه بالإشارة للتنبيه (عند تعقيب المشار اليه بأوصاف) أى عند ايراد الأوصاف على عقب المشار اليه يقال عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعدي به الباء الى المفعول الثانى ونقول عقبته بالشئ اذا جعلت الشئ على عقبه وهذا ظهر فساد ما قيل

والحاضرة فعل كذا ثم انه كثيرا يشار بلفظ ذلك الى الغائب عينا كان كقولك جاء في رجل فقال لى ذلك الرجل كذا تحكى أمره بعد غيبته أو معنى كقولك قال لى انسان كذا فسر فى ذلك القول واستعمل لفظ هذا فى مثل ما ذكر قليل ويذكر كثيرا لفظ ذلك للمعنى الحاضر لان المعنى لعدم ادراكه بحاسة العين كالبعيد كقولك قبحا بالله لقد كان كذا وان ذلك لقسم عظيم وقد يقال وان هذا لقسم عظيم (أول التنبيه) أى يكون تعريف المسند اليه باسم الإشارة للتنبيه (عند تعقيب المشار اليه بأوصاف) أى عند ايراد أوصاف على عقب المشار اليه بمعنى ان الأوصاف ذكرت إثر ذكر المشار اليه فالتعقيب مصدر عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم يعدى بالباء الى مفعول ثان فىقال عقبه بالشئ اذا أتى بالشئ على عقبه وجعل ذلك الشئ إثره واذا علم مدلول التعقيب لغة تبين أن تفسيره هنا بحمل اسم الإشارة بعقب أوصاف تفسير لا يطابق المعنى الاصلى فهو فاسد لغة ولو كان هذا المعنى حاصل فى المثال لان اسم الإشارة أتى به عقب أوصاف قد عقب بها المشار اليه اللهم الا أن يكون تساهلا يذ كر كذا ووجه أنك تستحقه عن أن يقرب منك كما تستعظم فى الوجه السابق أن يدنو منك ومن هنا يعلم أنه قد يقصد تعظيم المشار اليه بالقرب ومنه قوله تعالى ان هذا القرآن يهدى للتي هي أقوم وأمثاله فى القرآن كثير وكان ينبغي للصنف أن يذ كر التعظيم بالقرب كما ذ كر التعظيم والتحقير فى البعد * الخامس التنبيه بعد ذكر المشار اليه بأوصاف قبله

بحس السمع فلا يصح نفي الادراك به عنه (قوله فكأنه بعيد) أى فقد شبه غير المدرك بالبعيد لعدم ادراك كل بحاسة (على البصر واستعمل اسم المشبه فى المشبه (قوله للتنبيه) أى يكون للتنبيه أى تنبيه المتكلم السامع وأعاد الصنف الجار للبعد (قوله المشار اليه) هو الموصوف فكأنه قال عند تعقيب الموصوف بأوصاف وليس المراد بالأوصاف خصوص النحوية (قوله أى عند ايراد الأوصاف الخ) بمعنى أن الأوصاف ذكرت إثر ذكر المشار اليه (قوله يقال عقبه) أى بتشديد الفاف (قوله وتقول عقبته الخ) المناسب فتقول بالفاء كما فى نسخة (قوله اذا جعلت الشئ على عقبه) أى فالباء فى حيز التعقيب تدخل على التأخر (قوله وهذا ظهر فساد الخ) أى بما ذكرناه من بيان مدلول التعقيب لغة من أن الباء فى حيزه انما تدخل على التأخر ولا وجه لتكافؤ أو يل المشار اليه باسم الإشارة ظهر فساد ما قيل أى ظهر فساد بحسب اللغة وان كان المعنى حاصل لان اسم الإشارة وقع عقب الأوصاف التى تعقب المشار اليه لكن ذلك ليس مقصودا والحاصل أن مقتضى اللغة أن الباء بعد التعقيب تدخل على التأخر وعلى كلام ذلك القائل داخل على المتقدم فهو أى ما قاله ذلك القائل فاسد بحسب ما تقتضيه اللغة وان كان صحيحا بالنظر للمعنى كما بينا ولفساد وجه آخر من جهة حمله المشار اليه على اسم الإشارة مع أن المشار اليه الذات واسم الإشارة اللفظ

على ان ما يرد بعد اسم الإشارة فالمدكور جدير باكتسابه من أجل تلك الأوصاف كقول حاتم الطائي

ولله صعلوك يساور همه * ويغضى على الاحداث والدهر مقدما
ففي طلبات لا يرى الخوص ترحة * ولا شعبة ان نالها عد مغنا
اذا ما رأى يوما مكارم أعرضت * تيمم كبراهن نمت صما
ترى رحمة ونبله ومجته * وذا شطب غضب الضريبة مخدما
وأحناء سرج فاتر ولجامه * عتاد أخى هيجا وطرفا مسوما
فذلك ان يهلك غسنى ثناؤه * وان عاش لم يقعد ضعيفا مذما
فمدله كما ترى خلافا لفضلته من المضاء على الاحداث مقدما والصبر على ألم الجوع والانفة من أن يعد الشبهة مغنا وتيمم كبرى
المكرمات والتأهب للحرب بأدواتها ثم عقب ذلك بقوله فأكاد أنه جدير بانصافه بما ذكر به ، وكذا قوله تعالى أولئك على هدى
من ربهم وأولئك هم الفلاحون فأداسم الإشارة فيه زيادة

(٣١٩)

المذكورين قبله باستحقاق

الهدى من ربهم والفلاح
بهم وأما اعتبار آخر مناسب

(قوله ان معناه عند جعل

الح) أى جعل المشار اليه

على اسم الإشارة وجعل

الباء داخله على التقديم

وفى ذلك تصسف ومخالفة

لغة (قوله جدير بما) أى

بمسند رديخ (قوله لاجل

الأوصاف) لا يخفى أن التنبيه

لا يتوقف على تعدد

الأوصاف ولا على كونها

عقب المشار اليه فإنه يصح ان

تكون الأوصاف قبل المشار

اليه كأن تقول جاءنى الكامل

الفاضل زيد وهذا يستحق

الأكرام ولا على ان يكون

ما هو جدير به واردا بعده

كان تقول ويستحق الأكرام

هذا وحينئذ فالاولى للصنف

ان يقول والتنبيه عند الإشارة

الى موصوف على ان المشار

ان معناه عند جعل اسم الإشارة بعقب أوصاف (على أنه) متعلق بالتنبيه على أن المشار اليه (جدير بما
يرد بعده) أى بعد اسم الإشارة (من أجلها) متعلق بجدير أى حقيق بذلك لاجل الأوصاف التى ذكرت
بعد المشار اليه (نحو) الذين يؤمنون بالغيب ويقومون الصلاة الى قوله (أولئك على هدى من ربهم
وأولئك هم الفلاحون) عقب المشار اليه

المعنى فى الجملة ولو كان غير مطابق لموضوعه لغة (على أنه) هو متعلق بالتنبيه أى التنبيه عند ما ذكر
على أن المشار اليه (جدير) أى حقيق (بما يرد بعده) أى بعد اسم الإشارة من الحكم المطلوب (من
أجلها) متعلق بجدير أى حقيق بذلك الحكم من أجل الأوصاف التى ذكرت بعد ذكر المشار اليه
(نحو) قوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب ويقومون الصلاة وما رزقناهم ينفقون والذين يؤمنون بما
أنزل اليك وما أنزل من قبلك وبالأخرة هم يوقنون (أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم الفلاحون)
فقد عقب المشار اليه وهو مصدوق المتقين بأوصاف هى الايمان بالغيب وإقام الصلاة والانفاق بما رزق
والايمان بما أنزل والايمان بالأخرة ثم عرف المسند اليه باسم الإشارة وهو أولئك المشار به الى مصدوق
الذين تنبيهها على أن المشار اليه كان جديرا بما يرد بعد اسم الإشارة من الحكم الذى هو الهدى

(على أنه) أى المشار اليه (جدير بما يرد بعده) من أجلها نحو أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم
الفلاحون) فذكر الأوصاف بعد الذين ونبه باسم الإشارة على أن المشار اليه وهو الذين جدير بذلك
ولأن نقول أى مناسبة فى اسم الإشارة اقتضت ذلك ولو أنى بغير اسم الإشارة من المعارف لحصل هذا
ومن هذا قول حاتم الطائي

ولله صعلوك يساور همه * ويغضى على الاحداث والدهر مقدما

ففي طلبات لا يرى الخوص ترحة * ولا شعبة ان نالها عد مغنا

اذا ما رأى يوما مكارم اعرضت * تيمم كبراهن نمت صما

ترى رحمة ونبله ومجته * وذا شطب غضب الضريبة مخدما

واحناء سرج فاتر ولجامه * عتاد أخى هيجا وطرفا مسوما

فذلك أن يهلك غسنى ثناؤه * وان عاش لم يقعد ضعيفا مذما

وبقى من الاسباب ان لا يكون طريق الى معرفة المسند اليه الاسم الإشارة كفى الفتح وكان ينبغي

اليه جدير بما أسند لاسم الإشارة من أجل كونه موصوفا (قوله أولئك على هدى الح) أى فقد أورد المسند اليه اسم إشارة مع أن الحل
للاضمير لاجل تنبيه السامع على أن المشار اليه حقيق بالحكم المذكور بعد اسم الإشارة من أجل ما تصف به من الصفات قبلها ان قلت ان
الضمير يدل على استحقاق الموصوفين بالحكم بعده قلت نعم هو وان دل على أنهم حقيقة به لأنه لا يدل على أن الأوصاف السابقة هى
العلية فى الاستحقاق بخلاف اسم الإشارة فإنه يدل على ذلك وذلك لان اسم الإشارة موضوع للدلالة على المشار اليه والمشار اليه الذات
الموصوفة بالأوصاف السابقة وتعليق الحكم على موصوف يؤذن بعلية الوصف بخلاف ما لاقى بالضمير فإنه لا يفيد ملاحظة الأوصاف
فى العلية وان كانت موجودة لان الضمير موضوع للذات فقط كذا قرر شيخنا العدوى

وإن كان باللام فالإشارة إلى معهود بينك وبين مخاطبك كما إذا قال لك القائل جاء في رجل من قبيلة كذا فتقول ما فعل الرجل

(قوله وهو الذين يؤمنون الخ) فيه نظر من وجهين الأول أن هذا البيان يقتضي أن الإيمان من المشار إليه لامن الأوصاف والبيان الآتي بعد ذلك يقتضي أنه من الأوصاف فأول الكلام ينافي آخره الثاني أن المشار إليه هو المتين لأنه الموصوف بالذين يؤمنون فالأولى أن يقول وهو المتين الذين يؤمنون وأجيب عن الأول بأن المراد بالذين يؤمنون النوات المجردة عن الإيمان فتكون صفة الإيمان خارجة من المشار إليه بقرينة عداه من الأوصاف فيما يأتي وانما لم يعبر عن تلك النوات بنفس الوصول لقبح ذكره بدون الصلة وأجيب عن الثاني بأن أهل التفسير على أن الذين يؤمنون منقطع عما قبله على أنه خبر مبتدأ محذوف أو مفعول فعل محذوف وحينئذ لا يكون هو المشار إليه اه غنيمي وفي الفري ان الذين يؤمنون يمكن ان يحمل منقطعاً عن المتين على سبيل الاستئناف مرفوعاً بالابتداء مخبراً عنه بأولئك على هدى وأن يحمل جارياً عليه كما ذكر في الكشف فعلى التقدير الثاني يحسن أن تجعل الإشارة إلى أحدهما إشارة للآخر من غير تكلف لأن الصفة والموصوف في حكم شئ واحد وأما على التقدير الأول فليس بذلك الحسن لأن المراد بالمشار إليه المعنى الذي أشير باسم الإشارة إلى لفظه كما ينبغي عنه قوله (٣٣٠) عقب المشار إليه بأوصاف وذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون لا معنى المتقين

وان اتحد في الواقع ذاتا (قوله وغير ذلك) أي كالانفاق عمارزقوا (قوله تنبيهاً على أن الخ) أي تنبيهاً بالإشارة في أولئك الأول والثاني وهذا يقتضي أن المشار إليه في كليهما الموصولان بقطع النظر عن الكون على هدى واختار العصام أن أولئك الأول إشارة لما ذكر من الموصولين وفيه تنبيه على أنهم جديرون بأن يكونوا على هدى لأجل الأوصاف المتقدمة وإن أولئك الثاني إشارة لما ذكر أيضاً لكن مع زيادة كونهم على هدى

وهو الذين يؤمنون بأوصاف متعددة من الإيمان بالغيب واقام الصلاة وغير ذلك ثم عرف المسند إليه بالإشارة تنبيهاً على أن المشار إليهم أحقاء بما رد بعد أولئك وهو كونهم على الهدى عاجلاً والفلاح آجلاً من أجل اتصافهم بالأوصاف المذكورة (و باللام) أي تعريف المسند إليه باللام (للاشارة إلى معهود)

عاجلاً والفلاح وهو البقاء الأبدي في النعيم آجلاً من أجل تلك الأوصاف فان الذوق شاهد صدق على أنه إذا قيل الذي يحسن للسائل ويغيب للمهوف ويرحم للضعيف ويقوم حق للضعيف ويصين على النوازل ويوجد في الشدائد ذلك هو أهل التعظيم عند الوري واللاحق أن يتلقى بالقبول إذا يرى كان ذلك دالاً على أن استحقاقه للتعظيم والقبول من أجل تلك الأوصاف لان تعليق الحكم بوصف مناسب كما أنبأ عنه هنا اسم الإشارة إلى الموصوف بشر بطيئة ثم ينشأ عن ذلك غرض آخر وهو الرغبة في تحصيل تلك الأوصاف (و باللام) أي تعريف المسند إليه باللام يكون (للاشارة) بها (إلى معهود) أي إلى شئ من أفراد الحقيقة واحداً كان أو أكثر معهود بين المتكلم والمخاطب وأصل العهد الإدراك واللقاء حساً فاستعمل في مطلق الإدراك المتقدم لاستلزام اللقاء للإدراك في الجملة يقال عهدت فلاناً إذا أدركته ولقيته فالعهد المفاد باللام يكون لتقدم المشار إليه صريحاً أو تقدمه كناية

للمصنف ذكره كما ذكر نحوه في الموصول ص (و باللام للإشارة إلى معهود الخ) ش التعريف بالاداء وهي اللام على مذهب والاف واللام على مذهب تكون لاحد أمور ١ الأول أن يشار به إلى معهود قال في الإيضاح للإشارة إلى معهود بينك وبين مخاطبك كما إذا قال لك قائل جاء في رجل فتقول ما فعل الرجل

وفيه تنبيه على أنهم جديرون باستحقاق الفلاح لأجل الأوصاف المتقدمة مع ما زيد بعد أولئك الأول من كونهم على هدى (قوله عاجلاً) أي في الدنيا (قوله بالفلاح آجلاً) أي في الآخرة والمراد به البقاء الأبدي في النعيم (قوله من أجل اتصافهم بالأوصاف المذكورة) أي بخلاف ما لو أتى بالضمير فإنه لا يفيد ملاحظة هذه الأوصاف وإن كانت موجودة لان اسم الإشارة لكامل التمييز فيلاحظ معه الوصف بخلاف الضمير فإنه موضوع للذات فقط (قوله و باللام) أي على أحد الأقوال من أنها المعرفة ومقابلته المعروف (قوله للإشارة إلى معهود) أي للدلالة على معين في الخارج فلا يقال انه أطلق المعهود مع أن نفس الحقيقة في المعرفة بلام الجنس معهوده أيضاً كما يشير إليه قوله وقد تأتي لواحد باعتبار عهديته وحينئذ فلا تصح المقابلة وحاصل الجواب أن المراد بالمعهود هنا المعين في الخارج وأما الحقيقة فهي وإن كانت معهودة ومعينه لكن في الذهن وحاصل ما ذكره المصنف أن لام التعريف على قسمين ١ الأول لام العهد الخارجي وتحته أقسام ثلاثة صريح وكسائي وعلمي وذلك لان مدخولها ان تقدم له ذكر صراحة كانت للعهد الصريح وان تقدم له ذكر كناية كانت للعهد الكسائي وان لم تقدم له ذكر أصلاً لكنه معلوم عند المخاطب سواء كان حاضراً أو لا فهي للعهد العلمي والنحويون يسمون ما إذا كان مدخولها معلوماً حاضر بلام العهد الحضورى وإن كان غير حاضر بلام العهد الذهني القسم الثاني لام الحقيقة وتحته أقسام أربعة لام الحقيقة من حيث هي وتسمى بلام الجنس ولام العهد الذهني ولام الاستغراق الحقيقي ولام

وعليه قوله تعالى وليس الذكر كالانثى أى وليس الذكر الذى طلبت كالانثى التى وهبت لها

الاستفراق العرف وذلك لان اللام إما أن يشار بها للحقيقة من حيث هي وتسمى بلام الحقيقة ولام الجنس أو يشار بها للحقيقة فى ضمن فرد مبهم وتسمى بلام العهد الذهنى أو يشار بها للحقيقة فى ضمن جميع الافراد وتسمى بلام الاستفراق وهو قسمان إما حقيقى أو عرفى لانه ان أشير بها للحقيقة فى ضمن جميع الافراد التى يتناولها اللفظ بحسب اللغة فهى للاستفراق الحقيقى وان أشير بها للحقيقة فى ضمن جميع الافراد التى يتناولها اللفظ بحسب العرف فهى للاستفراق العرفى فظهر لك أن الاقسام سبعة وان لام العهد الذهنى عند البيانين غير هاتين والنحوين وستأتى هذه الاقسام كلها واختلف فى الاصل والحقيقة فقيل لام الحقيقة أصل ولام العهد الخارجى أصل آخر وهو الذى أشار له المصنف والشارح وقيل الاصل لام العهد الخارجى قال الحفيد وهو المفهوم من الكشاف وسائر كتب القوم وقيل لام الاستفراق وقيل الجميع أصول وقدم المصنف لام العهد الخارجى على لام الحقيقة لان العرف بها أعرف من العرف بلام الحقيقة ولست أدرك أن لام الحقيقة فلام العهد الخارجى كالبيس بالنسبة للآخرى ولو أخر العرف بلام العهد الخارجى لكثير الفصل بين القسمين (قوله أى الى حصة) أشار بهذا الى أن المراد بالمعهد الحصة المعهودة لانها الكاملة فى المهودية لوقوعه فى مقابلة نفس الحقيقة والحصة والفرد عندهم بمعنى واحد أعنى الطبيعة الكلية مع ما انضم اليها من التشخيص والفرقة بينهما بأن الفرد عبارة عن التركيب من الطبيعة والتشخيص والحصة الطبيعية المعروضة للتشخيص وإنما هو اصطلاح المناطقة وإنما اختار لفظ الحصة دون الفرد لان المتبادر من الفرد الشخص الواحد والمعهود الخارجى قد يكون (٣٢١) أكثر من واحد فان قلت كون المراد بالحصة

الفرد ينافية ما بعده من التعميم أعنى قوله واحدا كان أو أكثر قلت ليس المراد بالفرد الواحد الشخص بل المراد به ما قابل الحقيقة أعنى القدر والجملة من الافراد سواء كان واحدا أو أكثر فقوله الى حصة أى الى قدر وجملة وقوله من الحقيقة أى من أفراد الحقيقة والا فالحقيقة لا تتبعه وقوله معهود

أى الى حصة من الحقيقة معهودة بين التسكيم والمخاطب واحدا كان أو اثنين أو جماعة يقال عهدت فلانا إذا ذكرته ولقيته وذلك لتقديم ذكره صريحا أو كناية (نحو وليس الذكر كالانثى أى ليس) (الذكر الذى طلبت) امرأة عمران (كالانثى) أى كالانثى التى (وهبت) تلك الانثى (لها) أى لامرأة عمران (نحو) قوله تعالى وليس الذكر كالانثى أى ليس) (الذى طلبت) به امرأة عمران ليكون من سدة بيت المقدس (ك) الانثى (التي وهبت لها) أى لامرأة عمران فالناتل مشتعل على المشار اليه المتقدم فان اللام فى الانثى ولو كان ليس من باب المسند اليه لانه مجرور للإشارة الى معهود تقدم صريحا فى قوله ومنه قوله تعالى وليس الذكر كالانثى أى وليس الذكر الذى طلبت كالانثى التى وهبت والاشاره للمعهود سابق وهو قولها انى نذرت لك مافى بطنى محررا وقولها انى وضعتها أنثى غير أن المعهود السابق فى الذكر لتعريف عهد تقديرى اذ لم يتقدم صريحا وإنما تقدم مافى بطنى محررا والمراد به الذكر لانهم لم يكونوا ينذرون تحريرا لاناث وفى الانثى لتعريف عهد حقيقى صريح لتقديم وضعها أنثى كذا قالوه وفيه نظر

(٤١ - شروح التلخيص أول) أى تلك الحصة أى معينة (قوله واحدا كان) أى تلك الحصة فهذا تفصيل لها وذكر باعتبار أنها قدر ويحتمل أن المراد واحدا كان ذلك المعهود وهو الحصة وحينئذ فهو تعميم فى المعهود فى كلام المصنف وذلك كما اذا قلت جاءنى رجل أو رجلان أو رجال فيقال لك أكرم الرجال أو الرجلين أو الرجل (قوله يقال عهدت الخ) أى يقال لاهة وهذا استدلال على أن المراد بالمعهود المعين كما يفيد تفسيره بالحصة فان قلت ما ذكر من الدليل ليس فيه ذكر التعيين قلت هو استدلال باعتبار اللازم لانه يلزم من ادراكه وملاقاته كونه معينا قررته شيخنا العدوى (قوله ولقيته) عطف سبب على مسبب (قوله وذلك) أى العهد والتعيين فى الحصة ويحتمل أن المراد وذلك أى كون اللام للإشارة الى معهود (قوله لتقديم الخ) اعلم أن هذا التقديم شرط لصحة استعمال العرف فى الحصة كما فى الضمر الغائب لانه قرينة لارادة الحصة على ما هو لانه يلزم أن يكون استعمال العرف فيه مجازا مع كمال التعريف فيه (قوله أى ليس الذكر الخ) إنما تعرض المصنف لتفسير الآية بخلاف الواقع بين المفسرين فيها فقيل انه من كلام امرأة عمران فى الكلام قلب أى ليس الانثى كذا ذكر فى التحرير وهو من تمة تحسرها فالمعنى أن تحسرها على وضعها أنثى وعدم مساواتها لذكر فى التحرير فى اتياتها كانت ذكر أو كانت مساوية له فى التحرير وعلى هذا فاللام فيها للجنس ولا يصلح أن يكون لاهة من المعهود وقيل انه من كلام الله تعالى تسليها والمعنى ليس الذكر الذى طلبته كالانثى التى وهبت لها بل الانثى التى وهبت لها أعظم رتبة من الذكر الذى طلبته وعلى هذا فاللام فيهما للمعهود فلما جرى الخلاف بين المفسرين فى الآية احتاج المصنف الى تفسيرها بالقول الثانى حتى يتضح كونها مثالين قاله شيخنا العدوى (قوله الذى طلبت) أى بقولها انى نذرت لك مافى بطنى محررا لان هذا الكلام يتضمن طلبها

أن يكون مافى بطنها ذكرا وتجعله من خدم بيت المقدس لان خدمة بيت المقدس اذذاك لانصلح الالذ كوردون الاناث اه نوبى (قوله فلا تثنى) أى فال الداخلة على الاثنى اشارة أى مشار بها وكذا يقال فى قوله بعد والذ كراشارة الخ وانما قلنا ذلك لان الشير انما هو اللام لا الذ كرا ولا الاثنى (قوله الى ماسبق ذكره) أى والمذكور معهود معين (قوله فى قوله تعالى قالت رب انى وضعتها أنثى) أنت الضمير مع كونه راجعا لما لانه دار الامر بين مراعاة المرجع والحال التى هى بمنزلة الخبر أعنى أنثى ورعاية الخبر أولى لانه محط الفائدة وأما التأنيث فى قوله فلما وضعتها فمراعاة لاختى لان مافى بطنها فى الواقع أنثى وغاية ما قالوا الاولى مراعاة لفظ ما وهذا لا ينافى أن مراعاة المعنى جائزة قرر ذلك شيخنا العدوى (قوله لكنه ليس بمسند اليه) أى لانه محرور بالكاف خبر ليس فهو مسند لكنه تنظير مناسب من حيث العهد الصريح (قوله كناية) يحتمل كما قاله عبد الحكيم أن المراد الكناية بالمعنى اللغوى وهو الحفاء لان فهم الذ كرا من لفظ ما الصادق بالذ كرا والاثنى فيه خفاء لعدم التصريح وان كان ذكر الوصف بعد ذلك أعنى محررا مبينا للمراد وحيد نفوذ قول الشارح الى ماسبق ذكره كناية أى الى ماسبق ذكره على وجه الكناية (٣٣٣) أى على طريق فيه خفاء ويحتمل كما قال الفنى ان المراد بالكناية المصطلح

عليها عند علماء البيان فتكون من أفراد الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة وهو أن يتعين فى صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى الموصوف فالتحرير من الصفات المختصة بالذ كور فلفظ مافى بطنى باعتبار تقييده محررا مازوم للذ كرا والذ كرا لازم له فقد أطلق اسم المازوم وأز يد الالزم فالذ كرا لم يذ كرا صراحة بل كناية والمذكور صراحة مازومه وهو مافى البطن الموصوف بالتحرير وجعل ذلك كناية ظاهرا على مذهب المصنف انقائل ان الكناية أن

فلا تثنى اشارة الى ماسبق ذكره صريحافى قوله تعالى قالت رب انى وضعتها أنثى لكنه ليس بمسند اليه والذ كرا اشارة الى ماسبق ذكره كناية فى قوله تعالى رب انى نذرت لك مافى بطنى محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذ كور والاناث لكن التحرير وهو أن يفتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذ كور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن ذكره لتقديم علم المخاطب به نحو خرج الامير

تعالى قالت رب انى وضعتها أنثى فهو تنظير مناسب واللام فى الذ كرا وهو المسند اليه للاشارة الى معهود تقدم كناية فى قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب انى نذرت لك مافى بطنى محررا فان لفظ ما ولو كان يستعمل فى عموم الذ كور والاناث لكن ذكر التحرير الذى يصلح الالذ كور يدل على انها أرادت الذ كرا بالان التحرير وهو أن يعتق الولد ويترك لخدمة بيت المقدس انما يكون للذ كور دون الاناث لانهن عورة لا يناسبهن الانكشاف الحاصل بالخدمة وليس المراد بالكناية هنا الكناية المعلومة بل المراد استعمال المبهم فى معين بقرينة فأشبه الكناية وقد يقوم مقام ذكر المشار اليه باللام علم المخاطب به نحو خرج الامير اذ ام يكن فى البلد الامير واحد وكقولك للدخل أغلق الباب وقد يشار باللام الى حاضر لان حضوره كعهده كفى وصف للمنادى كى أياها الرجل ووصف الاشارة كقام هذا الرجل

لان قولهم ليس الذ كرا الذى طلبت يدل على أنه قد وقع طلب الذ كرا حقيقة فيكون اللام فيه لتعريف عهدى حقيقى والذى أحوج لاجراجهاعن الجنسية انملو كانت للجنس لقليل ليست الاثنى كالد كرا وليس هذا مقام قلب التشبيه والمعهود قديكون حاضرا لفظا كقوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فمضى فرعون الرسول أو حسا وهو مبصر كقولك القرطاس لمن سددسهما أو علما كقوله تعالى اذهبا فى الغار وقوله بالوادى المقدس اذ يبايعونك تحت الشجرة هذا هو المعهود الشخصى وأما الجنسى فسياق

يذكر اسم المازوم ويراد باللام أى على طريقة السكاكى من أنها اللفظ المراد به

مازوم ما وضعه فلا يتأتى هنا لان التحرير ليس لازما للذ كرا ذكرا كثير من الذ كور غير محرر (قوله وان كان يعم الذ كور والاناث) أى بحسب وضعها (قوله لكن التحرير الخ) فيه نظر لان اختصاص التحرير بالذ كرا فى نفس الامر لا ينافى عموم ما للذ كرا والاثنى بحسب الوضع وحينئذ فلا يكون الذ كرا بخصوصه مذكورا وأجيب بأن العموم فى ما انما هو بحسب أصل الوضع واختصاصه بالذ كرا فى الآية بواسطة القرينة وهو الوصف بالتحرير فصح أن يكون الذ كرا مذكورا كناية نظرا لتلك القرينة اه قمرى ثم ان الانسب بقوله محررا أن يكون التحرير فى كلام الشارح مصدر حرر المبني للفعل فقوله يعقبنى للفعل (قوله وهو) أى الذى كرا مسند اليه لانه اسم ليس (قوله وقد يستغنى الخ) هذا مقابل لقوله وذلك لتقدم ذكره صريحا وكناية (قوله لتقديم علم المخاطب به) أى بالقرآن سواء كان ذلك المعلوم للمخاطب غير حاضر بالمجلس كما مثل الشارح أو حاضرا فيه كقولا كالدخل البيت أغلق الباب ونحو قولك لمن فوق سهمه القرطاس فالعهد العالمى والحضورى من أقسام العهد الخارجى لتحقق المشار اليه باللام خارجا

❖ الثانى

واما لارادة نفس الحقيقة كقولك الرجل خير من المرأة والدينار خير من الدرهم ومنه قول أبي العلاء المعري
والحل كالماء يبدى لى ضائره * مع الصفاء وتخفيفها مع السكر

وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شئ حى أى جعلنا مبدأ كل شئ حى هذا الجنس الذى هو الماء روى أنه تعالى
خلق اللائكة من ریح خلقها من الماء والجن من نار خلقها منه وآدم من تراب خلقه منه ونحوه أولئك الذين آتيناهم الكتاب
والحكم والنبوة

(قوله اذا لم يكن الخ) أى فالقرينة حالية وهى انفراده فى البلد (قوله ومفهوم المسمى) هذا تفسير للحقيقة اشارة الى أنه ليس المراد منها
معناها المشهور وهو الماهية المتحققة أى الموجودة فى الخارج وتوضيح ذلك أن الأمر الكلى باعتبار تحققه ووجوده فى الخارج يقال
له حقيقة وباعتبار تعقله فى الذهن سواء كان له وجود فى الخارج أم لا يقال له مفهوم فهو شامل للماهيات الغير الموجودة فأشار الشارح
بالتفسير الى أن المراد بالحقيقة المفهوم ليشمل قولك العنقاء والقول فإن أل فيها جنسية وإضافة مفهوم للمسمى بيانية أى ومفهوم هو
مسمى الاسم لان المفهوم قد يكون مسمى بأن يكون وضع له اسم والمسمى قد لا يكون مفهوما كما اذا كان الموضوع له الاسم ماصداقا
وقد يكون المفهوم غير مسمى بأن كانت تلك الحقيقة المتعلقة ذهنا لم يوضع لها لفظ فبين المفهوم والمسمى عموم وخصوص وجهى كخاتم
فضة (قوله من غير اعتبار الخ) بيان لنفس الحقيقة أى من غير ملاحظة لما صدق عليه ذلك المفهوم من الافراد ومن ذلك اللام الداخلة
على المعارف نحو انسان حيوان ناطق والكامة لفظ وضع لمعنى مفرد لان التعريف (٣٣٣) للماهية واللام الداخلة على موضوع
القضية الطبيعية نحو

الحيوان جنس والانسان
نوع وفى كلام الشارح
نظر لان لام العهد ذهنى
ولام الاستغراق بقسميه
اعتبر فيهما الافراد مع
انهم من أقسام لام الحقيقة
واعتبار الافراد ينأى عدم
اعتبارها فلا يصح جعلها
من فروع لام الحقيقة
وأجيب بأن المراد من

اذا لم يكن فى البلد أمير واحد (أو) للاشارة (الى نفس الحقيقة) ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما
صدق عليه من الافراد (كقولك الرجل خير من المرأة

(أو) للاشارة (الى نفس الحقيقة) أى تعريف السند اليه باللام يكون للاشارة بها الى نفس الحقيقة
ومفهوم مسمى اللفظ من غير اعتبار لمصداق ذلك اللفظ ولتلك الحقيقة فى الخارج وفى الافراد وذلك
(كقولك الرجل خير من المرأة) فإن المراد بلفظ الرجل مفهومه ذهنى وهو الذكر الانسانى لا مصدوق من
ما صدقته وكذا المراد بلفظ المرأة ولهذا صح الاخبار بالخيرية على الاطلاق من غير حاجة الى بيان وجهها

* والثانى أن يراد نفس الحقيقة كقولك الرجل خير من المرأة أى حقيقة الرجل من حيث هى هى خير
من حقيقة المرأة من حيث هى هى وقول المعري

والحل كالماء يبدى لى ضائره * مع الصفاء وتخفيفها مع السكر

غير اعتبار للافراد بالنظر لذات الكلام وقطع النظر عن القرائن وذلك صادق بأن لا تعتبر الافراد أصلا كما فى لام الحقيقة أو تعتبر
بواسطة القرائن كما فى لام العهد ذهنى ولام الاستغراق ويدل على هذا الجواب قول الشارح فبأى فى فاللام التى لتعريف العهد ذهنى
أولا لاستغراق هى لام الحقيقة حمل على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة ويمكن الجواب أيضا بأن قول الشارح من غير اعتبار الخ دخول
على المثال اشارة الى أن المثال المذكور من القسم الذى لا تعتبر فيه الافراد وأن المقسم هو اللام التى بشار بها الى الحقيقة لاهذا القيد
وأما بهذا القيد فهو القسم الأول وقد أشار المصنف الى القسم الثانى بقوله وقديأتى لواحد الى الثالث بقوله وقديفيد الاستغراق ومبنى
الاشكال على أن قوله من غير اعتبار تقييد للقسم (قوله كقولك الخ) أى ومنه الكل أعظم من الجزء والدينار خير من الدرهم (قوله
الرجل خير من المرأة) أى حقيقة الرجل للمحوظة ذهنا خير من حقيقة المرأة للملاحظة ذهنا ولا ينأى هذا كون بعض أفراد جنس المرأة
خير من بعض أفراد جنس الرجل لان العوائق قد تنع عما يستحقه الجنس قال ابن يعقوب الأولى للمصنف أن يمثل بقولنا فى التعريف
الكامة لفظ مفرد مستعمل والانسان الحيوان الناطق لان الحكم فى التعريف حقيقى مفهومى لا فردى بخلاف الحكم بالخيرية فان الفضل
بين الذكورية والأنثوية انما تحقق من خصال الافراد لا من تصور كل منها لكن لما كان مآل التصور الى الأفضلية فى الخارج ثبتت
الأفضلية للحقيقة لذاتها لا من جهة التصور فان الشئ الذى هو فى قوة الحصول ثبت له حكم الحصول ويصح أن يراعى فى الخيرية
خيرية مجرد الذكورية على نفس الأنثوية من غير راعية خصالها فيكون الحكم حقيقيا لا فرديا فلا يحتاج الى التأويل فتأمله ومن
تعريف الجنس من غير هذا الباب قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شئ حى أى جعلنا مبدأ كل شئ حى هذا الجنس الذى هو الماء روى
أنه تعالى خلق اللائكة من ریح خلقها من الماء والجن من نار خلقها منه وآدم من تراب خلقه منه

والمعرف باللام قدياً في لواحد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته الحقيقة

(قوله وقدياً في المعرفة بلام الحقيقة لواحد) قد لتتحقيق لا لتقليل وهذا إشارة إلى القسم الثاني من الأقسام الأربعة للام الحقيقة ولم يقل وقد قصد من المعرفة بلام الحقيقة واحداً للوحدة المهمة مستفادة من القرينة الخارجية ولم تقصد من المعرفة باللام وعبر هنا بقوله وقدياً في وفيما سيأتي بقوله وقد يفيد إمالته في واما لان دلالة اللام في الأولى قوة لانها مصحوبة بالقرينة الدالة على البعضية وفي الثاني ضعيفة لانها يكنى فيها القرينة الصارفة عن ازيادة الحقيقة من حيث هي ولا يحتاج الى القرينة الدالة على الاستغراق (قوله لواحد) أي مبهم (قوله من الافراد) أي من أفراد الحقيقة (قوله باعتبار عهديته) أي تعينه واستحضاره في الذهن تبعاً لتعين الحقيقة واستحضارها فيه فالمعهود ابتداء هو الحقيقة ولما كان استحضار الماهية يتضمن استحضار أفرادها كان كل واحد من الافراد معهوداً ذهنياً وبهذا اندفع ما يقال ان الواحد (٣٣٤) من الافراد هنا غير معين وحينئذ فلا عهديته لذهنها ولا خارجاً بل هو مبهم

وقدياً في المعرفة بلام الحقيقة (لواحد) من الافراد (باعتبار عهديته في الذهن) لمطابقة ذلك الواحد الحقيقي بمعنى يطلق المعرفة بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد ما موجود من الحقيقة

لان الجنس والحقيقة خبر من الجنس ولو قصدت الفردية احتيج الى بيان الوجه والأولى في التمثيل قولنا في التعريف السكامة لفظ مفرد مستعمل والانسان الحيوان الناطق لان الحكم في التعريف حقيقي مفهوم في لفردى بخلاف الحكم بالخبرية فان الفضل بين الذكورية والأنثوية انما يتحقق من خصال الافراد لا من تصور كل منها لكن لما كان مآل التصور الى الأفضلية في الخارج ثبتت الأفضلية للحقيقة لذاتها لا من جهة التصور فان الشيء الذي هو في قوة الحصول يثبت له حكم الحصول ألا ترى الى تفضيل زيد على عمرو فانه يصح باستعداده للنفع ولو لم ينفع بالفعل ويصح أن يراعى في الخبرية خبرية مجرد الذكورية الثابتة على نفس الأنثوية من غير رعاية خصالها فيكون الحكم حقيقياً لافردى فلا يحتاج الى التأويل تأمله (وقدياً في المعرفة بلام الحقيقة (ل) فرد (واحد) من أفراد الحقيقة) (باعتبار عهديته في الذهن) وفي هذه العبارة تسامح لان ظاهرها أن الفرد الواحد الذي استعمل فيه اللفظ له عهديته في الذهن) بنفسه فاستعمل له اللفظ باعتبارها لكن المراد ظاهراً للعالم بأن العهديته الذهنية من حيث هي للحقيقة فنسبتها للفرد باعتبارها فمعنى الكلام انه قد تقرر أن السكلى الطبيعي وهو اللفظ الموضوع للطبيعة أي نفس الحقيقة المشتركة بين الافراد قدياً على فرد من تلك الافراد لوجودها فيه فيكون استعماله حقيقياً لا مجازياً فاذا صح هذا في السكلى الغير المعرفة فالمعرف باللام المشار بها الى الحقيقة كذلك يصح فيه الاطلاق على فرد توجد فيه تلك الحقيقة لان تعيينها باللام ذهنياً لا يمنع وجودها في الافراد فيتبع وجودها في الفرد صحة الاطلاق كالسكلى الغير المعرفة فاذا أطلق اللفظ المحلى بأل الحقيقة على ذلك الفرد كان ذلك الاطلاق باعتبار عهديته جنسه وحقيقته في الذهن لا باعتبار فلا يدل هذا حينئذ على وحدة ولا تعدد * ثم قال المصنف وقد تأتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن

فكيف يقول المصنف باعتبار عهديته في الذهن وحاصل الجواب انه مبهم في ذاته وعهديته انما هي تبع لعهديته الماهية التي اشتمل عليها فصح نسبة العهديته اليه بهذا الاعتبار وقوله لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة أي المعهودة علة لعهديته ومعنى مطابقة الواحد للحقيقة اشتماله عليها عند ابن الحاجب أو صدق الحقيقة عليه عند الشارح وعلى الوجهين فالفرد المبهم باعتبار مطابقته للحقيقة المعلومة صار كأنه معهود أي معلوم فله عهديته بهذا الاعتبار فسمى معهوداً ذهنياً كذا في سم عن الناصر اللقاني ومثله في عبد الحكيم وقيل في قوله عهديته حذف مضاف أي باعتبار

كقولك

عهديته حقيقة فالموصوف بالعهدة انما هو الحقيقة واليه مال العصام والصفوى واذا

عهدت حقيقته عهدهم لمطابقة ذلك الواحد كذا (قوله يعني يطلق الخ) أشار به الى أن قول المصنف يأتي بمعنى يطلق وأن اللام في قوله لواحد بمعنى على (قوله المعرفة بلام الحقيقة) صفة لمحدوف تقديره بمعنى أن اسم الجنس المعرفة بلام الحقيقة وقوله الذي هو موضوع للحقيقة صفة للمعرفة أي الذي هو موضوع للحقيقة من غير نظر الى فرد لان النظر الى فرد ما أو لجميع الافراد بالقرينة لا بالوضع (قوله المتحدة في الذهن) أي المعنية في الذهن أو الموصوفة بالوحدة في الذهن ويلزمها التعيين فالوحدة على كل حال خارجة عن الموضوع له وفائدة هذا القيد الإشارة الى صدق تعريف المعرفة على المعرفة بلام الحقيقة أعني ما وضع ليستعمل في شيء بعينه فان الماهية الحاصلة في الذهن أمروا واحداً لتعدد فيه في الذهن انما يلحقه التعدد بحسب الوجود (قوله على فرد ما موجود) متعلق بيطلاق (قوله من الحقيقة) صفة لفرد أي على فرد من أفراد الحقيقة والا فالحقيقة لا تنجزاً

كقولك ادخل السوق وليس بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الخارج وعليه قول الشاعر * ولقد أمر على اللثيم يسبنى *

(قوله باعتبار) متعلق بيقوله وقوله معهودا أى معلوما ومعينا في الذهن أى لا باعتباره بخصوصه والا لكان مجازا من اطلاق المطلق على المقيّد من حيث انه مقيد قاله عبد الحكيم وقوله جزئيا عطف على معهودا من عطف العلة على الماعول أى ان عهديته باعتبار أنه جزئى من جزئيات الحقيقة التى هي مستحضرة في الذهن ومعهودة فيه وقوله مطابقا ايها أى وباعتبار كونه مطابقا ايها أى مشتملا عليها ثم ان ظاهر قول الشاعر يعنى يطلق العرف بلام الحقيقة على فرد باعتبار كونه معهودا في الذهن أنه يستعمل في الفرد نفسه لكن حقق في المطلق ما حصله انه يستعمل في الفرد باعتبار وجود الحقيقة فيه فهو في الحقيقة انما أطلق على الحقيقة في ضمن الفرد للقرينة واليه يشير قوله الآتى وهذا معناه نفس الحقيقة الخ وعبارته في المطلق وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدّة في الذهن وانما أطلق على الفرد الوجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه بقاء التمدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع اه وقد يقال ان قوله هنا باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا ايها بمنزلة قوله في المطلق باعتبار وجود الحقيقة فيه اذ معنى اعتبار كونه جزئيا من جزئياتها اعتبار وجودها فيه فتفيد عبارته هنا أيضا أن الاستعمال في الحقيقة انما هو في الحقيقة في ضمن الفرد فتأمل (قوله كما يطلق) راجع لقوله يطلق أى يطلق اطلاقا كما يطلق الكلّى الطبيعي (٣٢٥) أى الذى يراد منه الحقيقة والطبيعة والمراد بالاطلاق هنا الحل وذلك

باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا ايها كما يطلق الكلّى الطبيعي على كل جزئى من جزئياته وذلك عند قيام قرينة دالة على أن ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها (كقولك ادخل السوق حيث لا عهد) في الخارج

خصوص الفرد ولذلك كان الاطلاق حقيقة لا مجازيا (١) وانما يحمل على هذا حيث لا يصح ارادة حصة معينة من الحقيقة ولا ارادة الحقيقة نفسها كما في قولنا الانسان نوع ولا ارادتها في ضمن جميع الافراد كما يأتي بل ترادف في ضمن فرد ما لعم صحة غير ذلك فاذا قيل مثلا طعم المسكين زكاة فطرك يوم العيد كان المعنى اطعم فردا من أفراد الحقيقة المسكنية المعهودة لديك العروفة في ذهرك فالنكير هنا ولو وجد باعتبار قرينة قصد الفرد في الجملة وهي الاطعام لكن لا ينفك عن الاعلام بمعية حقيقته ولذلك يقال ان هذا النوع من المشار به الى الحقيقة نكرة باعتبار القرينة مساو للسكر الذى وضع لفرد غير معين ومعرفة باعتبار نفسه لاشارته الى معهود هو حقيقة ذلك الفرد وذلك (كقولك ادخل السوق حيث لا عهد) أى لا معهود في الخارج يشار اليه باللام كما اذارت ايت انسانا لا يحسن القيام بأموال التوكل

كقولك ادخل السوق حيث لا عهد يعنى ان الدخول انما يكون في سوق معين قال وعليه قول الشاعر وهو عميرة بن جابر الحنفي * ولقد أمر على اللثيم يسبنى * فمضيت ثم قلت لا يعنيني

فيه الذكر وفي المشبهه المراد بالاطلاق الحل قررّه شيخنا العدوى (قوله وذلك) أى اطلاق اسم الجنس العرف على فرد معين في الذهن (قوله على أنه ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي) أى كما في لام الحقيقة وقوله بل من حيث الوجود أى وجود الحقيقة (قوله من حيث هي هي) أى من حيث هي نفسها مقصودة لا الافراد فهي الثانية توكيد والخبر محذوف (قوله من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد) أى كما في لام الاستفراق الآتية (قوله بل بعضها) أى بل من حيث وجودها في بعضها (قوله ادخل السوق) أى فقولك ادخل قرينة على أنه ليس المراد حقيقة السوق من حيث هي لاستحالة الدخول في الحقيقة ولا الحقيقة في ضمن جميع الافراد لاستحالة دخول الشخص الواحد جميع أفراد السوق فلم من هذا أن المراد الحقيقة في ضمن بعض الافراد (قوله حيث لا عهد) بأن تتمدد أسواق البلد ولا تعيين لواحد منها بين المنكلم والمخاطب (قوله في الخارج) أى لا مطلقا كما يوهى اطلاق النفي لوجود العهد الذهني والحاصل أنه ليس المراد نفي العهد مطلقا بل خصوص العهد الخارجى لوجود العهد الذهني كإقدمه في قوله باعتبار عهديته في الذهن فلا تنافي بين قوله حيث لا عهد وقوله قبل ذلك باعتبار عهديته في الذهن فلو فرض أن هناك عهدا خارجيا بأن كان هناك سوق واحد كانت أل للعهد الخارجى

(١) هنا زيادة في بعض النسخ نصها يؤخذ من هذا أن دلالة أعنى مدخول أل الحقيقة مطابقة على فرد ما وفيه تأمل كتبه مصححه

وهذا يقرب في المعنى من النكرة ولذلك يقدر يسبني وصفا للثيم لاحالا

(قوله وأخاف أن يأ كله الذئب) أى فرد من أفراد الحقيقة المعينة في الذهن وليس المراد حقيقة الذئب من حيث هي لانها لا تأكل ولا الحقيقة في ضمن جميع الافراد وحاصل ما في المقام أن المرف بلام العهد الذهني موضوع للحقيقة المتحددة في الذهن وانما أطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه لا باعتبار أنه فرد والالكان مجازا فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع (قوله وهذا) أى المرف بلام العهد الذهني (قوله في المعنى كالنكرة) أى بعد اعتبار القرينة لان المراد به بعد اعتبارها فرد منهم أم قابل اعتبارها فليس كالنكرة اذ هو موضوع للحقيقة المعينة في الذهن (قوله وان كان في اللفظ) أى والحال انه تجري عليه أحكام المعارف بالنظر للفظ يعنى غالبا لما سأتى وبقولنا بعد اعتبار القرينة اندفع ما يقال هذا الكلام يقتضى أن اجراء حكم المعرفة عليه ليس بحسب المعنى نظرا الى أنه في المعنى نكرة وليس كذلك بل المرف بلام العهد الذهني مرفة بحسب اللفظ والمعنى لانه موضوع للحقيقة المعينة ومستعمل فيها وحينئذ فاجراء أحكام المعارف عليه بحسب الامرين جميعا (قوله من وقوعه مبتدأ) نحو الذئب في دارك وقوله وذا حال نحو رأيت الذئب خارجا من بيتك وقوله (٣٣٦) وصفا للمعرفة نحوز بدالكريم عندك وقوله وموصوفا بها نحو الكريم الذي

فعل كذا في دار صديقك
(قوله ونحو ذلك) أى
كقطعه بيانا من المعرفة
والعكس نحوز بدالكريم
عندك والكريم ز يد عندك
وككونه اسم كان ومعمو لا
أولا لظن نحو كان السارق
الذي سرق متاعك في محل
كذا وظنفت السارق هالكا
(قوله وهو أن النكرة) أى
نحو ادخل سوقا معناها
أى الوضعى وقوله من جملة
الحقيقة أى من جملة أفرادها
والا فالحقيقة لا تتجزأ
(قوله وهذا) أى المرف
بلام العهد الذهني نحو
ادخل السوق وقوله معناها
أى الوضعى (قوله كالدخول)
أى فانه انما يتصور في

ومثله قوله تعالى وأخاف أن يأ كله الذئب (وهذا في المعنى كالنكرة) وان كان في اللفظ يجرى عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك وانما قال كالنكرة لما بينهما من تفاوت ما هو أن النكرة معناها بعض غير معين من جملة الحقيقة وهذا معناه نفس الحقيقة وانما تستفاد البضية من القرينة كالدخول والأكل فيما مرفا لمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة سواء بالنظر الى أنفسهما مختلفان ولكونه في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة

فتقول له أمانت فلا يصلح لك هذا ولكن ادخل السوق تعنى للتجارة والتسبب فالمراد بالسوق بقرينة الدخول للمأمور به فرد من أفراد حقيقة السوق فلما أن عرفته باللام التي لم يتقدم للفرد المستعملة هي فيه عهد كانت الاشارة الى تلك الحقيقة فكأنك تقول ادخل فردا من أفراد حقيقة السوق المعهودة لك فقد استعمل المرف باللام الحقيقة في فرد باعتبار حقيقة الوجود فيه الصادق لفظها عليه فالقرينة صيرته فردا مطلقا واللام عرفته باعتبار جنسه فهو مع المنكر باعتبار القرينة متساويان وباعتبار ما تنفذه لأم الحقيقة من الاشعار بمهديتها هذا المصاحب لذلك الاطلاق مختلفان ومثل هذا قوله تعالى وأخاف أن يأ كله الذئب فليس المراد كل ذئب ولا حقيقة الذئب ولا ذئب معين بل فرد من أفراد حقيقة الذئب وهذا معنى قوله (وهذا في المعنى كالنكرة) يعنى باعتبار القرينة لا باعتبار مفاد اللام فاذا ادعت القرينة الموجبة للتسكير جرت عليه أحكام التسكير وبراى فيه كثير امفاد اللام فتجرى عليه أحكام المعارف فيقع مبتدأ وصاحب حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كقطعه بيانا

ورواه البحترى في حماسته ولقد مررت لا يقال كل ما يقع في الوجود مشخص لانا نقول لو نظر لاندك لما كان العهد مفارقا الأداة قال وهذا في المعنى كالنكرة واندك يقدر يسبني وصفا للثيم لاحالا يعنى

الافراد الخارجية ولا يتصور في الحقيقة (قوله فالحرد) أى من اللام نحو سوقا وقوله

ان

وذو اللام نحو السوق وقوله بالنظر الى القرينة قيدي ذى اللام فقط اذ المجرى استماله في الفرد لا يتوقف على القرينة (قوله سواء) أى في أن المراد من كل بعض غير معين (قوله مختلفان) أى لان المنكر معناه بعض غير معين من أفراد الحقيقة والمعرف معناه الحقيقة المعينة في الذهن وانما أطلق على الفرد للقرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه فإفادة البضية في المجرى بالوضع وفي ذى اللام بالقرينة وهذا الفرق الذى ذكره الشارح بناء على أن النكرة موضوعة للفرد المنتشر فان قلنا انها موضوعة للماهية فالفرق أن تعين الماهية وعهدها معتبر في مدلول المرف بلام العهد الذهني غير معتبر في مدلول النكرة وان كان حاصل الفرق بين المرف بلام العهد الذهني والنكرة كالفرق بين اسم الجنس المنكر كأسد وعلم الجنس كاسامة وذلك لانه على القول بأن اسم الجنس المنكر موضوع للفرد المنتشر فالفرق بينهما ما قاله الشارح وان قلنا موضوع الماهية فالفرق ما قلناه واعلم أن النكرة سواء قلنا انها المفهوم أو للفرد المنتشر انما تستعمل في الفرد المنتشر وانما الخلاف فيما وضعت له

(قوله ويوصف بالجملة) الاولى التفريع بالفاء (قوله ولقد أمر على اللثيم الخ) تمامه ففضيت تمت قلت لا يعني * عدل الى المضارع في أمر قصدا الى الاستمرار وقوله فضيت تمت قلت أى فأمضى ثم أقول لكن (٣٢٧) عدل الى الماضي دلالة على التحقق فكانه قال أمر دائما على لثيم عاذته

و يوصف بالجملة كقوله * ولقد أمر على اللثيم يسبني *

من العرف والعكس وككونه اسم كان ومعمولا أولا لظن وشبه ذلك ولهذا قال كالنكرة لانكرة حقيقة ومن معاملته معاملة النكرة وصفه بالجملة التي هي في معنى المنكر كقوله:

ولقد أمر على اللثيم يسبني * فضيت تمت قلت لا يعني

فيسبني نعمت اللثيم والمراد به فرد باعتبار عهدية حقيقته المقدرة فيه ولم يجعل يسبني حالا لان الغرض أن اللثيم دأبه السب ومع ذلك تحمله القائل وأعرض عنه لاتقييد السب بوقت المرور فقط الذي هو مقتضى كونها حالية اذ هي مشعرة بالتحول في أصلها كذا قيل ولكن المناسب لقوله

فضيت تمت قلت لا يعني * كونها حالية وانما قلنا المناسب الخ لان التحمل بتأنيث النفس بعدم العناية قد لا يناسبه قصد اظهار دوام السب ولان قوله لا يعني انما يتبادر منه أنه قال في حال سماع السب حال المرور لأنه قاله فيمن دأبه السب ولو في غير حال المرور تأمله

أن اللثيم لما لم تكن الاداة فيه لمعين يعرفه المخاطب صار شائنا بحسب الظاهر فعومل معاملة النكرة فصح وصفه وان كان معرفة يسبني وان كان نكرة ولو عومل معاملة المعرفة لجعل حالا والحال في المعنى غير مقصود لان الحال يدل على الانتقال وليس ذلك مقصودا هنا ومن حيث اللفظ أيضا لا يتضح لكونه في حكم النكرة على ما سبق وسيأتي الكلام على ذلك في الكلام على الحال ومثله في القرآن كثير كقوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقوله تعالى الا المستضعفين ان قال لا يستطيعون حيلة فان قلت لاى شئ مفصل النصف بين هذا وما قبله من العهد بالجنس وان كان هذا والاول عهديين قلت لان هذا وان كان عهديا يفهم من حيث شياعه في الظاهر كالجنس فجعل بعدهما لان فيه شبهة من كل منهما ولك أن تقول أقرب من هذا القسم شبها بالنكرات ما شتمت على الاداة الجنسية التي لتعرف الحقيقة فان شياعها في نفس الامر وشياع ما نحن فيه في الظاهر فقط فكان أولى أن يعامل معاملة النكرات في الوصف وغيره ولا شك ان الامر كذلك لكن ظاهر عبارة المصنف خلافه وقد يجاب بأن مدلول الجنسية هو الحقيقة من غير نظر لافرادها وهي حينئذ غير مبهمة لكن ان تقول حينئذ فما الذي أفادته هذه الاداة (تنبيه) نسبة ما نحن فيه من النوسط (١) بين العهد الشخصي والجنسي العهد والجنسي فان العهد فديكون شخصيا كقوله تعالى قمصى فرعون الرسول وقد يكون جنسيا بمعنى ارادة جنس هو نوع لما فوقه كقولك الرجل تريد به فردا من أفراد الرجال الحجاز بين دون غيرهم وهذا يقع كثيرا في الكلام ولعل منه قوله تعالى أولئك الذين آتيناهم الكتاب فان المراد جنس كتب الله ليكون صالحا للتوراة والانجيل والزبور التي أوتيتهم تقدم ذكره من الانبياء صلى الله عليهم وسلم تسليما فاللام فيه عهدية جنسية وكذا قوله تعالى واسكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب قل الزمخشري أى جنس كتب الله المنزل وتصير هذه الالف واللام عهدية جنسية استغرافية وعلى هذا فينبغي أن يجعل وليس الذكر كالانثى من هذا القسم فان العهد الذي ذكر الذي قام بذهنها كيفيته المطلوب وذلك معهود جنسي لاشخصى كما سبق في ولقد أمر على اللثيم * الثالث أن تكون للاستغراق واليه الاشارة بقوله

سي ومواظب على سي بأنواع الشاتم فأمضى ولا أنفث اليه ولا اشتغل بلامه وأعرض عنه صونا لماء الوجه ثم أقول لجماعة الخلان انه لا يعني وثم حرف عطف اذا لحقتها علامة التأنيث اختصت بعطف الجملة وقوله لا يعني أى لا يريدني بل يريد غيري من عناء اذا قصده ويحتمل أن المراد لا يهمني الاشتغال به والانتقام منه من عناني الامر اذا أهمني والشاهد في قوله يسبني فان الجملة صفة للثيم لان الشاعر لم يرد لثيما معينا اذ ليس فيه اظهار ملكة الحلم المقصودة بالتمحج بها ولا المساهمة من حيث هي بقرينة المرور ولا الاستغراق لعدم تأتى المرور على كل لثيم من اللثام بل الجنس في ضمن فرد منهم فهو كالنكرة فلذا جعلت الجملة صفة لاحالا قال ابن يعقوب ولم تجعل تلك الجملة حالا لان الغرض أن اللثيم دأبه السب ومع ذلك تحمله القائل وأعرض عنه وليس الغرض تقييد

السب بوقت المرور فقط كما هو مقتضى الحالية لاشعارها بالتحول في أصلها كذا قيل لكن المناسب لقوله تمت قلت لا يعني كونها حالية لان المتبادر من قوله قلت لا يعني أنه قال ذلك في حال سماع السب حال المرور لأنه قاله فيمن دأبه السب ولو في غير حال المرور انتهى

وقد يفيد الاستغراق وذلك اذا امتنع حمل على غير الافراد وعلى بعضها دون بعض كقوله تعالى ان الانسان لني خسر الا الذين آمنوا (قوله وقد يفيد الاستغراق) أى لجميع الافراد وهذا هو القسم الثالث من أقسام لام الحقيقة ثم ان ظاهر المنسف أن المعرفة بلام الحقيقة موضوع لامر من الحقيقة وجميع الافراد وأنه يفيدهما الاطلاق عليهما وليس كذلك بل هو موضوع للحقيقة المتحدية في الذهن فقط وافادتها للاستغراق انما هي من حيث تحقق الحقيقة في جميع الافراد وأجاب الشارح عن نظير هذا فيما سبق وحاصل الجواب عن ذلك أن يقال ان المراد أن المعرفة باللام الموضوع للحقيقة المتحدية في الذهن قد يطلق على جميع الافراد من حيث تحقق الحقيقة فيها وذلك عند قيام القرينة الدالة على أنه ليس المقصد الحقيقة من حيث هي ولا من حيث وجودها في فرد فيكون في الحمل على الاستغراق وجود القرينة الصارفة عن ارادة الحقيقة من حيث (٣٣٨) هي ومن حيث وجودها في بعض الافراد ولا تتوقف على وجود القرينة

(وقد يفيد) المعرفة باللام المشار بها الى الحقيقة (الاستغراق نحو ان الانسان لني خسر) أشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل محبة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره فاللام التي لتعريف المهد الذهنى أو الاستغراق

(وقد يفيد) أى المعرفة باللام المشار بها الى الحقيقة (الاستغراق) لجميع الافراد وذلك بأن يشار الى الحقيقة في ضمن كل فرد وفى أى محل وجدت فيه (نحو) قوله تعالى (ان الانسان لني خسر) فقد أشير فيه الى الانسانية في ضمن كل فرد من أفرادها ولم يشر اليها من حيث هي كما في قولنا الانسان خبر من البهية ولا اليها في ضمن فردا كما في ادخل السوق ولا اليها في ضمن فرد معين كما في أغلق الباب بل في ضمن الجميع بدليل الاستثناء الذى هو معيار العموم لان شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو لم يذكر وانما شرط ما ذكر لان الحاجة الى الاستثناء لا تتحقق الا بتحقق الدخول ولا يتحقق هذا الشرط الا بالعموم و ارادة الجميع لانه ان أريد البعض مبهم لم يتحقق دخول المستثنى في المستثنى منه فلا تتحقق الحاجة الى الاستثناء وان أريد بعض معين لم يحتاج الى الاستثناء لان غيره لا يدخل واستثناءه يبطل أصل الدلالة وان أريد نفس الحقيقة لم يصح استثناء الافراد لعدم تناول اللفظ لها فتعين ارادة الجميع ليصح استثناء غير المراد مما دخل وانما جعلنا الضمير في قوله وقد يأتى وقد يفيد عائدا على المعرفة بلام الحقيقة لان اللام المفاد بها العهد المذكور والاستغراق انما تستعمل في المقامات التي لا تخلو عن ملاحظة الحقيقة على الوجه المذكور ولان قرينة تغيير الاسلوب حيث قال وقد يأتى ولم يقل وللإشارة الى كذا مع قرب العهد في معاد الضمير يدل على ذلك وأيضا ادخال هذين القسمين في قسم المشار بها الى الحقيقة لا مكانه اولى في تقليل التقسيم من جعلها قسمين من مطلق المعرفة باللام ولو صح أيضا وهما نكتتان * احدهما أن كلام المصنف يفيد ان أصل أقسام ما يتعرف باللام قسمان المعرفة بلام العهد الخارجى أصل لكل معين خارجى والمعرفة بلام الحقيقة أصل لما سوى ذلك لاقتصاره عليهما على حسب ما حملنا عليه كلامه باعتبار المقام والقرينة كما بينا والاخرى التنبيه للفرق بين المحلى باللام المشار بها الى الحقيقة واسم الجنس وبين التعريف بالعهد الذهنى

وقد يفيد الاستغراق وانما قال وقد يفيد لانه يريد ان اللام الجنسية قد نفي الاستغراق ومعنى الجنسية مع ذلك لا يفارقها ومثله بقوله تعالى ان الانسان لني خسر فانه عام بدليل الاستثناء منه

المعينة للاستغراق بخلاف الحمل على وجود الحقيقة في فرد فانه يتوقف على القرينة الدالة على البعضية فالقرينة فيه أقوى (قوله بدليل الخ) هذا يقتضى أنه لا بد من قرينة معينة في هذا النوع أيضا كالذى قبله والحق خلافه لانه اذا لم تقم قرينة على ارادة الحقيقة ولا على الفرد الغير المعين حمل على الاستغراق كما هو المأخوذ من كلام الكشاف وقد يجاب بأن الشارح قصد التنصيص على المراد بوجود الدليل قررره شيخنا العدوى (قوله الذى شرطه دخول الخ) أى ودخوله فيه فرع عن العموم والعموم يدل على الاستغراق ثم ان ما ذكر شرط بالنسبة للاستثناء المتصل لا مطلقا وحاصل ذلك الدليل أن المستثنى منه كالانسان يجب أن يكون المراد به كل

فردا ولو أريد به الحقيقة لما صح الاستثناء لافراد لعدم تناول اللفظ لها ولو أريد به بعض من الافراد مبهم لما صح الاستثناء لعدم تحقق دخول المستثنى في المستثنى منه ولو أريد به بعض معين ليس من الذين آمنوا لما صح أيضا لعدم الدخول ولو أريد بعض معين من الذين آمنوا لورد أن ارادة البعض دون البعض ترجح بلام مرجع فتعين ارادة جميع الافراد ثم ان دلالة الاستثناء على الاستغراق بناء على القول انه يجب في الاستثناء دخول المستثنى في لفظ المستثنى منه أما على القول بأنه يكفي في محبة الاستثناء جواز الدخول فلا دلالة للاستثناء حينئذ على الاستغراق فانه سم (قوله فاللام التي لتعريف العهد) أى لتعريف المهد فهو مصدر بمعنى اسم المفعول وهذا تفريع على ارجاع الضمير في قد يأتى وقد يفيد المعرفة بلام الحقيقة أى فاعلم أن اللام الخ اذا المنفرع على الارجاع علم ذلك لان نفسه (قوله أو الاستغراق) عطف على العهد والاستغراق بمعنى المستغرق فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل أو أن الاستغراق باق

وكذلك

على مصدريته وهو عطف على تعريف (قوله هي لام الحقيقة) أي هي من أفراد لام الحقيقة (قوله حمل) أي مدخولها وقوله على ما ذكرنا أي من الحقيقة في ضمن فرد غير معين في الأول أو في ضمن جميع الأفراد في الثاني فالحاصل أن لام الحقيقة هي الأصل لكن تارة يقصد من مدخولها الحقيقة من حيث هي وتارة يقصد منه الحقيقة من حيث تحققها في بعض الأفراد وتارة يقصد منه الحقيقة من حيث تحققها في جميع الأفراد فالمنظور له الحقيقة في الكل دون بعض الأفراد أو كلها وأما لام العهد الخارجي فهي قسم برأسها أصل لكل خارج كما تقدم للمصنف واعتراض بأن هذا تحكم ولم لم تحمل التي للعهد الخارجي من أفراد لام الحقيقة بحيث يقال فيها ان الإشارة بتلك اللام للحقيقة من حيث تحققها في فرد معين في الخارج لتقدمه ذكر اصرحة أو كناية أولم الخطاب به ويمكن الجواب بأنه انما جعلت قسما لكون التعيين فيها أشد من التعيين في لام الحقيقة وجعل بعضهم كل واحد أملا مستقلا على حدة وبعضهم جعل الكل فرع التي للحقيقة وبعضهم جعل لام العهد الخارجي أصلا للكل لما عداها من فروعها وهذا الخلاف لا طائل تحته وذكر الحفيد أنه ان قلنا ان النكرة موضوعة للفرد المنتشر كانت أل التي للعهد الذهني هي الأصل لأنها أبقت مدخولها على حاله وان كانت موضوعة للماهية لا بقيد الاستحضار كانت لام الحقيقة هي الأصل وما عداها من فروعها وذلك أن معنى اللام الإشارة الى معنى ما دخلت عليه فظهر لك أن جملة الأقوال خمسة (قوله والقرينة) عطف نفسره على (٣٣٩) ما قبله (قوله ولهذا) أي ولأجل كون لام العهد الذهني ولام الاستغراق من فروع لام الحقيقة (قوله عائد الى العرف باللام الخ) أي وليس عائدا على العرف باللام مطلقا لعدم افادته أن هذين القسمين من أفراد لام الحقيقة وما يدل على أن الضمير عائد على العرف بلام الحقيقة كما قال الشارح لا الى العرف بمطلق اللام تغيير المصنف الأسلوب حيث قال وقد يأتي وقد يفيد ولم يقل أو للإشارة الى واحد معهود في الذهن أو للإشارة الى الاستغراق تأمل (قوله ولا بد الخ) اعلم أن اسم

هي لام الحقيقة حمل على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة ولهذا قلنا ان الضمير في قوله وقدياتي وقد يفيد عائدا الى العرف باللام المشار بها الى الحقيقة ولا بد في لام الحقيقة من أن يقصد بها الإشارة الى الماهية باعتبار حضورها في الذهن

والخارجي أما الأولان فالفرق بينهما أن الماهي وضع للحقيقة مع الاشعار بوجودها في الذهن واسم الجنس موضوع لها من غير اعتبار اشعار بالذهن فالذهن في اسم الجنس مصاحب للوضع غير معتبر الاشعار به وعدم اعتبار الذهن في اسم الجنس لا يقتضي عدم مصاحبة الوضع للذهن لان عدم اعتبار الشيء ليس اعتبارا لعدمه فانك اذا لم تعتبر زيدا أي لم تراعه لم يلزم منه انتفاؤه عنك أي عن محبتك وانما انتفت مراعاته وان اعتبرت عدمه ونفيه لزم انتفاؤه عن محبتك هذا على القول بأن اسم الجنس وضع للحقيقة وأما على القول بأنه وضع للوحدة الشاملة فلا يحتاج الى هذا الفرق لظهوره بأدراك المدلول نعم يحتاج الى هذا فيما اتفق من أسماء الأجناس على وضعه للحقيقة مثل المصدر كالرجعي ورجعي والقربي وقربي وأما الفرق بين المهيدين فهو أن الخارجي مشار فيه الى حصة من الحقيقة واحدة أو اثنين أو جماعة تقدم العلم بها والذهني مشار فيه الى نفس الحقيقة ومفهوم السمي وهذا الفرق بين المهيدين انما هو باعتبار مفروضها وهما الشخص والحقيقة وأما الفرق بينهما باعتبار أنفسهما أعني افادة كون المشار اليه في الجملة معهودا فهذا لم يتبين بعدولكنه غير محتاج اليه الا من جهة المفادعهديته وهو معروضهما تأمل

وكذلك خلق الانسان ضعيفا ثم قال ان الاستغراق على قسمين * أحدهما حقيقى نحو عالم الغيب والشهادة فان معناه كل غيب وكل شهادة وفي جعل هذا من هذا القسم بحث سيأتى ان شاء الله

(٤٣ - شروح التلخيص - أول) الجنس المنكر اذا كان مصدرا فانه يدل على الحقيقة قطعا لوضعه لها كذكرى وبشرى ورجعى كما أن اسم الجنس المرفع يدل عليها قطعاً من غير نزاع فيهما وان كان اسم الجنس المنكر غير مصدر كأسد ورجل ففيه نزاع قيل انه موضوع للفرد المنتشر وقيل موضوع للماهية اذا علمت ذلك فبرد سؤال حاصله أن لام الحقيقة الداخلة على اسم الجنس اما أن يقصد بها الإشارة الى الماهية من حيث هي أي من غير اعتبار تعيينها وحضورها في الذهن واما أن يقصد بها الإشارة الى الماهية باعتبار تعيينها وحضورها في الذهن فان قلتم بالأول لزم عدم الفرق بين اسم الجنس المرفع والمنكر المصدر نحو ذكرى والذكرى ورجعى والرجعى فان كلامهما موضوع للماهية والقول بعدم الفرق باطل لضرورة الفرق بين المرفع والمنكر وان قلتم بالثاني لزم عدم الفرق بين المرفع بلام الحقيقة ولام العهد الخارجي العلمى لان كلامهما إشارة الى حاضر معين في الذهن وهذا البحث أورده صاحب الفتح على هذا المقام وأشار الشارح لجوابه بقوله ولا بد الخ وحاصله اننا نختار الثاني وهو أن لام الحقيقة الداخلة على اسم الجنس يقصد بها الإشارة الى الماهية باعتبار حضورها في الذهن ولا نسلم لزوم عدم الفرق بين المرفع بلام الحقيقة والمرفع بلام العهد الخارجي العلمى وذلك لان المشار اليه بلام الحقيقة هو الحقيقة الحاضرة في الذهن والمشار اليه بلام العهد المذكور حصة من أفراد الحقيقة

✽ والاستغراق ضربان حقيقي كقوله تعالى عالم الغيب والشهادة أى كل غيب وشهادة وعرفي كقولنا جمع الأمير

معينة في الذهن و الفرق بين الحقيقة والحصّة منها (قوله ليميز) أى اسم الجنس المعروف المفهوم من المقام فهو بالياء التحتية (قوله عن أسماء الأجناس النكرات) أى فإن الإشارة بها الى الماهية لا باعتبار كونها حاضرة في الذهن وان كانت حاضرة فيه ضرورة أنها موضوع لها ولا يصح الواضع لفظا لمعنى الا اذا كان حاضرا في ذهنه فالحضور جزء السمي بالنسبة للام الحقيقة دون أسماء الأجناس النكرات فهو ملاحظ في الأول على سبيل الجزئية ومصاحب في الثاني وهما مبني على المشهور من أن المراد بالذهن ذهن الواضع وأما على ما نقله شيخنا العلامة السيد البليدي في حواشي الاشموني من أن المراد بالذهن ذهن المخاطب فيكون الحضور في ذهنه معتبرا في الأول على سبيل الجزئية وأما في الثاني فهو غير معتبر ولا يصح أن المراد بقول الشارح ليميز عن أسماء الأجناس النكرات أعني المصادر لا النكرات غيرها فلا يقال ما هنا مخالف لما مر من أن النكرة موضوعة للماهية المطلقة مجردة عن الوحدة أن قولك ضربت ضربا لا اشعار له بالوحدة فان أردت الوحدة أثبت البناء فقلت ضربة أو بالوصف فقلت ضربا واحدا ويدل لذلك أيضا أن المصادر لا تنفي ولا تجمع فان قلت اذا كان اسم الجنس المعرف يشار به للحقيقة باعتبار الحضور صار بمنزلة علم الجنس فانه أيضا موضوع للماهية بقيد الحضور فكل منهما معتبر فيه الحضور الذهني جزءا من الموضوع له فما الفرق بينهما قلت الفرق أن الواضع اعتبر في دلالة اسم الجنس على الحضور والتعين قرينة خارجية زائدة على اللفظ الدال على الجنس وهي أل فكان الواضع قال وضعت الرجعي للدلالة على الماهية الحاضرة في الذهن بشرط افتراضه بأل بخلاف علم الجنس كاسامة فانه (٣٣٠) لم يعتبر فيه ذلك بل جعله موضوعا للماهية الحاضرة في الذهن ولم يعتبر في

دلالتيه على التعيين والحضور قرينة خارجية بل جعله مفيدا لذلك بجوهر اللفظ وحاصله أن علم الجنس يدل على التعيين والحضور الذي هو جزء المسمى بجوهر اللفظ واسم الجنس المعرف يدل على ذلك بالآلة (قوله النكرات) اعترضه الغنيمي بأنه كيف يوصف

ليميز عن أسماء الأجناس النكرات مثل الرجعي ورجعي واذا اعتبر الحضور في الذهن فوجه امتيازها عن تعريف العهد أن لام العهد اشارة الى حصّة معينة من الحقيقة واحدا كان أو اثنين أو جماعة ولام الحقيقة اشارة الى نفس الحقيقة من غير نظر الى الأفراد قليتا مل (وهو) أى الاستغراق (ضربان حقيقي) وهو أن يراد كل فرد مما يتناول اللفظ بحسب اللغة (نحو عالم الغيب والشهادة أى كل غيب وشهادة وعرفي) وهو أن يراد كل فرد مما يتناول اللفظ بحسب متفاهم العرف (نحو جمع الأمير (وهو) أى الاستغراق (ضربان) أحدهما حقيقي) وهو أن يراد كل فرد مما يتناول اللفظ لغة (نحو) قوله تعالى (عالم الغيب والشهادة أى) عالم (كل غيب وكل شهادة) الآخر من الاستغراق (عرفي) وهو أن يراد باللفظ كل فرد يتناول ذلك اللفظ بحسب ما يتعاطاه فيه أهل العرف (كقولنا جمع الأمير

✽ والثاني عرفي كقولنا جمع الأمير

الجنس بالنكرة عند من يفرق بينهما وأجاب بأن المراد من قوله النكرات التي ليس فيها أل (قوله مثل الرجعي) الصاغة مثال للعرف بلام الحقيقة وقوله ورجعي مثال لأسماء الأجناس النكرات (قوله واذا اعتبر الحضور في الذهن) أى في المعرف بلام الحقيقة (قوله فوجه امتيازهم) أى تعريف لام الحقيقة (قوله عن تعريف العهد) أى الخارجي العلمي (قوله الى حصّة معينة من الحقيقة) أى في الذهن والخارج معلومة للمخاطب (قوله ولام الحقيقة) أى من حيث هي فالقصد الفرق بين لام العهد الخارجي العلمي والقسم الأول من أقسام لام الحقيقة كما هو مفاد كلام الشارح في الطول لا الفرق بين لام العهد الخارجي بأقسامه ولام الحقيقة بأقسامها كما قيل (قوله وهو أى الاستغراق) أى من حيث هو لا في خصوص المسند اليه فلا يرد عليه أن الغيب في المثال الأول مجرور والصاغة مفعول به في المثال الثاني (قوله وهو أن يراد الخ) فيه أن الإرادة فعل للتكلم والاستغراق وصف للفظ وأجيب بأن الإرادة سبب للاستغراق الذي هو تناول اللفظ لكل فرد فهو من اطلاق السبب وإرادة السبب (قوله بحسب اللغة) فيه نظر لانه يقتضى أنه اذا أريد كل فرد مما يتناول اللفظ بحسب وضع الشرع أو بحسب العرف الخاص لا يكون الاستغراق حقيقيا وليس كذلك بل اذا أريد بالصاغة جميع أفرادها نظرا الى وضع الشرع أو بالفاعل جميع أفرادها نظرا الى وضع النجاة يكون الاستغراق حقيقيا فالأولى أن يقول بحسب الوضع بدل قوله بحسب اللغة وقد يجاب بأنه انما اقتصر على اللغة لانها الأصل فلا ينبغي ما قلناه وليس القصد الاحتراز مما ذكرناه والحاصل أن ذكر اللغة انما هو على طريق التمثيل والمراد بحسب اللغة أو الشرع أو الاصطلاح أعم من أن يكون بحسب المعنى الحقيقي أو المجازي اهـ عبد الحكيم (قوله أى كل غيب) أى كل غائب عنا وكل شهادة أى كل مشاهد لنا (قوله بحسب متفاهم العرف) أى بحسب فهم أهل العرف العام وأما ما كان بحسب العرف الخاص فهو داخل في الحقيقي كما تقدم

الصاغة اذا جمع صاغة
بلده أو أطراف مملكته
خشب لاصاغة الدنيا

(قوله الصاغة) أصله
صوغة من الصوغ تحركت
الواو وانفتح ما قبلها قلبت
ألفا والمراد ببلده بلدة التي
هو فيها (قوله أو أطراف
مملكته) عبر عن المملكة
بتامها بالأطراف على
طريق الكناية أو يقال
اذا جمع ما في الأطراف
فأولى من كان في الوسط
ومن عنده (قوله لانه
المفهوم عرفا لاصاغة الدنيا)
وذلك لان العرف لا يحمل
الحقيقة على الحقيقة
المطلقة بل على الحقيقة
المقيدة بقيد تقتضيه
القرائن الحالية فيكون
الحكم فيه على كل فرد من
أفراد الحقيقة المقيدة
لاعلى كل فرد من أفراد
الحقيقة المطلقة كما في
هذا المثال المذكور فان
الصاغة بحسب حقيقتها
شاملة لجميع صاغة الدنيا
لكن القرائن خصتها بصاغة
بلد الامير أو صاغة مملكته
اذ يعلم المقل أن الامير
لا يقدر على جمع صاغة
الدنيا فتعين أن المراد بها
الصاغة الموجودة في بلدة
أوفي مملكته حيث جمع
الامير صاغة بلده ومملكته
وقلنا جمع الامير الصاغة

الصاغة أى صاغة بلدة أو) أطراف (مملكته) لانه المفهوم عرفا لاصاغة الدنيا

الصاغة جمع صائغ وهو العالم بحرفة صياغة الحلى وشبهه (أى صاغة بلدة أو) أطراف (مملكته) لان هذا
هو المفهوم عرفا وهو المراد عند الاطلاق العرفي لاصاغة الدنيا والصاغة ان تنوسى فيه التجديد ولم
يشعر بالحدوث كالمؤمن والكافر والمافل والجاهل فاللام فيه للتعريف لاموصولية لان صلة
الموصولية يجب أن يكون فيها من الحدوث لنيابتها عن الفعل الذي هو الاصل في الصلات فصح التمثيل
به للعموم باللام وان روى فيه معنى الحدوث كانت اللام فيه موصولية فلا يصح التمثيل به المطلق

الصاغة أى صاغة بلدة أو مملكته والحق وهذا أنه عام أيضا ولكنه مخصوص بالعقل كقوله تعالى
خالق كل شئ ثم جعل ذلك استغرافا عرفيا فيه نظر لانه يقتضى أن العرف اقتضى عمومه وليس كذلك
بل العرف اقتضى تخصيصه ببعض أفرادها والظاهر أنه يريد بالاستغراق العرفي أن ذلك في العرف
يعد مستغراقا وليس بمستغرق لجميع ما يصلح له بل لبعض أنواعه (تنبيه) اعلم أن كون
الالف واللام للعموم أولا مسألة مهمة يحتاج اليها في علوم المعاني وأصول الفقه والنحو ولم أر من
المصنفين فى شئ من هذه العلوم من حررها على التحقيق وها أنا أذكر قواعد يتهد بها المقصود
ويبنى عليها ما بعده والله التوفيق ﴿الاولى الالف واللام إما أن تكون اسما موصولا أو حرفا
فان كانت اسما فليس كلامنا فيه لانه حينئذ داخل في الموصولات فله حكمها في العموم بجميع أحواله
وهذه فائدة جليلة يستفاد منها أن غالب ما يستدل به من لأحصبه عددا من الاثمة في اثبات العموم أو
نفيه من المشتقات المعروفة بالالف واللام مثل فافتلوا المشركين الزانية والزاني والسارق والسارقة
ليس من محل النزاع فى شئ وانما النزاع فى الالف واللام الحرفية بشروط ستأتى ولينتهى لفائدة جليلة
أيضا أهمها النجاة أو أكثرهم وهو أن اطلاق أن الالف واللام الداخلة على المشتقات موصولة لا يصح
لأنها انما تكون موصولة حيث أريد بها معنى الفعل من التجديد أما اذا أريد بها الثبوت فلا يخرج
بذلك أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين اذا قصد بها الثبوت وخرج بذلك أفضل التفضيل وخرجت
الصفة المشبهة فانها يقصد بها الثبوت ولذلك قال ابن الحاجب فى نحو قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين
ان الالف واللام هى المعرفة الموصولة فلا حاجة لتقدير عامل وهذا يعلم أن اطلاق أهل المعاني أن الاسم يدل
على الثبوت والاستقرار ليس ماشيا على عمومهم الثانية ما تدخل عليه الالف واللام الحرفية التى ليست
شيئا مما سبق أقسامه الاول جمع تصحيح أو ملحق به غير العدد أو جمع تكسير لقله أو الكثرة سواء كان
له واحد من لفظه أم لا نحو الزيد بن والعالمين والارجل والرجل وأبا بيل وكذلك الداخلة على صيغة الاعلام
بعد تنكيرها إما المقصد المشتركة على رأى الزمخشري حيث قال تدخل ال على العلم لا شركة كما أضاف فى قوله
﴿علاز يدنا يوم النقي رأس زيدكم﴾ أو غير ذلك ومدلول كل منها الآحاد المجتمععة دال عليها دلالة
تكرار الواحد كما صرح به بدر الدين بن مالك فى أول شرح الالفية وهو حق ودلالة الجمع على كل واحد
من أفرادها بالمطابقة ويكفيك فيه اطباق الناس على قولهم الجمع كتكرار الواحد ويكفيك أيضا قولهم
انه لا يجوز أن تقول جابر رجل ورجل ورجل فى القياس قالوا اذلا فائدة فى هذا التكرار لاغناء لفظ
الجمع عنه فلو كانت دلالة رجل على رجل بالنضم لكان قولنا رجل ورجل ورجل مشتهلا على أعظم
فائدة وهى الانتقال من دلالة التضمن الى دلالة المطابقة كما يجوز وتحسن الانتقال من الظاهر الى
النص ولكان جائزا حسنا وتحقيقه أن لفظ رجال فى الحقيقة لفظ رجل انما تغيرت هيئته فصار دالا
على آحاد ينصرف لكل منها وينصب الى كل منها انصبا با واحدا ولا يكون دالا عليه بالنضم لانه لم يوضع

يكون الاستغراق بحسب جمع الصاغة المخصوصة لا الصاغة المطلقة اه قري

(قوله على مذهب المازني) القائل ان ال داخله على اسم الماعل واسم المفعول معرفة لاموصولة (قوله والا فاللام الخ) أى و الإنقل ان المثال مبنى على مذهبه بل على مذهب الجمهور فلا يصح لان ال داخله على اسم الفاعل وكذا اسم المفعول عندهم موصولة لمعرفة (قوله وفيه) أى في هذا الفيل المفيد أن الخلاف في اسم الفاعل واسم المفعول مطلقا نظر (قوله لان الخلاف) أى بين المازني وغيره وقوله في اسم الفاعل أى وكذا في اسم المفعول (قوله بمعنى الحدوث) أى ملتبسا بمعنى الحدوث وإضافة معنى للحدوث بيانية وهو من ملازمة الدال للمدلول أى اذا كان متلصبا بالدلالة (٣٣٣) على الحدوث والمراد بالحدوث تجدد الحدث باعتبار زمنه (قوله دون

غيره) وهو ما اذا أريد بهما الدوام والثبات والا كانت معرفة اتفاقا لانهما حينئذ من جملة الصفة المشبهة كذا في الطول قال عبيد الحكيم ولعل قوله اتفاقا اشارة الى عدم الاعتداء بقول من قال ان اللام فيه أيضا موصولة كما في الغنى (قوله نحو الخ) هذا مثال للغير ومثل العالم والجاهل الصانع وحينئذ قال الداخلة عليه معرفة اتفاقا (قوله لانهم) أى الجمهور وهذا غلظة لكون ال في اسم الفاعل بمعنى الحدوث موصولة (قوله هذه الصفة) أى اسم الفاعل واسم المفعول وفي بعض النسخ هذه الصلة أى صلة ال وقوله فعل الخ أى وأل المعرفة لا تدخل على الفعل (قوله فلا بد فيه من معنى الحدوث) أى لانه معتبر في الفعل فعلم من هذا انهما لا يكونان فعلين في صورة الاسم الا إذا قصد بهما الحدوث أما إذا قصد بهما الدوام كانا اسمين حقيقة ولم يكن

قبل المثال مبنى على مذهب المازني والا فاللام في اسم الفاعل عند غيره موصولة وفيه نظر لان الخلاف انما هو في اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون غيره نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل لانهم قالوا هذه الصفة فعل في صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره

الاستغراق لان الوصول مما يدل على الاستغراق نحو كرم الذين يا نونك الا زيدا فصح التمثيل بها لمطلق العموم نعم ان كررنا على مذهب المازني الذي يرى أن ال مطلقا تعريفة لاموصولية ولو مع المشتق الصريح صح التمثيل للعموم باللام على كل حال فافهم تأمله ثم أشار الى بيان وتحقيق في الاستغراق باعتبار الأفراد وغيره فقال

للمجموع الثلاثة وهو يضاهي اللفظ المشترك اذا استعمل في معانيه فانه يكون دالا على كل منهما بالمطابقة ويضاهي العام فانه دال على كل من أفرادها بالمطابقة وان كان القراني قد أشكل عليه دلالة حتى قال مرة انه يدل بالتضمن ثم رجع عن ذلك فقال انه لم يتضح له دلالة والحق ما قلنا وادو يضاهي قول القراني ان دلالة الفعل على كل من حدثه وزمانه بالمطابقة لا يقال دلالة المطابقة هي دلالة اللفظ على تمام مسماه وليس رجل تمام مسمى الرجال ولا الفرد الواحد تمام مسمى العالم لانا نقول التمام في مقابلة النقص فانما نعني بالدلالة على تمام المسمى ما يقابل الدلالة على جزئيه فهم المسمى كلى قديكون له في الخارج جزئي واحد وقد يكون له جزئيات كل منها تمام المسمى وهو موجود في ضمنها كما أن تمام مسمى الحيوان الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة وذلك يوجد كله في الانسان وفي القرس وغيرهما من أنواعه وكذلك المشترك يوجد تمام مسماه في كل واحد من معانيه ولا أعني أن لفظ الجمع كلى بالنسبة الى مفرداته ولفظ المشترك كلى بالنسبة الى معانيه بل أردت مثالا يبين لك أن تمام المسمى لا ينبغي أن يكون معه غيره ثم ان شئت اقتصرنا على ذلك وقلت مدلوله رجل ورجل ورجل وليس الجمع موضوعا بطريق الاصاله بل الوضع للفرد والعرب استعملت أوزانها للجمع وسوغت بها للاستعمال أن يجمع ماشاء على وزنها فلا يرد أن يقال يلزم أن يكون الجمع وضع للفرد على انفراده وعلى هذا نقول الجمع هو المفرد بالمادة وغيره بالصورة وان شئت قلت الجمع موضوع لكل مفرد بقيد كونه معه اثنان أو أكثر والدلالة أيضا على كل فرد بالمطابقة لانه ليس موضوعا للمجموع الافراد و الفرق واضح بين الوضع للمجموع وبين الوضع لكل واحد بشرط غيره فان قلت لو كانت دلالة الجمع على كل واحد بالمطابقة لكان قولك ما عندي رجال كقولك ليس عندي رجل في نفي كل واحد وليس كذلك بل هو لنفي المجموع قلت بل مدلول ليس عندي رجال ليس رجل ورجل ورجل وأنت لو قلت ذلك لم يدل على أنه لا رجل عندك لان الجمع كتكرار الواحد بالعطف بخلاف العدد فلو قلت جاء في رجال دل على كل واحد

أحدهما فلا في صورة الاسم (قوله ولو سلم الخ) أى ولو سلم جريان الخلاف في اسم الفاعل سواء كان بمعنى المطابقة الحدوث أو الثبوت وأن ال في الصانع ليست معرفة على مذهب الجمهور بل موصولة (قوله فالمراد) أى فالكلام صحيح لان المراد أى لان مراد المصنف تقسيم مطلق الاستغراق وعليه فقوله وهو قسمان فيه استخدام أى والاستغراق مطلقا لا بقيد كونه بأل قسمان وحينئذ لمثال صحيح ولا يحتاج لتخريجه على القول الضعيف وهو قول المازني (قوله أو غيره) أى كالأضافة والموصول

والموصول أيضا مما يأتي للاستفراق نحواً كرم الذين يأتونك إلا زيدا واضرب التائبين إلا عمرا

بالمطابقة ولو قلت جاءني ثلاثة تريد الرجال دل على كل واحد بالتضمن ولو قلت جاءني رجال ثلاثة كنت واصفاً للآحاد بصفة هي للجموع لأن الآحاد في الإثبات تستلزم المجموع ولو قلت جاءني ثلاثة رجال كان معناه كل منهم رجل وقد نازع الأخفش فقال في ركب ونحوه أنه جمع * القسم الثاني اسم جمع سواء كان له واحد من لفظه أولم يكن مثل ركب وصحب وقوم ورهط قال بدر الدين بن مالك أنه موضوع للمجموع والآحاد ومقاله حسن لأن اسم الجمع وضع في الأصل وله مدلول وهو الآفراد فكل منها جزء مدلوله كما أن (١) التخت لما كان اسماً لذى أجزاء كان مدلوله مجموعها وكما أن الثلاثة اسم مجموعها بخلاف الجمع فإن الوضع في الأصل للمفرد وبهذا يعلم أن دلالة اسم الجمع على أحد أفرادها بالتضمن لأنه جزء المدلول * القسم الثالث اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحدته تاء التأنيث وليس مصدر أو لامشتقا منه مثل تمر وشجر وغير ذلك مما لم تلزم العرب فيه التأنيث احترازاً عما ألزمت فيه كتختم جمع نخمة فهذا القسم ذهب الفراء إلى أنه جمع وسماه ابن مالك اسم جمع فإنه حين ذكر أسماء المجموع عدده منها ومثله بتمر ونحوه وسماه في شرح الكافية اسم جنس لا اسم جمع كما فعل الجمهور وكذلك في أول باب أمثلة الجمع من التسهيل في بعض النسخ واختاف في مدلوله على أقوال أحدها وهو الذي يظهر أنه يصلح للواحد والثنية والجمع لأنه اسم للجنس والجنس موجود مع كل من الثلاثة وقد حكى الكسائي عن العرب إطلاقه على الواحد وقال به الكوفيون سواء كان الواحد مذكراً أم مؤنثاً قال الراغب في مفرداته النحل يطلق على الواحد والجمع وهذا أوضح الأقوال بل لا ينبغي أن يقال صالح للواحد والجمع بل يقال موضوعه الحقيقة ليصدق اسم التمر على بعض ثمرة واحدة لأن الجنس موجود فيه * الثاني أنه لا يطلق على أقل من ثلاثة قاله ابن جني وتبعه ابن مالك حيث قال في السلم أنه اسم جنس جمعي لا يطلق على أقل من ثلاثة * الثالث أنه لا يطلق إلا على جمع الكثرة ونقل ذلك عن الشلو بين وابن عصفور وهو مقتضى كلام ابن مالك في باب أمثلة الجمع ولاجل ذلك أورد شرح سيبويه على قوله باب علم ما للكلم من العربية وقالوا إنما هي ثلاث اسم وفعل وحرف ثم أجابوا بأن تحت كل واحد منها أنواعاً ولا يدل لمن قال أنه لا يطلق إلا على الجمع أن سيبويه إنما ذكر ذلك في باب الواحد الذي يقع على الجمع لأنه لم يقل لا يقع إلا على الجمع ولا يدل أنه عند ارادة الواحد يأتون بالتاء لأن التاء يؤتى بها للتخصيص على الوحدة وإزالة احتمال التعدد كما يؤتى عند ارادة جمع القلة بالألف والتاء ولا دلالة في قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان على ارادة الواحد بل قد يراد الجنس وعاد ضمير الثنية باعتبار لفظهما ومعناها وقد يراد الجمع وهو رعاية للفظهما * الرابع المتن نحو الزيد بن الرجلين والضارب بين والركبين وما الخ به من نحو اثنين فدلالته على كل واحد كدلالة الجمع على أفرادها على ما سبق * الخامس الاسم الدال على الحقيقة وأفراده متميزة وليس له مؤنث بالتاء مثل رجل وأسد وفرس فديقال أنه قصد فيه الجنس مع الوحدة ما لم يقترن بما ينسب إليها من ثنية أو جمع أو عموم وبه جزم الغزالي في المستصفى والقرافي واليه أشار السكاكي عند الدال على تعريف المسند وجزم به الكاشي وهو الظاهر ويشهد له تثنيته وجمعه وصحة قولك ما عندي رجل بل رجلان وقولهم أن واحداً من قولك جاء رجل واحداً كيد وأنه لا يصح عندي رجل عاقلون أو رجل كثير ويحتمل أن يقال أنه لا عم من الواحد وغيره بدليل صحة قولك رجل خير من امرأة لا تريد إلا الجنس وقول النحاة لا تأتي لنبي الجنس في نحو لا رجل ويقولون أنه لنبي الحقيقة ولذلك لا يصح أن تقول بل رجلين ولأنه كلي والكل لا تعرض فيه لوحدة ولا تعدد ولأن الزمخشري قال في قوله تعالى ثم يخرجكم طفلاً أنه وحده لفظاً لأن الفرض الدلالة على الجنس ويحتمل يخرج كل

(قوله والموصول أيضاً الخ)
من تخمة قوله ولو سلم الخ (قوله
مما يأتي للاستفراق) أي
لأن الموصول كالعرف
باللام يأتي لمعان أربعة
فالأصل فيه العهد والجنس
قاله عبد الحكيم (قوله
نحواً كرم الذين يأتونك
الخ) أي فالمراد كل فرد من
الأتين لك بدليل الاستثناء

(١) التخت هكذا في الأصل
بمشائين بينهما معجمة
وحرره وانظر معناه كتبه
مصححه

واحد منكم طفل لا يريد وحده فلا لأن المراد الجنس لا الوحدة وهذا وإن لم يكن صحيحاً في نفسه لأن طفلاً يستعمل للجمع والمفرد لغة لكننا استفدنا منه أنه يرى أن نحو طفل ورجل لا يختص به الواحد وكذلك قوله تعالى واجعلنا للمتقين إماماً ويشهد له أيضاً أن الامام صرح في الحصول بأن الإنسان مطلق ليس لوحدة ولا كثرة وقال الزمخشري أيضاً في قوله تعالى وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين إنما هو اله واحد الاسم الحامل للمعنى الأفراد والثنائية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فإذا أرادت الدلالة على أن المعنى به منهما هو العدد شفع بما يؤكده فدل على قصد الاله ألا ترى أنك لو قلت إنما هو اله ولم تؤكد به واحد لم يحسن وخيل أنك تثبت الالهية لا الوحدةانية اهـ وهو كالصريح في أن نحو رجل يحمل الوحدة والتعدد ولا ينافي هذا قولهم إن ذكر الواحد تأكيده لأن لفظة الواحد لا تقول المتحقق فيه هو الجنس ولكن الغالب استعماله في المفرد فصار الذهن يتبادر إليه فيكون الواحد تأكيده لأنه أزال احتمالاً مرجوحاً وقول المصنف فيما سيأتي أن أداة العموم تدخله مجرداً عن معنى الوحدة قد يتعلق به مدعى الوحدة لأن التجرد يدعي الشيء فرع الكون فيه وقد يتعلق به منكره لأنه لو دل عليها لما تغير عن موضوعه بالأداة كما سنكلم عليه إن شاء الله تعالى * السادس الاسم الدال على الحقيقة وأفراده متميزة وهو مؤنث لا يطابقهم على أن اسم الجنس ما يفرق بينه وبين واحد التاء * السابع الاسم الدال على الحقيقة من حيث هي ولا يتميز بعضها عن بعض وليس لها مؤنث ولا اشكال أنه لا دلالة فيه على وحدة ولا تعدد مثل الماء والعسل في الأعيان ومثل الضرب والنوم في المصادر سواء كانت موضوعة بالتاء مثل الرحمة أولاً * الثامن ما كان كذلك إلا أن فيه التاء من أصل الوضع مثل ضربة واستخراجة فهذا مدلوله الوحدة بلا اشكال * التاسع ما كان عدداً مثل الثلاثة فهذا نص في مدلوله وهو موضوع لمجموعها ودلالته على أحدها بالتضمن كما تقدم في اسم الجمع بل أوضح ويظهر أن الملحق بجمع السلامة من أسماء العدد كذلك مثل عشرين إلى التسعين فيدل على الأحاد بالتضمن كما سمى الجنس وإن أعطيت في الأعراب حكم جمع السلامة * القاعدة الثالثة دلالة العام على أفرادها بالمطابقة على ما سبق ومحل تقريره علم أصول الفقه * الرابعة اسم الجنس يطلق باصطلاح النحاة على ما لفرق بينه وبين واحد التاء التأنيث أو بقاء النسب على ما سبق ويطلق عند الأصوليين على جميع الأقسام السابقة ما عدا الجمع والمثنى وسبب ذلك أن النحاة ينظرون فيما يتعلق بالألفاظ والأصوليون أكثر نظرهم في المعاني فيطلقون الجنس على كل من السكيات السابقة يعنون بالجنس ما لا يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه جنساً كان أم نوعاً أم فصلاً أم خاصة أم عرضاً عاماً أم صنفاً وقد توسعوا في ذلك فإن حقيقة الجنس في الاصطلاح المقول على كثير من مختلفين بالنوع في جواب ما هو وما اصطلاحوا عليه يقع أيضاً في كلام النحاة ألا تراهم يقولون الألف واللام الجنسية يعنون جميع ذلك * الخامسة إذا دخلت الألف واللام المذكورة على شيء مما ذكر غير مثنى صار عاماً على الصحيح في الجميع بما سنده من الشرط لا يقال كيف يعم نحو جلسة مع أنها للوحدة لما سيأتي أما إن كانت جمعا فالأصوليون كالمنطقيين عليه الاشتراكية يسيرة وأما إن كان اسم جنس وما أشبهه في الدلالة على الحقيقة فكذلك على الصحيح وهو الذي ذكره أصحاب الشافعي رضي الله عنه وعنهم وعولوا عليه واختاره ابن الحاجب والأكثرون وقيل ليس بعام إلا بقرينة وهو رأي الامام فخر الدين في أكثر المواضع وقيل إن كان اسم جنس يفرق بينه وبين واحد التاء أو كان لا يوصف بالوحدة كالماء والذهب فهو عام وإن كان يتميز بالشخص كالرجل والدينار فليس بعام إلا بقرينة كقولنا الدينار أفضل من الدرهم علم العموم فيه بقرينة التسعيرة قاله الغزالي في المستصفى واختاره الشيخ تقي الدين القشيري والمريسي ومحل الاستدلال لذلك أصول الفقه * وأما اسم الجمع فهو أقرب من المفرد إلى الجمع فهو رتبة بينهما وأما المثنى فلم أر من تعرض له إلا القرافي فإنه قال إنه كالجمع في العموم ومن العجيب أنه قال لا يفهم العموم من إضافة

التثنية في شئ من الصور سواء كان المفرد بهم أم لا فإذا قال عبدای حران فلا يتناول الاعبدین وكذلك لو قال مالای فالفهم ينسب عن العموم في التثنية جدا بخلاف الجمع والمفرد اهـ والاضافة والتعريف في ذلك على السواء فكلامه الأول لا يجتمع مع الثاني وفي كل من الاطلاقين نظر والحق التفصيل فان ما ذكره في عبدای حران صحيح يجب القول بمثله في قوله العبدان حران لان المفرد بهم لا ارادة الحقبة وصلاحية المفرد لها والجمع بهم لصلاحيته لاستيعاب الافراد والتثنية وان صلحت لاستيعاب كل اثنين فالعدول اليها مع مجاورة المفرد والصور عن الجمع قرينة لارادة اثنين معهم ودين اسكن قد توجد التثنية خالية عن القرينة الصارفة للعموم أو مشتملة على قرينة ارادته ولا تكاد تجد ذلك الا في اثنين بينهما تواصل ما ويمكن الاستدلال به بقوله تعالى والاذنان يأتیانها منكم وقوله صلى الله عليه وسلم اذا التقى المؤمنان بسيفيهما فانه يعم كل اثنين ومؤمنين وهذا وان لم يكن مما نحن فيه لانهما موصولان لكن يشهدان لما نحن فيه من تثنية ما فيه الالباب والحرية وكذا قوله تعالى فأصلحوا بين أخويكم بهم كل أخوين وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار وكذلك رجلان تحابفا في الله هو وان لم يكن عام اللفظ فهو عام المعنى وأما نحو ليلىك ودوا ليلىك فقال أبو عبيدة انه عبر فيه بالمتنى عن الجمع والذي اختاره الولد فيه انها كتبت فيه بأول العدد كقوله * لوعد قبر وقبر كنت أكرمهم * وعلى كل هذا قسم آخر يمكن ادعاء عموم به بالاضافة وان كان متنى في اللفظ * السادسة دلالة العموم على كل من هذه الأقسام كلية بمعنى أن الحكم على كل فرد نفيا كان أم اثباتا وان كان في التثنية لا يرتفع الحكم عن كل فرد بخلاف الاثبات على ما يأتي تحقيقه في عموم السلب وسلب العموم بخلاف ما ذكره من قولهم ان الحكم في التثنية على المجموع * السابعة اذا ثبت العموم في هذه الأقسام على سبيل الكلية فكل منها يعم بحسب مدلوله فالادارة الداخلة على اسم الجنس وكل ما يصلح للواحد وغيره على السواء كالرجل ان قلنا انه لا يدل على الوحدة يعم رب الأحاد بالالتزام فيقع الحكم فيه على حقيقة الجنس التي ليست واحدة ولا متعددة مع ملاحظة وجوده في الجزئيات ويلزم من الحكم عليها الحكم على كل فرد من جزئياتها فاذا قلت الماء يروى الا الحمار فقد حكمت على مطلق الماء الوجود في ضمن الجزئيات ويلزم من الحكم عليه الحكم على أفرادوه وهذا لا ينافي قولنا دلالة العموم كلية لان ذلك أعم من أن تكون كليتها باللازم أو غيره وكذلك الصلاة مطلوبة الا في وقت الكراهة والانسان في خسر الا المؤمن ان لم يجعله للوحدة أو جعلناه لها ولكنه تجرد منها عند ارادة العموم وهذا فيما لا يتميز أجزاؤه كالماء أوضح منه في المميز كالانسان والفرس وهو في المصادر أوضح منه في غيرها فان قلت اذا كان شمول الأفراد لازما للحكم على الجنس لزم أن تكون الارادة الجنسية تساوى الاستغراقية في استيعاب الافراد لانها لا يجنس الذي لا يفارق شيئا من جزئياته قلت من هنا توهم كثير أن النسكرة في سياق الاثبات للعموم ونقل ذلك عن الخفية ولذلك توهم ابن جنى أن أسماء الأجناس لا تستعمل غالبا إلا مجازا لعدم امكان استيعاب أفراد الجنس غالبا وليس وكذلك لاننا نقول الجنسية جزء وقصد للتسكام فيها الى الجنس ولم يلاحظ الأفراد واستلزام الجنس للأفراد انما يدل عليه التنكير من التقييد بوحدة أو غيرها من معاني التنكير وأما الاستغراقية فلا سم بعدها في الدلالة على الجنس لم يمنعه مانع والحكم عليه غير مقصود لذاته بل للأفراد وهو يشابه السكناية في أن الحكم فيها على شئ هو المقصود ملازمه اذا تحرر هذا فعموم اسم الجنس المعروف بالألف واللام أقوى من عموم الجمع لانه ادعاء الشئ بدليله كإكرام البيانين في غير موضع وعموم الجمع ادعاء تحول الاسم للأفراد بغير دليل ويتلخص أن عموم المفرد أقوى عند البيانين لان دلالة الالتزام عندهم أقوى وعموم الجمع أقوى على ما تقتضيه قواعد الأصوليين لان دلالة المطابقة عندهم أقوى ودلالة العام في الجمع مطابقة لكن يחדش فيه ما سياتي عن امام الحرمين وسيأتي تحقيق

هذا الموضع عند قول المصنف واستغراق المفرد أشمل والداخل على الجمع هل نصيره آحادا أو نصير
جزئيات العام مفردات أو نعم فدرج الجموع الدالة أن كان جمع سلامة والكسرة أن كان جمع
تكسيرة خلاف مشهور وعليه يبنى التخصيص فعلى الأول يجوز إلى أن يبقى أقل ذلك والداخل
على المثني كالدخلة على الجمع والداخل على اسم الجمع أن قلنا أن أداة العموم تستغرق مراتب الجموع
ولا نصيره آحادا فاسم الجمع الدال على الهيئة الاجتماعية أولى وإن قلنا أن أداة العموم تقلب الجمع
آحادا فلا يلزم القول بمثله في اسم الجمع لأن الجمع على ما سبق مدلوله الآحاد يدل على كل منهما بمادته
دون صورته (١) فليس فيه إذا دخلته أداة العموم بغير طائل بخلاف اسم الجمع فإن لكل واحد من
جزئياته هيئة اجتماعية ذات أجزاء وكذلك الدخلة على الأعداد مثل العشرة فيعم جزئيات العشرات
وأسماء الجموع بالمطابقة غير أنها تدل على أجزاء كل عشرة واسم جمع بالضم وحاصله أن نحو العشرة
والركب يعم الآحاد ضمنا ويعم الجموع والأعداد مطابقة والجمع يعم آحاده مطابقة فإن قلت قد حكيت
الخلاف في أن صيغة العموم تقلب الجمع آحادا أولا فإذا كان مدلول الجمع آحادا استويا قلت نحن وإن
قلنا أن الجمع يدل على الآحاد بالمطابقة فلا نجعله كالأحاد من كل وجه فإن رجلا أفاد كل رجل دلالة
غير مطابقة بل منضم إليها اجتماعه مع غيره سواء قلنا أن الجمع وضع لذلك أم أن هذا وظيفة المستعمل
بخلاف رجل ورجل ورجل فإن كل واحد من المحكوم عليهم لا تعرض فيه لغيره فحينئذ قلنا أن
لأرجال سلب معنى الجمع معناه أنه صار الحكم فيه على كل إنسان مطلقة وقولنا أنه باق على معنى الجمع
معناه أنه حكم فيه على كل إنسان مع غيره ولذلك لا يجوز التخصيص إلى الواحد وربما ترتب على ذلك
فوائد آخر محلها لم أصول الفقه وأما الدال على الوحدة كالضربة وكالرجل أن قلنا أنه موضوع بقيد
الوحدة كالتمرة والبقرة فيعم الوحدات ولا ينافي ذلك العموم فإذا قلنا الضربة تؤلم كان معناه كل ضربة
واحدة تؤلم وإنما ينافي العموم أن لو كان معناه واحدة من الضربات تؤلم وليس كذلك وإذا انضح لك
ذلك فيما هو صريح في الوحدة فإنه نقله فيما هو ظاهر فيها يكون أوضح كقولك الرجل يشبهه مرغيف وسيأتي
الكلام على هذا البحث فإن المصنف ذكره وإذا حققت هذا انحل كل ما أشكل على من لا أحصيه عددا
من الأئمة المتقدمين والمتأخرين من أنه كيف يجتمع العموم مع جمع القلة والأول يستغرق الأفراد والثاني
لا يجاوز العشرة لا نأينا أنه يجتمع مع ما يجاوز الواحد فاجتماع العموم مع ما لا يجاوز العشرة أوضح فإذا
قلت أكرم الزيدين فمعناه أكرم كل واحد مجتمعا مع تسعة أو دونها إلى اثنين بخلاف أكرم الرجال
فمعناه أكرم كل واحد منهم منضم إلى عشرة فأكثر ويجوز التخصيص في نحو الضربة إلى أن يبقى
واحد وفي نحو الزيدين إلى أن يبقى ثلاثة وفي نحو الرجال إلى أن يبقى أحد عشر إن فرغنا على جواز
التخصيص إلى أن يبقى فرد من أفراد العام وفرغنا على أن معنى الجمعية باق * الثامنة يشترط في عموم
الاسم الذي تدخل عليه هذه الأداة أن تكون مادته غير صارفة عن العموم كالبعض والجزء والنصف
والثلث بالنسبة إلى الباقي فإذا قلت أخذت البعض من الدراهم وأكلت الثا من الرغيف لا يتخيل
أحدا يعم الألباض والاثلاث وإن كان داخلا في إطلاقهم وإنما لم يعم لأن هذه الكلمة إنما تستعمل
غالباً لإرادة عدم الاستيعاب ولذلك احتاجوا إلى تأويل قوله وإن يك صادقا يصحبكم بعض الذي يعدكم
وقول الشاعر لولا الحياء ولولا الدين عبتكم * ببعض ما فيكم إذ عبتكم عورى

١ قوله فليس فيه الخ هكذا
في الأصل وفي الكلام
نقص فليحرر كتابه
مصححه

فمن قائل هو على سبيل التثنية ومن قائل هي فيه بمعنى كل ولم تر أحدا أجاب بأن هذا اسم أضيف فيعم
جميع الألباض فإن قلت قد قال المنطقيون إن الجزئية المسورة ببعض لا تنافي صدق الكلية
لصحة بعض الإنسان حيوان قات ونحن لا ندعي امتناع الصدق وإنما ندعي العلية نعم البعض والجزء
والثلث قديم كغيره من الأسماء كقولك الثلث أكبر من الربع والبعض لا يطلق على الكل وكذلك

(قوله واستفراق المفرد أشمل الخ) هذه مسئلة مستقلة وفائدة جديدة لها تعلق (٣٣٧) بما قبلها وحاصلها أن اسم الجنس المفرد اذا دخلت عليه أداة الاستفراق

(واستفراق المفرد)

(واستفراق المفرد) في مدلوله المحقق بأداة العموم من حرف التعريف أو غيره كالنفي

اذا أر يد العموم في أمثاله من ماهية أخرى كقوله صلى الله عليه وسلم الثالث كثير أى كل مال فثلثه في الإيضاء كثير واذا قول البعض بالبعض فتارة تكون معه قرينة يمكن معها القول بالعموم كقولك البعض من هؤلاء يحب البعض قال تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض أى كل واحد ولى الآخر وتارة تكون معه قرينة تنافي العموم كقوله تعالى ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض اذا يمكن تفضيل كل منهم صلى الله عليهم وسلم على الآخر بل البعض الأول المفضل جميعهم الا واحدا أو جماعة مستويين والثاني المفضل عليهم أجمعين الا النبي محمد صلى الله عليه وسلم والمراد بالبعض الأول النبي صلى الله عليه وسلم والثاني من عده وقد أطلقنا في هذه المسئلة لفظ البعض والكل تبعاً لكثرة الاستعمال وان كان الاكثر من منعوا دخول الألف واللام عليهما وما يلتحق بالبعض في الاستثناء من العموم في بعض المواد لفظ الآن فانه لا يقبل التعدد فلا عموم فيه اذا قلنا ان الألف واللام فيه للحضور كما هو رأى الشيخ أبى حيان فان قلنا زائدة فليست بمناعن فيه في شيء * التاسعة يستثنى من الاداة المذكورة الألف واللام التى فى التى والذى وفروعها على القول الضعيف انها للتعريف فانه لا يطرقه الخلاف فى الألف واللام الداخلة على اسم الجنس بل الموصول الذى هو الذى والتى مقتضى للعموم وهو فى العموم أقوى من عموم الجمع العرف والقائل به أكثر من القائل بعموم الجمع ويشترط فيهما أن لا تكون عهدية ولا قصد بها مجرد الجنس ولا زائدة ولا عوضاً من مضاف اليه مصحوبها ان جوزناه ولاهى للبح الصفة ولا للقلبة وذ كرنا هذا الأخير وان كانت الاداة فيه عهدية على المشهور لان من الناس من قال انها غير عهدية * العاشرة تقرر أن الألف واللام للعموم عند عدم العهد وليست للعموم عند قرينة العهد لكن هل الأصل فيها العموم حتى يقوم دليل على خلافه أو الأصل أنها موضوعة للعهد حتى يقوم دليل على عدم ارادته فيه نظر وكلام الأصوليين فيه مضطرب ومن أخذ بظواهر عبارتهم حكى فى ذلك قولين ويظهر أثرهما فيما اذا لم تقم قرينة على ارادة عهد وشككنا فى أن العهد مراد أو لا هل نحمله على العموم أولاً والظاهر الأول فان قلت اذا كانت القرينة تصرف الى العهد وتمنع من الحمل على العموم فهل جعلتم العام بالألف واللام مصروفا الى العهد بقرينة السبب الخاص وقاتم ان العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ قلت تقدم الدب الخاص قرينة فى أنه مراد لا أن غيره ليس بمراد فنحن نعمل بهذه القرينة فنقول دلالة هذا العام على محل السبب قطعية ودلالته على غيره ظنية اذ ليس فى السبب ما يثبتها ولا ما ينفيها * الحادية عشرة ما كان دالا على الحقيقة كما ذكرنا ينبغى أن يعلم أن مدلوله الحقيقة لا بقيد ولا يقال هو موضوع للجمع أو الواحد أو التثنية قال الامام فى البرهان قال بعض من حوم على التحقيق ولم يرد مشرعه ان المصدر صالح للمجموع وهو فى حكم اللفظ المشترك بين مسميات فهو يصلح لاحادها على البدل وهو زلل وذوول عن مدرك الحق وذكر كلاما معناه أن المصدر موضوع للحقيقة لم يوضع لاستعماله فى الواحد أو الجمع أو التثنية على البدل ولم يلاحظ فيه شيء من الثلاثة ونقل عن سيبويه فى قول القائل ضربه ضرباً كثيراً ان كثيراً صفة والنصوص لا يشعر بالصفة ولو كان الموصوف يشعر بالصفة لاستغنى عنها وجرت مجرى التأكيد ص (واستفراق المفرد

(٤٣ - شروح التلخيص - أول) المراد الاشتمالية بحسب الوضع والنظر الى المدلول المطابق والاشتمالية فى المتالين المذكورين بالتزام لان الحكم على الكل يتلزم الحكم على كل واحد على أن الكلام فى الاستفراق المفرد أو بالجمع والفيد للاستفراق فى المتالين لفظ كل الواقع قبل المفرد وقبل

كان شموله للأفراد وتناوله لها أكثر من شمول المتنى والجمع الداخل عليهما أداة الاستفراق ومراده بالمفرد ما هو مفرد فى المعنى سواء كان مفردا فى اللفظ أيضا أولا كالجمع المحلى باللام الذى بطل فيه معنى الجمعية نحو لا تزوج النساء فان المراد واحدة من النساء والمراد بالجمع ما كان جمعا فى المعنى سواء كان جمعا فى اللفظ أيضا أولا نحو قوم ورهط واعترض بأن هذا منقوض بقولك لا يرفع هذا الحجر العظيم كل رجال فانه أشمل من قولك لا يرفعه كل رجل لانه يلزم من كونه لا يرفعه الجمع أنه لا يرفعه الواحد بخلاف العكس وبقولنا هذا الخبز يشبع كل رجال فانه أشمل من قولنا هذا الخبز يشبع كل رجل لانه يلزم من كونه يشبع الجمع أن يشبع الواحد بخلاف العكس فلا ينبغى أن يطلق القول بأن استفراق المفرد أشمل بل تارة يكون استفراقه أشمل وتارة يكون استفراقه غيره أشمل كما فى المتالين السابقين وأجيب بأن

أشمل من استغراق الجمع بدليل أنه لا يصدق لارجل في الدار في نفي الجنس إذا كان فيها رجل أو رجلان ويصدق لارجل في الدار

الجمع واعلم أن هذا إنما يراد على المصنف بناء على جعل قوله واستغراق المفرد أشمل قضية كلية كما هو المتبادر من كون موضوعها مصدرا مضافا وأعلى جعلها جزئية أي قديكون أشمل فلا يتوجه عليه شيء من ذلك (قوله سواء كان بحرف التعريف) أي سواء كان المفرد ملتبساً بحرف التعريف وهو ما نحن بصدده وقوله أو غيره كحرف النفي في النكرة ولا أجل هذا التعميم لم يقل المصنف واستغراق المفرد المحلى باللام (قوله يتناول كل واحد) أي سواء كان منفرداً أو من أجزاء التثنية أو الجمع فالحكم على الواحد يستغرق أحاد التثنية وأحاد الجمع وذلك لترك كل واحد منهما من أحاده (٣٣٨) وهي جزآن أو أجزاء هي أحاد المفرد التي استقل كل واحد منها بالحكم

بخلاف التثنية والجمع
فالتثنية تتناول كل اثنين
اثنين فلا يتسلط الحكم
عليه على جزئيهما وهو مدلول
المفرد والجمع يتناول كل
جماعة جماعة فلا يتسلط
الحكم عليه على جزئيهما
الذي هو المفرد وإيضاح
ذلك أنك إذا قلت لارجل
في الدار فقد نفيت الحقيقة
باعتبار تحققها في فرد سواء
كان الفرد منفرداً أو من
أجزاء التثنية أو من أجزاء
الجمع فلا يصح لك أن تقول
حينئذ بعد بل رجلان
أورجل وأما قولك لارجلين
أورجل في الدار فقد نفيت
الحقيقة باعتبار تحققها في
اثنين اثنين أو ثلاثة ثلاثة
وهذا لا ينافي وجودها في
فرد باعتبار التثنية أو فرد أو
فردين بالنظر للجمع فتحصل
من ذلك أن استغراق المفرد
يشمل كل واحد واحد
واستغراق التثنية يشمل كل
اثنين اثنين ولا ينافيه خروج
الواحد واستغراق الجمع

سواء كان بحرف التعريف أو غيره (أشمل) من استغراق التثنية والجمع بمعنى أنه يتناول كل واحد من الأفراد والتثنية إنما يتناول كل اثنين اثنين والجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة (بدليل صحة لارجل في الدار إذا كان فيها رجل أو رجلان دون لارجل) فإنه لا يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان

(أشمل) من استغراق التثنية والجمع في مدلولهما وذلك أن المفرد يتناول كل فرد فرد فيستغرق حكمه أحاد التثنية والجمع لترك كل واحد من أحادهما من جزأين أو أجزاء هي أحاد المفرد التي استقل كل واحد منها بالحكم بخلاف التثنية والجمع فالتثنية تتناول كل اثنين اثنين فلا يتسلط حكمه على جزئيهما وهو مدلول المفرد والجمع يتناول كل جماعة جماعة فلا يتناول حكمه جزء الذي هو مدلول المفرد وهذا يتحقق (بدليل صحة لارجل في الدار إذا كان فيها رجل أو رجلان) لأن النفي فيه إنما يتسلط على الجنس المفيد بكونه في ضمن جماعة من أفرادها فالتثنية للجنس من حيث الجمعية ولا ينافي ذلك بقاؤه من حيث الفردية فيصح النفي المذكور (دون لارجل) لأن النفي فيه يتسلط على الجنس في الجملة ولا يتحقق نفيه في الدار رجل أو رجلان وكذا يصح قولنا لارجلين إذا كان فيها واحد لثقل مقرر في الجمع ولا يخفى أن هذا إنما يظهر كل الظهور أن قلنا إن اسم الجنس النكرة موضوع للحقيقة وأما أن قلنا وضع للوحدة الشائعة فيقال فيه أيضاً أن النفي متسلط على الجنس في ضمن الوحدة فلا ينافي

أشمل بدليل صحة لارجل في الدار إذا كان فيها رجل أو رجلان) ش هذا الكلام هو الذي دعانا إلى تقديم تلك القواعد السابقة وهذه العبارة من المصنف سبقه إليها السكاكي والظاهر أنه أخذ ذلك من قول الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى كل آمن بالله وملائكته وكتبه وقرأ ابن عباس وكتابه يريد القرآن أو الجنس وعنه الكتاب أكثر من الكتب فإن قلت كيف يكون الواحد أكثر من الجمع قلت لأنه إذا أريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كما لم يخرج منه شيء. وأما الجمع فلا يدخل تحته إلا ما فيه الجنسية من المجموع اه قلت لاشك أن قولنا استغراق المفرد أشمل تارة يعني به أن المفرد دل على فرداً ثم لم يدل عليه الجمع وتارة يعني به أن مجموع جزئيات المفرد أكثر عدداً من مجموع جزئيات الجمع وتارة يعني به أن دلالة المفرد على الشمول أقوى من دلالة الجمع عليه إذا تقرر ذلك فنقول للمفرد والجمع أحوال الأول أن يكونا مثبتين فالقول بأن استغراق المفرد في هذه الحالة أشمل أن عني به أنه دل على فرد لم يدل عليه الجمع فليس بصحيح قطعاً لأن قولك جاء الرجال استوعب جميع أفراد الرجل فليس في قولك قام الرجل زيادة عليه وأما ما يتخيل من أن الأب والعم والذين جموع وهي أعم من العرب والعالم والذي فتر صحيح لأن الأعراب جميع للعرب

بمعنى

أنما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافيه خروج الواحد ولا الاثنين (قوله والتثنية

أنما يتناول كل اثنين اثنين) أي وهذا لا ينافي خروج الواحد (قوله والجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة) أي وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين وإنما كان استغراق الجمع يتناول كل جماعة جماعة لأن الاستغراق عبارة عن شمول أفراد مدلول اللفظ ومدلول صيغة الجمع جماعة وكذا يقال في التثنية (قوله بدليل صحة الخ) المراد بالصحة الصدق أي و بدليل صحة كل رجال جازي مع تخلف رجل أو رجلين دون كل رجل جاني

(قوله وهذا) أى ما ذكره

المصنف من أن استغراق
المفرد أشمل مسلم في النكرة
المنفية كما في المثال (قوله
فلا) أى فلا يسلم الشمول
(قوله بل الجمع العرف
بلام الاستغراق) نحو ان
المسلمين والمسلمات الآية
فان المراد كل فرد ونحو
والله يحب الحسنيين وعلم
آدم الاسماء كلها ونحو اني
أحب المسلمين الا يزيدان
المراد كل فرد لا كل جمع
والاقليل الا الجمع الفلاني
(قوله يتناول الخ) أى
وحينئذ فهو مساو للفرد في
الشمول فلا تصح دعوى
المصنف أشملية المفرد على
الجمع فيما اذا كان الجمع
معرفا بلام الاستغراق هذا
حاصل اعتراض الشارح
على المصنف وقد يجاب
بأن لام الجنس اذا دخلت
على جمع أبطلت منه معنى
الجمعية فصار مساو للمفرد
في الشمول فكلام المصنف
تبعا لعلماء المعاني على
تقدير ما ذاق بالجمع على
معناه الاصلى ولم يبطل منه
معنى الجمعية التي أقلها
ثلاثة أفراد بدخول أل
الجنسية عليه وكلام علماء
الاصول والنحو والتفسير
فيما اذا زال منه معنى
الجمعية بدخول لام التعريف
عليه فظهر لك من هذا أن
الخلاف الواقع في أن الجمع
آحاده أفراد أو مجموع والحق

وهذا في النكر المنفية مسلم وأما في المعرف باللام فلا بل الجمع المعرف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الافراد على ما ذكره أكثر أئمة الاصول والنحو ودل عليه الاستغراق وأشار اليه أئمة التفسير

ذلك بقاؤه في ضمن الجمعية والائتينية على حد ما تقر في تسلطه على الجنس في ضمن الجمعية والائتينية فان توجه النفي الى الخصوصية في الكل لم يناف ذلك بقاء الجنس في غير الخصوصية وان توجه الى الجنس في الكل لم يبق في خصوصية ما وكلا الاستعمالين موجود فيصح لارجل بالتنوين أى واحد اذا كان ثم اثنان أو جماعة ولا رجال ولا رجلان أى لا جماعة ولا اثنين اذا كان ثم واحد نعم استعمال المفرد في نفي الجنس أكثر من استعمال غيره ويتمحض المفرد في الجنس عند بقاءه مع لان ان سلم كون المفرد أكثر استغراقا فبما ذكر لان النفي في غير متسلط على الخصوصية فلا يلزم منه كون المفرد المعرف في الاثبات أكثر استغراقا من غيره فقد نص الأئمة على أن الجمع المحلى بعم الحكم فيه كل

بمعنى سكان البادية وعالمون والذين اما جمع لعاقول من مفرديهما أوهما اما جمع كذلك وان عني به أن مجموع جزئيات الرجل أكثر عددا من مجموع جزئيات الجمع انبنى ذلك على الخلاف السابق في أن الألف واللام هل يسلب الجمع مضاهو يصير أفرادا أحادا أولان قلنا نعم فليس في قام الرجال زيادة أفراد عن قام الرجل قطعا وان قلنا ان معنى الجمع باق فأفراد الجمع لاشك أنها أقل من افراد المفرد سواء قلنا دلالة الجمع على الآحاد بالمطابقة أم بالتضمن وهذا واضح في الافراد المنتهية لان قولك رأيت العبيد الذين لا يدوهم تسعة فيه أفراد العالم ثلاثة وقولك رأيت العبد الذي لا يبدأ أفراده تسعة ويظهر أثر ذلك فيما لو قال أعط الرجل درهما درهما فطلى هذا يعطى كل واحد درهما بخلاف أعط الرجال درهما درهما درهما فانه يعطى كل ثلاثة درهما وفي غير المنتهى الظاهر ان الامر كذلك لان المجموع أقل عددا من أفرادها بضرورة العقل وقد يتوقف في ذلك ويقال الاكثر والاقول أمر اضافي يتوقف على العدد ومالا ينتهى لا عدله فكيف تتعلق به الاكثرية والاقلية وهما اضافيان وان عني به أن دلالة المفرد على الشمول أقوى من دلالة الجمع عليه فصحيح ولا يستنكر أن يقال المفرد أشمل بمعنى أن شموله أقوى لان الزيادة التي يدل عليها أفعل التفضيل أعم من أن تكون في الكمية أو في المعنى ويشهد له التحقيق والنقل أما التحقيق فما قدمناه في القاعدة السابقة وأما النقل فقال الامام في البرهان هنا أمر ينبغي ان يتفطن له الناظر وهو ان لفظ التمر أخرى باستيعاب الجنس من التمور فان التمر يسترسل على الجنس لا بصيغة لفظه والتمور يرده الى تخييل الواحد ان ثم الاستغراق بعده بصيغة الجمع اه يريد كما ذكره شراح كلامه أن يطلق يطلق لفظ التمر بازاء المعنى الشامل للآحاد والتمور يلتفت فيه الى الواحدان فلا يحكم فيه على الحقيقة بل على أفرادها وهذا عين ما ذكرناه فيما سبق على بحث فيه قدمناه وقال الزمخشري في قوله تعالى قال رب انى وهن العظم منى وحد العظم لان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس قد أصابه الوهن ولو جمع لكان قصدا الى معنى آخر وهو أنه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها اه يريد أنه قصد الحكم على حقيقة العظم فان الحكم عليها يستلزم الحكم على أفرادها كما ذكرنا ولو جمع لقصد الحكم على الافراد أولا والأول أبلغ واليه يشير بقوله لان الواحد هو الدال على معنى الجنسية يريد أن الجمع لا يدل على الجنسية انما يدل على أفرادها حيث قصد الحكم على الافراد جمع اشارة الى اختلاف أنواعها أو غير ذلك واليه أشار الزمخشري في قوله في العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مسمى به أى لتسكون الاجناس التي تحته مقصودة ولم يقصده الجنس بل قصدت الافراد ويحتمل أن يريد الزمخشري ان الالف واللام في العظم جنسية لم يقصد بها الاستغراق بالكلية فلا تكون مما نحن فيه اذا قرر ذلك فقول ابن عباس رضى الله عنه في الكتاب أكثر من الكتب لم يثبت عنه ولو ثبت أمكن

الثاني هذا في الجمع المنكر وأما الجمع المرفع بلام الاستغراق فأحاده أو أدقولا واحدا واجب بمضمون بجواب آخر حاصله أن كلام المتن مخصوص بالنكرة المنفية بدليل قوله بدليل صحة الخ فالاعتراض مدفوع من أصله وعلى هذا فتعميم الشارح كلام المتن بقوله سواء كان بحرف التعريف أو غيره في حيز المفعول (قوله وقد أشبعنا الكلام في هذا المقام) أي بإيراد الأمثلة والشواهد الدالة على أن الجمع المرفع باللام مساو للمفرد في الاستغراق وإن كان بينهما فرق من حيث أن المفرد المستغرق لا يستثنى منه إلا الواحد فلا يجوز أن تقول الرجل يرفع هذا الحجر إلا الزيدين معا أو الأتلاتنكم معا أو أقوله تعالى إن الإنسان لني خسر إلا الذين آمنوا فمعدا إلا كل واحد من الذين آمنوا بخلاف الجمع المرفع بلام الاستغراق فيصحب استثناء الواحد والثني والجمع منه نحو لقيت العلماء إلا زيدا أو الأتلاتنك أو الأتلاتنك الزيدين. ذلك لأن الجمع المحلى باللام في مثل (٣٤٠) هذا الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف إليه كل فرد وغيره فمعنى لقيت العلماء

الزيد أو أي كل عالم وكل عالين وكل علماء أفاده عبد الحكيم قال العلامة اليعقوبي وأما حمل الجمع المرفع بلام الاستغراق في استغراقه على استغراق المفرد لانه ان حمل على استغراق أحاد المجموع الذي هو مقتضى أصل دلالة

لزم في مضمونه التكرار وأن لا يكون له أحاد متميزة لأن الثلاثة مثلا من أحاده فإذا زيد عليها واحد كانت أربعة وكان المجموع من أحاده فيدخل الاحد الاول في الثاني وإذا زيد واحد وكان خمسة لزم فيه دخول الأربعة فيتكرر فيه كل فرد مع مابعده إلى غير النهاية بل مجموع الأفراد حينئذ موجب لتكرار جميع ما قبله لانه جماعة يدل عليها الجمع حينئذ لا يتحقق للجمع أحاد فيها يجري العموم كما جرى في المفرد

وقد أشبعنا الكلام في هذا المقام في الشرح فليطالع ثمة

فرد وهو في ذلك أقوى من المفرد فاذا قيل لني أحب المسلمين إلا زيدا فالمراد كل فرد فرد لا كل جمع والاقيل في الاستثناء إلا الجمع القلاني وليست دلالة في ذلك أضعف من قولنا في أحب المسلم وقد صرح بذلك النحويون وأهل اللغة وصرح به أئمة التفسير في كل ما وقع في القرآن العزيز من هذا القبيل نحو أعلم غيب السموات والأرض وعلم آدم الأسماء وأدقلنا لللائكة والله يحب المحسنين وغير ذلك بما لا ينحصر وأما حمل الجمع في استغراقه على استغراق المفرد لانه ان حمل على استغراق أحاد المجموع الذي هو مقتضى أصل دلالة لزم في مضمونه التكرار وأن لا تكون له أحاد متميزة لأن الثلاثة مثلا من أحاده فإذا زيد عليها واحد كان أربعة وكان المجموع من أحاده فيدخل الأحاد الأول في الثاني وإذا زيد واحد وكان خمسة

تأويله على المعنى الثالث ويكون معنى كونه أكثر أن دلالة على الاستغراق أقوى كما سبق ولا يمنع أن يقال مال زيدا أكثر من مال عمرو إذا كان مال زيدا أكبر وأبرك وإن استويا في الكمية وإن امتنع ذلك حقيقة لم يمنع مجازا * الحالة الثانية أن يكون المفرد والجمع منفيين نكرتين مثل ما جاء في رجل وما جاء في رجال فاستغراق المفرد في مثله أشمل على كل من المعاني الثلاثة السابقة أما على أن المراد أنه يدل على مالم يدل عليه الجمع فلا ن ما جاء في رجل بنى الواحد وما جاء في رجال لا ينفى مجيء الواحد ولا الاثنين لأن مدلوله سواء كان مجموع الرجال أو رجل ورجل هو سلب العموم لا عموم السلب كما سيأتي تقريره في موضعه وإن أراد بكونه أشمل أن أفراد ما جاء رجل أكثر من أفراد ما جاء رجال فعلى ما سبق في حال الإثبات وإن أراد بكونه أشمل قوة دلالة المفرد على الاستغراق فكذلك لأن المقتضى لذلك في الإثبات هو الأفراد وكذلك هو في النفي * الثالثة أن يكونا منفيين معرفتين بالالف واللام فالمفرد أيضا أكثر استغراقا باعتبار قوة الدلالة وباعتبار كثرة أفراد على ما سبق فيه من البحث وأما دلالة على أكثر مما يدل عليه الجمع فينبني ذلك على أن أداة العموم تجعل أفراد الجمع أحادا أولا فإن قلنا إن معنى الجمع باق معها فالمفرد ينفى مالم ينفيه الجمع من الواحد والاثنين وإن قلنا أنها سلبية وصار للجنس استويا أو يتفرع عليه لو حلف لا يزوج النساء أو لا يشتري العبيد فن قال بنى معنى الجمع يقول لا يحنث إلا بثلاثة وهو مذهبا كما صرح به الرافعي في الطلاق محافظة على الجمع ولم ينظروا إلى كونه جمع كثرة حتى لا يحنث إلا بأحد عشر ولما منع أن يمنع الفرق بين لأ كالم الرجل ولا أكلم الرجال

إذا

فلذلك جعلت أحاده أحاد المفرد التي لا يدخل بعضها في بعض

انتهى كلامه وإيضاحه أن الثلاثة مثلا جماعة فتندرج في الجمع بنفسها لكونها من أحاده وجزء من الأربعة والخمسة وما فوقها التي هي من أحاد الجمع فتكون الثلاثة مندرجة في الجمع في ضمنها فالأمر إلى أن الثلاثة مندرجة تحت الجمع مرتين مرة من حيث أنها من أحاده ومرة من حيث أنها جزء من الأربعة والخمسة مثلا التي هي من أحاده فحمل الجمع المرفع في استغراقه على استغراق الجمع موجب للتكرار وأيضا السك من حيث هو كل جماعة فلو اعتبر في استغراق الجمع كل واحد واحد منها لكان تكرار أحادها لذلك ترى الأئمة يفسرون الجمع المستغرق إما بكل واحد واحد أو أيا ما بالمجموع من حيث هو مجموع

(قوله ولما كان ههنا) أى هذا الموضع وهو قوله واستغراق المفرد أشمل (٣٤١) وقوله مظنة اعتراض أى موضع

اعتراض مظنون وحاصله أنه ينبغي أن لا يجوز ادخال أداة الاستغراق على اسم الجنس المفرد لان الاسم لكونه فى مقابلة التثنية والجمع يدل بأفراده على وحدة معناه بمعنى أنه لا يكون آخر معه مثله وأداة الاستغراق الداخلة عليه تدل على تعدده وأن معه آخر مثله ويمتنع أن يكون الشئ الواحد واحدا متعددا فى حالة واحدة لتنافيها وحينئذ بطل كون المفرد مستغرقا فقول الشارح وهو أن افراد الاسم أى الاسم المفرد وقوله والاستغراق أى وذو الاستغراق وهو الاداة يدل على تعدده وقوله وهما أى الوحدة والتعدد متنافيان فالتنافى واقع بين المدلولين فقول المصنف ولاتنافى بين الاستغراق والغان جعل باقيا على ظاهره كان غير مناسب لانه جعل التنافى بين الاستغراق الذى هو مدلول حرف الاستغراق والافراد الذى هو الدال على الوحدة والأنسب أن يجعل التنافى اما بين الدالين وهما حرف الاستغراق الدال على التعدد والافراد الدال على الوحدة واما بين

ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو أن افراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق على تعدده وهما متنافيان أجاب عنه بقوله

لزم فيه دخول الأربعة في تكريره كل فرد مع ما بعده الى النهاية بل مجموع الافراد حينئذ بموجب لتكرير جميع ما قبله لانه جماعة يدل عليها الجمع حينئذ لا يتحقق للجمع اتحاد يجرى فيها العموم كما جرى فى المفرد فلذلك جعلت آحاده اتحاد المفرد التى لا يدخل بعضها فى بعض فافهمه ويردها ما أورده القرافى من أن الأعم اما أن يكون موضوعا لجميع الافراد حقيقة أو مجازا أو لبعضها أو لغيرها والقسمه حاضرة فان وضع للجميع كان كل فرد مدلول بالضمن وأنتم تقولون بالمطابقة وان وضع للبعض فلا عموم أولغيرها

اذا كانت الاداة فيهما استغرافية ويقول لا بحث فى واحد منهما الا بتكليم الجميع فانهما يقتضيان سلب العموم لا عموم السلب ويشهد له نص الامام الشافعى رضى الله عنه على أنه لو حلف لا يقرأ القرآن لا بحث الا بجميعة ولو حلف لا يقرأ قرآنا حث ببعضه بناء على أن القرآن اسم يقع على كله وبعضه فقد جعل القرآن بالألف واللام فى النفي للمجموع فلم يحثه الا بقراءة الجميع وان كان مفردا ويشهد لذلك قول أصحابنا لو حلف لا يشرب ماء البحر لم يحث الا بكما ولا يرد عليه قول أصحابنا لو حلف لا يتزوج النساء حث بثلاث ولو حلف لا يشرب المساء حث ببعضه لان العرف صرف هذه الألف واللام عن الاستغراق الى الجنسية ولم يصرف لا يشرب ماء البحر فان الاضافة أدل على العموم من الألف واللام كما صرح به الامام فخر الدين فى تفسيره فلم يقول العرف لمعارضتها بد وبعد أن انتهت هذه القاعدة على التحقيق فلترجع لمباراة المصنف فقوله استغراق المفرد أشمل الظاهر أنه يريد أن يدل على ما لا يدل عليه الجمع بدليل ما ذكره من الدليل وليس اطلاقه بصحيح كما سبق وقوله بدليل صحة لارجال اذا كان فيها رجلان انما يدل على أن استغراق النكرة المفردة فى النفي أبغ من استغراق الجمع النسكرفيه وكلامنا انما هو فى الألف واللام تنبيه * الألف واللام عند السكاكى على ما تعرفه من تأمل كلامه انما هى لتعريف العهد الذهبى خاصة وأما الجنسية والاستغرافية والعهدية عهدا خارجيا فكلاهما داخلة تحت العهد الذهبى والذى أُلجأ لذلك أنه أورد سؤالا حاصله أن قولهم الألف واللام لتعريف الحقيقة لا يجوز أن يراد به نفس الحقيقة إذ لو كان كذلك لكانت أسماء الأجناس من غير دخول الأداة عليها معارف لدلائلها على نفس الحقيقة ووضعها لذلك بالاجماع لا يقال ليست دالة على نفس الحقيقة قبل اللام بل دالة على الوحدة لان ذلك انصح فى نحو رجل وفرس لا يصح فى المصادر كأكل وضرب فانه ليس موضوعا لواحد من جنسه لكنها ليست معارف اجماعا ولو كانت معارف لكانت اللام تأكيدا ولا يجوز أن يراد بكونها لتعريف أن المراد بها الفرد المعين وهو العهد الخارجى أو غير المعين وهو العهد الذهبى إذ لو كان كذلك لم يبق فرق بين الجنسية والمهدية لان الجنسية هى التى يحضر معناها فى الذهن ولا يجوز أن يكون المراد الاستغراق لان حقيقة الاستغراق غير تعريف الحقيقة ولانه يلزم التناقض لدلالة الاستغراق على التعدد والاسم على الوحدة وذكر السؤال الذى سيأتى وأورد عليه قطب الدين منع الملازمة ومنع دليلها وهو قوله ان تعريف العهد ليس شيئا غير القصد الى الحاضر فى الذهن فان فرقا ظاهرا بين القصد الى شخص من افراد الحقيقة حاضرة فى الذهن والقصد الى الحقيقة من حيث هى هى واعتراض عليه بأن الحقيقة اذا أخذت حاضرة فى الذهن تكون فردا من افراد الحقيقة المطلقة والمراد بتعريف العهد ليس فردا حاصلا فى الذهن بل أعم من ذلك وفى الاعتراض نظر والخطب يسير لان ذلك يرجع الى اصطلاحين لا مشاحة فيهما قال المصنف فى الايضاح فالحاصل أن المراد باسم الجنس المعروف باللام إما نفس الحقيقة لاما يصدق عليه من الأفراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم

المدلولين وهما الاستغراق والوحدة قيل هذا الاعتراض انما يظهر على القول بأن اسم

ولاتنافي بين الاستغراق وإفراد اسم الجنس لان الحرف انما يدخل عليه مجردا عن الدلالة على الوحدة والتعدد

الجنس موضوع للفرد المنتشر أما على القول بأنه موضوع للماهية فلا يظهر لانه لاتنافي بين الماهية والتعدد لانها كما تتحقق في ضمن الفرد تتحقق في ضمن الجماعة وعبرة ابن يعقوب قوله ولا تنافي الخ دفع لبحت يرد وهو أن افراد الاسم يدل على وحدة معناه لان اسم الجنس النكرة ان قلنا بوضعه لفرد الشائع فدلالته على الوحدة ظاهرة وان قلنا بوضعه للمجموعة فالنقض مناهما تتحقق به وأقله ما يتبادر من الاستعمال وهو فرد واحد فكان افراد الاسم مقتضيا للوحدة على كلا المذهبين والاستغراق ينافي ذلك اه وانما كان الفرض منها ما تتحقق به لان أكثر الأحكام المستعملة في اللغة والصرف جارية على الماهيات من حيث انها في ضمن فرد لا عليها من حيث هي (قوله لان الحرف الخ) حاصل ما ذكره جوابان أولهما بتسليم أن الوحدة تنافي التعدد وثانيهما منع تنافيهما وحاصل الثاني أنا لانسلم أن الوحدة تنافي التعدد لان معنى الوحدة (٣٤٢) عدم اعتبار اجتماع أمرا آخر معه والفرد الداخلة عليه أداة الاستغراق معناه كل فرد

فرد بدلا عن الآخر بحيث

لا يخرج فرد من الافراد

التي يصدق عليها اللفظ

حقيقة أو عرفا وهذا لا ينافي

الوحدة لاتصاف كل فرد

بها إذ كل فرد لم يتصرف فيه ضم

شيء آخر معه وليس معنى

الفرد الداخلة عليه أداة

الاستغراق مجموع الافراد

حتى يحصل التنافي لان

مجموع الافراد كل فرد مع

اجتماعه مع آخر وهذا

ينافي الوحدة وهي عدم

اجتماع أمر آخر معه

وحاصل الجواب الأول

سلمنا التنافي بينهما لكن

أداة الاستغراق المفيدة

للتعدد انما تدخل عليه بعد

مجريده عن الوحدة كما

أن علامة التثنية والجمع

انما تدخل عليه بعد تجريده

عن الوحدة وهذا الجواب

(ولاتنافي بين الاستغراق وإفراد الاسم لان الحرف) الدال على الاستغراق كحرف التنفي ولام التعريف

(انما يدخل عليه) أي على الاسم المفرد حال كونه (مجردا عن) الدلالة على (معنى الوحدة)

فالدلالة التزامية وأتم لاتقولون بها فخرجت دلالة العام عن جميع الدلالات وجوابه مذكور في غير هذا المحل نعم يفارق الجمع المفرد اذا نزل كل منهما عن درجة العموم بأن المفرد ينتهي في ذلك التنزل الى الواحد والجمع ينتهي به الى الجمع وقوله (ولاتنافي بين الاستغراق وإفراد الاسم لان الحرف انما يدخل عليه مجردا عن معنى الوحدة) دفع لبحت يرد وهو افراد الاسم يدل على وحدة معناه لان اسم الجنس النكرة ان قلنا بوضعه للوحدة الشائعة فدلالته على الوحدة ظاهرة وان قلنا بوضعه للمجموعة فالحقيقة مفردة والفرض منها ما تتحقق به وأقل ما يتبادر مما يستعمل فيه فرد واحد فكان افراد الاسم مقتضيا للوحدة على كلا المذهبين والاستغراق ينافي ذلك فأجاب بأن لاتنافي لان الحرف الدال على الاستغراق سواء كان حرف تعريف أو غيره انما يدخل على الاسم مجردا عن معنى الوحدة التي وضع لها أو التي اقتضاها ما يتبادر في أصل استعماله على ما بينا كما أنه مجرد عن معنى الكثرة فجاء الحرف مفيدا مع الاسم للاستغراق

الجنس كأسماء وإما فرد معين وهو العهد الخارجي ونحوه العلم الخاص كزيد وإما فرد غير معين وهو العهد الذهني ونحوه النكرة كرجل وإما كل الافراد وهو الاستغراق ونحوه لفظ كل مضافا الى النكرة كقولنا كل رجل وقد شكك السكاكي على تعريف الحقيقة والاستغراق بما خرج الجواب عنه ما ذكرنا اه قال السكاكي ولم يخرج الجواب عن شك السكاكي بما ذكره ولا أدري كيف خرج منه جواب شكه (قلت) لانه فرق بين العهد الذهني والجنسي كما فعل قطب الدين فكيف يظهر له جواب قطب الدين ولم يظهر له جواب الايضاح والأول داخل في الثاني ص (ولاتنافي بين الاستغراق وإفراد الاسم لان الحرف انما يدخل عليه مجردا عن معنى الوحدة) ش هذا جواب عن سؤال مقدر أورده السكاكي وهو أن افراد الاسم ينافي أن تكون الأداة الداخلة عليه للاستغراق لان الافراد يدل على الوحدة والاستغراق على التعدد فأجاب بأن الحرف انما يدخل عليه أي عند ارادة الاستغراق مجردا عن الوحدة والتعدد

مبنى على أن مدلول الاسم المفرد الوحدة بمعنى اعتبار عدم أمرا آخر معه وهو الظاهر لانه في مقابلة التثنية والمجموع فكما

ص اعتبر فيهما أن يكون آخر معه كذلك يعتبر في المفرد أن لا يكون آخر معه وأما الجواب السابق فبني على أن الوحدة بمعنى عدم اعتبار

أمرا آخر معه لانها اعتبار عدم أمرا آخر مثله معه واذا علمت ما ذكرناه ظهر لك أن الاولى للمصنف تقديم الجواب الثاني على الأول لان

الأول بالتسليم والثاني بالمنع والشأن عند المناظرة تقديم المنع على التسليم قررره شيخنا العدوي (قوله مجردا عن الدلالة على معنى

الوحدة) أي فيصير محتتملا للوحدة والتعدد لانه قصد به الجنس وبدخول حرف الاستغراق تعين للتعدد ثم ان تجرده عن الدلالة على

الوحدة بسبب عدم ارادة تلك الدلالة وبهذا اندفع ما يقال ان دلالة المفرد على وحدة معناه بحسب الوضع اذ قلنا بوضعه للفرد المنتشر

فاتنقال ذهن عن الفرد الى الوحدة ضروري بالنسبة للامام بالوضع فمعنى تجرید المفرد عن الدلالة على معنى الوحدة مع أنه يدل عليها بالوضع

كذا أجاب شيخنا العدوي وأجاب الفري بأن في كلام المصنف حذف مضاف أي مجردا عن اعتبار الدلالة على الوحدة ولا يلزم من عدم

ولانه بمعنى كل الافرادى لا كل المجموعى أى معنى قولنا الرجل كل فرد من أفراد الرجال لا مجموع الرجال ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع وللحفاظه على التثنية كل بين الصفة والوصف أيضا فالخاص أن المراد باسم الجنس المرفع باللام امانفس الحقيقة لا ما يصدق عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كأسماء واما فرد معين وهو المهد الخارجى ونحوه العلم الخاص كزيد واما فرد غير معين وهو المهد الذهنى ونحوه النكرة كرجل واما كل الافراد وهو الاستغراق ونحوه لفظ كل. ضاقت الى النكرة كقولنا كل رجل وقد شكك السكاكى على تعريف الحقيقة والاستغراق بما خرج الجواب عنه مما ذكرنا ثم اختار بناء على ما حكاه عن بعض أئمة أصول الفقه من كون اللام موضوعة لتعريف المهد لا غير أن المراد بتعريف الحقيقة تنزيلها منزلة المهد وبوجه من الوجوه الخطائية إما لكون الشيء حاضرا فى الذهن لكونه محتاجا اليه على طريق التحقيق أو لتكم أولانه عظيم الخطر معقود به الهمم على أحد الطريقين واما لانه لا يغيب عن الحس على أحد الطريقين لو كان معهودا وقال الحقيقة من حيث هي لا واحدة ولا متعددة لتحققها مع الوحدة تارة ومع التعدد أخرى وان كانت لا تنفك فى الوجود عن أحدهما (٣٤٣) فهي صالحة للتوحد والتكثف كون

الحكم استغراقا أو غير استغراق الى مقتضى المقام فاذا كان خطايا مثل المؤمن غريم والفاجر خب لثم حمل العرف باللام مفردا كان أوجما على الاستغراق بطله ايهام أن القصدي فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد التساوين واذا كان استدلاليا حمل على أقل ما يحتمل وهو الواحد فى المفرد والثلاثة فى الجمع

اعتبارها الخلو عنها لان اللفظ يدل عليها بالوضع (قوله وامتناع وصفه بنعت الجمع) أى بحيث يقال جاء فى الرجل العالمون والرجل الطوال وهذا جواب عما يقال حيث جرد

وامتناع وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التثنية كل اللفظى (ولانه) أى المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق (بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) عند الجمهور

ولا يخفى لزوم المجاز على القول بأن النكرة موضوعة لمعنى الوحدة دون الآخر ولا يخفى أيضا لزوم استعمال المفرد فيما يستعمل فيه الجمع حينئذ وهو جميع الافراد ولهذا قيل ان عدم وصفه بنعت الجمع للشاكلة اللفظية وهذا مما ينفع فى وجه الفرق بين المفرد والجمع تأمله ثم أشار الى تعليل آخر يندفع به البحث أيضا فقال (ولانه) أى المفرد العام بدخول الحرف (بمعنى كل فرد لا) بمعنى (مجموع الافراد) اذ لا مانع من أن يعتبر فى اللفظ عموم مع الاشعار باستقلال وحدة كل فرد عند اللفظ بالحكم اذ ليس المراد به أن معناه فرد واحد لا غير بل مطلق الفرد الواحد كان مع غيره أم لا فاذا جاء حرف العموم أفاد مع اللفظ أن مدلوله المحكوم عليه ذلك الفرد مع ذلك الفرد ومع ذلك الفرد الى آخرها لا مجموعها من غير اشعار بالوحدة التى كانت فى الأصل (ولهذا) أى ولاجل أن معناه كل فرد لا مجموع الافراد (امتنع وصفه) أى المفرد العام (بنعت الجمع) عند الجمهور وان حكاها 'خفش فى الدينار الصفر والدرهم البيض وذلك لان نعت الجمع انما هو لا مجموع للمفرد لانه لا ينافى مع ذلك الفرد ولا ينافى مع ذلك الفرد

ص (ولانه بمعنى كل فرد لا كل الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) ش هذا جواب ثان وهو أن الافراد والتعميم ليس بينهما تناف لان معنى الافراد باق وأداة العموم تتبع أشخاص ذلك المفرد واستوعبتها لان مدلولها كل رجل لا كل الافراد أى لا مجموعها لان دلالة العموم كلية لا كل ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع فلا يصح أن تقول الرجل العاقلون وفيما قاله نظر فقد سمع من كلامهم أهلكت الناس الدينار الحمر والدرهم البيض وجوزه ابن مالك وغيره ولا يشهد له قوله تعالى أو أطفلك الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا دلالة فيه لان الطفل يستعمل بأصل الوضع للجمع كما سبق بل لو كانت الألف

عن معنى الوحدة ومحبته حرف الاستغراق دل على متعدد وحيث دل على متعدد فقتضاه أنه يجوز وصفه بوصف الجمع مع أنه ممنوع وحاصل الجواب أن النحاة انما منعوا من ذلك الوصف للمحافظة على الشاكلة اللفظية وفى هذا الجواب نظر لان ذلك الاسم مفرد فى اللفظ وجمع فى المعنى وما هو كذلك يجوز فيه مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى بل مراعاة المعنى أولى بمقتضى القياس ومنه قوله تعالى أو أطفلك الذين لم يظهروا على عورات النساء فالمحافظة على التثنية كل اللفظى لان تنفيذ الامتناع المذكور فالأولى للشارح أن يقول وعدم اطراد وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التثنية كل اللفظى والمراد بعدم اطراد عدم الكثرة وان كان الوصف بالذكور قياسيا كما مر (قوله ولانه) الأولى أن يقول أولانه بأولى لاحد الشيتين لانه جواب ثان أى اما أن يجاب بالاول للمقتضى سلب الوحدة أو بهذا الثانى للمقتضى بقاءها (قوله بمعنى كل فرد) أى وكل فرد لا ينافى الوحدة التى هي عدم اعتبار ضم شئ لذلك الفرد بل هو متصف بها ولا يتأتى التنافى الا لو كان معنى المفرد الداخلة عليه أداة الاستغراق مجموع الافراد لا باعتبار ضم شئ للفرد وهو فرد ثان وثالث فالخاص أنه لا ينافى الوحدة لا مجموع الافراد دون كل فرد لا نصفها (قوله ولهذا) أى ولاجل كون المفرد الداخل عليه أداة الاستغراق معناه كل فرد امتنع وصفه بنعت الجمع بأن يحمل الجمع نعتا له

* وان كان بالاضافة فالامانه ليس للتسكك الى احضاره في ذهن السامع طريق أخصر منها كقوله
هوأي مع الركب اليمانيين مصعد * جنب وجانبى بمكة موثق

(قوله وان حكاه الأخفش) عن بعضهم في قوله أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض نظرا لكون آل للجنس ومدخولها يصدق
بالجمع لتحققه (قوله لانها) أى (٣٤٤) الاضافة بمعنى المرف بها أخصر طريق ظاهره أنها أخصر طرق التعريف

وان حكاه الأخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض (وبالاضافة) أى تعريف المسند اليه بالاضافة
الى شئ من المعارف (لانها) أى الاضافة (أخصر طريق) الى احضاره في ذهن السامع (نحو هوأي)
تقرر بهذا الجواب وقد علم منافاته لما قبله لاقضائه بقاء معنى الوحدة واقتضاء الأول سلبها فكان
الأولى أن يقول أولانه الخ بأوالتى هي لاحد الشئيين ثم يرد أن يقال ان الدلالة على ما ذكرنا تكون
بعد الوضع له حقيقة أو مجاز ضرورة انتفائها عند اتقاء الوضع حينئذ ان وضع الرجل مثلا حيث يقصد
عمومه أو لارجل لكل فرد على المعية عاد الى المجموع كوضع الجمع وان وضع على البدلية كما قيل فلا
وجه له اذ لا عموم حينئذ وان وضع لغير ذلك فلم يفهم حتى يحكم عليه فبطالت الحيلة في بقاء معنى الوحدة
المانع من الوصف بنعت الجمع والتأنيس لذلك بأن المعنى هذا الفرد وذلك الفرد الى آخرها لاحاصل له
لان هذه ألفاظ لمعان متعددة وكلامنا في دلالة لفظ واحد على تلك المعاني فتأمل في هذا المقام
(وبالاضافة) أى تعريف المسند اليه بالاضافة الى بعض المعارف وقد علم أن مرتبة المضاف هي مرتبة
ماضيف اليه يكون (لانها) أى الاضافة (أخصر طريق) يمكن احضاره به في ذهن السامع
والاختصار يناسب المقام (نحو هوأي)

وليس كذلك اذ لا تظهر
الأخصرية الا بالنسبة
للموصول وأما العلم والضمير
واسم الاشارة والمعرف
باللام فالامر بالعكس
وأجيب بأن المراد انها
أخصر الطرق في احضار
المسند اليه في ذهن السامع
ملتبس بالوصف الذى قصده
التسكك لاحضاره في ذهن
السامع من حيث ذاته
ألا ترى أن قصد التسكك
في البيت المذكور احضاره
بوصف كونه مهويا لا جمل
افادة زيادة التحسر ولو قال
الذى أهواه أو من أهواه
أو الذى يميل اليه قلبي مع
الركب اليمانيين الخ لكان
طريقا مفيدا لمقصود
التسكك الا أنه ليس أخصر
من الاضافة ولو اتى به اسم
اشارة أو ضميرا بأن قيل
هذا مثلا أو هي مع الركب
اليمانيين الخ لا يفيد غرض
التسكك اذ لا يعلم كونها
محبوبة أم لا ولو قيل هند
مهويتى أو محبوبتى كان
غير أخصر وان كان مفيدا
لفرض التسكك ولو اتى به
معرفا باللام لم يفد غرضه
الابواسطة الجار والمجرور

واللام فيه وقلنا باحد الاحتمالين السابقين وهو أن اسم الجنس اذا كان نسكرة وأريد به المطلق لا يدل
على الوحدة فيمكن أن يقال يجوز رعاية معناه فيجمع باعتبار ما تمت تلك الحقيقة من الافراد وهذا
المعنى أظهر في قولهم أهلك الناس الدينار الحر بما قاله ابن مالك من كون الاداة فيه للاستغراق وقد
بسط القول على ذلك في مسألة الحقائق الشرعية في شرح المختصر وعلم أن الجواب الثاني في كلام
المصنف أولى من الأول لان الأول يقتضى أن الاداة دخلت على الحقيقة فاستغرقتها وهي حقيقة
واحدة لا تعدد فيها والعموم شأنه الافراد المتعددة والجواب الأول يقتضى أن مدلول العام الحقيقة
والثاني يقتضى أن مدلوله الافراد وهو الحق ويجوز أن يكون قوله ولانه بمعنى كل فرد جوابا عن سؤال
مقدر كأنه يقول لو كانت الاداة تفيد العموم لصح الوصف بالجمع فأجاب بأنها للتفصيل * تنبيه *
تلخص أن الألف واللام على أقسام أحدها جنسية فقط كقولك الرجل خير من المرأة أى حقيقة
الرجولية خير من حقيقة الأنوثة الثاني عهدية عهدا خارجيا كالرجل لمعين الثالث عهدية ذهنا
ونعنى بالخارجى ما كان السامع يعرفه وبالذهنى ما انفرد للتسكك بمعرفته والا فالعهد لا يكون الا في
الذهن الرابع عهدية جنسية كقولك أكرم الرجل تريد جنس الحجازى في جواب من قال حضر
حجازى الخامس كذلك وهو معدود ذهنى لا خارجى كالتمثال المذكور حيث لم يكن في جواب السادس
استغراقية جنسية مثل ان الرجل الجاهل خير من المرأة السابع استغراقية جنسية عهدية كالتمثال
المذكور مراد به الحجازى الثامن كذلك والمعهود ذهنى التاسع جنسية ولكن ير يدجملة ذلك الجنس
لا باعتبار العموم بل يكون المدلول الحقيقة كلها وهو بمعنى العموم المجموعى وينبغى أن يجعل منه
قوله تعالى عالم الغيب والشهادة ينفيد علم الافراد والمجموع معا فان المجموع في الاثبات يستلزم
الافراد فلذلك قلنا ان جزم المصنف بأن الاداة فيه استغراقية فيه بحث ص (وبالاضافة الخ)

نحو المحبوبى وفيه طول بالنسبة للمضاف (قوله نحو هوأي) أى نحو قول جعفر بن علية الحارثى وهو مسجون حين قتل واحدا
من بنى عقيل بمكة فسجن بها ثم انه كان يومئذ في مكة ركب من اليمن وفيه محبوبته ثم ان الركب عزم على الرحيل فأشدها وبعده
عجبت لمسراها وأنى نخلصت * الى وباب الدجن دونى مفاق ألت خيت ثم قامت فودعت * فلما تولت كادت النفس تزهرق

وإما لاغنائها عن تفصيل متعذر أو مرجوح لجهة كقوله بنومطر يوم اللقاء كأنهم * أسود لها في خيل خفان أشبل وقوله قومي هم قتلوا أميم أخي * فإذا رميت يصبني سهمي وإما لتضمنها تعظيما

فلا تحسبي أنني تخشعت بعدكم * لشيء ولا أتي من الموت أفرق ولا أن قلبي يزدهيه وعيدهم * ولا أنني بالمشي في القيد أخرج ولكن عرتني من هواك ضمانة * كما كنت أتي منك إذا أنا مطلق (قوله أي مهوي) ثلاث يا أت الأوليان من نفس السكامة والأولى (٣٤٥) منها ما بدل من واو مفعول إذا أصله هو وي

اجتمعت الواو والياء وسبقت احداها بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء والثانية لام السكامة والياء الاخيرة ياء للتكامل أضيف إليها الاسم بعد الاعلال السابق (قوله ونحو ذلك) أي مكن أهواء أو الذي يميل إليه قلبي (قوله والاختصار مطلوب) أشار بهذا إلى أن احضاره في ذهن السامع بأخصر طريق إنما يقتضي تعريفه بالاضافة إذا كان الاختصار مطلوباً وإلا فلا يقتضيه (قوله وفرط السامة) أي شدتها وهو عطف على معالول (قوله على الرحيل) أي عازم على الرحيل (قوله مع الركب) اسم جمع راكب (قوله اليمانيين) جمع يمان بمعنى معنى وأصل يمان يمانى أعلل اعلال قاض ويماني مخفف بمعنى بياء مشددة نسبة لليمن

أي مهوي وهذا أخصر من الذي أهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السامة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل (مع الركب اليمانيين مصعد) أي مبعد ذاهب في الأرض وتامه * جنيب وجناني بمكة موثق * الجنيب الجنوب المستنبح والجنان الشخص والموثق القيد ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر (أو لتضمنها) أي الاضافة (تعظيما

أي مهوي ومعلوم أن هذا أخصر ما يمكن في المقام في احضار المسند اليه كالذي أهواه أو محبوب أهواه أو نحو ذلك والاختصار في هذا المقام مطلوب لضيق الصدر وفرط الضجر والسامة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل متوجه لزيادة البعد الموجب لتعذر الوصال (مع الركب اليمانيين مصعد) أي مبعد ذاهب في الأرض يقال أصعد ذهاب في الأرض وأبعد فيها قل الله تعالى اذ تصعدون ولاتلون على أحد وتام هذا البيت قوله جنيب وجناني بمكة موثق * والجنيب الجنوب المستنبح والجنان الجسم والشخص والموثق هو القيد بوثاق من قيد أو غيره ولفظ البيت خبر والغرض منه التحسر والتحزن واظهار الأسف (أو لتضمنها) أي الاضافة (تعظيما

ش التعريف بالاضافة يكون لأحد أسباب * الاول أن لا يكون لاحضاره في الذهن طريق أخصر من الاضافة وينبغي أن يقيد بما إذا كان انقام مقام اختصار كما صنع في المفتاح كقول جعفر بن عتبة حين حبس بمكة

هو أي مع الركب اليمانيين مصعد * جنيب وجناني بمكة موثق فانه لا طريق أخصر من ذلك وإنما جعل هذا مقام اختصار لان حال المحبوس حال ضيق وبعد هذا البيت عجبت لسراها وأني تخلصت * إلى وباب السجن دوني مغلق وأورد عليه أن التعجب منصب على قوله وأني تخلصت فيلزم أن يكون معمولاً لقوله عجبت ولا يصح فإن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وأجيب بأن الاستفهام ضمن معنى التعجب فلا حاجة لجعله معمولاً لعجبت * الثاني أن يتضمن التعظيم لشأن المضاف إليه أو المضاف أو غيرها فمضاف كقولك عبد الخليفة قادم فأكرمه ومنه أعني ما يتضمن تعظيم المضاف وإن لم يكن مسنداً إليه لا تدعني إلا بيا عبداً * فانه أشرف أسمائي

وقوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان والمضاف إليه كقولك عبدى فعل كذا تريد تعظيم شأن نفسك بأنك ذو عبد وتعظيم شأن غيرها كقولك عبد السلطان عند فلان تريد بالاضافة الاولى

(٤٤) - شروح التلخيص - أول - حذفت احدى الياءين تخفيفاً وعوض عنها الالف المتوسطة ثم حذفت الياء الثانية لاعلاله اعلال قاض كما مر (قوله مصعد) بكسر العين خبر هو أي وهو مأخوذ من أصعد في الأرض مضى فيها فالعلة محذوفة بقرينة المقام وقوله أي مبعد بكسر العين مأخوذ من أبعد اللازم بمعنى بعد أي انه بعيد الاسفار فهو بيان للمعنى المراد وقراءته بفتح العين اسم مفعول من أبعد المتعدي أي أبعد الغير يبعدها مقام المدح خصوصاً وقد وصفه بأنه مجنوب ومستنبح تأمل (قوله ذاهب في الأرض) بيان لاصل المعنى (قوله المستنبح) أي الذي يتبعه قومه ويقدمونه أمامهم وهو كناية عن كون تلك المحبوبة لا يمكن انفلاتها عن الركب وتأتي إليه وقوله ومعناه تأسف وتحسر أي على بعد الحبيبة

لشأن المضاف اليه كقولك عدي - حضر فته ظم شأنك أو شأن المضاف كقولك عبد الخليفة ركب فته ظم شأن العبد أو لشأن غيرها كقولك عبد السلطان عند فلان فته ظم شأن فلان أو تحقيرا نحو ولد الحجام - حضر وإلا اعتبار آخر مناسب

(قوله لشأن المضاف اليه) أي تعظما لشأن المضاف اليه الذي أضيف له المسند اليه وإنما قدمه على المضاف مع أنه مؤخر في اللفظ نظرا لتقدمه في الاعتبار لأنه منسوب اليه فهو (٣٤٦) أشرف بخلاف المضاف فإنه وإن كان مقدما في اللفظ لكنه مؤخر في الاعتبار

لشأن المضاف اليه أو المضاف أو غيرها كقولك) في تعظيم المضاف اليه (عدي حضر) تعظما لك بأن لك عبدا (و) في تعظيم المضاف (عبد الخليفة ركب) تعظما للعبد بأنه عبد الخليفة (و) في تعظيم غير المضاف والمضاف اليه (عبد السلطان عدي) تعظما للتكلم بأن عبد السلطان عنده وهو غير المسند اليه المضاف وغير ما أضيف اليه المسند اليه وهذا معنى قوله أو غيرها (أو) لتضمنها (تحقيرا) للمضاف (نحو ولد الحجام حاضر) أو المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر أو غيرها نحو ولد الحجام جليس زيد أو لا غناؤها عن تفصيل متعذر

لأنه منسوب واعترض على المصنف بأن هذا التضمن قد يوجد في غير صورة الاضافة كإني قولك الذي هو عبد السلطان عدي أو الذي هو عدي أو عبد الخليفة حضر فالوجه أن الاضافة لا ترجح على غيرها بإفادة التضمن المذكور إلا بانضمام الاختصار اليها كذا قيل وفيه أنه تقدم أنه لا يشترط في التسمية أن تكون مختصة بالطريق المؤدية لها ولأن تكون بها أولى بليكني مجرد المناسبة بينهما وإن كانت تلك التسمية يمكن تأديتها بطريق آخر فتأمل (قوله وفي تعظيم المضاف) أي الذي هو مسند اليه (قوله تعظما للتكلم بأن عبد السلطان عنده) أي وفيه تعظيم للمضاف أيضا لكنه غير مقصود ولا ملاحظ (قوله وهذا معنى الخ) جواب عما يقال إن هذا لا يخرج عن تعظيم المضاف اليه لأن التكلم مدلول الياء المضاف اليها عند فهو مضاف اليه وحاصل

لشأن المضاف اليه أو (لشأن المضاف أو) لشأن (غيرها) أي غير المضاف اليه والمضاف (كقولك) في تعظيم المضاف اليه (عدي حضر) في اضافة العبد الى الياء تعظيم التكلم نفسه بأن له عبدا (و) كقولك تعظيم المضاف (عبد الخليفة ركب) في اضافة العبد الى الخليفة تعظيم العبد بأنه عبد الخليفة فإن العبد يزهر ويشرف بقدر مولاه (و) كقولك في تعظيم غير المضاف والمضاف اليه (عبد السلطان عدي) في الاخبار بعندية عبد السلطان تعظيم للتكلم أن العبد المضاف الى السلطان لديه وباء التكلم هنا ولو كانت مضافا اليها لكنها ليست مضافا اليها المسند اليه مع أن المضاف اليها مأوجب لها التعظيم إلا بالمظروف الذي هو المسند اليه المضاف للسلطان وكون ما ثبت له التعظيم ليس مسندا اليه مضافا ولا مضافا اليه المسند اليه هو المراد بقوله أو غيرها ولا يريد غير المسند المضاف اليه في الجملة بل بقيد كونه المضاف منهم مسندا اليه كما بينا (أو لتضمنه تحقيرا) إمالة مضاف الذي هو المسند اليه (نحو ولد الحجام حاضر) تحقير اللول الذي هو مسند اليه بأنه ولد الحجام وأما المضاف اليه فهو ميم زيد حاضر تحقيرا لزيد بأن له ميمنا وإما لغيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد تحقيرا لزيد أن جليسه ولد الحجام وليس مسندا اليه مضافا ولا مضافا اليه المسند اليه وقد يعرف المسند اليه بالاضافة لا غناؤها عن تفصيل متعذر نحو اتفق أهل الحق على كذا لتعذر تسمية جميع أهل الحق أو عن تفصيل متعذر نحو أهل

تعظيم فلان المذكور في الاضافة الثانية وهذا المثال قصد بالاضافة فيه تعظيم المضاف اليه في الاضافة والاحسن أن يمثل بعبد السلطان زار فلانا * والثالث أن يراد بها التحقير كقولك عبد الحجام حضر هذا ما ذكره في الكتاب وفي الايضاح ذكر بعد الطريق الأول قوله وإلا غناؤها عن تفصيل متعذر أو مرجوح كقوله بنو مطر يوم اللقاء كأنهم * أسود لها في غيل خفان أشبل وقوله قوي هم قتلوا أميم أخي * فإذا رميت يصيبني سهمي فإنه لو عددهم لاطال ومنه

أولاد جفنة حول قبر أبيهم * قبر ابن مارية الكريم المفضل وهذا تركه المصنف لأنه داخل في قوله أخصر طريق زاد السكاكي أنه يكون حيث لا يكون لا حضاري ذهن السامع طريق سواها أصلا كقولك غلام زيد لمن لا يعرف غير ذلك (١) لكن الاضافة أخصر ولعله

الجواب أن المراد بالغير في كلام المصنف غير المسند اليه المضاف وغير ما أضيف اليه المسند اليه وهذا لا ينافي كونه مضافا اليه لكن غير ذلك وليس المراد بقوله أو غيرها غير المضاف اليه مطلقا وغير المضاف مطلقا حتى يراد أن ما ذكره من المثال الثاني ليس غيرهما بل منهما (قوله أو تحقيرا للمضاف) أي الذي هو مسند اليه وقوله أو المضاف اليه أي الذي أضيف اليه المسند اليه لأن الكلام فيه

(١) لكن الاضافة أخصر هكذا في الاصل وانظر ما معنى الاستدراك ولعل في العبارة سقطا وتحريفها وحررتي مصححه

(قوله نحو اتفق أهل الحق) أى فانه يتعذر تعداد كل من كان على الحق كما أنه يتعسر تعداد أهل البلد في المثال بعده (قوله أولانه) أى الحال والشأن (قوله مثل تقديم البعض) أى المؤدى ذلك الى منافسة وحقد أو نحوهما (قوله الى غير ذلك من الاعتبارات) كما لو كان المقصود التصريح بالذم والاهانة للسند اليه نحو علماء البلد فعلوا كذا من الأمور القبيحة فان في هذا نصري يحابدهم بخلاف لو قيل فلان وفلان فعلوا كذا من الأمور القبيحة فانه عند النصري يحاسبهم العلم لم يكن هناك نصري يحاسبهم واللوم عليهم لان الموجب للوم والذم وصفهم بالعلم وهو لا يتأتى الا بالاضافة وكاغناء الاضافة عن تفصيل تركه أولى لجهة كدكون التفصيل يقتضى ذمًا واهانة أو خوفًا وان أمكن استيفاء التفصيل كقوله قومي هم قتلوا أميم أخى (٣٤٧) * فاذا رميت يصيبني سهمي

يقول يا أميمة قومي هم الذين جفوني بقتل أخى فاذا رمت الانتصار منهم عاد ذلك على بالنكايه في

نفسى لان عز الرجل بعشيرته ولو فصل قاتلى أخيه لحقدوه ونفروا عنه ولان في التفصيل تصرح بحا بدم قومه وعد معاييهم بخلاف تركه (قوله وأما تنكيره أى تنكير السند اليه) أى ايراده نكرة سواء كان مفردا أو مثنى أو مجموعا (قوله فللافراد) أى فلكون المقصود بالحكم

فردا غير معين من الافراد التى يصدق عليها مفهومه فى الجمع المقصود بالحكم فرد من معناه وهو جماعة مما يصدق عليه مفهومه وفى المثنى المقصود بالحكم فرد من معناه وهو اثنان مما يصدق عليه مفهومه فقولك جاء فى رجلان أى

نحو اتفق أهل الحق على كذا أو متعسر نحو أهل البلد فعلوا كذا أو لانه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض على بعض نحو علماء البلد حاضرون الى غير ذلك من الاعتبارات (وأمانتكه) أى تنكير السند اليه (فللافراد) أى للقصد الى فرد ما يقع عليه اسم الجنس

البلد فعلوا كذا لان تسمية أهل البلد ولو أمكن متعسر أو عن تفصيل منع منه مانع ولو لم يتعسر كأن يكون فى التسمية تقديم بعضهم على بعض وهو يغنيهم نحو علماء البلد فعلوا كذا فلو قيل فلان وفلان كان فيه تعظيم بعضهم على بعض بالتقديم وفيه غيظ المقدم عليه ونحو ذلك كأن يكون فى التسمية ذمهم واهانتهم صريحا أو التصريح مستكبره نحو علماء البلد مقصرون فى إظهار الحق أو لتضمن الاضافة استعطافا كقوله تعالى ولكن فى غير اضافة السند اليه لاتصار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه لما نهى كل من الرجل والمرأة عن المضارة أضيف الولد لكل منهما استعطافا لهما عليه أن لا يصدر منهما ضرر بصاحبه يؤدى به ولده الى غير ذلك من اللطائف التى لا تنحصر (وأما تنكيره) أى أما ايراد السند اليه نكرة (فللافراد) أى للقصد الى مفردا أما إذا قلنا ان النكرة موضوعة للوحدة الشائعة فدلالة النكرة على الفرد ظاهرة وأما ان قلنا انها موضوعة للحقيقة من حيث هى فافادتها الافراد باعتبار الاستعمال الأصلى لان الحقيقة يكنى فى تحققها فرد واحد وهذا هو الاستعمال الغالب فى النكرة كما تقدم وقوله لافراد يعنى لان المقام لا يناسبه غير المفرد إما لان الحكم المراد فى المقام ليس

تركة المصنف اكتفاء بذكر الاختصار وقال أيضا انها قد تنضم لطفاحاز يا كقوله اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة * سهيل أذاعت غزلها فى الغرائب الخرقاء الحقاء وسهيل بدل من كوكب وهو نجم يطلع فى الشتاء فى السحر فأضاف الكوكب الى الخرقاء يعنى أنها تنام الى أن يطلع سهيل وقت الصبح فتفوق غزلها على الغرائب قال وأن يكون اغرض من الأغراض مثل أن يقول محبك على الباب يرققه للائذنه * تنبيه * عجب من أهل هذا الشأن كيف لم يذكروا ارادة الاستغراق من أسباب الاضافة وهى من أدوات العموم كما أن أداة التعريف كذلك بل عموم الاضافة أبلغ كما سبق ولم يتعرضوا لما اذا خلا ذلك عن اعتبارات مناسبة وأرجو أن ينسع الوقت للنظر فى ذلك ان شاء الله تعالى ص (وأمانتكه فللافراد

فرد من ماصدقات انثنى وقولك جاء فى رجال أى فرد من ماصدقات * والرد فى الأول اثنان وفى الثانى جماعة وقوله فللافراد أى والحال أن المقام لا يناسبه الا الفرد لكون الحكم المراد فى المقام فالمدون لغيره خروج عما يناسبه المقام والزيادة عليه زيادة على قدر الحاجة وهى من الفو * واعلم أن دلالة النكرة على الفرد ظاهرة ان قلنا ان النكرة موضوعة للفرد المنتشر وأما ان قلنا انها موضوعة للحقيقة من حيث هى فدلتها على الفرد باعتبار الاستعمال الغالب لان الغالب استعمالها فى الفرد فتذكر النكرة لتحمل على الغالب الذى هو الفرد بقدرية المقام اه سم

كقوله تعالى وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى أى فرد من أشخاص الرجال أو للنوعية كقوله تعالى وعلى أبصارهم غشاوة أى نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامى عن آيات الله ومن تنكير غير المسند اليه للأفراد كقوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متساكسون ورجلا سلما لرجل وللنوعية قوله تعالى ولتجدنهم أحرص الناس على حياة أى نوع من الحياة مخصوص وهو الحياة الزائدة كأنه قيل ولتجدنهم أحرص الناس وأن عاشوا ما عاشوا على أن يزدادوا الى حياتهم فى الماضى والحاضر حياة فى المستقبل فإن الانسان لا يوصف بالحرص على شيء الا اذا لم يكن ذلك الشيء موجودا له حال وصفه بالحرص عليه وقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء بحيثتمل الافراد والنوعية أى خلق كل فرد من أفراد الدواب من نقطة معينة أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه

(قوله وجاء رجل) أى رجل واحد لرجلان (٣٤٨) ولا رجال والمراد بذلك الرجل مؤمن آل فرعون وقوله من أقصى المدينة أى

(نحو وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى أى للنوعية) أى للقصد الى نوع منه (نحو وعلى أبصارهم غشاوة) أى نوع من الاغطية وهو غطاء التعامى عن آيات الله وفى المفتاح انه للتعظيم

لغيره (نحو) قوله تعالى (وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى) فإذا كان الحكم المفرد فالعدل لغيره خروج عما يناسب المقام والزيادة عليه زيادة على قدر الحاجة وهى من اللغو ومن هنا كان التعبير بالنكرة عن المفرد من باب البلاغة فلا يقال دلالة النكرة على المفرد أمر لغوى وقد تقدم مثل هذا وأما إنشاء عن الافراد غرض آخر يناسب المقام يتضح عند الاستعمال ودخل فى الأفراد أفراد المثني كقولنا جاءنى رجلان أى فرد من ماصدقات المثني وأفراد الجمع كقولنا جاءنى رجال أى فرد من ماصدقات الجمع (أو للنوعية) أى ينكر المسند اليه لافادة النوعية لان النوع فرد باعتبار سائر الأنواع وإنما يشار للنوعية لفرض من الاعراض اما الالمام الى أن هذا نوع غير متعارف واما الإشارة الى أن الحكم من أحكام النوعية لامن أحكام الجنسية أو الفردية مخافة توهم ذلك وينبغى أن يتنبه لكون افادة التنكير لما ذكر انما هو بمعونة اقتران والمقام واما لغير ذلك ومغايه التنوين للنوعية المشار بها الى نوع غير متعارف (نحو) قوله تعالى (وعلى أبصارهم غشاوة) أى نوع من الاغطية وهو غطاء التعامى عن آيات الله تعالى واما قلنا التعامى للإشارة الى أنهم يعرفون حقيقة الآيات ويظهرون خلاف ذلك فالخالف منهم التعامى لا العمى الذى هو عدم ظهور الآيات لهم أصلا وقيل ان

من آخرها والمراد بالمدينة مدينة فرعون وهى منف كما فى الجلالين وليس المراد بمخف البلدة المشهورة الآن بل بلدة كانت بناحية الجيزة فخربت بدعوة موسى عليه السلام وهى بالقرب من البلدة المعروفة بمينة رهينة باقليم الجيزة (قوله أى للقصد الى نوع منه) أى لكون المقصود بالحكم نوعا من أنواع اسم الجنس التنكير وذلك لان التنكير كما يدل على الوحدة شخصا يدل عليها نوعا ولعل الشارح أخذ القصد من بقاء المصدر بجمله مصدر المتعدي أى الجعل نوعا والجعل بالقصد وقد تقدم نظير ذلك فى قوله وبالعلمية (قوله غشاوة) أى فليس المراد فردا من أفراد الغشاوة لان الفرد الواحد لا يكون

مثلا وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى الخ) ش التنكير يكون لاحد أمور * الأول الافراد نحو وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى أى رجل واحد فان قلت سبق أن النكرة لا تنعين للوحدة أغنى النكرة الذخيرية وهى المتكلم عليها قلت هذا يعضد ما سبق لانه لول التنكير ملازم للوحدة لما كانت الوحدة أحدهم عانيه الآن يقال قد يلزم الوحدة وان لم تكن مقصودة للمستعمل فى بعض الاحوال * الثانى أن يراد به نوع مخالف الأنواع الممهودة كقوله تعالى وعلى أبصارهم غشاوة أى نوع غريب من الغشاوة لا يتعارفه الناس بحيث يغطى ما لا يغطيه شيء من الغشاوات ولك أن تقول يحتمل أن يكون انما تنكر للتعظيم وبذلك جزم السكاكى ومثل فى الايضاح بالنسبة الى غير المسند اليه من تنكير الافراد

بقوله

بالابصار المتعددة بل المراد نوع من جنس الغشاء وذلك النوع هو غطاء التعامى كما قال الشارح وانما

لم يعبر الشارح بالعمى إشارة الى تنكيرهم العمى عن الآيات لانه ليس بهم عمى حقيقة بل يعرفون الآيات ويفهمونها ولكن يظهرون أنهم لا يعرفونها فالخالف أن التعامى تكلف العمى والمراد به هنا الاعراض عن آيات الله فاضافة الغطاء للتعامى من اضافة السبب للسبب لان الغطاء القائم بالقلوب الذى يصرف الابصار عن النظر فى آيات الله سبب فى تعامىهم واعراضهم عن آيات الله (قوله أى نوع من الاغطية) الاولى نوع من الغشاء لان الغشاء جنس تحت نوعان نوع متعارف وهو القائم بالاعين المسمى بالعمى والثانى غير متعارف وهو الغطاء الذى يصرف الابصار عن النظر فى آيات الله لاجل الاعتبار وأما الاغطية فهو جمع تحت أفراد وكلامنا فى الأنواع (قوله وفى المفتاح الخ) أى والاول ذكره الزمخشري فى الكشف

أوللتعظيم والتهويل أوللتحقير أى ارتفاع شأنه أو انحطاطه الى حد لا يمكن معه أن يعرف كقول ابن أبي السمط
له حاجب في كل أمر يشينه * وليس له عن طالب العرف حاجب
أى له حاجب أى حاجب وليس له حاجب ما .

(قوله أى غشاوة عظيمة) أى لكونها تحجب أبصارهم بالكيفية وتحول بينها وبين ادراك الأدلة الموصلة لمعرفة المولى أى ومقاله في
المفتاح أولى لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم أدل عليه وأوفى بتأديته وقد يقال لاتنافي بين كلام المصنف والمفتاح
لان الغشاوة العظيمة نوع من مطلق الغشاوة فراد المصنف بقوله نحو وعلى (٣٤٩) أبصارهم غشاوة أى نوع من الغشاوة وهو الغشاوة
العظيمة وذلك النوع هو

أى غشاوة عظيمة (أو التعظيم أو التحقير كقوله له حاجب) أى مانع عظيم (في كل أمر يشينه) أى
يعيبه (وليس له عن طالب العرف حاجب)

التنوين في الآية الكريمة للتعظيم أى وعلى أبصارهم غشاوة عظيمة وهو أنسب لمأفيه من بيان بعد
حالهم عن الايمان دون النوعية وقيل ان التعظيم هو النوعية أيضا لان الغشاوة العظيمة نوع
من الغشاوة وفيه شيء لان المراد بالنوعية ما يقابل الجسمية أو الفردية والتعظيم يقابل التحقير فهو من
حيث هو مخالف للنوعية ولوصح اعتبار مطلق النوعية به بالنظر لما يفيد من الخصوصية ويدل على أن
المعتبر في التعظيم الوصفية دون النوعية أنه كما يصح وجوده مع النوعية يصح وجوده مع الفرد
فلاشعار بأحدهما خلاف الاشعار بالآخر نعم ان أراد أن التنوين يفهمهما معا مع اختلافهما لأن
افادة أحدهما نفس افادة الآخر فغير بعيد (أو التعظيم أو التحقير) أى ينكر المسند اليه لافادة تعظيم
معناه أو تحقيره لمناسبة المقام ذلك (كقوله)

فتى لا يبالي المدجلون بنوره * الى بابه أن لاتنضى الكواكب
(له حاجب في كل أمر يشينه * وليس له عن طالب العرف حاجب)

فالتنكير في حاجب الأول للتعظيم وفي الثاني للتحقير لان مقام المدح يقتضى أن الحاجب أى المانع

بقوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وللنوعية بقوله تعالى
ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ولا بدأن تكون تلك الحياة مستقبلة لان الحرص لا يكون على
لماضى ولا الحاضر ولك أن تقول جاز أن يكون للتعظيم أو التنكير قال وقوله تعالى والله خلق كل دابة
من ماء يحتملها النوعية بمعنى خلق كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع الماء أو كل فرد من
أفراد الدواب من فرد من أفراد النطف فان قلت انما دلالة كل على الأفراد فكيف تدل على النوعية
قلت الأفراد أعم من أفراد الأنواع وأفراد الأشخاص فان قلت كيف تختلف أنواع المياه وهي النطف
قلت أجيب عنه بأنها تختلف باختلاف أنواع ما انفصلت عنه * الثالث أن ينكر للتعظيم بمعنى أن المسند
اليه أعظم من أن يمين ويعرف وفي الايضاح للتعظيم أو التهويل وهو قريب * الرابع أن يكون
التحقير بمعنى انحطاط شأنه الى حد لا يمكن أن يعرف ومثل في الايضاح للتعظيم والتحقير بقول ابن
أبي السمط وهو مروان بن أبي حفصة

له حاجب في كل أمر يشينه * وليس له عن طالب العرف حاجب

أى يذكر المسند اليه
نكرة لافادة تعظيم معناه
أو تحقيره وأنه بلغ في ارتفاع
الشأن أوفى الانحطاط
مبغيا لا يمكن أن يعرف
لعدم الوقوف على عظمه
في الأول وعدم الاعتداد
به والالتفات اليه في الثاني
(قوله كقوله) أى قول
ابن أبي السمط بكسر السين
وسكون اليم وهو من
قصيدة من الطويل وقبل
البيت
فتى لا يبالي المدجلون بناره *
الى بابه أن لاتنضى الكواكب
يصم عن الفحشاء حتى كأنه
اذا ذكرت في مجلس القوم
غائب
له حاجب الخ والمراد
بالحاجب هنا نفسه
الانسانية التي هي لطيفة
ربانية لها تعلق بالقلب
الاجمالي الصوري الشكل

تعلق العرض بالجواهر وتسمى أيضا قلبا وروحا وهي المخاطبة والثابة والمراقبة فان قلت ان النفس بهذا المعنى تميل الى القبائح الدينية
والدنوية فكيف تكون مانعة عن تلك الامور أجيب بأن ميلها لذلك بالنظر لذاتها وأما اذا حققتها العناية الالهية صارت مائلة الى
التطهير فتمنع بسبب ذلك من كل ما يشين (قوله أى مانع عظيم) أخذ هذا من كون المقام مقام مدح أى انه اذا أراد أن يرتكب أمرا
قبيحا منعه مانع حصين عظيم بالغ في العظمة الى حيث لا يمكن تعيينه واذا طلب منه انسان معروفا واحسانا لم يكن له مانع حقير فضلا
عن العظيم منعه من الاحسان اليه فهو في غاية الكمال ولم يقدح به نقص (قوله يشينه) من الشين وهو القبح (قوله وليس له عن طالب العرف)
أى للمعروف والاحسان نعم ان الحجب يستعمل بمعن بالنظر للقول الثاني وأما الأول فيصل اليه بنفسه قال تعالى كلا إنهم عن ربهم يومئذ

أول التكثير كقولهم ان له لا بلا وان له لغما ير يدون الكثرة وحمل الزمخشري التنكير في قوله تعالى قالوا أن لنا لأجر اعليه أو للتقليل كقوله تعالى وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ومساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله أكبر أى وشى مامن رضوانه أكبر من ذلك كله لان رضاه سبب كل سعادة وفلاح ولان العبد اذا علم أن مولاه راض عنه فهو أكبر في نفسه مما وراءه من النعم وانما تنهأه برضاه كما اذا علم بسخطه تنهت عليه ولم يجده لذته وان عظمت

لحجوه وبون وحجبت زيدا عن الأمر اذا علمت هذا الحاجب الأول فاجاء على الأصل لان صلاته محذوفة وفي كل أمر ظرف مستقر صفة الحاجب أى له حاجب عن ارتكاب ما لا يليق في كل أمر يشينه أو أن في معنى عن وأما حاجب الثاني فتمد جاء على خلاف الأصل لان العرف مفعوله الثاني والطالب له (٣٥٠) مفعوله الأول وذلك لان الحجب لاطالب عن العرف لا للدوح عن الطالب فكان

أى مانع حقير فكيف بالعظيم (أو التكثير كقولهم ان له لا بلا وان له لغما أو التقليل نحو ورضوان من الله أكبر)

عن كل ما يشين أى يعيب المدح عظيم والحاجب عن المعروف والاحسان ينسب حقيره فمن باب أخرى عظيمه وذلك لما في معنى التنكير من الایاء الى أن هذا الأمر لا يعرف لبلوغه الدرجة العليا في الرفعة أوفى الدقة فمن شأنه أن ينكر ولا يعرف لكونه لا يدرك (أو التكثير) أى وينكر المسند اليه للتكثير (كقولهم ان له لا بلا وان له لغما) فان مقامات هذا الكلام تقتضى أن المراد إبلا كثيرة وغما كذلك وانما أفاد التكثير مع أن الأصل في النكرة الافراد لان التنكير يشعر بأن هذا أمر ينكر لعدم الاحاطة به لكثرة كما تقدم في بيان التعظيم ومن هذا المعنى يفيد التقليل لما في التنكير من الایاء الى أنه بلغ هذا الأمر الى حيث لا تدرك فلتنه لانتهاها وخروجها عن القلة المدركة عادة فمن شأنه أن ينكر (أو التقليل نحو) يعنى ومن استعماله لمطابق التقليل عند المصنف قوله تعالى (ورضوان من الله أكبر) أى ما ذكر قبل من الجنة

أى له حاجب عظيم وليس له حاجب حقير ويجوز أن يقال نفى الحاجب الحقير فهم من عموم النكرة في سياق النفي ويجاب بأن جعل النفي للحقير لينفي غيره من باب الأولى أنسب وقوله في كل أمر يحتمل أن يكون المفعول محذوفا معدى بمن التقدير له حاجب عن كل أمر يشينه ويكون في كل أمر يشينه المذكور متعلقا بما تعلق به من الاستقرار ويحتمل أن يكون عداه بنى إشارة الى أن الأمر الذى يشين له حاجب يحجب عن فعله واستعمل في الثانى عن لانه لا يقال في طالب العرف حاجب ويقال في الذى يشين ما يجلب اليه أو يحجب فليتأمل ويحسن التمثيل لاجتماع تنكيرى التعظيم والتحقير بيت على روى هذا البيت وهو قوله

ولله منى جانب لا أضيعه * ولله منى والحلاعة جانب

الخامس أن ينكر للتكثير بمعنى أن ذلك الشيء كثير حتى انه لا يحتاج لتعريف كقولهم ان له لا بلا وان له لغما وحمل الزمخشري التنكير في قوله تعالى قالوا أن لنا لأجر اعليه * السادس التقليل نحو قوله تعالى ورضوان من الله أكبر أى رضوان قليل أكبر ليدل على غيره من باب الأولى وعد الزمخشري منه

القياس أن يقول وليس له حاجب عن المعروف طالبه وأجيب بأن في الكلام حذف مضاف أى ليس له حاجب عن احسان طالب العرف أى عن الاحسان اليه والمفعول الأول محذوف أى طالبه وقال عبد الحكيم ان عدم الحاجب عن طالب المعروف كناية عن ورودهم واجتماعهم عليه وهو كناية عن حصول مقاصدهم وهو احسانه اليهم وحينئذ فلا حاجة الى تقدير عن احسانه كما قيل وقوله وليس له عن طالب العرف كان الأولى أن يأتى بالفاء لدلالة الأول عليه لانه لو كان له مانع من طالب العرف كان من جملة ما يشينه ويعيبه (قوله أى مانع حقير) يحتمل أن يكون للفردية شخصاً لا نوعاً فيكون

سبحان

من القسم الأول على حد قوله تعالى وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى فتكون النكرة عامة لوقوعها

في حيز النفي بل هذا الاحتمال أولى لدلالة التركيب على نفي جميع الافراد مطابقة كذا قال الحفيد ورد ذلك الامة الفرى قائلا ان حمل التنكير في الثانى على التحقير أولى لما فيه من سلوك طريق البرهان وهى اثبات الشيء بدليل لاستفادة انتفاء الحاجب العظيم من انتفاء الحقير بالاولى مع حسن مقابلة تنوين التعظيم بتنوين التحقير وفيه صنعة الطبايق (قوله أو التكثير) أى يورد المسند اليه نكرة لافادة تنكيره (قوله ان له لا بلا الخ) أى فان مقامات هذا الكلام تقتضى أن المراد إبلا كثيرة وغما كذلك وانما أفاد التنكير للتكثير مع أن الأصل في النكرة الافراد لان التنكير يشعر بأن هذا أمر منكر لعدم الاحاطة به (قوله ورضوان الخ) أى وشى ما أى قليل من الرضوان أكبر من ذلك كله أى ما ذكر قبله من الجنة ونعيمها وعلى هذا فقوله ورضوان مبتدأ وأ أكبر خبر والجملة حالية أى وعد الله

المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها ومساكن طيبة في جنات عدن والحال أن شيئاً من الرضوان أكبر من ذلك كله ووصف الرضوان بالقلة مجازاً باعتبار تزييل الرضا منزلة المعدودات نظراً لعدم متعلقاته كعدم الفضيحة في الموقف والامن من العذاب والخلود في دار السلام والاقراراً بنفسه لا يقبل القلة والكثرة حقيقة لانه صفة واحدة وانما كان الرضوان ولو قل متعلقه أكبر وأعظم من مجرد دخول الجنة ومن كل ما فيها من النعيم لأن المراد بالرضوان اعلامهم به ولا شك أن اعلامهم به ولو مع أدنى متعلقاته أكبر من مجرد نعيم الجنة دون الاعلام به وسماه لان لذة النفس بشرف كونها مرضية عند الملك العظيم أكبر من كل لذة ولو كان ذلك قليل المتعلق أفاده اليه قولي أولاً وكل ما سواه من ثمراته قيل ان التنكير في روضان للتعظيم وعلى هذا فرضوان مبتداً حذف خبره وأكبر صفة والجملة عطف على جملة وعد الله المؤمنين أي ولهم روضان عظيم من الله تعالى أكبر من ذلك كله زيادة على تلك النعم قال الفناري وهذا أولى لان فيه دلالة على حصول الرضوان لهم صريحاً بخلاف ما ذهبوا اليه ولان المقام مقام امتنان بنعم الوعد وبيان عظم نعم الجنة فترجميع شيء من الاشياء عليها بطريق القصد لا يناسب المقام وان كان رضوان (٣٥١) قليل من الله تعالى أكبر من ذلك

كافى نفس الامر وفي عبد الحكيم أن جعل التنوين في قوله تعالى وروضان من الله أكبر لتقبل كما قال المصنف أولى من جعله للتعظيم وأن المعنى ولهم روضان عظيم من الله أكبر من ذلك كله لعدم حصول الرضوان العظيم لجميع المؤمنين والمؤمنات ولان جعله للتقليل يشير الى كمال كبريائه والوعد لا بطريق الجزم كما هو شأن المملوك اشارة الى أنه غنى عن العالمين (قوله والفرق الخ) انما فرق رداعلى من لا يفهم الفرق فاعترض على المصنف بأنه لا حاجة لذكر التنكير والتقليل بعد ذكر التعظيم والتحقيق لان التنكير هو التعظيم والتقليل هو التحقير

والفرق بين التعظيم والتكثير أن التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة والتكثير باعتبار الكميات والمقادير تحقيقاً كما في الابل أو تقدير الكافي الرضوان

ونعيمها وقيل ان التنكير في الرضوان للتعظيم وهو مبتداً حذف خبره وأكبر وصفه أي ولهم روضان عظيم من الله تعالى أكبر من كل ذلك زيادة على تلك النعم قيل انه المناسب لان المقام مقام الامتنان بنعم الوعد فالمناسب للتعظيم وعلى الاول فالقلة في الرضوان تقديرية باعتبار المتعلق الذي هو حقيقة فيه فان أول متعلقاته وأقلها الخلود في السلامة من العذاب وانما كان الرضوان ولو قل متعلقه أكبر من مجرد دخول الجنة ونعيمها لان المراد الاعلام بالرضوان وهو مع أدنى متعلقاته أكبر من مجرد نعيم الجنة دون سماع الرضا لان لذة النفس بشرف كونها مرضية عند الملك العظيم أكبر من كل لذة ولو كان ذلك قليل المتعلق فافهم والفرق بين التعظيم والتكثير ظاهر لان التعظيم راجع الى رفعة الشأن وعزة القدر والكثرة راجعة الى الكميات في المقادير والاعداد وكذا الفرق بين مقابلهم ما وهما التحقير والتقليل فالاول يرجع الى الامتياز ودناءة القدر والثاني الى قلة الافراد والاجزاء اما حقيقة كافي قولنا فلان رب غنيمة واما تقدير كافي قولنا فديكون فلان روضان عن أهل عداوته وانما فرقنا بينهما لان بعض الناس توهم اتحاد التعظيم والتكثير والتحقيق والتقليل وليس كذلك نعم قديسنازم أحدهما صاحبه

سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً أي قليلاً أي بعض ليل وأورد عليه أن التقليل رد الجنس الى فرد من أفراد لا تنقيص فرد الى جزء من أجزائه وفيه نظر لان التقليل لو عني به فرد لكان هو تنكير الافراد الدال على الوحدة وانما التقليل أعم من الافراد لان القليل يصدق على الثلاثة بالنسبة الى المائة وأما قوله ان التقليل لا يراد الشيء الى جزء حقيقة فصحيح لكن لا نسلم أن الليل حقيقة في جميع الليلة بل كل جزء من أجزائها يسمى ليلاً غير أن اطلاق بعض الليل على قولنا ليلاً ليس بظاهر فان كل بعض فيه ليل فلا يتبعض الا أن يقال بعض الليل يسمى ليلاً باعتبار نفسه وبعض ليلة باعتبار الليل كله فسماه ليلاً قليلاً

وحيث ففى كلام المصنف تكرار (قوله بحسب ارتفاع الشأن) أي فهو راجع للكيفيات وقوله وعلو الطبقة أي المرتبة مرادف لما قبله (قوله باعتبار الكميات) أي التفضيلة كافي المعدودات فالمائة بيضة يقال انها أكثر من الخمسين باعتبار السكم الذي هو العدد العارض لذلك المعدود (قوله والمقادير) أراد بها الكميات المتصلة كالطول والعرض والعمق وذلك فيما عدا المعدودات كالكليات والوزونات فالعشرة أطال من السمن مثلاً يقال انها أكثر من ثمانية منه باعتبار ما قام بهما من السكم المتصل وكذا يقال في العشرة أرباب من التمتع والثمانية منه كذا قرر شيخنا العدوي (قوله كافي الرضوان) أي كالرضا فهو معنى من المعاني فيقدر أن له أفراداً باعتبار متعلقه فالكميات والمقادير فيه انما هي باعتبار متعلقاته لا باعتبار نفسه وحيث فالكيفيات والكميات فيه تقديرية لكون في كلام الشارح شيء وهو أن كلام الشارح في التكثير والرضوان ذكره المصنف مثلاً للتقليل وحيث فلا يناسب قوله كافي الرضوان الآن يقال ان التمثيل به من حيث ان الكميات والمقادير فيه تقديرية فلا ينافي أن التنوين فيه للتقليل كما فعل المصنف أو يقال ان جعله مثلاً للتكثير باعتبار الكميات تقديرية لا ينافي كونه في الآية للتقليل فليس المراد بقول الشارح كالرضوان الرضوان الواقع في الآية

وقد جاء التعظيم والتكبير جميعا كقوله وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك أى رسل ذوو عدد كثير وآيات عظام وأعمال طويـلة ونحو ذلك والسكاكى لم يفرق بين التعظيم والتكبير ولا بين التحقير والتقليل ثم جعل التكبير فى قولهم شر أهر ذاتاب للتعظيم (قوله وكذا التحقير والتقليل) أى فالاول يرجع للكيفيات لانه عبارة عن انحطاط الشأن ودنو المرتبة وهو يرجع للامتهان ودناءة القدر والثانى يرجع للسكميات لانه عبارة (٣٥٢) عن قلة الافراد والاجزاء اما حقيقة كقولك فلان رب غيـمة واما تقدير السكا

فى قولك قد يكون لفـلان رضوان عن أهل عداوته (قوله وللإشارة الخ) أى لان العطف يقتضى المغايرة وقوله الى أن بينهما أى بين التعظيم والتكبير (قوله أى ذوو عدد كثير) فيه أن الكثرة مستفادة من جمع الكثرة وهو رسل فكيف يمثل بهذه الآية لافادة التكبير لا التكثير وقد يحاج بأن المراد بالتكبير المبالغة فى الكثرة لأصلها الاستفادته من صيغة الجمع فالكثرة مقولة بالتشكيك فالماخوذ من التـنكـير خلاف الماخوذ من صيغة الجمع (قوله وآيات عظام) لم يقل رسل عظام مع أن مقتضى كون التنوين للتعظيم أن يكون العظم وصفا لهم لا للآيات لان كون آياتهم عظيمة يستلزم أن يكونوا عظاما فهو من السكناية أطلق المـلزوم وأراد اللازم وهى أبلغ من الحقيقة لان محصلها اثبات الشئ بالدليل (قوله وقد يكون للتحقير والتقليل) أى فكما أن التعظيم والتكثير قد

وكذا التحقير والتقليل وللإشارة الى أن بينهما فرقا قال (وقد جاء) التكبير (للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل) من قبلك (أى ذوو عدد كثير) هذا ناظر الى التكبير (و) (ذوو (آيات عظام) هذا ناظر الى التعظيم وقد يكون للتحقير والتقليل معا نحو حصل لى منه شئ أى حقير قليل (ومن تنكير غيره) أى غير المسند اليه (للافراد أو النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء)

وقد أشار المصنف الى أن بين التعظيم والتكثير فرقا بقوله (وقد جاء) أى التكبير (للتعظيم والتكثير نحو) قوله تعالى (وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك) فتكبير رسل هنا يناسب التكبير (أى ذوو عدد كثير) فأفاد كثره عدد الرسل ويناسب التعظيم أيضا (و) (ذوو (آيات عظام) فان عظم آية الرسالة ما يدل على عظمة شأن الرسول فى رسالته فالأول ينظر الى التكبير والثانى ينظر الى التعظيم والغرض التسليمه النبى صلى الله عليه وسلم فى عدم إيمان الكفرة وأمره بالتأسى بمن قبله فى عدم المبالاة بهم والاسف عليهم ولا يقتضى هذا كون من قبله أعظم منه ولأن الآية لمن قبله أعظم من آيته لان المراد هنا الذى فعل معك من الإنكار وعدم التصديق شأن الكفرة مع الانبياء فتأس بهم بالصبر حتى يأتى الفتح ثم وصف الانبياء بما هم عليه فى نفس الامر من الكثرة وظهور الآيات للإشارة الى أن مثل هذا التكذيب قد وقع من الكفرة كثيرا ليس فيه دلالة على أنهم أعظم منك ولأن آياتهم أعظم من آياتك فان التأسى يكون بحصول مثل الواقعة فى الجملة ولا يلزم من ذلك كون صاحب الواقعة أعظم من التأسى به والاتوجه كون الكلام حينئذ عتابا ذك أنه على هذا التقدير يقال كيف لا تصبر وقد صبر من هو أفضل منك وليس هذا النبى الا كرم بمحل لهذا الخطاب ولا مناط لهذا العتاب ولو كان للملك الأعلى أن يقول ماشاء اذ خطابه تعالى كله صواب فاذا حقق له المنزلة العليا وأوجب له فضلا وكرما فى الدنيا والآخرة المحل الاسنى كان المعنى الامر بالاعتداء بمن قبله الكثير والتسلى بمن ممنى وكفر به مع ظهور دليله لان ذلك وصف من قبله لانه أرفع فى ذلك ممن بعده والحاصل أن التسلية بالرسل مع وصفهم بما هم عليه فى نفس الامر لا يقتضى أنهم أعلى منه صلى الله عليه وسلم فليتهم وقد يكون التكبير لمقابل التعظيم والتكثير وهما التقليل والتحقير كقولك حصل لى من فلان شئ أى حقير قليل حيث يقتضى المقام ذلك * ثم لما مثل صاحب المفتاح بأمثلة من غير المسند اليه فى هذا المقام وتوهم بعضهم أنها مثال للمسند اليه فاحتاج الى تكلف التأويل أشار المصنف الى أن مراده التمثيل كغيره لئلا يتوهم اختصاصه بالمسند اليه فقال (ومن تنكير غيره) أى غير المسند اليه (للافراد أو النوعية) لماسبة كل منهما المقام الذى ورد فيه ذلك التكبير (نحو) قوله تعالى (والله خلق كل دابة من ماء) فيصح فيه كل فرد من أفراد الدواب من فرد نطفة معينة لايه هذا اذا أريد

بالاعتبار الاول وبعض ليل بالاعتبار الثانى ثم قال ان التكبير قديا أى لعنيين فقد جاء للتعظيم والتكثير فى نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل أى عظيمون ذوو عدد كثير ثم قال المصنف ان من التكبير للافراد والنوعية والله خلق كل دابة من ماء وقد سبق وانما آخر المصنف ذلك عن محله لانه قصد أن يذكر المتردد

فيه

(قوله ومن تنكير غيره الخ) لما مثل صاحب المفتاح فى

يجمعان وقد يفتقران فكذلك التحقير والتقليل (قوله ومن تنكير غيره الخ) لما مثل صاحب المفتاح فى هذا المقام بأمثلة لتكثير غير المسند اليه وتوهم بعضهم أنها أمثلة للمسند اليه فاحتاج الى تكلف التأويل أفاد المصنف أن مراد السكاكى التمثيل لتكثير غيره لئلا يتوهم اختصاص تلك الامور بتكبير المسند اليه فقال ومن تنكير غيره الخ (قوله أى غير المسند اليه) أى لان دابة مجرور بالاضافة وماء مجرور بمن

وفي قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك لخلأفه في كاهبهما نظرا أما الأول فلما سيأتي وأما الثاني فلان خلاف التعظيم مستفاد من البناء للربة ومن نفس الكرامة لانها ما من قولهم نفحت الريح اذا هبت أى هبة أو من قولهم نفح الطيب اذا فاح أى فوحة كما يقال شمة واستعماله بهذا المعنى في الشر استعارة اذا أصله أن يستعمل في الخير يقال له نفحة طيبة أى هبة من الخير وذهب أيضا إلى أن قوله تعالى يا بئس إني أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن بالتنكير دون عذاب الرحمن بالاضافة الى التحويل أو خلافه والظاهر أنه لخلافه واليه ميل الرخصى فإنه ذكر أن إبراهيم صلى الله عليه وسلم لم يخل هذا الكلام من حسن الادب مع أبيه حيث لم يصرح فيه أن العذاب لاحق له لاصق به ولكنه قال إني أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن فذكر الخوف والسوكر العذاب وأما التنكير في قوله تعالى ولكم في القصاص حياة فيحتمل النوعية والتعظيم أى ولكم في هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حياة عظيمة لمنعه عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد متى اقتدروا أو نوع من الحياة وهو الحاصل للمقتول والقائل بالارتداد عن القتل للعلم بالقصاص فان الانسان اذا هلك بالقتل تذكر القصاص فارتدع فلم صاحبه من القتل وهو من القود فسبب حياة نفسين ومن تنكير غير السند اليه للنوعية وأمطرنا عليهم مطرا أى وأرسلنا عليهم نوعا من المطر عجيبا يعنى الحجارة ألا ترى الى قوله تعالى فساء مطر المنذرين

(قوله أى على فرد الخ) حاصل التفسير الاول أن خلق الشخص من الشخص فالتنكير في دابة وماء للوحدة الشخصية وحاصل التفسير الثاني أن خلق النوع من النوع فالتنكير في دابة وماء للوحدة النوعية وأورد على التفسير الاول آدم وحواء وعيسى وكذلك الغراب والبرغوث والعقرب والفأر والدود على ما صرحوا به من أنها قد تخلق من التراب (٣٥٣) وأجيب بأن هذا في حكم السنتنى وسكت

عن استثنائها الشهرة أمرها وقيل ان الكلام محمول على الغالب فهو من قبيل تنزيل الاكثر منزلة الكل أو أن قوله من ماء متعلق بمحذوف صفة لدابة لاصلة لخلق وحينئذ فلا يرشدنى من ذلك وإنما عدل الشارح عما قاله البيضاوى من أن المعنى خلق كل فرد من أفراد الدواب من ماء هو جزء مادته مع أنه لم يرد

أى كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة هي نطفة أبيه المختصة به أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه وهو نوع النطفة التى تختص بذلك النوع من الدواب (و) من تنكير غيره (للتعظيم نحو فأذنوا بحرب من الله ورسوله) أى حرب عظيم

بالماء النطفة ولكن يجب حينئذ حملها على التنكير والخلخلة لخرج آدم وعيسى عليهما السلام ويحتمل أن يراد بالماء الفرد الذى هو جزء مادة ذلك الحيوان لأن الحيوان من التراب والماء والهواء والنار وهذا على ارادة الفردية وأما على النوعية فيكون المراد كل نوع من أنواع الدواب من كل نوع من أنواع المياه وهو نوع النطفة التى تختص بذلك النوع والنوع يصح خلقه والخلق منه باعتبار أفراد له ولكن ليس الغرض الاشعار بالنوعية بل بالنوع في ضمن الفرد ولا بد من الاستثناء على هذا التقدير أيضا (و) من تنكير غيره (للتعظيم نحو فأذنوا بحرب من الله ورسوله) أى حرب عظيم لأن الحرب القليل يؤذن بالتساهل فيه وحده وقصد أن يفرد ما ليس مسندا اليه * وقد جعل من تنكيره التعظيم فأذنوا بحرب من الله ورسوله

(٤٥ - شروح التلخيص - أول)

عليه هذا الاشكال المتقدم لان مقاله مبنى على مذهب الحكماء من تركيب كل حيوان من العناصر الاربعه وهى الماء والنار والهواء والتراب (قوله وهى نطفة أبيه) أراد بالاب مطلق الاصل الشامل لاسكن من أبيه وأمه على طريق المحازر المرسل من اطلاق اسم الخاص وارادة العام فاندفع ما يقال ان خلقه من نطفة أبيه يتوقف على مخالطة نطفة أمه لنطفة أبيه فكان الاولى أن يقول والنطفة الممتزجة من ماء أبيه أو يقال تخصيص الأب بالذكر وان كان مخلوقا من نطفة الأب والأم لكونه منسوباً اليه (قوله أو كل نوع الخ) هذا الاحتمال هو المناسب للتفصيل بعد ذلك وهو قوله فمنهم من يمشى الخ اذ هو تفصيل للانواع وحمله على الافراد تكلف قاله ابن قاسم ان قلت ان النوع أمر كلى لا وجود له فى الخارج فلا يتعلق به ولا منه أجيب بأن الحكم بخلقهم والخلق منه باعتبار تحققه فى الافراد والحاصل أن المراعى على الاحتمال الاول الافراد وعلى الاحتمال الثانى النوع لاسكن من حيث تحققه فى الافراد فهما مختلفان من جهة الملحوظ أولا وبالذات (قوله من نوع من أنواع المياه) اعترض بأن هذا يقتضى أن كل نوع من أنواع المياه لا يخلق منه الا نوع واحد من أنواع الحيوان مع أنه قد يتحقق من النوع الواحد من المياه نوعان من الدواب كالحمار والبغل فانهما يخلقان من ماء الحمار وأجيب بأن المراد بنوع الماء الممتزج من ماء الذكر وماء الانثى وماء الحمار مع ماء الفرس غيرهم مع ماء الحمار هذا وترك الشارح حمل التنكير فى الاول على النوعية والثانى على الفردية والعكس لعدم صحة ذلك لانه لم يخلق نوع من الفرد ولا فرد من النوع وان كان ذلك ممكنا عقلا لاسكن لم يقع ولا استحالة فى شئ منها خلافا لما ذكره بعضهم من استحالة خلق نوع من شخص من الماء ولا وجه له اذ لا يبعد أن يخلق نوع من شخص نماء (قوله وهو نوع النطفة) أى فالمعنى خلق كل نوع من الدواب من نوع من النطفة (قوله أى حرب عظيم) انما جعل التنكير هنا للتعظيم لان الحرب القليل يؤذن بالتساهل فى النهى عن

موجب الحرب الذي هو ال باوهو غير مناسب للمقام لان المقام مقام تنفير عنه فالمناسب له حمل الحرب على العظيم للدلالة على أن النهي عن موجب الحرب أكيد جدا ويحتمل أن تنكير حرب للنوعية أي نوع من الحرب غير متعارف وهو حرب جند الغيب (قوله ان نظن) أي بالساعة (قوله للنوعية) أي مع التوكيد وقوله للتوكيد أي للتوكيد المجرد عن افادة النوعية والا فالمفعول المطلق لا ينفسك عن التوكيد وانما لم يكن للتوكيد المجرد عن افادة النوعية لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه والتناقض لان الظن الذي نفي أولا هو الذي أثبت ثانيا (قوله وبهذا الاعتبار) أي جعل المفعول المطلق هنا مبنيا للنوعية لا للمجرد التوكيد وهذا جواب عن اشكال يورد على مثل هذا التركيب وهو أن المستثنى المفرغ يجب أن (٣٥٤) يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى فيخرج بالاستثناء

(وللتحقير نحو إن نظن الاظنا) أي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن بما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتوكيد وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغا مع امتناع نحو ضربته الا ضربا على أن يكون المصدر للتأكيـد لان مصدر ضربته لا يحتمل غير الضرب والمستثنى منه يجب أن يكون متعددا يحتمل المستثنى وغيره واعلم أنه كما أن التنكير الذي في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظة البعض كافي وقوله تعالى ورفع بعضهم درجات أراد محمدا صلى الله عليه وسلم في هذا الابهام

في النهي عن موجب الحرب فكان المناسب في المقام الحرب العظيم (و) من تنكير غيره (للتحقير نحو) قوله تعالى (ان نظن الاظنا) أي حقيرا ضعيفا اذ الظن بوصف بالقوة والضعف ويوصف بالحقارة والاعتبار فلما كان الظن هنا في تقدير الوصف صح استثناءه على وجه التفريغ مما قبله لان الاستثناء المفرغ يجب أن يكون فيه ما قبل المستثنى أعم منه فمطلق الظن هنا أعم من الحقير ومن غيره فصح التفريغ وأما لو أراد مجرد الظن كان المعنى ما نظن الا الظن والظن لا يحتمل غيره فلا يستثنى من نفسه كما لا يصح ما ضربت الا ضربا لأن الاستثناء المفرغ يجب أن يكون من مقدر عام كما بينا وعلى هذا لا يحتاج الى تأويل أن الاصل ما نحن الا نظن ظنا ونحو ذلك مما قيل وقد يكون التنكير مانع من التعريف كقوله

إذا سئمت مهنده يمين * أطول الحمل بدله شملا

اذ لو قال يمينه لكان فيه نسبة السائمة الى يمين المدوح فكرر ذلك فكرر وقد يكون لقصد النكارة

والتحقير ان نظن الاظنا وجعله السكا كي للتعظيم وفيه نظر وكان جعله للتقليل أو التحقير أوضح وعند السكا كي من أسباب التنكير أن لا يعرف من حقيقة الاذلك وعدمه أن يقصد التجاهل وأنت لا تعرف الاشخصه كقولك هل السكا كي حيوان على صورة انسان يقول كذا وعليه من تجاهل الكفار ما حكاها الله عنهم من قولهم هل ندلكم على رجل ينبشكم كأنهم لا يعرفونه وقد يقال ان هذا مبالغة في كفرهم وقصدا للتحقير فيكون دخل في القسم الرابع باعتبار زعمهم الباطل ﴿قلت﴾ وقد بقي تنكيره في النفي لارادة العموم لأن النكرة في سياق النفي للعموم فان قلت المعرفة كذلك لأنك اذا قلت لا تنكرم الرجال أفاد هذا قلت انما يفيد سلب العموم لا عموم السلب وسيأتي قال وأما أنه لا طريق لك الى تعريف السامع أكثر من

وايس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وبينه فيلزم استثناء الشيء من نفسه مع التناقض وبما ذكره الشارح ينحل الاشكال ولا حاجة لما ذكره بعض النحاة من حمل الكلام على التقديم والتأخير أي ان نحن الا نظن ظنا وكذا يقال في نظائره (قوله مفرغا) أي استثناء مفرغا مفرغا نعت لمصدر محذوف وهو مصدر نوعي ولا يصح جعله حالا من الاستثناء لفقدان شرط مجيء الحال من المضاف اليه المعتبر عند النحاة (قوله على أن يكون المصدر للتأكيـد) أي وأما على جعله مبنيا للنوعية أي ضربا كثيرا أو قليلا فيصح فلا فرق بين قولك ما ضربت الا ضربا وبين

قوله تعالى ان نظن الاظنا في أنه ان أراد بالمصدر فيهما بيان النوعية صح

ذلك

الاستثناء وان أراد به مجرد التأكيـد امتنع لازم استثناء الشيء من نفسه والتناقض (قوله والمستثنى منه يجب الخ) أي لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ويلزم التناقض لأن ما ضربته مثلا يقتضي نفي الضرب والا ضربا يقتضي اثباته (قوله الذي في معنى البعضية) وهو المراد به نوع من الجنس وقوله يفيد التعظيم أي أو التحقير أو التنكير أو التقليل وذلك لان التنكير للتنويع وكل من التعظيم والتحقير والتنكير والتقليل نوع (قوله فكذلك صريح لفظة البعض) أي تنفيد التعظيم من باب أولى وكذلك قد يقصد بها التحقير والتقليل فمثال التعظيم ما ذكره الشارح ومثال قصد التحقير بها قولك هذا كلام ذكره بعض الناس ومثال قصد التقليل قولهم كفي هذا الامر بعض اهتمامه وهذا مثل يقال لمن رأى شخصا في همة عظيمة لاجل أمر قليل فيبعض مفيدة لقلة الامر أي أن هذا الامر لقته

من تفخيم فضله واعلاء قدره مالا يخفى

والجهل بالمسمى كما في قوله تعالى او اطرحوه ارضاً منسكورة محمولة وكما أن التنكير الذي هو في معنى البعضية لأن الفردية بعض مبهم من الحقيقة يفيد التعظيم بالطريق السابق كذلك لفظ البعض لابهامه ودلالته على أن المعبر عنه بلفظ البعض أعظم في رفعة وأجل من أن يعرف حتى يصرح به فاشترك التنكير والبعضية في افادة التعظيم من طريق الابهام ويصح أن يفيد أحدهما بلاسته واستلزامه للآخر وذلك كقوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات أراد بالبعض محمد صلى الله عليه وسلم ففي ابهامه بالتعبير عنه بالبعض من تعظيم قدره واعلاء فضله واعزاز شأنه مالا يخفى والدوق السليم شاهد صدق على ذلك مع القرائن الدالة على المراد

ذلك والسكاكي خلط التعميم بالتنكير والتحقيق بالتقليل والذي فعله المصنف أصوب لأنه لا تلازم بينهما قال المصنف وجعل السكاكي التنكير في قولهم شرأهر ذائب للتعظيم وفي قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك لخلأفه في كاهنهما نظر أما الاول فلما سياتي وأما الثاني فلأن خلاف التعظيم مستفاد من البناء للمرة ومن نفس الكامة لانها إمام من قولهم نفحت الريح اذا هبت أى هبة أو من قولهم نفح الطيب اذا فاح أى فوحة كما يقال شمة واستعماله بهذا المعنى في الشر استعارة اذا ضله أن يستعمل في الخير يقال له نفحة طيبة أى هبة من الخير وذهب أيضاً إلى أن قوله لا يأتى أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن نكير العذاب فيه للتهويل أو لخلأفه والظاهر أنه لخلأفه واليه مال الزمخشري فإنه ذكر أن ابراهيم عليه الصلاة والسلام لم يخل هذا الكلام من حسن الادب مع الله حيث لم يصرح فيه أن العذاب لاحق له لاصق به لكنه قال انى أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن فذكر الخوف والمس ونكير العذاب اه كلامه وهو ضعيف وأما قوله فلما سياتي فستكلم عليه في موضعه وأما قوله أن خلاف التعظيم مستفاد من المرة قد يمنع دلالة المرة على التحقير فإنه لا ملازمة بين الوحدة والتقليل بل بين صدقهما عموم وخصوص من وجه وأما التقليل فيحتمل أن يقال لا يستفاد من المرة بل المستفاد من المرة الافراد وهو غير التقليل فالشيء العظيم الواقع مرة واحدة لا يقل له قليل وقوله أنه مستفاد من نفس الكامة ذكره الزمخشري وليس له في كامة النفع وفعله ما يدل على ذلك بل هو مستفاد من المس ولا نسلم أن معنى فاح وهب وشم نفحة وهبة وشمة بل الاعم من ذلك وأما الذي قد يقال أنه يدل على الوحدة هو النفحة وقوله أنه استعارة لأنه إنما يستعمل في الخير محتاج لنقل ذلك عن أهل اللغة وكون التنكير للتهويل أو لخلأفه ينبغي عليهما استعمال الرحمن فعلى الاول تكون الحكمة فيه الاشارة الى أن من هو كثير الرحمة لا يعذب الا عن ذنب عظيم لا مجال للعفو فيه وعلى الثاني يكون ذكره للتلطيف ﴿تنبيهان﴾ الاول ما تقدم في تنكير الوحدة والتقليل والتعظيم والتحقيق ليس معناه أن مع كل نكرة صفة محذوفة فإذا قلت أكرم رجلاً تريد واحداً فقد أطلقت الرجل وأردت تقييده بالوحدة وليس في اللفظ صفة واحدة قد حذفت اكتفاء عنها بالموصوف وإنما نبهت على ذلك لأن من النحاة من جعل المسوغ للابتداء بالنكرة في قولهم شرأهر ذائب أن تقديره شرعظيم فالمسوغ للصفة المحذوفة وليس كذلك ﴿الثاني﴾ قال ابن الزمكاى وغيره أن النكرة في الاثبات قد تكون للعموم لسياق امتنان أو غيره أحياناً من قول البيانين أن النكرة تأتي للتنكير وظناً أن التنكير هو التعميم أو يلزمه وليس كما ظنه فليس بين التنكير والتعميم اتحاد ولا ملازمة الا أن استعمال النكرة في سياق الامتنان للتعميم محتمل وفي كلام الشيخ تقي الدين القشيري ما يقتضيه ﴿قاعدة﴾ تتعلق بالتعريف والتنكير كثيرة النفع في كل علم اذا ذكر الاسم مرتين فإن كانا معرفتين أو الثاني معرفة والاول نكرة فالثاني هو الاول وإن كانا نكرتين فالثاني غير الاول وإن كان الاول معرفة والثاني نكرة

يكفيه بعض ذلك الاهتمام
(قوله من تفخيم فضله الخ)
أى لان ابهامه يدل على أن
المعبر عنه أعظم في رفعة
وأجل من أن يعرف حتى
يصرح به والدوق السليم
شاهد صدق مع القرائن
الدالة على المراد اه يعقوبى

فقولان فالاول والثاني كالعسر والبسر في قوله تعالى فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولذلك
ورد لن يغلب عسر يسرين والثالث كقوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فقصي فرعون الرسول
والرابع كقوله عففونا عن بني ذهل * وقلنا القوم اخوان
عسى الايام أن يرجعن قوما كالذي كانوا

وقال ابن الحاجب في أماليه في قوله تعالى غدوها شهر ورواحها شهر الفائدة في إعادة لفظ الشهر الاعلام
بمقدار زمن الغدو وزمن الرواح والالفاظ التي تأتي مبينة للمقادير لا يحسن فيها الاضمار ولو أضمر فالضمير
انما يكون لما تقدم باعتبار خصوصيته فاذا لم يكن له وجب المبدول عن المضمّر الى الظاهر ألا ترى أنك
لو أكرمت رجلا وكسوته كانت العبارة عنه أكرمت رجلا وكسوته ولو أكرمت رجلا وكسوت غيره
كانت العبارة أكرمت رجلا وكسوت رجلا فبين أن هذا ليس من جمل الظاهر موضع المضمّر لانه لو
أتى بالمضمّر لم يستقم وشرط الطيبي في هذه القاعدة أن لا يصدق التكرير وجعل من قصد التكرير قوله
تعالى وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله فان فيه تكريرين والثاني هو الاول وأجاب عنه بأنه باب
التكرير لاناطة أمر زائد وبدل عليه تكرير يذكر الرب فيما قبله من قوله سبحانه وتعالى سبحانه رب
السموات ورب الأرض رب العالمين والذي استدعى هذا التكرير بمقام تزييه عز وجل عن نسبة الولد
اليه وهذه القاعدة يكثر ذكرها في كتب الحنفية قال في الهداية من قال سدس مالى لفلان ثم قال في ذلك
المجلس أو غيره سدس مالى لفلان فله سدس واحد لان السدس ذكر معرّفا بالاضافة والمعرفة متى
أعيدت يراد بالثاني عين الاول هذا المصنف في اللغة وقال في النهاية من كتبهم أيضا فيما لو قال أنت طالق
نصف تطليقة وربع تطليقة المنكر اذا أعيد منكرا فالثاني غير الاول وان قال أنت طالق نصف
تطليقة وثلاثا أو سدسها لم تطلق الا واحدة للاضافة وفي شرح النار لحافد الدين النكرة اذا أعيدت
معرفة كانت الثانية الاولى لدلالة العهد ~~قلت~~ وهذه القاعدة الظاهر أنها غير محررة والتحقيق
أن يقال ان كان الاسم عاما في الموضعين فالثاني هو الاول لان من ضرورة العموم أن لا يكون الثاني
غير الاول ضرورة استيفاء عموم الاول للأفراد وسواء كانا معرفتين عامتين أم تكريرتين عامتين
كوقوعهما في حيز النفي أما اذا كانا عامين وهما معرفة ونكرة فسيأتي وان كان الثاني فقط عاما فالاول
داخل فيه ضرورة استغراق العام لذلك الفرد سواء كان معرفا أم منكرا وسواء كان الاول معرّفا
بالالف واللام العهدية أم منكرا او يلتحق بهذا الاسم في دخول الاول في الثاني اذا كانا عامين والاول نكرة
كقوله تعالى لا يملكون لكم رزقا فابتغوا عند الله الرزق أي لا يملكون شيئا من الرزق فابتغوا عند الله
كل رزق وكذا عكسه وان كانا خاصين بأن يكونا معرفتين بأداة عهدية فذلك بحسب القرينة
الصارفة الى المهود فان صرفتها اليه انصرفت وان صرفت الاول منها فالظاهر أن الثاني مثله وان كانا
مشتملين على الالف واللام الجنسية فالاول هو الثاني لأن الجنس لا يقبل التعدد قال التنوخي في
قوله تعالى ان مع العسر يسرا انما كان معنى العسر واحدا لأن الادم طبعية والطبيعية لاثاني لها يعني
أن الجنس كلى والسكى لا يوصف بوحدة ولا تعدد وان كانا تكريرين فالظاهر أن الثاني غير الأول لأنه
لو كان اياه لكان إعادة النكرة وضما للظاهر موضع المضمّر وهو خلاف الاصل ويحتمل خلافه ولأجل
الاحتمالين ورد في حديث الاستسقاء ثم جاء رجل من ذلك الباب فأعاد ذكر الرجل منكرا كما بدأ به
منكرا مع ترده في أنه الاول أو غيره كما ورد مصرحاً به في الرواية الأخرى حيث قال ثم جاء رجل ولا أدري
الاول أو غيره وان كانا معرفتين بأداة جنسية فالثاني هو الاول لان الجنس غير متعدد وان كان الثاني
خاصا والاول عاما فهو داخل في الاول ضرورة اشتمال العام على الخاص كما يشتمل الاخص على العام

هذا هو التحقيق فيها ولو لم يشين على إطلاق القاعدة لورد عليهم ما يفسر جوابه فمن ذلك ما ورد على قولهم إذا كانا معرفتين فالثاني هو الأول وهو قوله تعالى هل جزاء الإحسان إلا الإحسان فانهما معرفتان والثاني الثواب والأول العمل والثاني غير الأول لانهما عهدتان لمهمودين أو جنسيتان وقوله تعالى حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها سأناكم عليه في وضع الظاهر موضع المضمرة وقوله تعالى وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء معرفتان والثاني عام والأول خاص فالأول داخل في الثاني وقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس أي القائلة بالمقتولة وقوله تعالى الحر بالحر الآية وقوله تعالى شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن ثم قال فمن شهد منكم الشهر فليصمه فهما وإن اختلفا يكون الأول خاصا والثاني عاما متفقان بالجنس وكذلك أن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يبغي من الحق شيئا ولذلك استدل بها على أن الأصل الغناء الظن مطلقا ومن ذلك ما ورد على قولهم إذا كان الثاني معرفة فالثاني هو الأول وذلك قوله تعالى فلا جناح عليهما أن يصالحا بينهما صلحا والصلح خير فإن الناس مطبقون على الاستدلال بالآية استحباب كل صلح فالأول داخل في الثاني وليس عينه وكذلك وما يتبع أكثرهم الاظنان الظن لا يبغي من الحق شيئا وكذلك ويؤت كل ذي فضل فضله الفضل الأول العمل والثاني الثواب وكذلك ويردكم قوة إلى قوتكم وكذلك ليزدادوا إيماناً ما عاناهم وكذلك زدناهم عذاباً فوق العذاب بقرينة أن المزيد غير المزيد عليه وكذلك ولا يزال في الصلاة ما تنتظر الصلاة ومن ذلك ما ورد عليهم في النكرتين قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير فإن الثاني هو الأول إلا أن يقال أحدهما محكي من كلام السائل والثاني محكي من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وإنما الكلام في وقوعهما من متكم واحد وكذلك الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشبهة يخاف ما يشاء ومن بحجى الثاني نكرة قوله صلى الله عليه وسلم التائب من الذنب كمن لا ذنب له فالمراد التائب من كل ذنب كمن لا ذنب له ولا يستقيم أن يراد التائب من ذنب ما كمن لا ذنب له إلا أن يراد بالذنب الثاني الخصوص فخالصه أنه لا بد من تساويها عموما وخصوصا في هذا المثال وقوله تعالى فجاءته أحدها شئى على استحياء بعد قوله تعالى قالت أحدهما يحتمل أن تكون الأولى هي الثانية وأن لا تكون وقد تقوم قرينة على أن الثاني غير الأول كقوله تعالى ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة وكذلك قوله تعالى يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا من السماء وأما قوله تعالى وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله فليس الجواب عنه ما قاله الطيبي بل إن الله بمعنى معبود الاسم المشتق إنما يقصد به ما تضمنه من الصفة فأنت إذا قلت زيد ضارب عمر أو ضارب بكر لا يتخيل أن الثاني هو الأول وإن أخبرهم ما عن ذات واحدة فإن المذكور بالحقيقة إنما هو الضربان لا الضاربان ولا شك أن الضربين مختلفان ومن أمثلة إعادة المعرفة نكرة وأقد آتينا موسى الهدى وأورثنا بني إسرائيل الكتاب هدى قال الزحشرى المراد بالهدى جميع ما آتاهم من الدين والمعجزات والشرائع وهدى الإرشاد وأنشد في الأساس

دع عنك سلمى قد آتى الدهر دونها * وليس على دهر لثى معول

ومنه * إذا الناس ناس والزمان زمان * وما نحن فيه قوله صلى الله عليه وسلم لا نسبوا الدهر فإن الله هو الدهر قيل الثاني غير الأول وإنما هو مصدر بمعنى الفاعل أي الله هو الدهر التصرف وقال الراغب معناه الله فاعل ما يضاف إلى الدهر فإذا سببتهم الذي تعتقدون أنه فاعل ذلك فقد سببتهم الله تعالى والحق أن المراد لا نسبوا الفاعل الحقيقي الذي تعتقدون أنه الدهر فإن الله هو الفاعل الحقيقي فينبذ الدهر في الموضعين واحد فهو على القاعدة وهذا الذي قاله الراغب حسن لأن الجمع بينهما وبين قوله صلى الله عليه وسلم حين بلغه سبب المشركين له أنهم يسبون مذمما وأنا محمد يحتاج إلى تأمل وما أعيدت

فيه المعرفة والثاني غير الاول بالقرائن قوله تعالى وكذلك أنزلنا إليك الكتاب فالذين آتيناهم الكتاب يؤمنون به ومن ذلك قوله تعالى قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء فالملك الذي يؤتيه الله العبد لا يمكن أن يكون نفس ملكه فقد اختلفا وهم امر فان لكن يصدق أنه اياه باعتبار أصل الاشتراك في الاسم كما صرح بنحوه في قوله تعالى قل ان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء فقد أعاد الضمير في الفضل المستغرق باعتبار أصل الفضل وما ذكرناه يعلم أن قول بعض البيانين ان تؤتي الملك من يشاء لا يمكن أن يكون من وضع الظاهر موضع المضمرة لا تحقيق له ونظيرها قوله تعالى أيدتوني عندهم العزة فان العزة لله جميعا إلا أن العزة الأولى نظير الملك الثاني والعزة الثانية نظير الملك الاول وأما قوله تعالى في سورة البقرة بالمعروف وقوله تعالى فيه أيضا من معروف فهي من إعادة النكرة معرفة لان من معروف وان كان في التلاوة بعد المعرف فهو في الانزال متقدم عليه وهذه القاعدة تعرض لها الاصوليون في نحو صل ركعتين صل ركعتين هل يكون أمرين والثاني تأسيس أولا وفيها خلاف مشهور ومما ينبغي على هذه القاعدة اذا قال ان رأيت رجلا فأنت طالق وان رأيت رجلا فبدي حرا الظاهر أنه لا يجب أن يكون الثاني غير الاول بل اذا رأت رجلا حصل العتق والطلاق ولو تخلصت رؤيتك لرجل بين التعليقين ثم وجدت رؤية ذلك الرجل بعد التعليق الثاني عتق العبد بلا توقف ذكر الفرعين الوالدين بعض تعاليقه ومما يجب التنبيه له أن المراد بذكر الاسم مرتين كونه مذكورا في كلام واحد أو كلامين بينهما تواصل بأن يكون أحدهما معطوفا على الآخر أوله به تعالى ظاهر وتناسب واضح فان قلت لما نزل قوله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم حزنن الصحابة رضي الله عنهم وقالوا أينالم يظلم نفسه ففسره النبي صلى الله عليه وسلم بالشرك وقرأ ان الشرك لظلم عظيم فهذان نكرتان في كلامين متفصلين وفسرا أحدهما بالآخر فهو ينقض قولكم ان النكرتين تكون احداهما هي الاخرى وينقض قولكم ان من شرط كون احدهما الاخرى في المعرفتين أوفى النكرة مع المعرفة أن يكونا في كلام متصل بعضه ببعض قلت النكرتان في كلامين متباعدين لا يمنع أحدا أن يراد باحدهما الاخرى بدليل يقوم عليه وهذا الحديث دليل على أن المراد بأحد الظاهرين الآخر وإنما الدعي هنا أن النكرتين المتواصلتين دون قرينة تصرف احدهما لغير الاخرى أما المتباعدتان فلا يحكم عليهما أن احداهما هي الاخرى أو غيرها الا بدليل هذا عند الاطلاق أما الظلم في ولم يلبسوا فإنه عام دلت السنة على تخصيصه بالآية الاخرى وينبغي أن تنبه الى أن هذا التفسير النبوي قطع مادة النظر فليس لسائل أن يسأل عن دليل لفظي في احدي الآيتين خصص الاخرى ولا أن يقيس على ذلك فيقول في نحو لا تضرب رجلا مع أكرم الرجل أو رجلا يريد زيد ان المراد بالاول زيد فقط ولا أن يقول في قوله تعالى لا ظلم اليوم ان المراد بالشرك وان كان وزان ولم يلبسوا ايمانهم بظلم ولا أن يقول في نحو الانسان حيوان انه يقتضي أن كل حيوان انسان بل القرآن يفسر بعضه بمضاحيت لا تعارض والسنة دلت على ذلك اما بوجي أو دليل لفظي فليستأمل وكان خطر لي قديما أن في الآية الكريمة ما يشير الى أن المراد بالظلم فيها الكفر وقوله تعالى ولم يلبسوا لان الذي يلبس الايمان هو الشرك فانه كالمزج له فان عبادة الله ايمان وعبادة غيره ظلم بخلاف الظلم بالمعاصي غير تكفير فانها لا تخرج ولا تلبس بالايمان وعرضت هذا المعنى على والدي بدرس الشامية بدمشق فارتضاه وفرح به ومما يتعلق بمأخذه في قوله تعالى أن تضل احداهما فتذكر احداهما الاخرى فان كانت احداهما الثانية مفعولا فالاسم الاول هو الثاني على قاعدة المعرفتين وان كانت فاعلا فلهما واحد باعتبار الجنس كما سبق وأكثرت النحاة على أن الاعراب اذا لم يظهر في واحد من الاسمين تعين أن يكون الاول فاعلا خلافا لما ذكره الزجاج في قوله تعالى فلما زالت تلك دعواهم وقد رأيت لابن الحاجب في أماليه كلاما في ذلك غالبه حسن وفي بعض مشاحنة وهأنا أذكره بلفظه فاعتبره قال قوله تعالى أن تضل احداهما

احداهما فتذكر احداهما بالاخرى فيه اشكالان أحدهما أن قوله أن تضلّ ذكر تعليل لا استشهاد
الرأيتين موضع رجل ولا يستقيم في الظاهر أن يكون الضلال تعليل لا استشهاد وإنما العلة التذكير
والاشكال الثاني قال فتذكر احداهما الأخرى وقياس الكلام في مثل ذلك أن يقال فتذكرها الأخرى
لأنه قد تقدم التذكير فلم يحتاج إلى إعادة الظاهر والجواب عن الأول أن التعليل في التحقيق هو التذكير
ومن شأن لغة العرب إذا ذكر واعدة وكان لليلة علة قدموا ذكر علة العلة وجعلوا العلة معطوفة بها
بالفاء لتحصل الدلائل معا بعبارة واحدة كقولك أعدت الخشبة أن يميل الحائط فأدعمها فالادعام هو
العلة في أعداد الخشبة والميل هو سبب الادعام فتذكر على نحو ما ذكرناه فقل أن يميل الحائط فأدعمها
ولو قيل إن الميل في المثال والضلال في الآية هو السبب لم يكن ذلك بعيدا لأن الضلال المعلوم من احداهما
يكثّر وقوعه فصح أن يكون علة في استشهادهما مقام رجل وإنما يجيء 'البس ههنا إذا توهم أن وقوع
الضلال هو السبب فيؤدي إلى أن يكون مقصودا وقوعه باستشهادهما وليس التعليل واجبا فيه
أن يكون مقصودا وقوعه بل العلة هي المقضية لذلك المعلوم ألا ترى إلى قولك فعدت عن الحرب
من أجل الخوف فالخوف ههنا ليس مرادا وقوعه في قصد التكلم حتى يكون سببا للعود فكذلك
ههنا المقصود أن الضلال المعلوم هو السبب المقضى في المعنى استشهادهما في موضع رجل وذلك
مستقيم على هذا التأويل وكذلك يمكن أن يقال في ميل الحائط أنه أيضا هو السبب على الوجه الذي
ذكرناه في الآية وهذا الوجه الثاني يصلح أن يكون الأول ليحيى 'الثاني بعده بعد تقديم التسليم وأما
الجواب عن الاشكال الثاني فهو أننا نقول أصل الكلام على الوجه الأول أن تذكر احداهما الأخرى
عند ضلالها فقدم على ما ذكرناه فبقى أن تذكر احداهما الأخرى على ما كان عليه (١) الثاني هو أن
لا يستقيم في المعنى الا كذلك ألا ترى أنه إذا قال أن تضل احداهما فتذكرها الأخرى وجب أن يكون
ضمير المفعول عائد على الضالة متعينها كما إذا قلت جاءني رجل وضرته يتعين أن يكون الجاني هو
المضروب وذلك محل بالمعنى المقصود لأنها قد تكون الضالة الآن في الشهادة وهي الذكرة فيها في زمان
آخر فالذكرة هي الضالة فإذا قيل فتذكرها الأخرى لم يفد ذلك لتعين عود الضمير إلى الضالة وإذا
قيل فتذكر احداهما الأخرى كان مبهما في كل واحدة منهما فلو ضلت احداهما الآن وذكرتها الأخرى
فتذكرت كان داخلا ثم لو انعكس الأمر والشهادة بعينها في وقت آخر اندرج أيضا تحته لوقوع قوله
فتذكر احداهما الأخرى غير معين ولو قيل فتذكرها الأخرى لم يستقيم أن يكون مندرجا تحته إلا
التقدير الأول فلم أن العلة هي التذكير من احداهما الأخرى كيف أقدر وإن اختلف وهذا المعنى لا يفيد
الاماز ذكرناه فوجب لذلك أن يقال فتذكر احداهما الأخرى وهذا الوجه الثاني هو الذي يصلح أن
يكون جاريا على الوجهين المذكورين أولا وأنه في التحقيق هو الذي وجب لأجله مجيئهما ظاهرين
وأما الوجه الذي قبله فلا يستقيم الأعلى التقدير الأول لأن التقدير الثاني جعل الضلال هو العلة فلا يستقيم
مع ذلك أن يقال إن أصل الكلام أن تذكر احداهما الأخرى عند ضلالها مع القول بأن الضلال هو
العلة فثبت مما ذكرناه من المعنى الصحيح وجوب مجيء الآية على ما هي عليه وأنه لو غير إلى المضمر
اختلف المعنى المقصود واختص ببعضه أه وفي بعضه نظر والسؤال الذي ذكره أولا وما أجاب به عنه من
أن المعطوف عليه ذكر للتوطئة ثم عطف عليه للمقصود بآيتين في قوله تعالى ما كان لبشر أن يؤتيه الله
الكتاب الآية وقوله تعالى وإذا كروا نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء فإن إيتاء الله الكتاب لم يقصد نفيه
وكونهم كانوا أعداء لم يقصد عدمه من النعمة وإنما المعنى ما كان لبشر أن يقول للناس ذلك وقد آتاه الله
الكتاب وإذا كروا نعمة الله عليكم اذ ألف بينكم بعد العداوة ومن هذه المادة أيضا قوله تعالى أنأمرون
الناس بالبر وتفسون أنفسكم المراد تفسونوا ثم تأمرون اذ الأمر لا يصلح أن ينكروا بقي ما يتعلق بما

(١) قوله الثاني الخ هكذا
في الأصل وحرر العبارة
كتبه مصححه

وأما وصفه فليكون الوصف تفسيره كاشفاً عن معناه كقولك الجسم الطويل

(قوله وأما وصفه) قدم من التوابع الوصف لانه اذا اجتمعت التوابع يبدأ منها بالنت (قوله أى وصف المسند اليه) أى سواء كان معرفاً أو منكراً فالوصف من جملة أحوال المسند اليه مطلقاً (قوله قد يطلق الخ) قد للتحقيق هنا وفيما بعد (قوله وهو أنسب ههنا) أى بالتعليل، لان الذى يملأ أمما هو الأحداث لا الألفاظ (قوله وأوفق بقوله وأما بيانته) أى فان الغالب استعمال هذه العبارة فى المعنى المصدرى أعنى تعقبه بالتابع المخصوص وأما التابع المخصوص فالشائع فيه عطف بيان وبدل (قوله أى أما ذكر النعت له) هذا تفسير للوصف بالمعنى المصدرى (قوله بمعنى المصدر) أى ذكر الصفة (قوله الأحسن أن يكون) أى الوصف الذى عاد عليه الضمير بمعنى النعت لان المبين والكاشف للمسند اليه أمما هو الوصف بمعنى التابع لاذكره وانما لم يقل والصواب لانه يمكن صحة المعنى المصدرى أى فليكون الذكر للوصف ميدياً بواسطة النعت لكن لما كان النعت ميدياً وكاشفاً أولاً وبالذات والمعنى المصدرى أمما يتصف به ما ثانياً وبالعرض كان الأول أحسن (قوله على أن يراد) أى وهذا الوجه مبنى على أن يراد بالألفاظ كالوصف أحد معنييه كاللغنى المصدرى وقوله معناه الآخر أى (٣٦٠) كالوصف بمعنى التابع فى الكلام استخدام فان قلت قد يستغنى عن ذلك بجعل

الضمير راجعاً للصفة المفهومة من الوصف لانه بمعنى ذكر الصفة فهو متضمن للصفة على نحو ادلوا هو أقرب للتقوى قلت رجع الشارح احتمال الاستخدام لانه من الصنائع البديعية المحسنة للكلام (قوله ميدياً) أى موضعاً له (قوله كاشفاً عن معناه) أى عما يعنى منه ويقصد كان ذلك المعنى حقيقياً أو مجازياً وهذا تفسير المراد من قوله ميدياً لان تبينه قد يكون ببيان لازم له أوصفة مع أن المراد كشف معناه فأتى به إشارة الى أن بيانه من حيث كشف

(وأما وصفه) أى وصف المسند اليه والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو أنسب ههنا وأوفق بقوله وأما بيانته) أى أما ذكر النعت له (فليكونه) أى الوصف بمعنى المصدر والأحسن أن يكون بمعنى النعت على أن يراد بالألفاظ أحد معنييه وبضميره معناه الآخر على ما سيحى في البديع (ميدياً) أى للمسند اليه (كاشفاً عن معناه كقولك الجسم الطويل

(وأما وصفه) أى الاتيان للمسند اليه بالوصف الذى هو النعت وليس المراد نفس الوصف الذى هو النعت اذ لا يناسب التعليل الآتى بعد لان العلل فعل التكلم الذى هو الاتيان بالوصف لانفس الوصف ولا يوافق أيضاً ما تقدم وما يأتى فى قوله وأما تنكيره مثلاً وقوله وأما بيانته (فليكونه) أى الاتيان بالوصف الذى هو النعت أولكون الوصف نفسه وهو الأولى لانه هو الموصوف عرفاً بالبيان الآتى بعد والكشف وغير ذلك مما يذكر ولو كان الاتيان به قد يوصف بذلك أيضاً وعلى الأول يكون الضمير عائداً على ما تقدم لغير المختار من معناه السابق فيكون من باب عندى درهم ونصفه وهو الاستخدام الآتى فى البديع ان شاء الله تعالى (ميدياً) أى للمسند اليه (كاشفاً عن معناه) ومفسر له بذاتيانه أو بلاوازم الذاتيات والمقام يقتضى التفسير لجهل المخاطب بحقيقة المسند اليه أو لتزليه منزلة الجاهل (كقولك) فى خطاب من لا يعلم معنى الجسم وقد يكون ذلك سبباً لانكار الحكم (الجسم الطويل)

سبق قوله تعالى انا مهلكو أهل هذه القرية ان أهلها كانوا ظالمين وقوله تعالى حتى اذا أنيا أهل قرية استطعنا أهلها وسيأتى الكلام عليه فى وضع الظاهر موضع الضمير ص (وأما وصفه الخ) ش يأتى المسند اليه موصوفاً وذلك لاحداث أمور * الأول أن يكون يحتاج الى كشف معناه أو زيادة كشفه كشافنا ما كقولنا الجسم الطويل المريض العلى فى يحتاج الى فراغ يشغل وقوله يحتاج خبر الجسم وهذا معناه لان من حيث نفسه ويحتمل أن المراد ميدياً فى حد ذاته كان هناك سامع أولاً وكاشفاً عن معناه بالنظر للسامع فهما متغيران والوصف اذا كان ميدياً لماهية الموصوف وكاشفاً عنها كان متضمناً لتعريفها لان بيانه لها وكشفه عنها ما بذاتيانه كما فى المثال أو بعرضيات لازمة لها كما فى البيت بعده كما يأتى بيانه ثم انه لا يجب فى الكشف أن يبلغ الغاية حتى يكون مظهراً للكنه أو يميزه عن جميع ما عداه بل يكفي الكشف ولو بوجه أعم كذا كتب شيخنا الحنفى (قوله الجسم الطويل الخ) اعلم أن كل واحد من الثلاثة أعنى الطول والعرض والعمق وصف كاف فى الكشف والبيان للجسم لما علمت أنه يكفي الكشف ولو بوجه أعم و بما كان قول الشارح فان هذه الأوصاف الخ يشير لذلك وان احتمل أن نراد فان مجموعها ولا ينافيه قول المصنف وأما وصفه فليكونه الخ لان الاضافة للجنس الصادق بالواحد والمتعدد وقيل وهو الظاهر ان الوصف الكاشف هو المجموع ويصدق عليه أنه صفة واحدة بحسب المعنى وان كان متعدداً بحسب اللفظ والاعراب كما أن حلوحامض خبر واحد فى الحقيقة لانها بمعنى مز وكذلك الأمور الثلاثة هنا فى تأويل الممتد فى الجهات الثلاث كذا قال به ضمهم وقيل الوصف الكاشف فى المثال هو

الوصف

المرض العميق محتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف قول أوس

الطويل المقيد بصفته أعنى المرض والعميق فإن المرض صفة مخصصة للطويل وكذا العميق صفة مخصصة له أو للمرض وقيل الكاشف هو العميق وحده لاستلزامه الطويل والمرض بلا عكس ولا يخفى بعد القولين الأخيرين والثاني منهما أبعد من الأول لأنه يلزم أن لا يكون للطويل والمرض مدخل في الكشف وأن يكون ذكرهما استطراداً قال الشارح في شرح الفتح المراد بالطول أزيد الامتدادين أو الامتداد المفروض أولاً وبالمرض أنقص الامتدادين أو الامتداد المفروض ثانياً وبالعمق ما يقاطعهما قال الفناري وفيه نظر لأن الأول من أمر في الطول والعرض يستدعي أن لا يكون الجسم الذي تساوت امتداداته الثلاثة جسماً تاملاً وفي ابن يعقوب أن تفسير الجسم بما ذكر إنما هو على المذهب الاعتزالي وأما عند الحكماء فالجسم هو ما تركب من الهوى أى المادة والصورة وعند أهل السنة ما تركب من جوهرين فأكثر أو التحيز القابل للقسمة وإن لم يكن فيه عرض وعمق وأما غير القابل للقسمة فجوهر فرد وجزء لا يتجزأ والفرق بين المذهب السني ومذهب الحكماء أن الصورة عند الحكماء لها دخل في التركيب وهى جزء الجسم وعند أهل السنة أن تركيب الجسم إنما هو من الجواهر الفردة والصورة عرض اعتبارى أو حقيقى ولا مدخل لها في جزئية الجسم اه كلامه وعبارة السيراى قوله لكونه مميّناً الخ التبيين بالظر الى نفسه سواء كان ثمة سامع أو لا والكشف بالنظر الى السامع والوصف اذا كان مبيّناً للماهية كاشفاً عنها كان معرّفاً لها بمعنى أنه متضمن لتعريفها (٣٦١) وإشارة اليه لأنه عينه فيكون نفس الموصوف أو جاريًا بجراه كالعرف لانه

المرض العميق محتاج الى فراغ يشغله) فإن هذه الاوصاف مما يوضح الجسم ويقع تعريفه (ونحوه في الكشف) أى مثل هذا القول في كون الوصف للكشف والايضاح وإن لم يكن وصفاً للسند اليه

المرض العميق محتاج الى فراغ يشغله) أى الجسم الذى حقيقته ما ذكر محتاج الى الفراغ وهو الخلاء لان فيه أبعاداً ثلاثة بها يقبل القسمة من ثلاث جهات فلا بد له مما تنفذ فيه تلك الأبعاد وهو الفراغ ومعلوم أن الكشف هنا لمجموع الاوصاف وعليه فالجوع هو والذات المبين ولا يصدق على كل أنه نعت مبين ويحتمل أن يكون النعت الأول هو المبين وما بعده قيدى بيانه والخطب سهل ثم ان تفسيره بما ذكر إنما هو على المذهب الاعتزالي وأما عند الحكماء فالجسم هو المركب من الهوى أى الجواهر المفردة ومن الصورة وعند أهل السنة هو ما تركب من جوهرين فأكثر والفرق بين المذهب السني ومذهب الحكماء أن الصورة عند الحكماء لها دخل في التركيب وهى جزء الجسم وعند أهل السنة أن التركيب للجواهر والصورة عرض اعتبارى أو حقيقى ولا مدخل لها في جزئية الجسم (ونحوه في الكشف) أى ومثل هذا القول في مجرد كون الوصف فيه للكشف والايضاح لافى كون

الوصف يسمى بياناً ويسمى كشفياً ونحوه في الكشف قول أوس بن حجر بفتح الحاء والجيم برئى فضالة

(٤٦ - شروح التلخيص - أول) حد الجسم الطبيعى عندهم وإن قالت المعتزلة انه مركب من أجزاء كاهل السنة وقالت الحكماء من الهوى والصورة فاندفع بمعنى كون الوصف معرّفاً باعتراض من قال ان العرف مع العرف مركب تام والموصوف مع صفته مركب ناقص لانه تقييدى وبما تقدم من عدم الفرق بين الوصف الواحد والاكثر يندفع اعتراض من قال ان النعت لا يكون الا مفرداً والمذكور متعدد وبما تقدم من أن الاحسن اشتغال الوصف على المميز والمشارك يندفع اعتراض من قال ان ذكر العميق كافى في الكشف فلا حاجة الى ذكر الطويل المرض ثم ان الجسم عند الاشاعة التحيز القابل للقسمة وإن لم يكن فيه عرض وعمق فيشمل المركب من جزأين وعند المعتزلة ما تركب من ثمانية أجزاء جزآن للطول وجزآن بجنبهما للعرض وأربعة فوقهما للثخن وقيل ما تركب من ستة بأن يوضع ثلاثة على ثلاثة وقال النظام مركب من أجزاء غير متناهية اه (قوله محتاج الى فراغ) خبر عن قوله الجسم وفيه ان الاحتياج الى فراغ ليس خاصاً بالجسم الطويل المرض العميق بل الجوهر الفرد كذلك مما يحتاج الى الفراغ خصوصاً والمعتزلة أنحاب هذا التعريف يعرفون الجوهر الفرد ويخالفون الحكماء في انكاره فلا وجه للتخصيص والحوال أنه أراد الاحتياج الى فراغ متمدد ولا يخفى أنه من خصائص الجسم الطبيعى الطويل المرض العميق (قوله ويقع تعريفه) أشار بذلك الى أن المراد بكون الوصف يبين السند اليه أن يقع تعريفه (قوله ونحوه) مبتدأ خبره قوله الآتى (قوله وإن لم يكن وصفاً للسند اليه) فيه إشارة الى حكمة فصله عما قبله وأيضاً الفصل تنبيهه على التفاوت بينهما فى الكشف

الاملى الذى يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا
حكى أن الاصمعي سئل عن الاملى فأشده ولم يزد وكذا قوله تعالى ان الانسان خلق هالوعا اذا مسه الخير جزوعا واذا مسه الخير منوعا
قال الزمخشري الملع سرعة الجزع عند مس السكره وسرعة المنع عند مس الخير من قولهم ناقة هالوع سريعة السير وعن أحمد بن
يحيى قال لى محمد بن عبد الله بن طاهر ما الملع قلت قد فسر الله تعالى انتهى كلام الزمخشري

فان الوصف الاول مبين للموصوف بذاتيانه وأما الوصف هنا فانه مبين للموصوف بلازمه كما يأتي بيانه (قوله قوله) أى قول أوس بن
حجر بفتح الحاء وضمها وسكون الجيم فى مرثية (٣٦٢) فضالة بن كادة بفتح فاء فضالة وكسر كاف كادة وسكون لامه أو بفتح الكاف

(قوله) الاملى الذى يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا

فالاملى معناه الذكى المتوقد والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه

الموصوف مسند اليه لان الوصف فى الشاهد لغير المسند اليه (قوله)

ان الذى جمع السباحة والنجسدة والبر والتقى جمعا

(الاملى) وهو خبر إن قبله وقوله (الذى يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا) تفسير للاملى بلازمه

ولما سئل الاصمعي عنه لم يزد على انشاد هذا البيت وهو مسند لامسند اليه وانما قلنا بلازمه لان

الاملى هو الذكى المتوقد الفطنة ومن لازمه أنه اذا وضع عقله على شيء ليختبره أدرك من حاله الحكم

ابن كادة الاملى الذى يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا

قال السكاكى قال الجوهري الاملى منصوب بفعل متقدم وجوز أن يكون بدلا لان قبله

أيتها النفس أجملى جزعا * ان الذى تحذر ين قدوقما

ان الذى جمع الشجاعة والنجسدة والبر والتقى جمعا

الاملى الذى يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا

المخلف المتلف المرزأ لم * يئمه ضعف ولم يمت طبعها

والمراد بالمخلف المسلف ماله بالعدة والمرزأ فى ماله بالكرم والطبع أقوى الطمع وخبر ان قال الاخفش

هو مخدوف تقديره مات والبيت مذکور فى الكامل للمبرد رأيت هذه الايات فى ديوان أوس

بخط على بن أبى الفتح بن جنى وكتبه فان مات تحذر ين وكتب ان الذى جمع السباحة وضبط بخطه

الاملى بالرفع وقال يظن لك الظن وضبط المرزأ بكسر الزاى وكتب لم تمنع بضعف بالتاء المثناة من فوق

مفتوحة وقول المصنف نحوه يحتمل أن يكون لانه من غير باب المسند اليه ان كان منصوبا بفعل وقد

يكون لان هذا الوصف ليس كاشفا عن حقيقة الاملى بل يتضمن لازمها فان الاملى هو الذكى

المتوقد كما قال فى الصحاح وذلك يستلزم هذا الوصف وعبرة الايضاح ونحوه فى الكشف قال فى

الايضاح وكذا قوله تعالى ان الانسان خلق هالوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا قال الزمخشري

الملع شدة الجزع عند مس السكره وسرعة المنع عند مس الخير من قولهم ناقة هالوع سريعة السير وعن أحمد

ابن يحيى قال لى محمد بن عبد الله بن طاهر ما الملع قلت قد فسر الله تعالى اه وهذا ايضا من غير باب المسند اليه

واللام وأول هذه المرثية :

أيتها النفس أجملى جزعا

ان الذى تحذر ين قدوقما

الى ان قال : ان الذى جمع

الخ (قوله الاملى الخ)

من المنسرح وأجزاؤه

مستفعلن مقفولات مفتعلن

مرتين (قوله الذى يظن

الخ) هذا تفسير للاملى

باللازم لان الاملى معناه

الذكى المتوقد الفطنة

ومن لوازمه أنه اذا ظن

بك ظنا كان ظنه موافقا

للاواقع لان متوقد الفطنة

اذا وجه عقله نحو شيء

ليختبره أدرك من حاله ما

هو عليه وكان ظنه لذلك

صوابا موافقا للواقع كأنه

رأى موجبه ان كان من

المشاهدات وسمعه ان كان

من السموعات فالوصف

هنا مبين للموصوف بلازمه

(قوله الذى يظن) يحتمل

أن مفعولى يظن مخدوفان

أى الذى يظنك متصفا

الثانى

بصفة ويحتمل أنه نزل منزلة اللازم وقوله بك بيان لموضع الظن

(قوله كأن قد رأى الخ) كأن مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن والجملة حال من فاعل يظن أى يظن فى حال كونه مشبها للرؤية

والسمع أى لذى الرؤية والسمع أول الرأى والسمع ويصح أن تكون حالا من الظن أى حالة كون ظنه مشبها للرؤية شخص راء وسماع

شخص سامع أو صفة للظن أى ظنا كأنما مثل الرؤية والسمع ولا يقال الجار والمجرور بعد المعرفة حال لصفة كالجملة لان أل فى الظن

للعهد الذهنى والعرف بها كالعرف بلام الجنس فى جواز الحالية والصفة فى الجار والمجرور اذا وقع بعدهما (قوله المتوقد الخ)

كناية عن شدة فهمه ففسبها بالنار المشتعلة (قوله مما يكشف معناه) أى بالآز وم

(قوله لكنه ليس بمسنداليه) أعاده توطئة لما بعده والافقد تقدم ذلك (قوله لانه مرفوع الخ) لوقال لانه خبران لكان أخصر لكنه أتى به لمقابلة قوله بعد أو منصوب صفة لاسم ان أو بتقدير أعنى تأمل (قوله على انه خبران) الذى يساعده السوق أن الخبر قوله بعد عدة أبيات

أودى فلا تنفع الاشاحة من * أمر لمرء يحاول البسدا

فالأولى جعله منصوب بصفة لاسم ان أو بتقدير أعنى كما قال الشارح بعد ذلك إلا أن يجعل قوله أودى على الاعراب الأول مستأنفا وأودى بمعنى هلك والاشاحة الحذر والبدع جمع بدعة بمعنى الأمر الغريب يعنى لا ينفع طالب الأمور الغربية كدوام وجود شخص أو غيره الحذر من أمر كائن لا محالة فيه وهو الموت (قوله والنجدة) أى القوة والشجاعة (قوله جمعا) تؤكد للأربعة قبله فهو بمعنى جميعا (قوله أو مخصصا) الفرق بينه وبين الوصف المبين أن الغرض من المخصص (٣٦٣) تخصيص اللفظ بالمراد ومن المبين كشف المعنى (قوله أى مقلدا اشتراكه)

أى مقلدا لا اشتراك الواقع

فيه اذا كان نكرة وأراد

بالاشتراك هنا الاشتراك

المعنوى والمشارك المعنوى

ما وضع معنى واحد مشترك

بين أفراد فتقول رجل تاجر

عندنا فتاجر قلل الاشتراك

في رجل لانه يشمل التاجر

وغيره لانه موضوع للذكر

البالغ العاقل من نبي آدم

وقد اشترك في ذلك المعنى

التاجر وغيره والمراد

بتقليل الاشتراك بتقليل

مقتضى الاشتراك وهو

الاحتمال والا فاشتراك

اللفظ بين أفراد مفهومه أو

بين مفهوماته لا يندفع

بشيء (قوله أرفعا

احتماله) أى رافعا

لاحتمال الواقع فيه اذا

كان معرفة والمراد

لكنه ليس بمسنداليه لانه مرفوع على أنه خبران في البيت السابق أعنى قوله

ان الذى جمع السباحة والنجم * عدة والبر والنقى جمعا

أو منصوب صفة لاسم ان أو بتقدير أعنى (أو) لكون الوصف (مخصصا) للمسند اليه مقلدا

اشتراكه أرفعا احتماله

الواقع فيه كان ظنه صوابا كأنه رأى موجه أو سمعه ان كان بما يسمع ويحتمل أن يكون الألفى منصوب بصفة لاسم ان والخبر هو قوله بعد أودى فلا تنفع الاشاحة الخ أى هلك أو منصوب بتقدير أعنى وعلى كل حال فليس مسندا اليه (أو مخصصا) أى يؤتى بالوصف للمسند اليه لكون الوصف مخصصا أى مقيد له بتقليل الاشتراك في النكرات فانك اذا قلت جاءنى رجل كان لكل فرد دخل في الرجولية لاشتراك الافراد في معناه فاذا قلت عالم أخرجت الجاهل فيقل الاشتراك لخروج جنس الجاهل أو برفع الاحتمال في المعارف التى لا اشتراك في استعمالها فاذا قلت جاءنى زيد احتمل أن يكون المراد به فلان أو آخرهما يعرض له الاشتراك في التسمية فاذا قلت التاجر خرج المحتمل الآخر وإنما قلنا في المعارف التى لا اشتراك في استعمالها ليخرج المعرف بلام الجنس والمشار بها الى فرد ما باعتبار عهدة جنسه فان فهمه بتقليل الاشتراك كالنكرة ويدخل في كلام المصنف النكرة المشتركة كالعين فيقلل اشتراكها بالوصف المقيد فاذا قيل عندى عين جارية فقد قلنا اشتراكها في مسمياتها بالوصف الجارية فالتخصيص على مامر عليه المصنف شامل لما ذكر وأما في عرف النحويين فالتخصيص مخصوص بتقليل الاشتراك في النكرات وأما رفع الاحتمال في المعارف فهو مخصوص بالتوضيح وينبغى أن يحمل كلامهم على أن المراد بالاشتراك الاشتراك المعنوى وأما لو حملناه على اللفظى دخل العلم المشترك فتخصيص المشترك بالنكرات يكون تحكما وعليه يلزم أن التقيد بنحو الجارية في العين فيما تقدم لا يسمى تخصيصا لاختصاصه بالاشتراك المعنوى ولا توضيحا لاختصاصه

* الثانى أن يقصد تخصيصه بصفة تميزه

بالاحتمال الاحتمال الذى يقتضيه الاشتراك اللفظى والمشارك اللفظى ما وضع لمعنيين فأكثر بأوضاع متعددة كزيد فانه وضع للشخص التاجر والفقيه مثلا فنعته بقولك التاجر رافع لاحتمال الفقيه فتحصل من ذلك أن التخصيص يدخل المعارف والنكرات وأن للتخصيص فردين تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وهذا اصطلاح البيانين بخلاف النحويين فان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرات فقط وأما رفع الاحتمال الكائن في المعارف فيقال له توضيح لا تخصيص ويرد عليهم الوصف في قولنا عين جارية فلا يصح أن يكون مخصصا لان الاشتراك فيه لفظى ولا موضعا لانه نكرة وأجيب بأن المراد بالاشتراك عند النحاة ما يسم المعنوى واللفظى فيكون النعت في هذا المثال من قبيل المخصص لا الموضح وذلك لانه قلل الاشتراك في عين برفع مقتضى الاشتراك اللفظى وعين معنى واحدا فلم يبق في عين جارية الا الاشتراك المعنوى بين أفراد ذلك المعنى أفاده القرى

نحو زيد التاجر عندنا أولكونه مدحاً له كقولنا جاء زيد العالم حيث يتعين فيه زيد قبل ذكر العالم ونحوه من غيره قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم وقوله تعالى هو الخالق الباري المصور أولكونه ذماً له كقولنا ذهب زيد الفاسق حيث يتعين فيه زيد قبل ذكر الفاسق ونحوه من غيره قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم

(قوله التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في النكرات) هذا ظاهر ان كانت النكرة موضوعة للمفهوم الكلي لان المفهوم الكلي فيه اشتراك حقيقة وان كانت موضوعة للأفراد المنتشر فالاشتراك من حيث صدق النكرة على كل فرد فرد على سبيل البديل ادلا يتعين في مفهوم النكرة بحيث يمنع من الاشتراك لان التبيين الذي فيه بمعنى أنه فرد الرجل لا فرد الأنثى لا معنى أنه معين شخصاً للمخاطب قاله يس (قوله الحاصل في المعارف) سواء كانت أعلاماً أو غيرها ثم ان الاحتمال في المعارف ان كانت مشتركة اشتراكاً لفظياً فبالقياس الى معانيه بحسب الأوضاع المتعددة حينئذ يكون (٣٦٤) الاحتمال ناشئاً من اللفظ علماً أو غيره فان زيداً اذا كان مشتركاً بين أشخاص

وفي عرف النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في النكرات والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف (نحو زيد التاجر عندنا) فان وصفه بالتاجر يرفع احتمال التاجر وغيره (أو) لكون الوصف (مدحاً أو ذماً) نحو جاءني زيد العالم أو الجاهل حيث يتعين الموصوف (أعني زيداً) (قبل ذكره) أي ذكر الوصف

بالمعارف فتأمل فالتخصيص في المعارف (نحو زيد التاجر عندنا) فان وصفه بالتجارة يرفع احتمال التاجر وغيره ومثاله في النكرات ما تقدم وكذا قولنا جاءني رجل صالح فوصف الرجل بالصلاح يرفع دخول غير الصالح (أو) لكون الوصف (مدحاً أو ذماً) نحو جاءني زيد العالم (فيما الوصف فيه المدح) (أو) نحو جاءني زيد (الجاهل) فيما الوصف فيه للذم وانما يكون الوصف للمدح في الأول وللذم في الثاني (حيث يتعين الموصوف) وهو زيد فيهما قبل ذكره أي ذكر الوصف فيهما اذ لو لم يتعين كان لرفع الاحتمال فيكون تخصيصاً وما ينبغي أن يعلم أن مرادهم إعادة المدح أو الذم وحده والأفلا يخفى

كقولك زيد التاجر عندنا فانك ميزته عن غيره بهذا الوصف وفي هذا المثال نظر لان العلم بتميز نفسه لا يحتمل غير معناه وقريباً بأنه قد يعرض له الاشتباه لكونه علماً على غيره أيضاً أو يفاد انه اذا قصد بوصفه التخصيص يصير منكراً وينوي تكبير كتكبير الأعلام لكن لو صح هذا لكانت صفة نكرة وليفرض ذلك فيما اذ لم يكن ثم زيد آخر هو تاجر فان كان حينئذ يحتاج الى وصف آخر ومن هذا النوع الفصول المذكورة في الحدود والسبب الأول أهم من الثاني والذي يغلب أن صفة النكرة للتخصيص وصفة المعرفة للبيان * الثالث أن بوصف لاصح أول الذم كقولك زيد العالم أو الجاهل حيث يكون زيد قد فهم المراد منه قبل ذكر الصفة والمصنف قال لكون الوصف مبيناً ومخصصاً أو مدحاً أو ذماً وكان ينبغي أن يقول أو مادحاً أو ذماً أو يقول نبيناً وتخصيصاً ونحوه في غير المسند اليه قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم وقوله تعالى هو الخالق الباري المصور ونحوه في الذم فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من

كان محتتملاً لان يطلق على كل واحد من تلك الأشخاص لكونه موضوعاً بازاء خصوصية كل منها وليس هنا معنى كلي يحتمل أن يتحقق في ضمن كل منها إلا أن يؤول زيد بمعنى بز يد فيكون حينئذ في حكم النكرات وكذا احتمال سائر المعارف من أسماء الاشارة والموصولات وغيرها ناشئ من اللفظ فان المعرفة بلام العهد الخارجى كالرجل وكذا اسم الاشارة والموصول يصلح لان يطلق على كل فرد من المهورات الخارجية والمشار إليها وما حكم عليه بالصلة اما لانه موضوع بازاء تلك الافراد وضاع عاملاً واما لانه موضوع لمحي كلي

الشيطان

يستعمل في جزئياته وأياً ما كان فلا احتمال ناشئ من اللفظ وان لم يكن بأوضاع ثم ان

ما ذكره الشارح لا يتأتى في المعرفة بلام الجنس لان مدلوله الجنس وفيه الاشتراك لصدقه على كثيرين فوصفه لا يوضحه بل يخصه كالنكرات ولا في المعرفة بلام العهد الذهني لصدقه على كثيرين على سبيل البديل فوصفه لا يوضحه أيضاً بل يخصه فلهذا مرادهم بالمعارف ما عدا هذين قوله سم وعبرة اليه مقول في رفع الاحتمال في المعارف التي لا اشتراك في استعمالها ليخرج المعرفة بلام الجنس والمشار بها الى فرد ما باعتبار عهدية جنسه فان فيهما تقليل الاشتراك كالنكرة (قوله أولكون الوصف مدحاً أو ذماً) أي مادحاً أو ذماً أو ذامدحاً أو ذماً وأنه جعل الوصف مدحاً أو ذماً مبالغة (قوله حيث يتعين الموصوف قبل ذكره) أي اذا كان يتعين الخ فالحيثية للتقيد والتعين إما لكونه لا شريك له في ذلك الاسم أولكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف

أولكونه تأكيده كقولك أمس الدابر كان يومًا عظيمًا أولكونه بيانًا له كقوله تعالى لاتتخذوا الهين اثنين إنما هو إله واحد قال الزمخشري الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد الخصوص فاذا أرادت الدلالة على أن المعنى به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل به على القصد اليه والعناية به ألا ترى أنك لو قلت إنما هو إله ولم تؤكده بواحد لم يحسن وخيل أنك تثبت الالهية لا الوجدانية

(قوله لكان الوصف مخصصا) فيه نظر لأنه يقتضى أن الموصوف اذا لم يتعين قبل ذكر الوصف وجب في الوصف أن يكون مخصصا مع أنه ليس كذلك بل يصح أن يكون للدم أو الذم أيضا بحسب قصد التكلم وأجيب بأن المراد أن الظاهر منه ذلك عند عدم التعيين وان صح أن يراد منه المصح أو الذم (قوله أولكونه تأكيده) ليس المراد التوكيد الاصطلاحي لا اللفظي ولا المعنوي بل أراد به المقرر وذلك فيما اذا كان المسند اليه متضمنا لمعنى ذلك الوصف فيكون ذلك الوصف مؤكدا ومقرا لذلك المسند اليه (قوله أمس الدابر الخ) أمس مبتدأ مبني على الكسر والدابر نعت مؤكده مرفوع نظر للمحل وجملة كان خبره (٣٦٥) (قوله ما يدل على الدبور) أى المضى

فوصفه بالدابر تأكيده ثم ان كان الامر الواقع فى الامس مما يسر فافرض من ذلك التأكيده التأسف على ذلك الوصف أعنى الدبور والمضى وتبقى بقائه وأنه ليته مادبر وان كان الواقع فيه مما يكره كان الغرض من ذكره الاشارة الى الفرح بدبور ومضيه والحاصل أن الوصف بالدبور ونحوه مما هو مؤكد إنما يكون من البلاغة اذا كان لا مراً اقتضاه المقام كالاعراض المذكورة والا لم يكن من البلاغة فى شىء كذا ذكره شيخنا الحنفى (قوله لبيان المقصود) أى من المسند اليه وقوله وتفسيره عطف تفسير أفاد

والالسان الوصف مخصصا (أو) نكونه (نأ كيدا نحو أمس الدابر كان يومًا عظيمًا) فان لفظ الامس ما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره

ان العلم والجهل يفيدان المدح والذم ولومع التخصيص حيث لا يتعين الموصوف أيضا (أولكونه) أى الوصف (نأ كيدا) باعتبار افادة موصوفه معناه لانا كيدا اصطلاحيا (نحو أمس الدابر كان يومًا عظيمًا) لان لفظ الامس يدل على الدبور والمضى لمعناه ورصنه بالدبور اقتضاه المقام كأن يشار به الى تذكريته وتبقى بقائه والتأسف على مضيه ان كان مافيه محبوبا وأنه ليته مادبر أو تذكريته نعمة الشكر على مضيه وتذكريته ممدح الصبر والتجريض عليه لقضاء العوارض ان كان مافيه غير محبوب وأما ان لم تكن نكتة فى ذلك التأكيده لم يكن من البلاغة فى شىء فافهم وقد يكون المقصود من الوصف بيان بعض الاحتمال فى الموصوف وتفسير بعض ما يراد الا على وجه التخصيص بتقليل الاشتراك ولا على وجه التفسير لحقيقة الموصوف بأجزائها أو لوازمها للجهل به كما تقدم بل على وجه يبين بعض محتملات الاستعمال وهو الذى فيه عموم لا خصوص فاذا كان اللفظ قد يستعمل عرفا فى معنى جاز أن يوصف

الشیطان الرحیم ﴿الرابع﴾ أن يفيد التأكيده كقولك أمس الدابر كان يومًا عظيمًا ويمكن أن يكون منه من غير باب المسند اليه ولا طائر يطير بجناحيه قال السكاكى ذكر لان القصد الى الجنس قال الزمخشري معناه زيادة التعميم والاحاطة وهو قريب من كلام السكاكى وكأنه يريد بزيادة التعميم قوة العموم لان كثير أفراد العالم ما قوله تعالى وقال الله لاتتخذوا الهين اثنين فقال الزمخشري الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد الخصوص فاذا أرادت الدلالة على ان المعنى به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل به على القصد اليه والعناية به ألا ترى أنك لو قلت إنما هو إله ولم تؤكده بواحد لم يحسن وخيل أنك تثبت الالهية لا الوجدانية قلت

به أن المراد ببيان المقصود افراد وتتميزه عن غيره ثم ان كلام الشارح يقتضى أن الوصف المبين للمقصود مغاير للموصوف المؤكد وللوصف الكاشف وللوصف المخصص مع أن كلامها أتى به لبيان المقصود وتفسيره فيحتاج الى الفرق بين الامور الاربعه فالفرق بين الوصف المؤكد أن المؤكد لا يلاحظ فيه بيان المقصود الاصل بل الملاحظ فيه مجرد التوكيد والتقوية فبيان المقصود به حاصل غير مقصود بخلاف هذا الوصف فان الملحوظ فيه بيان المقصود والفرق بينه وبين الكاشف أن الغرض هنا بيان أحد المحتملين للفظ أو المحتملات له بأن يحتمل الالفاظ معينين فأكثر فيؤتى بالوصف لبيان المراد من تلك المحتملات كما فى الدابة فى المثال لاحتمالها الفرد والجنس بخلاف الوصف الكاشف فان المقصود به ايضاح المعنى لا بيان أحد المحتملات والفرق بينه وبين المخصص أن الغرض من المبين للمقصود بيان أحد محتملات اللفظ ورفع غيره من محتملاته والغرض من المخصص بيان أحد أفراد المعنى ورفع غيره من الافراد فاذا قلت رجل تاجر عندنا ارتفع بالوصف الفقيه مثلاً وهو أحد أفراد معنى الرجل فانه موضوع للذكر البالغ وهو أمر كل من تحتة أفراد الفقيه أحدها

وأما قوله تعالى وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه فقال السكاكي شفع دابة في الأرض وطار يطير بجناحيه لبيان أن
 القصد بهما إلى الجنسين وقال الزحشرى معنى ذلك زيادة التعميم والاحاطة كأنه قيل وما من دابة قط في جميع الأرضين السبع وما من
 طائر قط في جوار السماء من جميع ما يطير بجناحيه * وأعلم أن الجملة قد تقع صفه للنكرة وشرطها أن تكون خبرية لأنها في المعنى
 حكم على صاحبها بالخبر فليست بمنزلة أن تكون انشائية مثله وقال السكاكي لأنه يجب أن يكون للتكلم بـ «سكاكي» معنى محال فلا يكون عنده محققا للوصف للوصف لأن
 الوصف انما يؤتى به ليزي به الموصوف بمساعدته وتمييز التكلم شيئا من شئ بما لا يفرقه محال فلا يكون عنده محققا للوصف للوصف بـ «سكاكي» معنى محال فلا
 يجعله وصفه بحكم عكس النقيض ومضمون الجمل الطليعية كذلك لأن الطائفة يقتضى مطلوبا غير متحقق لامتناع طلب الحاصل فلا
 يقع شئ منها صفة لشيء والتعليل الأول أعم لأن الجملة الانشائية فلا تكون طليعية كقولنا نعم الرجل زيد وبئس صاحب عمرو ووربما
 يقوم بكر وكم غلام ملكك وعسى أن يجيىء بشر وما أحسن خالدا وسيع العفود نحو بت واشترت فان هذه كلها انشائية وليس
 شئ منها بطليعية ولا امتناع وقوع الانشائية صفة أو خبرا قيل في قوله * جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط * تقريره جاءوا بمذق
 مقول عنده هذا القول أى بمذق يحمل رائيه أن يقول لمن يريد وصفه هل رأيت الذئب قط فهو مثله في اللون لا يراد في خيال الراى
 لون الذئب لورقته وفي مثل قولنا زيد (٣٦٦) اضر به أولا تضربه تقديره مقول في حقه اضر به أولا تضربه

كقوله تعالى وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائرا بما هو من خواص
 الجنس لبيان أن القصد منهما إلى الجنس دون الفرد وهذا الاعتبار

بوصف لبيان أن المراد منه غير ما يراد به عرفا من مخصوص فيفيد أن المعنى عام فلا يكون هذا الكلام
 تكرار مع ما تقدم وذلك كقوله تعالى وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه فان النكرة في
 سياق النفي للعموم لكن العموم ربما يكون عرفيا فيختص بما يراد به عرفا فلو لم يوصف الطائر والدابة
 بوصف جنسيهما فلم يفهم أن المراد الدابة والطائر بالبداهة العرفية لأن عموم العرف بحسب ما يتفاهم
 فيه وهو ما يجري في البلد والزمان فلما وُصف كل منهما بوصف جنسه أفاد في الأول أن المراد بالدابة
 جنس الدابة لوصفها بوصف الجنس الذى هو السكون على الأرض عرقية كانت أو غيرها وأفاد الثانى

قوله التوكيد لا يعنى الاصطلاحى الذى هو أحد التوابع بل يعنى المعنوى اللغوى ولعله يريد أنه نعت
 مؤكد مثل نعمة واحدة والسكاكي جعل اثنين عطف بيان وفيه نظر لأن عطف البيان كالصفة فإذا
 امتنع أن يكون أحدهما كاشفا لهذا المعنى امتنع الآخر ومن جهة أن عطف البيان غالبا لا يكون إلا
 عن معرفة والهيئ نكرة ولان اثنين ليس أشهر من الهين وعطف البيان عند الجمهور يكون غالبا أشهر
 الا أن يقال هو أشهر في العدد من التنفية ولان عطف البيان لا يكون الا معرفة على قول مشهور وسيأتى
 الكلام على ذلك ان شاء الله وقد بقي من أسباب الوصف أمور ذكرها في التسهيل منها الترخيم مثل زيد
 المسكين وهو قريب من معنى الذم والمدح وكذلك الإبهام مثل تصدقت صدقة كبيرة أو صغيرة وفيه نظر

ان قلت النعت المخصص
 كما يرفع به أحد أفراد المعنى
 الواحديين به أحد محتملات
 اللفظ ويرفع به غيره من
 محتملاته كما في زيد التاجر
 عندنا فيلزم أن يكون
 الوصف البين المقصود
 أحدهما المخصص قلت
 رفع المخصص للاحتمال
 مخصوص بالمعارف والوصف
 البين المقصود انما يكون
 للنكرات وحينئذ فاللازم
 المذكور ممنوع (قوله
 وما من دابة في الأرض)
 أى سواكم بقريته قوله
 أمنا السكاكي لان المائل غير
 المائل أفاده في الأطول

(قوله حيث وصف) أى لأنه وصف الخ فهذا آلة السكون النعت هنا مبينا المقصود من المسند اليه وبيان ما ذكره الشارح
 أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم والاستغراق لاسيما اذا افترت بمن الزائدة لكن يجوز أن يراد هنا الاستغراق العرفى بأن يراد
 دواب أرض واحدة وطيور جو واحد فذكر الوصف المختص بالجنس دون المختص بطائفة لينبه على أن المراد دواب أى أرض
 كانت من الأرضين السبع وطيور أى جو كان فقد أفاد الوصف بهذا الاعتبار زيادة التعميم وأن المراد الاستغراق الحقيقى فيتناول
 كل دابة من دواب الأرضين السبع وكل طائر من طيور الآفاق والأقطار المختلفة (قوله بما هو من خواص الجنس) أى وهو السكون في
 الأرض بالنظر لدابة والطيور بالجنس بالنظر لطائر فان هذا نسبتته إلى جميع أفراد الجنس على السواء ولا يختص به فرد (قوله
 إلى الجنس) أى متوجه إلى الجنس فهو متعلق بمحذوف والمراد متوجه إلى الجنس المتحقق في كل فرد (قوله دون الفرد) فيه أن
 الفرد هنا ليس بمحتمل أصلا حتى يحتاج لنفيه بل المحتمل طائفة من الدواب وطائفة من الطيور فكان الأولى أن يقول دون طائفة من
 الافراد مخصوصة وأجيب بأن مراده بالفرد مطلق العدد الذى يقارنه الاستغراق العرفى (قوله وبهذا الاعتبار) أى اعتبار أن الوصف
 لبيان أن القصد إلى الجنس

✽ وأما توكيده فللتقرير كما سيأتي في باب تقديم الفعل وتأخيره

(قوله أفاد هذا الوصف زيادة الخ) أى بحسب تحقق الجنس في جميع الأفراد فلا تنافي بين قصد الجنس وإفادة التعميم الذي في الأفراد (قوله زيادة التعميم) أى وأما أصل التعميم والاحاطة لحاصل من وقوع النكرة في سياق النفي مقرونة بمن وقصد الشارح بهذا الكلام أعنى قوله وبهذا الاعتبار الخ بيان أن ما ل توجيه صاحب الكشف للانتيان بالوصف في الآية وتوجيه السكاكي واحد وان اختلفا ذانا وتوضيح ذلك أنه اختلف كلام الكشف والمفتاح في تقرير الآية الكريمة وبيان معنى زيادة قوله في الأرض ويطير بجناحيه فقال في الكشف معنى ذلك زيادة التعميم والاحاطة كأنه قيل وما من دابة قط في جميع الأرضين السبع وما من طائر قط في جوال السماء من جميع ما يطير بجناحيه الأمم أمثالكم محفوفة أحوالها غير مهملة أمرها وبيان ذلك ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن يجوز أن يراد به هنادوب أرض واحدة وطيور جو واحد فيكون الاستغراق عرفيا يتناول من الأفراد ماهو المتعارف فذكر وصف يستوى نسبتة الى جميع دواب أى أرض كانت وطيور أى جو كان فيكون الاستغراق حقيقيا يتناول كل دابة من دواب الأرضين السبع وكل طائر من طيور جميع الآفاق فقد أفاد ذكرهما زيادة التعميم والاحاطة بسبب تعيين كون الاستغراق حقيقيا وقال في المفتاح ذكر في الأرض مع دابة ويطير بجناحيه مع طائر لبيان أن القصد من لفظ (دابة ولفظ طائر إنما هو الى الجنسين

وتقريرهما وتوجيه ذلك أن اسم الجنس حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا أضيف اليه ماهو من خواص الجنس علم أن القصد به الى الجنس وذلك كالدابة والطائر في الآية المذكورة فانه لما أضيف اليه ماهو من خواص الجنس تعين أن القصد انما هو الى الجنس وتقريره فيفيد عموم كل فرد يصدق عليه الجنس دون الفرد وليس القصد الى الجنس مع الوحدة ولا خفاء أن مؤدى كلامهما مختلف

أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة (وأما توكيده) أى توكيد المسند اليه (فللتقرير) أى تقرير المسند اليه

أن المراد بالطائر جنس الطائر لوصفه بوصف الجنس الذي هو مطلق الطيران بالجناح متعارفا كان أولا ولهذا أفاد الوصف فيهما من يدموم فليفهم ليعين الفرق بين هذا وبين ما تقدم (وأما توكيده فللتقرير) أى توكيد المسند اليه يكون لأغراض منها التقرير للمسند اليه اذا اقتضى المقام ذلك ومعنى تقريره جعله في ذهن السامع مقظرا وذلك حيث يخاف التسلط أن يكون السامع غافلا عن سماعه أولا فيكرره ليسمعه ثانيا فيتقرر ويبلغ الحكم الى السامع كما أراد كذلك حيث يخاف بعد سماعه أن يحمله على غير معناه غلطا أو تجوزا فيقال مثلاً جاء في ز يزد يدفع للاحد المخذورين والثاني منهما ولو كان يستأخره دفع توهم التجوز لكن قد يكون الذي خطر في بال التسلط وراه مناسبا للمقام

لان الإبهام حاصل قبل الوصف وكذلك التعميم مثل أكرم الناس الرجال والنساء وفيه نظر لان التعميم حاصل قبل الوصف ولهذا أهمل المصنف ذلك كله وان ذكره الناس قبله ص (وأما توكيده الخ) ش من تعلقات المسند اليه أن يؤكده وذلك لاحد أسباب * الأول ارادة التقرير نحو قمت أنت وأنت قمت وسيأتي في باب تقديم الفعل أو تأخيره ان شاء الله تعالى وبهذين المثالين مثل المصنف وفيه نظر لان كلامه في التأكيذ الذى هو من النوايج وهذا المثالان ليسا كذلك وقد اعترض هو على السكاكي

لان صاحب الكشف جعل الوصف من أول الأمر للتعميم والسكاكي جعله لبيان الجنس وتقريره الا أن المال واحد وهو افادة زيادة التعميم والاحاطة وذلك لانه على تقدير حمله على بيان الجنس وتقريره كما قال السكاكي يكون الاستغراق بسبب وقوع النكرة في سياق النفي وشهادة من الاستغرافية عليه ويكون معنى الآية حينئذ وما من جنس دابة من أجناس الدواب ولا جنس طائر من أجناس الطيور الا أمم أمثالكم لكن يجوز أن يراد بها ماهو المتفاهم في العرف من دابة وهى ذوات القوائم الأربع ومن طائر الطيور التي يعتبرها الناس ويعتدون بها كالأطائر الذي يصيد مثلا والفظة من الاستغرافية وان دللت على استغراق الجنس لکن لا ترفع الوهم بالسكاكية لجواز أن يراد الاستغراق العرفي فذكر في الأرض ويطير بجناحيه وان كان لبيان أن القصد انما هو الى بيان الجنس وتقريرهما لكنه لا ينافي زيادة التعميم والاحاطة على التعميم المقاد من من الاستغرافية فقد ظهر لك أن ما ل الكلامين واحد والى هذا أشار الشارح بقوله وبهذا الاعتبار أفاد الوصف زيادة التعميم والاحاطة وليس مراده بيان أن كلامهما متحد أفاده القرى بقى شىء آخر وهو أن تلك النكرة الواقعة في سياق النفي ان قلنا المراد منها كل فرد فرد كما قال صاحب الكشف أو كل نوع نوع على ما قاله صاحب المفتاح فلا يصح الاخبار عنها بقوله أمم أمثالكم لان كل فرد لا يكون أمما وكذا كل نوع لا يكون أمما لان كل نوع أمة واحدة لأمم وأوجب بأن النكرة هنا محمولة على المجموع أى مجموع الأفراد والأنواع من حيث هو مجموع وان كان خلاف الظاهر بقريته

الخبر (قوله أى تحقيق مفهومه) أى وليس المراد بتقريره ذكره أولاً ثم ذكر ما يقررره ويثبت به فان هذا شامل لنحو أناسعت في حاجتك وهو غير مراد هنا ثم ان المفهوم عبارة عن المعنى الحقيقي وأما المدلول فهو ما دل عليه اللفظ سواء كان حقيقياً أو مجازياً نحو روى الأسد نفسه وحينئذ فمطلوب المدلول من عطف العام وأتى به بعد الخاص إشارة الى أنه المراد (قوله أعنى الخ) لما كان يتوهم من قوله تحقيق مفهومه جعل المفهوم محققاً وثابتاً في نفسه بإزالة الحفاء عنه وهذا غير مراد بين الشارح المراد بقوله أعنى الخ ومحط العناية قوله بحيث الخ وحاصله أن المراد بتحقيق مفهومه إزالة احتمال الغير بأن يجعل ذلك المفهوم محققاً وثابتاً في ذهن السامع بحيث لا يظن السامع أن المراد من ذلك اللفظ غيره كذا قرر شيخنا العدوى (قوله أعنى جملة) أى جعل ذلك المفهوم وقوله مستقراً أى قاراً في ذهن السامع وقوله محققاً ثابتاً بيان لما قبله (قوله لا يظن) أى السامع وقوله به أى منه أو بدله والمراد بالظن ما يشمل التوهم (قوله اذا ظن) أى يقال ذلك اذا ظن الخ فهو ظرف لمخدوف (قوله عن سماع لفظ المسند اليه) أى لشاغل شغل سمعه (قوله أو عن حملته على معناه) أى أو ظن المتكلم غفلة السامع عن حمل المتكلم له على معناه أو عن حمل السامع له على معناه الحقيقي لوجود مانع من فهم المعنى ففاعل الحمل اما المتكلم أو السامع مثلاً اذا قلت جاء أسد وظننت أن السامع غفل عن كونك حملته على معناه الحقيقي بأن ظن أو اعتقد أنك حملته على خلافه قلت ثانياً أسد فتفديده أن مرادك به الحيوان المفترس (٣٣٨) لا الرجل الشجاع وكذا اذا ظننت أن السامع غفل عن حملته على معناه الحقيقي فتقول له

ثانياً أسد فتفديده أن المراد الحيوان المفترس وتقرر عنده وقوله أو عن حملته على معناه لا يخفى أن هذا الغرض كما يؤدي بالتأكييد اللفظي يؤدي بالمعنى كما يفيد كلام الشارح في النطوق فان قلت اذا كان المراد بالتقرير ما ذكر كان عين قول المصنف الآتى أو دفع توهم التجوز اذا المتكلم انما يأتى بالتوكيد لدفع توهم التجوز اذا ظن غفلة السامع عن حملته على معناه الحقيقي فقد يجب أن المراد هنا غفلة السامع عن التوجه الى ما يراد

أى تحقيق مفهومه ومدلوله أعنى جعله مستقراً محققاً ثابتاً بحيث لا يظن به غيره نحو جاء في زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه أو عن حملته على معناه وقيل المراد تقرير الحكم تحقيق معنى المسند اليه بدفع ما ينافيه في الجملة وقد يكون نفس دفع توهم المجاز لانه هو الذى اتخذه منه حذره بالخصوص وأما حمل التقرير على تقرير الحكم كما في نحو أنعرفت فان المسند اليه ذكر أولاً وثانياً فأسند الفعل اليه مبتدأ واليه فاعلاً لفاء فيه تأكييد الحكم وتقريره للاسناد مرتين على ما سيحىء فلا يصح في هذا المقام لان المراد التأكييد الاصطلاحي والتأكييد الاصطلاحي لا يفيد الاسناد مرتين حتى يتقرر به الحكم وانما قلنا ليس قولنا أنعرفت من التأكييد الاصطلاحي للعلم الضروري بأن الفاعل لا يكون تأكييداً للابتداء ولو اتحد مصدرهما وكذا لا يصح حملته على تقرير المحكوم عليه نحو أناسعت في حاجتك وحدى حيث أريد الرد على من توهم أن معك مشار كفى السعى أو لا غيرى حيث أريد الرد على من زعم أن الساعى غيرك لان فى الأول تقرير أن المسند اليه الثابت له الحكم هو المتكلم منفرداً لا مشارك له فى الحكم وفى الثانى تقرير أن الثابت له الحكم هو هو لا غيره وانما قلنا لا يصح اعدام كونه من التأكييد الاصطلاحي بشح ذلك فى كل رجل عارف بهذا الثانى دفع توهم المجاز بنحو جاء به بنفسه فانه ينفى أن يكون جاء غلامه كذا قالوه وفيه نظر أو السهو وكقولك جاء زيد لانه ينفى السهو وأو عدم الشمول نحو أخذت المال كله ينفى التجوز بالتخصيص أن يكون المراد به البعض كذا قالوه **قلت** وفيه نظر لان ذلك قد لا يصرفه عن التجوز بالتخصيص وغيره ألا ترى الى قوله فأحرزوا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرز كيف دخله اختصاص

به حقيقة أو مجاز بأن ظن المتكلم أن السامع لم يحمله على معنى أصلاً أو يحمله على معنى غلطاً والراد بما يأتى في غفلة السامع مع عن حملته على معناه الحقيقي بأن يحمله على معناه المجازى فتأمل أو يقال فرق بين قصد التقرير المجرد عن ملاحظة دفع التوهم وبين قصد دفع التوهم فالأول المقصود منه أولاً وبالذات التقرير ودفع التوهم وان كان حاصله لكن من غير قصد والثانى بالعكس أى التصود منه أولاً وبالذات دفع التوهم والتقرير حاصل من غير قصد وفرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد (قوله وقيل المراد الخ) هذا مقابل لقوله أى تقرير المسند اليه وحاصله أن الشارح يقول ان مراد المصنف بقوله فللتقرير أى تقرير المسند اليه فقط وهذا القول يقول ليس مراد المصنف بتقرير المسند اليه فقط بل تقرير الحكم أو المحكوم عليه الذى هو المسند اليه ومثل لتقرير الحكم بأنعرفت ومثل لتقرير المحكوم عليه بقوله أناسعت في حاجتك وحدى أو لا غيرى فرد عليه الشارح بالنظر للشق الأول بأن تأكييد المسند اليه لا يفيد تقرير الحكم وتقرير الحكم فى أنعرفت انما حصل من تقديم المسند اليه التقضى لتكرار الاسناد لا من تأكييد المسند اليه بدليل أنه لو كد المسند اليه مع كونه مؤخر كما في سمعت أنافى حاجتك لم يحصل لذلك الحكم تقرير وتوبة ورد عليه بالنظر للشق الثانى بأن تمثيله غير صحيح لان قولك أناسعت في حاجتك وحدى أو لا غيرى ليس هذا من تأكييد المحكوم عليه لان وحدى ولا غيرى تأكييداً للتخصيص الحاصل من التقديم

فلا اعتراض على هذا القائل بالنظر للشق الثاني انما هو من حيث المثال (قوله نحو انما عرفت) تقرير الحكم في هذا المثال من حيث تكرر الاسناد وذلك لانه اسند المعرفة التي هي الحكم مرتين للضمير بن الذين هما للتمكيم فلما اسندت مرتين فكأنها ذكرت مرتين في اللفظ فحصل لها بذلك تقرير وتقوية ومجاة تقرير الحكم الابواسطة تأكيدها للسند اليه لان الضمير الثاني مؤكدا للاول (قوله وحدي أولا غيري) أي فقد أكد المحكوم عليه وهو أنا بوحدي وبلا غيري لافادة تقريره (قوله لانه) أي ما ذكر من المثال الاخير ليس الخ وهذا رد لقوله أو المحكوم عليه نحو انما سمعت الخ وحاصله أنا لانسلم أن انما سمعت في حاجتك وحدي أولا غيري من تأكيدها للسند اليه لان وحدي حال ولا غيري عطف على السند اليه وليس من التأكيدها للاصطلاح كما هو المراد على أنه لو سلم أن المراد بالنا كيد هنا ما هو أعم من الاصطلاح فلانسلم وجود تأكيدها للسند اليه في المثالين بل الموجود فيهما تأكيدها للتخصيص استفاد من التقديم للسند اليه للرد على المخالف في زعمه أن معك مشاركا في السعي أو أن الساعي غيرك ويسمى الاول قصر أفراد والثاني قصر قلب فالخاصل أن حمل هذا البعض التقرير على تقرير المحكوم عليه صحيح لكن تمثيله لنا كيد (٣٦٩) السند اليه المفيد لتقريره بانما سمعت في حاجتك وحدي غير صحيح (قوله

وتأكيدها للسند اليه لا يكون الخ) هذارد لقوله المراد بالتقرير تقرير الحكم وحاصله أنا لانسلم أن تأكيدها للسند اليه يفيد تقرير الحكم لان تقرير الحكم في نحو انما عرفت انما هو من تقديم السند اليه المستدعي لتكرير الاسناد لا من تأكيد السند اليه والامساخ اختلاف الحال بتقديم السند اليه وتأخيرها مع أنه لو أخر فقيل عرفت أنا وعرفت أنت لم يفد تقرير الحكم بل تقرير المحكوم عليه بالاجماع فظهر من هذا أن تأكيدها للسند اليه لا يكون لتقريره نفسه وانه لا يصح أن يمثل

نحو انما عرفت أو المحكوم عليه نحو انما سمعت في حاجتك وحدي أولا غيري وفيه نظر لانه ليس من تأكيدها للسند اليه في شيء وتأكيدها للسند اليه لا يكون لتقرير الحكم قط وسيصرح المصنف بهذا أيضا لان وحدي حال ولا غيري عطف مع أنه لا يسلم وجود تأكيدها للسند اليه في الوجهين بل تأكيدها للتخصيص الذي استفاد من التقديم للرد على المخاطب في زعم المشاركة أو الغيرية ويسمى الاول قصر افراد والثاني قصر قلب على ما يأتي ان شاء الله تعالى فالخاصل أن تأكيدها للحكم كما في انما عرفت ليس من تأكيدها للسند اليه قطعا فان تأكيدها للسند اليه لا يقتضي الحكم أصلا واعمال المقرر له تقديم السند اليه على الفعل ليفيد الاسناد مرتين كما يأتي في كلام المصنف والتأكيدها بوحدي وبلا غيري ليس من التأكيدها للاصطلاح ومع ذلك فهو من تأكيدها للتخصيص لان تأكيدها للسند اليه فليفيهم

مع تأكيده وكذلك فسجد الاثنية كلهم ان كان الاستثناء متصلا وان تخيل في جوابه أن التأكيدها مقدر حصوله بعد الاخراج فالمؤكدها وغير المخرج ورد بنحو قوله تعالى ولقد أريناه آياتنا كلها والاستغراق فيه متعذر لان آيات الله تعالى لا تنهاه وبعد أن كتبت ذلك بحثا رأيت منقولاً قال الامام في البرهان ومما زل فيه المناقون عن الاشعري ومتبعيه أن صيغة العموم مع القرائن تبقى مترددة وهذا وان صح يحمل على نواحي العموم كما صيغ الاوكدة اه فقد صرح بأن التأكيدها لا يرفع احتمال الخصوص لكن وجدت ما قديلا لما قالوه وهو قوله تعالى يقولون هل لنا من الامر من شيء قل ان الامر كله لله في قراءة من نصب كله لانه لو لم يعينه العموم لما قابل هر لنا من الامر من شيء وهذا يدخل في المجاز لان التخصيص مجاز قال السكاكي ومنه كل رجل عارف وكل انسان حيوان ورد عليه في الايضاح بأن كل هذه للتأسيس للتأكيدها فانها مفيدة للشمول بخلافها في قام الناس كلهم فان العموم مستفاد من غيرها فلذلك افادت التأكيدها وهذا الذي قاله صحيح الآن كلام السكاكي اهله يشير الى ما قلناه من أن لفظ كل وان كدت لكنها لا تنفي ارادة التخصيص بل تبعده لانها صريحة في العموم بخلاف اعط الناس

(٤٧ - شروح التامخيص - أول) أنا كيد السند اليه بقولك انما سمعت في حاجتك وحدي وبلا غيري بل يمثل له بما قاله الشارح * واعلم أن هذا الردي مني على أن التأكيدها بالعموم من الاصطلاح بأن أريد به مطلق تأكيدها للسند اليه الداخل فيه نحو انما عرفت لكن يلزم منه أن يكون في قوله وسيصرح المصنف بهذا مسامحة لان المصنف انما صرح به في التأكيدها للاصطلاح الان يقال انه يعلم من غيره فالمراد انه سيصرح بما يعلم منه هذا (قوله لا يكون لتقرير الحكم قط) اعترض بأن قط ظرف لما مضى لا لما يستقبل بخلاف عوض فانها ظرف للمستقبل وحينئذ فلا يعمل في عوض الافضل مستقبلا وفي قط الماضي وقولهم لا كلمه قط عدوه من الخطأ لما فيه من التناقض لان قط طرف لما مضى من الزمان فلا يصح عمل المستقبل فيه وحينئذ فقول الشارح لا يكون لتقرير الحكم قط لحن ورده ابن جماعة بأن غاية ما فيه استعمال اللفظ في غير ما وضع له فيكون مجازا قال الشيخ يس وفيه نظر ولعل وجه النظر أن محمل كون استعمال اللفظ في غير ما وضع له جائزا اذا لم يخالف استعمال العرب والافلا يجوز فان كان هذا مراده فيقال له الحق أن المجاز

لا يشترط سماع شخصه بل سماع النوع كاف فتأمل قرر شيخنا العدوى عليه سبحانه الرحمة والرضوان (قوله أول دفع توهّم التجوز) أي أول دفع توهّم السامع أن المتكلم تجوز في الكلام وإنما عدل عن الظن إلى التوهّم لأن ذكر المسند إليه لا يوجب ظن التجوز أو غيره غايته التوهّم فإن قلت جعل دفع توهّم التجوز ونظيره مقابلاً للتقرير يدل على أنه لا تقرير في هذه الصورة مع أن التأكيّد تابع بقدر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول فات التقرير وإن كان لازماً للتوكيد الآن القصد إلى مجرد التقرير مفارق للقصد إلى الأمور المذكورة والمراد بقوله فيما سبق فالتقرير أي فلا تصد إلى مجرد التقرير كما سبق (قوله أي التـكـلـم بالـمـجـاز) أي التـكـلـم بالمـسـنـد إليه على جهة المجاز لأن توكيد المسند إليه إنما يدفع توهّم التجوز فيه ولا يدفع توهّم التجوز فيه بالسند وإنما يدفع التجوز فيه توكيده به وإعلم أن المجاز مشترك بين العقلي واللفظي والتأكيّد يدفع توهّم إرادة كل منهما كما أفاده بعض المحققين بل يدفع توهّم إرادة مجازة صان أيضاً فقول الشارح أي التـكـلـم بالمـجـاز مراده ما هو أعم (قوله أو نفسه أي عينه) أشار إلى أن كلاماً من التأكيّد اللفظي والمعنوي يدفع توهّم المجاز (قوله لئلا يتوهّم الخ) أي يقال ذلك لدفع توهّم الخ أي ويلزم من (٣٧٠) التأكيّد لدفع التوهّم المذكور تقرير المسند إليه أنه حاصل غير

مقصود وقوله لئلا يتوهّم الخ أي فيكون التأكيّد دافعاً لتوهّم المجاز العقلي أي أو لئلا يتوهّم أن المراد بالامير بعض غلمانه مجازاً لغويا والعلاقة المشابهة في تعلق القطع بكل من حيث أن أحدهما أمر والآخر مباشر أو لئلا يتوهّم أن في الكلام مجازاً بالحذف لأن التأكيّد يدفع توهّمه أيضاً ثم إن المراد بدفع التأكيّد لتوهّم المجاز إضعافه لذلك التوهّم والإحتمال لدفعه بالمسرة والامتناع في البلاغة تعدد التأكيّد فتأمل (قوله أول دفع توهّم السهو) أي

(أول دفع توهّم التجوز) أي التـكـلـم بالمـجـاز نحو قطع الأص الامير الامير أو نفسه أو عينه لئلا يتوهّم أن إسناد القطع إلى الامير مجاز وإنما القاطع بعض غلمانه (أو) لدفع توهّم (السهو) نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهّم الجاني غير زيد وإنما ذكر زيد على سبيل السهو .

(أول دفع توهّم التجوز) أي يكون التوكيد لدفع توهّم السامع أن المتكلم تجوز أي تكلم بالمجاز فيقول المتكلم مثلاً قطع الأص الامير الامير أو نفسه أو عينه لئلا يتوهّم أن القاطع بعض غلمانه وإنما إسناد القطع إلى لفظ الامير مجازاً فاطلاقه على الغلمان من إطلاق السبب الأمر على السبب ولا شك أن دفع توهّم التجوز في المسند إليه مما يقرر معناه حتى لا يظن به غيره كما تقدم في التقرير لكن ذكرنا تقدم اختلاف القصد بالاعتبار فيما وأن القرض قديكون هو نفس التقرير لدفع ما ينافيه من الغفلة في السماع أو الخطأ في الحمل وقديكون دفع خصوص توهّم التجوز (و) لدفع توهّم (السهو) بأن يخشى المتكلم أن يعتقد السامع أنه إنما ذكر المسند إليه سهواً وأن صاحب الحكم غيره فيقول جاءني زيد زيد لدفع توهّم السامع أن الجاني غير زيد وإنما ذكر المتكلم زيد سهواً فالتسهو المذكور في التقرير سهو السامع عن سماع المسند إليه وغفلته عنه والمذكور هنا سهو المتكلم في إثبات الحكم لغير من هو له

المؤكّد به فكانه يقول أفادة الناس كلهم العموم كإفادة كل إنسان في القوة وإن كانا قابلين للتخصيص فكانها للعموم المؤكّد كما يقال إن لنا كيداً لا يثبت أو يقال أراد أنها تؤكّد دلالة النكرة على شائع في جنسه وإن أفادت الاستغراق فإن إنساناً دال على قيام رجل فإذا قلت كل إنسان تأكّدت الدلالة على الواحد لأنها موحودة مع كل فرد من أفرادها التي دل اللفظ عليها أو يريد أن كل هذه أصلها كل الواقعة تأكيّد

لكنها

لدفع توهّم السامع أن المتكلم سهو في ذكر زيد بدلاً (قوله لئلا يتوهّم) أي يقال ذلك لدفع

توهّم السامع (قوله وإنما ذكر كلاً للتكلم زيد سهواً فقول الشارح على سبيل السهو إضافة بيانية ثم انه يؤخذ من هذا المثال والذي قبله أن التوكيد اللفظي يكون لدفع توهّم التجوز ولدفع توهّم السهو بخلاف المعنوي فإنه يكون لدفع توهّم التجوز دون السهو وهو كذلك لأنه إذا قال جاءني زيد بنفسه احتمل أنه أراد أن يقول جاءني عمرو ونفسه فسهاً لفظاً زيد مكان عمرو وبني التوكيد على سهوه بخلاف توهّم التجوز فإنه يندفع زيد كما قال الشارح في المطول وبحث فيه بعض الأفاضل بأن التوكيد المعنوي لما حفظ الكلام عن توهّم التجوز كان مبنيّاً على مزيد الاحتياط ومبنيّاً للمتكلم عن مظنة السهوية وحينئذ فلا يتأتى بناء التوكيد على سهوه ولأنه ينافي ما حقق من أن التأكيّد في قولك جاءني الرجلان كلاهما ليس لدفع توهّم عدم الشمول لأن الثاني نص فيه بل لدفع توهّم أن الجاني واحد منهما والاسناد إليهما وقع سهواً وهذا وإن أترك المصنف دفع توهّم النسيان لعدم الفرق بين السهو والنسيان لئلا يجمع في المفتاح بينهما جرياً على اصطلاح الحكماء من التفرقة بينهما وجعل السهو اسماً لزال صورة الشيء عن الإدركة دون المحافظة حتى لا يحتاج في حصولها إلى تحصيل ابتداء بل يكفي الاستحضار والنسيان اسماً لزال صورة الشيء عن المحافظة والإدركة معا حتى

كقولك عرفت أنا وعرفت أنت وعرف يديز يد أو عدم الشمول كقوله عرفني الرجلان كلاهما أو الرجال كلهم السكا كي ومنه كل رجل عارف وكل انسان حيوان وفيه نظر لان كلمة كل تارة تقع ناسبا وذلك اذا أفادت الشمول من أصله حتى لولا مكانها لماعقل وتارة تقع نأ كيدا وذلك اذا لم تنفد من أصله بل تمنع أن يكون اللفظ المقتضى له مستملا في غيره أما الاول فهو أن تكون مضافة الى نكرة كقوله تعالى كل حزب بما لديهم فرحون وقوله وكل شيء فصلناه تفصيلا وقوله وهم من كل حذب ينسلون وأما الثاني فاعدا ذلك كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم وهي في قوله كل رجل عارف وكل انسان حيوان من الاول لا الثاني لانها لو حذفت منها لم يفهم الشمول أصلا

يحتاج في حصولها الى تحصيل ومعاناة (قوله أو لدفع عدم الشمول الخ) أي لدفع توهم السامع عدم الشمول وليس المراد بكون التوكيد مفيدا للشمول أنه يوجب من أصله وأنه لولا ملافهم الشمول من اللفظ والام بسم نأ كيدا بل المراد أنه يمنع أن يكون اللفظ المقتضى للشمول مستملا على خلاف ظاهره ومتجاوزا فيه وقوله عدم الشمول أي في السند اليه أو في النسبة أي الاسناد وقد أشار الشارح الى الاول بقوله الا أنك لم تعتد بهم والى الثاني بقوله أو أنك جعلت الخ فيندرج التجوز العقلي واللغوي في كلامه (قوله لم تعتد بهم) أي وأنت أطلقت القوم على المعبرين منهم من اطلاق اسم الكل على البعض (٣٧١) فالجواز للدفع على هذا القوي (قوله أو أنك جعلت

الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم في حكم شخص واحد وذلك لتمازهم وتوقف فصل بعضهم على رضا كلهم وحيث كانوا في حكم الشخص الواحد فلا تفاوت في أن ينسب الفعل الى بعضهم أو الى كلهم وحيثما فيكون اسناد الفعل الواقع من البعض للكل مجازا عقليا فعلى الاحتمال الاول يكون التأ كيدا فاما توهم المجاز اللغوي وعلى الثاني دافعا لتوهم المجاز العقلي وما

(أو) لدفع توهم (عدم الشمول) نحو جاء في القوم كلهم أو أجمعون لثلاثي توهم أن بعضهم لم يحصى إلا أنك لم تعتد بهم أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم في حكم شخص واحد كقولك بنو فلان قتلوا زيدا وأما عقله واحد

وهذا السهل لا يدفعه التأ كيد المعنوي اذ لو قال جاء في زيد نفسه احتمل أن يكون المراد عمر ونفسه فسيها فذكر زيد امكن عمرو واعلم أن تأ كيد السند اليه بأن يقرر أن الراد باللفظ مدلوله لا غيره مجازا وأنه لاسهل في اطلاقه لا ينافي كون الاسناد اليه مجازا فاذا قيل جاء في زيد بدأ ونفسه لثلاثي توهم أن المراد غير زيد فسيها وأن المراد به غلغله مجازا فذكر ليتحقق أن المراد به معناه الحقيقي صح أن يكون الاسناد اليه مجازا لكونه سببا في محي الغير ولكن هذا المعنى يبعده الاستعمال لاسيما في التأ كيد المعنوي وأما هو احتمال عقلي وأما قلنا كذلك لان التبادر من قولنا جاء في زيد بدأ ونفسه دفع توهم التجوز في اسناد الفعل لغير من هو له لدفع توهم التجوز في اطلاق اللفظ على غير معناه وان كان هو الذي قررنا به دفع توهم التجوز ليطابق ما ذكر من جواز التجوز في الاسناد فافهم (أو) لدفع توهم (عدم الشمول) فيؤ كيد السند اليه بكل وأجمعين وما في معناه لأن المؤ كدولو كان أصله الدلالة على العموم يجوز أن اسكنها قدمت وفيه نظر وان مشى له ذلك في المضافة لجمع في نحو كل الرجال في الدار لا يمشي له في المضافة لمفرد نكرة مثل كل رجل في الدار لانه ليس أصله رجل كما في الدار اما لامتناع تأ كيد النكرة واما لان

يقال ان الاظهر أن يقال بناء على أن البعض بمنزلة المجموع بدل قوله بناء على أنهم في حكم شخص واحد فاما يناسب المجاز اللغوي وقد ذكره أولا واعترض على الشارح بأن الاول حنف قوله أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل لامرين * الامر الاول أنه يقتضى أن توهم عدم الشمول في المسندون المسند اليه وكلام المصنف انما هو في توهم عدم الشمول في المسند اليه فلا معنى لذكره * الامر الثاني أنه يقتضى أن التوكيد بكل وأخواته يدفع توهم المجاز العقلي مع أنه انما يدفع توهم المجاز اللغوي وذلك أنه اذا أريد باسم الكل البعض كان في الكلام مجاز لغوي من باب اطلاق اسم الكل وارادة البعض واذا راد بالفعل المسند الى الكل الفعل المسند الى البعض كان في الكلام مجازا عقليا والتوكيد بكل وأخواته انما يدفع المجاز اللغوي دون العقلي لانك اذا قلت جاء في القوم كلهم فهم منه الشمول في أحاد القوم قطعا واندفع المجاز اللغوي ولا يلزم من ذلك شمول النسبة لتلك الاحاد لاحتمال أن يكون الفعل المنسوب الى الجميع صادرا عن بعضهم في الواقع وينسب لكل فرد على سبيل المجاز العقلي وقد أجيب عن الامر الاول بأن كلام اللاتن ليس خلاصا بتوهم عدم الشمول في السند اليه بل يصح أن يجعل متناولا لتوهم عدم الشمول في النسبة أيضا وقد أشار اليهما الشارح فأشار الى الاول بقوله الا أنك لم تعتد بهم وأشار الى الثاني بقوله أو أنك جعلت الخ فيندرج التجوز اللغوي والعقلي في كلامه ويندفع كل من التجوزين بذلك التأ كيد وعلى هذا فقول المصنف أولا أو لدفع توهم التجوز أي اللغوي أو العقلي مقيد بغير المجاز العقلي واللغوي في الشمول وأجيب عن الامر الثاني بأننا لانسلم أن كل وأخواته لا يؤثر كدبها لدفع توهم المجاز العقلي بل يؤكد بها لذلك

يراد به البعض مجازاً من إطلاق الكل على البعض لأن من لم يصدر منه الحكم في حكم عدم
فيتوهم عدم شمول المسند اليه في نفس الامر لجميع الافراد في دفع ذلك بأن يقال جاء القوم كلهم أو
أجمعون أو يراد به الكل على أصله ولكن الحكم انما يصدر من البعض فجاء الصادر من البعض كالصادر
من الكل لرضاهم به وموافقتهم عليه وتصيبهم فيه فكانه يصدر من الكل كما يقال قتل بوفلان بنى فلان
ولو كان القاتل والمقتول واحداً فيتوهم أن الحكم في نفس الامر لم يشمل الكل وانما أسند الى الكل
بهذا التزويل مجازاً اسناداً في دفع ذلك التوهم بالكل فيقال قتل أولاد فلان كلهم فلان فقد علم أن
دفع توهم عدم الشمول لا يخلو من دفع توهم التجوز لأن ذلك التوهم يحتمل أن يكون من المجاز
المرسل بالتأويل الاول أو من المجاز في الاسناد بالتأويل الثاني لكن لما كان الفرض نفس دفع توهم
عدم الشمول لانفس دفع توهم المجاز ولو كان هو مستند عدم الشمول ذكر التنصيص على أعيان
المسائل في قصد البليغ ولا يذهب عنك ما تقدم من أن أمثال هذه الاشياء ولو كانت ذكرت في النحو
تفسيرا نذكر هنا مراعاة مناسبة المقام فافهم وأورد هنا أن التأكيدي بكل يفيد قصد الاحاطة في دلالة
اللفظ المؤكد وإذا كان المجاز في نسبة الحكم الى ذلك الكل صح مع ذلك التأكيدي فلا يدفع التأكيدي بكل
ذلك التجوز فانك اذا قلت كذا كذا لم تكن كذا تعني حيث أعنتم عليه صح هذا التجوز في النسبة مع وجود

ولا نسلم أن الشمول في
آحاد القوم لا يستلزم شمول
النسبة لتلك الآحاد إذا لفظ
الشمول المؤكدها تقتضي
أن يكون ما نسب اليه
عاماً لأجزائه شاملاً لها
بخلاف قولك جاء كل القوم
فانه انما يفيد الاحاطة
والشمول في آحاد القوم
لا في النسبة إضاهة العلامة
عبد الحكيم

التأكيدي بكل انما يكون لذي اجزاء فاذا أردت بقولك رجل كاه في الدار أجزاء الرجل الواحد فهو معنى
غير المعنى في قولك كل رجل في الدار ثم قال المصنف ان محل كونها للتأسيس اذا أضيف لذكره مثل كل
حزب بالديهم فرحون ~~قلت~~ وهو يقتضي أنها لو أضيفت لمعرفة لا تكون مؤسدة لفائدة التعميم
مثل كل الرجال قام وليس كما قال بل هي للعموم مطلقاً في جزئيات ما دخلت عليه ان كان بكرة أو في
أجزائه ان كان معرفة هذا في نحو قولك كل زيد مثلاً انما يحول كل الرجال فهل تقول الألف واللام هنا
تفيد العموم وكل تأكيدها وأليان الحقيقة وكل تأسيس فيه احتمالان ذكرهما الوالدي تصنيف له
في مسئلة كل ثم قال ويمكن أن يقال ان الألف واللام تفيد العموم في مراتب ما دخلت عليه وكل تفيد
العموم في أجزاء كل من تلك المراتب فاذا قلت كل الرجال ففادت الألف واللام استغراق كل مرتبة من
مراتب جميع الرجال وأفادت كل استغراق الآحاد كما قيل في أجزاء العشرة فيصير لكل منهما معنى
وهو أولى من التأكيدي ومن هذا يعلم أنها لا تدخل على المفرد المرفوع بالألف واللام اذا أريد بكل منهما
العموم وقد نص عليه ابن السراج في الاصول ومن هنا كثرت دخولها على الضمر وقد أدخلوها على
ما فيه الألف واللام لفائدة الفائدة فيه والتزام التأكيدي والضمر سالم من ذلك لان مدلوله الجمع فاذا
دخلت كل عليه أفادت كل فرد قلت ومن دخولها على الاسم المعرفة مفرداً قوله تعالى كل الطعام
كان حلالين اسرائيل وقوله صلى الله عليه وسلم في سنن الترمذي كل الطلاق واقع الاطلاق المبتوه
الغالوب على عقله ~~تنبيه~~ المجاز في نحو قام زيد ثلاثة أقسام أحدها في الحدث بأن
تكون أطلقت قام وأردت مقدمات القيام الثاني في الزمان بأن تكون أطلقت قام وأردت يقوم في
المستقبل الثالث فيهما بأن تطلقه على أنه سيتطابق أسباب القيام وفي اسناده الى فاعله الخاص
المفرد احتمال مجاز رابع وهو أن يكون الاسناد مجازاً وفيه ان كان عاماً احتمال مجاز خامس وهو أن
يكون أريد الخصوص فالمجازات الثلاثة الاول لا يدفعها التأكيدي بالنفس والعين لانهما تأكيديان
للفاعل لا للفعل انما يدفع الاول المصدر المؤكد كما صرح به ابن عصفور وغيره على بحث فيه ويدفع
الثاني فيما يظهر الطرف وأما النفس والعين فانما يدفعان الرابع هو المجاز الاسنادي والخامس انما
يدفعه كل ونحوها فليحمل كلامه على ذلك فاذا أردت دفع المجازات الخمسة فقل قام الناس كلهم

وأما بيانه ونفسه فلا يضاحه باسم مختص به كقولك قدم صديقك خالد

(قوله وأما بيانه) المراد بالبيان هنا المعنى المصدري أى كشفه وإيضاحه والمراد كشفه بعطف البيان بقرينة المقام فقول الشارح أى تعقيب المسند اليه بعطف البيان بيان لحاصل المعنى وليس المراد بالبيان فى كلامه المعنى الاسمى أعنى التابع المخصوص لانه لا يعلل الا الأفعال (قوله فلا يضاحه الخ) المراد بإيضاحه رفع الاحتمال فيه سواء كان معرفة أو منكرة فلا يلزم كون المتبوع فيه معرفة لانه على الصحيح يكون فى التكرات نحو من ماء صديقك لعل الايضاح ليس كالتوضيح مخصوصا برفع الاحتمال فى المعرفة ولذا عرف النحاة عطف البيان بأنه تابع غير صفة بوضع متبوعه مع تخصيصهم التوضيح بالمعارف اهـ يس (قوله مختص به) أى بدلوله (قوله نحو قدم صديقك خالد) اعلم أن كل موصوف أجرى على صفة يحتمل أن يكون عطف بيان وأن يكون بدلا وانما النزاع فى الأحسن منهما فاختار الشارح عطف البيان لان الايضاح له مزيد اختصاص به واختار صاحب الكشف كونه بدلا لأن فيه تكرير العامل حكما ويتفرع عليه تأكيد النسبة وكأن المصنف رجح احتمال كونه عطف بيان فمثل به (قوله ولا يلزم الخ) هذا شروع فى اعتراضات ثلاثة على المصنف فى قوله فلا يضاحه الخ والجواب عن كل من الثلاثة أن كلام المصنف مبنى على الغالب (قوله ولا يلزم أن يكون الثانى أوضح) أى كما يدل له قول سيبويه فى ياهذا ذا الجملة ان ذا الجملة عطف بيان مع أن الإشارة أوضح من المضاف لذى الاداة خلافا لظاهر المصنف بالمقتضى اشتراط كونه أوضح وهذا الاعتراض انما يتوجه على المصنف اذا جمعت الباء فى قوله باسم للتعدية وأما اذا جعلت للسببية فلا يتوجه هذا الاعتراض (قوله لجواز أن يحصل الايضاح من اجتماعهما) (٣٧٣) نحو جاء زيد أبو عبد الله اذا كان كل واحد

من الاسم والكنية مشتركا كما لو كان زيد مشتركا بين أشخاص لم يكن أبى عبد الله منهم الا واحد كذلك

الكنية مشتركة بين أشخاص ليس فيهم أحد اسمه بدلا او احدى فتذكر واحد من الاسم والكنية منفردا عن الآخر كان فيه خفاء ويرتفع ذلك الخفاء بذكر الثانى مع الاول ان قلت ان الثانى حينئذ غير مختص بالاول قلت الاختصاص نسبي أى بالنسبة لمن لم يكن به والحال أن اسمه زيد (قوله وقد

(وأما بيانه) أى تعقيب المسند اليه بعطف البيان (فلا يضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد) ولا يلزم أن يكون الثانى أوضح لجواز أن يحصل الايضاح من اجتماعهما وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به كقوله

مدلول كل فتأمل (وأما بيانه) أى وأما اراد عطف البيان للمسند اليه (فلا يضاحه) أى لا يضاح المسند اليه (باسم مختص به) أى بالمسند اليه أعنى بمصدوقه سواء كان الايضاح بذات الاسم الثانى أو به مع المعبر به أولا ولهذا لا يجب أن يكون الثانى أوضح ولا أخص من الاول بل يجوز أن يثبت الاختصاص والايضاح بمجموعهما فأعرب الثانى منهما عطف بيان (نحو قدم صديقك خالد) فيما يكون الثانى أخص اذا فرض أنه لا يسمى من الأصدقاء بخالد الا واحد فيكون

أنفسهم أمس قياما فليتنبه لذلك ص (وأما بيانه الخ) ش يؤتى بعطف البيان على المسند اليه لقصد ايضاحه باسم مختص به نحو صديقك خالد جاءنى وجعل السكاكى من ذلك لاتخذوا الهين اثنين وفيه نظر لما سبق وأيضا قد فسر هو عطف البيان بذكر اسم مختص بالمسند اليه واثنين ليس مختصا بالهين وابن الحاجب يرى أن اثنين من الهين اثنين صفة وقولك خالد ليس متعينا لعطف البيان لجواز أن يكون بدلا وقوله باسم مختص به معكوس وصوابه باسم مختص به المسند اليه الا أن يجعل الضمير فى مختص بالمسند اليه

يكون عطف البيان بغير اسم مختص به) التنى منصب على الاختصاص به أى قد يكون عطف البيان باسم غير مختص به أى حينئذ فما قاله المصنف ليس على ما ينبغي فهذا اعتراض ثان على المصنف (قوله كقوله والثؤمن الخ) ليس هذا المثال من بيان المسند اليه فهو مثال لما يحصل به البيان والحال أنه غير مختص بالاول وان كان ذلك الاول غير مسند اليه والواو فى والثؤمن واو القسم والمراد بالثؤمن المولى سبحانه وتعالى مأخوذ من الأمان أى والله الذى آمن من العائدات جمع عائذة من العوذ وهو الاتجاء والطير عطف بيان على العائدات أى والله الذى آمن الطير للتلجئة للحرم والسكاكة به للاثمن من الاصطياد والأخذ وقد حصل ادلا يجوز لأحد أخذها بل الركبان تسحبها ولا تعرض لها والغيل يفتح الغين وسكون الباء والسند بفتح السين والنون موضعان فى جانب الحرم فيهما الماء والعائدات يحتمل أنه مفعول للثؤمن فيكون منصوبا بالكسرة ويكون الطير تابعا له باعتبار اللفظ وهذا هو الظاهر ويحتمل أن الثؤمن مضاف والعائدات مضاف اليه فيكون مجرورا بالكسرة ويكون الطير تابعا له باعتبار المحل لان الاضافة من قبيل اضافة الوصف الى مفعوله وجواب القسم ما ان ثبت الخ فى البيت بعده وهو ما ان ثبت بشىء أنت تكرهه * اذا فلارفعت صوتا الى يدي وقوله فلارفعت الخ دعاء على نفسه

(قوله بمسحها ركبان مكة) أى الركبان القاصدون مكة المارون بين القيل والسند وقوله بمسحها أى مسح عليها أى مسحونها من غير ايداء لها ولو بالتنغير والا كان المسح حراما (قوله مع أنه ليس اسمًا مختصا بها) لان العائدات صادق على الطير وغيره مما يعود بالحرم و يلتجئ اليه من سائر الوحوش والطير صادق بالعائد بالحرم وبغيره ولكن قد حصل بمجموعهما البيان (قوله وقديجيء عطف البيان لتبر الايضاح) أى خلافا لظاهر المصنف وهذا اعتراض ثالث عليه (قوله للدخ) أى لان فيه اشارا باعتبار الوضع التركيبى الى كونه محرما فيه القتال والتعرض لمن التجأ اليه (٣٧٤) وان كان هنامستعملا فى معناه العلمى ولذا جعل المجموع عطف بيان لها

والؤمن العائدات الطير بمسحها * ركبان مكة بين القيل والسند

فان الطير عطف بيان للعائدات مع أنه ليس اسما مختصا بها وقديجيء عطف البيان لتبر الايضاح كافى قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس ذكر صاحب الكشف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة جيء به للدخ لالايضاح كما تحيىء الصفة لذلك (وأما الإبدال منه) أى من المسند اليه (فلزيادة التقرير)

بيانا للأول ونحو قوله

والؤمن العائدات الطير بمسحها * ركبان مكة بين القيل والسند

فما يحصل الاختصاص والابضاح بمجموع الأول والثانى فيعرب الثانى بيانا وذلك لان العائدات صادق على الطير وعلى غيره مما يعود بالحرم ويؤمنه الله تعالى فيه من سائر الوحوش والطير صادق بالعائد بالحرم المؤمن وبغيره فحصل من مجموعهما البيان وأنه أقسم بالرب الذى آمن الطير التى عادت بحرم الله تعالى حتى لا تخاف فيمسحها الركبان ولا يتعرضون لها بمكروه والقيل والسند موضعان بهما ما بالحرم وهذا المثال ليس من العطف للسند اليه بل هو مثال مطلق ما يحصل البيان بمجموعهما وقد يكون عطف البيان للدخ كالنكت كاقيل فى قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام ان البيت الحرام عطف بيان للدخ لالبيان لان الكعبة أظهر من نار على علم وانما كان للدخ لان فيه دلالة على أن هذا البيت موصوف بالحرم ومنعوت بتعظيم الاحترام والمنع من كل امتهان واتهاك وانما جعل عطف بيان لان البيت ليس مشتقا ولكن هذا الوجه ينافى قولهم فى تفسير عطف البيان هو الذى يوضح متبوعه الآن يراد أن ذلك أصله (وأما الإبدال منه فلزيادة التقرير) أى يبدل من المسند اليه ليزاد على الغرض الذى يستعمله الكلام تقرير أول الزيادة التى هى التقرير فالإضافة على الأول على أصلها

ص (وأما الإبدال منه الخ) ش الإبدال من المسند اليه يكون لزيادة التقرير وعبارته فى الايضاح زيادة التقرير والابضاح والظاهر أنه ير بدبه ما صرح به صاحب المفتاح من تكرار الحكم وهذا انما يصح اذا قلنا أن العامل فى المبدل فعل مقدر أما اذا قلنا ان العامل فيه هو العامل فى المبدل منه فلا تكرار ثم قد يورد عليهما أنه اذا سلمنا أن البديل على نية تكرار العامل وأن المراد بذلك تقدير عامل فالتقرير حينئذ للحكم فلا تجمل من أحوال المسند اليه ويوجب عنه بأن تكرار الحكم لم يحصل الالتقوية المسند اليه ولزم منه تأكيد النسبة فان قلت قد جعل المصنف كلا من عطف البيان والبديل للتوضيح لانه قال فى

قيل انه يجوز أن يكون البيت نعتا موطئا للحرام كما جعل قرآنا حالا موطئة لعربيا من ضمير أنزلناه ليس بشيء كما أن جعله بدلا كذلك لانه على نية تكرير العامل وليس المقصود تكرير نسبة الجمل اليه وليست النسبة الى الثانى مقصودا أصليا أفاده عبد الحكيم (قوله لالايضاح) أى لان الكعبة اسم مختص ببيت الله لا يشاركه فيه شيء فان قلت ان النحاة جعلوا عطف البيان بعد المعرفة لالايضاح قلت هذا بالنظر للغالب أو يقال المراد بقوله لالايضاح يعنى التحقيق فلا ينافى أنه للايضاح التقديرى وحينئذ فلا ينافى جعل النحاة عطف البيان بعد المعرفة للايضاح وما يدل ذلك ما ذكره العصام فى الأطول من أن الايضاح لازم لعطف البيان لأنه اما تحقيقى أو

تقديرى وذلك اذا كان المنبوع لابهام فيه نحو ألا بعد العاد قوم هو دققوم هو دبيان لعاد مع كونه علما مختصا الايضاح بهم لابهام فيه أتى به لدفع الابهام التقديرى اما من تقدير اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم وامان جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم اياه فيما اشتهروا به من العتو والفساد فان قلت جعل عاد علما على قوم هو مختصا بهم ينافيه قوله تعالى وأنه أهلك عادا الأولى فانه يفيد أنهما عاد ان قلت معنى الأولى أى القدماء أى المتقدمون فى الهلاك بعد هلاك قوم نوح فلا دلالة للآية على التعدد (قوله وأما الإبدال منه) جعله المبدل منه هو المسند اليه بحسب الصورة وان لم يكن الاسناد اليه مقصودا بالذات بل المقصود بالذات الاسناد للبديل (قوله فلزيادة التقرير) أى تقرير المسند اليه

(قوله من اضافة المصدر الى المفعول) اعلم أن الزيادة تجيء مصدر او بمعنى الحاصل بالمصدر وعلى الأول فلاضافة لازمة الى الفاعل أو الى المفعول لان الزيادة لازمة ومتعدية وعلى الثاني فلاضافة بيانية فقوله الشارح من اضافة المصدر الى المفعول أى ان جعلت الزيادة مصدر زاد وكلام الشارح صادق بأن تكون من اضافة المصدر الى فاعله أو الى مفعوله أى ان يزيد تقرير المسند اليه أولي زيد المتكلم تقرير المسند اليه ولصدق المفعول بهما عبر به دون المفعول فان قلت جعل (٣٧٥) الاضافة من اضافة المصدر لمفعوله مشكل

وذلك لان التقرير يحصل بذكر الشئ مرتين والزيادة تحصل بشئ آخر بعد ذلك

مع أن المسند اليه لم يذكر مرتين حتى يتقرر ويكون البديل بعد ذلك لزيادة التقرير رقات مراد المصنف أن البديل يؤتى به لأجل أن يكون تقرير المسند اليه أمرا زائدا على شئ وهو النسبة للبديل المقصودة وليس المراد أن الابدال يزيد في التقرير بأن يكون التقرير حصل بغيره وزيادته حصلت بالبديل والحاصل أن الابدال يحصل به أمر زائد على افادة النسبة المقصودة وذلك

الأمر الزائد هو تقرير المسند اليه (قوله أو من اضافة البيان) أى ان جعلت الزيادة بمعنى الحاصل بالمصدر (قوله أى الزيادة التى هى التقرير) فيه أن قولهم البديل منه فى نية الطرح والرمى والمنطور له البديل يقتضى أن البديل منه لم يقرر ولم يحصل بالبديل تقريره قلت التقرير حصل من حيث

من اضافة المصدر الى المفعول أو من اضافة البيان أى الزيادة التى هى التقرير وهذا من عادة افتنان صاحب المفتاح حيث قال فى البناء كيد للتقرير وههنا لزيادة التقرير ومع هذا فلا يخلو عن نسكته

وهى من اضافة المصدر الى المفعول وعلى الثانى بيانية وعلى كل حال فى الكلام على هذا التقرير ايماء الى أن المقصود الاصل من البديل النسبة وقصد التقرير للمسند اليه زيادة على ذلك ولاشارة لهذا المعنى عبر صاحب المفتاح فى التأكيد بالتقرير وههنا زيادة التقرير وانما أفاد التقرير لان مصدوق البديل والبديل واحد ولو اختلف مفهومهما على ما يأتى ان كان مطابقة وان كان بعضا أو اشتراكا فقد ذكرنا فى الكلام على التأكيد كذا مرة أو تفصيلا ثانيا فتقرر من هذا أن البديل مقصود بالحكم قيل انه هو المقصود حقيقة والبديل منه واسطة ووصلة له وفيه شئ لا يلزم أن يكون التقرير هو الثانى لا الأول الذى هو المسند اليه لان ما أتى به غيره فهو تابع لمقرر لغيره والواقع فى نفس الأمر العكس فان البديل هو المقرر للبديل منه وجوابه أن المراد ان الثانى هو الذى تمت به فائدة الكلام وحصل به تمام الغرض فصار كأنه المقصود حقيقة حيث لم يتم المراد الا به لانه هو المقصود بالذات حتى يكون الأول مقرر له بل هو المقرر للأول وبديل على ذلك أن الكلام قد يكون بحيث لا يصح رفض الأول ولا يتم المعنى الا به وبهذا يعلم أن معنى قولهم للبديل منه فى نية الطرح أنه فى نية الطرح عن القصد الذى يتم به الغرض لأنه مرفوض بالسكينة فان قيل هذا يقتضى أنهما معا مقصودان بالحكم والبديل بديل على المعنى المراد بالبديل منه ولا معنى لقصد اثبات الحكم للفظين معانها واحد لان المحكوم عليه فى التحقيق هو المعنى كما أن المحكوم به هو المعنى واللفظ واسطة فثبت ان أريد بالحكم على الثانى من حيث مفهومه وخصوصه وغلط فى الأول أو نسي فأتى به كان الثانى بديل غلط أو نسيان وان قصد الأول كان الثانى اضرا با و بدأ قلت قصد الأول والثانى مع توجه عظم القصد الى الثانى لا ينافيه اتحاد المعنى فقد يكون الغرض التعبير بهما معا ان اقتضى المقام اعتبار ما يشعر به كل منهما كأن يكون الأول علما اقتضى المقام تعيين المعنى به والثانى مضادا اقتضى المقام ما تضمنه من استعطاف أو ترهيب أو نحو ذلك كقولنا جاءك زيد أخوك أو أتى زيد أبوك والاضراب والبداء فى مختلفين لاصدوق متباين المعنى فالبديل راعى فيه نسبة الحكم الى المسند اليه بكل من اللفظين والثانى بالقصد أولى لان به تم القصد فى الاسناد والأول كالوصلة فهذا هو الغرض الاصل فى البديل ثم زيادة التقرير غرض حاصل مقصود بالتبع بخلاف عطف البيان فلمجرد التفسير لا لقصد الحكم بواسطة اللفظين وكذا التوكيد

الايضاح ان الابدال يكون لزيادة التقرير والتوضيح فأتحد اقلت انما جعل عطف البيان لتوضيح خاص وهو التوضيح باسم مختص به وجعل البديل لتكرير الحكم المستلزم لمطابق الايضاح ثم قسمه المصنف الى أقسام بديل كل من كل ويقال شئ من شئ واليه أشار بقوله نحو جاء زيد أخوك وبديل بعض من كل أشار اليه بقوله نحو جاء القوم أكثرهم وبديل اشتراك أشار اليه بقوله سلب عمرو نوبه وهو مثال سبقه اليه

ان المراد منهما واحد وهذا لا ينافى أن البديل منظور له من حيث المزية التى فيه فكونه للتقرير لا ينافى كونه مقصودا بالنسبة فتأمل قرره شيخنا العدوى * واعلم أن قولهم البديل منه فى حكم السقوط ليس بكلى كما قال الرضى بدليل عود الضمير اليه فى بديل البعض والاشتمال وأيضا فى بديل السكك فديعتبر الأول فى اللفظ دون الثانى اه فنارى (قوله وهذا) أى التعبير هنا بهذه العبارة (قوله من عادة افتنان) أى تفنن والاضافة بيانية (وقوله ومع هذا) أى التفنن أى ارتكابه فنين وطريقتين فى التعبير.

نحو جاء في زيد أخوك وجاء القوم أكثرهم وسلب عمرو ثوبه

(قوله وهي الإيحاء) أي الإشارة إلى أن البديل هو المقصود بالنسبة أي وللبديل منه وصلة له وهذا الإيحاء إنما حصل بذكر الزيادة فإنه يشعر بأن التقرير ليس مقصودا من البديل بل أمر زائد على المقصود منه فإن قلت (١) كون للبديل منه وصلة لا يدل أن يكون المقرر هو الثاني لا الأول الذي هو للسند إليه لأن ما أتى به لأجل غيره فهو النابع للمقرر لغيره والواقع بالعكس فإن البديل هو المقرر للبديل منه أجيب بأن الثاني هو الذي تمت به فائدة الكلام وحصل به تمام الفرض فصار كأنه المقصود حقيقة حيث لم يتم المراد إلا به لا أنه هو المقصود بالذات حتى يكون الأول مقررا له بل هو المقرر للأول ويدل لذلك أن الكلام قد يكون بحيث لا يصح رفض الأول ولا يتم المعنى إلا به ومن هذا تعلم أن قولهم البديل منه في نية الطرح (٣٧٦) والزمى معناه أنه في نية الطرح عن الفصل الذي يتم به الفرض لا أنه

وهي الإيحاء إلى أن الفرض من البديل هو أن يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زيادة تحصل تبعا وضما بخلاف التأكيذ فإن الفرض منه نفس التقرير والتحقيق (نحو جاء في أخوك زيد) في بديل الكل ويحصل التقرير بالتكرير (وجاء في القوم أكثرهم) في بديل البعض (وسلب زيد ثوبه) في بديل الاشتمال وبيان التقرير فيهما أن للتبوع يشتمل على النابع اجمالا حتى كأنه مذكور

المراد به مجرد التحقيق ورفع الاحتمال فإن قلت هذه اعتبارات عقلية خفية كيف يصح بناء قاعدة عربية عليها وما الدليل على أن العرب لها هذه القصور وهذه التفرقات التي نبين عليها أن هذا بدل وهذا عطف بيان وهذا تأكيد قلت حكم العربية وإن كانت سليقة أدق من هذا والمجمعون على التقرير بهذه الأشياء أمانة على فهم المقاصد بالممارسة وتبع التراكيب ومقتضاها ودقائق النحو كلها على هذا النمط تأمله ثم أشار إلى أمثلة أنواع البديل فقال (نحو جاء في أخوك زيد) هذا بدل المطابقة وقد حصل فيه التقرير بذكر ما دل على مصدق الأول ولو اختلف مفهومهما (وجاء في القوم أكثرهم) هذا بدل البعض وقد حصل فيه التقرير بذكر ما اشتمل عليه الأول بالدلالة الكلية فإن الأكثر بعض التوهم ولا يخلو بديل البعض من بيان اجمالي وتوضيح المقصود (وسلب زيد ثوبه) هذا بدل اشتمال وقد حصل فيه التقرير من جهة أن الكلام السابق يقتضيه اجمالا ويشعر به في الجملة بمعنى أن النفس قبل ذكره تشوف لشيء يطلبه الكلام السابق ويشتمل عليه بالتقاضي وينوع من الاستزام فذكره بعد تحققه تفصيلا فيكون كأنه ذكر اجمالا ثم تفصيلا وهذا الاقتضاء هو المراد بالاشتمال لأن يكون

الجرجاني وابن الشجري في الجزء الأول من أماليه ثم السكاكي ثم بدر الدين ابن مالك في روض الأذهان وفيه نظر لأن سلب يتعدى لمفعولين تقول سلبت زيدا ثوبه قال الله تعالى وإن يسلبهم الثياب شيئا قال أبو البقاء وغيره سلب يتعدى لمفعولين وشيئا هو الثاني وقال الجوهري في كل من الاستلاب والاختلاس أنه الآخر وصرح في الحكم بتعديهما للمفعولين فقال تقول استلبته أياه واختلسته أياه فإذا ثبتت لأفعول فقلت سلب زيد ينبغي أن تقول ثوبه منصوبا فإن قلت سلب زيد ثوبه على أن يكون ثوبه مرفوعا على بدل الاشتمال صار معنى الكلام سلب ثوب زيد فتحتاج حينئذ لأفعول ثان ويصير المعنى سلب ثوب زيد بياضه مثلا وهو معنى لا ينطبق على قولنا سلب زيد ثوبه ثم إن المشتمل في بدل الاشتمال هو الأول لا الثاني والثوب مشتمل على زيد لا بالعكس فلا يصح نعم إن ثبت أن سلب يستعمل متعديا لمفعول واحد بمعنى أخذ صح ذلك والأولى التثنية بقولك أعجبني زيد بعلقه فإن قلت هلا ذكر بدل الفلأط وبديل البداء قلت

مرفوض بالكلية أفاده العلامة يعقوبي فإن قلت حيث كانت مخالفة السكاكي في التعبير لنكتة لم يكن ذلك تفننا لأنه لم يتحدد المراد من العبارتين إذ لا يكون تفننا إلا لو اتحد المراد منهما فالجواب أن جعل تلك المخالفة لأجل التفنن بالنظر لبداي الرأي قبل ظهور تلك النكتة وإن كان في الحقيقة ليس هناك تفنن أو يقال إن جعل ذلك تفننا بالنظر لما قصده السكاكي وهذه النكتة غير مقصودة له أفاده شيخنا العلامة العدوي (قوله تحصل تبعا) أي بحسب أصل الكلام فلا ينافي أن البالغ يقصد ذلك (قوله نحو جاء في أخوك زيد في بديل الكل) الأحسن أن يسمى هذا النوع من البديل ببديل المطابق كما سماه بذلك ابن

لانهما

مالك في ألفيته لا بديل الكل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو إلى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر

فإن المتبادر من الكل التبعيض والتجزؤ وذلك ممنوع هنا فلا يليق هذا الإطلاق بحسن الأدب وإن حمل الكل على معنى آخر (قوله ويحصل التقرير) أي في هذا النوع وهو بديل الكل بالتكرير أولان المراد من الأول ومن الثاني واحد غاية الأمر أنه اختلف التعبير عنه فأولاه عن زيد وعبر عنه ثانيا بأخوك فقد تقرر زيد من حيث معناه فحصل التقرير (قوله وبيان التقرير بالخ) مقابل لقوله ويحصل التقرير بالتكرير وقوله فهما أي في بديل البعض والاشتمال (قوله أن المتبوع يشتمل الخ) يؤخذ منه أن في بديل البعض اشتمالا وإنما لم يسمى أيضا بديل اشتمال فرقا بين القسمين وإنما جعلت التسمية بذلك لبديل الاشتمال لاحتياج الاشتمال فيه للتنبيه

(١) قول الدسوقي كون البديل منه الخ هكذا في الأصل ولعل في العبارة سقطا والأصل مقتضى كون البديل منه الخ كتبه مصححه

عليه لحفاته بخلاف الاشتغال في بدل البعض فانه ظاهر جلي (قوله أما في البعض) أي أما اشتغال المتبوع على التابع اجمالا في بدل البعض فظاهر (قوله فظاهر) أي لأن السكل اشتمل على البعض وذلك كما في المثال فان القوم مشتملون على أكثرهم فقد حصل للاكثر تكرار في الذكر فحصلت التقوية والتقرير (قوله وأما في الاشتغال) أي وأما اشتغال المتبوع على التابع اجمالا في بدل الاشتغال فمعناه أي ذلك الاشتغال اجمالي (قوله لا كاشتغال الظرف على المظروف) أي فقط بل تارة يكون اشتغاله عليه كاشتغال الظرف على المظرف وكما في شرب الاناء ماؤه ويسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فان الشهر الحرام ظرف لقتال والاناء ظرف للماء وتارة لا يكون اشتغاله عليه كاشتغال الظرف كما في سرق زيد ثوبه والحاصل أن الاشتغال الظرفي غير مشروط فقول الشارح لا كاشتغال الظرف الخ أي لا يشترط خصوص ذلك بل ما هو أعم وليس المراد أن ذلك لا يكفي (قوله بل من حيث) أي بل أن يشتمل المبدل منه على البديل من جهة هي أن يكون المبدل منه مشعرا بالبديل اجمالا أي (٣٧٧) لا من حيث خصوصه كما في سلب زيد فانه اذا قيل

ذلك أشعر بأن المسلوب شيء له تعلق بزيد إما ثوب أو عمامة أو مال اذا لذات لا تسلب فان قيل ثوبه علم ذلك الامر الذي حصل الاشعار به فصار الثوب متكررا من حيث انه ذكر أولا ضمنا وثانيا صريحا وكذا يقال في يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وفي أشرب الاناء ماؤه ثم ان اشعار المبدل منه بالبديل اجمالا من حيث تعلق العامل به لا من حيث ذاته كما عرفت بما قلناه (قوله ومتقاضيا) أي مفيدا له بوجه ما أي وهو العموم (قوله منتظرة له) تفسير لما قبله (قوله وبالجملة) أي وأقول قولا ملتبسا بالجملة أي اجمالا أي وأقول قولا مجحلا (قوله المتبوع فيه) أي في بدل

أما في البعض فظاهر وأما في الاشتغال فلأن معناه أن يشتمل المبدل منه على البديل كاشتغال الظرف على المظروف بل من حيث كونه مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تنقي النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له وبالجملة يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو أعجبنى زيدا اذا أعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت حمارة ولهذا صرحوا بأن نحو جاءني زيدا أخوه

مشتملا عليه كاشتغال الظرف على المظروف ولو كان قديتقى فيه كقوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فان الشهر الحرام ظرف للقتال الذي هو بدل اشتغال من الشهر واذا علم هذا علم أن بدل الاشتغال مع المبدل منه لا بد أن يكون بحيث يصح افادة المعنى بكل منهما في التركيب ولو كانت الافادة بالاول على وجه الاجمال لان ما يقتضيه الشيء قديتغنى به عنه وهذا معنى قولهم بحيث يصح اطلاق الاول على الثاني للقطع بأن ليس المراد زيد من قولنا سرق زيد ثوبه بنفس الثوب واسكن لوقيل سرق ثوب زيد يصح المعنى فلي هذا لا يكون قولنا قتال ضربت زيدا غلامه بدل اشتغال لأن ضرب الثقل لا يشعر به ضرب زيد ولا يصح استعماله مكانه وقد علم من تقرير وتمثيل بدل البعض والاشتغال أنهما لا يتخلوان من بيان بعد اجمال وتفصيل بعد عموم كما تقدم ففهم ما يوضح للبديل منه وبدل المطابقة قديكون كذلك كما قيل في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم فان الصراط الثاني بدل وفيه بيان أن الصراط المستقيم هو صراط المنعم عليهم بالايمان والرضوان والهدى من كل ضلال فكان من حق المصنف أن يقول لزيادة التقرير والايضاح كما قال غيره فان قلت قد قررتم

لأنهما كالمتقلين بأنفسهما عن المبدل منه فلا نسبة بينهما ما يتكلم عليهما على أن في ثبوت بدل الخلط في كلام العرب خلافا ثم نقول ليسا فصيحين فليسا من موضوع هذا العلم ومن البديل في غير المسند اليه اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم وهذه أقسام البديل لا غيرها بالاستقراء وما يتوهم بهضم من أن ثم قسما يقال له بدل كل من بعض في نحو رأيت القمر فلكه وهم فان وقع شيء من ذلك في كلام معتبر فهو بدل كل من كل غايته أن البديل اشتمل على زيادة معنى ليس في المبدل وذلك لا ينافي

(٤٨ - شروح التلخيص - اول) الاشتغال (قوله بحيث) أي ملتبسا بجماله وهي صحة أن يطلق ذلك المتبوع ويراد به التابع ولا يكون المتبوع ملتبسا بهذه الحالة الا اذا كان الاول مقبولا للثاني ومشعرا به لأن ما يقتضيه الشيء قديستغنى به عنه (قوله ويراد به التابع) ليس المراد أنه مشتمل في التابع حتى يكون مجازا بل المراد أنه مشعر بالتابع أي بنوعه وأنه يفهم منه بواسطة نسبة الفعل اليه أن المراد نسبة الفعل الى التابع غير أن المتكلم لم يصرح بذلك (قوله نحو أعجبنى زيد الخ) أي لأن الذات لا نهج من حيث هي ذات وإنما اعجابها من الاوصاف فالمتبوع مشعر بالتابع على سبيل الاجمال (قوله بخلاف ضربت زيدا الخ) أي لأن ذات زيد تضرب فقولك ضربت زيدا لا يشعر بضرب حمارة وحينئذ فضربت زيدا حمارة من بدل الفاعل لعدم شرط بدل الاشتغال ومثله رأيت زيدا عمامته أو ثوبه وهذا بخلاف ركبت زيدا حمارة فيما يظهر لأن اسناد الركوب الى زيد يقتضي غيره مما يناسب أن يسند اليه الركوب كما عرفت فهو يطلبه اجمالا (قوله ولهذا) أي ولا جمل قولنا يجب الخ

ومنه في غير قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم * وأما العطف

(قوله بدل غلط) أي بدل سببه الغلط بأن كان قاصدا للتلفظ بالاخ فالتفت لسانه لذكر زيد غلطاً فأتى بمقصوده بعد ذلك (قوله لا بدل اشتغال) أي لان التسويع ليس مشعرا بالتابع اذ لا يصح أن يطلق زيد ويراد أخوه أي ولا يصح أن يكون بدل كل لاشتماله على ضمير المبدل منه ومثل جاءني زيد أخوه في كونه بدل غلط لا بدل اشتغال ضربت زيدا غلامه لان ضربت زيدا لا شمار له بضرب غلامه وكذا قتل الأمير سيفه وبنى الأمير وكلاؤه وذلك لان بدل الاشتغال شرطه أن لا يستفاد البديل من المبدل منه تعيينا بل لا بد وان تبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان فلا جمال الذي فيه ولا اجمال في الاول هنا اذ يفهم عرفان قولك قتل الأمير أن الغافل سيفه وكذا يقال في الباقي (قوله كما زعم بعض النحاة) راجع للنفي والمراد بالبعض ابن الحاجب وجوز العاصم في أطوله أن يكون الشرط المتقدم شرطاً لا اعتبار بدل الاشتغال عند البلوغ لا لتحقيقه (قوله ثم بدل الخ) مراده الاعتراض على المتن بأنه كان من حقه أن يقول كما قال غير لزادة التقرير والايضاح فيجاء بان التقرير يستلزم الايضاح فهو ليس بمقصود بل حصل تبعاً للمقصود بالذات وهو زيادة التقرير بخلاف عطف البيان فان المقصود منه بالذات الايضاح أو ما جرى مجراه (قوله لا يخلو عن ايضاح) أي لما فيه من التفصيل بعد الاجمال وقوله وتفسير لما فيه من التفسير بعد الابهام (٣٧٨) كذا في المطول قال العلامة السيد يحتمل أنهما بمعنى واحد ويحتمل أن

يكون الاول أي التفصيل بعد الاجمال إشارة الى بدل البعض فان السكل جملة الاجزاء والتفصيل يناسبها والثاني أي التفسير بعد الابهام إشارة الى بدل الاشتغال فان الاول فيه مبهم يحتاج الى تفسير كما عرفت ويحتمل أن يكون الاول نظراً للمقصود في نفسه فانه كان مجملاتهم فصل والثاني نظراً الى المخاطب فانه أجهل عليه المقصود أولاً ثم أزيل ابهامه (قوله بل بدل السكل الخ) أي كما قيل في

بدل غلط لا بدل اشتغال كما زعم بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتغال بل بدل السكل أيضاً لا يخلو عن ايضاح وتفسير ولم يتعرض لبديل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام (وأما العطف) أي جعل الشيء معطوفاً على المسند اليه

ان حاصل الفرق بين عطف البيان والبديل أن الاول لا يوضح والثاني لا يوضح لغرض من الاغراض مع الزيادة التي هي التقرير وقد أفضى بك الامر الى نوعين من البديل لا يخلو عن ايضاح والثالث قد يكون فيه ايضاحاً فذا تدافع وتهاقت قلت الفرق أن عطف البيان ليس الا لا يوضح أو ما يجري مجراه والبديل ايضاحه تابع للاسناد وزيادة التقرير وليس هو المقصود بالذات مختصاً كما في عطف البيان فتأمل في هذا المقام والله أعلم هذا كله في بدل المطابقة والبعض والاشتغال وأما بدل البداء فحكمه حكم المعطوف بيل فأدخل اعتباره فيه وأما بدل الغلط فلم يقع في فصيح الكلام فلم يتعرض له (وأما العطف) أي وأما جعل الشيء معطوفاً على المسند اليه

البديلية وهذا التخريج أحسن من حمله على بدل الغلط وحكم المصنف بأن جاء زيد أخوك بدل وأن جاء صديقك زيد عطف بيان مع صلاحية كل منهما لها فيه نظراً ولا يصح الاعتذار بأن صديقك عام فكان الخاص بياناً واذا عكس لم يتجه البيان لان العام في هذا المثال أريد به الخاص ولا يمتنع أن يقع العام المراد به الخاص بدلاً من الخاص ومبدلاً منه ص (وأما العطف الخ) ش بر يدعطف النسق ويكون

قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم فان الصراط الثاني بدل وفيه بيان أن

الصراط المستقيم هو صراط الذين أنعمت عليهم بالايمان والرضوان والهدى من كل ضلال (قوله ولم يتعرض لبديل الغلط الخ) أي لبديل لاجل الغلط أول تدارك الغلط أول بدل المقالوط وهو البديل منه قاله عبد الحكيم أي ولم يتعرض لبديل البداء أيضاً وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد ثم يبدولك ذكر البديل فتوهم أنك غلط وهذا يعتبره الشعراء كثيراً مبالغة وتفنناً وشرطه أن يرتقي من الأدنى الى الأعلى كقولك هذ نجم بدر أو بدر شمس فكأنك وان كنت متعمداً في الاول ذكر النجم تغلط نفسك وتريد أنك لم تقصد الانشبيهها بالبدر لان حكمه حكم المعطوف بيل فأدخل اعتباره فيه قاله ابن يعقوب (قوله لانه لا يقع في فصيح الكلام) أي انه لا يقع فيه اذا كان عن غلط حقيق وأما اذا كان عن تغلط بأن ترتكب عمداً صورة الغلط فلا مانع من وقوعه في النصيح وهو بدل البداء المتقدم وفي الفنارى قد يناقش في عدم وقوع بدل الغلط في فصيح الكلام بأنه تدارك الغلط وأنه لا ينافي الفصاحة بالمعنى السابق فهو كقولك جاءني زيد بل وعمرو نعم لا يقع في كلام الله لانه يستلزم عدم الفصاحة بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه سبحانه وتعالى وقد يفرق بقوة المعطوف بيل بسبب تعلق القصد أولاً بالمعطوف عليه ووضف بدل الغلط بسبب عدم تعلق القصد به تأمل (قوله أي جعل الشيء) أي المعهود الذي يصح عطفه ولذا لم يقل جعل شيء وأشار بقوله جعل الى أن المراد بالعطف المعنى المصدرى لا التابع الخصوص لانه لا يملل الا الاحداث فان قامت الجملة المذكور من أوصاف الجاعل لامن أحوال المسند اليه قلت المراد من الجملة المذكور لازمه اذ يلزم من جعل الشيء

معطوفا على المسند اليه كرون المسند اليه معطوفا عليه (قوله فلتفصيل المسند اليه) أى فليكون المقصود تفصيل المسند اليه أى جعله مفصلا بأن يذكركل فرد من المسند اليه بلفظ مختص مع الاختصار والتحليل أن المقام مقتض لذلك إذ لو لم يعطف على بلفظ يشملها كما جاء في رجالنا أو اثنين من بني فلان فيفوت التفصيل (٣٧٩) المصاحب للاختصار (قوله مع اختصار) انما سكره ولم يقل مع اختصاره لان

الاختصار ليس راجعا للمسند

اليه بل راجع للكلام

(قوله من غير دلالة على

تفصيل الفعل) أى لان

الواو انما هي لمطلق الجمع

(قوله بأن المحيئين الخ)

تصوير لتفصيل الفعل

(قوله مع مهلة) متعلق

بمرتبتين والمهلة بضم الميم

(١) وفتحها معناها التراخي

(قوله مع أنه ليس من

عطف المسند اليه)

الواضح أن يقول ليس من

العطف على المسند اليه

أى الذى كلامنا فيه كما

قال سابقا أى جعل الشيء

معطوفا على المسند اليه بل

هو من العطف على الجملة

والحاصل أن العلة في

العطف على المسند اليه

مجموع أمرين التفصيل

للمسند اليه والاختصار وفى

قولك جاء في زيد وجاء في

عمرو لم يوجد الاختصار

لنكرار العامل وان وجد

التفصيل فلذا لم يحمل ذلك

من العطف على المسند

اليه هذا وكان المناسب

للاشارح في التعبير أن

(قوله من أنه)

(فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاء في زيد وعمرو) فان فيه تفصيلا للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بأن المحيئين كانا معا أو مرتبتين مع مهلة أو بلا مهلة واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاء في زيد وجاء في عمرو فان فيه تفصيلا للمسند اليه مع أنه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجمل وما يقال من أنه احتراز عن نحو جاء في زيد جاء في عمرو من غير عطف فليس بشيء إذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند اليه

(فلتفصيل المسند اليه) بأن يذكركل فرد منه بما يختص به (مع اختصار) وذلك (نحو جاء في زيد وعمرو) فان كلام المسند اليهما لو لم يعطف أحدهما على الآخر بأن ذكر بلفظ يجمعهما كان يقال جاء في رجالنا من القوم الفلانيين أو اثنين من بني فلان كان في ذكرهما اجمال واشترك بخلاف ذكرهما بالمطيف ففيه تفصيل لما الى أنهما زيد وعمرو وقوله مع اختصار احتراز به عما يفيد هذه النسكة وهي تفصيل المسند اليه بذكر كل فردا يدمنه بلفظ يفصله عن غيره مع تطويل نحو جاء في زيد وجاء في عمرو فان فيه تفصيل المسند اليه الى أنه زيد وعمرو ولكنه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجمل ونحو هذا ولو كان خارجا يتكون الكلام مفروضا في عطف المسند اليه وهذا من عطف الجمل لكن الاختصار هو الموجب للفرق بين العطفين في النسكة وأما جعل قيد الاختصار للاحتراز من نسكة التفصيل الحاصلة في نحو جاء في زيد جاء في عمرو فلا تتم الحاجة اليه الا ان كان من لازم هذا الكلام تفصيل المسند اليه وليس ذلك من لازمه لجواز كونه للاضراب بمعنى أن التكميل أضرب عن مجيء زيد الى الاخبار عن مجيء عمرو فلا يكون زيد مسندا اليه أصلا بل يكون مضروبا عن الحكم عليه فلا يكون ثم تفصيل للمسند اليه نعم ان أريد الاخبار بمجيء زيد ومجيء عمرو دخل في المحتز عنه مما فيه تطويل مع التفصيل وهذا يعلم أن النفي عن مثل هذا هو تأكد الحاجة الى الاحتراز عنه لا مطلق الاحتراز عنه فهو موجود لصحة وجود التفصيل فيه مع التطويل وقد علم مما قرر أن تفصيل المسند اليه مرجعه الى التعبير عن كل مسند اليه بلفظ يفصله عن الغير ولا يتضمن تفصيل المسند الذى هو الحكم ببيان أن تعلقه بأحد المسند اليهما أو اليهم كان قبل غيره أو بعده مع مهلة أو بدونها فان هذا أمر زائد على مطلق الجمع بين المسند اليهما في الحكم الذى يفيد العطف بالواو فاذا أريد المعنى الزائد عطف بحرف آخر والى أن العطف قد يفيد تفصيل المسند

لأحد أشياء * الاول أن يقصد تفصيل المسند اليه مع الاختصار نحو جاء زيد وعمرو وبكر * الثانى أن يقصد تفصيل المسند مع اختصار نحو جاء زيد وعمرو ولان عطفه بالفاء يقتضى اسناد فعلين اليها هكذا نقل عن سيبويه و ينبغى أن يسمى هذا تعدد المسند اليه والمسند معا ويلزم من تعدد المسند اليه تعدد المسند فى جاء زيد وعمرو ولا شك أنهما مجئان لاستحالة صدور الفعل الواحد من فاعلين الا اذا حصل التعاون فيه مثل حمل الصخرة زيد وعمرو وبكر على تكاف فيه فان كل واحدا لما حمل بعضها لكن يصدق أن حملها فاعل صدر من جماعة اشتركوا فيه فأما قول سيبويه في نحو مرت زيد وعمرو انه مرور

يقول فانه وان كان فيه تفصيل للمسند اليه لكن لا اختصار فيه ولذا لم يكن من العطف على المسند اليه حتى يتم الاحتراز (قوله من أنه) أى قوله مع اختصار

أول تفصيل المسند مع اختصار نحو جاء زيد فعمر وأوم عمرو وجاء القوم حتى خالد ولا بد في حتى من تدريج كما ينبغي عنه قوله
وكنتم فتى من جندي إبليس فارتجى ✖ في الحال حتى صار إبليس من جندي

(قوله بل يحتمل أن يكون اضربا (٣٨٠) عن الكلام الاول) أي فكأنه لم يذكر فيكون الحكم فيه مرجوعا عنه فلم يبق المسند

بل يحتمل أن يكون اضربا عن الكلام الاول نص عليه الشيخ في دلائل الإعجاز (أو) لتفصيل (المسند)
بأنه قد حصل من أحد المذكورين أولا ومن الآخر بعده مع مهلة أو بلامهلة (كذلك) أي مع اختصار
واحتراز بقوله كذلك من نحو جاءني زيد وعمر بعد يوم أو سنة (نحو جاءني زيد فعمر وأوم عمرو
أوجاءني القوم حتى خالد) فالثلاثة تشترك في تفصيل المسند إلا أن الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ
وتم على التراخي

الذي هو الحكم إذا كان غير الواو التي هي للجمع المطلق أشار بقوله (أو لتفصيل المسند) وذلك ان
مفاد العطف فيكون هو مجرد الاجتماع في ذات واحدة كقام زيد وقعد فقد أفاد العطف فيه اجتماع
القيام والقعود في ذات زيد من غير تعرض لأزيد من ذلك أو في وصف واحد كذلك كقام زيد وعمر
فان فيه اجتماع ذات زيد وذات عمر في وصف واحد هو القيام أو في الوجود كذلك كقام زيد وقعد
عمر فان فيه اجتماع قيام زيد وقعود عمر في الوجود وذلك في عطف الجمل وقد يكون مع افادة
خصوصية أخرى من بيان أن ذلك الاجتماع كان باصطحاب أو بأن أحد المجتمعين كان قبل الآخر
أو بعده بمهلة أو بدونها كما تقدم وافادة هذه الخصوصيات في الجملة إما بتطويل أو باختصار والمفادة
بالتطويل لا يجب أن تحصل بالعطف بل قد تكون بزيادة ما يدل عليها والمفادة بالاختصار هي المفادة
بالطبع وإلى هذا أشار بقوله (كذلك) أي كما تقدم في تفصيل المسند إليه من كون ذلك بالاختصار
واحتراز بذلك عن نحو جاء زيد وعمر قبله أو بعده بسنة أو بشهراً أو بآثره فقد أفاد هذا الكلام
أن انصاف أحد المسند إليهما بالحكم انما هو قبل الآخر أو بعده بمهلة أو بدونها وهذا معنى التفصيل
لكن تلك الافادة بزيادة القلبية والبعدية بسنة أو شهر والاثنية وهو تطويل فاذا أريد افادة تلك
بالاختصار أتى بحرف العطف الدال على ذلك (نحو جاءني زيد فعمر) فان العطف بالفاء يفيد أن
تعلق الحكم بالثاني بعد الاول بلامهلة وهو تفصيل (أو) جاءني زيد (ثم عمرو) فان العطف بثم
يفيد البعدية مع المهلة (أو) نحو (جاءني القوم حتى خالد) اذا كان خالد أعلى القوم أو أدناهم فان
العطف بحتى يفيد أن معطوفها غاية لما قبلها في الرتبة كات الناس حتى الأنبياء أو في الدناءة كغلبك
الناس حتى النساء وقد تبين التفصيل بالترتيب الكائن في العطف وثم وأما الكائن في العطف بحتى
فهو وهمي تقديرى بمعنى أن المعطوف فيها لابد وأن يكون بهضا مما قبله ولا بد مع ذلك أن يكون
ما قبله بحيث اذا التفت إليه الوهم يجد فيه من الاجزاء ما فيه ترتيب بسبب التفاوت بالضعف والقوة
الى أن ينتهي الى أقواها أو أدناها وهو المعطوف ففي العطف بها ترتيب وهمي بحسب استحقاق
واحد منهما بخلاف مررت زيد فعمر فسببه أن الفاعل واحد فيمكن فيه ذلك وقد يقال انك اذا قلت
قام زيد وعمر فقد جردت من قيامهما حقيقة كلية واحدة أخبرتها ولذلك كان العامل في المعطوف
عليه هو العامل في المعطوف ولا يتضح هذا المعنى في العطف في الفاء لان الترتيب ينفي ارادة الحقيقة
الكلية وان كان يمكن القول به بأن يتجبر بالقيام ويريد به ما يشمل القيامين معا وكذلك يتعدد المسند اذا
كان العطف بثم أو حتى غير أنه لا بد في حتى من تدريج قال المصنف كما ينبغي عنه قول الشاعر

اليه مسندا اليه وحينئذ
فهو خارج من قوله
فله تفصيل المسند اليه واذا
كان خارجا منه فكيف
يحتز عنه بما بعده أي
ويحتمل أن يكون العاطف

ملاحظا فيه فيكون
تفصيلا للمسند اليه لكن
ليس فيه اختصار فيصح
الاحتراز والحاصل أن
جعل هذا المثال متعينا
للاحتراز لا يصح لما فيه من
الاحتمالات هذا مراد الشارح
وفيه أنه حينما جعله ذلك
الفاعل احترازا كان بانيا
كلامه على ملاحظة
العاطف ولا شك أنه متى
لوحظ العاطف كان الكلام
مفيدا لتفصيل المسند اليه
لكن لا مع اختصار
وحيث أن يكون كلامهم
صحيحا لا غبار عليه قرره
شيخنا العلامة العدوي
عليه سبحانه الرحمة (قوله
بأنه قد حصل) تصوير
لتفصيل المسند أي المصور
بحصوله من أحد الخ (قوله
واحتراز بقوله كذلك عن
نحو جاءني الخ) أي فانه وان
أفاد تفصيل المسند من
حيث تعلق الفعل بأحد
المذكورين أولا وبالآخر

وكنتم

بعده يوم أو سنة إلا أنه لا اختصار فيه وأما المسند اليه فقد أفاد المثال تفصيله

مع الاختصار لعدم تعدد العامل فهو فائد العطف في المثال وقوله يوم أو سنة لم يرد بهما تعيين المدة بل المهلة فكأنه قال بعده بمهلة (قوله
فالثلاثة) أي بالحروف الثلاثة وقوله تشترك في تفصيل المسند أي في حصوله من أحد المذكورين أولا ومن الثاني بعده

(قوله على أن أجزاء ما قبلها) أى ما قبل حتى وهو المتبوع مترتبة في الذهن من الأضعف الى الأقوى أى الأشرَف نحو
 * فهرنا كم حتى الحكمة * فيتعقل أى يلاحظ في الذهن أن القهر تعلق بالطَّابِيعِينَ واحدا بعد واحد مبتدأ من الضعاف الى أن تعلق
 بالشجدة حتى للترتيب الذهني بخلاف الفاء ونم فافهم للترتيب الخارجي وقوله أو بالعكس نحو قدم الحجاج حتى المشاة فيلاحظ في
 الذهن تعلق القدم بالحجاج واحدا بعد واحد مبتدأ من الركبان الى المشاة ثم ان تعرض للأجزاء فرض مثال لا لا يحصر إذ المتبوع في
 حتى كما في النفي وغيره أن يكون معطوفا بعضها من جمع قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة أو جزأ من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها
 أو كالجزم نحو أعجبتني الجارية حتى حديثها وبالجملة فالشرط فيها أن يكون متبوعها ذا تعدد في الجملة حتى يتحقق فيه نقض ولو اشترطت
 الجزئية بخصوصها لاحتيج الى تأويل قولنا مات كل أبلى حتى آدم بأن المراد مات أبائى حتى آدم اه فزى ويمكن ادراج الابعاض وما
 كالأجزاء في عبارة للشارح بأن يراد بالأجزاء ما يشمل الأجزاء الحقيقية (٣٨١) والتنزيلية والابعاض (قوله فيها) أى في حتى

(قوله أن يعتبر) أى

يلاحظ في الذهن (وقوله

تعلقه) أى المسند (قوله

من حيث انه) أى التابع

أقوى أجزاء المتبوع أى

أشرفها كما في المثال الاول

وقوله أو أضعفها كما في

المثال الثاني (قوله ولا

يشترط فيها الترتيب

الخارجي) أى وانما للشرط

فيها الترتيب الذهني سواء

طابقه الترتيب في الخارج

أولا وذلك بأن كانت

ملازمة الفعل لما بعدها

قبل ملازمة لا أجزاء

ما قبلها نحو مات كل أبلى

حتى آدم فيتعقل أن الموت

تعلق بكل أب من آبائه أولا

ثم بما دم ثانيا ولا شك أن

هذا مخالف للترتيب الواقع

وحتى على أن أجزاء ما قبلها مترتبة في الذهن من الأضعف الى الأقوى أو بالعكس فعنى تفصيل المسند
 فيها أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولا و بالتابع ثانيا من حيث انه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها ولا يشترط
 فيها الترتيب الخارجي فان قلت في هذه الثلاثة أيضا تفصيل للمسند اليه فلم يقل أو لتفصيله مائة اقلت فرق
 بين أن يكون الشيء محاصلا من شيء وبين أن يكون مقصودا منه وتفصيل المسند اليه في هذه الثلاثة وان كان
 حاصله لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لأجله لان الكلام اذا شتمل على قيد زائد على مجرد الانبات والنفي

الاتصاف باعتبار القوة أو الأضعف لا يحجب ما في نفس الأمر فيجوز الاصطحاب في الحكم فيه كقولك
 جاء في الآن بنوعى حتى خالد ويجوز كون المعطوف قبلها كقولك مات كل أبلى حتى آدم أو أنا ثانيا
 كقولك مات الناس حتى الأنبياء أو تأخر يا نحو قولك مات كل أبلى حتى أبى عمرو وان تأخر موته عن
 الجميع وههنا نكتة وهو أن التفصيل في الحكم لا يخلو عن تفصيل المسند اليه إذ متى بينا تعلق الحكم
 على الوجه المخصوص فقد بينا كل مسند اليه بلفظ يفصله فكان الأحق على هذا أن يقول المصنف
 أو لتفصيل المسند اليه والمصنف انما لم يقل ذلك لان الخصوصية حتى وجدت في الكلام انصرف النفي
 والاثبات لها غايتها لما وجدت الخصوصية التي هي كون حكم هذا قبل هذا أو بعده بمهلة أولا
 كان الفرض تلك الخصوصية بعينها ولا تعتبر في الغالب حتى يكون مطلق الاتصاف بالحكم معلوما وانما

وكنت فتى من جند إبليس فارتمى * في الحال حتى صار إبليس من جندي

فلومات قبلي كنت أحسنت بعده * طرائق فسق ليس يحسنها بعدى

وأورد على المصنف ان حتى هذه ليست عاطفة * قلت * لا ينبغي على المصنف ذلك لكنه أراد أن يمثل
 لدلالة حتى على التدرج وهي تدل عليه عاطفة كانت أم غير عاطفة ولهذا قال كما ينبغي * عنه قوله ولم يقل
 ومنه قوله أو يكون بناء على أن حتى تعطف الجمل لكن فيه بعد لان ارتضى في الحال لا يستقل بمعنى الكلام
 * الثالث أن يقصد رد السامع من الخطأ الى الصواب كقولك جاء في زيد لا عمرو ولمن اعتقد مجيء عمرو فقط

في الخارج أو كانت ملازمة الفعل لما بعدها في أثناء ملازمة لأجزاء ما قبلها نحو مات الناس حتى الأنبياء فيتعقل أن الموت تعلق بكل واحد من
 الناس ثم بالأنبياء ولا شك أن هذا خلاف الواقع إذ الواقع تعلق الموت بهم في أثناء تعلقه بالناس أو كانت ملازمة الفعل لما قبلها وما بعدها
 في زمان واحد نحو جاء في القوم حتى خالد اذا جأوك جميعا ويكون خالد أقواهم أو أضعفهم (قوله قلت فرق الخ) بقى أنهما قد يقصدان معا الا
 أن يجاب بأنه ترك ذلك اعلمه ما ذكره لانه اذا بين ما يكون لتفصيل المسند اليه وما يكون لتفصيل المسند علم ما يكون لتفصيله مائة ما هو
 مجموع ما لتفصيل المسند اليه وما لتفصيل المسند اليه سم (قوله بين أن يكون الشيء) هو هذا تفصيل المسند اليه وقوله من شيء وهو هنا
 المطف وقوله حاصل من شيء يعنى من غير قصد (قوله في هذه الثلاثة) أى الأمثلة الثلاثة (قوله وان كان حاصل) يعنى من العطف (قوله بهذه
 الثلاثة) أى بهذه الحروف الثلاثة وقوله لأجله أى لأجل تفصيل المسند اليه (قوله على قيد زائد) القيد هنا هو الترتيب بين الجيئين مثلا بمهلة
 أو غيرها فقولك جاء زيد فعمرو القيد الزائد على إثبات المجيء لزيد وعمرو الترتيب بين الجيئين من غير مهلة وكذلك هو القيد الزائد على
 النفي في قولك ما جاء زيد فعمرو

أورد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب كقولك جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد وأنها ما آتاك جميعا وقولك ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو

(قوله فهو الغرض الخاص) أي في نصب النفي والاثبات على ذلك المفيد ويكون هو المقصود من الكلام (قوله فليتأمل) أمر بالتأمل إشارة إلى أن هذه القاعدة أغلبية لا كاية كما هو ظاهر كلام الشيخ إذ قد يكون النفي داخل على مقيد بقيد ويكون منصبا على المقيد وحده أو على القيد والمقيد معا بواسطة القرينة (قوله وهذا البحث) ليس المراد به الاعتراض بل المراد به المسئلة المبحوث عنها والمفتش عليها وهي أنه فرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد ويحتمل أن المراد بها كون الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات والنفي فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام (قوله أورد السامع إلى الصواب) لابد من تقيد الرد المذكور بقولنا مع اختصار ليخرج عنه ما جاء زيد ولكن جاء عمرو فانه وإن كان فيه رد السامع للصواب لكن لا اختصار فيه فلذا لم يكن من العطف على المسند اليه بل من عطف الجملة على الجملة (٣٨٢) (قوله عن الخطأ في الحكم) المراد بالحكم المحكوم به كما يدل عليه قول الشارح

في المطول بعد ذكر النماذج
فقد نفى الحكم عن التابع
بعد إيجابه للتبوع والخطأ
في المحكوم به من حيث
نسبته إلى المحكوم عليه
فالحكم بمعنى المحكوم به
موصوف بالخطأ والصواب
في النسبة وأما الحكم بمعنى
الابقاع فنفسه خطأ أو
صواب إذا علمت هذا
فقول من قال الصواب أن
يفسر الخطأ والصواب في
المصنف بالاعتقاد الغير
المطابق والاعتقاد المطابق
لانهما قسمان للحكم وأن
يخذف الشارح قوله في
الحكم لانه يشعر بأن الخطأ
والصواب صفتان للحكم
لا قسمان له لم يتدبر حق
التدبر أفاده عبد الحكيم

في المطول بعد ذكر النماذج
فقد نفى الحكم عن التابع
بعد إيجابه للتبوع والخطأ
في المحكوم به من حيث
نسبته إلى المحكوم عليه
فالحكم بمعنى المحكوم به
موصوف بالخطأ والصواب
في النسبة وأما الحكم بمعنى
الابقاع فنفسه خطأ أو
صواب إذا علمت هذا
فقول من قال الصواب أن
يفسر الخطأ والصواب في
المصنف بالاعتقاد الغير
المطابق والاعتقاد المطابق
لانهما قسمان للحكم وأن
يخذف الشارح قوله في
الحكم لانه يشعر بأن الخطأ
والصواب صفتان للحكم
لا قسمان له لم يتدبر حق
التدبر أفاده عبد الحكيم

في المطول بعد ذكر النماذج
فقد نفى الحكم عن التابع
بعد إيجابه للتبوع والخطأ
في المحكوم به من حيث
نسبته إلى المحكوم عليه
فالحكم بمعنى المحكوم به
موصوف بالخطأ والصواب
في النسبة وأما الحكم بمعنى
الابقاع فنفسه خطأ أو
صواب إذا علمت هذا
فقول من قال الصواب أن
يفسر الخطأ والصواب في
المصنف بالاعتقاد الغير
المطابق والاعتقاد المطابق
لانهما قسمان للحكم وأن
يخذف الشارح قوله في
الحكم لانه يشعر بأن الخطأ
والصواب صفتان للحكم
لا قسمان له لم يتدبر حق
التدبر أفاده عبد الحكيم

(قوله لمن اعتقد) أي يقال ذلك لمن اعتقد أي أوطن أو توهم أن عمرا جاءك دون زيد أي فيكون حينئذ قصر القلب فالمراد بالاعتقاد ما يناول الظن الضعيف الذي هو الوهم الفاسد كما قاله السيد والفنري وعبد الحكيم (قوله وأنها ما آتاك جميعا) أي فيكون لقصر الأفراد والحاصل أن العطف بلا يستعمل في قصر الأفراد والقلب وخالف في الأول الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز فذكر أن العطف بلا استعمل في قصر القلب فقط ولم يذكر الشارح قصر التعيين لانه لم يحج به شيء من حروف العطف وذلك لان المخاطب فيه شك لاحكم عنده لاعلى جهة الاعتقاد ولا الظن حتى يرد عن الخطأ إلى الصواب لان الخطأ والصواب إنما يقالان في الأحكام وإذا كان المخاطب في قصر التعيين لا يتأتى رده عن الخطأ إلى الصواب فلا يجري العطف فيه بقى شيء آخر وهو أنه يفهم من كلام الشارح في بحث القصر أن العطف بلا مخاطب به من اعتقد محج به أحدهما من غير تعيين لكنه حينئذ ليس لرد السامع عن الخطأ إلى الصواب بل لحفظه عن الخطأ فتمكن هذه نكتة أخرى للعطف والحاصل أن العطف بلا لو حظ كونه لرد الخطأ جاز استعماله في قصر القلب والأفراد وإن لوحظ كونه لحفظ السامع عن الخطأ جاز استعماله لقصر التعيين فتأمل

ولصرف الحكم عن محكوم له الى آخر نحو جاء في زيد بل عمرو وما جاء في زيد بل عمرو

(قوله الا أنه) أي لكن وذكر باعتبار كونه حرفا وأتى بهذا الاستدراك دفعا لما يتوهم أن لكن مثل لا من كل وجه (قوله لا يقال لنفي الشركة) أي بحيث يكون لقصر الافراد (قوله انما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو) أي فهو لقصر القلب (قوله لا لمن اعتقد أنهما جاءك جميعا) أي بحيث يكون لقصر الافراد (قوله وفي كلام النحاة الخ) انما جعلوها لقصر الافراد لانهم جعلوها للاستدراك وعرفوه بأنه رفع ما يتوهم من الكلام السابق كما في نحو ما جاء في زيد في توهم نفي مجيء عمرو أيضا لما بينهما من المشاركة والاصطحاب فيقال لكن عمرو فهذا يدل على أن التوهم الاشتراك في النفي والفرض من نقل كلام النحاة المعارضة بينه وبين ما قرره قبله لان حاصل ما قرر أولا أن لكن لقصر القلب فقط وحاصل ما نقله عن النحاة أن لكن لقصر الافراد أي نفي الشركة في الانتفاء والذي قرره أولا كلام اللقح والابضاح وقد يقال في الجواب أن الأول اصطلاح لأهل هذا الفن وحينئذ فلا يمتنع باصطلاح على غيره * واعلم أنه حيثما جعلت لكن عند أئمة هذا الفن لقصر القلب علم أنه لا استدراك فيها عندهم لان المخاطب في قصر القلب يستند العكس أو يتردد فيه فليس بين المعطوف والمعطوف عليه اتصال في اعتقاده (٣٨٣) وهو منشأ التوهم الذي يستدرك عليه بل لكن ولا استدراك حيث انتفى منشأ التوهم وبهذا يندفع الاشكال الوارد على قوله تعالى ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وحاصل الاشكال أن لكن للاستدراك ونفي الابوة ليس بموهم لنفي الرسالة لعدم الاتصال والعلاقة بينهما في زعم المخاطب فكيف يتحقق الاستدراك وحاصل الجواب أن لكن مجرد قصر القلب من غير استدراك فالشركون لعنة الله عليهم كانوا يستقدون فيه الابوة لزيد ونفي الرسالة فقلب المولى عليهم اعتقادهم (قوله انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا)

الا أنه لا يقال لنفي الشركة حتى ان نحو ما جاء في زيد لكن عمرو انما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو لان اعتقاد أنهما جاءك جميعا وفي كلام النحاة ما يشعر بأنه انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا (أو صرف الحكم) عن محكوم عليه (الى) محكوم عليه (آخر نحو جاء في زيد بل عمرو أو ما جاء في زيد بل عمرو) فان بل للاضرب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضرب عن المتبوع أن يجعل

الى الصواب ببيان انفراد زيد بالمجيء دون عمرو ويسمى هذا قصر افرادي أو يأتي هذا أيضا ان شاء الله تعالى هنالك وما يستعمل للرد الى الصواب من حروف العطف لكن فهي في قصر القلب كلالا أنها تعاكسها في الاستعمال فلا للنفي بعد الاثبات كما تقدم في نحو جاء زيد لا عمرو ولكن للاثبات بعد النفي كما جاء زيد لكن عمرو وداعلى من زعم أن زيدا جاءك دون عمرو وأما استعمالها لقصر الافراد فلا فائده في الايجاب فلا يصح أن يقال جاء زيد لكن عمرو بمعنى أن الجاني زيد وحده دون عمرو وداعلى من اعتقد اشتراكهما كما لا يصح في الاثبات لقصر القلب كما تقدم من أنها تعاكس في الاستعمال لا وأما في السلب ففي كلام النحويين ما يشعر باستعمالها فيه بل باختصاصها به فيقال ما جاء زيد لكن عمرو لمن اعتقد نفي مجيئهما معا فكأنه يقال زيد ما جاءك زعمت وأما عمرو فقد جاءك لا كما زعم (أو صرف الحكم) عن محكوم عليه (الى) محكوم عليه (آخر) سواء حكم على الأول بالاثبات (نحو جاء في زيد بل عمرو) قيل لما كانت للاضرب أفادت صرف الحكم الذي هو المجيء عن زيد وأثبتته لعمرو ويكون زيد في حكم السكوت عنه محتملا للاثبات أو النفي وهذا هو المشهور وقيل يحزم بنفي الحكم عن زيد (أو) حكم عليه بالسلب (نحو ما جاء في زيد بل عمرو) فتفيد بل في النفي أيضا صرف الحكم الذي هو نفي المجيء عن زيد يمنع نحو خذ من مالي درهما أو ديناراً وانكح هذه الاخت وهذه وفيه نظر سند كره في باب الامر * واعلم أن لحروف العطف السابقة استعمالات أخرى مذكورة في علم النحو تركناها لئلا نذكر في هذا العلم

أي وحينئذ فهم قصر الافراد ليس الا ولا يستعمل لقصر القلب ثم ان الخلاف بين النحويين والبيانين في كون لكن لقصر الافراد أو القلب انما هو في النفي واما كونها لقصر الافراد أو القلب في الاثبات فلا فائده كما قاله في المطول لان المفهوم من كلام النحاة اختصاص لكن بالعاطفة بالنفي كما أن لا تخص بالاثبات قل في الخلاصة * وأول لكن نفيا وانها * والنهي في معنى النفي فتحصل من كلام الشارح أن لا تستعمل للنفي بعد الاثبات لقصر الافراد والقلب وأما لكن فتستعمل للاثبات بعد النفي لقصر القلب فقط عند البيانين أو لقصر الافراد فقط عند النحاة ولكن تخالف في الاستعمال من حيث ان لا انما تستعمل بعد الاثبات ولكن انما تستعمل بعد النفي ومن حيث ان لا تستعمل لكل واحد من القصرين ولكن انما تستعمل لاتحدهما وتوافقهما من جهة أن كلامهما يرد به السامع عن الخطأ الى الصواب (قوله انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا) أي وأما أنه يقال لمن اعتقد أنهما جاءك على أن يكون قصر افراد فلم يقل به أحد وذلك لانه يحصل رد اعتقاد الشركة بالمعطوف عليه فذكر الاثبات الذي به لكن لغو لكونه معلوما للمخاطب (قوله أو صرف الحكم) أي المحكوم به (قوله فان بل للاضرب عن المتبوع) أي للاعراض عنه

أولئك فيه أو التشكيك نحو جاء في زيد أو عمرو أو أمانيد أو أمانيد أو عمرو

وقوله وصرف الحكم الخ: عطف لازم على ملازم (قوله في حكم المسكوت عنه) أي عند الجمهور (قوله خلافاً لـ بعضهم) هو ابن الحاجب فإنه صرح بذلك في الأمالي كما قال الفناري فقول العلامة السيد معتزلاً على الشارح أن هذا لم يوجد في كتبه المشهورة وإنما الموجود فيها موافقة الجمهور فيه نظر ثم إنه على تفسير الاضراب بما قال الجمهور يخرج العطف بـيل عن تعريف العطف بأنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لا على ما ذكره ابن الحاجب لأن كلامه من التابع والتبوع مقصود بالنسبة وإن كان أحدهما بالانبات والآخر بالنفي كما في العطف بلا ولكن (قوله في الثبوت) أي في العطف بـيل في الكلام المثبت ظاهر لأن التبوع فيه إما في حكم المسكوت عنه أو محقق النفي على الخلاف الذي ذكره قبل فاذا قلت جاء في زيد بل عمرو فقد أثبت المحبي وعمرو قطعاً وصيرت زيداً في حكم المسكوت عنه في نفس الأمر فصار محييه على الاحتمال هذا عند الجمهور وأما عند ابن الحاجب فقد أثبت المحبي وعمرو تحقيقاً ونفيته عن زيد تحقيقاً وعلى كل حال فيصدق أن الحكم قد صرف (٣٨٤) عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر (قوله وكذا في النفي) أي وكذا

في حكم المسكوت عنه لأن ينفي عنه الحكم قطعاً خلافاً لـ بعضهم ومعنى صرف الحكم في الثبوت ظاهر وكذا في النفي إن جعلناه بمعنى نفى الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه أو متحقق الحكم له حتى يكون معنى ما جاء في زيد بل عمرو أن عمر المبحى وعدم محي زيد ومحيته على الاحتمال أو محيته محقق كما هو مذهب المبرد وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى ما جاء في زيد بل عمرو أن عمر جاء كما هو مذهب الجمهور ففيه اشكال (أو التشكيك) من التشكك (أو التشكيك للسامع) أي إيقاعه في الشك

وثبت ذلك النفي لعمرو ويكون زيد في حكم المسكوت عنه أو محقق المحبي على سبيل ما تقدم في الانبات وهذا مذهب المبرد وعليه يجري كلام المصنف وأما على مذهب الجمهور وهو أن مفاد ما جاء في زيد بل عمرو تحقيق المحبي لعمرو مع تقريره نفيه لزيد أو احتمال نفيه أو ثبوته لزيد فلا يصح كلام المصنف في النفي إذ لا صرف للحكم الذي هو النفي لتقريره أو بقاء أمره بمجملة ثبوت ضده للتابع وهو ظاهر الأهم إلا أن يراد بالحكم المحبي وهو توسع (أو التشكيك) أي يكون العطف على المسند إليه للشك من التشكك كقولك حصل لي عشرة أو اثنا عشر إذا شككت في الحاصل (أو التشكيك للسامع) أي ويكون التشكيك المتكلم السامع أي إيقاعه في شك كقولك إن اعتقد أن ليس له إلا أربع يا تيك الرجح أو الحذارة فإن العادة جارية بكل ذلك ويكون أيضاً لا بهام أي إخفاء الواقع عن السامع من غير قصد إلى إيقاعه في شك وشبهة بل مجرد إخفاء الواقع لغرض قطع اللجاج

ما يتعلق بمعاني الحروف لا ما يتعلق بحروف المعاني فإن أحكام الحروف واستعمالاتها من موضوع علم النحو وأيضاً فظاهر أن تلك الاستعمالات غير فضيحة

صرف الحكم في العطف بـيل في الكلام النفي ظاهر إن جعلناه الصرف بمعنى نفى الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه كما هو قول المبرد وقوله أو متحقق الحكم له أي للمتبوع كما هو مذهب ابن الحاجب فإن قلت إن ابن الحاجب لم يقل إنه بمعنى تحقق الحكم للمتبوع وإنما قال إنه نفى الحكم عنه قطعاً قلت هو إنما صرح بما ذكر في الإيجاب حينئذ فيعلم بطريق القياس أن صرف الحكم عن التبوع في النفي جعل الحكم محققاً له (قوله ومحيته على الاحتمال) أي على مذهب المبرد وقوله أو محيته محقق كما هو مذهب

ص ابن الحاجب فقول الشارح كما هو مذهب المبرد الأول أن يقدمه على قوله أو محيته محقق (قوله كما هو مذهب الجمهور) راجع لقوله وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم فصار الحاصل أن المبرد يقول إن الثاني صرف عنه الحكم ولا بد وأما الأول فيحتمل ثبوت الحكم له ونفيه عنه وأما ابن الحاجب فيقول إن الثاني نفى عنه الحكم قطعاً والأول أثبت له الحكم قطعاً فعلى كلا القولين بل نقلت حكم ما قبلها لما بعدها وأما الجمهور فيقولون إن الثاني ثبت له الحكم بتحقيقاً وأما الأول فيحتمل ثبوت الحكم له وانتفاؤه عنه فعلى هذا بل نقلت ضد حكم ما قبلها لما بعدها وصيرت ما قبلها كالمسكوت عنه فلم يكن الحكم حينئذ منصرفاً عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر وإنما الذي صرف ضد ذلك الحكم هذا حاصل الاشكال الذي أشار له الشارح ويمكن أن يجاب عن هذا الاشكال بأن يقال المراد من صرف الحكم تغيير المحكوم به من حيث نسبته ولا شك أنه هنا نسب المحبي إلى الأول نفيًا ثم صرف أي غير بأن نسب إلى الثاني اثباتاً وجعل الأول في حكم المسكوت عنه (قوله أو التشكيك للسامع) أي وإن كان التشكك غير شاك (قوله أي إيقاعه في الشك) أي

أولادهم كقوله تعالى وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين أو للإباحة أو للتخيير وهو أن يفيد ثبوت الحكم لأحد الشئيين أو الأشياء حسب مثالها قولك ليدخل الدار زيد أو عمرو والفرق بينهما واضح فإن الإباحة لا تمنع من الاتيان بهما أو بها جميعا * وأما توسط الفصل بينهما وبين السند

فى أصل الحكم (قوله جاني زيد أو عمرو) هذا المثال صالح للشك والتشكيك لأن التمسك ان كان غير عالم بالجاني منهما فالعطف للشك وان كان عالما بعينه ولكن قصد ايقاع الخطاب فى الشك فى الجاني منهما كان العطف للتشكيك (قوله أو لإيهام) هو اخفاء الحكم عن السامع لغرض كقطع اللجاج والفرق بينهما وبين التشكيك أن القصد من الثاني ايقاع الخطاب فى الشك وايقاع الشبهة فى قلبه والقصد من الاول اخفاء الحكم عن السامع وترك التعيين له من غير قصد الى ايقاعه فى الشك وان كان ذلك يحصل له الا انه غير مقصود وفرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد والحاصل ان أو موضوعة لأحد الامرين أو الامور والداعي لارادها اما شك التمسك فى الحكم أو تشكيكه للسامع أى ايقاعه فى الشك أو اخفاء الحكم على السامع من غير قصد لايقاعه فى الشك الخ (قوله وإنا أو إياكم) ان حرف توكيد واسمها مدغم فيها وقوله أو إياكم عطف على اسم ان الذى هو مسند اليه فهو محل الشاهد وقوله أو فى ضلال مبين عطف على هدى من عطف المفردات فقد اشتمل الكلام على ابرام فى المسند اليهما والمسندين معا فكأنه قيل أحدنا ثابت له أحد الامرين الهدى أو الضلال وهما بحث وهو أن السكاكى جمل هذه الآية من قبيل اسماع الخطابين الحق على وجه لا يثير غضبهم وهو أن يترك تخصيص لمائة بالهدى ومائة أخرى بالضلال لينظر وافى أنفسهم (٣٨٥) فيؤديهم النظر الصحيح الى أن يعترفوا أنهم هم الكائنون فى الضلال المبين

فالتناسب أن يمثل بهذه الآية للتشكيك للإيهام لان الموصوف بالجهل المركب لا يتأتى منه النظر كالوصوف بالعلم اليقين كما صرح به فى المواظ وغيره حتى جمل بعضهم الشك من شرائط النظر فلما أراد انجاهم من ورطة الجهل المركب هداهم الى طريق الشك ليتأتى منهم النظر الصحيح الوصل الى الحق (قوله أو للتخيير

(نحو جاني زيد أو عمرو) أو لإيهام نحو وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين أو للتخيير أو للإباحة نحو ليدخل الدار زيد أو عمرو والفرق بينهما أن فى الإباحة يجوز الجمع بينهما بخلاف التخيير (وأما فصله) أى تمقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جمعه من أحوال المسند اليه لانه يقترب به أولا

أو لسكون الخطاب لا يوافق من التمسك أو كونه يزداد بعدا بالتصريح أو نحو ذلك كقوله تعالى وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين خبرين مستقلين وأوفيهما للتنوع فى الخبر كان الإيهام فى أو إياكم وكان الكلام جملتان فكأنه يقال وإنا أو إياكم لعلى هدى وإنا أو إياكم لى ضلال مبين والخبران متلازمان وان كانت أو فى الموضعين لمعنى واحد وانهما من عطف المهرداشتمل الكلام على إيهام فى المسند اليهما والمسندين معا فكأنه يقال أحدنا ثابت له أحد الامرين وهذا أشد إيهاما والله أعلم وقد يكون للتخيير كقولك لتسكن لك هذه أو ابتهازوجة وللإباحة كقولك ليدخل الدار زيد أو عمرو والفرق بين التخيير والإباحة أن الاول لا يصح معه الجمع بين المتعاطفين والثانى يصح معه الجمع بينهما (وأما فصله) أى الاتيان بعد المسند اليه بضمير الفصل وانما جمعه من أحوال المسند

ص (وأما الفصل فلتخصيصه بالمسند) ش المراد فصل المبتدا من الخبر بضمير الفصل ويحتمل

(٤٩ - شروح التخصيص - أول)

التخيير أو الإباحة وذلك اذا وقع بعد الامر ولذا ينسبون الإباحة والتخيير الى الامر وقد ينسبونهما الى كلمة أو وانما ترك المصنف ذلك لان كلامه فى الخبر (قوله نحو ليدخل الخ) هذا المثال صالح للتخيير والإباحة والفارق بينهما انما هو القرينة فان دلت على طلب أحد الامرين فقط كان العطف للتخيير أو للإباحة (قوله يجوز الجمع) أى بقرينة خارجية لان مدلول اللفظ ثبوت الحكم لأحدهما مطلقا فان كان الاصل قيهما لانع استيفيد التخيير وعدم جواز الجمع والا استيفيد الإباحة وجواز الجمع (قوله بخلاف التخيير) أى فلا يجوز فيه الجمع ان قلت ان أو فى آية كفارة اليمين للتخيير مع أنه يجوز الجمع بين تلك للمعاطفات قلت الجمع بينها ان كان على أن الجميع كفارة واحدة فهو ممنوع لانه استظهر على الشارع وان كان الجمع بينها على أن أحدها كفارة والباقي صدقة أو تطوع فهذا لا يراد لانه يقال حيثئذانه جمع أقسام الكفارة فتأمل (قوله أى تعقيب الخ) أشار بذلك الى أن الفصل فى كلام المصنف بمعنى ضمير الفصل لا المعنى المصدرى وانه على حذف مضاف أى اراد الفصل وانما قال الشارح أى تمقيب الخ ملاحظة للمضاف المقدر فهو بيان لحاصل المعنى (قوله وانما جمعه من أحوال المسند اليه) أى حيث ذكره فى مبحثه ولم يجعله من أحوال المسند مع أنه ملاصق لهما ومقترب بهما (قوله لانه يقترب به أولا) أى افترانا أولا أى قبل ذكر المسند لانه يذكر المسند اليه أولا فيقال زيد ويذكر ضمير الفصل ثانيا فيقال

فلتخصيصه به كقولك زيد هو المنطلق أو هو أفضل من عمرو أو هو خير منه أو هو يذهب

هو ويدكر السند ثالثا فيقال القائم فقد اقترن ضمير الفصل بالسند اليه أولا قبل اقترانه بالسند (قوله ولانه في المعنى عبارة عنه) فهو في قولك زيد هو القائم نفس زيد (قوله وفي اللفظ مطابق له) أي في الافراد والنشئة والجمع نحو زيد هو القائم والزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون ان قلت انه ينزى من مطابقته للاول مطابقته للثاني إذ لا بد من مطابقة الخبر للابتداء قلت لان لم الجواز أن يكون الخبر أفضل تفضيل وهو لا يجب مطابقته للابتداء نحو الزيدان هما أفضل من عمرو وقوله وفي اللفظ مطابق له أي باطراد بخلاف المسند فانه قد لا يطابقه ثم ان مذكوره الشارح من ان ضمير الفعل عبارة عن المسند اليه في المعنى انما يأتي على القول المرجوح من أن ضمير الفصل اسم وله مرجع وأنه يعرب امام مبتدأ أو بدلا مما قبله والحق أنه حرف جيء به على صورة الاسم وليس بضمير ولا مرجع له وانما يسمى ضميرا على سبيل الاستعارة والعلاقة المشابهة في الصورة كما يأتي من أن المشاكلة الصورية من علاقات الاستعارة وجعلها المعصم من علاقات المجاز المرسل ان قلت (٣٨٦) مذكوره الشارح من توجيه كونه من أحوال المسند اليه يعارضه اقترانه بلام

الابتداء في نحو ان زيدا هو القائم إذا اقترانه به يدل على أنه من أحوال المسند وقائم مقامه قلت دخول اللام عليه لكونه توطئة وتمهيدا للسند لا لكونه عبارة عنه وقائما مقامه بدليل أن من أعربه أعربه مبتدأ أو بدلا مما قبله (قوله فلتخصيصه بالسند) ربما أو هم كلامه انحصار نكاته في التخصيص المذكور مع أنه قد يكون لتغير ذلك كالتغيير بين كون ما بعده خبرا أو نعتا وكالتأكيذا حصل الحصر بغيره كما اذا كانت الجملة معرفة الطرفين فيها ضمير فصل نحو ان الله هو الرزاق فيحمل كلام المصنف على

ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له (فلتخصيصه) أي المسند اليه (بالمسند) يعني اقصر السند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم أن القيام مقصور على زيد لا يتجاوز الى عمرو فالباء في قوله فلتخصيصه بالسند مثلها في قولهم خصصت فلانا بالذكر

اليه لانه يقترب به ويابه وهو في اللفظ مطابق له ولانه على القول بان له محلا من الاعراب وانه ضمير حقيقة عبارة عن المسند اليه وأما على القول بأنه صورة ضمير ولا محل له فلا يتجه هذا لا يقال اقترانه باللام في نحو قولنا ان زيدا هو القائم يدل على انه من حيز المسند لا ناقول دخول اللام عليه لكونه توطئة للسند لا لكونه عبارة عنه بدليل أن من أعربه أعربه مبتدأ ولانه معرفة صورة فلا يناسب الخبر الذي الاصل فيه أن يكون نكرة (فلتخصيصه بالسند) أي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل لتخصيصه أي المسند اليه

أن يريد أو ما انيان ضمير الفصل والنصل هو صورة ضمير واقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما كذلك وهو الذي يسميه الكوفيون عمادا وبهضم يسميه دعامة والبصريون أصلا والمنطقيون رابطة وله أحكام يطول ذكرها وفائدته كما ذكره المصنف افادة اختصاص السند اليه بالمسند فاذا قلت زيد هو القائم معناه انه لا قائم غيره وقد صرح به المرحشري عند قوله تعالى وأولئك هم المفلحون واستدل له السهيلي بأنه أتى به في كل موضع ادعى فيه نسبة ذلك المعنى الى غير الله تعالى ولم يؤت به حيث لم يدع وذلك في قوله تعالى وأنه هو أضحك وأبكى الى آخر الآية وذكر نحوه التنوخي غير انه جعل الضمير للتأكيذ ولم يذكر الحصر وفيما قاله نظر لقوله تعالى وأنه هو أمات وأحيا مع قوله تعالى وأنه خلق الزوجين الذكر والانثى فالاحياء خلق وان كان الخلق لم ينسب أحداهن الى الله تعالى فقه أتى فيه بضمير الفصل في قوله سبحانه وأنه هو أمات وأحيا على خلاف ما زعمناه وان كان الامانة والاحياء قد نسبنا لغير الله تعالى كما تضمنه قول النمرود أنا أحبي وأميت فقوله تعالى وأنه خلق الزوجين لم يؤكده بالفصل مع أنه منه ثم ما قاله ليس بصحيح لان هذا الضمير لا يصح اعراجه فصلا لان الفصل لا يقع قبل

أن التخصيص من نكاته (قوله يعني لقصر الخ) لما كانت العبارة توهم أن الباء داخله على المقصور عليه بين الشارح خبر
انها داخله على المقصور من قصر الصفة على الموصوف لان المسند صفة للمسند اليه * واعلم أن دخول الباء بعد الاختصاص على المقصور هو الغالب في الاستعمال عند الشارح وخالفه السيد فجعل الغالب دخولها على المقصور عليه مع اتفاقهما على جواز الامر بين لغة والنزاع بينهما انما هو في الغالب في الاستعمال اه سم وقوله وخالفه السيد طبع ناقش فيه يس لان الذي في حواشي الكشف للسيد وحواشيه على المطول موافقة للشارح حيث قال دخول الباء بعد التخصيص على المقصور أكثر في الاستعمال بناء على أن تخصيص شيء بأخر في قوة تمييز الآخر به عن نظائره فاستعمل فيه على طريق المجاز المشهور حتى صار كأنه حقيقة فيه أو على طريق التضمين وان كان التخصيص بحسب مفهومه الاصلى يقتضى دخولها على المقصور عليه فيقال اختص الجود بزيد أي صار الجود مقصورا على زيد لا يتجاوز الى غيره وهذا عرف جيد الآن الاكثر في الاستعمال دخولها على المقصور كما بين (قوله مثلها في قولهم الخ)

أى ذكره دون غيره كأنك جعلته من بين الاشخاص مخصا بالذكر أى منفردا به والمعنى ههنا جعل
المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه

بالمسند بمعنى جعل المسند مخصا بالمسند اليه بحيث لا يتعداه الى مسنده آخر كقولنا زيد هو الساعى فى
حاجتك فذكر ضمير الفصل ليفيد أن المسند هو الساعى مخصوص بالمسند اليه وهو زيد بحيث لا يتعداه
الى أن يكون غير زيد ساعيا فالباء دخلت هنا على المقصور لاعلى المقصور عليه ولو كان الاصل دخولها

خبر هو فعل ماض وقد توجد دلالة الفصل على الحصر من مواضع من القرآن منها قوله تعالى فلما
توفيتى كنت أنت الرقيب عليهم لانه لو لم يكن للحصر ما حسن لان الله لم يزل رقيباً عليهم وإنما الذى
حصل بتوفيه انه لم يبق لهم رقيب غير الله تعالى وينبغى لهذا ان يضمن اعرابه فصلا ومنها قوله تعالى
لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة أصحاب الجنة هم الفائزون فانه ذكر لتبيين عدم الاستواء
وذلك لا يحسن الابان يكون الضمير للاختصاص وبهذا يضمن اعرابهم هنا فصلا تائيدا ولا مبتدأ
ثانيا الا أن يقال فى هذا كله ان الحصر يحصل من تعريف الخبر ومثل فى الايضاح بقولك زيد هو
يقوم وليس بصحيح لانه ليس بفصل لان بعده فعلا مضارعا وأما المصنف والبيانون فاتبعوا فيه
الجر جاني فانه ذكر ذلك فى شرح الايضاح والجمهور على خلافه وما يدل على الحصر أيضا قوله
تعالى ان شئتكم هو الاثر وقوله تعالى أم اتخذوا من دونه أولياء الله هو الولي لان الانكار فى الآيتين
لا يحصل الا بالحصر تنبيهه فائدة الحصر غير منحصرة فى التخصيص بل يفيد أيضا التأكيد
كما صرحوا به ويفيد أيضا الدلالة على ان ما بعده خبر لاصفة على خدش فى ذلك محله علم النحولان هذه
الفائدة من حظ النحوى لامن حظ البيانى وهذه الفوائد الثلاث ذكرها الزمخشري عند الكلام على
قوله وأولئك هم الفلاحون تنبيهه قال ابن الحاجب فى شرح الفصل ان الفصل - ضمير
مؤكد لما قبله وقال فى أماليه ان ضمير الفصل ليس تأكيذا لانه لو كان فاما ان يكون لفظيا أو معنويا
لا جائز أن يكون لفظيا لان اللفظى إعادة اللفظ الأول مثل زيد زيد أو معناه مثل قمت أنا والفصل
ليس هو المسند اليه ولا معناه لانه ليس مكنيا به عن المسند اليه ولا مفسر له ولا جائز أن يكون معنويا
لان المعنوى التأكيد بالفاظ محصورة كالنفس والعين قلت وماقاله من كون الفصل لا يعود
لما قبله حسن دقيق ولا سيما اذا قلنا ان الفصل حرف غير انه قد يحدش فيه أنه يشترط مطابقته له فى
افراد وتثنية وجمع الا أن يقال حوفظ على المطابقة الصورية وأما قوله انه ليس تأكيذا ففيه نظر
ولا يسلم أن التأكيد منحصر فيما ذكره لان التأكيد الذى ذكره هو التوكيد الذى تكلم عليه النحاة
فى باب التابع ولكنه تأكيذا باصطلاح الاصوليين وأهل اللغوى وهذا كما أن التأكيد يكون بان واللام
وكأنه توهم أن المراد ان الفصل تأكيذا للمسند اليه وليس كذلك بل هو تأكيذا للجمله كما قدمناه فى
أوائل هذا الشرح وبمجموع ما ذكرناه وما ذكره ابن الحاجب اتجه اشكال فى قول النحاة أن الفصل
لا يجتمع مع التأكيد فلا يقال زيد بنفسه هو القائم لانا نقول نفسه تأكيذا للبتداء للجمله فلم يجتمع
تأكيدان على شىء واحد ثم ما المانع من اجتماع التأكيد والفصل وأنت تقول جاء زيد نفسه عينه
وجاء زيد نفسه ولا حاجة بعد ثبوت كلتين فى استماليين الى سماعهما من العرب مجتمعتين ولهذا نقول
جاء الزيدون كلهم أجمعون أكتعون أبتعون من غير توقف على ورود السماع بها مجتمعة
بهذا علم أن الفصل اتفق جمهور النحاة على انه حرف لاسم والقائلون بانه اسم أكثرهم على انه لا محل له من
الاعراب والقائلون بان له محلا منهم السكاني قال ان محله باعتبار ما قبله والغراء قال باعتبار ما بعده فما
ذكرناه من أنه تأكيذا لحكم واضح على قول الجمهور انه حرف أو اسم ولا موضع له وان قلنا بذهب

أى فى كونها داخله على
المقصور (قوله أى ذكرته
دون غيره) أى فالذكر
مقصور على فلان (قوله
كأنك الخ) كأن لتتحقيق
أى بمعنى أنك جعلته وقوله
من بين الاشخاص متعلق
بمحتصا مقدم عليه (قوله
من بين ما) أى من بين
الافراد التى يصح أى يمكن
عقلا (قوله بكونه مسندا
اليه) أى لذلك المسند
المخصوص

مختصاً بأن يثبت له المسند كما يقال في اياك نعبد

على المقصور عليه لان أهل العرف يدخلونها كثيراً على المقصور يقال خصصتك بهذه الحاجة أى جعلتها لاتعبدك الى غيرك وليس المعنى خصصتك أنت بها فلا تعبدوها الى حاجة أخرى ومن هذا الاستعمال قوله اياك نعبد أى نخصك بالعبادة أى نجعل عبادتنا لاتعبدى الى غيرك لأنك تختص بها فليس لك من الاحوال والافصاف غيرها واذا انقرر ان ما استعمله المصنف موجودا عرفاً لم يرد أن

الكسائي انه اسم محال اعرابه ما قبله فقد قال ابن مالك في شرح النسبيل انه يجعله تأكيذا لما قبله وانه باطل والذي أفهمه من هذا القول انه انكار لحقيقة الفصل بالكلية وادعى أن ما يسميه غيره فصلاً نوع من أنواع التأكيذ اللفظي وأنه تأكيد للظاهر بالضرر ولذلك كان باطلاً لان غيره لا يجوز تأكيذ الظاهر بالضرر واذا كان كذلك فلا بد علينا حينئذ مذهب الكسائي لانه انكار للفصل ولم يثبت لنا من اثبت الفصل وجعله تأكيذاً للمسند اليه فلم يبق الا قول القراء انه اعتبار ما بعده وهو مذهب شاذ لا علينا منه وليس يلزمه من اعطاه اعتبار ما قبله أن يكون تأكيذاً له فلي تأمل وأما قول الخطيبى في شرح المفتاح ان الفصل تأكيذ للمسند اليه لان اعرابه اعراب المسند اليه على المختار فليس بصحيح واختياره ذلك لا يرجع اليه فيه ﴿تنبيه﴾ قول المصنف تخصيص أى تخصيص المسند اليه بالمسند وهذه العبارة هى الصواب وأما قول السكاكى في المفتاح تخصيص المسند بالمسند اليه فهو سهو منه فلي تأمل وقال الخطيبى في التبيان الفصل لتخصيص المسند بالمسند اليه او عكسه وهو وهم أيضاً والظاهر انه وجد كلا من العبارتين في كلام المصنفين فجمع بينهما توهماً أنهما محبتان إلا أن يرد ما ذكرناه من تخصيص الاول بالثاني بكل حال ويعنى بالمسند اليه الاسم الجامد وبالمسند المشتق تقدم أم تأخر فقوله زيد هو القائم تخصيص المسند اليه وهو زيد بالقائم وهو المسند لان معناه ما للقائم الا زيد وقوله القائم هو زيد تخصيص المسند وهو القائم بالمسند اليه وهو زيد لان المخصص أبداً هو الاول والمخصص به هو الاخير لكن القول بان الصفة هى المبتدأ تقدمت أو تأخرت خلاف قول الجمهور والراجع أن السابق من المعرفتين مبتدأ واللاحق خبر ﴿تنبيه﴾ ترتب على عبارة السكاكى وهو قوله ان الفصل لتخصيص المسند بالمسند اليه فساد وهو ان المشايخ ناصر الدين الترمذى وشمس الدين الخطيبى وعماد الدين الكاشى أوردوا في شروحههم للمفتاح سؤالاً وهو أن الفصل اذا كان لتخصيص المسند بالمسند اليه فهو صفة المسند لا المسند اليه لان تخصيص المسند بصفة المسند ثم اختلفوا في جوابه فأجاب الترمذى بأن الفصل يقترب أولاً بالمسند اليه ثم بواسطة اقترانه به يحصل تخصيص المسند به ورد الخطيبى هذا الجواب باننا لا نسلم أن اقترانه بالمسند اليه بحسب المعنى الذى هو التخصيص بل اقترانه بحسب التخصيص بهما على السواء وأما يقترب بالمسند اليه اولاً بحسب اللفظ ولا اعتبار للاقترب اللفظي وأجاب الكاشى بأن فائدة الفصل بالذات موصوفية المسند اليه بالمسند دون غيره ويلزم منه تخصيص المسند بالمسند اليه ورد الخطيبى بان فائدة الفصل بحسب اللفظ أن يعلم أن ما بعده خبر وبحسب المعنى تخصيص المسند على التقديرين فائدته ترجع بحسب الذات الى المسند وان قوله فائدة الفصل موصوفية المسند اليه بالمسند ممنوع ولم لا تأمين فائدته كون المسند بصفة المسند اليه دون غيره اه وأجاب الخطيبى المشار اليه بان الفصل عبارة عن المسند اليه ومؤكده لانه فى المعنى تكراره واعرابه اعراب المسند اليه على المختار ويدل على أن المسند اليه معنى يوجد فيه المسند ولا يوجد فى غيره فذلك جعل الفصل من الاعتبار الراجع الى المسند اليه ﴿قلت﴾ قد بينوا هذا السؤال على ظنهم صحة قول السكاكى فائدة الفصل تخصيص المسند بالمسند اليه وقد ذكرنا انها فاسدة فلا محل للسؤال بالكلية ولزم منه فساد الاجوبة السابقة

(قوله بأن يثبت له المسند)
أى ذلك المسند بخصوصه
وحاصله أن ذلك المسند
بخصوصه يصح عقلاً
اسناده الى أفراد عدة فاذا
أسند لواحد وأتى بضمير
الفصل كان ذلك المسند
مقصوراً على هذا المسند
اليه بخصوصه وقوله بأن
يثبت الخ على صيغة العلوم
من الثبوت لا على صيغة
المجهول من الاثبات لان
المستفاد من ضمير الفصل
هو القصر فى الثبوت لا
الاثبات والفرق ظاهر
اه فنارى

معناه نخصك بالعبادة لانه بدغيرك (وأما تقديمه) أي تقديم المسند اليه (فلكون ذكره أهم)

✱ وأما تقديمه فلكون ذكره أهم

(قوله معناه نخصك بالعبادة) أي وليس معناه أنك تختص بالعبادة ومقصود عليها فليس لك من الأحوال والأوصاف غيرها (قوله) وأما تقديمه الخ المراد بتقديمه إرادته ابتداء أول النطق فاندفع اعتراض المطول بأنه كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشف بأنه إنما يقال مقدم أو مؤخر للزال عن مكانه لا للقرار في مكانه وحصل الجواب أن في لفظ التقديم هنا تجوزا والمراد ما عرفته (قوله فلكون ذكره أهم) أي فلكون ذكره أهم من ذكر المسند ومعنى لونه ذكره أهم أن العناية به أكثر من العناية بذكر غيره

(١) يوجد في المسند الخ كذا في الأصل ولتحري هذه العبارة مع عبارته السابقة اه
(٢) يلتفت عن الخ هكذا في الأصل ولعل يلتفت محرف فتأمل كتبه مصححه

العبارة مقلوقة وهو ظاهر والله أعلم ولا يذهب عنك أيضا أن هذه الباحث المذكورة في العطف والفصل ولو فصلت في النحو تذكر في البيان باعتبار استعملها لمناسبة الحال والمحافظة عليها في مقاماتها أما لذاتها لأن المقام لا يفيد فيه غيرها أولا غرض ترتب عليها وقد تقدم نحو هذا غير مأمرة (وأما تقديمه فلكون ذكره أهم) أي يقدم المسند اليه على المسند لأن ذكر المسند اليه أهم والمراد بالتقديم هنا أن لا يحول عن مرتبته بأن ينطق به أولا لأن له مرتبة التأخير فتقدم عنها كلفعل باعتبار الفاعل وكثيرا ما يطلق التقديم على المعنى الأول وهو المراد هنا ثم كون الذكر أهم لا يكفي في علية التقديم لذاته لأن الأهمية بنفسها حكم يفنقر إلى علة توجهها إذا الأهمية في الشيء هي الاعتناء به والاعتناء لا بد له من سبب فلذلك لو قيل هذا أهم من ذلك كان هذا القائل يصد أن يقال له لماذا كان أهم ومن أي وجه كان أوجه أعني فلذلك فصل أوجه الأهمية على حسب ما رآه كافيا في الحال فقال

فإنها مبنية على فسادهم في كلامهم السابق نقود كثيرة منها قول الخطيبي أن الاقتران اللفظي لا أثر له في جعل الفصل من أحوال المسند اليه وليس كما قال بل الاقتران اللفظي بأحد الطرفين إذا كان المعنى بالنسبة إليهما على السواء يرجح به ويرى ما رجح به مع التفاوت في المعنى ألا ترى أن قولك القائم زيد يكون القائم هو الابتداء والمسند اليه لسبقه لفظا ثم أن الخطيبي ناقض هذا الكلام في بحثه مع الكاشي واعتبر قول النحاة أن فائدة الفصل بيان أن ما بعده خبر وذلك اعتبار لفظي أيضا ومنها قول الخطيبي الفصل عبارة عن المسند اليه ومؤكده وتكراره وإعرابه إعرابه كل ذلك ممنوع (قوله ويدل على أن المسند اليه معنى (١) يوجد في المسند ولا يوجد في غيره معارض بأن يقال هو معنى يوجد في المسند اليه ولا يوجد في غيره كما فعل هو في جواب الكاشي سواء بسواء وإذا قرر فساد هذا السؤال وجوابه فلنذكر نحن السؤال على التحقيق بالعكس بما ذكره ونقول الأولى أن يجعل الفصل من الاعتبارات الراجعة إلى المسند اليه أو إلى المسند أو إلى الاسناد ولا شك أن هذا يلتفت (٢) عن أن تأكيد الفصل للجملة أو للأفراد فمقتضى ما سبق أن يقال للفصل ثلاث فوائد التأكيد والتخصيص وإن ما بعده خبر فإن نظرنا لفائدة الأولى فلا ولي أن يجعل من اعتبارات الاسناد لأنه توكلنا بحكم كما جعل التأكيد بأن من اعتباراته ودخوله في وسط الكلام لا ينافي ذلك كما أن لام الابتداء تدخل بين المسند اليه والمسند والتأكيد بهما من اعتبارات الاسناد كما سبق وإن نظرنا إلى فائدة التخصيص فلا ولي أن يجعل من اعتبارات المسند اليه لأن الفصل تخصيص المسند اليه بالمسند فالفصل مخصص بالسكسر والمسند اليه مخصص بالفتح والمسند مخصص به فأثر الفصل معنى يتعدى منه إلى المسند اليه ويصير قائما بالمسند اليه فعلم أن نسبته إلى المسند اليه أولى ولما كان الصنف وغيره من أهل هذا العلم أعماء عولوا على أن فائدة الفصل التخصيص ولم يعولوا على التأكيد فجعلوه من أحوال المسند اليه وإن نظرنا إلى الفائدة الثالثة وهي أن ما بعده ليس تابعا صح أن يجعل من أحوال المسند اليه لأنه يسرع إعطاءه خبره وصح أن يجعل من أحوال المسند لأنه يبين خبره ص (وأما تقديمه فلكون ذكره أهم الخ) ش تقديم المسند اليه يكون لاحدا مأمور * الأول أنه الأصل ولا مقتضى للدول عنه ✱ قلت يريد التقديم المعنوي فإن المسند اليه محكوم عليه والمحكوم عليه متقدم في الذهن على المحكوم به وإن أراد التقديم اللفظي فذلك يختلف فإن الأصل في المسند اليه التقديم إن كانت الجملة اسمية والتأخير إن كانت فعلية إذا قلنا أن الفاعل فرع والمبتدأ أصل فإنه حينئذ أصله التقديم فإذ كره الصنف لآي في على القول بأن الفاعل أصل * الثاني أن يتمكن الخبر من ذهن السامع لأن في المبتدأ تشويقاله كقول

(قوله ولا يكفي في التقديم) أي في بيان نكتة التقديم مجرد الخ أي لا يكفي صاحب علم المعاني أن يقتصر في بيان نكتة التقديم على الاهتمام بحيث يقول قدم المسند اليه مثلا للاهتمام بل ينبغي أن يبين سببه ليعلم المتعلم الكاسب لابلغة الجهات المتبعة عند البلاء المتضمنة للاهتمام والا فيمكن أن يقال في التقديم الواقع من البليغ أنه للاهتمام إذ لا خفاء في أن مادعا للاهتمام أمر معتبر في البلاغة (قوله وبأي سبب) العطف تفسيري (قوله فلذا فصله) أي بينه والضمير لوجه الاهتمام وسببه (قوله أما لانه) أي وتنبأت الأهمية لذكره أما لكون تقديمه الأصل أي الراجح في نظر واضع وقوله أما لانه أي تقديم المسند اليه بمعنى اللفظ وقوله لانه محكوم عليه أي السند اليه بمعنى المعنى ففي كلامه استخدام (قوله ولا بد من تحققه قبل الحكم) اعترض بأنه إن أريد وقوع النسبة أو وقوعها فهو مسبوق بتحقيق المسند اليه والمسند معا في (٣٩٠) ذهن ضرورة أن النسبة لا تعقل إلا بعد تحققها لكن لا يلزم من ذلك

ما هو المطلوب أعني تقديم المسند اليه على المسند وإن أريد بالحكم المحكوم به فلا نسلم أنه لا بد من تحقق المحكوم عليه في ذهن قبل المحكوم به لانه يمكن تعقل المحكوم به قبل تعقل المحكوم عليه نعم لو كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به الوصف كان الأولى أن يلاحظ قبل المحكوم به وأما أنه يجب فلا هذا إذا أريد بتحقيقه قبل الحكم بتحقيقه في التعقل وإن أريد بتحقيقه في الخارج فلا نزاع فيه إذا كان المحكوم عليه من الموجودات الخارجية إلا أن ترتيب الالفاظ لتأدية المعاني بحسب ترتيب تلك المعاني في التعقل لا في

ولا يكفي في التقديم مجرد ذكر الاهتمام بل لا بد أن يبين أن الاهتمام من أي جهة وبأي سبب فلذا فصله بقوله (أما لانه) أي تقديم المسند اليه (الأصل) لانه محكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا أن يكون في الذكر أيضا مقاما

(أما لانه) أي تقديم المسند اليه (الأصل) من جهة المعنى وفي الخارج بمعنى أن المسند اليه المحكوم عليه من شأنه أن يكون ذاتا خارجية ولا يضر خروجها عن ذلك في بعض الصور كالقضايا الذهنية والمحكوم به من شأنه أن يكون وصفا ومن شأن الذات المعروضة التقرر قبل الوصف العارض ولا يضر الخروج أيضا عن هذا الأصل في بعض الصور كالآوصاف اللازمة وأما حملها على أن تعقل الذات المحكوم عليه سابق عن تعقل الحكم فلا يصح إذ لا يسلم تقدم المسند اليه على السند في التعقل لأن تعقل الذات من حيث هي لا يجب سبقه على تعقل الوصف من حيث هو فلا يوجب ذلك تقدم أحدهما على الآخر والتعقل من حيث الحكم هما فيه سواء لأن النسبة الحكمية تتوقف عليهما معا فلا يوجب ذلك تقديم أحدهما على الآخر وإذا كان الأصل تقديم المسند اليه على المسند ليزنه بالتقديم المذكور على التقديم المعنوي فالمحافظة على ما يوافق الأصل تقتضي أهمية الذكر ولكن الجري على الأصل إنما هو عند انتفاء سبب العدول لأن معنى الاصلة هنا كون الشيء متمسكا به عند انتفاء جميع العوارض

المعنى والذي حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جماد قال البطليوسي في شرح سقط الزند معناه مقصوده به الإنسان والحيرة الواقعة فيه من قبيل اتصال النفس بالجسم إذ النفس جوهرية والجسم عرضي فلذلك يعدم الجسم الحياة إذا فارقت النفس والحيرة الواقعة في نياطها به وقيل معناه أن الله خلق طائرا في بلاد الهند اسمه فقنس يضرب به المثل في البياض وله منقار طويل وهو حسن الخلق يعيش ألف سنة ثم يلهمه الله الموت فيجمع الخطب حواليه ويضرب بجناحيه الخطب فتخرج نار فيشتعل فيحترق فيخلق الله من رماده بدمدة مثله وهذا القول الثاني لغير البطليوسي وقيل أراد آدم صلى الله عليه وسلم وقيل أراد ناقة صالح وقيل عصا موسى صلى الله عليه وسلم ومثل ذلك السكاكي بقولك صديقك الفاعل الصانع صدوق تريد بالفاعل الصانع معناه من صفات

الخارج وأجيب بأنه يصح أن يراد بالتحقق قبل الحكم التقدم

في التعقل ويراد بالحكم المحكوم به ويراد بالوجوب المأخوذ من قوله لا بد بالوجوب الاستحسان وهو الأولوية لا الحقيقي ولا شك أن تعقل الذات قبل الوصف هو المناسب وإن أمكن العكس وأن ترتيب اللفظ على ترتيب المعنى أمر لا تفتح فصيح التعليل به لتقديم السند اليه وحاصله أن المسند اليه لما كان محكوما عليه كان السند مطلوباً لا مجله فالأولى أن يلاحظ قبله ويصح أن يراد بالتحقق المذكور التقدم في الوجود الخارجي والوجوب حينئذ حقيقي ومختص بالموجودات الخارجية وترتيب اللفظ هنا على ما في الخارج ترتيب له على ما في ذهن لأن ما في الخارج مدلول ما في ذهن وما في ذهن مدلول اللفظ يدل على ما في ذهن وما في ذهن يدل على ما في الخارج

ولا مقتضى للعدول عنه واما ليمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدأ نشويقا اليه

(قوله ولا مقتضى للعدول عنه) أي والحال انه ليس هناك نسكة تقتضي العدول عن ذلك الاصل أمالو وجدت نسكة من نكات التأخير فلا يقدم لان الاصل نسكة ضعيفة ويرجح غيرها عليها بمجرد هاهنا (٣٩١) هذه الجملة حال من المصدر المنسبك من أن

ومعمولها والتقدير لكونه

الاصل في حال عدم

المقتضى للعدول عنه قبل

ولا يصح أن تكون حالا

من خبر أن وهو الاصل

لما يلزم عليه من عمل أن

في الحال لأز. العامل في

الحال هو العامل في صاحبها

وانه عامل ضعيف لانه عامل

معنوي وفيه نظر لأن

العامل المعنوي انما يتمتع

عمله في الحال ومؤخر الامتداع

قل في الخلاصة

وعامل ضمن معنى الفعل لا

حروفه. وآخر الن بعلا

فالخ جواز ذلك الوجه

أيضا ويصح أن تكون

الجملة عطفًا على خبر أن

وهو الاصل (قوله فان

مرتبة العامل التقدم على

المعمول) أي لانه لما أثر

فيه رجح جانبه عليه

بالتقديم ولان العامل

علة في المعمولية والعلة

مقدمة على المعمول (قوله

لان في المبتدأ نشويقا

اليه) أي لما معه من الوصف

الموجب لذلك أو الصلة

كذلك كقوله حارت في

المثال والحاصل أن في

قوله حارت البرية نشويقا

لأنفس الى علم الخبر فذا

(ولا مقتضى للعدول عنه) أي عن ذلك الاصل إذ لو كان أمر يقتضي العدول عنه فلا يقدم كما في الفاعل فان مرتبة العامل التقدم على المعمول (واما ليمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدأ نشويقا اليه) أي الى الخبر (كقوله

كما تقدم ولهذا قال (ولا مقتضى للعدول عنه) أي عن ذلك الاصل الذي هو التقديم كأن يكون المسند اليه مبتدأ كقولنا زيد قائم وأما لو كان المسند اليه فاعلا لوجب تأخيره عن الفعل أو ما يجري مجراه لوجب تقديم العامل عن المعمول وكذا اذا استوجب المسند التقديم لكونه له الصدر كما في زيد وكيف عمرو فان قلت أما كون المسند استفهاما فقد يتجه كونه مقتضى للعدول لان الغرض مما فيه الاستفهام نفس المستفهم عنه فمادل عليه فهو بالتقدم أحق وأما كونه فعلا فتعليل اقتضائه العدول بكونه عاملا لتعليل اعتبار اصطلاحه لاسبق في فان العرب لا يدركون أن موجب تقديم الفعل على الداعل كونه عاملا والتعليل في هذا الباب يجب أن يكون مما يعتبره البلغاء بالسليقة فان غيرهم لا يعتبر شيئا الا بالتبع لهم فكيف يصح جعله علة للعدول عن التقديم فالتقديم فالتقديم لكن قولهم يتقدم لكونه عاملا ر. وشارة الى ان العرب استعملوه كذلك ونزله منزلة تقديم العامل الحسي على المعمول في وجوب تقدمه عليه وانهم اعتبروه كالسبب في إيجاد ما بعده لم يرتكب الا لأجل الفعل المقصود تسليطه عليه ونسبته له ولهذا يقال الاخبار في الجملة الفعلية الا أنهم فيه الفعل وما بعده لم يؤت به الا لسببه فصار السبب الذي ذكرى عندهم كالسبب الحسي تأمل (واما ليمكن الخبر في ذهن السامع) أي تتحقق أهمية تقديم المسند اليه لان في ذلك التقديم ما يوجب تمكن الخبر في ذهن السامع لاشتغال المسند اليه على تطويل ما بحيث يوجب التشويق الى الخبر والحاصل بعد الشوق أن لا يمكن في النفس وهذا معنى قوله (لأن في) تقديم (المبتدأ نشويقا اليه) أي الى الخبر لما معه من الوصف الموجب لذلك (كقوله) أي المعري بان أمر الاله واختلاف لنا * س فداع الى ضلال وهادي

مدح تذكر لانه يده هذا اللفظ فانه يستعمل غالب في الذم كما أشار اليه الزمخشري فلا يرد على السكاكي فساد هذا المثال نعم قد يقال ان التشويق هنا انما حصل للمبتدأ من ذكر الصفات فل السكاكي ان التشويق الى الخبر انما حصل من كون المبتدأ موصولا وهو واضح لان الصلة وهي حيرة البرية فيه شوق اليه فاستدعت موصولا يجري عليه والمصنف جعل في الايضاح هذا القول خلاف الاولى وفيه نظر ولم يرد السكاكي بحصر التشويق في كون المبتدأ موصولا بل كونه موصولا يقتضي ذكر صلة تشويق النفس بها الى المسند * الثالث أن يقصد تعجيل المسرة ان كان في ذكر المسند اليه تفاؤل نحو سعد في دارك أو المساءة ان كان فيه ما قد يتبطر به مثل السيفاح في دار صديقك وان شئت فقل السفاح في دار عدوك للتفاؤل وسعد في دار عدوك للتطير والسفاح لقب عبد الله بن محمد أول خلفاء بني العباس يقال سفحت دمه أي سفكته وقول المصنف تعجيل المسرة أحسن من قول المفتاح لانه يتناول به لان التعجيل هو المناسب للتقديم لا التفاؤل لانه يحصل آخره أيضا * الرابع ايها ان السند اليه منك على ذكر فلا يعزب عن خاطرك كقولك الله ربني بخ الحامس ايها أنك تستأذن بذكره فلا تقدم غيره عليه (قوله واما: نحو ذلك) قال المصنف في الايضاح قال السكاكي واما لان كونه متصفا بالخبر هو المطلوب لانفس

قيل حدوان تمكن في النفس لان الحاصل بعد الطلب أعز من المساق لا تمب وقد يقال ان كون المبتدأ مشوقا لا خبر انما يدعو الى التقديم لا لكونه أهم اه أطول

كقوله

والذي حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جماد

وهذا أولى من جعله شاهدا لكون المسند اليه موصولا كما فعل السكاكي

(قوله حارت البرية فيه) أى فى أنه يعاد أولا يعادى (٣٩٣) اختلفت فيه البرية وأطلق الملزوم وأراد الا لازم لان الحيرة فى الشئ

والذي حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جماد

يعنى تحيرت الخلائق فى المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني

(والذي حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جماد)

فكون المسند اليه موصوفا بحيرة البرية فيه يوجب الاشتياق الى أن الخبر عنه ماهو وقوله حيوان مستحدث من جماد خبر مسوق بعد التشويق اليه فيتمكن فى ذهن السامع والحال قد اقتضى مزيد اهتمام بتمكينه فى أذهان السامعين ايحترز المحترز عن الضلال فيه ويزداد المهتدى فيه هدى وليكونه أمرا عجيبا فى نفسه تفزع النفوس الى التهمم بتصوره والايقاف عليه والمراد باستحداث الحيوان من الجماد البعث والمعاد للاجسام الحيوانية يوم القيامة ويدل عليه قوله بان أمر الاله الخ مع ما تقدم وتأخر عنه وقيل المراد بالحيوان المذكور ثعبان موسى على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام وقيل ناقه صالح وقيل آدم عليه السلام وقيل طائر بالهندي يش طويلا فاذا انتهى أجله دخل عشا ونفخ فيه فتحدث فى العش أصوات مطربة فيحترق العش بنار تحدث حينئذ ويحترق ذلك الطائر فى العس حتى يصير رمادا ثم يخلق الله تعالى من ذلك الرماد ذلك الطائر مرة أخرى ثم اذا انتهى أجله فعل مثل ما فعل أولا وهلم جرا والاحتمالات غير الاول ضعيفة وحيرة البرية إما بمعنى الاضطراب والاختلاف لان الحيرة فى الشئ يلزمها الاختلاف فى بعض الصور فيكون من اطلاق الملزوم على الا لازم واما بمعنى أن مذهب الهادى يحتاج فيه الى دفع الشبه وكذا مذهب الضال ودفع الشبه لا يخلو غالبا من حيرة فيكون اطلاق الحيرة واردا على أصله فكأنه قال والذي وقع فيه تحير أولا ولم يقع استقرار على حاله الا بعد دفع الشبه معاد حيوان الخ (قوله حيوان) أى معاد حيوان وقوله مستحدث من جماد أراد به المنطقة بناء على أن المراد بالجماد ما ليس بحيوان وان انفصل عنه أو أن المراد مستحدث من جماد باعتبار أصله وهى طينة آدم بناء على أن المراد بالجماد ما ليس بحيوان ولا منفصل عنه أو المراد بالحيوان الاجسام الخارجة من القبور وهى مستحدثة من

يلزمها الاختلاف فاندفع ما يقال ان الفريق القائل بالبعث جازم به والبعض المنكر له جازم بعدمه واذ كان كل من أهل المذهبين جازما بمذهبه فأين الحيرة أو يقال ان الاختلاف من المجموع من حيث هو مجموع أثر حيرته وان كان كل واحد جازما بمذهبه أو يقال ان مذهب الهادى لما كان يحتاج الى دفع الشبه وكذا مذهب الضال ودفع الشبه لا يخلو غالبا عن حيرة فيكون اطلاق الحيرة واردا على أصله فكأنه قال والذي وقع فيه تحير أولا ولم يقع استقرار على حاله الا بعد دفع الشبه معاد حيوان الخ (قوله حيوان) أى معاد حيوان وقوله مستحدث من جماد أراد به المنطقة بناء على أن المراد بالجماد ما ليس بحيوان وان انفصل عنه أو أن المراد مستحدث من جماد باعتبار أصله وهى طينة آدم بناء على أن المراد بالجماد ما ليس بحيوان ولا منفصل عنه أو المراد بالحيوان الاجسام الخارجة من القبور وهى مستحدثة من

الخبر كما اذا قيل لك كيف الزاهد يقول الزاهد يشرب ويطرب وأورد عليه أن قوله لانفس الخبر يشعر بتجويز أن يكون المطلوب بالجملة الخبرية نفس الخبر وهو باطل لان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بها انما يكون تصديقا وان أراد بذلك وقوع الخبر مطلقا فغير صحيح لان العبارة عن مثله لا يتعرض فيها الى ماهو مسند اليه كقولك وقع القيام * قلت * وما ذكره ضعيف لان السكاكي لم يردان نفس الخبر منفصلا عن الحكم مقصود حتى يقول هو تصور وانما قيل فى كلامه ان المراد أن المسند اليه يستدعى مسندا غير معين فاذا لم يقصد مطلق الاخبار عنه بل الاخبار عنه بأمر مستغرب خلاف ما فى ذهن قدم المسند اليه ليلظن حال النطق أن المسند ليس المسند اليه فيكون ذكره بعد ذلك أوقع فى النفس لغرابته ولذلك مثله بقولك الزاهد يشرب لانه يستغرب الحكم على الزاهد بذلك ولو فات يشرب الزاهد لسرى ذهن الى ان المسند اليه ليس زاهدا وقيل مراده أن يقصد الانصاف الدائم لا مجرد وقوع الفعل فان قوله الزاهد يشرب يشير الى الحالة الدائمة بخلاف قوله يشرب الزاهد لا يعطى الا مجرد الفعل كذا قيل وفيه نظر لأن يشرب أيضا قد يعطى التكرار لكونه فعلا ماصرا كما سيأتى الا أن يقال ان دلالة المضارع على التكرار انما هي اذا وقع خبرا كما هو ظاهر كلام الزمخشري وينبغى أن تمثل بقولك يشرب الزاهد لدلالة الجملة الاسمية على الثبوت والفعلية على التجدد ويحتمل كلامه وجهان ثالثا وهو أن يكون المراد

أنه

جماد وهو التراب الذى تنبت منه (قوله فى المعاد الجسماني) أى فى العود المتعلق بالاجسام وكذا

بالارواح (قوله والنشور) أى انتشار الخلق من قبورهم وتفرقهم فى الذهاب الى المحشر وقوله الذى ليس بنفساني أى الذى ليس متعلقا بالنفس فقط بل متعلق بالنفس أى الروح والجسم معا

(قوله بدليل ما قبله الخ) أى أن المراد بالحيوان المستحدث من جماد بنو آدم والذي تحيرت البرية فيه معاده ونشوره بدليل ما قبله وليس المراد بالحيوان المستحدث من جماد تحيرت البرية فيه ناقة صالح أو ثعبان موسى كما قال بعضهم فإن الأولى مستحدثة من الصخرة والثاني مستحدث من العصا وقد اختلف فيهما الناس فقيل ذلك ضلال وسحر وقيل أمر حق ومعجزة لصالح وموسى وقال بعضهم المراد به طائر بالهند يقال له الفقنس يضرب به المثل في البياض له منقار طويل فيه ثلثمائة وستون ثقبه على عدد أيام السنة إذا صوت يخرج من كل واحد منها صوت حسن يبعث ألف سنة وإذا انتهى أجله وألهمه الله ذلك دخل عشه ونفخ فيه فيحدث في العش أصوات مطربة فيحترق العش بنار تحدث حينئذ ويحترق ذلك الطائر في العش حتى يصير رماداً ثم يخلق الله من ذلك الرماد بعد ثلاثة أيام ذلك الطائر مرة أخرى ثم إذا انتهى أجله فعل مثل ما فعل أولاهم جراً لكن أنت خير بأن هذا البيت وحده لا يدل لما ادعاه من أن المراد بالحيوان المستحدث من جماد بنو آدم وأن الذي تحيرت فيه البرية معاده لصدقه بناقة صالح وعصا موسى نعم أبيات القصيدة من أولها تدل على ذلك فلاولى أن يقول بدليل السياق وذلك لأن هذا البيت الذي ذكره المصنف لآبي العلاء المعري من قصيدة يرى بها فقيها حنفياً ومطلبها :

غير مجدى ملنى واعتقادى * نوح باك ولا ترنم شادى

وشبه صوت النعى اذا قبس بصوت البشير فى كل ناد

أبكت تلك الحماسة أم غنت على فرع غصنها المياد (٣٩٣) صاح هذنى قبورنا علا الرح

ب فأين القبور من عهد عاد
خفف الوطء ما ظن أديم ال
أرض إلا من ههنا لا جساد
وقبيح بناوان قدم العم
دهوان الآباء والاجداد
سر إن اسطعت فى الهواء
رويدا

لا اختيلا على رفات العباد
رب لحد قد صار لحدامارا
ضاحك من تراحم الاضداد
(١) وهى طويلة ومنهما

يدل على كون المرئى فقيها حنفياً وهو قوله

بدليل ما قبله بان أمر الاله واختاف الناس فداع الى ضلال وهادى
يعنى بعضهم يقول بالمعادو بعضهم لا يقول به (واما لتعجيل المسرة أو المساءة للتناول)
(واما لتعجيل المسرة أو المساءة) أى يحصل الاهتمام بتقديم المسند اليه لما فى تقديمه من تعجيل
المسرة أو تعجيل المساءة وذلك (أ) ما فيه من (التناول) فيفيد تقديمه تعجيل المسرة للإسماع
أنه اذا علم صدور المسند فى الجملة ولكن لم يعلم المسند اليه قدم المسند اليه ولهذا قيل لانفس الخبر فان الخبر
معلوم الوقوع وانما قصد ايقاعه على شخص خاص قال السكاكى أيضا يقدم لانه يفيد زيادة تخصيص
كقوله متى تهزز بنى قطن تجدهم * سيوفانى عواتقهم سيوف
جالوس فى مجالسهم رزان * وان ضيف ألم فهو خوفوف
والخفوف جمع خاف بمعنى خفيف ورزان جمع رزين فان المعنى هم خفوف قال المصنف فى مطابقة
الشاهد للتخصيص نظر لما سيأتى من أن ذلك مشروط بكون الخبر فعليا فان قلت الفعلى أعم من الفعل

(٥٠ - شروح التلخيص - أول)

وفقيها أفكاره شدن للنعمان مالم يشده شعر زياد

فسياق القصيدة فى رثاء شخص مات بعد أن يكون المراد بالحيوان غير الآدميين ويعين أن الذى وقعت الحيرة فيه معاد ومجد بمعنى
مغن ونافع والشادى من الشدو وهو رفع الصوت (قوله بان أمر الاله) أى ظهر بالادلة بالنسبة ان دعى الى الهدى (قوله وهادى)
عطف على داع (قوله بعضهم يقول بالمعاد) أى وهو الهادى كما يدل عليه قوله بان أمر الاله حيث جعل الحشر من أمر الله وقوله بعده
والليب اللبيب من ايسر يفسر بأن مصيره للفساد (٢)

أى فساد المزاج وعدم المعاد (قوله لتعجيل المسرة) أى السرور لانه يحصل بسماع اللفظ المشعر بالسرور سرور وكذا يقال فيما بعده

تعب كلها الحياة فما أعجب الامن راغب فى ازدياد

ان حزنا فى ساعة الموت أضعاف سرور فى ساعة الميلاد

(٢) قوله بأن مصيره هكذا فى الاصل ولا يستقيم الوزن بذلك ولا المعنى والمعروف الموجود فى معاهد التنخيص بكون مصيره للفساد
بتدوين لفظ كون ورفع مصيره على الابتداء كتبه مصححه

أو التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك وأما إيهام أنه لا يزول عن الخاطر أو أنه يستلذ فهو إلى الذكر أقرب وإما نحو ذلك (قوله علة لتعجيل المسرة) أي إنما عجلت المسرة للسامع لاجل أن يتفأل وعجلت المساءة لاجل أن يتطير وذلك لأن السامع إنما يتفأل أو يتطير بأول ما يفتتح به الكلام فإن كان يشعر بالمسرة تفأل به أي تبادر لفهمه حصول الخبر وإن كان يشعر بالمساءة تطير به أي تبادر لفهمه حصول الشر (قوله سعد في دارك) المراد به العلم واللام يحز الابتداء به لانه نكرة بلا مسوغ والشاهد فيه أنه قدم المسند إليه لكون ذكره أهم لاجل تعجيل المسرة للمسرة اذهى حاصله مع التأخير وإنما عجلت المسرة لاجل تفاؤل السامع أي تبادر حصول الخبر لفهمه بخلاف السفاح في دار صديقك فإن التقديم فيه لتعجيل المساءة وعجلت المساءة لاجل تطير السامع وهو أن يتبادر إلى فهمه حصول الشر والمراد بالسفاح هنا ما الوصف وهو سفاح الدماء أو العلم وهو في الأصل لقب لأول خليفة من بني العباس (قوله وأما إيهام الخ) أي وأما لاجل أن يوقع التكلم (٣٩٤) في وهم السامع أنه لا يزول عن الخاطر حتى أن الذهن إذا التفت لخبر عنه

لم يجد أولى منه أي والشأن أن لا يزول عن الخاطر يقدم أولاً في الذكر عن غيره والمراد بالخاطر القلب لا ما خطر وحل فيه وهو الهاجس فهو بخاز مرسل من إطلاق اسم الحال وإرادة المحل فإذا قيل الحبيب جاء قدم المسند إليه فيه إيهام أنه لا يزول عن الخاطر وإنما عبر بالإيهام لأن عدم زواله عن الخاطر أمر غير ممكن بحسب العادة لأنه يزول في بعض الأوقات كوقت النوم (قوله أو أنه يستلذ به) أي إيهام الاستلذابه والمراد باللذة اللذة الحسية ولذا عبر بالإيهام إشارة إلى عدم تحقق ذلك (قوله اظهر تعظيمه) نحو رجل فاضل

علة لتعجيل المسرة (أو التطير) علة لتعجيل المساءة (نحو سعد في دارك) لتعجيل المسرة (والسفاح في دار صديقك) لتعجيل المساءة (وأما إيهام أنه) أي المسند إليه (لا يزول عن الخاطر) لكونه مطلوباً (أو أنه يستلذ به) لكونه محبوباً (وأما نحو ذلك) مثل اظهر تعظيمه أو تحقيره

(أو) لما فيه من (التطير) فيفيد تقديمه تعجيل المساءة ولا لاجل هاتين الإفادتين كان لذكر المسند إليه المفيد لاحداً مما يزيد اهتمام فالأول وهو ما فيه تعجيل المسرة للسامع لاجل التفاؤل (نحو سعد في دارك) ولا يخفى ما في لفظ سعد من التفاؤل (و) الثاني وهو ما فيه تعجيل المساءة للتطير نحو (السفاح في دار صديقك) ولا يخفى أيضاً ما في لفظ السفاح الدال على سفح الدماء من التطير لاشارة باقتل والاهلاك (وأما إيهام أنه لا يزول عن الخاطر) أي يحصل الاهتمام بتقديم المسند إليه لما في التقديم من إيهام أنه لا يزول عن الخاطر حتى أن الذهن إذا التفت لخبر عنه لم يجد أولى منه فهو بالنسبة إلى الخاطر كاللازم بالنسبة إلى المتروك وذلك لكونه مطلوباً والمطلوب لا يفارق تصور ذهن كقولك العدو أولى ما يسر بقتله أو لا تغفل عن أمره وإنما قال لإيهام لأن عدم زواله عن الخاطر أمر غير ممكن عادة وإنما الحاصل إيهام عدم الزوال ويدل على عدم الزوال على وجه الإيهام كون المذكور مطلوباً مرغوباً لأن المرغوب من شأنه لا يزول عن التصور (أو) إيهام (أنه يستلذ به) لكونه محبوباً كقولك ليلى أشهى ذكر (١) من كل كما ولهاذا يكرر اسم الحبيب للدلالة على كرهه ويخبر عنه بالزيادة فيقال ليلى أذ في ذكرها من العسل وليس هذا تكرار مع ما قبله أذ ليس كل مطلوب محبوباً (وأما نحو ذلك) أي يحصل

فستكلم عليه إن شاء الله قال وقوله هم خفوف تفسير للشيء بأعادة لفظه ﴿قلت﴾ إنما أريد تفسير معنى لكن على كل تقدير ما قاله السكاكي فيه نظر لانه أن أفاد ذلك ففائدته تخصيص لازمة تخصيص وقدر جوز بعضهم في كلام السكاكي أنه يريد تخصيص المسند بالمسند إليه لا تخصيص المسند إليه بالمسند معناه لن يكونوا الا خفافا و يقرب به زيادة التخصيص لأن الحفة لازمة معارفه قيل خفوا دل على

عندي وقوله أو تحقيره نحو رجل جاهل عندك واعترض بأن هذا الغرض الذي هو اظهر التعظيم

نفي

أو التحقير يحصل مع التأخير وليس خاصاً بالتقديم لحصول كل منهما بالوصف اذ لو حذف الوصف لم يستفد شيء منهما أصلاً قدم المسند إليه أو آخر فلا دخل للتقديم في شيء من ذلك وأجيب بأن في الكلام حذف مضاف أي مثل تعجيل اظهر تعظيمه الخ ولا شك أن تعجيل الاظهار خاص بالتقديم هذا محصل ما في الفنارى وتبعه يس وسم وفي عبد الحكيم قوله مثل اظهر تعظيمه أي التعظيم المستفاد من جوهر لفظ المسند إليه نحو أبو الفضل أو من الاضافة نحو ابن السلطان حاضر أو بوصفه نحو رجل فاضل فالتعظيم حاصل بلفظ المسند إليه لكونه مشعراً به واظهاره يحصل بتقديمه لانه يدل على أن الكلام سيق له نفسه وكذا الحال في التحقير اذا كان المسند إليه لفظاً مشتملاً على التحقير فيكون تقديمه لاظهاره ولذا زاد لفظ الاظهار ولم يقل لتعظيمه أو تحقيره اه وبهذا تعلم أنه لا حاجة لما

(١) من كل كما كذا في النسخ وانظر معنى التركيب وحرر اه كتبه مصححه

قال السكاكي وإنما لأن كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لأنفس الخبر كما إذا قيل لك كيف الزاهد فتقول الزاهد يشرب ويطرب
وأما لأنه يفيد زيادة تخصيص كقوله متى تهز زنى قطن تجدهم * سيوفا في عوانتهم سيوف
جالوس في مجالسهم رزان * وان ضيف ألم فهم خفوف والمرادهم خفوف وفيه نظر لأن قوله لأنفس الخبر يشعر بتحويل أن يكون المطلوب بالجملة الخبرية نفس الخبر وهو باطل لأن نفس الخبر
تصور لا تصديق والمطلوب بها إنما يكون تصديقاً وان أراد بذلك وقوع الخبر مطلقاً فغير صحيح أيضاً لما سأل في أن العبارة عن مثله لا تعرض
فيها إلى ما هو مسند إليه كقولك وقع القيام ثم في مطابقة الشاهد الذي أنشده للتخصيص نظراً لما سأل في أن ذلك مشروط بكون الخبر فعلياً
وقوله والمرادهم خفوف تفسير للشيء بأعادة لفظه وقد يقدم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي

قاله أن باب الحواشي من التكليف السابق (قوله أو ما أشبه ذلك) أي كالأحتراز عن أن يحصل في قلب السامع غير المحكوم عليه
كقولنا زيد قائم إذ لو قيل قائم زيد فبما تخيل من أول وهلة أن المراد بالقائم غير زيد والغرض نفي ذلك التخيل لأنه مظنة الغفلة عن
تحقيق المراد (قوله قال عبد القاهر) قدر الفعل إشارة إلى أن عبد القاهر فاعل لفعل محذوف وفيه أن هذا ليس من المواضع التي
يحذف فيها الفعل فالأولى جعله مبتدأ والخبر محذوف كما فعل في الطول (٣٩٥) حيث قال عبد القاهر أو رد كلاماً حاصله ما أشار

إليه المصنف بقوله (قوله
وقد يقدم الخ) هذا مقابل
للاهتمام المذكور سابقاً
في المتن لأنه من جملة نكاته
(قوله بالخبر الفعلي) أي
بنفي الخبر الفعلي فهو على
حذف مضاف بدليل قوله
ان ولي الخ وأيضاً المقصور
على المسند إليه المقدم في
المثال الذي ذكره نفي القول
وأما الفعل الذي هو القول
فهو ثابت لغيره فالخاصل
أن المسند إليه مخصص
بنفي الخبر الفعلي والمخصص
بالخبر الفعلي إنما هو غير
المسند إليه فلا بد من
تقدير ما في آخر الكلام كما

أو ما أشبه ذلك قال (عبد القاهر وقد يقدم) المسند إليه (ليفيد) التقديم (تخصيصه بالخبر الفعلي) أي
قصر الخبر الفعلي عليه (ان ولي) المسند إليه (حرف النفي) أي وقع بعدها بفصل

الاهتمام بذكر المسند إليه لنحو ذلك فيجب تقديمه كتمجيل اظهار تعظيمه نحو رجس فاضل عندنا أو
تحقيره كرجس جاهل عندك وإنما قلنا تمجيل لأن اظهار التعظيم والتحقير حاصل بالتأخير أيضاً والمختص
بالتقديم تمجيل الاظهار أو شبه ذلك كالأحتراز عن أن يحصل في قلبه تخيل غير المحكوم عليه كقولنا زيد
قائم إذ لو قيل قائم زيد فبما تخيل من أول وهلة أن المراد بالقائم غير زيد والغرض نفي ذلك التخيل لأنه
مظنة الغفلة عن تحقيق المراد قال الشيخ (عبد القاهر) في كتابه دلائل الإعجاز (وقد يقدم) المسند
إليه (ليفيد) ذلك التقديم (تخصيصه) أي تخصيص المسند إليه (بالخبر الفعلي) يعني بنفيه
بمعنى افادة أن نفي الفعل مخصوص بالمسند إليه على الوجه الذي أثبتته المخطب ان أثبتته عاماً فأدال النفي
تخصيص المسند إليه بنفي الفعل الثابت عاماً فيقتضي ثبوت ذلك الفعل للغير عاماً فيثبت تخصيص
المسند إليه بالسلب والغير بالاثبات على الوجه المدعى (١) وان أثبتته خاصاً ويدل على أن المراد بالتخصيص
بالسلب قوله (ان ولي) المسند إليه (حرف النفي) أي وقع المسند إليه بعد حرف النفي بلا فصل

نفي الرزاة فلما قدم المسند إليه تأكد ذلك الاختصاص وذكر السكاكي من أسباب التقديم أن يكون
ضمير شأن أو قصة وتركه المصنف لأنه يدخل في إرادة التشويق ص (عبد القاهر وقد يقدم ليفيد
تخصيصه بالخبر الفعلي الخ) ش عبد القاهر الجرجاني قال قد يقدم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر

فلما أتى أوله بأن يقال ليفيد التقديم تخصيص غيره بالخبر الفعلي المهم الآن براد بالخبر الاخبار أعني مضمون الجملة لا خبر البتة ولا شك
أن مضمون الجملة في المثال نفي القول وحينئذ فلا حاجة لحذف المضاف أو يقال مراده بالمسند إليه غير المذكور لأنه مسند إليه في الكلام
ضمناً إذ كل كلام اشتمل على الجهر كان شتمه لأعلى اثنين من المسند إليه أحدهما ضمني والآخر مخرج به لأنه يشتمل على حكيمين
إيجابى وسلبى ولكل منهما مسند إليه والمراد بالخبر الفعلي ما في أوله فعل وكان فاعله ضمير المسند إليه لا المضمون لمعنى الفعل لتصريحه
بأن الصفة المشبهة في قوله تعالى وما أنت علينا بعزيز ليست خبراً فعلياً قاله الفنرى وفي الأطول ان المشتقات كلها مشتركة في سبب
إعادة التخصيص كما في قوله تعالى وما أنت علينا بعزيز وما هم منها بخرجين فعدم العزة في الأولى مختص بالمسند إليه ثابتة لغيره وكذا
نفي الخروج في الثانية مختص بالمسند إليه وهو الكفار والخروج منها ثابت لغيرهم (قوله أي قصر الخبر الفعلي عليه) أي قاله داخلة
على المقصور (قوله أي وقع بعدها) أثبت الضمير العائد على حرف النفي نظراً إلى أنه أداة أو كلمة (قوله بلا فصل) ليس قيداً هنا
وإنما أتى به لاعتباره في حقيقة الولى اصطلاحاً وان لم يعتبر في حقيقة لغة لصدق الولى لغة مع الفاصل فلا يضر الفصل ببعض العمولات
مثلاً نحو ما زيد ناصر بومافي الدار أنما جلست وكقولك ما أن أفلت زيدا فهذا كله مما لا يفيد التخصيص ولهذا لم يجعل الشارح

(١) وان أثبتته خاصاً هكذا في الأصل ولعل في الكلام سقطاً غير ركبته مصححه

كقولك ما أنا قلت هذا أى لم أقله مع أنه مقول فأفاد نفى الفعل عنك وثبوته لغيرك فلا تقول ذلك الا فى شئ ثبت أنه مقول وأنت تريد نفي كونه قائلاً له ومنه قول الشاعر
وما أنا أسقمت جسمي به * ولا أنا أضمرت في القلب ناراً
اذ المعنى أن هذا السقم الموجود والضمم الثابت ما أنا جالها بالضم الى نفي كونه فاعلاهما الى نفيهما

صورة الفصل المذكور من جملة الصور الداخلة تحت قوله الآتى وإلا كما ستقف عليه كذا قرره شيخنا العدوى (قوله ما قلت هذا) أى فأننا مبتدأ وقلت خبر وقدم السند اليه فى هذا الكلام لاجل افادة اختصاصه بانتفاء هذا القول عنه أى أن انتفاء هذا القول مقصور على وثابت لغيري وهذا الغير الذى ثبت له ذلك القول ليس كل غير بل غير مخصوص وهو من توهم المخاطب شركته معك أو انفردك به دونه كما قال الشارح (قوله مع (٣٩٦) أنه مقول لغيري) فيه أن المخاطب قد ينسب الفعل الى التكلم من غير تعرض

(نحو ما أنا قلت هذا أى لم أقله مع أنه مقول لغيري) فالتقديم يفيد نفي الفعل عن التكلم وثبوته لغيره على الوجه الذى نفى عنه من العموم والخصوص ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك

بينهما لان أصل الولى الاتصال وذلك (نحو ما أنا قلت هذا) فهذا كلام مع من يعتقد أن هذا القول صدر منك فقط أو منك مع غيرك ان سلمت له ثبوت أصل القول وخطأته فى كون الفاعل أنت فقط اذا اعتقد التخصيص فيكون قصر قاب أو أنت مع المشارك اذا اعتقد المشاركة فيكون قصر أفراد فالمراد نفي الفاعل عن القائلية بالوحدة أو بالمشاركة على حسب اعتقاد المخاطب دون نفي أصل القول فتقول ما أنا قلت هذا القول (أى لم أقله) أنا دون غيري اذا ادعى المخاطب الانفرد أو لم أقله مشاركال لغيري اذا ادعى المشاركة (مع أنه مقول لغيري) أى لم أقله كما تزعم أيها المخاطب على الوجهين ولكنه مقول لغيري دوني فاختصت بالنفي فالاول قصر قلب والثاني قصر أفراد ولا يلزم من هذا ثبوته لكل من سواك بل يكفي فى اختصاص النفي عند الثبوت للغير أن يكون على حسب اعتقاد المخاطب ان اعتقد أن الغير المشارك أو المنفرد أنت عنه بالفعل معين كان الاثبات لمعين أو غير معين كان الاثبات له فقد تحقق بهذا

الفعل وذلك قسمان * أحدهما أن يكون مثبتاً وقد منها هذه الحالة وإن أخرها المصنف لان عليها تنبني حالة النفي فيكون نفر يعا على قول الجرجاني إما أن يكون السند اليه معرفة أو نكرة فإن كان معرفة فإما أن يكون السند أيضاً مثبتاً أو منفيًا ان كان مثبتاً فقسمان الاول أن يراد به التخصيص نحو ما أنا قلت وأنا معيت فى حاجتك معناه ما قام الا أنا وما سعى فى حاجتك غيري فهو يدل على نسبة الفعل اليه بالمنطوق ونفيه عن غيره بالمفهوم وقد يستدل لهذا بقوله تعالى بل أتمم هديكم فترحون فان ما قبلها من قوله تعالى أتمموني بمال ولفظ بل الشعر بالاضراب يقتضى أن المراد بل أتمم لا غيركم فان المقصود من الآية الكريمة أنما هو نفي فرحه صلى الله عليه وسلم بالهدية لا اثبات للفرح لهم هديتهم فليتمل وهذا قد أتى ردا على من زعم مشاركة غيره فيه ويؤكده حينئذ بنحو وحيدى أو فقط وقد يأتي ردا على من زعم انفرد غيره به ويؤكده حينئذ بلا غيري غير أن التقديم فى الاول حصل به الرد والتقديم فى الثانى حصل الرد بغيره فكان رد عليه وزاد هذا ظاهراً عبارة المصنف ويحتمل أن يقال ان كان التخصيص انما يحصل من الرد فإما يكون التخصيص فى الاولى والصورة الثانية لا تخصيص فيها لحصول الرد بدونه وعلى الاول قال المصنف انما اختص كل بوجه من التأكيد لان جدوى التأكيد

لغيره فيقول لما المتكلم ما أنا فعلت لنفى ما زعمه المخاطب فكيف يكون التقديم مفيداً لثبوت الفعل للغير مع أن ذلك الغير ليس ملاحظاً أصلاً كذا بحث السيد الصفوى وقد يقال ما فى المتن هو الاصل وقد يخالف لقرينة كذا أجاب بعضهم لكن قد يقال مقتضى قول الشارح فى المطبول ولا يقال هذا الكلام أعنى ما أنا قلت هذا الا فى شئ ثبت عند المخاطب أنه مقول لغيرك وأنت تريد نفي كونك القائل فقط لا نفي القول مطلقاً لا نزاع فيه بل فى قائله أن هذا البحث لا يرد وأن المخاطب اذا نسب الفعل الى المتكلم من غير تعرض لغيره لا يقول له ما أنا فعلت بل أنا ما فعلت فتأمل (قوله فالتقديم يفيد) أى بالمنطوق وقوله وثبوته أى

و يفيد بالمفهوم ثبوته (قوله على الوجه الخ) متعلق بقوله وثبوته وقوله الذى نفي أى الفعل وقوله عنه أى عن التكلم وكان الواجب أن يزيد قوله عليه بعد عنه بأن يقول على الوجه الذى نفي عنه عليه لان عائد الموصول أو موصوف الموصول اذا كان مجروراً لا يحذف الا بشرط منها أن يكون الموصول أو موصوفه مجروراً بما جازعائه وأن يتحد متعلقهما معنى أولفا ومعنى ولم يتحداهنا متعلقان متعلق احدهما ثبوت ومتعلق الآخر نفي كما هو ظاهر فتأمل (قوله من العموم أو الخصوص) بيان الوجه فاذا كان النفي عاماً وخصاً كان الثبوت كذلك ومثال العموم قولك ما أنا رأيت أحداً فإن الذى نفي عن السند اليه رؤية كل أحد والذى أثبت لغيره رؤية كل أحد ولا شك أن كل أحد عام ومثال الخصوص ما أنا قلت هذا فقد نفي عن السند اليه قول هذا بخصوصه وأثبت لغيره قول ذلك بخصوصه فالعموم والخصوص بالنظر للعمول (قوله ولا يلزم الخ) لما كان قوله وثبوته لغيره يوهم

ولهذا لا يقال ما أنا قلت ولا أحد غيري لمناقضة منطوق الثاني مفهوم الأول بل يقال ما قلت أنا ولا أحد غيري ولا يقال ما أنا رأيت أحدا من الناس

أن المراد كل غير دفع ذلك التوهم بقوله ولا يلزم الخ (قوله لأن التخصيص إنما هو بالنسبة إلى من توهم الخ) أي لأن التخصيص المستفاد من المثال المذكور إنما هو بالنسبة إلى من توهم الخ فهو قصر اضافي لا بالنسبة لجميع الناس حتى يكون حقيقة واقعة إلى من توهم الخ أي فيكون قصر افراد وقوله أو انفرداك به أي فيكون قصر قلب ثم ان هذا (٣٩٧) يشمل التردد كافي قصر التعيين لأن المتردد يجوز الانفرد والشركة فهو يتوهم ذلك وحينئذ فلا يرد على هذا الحصر أعني قول الشارح لأن التخصيص إنما الخ قصر التعيين بأن يقال التخصيص

لأن التخصيص إنما هو بالنسبة إلى من توهم الخطاب اشتراك معه أو انفرداك به دون (ولهذا) أي ولأن التقديم يفيد التخصيص ونفي الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير (لم يصح ما أنا قلت) هذا (ولا غيري) لأن مفهوم ما أنا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق لا غيري نفيه عنه وهما متناقضان (ولما أنا رأيت أحدا) لأنه يقتضي أن يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل أحد من الناس لأنه قد نفى عن المتكلم الرؤية

أن الاختصاص المصرح به اختصاص بالنفي وفي ضمنه اختصاص الغير بالاثبات (ولهذا) أي ولأن التقديم مع موالاة النفي يفيد التخصيص بمعنى نفي الحكم عن المذكور وثبوته للغير على وجه العموم أو الخصوص (لم يصح) أن يقال (ما أنا قلت هذا ولا غيري) لأن في ضمن ما أنا قلت هذا أن الغير قاله ليتحقق الاختصاص بالنفي والتصریح بأن الغير لم يقله ينافي به إلا يتخص السند اليه بالنفي حينئذ (ولا) صح (ما أنا رأيت أحدا) لأن أحد انكرة في سياق النفي فهو في قوة ما أنا رأيت زيدا وعمرا وخالدا الخ واختصاص السند اليه بسلب الرؤية المتعلقة بجميع الأفراد يقتضي أن ثم من رأى جميع الأفراد وثبت اختصاص السند اليه بالسلب لأن الفعل في هذا الباب يسلب كما أثبتته الخطاب انعاما فقام وان خاصا لخاص لكن هذه المادة غير صحيحة في نفسها وهو أن يكون ثم من رأى كل أحد فاستعمال هذا اللفظ لنفيها عن بعض الناس وإثباتها للبعض فاسد ولو قيل ما أنا رأيت رجلا لم يصح أيضا لاقضائه أن ثم من رأى كل رجل ولو مثل المصنف بقولنا ما أنا رأيت كل أحد كان أصرح لأن الصيغة الأولى في إفادتها هذا المعنى نوع خفاء حتى وقع فيها الغلط لكثير من الناس وذلك لأنهم سواوا بين ما تقدم فيه السند اليه على حرف السلب وما تأخر وجعلوا قول القائل أنا ما رأيت أحدا كقوله ما أنا رأيت أحدا وليس كذلك بل الأول خطاب مع من اعتقد أن غيرك فقط ما رأى أحدا وقصدت الرد عليه

امطة الشبهة الواقعة في قلب السامع وكانت الشبهة في الثانية أن الفعل صدر من غيرك فناسب أن يقال لا غيري وكانت في الأولى أنه صدر منك ومن غيرك ومعناه لم تفعله وحدك فناسب أن يقال وحدي لأن التأكيذ مما يدل على القصد بالمطابقة لا بالالتزام ومنه قوله تعالى لا تعلمهم نحن نعلمهم أي لا يعلمهم إلا نحن في القسم الثاني أن يراد به تقوية الحكم نحو هو يعطى الجزيل لا يرد أن غيره ليس كذلك بل أن يقوى في ذهن السامع أنه يفعل ذلك وعلل المصنف تقوية الحكم بأن المبتدأ من حيث كونه مبتدأ يستدعي أن يسند اليه شيء فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند اليه صرفه إلى نفسه فينعتق بينهما حكم ورجع واستمر ذلك أو يتبين فساده كقولك زيدا قام أبوه فان زيدا يصرف إلى نفسه قبل أن يسمع قوله أبوه فلا شك أن المبتدأ يصرف ما بعده إلى نفسه ثم إذا كان فيه ضمير صرف ذلك الضمير إليه ثانيا

الذي نفى عن المتكلم فلا بد من اعتبار هذا في العلة لتوقف انتاج عدم صحة المثاليين الآخرين على ذلك (قوله لم يصح) أي إذا قصد التخصيص وأما إذا قصد الاخبار بمجرد عموم النفي صح ذلك وكان قوله ولا غيري قرينة على ذلك (قوله ولا ما أنا رأيت أحدا) أي لا يصح هذا المثال أيضا بناء على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقي وإن أمكن تخصيصه بحمل النكرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق العرفي بأن يحمل الواحد على الواحد الذي يمكن رؤيته (قوله قد رأى كل أحد من الناس) أي وهو باطل وقوله لأنه أي للتكلم وقوله قد نفى عن المتكلم اظهار في محل الاضمار أي قد نفى عن نفسه

ولما أناضرت الأزيد بل يقال مارأت أو مارأت أنا أحدا من الناس وماضرت أو ماضرت أنا الأزيد لان النفي في الأول رؤية الواقعة على كل واحد من الناس وفي الثاني الضرب الواقع على كل واحد منهم سوى زيد وقد سبق أن ما يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو مانني عن المذكور فيكون الأول مقتضيا لان انسانا غير المتكلم قدرأى كل الناس والثاني مقتضيا لان انسانا غير المتكلم قد ضرب من عدا زيدا

(قوله على وجه العموم) متعلق بنفي لا بالرؤية كما يدل عليه قول الشارح سابقا فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفى عنه من العموم أو الخصوص وقوله في المفعول صفة للعموم أي لان الرؤية نفاها المتكلم عن نفسه على جهة العموم السكاكن في المفعول لان السكر في سياق النفي نعم (قوله ليتحقق الخ) علة لقوله فيجب أن يثبت لغيره على وجه العموم واعتراض على هذا التعليل بأن تحقق تخصيص المتكلم بهذا (٣٩٨) النفي لا يتوقف على الثبوت لغيره على وجه العموم بل يوجد مع ثبوت

على وجه العموم في المفعول فيجب أن يثبت لغيره على وجه العموم في المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي (ولما أناضرت الأزيد) لانه يقتضي أن يكون انسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد باختصاصك بأنك لم تر ولو واحدا ويتحقق ذلك بأن الغير دونك رأى ولو واحدا والثاني خطاب مع من اعتقد أنك فقط رأيت كل أحد فسألت له أصل الفعل وخطأته في الفاعل وبينت أنه غيرك بمعنى أن الذي رأى كل أحد غيرك هذا في قصر القلب فيه ما ومثله يجيء في قصر الافراد فيهما ووجه افادة ما أنا رأيت أحدا ما ذكر أنه في قوة ما أنارأت زيدا ولا عمرا ولا خالدا ولا بكرة الى آخرها كما تقدم وبهذا يعلم أن صيغة النفي لا يجب أن يتسلط النفي فيها على صيغة الاثبات وقد تبين الفرق بين العبارتين وأن مفاد الأولى وهي ما أنا آخر فيها السلب الاختصاص بالسلب العام ويكفي في ذلك الاختصاص الثبوت في الجملة للغير وأن مفاد الثانية الاختصاص بالسلب المتعلق بالثبوت العام أو الخاص ولا يكفي فيه الا ثبوت ذلك العام بعمومه أو ذلك الخاص بخصوصه لغير المختص بالنفي والشاهد على الفرق استعمال البلغاء هكذا حرر هذا المحل والحق أن افادة الاختصاص بالسلب المتعلق بالاثبات العام إنما يتبادر بحكاية صيغة الاثبات كأن يقال ما أنارأت كل أحد وأما رأيت أحدا فافادته ما ذكر بعيد عن الطبع ولو تؤول بما ذكر لان القضية فيه من باب السكاية ويكفي في نقضها الموجب للاختصاص بالسلب ثبوت جزئية بأن يرى الغير البعض نعم لو تعلق الرؤية بالسلب الجموعى لم ينقض نفيا المختص الاثبوت الجموع لصيرورته كالفرد الواحد فتأمل (ولا) صح أيضا (ما أناضرت الأزيد) لان الاستثناء يقتضي أن قبله مقدر عاما فيكون معنى الكلام ما أنارأت أحدا الأزيد وهو في قوة ما أنارأت عمرا ولا خالدا

بمعنى أنه قوى الدلالة على صرفه اليه وحاصله أن الضمير يعين ما كان ظاهرا وما يدل على افادة التأكيد أن هذا يأتي في ما سبق فيه انكار نحو أن يقول الرجل ليس لي علم بهذا فتقول أنت تعلم أن الأمر كذلك وعليه قوله تعالى و يقولون على الله الكذب وهم يعلمون وفيما اعترض فيه شك نحو أن يقال كأنك لاتعلم ما صنع فلان فتقول أنا أعلم وفي تكذيب مدع نحو واذا جاؤكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به وهو من الأول وكثيرا ما يستعمل ذلك في الوعد والوعيد والمدح والافتخار وقد علم من ذلك أن كل واحد من قسمي الاختصاص والتأكيد غير متميز عن الآخر الاباقية ضحية الحال وسياق

رؤية غيره ولو كان ذلك الغير واحدا فقط وذلك لان قولك ما أنارأت أحدا سلب كلى معناه نفى الرؤية الواقعة لكل فرد من أفراد الناس فيفيد عموم النفي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي أن يكون غيره ليس ملتبسا بهذه الصفة أي انتفاء الرؤية لكل فرد وهذا لا يقتضي أن يكون قد رأى كل أحد بل يكفي فيه أن يكون رأى واحدا لان السلب السككى يرتفع بالايجاب الجزئى وحينئذ فيصح هذا المثال أعنى ما أنارأت أحدا فالتعليل المذكور يقتضى صحته مع أن المراد عدم صحته فالخلاص أن التعليل المذكور منتج لخلاف المطلوب وأجيب بأن التركيب المفيد لتخصيص المتكلم بالنفي إنما يقال في

اصطلاح البلغاء لمن اعتقد وقوع القه على الوجه الذي وقع عليه النفي من العموم أو الخصوص وأخطأ في تعيين الفاعل كما يشهد بذلك وق والسليقة السليمة فمنع ذلك بأن يقال يمكن أن يقال لمن اعتقد رؤية غير المتكلم لبعض الأحاد لكفاية ذلك في تحقق اختصاص المتكلم بهذا النفي غير ناهض وتحصل أن هذا المثال وهو ما أنارأت أحدا ان قيل جوابا لشخص اعتقد وقوع رؤيتك لكل أحد غير صحيح باعتبار استعمال البلغاء لان التركيب المفيد لتخصيص المتكلم بالنفي إنما يقال في عرفهم لمن اعتقد وقوع الفعل على الوجه الذي وقع عليه النفي من العموم أو الخصوص وأخطأ في تعيين فاعله وان قيل جوابا لمن اعتقد رؤيتك لبعض الأحاد مخطئا في وقوع هذه الرؤية منك فهو صحيح (قوله ولما أناضرت الأزيد) أي لان هذا يفيد بمنطوقه أن نفي الضرب اسكل أحد غير زيد مضرورة على المتكلم ويفيد بفهمه أن يكون انسان غيره ضرب كل أحد غير زيد وهو باطل لعدم

الكلام

اصطلاح البلغاء لمن اعتقد وقوع القه على الوجه الذي وقع عليه النفي من العموم أو الخصوص

منهم وكلاهما محال وعال الشيخ عبد القادر والسكاكي امتناع الثاني بأن نقض النفي لا يقتضي أن يكون القائل له قد ضرب زيدا وإبلاء الضمير بحرف النفي يقتضي أن لا يكون ضربه وذلك تنافض وفيه نظر لانا لا نعلم أن إبلاء الضمير بحرف النفي يقتضي ذلك فإن قيل الاستثناء الذي فيه مفرغ وذلك يقتضي أن لا يكون ضرب أحد من الناس وذلك يستلزم أن لا يكون ضرب زيدا قلنا ان لم ذلك فليس للتقديم لجر يانه في غير صورة التقديم أيضا كقولنا ما ضربت إلا زيدا (٣٩٩) هذا إذا ولي السند اليه حرف النفي والافان

كان معرفة كقولك أنا فعلت كان القصد الى الفاعل وينقسم قسمين * أحد هما ما يفيد تخصيصه بالسند للرد على من زعم انفراد غيره به أو مشاركته فيه كقولك أنا كتبت في معنى فلان وأنا سمعت في حاجته

تأتي ذلك (قوله لان المستثنى منه) أي في هذا المثال (قوله مقدر عام الخ) أي فلو كان المستثنى منه يقدر خاصا صح الكلام كما في نحو ما أنا قرأت إلا الفتحة فانه يفيد أن انسابا غيره قرأ كل سورة إلا الفتحة وهذا صحيح (قوله على وجه الحصر) أي كما هذا لان ما والا يفيد ان الحصر (قوله بأن لا يكون الخ) أي ما إذا كان حرف النفي مقدما لأنه مفصول من السند اليه وهو داخل تحت قوله والا بالنظر لقوله أولا أي وقع بعدها فلا فصل فكان على الشارح زيادة ذلك وقد يجاب بأن مراد الشارح

لان المستثنى منه مقدر عام وكل ما نفيته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر ان عامافام وان خاصا خاص وفي هذا المقام مباحث نفيسة وشحنا بها الشرح (والا) وان لم يل السند اليه حرف النفي بأن لا يكون في الكلام حرف نفي أو يكون حرف النفي متأخرا عن السند اليه (فقد يأتي) التقديم (للتخصيص رد على من زعم انفراد غيره) أي غير السند اليه المذكور (به) أي بالخبر الفعلي (أو) زعم (مشاركته) أي مشاركة الغير (فيه) أي في الخبر الفعلي (نحو أنا سمعت في حاجتك) لمن زعم انفراد الغير بالسعي فيكون قصر افراد

الى آخر الافراد ماسوى زيد وقد تقدم أن النفي في هذا الباب يتسلط على مثبت السلم للمخاطب ثبوته للغير وانما خاطف ثبوته للسند اليه على الوجه الذي أثبتته من عموم وخصوص فالمثبت على هذا التقدير هو رأي كل أحد الا زيدا وعليه تسلط النفي وهذا المعنى فاسد في نفسه على وجه الحصر لان المعنى حينئذ أنا اختصت بسلب الرؤية المتعاقبة بكل أحد الا زيدا وغري اختص ثبوت رؤية كل أحد الا زيدا كما زعمت من أنها لا لان الفعل هنا مسلم عموما أو خصوصا وانما نفي الفاعل عن الاتصاف به فقط ولهذا الوكيل ما أنا قرأت سورة إلا الفتحة صح لان غايته أن ثم من قرأ كل سورة إلا الفتحة وهو صحيح فليتأمل (والا) يل السند اليه المقدم على الفعل حرف نفي وهو صادق بأن لا يكون في الكلام حرف نفي أصلا أو يكون ولكنه متأخرا عن السند اليه (فقد يأتي) تقديم السند اليه على الفعل الذي هو السند (للتخصيص) أي لتخصيص مضمون الفعل بالسند اليه (رد على من زعم انفراد غيره) أي غير السند اليه (به) أي بمضمون ذلك الخبر الفعلي (أو) رد على من زعم (مشاركته) أي مشاركة الغير للسند اليه (فيه) أي في مضمون الخبر الفعلي ويسمى الرد على الاول بذلك التخصيص قصر قلب كما تقدم وسيأتي أيضا ان شاء الله تعالى ويسمى الرد على الثاني به قصر افراد وذلك (نحو أنا سمعت في حاجتك) بمعنى أنا اختصت بالسعي في حاجتك فان كان خطابا مع من زعم أن الغير هو الساعي دونك

الكلام * القسم الثاني من قسمي السند اليه المثبت المعرفة أن يكون المستند منفيًا نحو أنت لا تكذب فانه بلغ لنفي الكذب من قولك لا تكذب ومن قولك لا تكذب أنت لانه تأكيد المحكوم عليه لا الحكم وعليه قوله تعالى والذين هم برهم لا يشركون فان فيه من التأكيد ما ليس في والذين لا يشركون برهم أو والذين هم برهم لا يشركون وقوله تعالى فهم لا يتساءلون وهذا يفيد التأكيد والتقوية قطعا وهل يفيد التخصيص عند الشيخ فيه ماسياتي وقولهم في مثل هذا تخصيصه بالخبر الفعلي لا يقال عليه انما حصل تخصيصه بنفي الخبر الفعلي لان المستند منفي فانا نقول القيام الخبر به مثلا فديخبر بنفيه وقد يخبر باثباته وكلاهما خبر فعلي * القسم الثاني من قسمي السند اليه أن يكون نكرة نحو رجل جاءني وهو للتخصيص عند الشيخ وذلك على حالين احدهما أن يراد به تخصيص الجنس كما اذا كان المخاطب عرف أنه قد أتاك آت وهو لا يدري جنسه فتقول رجل جاءني لا امرأة والثانية أن يراد به تخصيص واحد من الجنس بأن يكون عرف أنه من جنس الرجال ولا يدري وحدته فتقول

فيما تقدم بالتقييد بعدم الفصل تفسير مفهوم الولي في الاصطلاح لا تفسير المراد إذ المراد بقوله سابقا ان ولي السند اليه حرف النفي وقع بعدها كان بينهما فاصل أولا ولذا أسقط هذا القسم هنا وقد تقدم ذلك وقوله والا شرط جزاؤه قوله فقد يأتي الخ ومجموع الشرط والجزاء معطوف على مجموع قوله وقد تقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي ان ولي حرف النفي (قوله فقد يأتي للتخصيص) أي ويلزمه التقوى وان كان غير مقصود وغير ملحوظ (قوله ردا) مفعول لا تجله عامله يأتي أو التخصيص (قوله فيكون) أي التخصيص قصر قلب

ولذلك اذا أردت التأكيـد قلت للزاعم في الوجه الأول أنا كتبت في معنى فلان لاغيرى ونحو ذلك في الوجه الثاني أنا كتبت في معنى فلان وحدى فان قلت أنا فعلت كذا وحدى في قوة أنا فعلته لاغيرى فلم اخص كل منهما بوجه من التأكيـد دون وجه قلت لان جدوى التأكيـد لما كانت اماطة شبيهة خالجت قلب السامع وكانت في الأول أن الفعل صدر من غيرك وفي الثاني أنه صدر منك بشركة الغير أكـدت وأمطت الشبهة في الاول بقولك لاغيرى وفي الثاني بقولك وحدى لانه محـزه ولو عكست أحلت ومن البين في ذلك اللـل أن معنى بـضأنا حـرشته وعليه قوله تعالى ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لانهم نحن نعلمهم أى لا يعلمهم الا نحن ولا يطلع على أسرارهم غيرنا لاطنائهم الكفر في سويداوات قلوبهم * الثاني ما لا يفيد الانقوى الحكم وتقرره في ذهن السامع وتمكنه

(قوله ويؤكد) أى المسند اليه (قوله على تقدير كونه) أى يكون التخصيص (قوله بنحو لاغيرى) أى لاغيرى ونحو وليس المراد بمثل لاغيرى ولا يؤكد بلاغيرى أو يقال بنحو (٤٠٠) لاغيرى كل لفظ دل صراحة على نفي صدور الفعل عن الغير فيجـرد

(ويؤكد على الأول) أى على تقدير كونه رده على من زعم انفراد الغير (بنحو لاغيرى) مثل لازيد ولا عمرو ولا من سواى لانه الدال صريحاً على نفي شبهة أن الفعل صدر عن الغير (و) يؤكد (على الثاني) أى على تقدير كونه رداً على من زعم المشاركة (بنحو وحدى) مثل منفرداً ومتوحداً وغير مشارك لانه الدال صريحاً على ازالة شبهة اشتراك الغير في الفعل والتأكيـد انما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع (وقديأتى لتقوى الحكم) وتقرره في ذهن السامع دون التخصيص

كان قصر قلب وان كان خطاباً مع من زعم أن الغير مشارك لك في الدى كان قصر افراد (ويؤكد على) التقدير (الاول) وهو أن يكون الكلام للرد على من زعم انفراد الغير بالسعى دونك (بنحو لاغيرى) ولا سواى ولا زيد ولا عمرو ولا من زعم ونحو ذلك لأنه دال بالمطابقة على نفي الحكم عن الغير الذى جعل مستقلاً به دونك والدلالة على نفي المعتقد بالمطابقة أغنى للشبهة وأدفع للظن الفاسد الخارج للقلب (و) يؤكد (على) التقدير (الثاني) وهو أن يكون الخطاب للرد على من زعم مشاركة الغير للمسند اليه في الحكم (بنحو وحدى) ومنفرداً وغير مشارك وليس معنى غيرى ونحو ذلك لأن الانفراد المدلول لما ذكر ينفي الاشتراك المتوهم اذ لا واسطة بينهما وما يقتضى نفي المشاركة باللزوم البين أنسب في الاستعمال لان الغرض نفي الشبهة الخارجة أى الخالجة لقلب السامع وما هو في دفعها أصرح كالانفراد أولى بالتأكيـد بخلاف ما لو قيل في الاول وحدى وفي الثاني لاغيرى ولو كان ذلك يفيد ما ذكر فليس كما ذكر في الصراحة (وقديأتى) تقديمه (لتقوى الحكم) هو مقابل قوله فقديأتى للتخصيص ومعنى تقوى الحكم تقرير نسبة الفعل الذى هو الخبر في ذهن السامع وتحقيقها فيه دفعا لتوهم كون

رجل جاءنى أى لارجلان ثم اذا وقع المسند في هذا القسم منفياً كان كرقوعه منفياً في القسم قبله * القسم الثاني من القسمة الاولى أن يكون المسند اليه قدولى حرف النفي نحو ما نقلت هذا وهو القسم الاول في كلام المصنف أى لم أفله مع أنه مقول فأفاد نفي انفعال عنك وثبوته لغيرك فلا نقول ذلك الا في شىء ثبت أنه مقول وتر يدننى كونك قائلاً له ومنه في اسم الفاعل قوله تعالى وما أنت علينا بعزير وفي الفعل قول النبي صلى الله عليه وسلم ما نأحمـلكم ولكن الله حمـلكم وقال النبي

النحو عن المائل فيكون من قبيل المجاز المرسل وعلاقته الاطلاق فيصير متنا ولاغيرى ولا سواى ولاز يدولا عمرو (قوله) مثل لازيد الخ) بيان لنحو لاغيرى (قوله لانه) أى بنحو لاغيرى وهذا لانه لقوله ويؤكد وقوله الدال صريحاً أى وان كان وحدى يدل عليه التزاما وقوله على نفي شبهة الخ أى والشبهة تدفع بالصرح (قوله شبهة أن الفعل الخ) الاضافة بيانية أى على نفي شبهة هى أن الفعل صدر عن الغير كما يظنه المخاطب أو المراد بالشبهة الظن وعلى هذا فالمراد بالنفي الاتقاء (قوله لانه) أى لان وحدى وقوله الدال صريحاً أى وان كان لاغيرى يدل عليه

التزاما (قوله على ازالة) أى على نفي (قوله والتأكيـد انما يكون لدفع شبهة خالجت) أى خالطت قلب السامع أى والفرص دفعها وما هو في دفعها أصرح أولى بأن يكون تأكيـداً بخلاف ما لو قيل في الاول وحدى وفي الثاني لاغيرى فانه وان كان يفيد ما ذكر بالازوم لكنه ليس كما ذكر في الصراحة (قوله والتأكيـد انما يكون الخ) هذا من تتمه التعليل وهو راجع لهذا التعليل والذي قبله أعنى قوله لانه الدال صراحة على نفي شبهة أن الفعل صدر عن الغير ويحتمل أنه حذفه من الاول لدلالة هذا الثاني عليه (قوله وقديأتى لتقوى الحكم) أى ولا يلزمه التخصيص وأشار بقوله وتقريره أى تنبيهه الى أن المراد بالتقوى التقوية

كقولك هو يعطى الجزيل لآثر يداً غير لا يعطى الجزيل ولأن تعرض بانسان ولكن تريد أن تقرر في ذهن السامع وتحقق أنه يفعل اعطاء الجزيل وسبب تقويه وأن المبتدأ يستدعي أن يستند اليه شيء فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستند اليه صرفه الى نفسه فينمق بينهما حكم كان خالياً عن ضميره نحو زيد غلامك أو متضمناً له نحو أنا عرفت وأنت عرفت وهو عرف أو زيد عرف ثم إذا كان متضمناً لضميره صرفه ذلك الضمير اليه ثانياً فيكتسب الحكم قوة وبما يدل على أن التقديم يفيد التأكيد أن هذا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه انكار من منكر نحو أن يقول الرجل ليس لي علم بالذي تقول فتقول أنت تعلم أن الأمر على ما أقول وعليه قوله تعالى و يقولون على الله الكذب وهم يعلمون لأن الكاذب لاسماً في الدين لا يترف بأنه كاذب فيمتنع أن يعترف بالعلم بأنه كاذب وفيما اعترض فيه شك نحو أن تقول للرجل كأنك لا تعلم ما صنع فلان فيقول أنا أعلم وفي تكذيب مدع كقوله تعالى وإذا جاءكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به فان قولهم آمنا دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به وفيما يقتضي الدليل أن لا يكون كقوله تعالى والذين تدعون من دون الله لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون فان مقتضى الدليل أن لا يكون ما يتخذها مخلوقاً وفيما يستغرب كقولك ألا تعجب من فلان يدعى العظيم وهو يعيا بالدير وفي الوعد والضمان كقولك للرجل أنا أكفيك أنا أقوم بهذا الأمر لأن من شأن من تده وتضمن له أن يعترضه الشك في انجاء الوعد والوفاء بالضمان فهم ومن (١٠٥) أخرج شيء الى التأكيد في المدح والافتخار لأن

من شأن المادح أن يمنع السامعين من الشك فيما

مدح به ويبيدهم عن الشبهة وكذلك الفتخر أما المدح فكقول الحماسي

هم بفرشون اللبد كل طمرة *

وقول الحماسية

* مما يلبسان الحمد أحسن

لبسة *

وقول الحماسي

* فهم يضربون الكباش

يرق بيضه *

وأما الافتخار فكقول طرفه

* نحن في الشتاة ندعو الجفلى *

وما لا يستقيم المعنى فيه

الاعلى ما جاء عليه من بناء

(نحو هو يعطى الجزيل) قصدا الى تحقيق أنه يفعل اعطاء الجزيل وسيرد عليك تحقيق معنى التقوى (وكذا اذا كان الفعل منفياً)

النسبة مظنة النفي وكونها مما يرمى به من غير تحقق ولا يلزم من هذا التقوى وجود التخصيص اذ ليس في تحقق النسبة على الوجه المذكور ما يقتضي انتفاء ما عن غير المسند اليه وذلك (نحو) قول القائل (هو يعطى الجزيل) بمعنى أن اعطاء الجزيل أمر محقق من المسند اليه وإنما أفاد مزيد التقرر لأن المبتدأ طالب للخبر فإذا ذكر الفعل بعده صرفه لنفسه فيثبت له ثم الخبر لما كان فعلاً ينصرف لضميره المتضمن له وهو عائذ على المبتدأ فيثبت له مرة أخرى فصار الكلام بمثابة أن يقال يعطى زيد الجزيل يعطى زيد الجزيل هذا اذا كان الفعل مثبتاً (وكذا اذا كان الفعل منفياً) بحرف مؤخر عن المسند

وما أنا أسقمت جسمي به * ولا أنا أضربت في القلب نارا

المعنى انه ليس الجالب للسقم بل غيره جلبيه ولذلك لا يصح ما أنا فعلت ولا أحد غيري لمنافضة منطوق الثاني مفهوم الأول ولا يقال ما أنا رأيت أحداً من الناس ولا ما أنا ضربت الا زيدا بل يقال ما رأيت أنا أحداً من الناس وما ضربت أنا الا زيدا لأن النفي في الأول الرؤية الواقعة على كل واحد وفي الثاني الضرب الواقع على سوى زيد وقد سبق أن ما يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو مانق عن المذكور فيكون الأول مقتضياً لأن انساناً غير المتكلم قد رأى كل الناس والثاني مقتضياً لأن انساناً

(٥١ - شروح التلخيص - أول)

الفعل على الاسم قوله تعالى ان ولي الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى

الصالحين وقوله تعالى وقالوا أساطير الأولين اكتبها فهي تمل عليه بكرة وأصيلاً وقوله تعالى وحشر لسليمان جنوده من الجن والانس والطير فهم يوزعون فانه لا يخفى على من له ذوق انه لوجيء في ذلك بالفعل غير مبني على الاسم لوجد اللفظ قد نباع عن المعنى والمعنى قد زال عن الحال التي ينبغي أن يكون عليها وكذا اذا كان الفعل منفياً

(قوله نحو هو يعطى الجزيل) إنما كان التقديم في هذا المثال ونحوه من كل مثال تقدم فيه المسند اليه على فعل مسند الى ضميره اسناداً تاماً مفيداً للتقوى لأن المبتدأ طالب للخبر فإذا كان الفعل بعده صرفه لنفسه فيثبت له ثم ينصرف ذلك الفعل للضمير الذي قد تضمنه وهو عائذ على المبتدأ فيثبت له مرة أخرى فصار الكلام بمثابة أن يقال يعطى زيد الجزيل يعطى زيد الجزيل هذا حاصل ما يأتي للشارح (قوله قصدا) أي يقال ذلك للقصد الى تحقيق الخ لا لقصد أن غيره لم يفعل ذلك (قوله أنه يفعل اعطاء) فيه أن الاعطاء فعل فكيف يفعل الفعل، وأجيب بأن الفعل الأول عام والثاني خاص و يصح تعلق العام بالخاص أو أن الفعل الأول بالمعنى الصدرى والثاني بمعنى الحاصل بالمصدر (قوله وسيرد عليك) أي في مبحث كون المسند جملة خبرية (قوله وكذا اذا كان الفعل منفياً) أي بحرف نفي مؤخر عن المسند اليه كما هو فرض المسئلة وهو عطف على محذوف أي فقدياً في لكذا وكذا اذا كان الفعل مثبتاً والشار اليه بكذا

كقولك أنت لا تكذب فإنه أشد لنفي الكذب عنه من قولك لا تكذب

البيان المذكور في أناسيت وفي هو يعطى الجزيل والمعنى وكهذا التمثيل الذي فيه الفعل مثبت التمثيل إذا كان الفعل منفيًا (قوله فقدياً في التقديم الخ) هذا تفسير لمعنى التشبيه في قول المصنف وكذا ان كان الفعل منفيًا لكن قول المصنف وكذا إذا كان منفيًا مستفاد من قوله السابق والالخ لشموله فكان يكفيه هنا ذكر الأمثلة فقط لما إذا كان الفعل منفيًا وإلا ما ذكره من زيادة التوضيح اه سم (قوله نحو أنت ماسعيت الخ) مثله أنا ما قلت هذا فالتقديم فيه مفيد للتخصيص فهو مثل ما أنا قلت هذا كما مر من يفترقان من جهة أن ما أنا قلته أنا ما بقى لمن اعتقد ثبوت القول وأصاب في ذلك ولكنه أخطأ في نسبته للتكلم أما انفراداً أو على سبيل المشاركة وأما أنا ما قلته فإله ياق لمن اعتقد عدم القول وأصاب في ذلك ونسبه لغير التكلم ولكنه أخطأ في ذلك (قوله قصدا إلى تخصيصه بعدم السعي) أي وثبات السعي لغيره (قوله لتقوية الحكم المنفي) الأولى حذف المنفي لأن الحكم المنفي هو الكذب وليس المراد تقوية الكذب المنفي وإنما المراد تقوية نفي الكذب يدل لذلك قول المصنف فإنه أشد لنفي الكذب ولم يقل أشد للكذب المنفي فلو قال لتقوية الحكم وحذف المنفي كان صحيحاً لأن المراد بالحكم (٤٠٣) حينئذ نفي الكذب وكذا لو قال لتقوية نفي الحكم لأن المراد بالحكم حينئذ

المحكوم به وهو الكذب
الأن أن يحجب بأن مراد
الشارح المنفي من حيث
نفيه فالمحوظ حينئذ نفيه
لأذاته (قوله فإنه أشد)
هذا تعليل لكون أنت
لا تكذب مقيداً بالتقوى
وقوله أشد أي أقوى ثم إن
أفعل ليس على بابه لأن
لا تكذب ليس فيه شدة لنفي
الكذب بل مفيد لنفي
الكذب (قوله لمافيه من
تكرار الاسناد) أي لأن
الفعل في أنت لا تكذب
مسند مرتين مرة إلى
الابتداء ومرة إلى الضمير
المستتر فهو بمثابة أن يقال
أنت لا تكذب أنت

فقدياً في التقديم للتخصيص وقدياً في التقوى فالأول نحو أنت ماسعيت في حاجتي قصدا إلى تخصيصه بعدم السعي والثاني (نحو أنت لا تكذب) وهو لتقوية الحكم المنفي وتقريره (فإنه أشد لنفي الكذب من لا تكذب) لمافيه من تكرار الاسناد المفقود في لا تكذب واقتصر المصنف على مثال التقوى ليفرق عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند إليه كما أشار إليه بقوله

إليه فقدياً في أيضاً التقديم للتخصيص وقدياً في التقوى فتقديم التخصيص نحو أنت ماسعيت في حاجتي إذا قصد التكلم بتخصيص مخاطب بعدم السعي في حاجته وأن غيره هو الساعي في حاجته وتقديم التقوى (نحو أنت لا تكذب) حيث لا يقصد التكلم بتخصيص مخاطب بنفي الكذب بمعنى أن غيره هو الكاذب دون بل قصد تقرير الحكم وتحقيقه لمافيه من الاشتغال على الاسناد مرتين على ما تقدم (فإنه) حيث يقصد التقوى دون التخصيص (أشد لنفي الكذب) عن توهم السامع (من) قول القائل (لا تكذب) يازيد لأن الأول قد اشتمل على الاسناد مرتين أحدهما إلى المبتدأ والآخر إلى الفاعل على ما تقدم بخلاف الثاني فلم يشتمل إلا على اسناد واحد وهذا المثال ولو كان صالحاً للاختصاص لكن الغرض منه هو التقوى ليتفرع عليه بيان الفرق بين التأكيد للنسبة والتأكيد لغير التكلم ضرب غير زيد وكلاهما محال **قلت** وفيه نظر لأن ما اقتضاه ما أنا ضربت أحداً من عدم ضربه العام واضح لأن أحداً نكرة في سياق النفي لكن اقتضاؤه لأن غيره ضرب أحد اثباتاً فالنكرة بالنسبة إليه في جانب الثبوت وليست عاملة بل تقتضي أن غيره ضرب شخصاً ما لأن تقيض السلب الكلي اثبات جزئي وسؤال آخر على عبارة الإيضاح فإنه قال إن المنفي بالأول الرؤية الواقعة

لا تكذب قال العلامة اليقوي وقد فهم من بيان علة التقوى أن التخصيص لا يخاف عن التقوى لأنه مشتمل على

على الاسناد مرتين لكن فرق بين أن يكون الشيء مقصوداً بالذات وأن يكون حاصلًا بالتبع (قوله واقتصر المصنف على مثال التقوى) أي ولم يذكر مثال التخصيص أيضاً مع أن الفعل المنفي يحتاج للمألين (قوله ليفرق الخ) فديقال أن التفرع المذكور متأت مع ذكر مثال التخصيص أيضاً بأن يذكر مثال التخصيص ثم مثال التقوى ثم يفرع عليه ذلك إلا أن يقال قصد المصنف الاختصار على أحد المثالين اختصاراً لأنه معلوم من أول الكلام أن المنفي يأتي لهما فلهذا دار الأمر بين ذكر أحدهما اقتصر على مثال التقوى ليفرق عليه وحينئذ يقول الشارح واقتصر الخ معناه واقتصر على مثال التقوى أي ولم يقتصر على مثال التخصيص وليس معناه ولم يذكرهما جميعاً بقى شيء آخر وهو أنه فديقال أن هذا المثال الذي ذكره المصنف مثال للأمرين أصلاحيته لذلك لكن المصنف اقتصر فيه على بيان التقوى حيث قال فإنه أشد لأجل أن يفرع عليه الفرق بين التقوى وتأكيد المسند إليه لأنه محل اشتباه باعتبار أن كلا فيه دلالة على عدم الكذب ومحتوى على ضمير مخاطب مرتين وترك بيان حال الآخر وهو التخصيص لظهوره إذا علمت ذلك فقول الشارح واقتصر الخ أي أنه لم يبين التمثيل إلا بالتقوى باعتبار قوله فإنه أشد الخ وليس المراد أنه لم يورد مثال التخصيص لماعلمت أن المثال المذكور صالح لهما

وكذا من قولك لا تكذب أنت لانه لتأ كيد المحكوم عليه لا الحكم وعليه قوله تعالى والذين هم برهم لا يشركون فانه يفيد من التأ كيد في نفي الاشرار عنهم ما لا يفيد قولنا والذين لا يشركون برهم ولا قولنا والذين برهم لا يشركون وكذا قوله تعالى لقد حق القول على أكثرهم فهم لا يؤمنون وقوله تعالى فعميت عليهم الانباء يومئذ فهم لا ينسألون وقوله تعالى ان شر الدواب عند الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون هذا كله اذا بنى الفعل على معرف فان بنى على منكر أفاد ذلك تخصيص الجنس أو الواحد بالفعل

قرره شيخنا العدوي (قوله وكذا من لا تكذب أنت) أي وكذا هو أي أنت لا تكذب أشد في نفي الكذب من لا تكذب أنت (قوله مع ان فيه) أي في لا تكذب أنت تأ كيدا أي للسند اليه (قوله أولان لفظ لا تكذب أنت لتأ كيد الخ) أي باعتبار اشتغاله على أنت وحينئذ فلا احتمال الاول أولى (قوله بأنه ضمير المخاطب) متعلق بتأ كيد وضمير بأنه للمحكوم عليه أي بسبب أن المحكوم عليه ضمير المخاطب (قوله لعدم تكرر الاسناد) أي الوجوب لتأ كيد الحكم وتأ كيد الحكم أقوى من تأ كيد المحكوم عليه والفرق بين الأمرين أن تأ كيد الحكم المفيد للتعقوى أن يكون الاسناد مكررا بخلاف تأ كيد المحكوم عليه (٤٠٣) فان الاسناد فيه واحد وفائدة دفع توهم تجوز الحكم

أوغلط أو نسيان فلو قيل لا تكذب لربما توهم أنه تجوز في الاسناد لضمير المخاطب وأن المعنى الحقيقي لا يكذب أي فلان الغائب فأتى بقوله أنت أي لا غيرك (قوله هذا الخ) إشارة الى تعيين ما عطف عليه قوله وان بنى (قوله الذي ذكر) أي في قوله وقد يقدم الخ (قوله من أن التقديم للتخصيص) أي نسا أو احتمالا ليوافق ارجاع اسم الإشارة الى ما قبل قوله والا أيضا كما يدل عليه عبارته في الايضاح أفاده عبد الحكيم فاندفع ما قيل كان الاولى للشارح أن يقول من أن التقديم للتخصيص جزوا للتخصيص تارة ولان تعقوى أخرى (قوله

(وكذا من لا تكذب أنت) يعني انه أشد لنفي الكذب من لا تكذب أنت مع أن فيه تأ كيدا (لانه) أي لان لفظ أنت أولان لفظ لا تكذب أنت (لتأ كيد المحكوم عليه) بأنه ضمير المخاطب تحقيقا وليس الاسناد اليه على سبيل السهوا والتجوز أو النسيان (لا) لتأ كيد (الحكم) لعدم تكرر الاسناد هذا الذي ذكر من أن التقديم للتخصيص تارة ولان تعقوى أخرى ان بنى الفعل على معرف (وان بنى) الفعل (على منكر أفاد) التقديم (تخصيص الجنس أو الواحد به) أي بالفعل

للمحكوم عليه كما أشار الى ذلك بقوله (وكذا) أي وكما أن أنت لا تكذب أشد لنفي الكذب من لا تكذب فهو أيضا أشد لنفي الكذب (من) قول القائل (لا تكذب أنت) وانما كان أشد منه مع ان فيه التأ كيد في الجملة (لانه) أي لان مفيد التأ كيد وهو لفظ أنت من لا تكذب أنت انما سبق (لتأ كيد المحكوم عليه) وتقريره حتى لا يتوهم أنه غير ضمير المخاطب وانما أسند الحكم للضمير تجوزا أو سهوا أو نسيانا (لا) لتأ كيد (الحكم) لعدم اشتغاله على تكرر الاسناد على الوجه السابق وانما فيه تقرير للسند اليه لتلايتوهم أن المحكوم عليه غيره وليس فيه التعرض للنسبة التي هي الحكم الا مرة واحدة وقد فهم من بيان علة التعقوى أن التخصيص لا يتخلو عن التعقوى لانه مشتمل على الاسناد مرتين لكن فرق بين أن يكون الشيء مقصودا بالذات وأن يكون حاصلا بالتبع وهذا التفصيل وهو أن ما لم يقدم فيه حرف النفي على السند اليه تارة يفيد التقديم فيه التخصيص وتارة يفيد التعقوى بحسب قصد المتكلم انما هو اذا بنى الفعل على معرف مضرا كان أو مظهرا (وان بنى) الفعل (على منكر) أي أخبر به عن منكر (أفاد) التقديم حينئذ (تخصيص الجنس) بالخبر الفعلي دون الجنس المقابل للجنس المسند اليه (أو) أفاد تخصيص (الواحد) من ذلك الجنس (به) أي بالخبر الفعلي دون اثنين أو

على كل واحد من الناس وفيه نظر لان نفى رؤية كل الناس جزئي لا كلي لانه سلب عموم لماسياتي ولما تقرر في المنطق من ان ليس كل من أسوار السالبة الجزئية ويمكن الجواب بان هذا مشاحة في العبارة

ان بنى الفعل على معرف) أي ان كان المسند اليه معرفة سواء كان اسما ظاهرا أو ضميرا (قوله وان بنى على منكر أفاد الخ) أي سواء ولى المنكر حرف النفي أولا (قوله تخصيص الجنس) أراد به الجنس اللغوي وهو ما دل على متعدد فيشمل النوع والصفة (قوله أو الواحد) أو مائة خلو فتجوز الجمع كما اذا كان المخاطب جازما بحصول المجيء ولم يعلم هل الجائي من جنس الرجال أو النساء وعلى تقدير كونه من جنس الرجال هل هو واحد أو أكثر فيقال رجل جاءني أي لامرأة ولا رجلا أن المجيء مقصور على الواحد من ذلك الجنس ثم ان قول المصنف أو الواحد مراده به العدد المعين من اطلاق الخاص وارادة العام أو هو من باب الاكتفاء والاصل أو الواحد أو الاثنين أو الأكثر واقتصر على الواحد لانه أقل ما توجد فيه الحقيقة ويفهم غيره بطريق القياس فاندفع قول بعضهم انظر لم سكت عن الاثنين والجمع (قوله نحو رجل جاءني) المجوز لوقوع النكرة مبتدأ كونها قافعا في المعنى لان المعنى ما جاءني الارجل وكان على المصنف أن يزيد ما رجل جاءني ورجل ما جاءني على ما تقدم في المعرفة

كقولك رجل جاءني أي لامرأة أو لارجلان وذلك لأن أصل النكرة أن تكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها نارة إلى الجنس فقط كما إذا كان المخاطب بهذا الكلام قد عرف أن قد أتاك آت ولم يدرك جنسه أرجل هو أم امرأة أو اعتقد أنه امرأة وتارة إلى الوحدة فقط كما إذا عرف أن قد أتاك من هو من جنس الرجال ولم يدرك أرجل هو أم رجلان أو اعتقد أنه رجلان

(قوله نحو رجل جاءني أي لامرأة) أي أن المحيى مقصور على هذا الجنس دون هذا الجنس الآخر وكون الذي جاء واحدا أو أكثر ليس منظورا له (قوله فيكون تخصيص جنس) أراد به الصنف فلا يقال إن الرجل والمرأة كل منهما ليس جنسا بل صنفان من النوع أو المراد الجنس القوي وهو ما دل على كثيرين (قوله وذلك) أي وبيان ذلك الاختصاص (قوله حامل لمعنيين) أي محتمل لهما ومشعر بهما عند استعماله في المصادقات سواء قلنا أنه موضوع للحقيقة أو لفرد منها مبهم فإذا كان اسم الجنس مفردا كان فيه الجنسية والوحدة أو مثنى ففيه الانثنية والجنس أو جمعا ففيه الجمعية والجنس وحيث كان حاملا لهما وحكم عليه بفعل على وجه تخصيصه به فيجوز أن ينصرف التخصيص إلى الجنسية فيكون (٤٠٤) ما انتفى عنه الفعل هو الجنس المقابل للحكم عليه فيقال في المفرد رجل جاءني

أي لامرأة وفي المثنى رجلان جاءني أي لامرأتان وفي الجمع رجال جاءني أي لانساء إذا كان اعتقاد المخاطب أن الجائي من جنس المرأة فقط فيكون التخصيص قصر قلب أو هو من جنس الرجل والمرأة فيكون قصر افراد ويحوز أن ينصرف إلى العدد فيقال في المفرد رجل جاءني أي لا اثنان ولا جمع أو رجلان جاءني أي لا واحد ولا جماعة أو رجال جاءني أي لا واحد ولا اثنان إذا كان اعتقاد المخاطب عديدة مخصوصة دون غيرها والواقع بخلافه ويجري فيه قصر القلب والافراد على حسب الاعتقاد كما مر

(نحو رجل جاءني أي لامرأة) فيكون تخصيص جنس (أو لارجلان) فيكون تخصيص واحد وذلك أن اسم الجنس حامل لمعنيين الجنسية والعدد المعين أعني الواحد إن كان مفردا والاثنين إن كان مثنى والزائد عليه إن كان جمعا

ثلاثة من ذلك الجنس وذلك (نحو رجل جاءني أي لامرأة) حيث يقصد التكلم إن الجائي من جنس الرجال لا من جنس النساء فيكون من تخصيص الجنس (أو) نحو رجل جاءني (لارجلان) حيث يفصد أن الجائي واحد من جنس الرجال لا اثنان منه فيكون من تخصيص الوحدة وأما صحت التخصيصان فيما فيه البناء على منكر لان اسم الجنس مشعر بمعنيين عند استعماله في المصادقات سواء قلنا أنه موضوع للحقيقة أو لفرد مبهم منها الجنسية والعدد فإن كان مفردا ففيه الجنسية والوحدة أو مثنى ففيه الانثنية والجنس أو جمعا ففيه الجمعية والجنس فإذا حكم عليه على وجه تخصيص الفعل به فقد ينصرف التخصيص إلى الجنسية فيكون ما انتفى عنه الفعل هي الجنسية المقابلة للحكم عليه فيقال في المفرد رجل جاءني أي لامرأة وفي المثنى رجلان جاءني أي لامرأتان وفي الجمع رجال جاءني أي لانساء إذا كان اعتقاد المخاطب أن الجائي من جنس المرأة فقط فيكون التخصيص قصر قلب أو هو مع جنس الرجل فيكون قصر افراد وقد ينصرف إلى العدد فيقال في المفرد رجل جاءني أي لا اثنان أو رجلان جاءني أي لا واحد ولا جماعة أو رجال جاءني أي لا واحد ولا اثنان إذا كان اعتقاد المخاطب عديدة مخصوصة دون غيرها والواقع بخلافه ويجري فيه قصر القلب والافراد على حسب الاعتقاد كما تقدم الان ظاهر عبارة المصنف أن الفعل متى بنى على منكر تعين فيه التخصيص والذي يشعر به كما

وأما أراد أن المنفى بالاول الرؤية الواقعة على أحد وعلى الشيخ عبد القاهر والسكاكي امتناع الثاني بأن نقض النفي بالنفي لا يقتضي أن يكون القائل قد ضرب زيدا وإيلاء الضمير حرف النفي يقتضي أن لا يكون قد ضرب به وهو تناقض قال المصنف وفيه نظر لان إيلاء الضمير لا يقتضي ذلك فان قيل الاستثناء

الذي

وأما قيدنا بقولنا عند استعماله في المصادقات لان افادة المنكر للعدد انما هي عند

ذلك الاستعمال وأما عند استعماله في الحقيقة بناء على وضع المنكر لها فلا يتأتى تخصيص العدد فان قلت انه متى استعمل في المصادقات لم يخل عن افادة العدد وحينئذ فالخصران الجنسي والعددي لا يفترقان وظاهر المصنف افتراقهما قلت فرق بين أن يكون الشيء مقصودا وبين أن يكون موجودا من غير قصد فالقصر الجنسي وان كان لا يتخلو عن العدد بهذا الاعتبار لكن المقصود بالذات الاشعار بالتخصيص الجنسي للرد على المخاطب والتخصيص العددي موجود غير مقصود بالذات وكذا العكس (قوله أعني) أي بالعدد المعين الواحد من الجنس أي من افراده وجملة الواحد عدد باعتبار العرف وان كان لا يقال له عدد عند الحساب (قوله ان كان) أي اسم الجنس مفردا (قوله والاثنين) أي فانه عدد معين كما أن الواحد كذلك وأما الجمع فانه معين باعتبار انه لا يتناول الواحد والاثنين فتعينه اضافي والا فالجمع لا يدل على عدد معين لانه لانه لا نهاية له (قوله والزائد عليه) أي على الاثنين وافرد الضمير لتأويلهما بالعدد

(قوله فأصل النكرة الخ) الفاء فاء التوضيح أي إذا أردت تحقيق المقام فنقول لك أصل النكرة الخ وليست نكرة إذ لم يتقدم ما يتفرع عليه هذا لأن غاية ما يفيد الأول أن اسم الجنس متحمل لمعينين يصح أن يراد منه هذا وأن يراد منه هذا وكون أحدهما الأصل لم يعلم كذا قررره شيخنا العدوي وقوله فأصل النكرة أي اسم الجنس المنكر المفرد وقوله أن تكون لواحد من الجنس أي أن تستعمل في واحد ملحوظ فيه الجنس بحيث تكون دالة على الأمرين الواحد والجنس وإن كانت موضوعة للمفهوم (قوله وقد يقصده) أي بالنكرة المفردة وذكر باعتبار أنها اسم جنس وقوله الجنس فقط أي ولاية تصد الواحد فاعلم به كقولك رجل جاءني لمن كان عالما بأن الجاني واحد ولم يعلم هل هو من جنس الرجال أو النساء (قوله وقد يقصد به الواحد) أي من غير أن يقصد به الجنس للعلم به كقولك رجل جاءني لمن كان عالما بأن الجاني من جنس الرجال وشك هل هو واحد أو أكثر وقد يقصد به الجنس والواحد كما لو كان المخاطب عالما بحصول المجيء لكن لا يعلم هل الجاني من جنس الرجال أو النساء وهل هو واحد أو أكثر فاذا (٤٠٥) قيل له رجل جاءني كان المعنى الجاني واحدا من هذا الجنس لا امرأة ولا رجلا (قوله والذي يشعر الخ) هذا اعتراض على المصنف حيث اقتضى صنيعة أن الفعل متى بني على منكر تبيين فيه التخصيص ولا يجري فيه التقوى مع أن الذي يشعر به كلام الشيخ صحة جريان التقوى فيه كالمعرفة فاذا قيل رجل جاءني فالمعنى أنه جاء ولا بد وهذا لا ينفي أن المرأة جاءت أيضا لأجل القصد التخصيص فالمصنف قد نسب للشيخ عبد القاهر شيئا لم يقل به صراحة ولم يشعر به كلامه لكن محل افادة تقديم المنكر للتخصيص أو التقوى أن يقصد بالمنكر الجنس أو الواحد إما أن لم يقصد شيئا منها بأن

فأصل النكرة المفردة أن تكون لواحد من الجنس وقد يقصد به الجنس فقط وقد يقصده الواحد فقد والذي يشعر به كلام الشيخ في دلائل الإعجاز أنه لا فرق بين المعرفة والنكرة في أن البناء عليه قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى (ووافقه) أي عبد القاهر (السكاكي على ذلك) أي على أن التقديم يفيد التخصيص لكن خالفه

قيل كلام الشيخ في دلائل الإعجاز صحة جريان التقوى فيه كالمعرفة وقد علم من هذا التقرير أن العبارة الشاملة المراد أن يقال بدل الواحد العدد وقيدنا بقولنا عند استعماله في الماصدقات لأن افادة المنكر للعدد عند ذلك الاستعمال وأما عند الاستعمال في الحقيقة بناء على وضع المنكر لها فلا يتصور تخصيص العدد فإن قلت متى استعمل في الماصدقات لم يخل عن افادة العدد فمتى قول بمستعمل في المصدوق لقضاء حق القصر يفيد القصر باعتبار العدد وظاهر العبارة أن الحصر أعني الجنسي والعددي يفترقان قلت فرق بين أن يكون الشيء مقصودا وبين أن يكون موجودا فالقصر الجنسي ولو كان لا يخلو عن العددي بذلك الاستعمال لكن المقصود بالذات الأشعار بالتخصيص الجنسي للرد على المخاطب والتخصيص العددي موجود غير مقصود بالذات وكذا العكس وقد تقدم مثل هذا فليتأمل (ووافقه) أي الشيخ عبد القاهر (السكاكي على ذلك) أي على أن التقديم يفيد الاختصاص لكن خالفه في معنى

الذي فيه مفرغ وذلك يقتضي أن لا يكون ضرب أحد من الناس قلنا إن لم يكن ذلك فليس للتقديم جريه في غير صورة التقديم أيضا كقولك ما ضربت إلا زيدا ~~قلت~~ المنع الذي قاله المصنف أولا واضح لأن إيلاء الضمير إنما يقتضي نفى ما عدا المستثنى وقوله بعد ذلك فإن قيل كلام ساقط وقوله بعد ذلك إن لم يكن لأدري ما أراد به وكيف يفيد تفرغ الاستثناء عدم ثبوت الحكم للمستثنى ص (ووافقه السكاكي الخ) ش فصل السكاكي في المسند إليه المتقدم فقال أما أن يكون لا يجوز تقديمه في الأصل فاعلامه وخر في المعنى لا اللفظ ثم قدم مثل زيدا مقامه لا يجوز أن يقدر فاعلا في المعنى فقط إن

حمل التنوين على التعظيم والتهميل وغير ذلك لم يفد التقوى ولا التخصيص بالوصف المستفاد من التنكير المصحح للابتداء أي لأنك إذا جمعت التنوين في رجل للتعظيم فهو المقصود لا الجنس ولا الواحد (قوله في أن البناء عليه) أي في أن بناء الفعل على المسند إليه معرفاً ومنكراً قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى وحاصل مذهبه التعويل على حرف النفي وأنه إن تقدم على المسند إليه افاد التقديم التخصيص سواء كان المسند إليه نكرة نحو ما رجل قال هذا أو معرفة ظاهرة نحو ما زيد قال هذا أو ضمير انخوماً أنا قلت هذا وإن لم يتقدم حرف النفي بأن لم يكن أصلاً وكان تأخر فتارة يفيد التقديم التخصيص وتارة يفيد التقوى من غير فرق بين نكرة ومعرفة ظاهرة أو مضمرة فصور الاحتمال عنده ست وصور تعيين التخصيص ثلاث فالجمله تسعة فقول الشارح في أن البناء عليه قد يكون للتخصيص الخ لا ينافي ما قلناه لأن قد وصادق مع تعيين بعض الأقسام للتخصيص (قوله أي على أن التقديم يفيد التخصيص) إنما لم يقل والتقوى لأن التخصيص محل النزاع بينهما وأما التقوى فوجود في جميع صور التقديم وإن كان غير ملحوظ في بعضها

(قوله في شرائط) هي ثلاثة الاول جواز تأخير المسند اليه على أنه فاعل في المعنى فقط والثاني تقدير كونه كان. وثالثا في الاصل فقدم لا فائدة الاختصاص والثالث أن لا يمنع من التخصيص مانع فمذهبه الشروط لا يقول بها عبد القاهر اذا المدا عند على تقدم حرف النفي فتقدم حرف النفي على المسند اليه كان التقديم للتخصيص (قوله وتفصيل) هي ترجع الى ثلاثة ما يكون للتقوى فقط وما يكون للتخصيص فقط وما يحتملها وقد أشار اليها الشارح بقوله ومذهب السكاكي الخ وفيه أن عبد القاهر يقول بالتفصيل الثاني والثالث فاعل المراد أنه خالفه في مجموعها أو في بعضها أي أن السكاكي قال بتفاصيل لم يقل بها كما عابده القاهر (قوله فان مذهب الشيخ الخ) حاصل مذهبه على ما ذكره الشارح ان المسند اليه امانة مكررة وامعرفة ظاهرة أو ضمير فمذهبه ثلاث وفي كل منها اما أن يتقدم على المسند اليه حرف النفي أولا بأن لم يكن حرف نفي أصلا وتأخر فالجمله تسعة فتقدم حرف النفي على المسند اليه كان التقديم مفيدا للتخصيص كان المسند اليه نكرة أو معرفة ظاهرة أو مضمرة وان لم يكن نفي أصلا أو كان ولكن تأخر عن المسند اليه كان نكرة أو معرفة ظاهرة أو مضمرة فتارة يكون للتخصيص وتارة يكون للتقوى فصور الاحتمال ست هذا حاصل مذهبه اذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح مضمرا كان الاسم أو مظهرا مفعولا أو منكرنا راجع لما قبل الا ولما بعدها على ما ذكره الشارح سابقا في قوله والذي يشعر به كلام الشيخ وقوله مثبتا كان الفعل أو منفيا راجع لما بعد الا فقط (قوله وان كان نكرة فهو) أي التقديم للتخصيص جزما أي سواء تقدم حرف النفي أو تأخر أو لم يكن نفي أصلا فوافق السكاكي عبد القاهر في صورة من هذه الثلاثة وهي ما اذا تقدم حرف النفي وخالفه فيها اذا تأخر أو لم يكن نفي لانهم ما عند عبد القاهر من صور (٤٠٦) الاحتمال وانما كان تقديم المنكر يفيد التخصيص عند السكاكي في

الاحوال الثلاثة لوجود الشرطين الآتين في كلام المصنف في كل منكر (قوله فان كان مظهرا) أي سواء تقدم حرف النفي أو تأخر أو لم يكن نفي وهو مخالف لعبد القاهر في هذه الصور الثلاثة لان الاولى عنده من صور التخصيص جزما والاخيرتين عنده من صور الاحتمال وانما كان تقديم المعرفة الظاهرة

في شرائط وتفصيل فان مذهب الشيخ أنه ان ولى حرف النفي فهو للتخصيص قطعا والافقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى مضمرا كان الاسم أو مظهرا مفعولا أو منكرنا مثبتا كان الفعل أو منفيا ومذهب السكاكي أنه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع وان كان معرفة فان كان مظهرا فليس الا للتقوى وان كان مضمرا

التخصيص وفي جواز التقوى فان الشيخ عبد القاهر معنى التخصيص عنده هو تقديم حرف النفي من غير تفرقة بين معرف ومنكر ولا بين مظهر ومضمرو وغير ما تقدم فيه حرف النفي يجوز فيه التقوى والتخصيص والسكاكي معنى التخصيص عنده هو كون المسند اليه يجوز تأخيره على أنه فاعل معنى مع تقدير انه قدم عن تأخير مع شرط ان لا يمنع من التخصيص مانع استعالي أو علقى ان كان المسند لو كان مؤخرا لانه لو تأخر كان فاعلا لفظا فهذا لا يفيد الاختصاص * قلت * وقد تقدم عن السكاكي في الكلام على ذكر المسند خلاف هذا وكذا صرح الزمخشري أنه يفيد الاختصاص ذكره

عند السكاكي للتقوى فقط لانتفاء أحد الشرطين الآتين بعده وجواز تقدير كونه مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط (قوله وان كان مضمرا) أي سواء تقدم حرف النفي أو تأخر أو لم يكن نفي فقد وافق عبد القاهر فيما اذا تأخر حرف النفي أو لم يكن وخالفه فيما اذا تقدم لانه عنده للتخصيص من غير احتمال فصارا لحاصل أن صور موافقة الشيخين ثلاثة الاولى ما راجل قال هذا فانه يفيد التخصيص جزما عند الشيخ لتقدم حرف النفي وعند السكاكي لتسكير المسند اليه وانتهائها وناليتها أنا ما قلت هذا وأنا قلت هذا فانه محتمل للتخصيص والتقوى عندهما لوقوع المسند اليه ضميرا ولم يسبق بنفي وصورا خلافاهما السنة الباقية * احداها الضمير الواقع بعد النفي نحو ما أنقلت هذا فالتقديم فيه متعين للتخصيص عند الشيخ لتقدم النفي محتمل عند السكاكي لكون المسند اليه ضميرا * ثانيها الاسم الظاهر المعرفة الواقع بعد النفي نحو ما زيد قال هذا فهو متعين للتخصيص عند الشيخ ومتعين للتقوى عند السكاكي * ثالثها النكرة الواقعة قبل النفي نحو رجل ما قال هذا فهو متعين للتخصيص عند السكاكي محتمل عند الشيخ * رابعها الاسم الظاهر الواقع قبل النفي نحو زيد ما قال هذا فهو محتمل عند الشيخ ومتعين للتقوى عند السكاكي * خامسها النكرة الواقعة في الاثبات نحو رجل قال هذا فهو متعين للتخصيص عند السكاكي ومحتمل عند الشيخ * سادسها المعرفة المظهرة الواقعة في الاثبات نحو زيد قال هذا فهو متعين للتقوى عند السكاكي ومحتمل عند الشيخ وعلم من هذا أنه ليس عند الشيخ قسم يتعين فيه التقوى بل حاصل مذهبه التفصيل الى ما يجب فيه التخصيص والى ما يجوز فيه التقوى والتخصيص وشرطه في الاول تقدم النفي فقط وحاصل مذهب السكاكي التفصيل الى ما يجب فيه التخصيص والى ما يجوز فيه التقوى والى ما يجوز فيه الامران وشرطه في الاول جواز تأخير المسند اليه على أنه فاعل في المعنى فقط مقدر التقديم عن تأخير مع كون النكرة خالية من المانع الذي يمنع من التخصيص

في افادة التقديم الاختصاص أمرين * أحدهما أن يجوز تقدير كونه في الأصل مؤخرًا بان يكون فاعلا في المعنى فقط كقولك أنا قمت فانه يجوز أن تقدّر أصله قمت أنا على أن أنا تأكيد للفاعل الذي هو التاء في قمت فقدم أنا وجعل مبتدأ * وثانيهما أن يقدر كونه كذلك فان انتفى الثاني دون الأول كالمثال المذكور اذا أجرى على الظاهر وهو أن يقدر الكلام من الأصل مبنيا على الابتداء والخبر ولم يقدر تقديم وتأخير أو انتفى الأول بأن يكون المبتدأ اسما ظاهرا

(قوله فقد يكون للتقوى الخ) نحو أنا عرفت فانه يجوز أن يقدر ذلك الضمير (٤٠٧) مؤخرًا على أنه تأكيد وهو فاعل في المعنى ثم ان

قدّر كون أنا مؤخرًا في الأصل ثم قدم كان التقديم مفيدا للتخصيص وان لم يقدر فيه ذلك بالفعل كان التقديم مفيدا لتقوى الاسناد لتكرره فالحصل أن التقديم في أنا عرفت مفيد للتقوى عند انتفاء الشرط الثاني ومفيد للتخصيص عند وجوده مع الشرط الأول اللازم له (قوله من غير تفرقة الخ) راجع للتفاصيل الثلاثة قبله (قوله والى هذا أشار بقوله الخ) أى فأشار الى أنه ان كان المسند اليه نكرة كان التقديم مفيدا للتخصيص ان لم يمنع من التخصيص مانع بقوله واستثنى المنكر وبقوله وشرطه اذا لم يمنع منه مانع وأشار الى أنه ان كان معرفة مظهرة فتقديمها ليس الا للتقوى بقوله بخلاف المعرفة لانها اذا تأخرت كانت فاعلا لفظا وأشار الى أنه اذا كان مضمرا فقد يكون للتقوى بقوله والا فلا يفيد الا التقوى وأشار

فقد يكون للتقوى وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة بين ما يلى حرف النفي وغيره والى هذا أشار بقوله (الا أنه) أى السكاكى (قال التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه) أى المسند اليه (في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معنى فقط) (للفظا) (نحو أنا قمت) فانه يجوز أن يقدر أن أصله قمت أنا فيكون أنا فاعلا معنى تأكيذا للفظا (وقدر) عطف على جاز يعنى أن افادة التخصيص مشروطة بشرطين أحدهما جواز التقديم والآخر أن يعتبر ذلك

اليه منكرا وأما غيره فلا يستعمل مقدما الا حيث لا يمنع مانع من التخصيص فاذا انتفى هذا الوجه وجب التقوى فليس عنده ما يجوز فيه ارادة التقوى والتخصيص فقد تبين بهذا أن الشيخ حاصل مذهبه التفصيل الى ما يجب فيه التخصيص والى ما يجوز فيه التقوى والتخصيص وشرط في الأول تقديم النفي فقط والسكاكى حاصل مذهبه التفصيل الى ما يجب فيه التخصيص والى ما يجب فيه التقوى وشرط في الأول كون المسند اليه فاعلا معنى فقدّر التقديم عن تأخير مع كون النكرة بالمانع قالسكاكى خالف الشيخ في التفصيل وفي شروط تحقيق طرفي ذلك التفصيل والى هذا أشار بقوله (الأنه قال) أى السكاكى (التقديم) للمسند اليه عن الخبر الفعلي (يفيد الاختصاص) أى اختصاص المسند اليه بذلك الخبر الفعلي (ان جاز تقدير كونه) أى المسند اليه (في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معنى فقط) (للفظا) بمعنى أنه اذا قدر مؤخرًا لا يكون فاعلا في الاصطلاح بل تأكيد كما اذا كان ضميرا منفصلا والفعل متصل بمرادفه فهو فاعل من جهة المعنى لان مدلوله هو مدلول مرادفه وذلك (نحو أنا قمت) فانه يجوز أن يقدر أن أصله قمت أنا وعليه يكون أنافاعلا من جهة المعنى لانه مرادف للفاعل وهو التاء لكنه في الاصطلاح تأكيد لفاعل والسري في افادة هذا التقديم للاختصاص ان تأخير الضمير في نحو هذا الكلام مضحج للعطف والمطف يقتضى المشاركة والتقديم ينفي صحة المشاركة التي تحصل بالعطف ونفى المشاركة تخصيص ولا يخفى أن هذه ملحة تحسينية لا تحقيقية فان النفي بالتخصيص هو الاشتراك في الاعتقاد أو هو الانفراد بالحكم في الاعتقاد لا الاشتراك الذي يوجب العطف والا اختص القصر بالافراد تأمله (وقدر) معطوف على قوله جاز يعنى ان افادة التخصيص تنوقف على شيئين أحدهما جواز تقديره مؤخرًا على أنه فاعل معنى والآخر حصول ذلك التقدير من التكلم ومتى لم يحز التقدير أوجاز وغفل التكلم عن التقدير لم يفيد التخصيص بل يفيد التقوى والى هذا أشار بقوله

في قوله تعالى الله يسط الرزق في سورة الرعد وفي قوله تعالى الله نزل أحسن الحديث كتابا مبينها مثنائى * الثاني يجوز أن يكون فاعلا في المعنى لو تأخر ولكن لا يقدره كذلك أى لا يعتقد ذلك كقولك أنا قمت اذا قدرت أنا مثبتا في موضعه ولم يكن مؤخرًا فهذا لا يفيد الاختصاص * الثالث أن يجتمع الأمران بأن يجوز ويعتقد ذلك كقولك أنا قمت معتقدا أن أنا كان تأكيدا للفاعل وقدمته ثم استثنى السكاكى من

الى أنه ان كان مضمرا فديكون تقديمه للتخصيص بقوله ان جاز تقدير كونه في الأصل الخ (قوله لالفاظا) وذلك بأن يكون تأكيدا للفاعل الاصطلاحى أو بدلا منه فانه اذا كان كذلك كان فاعلا في المعنى لافى اللفظ (قوله فيكون أنافاعلا معنى) أى لانه مرادف للفاعل الاصطلاحى (قوله وقدر) أى وقدر أنه كان مؤخرًا في الأصل ثم قدم لاجل افادة الاختصاص ويعلم السامع أن المنكلم قدر ذلك بالقرآن ثم انه لا يستغنى بهذا الشرط عما قبله ولا العكس لانه لا يلزم من جواز التأخير تقديره بالفعل ولان التقدير بالفعل ان يكون جائز التأخير لان المحال يقدر (قوله أحدهما جواز التقدير) أى تقديره مؤخرًا

(قوله أى يقدرانه كان فى الأصل مؤخرا) لم يقل على أنه فاعل معنى فقط لعلمه بمماصر (قوله سواء جاز تقدير التأخير) أى على أنه فاعل معنى فقط وهذا مفهوم الشرط الثانى وقوله ولم يقدر أى ولم يلاحظنا التقدير (قوله أولم يجوز تقدير التأخير) أى وإن قدر مؤخرا بالفعل جهلا بالقواعد وهذا مفهوم الشرط الأول فهو لفظ ونشر مشوش (قوله لما سئد كره) أى عند قوله بخلاف المعارف من أنه يكون اذا أخر فاعلا لفظا لا معنى فيلزم على كون أصل زيد قام قام زيد تقديم الفاعل اللفظى وهو لا يجوز (قوله ولما كان مقتضى هذا الكلام) أعنى قوله والا فلا يقيد الا تقوى الحكم فانه يدل على أن ما لا يجوز تقديره مؤخرا على أنه فاعل فى المعنى انما يقيد بتقديمه التقوى وهذا صادق بالنكر مثل رجل جاء فى اذا لا يمكن تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى لانك اذا قلت جاء فى رجل كان رجل فاعلا لفظا مثل قام زيد وحينئذ فمقتضاه أن يكون تقديمه للتقوى فقط (٨٠ ع) لانه تخصيص فأخرجه من ذلك الحكم (قوله ان لا يكون نحو رجل جاء فى)

أى أن لا يكون التقديم في نحو رجل جاء في مفيدا للتخصيص ففي الكلام حذف والمراد بنحو رجل جاء في مفيدا للتخصيص لانه اذا أخرجه من هذا الحكم بأن جعله في الأصل . وخرأ على أنه فاعل معنى لافظا بأن يكون بدلا من الضمير الذى هو فاعل لفظا وهذا معنى قوله (واستثنى) السكاكى (المنكر

(والا) (١) يجوز تقديره مؤخر على أنه فاعل معنى أوجاز ولم يحصل ذلك التقدير قصدا أو غفلة (فلا يفيد) التقديم حينئذ (الاتقوى الحكم) كما مر من اشتماله على الاسناد مرتين فالتقوى متى انتفى أحد الأمرين متعين (سواء جاز) تقدير التأخير على أنه فاعل معنى (كما مر) في نحو ناقت (الأنه لم يقدر) ذلك التأخير (أولم يجز) تقدير التأخير على أنه فاعل أصلا (نحو بدقام) فانه لا يجوز أن يقدر أن أصله قام زيد وسنين ذلك ثم ان مقتضى هذا الكلام ان نحو رجل جاءني لا يفيد التخصيص لان السبب عند السكاكي على هذا هو تقدير التقديم عن الفاعلية المعنوية ورجل في رجل جاءني لو قدر تأخيره جاء فاعلا لفظا مع أنه لا يسلم جواز تقدير تأخيره أصلا كما في زيد قام فاعلا حيث اقتضى الاستعمال عنده كون المنكر مفيدا للتخصيص الامناع واقتضى التعليل كونه لغیر تخصيص جعله منحرفا في سلك الفاعل المعنوي بتمحل والى هذا أشار المصنف بقوله (واستثنى المنكر) أى أخرج المبتدأ النكرة الذى أسند اليه الفعل عن حكم ما لو أخر كان فاعلا لفظا لان الحكم فيه وجوب تحقق القسم الاول ماذا كان المسند اليه نكرة نحو رجل جاءني فقال انه لا يفيد الاختصاص وان كان لا يمكن تقديره عند التأخير فاعلامه ويا فقط بل لو تأخر لكان فاعلا لفظيا فقال يفيد لا على تقدير كونه كان فاعلا بل على تقدير انه بدل من الضمير في قام كقوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا أو عالم يقدر مثل

كذا قرر ويصح أن يراد بالحكم امتناع التخصيص حيث لم يجز تقدير كونه في الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط ذلك
ويقدر ذلك اه سم وإذا خرج المنكر من هذا الحكم كان تقديمه مفيدا للتخصيص (قوله بأن جعله) أى بسبب أن جعله وهو متعلق
بأخرجه (قوله على أنه فاعل معنى) أى فقط (قوله بأن يكون بدلا الخ) أى ولا شك أن البديل من الفاعل فاعل في المعنى فقط فإن قلت على
جعل المنكر بدلا من الضمير الواقع فـ : يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك ممنوع قلت أجازوا ذلك في مواضع منها البديل
كزره خالدا (قوله واستثنى السكا كي المنكر) أى استثناء من قوله ان لم يوجد الشرطان فلا يفيد التقويم الاتقوى وأورد عليه أن
الاستثناء فرع الدخول وهذا المستثنى غير داخل في المستثنى منه أعني قوله والا فلا يفيد الاتقوى لان المستثنى منه المذكور لم يوجد فيه
الشرطان بخلاف هذا فقد وجد فيه على ما قرر السكا كي لانه اذا أخر كان فاعلا معنى عنده لانه بدل من الضمير وحينئذ فلا وجه للتعبير
بالاستثناء وأجيب بأن التعبير بالاستثناء نظرا للظاهر من أن الفعل عند التأخر للنكرة يكون مسندا للظاهر لا للضمير وان كان في
الحقيقة ليس استثناء أصلا اذ النكرة موجودة فيها الشرطان (١) قوله والا يجوز هكذا في النسخ والمناسب والا يجوز الا يخفى اه مصححه

كما قيل في قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظهروا ان الذين ظهروا بدل من اللواقي أسر وأفرق بينه وبين العرف بأنلو لم يقدر ذلك فيه اتقى تخصيصه اذ لا سبب لتخصيصه سواء ولو ان اتقى تخصيصه لم يقع مبتدأ بخلاف العرف لوجود شرط الابتداء فيه وهو التعريف

غاية الامر أنه تأويل ثم ان المراد بالنكر الذي استثناه السكاكي المنكر الذي لا يفيد الحكم عليه حال تنكيره وهو الخالي عن مسوغ
للاستثناء به لانه المحتاج الى اعتبار التخصيص وأما المنكر الذي يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير نحو بقرة تكلمت
وكوكب انقض الساعة ووجوه يومئذ ناضرة فلا حاجة لاعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا فيه (قوله فجعله من باب وأسروا
النجمي الخ) أي فجعله من باب الذين ظلموا في قوله تعالى وأسروا النجمي الذين ظلموا أي أنه جعله مثله في أنه بدل من ضمير (قوله علي
القول بالابدال الخ) أي أنه جعله مثله على أحد الاقوال في اعراب الآية (٤٩) وهو أن بدل من الواو وأما على القول بأن

الذين ظلموا مبتدأ وأسروا
خبر مقدم وكذا على جعل
الذين فاعلا والواو في
أسروا حرف زيد ليؤذن
من أول وهلة أن الفاعل
جمع وكذا على جعل الذين
خبر مبتدأ محذوف أي هم
أو نصباً على الذم فلا يكون
المنكر مثل وأسروا
النجوى الذين ظلموا (قوله
وأمّا جعله) أي المنكر
من هذا الباب أي باب
وأسروا النجوى بتقدير
كونه مؤخرافي الأصل على
أنه بدل فقدم لإفادة
الاختصاص (قوله لئلا
يتنفي التخصيص) المراد به
ما به يصح وقوع النكرة
مبتدأ بدليل ما سينقله
الشارح عن السكاكي أنه
قال أنما يرتكب ذلك الوجه
البعيد عن المنكر لفوات
شرط الابتداء بالنكرة
وبدليل رد المصنف فيما

جفعله من باب وأسروا النجوى الذين ظلموا) أى: على القول (بالتبادل من الضمير) يعنى قدر أن أصل رجل جاءنى جاءنى رجل على أن رجل ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير فى جاءنى كما ذكر فى قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا أن الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه وإنما جعله من هذا الباب (لأنه لا يتنى التخصيص إلا لسبب له) أى للتخصيص (سواء) أى سوى تقدير كونه، وخزانة الأصل على أنه فاعل معنى ولولا أنه مخصص للمصح وقوعه مبتدأ (بمخلاف المعرفة) فإنه يجوز وقوعه مبتدأ .

التقوى فقط والحكم في المنكر وجوب تحقق التخصيص بالتقديم (و) لذلك (جعل) أى المنكر المسند إليه فعل (من باب) ما يعرب مؤخرأعلى أنه فاعل معنى فقط لانتظار أفضالية تحقق الفرق بينه وبين ما يفيد التقوى وذلك كقوله تعالى (وأمرنا النجوى خبر وقيل فاعل أمرنا والواو علة الجمع) فالذين ظلموا على هذا فاعل لفظا وقيل بدل من الضمير موضع حاله فيكون على هذا القول فاعلا معنى لانتظارا وعلى أرباب هذا القول الأخير يقع الحاق المنكر به على أنه فاعل معنى فقط وهذا معنى قوله أى على القول (بالببدال) أى ببدال الذين ظلموا (من الضمير) فى وأمرنا وانما جعل المتبادر النكرة الذى أسند إليه فعل من باب وأمرنا النجوى الذين ظلموا على القول ببدال الذين ظلموا من الضمير (للايتنى التخصيص) عن الكلام الذى ابتدئ فيه بالنكرة مخبرا عنها فعمله لانه لم يكن كذلك انتفى عنه التخصيص (اداسب له) أى للتخصيص (سواء) أى سوى تقدير التقديم عن تأخير كان فيه فاعلا معنى لالفاظا لكن التخصيص لا بد منه فوجب مراعاة موجهه الذى هو تقدير التقديم المذكور لانه لا وجه للابتداء بالنكرة فى نحو ذلك التركيب الا ذلك التخصيص التوقف على تقدير كونه مؤخرأعلى أنه فاعل معنى (بخلاف المعروف) الخبر عنه بالفعل فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير رعاية التخصيص التوقف على ذلك الوجه البعيد الذى هو تقدير كونه مؤخرأعلى أنه فاعل معنى باجرانه على طريق وأمرنا النجوى الذين ظلموا كما نعلم فلزم

ذلك في المعرفة نحو زيد قام لعدم الموجب لانه في رجل قام اضطر الى تقديره متأخرا ليقيد الاختصاص
ليكون مسوغا لابتداء بالنكرة وفي زيد قام الحاجة لذلك فلو قدره لكان تقديره الا دلائل عليه قلت قد
جوز ان يقدر في انفاثهم التأخير مع كونه لا دليل عليهم ما ذكره . يؤدي الى جواز الابتداء بالنكرة في

(٥٢ - شروح التلخيص - أول) يأتي انتفاء التخصيص على تقدير عدم الجعل من الباب المذكور لحصول التخصيص بهذا التقدير كالتعظيم والتحقير والتقليل والتكثير فتأمل (قوله ولولأنه) أي رجل جاني مخصص لمصاح وقوعه مبتدأ أي قاله كما مضى إلى التخصيص في المنكر لاجل صحة الابتداء به ولا يأتى له التخصيص إلا بجعله من باب وأسر والنحو الذي ظاهراً لا أن يجعله من ذلك الباب يحصل الشرطان المحصلان للتخصيص هذا حاصله وقد يقل الراد بالتخصيص المسوغ للإبتداء بالإنكار لتقليل الأفراد والشيوع لا بمعنى اثبات الحكم المذكور ونفيه عن غيره الذي كلامنا فيه فقد التبس عليه الحال اه تقرير شيخنا العدوى (قوله بخلاف المرف) ظاهر المصنف أن له سبباً سواه ولا يحصل لهذا الكلام إلا شيوع فيه حتى يخص ولهذا حاول الشارح تلميح عبارة للمصنف يجعل قوله بخلاف المرف مخرجاً من محذوف معلوم من الكلام السابق

(قوله من غير اعتبار التخصيص) أي لانه لا شيع في العرف حتى يخص بل هو معين معلوم (قوله فلان ارتكاب هذا الوجه البعيد) أي وهو جعل الضمير فاعل الفعل ثم ابدال الظاهر منه فانه قليل في كلامهم قال عبد الحكيم وأورد على الشارح أن ابدال الظاهر من الضمير الواقع فاعلا واقع في القرآن بلا ضرورة كما في وأسر والنجوى فكيف يكون بعيدا والجواب أن هذا الوجه غير متعين في كلام الله لجواز وجوه أخر لا شبهة فيها قد علمتها كذا قال سم وأيضاً ضمير في الآية بارز لا التباس معه على أنه لا ضرر في هذا الالباس لأنه في أمر غير محقق اذ البدلة مقدرة (قوله فان قيل الخ) هذا السؤال مع جوابه يوجد في بعض النسخ وحاصله أن مقتضى كون النكرة بقدر تأخيرها على أنها بدل من الضمير أنها اذا أخرت بالفعل وكانت مشناةً أوجهاً يجب ابراز ذلك الضمير في الفعل لان ضميرى التنثية والجمع يجب ابرازهما مع أن الاستعمال بخلافه اذ قولك جاءني رجلان أو رجل أفصح من جا آني رجلان وجاءوني رجال والحاصل أن مقتضى كون رجلان جا آني يقدر أن أصله التأخير على أنه بدل أن يجب ابراز في حالة التأخير كما برز في حالة التقديم باتفاق مع أن ابراز في حالة التأخير (٤١٥) يخالف للاستعمال في الفصح سواء جعلت الالف فاعلاً أو حرفاً فالاعلى التنثية

من غير اعتبار التخصيص فلان ارتكاب هذا الوجه البعيد في المنكر دون العرف فان قيل فيلزم ابراز الضمير في مثل جا آني رجلان وجاءوني رجال والاستعمال بخلافه قلنا ليس مراده أن الرفوع في قولك جاءني رجل بدل لافاعل فانه مما لا يقول به عاقل فضلاً عن فاضل بل المراد أن في مثل قولنا رجل جاءني يقدر أن الاصل جاءني رجل على أن رجلاً بدل لافاعل في مثل رجلان جاءوني يقدر أن الاصل جاءوني رجال فليتامل

رعاية ذلك الوجه البعيد في المنكر ليصح الابتداء بدون العرف لصحة الابتداء بدون ذلك ومعنى جعل المنكر من هذا الباب أن قول القائل رجل جاءني مثلاً يقدر فيه أن الاصل جاءني رجل على أن رجلاً فاعل بمعنى يجعله بدلاً من الضمير المقدر استتاره في جاء كما أن الذين ظلموا على ذلك القول بدل من الضمير في أسروا وهو فاعل معنى لكونه بدلاً من الفاعل الحقيقي ثم يجب أن يعلم أن مراده أن هذا التركيب أغنى عن رجل جاءني بعد وجوده على هيئته يقدر أن الاصل فيه كون رجل مؤخر على أنه فاعل معنى كما تقدر الاستحيلات لأنه يقع مؤخر على أنه فاعل معنى فقط اذ القائل بأن رجلاً في نحو جاءني رجل فاعل معنى والالزم ابراز الضمير في نحو رجلان جاءوا ورجل جاءوا عند التأخير بأن يقال جا آني رجلان وجاءوني رجال ولا قائل بوجوب ابراز الاعلى لغة كوني البراغيت وهذا التقدير ولو اتفق به ما يتوهم من جواز وقوع تأخير على أنه فاعل معنى فقط لكن برده على أن التخصيص ان كان يستفاد بتقدير الحال الذي لا يوجد أصلاً فلا مانع من اعتباره في العرف عند عرض مقام ارادة التخصيص والتفريق بين المنكر والعرف بأن المنكر يقتضي في الابتداء به الى هذا التقدير المفيد للتخصيص لا يوجب منع التقدير في العرف لان المحوج في الحقيقة الى ذلك التقدير في المنكر انما هو كون المقام مقام جميع الاحوال وما الدليل على جواز رجل جاءني من غير قرينة ثم يأتي عن السكاكي في الكلام على هل الاستفهامية ما يقتضي القول بالتخصيص في مثله وان كان لا ابتداء بالنكرة مسوغ وهو الاستفهام

وحاصل الجواب أنه ليس مراد السكاكي أن الرفوع في قولك جاءني رجل بدل لافاعل حتى يلزم وجوب ابراز في جا آني رجلان وجاءوني رجال وجهل رجلان ورجل بدلين بل مراده أنه يقدر في قولك رجل جاءني أن الاصل جاءني رجل على أن رجلاً بدل لافاعل ولا يلزم من تقديره ذلك في رجل جاءني القول بالبدلية بالفعل في جاءني رجل الذي أخبر فيه المنكر لفظاً ومعنى حتى يلزم القول بالبدلية بالفعل ووجوب ابراز في جا آني رجلان وجاءوني رجال أيضاً والحاصل أن الذي قاله السكاكي أنه في صورة تقديم المنكر يقدر أن المنكر مؤخر في

الاصل وأنه فاعل معنى فقط بدل لفظاً في مثل رجل جاءني يقدر الاصل جاءني

رجل على أن رجلاً بدل لافاعل وفي رجلان جا آني جا آني رجلان كذلك وفي رجال جاءوني وجاءوني رجال كذلك كل ذلك على سبيل الاعتبار والتقدير ولا يلزم من ذلك القول بالبدلية بالفعل فيما أخبر فيه المنكر لفظاً ومعنى بل هو عند التأخير بالفعل فاعل حقيقة وحينئذ فلا يلزم ابراز ضمير التنثية والجمع عند التأخير (قوله فيلزمه) أي السكاكي أو الوجه البعيد والمفرع عليه محذوف أي حيث جعل النكرة بدلاً من الضمير على تقدير تأخيرها فيلزمه ابراز الضمير أي استمرار ابراز عند التأخير بالفعل في مثل الخ (قوله بدل) أي حقيقة (قوله لافاعل) أي بل هو فاعل لان نفي النفي اثبات (قوله فانه) أي القول بالبدلية بالفعل عند التأخير (قوله فضلاً عن فاضل) أي اتفق قول العاقل به زيادة عن نفي قول الفاضل (قوله يقدر أن الاصل الخ) أي فهذه الاصلية تقديرية كما يقدر الحال وحينئذ فلا يلزم منها وقوع تأخير على أنه فاعل معنى فقط بل بدل لفظاً (قوله يقدر أن الاصل جاءوني رجال) أي ولا يلزم من كونه يقدر أن الاصل ذلك عند التقديم أنه يقال ذلك عند التأخير بل يقال جاءني رجل على أن رجلاً فاعل (قوله فليتامل) انما

ثم قال وشرطه أن لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني أي لامرأة ولا رجلا دون قولهم شرأهرداناب أما على التقدير الأول فلا ممتنع أن يراد المهر شر لا خير وأما على الثاني فليكونه نابيا عن مكان استعماله

قال ذلك لانه مجرد اعتبار لانه بالفعل اه نوبى (قوله ثم قال السكا كى الخ) ثم هنا للترتيب في الذكر والاخبار أى ثم بعد ما تقدم عن السكا كى أخبرك بأن السكا كى قال الخ وليست للترتيب الزمانى وأن القول الثانى بعد الأول في الزمان لان قول السكا كى اذا لم يمنع مانع متصل ببيان التخصيص والاستثناء اه عبد الحكيم (قوله من هذا الباب) أى اب وأسروا النجوى وقوله واعتبار التقديم الخ من عطف السبب على السبب (قوله أن لا يمنع الخ) هذا توطئة لبيان انتفاء (٤١١) التخصيص في قولهم شرأهرداناب وبيان وجه التوفيق والا فكون

التخصيص مشروطا بعدم المانع منه أمر جلي لا يحتاج لبيان (قوله مانع) هو انتفاء فائدة القصر من رد اعتقاد المخاطب في قيد الحكم مع تسليم أصله اه أطول (قوله كقولك رجل جاءني) أى فانه ليس فيه مانع من التخصيص فهو مثال للنفي (قوله شرأهرداناب) المهر بصوت السكاب عند عجزه عن دفع ما يؤذيه أى شر جعل السكاب ذا الناب مهرا أى مصوتا ومفزعاً (قوله لان للمهر) أى الأمر المفزع للسكاب والموجب لنصويته لا يكون الاشران حصول الخير للسكاب لا يهره ولا يفرغوا اذا كان كذلك فلا يتوهم أحد أن الأهرار يكون بالخبر حتى يرد عليه بالحصر لان نفى الشيء عن الشئ فرع عن امكان ثبوته له هذا حاصل كلامه وفيه نظر لان التخصيص

(ثم قال) السكا كى (وشرطه) أى وشرط كون المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير فيه (أن لا يمنع من التخصيص مانع كقولك رجل جاءني على مامر) أن معناه رجل جاءني لامرأة أولا رجلا (دون قولهم شرأهرداناب) فان فيه مانعا من التخصيص (أما على التقدير الأول) يعنى تخصيص الجنس (فلا ممتنع أن يراد المهر شر لا خير) لان المهر لا يكون الاشرا (وأما على) التقدير (الثاني) يعنى تخصيص الواحد (فلنبوه عن مظان استعماله) أى لنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا

الابتداء المفيد للتخصيص والعرف والنكر فيه سواء فليتأمل * ثم لما اقتضى جعل المنكر عند الابتداء به منخرطاً في سلك ما يكون مقدماً عن الفاعلية الضمنية كون كل منكر مخبر عنه بالفعل للتخصيص وعند السكا كى أن بعض الجزئيات منه خارجة عن ذلك لمانع أشار الى تقييد السكا كى بنفي المانع بقوله (ثم قال) أى السكا كى (وشرطه) أى وشرط كون المنكر المسند اليه الفعل مقدر التقديم عن الأخير الذي يكون على أنه فاعل معنى لافادة التخصيص (أن لا يمنع من التخصيص مانع) من معنى الكلام في مقام استعماله مثلاً ولا لم يرتكب في ذلك الوجه البعيد لان الموجب له قصد التخصيص المصحح للابتداء على ما تقرره من البحث وذلك (كقولك رجل جاءني على مامر) من أنه يجوز أن يكون اخصيص الجنس فيكون معناه رجل جاءني لامرأة أو افراد فيكون معناه رجل جاءني لارجلان مثلاً فهذا المثال ونحوه لا مانع فيه من التخصيص (دون قولهم شرأهرداناب) فان فيه مانعا من التخصيص (أما) المانع من التخصيص (على التقدير الأول) وهو ارادة تخصيص الجنس (و) لانتفاء فائده لانه من كل عاقل فلا يرد أحد (لا ممتنع أن يراد المهر) أى الحامل للسكاب وهو ذو الناب على المهر (شر لا خير) اذ من العلوم أنه لا يهره الا الشرودون الخير والحصر لا يكون الا فيما يمكن فيه الانكار دون العلوم السك كى وفيه نظر لان التخصيص قد يكون في المنزل منزلة المجهول وقد يكون مجرد التاكيد (وأما) المانع (على) التقدير (الثاني) في مقام استعماله اذ لا يستعمل هذا الكلام في مقام تخصيص الوحدة (لنبوه) أى لارتفاع تخصيص الوحدة وبعده (عن مظان استعماله) أى عن مواضع استعمال هذا الكلام فانه لو استعمل فيه كان معناه المهر شر واحد لاشران فيكون كلاماً مقتضياً للتأخر في اتخاذ الحذر من مهر السكاب حيث كان شرأوا احد الاشران وهذا الكلام أصله أن يستعمل لا أخذ بالحزم في الحذر والتنبؤ للحفاظ فلا يستعمل في معنى

ص (ثم قال وشرطه أن لا يمنع من التخصيص مانع الخ) ش شرط السكا كى في افادته التخصيص أن لا يمنع مانع مثل جاءني رجل فان منع مانع لم يجز مثاله قولهم شرأهرداناب لا يمكن أن يكون للتخصيص

قد يكون في المنزل منزلة المجهول وقد يكون مجرد التوكيد فاخصاص الشر بالهرير وان كان معلوماً لكل أحد فيجوز أن ينزل منزلة المجهول ويستعمل فيه القصر وأنه يستعمل فيه على سبيل التاكيد أو لفظة المخاطب عن كون المهر لا يكون الاشران بل يحتمل عنده أن يكون خيراً أيضاً وقد يجاب بأن الأصل في التخصيص أن يكون فيما يمكن فيه الانكار واستعماله فيما ذكر خلاف الأصل فيه تأمل ان قلت كون المهر لا يكون الاشران بما يقتضى عدم الاحتياج للتخصيص لا ممتناعه كما ادعاه المصنفات الا لازم وان كان عدم الاحتياج فقط الآن مالا يحتاج له ممتنع عند البلغاء الذين كلامهم موضوع الفن (قوله فلنبوه) أى هذا التقدير عن مظان أى موارد استعماله

واذ قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهرذانا بالاشرف فالوجه تفضيل شأن الشر بتكثيره كما سبق هذا كلامه وهو مخالف لما ذكره الشيخ عبدالقاهر لان ظاهر كلام الشيخ فيما يليه حرف النفي القطع بأنه يفيد التخصيص مضرا كان أو مظهرا معرفا أو منكرًا من غير شرط لكنه لم يمثل الا بالمضمر وكلام السكاكي صريح في أنه لا يفيد الا اذا كان مضرا أو منكرًا بشرط تقدير التأخير في الأصل فنحو ما يزعم بصدق يفيد التخصيص على اطلاق قول الشيخ ولا يفيد على قول السكاكي بشرط وظاهر كلام الشيخ أن المرف اذا لم يقع بعد النفي وخبره مثبت أو منفي قد يفيد الاختصاص مضرا كان أو مظهرا لكنه لم يمثل الا بالمضمر وكلام السكاكي صريح في أنه لا يفيد الا بالمضمر فنحو ما يزعم قد يفيد الاختصاص على اطلاق قول الشيخ ولا يفيد عند السكاكي

(قوله لانه لا يقصد الخ) وذلك لان هذا الكلام (٤١٣) إنما يقال في مقام الحث على شدة الحزم لدفع هذا الشر والتحريض على قوة

الكلام لانه لا يقصده أن المهر شر لا شران وهذا ظاهر (واذ قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهرذانا بالاشرف فالوجه) أي وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وقولنا بالمانع من التخصيص (تفطيع شأن الشر بتكثيره) أي جعل التكثير للتعظيم والتحويل ليكون المعنى شر عظيم فطيع أهرذانا بالشر حقير فيكون تخصيصا نوعيا

شر لا شرين ولو كان هذا المعنى مما يمكن أن يجهل لكن ليس مما يمكن أن يقصد لان الغرض جنس الشر الصادق بالقليل والكثير لا افراده والا كان ذكر الفرد الواحد متفرعا عن الحذر كما ذكرنا وهو ظاهر هذا اذا أراد به ريرة مخصوصة وهي ريرة تكون عند رؤية الكلب ما يعاديه على قرب ساحة أربابه وتكون مقدمة لتباجه وأما اذا أراد به الريرة التي هي صوته ليرد أصابه واذا به نالته عند عجزه عن دفاعهما كما قيل ان ذلك معناها لغة فالعلم بأنها شر باعتبار الكلب أمر ضروري فيكون للمانع حينئذ كما تقدم في الوجه الأول وقد تقدم ما فيه وعلى كلا الاحتمالين فهو كلام مضرب مثلا لوجود دليل الشر ثم قال السكاكي (واذ قد صرح الأئمة) أي ولاجل أن أئمة البيان صرحوا (بتخصيصه) أي بإفادته التخصيص (حيث تأولوه) أي بينوا مفاده (ب) قولهم أن معناه (ما أهرذانا بالشر) فلا بد من إبداء وجه يقع به الجمع بين حكمنا بامتناع تخصيص الجنس والفرد فيه وحكمهم بوجود التخصيص بالتأويل السابق (والوجه) في ذلك (تفطيع شأن الشر) أي جعل شأن الشر مدلولاً على فظاعته وشناعته (بتكثيره) لان التكثير يفيد التعظيم والتحويل فاذا كان المراد وصف الشر بالمعظمة كان التقدير شر عظيم أهرذانا بالشر حقير فيكون في هذا الكلام التخصيص النوعي المستفاد من الوجه الصحيح للابتداء

لان التخصيص اما للفرد أو للجنس لا جائز أن يكون للجنس لانه يصير تقديره ما أهرذانا بالشر فيكون فيه نفي الاضرار عن الخير وذلك لا فائدة فيه فانه لا يصح أن ينفي الشيء عن الشيء حتى يصح اتصاله به ولا جائز أن يكون للواحد لانه يصير المعنى ما أهرذانا بالشر واحد وذلك غير مقصود غير أن الأئمة قالوا ان التقديم في شر أهرذانا للاختصاص فليجمع بين الكلامين بأن يقال المراد نوع غريب من أنواع

الاعتناء بدفعه لمظمه وكون للمهر شر لا شرين مما يوجب تساهل مخاطب في دفعه وقلة الاعتناء وحينئذ فلا يصلح قصده من ذلك الكلام (قوله واذا قد صرح الأئمة الخ) الظرف متعلق بمحذوف أي ولزم طلب وجه للتخصيص وقت تصريح الأئمة الخ حيث تأولوه أي لانهم تأولوه أي شر أهرذانا أي فسروه (قوله بما أهرذانا بالشر) أي ولا شك أن ما والا يفيد ان الاختصاص (قوله فالوجه) يجوز أن تكون الفاء للتفريع على متعلق الظرف الذي قدرناه أو انه أجرى اذ مجرى ان لمرافقه اياه في الحركة والسكون وعدد الحروف فأدخل

الفاء في جوابه كما قالوا في قوله تعالى واذا لم يأ تأوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون ومحمل ما في الشرح للقيام أن السكاكي ذكر أن في شر أهرذانا مانعا من التخصيص والنحويون تأولوا هذا الكلام بما أهرذانا بالشر ولا شك أن ما والا يفيد ان الاختصاص فيبين الكلامين تناقض فأشار المصنف الى الجمع بين الكلامين بأن التخصيص الذي نفاه السكاكي تخصيص الجنس أو الفرد وما قاله النحاة تخصيص النوع فلا منافاة لعدم توارد النفي والایجاب على شيء واحد (قوله أي وجه الجمع الخ) في الحقيقة الوجه المطلوب إنما هو لا فائدة المثال التخصيص وان كان يلزم ذلك الجمع بين الكلامين قرره شيخنا العدوي (قوله وقولنا بالمانع من التخصيص) أي قول السكاكي ذلك لان قوله واذا قد صرح الخ من كلامه (قوله بتكثيره) أي بسبب تكثيره أي ان تفطيع شأن الشر وتعظيمه جاء من تكثيره أي من جعل تكثيره للتعظيم (قوله ليكون المعنى شر عظيم الخ) أي فيصح قولهم ما أهرذانا بالشر أي الاشر فطيع أي عظيم لا شر حقير لان التقيد بالوصف نفي للحكم عما عداه كما هو طريقة بعض الأصوليين (قوله فيكون تخصيصا نوعيا) أي لسكون المخصص نوعا من الشر لا الجنس ولا الواحد

ثم فيها احتج به لما ذهب اليه نظر اذا الفاعل ونا كيد سواه في امتناع التقديم مادام الفاعل فاعلا والنا كيدنا كيدا

(قوله وللانح انما كان من تخصيص الخ) أي انما كان يمنع من تخصيص الجنس أو الواحد وحينئذ فلا منافاة بين قول السكاكي ان فيه مانعا من التخصيص وبين كلام القوم المفيد أن فيه تخصيصا لان كل واحد ناظر لجهة فالقوم ناظرون للتخصيص النوعي وهو المصحح للابتداء وهو غير متوقف على تقدير التقديم من تأخير والسكاكي ناظر لتخصيص الجنس والفرد اللذين لا سبيل لهما الا تقدير كون المسند اليه مؤخرا في الأصل ثم قدم قال العلامة الباقوي ولا يخفى ما في هذا الكلام من التحكم حيث انتم تقدير التأخير في الأصل في تخصيص الجنس والفرد دون النوع فان اعتبار تقدير الوصف ليتحقق جواز (١٣٤) الابتداء مع التخصيص النوعي هو المعنى عن تقدير التقديم فيه وتجوز

الابتداء فيه ما يمكن بتقدير الوصف أو الموصوف بأن يكون المعنى في الأفراد مثلا رجل واحد جاءني وفي الجنس مثلا واحد من جنس الرجال جاءني (قوله أي فيما ذهب اليه السكاكي) أي من دعواه أن التقديم لا يفيد التخصيص الا اذا كان ذلك المقدم يجوز تقديره مؤخرا في الأصل على أنه فاعل معنى فقط وقدر بالفعل كونه في الأصل مؤخرا ومن أن رجل جاءني لا سبب للتخصيص فيه سوى تقدير كونه مؤخرا في الأصل ومن اتقاء تخصيص الجنس في شرأه زاناب (قوله اذا الفاعل اللفظي) أي كافي زيد قام وهذا دأله التقديم يفيد الاختصاص أن جاز الخ فانه يفهم منه انه يجوز تقديم الفاعل المعنوي دون اللفظي (قوله

والمانع انما كان من تخصيص الجنس أو الواحد (وفيه) أي فيما ذهب اليه السكاكي (نظر اذا الفاعل اللفظي والمعنوي) كالنا كيد والبدل (سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما) أي مادام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع أولى

من غير حاجة الى تكافؤ تقدير التقديم والمانع انما كان من تخصيص الجنس والفرد اللذين لا سبيل اليهما الا بتقدير التقديم ولا يخفى ما في هذا الكلام من التحكم في التزام تقدير التقديم فيه مادون النوعي فان اعتبار تقدير الوصف ليتحقق جواز الابتداء مع التخصيص الوصفي هو المعنى عن تقدير التقديم في النوعي دون ما تجوز الابتداء يمكن بتقدير الوصف أو الموصوف فيه ما أيضا بأن يكون المعنى في الأفراد مثلا رجل واحد جاءني وفي الجنس مثلا واحد من جنس الرجال جاءني وسيا في ما يستلزم هذا المعنى في كلام المصنف ومع ذلك فلا يفيد ما ذكره توفا بين كلام السكاكي والأئمة فان حاصل كلامه بيان تخصيص يسوغ به الابتداء وعلى تقدير وجود معنى الحصر فيه فمن مفهوم الوصف الذي يكون مع التقديم والتأخير أيضا وكلام الأئمة صريح في أن تخصيصه تخصيص التقديم المطابق للحصر بنا والا كما ذكر السكاكي حكاية عنهم فتأمل (وفيه) أي فيما ذهب اليه السكاكي (نظر اذا الفاعل اللفظي والمعنوي سواء) أي متساويان (في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما) فان الفاعل المعنوي هو ما يكون تأ كيدا أو بدلا عند التأخير فيكون تابعا والتابع مادام تابعا كالفاعل مادام فاعلا بل امتناع التابع مادام تابعا أولى لان المراد بالتقديم هنا التقديم على العامل وتقديم الفاعل انما فيه التقديم على العامل فقط وتقديم التابع فيه التقديم على المتبوع وعلى العامل في المتبوع الذي هو في الحقيقة عامل في التابع فان

الشرأه زاناب فيصح حينئذ ويمثل بعد هذا المثال لما قام معه مانع يمنع من الاختصاص لفظي أو خارجي ص (وفيه نظر) ش كل ماسبق هو من كلام السكاكي وقد تضمن كلامه مخالفة عبد القاهر فان ظاهر كلام عبد القاهر فيما يلي حرف النفي الاختصاص بكل حال بخلاف السكاكي فانه يقتضي أنه لا يفيد الاضرار بمقدور التأخير أو منكر افنحوز ما يزعم بغير التخصيص عند الشيخ لا عند السكاكي ونحو ما أنماقت يفيد مطلقا على قول عبد القاهر بشرط التقدير على رأي السكاكي فظاهر كلام الشيخ أن المعروف اذا لم يقع بعد النفي وخبره مثبت أو منفي قد يفيد الاختصاص مضمرا كان أم مظهرا لكنه لم يمثل الا بالضرر وكلام السكاكي مصرح بأنه لا يفيد الا بالضرر فنحوز بدقاه قد يفيد عند الشيخ لا عنده هذا كلام المصنف (قلت) وفيه نظر أما قوله ظاهر كلام الشيخ فيما يلي حرف النفي الاختصاص بكل حال فصحيح ثم يحتمل أن يصلح للتخصيص لا قيدا لانه موضوع للتخصيص حتى اذا استعمل في

كالنا كيد والبدل) مثل للمعنوي فالنا كيد كما في أنماقت والبدل كما في رجل جاءني (قوله سواء في امتناع التقديم) أي على العامل (قوله أولى) أي من امتناع تقديم الفاعل ووجه الأولوية أنه اذا قدم التابع بدون المتبوع الذي هو الفاعل فقد تقدم على متبوعه وعلى ما يمنع تقديم متبوعه عليه وهو الفعل فلا امتناعا جهتان بخلاف ما اذا قدم الفاعل فله جهة واحدة وهو تقديمه على عامله ولان التابع لا يجوز تقديمه اتفاقا مادام تابعا بخلاف الفاعل فقد أجاز بعض الكوفيين تقديمه ولان الفاعل اذا فسح عن الفاعلية وقدم بخلفه ضميره بخلاف التابع اذا قدم فانه لا يخلفه شيء واحترز المصنف بقوله ما بقيا على حالهما عما اذا فسحا ولم يبقيا على حالهما فانه لا امتناع في تقديمهما

(قوله فتجوز تقديم الخ) أى فتجوز السكاكى تقديم المعنوى مع بقائه على التابعية دون اللفظى مع بقائه على الفاعلية تحكـم هذا ما يقتضيه التفرع وكان الأولى للمصنف أن يقول فامتناع تقديم الفاعل اللفظى دون المعنوى تحكـم ليناسب قوله سواء فى امتناع التقديم اذا مرعى استواءهما فى الامتناع ولو قال (٤١٤) سواء فى تجوز الفسخ فتجوز الخ لكان مناسباً أيضاً وتوضيح ذلك أنه يؤخذ

(فتجوز تقديم المعنوى دون اللفظى تحكـم) وكذا تجوز الفسخ فى التابع دون الفاعل تحكـم لان امتناع تقديم الفاعل انما هو عند كونه فاعلاً والافلامتناع فى أن يقال فى يجوز يد قام انه كان فى الأصل قام زيد فقدم زيد

كان أولى بالمنع فذاك وان لم يكن أولى فهما متساويان فى المنع (فتجوز تقديم المعنوى دون اللفظى تحكـم) أى حكم بلاموجب وترجيح للامرجح وهو محال وان أراد أن التركيب به برفيه أن الأصل التأخير فرضاً لا وقوعاً فلامانع من اعتباره فى اللفظى أيضاً هذا اذا كان يقدم على أن يبقى على اعرابه مؤخراً كما كونه بدلاً أو توكيـداً أو يكون معنى تقدم الفاعل تقدمه فاعلاً وان أراد أن التابع يجوز تقديمه

غيره كان مجازاً كما يشعر به قوله قد استعملنا القليل غالباً ويحتمل أن يرده أنه حقيقة فى التخصيص حيث ورد وأما ما يشعر به قدم من عدم اللزوم فهو عائد الى التقديم الى افادة الاختصاص معناه أنه قد يقدم وقد لا يقدم واذا قدم كان تقدمه مفيد الاختصاص أبداً المجازاً وهذا أظهر ويشهد له ما سأتى وقوله ان ظاهر كلام الشيخ أن المرفع المثبت هو خبره قديفيد الاختصاص وقديفيد التقوية صحيح ثم يحتمل أن يرده أن ذلك يستعمل تارة للاختصاص وأخرى للتقوية مطلقاً ويحتمل وهو ظاهر كلامه أنه ان قصد الرد على من زعم انفراد غيره أو مشاركته كان للاختصاص جزماً والا كان للتقوية جزماً وقوله ان ظاهر كلام عبد القاهر فى المعرفة المثبت اذا كان خبره منفيماً أنه قديفيد الاختصاص فيه نظر لان الشيخ قال فى المثبت هو خبره انه قديفيد الاختصاص وقديفيد التقوية ثم قل وكذا اذا كان الفعل منفيماً مثل أنت لا تكذب فانه أشد لنفى الكذب من قولك لا تكذب ومن قولك لا تكذب أنت لانه لتأكيـد المحكوم عليه بالاحكام وعليه قوله تعالى والذين هم يبرهم لا يشركون اه فهو كالصريح فى أن قوله وكذا الخبر المنفى يعود الى أنه يقدم للتقوية لانه يكون كالمثبت فتارة للاختصاص وتارة للتقوية وان كان الذى يظهر من جهة المعنى أنه لا فرق وأما ما نقله المصنف عن السكاكى ففيه أيضاً نظر فان السكاكى لا ينفى الاختصاص عن يجوز يد قام بل يعده ويقول الغالب عليه ارادة التقوية فقط والطيبى تبع المصنف فنقل عن السكاكى أن هذا لا يحتمل التخصيص أصلاً ذكره فى سورة الرعد وكذلك فى جانب النفى أطلق أنه اذاولى المسند اليه حرف النفى أفاد التخصيص ولم يفرق بين معرفة ونكرة ولا بين مضمـر ومظهر وان كان انما مثل بالضمـر كما فعل الجرجاني غير أن الفرق الذى فرق به بين الظاهر والضمـر والمعرفة والنكرة يقتضى هذا الفرق فذلك تكلم المصنف معه فأورد عليه أن الساعل اللفظى والمعنوى سواء فى امتناع التقديم كما يمنع يز يد قام على أن يكون زيد فاعلاً يمنع أن تقت على أن يكون أنا تأكيـداً فكلاهما مادامافاً لاوتاً كيدامتنع التقديم فان خرجا من ذلك جاز تقديم كل منهما فتجوز تقديم أحدهما دون الآخر ترجيح من غير مرجح (قلت) للسكاكى أن يفرق بأن الفاعل المعنوى اذا قدم لا يبقى الفعل بلا فاعل ولا يتغير عن حاله بخلاف زيد قام اذا قدم بقى الفعل بلا فاعل فاحتاج الى ضمير

من قول السكاكى ان جاز تأخير في الأصل على أنه فاعل معنى فقط جواز تقديم الفاعل المعنوى التابع ويؤخذ من قول المصنف على لسان السكاكى أولم يجوز كافى زيد قام امتناع تقديم الفاعل اللفظى فيقال له الفاعل المعنوى واللفظى سريان فى امتناع التقديم ما بقيا على حالهما وسريان فى جوازه ان فسحاً ولم يبق على حالهما فالحكم بجواز تقديم المعنوى وبامتناع تقديم اللفظى هذا تحكـم (قوله تحكـم) أى بل فيه ترجيح المرجوح على ما أفاده الشارح بقوله فلا امتناع الخ (قوله وكذا تجوز الفسخ فى التابع) أى عن التابعية وقوله دون الفاعل أى عن الفاعلية وهذا رد لما يقال جواباً عن السكاكى وحاصله أنه انما جاز تقديم الفاعل المعنوى لان المعنوى لو أخر كان تابعا بدلاً أو تأكيـداً والتابع يجوز فسحه عن التبعية فلذا قدم

وأجيب

كافى جرد قطيفة وأخلاق نيا واثمن العائذات الطير فان الأصل قطيفة جرداء أى

مجردة بمعنى بالية أو سلخاء لا ورفيها ونياب أخلاق والمؤمن الطير العائذات فقد تمت الصفـة الى موصوفها وأضيفت اليه بخلاف الفاعل اللفظى فانه لا يجوز فسحه عن الفاعلية فلم يقدم وحاصل الرد أن تجوز الفسخ فى التابع دون الفاعل اللفظى تحكـم بل كل منهما يجوز فيه الفسخ والتقديم لان الفاعلية غير لازمة لذات الفاعل كالتبعية (قوله والادلامتناع) أى والافتقار ان امتناع تقديم الفاعل انما هو عند كونه فاعلاً بل قلنا بالمنع مطلقاً فلا يصح لانه لامتناع فى أن يقال الخ

(قوله وجعل مبتدأ) أي وجعل ضميره فاعلا بدله وهذا مثال لتقديم الفاعل بعد انسلخه عن الفاعلية وقوله كما يقال الخ مثال لما اذا قدم التابع بعد انسلخه عن التبعية (قوله وامتناع تقديم الخ) هذا رد لما يقال جوابا عن السكاكي وحاصل ذلك الجواب قولكم ان تجوز التقديم في المعنوي دون الفاعل اللفظي تحكم ممنوع لان التابع يجوز تقديمه باقيا على تبعيته بل هو واقع كما في قوله ألا يا غلاة من ذات عرق * عليك ورحمة الله السلام

فان قوله ورحمة الله عطف على اللام فقد قدم التابع على المتبوع باقيا على تبعيته في العطف فيقاس عليه التوكيد والبدل اذ لا فرق بخلاف الفاعل اللفظي فلا يجوز تقديمه على أنه فاعل فلقول بالتحكم مردود وحاصل ما أشار له الشارح من رد هذا الجواب أن النحاة أجمعوا على امتناع تقديم التابع مادام تابعا في الاختيار وما وقع في هذا البيت فهو ضرورة وحينئذ فمنع امتناع تقديم التابع مادام تابعا مكابرة أي عناد ودعوى بلا دليل (قوله الا في العطف في ضرورة الشعر) أي كما في البيت السابق بقي أنه قد تقدم التوكيد أيضا للضرورة كقوله بنيت بها قبل الحاق بليلة * فكان محاقا كله ذلك الشعر

فان كله توكيد للشهر وقد قدم عليه ولعل الشارح أسقط ذلك لاحتمال التأويل في ذلك البيت بعد ثبوت كونه مما يستشهد به بجمل كله تأكيد للضمير المستتر في كان المائدة على الشهر وهو وان لم يتقدم له ذكر لكن (٤١٥) يدل عليه قوله قبل الحاق فقد تقدم مرجعه

حكما وقوله ذلك الشهر

بدل من ذلك الضمير وتفسير

له وإنما فلنا بعد ثبوت الخ

لان هذا البيت من جملة

أبيات تنسب للعالي هجوا

في امرأة عجوز تزوجها

غارة لها رآها محلاة ثم

انكشفت سوانها بعد

التزوج وهو غير عربي

وأولها

عجوز تمت أن تكون فتية

وقد يبس الجنبان واحد وب

الظهر

تروح الى المطار تبنى شبابها

وهل يصلح الطار ما أفسد

الدهر

وجعل مبتدأ كما يقال في جرد قطيفة ان جردا كان في الاصل صفة فقدّم وجعل مضافا وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا ما أجمع عليه النحاة الا في العطف في ضرورة الشعر فمنع هذا مكابرة والقول بأنه في حالة تقديم الفاعل ليجعل مبتدأ يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال

مفسوخ التابعة بأن يصير مبتدأ فتجوز الفسخ فيه دون تجوزيه في الفاعل بأن يكون هو حال التقديم مبتدأ لا تابعا كما كان حال التأخير تحكم أيضا اذا ما منع من أن يدعى أن أصل زيد قام زيد فقدّم فصار مبتدأ كما قيل في سحق عمامة أن أصل سحق النعتية فقدّم فصار مضافا مبتدأ أو غيره وإنما قلنا بالاولوية في النعم في التابع لان ثبوت انقضاء الاجماع على منع تقديم التابع غير المطرف محقق ولم يحقق ثبوته في الفاعل لان الكوفيين صرحوا بجوازه كذا قيل لكن يجب تقييده بتقدم التابع حتى على عامل المتبوع وأما بدون التقديم على العامل بل على المتبوع فقط فقد حكى في البدل والتأكيد كما وقع في العطف ضرورة قدس بره ومن اقتصر لترجيح النعم في تقديم الفاعل على النعم في تقديم التابع بأن التقديم في الفاعل عن الفعل ملزوم لخلو الفعل حالة التقديم عن الضمير وهو محال بخلاف التابع فليس في تقديمه الخلو عما يستحيل الخلو عنه كما في تقديم الفاعل لا عبرة باعتباره المحض وتقديره المفروض لان الاعتبارات الوهمية المحضة لا تحري في الاحكام

وأجيب عنه بأن الفاعل المعنوي له جهتان جهة التبعية وجهة الفاعلية المعنوية فيقدم باعتبار احدي الجهتين دون الاخرى وفيه نظر لان الفاعل اللفظي له جهتان فاعلية معنوية ولفظية فقدم باحدهما

وما غرني الا الحضاب بكفها * وكحل بعينها واثوابها الصفر

بنيت بها قبل الحاق الخ في شيء آخر وهو أن أبا حيان ذكر في الارشاف أن بدل البعض والاشمال يتقدمان نحواً كالتثنية الرغبة وأعجبني حسنه زيد لكن الاحسن الاضافة نحواً كالتثنية الرغبة وأعجبني حسن زيد وهذا وارد على الشارح اللهم الا أن يكون الشارح لا يسلّم ذلك وأن الاجماع الذي ذكره الشارح كما في المطول في التقديم على المتبوع والعامل جميعا وهو مما يقل به أحد في السعة لافي التوكيد ولا في البدل وأما تقديمه على المتبوع فقد حكى فالخامس أن قول الشارح ما أجمع عليه النحاة يجب أن يقيدهما اذا تقدم التابع على كل من المتبوع وعامله وأما التقديم على المتبوع فقط دون عامله فقد حكى في البدل والتوكيد وهو غير عربي (قوله والقول بأنه الخ) أي والقول في نفى التحكيم بأنه الخ وهذا رد الجواب عن التحكم من طرف السكاكي وحاصل ذلك الجواب أن قولكم تجوز التقديم في المعنوي دون اللفظي تحكم ممنوع وذلك لان المعنوي في الاصل تابع وتقديم التابع ليجعل مبتدأ لا يلزم عليه محذور اذ غاية ما يلزم عليه خلو المتبوع من تابع وهذا لا ضرر فيه فلذا قيل بجوازه تقديمه بخلاف الفاعل اللفظي فان تقديمه ليجعل مبتدأ يلزم عليه خلو الفعل من الفاعل في اللحظة التي وقع فيها التحويل وهو محال ويلزم عليه أيضا الاخلال بالجملة وخروجها عن كونها جملة فلذا قيل بامتناع تقديمه ففرق بين الأمرين وحينئذ فلا تحكم

ثم لانسلم انتفاء التخصيص في صورة النكر لولا تقدير أنه كان في الاصل مؤخرًا فقدم لجواز حصول التخصيص فيها بالتحويل كما ذكر وغير التحويل

(قوله بخلاف الخلو عن التابع) أي فليس محالا (قوله فاسد) خبر القول أي ان هذا القول باعتبار ما ضمنه من الفرق فاسد لان هذا الخلو غير محال حتى يحسن الفرق اه سم وعلى هذا فقول الشارح لان هذا أي الفسخ من كونه فاعلا في الاصل ومبتدأ الآن الا لازم عليه الخلو المذكور اعتبار محض أي اعتبار وهمي محض لا بحسب الواقع وحينئذ فلا يضر ذلك الخلو لانه ليس أمر تحقيقيا والمضر انما هو خلو الفعل عن الماعل في التركيب اللفظي ويحتمل وهو المتبادر أن هذا القول فاسد باعتبار ما ضمنه من الفرق وذلك لان خلو الفعل عن الفاعل حالة التحويل اعتبار محض غير لازم اذ يمكن ان يدافع عنه باعتبار أن الضمير مقارن لاعتبار الفسخ فلم يخل الفعل عن فاعل في لحظة من اللحظات وحينئذ فلا فرق بين التابع وبين الفاعل اللفظي في جواز الفسخ فيهما (قوله ثم لانسلم الخ) عطف على مدخول اذ بحسب المعنى كأنه قيل وفيه نظر اذ لانسلم جواز تقديم الفاعل المعنوي ثم لانسلم انتفاء الخ كذا في الفري وهذا منع لقول السكاكي لثلاثة في التخصيص اذ لا سبب له سواء (قوله لولا تقدير التقديم) الاولى لولا تقدير التأخير اذ المقدر التأخير لا التقديم والجواب أن المراد بالتقديم ما هو متبادر منه وهو (٤١٦) ما يكون في الاصل مؤخرًا ثم قدم ولا شك أن فرض هذا التقديم انما هو لفرض التأخير

بخلاف الخلو عن التابع فاسد لان هذا اعتبار محض (ثم لانسلم انتفاء التخصيص) في نحو رجل جاءني (لولا تقدير التقديم لحصوله) أي التخصيص (بغيره) أي بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي من التحويل وغيره كالتحقيق والتكثير والتقليل والسكاكي وان لم يصرح بأن لا سبب للتخصيص سواء لكن لازم ذلك من كلامه حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند النكر

العربية المبنية على القواعد لاستقرائية اللفظية دون الاعتبارات الوهمية فيدعى أن امتناع خلو الفعل عن الفاعل انما هو عند التركيب اللفظي والخلو في هذه الحالة غير لازم لاعند التقدير الوهمي فانه لا يناسب الاحكام على أن لانسلم الخلو لحظا مابل في لحظة التحويل يحصل وجود الضمير كما في لحظة وجود الممكن عند انتفاء عدمه ان كنا ننزل لهذه الاعتبارات فلا يرجع على مثل هذا المقال (ثم لانسلم انتفاء التخصيص) الوقوف على جواز الابتداء عند السكاكي في نحو رجل جاءني (لولا تقدير التقديم) عن رتبة الفاعلية المعنوية حتى يرتكب ذلك الوجه البعيد في الابتداء بالنكرة وانما انما (لحصوله) أي حصول التخصيص (بغيره) أي بغير تقدير التقديم عن الفاعلية المعنوية (كما ذكره) السكاكي في بيان وجه دون الاخرى ثم قال المصنف ثم لانسلم انتفاء التخصيص لولا تقدير التقديم أي في رجل قام لجواز أن يكون الموضع للابتداء بالنكرة التقوية كما ذكره السكاكي في شرأه رذائب على رأيه (قلت) وجوابه

أفاده عبد الحكيم (قوله لولا تقدير التقديم) جواب لولا محذوف دل عليه ما قبله أي لولا تقدير التقديم لاتنى التخصيص (قوله لحصوله بغيره) سند للمنع ولا يخفى أن سند المنع انما يوثق به بنحو لجواز كذا ولا يجوز فيه بشئ والاصار المانع مدعيا ولزم الغصب (قوله كما ذكره السكاكي) أي في كتابه في قوله شرأه رذائب وقوله من التحويل بيان للغير

أي وحيث كان التخصيص يحصل بهذه الأمور كما يحصل بتقدير التقديم فيجوز أن يقال ان رجل جاءني فيه تخصيص باعتبار التحويل أي التعظيم أو التحقير لا باعتبار التقديم وحينئذ فقول بانتفاء التخصيص فيه لولا اعتبار التقديم لا يسلم وقد يجاب بأن مراد السكاكي بقوله لولا اعتبار التقديم فيه لاتنى عنه التخصيص تخصيص مخصوص لا يحصل بدون اعتبار التقديم وهو تخصيص الجنس أي رجل لا امرأة أو الواحد أي لارجلان والتخصيص بهذا المعنى يتوقف على هذا الاعتبار البعيد ولا يحصل بغيره كتقدير النوعية أو التعظيم أو التحقير أو غير ذلك ان قيل هذا الجواب ينافيه ما تقدم من أن الاحتياج الى التخصيص انما هو لصحة الابتداء بالنكرة فانه يدل دلالة ظاهرة على أن المراد مطلق التخصيص لان صحة الابتداء لاتتوقف على تخصيص الجنس أو الواحد بل على التخصيص بوجه ما ولو بتقدير النوعية أو غيرهما فالجواب أن المراد من قوله فيما تقدم الاحتياج الى التخصيص انما هو لصحة الابتداء أي مع كون الفرض والمطلوب تخصيص الجنس أو الواحد وهو يتوقف على ذلك الاعتبار لعدم حصول المطلوب مع مطلق التخصيص اه سم (قوله سواء) أي سوى تقدير التقديم (قوله لكن نرم ذلك من كلامه) أي فقول المصنف فيما سبق نقلا عن السكاكي اذ لا سبب له سواء باعتبار ما لمزم من كلام السكاكي وليس نقولا عليه بما لم يقل وهذا اشارة لجواب اعتراض على المصنف يعلم تقريره مما قلناه (قوله حيث قال) أي لانه قال (قوله انما يرتكب ذلك الوجه البعيد) أي تقدير كونه مؤخرًا في الاصل على أنه فاعل معنى ثم قدم

(قوله لفوات شرط الابتداء) أي بالنكرة وذلك الشرط هو التخصيص أي لفواته عند عدم ارتكاب هذا الوجه البعيد فان هذا يفهم منه أنه لا سبب للتخصيص في المنكر سواء وعلم مقاله هنا ومقاله الشارح عنه سابقا من أن التخصيص يكون بغيره أنه قد وقع في كلام السكاكي تناقض لكن باعتبار الجواب السابق عنه يندفع ذلك التناقض (قوله ومن العجائب) من هنا إلى قوله فافهم يوجد في بعض النسخ دون بعض ولعله في الأصل حاشية لا من أصل الشارح اهـ يس (قوله ومن العجائب الخ) لا يخفى أن الذي من العجائب هو زعم بعضهم أنه عند السكاكي بدل الخ لأن السكاكي إنما ارتكب ذلك الوجه البعيد فيأذ كر لماذا كر فكان حق العبارة أن يقال ومن العجائب زعم بعضهم أن المنكر في مثل رجل جاء في بدل مقدم عند السكاكي لا مبتدأ وأن الجملة فعلية لاسمية مع أن السكاكي مصرح بأنه مبتدأ حيث قال إنما ارتكبت ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ (١٧٤) نكرة محضة وقد يجاب بأن قوله وبعضهم يقرأ بالنصب عطفًا على السكاكي ويجعل الذي من العجائب هو المجموع والحاصل أن ذلك البعض يقول إن المنكر في مثل رجل جاء في بدل مقدم عند السكاكي لا مبتدأ والجملة فعلية مع أنه عند السكاكي مبتدأ والجملة اسمية لأن السكاكي نفسه قال إنما ارتكبت هذا الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة فقد نسب هذا القائل للسكاكي شيئًا لم يقل به (قوله نكرة محضة) أي خالية عن السوغ (قوله ويتمسك في ذلك) أي ويستدل على ذلك القول (قوله من كلام السكاكي) صفة لتلويحات أي يتمسك بأسارات من كلام السكاكي بعيدة من جماتها قوله إن جاز تقدير كونه مؤخراني الأصل على أنه فاعل معنى

لفوات شرط الابتداء ومن العجائب أن السكاكي إنما ارتكب في مثل رجل جاء في ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة وبعضهم يزعم أنه عند السكاكي بدل مقدم لا مبتدأ وأن الجملة فعلية لاسمية ويتمسك في ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكاكي وبما وقع من السهو للشارح العلامة في مثل زيد قام وعمر وقعد أن المرفوع يحتمل أن يكون فاعلا مقدما أو بدلا مقدما ولا يلتفت إلى نصريحهم بامتناع تقديم النواصب

الخصوص في قولهم شرأهرا ذاناب من التهويل والتفطيع ومثله التحقير والتكثير والتقليل فاذا كان التخصيص يحصل بتقدير الوصف ليصير التخصيص نوعيا ويكفي في صحة الابتداء بمثله يتصور في تخصيص الجنس والواحد كما تقدم فيكفي ذلك عن ارتكاب ذلك الوجه البعيد في المنكر ثم إن ارتكاب التخصيص بالوجه المذكور إن لم يحمل عليه إلا التوصل للابتداء بالنكرة فمعلوم بالضرورة إمكانه بوجود فائدة ما ولو لم تكن من طريق التخصيص أصلا ومع ذلك فالتخصيص اعتبار زائد على أصل المراد يجب في مقامه بعد صحة الابتداء الذي هو أصل المراد وعلى تقدير تسليم كون المقام قد يقتضي ابتداء بالنكرة مقتضرا إلى وسيلة بالخصوص فهو أمر جزئي لا تجب رعايته دائما ومع ذلك فمطلق الخصوص يحصل بلاتقدير التقديم كاذكرنا ثم ليت شعري لو افترق إلى الابتداء بالنكرة مع حصر الوسيلة إليه في التخصيص الحصري فلا شيء أوقف على تقدير التقديم عن الفاعلية المعنوية حتى يرتكب فيه ما ذكرنا من جملة ما يحصل به تقدير العطف ولذلك كان من العجائب أن السكاكي ارتكب ذلك الوجه البعيد للابتداء بالنكرة وأعجب من هذا أن بعضهم بعد تصريح السكاكي بما يؤخذ من كلامه أن لا سبب للتخصيص سوى تقدير التقديم والتخصيص يفتقر إليه للابتداء بالنكرة يفهم مذهب السكاكي في نحو رجل جاء في على أن رجلا بدل مقدم لا مبتدأ وأن الجملة فعلية قدم فيها البديل ويتمسك في ذلك بإشارات بعيدة على ما ذكر من كلام السكاكي وبما وقع من السهو للشارح المفتاح في نظير هذا من الكلام الذي تقدم فيه العرف مخبراعنه بالفعل كز بدقام وعمر وقعد (١) فانه فيه احتمال كون زيد وعمر و بدلا مقدما والمبدل منه ضمير مستتر في الفعل كما أبدل من واو وأهـ والنحو ولم

إن ارادة الاهتمام لا تطرد كما أنه ليس في كل صفة يتأتى القطع للمدح كما نص عليه سيدويه

(٥٣ - شروح التلخيص - أول) فقط وقد رفق قال ذلك البعض في هذا الكلام إشارة إلى أن المرفوع بدل وأن الجملة فعلية ووجه البعد أن هذا الكلام إنما يفهم أنه أمر تقديرى لأنه بدل حقيقة مقدم (قوله وبما وقع) أي ويتمسك بما وقع أي أن ذلك البعض تمسك بالتلويحات البعيدة وبسهو الشارح العلامة وترك نصريح السكاكي بقوله لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة فانه صريح في كون المقدم مبتدأ وأن الجملة اسمية والمراد بالشارح العلامة القطب الشيرازي شارح المفتاح ومحل التمسك قوله أو بدلا مقدما (قوله أن المرفوع) أي من أن المرفوع وهو بيان لما وقع (قوله يحتمل أن يكون فاعلا مقدما) قد وقع هذا الكلام من الشارح العلامة على وجه السهو فلا يمارض قوله الآتي أن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه (قوله ولا يلتفت) أي ذلك الزاعم وهذا عطف على قوله يزعم أي يزعم ويتمسك بما ذكر ولا يلتفت الخ (١) قوله فانه فيه احتمال الخ المناسب فانه طرق فيه احتمال الخ كما يظهر كتبه مصححه

(قوله حتى قال الخ) غاية في السهو والسهو في هذا من حيث تفرقه بين الفاعل والتابع وتحويزه الفسخ في الثاني دون الأول فهذا أيضا سهو ويحتمل أن يكون غاية في نصريحتهم فيكون محل الاستشهاد قوله وأما على طريقة الفسخ الخ (قوله وأما التوابع الخ) هو من جملة كلام الشارح العلامة (قوله فافهم) من كلام شارحنا أشار به للتناقض الواقع بين كلامي العلامة حيث قال أولا يحتمل أن يكون فاعلا مقدما وقال ثانيا أن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه وحيث قال أولا بدلا مقدما وقال ثانيا وأما على طريقة الفسخ فيمتنع تقديمهما فتأمل ومن المعلوم أن غاية الشيء إما أعظم منه أو أدنى وهنا أعظم أي أنه سها حتى أنه قال هذه المقالة الشنيعة وهي أن الفاعل لا يتقدم بوجه ما ولا شك أن هذا الكلام سهو منه ومخالف للصواب والصواب أن الفاعل مثل التابع قرره شيخنا العدوي (قوله ثم لانسلم الخ) هذا رد لما ادعاه السكاكي من انتفاء

حتى قال الشارح العلامة في هذا المقام أن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه وأما التوابع فيمتنع تقديم على طريق الفسخ وهو أن يفسخ كونه تابعا ويقدم وأما على طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضا لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع فافهم (ثم لانسلم

يلتفت ذلك الفاهم لهذا الخطأ إلى تصريح الذهويين بمنع تقديم التابع مادام تابعا ولا انتفت إلى تصريح الشارح المذكور بنقيض ما طرق من الاحتمال حيث قال تقديم التابع منسوخ التبعة يمكن كما في جرد قطيفة وتقديم الفاعل منسوخا لا يجوز كما لا يجوز بلانسخ وأما تقديم التابع وهو على حاله فلا يجوز قطعا لاستحالة تقديم التابع من حيث هو تابع على متبوعه يعني لأن الغرض حينئذ كونه تابعا وتقديمه يزيل التسمية ويصبره في حكم المتبوع وكون الشيء تابعا في حكم المتبوع بالتقديم متدافعا وقد علمت ما في قول الشارح بمتنع تقديم الفاعل منسوخا دون التابع من التحكم فليتأمل (ثم لانسلم

ثم قال المصنف ولانسلم أنه يمتنع أن يقال المهر شر لا خير وأجيب عنه بأن نسبة الأهرار إلى الخير إذا استعملت مجاز فنفية عنه كذلك وفيه نظر وقد ظهر بما ذكرناه أن المسند إليه أقسام أحدها نكرة وليت حرف النفي فيفيد الاختصاص عند الجميع بكل حال الثاني ضمير ولي حرف النفي فيفيد الاختصاص دائما عن الجرجاني والمصنف ويشترط تقديره مؤخر عند السكاكي الثالث اسم ظاهر ولي حرف النفي فيفيد الاختصاص دائما عند الجرجاني ولا يفيد أبدا عند السكاكي على ما نقله المصنف الرابع مثبت مضمرة والمسند غير منفي فيفيد الاختصاص تارة والتقوية أخرى عند الجميع الخامس مثبت نكرة فيفيد الاختصاص دائما عند الجرجاني والسكاكي والمصنف السادس معرفة وهو اسم ظاهر مثبت والمسند غير منفي فلا يفيد دائما إلا التقوية عند السكاكي وعند الجرجاني والمصنف يفيد تارة دون أخرى السابع أن يكون مثبتا ظاهرا معرفة والمسند منفي فلا يفيد عندهما إلا التقوية على مقتضى ما فهمنا عنه وعلى ما فهمه المصنف يكون عنده للتخصيص تارة وللتقوية أخرى الثامن مثبت والخبر منفي فلا يفيد إلا التقوية عند الجرجاني على ظاهر عبارة التاخير عن المصنف المنقولة عنه وعلى ظاهر عبارة الايضاح يفيد عنده التخصيص تارة والتقوية أخرى وعند السكاكي يفيد التخصيص تارة والتقوية أخرى التاسع مثبت نكرة والخبر منفي فيفيد التخصيص عند السكاكي وعند عبد القاهر فلنرجع حينئذ إلى عبارة المصنف فقوله عبد القاهر أي عبد القاهر قائل قد يقدم أي المسند إليه ليفيد تقديمه تخصيصه أي تخصيص المسند إليه بالمسند وقوله بالخبر الفعلي يدخل فيه الخبر الذي هو فعل مثل أنا قلت أو صفة مثل وما أنت علينا بعزير وإنما أدخلنا الصفة لأن الخبر إذا كان وصفا صدق عليه أنه فعلي لانه يعمل عمل الفعل فإن قلت قد قال المصنف فيما سبق أن ذلك مشروط بكون الخبر فعليا ورد به على قول السكاكي أنه لا تخصيص في فهم خوف قلت ذلك وهم بلاشكال ويكتفي في تقليطه أنه مثل ههنا بقوله تعالى وما أنت علينا بعزير وسيأتى في عبارة المصنف وقوله أن ولي حرف النفي قيد يخرج ما إذا لم يفانه قد يفيد التخصيص وقد لا يفيد كما سيأتى ودخل في إطلاقه المسند إليه نكرة كان أم معرفة عبرا أم ظاهرا سواء كان المسند منفي أم مثبتا وإن لم يمثل إلا بالضمير (قوله نحو ما نقلت هذا أي لم أقوله مع أنه يقول) الأحسن التمثيل بقوله عليه الصلاة والسلام ما أنا حملتكم وإسكن الله حملكم ولك أن تقول أنا قلت يقتضي مجموع أمرين اثبات القول منه ونفيه عن غيره والثاني إذا ورد على مجموع الشئين كان أعم من نفيهما معا ونفي كل منهما فقط فمن أين ذل ما أنا قلت على نفي قوله وإثبات قول غيره ومبدول قوله ما أنا قلت ليس مختصا بالقول وذلك صادق بقوله وقول غيره وبعدم قول واحد منهما

و بقول غيره فقط فمن أين تعين الثالث (قوله ولهذا لم يصح ما أنا قلت ولا غيري) لقائل أن يقول ما الذي يمنع ذلك وانه ما منعه فرع هذا الدعوى ولو سلمنا أنه يدل على قول غيره فما المانع من أن يصرح بخلاف المفهوم فيصح هذا التركيب كما أن قولك لا تضرب رجلا جاهلا يقتضى بالمفهوم اختصاص ذلك بالجاهل ويصح أن يصرح بخلافه فيقول لا تضرب عالما ولا جاهلا فهذا التعليل لا يصح والذي يظهر في تعليله بعد تسليم أن ما أنا قلت معناه أنا مختص بعدم القول أن قولك ولا غيري تقديره ولا غيري قال فيناقض منطق ما قبله فان معنى ما غيري قال اختصاص غيره بعدم القول وهو يناقض اختصاصه بالقول الذي هو دليل المظوف عليه وانما قلنا ذلك لان الاتيان بلا في مثله يفيد الحكم على كل فرد فاذا أثبت الاختصاص في كل منهما تناقضا كل ذلك على رأى الجرجاني الذهاب الى أن نحوز به قال يفيد الاختصاص وهذا يعلم أنه لا فرق في الامتناع بين ما أنا قلت ولا غيري وما أنا قلت ولا زيد ويعلم أيضا أنه لا يمتنع أن تقول ما أنا قلت وزيد فان المعنى حينئذ أنا وزيد مختصان بعدم القول وأما ما أنا قلت وغيري فلو جعلنا المراد أنا وغيري مختصان بعدم القول لزال الاختصاص (قوله ولا ما أنا رأيت أحدا) قد تقدم الاعتراض عليه فيه (قوله والا) أى وان لم يكن حرف النفي مع السند اليه فهو منقسم الى قسمين فلهذا منعه أنه متى ولى السند اليه حرف النفي كان للتخصيص مطالقا (قوله رداعلى من زعم انفراد غيره به أو مشاركته) فيه نظر فينبغي أن يكون للتخصيص حيث قصد الرد على مدعى المشاركة والتقوية حيث قصد الرد على مدعى انفراد غيره إلا أن يقصد المبالغة في اثباته بالتخصيص الادعائى وقوله وقد يأتى لتقوى الحكم نحو أنت لا تكذب فانه أبلغ من لا تكذب ومن لا تكذب أنت فان التأكيدي للمحكوم عليه لا الحكم والتأكيدي أنت لا تكذب لا يحكم هذا يدل على أنه حيث جعله للتقوية لا يقدر فيه تقديم ما لا تأخيرا كما صنع السكاكي وهذا يقتضى أن الفعل المثلث فيما نحن فيه لا يكون الالاتخصيص كما اذا كان السند اليه منفيما مثل ما أنا قلت لانه جعل احتمال التقديم للتخصيص والتقوية مشروطا بكون السند اليه منفيما وهذا ما قدمت الوعد به عند ذكر الاحتمالين في ذلك هذا ظاهر العبارة لكنه قال في الايضاح ان عبارة الشيخ تقتضى أنه لا فرق بين نفي السند واثباته وقوله وان نفي الفعل على منكر أفاد أى أفاد ذلك البناء أو ذلك التقديم ثم يحتمل أن يكون التقدير وان لم يدل حرف النفي فهو على قسمين تعريف وتنكير ويحتمل أن يقدر ان ولى حرف النفي وكان مبدئيا على معرفة فيكون معطوفا والاول أولى فانه يقتضى انه متى ولى السند اليه حرف النفي كان للتخصيص بكل حال كما نقله عنه في الايضاح والافان كان نكرة فكذلك والافان كان السند منفيما فالتقوية والا فيحتمل وقوله أفاد تخصيص الجنس أو الواحد يعنى ان له حالتين ويتعين المقصود منهما بسؤال أو غيره (قوله ووافق السكاكي إلا أنه الخ) قد تقدم الكلام على أنه ليس كذلك ثم اذا مشينا على ما نقله عنه فالسكاكي لا يفرق بين تقدم النفي وتأخره بخلاف عبد القاهر فقد خالفه بغير ما ذكر (قوله ان جاز تقدير كونه في الاصل مؤخرا فاعلامنى فقط) أى لا لفظا فخرج بذلك ما لو تأخر لكان فاعلا لفظا مثل ز يدقام أو لا يكون فاعلا لفظا ولا معنى مثل زيد قام أبوه وخرج بقيد التأخر أنا قلت غير منوى التأخير نعم خرج من كلامه أن قولك أنا قام غلامى لا يفيد اختصاصا لانه لو تأخر لما كان فاعلا معنويا وفيه نظر والظاهر أنه يفيد وكذلك أنت قام غلامك وهو قائم غلامه (قوله وقدر) أى ان جاز كونه فاعلا وقدر والا أى ان فقد شرط منهما فليس للاختصاص عنده جاز كونه كما مر في أنا قلت أم لم يحز نحوز به وقوله من باب وأسروا النجوى الذين ظلموا هذا أحد الاقوال في الآية الكريمة ويعزى لسيدويه والمبرد والثانى للاخفش أنه فاعل والواو علامة على لغة أكلوفى البراغيث الثالث أن أسروا خبر والذين مبتدأ ويعزى للسكاكى الرابع انه فاعل فعل محذوف أى يقول الذين ظلموا قاله النحاس الخامس لابي البقاء

امتناع أن يراد المهر شر لاخير قال الشيخ عبدالقاهر انما قدم شر لان المراد أن يعلم أن الذي أهرذنا ب هو من جنس الشر لا من جنس الخير فجري مجرى أن تقول رجل جاني تريد أنه رجل لا امرأة وقول العلماء انه انما يصلح لانه بمعنى ما أهرذنا ب الاشر بيان لذلك وهذا صريح في خلاف ما ذكره ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو عرف

(قوله كيف وقد قال الخ) أي كيف يكون ممنوعا والحال أن الشيخ الخ (قوله لا من جنس الخير) أي فقد نفى الأهرار عن الخير فيفيد ثبوت الأهرار له ولكن الحق مع السكاكي لان الحصر لا يكون الا للرد على متروهم لان الشيء انما ينفي اذا توهم ثبوته ومعلوم أن السكاكي اذا حصل له الخير لا يحصل منه أهرار فلا يتوهم (٤٢٠) ثبوت الأهرار منه وحينئذ فيجرح الحصر وقول بعضهم ان من عادة الكلب

امتناع أن يراد المهر شر لاخير ٣ كيف وقد قال الشيخ عبدالقاهر قدم شر لان المعنى ان الذي أهره من جنس الشر لا من جنس الخير (ثم قال) السكاكي (ويقرب من) قبيل (هو قام زيد قائم)

امتناع أن يراد المهر شر لاخير (الذي هو تخصيص الجنس فان الشيخ عبدالقاهر وهو قدوة الفن صرح بذلك فقال ان المعنى ان المهر من جنس الشر لا من جنس الخير وذلك لان هذا الكلام اذا استعمل على ظاهره فلا مانع عقلا ولا نقلا أن يكون المخاطب معتقدا لكون المهر خيرا باعتبار غير السكاكي فيقال له المهر شر لاخير أو ينزل منزلة الجاهل ويقصد مجرد التأكيد كما في سائر الاخبار بالمعلوم لغرض سوى التنزيل وان استعمل مضروبا مثلا فيجوز أن يجهل المخاطب ويمتد انتفاء الشر فيما قام دليله فيضرب له هذا الكلام مثلا وهو ظاهر (ثم قال السكاكي) بعد تقرير التقوى في نحو هو قام لمافيه من الاسناد مرتين (ويقرب من) قول القائل (هو قام) الوصف المخبر به عن مبتدأ نحو (زيد قائم)

ان الذين مبتدأ خبره هل هذا المعنى يقولون هل هذا هذه عبارة الشيخ أبي حيان وفيه نظر لان هذا عبارة عن حذف الخبر وإبقاء معموله لا عن جعل هل هذا خبرا السادس أنه فاعل فعل مشتق مما سبق التقدير أسرها الذين ظلموا السابع أنه خبر مبتدأ محذوف أي هم الذين الثامن أنه منصوب على التمسك قاله الزجاج التاسع انه منصوب على اضمار أعني العاشر أنه مجرور نعتا للناس من قوله تعالى اقرب للناس قاله الفراء وكثير من هذه التخاريج تأتي في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم (قوله واستثنى النكر) أي قال انه يفيد الاختصاص واستثناءه من كون ما ليس بفاعل معنوي مفيد الاختصاص فنحو رجل قام ليس بفاعل معنوي فقط اذ لو أخر لكان فاعلا لفظيا لا معنويا ومع ذلك أفاد الاختصاص عنده وعدم كونه فاعلا معنويا فقط اما لكونه فاعلا لفظيا مثل رجل قام واما لانه لا يكون فاعلا لفظيا ولا معنى مثل رجل قام أبوه فلا يراد عليه فيه ما أوردناه عليه في القسم الاول نعم يراد عليه أن يقال هو يقول ان الاختصاص في رجل قام لانه يقدره مؤخرًا بدلا فهو فاعل معنوي فقط فلا يصح الاستثناء (قوله) لئلا ينتفى التخصيص اذ لا سبب له سواء قد تقدم ما يرد عليه (قوله وشرطه) أي شرط افادة التقديم الاختصاص (أن لا يمنع مانع) عليه مؤاخذة لفظية لان عدم المانع ليس شرطا كما هو مقرر في علم الجدل (قوله لا امتناع أن يراد المهر شر) تقدم ما عليه وقوله ثم لان سلم انتفاء التخصيص لولا تقدير التقديم أي في النكر والمضمر وغيرهما وقوله لحصوله بغيره كما ذكره أي من التهويل (قوله ويقرب من هو قام زيد قائم)

أن يهردون أهله ويذب عنهم من يقصدهم بسوء فالهرير حينئذ لاجل الخير اعني ايقاظ أهله مردود لان المتبادر من قولهم شر أهرذنا ب كون الشر بالنسبة الى ذلك السكاكي فيكون الخير أيضا معتبرا بالنسبة اليه لالي غيره كذا قرر شيخنا العدوي وفي عبدالحكيم التحقيق أن صحة القصر وعدمها مبنية على معنى المهر ير فان كان معناه التباح الغير المعتاد فلا صحة له اذ من المعلوم عند العرب أنه من أمارات وقوع الشر وان كان معناه مطلق الصوت كما في مقدمة الزمخشري فهو قد يكون خيرا وقد يكون شر فيصح القصر (قوله ثم قال الخ) عطف على قال الاول أو الثاني وكلمة ثم للترتيب في الذكر والاخبار والمعنى بعدما أخبرتك عن قول السكاكي

التقديم يفيد الاختصاص بشرطين أخبرك عن قوله ويقرب الخ فلا يرد أن حديث القرب في المفتاح مقدم على حديث الاختصاص فلا وجه للكلمة ثم كذا في يس وفي عبدالحكيم ان ثم في جميع تلك المواضع لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في مدارج الارتقاء ولا يلزم أن يكون الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون مقدما كما في قوله إن من ساد ثم ساد أبوه * ثم قد ساد قبل ذلك جده فلا يرد أن قوله ويقرب الخ مقدم على بيان التخصيص في كلام السكاكي وأما ما قيل ان ثم للترتيب في الاخبار فلا يقبله الطبع السليم اذ لا فائدة في ذلك

في اعتبار تقوى الحكم زيد عارف وانما قلت يقرب دون ان أقول نظيره لانه لم يتفاوت في التسكّم والحطاب والغبية في أنا عارف وأنت عارف وهو عارف أشبه الحالى عن الضمير

(قوله في التقوى) انما اقترع عليه ولم يقل والتخصيص لفقده شرطه عنده في هذا المثال ونحوه وهو جواز تقدير كونه في الاصل مؤخرًا على أنه فاعل معنى فقط لانه لو أخرت عين كونه مبتدأ عنده من يشترط في رفع الوصف الاسم الظاهر الاعتماد وفاعل لفظا عنده من لم يشترط الاعتماد فهو نظير قوله زيد قام ومنه لا يفيد الا التقوى كما تقدم وحاصل ما أراده بقوله ويقرب الخ أن هو قام فيه تقوم من غير شبهة وزيد قائم فيه تقوم شبهة عنده فيكون قريباً منه في افادة التقوى ولو قال ويقرب من زيد قام زيد قائم لم يحتج الى قوله في التقوى لان زيد قام لا يتمم الا التقوى بخلاف هو قام فانه محتمل للتخصيص ان لوحظ انه كان مؤخرًا في الاصل على أنه تأكيدي للضمير المستتر ومحتمل للتقوى ان لم يقدر مؤخرًا فان قلت لم قال من هو قام ولم يقل من زيد قام مع أنه المناسب لفظاً وهو ظاهر ومعنى لأنه نص في التقوى عنده فاعتبار القرب اليه أولى من اعتبار القرب الى ما هو محتمل للتخصيص أيضاً لانه (٤٢١) يوهّم ان زيد قام محتمل للتخصيص قلت انما

قال ذلك لان المذكور في كلام السكاكي قبل قوله ويقرب بيان التقوى في المضمّن التّقدم أفاده عبد الحكيم (قوله مثل قام) صفة لمصدر محذوف أى تضمنا مثل تضمّن قام له (قوله فيه) أى فبسبب تضمّنه للضمير وقوله يحصل للحكم تقوى لتكرّر الاسناد لان القيام مسند مرتين مرة لزيد ومرة لضميره (قوله وشبهه) في قوة التعليل لأحد الامرين الذين تضمّنهما قوله ويقرب وهو انحطاطه في التقوى عن هو قام كما ان قوله لتضمّنه تعليل للامر الآخر وهو ان فيه شيئا من

في التقوى لتضمّنه) أى لتضمّن قائم (الضمير) مثل قام فيه يحصل للحكم تقوى (وشبهه) أى شبه السكاكي مثل قائم للتضمّن للضمير (بالحالى عنه) أى عن الضمير (من جهة عدم تغييره في التسكّم والحطاب والغبية) نحو أن قائم وأنت قائم وهو قائم كما لا يتغير الحالى عن الضمير نحو أن رجل وانت رجل وهو رجل وبهذا الاعتبار قال يقرب ولم يقل نظيره وفي بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم

في التقوى) أى في تقوى الحكم لما اشتعل على ضمير المبتدأ وقد أسند اليه ففيه الاسناد مرتين قال السكاكي وانما قلت يقرب ولم أقل هو كم وفي التقوى لانه يشبه الحالى عن الضمير في أنه اذا أخبر به في التسكّم والحطاب والغبية لا يختلف فيقال أنا قائم وهو قائم وأنت قائم كانا رجل وأنت رجل وهو رجل والفعل يختلف في اسناده الى الضمير مع هذه الاحوال فلتحمّله الضمير ثبت فيه مطلق التقوى كالفعل حالة الاخبار لما فيه من الاسناد مرتين ولشبهه بالحالى فيما ذكر قرب من الفعل ولم يلحق درجته وهذا معنى قوله (لتضمّنه الضمير وشبهه بالحالى عنه من جهة عدم تغييره في التسكّم والحطاب والغبية) فقوله وشبهه مجرور بالعطف على مدخول اللام ليفيد علة عدم بلوغ درجة الفعل في التقوى كما قررنا وفي بعض النسخ وشبهه بشد الباء مفتوحة بصيغة الماضي وهو استئناف لبيان ما ذكر

في التقوى) يعنى ان اسم الفاعل قريب من الفعل وهذا ما قدمنا الاشارة له ومعنى كلامه ان السكاكي قال ويقرب زيد قائم من هو قام في التقوى لان المبتدأ بوضعه يستدعى الخبر والضمير يصرفه وهذا القدر موجود في الخبر وقال ولم أقل مثله لانه يشبه الحالى من الضمير من جهة انه لا يتغير بالتسكّم والحطاب والغبية فصارت التقوى الحاصلة بالضمير الذى يصرفه للمبتدأ ضعيفة لعدم ظهورها نقول زيد عارف وأنت عارف

التقوى هذا على ضبط شبهه بصيغة الماضي كما هو ظاهر الشارح اما على ضبطه بصيغة الاسم فقوله وشبهه الخ تعليل لاحد الامرين السابق لافى قوة التعليل له (قوله مثل قائم) أى قائم وأمثاله (قوله بالحالى عنه) أى بالاسم الجامد الذى لا يتحمل ضميرا البتة (قوله من جهة عدم تغييره) الضمير لقائم (قوله وبهذا الاعتبار) أى وهو شبهه بالحالى قال ويقرب وحاصله ان قائم للتضمّن للضمير له جبهتان جهة يشبه بها الفعل وهى جهة تحمّله للضمير وجهة يشبه بها الاسم الجامد وهى عدم تغييره في الحالات الثلاثة فكانه لا ضمير فيه فبالجهة الاولى قرب من هو قام في تقوى الحكم والثانية بعد عنه فلم يكن نظيره فلاجل هذا جعله قريبا ولم يحمله نظيرا (قوله وفي بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم الخ) أنت خير بأن هذا اللفظ لا يختلف حاله الرسمي على التقديرين فلا معنى لنسبة أحدهما لبعض النسخ والمعروف عند المصنفين في مثل هذا أن يقال قوله وشبهه محتمل أن يكون بصيغة الفعل الماضي وأن يكون بلفظ الاسم ايس وقد قال مراد الشارح وفي بعض النسخ وشبهه مضبوط بالقلم بلفظ الاسم وحينئذ فلا اعتراض على الشارح كذا قرر شيخنا العدوى (قوله بلفظ الاسم) أى بفتح الشين المعجمة والباء الموحدة مصدر مضاف لفاعله بمعنى المائلة لا بكسر الشين وسكون الباء كما توهمه بعضهم لانه بهذا الضبط بمعنى مثل وهو لا يتعدى بالباء

ولذلك لم يحكم على عارف بأنه جملة ولا عومل معاملتها في البناء حيث أعرب في نحو رجل عارف رجلا عارفا رجل عارف وأنبهه في حكم الأفراد نحو زيد عارف أبوه يعني أنبع عارف عرف في الأفراد إذا أسند إلى الظاهر مفردا كان أو مشى أو مجرعا ثم قال وما يفيد التخصيص ما يحكيه علت كأمته عن قوم شبيب عليه السلام وما أنت علينا بعزير أي العزيز علينا شبيب رهطك لأنك لست منهم من أهل ديننا ولذلك قال عليه السلام في جوابهم أرهطى أعز عليكم من الله أي من نبي الله ولو كان معناه معنى ما عزت علينا لم يكن مطابقا وفيه نظر لأن قوله وما أنت علينا بعزير من باب أنا عارف لا من باب أنا عرفت والتسك بالجواب ليس بشيء لجواز أن يكون عليه السلام فهم كون رهط أعز عليهم من قولهم ولولا رهطك لرجمناك وقال الزمخشري دل إيلاء ضميره حرف النفي على أن الكلام في الفاعل لا في الفعل كأنه قيل وما أنت علينا بعزير بل رهطك هم الأعزة علينا وفيه نظر لأننا لنسلم أن إيلاء الضمير حرف النفي إذا لم يكن الخبر فعليا (قوله مجرورا) أي لا منصوبا على أنه مفعول معه لأنه مقصور على السماع عند سيبويه وهذا وجه التعسف الذي ذكره في المطول كما أفاده الفري ورده العلامة عبد الحكيم بأن ابن مالك ذكر في التسهيل وكذا غيره أن الصحيح أن المفعول معه قياسي فلا يظهر أن يكون هذا وجه التعسف وجه التعسف المذكور (٤٢٢) بأمور كما قاله لا خدش مذكورة في حاشية العلامة المذكور (قوله وليس

مثل التقوى) أي وليس ذلك الشيء الذي فيه من التقوى مثل الخ (قوله فالاول) أي فالتقوى الذي فيه لاجل تضمنه الضمير فتضمن الضمير علة الاول (قوله والثاني) أي كون التقوى الذي فيه ليس مثل التقوى في هو قام لاجل شبهه بالاسم الجامد الخالي عن الضمير كرجل فالشبه بالجامد علة للثاني (قوله وكذا مع فاعله الظاهر أيضا) أي نحو زيد قائم أبوه فقائم أبوه ليس جملة ولا معاملا معاملتها واعتراض على الشارح في جملة هذا في حيز التعليل بقوله

مجرورا عطفًا على تضمنه يعني أن قوله يقرب مشعر بأن فيه شيئا من التقوى وليس مثل التقوى في زيد قائم فالاول لتضمنه الضمير والثاني شبهه بالخالي عن الضمير (ولهذا) أي واشبهه بالخالي عن الضمير (لم يحكم بأنه) أي مثل قائم مع الضمير وكذا مع فاعله الظاهر أيضا (جملة ولا عومل) قائم مع الضمير (معاملتها) أي معاملة الجملة (في البناء) حيث أعرب (ولهذا) أي ولا لاجل شبهه بالخالي عن الضمير (لم يحكم بأنه) أي قائم وشبهه (جملة) مع الضمير في نحو زيد قائم ولا مع الظاهر في نحو زيد قائم أبوه الخاف لرفع الظاهر برفع الضمير ليكون الباب واحدا ولو كان رافع الظاهر يشبه الفعل في عدم التغير في أحوال الخطاب والتسك والغيبة الكائنة في السند إليه وأما الحكم عليه بأنه مع مرفوعه جملة ولو كان معر بآب نفسه فما إذا كان صللا أو وقع موقع ما أغنى عن الخبر فلو وقع في ذلك ونحوه موقع ما طلبه للفعل والجملة أشد لانه في الاصل صلة والاصل فيها الجملة وشبهها فهو فعل في صورة الاسم لسكراهية دخول ماصورته مختصة بالاسم على صورة الفعل والفعل مع الفاعل جملة تامة وفي الثاني في موضع يحسن السكوت عليه مع فاعله بخلاف ما إذا أخبر به مع فاعله الظاهر أو الضمير فهو في محل المفرد (ولا عومل معاملتها في البناء) أي ولهذا أيضا لم يعامل معاملتها في البناء بل أعرب كجزء الجملة لا كنفسها ووصف الجملة بالبناء لا يخلو عن تسامح قائمها (قوله ولهذا) أي ولعدم ظهور الضمير فيه لم يحكم عليه بأنه جملة وان كان له فاعل ولا عومل معاملة الجملة في البناء يعني أن الجملة من شأنها أن تكون مبنية لا يظهر فيها اعراب وهذا يظهر فيه فتقول جاءني رجل

ولهذا مع أن هذا التعليل لا يتأتى فيه بل اسم الفاعل إذا رفع الظاهر كان كالفعل في أن كلامهما لا يتفاوت عند الاستناد للظاهر وإنما وجه الحكم على قائم مع فاعله الظاهر بالأفراد حلاله على المسند للضمير كما أوضح ذلك في المطول والحاصل أن قائم إذا رفع الضمير حكموا له مع فاعله بالأفراد لشبهه بالخالي من جهة عدم تغيره في الخطاب والغيبة وإذا رفع اسما ظاهرا حكموا عليه بالأفراد حلاله على ما إذا رفع ضميرا ولم ينظروا لكونه كالفعل لا يتفاوت عند الاستناد للظاهر حتى يكون مع فاعله جملة ويستثنى من كون الاسم المشتق مع فاعله غير جملة صورتان وهما ما إذا وقع مبتدأ له فاعل سدمسدا الخبر نحو أقام الزيدان أو وقع صلة للوصول نحو جاء القائم أبوه لانه يقدر بالفعل كذا ذكر السيد في شرح المفتاح وفي يس ان المقرر في النحو أن صلة آل شبه جملة لا جملة فتأمل (قوله ولا عومل قائم مع الضمير) أي وكذا مع فاعله الظاهر ففيه حذف من الثاني للدلالة الاول (قوله في البناء) فيه نظر لأن الجملة من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء وحاصل الجواب أنه ليس المراد بالبناء البناء الاصطلاحي بل عدم ظهور اعراب متبوعها عليها أي انه لم يعامل معاملة الجملة في عدم ظهور اعراب المتبوع عليها بل هذا ثبت له ظهور اعراب المتبوع عليه دون الجملة فلم يثبت لها ذلك وهذا لا ينافي أن الجملة قد تكون معربة بخلاف في الاعراب والبناء عنها أمأهوا بالنظر للفظها

في مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم

لا توصف اصطلاحاً من حيث هي بأعراب ولا بناء نعم في محل ما يعرب أو يبنى ولكن الفصد ان أصل الفعل البناء لتضمنه في الأصل النسبة التامة مع فاعله فصار في غاية الافتقار والارتباط بفاعله فيبنى في الأصل لان الافتقار من أسباب البناء بخلاف المشتق ففيه شبهة بالخالي عن هذه النسبة وبهذا يندفع ما يتوهم من أن الجملة الجامدة الجزأين هي في الثبوت كدما فيه مشتق فكيف يحكم بأن المشتق أقوى في التأكيـد لان المراد أن طلبه لما نسب له أقوى كالفعل بخلاف الجامد فهو مستقل والأكيد الموجود في جملته من جهة كونه معناه وصفاً ذاتياً أو لازماً في الأصل للخبر عنه لا من جهة كونه وضع

عارف ورأيت رجلاً عارفا ومررت برجل عارف ولأنه لو كان جملة لوقع صلة لكنه لا يقع الابتداء بمبتدأ قبله **قلت** * ولك أن تقول لم يظهر الأعراب في جمل عارف في مجموع اسم الفاعل وفاعله ومجموعهما هو الذي يشبه الجملة بل في عارف فقط وعارف هو لم يظهر فيه أعراب فالأولى أن يقال لو كان جملة لما تغير جزؤه فان الجمل لا يتغير جزؤه با دخول العامل عليه قال ابن الحاجب في أماليه لم يختلفوا في أن اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع الضمير ليست بجمل لأمرين أحدهما ان الجملة هي التي تستقل بالافادة وهذه ليست كذلك الثاني أن وضعها أن تفيد معنى في ذات تقدم ذكرها فإذا استعملت مبتدأ خرجت عن وضعها ولذلك لما خرج بعضها عن هذا المعنى وجعل المعنى الفعل بشرط سبق ما يكون كالعوض عما كان يستحقه من الاعتماد أو كالدال على إخراجها عن وضعه الأصلي جاز أن يكون مع مرفوعه جملة مثل قائم زيد والذين يخافون في زيد ضارب غلامه ويحملون ضارب جملة فليسوا يخافون في الذي ذكرناه بل الخلاف في أنه هل ثبت ان ضارب غلامه مثل ضارب الزيدان أولاً فمن جوزه أخرج الصفة عن موضوعها الأصلي واستعملها استعمال الفعل اه * واعلم ان السكاكي يريد ان اسم الفاعل يقرب من الفعل في افادة التقوية التي هي أعم من التخصيص والمصنف بوجه أنه انما يفيد التقوية فلذلك نقل عن السكاكي ما عارض عليه فيه وما أنا أذكره مبيناً فيه. قال المصنف حاكياً عن السكاكي وما يفيد التخصيص ما يحكيه تعالى عن قوم شعيب عليه الصلاة والسلام وما أنت علينا بعزير أي العزيز علينا رهطك لأنك ولذلك قال عليه السلام أرهطى أعز عليكم من الله أي من نبي الله ولو كان المراد ما عززت علينا لم يكن مطابقاً قال المصنف وفيه نظر لان قوله ما أنت علينا بعزير من باب أنا عارف لأم من باب أنا عرفت **قلت** * وهذا هو الذي يريده السكاكي وباب أنا عارف وأنا عرفت شيء واحد وقدم صرح السكاكي في فصل القصر بإفادة أنا عارف بالحصر قال والتسكك بالجواب ليس بشيء لجواز أن يكون فهم كون رهطه أعز عليهم من قولهم ولولا رهطك لرجمناك قال وقال الزخشي دل ايلاء ضميره حرف النفي على ان الكلام في الفاعل لا في الفعل كانه قال وما أنت علينا بعزير بل رهطك هم الأعززة علينا وفيه نظر لانا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي اذا لم يكن الخبر فعلياً يفيد الحصر **قلت** * والخبر هنا فعلي لان الفعلي أعم من الفعل واسم الفاعل كما سبق وانما يريد الزخشي ايلاء الضمير حرف النفي مع كون المسند فعلياً نعم في النفس وقفة من أن السكاكي اشترط في افادة الاختصاص أن يكون فاعلاً معنوياً لانه في تقدير التأخير وما أنا عارف لو تأخر فيه الضمير لم كان فاعلاً لفظياً لانه يصير وضعه ما عارف أنا وهو فاعل لفظي الآن يقال يمر به حينئذ مبتدأ وخبره والابتداء فاعله معنوي لكن كيف يقال حينئذ انه كان وخبراً ثم قدم والفرص أن تقديمه الآن هو الأصل لانا أعز بناه مبتدأ فهو بتقدير تأخيره في قولنا ما عارف أنا متأخر عن محله فاذا قلنا ما أنا عارف فليس ذلك تقدماً بل وضاً للشيء في محله وتقدير تأخيره على خلاف الأصل بخلاف الفاعل المعنوي الأوكد مثل قمت أنا فإنه بتقدير تأخيره يكون واقعاً في

عليكم من الله فلنا قال السكاكي معناه من نبي الله فهو على حذف المضاف وأجود منه ما قال الزخشي وهو ان تهاونهم به وهو نبي الله تهاون بالله فحين أعز عليهم رهطه دونه كان رهطه أعز عليهم من الله ألا ترى الى قوله تعالى من يطع الرسول فقد أطاع الله ويجوز أن يقال لاشك أن همزة الاستفهام هنا ليست على باب ابل هي للانكار لا للتوبيخ فيكون معنى قوله أرهطى أعز عليكم من الله انكار أن يكون مانعهم من رجه رهطه لان نسبة اليهم دون الله تعالى مع انسابه اليه أيضاً أي أرهطى أعز عليكم من الله حتى كان امتناعكم من رجمي بسبب انتسابي اليهم بأنهم رهطى ولم يكن بسبب انتسابي الى الله تعالى يأتي رسوله والله أعلم

(قوله في مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم أي فان الوصف قد أعرب مع تحمله للضمير في هذه الاحوال أي أجرى عليه اعراب المتبوع لفظاً ولو قيل رجل قام ورجلا قام ورجل قام لكانت تلك الجملة الواقعة صفة مبنية

بمعنى أنه لم يجر عليها اعراب المتبوع لفظاً بل محلاً

وعماري تقديمه كاللازم لفظ مثل اذا استعمل كناية من غير تعريض كافي قولنا مثلك لا يبخل ونحوه مما لا يراد بلفظ مثل غير ماضيف اليه ولكن أر يدان من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف أن يفعل ما ذكر أو أن لا يفعل ولكون المعنى هذا قال الشاعر

ولم أقل مثلك أعني به * سواك يافردا بلا مشبه

وعليه قوله مثلك يبني الحزن عن صوبه * ويسترد الدمع عن غربه

وكذا قول القبيص للرجل الجحاج لما توعده بقوله لأحملك على الأدهم مثل الأبر يحمل على الأدهم والأشبه أي من كان على هذه الصفة من السلطان وبسطة اليد ولم يقصد أن يجعل أحدا مثله وكذلك حكم غير إذا سلك به هذا السلك فقل غيرى يفعل ذاك على معنى أنى لأفعله فقط

(قوله وعماري) على صيغة التسمك البني للفاعل أو الغائب البني للجهول كذا في الأطول وفيه أيضا أن قوله وعماري تقديمه كاللازم الخ هذا الحكم لا ينبغي أن يخص بلفظ مثل وغير ولا بالكناية بل يجري في الجواز أيضا فيرى تقديم السند اليه في أنت تقدم رجلا وتؤخر أخرى كاللازم لكونه أعون على الراد وهو اراد (٤٣٤) الحكم على وجه أبلغ إذا مجاز أبلغ من الحقيقة (قوله كاللازم) حال من

(وعماري تقديمه) أي ومن السند اليه الذي يرى تقديمه على السند (كاللازم لفظ مثل وغير) إذا استعملنا على سبيل الكناية (في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود

طالباً للنسب اليه فالمشتق أقوى منه في هذا المعنى لشبهه بالفعل فالجامد الثبوت فيه من جهة المدلول فهو خارج عن افادة التقوية باعانة وضع اللفظ والتأكيدي المشتق باعانة دلالة اللفظ لأنفس مدلوله بذاته كافي الجامد فليتأمل (ومما) أي ومن السند اليه الذي (يرى تقديمه) على السند من غير قصد ارادة التخصيص حال كون ذلك التقديم (كاللازم لفظ مثل و) لفظ (غير) إذا استعمل اللفظان على سبيل الكناية في اثبات الحكم وذلك في (نحو) قولك (مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود) حيث يقصد أن مثلك الكائن على أخص وصفك لا يتصف بالبخل من غير ارادة مثل معين فيلزم اتصافك بنفي البخل لأن لازم المثل لازم لمثاله فيكون مثلك لا يبخل كناية عن اثبات حكم نفى محله لأن وضع الضمير المؤكد التأخير عن المؤكد فلينظر في ذلك * تنبيه * قال الزحشرى في قوله تعالى وما هم بخارجين من النار هم هنا بمنزلة في قول الشاعر * وهم يفرشون اللبد كل طمرة * في دلالة على قوة أمرهم لا على الاختصاص اه وهي دسيسة اعتزال لانه لو جعلها هنا للاختصاص لزمه تخصيص عدم خروج الكفار فيلزم خروج أصحاب الكبار من المسلمين كذهب أهل السنة والزحشرى أكثر الناس أخذاً بالاختصاص في مثل هذا وغيره من قواعد البيانين فإذا عارضه الاعتزال فزع من قواعدهم اليه (قوله وعماري تقديمه كاللازم الخ) يريد أنه إذا استعملت كلمة مثل كناية من غير تعريض كقولك مثلك لا يبخل ونحوه بما اذ فيه بلفظ مثل غير افادة الحكم للمضاف اليه واعماري يريد أن مقتضى القياس ان من كان بهذه الصفة التي هو عليها يكون غير فاعل لهذا الفعل وعليه قول الشاعر

ولم أقل مثلك أعني به * سواك يافردا بلا مشبه

وكذلك حكم غير إذا سلك بها هذا السلك فتقول غيرى يفعل ذلك أي لأفعله فقط

تقديم أي حالة كون ذلك التقديم مماثلاً للتقديم اللازم في القياس كتقديم لازم الصدارة فتقديم هذا ليس بلازم في القياس بل مثله من حيث انه لازم في الاستعمال ولذا لم يقل لازماً وقال كاللازم والحاصل انه انما لم يقل ومما يرى تقديمه لازماً لفظ مثل وغير إذا استعملنا على سبيل الكناية اشارة الى أن القواعد لا تقتضى وجوب التقديم ولكن اتفق انهما لم يستعملوا في الكناية الا مقدمين فأشبهها ما اقتضت القواعد تقديمه حتى لو استعملنا بخلافه عند قصد الكناية بأن قيل لا يبخل مثلك ولا يجود غيرك كان

كلاماً منبذاً طبعاً ولو اقتضت القواعد جوازه

(قوله لفظ مثل وغير) خصهما بالذكر لانهما المستعملان في كلامهم والقياس يقتضى أن يكون ما هو بمعناها كالمائل والغاير والشبيه والنظير كذلك قاله عبد الحكيم وكذلك الاضافة للكاف ليست قيدا بل كذلك مثلى أو مثله وغيرى وغيره كذا قرر شيخنا العدوى (قوله على سبيل الكناية) أي من اطلاق اسم الملزوم وارادة اللازم وبيان ذلك انك اذا قلت مثلك لا يبخل فقد نفيت البخل عن كل مماثل للمخاطب أي عن كل من كان متصفاً بصفاته والمخاطب من هذا العام لانه متصف بتلك الصفات فيلزم أنه لا يبخل للزوم حكم الخاص لحكم العام فقد أطلق اسم الملزوم وهو نفي البخل عن المائل وأريد اللازم وهو نفيه عن المخاطب وكذا اذا قيل غيرك لا يجود لانه اذا نفي الجود عن الغير على وجه العموم في الغير انحصر الجود فيه لان الجود صفة وجودية لا بد لها من محل تقوم به محلها اما المخاطب أو غيره وقد نفي قيامها بكل فرد غير المخاطب فلزم قيامها به فقد استعمل اللفظ في المنى الموضوع له وهو نفي الجود عن كل مغاير وأريد لازمه وهو اثبات الجود للمخاطب (قوله مثلك لا يبخل الخ) الجوز لوقوع مثل وغير مبتدأ تخصيصهما بالاضافة وان لم يتعرفا بها لتوغلها من

من غير ارادة التعريض بانسان وعليه قوله * غيرى بأكثر هذا الناس بنخدع * فانه معلوم أنه لم يرد أن يعرض بواحد هناك فيصفه بأنه بنخدع بل أراد أنه ليس ممن بنخدع وكذا قول أبي تمام * وغيرى بأكل المعروف سحنا * ويشجب عنده بيض الايادي فانه لم يرد أن يعرض بشاعر سواه فيزعم أن الذي قرف به عند المدوح من أنه هجاه كان من ذلك الشاعر لامنه بل أراد أن يذني عن نفسه أن يكون ممن يكفر النعمة ويلوم لا غير واستعمال مثل وغير هكذا مركز في الطباع واذا انصفحت الكلام وجدتهما يقدمان أبدا على الفعل اذا نجي بهما نحو ما ذكرناه ولا يستقيم المعنى فيهما اذ لم يقدمما والسرفى ذلك أن تقديمهما يفيد تقوى الحكم كما سبق تقريره وسيأتى أن المطلوب بالكنية في مثل قولنا مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود هو الحكم

في الابهام قاله الفري (قوله بمعنى أنت لا تبخل) وأنت تجود لف ونشر مرتب (قوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب) أى من غير ارادة التعريض بغير المخاطب وهذا حال من نحو المضاف الى المثالين ولفظ من زائد في الاثبات لتضمنه التثنية لانه في قوة لامع ارادة تعريض بغير المخاطب ومفهوم كلامه أن لو أراد يد التعريض بأن أريد بالمثل أو لغير انسان معين لم يكن تقديمه كاللازم وذلك لان التقديم انما كان كاللازم عند ارتكاب الكنية لكونه أعون على اثبات الحكم بالطريق الأبلغ وهو طريق الكنية واذا أريد التعريض فلا كناية (قوله بأن يراد بالمثل) تصوير للنفى وهو ارادة التعريض فاذا قلت مثلك (٤٢٥) لا يبخل مريداً من المثل شخصاً معيناً جواداً

مما لا للمخاطب أو قلت غيرك لا يجود مريداً بالغير بخيلاً آخر معينا كان الكلام من قبيل التعريض لامن قبيل الكناية لانه يلزم من نفي بخل شخص معين مما لا للمخاطب نفي بخله ولا يلزم من نفي الجود عن واحد معين ثبوت الجود للمخاطب لانه يتحقق في شخص آخر مغاير لذلك المعين والمخاطب ثم ان جعل هذا تعريضاً فيه نظر إذ لا تعريض في الكلام المذكور بذلك الانسان بل الكلام موجه نحوه

بمعنى أنت لا تبخل وأنت تجود من غير ارادة تعريض بغير المخاطب) بأن يراد بالمثل والغير انسان آخر مماثل للمخاطب أو غير مماثل بل المراد نفي البخل عنه على طريق الكناية لانه اذا نفي عن من كان على صفته البخل عن المخاطب (بمعنى أنت لا تبخل) ويقصدان من انصف بغيرتك على وجه العموم من غير تعيين لغير معين لا يتصف بالجود واذا اتقى الجود عن انصف بغيرتك والجود لا بد من محل لوجوده لزم اتصافك أيها المخاطب به فيكون غيرك لا يجود كناية عن اثبات حكم الجود للمخاطب ويكون بمعنى (أنت تجود) وكون التركيبين للكناية التي هي على ما سيجيء أن يعبر بالترزم ويراد به اللازم مع صحة ارادة ذلك اللازم وقد تبين معناها فيهما على ما قررنا انما ذلك اذا أريد بلفظ المثل والغير مطلق للمائل والغاير في الجملة أى من انصف بأحدهما مطلقاً (من غير ارادة تعريض) انسان معين (غير المخاطب) وأما اذا أريد التعريض أى الإشارة بالاجمال اللفظي الى مثل معين كقولك لمن قال لك من أعطاك هذا الفرس مثلك أعطانيه مريداً جواداً مثلك أو الى غير معين كقوله * غيرى جنى وأنا للعاقب فيكم * فان مراده غير معيناً لم يكن تقديم لفظ المثل والغير حينئذ لازماً إذ ليس

من غير ارادة التعريض بانسان وعليه قول المتنبي * غيرى بأكثر هذا الناس بنخدع * لم يرد أن يعرض بواحد يصفه بأنه بنخدع بل أراد أنه ليس ممن بنخدع واستعمال غير ومثل هكذا قال المصنف انه مركز في الطباع ويقدمان أبداً على الفعل اذا قصد هذا والسرفيه أن تقديمهما يفيد تقوى الحكم

(٥٤ - شروح التلخيص - أول)

بقيل التعريض اذا قصد وصف المخاطب بالبخل وأما على ما ذكره الشارح من ارادة واحد معين بالمثل والغير فالتركيب ليس كناية ولا تعريضاً واجباً بأنه ليس المراد بالتعريض الاصطلاحى الآتى في الكناية وهو الإشارة الى معنى يفهم من عرض الكلام وجانبه بل المراد التعريض اللغوى وهو الإشارة على وجه الاجمال والابهام وعدم التصريح ولا شك أنك لم تصرح بالعرض به بل أجملته وأبهمته وبهذا الجواب اندفع أيضاً ما يقال التعريض من قبيل الكناية فيلزم أن يكون الكلام كناية وغير كناية وهو باطل وأجيب عنه أيضاً بأن التعريض لا يلزم أن يكون نوعاً من الكناية بل هو أعم من ذلك إذ قد يكون كناية ومجازاً وحقيقة (قوله انسان آخر) أى معين وقوله مماثل للمخاطب راجع لقوله بالمثل (قوله أو غير مماثل) بالاضافة راجع لقوله والغير (قوله بل المراد) أى بـقوله مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود وقوله نفي البخل عنه أى عن المخاطب وهذا اضرب على قوله من غير ارادة تعريض الخ وقوله على طريق الكناية لم يجعل على طريق المجاز من ذكر التزم و ارادة اللازم لجواز ارادة المعنى الحقيقي أيضاً (قوله لانه اذا نفي الخ) هذا توجيه للكناية فيه وبيان للزوم الحقيق لها وقوله لانه أى البخل وقوله عن كان على صفته أى عن كل من كان على صفة المخاطب لان معنى مثلك لا يبخل من كان على الصفات التي أنت عليها لا يبخل والمخاطب من هذا العام لانه متعمد ، بتلك الصفات فيلزم أنه لا يبخل لان الحكم على العام

وان الكناية بأبلغ من التصريح فيها قصد بها فكان تقديمها أعون للعنى الذى جلبنا لأجله

ينسحب على كل فرد من أفراد (قوله من غير قصد الى مائل) أى بخلاف ما إذا أريد بالمثل معين أى انسان آخر غير المخاطب لا يقال التعليق بالمشق يؤذن بعلية المشق منه والاشتق منه موجود فى الخطاب فيلزم أنه لا يبخل لانقول الحكم على العموم من غير ملاحظة مماثل معين يفهم منه فى العرف عليه الوصف وهو المائلة بخلاف ما إذا أريد بالمثل معين أى انسان آخر غير المخاطب ولم يرد العموم فلا يفهم عرفانه عليه الوصف فلا يلزم فيه أن يكون الخطاب لا يبخل لان الغرض حينئذ مجرد التعبير عن ذلك الدين كما يظهر ذلك لصاحب الذوق السليم اه سم (قوله وانبات الجود) عطف على نفي البخل لا على قوله نفيه عنه أى والمراد من غيرك لا يبيحود اثبات الجود للمخاطب بسبب نفيه الخ وهذا توجيه (٤٣٦) للكناية فى التركيب الثانى وبيان للزوم المحقق لها وقوله من غيره أى عن

من غير قصد الى مماثل لزم نفيه عنه واثبات الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به وانما يرى التقديم فى مثل هذه الصورة كاللازم (لكونه) أى التقديم (أعون على المراد بهما) أى بهذين التركيبين لان الغرض منهما اثبات الحكم بطريق الكناية التى هى أبلغ والتقديم

الكلام على طريق الكناية بل على طريق الحقيقة وبهذا يعلم أن المراد بالتعريض هنا التعريض الآتى الذى هو من أنواع الكناية أو المجاز أو الحقيقة بل المراد التعبير عن الشيء بطريق الاجمال الموجود فى أصل لفظ مثل وغير ولهذا فسرنا التعريض بقولنا الاشارة بالاجمال الخ فلا ردى أن يقال التعريض من الكناية وأول الكلام يدل على أن الاعتبار الثانى ليس فيه كناية وأخره بحقق التعريض الذى هو من الكناية ولما فهمه بعضهم كذلك احتاج الى تكلف الجواب بما يبرأ منه كلام الصنف وانما كان التقديم كاللازم اذا سبق الكلام على وجه الكناية (لكونه) أى ذلك التقديم (أعون) أى أشد اعانة (على المراد بهما) أى بالتركيبين الموجود فيهما لفظ مثل ولفظ غير وذلك لانه لما كان الغرض منهما اثبات الحكم بطريق الكناية التى هى أبلغ من الحقيقة لان فيها الانتقال من المعلوم الى اللازم فاثبات الحكم بها كاثبات الدعوى بالدليل على ما يأتى ان شاء الله تعالى كان التقديم الذى فيه تقوية الحكم مؤكداً لذلك الاثبات البلىنى فهو أعون على اتقربى والتثبيت على وجه التأكيد الحاصل بطريق الكناية وانما قال كاللازم لم يقل لازم مع أنه لم يسمع التأخير اذا أريد بالتركيبين معنى الكناية اشارة الى أن القواعد لا تقتضى وجوب التقديم ولكن اتفق عدم الاستعمال الا مع التقديم فأنشبه

وما ذكرناه من اشتراط التقديم يعلم عدم صحة التأويل عليه فى قوله تعالى ليس كمثل شيء ويعلم منه فساد قول الطبيب فى قول الشاعر * فن مثل ما فى الكأس عيني تسكب * انه من هذا الباب * واعلم أنه يقع فى عبارة كثير أن مثلك لا يفعل معناه أنت لا تفعل وفيه تسامح والتحقيق أن مثل فى هذا لا يراد بها الذات بل حقيقة انشأ ليكون نفعاً عن الذات بطريق برهاني كسائر الكنايات ثم لا يشترط على هذا أن يكون للملك الذات المدوحة مثل فى الخارج حصل النفي عنه بل هو من باب التخييل الذى يأتى فى الاستعارة وقوله ولم أقل مثلك أعنى به سواك لا ينافى ما قلناه فان معناه لم أعنى افادة الحكم على سواك بل عنيت افادة الحكم عليك مريداً للاستعمال فى سواك وهذا المعنى انما ينجلى لك اذا تأملت ما استراه فى باب الكناية فان قلت انما يكون مثلك لا يفعل كذا نفياله عن المخاطب بطريق برهاني أن

كل مغاير له بخلاف ما إذا أريد به معين فانه لا يلزم انحصار الجود فى الخطاب لانه يتحقق فى شخص آخر غير المخاطب وقوله مع اقتضائه محلا من جملة الدليل ووجه الاقتضاء أن الجود صفة موجودة فى الخارج وكل ما هو كذلك فلا بد له من موصوف أى محل يقوم به ثم انه ليس له الا محلان الخطاب والغير فاذا اتفق عن الغير تعين أن يقوم بالمخاطب (قوله فى مثل هذه الصورة) كان الظاهر أن يقول هاتين الصورتين كما لا يخفى إذ المتبادر من كلامه أن قوله مثلك لا يبخل وغيرك لا يبيحود تركيب واحد وكلام القوم صريح فى أنهما تركيبان (قوله أعون على المراد بهما) الباء بمعنى من ان قلت ان

التأخير لا اعانة فيه على الراد لان التقوى الذى يحصل به الاعانة على الراد انما يأتى بالتقديم وحينئذ فلا وجه للتعبير بأعون لو قلت أفعل ليس على بابه أى لكونه معيناً وقوله لان الغرض على لكونه معيناً (قوله اثبات الحكم) أعنى الجود وانتفاء البخل عن الخطاب وفى هذا اشارة الى أنهما من الكناية المطلوب بها نسبة لا مطلوب بها صفة ولا مطلوب بها غير صفة ولا نسبة بل كان المطلوب بها نفس الموصوف ومثال المطلوب بها صفة قولك طوبى لالنجاد فان المطلوب بها طول القامة ومثال المطلوب بها صفة وغير نسبة قولك حتى مستوى النامة عرض الاظفار فى الكناية عن الانسان فانه غير نسبة وغير صفة (قوله بأبلغ) أى من التصريح لانها من باب دعوى الشيء ببيينة إذ وجود المزموم دليل على وجود اللازم فقولك فلان كثير الرماضى قوة قولك فلان كريم لانه كثير الرماضى كذا وكذا هنا قولك غيرك لا يبيحود فى قوة أنت تجود لان غيرك لا يبيحود فالجواب أن القصد من التركيبين اثبات الحكم على وجه أبلغ

(قوله لا فادته التقوى) علة لقوله أعون مقدمة عليه أى والتقديم معين على ذلك لا فادته للتقوى وإنما كان معيناله لانه من ناحيته لان الكناية تفيد اثبات الحكم بطريق أبلغ وكذلك التقرير (قوله على ذلك) أى على اثبات الحكم بالطريق الأبلغ (قوله أنه كان مقتضى القياس الخ) أى وذلك لان المطلوب وهو اثبات الجود للخاطب وانتفاء البخل عنه يحصل الكناية وهى حاصلة مع التأخير كالتقديم فكان مقتضى القياس أنه يجوز التأخير لحصول المقصود معه (قوله الا على التقديم) أى فأشبه ما اقتضت القواعد تقديمه حتى لو استعمل غير مقدم عند قصد الكناية بأن قيل لا يبخل مثلك ولا يوجد غيرك كان كلاما منبوذا طبعيا وان اقتضت القواعد جوازه (قوله قيل وقد يقدم الخ) قاله ابن مالك وجماعة وأما ضعفه المصنف حيث عبر بصيغة التريض وهو قيل للبحث في دليله والا فالحكم مسلم كما يأتى (قوله وقد يقدم) الواو من جملة المحكى وهى إما للعطف على ما قبله فى كلام (٢٧٤) القائل أولا لاستئناف وما قيل انه معطوف

على مقول قول عبد القاهر عطف تلقين كما يقال سأ كرمك فتقول وزيدا أى قل وزيدا فليس بشيء اذ لا معنى لتلقين القائل للشيخ هذا الكلام وأيضا لا يطرء فى قول عبد القاهر وقد يقدم ليفيد تخصيصه فانه لا يمكن أن يكون فيه لعطف التلقين (قوله المسور بكل) فيه ميل لمذهب الناطقة القائلين الموضوع هو المضاف اليه لفظة كل وأما هى فهى دالة على كمية الافراد والا فالنحاة يجعلون كل هى المسند اليه وقوله المسور بكل أى أو ما يجرى مجراه فى إفادة العموم لجميع الافراد كأل الاستغرافية ولفظ جميع وإنما اشترط أن يكون مقرونا بكل لانه لو لم يكن كذلك لم يجب تقديمه

لا فادته التقوى أعون على ذلك وليس معنى قوله كاللازم أنه قديم وقد لا يقدم بل المراد أنه كان مقتضى القياس أن يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم نص عليه فى دلائل الاعجاز (قيل وقد يقدم) المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي

ما اقتضت القواعد تقديمه كالمصور بالا حتى لو استعملت خلافا عند قصد الكناية وقلت لا يبخل مثلك ولا يوجد غيرك كان كما قال الشيخ عبد القاهر كلاما منبوذا طبعيا واقتضت القواعد جوازه (قيل وقد يقدم) المسند اليه اذا كان غير جزئى وسور بالسور الكلى على المسند المقرون بحرف

لو كانت المائلة تستدعى التساوى فى الصفات الذاتية وغيرها من الأفعال فان اتفاق الشخصين بالذاتيات لا يستلزم اتحاد أفعالهما قلت ليس المراد بالمثل هنا المصطلح عليه فى العلوم العقلية بل المراد من هو على مثل حاله فى الصفات المناسبة لما سبق الكلام له ولا نقول معناه من هو مثلك فى كل شيء لان لفظ مثل لا يستدعى الشبهة من كل وجه كاسيا فى تحقيقه فى علم البيان ﴿تنبيه﴾ بقى من الكلام على تقديم الاختصاص فوائده نذكرها عند الكلام على تقديم المفعول ان شاء الله تعالى ص (قيل وقد يقدم الخ) شذهب كثير من أهل هذا العلم الى أن تقديم المسند اليه قد يكون لإفادة العموم فقوله قديم لانه يعنى لان التقديم دليل على العموم نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفى الحكم عن كل واحد بخلاف لم يقم كل انسان فانه يفيد نفى الحكم عن جملة الأفراد أى عن مجموعها لانه كل فرد أى لا ينفىها عن كل فرد وإنما ينفى المجموع وهو يصدق بنفى فرد واحد أما الدليل على أن كل انسان لم يقم معناه كل واحد فهو أن قولنا انسان لم يقم مهملة لانها غير مسورة وهى موجبة معدولة المحمول والموجبة المعدولة المحمول المهمة فى قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفى الحكم عن الجملة دون كل فرد أى لا تدل على نفى الحكم عن كل فرد لأنها تدل على عدمه واذا كانت دالة على نفى الجملة كانت فى قوة الجزئية لان معناها ليس كل انسان بقائم فلو كانت كل انسان لم يقم لا تفيد غير نفى الحكم عن الجملة لكانت لئلا كيد فيلزم ترجيح التأكيدي على التأسيسي وأما الثانى فلا ن قولنا لم يقم انسان وهى سالبة مهمة فى قوة سالبة كاية وهى لاشئ من الانسان بقائم وهى تقتضى نفى الحكم عن كل فرد فلو كان

يجوز يدم لم يقم ولم يقم زيد لعدم قوت العموم اذ لا عموم فيه وكذلك اذ لم يكن المسند مقرونا بحرف النفي لم يجب تقديمه نحو كل انسان قام قام كل انسان لعدم قوت العموم فيه بالتقديم والتأخير لحصوله مطلقا قدم المسند اليه أو آخر وبقى شرط ثالث وهو أن يكون المسند به بحيث لو آخر كان فاعلا بخلاف قولك كل انسان لم يقم أبوه فانه لو آخر كل انسان بأن قيل لم يقم أبوك كل انسان لم يكن فاعلا لفظيا أخذ المسند فاعله فلا يجب التقديم فى تلك الحالة لعدم قوت العموم لان العموم حاصل على كل حال سواء قدم المسند اليه أو آخر بقى شئ آخر وهو أن الكلام فى بيان أحوال المسند اليه مطلقا وحينئذ فمن أين أخذ الشارح تقييده بما ذكر وقد يقال أخذ الشارح ذلك من قرينة السياق وفى كلام بعضهم أن الضمير فى قول المصنف وقديم ان جعل راجعا للمسند اليه فى الجملة كانت كلمة قد للتقليل لان هذا التركيب قليل بالنسبة لغيره وان جعل الضمير راجعا للمسند اليه المقيّد بما قاله الشارح بقرينة سياق الكلام كانت للتحقيق

لانه دال على العموم كما
تقول كل انسان لم يقم

(لانه) أى التقديم (دال على العموم) أى على نفى الحكم عن كل فرد (نحو كل انسان لم يقم)

النفي (لانه) أى التقديم على الوجه المذكور (دال على العموم) أى على عموم السلب وشمول النفي لكل فرد من أفراد الموضوع والمقام يقتضى ذلك (نحو كل انسان لم يقم) فان تقديم كل انسان على لم يقم يفيد سلب القيام عن كل فرد فرد وذلك معنى عموم السلب

(قوله لانه دال على العموم)
أى على عموم النفي وشموله
يعنى أن المسند اليه اذا
كان مستوفيا للشروط
المذكورة وكان المتكلم
قصده فى تلك الحالة افادة
العموم فانه يجب عليه أن
يقدم المسند اليه لأجل
أن يفيد الكلام قصده اذ
لو أخر لم يطابق مقصوده
لانه لم يفد العموم حينئذ
فالفرض من قول المصنف
لانه دال الخ بيان للحال
التي لأجلها ارتكب التقديم
لا استدلال عقلى اذ هذا
أمر نقلى والواجب اثباته
بالنقل ولبعض الأفاضل
قول المصنف لانه دال الخ
أى من دلالة المقتضى بالفتح
على المقتضى بالكسر فهى
غاية مرتبة على التقديم
وان أريد الدلالة على قصد
العموم كان علة باعثة (قوله
أى على نفى الحكم) أى المحكوم
به وقوله عن كل فرد أى من
أفراد ما أضيف اليه كل
(قوله نحو كل انسان لم يقم)
أى كل فرد انصف بعدم
القيام ومحكوم عليه به
ولا يقال الضمير فى لم يقم
عائد على كل انسان فيكون
العموم واقعا فى حيز النفي
فيكون هذا التركيب من
سلب العموم لانا نقول

دخول كل يجعل الحكم على كل فرد لزم أن يكون للتأكيدي فليجعل كل لنفى الحكم عن جملة الأفراد
ليفيد فائدة تأسيسية هذامضمون ما نقله المصنف وهو من كلام بدر الدين بن مالك ولم يمنع المصنف شيئا
من هذا الحكم بل نازع فى صحة التعليل فقال وفيه نظر وذكر أموراً أحدها أن النفي عن الجملة فى قولنا
انسان لم يقم انما افاده الاسناد الى انسان فاذا أضيف اليه كل انقلب الاسناد اليها فزال ذلك فيكون النفي
الوارد على الأفراد مستفاداً من كل لامن الانسان لانه حينئذ غير المسند اليه والنفي عن كل فرد المستفاد
من لم يقم انسان انما كان من الاسناد الى انسان فاذا دخلت كل وجعلت دالة على كل فرد كانت دلالتها
حينئذ تأسيسية لزوال الاسناد الى انسان حينئذ فيكون تأسيساً مفهماً على التقديرين وأجيب بأن المسند
اليه فى انسان لم يقم وفى لم يقم انسان هو الانسان وكذلك المسند اليه فى كل انسان لم يقم وفى لم يقم كل انسان
انما اختلف التعبير فكل انسان لم يقم اذا كان معناه جملة الأفراد كان تأكيدياً لانه عبر بكل عن انسان
وهذا تأكيدياً للتأكيدي كما أن يعبر بلفظ عن شيء بعبارة تقتضى التقوية **قلت** وهذا يبنى على
أن المسند اليه فى السكاية هو المضاف أو المضاف اليه وقد ذكر جماعة من المنطقيين أنه المضاف اليه وهو
انسان لا كل فان قلنا بذلك فواضح لان الاسناد الى انسان فى لم يقم كل انسان باقى المعنى فلو استمر
العموم لكانت كل تأكيدياً وان لم نقل به وهو الحق وقد حققناه فى شرح مختصر ابن الحاجب والذي
قاله المحيى لاشك أنه مراد هذا القائل فيكون لم يقم كل انسان اذا جعلنا النفي عن الأفراد تأكيدياً
باعتبار أنه عبر عنه بلفظ مؤكّد كان يمكن أن يعبر عنه بغيره لكن لان سلم حينئذ أن التأسيس باللفظ
غير المؤكّد خير من التأسيس باللفظ المؤكّد لان ما ذكره المحيى ينحل الى أنه صيغة تأسيس تأكيدي
حينئذ يصح اعتراض المصنف الثانى أن لم يقم انسان اذا اقتضى النفي عن كل فرد فقد اقتضى النفي عن
جملة الأفراد فاذا دخلت عليه كل فهى للتأكيدي أيضاً وأجيب عنه بأن دلالة لم يقم انسان على عدم قيام
الجملة بالاتزام ودلالة لم يقم كل انسان على نفيه عن الجملة بالمنطوق **قلت** لمن ينازع ابن مالك ويدعى أن
لم يقم كل رجل للنفي عن كل فرد فرداً يمنع أن دلالة لم يقم كل انسان على نفي القيام عن الجملة بالمنطوق
بل دل على نفي القيام عن كل فرد فرداً يصير كأنك قلت لم يقم كل فرد فرداً فهو أيضاً عموم سلب ويلزم
منه نفيه عن الجملة بالاتزام أيضاً فتستويان ثم ابن مالك قدم أن كل انسان لم يقم لولم يكن للعموم لكان
تأكيدياً لان انساناً يفيد نفي الحكم عن الجملة باعتبار استزامه له فقد تضمن هذا الكلام أن كل انسان لم
يقم لولم يكن دالاً على الأفراد وكانت دلالة انما هى على المجموع لكانت دلالة على الجملة مطابقة ودلالة
انسان لم يقم على نفي الحكم عن الجملة التزاماً وجعل الأول تأكيدياً والثانى فكذلك هنا يلزم أن يكون لم
يقم كل انسان تأكيدياً بالنسبة الى لم يقم انسان وان كان نفي الحكم عن الجملة فى الأول مطابقة وفى الثانى
التزاماً * الثالث أن قوله ان لم يقم انسان فى قوة السالبة الكلية لا يصح لانه اذا عم كل فرد فرد كانت
سالبة كلية لافى قوتها وأجيب عنه بأن اصطلاح المنطقيين أن السالبة الكلية ما كان مسوراً بلا شيء
ونحوه لا كل قضية يكون السلب فيها عاماً لكن ذهب كثير من الأصوليين الى أن عموم النكرة
فى سياق النفي معناه أن النفي فيها مطلق الحقيقة فاستلزم نفي الافراد فيحسن على هذا أن

مراعاة الاسم الظاهر أولى من مراعاة ضميره وأيضاً يلزم على مراعاة الضمير أنه لم يتحقق عموم السلب أصلاً ولا قائل بذلك يقال

فيقدم لا يفيد في القيام عن كل واحد من الناس لان الموجبة للمدولة المهمة في قوة السالبة الجزئية المستلزمة في الحكم عن جملة الافراد دون كل واحد منها فاذا سورت بكل وجب أن تكون لافادة العموم لاننا كيد في الحكم عن جملة الافراد لان التأسيس خير من التأكيد ولو لم تقدم فقلت لم يعم كل انسان كان نفيا للقيام عن جملة الافراد دون كل واحد منها لان السالبة المهمة في قوة السالبة الكلية المنقضية سلب الحكم عن كل فرد لورود مضماني سياق النفي فاذا سورت بكل وجب أن تكون لافادة في الحكم عن جملة الافراد لتلازم ترجيح التأكيد على التأسيس

(قوله فانه يفيد في القيام عن كل واحد) الجار والمجرور متعلق بنفي لالقيام أي فانه يفيد أن انتفاء القيام ثابت لكل واحد وانما قلنا ذلك لان الحكم في عموم السلب يلاحظ مطلقا وأن متعلق النفي فيه الافراد (قوله بخلاف مالو آخر) مازائدة كما في قوله تعالى مثل ما أنكم تنطقون ولو شرطية جزاؤها قوله فانه يفيد في الحكم الخ ان جاز وقوع الجملة الاسمية جوابا للو كما في النفي ومحدوف ان لم يجز كما في الرضى أي لم يدل على العموم وقوله فانه تعليل له وانما لم يقل بخلاف التأخير تنصيصا على بيان مخالفة التقديم والتأخير (قوله فانه يفيد في الحكم) أي المحكوم به كالقيام في المثال وقوله عن جملة الافراد أي عن الافراد المضمنة أي التي لم تفصل ولم تعين بكونها كلا أو بعضا بل أقيمت على شمولها للامرين (قوله لاعن كل فرد) أي فقط فلا ينافي أن رفع الإيجاب الكلي يصدق بالنفي عن كل فرد كما سيأتي وايضا المقام أن نقول ان عموم السلب وسلب العموم النظر فيهما انما هو للافراد لا للجملة أعني الهيئة الاجتماعية وانما الفرق بينهما من جهة كون كل فرد متعلقا للنفي أو متعلقا بالنفي فان كان الاول فهو عموم (٤٣٩) السلب وان كان الثاني فهو سلب العموم

فاذا قلت كل انسان لم يعم
فمعناه القيام انتفى عن كل
فرد من أفراد الانسان
فالقيام ملحوظ على وجه
الاجمال والنفي تعلق
بالافراد بعد تعلقه بالقيام
وارتباطه به واذا قلت لم يعم
كل انسان فمعناه ان قيام كل
انسان انتفى فالقيام ليس
ملحوظا على وجه الاجمال
بل ملحوظ تعلقه بكل فرد
ثم ان انتفاء قيام الكل يتحقق
بعدم حصوله من بعض دون
بعض وبعدم حصوله من كل
واحد لانه رفع للإيجاب

فانه يفيد في القيام عن كل واحد من أفراد الانسان (بخلاف مالو آخر نحو) لم يعم كل انسان فانه يفيد في الحكم عن جملة الافراد لاعن كل فرد) فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتأخير لا يفيد الاسلب العموم ونفي الشمول (وذلك) أي كون التقديم مفيدا للعموم دون التأخير (لتلازم ترجيح التأكيد) وهو أن يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله (على التأسيس) وهو أن يكون

(بخلاف مالو آخر) المسند اليه في هذا التركيب (نحو) قولك (لم يعم كل انسان فانه) أي التأخير فيه (يفيد نفي الحكم) الذي هو القيام (عن جملة الافراد) أي عن مجموعها الصادق بالسلب عن البعض وهو المحقق فيحمل عليه معنى التركيب تقريرا بين التقديم والتأخير فيكون المعنى السلب عن البعض (لا عن كل فرد) كما في التقديم فيتركب ذلك التأخير ليفيد السلب عن البعض اذا اقتضاه المقام وقوله وقد يقدم ان أعيد الضمير على المسند اليه المعين في المثال بدليل قوله بخلاف مالو آخر كانت قد للتحقيق وان أعيد على المسند اليه في الجملة فهي للتقليل لان هذا التركيب باعتبار غيره قليل وانما كان التقديم فيما ذكر لعموم السلب وشمول النفي والتأخير لسلب العموم ونفي شمول النفي فقط أي لبيان أن هذا النفي لم يعم جميع الافراد ولا شملها جميعا بل البعض (لتلازم) لو انعكس المقاد بالتقديم والتأخير بأن يكون مقاد الاول نفي الشمول ومقاد الثاني شمول النفي (ترجيح التأكيد على التأسيس) ومعلوم

يقال لم يعم انسان ليس سالبة كلية لالفاظا ومعنى وليس عاما بالوضع بل استلزم العموم بخلاف كل وقد

الكلي ورفعه يتحقق بكل من السلب الكلي والجزئي وأيا ما كان يتحقق السلب الجزئي ولذا تراهم يقولون ان سلب العموم من قبيل السلب الجزئي لانه هو المحقق اذا علمت ما ذكرناه ظهر لك أن قول المصنف فانه يفيد في الحكم عن جملة الافراد عن فيه بمعنى على أي يفيد أن الحكم على جميع الافراد انتفى والمراد بالجملة الافراد المضمنة التي لم تعين بكونها كلا أو بعضا الهيئة الاجتماعية فتأمل (قوله يفيد عموم السلب) أي نفي الحكم عن كل فرد (قوله وشمول النفي) تفسير لما قبله لان العموم معناه الشمول والسلب معناه النفي (قوله لا يفيد الاسلب العموم) انما أتى بأداة الحصر في الثاني دون الاول لان عموم السلب يستلزم سلب العموم لان عموم السلب من قبيل السلب الكلي وسلب العموم من قبيل السلب الجزئي والسلب الكلي مستلزم لسلب الجزئي لان انتفاء الحكم عن كل فرد يستلزم انتفاءه عن بعض الافراد فلذا لم يأت فيه بأداة الحصر لتلازمة أن التقديم انما يفيد عموم السلب دون سلب العموم مع أنه لازم له بخلاف سلب العموم فانه لا يستلزم عموم السلب لاحتمال الثبوت لبعض الافراد فلذا أتى فيه بأداة الحصر وما قلناه من أن سلب العموم لا يستلزم عموم السلب لا ينافي ما مر من أن سلب العموم يتحقق عند عدم حصول المحكوم به من بعض وعند عدم حصوله من كل فرد كما هو ظاهر فتأمل (قوله وذلك) أي وانما كان ذلك أي تقديم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي مفيدا لعموم السلب وتأخير عنه مفيد لسلب العموم ولم يعكس الامر لاجل أن يتنفى لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس الحاصل عند

انعكاس المفاد وحاصل ما ذكره المصنف من الدليل أن تقول لو لم يكن التقديم مفيد العموم النفي والتأخير مفيد النفي العموم بل كان الامر بالعكس لزم ترجيح التأكيدي على التأسيسي لكن اللازم باطل لان التأسيس خبر من التأكيدي لان حمل الكلام على الافادة خبر من حمله على الاعادة فاللزوم مثله فقول الشارح مع أن التأسيس الخ اشارة للاستثنائية وقوله وبيان لزوم الجريان للازمة والشرطية وحاصله أن تقديم المسند اليه المنكر بدون كل نحو انسان لم يقدّم لسلب العموم ونفي الشمول وتأخير نحو لم يقدّم انسان لعموم السلب وشمول النفي فبعد دخول كل يجب أن يعكس هذا لتكون كل للتأسيس الراجح لالتأكيدي كيد المرجوح فان قلت افادة التقديم لعموم النفي وافادة التأخير لسلب العموم أمر لغوي (٤٣٠) والامور اللغوية انما تثبت بالسماع لا بالاستدلال فقول ذلك القائل للآيتم الخ دليل

باطل لا يفيد شيئاً أوجب بأن ذلك القائل متمسك في أصل دعواه أن المسند اليه المسور بكل تقديمه يفيد عموم السلب وتأخيرها يفيد سلب العموم باستعمال البلغاء لذلك والاستعمال دليل اللغة وأما قوله للآيتم يلزم ترجيح التأكيدي الخ فهو بيان للسبب الباعث على هذه الطريق وللمناسبة بين التقديم والعموم وبين التأخير وسلب العموم (قوله لافادة معنى جديد) أي لم يكن حاصل قبله (قوله لان الافادة خبر من الاعادة) فيه نظر لان الاعادة قد تكون متعينة فيما اذا اقتضى الحال التأكيد كما اذا كان المخاطب منكراً وليس معه ما يزيل انكاره فانه يجب التأكيدي والاعادة وأوجب بأن كون الافادة خيراً من الاعادة بالنظر

لافادة معنى جديد مع أن التأسيس راجح لان الافادة خبر من الاعادة وبيان لزوم ترجيح التأكيدي على التأسيس أمان في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقدّم

أن التأسيس الذي هو انشاء معنى لم يكن حاصل قبل أرجح من التأكيد الذي هو افادة ما قد حصل وانما يرجح التأسيس على التأكيدي حيث يحتاجها المقام وأما ان عين المقام أحدهما عين لأجل المقام لالذاته والكلام في الترجيح الذاتي واللفظ الذي هو معروض افادة التأكيدي والتأسيس هنا لفظ كل لا يقال حينئذ يقال أصل استعماله للتأكيدي فبرجح فيه خصوصاً لأننا نقول التأسيس لذاته أرجح على كل حال فلا يقاومه استعمال لفظ كل حيث لا مانع من التأسيس فالتأسيس أرجح جزماً لان الافادة خبر من الاعادة والانشاء في طريق الاخبار خبر من ارتكاب سبيل التكرار وهذا التوجيه من هذا القائل لبيان السر بعد تحقق الاستعمال والافالفة لانتبذ بالاستدلال العقلي وبيان اللزوم في التقديم أن قولنا انسان لم يقدّم مهملة موجهة معدولة أما اهمالها فظاهر لان المراد من الموضوع مصدوقه لاحقيقته حتى تكون ذهنية كقولنا الانسان نوع واذا كان المراد الماصدقات في الجملة من غير أن يوجد سور يدل على كميتها كانت مهملة من السور الدال على الكمية وأما عدولها فلان المحمول اقترن بحرف السلب والرابطة قبله اذ لا يمكن تقديرها بعد لم لشدة ارتباطها بالفعل فكانت معدولة المحمول واذا كانت كذلك كان معناها السلب عن جملة الافراد من غير تعرض لكتبتها ولا

تقرر بما ذكرناه أن الاعتراضين الاولين على ابن مالك صحيحان لكن قديقال ان لم يقدّم كل انسان وان كان نفيه عن الجملة تأكيدياً لما دل عليه لم يقدّم انسان من نفي الجملة فهو تأسيس باعتبار أنه أزال ما دل عليه لم يقدّم انسان من نفي القيام عن الافراد لان لم يقدّم كل انسان لم يتعرض للحكم على الافراد بنفي ولا اثبات ويرد على هذه القاعدة مع ذلك أمور منها أن قوله ان المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية ممنوع لان الحكم في المهمة ان كان على الطبيعة كما ذهب اليه بعضهم فالمهملة ليست في قوة الجزئية ولا يلزم التأكيدي كيد لان مدلول انسان لم يقدّم الطبيعة من حيث هي ومدلول كل انسان لم يقدّم الافراد وان كان الحكم في المهمة على الافراد كما ذهب اليه بعضهم فقديقال ليست في قوة الجزئية لانه ان أراد أن معنى المسند اليه فيها واحد فمنع لان المسند اليه في السالبة الجزئية (١) مثل كل انسان قام يحتمل نفي

لغالب أو بالنظر لنفس الامر وقطع النظر عن المقامات والعوارض اذ الاصل عدم الاعتداد بالعوارض

فان قلت ما ذكره من أن الافادة خبر من الاعادة معارض بأن استعمال كل في التأكيدي كذا كثر فالحمل عليه راجح قلت كثرة استعمالها في التوكيد ممنوع لان استعمالها فيه مشروط باضافتها للضمير وعدم تجردها عن العوامل اللفظية اه عبد الحكيم (قوله وبيان لزوم ترجيح الخ) أي لو انعكس المفاد بالتقديم والتأخير بأن كان مفاد التقديم نفي العموم والشمول ومفاد التأخير شمول النفي وبيان مبتدأ خبره محذوف أي نذكره لك أظاهر (قوله أمان في صورة التقديم الخ) أي أما لزوم الترجيح المذكور في صورة التقديم لو انعكس المفاد بالتقديم والتأخير (قوله فلان قولنا انسان لم يقدّم) أي في المثال الأول قبل دخول كل

(١) قوله مثل كل النفي هكذا في الاصل وفي الكلام خلل ظاهر فخره كتبه مصححه

(قوله موجبة مهمة) كلامه يقتضي أنه يمين فيها ذلك ولا يصح أن تكون سالبة وليس كذلك بل يصح فيها ذلك أن قدرت الرابطة بعد حرف السلب على حقوقهم في الانسان ليس يكاتب انما موجبة معدولة ان قدرت الرابطة قبل حرف السلب وجعلت حرف السلب جزءا من المحمول وسالبة ان قدرت الرابطة بعد حرف السلب فتكون مفيدة لسلب الربط وأجيب بأن الرابطة لا يصح تقديرها هنا بعد حرف السلب لان شديدا الانهال بالفعل فلا يجوز الفصل بينهما فتعين أن تكون موجبة معدولة (قوله لان حرف السلب وقع جزءا من المحمول) أي فهي موجبة معدولة المحمول وهذا الذي ذكره الشارح وجه لفظي للفرق بين المعدولة والسالبة لكنه جار في لم يقيم انسان أيضا مع أنه سالبة على ماسياتي والتحقيق أن الحكم ان كان بسلب الربط فهي سالبة وان كان بربط السلب فهي معدولة فالحكم به في انسان لم يقيم ثبوت عدم القيام الى الفاعل فهي معدولة وفي لم يقيم انسان سلب ثبوت القيام عن الانسان فهي سالبة انظر عبد الحكيم (قوله مع أن الحكم الخ) هذا تنمة الدليل على أنها مهمة ولولم يذكره لوردت الطبيعية كالانسان نوع فانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية الافراد لكن (٤٣١)

الانسان من الافراد بل الحكم فيها على الطبيعة ومحصل الفرق بينهما أن المهمة يذكر فيها ما يدل على كمية الافراد مع كون الحكم فيها على الما صدق أي الافراد وأما الطبيعية فهي وان كان لم يذكر فيها ما يدل على كمية الافراد لكن ليس الحكم فيها على الما صدق بل على الطبيعة (قوله واذا كان انسان لم يقيم الخ) مرتبط بقوله فلان قولنا انسان لم يقيم موجبة مهمة (قوله يجب أن يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد) أي عن الافراد جملة وانتقاء

موجبة مهمة أما الإيجاب فلا نه حكم فيها بثبوت عدم القيام لانسان لا نفى القيام عنه لان حرف السلب وقع جزءا من المحمول واما الالهام فلا نه لم يذكر فيها ما يدل على كمية أفراد الموضوع مع أن الحكم فيها ما صدق عليه الانسان واذا كان انسان لم يقيم موجبة مهمة يجب أن يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد لان كل فرد (لان الموجبة المهمة المعدولة المحمول

لجزئيتها والمحقق منها السلب عن البعض كالجزئية ففادها مفاد الجزئية والى هذا أشار بقوله (لان الموجبة المهمة) من السور (المعدولة المحمول) كما في قولنا انسان لم يقيم بخلاف معدولة الموضوع كقولنا لاقائم قاعد فلا بحث لنا عنها لانها في الحكم الموجبة الحقيقية ففاد كل منهما كفاده فيها

الحكم عن بعض الافراد وطاق التمول أعم من الدددي والجموعى أو من المجموعى والسند اليه في المهمة يحتمل كل واحد والبعض دون البعض فينشد كل انسان يحتمل كل فرد والمجموع وانسان لم يقيم يحتمل البعض ويحتمل الافراد ولا يحتمل المجموع فقد أسست كل احتمال النفي عن المجموع فقد صارت للتأسيس وان لم تكن عامة في كل فرد فرد (قلت) وفيه نظر لان انسان لم يقيم أفاد الحكم على المجموع أيضا فان قال انه بالالزام قلنا فكل انسان لم يقيم أفاده باللفظ ونقل الدلالة عن الالزام الى موضوع اللفظ تأكيد كما سبق * ومنها أن قوله دلالة كل رجل لم يقيم على العموم انما كان لأن التأسيس خبير من التأكيد فلا يكون ذلك موضع كل وهو بعيد والذي يظهر أن كلالدالة على ذلك بالوضع * ومنها أن ما ذكره ينتقض بقولك ما انسان الاقائم فانه لنفى كل فرد ولوقات ما كل انسان الاقائم كان كذلك لنفى كل فرد كما سياتى * ومنها أن هذا ان مسمى لم يقيم في النكرة لا مسمى في المعرفة مثل كل ذلك لم يكن فان تقديره المذكور لم يكن وهو عام في كل فرد دون كل فهي للتأكيد أيضا

قيام الجملة يصدق بعدم حصوله من بعض وعدم حصوله من كل واحد وأيا ما كان يصدق انتفاء القيام عن البعض فهو الحق فقول الشارح لان كل فرد أي فقط فلا ينافى قوله الآتى أعم من أن يكون جميع الافراد أو بعضها ثم ان الأولى أن يقول يجب أن يكون معناها ثبوت نفى القيام عن جملة الافراد ليوافق ما تقدم له سابقا حيث قل حكم فيها بثبوت عدم القيام والافتنى القيام عن جملة الافراد ليس معنى الوجبة المهمة المعدولة المحمول نعم هو لازم معناها الذي هو ثبوت عدم القيام لجملة الافراد لانه يلزم من ثبوت عدم القيام انتفاؤه وأجيب بأن في الكلام حذف مضاف أي يجب أن يكون معناه أول الراد يجب أن يكون معناها أي اللازم لا لاطا في واختار التعبير بذلك لظاهر لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس على هذا البيان أفاده عبد الحكيم (قوله لان الموجبة الخ) علة لازوم ترجيح التأكيد على التأسيس لانكاس المفاد بالتقديم لكن بالوسائط التي ذكرها الشارح (قوله لان الموجبة المهمة) أي وهي التي تستعمل على ما يفيد كون المحكوم عليه بعض الافراد أو كلها وقوله المعدولة المحمول أي التي جعل حرف النفي جزءا من محمولها كقولنا انسان لم يقيم

(قوله في قوة السالبة الجزئية) أي وهي التي ذكر فيها ما يدل على أن السلب عن البعض نحو لم يرق بعض الانسان (قوله عند وجود الموضوع) دفع بهذا ما يقال ان السالبة الجزئية أعم من الموجبة للدولة المهمة لأنها تصدق عند وجود موضوعها في الخارج وعند عدمه بخلاف الموجبة المهمة فإنها لا تصدق الا عند وجوده وحينئذ فكيف تكون في قوتها وحاصل الدفع أن المراد أنها في قوة السالبة عند وجود موضوع السالبة كما في هذه التي مثل بها المصنف وهذا لا ينافي أنها عند عدمه لا تكون في قوتها بل أعم (قوله بمعنى أنهما متلازمان) أي أن معنى كون الموجبة المهمة للدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية أنهما متلازمان في الصدق أي التحقق فكلما تحقق معنى أحدهما تحقق معنى الأخرى ثم ان ما ذكره الشارح من تلازمهما في الصدق بيان للواقع والافيكفي في ثبوت المدعى استلزام الموجبة للدولة للسالبة الجزئية فقط (قوله نحو لم يرق بعض الانسان) مثال للسالبة الجزئية فعنها سلب القيام عن بعض أفراد الانسان وهذا المعنى يصدق عند انتفاء القيام عن بعض الأفراد دون بعض وعند انتفائه عن كل فرد (قوله لانه قد حكم في المهمة بنفي القيام) الاولى أن يقول بثبوت عدم القيام لما تقدم من أن الحكم فيها بثبوت نفي القيام لا بنفي القيام ويمكن أن يجاب بأن المراد بالنفي الانتفاء أي حكم فيها بانتفاء القيام (٤٣٣) على أن النفي مصدر المبني للفعل وانتفاء القيام عبارة عن ثبوت عدمه أو أن الباء في قوله بنفي ليست داخلية على المحكوم به بل المعنى حكم فيها بطريق نفي القيام فالحكم من حيث هو عام للنفي والاثبات أي أنه تحقق في ضمن هذا النفي الحكم الذي هو ثبوت عدم القيام أفاد ذلك العلامة الفناري (قوله عما صدق عليه الانسان) أي عن الأفراد التي يصدق أي يحمل عليها الانسان حمل مواطأة (قوله أعم من أن يكون) أي ذلك الماصدق (قوله وأيا ما كان الخ) ما زائدة وكان تامة والتنوين

في قوة السالبة الجزئية) عند وجود الموضوع نحو لم يرق بعض الانسان بمعنى أنهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهمة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان أعم من أن يكون جميع الأفراد أو بعضها وأيا ما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فهي في قوة السالبة الجزئية (المستلزمية نفي الحكم عن الجملة) لان صدق السالبة الجزئية للوجود الموضوع إما بنفي الحكم عن كل فرد أو نفيه عن البعض مع ثبوته للبعض

(في قوة السالبة الجزئية) أي الدولة المذكورة في قوة السالبة الجزئية (المستلزمية نفي الحكم عن الجملة) قطعاً وذلك لان مفهوم الجزئية السالبة سلب الحكم عن بعض الأفراد كقولنا ليس بعض الانسان بقائم وهذا المعنى يصدق عند انتفاء الحكم عن بعض الأفراد دون بعض وعند انتفائه عن كل فرد وأيا ما كان يصدق النفي عن جملة الأفراد أي عن مجموعها على طريق السلب المساط على الاثبات السلكي **تنبيه** اذا عرفت ذلك فاعلم ان ما قدمناه من الفرق بين سلب العموم في لم يرق كل رجل وعموم السلب في كل رجل لم يرق حق لا اشكال فيه واختلف في الاستدلال عليه على أقوال أحداهما مقدمناه مما ذكره المصنف وقد علمت ما فيه الثاني ان النفي متوجه الى الشمول دون أصل الفعل وهو قريب من الاول الثالث قول النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن فان معناه لم يكن واحداً منهما وكذلك قول أبي النجم قد أصبحت أم الحيات تدعى * على ذنبا كله لم أصنع

عوض عن المضاف اليه أي حال ثبت وهو كون الماصدق المنفي عنه القيام بجميع الأفراد أو بعضها يصدق الخ لأنه على التقدير الاول يكون بالتضمن وعلى الثاني يكون بالمطابقة وقوله يصدق نفي القيام عن البعض أي وهو مدلول السالبة الجزئية فظهر من هذا ملازمة السالبة الجزئية للمهمة (قوله وكلما صدق الخ) بيان للملازمة المهمة للسالبة الجزئية فقوله نفي القيام عن البعض أي الذي هو مدلول السالبة الجزئية أي كذا تحقق ذلك للدلول وقوله صدق نفيه عما صدق عليه الانسان أي الذي هو مدلول الموجبة المهمة للدولة المحمول وكأنه قال صدقت أي تحققت الموجبة المهمة للدولة المحمول وقوله في الجملة أي مجمل من غير تعرض لسلكية أو بعضية (قوله فهي في قوة الخ) تفرع على الدليل بشقيه أي فظهر من هذا البيان أن الموجبة المهمة للدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية بمعنى أنهما متلازمان في التحقق (قوله المستلزمية) صفة للسالبة الجزئية وقوله عن الجملة عن معنى على متعلقة بالحكم والمراد بالجملة الأفراد مجتمعة بقطع النظر عن كليتها وبعييتها أي المستلزمية لكون المحكوم به على جملة الأفراد منتفياً أو أن عن على حاصلة للنفي أي المستلزمية لكون المحكوم به منتفياً عن جميع الأفراد فاستلزامها لذلك على طريق رفع الإيجاب السلكي كما يشير له تقرير الشارح وليس المراد أنها تستلزم نفي الحكم عن الهيئة الاجتماعية لأنها قد تتحقق من غير النفي عن الهيئة الاجتماعية ألا ترى الى قولك بعض الرجال لا يحمل الصخرة العظيمة فإنها سالبة جزئية صادقة ولا تستلزم نفي الحمل عن الهيئة الاجتماعية قررهم شيخنا المدوي (قوله لان صدق الخ) دليل لقول المصنف المستلزمية نفي الحكم الخ

وسبب

عوض عن المضاف اليه أي حال ثبت وهو كون الماصدق المنفي عنه القيام بجميع الأفراد أو بعضها يصدق الخ لأنه على التقدير الاول يكون بالتضمن وعلى الثاني يكون بالمطابقة وقوله يصدق نفي القيام عن البعض أي وهو مدلول السالبة الجزئية فظهر من هذا ملازمة السالبة الجزئية للمهمة (قوله وكلما صدق الخ) بيان للملازمة المهمة للسالبة الجزئية فقوله نفي القيام عن البعض أي الذي هو مدلول السالبة الجزئية أي كذا تحقق ذلك للدلول وقوله صدق نفيه عما صدق عليه الانسان أي الذي هو مدلول الموجبة المهمة للدولة المحمول وكأنه قال صدقت أي تحققت الموجبة المهمة للدولة المحمول وقوله في الجملة أي مجمل من غير تعرض لسلكية أو بعضية (قوله فهي في قوة الخ) تفرع على الدليل بشقيه أي فظهر من هذا البيان أن الموجبة المهمة للدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية بمعنى أنهما متلازمان في التحقق (قوله المستلزمية) صفة للسالبة الجزئية وقوله عن الجملة عن معنى على متعلقة بالحكم والمراد بالجملة الأفراد مجتمعة بقطع النظر عن كليتها وبعييتها أي المستلزمية لكون المحكوم به على جملة الأفراد منتفياً أو أن عن على حاصلة للنفي أي المستلزمية لكون المحكوم به منتفياً عن جميع الأفراد فاستلزامها لذلك على طريق رفع الإيجاب السلكي كما يشير له تقرير الشارح وليس المراد أنها تستلزم نفي الحكم عن الهيئة الاجتماعية لأنها قد تتحقق من غير النفي عن الهيئة الاجتماعية ألا ترى الى قولك بعض الرجال لا يحمل الصخرة العظيمة فإنها سالبة جزئية صادقة ولا تستلزم نفي الحمل عن الهيئة الاجتماعية قررهم شيخنا المدوي (قوله لان صدق الخ) دليل لقول المصنف المستلزمية نفي الحكم الخ

(قوله عن جملة الافراد) أى عن الأفراد المجملة بقطع النظر عن كليتها وبعضيتها (قوله دون كل فرد) أى دون النفي عن كل فرد (قوله) وإذا كان انسان لم يبق النسخ) مرتبط بقوله سابقا وإذا كان انسان لم يبق موجبة مهمة يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد (قوله معناه نفي القيام) الأولى أن يقول ثبوت عدم القيام (٤٣٣) عن الافراد مجملة الا ان يقال في الكلام حذف لاعت كل فرد

معناه أى محصل معناه أو المراد معناه اللازم لا المطابق اذ هو ثبوت عدم القيام ويلزمه نفي القيام (قوله فيجب ان يحمل الخ) قد يقال ان الضمير الراجع الى النكرة نكرة كما صرح

به الرضى وحينئذ فالضمير الذى فى انسان لم يبق فى المنى نكرة واقعة فى سياق النفي فتكون مفيدة لعموم السلب فلو كان الكلام بمدخول كل له لم يتركب التأكيد على التأسيس وأجيب بان عموم الضمير يستلزم مخالفة الراجع للرجوع وحينئذ فلا يكون ذلك الضمير عاما نحو هذا رجل لم يعلم شيئا فالضمير فى يعلم عائد على الرجل السابق وليس الضمير فى يعلم معنى كل رجل أفاده العلامة عبد الحكيم (قوله وأما فى صورة التأخير) أى وأما بيان لزوم ترجيح التأكيد لو عكس المقاد بالتأخير والتقديم فى صورة التأخير (قوله لاسور فيها) تفسير لقوله مهمة (قوله المقتضية للنفي عن كل فرد) انما عبر هنا بالمقتضية وفيما مر بالمستلزمة لان السالبة

وأما كان يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد (دون كل فرد) لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض وإذا كان انسان لم يبق بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لاعت كل فرد فلو كان بمدخول كل أيضا معناه كذلك كان كل لتأكيد المعنى الأول فيجب أن يحمل على نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى آخر ترجيحاً للتأسيس على التأكيّد وأما فى صورة التأخير فلان قولاً لم يبق انسان سالبة مهمة لاسور فيها (والسالبة المهمة فى قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد) نحو لاشئ من الانسان بقائه بلما كان هذا مخالفاً لما عندهم من أن المهمة فى قوة الجزئية

وأما قال المستلزمة لان مفهوم النفي عن البعض الذى هو مفاد السالبة الجزئية خلاف مفهوم النفي عن الجملة وأما قلنا فى تفسير عن جملة الافراد أى عن مجموع الخ احترازاً مما يكون على طريق تسليط النفي على حكم المجموع كقولنا كل أهل البلد لا يحملون الصخرة فليس من السلب عن الجملة الذى يكون فى قوة الجزئية بل هو فى حكم الشخصية ولا يعتبر فيها كلية ولا جزئية ولو كانت الشخصية فى حكم الكلية من وجه آخر وقد تبين غير هذا المحل وإذ تحقق ان النفي فى الجزئية مستلزم للنفي عن الجملة وقد علم فيما مر أن المهمة حاصلها ثبوت السلب لما صدق عليه الموضوع الوجود لان السوجة مطلقاً تقتضى وجود الموضوع فمعد وجود هذا الموضوع كفى هذا المثال لتلازمان أعنى الجزئية السالبة والوجبة المهمة المعدولة المحمول لانه كما صدق السلب عن البعض الذى هو مفاد الجزئية السالبة صدق ثبوت السلب للصدوق فى الجملة الذى هو مفاد المهمة وكما صدق ثبوت السلب للصدوق فى الجملة صدق السلب عن البعض وأما تكون السالبة الجزئية أعم اذا لم يرض وجود الموضوع لصدوقها فى عدم الموضوع دون الوجبة المعدولة لانها فى اصطلاح الحكماء تقتضى وجود الموضوع فيتحقق بهذا أن الوجبة المهمة المعدولة المحمول كقولنا انسان لم يبق لاسباب عن الجملة لاعت كل فرد فبعدم ورود كل على موضوعها يجب أن يفيد الكلام النفي عن كل فرد لاعت الجملة فيكون لفظ كل مفيداً لمنى مجدد فيكون تأسيساً لوفاد الكلام بعدم ورود النفي عن الجملة كان لفظ كل مفيداً للمعنى الحاصل قبلها ويكون تأكيد أو التأسيس خبر من التأكيّد كيدلان الافادة خبر من الاعادة كما تقدم هذا وجه لزوم ترجيح التأكيّد على التأسيس ان لم يند تقديم كل فى هذا التركيب عموم السلب وأما وجه لزومه ان لم يند فى التأخير سلب العموم ونفي الشمول لان قولنا لم يبق انسان مهمة سالبة اما سلبها فظاهر لان حرف السلب متقدم عن الموضوع فلا عدول فيها حتى تكون موجبة وأما هاهنا فلعدم وجود السور الدال على كمية الافراد مع كون الموضوع كلياً وإذا كانت هذه القضية مهمة سالبة (والسالبة المهمة فى قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد) فقولنا لم يبق انسان

وسبب ذلك ان الحكم على كل فرد وقيل سببه فى الحديث أن السؤال عن أحد الأمرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما بخوابه بالتعيين أو بنفي كل منهما وبأن ذا الالدين قال قد كان بعض ذلك والوجبة الجزئية نقيض السالبة الكلية وفى البيت أن الشاعر عدل عن النصب النصيح الى الرفع الذى هو ضرورة عند سببه به وغيره مع عدم الضرورة وليس هذا الا لذلك هذا ما ذكره والتحقيق فى ذلك ما ذكره الوالد فى تصنيفه فى أحكام كل وهما نأذ كره لم يخصا قال لا بد من تقديم مقدمة وهو ان قولنا لا بد قائم حكم على

(٥٥ - شروح التلخيص - أول) الجزئية تحتل نفي الحكم عن كل فرد وتحتل نفيه عن بعض وبعض وثبونه لبعض وعلى كل تقديره وتستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلغة الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضى بهر يحتمل نفي الحكم عن كل فرد فلذا عبر فى جانبها بالمقتضية للشعر بالصراحة بخلاف الاستلزام (قولنا ولما كان هذا) أى الحكم بان السالبة المهمة

في قوة السالبة الكلية وقوله مخالف لما عندهم أي لما تقرر عندهم وقوله من أن الحيزيان لما عندهم وهذا إشارة إلى وجه تعليل هذا الحكم بقوله لورود موضوعها في سياق النفي وعدم تعليل كون الوجبة المهمة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية (قوله بينه) أي ذلك الحكم بقوله الخ أي فيكون هذا مخصصا (٤٣٤) لقولهم المهمة السالبة في قوة الجزئية فاعندهم من أن المهمة السالبة

في قوة الجزئية إما هو في غير ما موضعها في سياق النفي وهو نكرة غير مصدرة بكل وهذا صادق بصور ثلاث ما إذا كان موضوعها معرفة نحو الإنسان لم يقم أو نكرة ولم يتقدمه نفي نحو إنسان لم يقم أو تقدمه نفي ولكن كانت النكرة مصدرة بكل نحو لم يقم كل إنسان فالمهمة السالبة في هذه الصور في قوة الجزئية وأما لو كان موضوعها نكرة غير مصدرة بكل واقعا في سياق النفي فأنها تكون في قوة السالبة الكلية نحو لم يقم إنسان (قوله لورود موضوعها في سياق النفي حال كونه نكرة غير مصدرة بلفظ كل) أي وكل نكرة كذلك فهي مفيدة للعموم النفي وأشار الشارح بقوله حال كونه نكرة الخ إلى أن حكم المصنف بأن ورود أو الموضوع في حيز النفي يفيد عموم السلب مقيد بقيد أن يكون الموضوع نكرة وأن لا يصدر بلفظ كل والا كان مفيدا لسلب العموم (قوله فانه يفيد) أي

بينه بقوله (لورود موضوعها) أي موضوع المهمة (في سياق النفي) حال كونه نكرة غير مصدرة بلفظ كل فانه يفيد نفي الحكم عن كل فرد وإذا كان لم يقم إنسان بدون كل معناه نفي القيام عن كل فرد ولو كان بعد دخول كل أيضا كذلك كان كل اتما كيد المعنى الأول فيجب أن يحمل على نفي القيام عن جملة الأفراد لتكون كل لتأسيس معنى آخر وذلك لأن لفظ كل في هذا المقام لا يفيد إلا أحد هذين المعنيين فعند انتفاء أحدهما ثبت الآخر ضرورة

التي هي مهمة سالبة في قوة لاشئ من الإنسان بقائم التي هي سالبة كلية وقال في الجزئية المستلزمة وفي هذه القضية لأن الجزئية مفهومة كما تقدم مخالف لمفهوم النفي عن الجملة لكن معناها يصدق بالسلب عن كل فرد عن البعض دون البعض والنفي عن الجملة لازم لصادق فيها والسالبة الكلية لا معنى لها لا النفي عن كل فرد فهو مقتضاها ومدلولها ولما كان هذا هو كون المهمة في قوة السلب عن كل فرد مخالف لما تقرر من أن المهمة تحتل الحكم على الجميع أو على البعض بين ما رجعت به إلى كونها كلية وإن تسميتها مهمة تجوز باعتبار عدم وجود السور الذي هو لفظ كل مثلاً بقوله (لورود موضوعها) أي إنما أفادت حكما كليا لورود الموضوع السلكي فيها (في سياق النفي) والنكرة في سياق النفي نعم وبهذا يعلم أنها سالبة كلية لأنها لا تعني بالسور إلا ما يفيد العموم سواء كان تقديمها أو تأخرا أو غير ذلك وإن تسميتها مهمة تجوز ولكن يجب تقييد النكرة المفيدة في سياق النفي للعموم بغیر مل مضافة إلى النكرة كقولنا لم يقم إنسان وأما أن كانت كل مضافة إلى النكرة كقولنا لم يقم كل إنسان كانت لسلب العموم وإذا كانت المهمة السالبة التي هي قولنا مثلاً لم يقم إنسان مفيدة للنفي عن كل فرد بدون لفظ كل فعند ورود لفظ كل يجب أن يكون الكلام لنفي العموم ونفي الشمول فيكون للنفي عن الجملة إذا لو كان للنفي عن كل فرد كانت لفظه كليا كيد معني حصل قبل ورودها فيكون تأكيدها لما تقرر بخلاف ما إذا كان الكلام مع كل للنفي عن الجملة دون كل فرد فهو لافادة معني لم يحصل فيكون تأسيسا وهو أرجح والحاصل أن المهمة عند تقديم الموضوع السلكي عن النفي إنما فيها السلب عن الجملة وعند تأخيرها إنما فيها السلب عن كل فرد وعند ورود لفظ كل فيها يجب أن يجد في كل من التقديم والتأخير معني الآخر قبل ورود كل والا كانت فيها تأكيدها لما حصل فيلزم ترجيح التأكيدها على التأسيس فيها وأما عدل عند قصد التأسيس فيما فيه عموم النفي إلى نفي العموم وفيما فيه نفي العموم إلى نفي النفي مع كل لا يخلو من أحدهما فعند انتفاء أحدهما يلزم ثبوت الآخر وذلك لأن النفي أن اعتبر مسلطا على مفاد كل كان

زيد بالقيام وهي موجبة محصلة وقولنا زيد ليس بقائم حكم عليه بعدم القيام وهي موجبة معدولة ويشترط في القسمين وجود موضوعها وقولنا ليس زيد بقائم سالبة محصلة وليس معناها الحكم على زيد بعدم القيام والا لساوت الموجبة المعدولة ولكن معناها سلب ما حكمت به في الموجبة المحصلة ولذلك تصدق مع وجود الموضوع وعدمه والسالبة المحصلة نقيض الموجبة المحصلة وأعم من الموجبة المعدولة ومدلول السالبة المحصلة نقيض مدلول الموجبة المحصلة إذا تقرر ذلك جئنا لفرضنا قلنا لم يقم كل إنسان

النكرة في سياق النفي أو الموضوع النكرة في سياق النفي (قوله وذلك) أي وجوب الحمل على نفي القيام عن جملة الأفراد سالبة ليكون كل للتأسيس ثابت لأن لفظ كل الخ ودفع الشارح بهذا ما يقال أنه لا يلزم من نفي أحدهما نفي الثاني ثبوت المعنى الآخر لجواز أن يثبت معنى آخر غيرهما عند دخول كل وحاصل الدفع أنه لم يوجد في هذا المقام معنى آخر غير هذين حيث انتفى أحدهما بدخول كل ثبت الآخر معها (قوله في هذا المقام) أي مقام دخولها على المسند اليه النكر مقدما أو مؤخرا والحال أن المسند مقرون بحرف النفي وقوله هذين المعنيين أي نفي القيام عن كل فرد ونفيه عن جملة الأفراد

وفيه نظر لان النفي عن جملة الافراد في الصورة الاولى اعنى الموجبة المعدولة المهمة كقولنا انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعنى السالبة المهمة كقولنا لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى انسان فاذا اضيف كل الى انسان وحول الاسناد اليه فافاد في الصورة الاولى نفي الحكم عن جملة الافراد وفي الثانية نفيه عن كل فرد منها كان كل تأسيسا لا تأكيدا لان التأكيده لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر وما نحن فيه ليس كذلك

(قوله ان التقديم) أى للسند اليه المنكر نحو انسان لم يقم وقوله لسلب العموم أى للسلب الجزئى (قوله التأخير) أى للسند اليه المنكر نحول لم يقم انسان وقوله لعموم السلب أى للسلب الكلى (قوله وفيه نظر) (٤٣٥) أى فيما قاله ذلك القائل نظر من حيث الدليل

اعنى قوله لئلا يلزم ترجيح التأكيده على التأسيس فالصنف لم يمنع شيئا من الحكم الذى ادعاه ذلك القائل وانما نازع في صحة دليله ولذا رجع بعضهم ضمير فيه لقوله لئلا يلزم الخ وحاصل ما ذكره المصنف

ثلاث منوعات الاول مشترك بين الصورة الاولى والثانية وهذا المنع قد أبطله الشارح وأما المنعان الآخران فخاصان بالصورة الثانية (قوله يعنى الخ) عبر بالعناية في الموضوعين لكون المصنف لم يعبر فيما سبق بعنوان الصورة الاولى والصورة الثانية غنى المراد منهما وأنه أتى بالعناية هنا لان الصورة الاولى في كلام المصنف محتملة لهما مع كل وبدونها والمراد الثانى فذا قال يعنى وكذا يقال فيما بعده (قوله الى ما اضيف اليه كل) أى في التركيب الآخر الذى لم

والحاصل ان التقديم بدون كل لسلب العموم ونفي الشمول والتأخير لعموم السلب وشمول النفي فبعد دخول كل يجب أن يعكس هذا ليكون كل للتأسيس الراجح دون التأكيده المرجوح وفيه نظر لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى) يعنى الموجبة المهمة المعدولة المحمول نحو انسان لم يقم (وعن كل فرد في الصورة) الثانية) يعنى السالبة المهمة نحول لم يقم انسان (انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل) وهو لفظ انسان (وقد زال ذلك) الاسناد المفعول لهذا المعنى (بالاسناد اليها) أى الى كل لان انسان صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه (فيكون) أى على تقدير أن يكون الاسناد الى كل أيضا مفيد للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل (تأسيسا لا تأكيدا) لان التأكيده

الكلام لسلب العموم وان اعتبر كل مسلطا على السلب كان لعموم السلب والقيدان لا بد من تسليط أحدهما على الآخر لوجودهما في حكم واحد (وفيه نظر) أى وفيما ذهب اليه هذا القائل من توجيه افاده تقديم كل وتأخير لآخره لأحد المعنيين نظرو به يعلم أن المصنف لم يعترض الحكم وانما اعترض التعليل على ما سيظهر في كلامه ووجه النظر أن ما بعد تسليم ان المهمة الموجبة المعدولة كقولنا انسان لم يقم تفيد النفي عن الجملة والسالبة المهمة كقولنا لم يقم انسان تفيد النفي عن كل فرد نقول لا يلزم من افاده الاسناد الى كل للمعنى الاول في الاولى والمعنى الثانى في الثانية كون كل تأكيده عند وروده في الجملتين فيلزم ترجيح التأكيده على التأسيس وذلك (لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى) وهى الموجبة المهمة المعدولة المحمول التى هى نحو انسان لم يقم (و) النفي (عن كل فرد في الصورة) الثانية) وهى السالبة المهمة التى هى نحول لم يقم انسان (انما افاده) أى انما افاد النفي المذكور في الصورتين قبل ورود كل (الاسناد الى ما اضيف اليه كل) وهو في المثالين لفظ انسان (وقد زال ذلك الاسناد) الكائن الى ما اضيف اليه كل المفيد للمعنى المذكور في الصورتين (بالاسناد اليها) أى زال الاسناد الى ما اضيف اليه كل بالاسناد الى كل ونذا زال (ف) حينئذ (يكون) افاده المعنى باسناد آخر لا بالاسناد الاول ولو كان المعنى المغادوا واحدا والتأكيده لفظ افاد تحقق ما افاده لفظ آخر موجود معه في اسناد واحد ولم تكن كل مفيدة بهذا الوجه فلا يكون تأكيدها بديل يكون (تأسيسا) لانه افاد معنى باسناد آخر فليس فيه الا ترجيح أحد التأسيسين على الآخر لا ترجيح التأكيده على التأسيس وهذا المنع متجه ان اريد بالتأكيده

سالبة محصلة معناها نقيض المعنى الموجبة المحصلة وهى قام كل انسان حكم على كل فرد بالقيام فيكون المحكوم به في السالبة المحصلة نقيض قيام كل فرد ونقيض الكلى جزئى فيكون مدلوله سلب القيام عن

يؤت فيه بكل (قوله وقد زال ذلك بالاسناد اليها) الضمير عائدا على كل وأشبه لكون المراد اللفظة أولتا ويلها بالسكامة أو الاداة أى وشرط التوكيده أن يكون الاسناد واحدا وما هنا اسنادان لان قولنا انسان لم يقم غير كل انسان لم يقم واعتراض بأن هذا الرد لا يناسب قواعد المنطقيين لان الموضوع عندهم ما اضيف اليه كل ولفظ كل سور فقط وحينئذ فليس هنا اسنادان وعليه فتكون كل تأكيده ان حمل الكلام على المعنى الاول قبل دخولها أو تأسيسا ان حمل على خلافه لان الاسناد واحد وقد يجاب بأن المصنف بنى كلامه في النظر على اصطلاح النحويين لكن أنت خير بأن المستدل بنى كلامه على اصطلاح المناطقة ألا ترى لما تقدم في صدر المبحث من قوله قد يقدم المسند اليه المقرون بكل قررر شيخنا العلامة العدوى (قوله لان التأكيده) أى الاصطلاحى فحذف الصفة لانه لم بها

ولئن سلمنا أنه يسمى تأكيداً فقولنا لم يقم انسان اذا كان مفيداً للنفي عن كل فرد كان مفيداً للنفي عن جملة الافراد لا محالة فيكون كل في لم يقم كل انسان اذا جعل مفيداً للنفي عن جملة الافراد تأكيداً كيداً لاتأسيساً كما قال في كل انسان لم يقم فلا يلزم من جملة للنفي عن كل فرد ترجيح التأكيدي على التأسيس ثم جملة قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة في قوة سالبة كلية مع القول بمفهوم موضوعها الوروده نكرة في سياق النفي خطأ (قوله لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر) أي في تركيب واحد واسناد واحد كجاء القوم كما هم فلفظ كما هم يفيد تقوية ما يفيد القوم وما هناليس كذلك (قوله وهذا) أي انظر كل ليس كذلك (قوله لان هذا المعنى) أي وهو النفي عن كل فرد في الصورة الثانية والنفي عن الجملة في الصورة الاولى وقوله - حينئذ أي حين (٤٣٦) حول الاسناد الى لفظ كل (قوله وحاصل هذا الكلام) أي النظر اننا لنسلم

انه لو حمل الخ أي لانه ليس هناك لفظان في تركيب واحد أكد أحدهما الآخر بل الموجود اسنادان اسناد الى كل واسناد الى انسان فلا تأكيد حتى يلزم ترجيحه على التأسيس (قوله ولا يخفى أن هذا) أي المنع المشار له يقول المصنف وفيه نظر (قوله أما لو أريد بذلك) أي بالتوكيد (قوله كان حاصلًا بدونه) أي سواء كان الاسناد واحداً أو متعدداً (قوله فاندفاع المنع) أي الذي هو حاصل تنظير المصنف (قوله وحينئذ) أي وحين اذ كان المنع المذكور مندفعاً (قوله يتوجه) أي عليه ما أشار إليه بقوله أي فقط دون لبحث السابق فخط الفائدة ذلك المخدوف وهو قولنا فقط (قوله فقد أفادت) أي لزم أفادتها النفي عن الجملة الصادق بالنفي عن كل فرد والنفي عن بعض الافراد ووجه الازوم أن الخاص يستلزم العام (قوله فاذا حملت كل) أي بعد دخولها (قوله حتى يكون) أي بحيث يكون ختم

لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان هذا المعنى حينئذ انما أفاده الاسناد الى لفظ كل لاشيء آخر حتى يكون كل تأكيداً له وحاصل هذا الكلام اننا لنسلم انه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذي حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيد ولا يخفى أن هذا انما يصح على تقدير أن يراد التأكيدي الاصطلاحى أما لو أريد بذلك أن يكون كل لا فائدة معنى كان حاصلًا بدونه فاندفاع المنع ظاهر وحينئذ يتوجه ما أشار إليه بقوله (ولان) الصورة (الثانية) يعنى السالبة المهملة نحو لم يقم انسان (اذا أفادت النفي عن كل فرد فقد أفادت النفي عن الجملة فاذا حملت) كل (على الثاني) أي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفى القيام عن الجملة لا عن كل فرد (لا يكون) كل (تأسيساً) بل تأكيداً لان هذا المعنى كان حاصلًا بدونه وحينئذ لو جعلنا لم يقم كل انسان لمعموم السلب مثل لم يقم انسان لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس إذ لا تأسيس أصلاً بل انما يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر ما ذكر وهو الاصطلاحى بان يكون لفظ أفادت تحقق ما أفاده لفظ آخر في اسناد واحد وان اريد بالتأكيد لفظ لوسط عن التركيب أفاد الكلام الاسناد الى غيره ما يفيد بالاسناد اليه فلا يتصور كون الاسناد الى كل تأسيساً لانه لو سقط وأسند الى ماضيف اليه أفاد الكلام ذلك المعنى بعينه فلا تكون التأكيد بهذا الاعتبار ولكن حينئذ يتوجه ما أشار إليه بقوله (ولان) الصورة (الثانية) وهى السالبة المهملة نحو لم يقم انسان (اذا أفادت النفي عن كل فرد) لورود موضوعها نكرة في سياق النفي على ما تقدم (فقد أفادت النفي عن الجملة) أي عن المجموع الذي انما تحقق فيه النفي عن البعض وذلك لان السلب عن كل فرد متضمن للسلب عن البعض (فاذا حملت) كل (على) المعنى (الثاني) وهو النفي عن الجملة الصادق بالبعض فكان معنى لم يقم كل انسان نفى القيام عن الجملة الذي تحقق فيه النفي عن البعض لان نفى القيام عن كل فرد (لا يكون) كل في هذا الحمل (تأسيساً) لان

بعضهم ولذلك يقول المنطقيون ليس كل انسان بقائم سالبة جزئية وقولنا كل انسان لم يقم موجبة معدولة معناها الحكم بعدم القيام على كل فرد وقد تقرر ان مدلول كل انسان كل فرد فيكون معناها الحكم بعدم القيام على كل فرد ولا يعارض هذا قول المنطقيين كل انسان ليس بقائم سالبة جزئية لانهم انما قالوا ذلك من اعتقادهم من كل المجموع ونحن قد أثبتنا ان مدلولها عند العرب الافراد فالحكم بالنفي على كل الافراد فهذا هو الفرق بين كل ذلك لم يكن ولم يكن كل ذلك واستقام به كلام اللغويين والنحويين وكلام المنطقيين وظهر ان العرب أدركت بمقولها السليمة وطباعها الصحيحة ما تعب فيه اليونان دهرهم بل زادوا عليه في تحريرات لائل كل والحمد لله الذي وفقنا لفهم ذلك اه كلامه وقد أردف

ذلك

للتفريع (قوله بل تأكيداً) أي لانه في المفاد بطريق الازوم (قوله لان هذا المعنى) أي نفى القيام عن الجملة (قوله كان حاصلًا بدونه) أي بدون كل (قوله وحينئذ) أي وحين، إذ كان هذا المعنى وهو النفي عن الجملة حاصلًا بدون كل (قوله لم يلزم ترجيح التأكيدي على التأسيس) أي كما ادعاه صاحب القليل السابق (قوله إذ لا تأسيس أصلاً) لان لفظة كل للتأكيد على كل حال (قوله بل انما يلزم ترجيح أحد التأكيدين) أي وهما تأكيداً كيد النفي عن كل فرد أو تأكيداً كيد النفي عن الجملة وحاصله انه اذا كان كل من النفي عن كل فرد والنفي عن الجملة مفاداً قبل دخول

كل فيبعد دخول كل تكون لتأ كيد سواء كانت للنفي عن كل فرد أو عن جملة الأفراد فان جعلناها للنفي عن كل فرد وهو عموم السلب
 لازم ترجيح أحد التأ كيدين وهوتا كيد النفي عن كل فرد على التأ كيد الآخر وهو النفي عن جملة الأفراد وان جعلناها للنفي عن جملة
 الأفراد وهو سلب العموم لازم ترجيح أحد التأ كيدين وهو النفي عن جملة الأفراد على التأ كيد الآخر وهو النفي عن كل فرد وحينئذ فلا يصح
 قول المستدل أنه يجب أن يحمل على النفي عن الجملة لانه لو حمل على النفي عن كل فرد لازم عليه ترجيح التأ كيد على التأسيس اذ لا تأسيس
 أصلا (قوله وما يقال) أي من طرف ابن مالك جوابا عن اعتراض المصنف عليه وحاصل اعتراض المصنف اننا لنسلم أنه لو حمل كل على الثاني
 وهو النفي عن الجملة يكون تأسيسا بل هوتا كيد وحاصل ذلك الجواب ان لم (٤٣٧) يقيم انسان مدلوله المطابق لنفي

الحكم عن كل فرد وأما
 النفي عن الجملة فهو لازم
 لان السلب الكلي يستلزم
 رفع الإيجاب الكلي فلو قلنا
 مدلوله بعد كل النفي عن
 الجملة كان مدلوله مطابقا
 فالنفي عن الجملة بعد كل
 مدلول مطابق والتزامي
 قبلها وحينئذ فلا يكون
 حمل لم يقيم كل انسان على
 نفي الجملة تأ كيد لعدم اتحاد
 الداليتين (قوله اذ لو اشترط
 الخ) حاصل ذلك الرد أن
 اشترط اتحاد الداليتين في
 التأ كيد وان نفع هنا لکن
 يعبر عليه ماسبق فلم يكن
 حاملا للمادة الشبهة بالسكية
 وتوضيحه أن ذلك القائل
 يقول ان انسان لم يقيم لنفي
 الحكم عن الجملة فاذا دخلت
 كل يجب أن تكون لنفي
 الحكم عن كل فرد ولا تجعل
 لنفي الحكم عن الجملة مثل
 انسان لم يقيم اذ لو جعل مثله
 لازم ترجيح التأ كيد على
 التأسيس فلو كان هذا

وما يقال ان دلالة لم يقيم انسان على النفي عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة لم يقيم كل انسان عليه بطريق
 المطابقة فلا يكون تأ كيدا ففيه نظر اذ لو اشترط في التأ كيد اتحاد الداليتين لم يكن كل انسان لم يقيم
 على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة تأ كيدا لان دلالة انسان لم يقيم على هذا المعنى التزام

التأسيس يعني به اللفظ الذي لو سقط عن الجملة لم يبق فيها ما يفيد معناه ولا شك أن كلا على تقدير افادته
 النفي عن الجملة في هذه الصورة الثانية لو سقط أفاد ما أضيفت اليه النفي عن الجملة ضمنا أيضا فيكون
 كل تأ كيدا على كل حال فلا يكون في الحمل المذكور ترجيح تأسيس على تأ كيد كما قال ذلك القائل بل
 ترجيح تأ كيد على تأ كيد لان كلا ان أفادت النفي عن كل فرد فقد صحت افادته بدونها صراحة لكون
 للسند اليه نكرة في سياق النفي فتكون تأ كيدا وان أفادت النفي عن الجملة فقد صحت افادته بدونها
 ضمنا لان النفي عن كل فرد فيه النفي عن الجملة فتكون تأ كيدا أيضا ولا يخرجها عن التأ كيد كون
 الافادة فيما اذ لم تكن كل ضمنية وفيما اذا كانت مطابقة لان حاصله اختلاف الداليتين ولو اعتبر ذلك
 في تحقق التأسيس ونفي التأ كيد كان كل انسان لم يقيم اذ حمل على النفي عن الجملة تأسيسا بالنسبة الى قولنا
 انسان لم يقيم المفيد للنفي عن الجملة كهو أيضا لان وجه الدلالة مختلف لان الأول فيه تحقق النفي عن
 الجملة صريحا والثاني مدلوله النفي عما صدق عليه انسان صريحا مستلزما للنفي عن الجملة
 فعليه يكون كل انسان لم يقيم على تقدير دلالة النفي عن الجملة تأسيسا لاختلاف الداليتين
 ولا يقول به ذلك القائل وأنت خير بأن المنع الأول مردود بعم الصورتين والمنع الثاني يختص بالثانية
 ولقائل أن يقول ليس هنا تأ كيد على كل حال وانما هنا العدول عن اطناب وتطويل الى
 ايجاز اذ ليس هنا الاجملة واحدة يستفاد منها بدون كل ما يستفاد منها معه فاذا أتى بهامع كل كانت
 تطويلا أو بدونها كانت ايجازا والمعنى واحد وليس هنا لفظان يؤكد أحدهما الآخر لا افرادا ولا
 تركيبا ولو تصور في مثل هذا تأ كيد كان كل تطويل تأ كيدا ولا يقول به أحد فليس هنا اسناد قبل كل
 زال بها ولا كان لغیرها مع غفلة مؤكدة وهبنا تأ كيد به بالرد الأول بل يعني عنه نعم عند المنطقيين أن
 للسند اليه هو ما أضيفت اليه كل وعلى كل حال فليس هنا اسنادان وعليه تكون كل إما تأ كيدا أو
 تأ كيدا لان الاسناد واحد فليتا ملثم أشار الى بحث آخر وهو ضعيف في توجيه هذا القائل فقال

ذلك بفوائد تتعلق بما نحن فيه وغالب ما سأذكره في هذه المسألة هو من كلامه ذلك

القائل يشترط في التأ كيد اتحاد الداليتين لورده عليه أن انسان لم يقيم معناه المطابق ثبوت النفي عن انسان ما أي عن بعض مبهم ويلزمه
 النفي عن الجملة فدلالة انسان لم يقيم على نفي الحكم عن الجملة بطريق الالتزام فعلى فرض لوجعلنا كل انسان لم يقيم لنفي الحكم عن الجملة
 لم يلزم ترجيح التأ كيد على التأسيس لان دلالة كل انسان لم يقيم على هذا المعنى وهو النفي عن الجملة بالمطابقة لا بالالتزام فيلزمه أن يكون
 ليس هذا من باب التوكيد مع أن هذا القائل جفله من باب التوكيد فدل هذا على أن ذلك القائل لا يشترط في التأ كيد اتحاد الداليتين (قوله لم
 يكن الخ) أي وقد جعل فيما سبق تأ كيدا فهذا الجواب وان نفه هنا لا ينفه فيما تقدم (قوله لنفي الحكم) أي لثبوت نفي الحكم عن الجملة
 (قوله على هذا المعنى) أي النفي عن الجملة وقوله التزام أي لأن مدلوله المطابق ثبوت النفي عن انسان ما ويلزمه النفي عن الجملة

لان النكرة في سياق النفي اذا كانت للعموم كانت القضية التي جعلت هي موضوعها سالبة كلية فكيف تكون سالبة مهمة ولو قال لو لم يكن الكلام المشتعل على كامة كل مفيد الخلاف ما يفيد الخالي عنها لم يكن في الاتيان بها فائدة ثبت مطلوبه في الصورة الثانية دون الأولى لجواز أن يقال فائدته فيها الدلالة على نفي الحكم عن جملة الأفراد بالمطابقة واعلم أن ما ذكره هذا القائل من كون كل في النفي مفيدة للعموم تارة وغير مفيدة أخرى مشهور وقد تعرض له الشيخ عبد القاهر وغيره قال الشيخ كامة كل في النفي ان أدخلت في حيزه

(قوله ولان النكرة الخ) هذه مناقشة لفظية مع صاحب القيل في التسمية فقط واعترض عليه بمخالفة اصطلاح القوم والمناقشة واردة على قوله لان السالبة المهمة في قوة السالبة لورود موضوعها الخ وحاصله أن النكرة المنفية اذا عمت كانت القضية المحتوية عليها سالبة كلية لامهمة فتسمية ذلك القائل لها مهمة لا يصح فمحط المنع تسمية الصورة الثانية سالبة مهمة فقله كما ذكره هذا القائل راجع للنفي (قوله لانه قد بين فيها) أي في القضية التي وقع موضوعها نكرة منفية عامة وقوله من الأفراد أي من أفراد الموضوع أي وكل قضية كذلك فهي سالبة كلية لامهمة (٤٣٨) (قوله والبيان) أي بيان أن الحكم مسلوب عن كل فرد وقوله لا بدله من

مبين بصيغة اسم الفاعل وقوله ولا محالة أي وقطعا ههنا شيء يدل الخ أي وهو وقوع النكرة في حيز النفي وقوله سوى هذا أي سوى الشيء الدال على كمية الافراد لا خصوص لشيء ولا واحد مثلا في السلب الكلبي بل للراد بالسور ما يشمل قرينة الحال ووقوع النكرة في حيز النفي وقول بعض المناطق ان السور هو اللفظ الدال على كمية الافراد فهو إما تعريف للسور اللفظي أو مراده اللفظ الناذر كور وما يقوم مقامه (قوله وحينئذ) أي وحين اذ أردنا بالسور ما يدل على كمية الافراد وان لم يكن لفظا يندفع ما قيل اعتذارا عن صاحب

(ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقيم انسان سالبة كلية لامهمة) كما ذكره هذا القائل لانه قد بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من الافراد والبيان لا بدله من مبين ولا محالة ههنا شيء يدل على أن الحكم فيها على كلية افراد الموضوع ولانني بالسور سوى هذا وحينئذ يندفع ما قيل سماها مهمة باعتبار عدم السور وقال (عبد القاهر ان كانت) كلمة (كل داخله في حيز النفي

(ولان النكرة المنفية اذا عمت) بسبب ورودها في سياق النفي فلا مانع من التعميم مع قرينة ارادته (كان قولنا لم يقيم انسان) الذي سماه ذلك القائل سالبة مهمة (سالبة كلية) لعموم حكم السلب فيها (لا سالبة مهمة) كما سماها ذلك القائل وذلك لان المهمة في الاصطلاح ما تحتمل التعميم والتبعض والمحقق فيها التبعض وعليها تحمل في العقول ولهذا يقال المهمة في قوة الجزئية وهذا القائل بين بما ذكر من ورود موضوعها في سياق النفي عمومها ومتى وجد ما أفاد العموم ولو قرينة حال كان ذلك للمفيد لسور العموم اذ لا يختص بلفظ مخصوص اتفاقا فلا ينفعه الجواب بأن تسميتها مهمة باعتبار عدم وجود السور الخصوص فيها اذ لا يختص السور بشيء بل كل ما أفاده العموم ولو كان غير مفيد دائما فهو سور وأنت خير بأن هذا بحث في التسمية ويجوز التجوز فيه كما أشرنا اليه فيما تقدم فهذا البحث لفظي لا معنوي فليتأمل ثم أشار الى كلام عبد القاهر في تقرير مفاد كل مع النفي وهو يشمل ما تقدم ويتضمن محتمه حكما ولو بحث تعليلا فقال (عبد القاهر) أي قال عبد القاهر (ان كانت) لفظه (كل داخله) أي موجودة (في حيز النفي) وذلك

ص (وقال عبد القاهر الخ) ش هذا الكلام المنقول عن عبد القاهر موافق في الحكم لما قاله ابن مالك الا أنه مخالف له في الاستدلال وانما أخره المصنف ليتبين أنه اعمار دفا تقدم الدليل ولم يرد للدلول ثم في كلام عبد القاهر تحرير وهو أن كلاً ان كانت في حيز النفي بأن أخرت عن أداة النفي كانت انفي الشمول لانني كل فرد مثل قوله

القول في تسميتها مهمة وحاصله أن قول المعتز وهو المصنف هذه القضية أعني لم يقيم انسان قد بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من أفراد الموضوع وكل ما هو كذلك فهي سالبة كلية لامهمة كبراه ممنوعة اذ لا نسلم أن ما بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل فرد من أفراد الموضوع سالبة كلية بل لا تكون كذلك الا اذا كان فيها لفظ يدل على ذلك ولم يوجد هنا لفظ دال على ذلك فتسميتها مهمة لعدم السور وجاصل دفع ذلك الاعتراض أنا لا نسلم أن القضية التي بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من أفراد الموضوع لا تكون سالبة كلية الا اذا وجد لفظ يدل على ذلك لان الوجود في كتب القوم أن المهمة هي التي يكون موضوعها كليا وقد أهل فيها بيان كمية أفراد الموضوع أي لم يبين فيها أن الإيجاب أو السلب لكل أفراد الموضوع أو بعضها والسالبة هي التي بين فيها أن الحكم على كل أفراد الموضوع سواء كان البيان بلفظ دال على ذلك أو بغيره كوقوع النكرة في سياق النفي (قوله وقال عبد القاهر) عطف على قوله قبل وقد يقدم ان قلت ما ذكره الشيخ عبد القاهر هو عين ما ذكره

بأن قدم عليها لفظا كقول أبي الطيب * ما كل ما يمتنى المرء يدركه * وقول الآخر * ما كل رأى الفتى يدعو إلى رشد

صاحب القيل السابق وحينئذ فافادة اعادته قلت فائدة ذلك الاشارة الى أن ما ذكره صاحب القيل السابق حق وأن الباطل دليله وأنه لا يلزم من بطلان الدليل بطلان المدلول. كذا أجيب وفي ذلك الجواب نظر لان هذا معلوم من تخصيص الدليل بالاعتراض على أنه يمكن التنبيه على ذلك بعبارة مختصرة بأن يقول واليه ذهب عبد القاهر أو وهو صحيح فالاولى الجواب بأن ما ذكره الشيخ مخالف لما ذكره صاحب القيل لان تقديم النفي على كل كافي لم يقم كل انسان بفيد النفي عن الجملة عند صاحب القيل وهو صادق بالنفي عن كل فرد وبالنفي عن البعض فقط ويفيد النفي عن بعض الافراد والشبوت للبعض الآخر عند الشيخ كما أتى في بينهما العموم والخصوص فلا يرد السؤال من أصله على أن في كلام الشيخ عبد القاهر تعميمات وتفصيلات وأمثلة ليست في كلام صاحب القيل السابق اذ كلام صاحب القيل السابق فيما اذا كانت كل مسندا اليها وكلام الشيخ عبد القاهر أعم من ذلك كما ستقف عليه فلوسم عدم المخالفة كان في اعادته هذه الفوائد الآتية (قوله بأن آخرت) أي لفظا أو رتبة وقد مثل المصنف للثاني (٤٣٩) فيما يأتي بقوله كل الدراهم لم آخذ

(قوله أولا) أي بأن كانت

معمولة لا ابتداء (قوله ما كل

الخ) يحتمل أن تكون

ما حجازية وأن تكون

تيممية فعلى الاول تكون

كل معمولة لا أداة النفي لآعلى

الثاني لانها عليه معمولة

لأعمالها وهو الابتداء

وهاتان صورتان أعني

ماذا كانت معمولة لأداة

النفي أو غير معمولة وعلى كل

حال الخبر فعلى (قوله

تجرى الرياح الخ) هذا

دليل على مادعا في الشطر

الاول وذلك لان كون

أرباب السفن يشتهون

جريان الريح لسمتهم مع

السلامة معلوم وبما جاءت

الرياح مخالفة لشهوتهم

بالجريان لما فيه عطفهم

بأن آخرت عن أداته) سواء كانت معمولة لأداة النفي أولا وسواء كان الخبر فعلا

(نحو) ما كل ما يمتنى المرء يدركه * تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن

أو غير فعل نحو قولك ما كل متنى المرء حاصل (أو معمولة للفعل النفي) الظاهر أنه عطف على داخلة

وليس بسديد لأن الدخول في حيز النفي شامل لذلك

(بأن آخرت) لفظا أو حكما (عن أداته) أي أداة النفي وتشمل أداة النفي ما يصح عملها في كل كما

الحجازية وما لا يصح كلم وان وسواء حينئذ كاتب مبتدأ وخبرها فعل (نحو) قوله

(ما كل ما يمتنى المرء يدركه) * تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن أو كانت مبتدأ وخبرها اسم

كقوله ما كل ما يمتنى المرء حاصل بالرفع والنصب على أعمالها وإعمالها فان قيل الشطر الثاني في البيت

دليل على مادعا في الاول فان كون أرباب السفن يشتهون جريان الريح لسمتهم مع السلامة معلوم

ور بما جاءت الرياح مخالفة لشهوتهم بجرانها لما فيه عطفهم أو مشقتهم فلم يدركوا جميع ما يشتهون ولكن

ما معني قوله تجرى الرياح بما لا يشتهون فان المقدران جريانها مخالف لشهوتهم لان جريانها يأتي بشيء

مخالف لشهوتهم قلت المراد أنها تجري مع الحالة التي تخالف شهوتهم وهي كونها ذاهبة بهم الى عكس

المراد فليهم (أو) كانت كل (معمولة للفعل النفي) بأداة من أدوات النفي ويشمل عمل الفعل عمله

فيها على أنها فاعل أو مفعول مقدما أو مؤخر عن الأداة أو توكيذا لاحدهما لان العامل في المؤكد

عامل في التأكيدي وعلى أنها غير ذلك ككونها مجرورة وظرفا وتأتي أمثلة بعض هذه الأقسام

ما كل ما يمتنى المرء يدركه * تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن

هذا على تقدير رواية الرفع وقد جوز فيه ابن جني النصب على اضممار فعل على شريطة التفسير فعلى هذا

يكون من القسم الآخر وستنكلم عليه إن شاء الله تعالى وكذلك اذا كانت معمولة للفعل النفي ولك أن

أو مشقتهم فلم يدركوا ما يشتهون الآن قوله تجرى الخ يفيد أن جريانها آت بشيء مخالف لشهوتهم مع أن المراد أن جريانها قد يكون مخالفا

لشهواتهم الجريان مع السلامة وحينئذ فلا معنى لقوله تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن قلت المراد أنها تجري مع الحالة التي تخالف

شهوتهم وهي كونها ذاهبة بهم الى عكس المراد فالباء بمعنى مع وما واقعة على حالة ثم ان اسناد الشهوة للسفن مجاز على أي أهل السفن

* واعلم أن قوله تجرى الخ قضية مهملة في قوة الجزئية فاندفع ما يقال ان هذا من باب عموم الساب وهو مخالف لما يفيد قوله ما كل الخ

فلا يصح أن يكون دليلا له فتأمل (قوله حاصل) بالنصب على أن ما حجازية ويصح الرفع على أنها تيممية والخبر على كل حال اسم فهاتان

صورتان أعني ماذا كانت كل معمولة لأداة النفي أو غير معمولة والخبر فيها اسم (قوله أو معمولة للفعل) أي أو الوصف بدليل ما يأتي

(قوله الظاهر) أي التبادر وانما كان هذا متبادرا لانه عطف صفة على مثلها (قوله وليس بسديد) أي لما فيه من عطف الخاص على

العام بأو وهو ممنوع (قوله لان الدخول في حيز النفي شامل لذلك) أي ولا يضر في شموله لذلك تفسيره بقوله بأن آخرت عن أداته

والحال أن المعمولة للفعل قد تكون متقدمة على الفعل وعلى الثاني لما تقدم أن المراد بالتأخير ما يشمل التأخير الحكمي أي الرتبة

وقولنا مجاء القوم كلهم وماجاء كل القوم ولم آخذ الدراهم كلها ولم آخذ كل الدراهم أو تقديرا بأن قدمت على الفعل المنفي وأعمل فيها لأن العامل رتبته التقدم على العمول كقولك كل الدراهم لم آخذ

(قوله وكذا لو عطفها الخ) أي ليس بسديد أيضا (قوله بمعنى أوجعت معمولة) يحتمل أن المراد أن معمولة بمعنى جعلت معمولة فهو واسم شبه الفعل معطوف على فعل ويحتمل أن جعلت المقدر هو المعطوف حذف و بقي معمولة وهو الذي صرح به في الطول مقتضرا عليه لكن رد على هذا الثاني أن فيه فسادا آخر وذلك لأن حذف العامل المعطوف وإبقاء معمولة من خواص الواو كما في قول الشاعر * علقها تبنا وما بارد * كما ذكره في الخلاصة بقوله وهي انفردت به طبع عامل الخ (قوله شامل له) أي لأن تأخيرها عن أداة النفي صادق بأن تكون معمولة للفعل المنفي أولا فلاول نحو ما (٤٠) آخذت كل الدراهم والثاني نحو ما كل متعنى المرء حاصل (قوله اللهم الخ)

وكذا لو عطفها على آخرت بمعنى أوجعت معمولة لأن التأخير عن أداة النفي أيضا شامل له اللهم الآن يخصص التأخير بما إذا لم تدخل الاداة على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال والعمول أعم من أن يكون فاعلا أو مفعولا أو تأكيذا لاحدهما أو غير ذلك (نحو مجاء القوم كلهم) في تأكيدهما الفاعل (أو مجاء كل القوم) في الفاعل وقدم التأكيدهما على الفاعل لأن كلا أصل فيه (أولم آخذ كل الدراهم) في المفعول التأخر (أو كل الدراهم لم آخذ) في المفعول المتقدم وكذا لم آخذ الدراهم كلها أو الدراهم كلها لم آخذ

في كلام المصنف ونحن نمثل بالباقي فعمولة على هذا التقرير معطوف على قوله داخلة ويحتمل أن يكون على تقدير فعل محذوف معطوف على قوله آخرت والتقدير أوجعت معمولة للفعل وعلى كل تقدير ففي الكلام تداخل مع مافي الوجه الثاني من السكاف في عطف عامل محذوف مع بقاء معمولة وإنما قلنا فيه التداخل لأن المراد كما قررنا التأخير لفظا أو حكايا وكونها معمولة لإخراج عنها ما أمحل الكلام الاول على ما لا يكون فيه الفعل عاملا بشهادة المثال السابق فإن الفعل فيه ليس عاملا في كل أو على ما يكون فيه التأخير لفظا أو حكايا أو حكايا وكونها معمولة لا يخصص والتأخير الحكمي حكمه حكم اللفظي ولو اندفع التداخل بما ذكر لم يرد تداخل أبدا لا مكان اندفاعه بمنزلة التأويل فاما كونها معمولة للفعل المنفي مع كونها تأكيذا للفاعل (فنحو) قولك (مجاها في القوم كلهم) أما كونها فاعلا فكقولك (مجاها في كل القوم) أما كونها مفعولا فكقولك (لم آخذ كل الدراهم أو) قولك (كل الدراهم لم آخذ) الاول في المفعول المؤخر والثاني في المقدم وأما كونها تأكيذا لأحد المفعولين فكقولك لم آخذ الدراهم كلها أو الدراهم كلها لم آخذ وأما كونها مجرورا أو ظرفا فكقولك ما مررت بكل القوم أو ما مررت كل اليوم وقدم تمثيل تأكيدهما الفاعل لأن الاصل في لفظ كل ورودها للتأكيدهما مع كون الفاعل عمدة ومثل بل ليتأتى التقديم عندهم معها كل ولا بخلاف ما

تقول اذا كانت معمولة للفعل كانت في حيز النفي فلا ينبغي أن يجعل قسما رأسه وكونها معمولة لما على جهة الفاعلية نحو مجاء كل القوم وعبد القاهر مثله مجاء القوم كلهم وفيه نظر لأن كلا ليست معمولة

أي وعلى هذا يصح عطفه على كل من داخلة وأخرت (قوله بما إذا لم تدخل الاداة على فصل عامل في كل) أي والمنفي بأن آخرت عن أداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها أوجعت معمولة للفعل المنفي هذا على تقدير عطف معمولة على آخرت والمعنى على تقدير عطفها على داخلة ان كانت كل داخلة في حيز النفي بأن آخرت عن أداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها أو كانت معمولة للفعل المنفي وإذا خص التأخير فقد خص الدخول لانه تصوير للدخول (قول أو تأكيدها) أي لأن العامل في المتبوع عامل في التابع الا في البديل (قوله أو غير ذلك) أي ككونها مجرورة أو ظرفا نحو ما مررت بكل

للفعل

القوم أو ما مررت كل اليوم (قوله وقدم التأكيدها) أي قدم المصنف المثال

الذي فيه كل تو كيداعلى المثال الذي فيه كل فاعلامع أن المناسب تقديم المثال الذي وقعت فيه كل فاعلالان الكلام في تمثيل كون كل معمولة والفاعل اللفظي عمل الفعل فيه أظهر من عمله في التأكيدها (قوله لأن كلا أصل فيه) أي في التأكيدها في الفاعل وهذا لا ينبغي أن الفاعل أصل في نفسه وان غير كل من أدوات التأكيدها أصول فيه أيضا فاندفع ما يقال ان ظاهره يقتضي أن كلا أصل في التأكيدها وان غيرها كاجمعين فرع عنها وليس كذلك (قوله أو كل الدراهم لم آخذ) هذا ونحوه لا ينبغي أن قوله السابق بأن آخرت عن أداته بناء على قول الشارح السابق اللهم الخ لانه حينئذ يكون مثلا لقول المصنف أو معمولة وأما على البناء على غير هذا التوجيه فالمراد التأخير الرتبة لا اللفظي (قوله وكذا لم آخذ الخ) أشار الى أن المصنف ترك مثالي التأكيدها اعتمادا على فهمهما متاسبق

توجه النفي الى الشمول خاصة دون أصل الفعل وأفاد الكلام ثبوته لبعض أو تعلقه ببعض

(قوله توجه الخ) جواب الشرط في قوله ان كانت داخلة الخ فقول الشارح في جميع الخ حل معنى لاجل اعراب (قوله وأفاد ثبوت الفعل) أي ثبوت مدلوله وكذا قوله أو الوصف نحو ما كل الدراهم مأخوذة في الكلام توسع باقامة الدال مقام المدلول فاندفع ما يقال ان أراد بالفعل الفعل المصطلح عليه فلا ثبوت له الا على طريق التجوز وان أراد به الحدث فلا حاجة لقوله أو الوصف ثم ان افادة ثبوت الفعل بطريق مفهوم المخالفة وهو المعبر عنه بدليل الخطاب في كلام الشارح الآتي ولو قال المصنف وأفاد ثبوت الحكم بدل قوله الفعل أو الوصف لكان أولى ليشمل ما اذا كان الخبر امما جامدا نحو ما كل سوداء تمر وما كل بيضاء شحمة لان تمر وشحمة يصدق على كل انه محكوم به ولا يصدق عليه انه فعل أو وصف (قوله في المعنى فاعلا) أي سواء كانت فاعلا في اللفظ أيضا أولا بأن كانت توكيدا في اللفظ للفاعل (قوله وأفاد تعلقه الخ) اطلاق الثبوت على نسبة الفعل (٤٤١) أو الوصف للفاعل والتعلق على نسبة أحدهما

للمفعول اصطلاح شائع كما في ابن يعقوب (قوله ان كانت كل في المعنى مفعولا الخ) أي سواء كانت مفعولا في اللفظ أيضا أولا بأن كانت توكيدا للمفعول وقوله أو الوصف نحو ما أنا أخذ كل الدراهم (قوله وذلك) أي ثبوت الفعل أو الوصف وتعلقهما ببعض بدليل الخطاب أي مفهوم المخالفة مثلا ما جاء القوم كلهم منطوقه نفى المجيء عن الكل فيفهم منه ثبوت مجيء البعض بطريق مفهوم المخالفة (قوله والحق ان هذا الحكم) أعني توجه النفي للشمول وثبوت الفعل أو الوصف للبعض عند وقوع كل في حيز النفي (قوله لا كلي) أي لانه قد يتوجه النفي عند وقوع كل في حيزه الى

ففي جميع هذه الصور (توجه النفي الى الشمول خاصة) لا الى أصل الفعل (وأفاد) الكلام (ثبوت الفعل أو الوصف لبعض) مما أضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل أو الوصف المذكور في الكلام (أو) أفاد (تعلقه) أي تعلق الفعل أو الوصف (به) أي ببعض مما أضيف اليه كل ان كانت في المعنى مفعولا للفعل أو الوصف وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال والحق ان هذا الحكم أكثرى لا كثرى بدليل قوله تعالى والله لا يحب

(توجه النفي) جواب لان أي ان كانت كل على الوجه السابق توجه النفي (الى الشمول خاصة) بمعنى أن النفي هو شمول الفعل لكل ما ينتسب له وليس النفي أصل الفعل بل يفيد الكلام حينئذ ثبوته للبعض وسلبه عن البعض والى هذا أشار بقوله (وأفاد) الكلام الذي فيه الفعل أو الوصف مع كل (ثبوت) ذلك (الفعل أو) ذلك (الوصف لبعض) مما أضيف اليه كل كما أفاد أيضا سلبه عن بعض مما أضيف له ضرورة أن الكلام مشتمل على سلب الشمول (أو أفاد) الكلام (تعلقه) أي تعلق ما تقدم من الفعل أو الوصف (به) أي ببعض مما أضيف اليه كل كما أفاد أيضا سلبه عن بعضه أما افادته ثبوت الفعل أو الوصف ففما اذا كانت كل فاعلا بمعنى أولفظا للفعل أو الوصف كقولك في الفاعل اللفظي لهما ما حصل كل المتمنى أو ما حصل كل المتمنى وفي المعنوي لهما ما حصل كل المتمنى يحصل أو ما حصل كل المتمنى حاصل وأما

للفعل النفي بالاصالة بل بالنسبة وهي هنا التأكيد والذي أفاد نفى الشمول هو النفي عن القوم أو كان على جهة المفعولية مثل لم أخذ كل الدراهم وعلى ما مثل به عبد القاهر في الفاعل ينبغي أن يقول هنا لم أخذ الدراهم كلها قلت * وذكره الفعل ليس للتقييد بل الوصف كذلك تقول لست أخذ كل الدراهم ليس القائم كل الرجال والمراد الفعل الذي عمل فيه سواء كان متقدما أم متأخرا وقدم مثله بقوله كل الدراهم لم أخذ وفيه نظر لما سنده ذكره في آخر الكلام فليراجع وقوله لنفي الشمول أي لنفي المجموع وقوله خاصة أي لا لكل واحد (قوله وأفاد ثبوت الفعل أو الوصف) ليشمل لم أخذ ولست أخذ وهو إشارة لما قلناه من أن الوصف كالفعل وقوله لبعض أي أفاد الكلام ثبوت الفعل لبعض الشمولين في جهة الفاعلية نحولم يقيم كل الرجال أثبت قيام بعضهم (قوله أو تعلقه به) أي في جهة المفعولية نحولم أضرب

(٥٦ - شرح التلخيص - أول)

الفعل ويكون القصد نفيه عن كل فرد بدليل الخ وقد يقال

ان كلام الشيخ عبد القاهر مبني على أصل الوضع وإفادة هذه الآيات لشمول النفي ليس من أصل الوضع وانما هو بواسطة القرائن والأدلة الخارجية وهي تحريم الاختيال وتحريم الكفر وتحريم اطاعة الخلفاء المهين والآيات مصروفة عن الظاهر بهذه الأدلة الخارجية لان محل العمل بمفهوم المخالفة مالم يعارضه معارض حتى انه لو لم يلاحظ الدليل كان مفادا سلب العموم على أنه قد يقال ان هذه الآيات لا دلالة فيها على أن وقوع كل في حيز النفي قد يفيد نفى الفعل عن كل فرد لجواز أن يعتبر فيها دخول كل بعد النفي لاقبله فيكون قيذا في النفي لافي النفي فيكون من شمول النفي لان التقييد اذا لوحظ بعد النفي كان قيذا فيه لافي النفي فيكون النفي نفيا مقيدا لانفي قيد فنأمل اه سم

وان أخرجت من حيزه بأن قدمت عليه لفظا ولم تكن معمولة للفعل النفي توجه النفي الى أصل الفعل وعم ما أضيف اليه كل كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذواليدنين أقصرت الصلاة

(قوله كل مختال) أي متكبر معجب وقوله فخور أي كثير الفخر على الناس بغير حق (قوله كل كفار) أي جاحد بتحريم الزنا وقوله أئيم أي كثير الأثم كذا في الفري (قوله كل حلاف) أي كثير الحلاف في الحق والباطل وقوله مهين أي قليل الرأي والتمييز أو حقير عند الناس لأجل كذبه كذا في الفري (٤٤٣) وأورد الشارح هذه الآية وان لم تكن من قبيل النفي الذي الكلام فيه إشارة الى أن

النهي كالتنفي في الحكم السابق (قوله بأن قدمت على النفي الخ) فيه إشارة الى أن النفي المستفاد من لفظة والا متوجه الى القيد أعني الدخول في حيز النفي فيفيد وجود النفي في الكلام مع تقدم كل عليه ولا يرد أن انتفاء الدخول في حيز النفي قد يكون بانتفاء النفي من الكلام أصلا فلا يصح حينئذ بقاء قوله عم النفي على إطلاقه (قوله ولم تقع معمولة الخ) قيده ليخرج كل الدارهم لم أخذ فاتها مقدمة على النفي لكنها معمولة للفعل المنفي ولوزاد

ورتبة بعد قوله لفظا لاستغنى عن قوله ولم تقع الخ تأمل (قوله اسم رجل الخ) المراد بالاسم اللقب أي انه لقب لرجل من الصحابة اسمه الحرقاء أو العرابض بن عمرو وهو بكسر الحاء في الأول والعين في الثاني وانما لقب بذى اليدنين لطول كان في يديه وقيل لانه

وافادته تعلق الفعل أو الوصف ففيما اذا كانت كل مفعولا لفظا أو معنى لهما كقولك في المفعول اللفظي لهما ما يدرك الانسان كل المني أو ما الانسان مدرك كل المني وفي المعنوي لهما ما كل ما يتمنى المرء يدركه أو ما كل ما يتمنى الانسان مدركه واطلاق الثبوت على نسبة أحدهما للفاعل والتعلق على نسبته للمفعول اصطلاح شائع والدليل على افادة الكلام بالوجه السابق الثبوت والتعلق للبعض وسلبه ما عن البعض موارد الاستعمال ودليل الخطاب وهو السمي بمفهوم المخالفة فانك اذا قلت ما يدرك الانسان المني كله كان مفهومه أنه يدرك بعضه والذوق شاهد صدق أيضا في ذلك ولكن الحق كما قيل أن الحكم أكثرى لا كلى فقد وردت كل التي في حيز النفي لشمول النفي كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار أثيم ولا تطع كل حلاف مهين فان المراد قطعاني بحجة كل كفار وكل مختال لانني بحجة البعض واثباتها للبعض وكذا المراد في لا تطع كل حلاف نهى عن اطاعة كل فرد فرد من أفراد الحلاف المهين لانتهى عن اطاعة البعض واثبات لاطاعة البعض والنهي هنا كالنفي وما يقال من أن الحكم كلى منع من ارادة معناه في هذه الجملة مانع شرعى أو منع تقديره دخول كل بعد التسلط على أصل الفعل فكان مدلول كل وهو العموم قيما في النفي الحاصل فأفاد نفيًا مقيدا بأنه عام فكان من باب النفي المقيد بالعموم لا من باب سلب قيد العموم الذي هو أصل مدلول كل بعد النفي فغير سديد لان حاصل الأول ابداء الدليل على عدم صحة ارادة البعض ولا يمنع ذلك ارادة خلاف الأصل بذلك التركيب المحكوم عليه بأنه أبدا فيفيد البعض وحاصل الثاني ابداء علة ارادة العموم بالتركيب ولا يقتضى ذلك أن التركيب الأول الذي نحن بصددين ما يراد منه لا يصح أبدا الا للبعض تأمل (والا) تكن كل في حيز النفي بأن قدمت على النفي ولم تكن معمولة للفعل المنفي (عم) النفي كل فرد من أفراد ما أضيفت له كل فتكون القضية التي فيها سالبة كلية (كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما) أي حين (قال) له (ذو اليدنين) وهو رجل من الصحابة سمي بذلك لطول يديه (أقصرت) بضم الصاد (الصلاة) فاعل قصرت

كل رجل أفاد تعلق الضرب ببعضهم وكذلك في الوصف مثل ليس القائم كل رجل لست الضارب كل أحد **قلت** وإفادة ذلك الثبوت للبعض فيه نظر وان ثبت ذلك فهو بمفهوم الصفة لا من نفس موضوع اللفظ (قوله والاعم) أي ان لم يكن كل في حيز النفي عم الافراد كقوله صلى الله عليه وسلم

كان أضبط أي يعمل بكتا يديه على السواء (قوله أقصرت الصلاة) أي الظهرا والعصر كما في رواية مسلم والبخاري والقول كل بأنها إحدى العشاءين وهم نشأ من لفظ الحديث حيث وقع فيه إحدى صلاتي العشاء والمراد إحدى صلاتي وقت العشاء وهو من الزوال للغروب ولفظ الحديث من رواية أبي هريرة صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشاء في الحضر وسلم من ركعتين فقام ذواليدنين وقال أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال كل ذلك لم يكن فقال ذواليدنين بض ذلك قد كان فأقبل النبي صلى الله عليه وسلم على القوم وفيهم أبو بكر وعمر فقال أحق ما يقول ذواليدنين فقالا نعم فقام عليه الصلاة والسلام وأتم الصلاة ثم سجد سجدتين للسهو

أم نسبت يارسول الله كل ذلك لم يكن أى لم يكن واحدا منهما لا القصر ولا النسيان

(قوله بالرفع) أى لا بالنصب بجعل أقصرت كأ كرمت فاعله ضمير النبي (قوله فاعل) أى لا نائب فاعل بجعل أقصرت مبنيًا للجهول وإنما أتى بهذا الضبط دفعا لما يتوهم أن الصلاة مفعول أقصرت بجعله كأ كرمت لمناسبة لقوله أم نسبت أو نائب فاعل بجعل أقصرت مبنيًا للمفعول إذ هذا لم يثبت عند الشارح رواية (قوله كل ذلك لم يكن) فيه دليل على أن من قال ناسيا لم أفعّل وكان قد فعله أنه غير كاذب لأن كلام الناسي ليس بصدق ولا كذب قاله الكرماني إن قيل لا جائز أن يكون المراد كل ذلك لم يكن في نفس الأمر لأنه يلزم الكذب في حقه عليه الصلاة والسلام لأن بعضه قد كان في نفس الأمر والكذب عليه لا يجوز وإن أريد في ظني لم يصح رد ذى الدين عليه بقوله بل بعض ذلك قد كان وذلك لأنه لا اطلاع له على ما في ظن النبي حتى يقول له بعض ذلك قد كان في ظنك فتعين أن المراد بل بعض ذلك قد كان في نفس الأمر وإذا كان المراد ذلك فلا يحسن أن يكون كلام ذى الدين رد لقوله كل ذلك لم يكن في ظني لعدم اتحاد المحمول لأن المحمول المنفي في كلام النبي السكون في ظنه والمحمول للثبوت في كلام ذى الدين (٣٤٣) السكون في نفس الأمر وإذا لم يتحد المحمول

فلا تنافض فلا يصح الرد وأجيب بأن المراد كل ذلك لم يكن في نفس الأمر بحسب ظني فبين ذوى الدين أن الظن لم يطابق نفس الأمر واعترض بأن ظن الخطأ نقص ولا يجوز عليه عليه الصلاة والسلام وأجيب بأن ظن الخطأ وكذلك النسيان إنما يكونان نقصا في حقه إذا كانا بسبب اشتغال القلب بأمور الدنيا وأما إذا كانا من الله لأجل تبين الأحكام للامة فلا يكونان نقصا وإلى هذا يشير قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث أتى لا أنسى ولكن أنسى لأننى أى ليس من طبعى النسيان كما هو طبع من

بالرفع فاعل أقصرت (أم نسبت يارسول الله كل ذلك لم يكن) هذا قول النبي عليه الصلاة والسلام والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على سبيل شمول النفي وعمومه لوجهين أحدهما أن جواب أم أما بتعيين أحد الأمرين أو بنفيهما جميعا تخطئة للمستفهم لا بنفي الجمع بينهما لأنه عارف بأن الكائن أحدهما والثاني ما روى أنه لما قال النبي عليه الصلاة والسلام كل ذلك لم يكن قال له ذوى الدين بعض ذلك قد كان ومعلوم أن الثبوت للبعض إنما ينافى النفي عن كل فرد

(أم نسبت) يارسول الله (كل ذلك لم يكن) فقوله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن لما كانت كل فيه خارجة عن حيز النفي أفاد نفي النسيان والقصر معا فهو في قوة أن يقال لا نسي من ذلك بواقع كما ورد في بعض الطرق لم أنس ولم تقصر ويدل على أن المراد عموم السلب زيادة على هذا الوجه الوارد أن السائل إنما يسأل عن التعيين بعد اعتقاده ثبوت أحد الأمرين المراد بينهما في السؤال فالجواب المطابق لسؤاله تعيين أحد الأمرين ولم يوجد في الحديث أو نفي كله من الأمرين تخطئة للمستفهم وهو الموجود في الحديث وأما حمله على أن المجموع لم يقع بل وقع أحدهما من غير تعيين فيقتضى كون الجواب لم يفد السائل إذ لم يدل على زائد على ما عساه وكذا يدل على أن المراد العموم قول ذى الدين بل بعض ذلك وقع لأنه فهم عموم النفي لكل الأمرين فلذلك قال بعض ذلك وقع وهذا عربى يفهم مدلول الخطاب كما هو فتحقق بما ذكر أن الحديث لعموم السلب

كل ذلك لم يكن وقد تقدم الكلام عليه ويستثنى من كلامه صورة يتقدم فيها كل وهو سلب عموم منعقد لها فرعا **تنبيه** إذا قلت انتهى كل رجل أو كل رجل منتفأ ونفيت كل رجل فعموم النفي حاصل ويكون النفي لكل واحد لأنه متوجه على معنى كل وهو كل واحد لا الاستغراق والاستغراق الذى أفادته كل شمول المحكوم به لما أضيفت إليه كل فإذا قلت رجل قائم فالقيام مستغرق لكل فرد

لا يتحافظ بشغل الفكر بأمور الدنيا ولكن أنسى بشغل الفكر بالله لا شرع قرر ذلك شيخنا العلامة العدوى عليه سبحانه الرحمة والرضوان (قوله هذا قول النبي الخ) هذا أيضا فان كونه قوله عليه الصلاة والسلام معلوم من قوله كقول النبي الخ (قوله لوجهين) علة لسكون المعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان وما يدل على هذا المعنى أيضا ما ورد في بعض الطرق لم أنس ولم تقصر وخير ما فسرته بالوارد (قوله أو بنفيهما جميعا) أى وليس في جوابه صلى الله عليه وسلم تعيين لأحد الأمرين فلزم أن مراده نفي كل منهما (قوله تخطئة للمستفهم) أى في اعتقاده الثبوت لأحدهما (قوله لا ينفي الجمع بينهما لأنه) أى المستفهم عارف أى معتقد بثبوت أحدهما وإذا كان كذلك فلا يصح أن يجاب بأنه لم يفده فائدة والحاصل أنه إذا قيل أزيد قام أم عمرو فإنه يجاب بتعيين أحدهما بأن يقال قام عمرو أو بنفى كل منهما بأن يقال لم يقم واحد منهما ولا يجاب بنفي الجمع بأن يقال لم يقم ما عاب القائم أحدهما لأن هذا الجواب لا يفيد السائل شيئا لأنه عالم أن أحدهما قائم ولا يعلم عنه فكذلك هنا لا يصح أن يكون مراد النبي لم يقم جميعا أى بل الواقع أحدهما لأنه لا يصلح جوابا (قوله أن الثبوت للبعض) أى الذى هو موجه جزئية وقوله إنما ينافى أى يناقض النفي عن كل فرد أى الذى هو السالبة السكائية

وقول أبي النجم قد أصبحت أم الحيات تدعى (٤٤٤) * على ذنبا كله لم أصنع ثم قال وعلة ذلك أنك اذا بدأت بكل كنت قد بنيت

لا النفي عن المجموع (وعليه) أى على عموم النفي عن كل فرد (قوله) أى قول أبي النجم
(قد أصبحت أم الحيات تدعى * على ذنبا كله لم أصنع)

وهذا الحديث الشريف ورد فيه اشكال وهو أنه قال صلى الله عليه وسلم أحق ما يقول ذو اليمين فلما
تحقق أنه وقع بعض ذلك وهو خلاف القصر كمال صلاته فسجد بعد السلام فلزم بحسب الظاهر أن قوله
صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يقع حيث دل على عموم السلب لم يطابق ما في نفس الأمر وهذا
الاشكال لا يرد على مذهب من يجوز الخلف في القول الذى ليس من باب ابلاغ الوحي وهو مذهب
غير مرضى وأما على مذهب من لا يجوز الخلف في القول ولو سهوا فقد أجيب بأن النسيان النفي بهذه
الكلية هو النسيان الذى نفاه عن نفسه صلى الله عليه وسلم في غير هذا الموطن حيث قال انى
لأنسى ولكن أنسى لأنى ليس من طبعى النسيان كما كان من طبع من لا يتحافظ بشغل الفكر
بأمور الدنيا ولكن أنسى بشغل الفكر بالله تعالى لأنى فالكلام حينئذ صدق والنسيان النفي هو
الذى دل عليه ظاهر كلام السائل وهو النسيان المعتاد (١) أو النفي لفظ النسيان تأدياً فكأنه على هذا
لا ينافيه كلام السائل وهو النسيان الطبيعى المعتاد (١) أو النفي لفظ النسيان تأدياً فكأنه على هذا
يقول لم يقع معنى ما هو ظاهر لفظك من النسيان الطبيعى الدينى أو من لفظ النسيان الثانى للأدب وقوله
صلى الله عليه وسلم أحق ما يقول ذو اليمين رجوع للحقيقة وهو وجود مطلق النسيان الذى
يكون بالتنسية الصحيحة في حقه صلى الله عليه وسلم أو رجوع الى المعنى وترك سوء الادب اللفظى النهى
عنه ليرتب على المعنى ما شرع فيه ونسب المرجوع اليه الى ذى اليمين لان لفظه ولو نهى عن ظاهره
يقبل حمله على المراد بأن يكون التقدير أم نسيت بالتنسية فيكون قوله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم
يقع زجراً عن الظاهر وقوله صلى الله عليه وسلم أحق ما يقول رجوع للمعنى الممكن وجوده في النفس
الأمر الذى لا ينافيه كلام السائل كل المناقاة بحسب الباطن والتأويل فتأمل وأجيب أيضاً بأن نفي
النسيان باعتبار الاعتقاد أى في ظنى لانسى ولا قصر فطابق الظن في القصر دون النسيان وهذا
ولو نفي الخلف في القول ولكن يقتضى جواز الخلف في الظن ويقضى ذلك الى جواز الخلف في الاخبار
الظنية والصواب التنزيه للمقام الأعظم عن كل ذلك فالوجه الجواب الاول وقد أجيب بغير هذا ما هو مذكور
في محله (وعليه) أى وعلى افادة التقديم عموم النفي (قوله) أى أبى النجم
(قد أصبحت أم الحيات تدعى * على ذنبا كله لم أصنع)

فقوله كما مرفوع بالابتداء وعدل عن نصبه بقوله لم أصنع ليخرج عن حيز النفي فيفيد عموم السلب
فالمحكوم به مستغرق أى اسم فاعل ومدلول كل مستغرق أى اسم مفعول وسواء كان المحكوم به اثباتاً
أم نفياً كالإيجاب المدلول محموله ومن هنا كان كل ذلك لم يكن للعموم لأن معناه اتفق كل ذلك فالنفي
محكوم به على كل فرد فجميع أفرادها وفي قولك لم يقيم كل رجل دخل النفي على قام كل رجل وقام
هو المسند وكل رجل مسند اليه فقبل دخول النفي دل قام على شمول القيام فجاء النفي لسلب الشمول
فزال استغراق المحكوم به وهو القيام كأنك قلت استغراق كل فرد لم يوجد * تنبيه * علم بما سبق
التفصيل بين أن تكون كل معمولة للنفي أو لا فلو قال كله لم أصنع بالرفع أو كله لم أصنعه بالضمر فهو سواء
في استغراق كل فرد ولو نصب على الاشتغال فيكذلك قال والدلالة أنك بنيت الكلام على كل وحكمت
بالنفي عليها لأن لم أصنعه في معنى تركته كأنك قلت تركت كله لم أصنعه فان قدرت منصوباً بتركت
متقدمة على كله أو متأخرة أو بلم أصنع متأخرة محذوفة أو لأم أصنع المنطوق فهو عموم سلب وان قدرته

النفي عليه وسلطت الكلية
على النفي وأعملتها فيه
واعمال معنى الكلية في
النفي يقتضى أن لا يشدشى
عن النفي فاعرفه هذا لفظه
وفيه نظر وقيل إنما كان
التقديم مفيد للعموم دون
التأخير لان صورة التقديم
تفهم سلب لحق المحمول
للموضوع وصورة التأخير
تفهم سلب الحكم من
غير تعرض للمحمول بسلب
أو اثبات وفيه نظر أيضاً
لاقتضائه أن لا تكون ليس
في نحو قولنا ليس كل انسان
كاتباً مفيدة لنفي كاتب
هذا ان حمل كلامه على

(قوله لا النفي عن المجموع)

أى عن الهيئة الاجتماعية
الذى هو سلب جزئى
وحينئذ ذو اليمين إنما قال
لنبي بل بعض ذلك قد كان
لعله أن النبي صلى الله عليه
وسلم مراده نفي كل واحد
من الأمرين فلو كان ليس
مراد النبي نفي كل فرد لم
يصح أن يكون قول ذى
اليمين بل بعض ذلك قد
كان رداله وما يقال انه
يمكن أن مراد النبي النفي
عن المجموع ونفي المجموع
صادق بنفى كل واحد
وبنفي أحد الأمرين مع
نبوت الآخرين ذا اليمين
قد أخطأ في فهمه مراد
النبي عليه السلام ففهم

أنه أراد نفي كل فرد فلذا قال بعض ذلك قد كان الدال عليه أنه عليه السلام أراد نفي كل فرد فهو بعيد غاية البعد

(١) قوله أو النفي لفظ النسيان تأدياً بهذه الجملة مكررة مع صدر العبارة كما ترى كتبه مصححه

لم يكن قال له ذو الينين بعض ذلك قد كان (٤٦٤) والايحاب الجزئي نفيه السلب الكلي وبقول أبي النجم ما أشار اليه الشيخ

ولافادة هذا المعنى عدل عن النصب المستغنى عن الاضمار الى الرفع للمفتقر اليه أى لم أضمه

هو المفيد للعموم السلب فقط بل يجوز أن يكون عدوله الى الرفع لعدم صحة نصب كل مضافة للضمير الا وهي تأكيذا لا يقال رأيت كاسكم على الصحيح وعلى هذا يجوز أن يكون النصب مفيدا للعموم كالرفع

الاي دار * (فرع) قد علم حكم كل مع النفي فاحكمهما مع الشرط والذي يظهر أن تقدم كل على الشرط كتقدمها على النفي فيكون الشرط عاما لكل فرد فاذا قلت كل رجل ان قام فاضرب به وكل عبد لي ان حج فهو حر فن حج منهم عتق فلو تقدم الشرط فقلت ان حج كل عبد من عبيدي فهم أحرار لا يعتق أحد منهم حتى يحج جميعهم ولو قال ان حج كل عبد فهو حر فن حج منهم عتق ومن هذا الباب قوله تعالى وان روا كل آية لا يؤمنوا بها (تنبيه) يتلخص في هذا الفصل أسئلة الاول قوله لانه أى التقديم دال على العموم يقتضى أنه ليس بالوضع حينئذ لا عموم في قولنا قام كل رجل والامر بخلافه في الثاني قوله لثلا يلزم ترجيح التأكيدي على التأسيس يقتضى أيضا أن العموم انما عدل لانه بهذا المرجح لا بالوضع وهو خلاف اجماعهم على أن كل عامة * الثالث قوله لثلا يلزم ترجيح التأكيدي على التأسيس قلنا سلمنا أن التأسيس راجع على التأكيدي حديث التأكيدي ليس فيه معنى زائد وأما التأسيس بصيغة مؤكدة فهو خير من التأسيس دونها مثل ان زيد قائم فهو خير وأبلغ من زيد قائم والواقع هنا من التأكيدي هو هذا النوع لاذك * الرابع أن ما ذكره ويتقضى بكل المضافة لمرقة مثل كل ذلك لم يكن فدخل كل حينئذ يكون كعدمه لان المعنى بذلك المذكور وكذلك كل الرجال قائمون لكن له أن يقول لا يلزم من تعذر التأسيس في محل تعذره في غيره * الخامس قوله ان السالبة الجزئية تستلزم نفي الحكم عن الجملة يتجش فيه قولنا بعض الانسان لا يحمل الصخرة العظيمة فانه صادق ولا يلزم منه نفي الحكم عن كل فرد فرد لانه يصدق بل كلهم لكن مراده بالجملة الجملة باعتبار كل فرد فرد لا الجملة باعتبار تجزى الفعل وهذه الاشكالات على كلام ابن مالك * السادس قول المصنف ان لم يقم انسان اذا أفاد النفي عن كل فرد فقد أفاد النفي عن الجملة يعني فيكون لم يقم كل انسان تأكيذا أيضا نقول عليه ان سلمنا ذلك فلم يقم كل انسان أفاد رفع الدلالة على كل فرد وهذه فائدة تأسيسية ولا نسلم أن اللفظ اذا أفاد تأسيسا وتأكيذا لا يكون خيرا من المفيد تأسيسا فقط وهذا كقولك أكرم الرجال الطوال لا يقال رفع الدلالة ليس فائدة لا نقول قديكون في رفع الدلالة على الافراد فائدة إلا لأنه يدل على قيام البعض بالمفهوم أو غير ذلك من الفوائد وهذا على رأي عبد القاهر أوضح لانه يرى أن لم يقم كل انسان يدل على قيام البعض * السابع قوله ان السالبة الكلية مقتضية نفي الحكم عن كل فرد قد يمنع ويقال انها اقتضت نفي الحقيقة من حيث هي هي واستلزم ذلك نفي الحكم عن كل واحد وعن الجملة وقد صرح جماعة بذلك في أصول الفقه كما قدمناه وحينئذ فلا يكون كل تأكيديا بل دلت على معنى آخر وهو نفي الحقيقة المستلزم لنفي الافراد وهذا وارد على المصنف وعلى ابن مالك * الثامن قوله ان النكرة المنفية سالبة كلية لا يصح لانه خارج عن اصطلاح القوم بل هي في حكمها * التاسع قول ابن مالك والمصنف وعبد القاهر انه اذا تقدم النفي كانت لسلب العموم يدخل فيه ما اذا انتقض النفي نحو ما كل رجل الا قائم وهو عموم سلب كما سبق * العاشر مثله بما جاء القوم كلهم ليس بجيد لان كلهم هنا لا مستند ولا مستند اليه بل تأكيدي ولكن سلب العموم هنيئ في الالف واللام في القوم * الحادي عشر في كل الدراهم لم آخذ عموم سلب فيه نظر لانه انما يكون ذلك اذا كان معمولا لفعل محذوف قبله فان كان معمولا لفعل محذوف بعده أو لهذا الفعل المذكور فقتضى كلام سيبويه أنه للعموم السلب كما سبق * الثاني عشر انه يستثنى لو قلت صنع كل ذنب لم يكن كان عموم سلب وان كانت كل متقدمة * الثالث عشر على قول عبد القاهر ان

عبد القاهر وهو أن الشاعر فصيح والفصيح الشائع في مثل قوله نصب كل وليس فيه ما يكسر له وزنا وسياق كلامه أنه لم يأت بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيدا لذلك والرفع غير مفيد لم يعدل عن النصب الى الرفع من غير ضرورة وما يجب التنبيه في فصل التقديم

(قوله) ولافادة هذا المعنى (الح) علة لقوله عدل مقدمة عليه وقد يرد بأن عدوله الى الرفع لا يتعين أن يكون لافادة عموم السلب بل يجوز أن يكون عدوله الى الرفع لعدم صحة نصب لفظ كل اذ لو نصبها لكانت مفعولا وهو ممنوع لان لفظة كل اذا أضيفت الى الضمير لم تستعمل في كلامهم الا تأكيديا أو مبتدأ ولا تقع فاعلا ولا مفعولا ولا مجرورة فلا يقال جاءني كاسكم ولا ضربت كاسكم ولا مررت بكاسكم وقد يجاب بأن ما ذكر من أنها اذا كانت مضافة للضمير لا تقع مفعولا محمول على الاكثر الغالب وليس بكلي فني المعنى جواز وقوعها مفعولا بقله بدليل قوله * فيصدر عنها كلها وهو ناهل * واذا لم يكن الحكم المذكور كليا بل جازا ان يكون مفعولا كان عدول الشاعر عن

النصب الى الرفع انما هو لافادة المعنى المذكور الذي هو عموم السلب لان النصب لا يفيد ولا انما يفيد سلب العموم

أصل وهو أن تقديم الشيء على الشيء ضربان تقديم على نية التأخير وذلك في كل شيء أقدم تقديم على حكمه الذي كان عليه كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفاعل كقولك قائم زيد وضرب عمر ازيد فان قائم وعمر لم يخربا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا مسندا ومرفوعا بذلك وكون هذا مفعولا ومنصوبا من أجله وتقديمه على نية التأخير واسكن أن ينقل الشيء عن حكم إلى حكم ويحمل له اعراب غير اعرابه كافي اسمين يحتمل كل منهما أن يجعل مبتدأ والآخر خبرا له فيقدم تارة هذا على هذا وأخرى هذا على هذا كقولنا زيد المنطلق والمنطلق زيد فان المنطلق لم يقدم على أن يكون متر وكأعلى حكمه الذي كان عليه مع التأخير فيكون خبرا مبتدأ كما كان بل على أن ينقل عن كونه خبرا إلى كونه مبتدأ وكذا القول في تأخير زيد ﴿٤٢٧﴾ تأخير فلاقضاء المقام في تقديم المسند هذا كله مقتضى الظاهر

(وأما تأخير) أي تأخير المسند إليه (فلاقضاء المقام تقديم المسند) وسيجيء بيانه (هذا) أي الذي ذكر من الحذف والذ كرو الاضمار وغير ذلك من المقامات المذكورة (كله مقتضى الظاهر) من الحال وأما عدل عنه لما ذكر فلي تأمل (وأما تأخير) أي المسند إليه (فلاقضاء المقام تقديم المسند) وسيأتي ان شاء الله تعالى بيان ما يقتضي تقديم المسند في تأخير المسند إليه وفي هذا اشعار بأن التأخير ليس من مقتضى الحال بل هو لازم مقتضاه وعليه ينبغي أن لا يتعرض له في مقام عدم مقتضيات الاحوال والخطب سهل (هذا) يحتمل وهو الاظهر أن يكون إشارة إلى ما تقدم من الذكر والحذف والاضمار وغير ذلك من مقتضيات الاحوال ويكون قوله (كله) نأ كيدا وقوله (مقتضى الظاهر) خبره ويحتمل أن يكون على تقدير أي الامر هذا ويكون قوله كله مبتدأ ومقتضى الظاهر خبره وعلى كل

لم يقدم كل رجل يقتضي قيام البعض وليس كذلك بل مسكوت عنه والارز في قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور وعووه وكذلك في نحو ولا تقبلوا النفس التي حرم الله الاباحق * الرابع عشر أن قولهم نفى الحكم عن كل فرد فرد يفيد النفي عن الجملة وقول الخطابي انه لا يفيد بنفسه وانما يفيد بالارز قد يمنع ويقال النفي عن الافراد في بعض العوار لا يارز منه النفي عن الجملة لان قولنا ليس كل رجل يحمل الصخرة العظيمة صادق باعتبار الافراد كاذب باعتبار الجملة فقد صحح النفي عن الافراد ولم يصح عن المجموع فالنفي عن الافراد لا يستلزم النفي عن الجملة بخلاف نفي الافراد فانه يستلزم نفي الجملة * الخامس عشر ان قول عبد القاهر إما أن تكون في حيز النفي أو معمول الفعل المنفي تقسيم متداخل لانها اذا كانت معمولة للفعل المنفي كانت في حيز النفي وقد يجاب عنه بأن حيز النفي محله وهو للنفي فقط والنكرة المنفية أقوى في الدلالة على العموم من النكرة في سياق النفي ولذلك قال الأمدى في أ بكار الافكار ان النكرة في سياق النفي لانعم وانما نعم النكرة المنفية ص (وأما تأخير فلاقضاء المقام تقديم المسند) ش أي تأخير المسند إليه يكون اقيام بسبب يقتضي تقديم المسند وسيأتي ذكر أسبابه ان شاء الله تعالى ص (هذا كله مقتضى الظاهر

(قوله وأما تأخير) أي عن

المسند لان الكلام فيها

(قوله فلاقضاء المقام

تقديم المسند) أي فلاجل

اقضاء المقام ذلك لوجود

نكتته من النكات المقتضية

لتقديمه ككونه عاملا أولا

الصادر واللام لام التعليل

و يصح أن تكون بمعنى

عند ومحله أن النكات

المقتضية لتقديم المسند

الآتية في أحوال المسند

هي النكات المقتضية

لتأخير المسند إليه بذاتها

لا شيء غيرها ان قلت قد

تقدم ما يؤخذ منه نكتة

التأخير وهو افادة سلب

العموم قلت ان ما تقدم غير

واف فلذا أحال هنا على

يأتي فان قلت هلا أتى بالنكات هنا وأحال فيما يأتي على ما هنا ويكون حالة على معلوم بخلاف ما سلكه فانه حالة على غير معلوم فالجواب ما أفاده العلامة يس نقلا عن الاطول أن المصنف انما فعل ذلك إشارة إلى أن التأخير للمسند إليه ليس من مقتضيات أحواله وانما هو من ضرورياتها ولوازمها ومقتضى الحال انما هو التقديم للمسند وقد يقال هذا مجرد دعوى ولا جعل التأخير مقتضى الحال والتقديم للمسند لازمه (قوله الذي ذكر الخ) فيه إشارة إلى أن افراد اسم الإشارة مع أن المشار إليه متعدد لتأوله بالذكور واقدأعجب المصنف حيث صدر بحث خلاف مقتضى الظاهر بما هو خلاف مقتضى الظاهر حيث وضع اسم الإشارة موضع المضمرة والمفرد موضع الجمع تنبها على أن جعل الاحوال المتقدمة بحسن البيان ولطف الزج واحدا ونهاية الايضاح كالحسوس وعدل عن صيغة البعد وهي ذلك إلى صيغة القرب ايماء إلى أن مقتضى الظاهر قريب ولك أن تجعل هذا فصل الخطاب وما بعده كلاما مبتدأ به (قوله في المقامات) متعلق بذكر وفي معنى مع أو أنها لظرفية المجازية اذ المراد بالمقامات الاحوال الباعثة على الذكر وغيره مما ذكره المصنف ومقابلة المقامات بالذكور والحذف والاضمار وغير ذلك من مقابلة الجمع بالجمع فتقتضي القسمة على الآحاد فلكل واحد مما ذكره مقام (قوله كله مقتضى الظاهر من الحال) نبيه ايراد كله نأ كيدا أو مبتدأ على أن المشار إليه متعدد * واعلم أن الحال هو الامر الداعي إلى

وقد يخرج المسند على خلافه فيوضع المضر موضع المظهر كقولهم ابتداء من غير جرى ذكر لفظاً أو قرينة حال نعم رجلاً زيد وبس رجلاً عمر ومكان نعم الرجل وبس الرجل

إيراد الكلام مكيفاً بكيفية ماسواء كان ذلك الأمر الداعي ثابتاً في الواقع أو كان ثبوته بالنظر لما عند التكلم وظاهر الحال هو الأمر الداعي إلى إيراد الكلام مكيفاً بكيفية مخصوصة بشرط أن يكون ذلك الأمر ثابتاً في الواقع فقط فلمن هذا أن ظاهر الحال أخص من الحال وحينئذ فيكون مقتضى ظاهر الحال أخص (٤٤٨) من مقتضى الحال فكل مقتضى ظاهر حال مقتضى حال ولا

ينعكس الاجتزاء واعتراض على المصنف في تأكيده هنا بكل مقتضى كون كل فرد مما تقدم مقتضى لظاهر الحال مع أن من جملة ما تقدم مالمس مقتضى ظاهر حال كتوجيه الخطاب لغير معين وكتزيل غير المنكر منزلة المنكر وعكسه وأجيب بأن هذا الذي تقدم انما هو في الاسناد الخبري والسناد في المسند اليه ولم يتقدم تخريجه على خلاف مقتضى الظاهر فلا تسامح في التأكيده كما قيل وفيه أنه تقدم فيه توجيه الخطاب لغير معين وهذا خلاف مقتضى الظاهر (قوله وقد يخرج الكلام) أى وقد يورد الكلام ملتبساً بمخالفة مقتضى ظاهر الحال وأتى بكلمة قدم المضارع إشارة لقلة ذلك بالنسبة لمقابله (قوله لاقتضاء الحال إياه) أى لاقتضاء الحال إياه لعروض اعتبار آخر أطف من ذلك

(وقد يخرج الكلام على خلافه) أى على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال إياه (فيوضع المضر موضع المظهر كقولهم نعم رجلاً) زيد (مكان نعم الرجل) فإن مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه

حال فافراد اسم الإشارة خلاف مقتضى الظاهر لان المتقدم متعدد والدول عن صيغة البعد وهي ذاك إلى صيغة القرب وهو هذا للإيحاء إلى أن مقتضى الظاهر قريب ثم لا يتخلو ما في التأكيده بكل مقتضى لكون كل فرد مما تقدم مقتضى الظاهر من التسامح لان من جملة ما تقدم مالمس من مقتضى الظاهر ككون الخطاب لغير معين وكتزيل المنكر كغيره وغير ذلك ومقتضى الظاهر أخص من مقتضى الحال فان كل مقتضى ظاهر مقتضى الحال ولا ينعكس الاجتزاء لان مقتضيات الأحوال مقتضى باطن الحال وإلى ذلك أشار بقوله (وقد يخرج الكلام) أى بجرى (على خلافه) أى خلاف الظاهر لاقتضاء الحال لذلك الخلاف لعروض اعتبار آخر أطف من ذلك الظاهر (فيوضع المضر) بسبب ذلك (موضع المظهر) ومعلوم أن الأصل وضع كل من المضر والمظهر مكانه (كقولهم نعم رجلاً) فان فاعل نعم ضمير مفسر برجل ولم يتقدم له معاد ولا دلت القرينة عليه حتى يكون جارياً على أصله من مقتضى الظاهر فهذا الكلام وضعوه (مكان) أى موضع (نعم الرجل) ومقتضى هذا أن معنى الضمير في نعم رجلاً هو معنى المظهر في نعم الرجل وقد اختلف في اللام في الرجل هل هي للإشارة إلى معبود ذهني في ضمن فرد مالمس الوجود على حدها في ادخل السوق حيث لا عهد خارجي فيكون معنى قولهم اللام في فاعل نعم للجنس أن فيها الإشارة إلى الجنس المعهود في الجملة لكن في ضمن فرد ما يؤيد هذا بيانه بخصوص معين وبالمثنى والمجموع وأهوى للإشارة إلى الجنس لقصد المبالغة في المدح لكون المخصوص هو الجنس الجامع لجميع الافراد وعليه يجب أن تخصيصه بمعين بأن المانع من التخصيص بمعين إرادة الجنس حقيقة لا إرادته ادعاه الذي هو القصد هنا وعن تخصيصه بالمثنى والمجموع بان المراد جنس المثنى وجنس المجموع الا الجنس المفرد وعلى الاول يكون المعنى أن المدح فرد من أفراد الجنس المعهود في الذهن وعلى الثاني يكون المعنى أن المدح هو الجنس المعهود في الذهن الجامع لجميع الافراد مبالغة وذكر المخصوص فيهما من البيان بعد الإبهام المناسب لوضع باب نعم لان القصد منه المدح والتم العام من غير تخصيص بخصلة معينة وإنما التزم تفسير الضمير بشركة في قولهم نعم رجلاً مع كونه للتعقل

وقد يخرج الكلام على خلافه فيوضع المضر موضع المظهر (الخ) ش أى ما ذكرناه من هذه الأمور هو الجارى على مقتضى الظاهر أى مقتضى القياس الوضعى وقد يخرج المسند اليه على خلافه فيوضع المضر موضع المظهر والمراد بموضع المظهر أن يتقدم ما يعود عليه كقولهم نعم رجلاً زيد فإن نعم ضميراً

الظاهر (قوله كقولهم) أى الغرب ابتداء من غير جرى ذكر المسند اليه لفظاً أو تقدير (قوله نعم رجلاً) وكان مكان نعم الرجل) أى ونعم رجلين مكان نعم الرجلان ونعم رجلاً مكان نعم الرجل (قوله وعدم قرينة تدل عليه) أى بخصوصه وفيه إشارة إلى أن الموجب للاضمار أحد أمرين اما تقدم المرجع أو قرينة تدل عليه فاذا فقد كان مقتضى الظاهر الاتيان بالاسم الظاهر لا بالضمير فقام نعم الرجل مقام أظهار لعدم وجود الأمرين اللذين يقتضيان الاضمار فاذا قلت نعم رجلاً زيد باضمار المسند اليه كان الكلام مخرجاً على خلاف مقتضى الظاهر لعروض اعتبار آخر أطف من ذلك الظاهر وهو حصول الإبهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب للمدح والتم العامين أى من غير تعيين خصلة

(قوله عائداً إلى متعقل معهود في الذهن) أى إلى شئ معقول في الذهن مبهم باعتبار التواجد فهو بمعنى شئ صادق بأن يكون رجلاً أو أكثر أو امرأة أو أكثر فإذا أتى برجل مثلاً الذي هو تمييز وتفسير له علم جنس ذلك المتعقل دون شخصه فإزال الإبهام حاصل في الجملة فإذا ذكر المخصوص بعد ذلك تعين شخصه وإنما اعتبر في ذلك المتعقل كونه مبهم الأجل أن يحصل الإبهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب أعنى باب نعم وقوله عائداً إلى متعقل الخ في كلام غير واحد من النحاة كالدماميني أنه عائد على التمييز وعليه فيكون التمييز مفسراً له بلا واسطة وعلى كلام الشارح يكون تفسيراً له بواسطة تفسيره لم رجمه (قوله معهود في الذهن) أى لافى الخارج وهذا أحد قولين في الضمير والقول الثاني أنه للجنس والقولان مبنيان على القولين في أل من قولنا نعم الرجل فاعلاً لنعم الحال محل الضمير فقبل أنها للعهد وقيل أنها للجنس واعتراض القول بأن الضمير للجنس بثلاثة أشياء الأول أن الجنس لا إبهام فيه فلا يناسب تمييزه الثاني أن الجنس لا يثنى ولا يجمع مع أنه يقال نعم الرجلان الذين ونعم الرجال (٤٤٩) الذين الثالث أنه يخصص بمعين كزبد مثلاً وهو

وهذا الضمير عائد الى متعقل معه وفى الذهن والتزم تفسيره بشكر ذليل علم جنس المتعقل وانما يكون هذا من وضع الضمير موضع الظاهر (فى أحد القولين) أى قول من يجعل المخصوص خبره مبتدأ محذوف وأما من يجعله مبتدأ ونعم رجلا خبره

ذهنا المشار اليه بالألف واللام لان النكرة كافية في الاشعار بمعموم الجنسية المفيد للمدح الذي لا يتخصص بمخلصة وكما وجدنا ما أفاد الفرض فالزائد عليه ملغى لـكن ما نقرر من أن نعم رجالا زيد مثلا موضع الضمير موضع الظاهر بما يتحقق (في أحد القولين) وهو القول بأن الخصوص خبر مبتدا محذوف وأما القول الآخر وهو القول بأن الخصوص مبتدا والخبر جملة نعم رجالا فيحتمل أن يكون الضمير على هذا القول في نعم عائدا على الخصوص فيكون الضمير في محله فيجري الكلام على مقتضى الظاهر ولكن على هذا الاحتمال وهو كون الضمير عائدا على الخصوص يلزم ثلثيته ان كان مثنى كنهما رجلين زيدان وجمعه ان كان جمعا كنهما ورجالا لا زيدون ولم يرد الامقردا ويجب ان هذا بأن فعل هذا الباب لجوده وعدم تصرفه حتى ادعيت فيه الاسمية الجامدة له خواص فيحتمل أن يكون من خواصه أفراد الضمير وهو ظاهر وانما قلنا فيحتمل لا يمكن أن يدعى على هذا القول أيضا ان الضمير عائدا على متعقل ذهنا هو معنى اسم الجنس ويكون الربط بين الجملة والخصوص حاصلا بكون ذلك المتعقل صادقا على الخصوص فيكون الكلام جاريا على خلاف مقتضى الظاهر أيضا لـكن عليه يكون من باب جعل الضمير العائد على غير معين مكان العائد على معين لـامن باب وضع الضمير موضع المظهر فليفهم

وكان أصله نعم الرجل وزيد خبر مبتدأ أي هـ وزيد أو مبتدأ محذوف خبره أي زيد وهو أما اذا قلنا زيدا مبتدأ ونعم الرجل خبره فليس من هذا الباب لان الضمير يعود على متقدم في الرتبة وهذا الذي ذكره هو مثال فان كل ضمير يعود على متأخر في اللفظ والرتبة كذلك مثل ضرب غلام زيد اذا جوزناه وكالحجور رب

(٥٧ - شروح التلخيص - أول)

ذلك الحديث على أن يكون فاعل نعم ضمير مستتر فيها ميم زائدة
محذوفة يدل عليها السياق أى نعم فانتا أن نعم شيطانا وأنت هو المخصوص بالمدح (قوله لي علم جذم المتعقل) أى فقط دون شخصه
فيحصل الإبهام فإذا أتى بالمخصوص بعد ذلك تعين شخصه وذلك لأن النكرة انما تفيد بيان الجنس ولا تفيد التعيين الشخصى بخلاف
الفرقة فإن بها يعلم شخص المتعقل كما يعلم جنسه فيفوت الإبهام ثم التعمين كذا قيل وتاء له (قوله وأما يكون هذا) أى نعم رجلا
(قوله فى أحد القولين) أى الشهورين فلا ينافى أن هناك قولاً آخر وهو جعل المخصوص مبتدأ خبره محذوف (قوله أى قول الخ)
تفسير لأحد القولين للاقولين (قوله أى قول من يجعل الخ) أى وكذا على قول من يجعله مبتدأ خبره محذوف والتقدير زيد الممدوح
فى المخصوص أقوال ثلاثة فى إعرابه (قوله خبره بتد المحذوف) أى لأنه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما قدر سؤال عنه بن هو فأجيب بقوله
هو زيد

(قوله فيحتمل عنده أن يكون الخ) أي وعليه فلا يكون نعم رجالا زيد من هذا الباب أعني باب وضع الضمر موضع المظهر أي ويحتمل أن يكون الضمير عائدا إلى التعليل الذهني لآعلى زيد المبتدا وعليه فيكون من هذا الباب كذا قيل وفيه نظر إذ هو على هذا الاحتمال إنما يكون من باب وضع الضمر المبهم العائد على غير معين مكان الضمر العائد على معين لا من باب وضع الضمر موضع المظهر كذا قال يس وفي الأطول ما يوافقه فان قلت على هذا الاحتمال أن الرابط الذي يربط الجملة الواقعة خبرا بالمبتدأ قلت الرابط العموم الذي في الضمير الشامل للمبتدا كما في صورة الفاعل المظهر فكأنه قيل زيد نعم هو أي مطلق شيء الذي زيد من جملة فزيد كمرتين أولا بخصوصه وثانيا من حيث دخوله في جملة مرجع الضمير (قوله ويكون التزام الخ) جواب عما يقال إذا كان الضمير عائدا على الخصوص فيلزم ثنية الضمير وجمعه إذا كان الخصوص مثنى أو مجموعا مع أنه ليس كذلك (قوله حيث لم يقل نعم) أي في قولك نعم رجلين الزيدان وقوله ونعموا أي في قولك نعم رجالا الزيدون (٤٥٠) (قوله لكونه من الافعال الجامدة) المشابهة للاسماء الجامدة فهي ضيقة وإذا

كانت كذلك فلا تتحمل بارزا ثلاثيها ويرد على هذا التعليل ان ليس من الافعال الجامدة مع أنه يجب مطابقة الضمير المتصل بها مرجعه فتأمل (قوله مكان الشأن أو القصة) لف ونشر مرتب يعني كقولهم هو مكان الشأن وهي مكان القصة فهو راجع إلى الشأن المعقول وهي راجعة للقصة المعقولة يفسرهما الجملة بعد لان القصة والشأن هو مضمون الجملة بعدهما فقول المصنف مكان الخ يشير إلى ان التذكير باعتبار

فيحتمل عنده أن يكون الضمير عائدا إلى الخصوص وهو متقدم تقديرًا ويكون التزام افراد الضمير حيث لم يقل نعموا ونعموا من خواص هذا الباب لكونه من الافعال الجامدة (وقولهم هو أو هي زيد عالم مكان الشأن أو القصة) فالاضمار فيه أيضا خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدم واعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشأن إنما يؤث إذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة فقوله هو زيد عالم

(و) (ك) قولهم (أي ضاع الضمير موضع المظهر) هي أو هو زيد عالم مكان الشأن أو القصة) زيد عالم أما وضع هو مكان الشأن في قولهم هو زيد عالم فوارد أما وضع هي مكان القصة في قول المصنف هي زيد عالم فهو بالقياس على قولهم هي هذه ليحة وانما بنت رئيسهم جميلة لان الضمير عائدا على القصة في المثالين لآعلى المؤنث فقيس عليهم أي زيد عالم لان مفاد الضمير فيه قصة كما وانما قلنا قياس لان تأنيث الضمير فيما يراد به القصة مخصوص عند العرب بما فيه مؤنث غير فضلة وغير شبيهة بالفضلة كالمثالين وخصوه بذلك للشاكلة اللفظية لالكونه عائدا عليها كذا كرنا واحترزنا غير الفضلة والشبيهة بهما من نحو قولهم هو زيد بندي غرة وهو القرآن كان معجزة لان معجزة شبيهة بالفضلة لنصبه فلا يؤث الضمير فيهما ثم أشار إلى الوجه الذي به يقتضى المقام إقامة الضمير مقام المظهر فقال وانما يوضع ضمير

وكالمعمول لأول المتنازعين وكما إذا بدل من المفسر أو جعل خبره وقوله هو أو هي زيد عالم يريد ضمير الشأن مثل قل هو الله أحد أصله الشأن الله أحد وقوله أو هي زيد عالم صحيح على رأى البصريين أما الكوفيون فعندهم ان تذكير هذا الضمير لازم ووافقهم ابن مالك واستثنى ما ذكروه مؤنث أو مذكر شبه به مؤنث

الشأن والتأنيث باعتبار القصة فان قلت كيف يصح هو زيد عالم مثلا مع

أنه لا رابط في الجملة الواقعة خبرا قلت الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن لا تحتاج رابط لان فائدة الرابط أن يربط الخبر بالمبتدا لان الجملة من حيث هي جملة مستقلة بالأفادة فلم يوجد فيها رابط لم تربط بالمبتدا والجملة المفسرة لضمير الشأن عين المبتدا فهي في حكم المفرد فلا تحتاج رابط فالعنى الشأن أي الحديث هذا اللفظ وكذا لا يحتاج للارابط في كل جملة تكون عين المبتدا نحو قولى زيد منطلق (قوله لعدم التقدم) أي لعدم التقدم للسند اليه يقتضى إرادته اسما ظاهرا فايراده ضميرا يخالف لمقتضى الظاهر الآن الحال يقتضيه لعروض اعتبار الابهام ثم التفسير (قوله واعلم الخ) قصد الموضح بهذا الاعتراض على قول المصنف وقولهم هو أو هي زيد عالم يقتضى استعمال هي زيد عالم (قوله على أن الخ) متعلق بمحذوف أي جار على أن ضمير الشأن إنما يؤث الخ وفيه إشارة إلى أن ضمير الشأن والقصة واحد في المعنى وانما اصطلاحا على أن الجملة المفردة للضمير إذا كان فيها مؤنث غير فضلة ولا شبيهة بالفضلة فان الضمير يؤنث ويقال له ضمير القصة والاذكر ويقال له ضمير الشأن (قوله إذا كان في الكلام) أي في الجملة المفسرة للضمير (قوله غير فضلة) أي ولا شبيهة بالفضلة وذلك كقولك هي هند مليحة فانها لا تعنى الابصار وانما أنت الضمير لتصد بالمطابقة اللفظية لان مفسره ذلك المؤنث لما عرفت أن مرجعه القصة المعقولة فمفسره الجملة بتامها واحترز بالفضلة والشبيهة بها من نحو انها بنيت غرة وانما كان القرآن معجزة لان معجزة شبيهة بالفضلة لنصبه فلا يؤنث الضمير فيهما بل يقال انه في المثالين وانما اشترط كون المؤنث غير فضلة ولا شبيهة بها لان الضمير مقصود مهم فلا تراعى مطابقته

ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه فإن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منظر العقبي الكلام كيف تكون فيتمكن السمعوع بعده
في ذهنه فضل تمكن وهو السرف في التزام تقديم ضمير الشأن أو القصة قال الله تعالى قل هو الله أحد وقال انه لا يفلح الكافرون وقال
فانها لا تسمى الأبصار

للفضلات (قوله مجرد قياس) أي قياس على قولهم هي هذه مليحة بجامع عود الضمير في كل إلى القصة مجرد عن الاستعمال والسماع وحينئذ
فلا يصح قول الصنف وقولهم الخ المقتضى أن ذلك مسموع (قوله في البابين) (٤٥١) أي باب نعم و باب ضمير الشأن (قوله

ليتمكن ما يعقبه في ذهن
السامع) ان قلت هذا
التمكن الحاصل في ضمير
الشأن يحصل بقولك
الشأن زيد عالم من غير
الترام خلاف أظهار فلا
يختص الاضمار بالتشويق
قلت هذا ممنوع اذ السامع
متى سمع الاسم المظهر فهم
منه مدلوله ولو اجمالا بخلاف
الضمير الغائب فانه لا يفهم
منه الا أن له مرجعا في
ذهن المتكلم وأما ان ذلك
المرجع ماهو فلا يفهم من
نفس ذلك الضمير بحسب
الوضع فلم يشتد الابهام
في الاسم المظهر مثل الضمير
و حينئذ فلم يتحقق فيه
التشويق ثم ان ما عللوا به
التمكن من الانتظار
والتشويق انما يتحقق عند
وقوع مهلة بين ذكر الضمير
ومفسره مثلا ولا قائل بأن
مفسر للاضمار قبل الذكر
يتوقف على السكوت بعد
ذكر الضمير و به يعلم أن هذه
ملح وطرف تجب مراعاتها

مجرد قياس ثم علل وضع الضمير موضع المظهر في البابين بقوله (ليتمكن ما يعقبه) أي يعقب الضمير
أي يجيء على عقبه (في ذهن السامع لانه) أي السامع (اذا لم يفهم منه) أي من الضمير (معنى انتظره)
أي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى فيتمكن بعد وروده فضل تمكن لان الحصول بعد
الطلب أعز من المساق بلا تعب ولا يخفى أن هذا لا يحسن في باب نعم لان السامع

الغيبية مكان المظهر (ليتمكن ما يعقبه) أي ليتمكن ما يجيء على عقب الضمير (في ذهن السامع) وأما
اقتضى الاضمار قبل الذكر التمكن (لانه) أي لان السامع (اذا لم يفهم منه) أي من الضمير (معنى)
لكونه ضمير غيبية لم تقدم له معاد (انتظره) أي انتظر السامع ما يعقب الضمير وهو ما يعين المراد منه فإذا
جاء بعد الانتظار والتشويق كان أوقع في النفس وذلك لان حصول العلم بعد التشويق فيه لذة العلم ودفع
ألم التشويق واللذة المشتملة على دفع الألم أحلى من مجرد اللذة الحاصلة بدونه وهذا ظاهر في ضمير الشأن
مثلا وأما باب نعم فلم يتجه فيه ما ذكر لان السامع لم يسمع المفسر لا يعتقد أن ثم ضميرا ينتظره مفسرا
واقضاء الفعل عند سماعه لفاعل ينتظر لو أوجب انتظارا يوجب التمكن لم يختص بباب نعم ولا
بالضمير وما يقال من أن القرينة قد تبدل على أن ثم ضميرا ينتظره معاد غير مستقيم لان القرينة ان دللت
على معاده وبذلك علم أن ثم ضميرا فهو مقتضى الظاهر والا لم تتحقق دلالتها وإنما اختص الاضمار
بالتشويق لشدة ابهامه بخلاف نحو الشأن كذا فقد فهم منه مدلوله ولو جليا فلم يشتد فيه الابهام كما في
الضمير فلم يتحقق التشويق ثم ان ما عللوا به التمكن من الانتظار والتشويق انما يتحقق عند وقوع مهلة
بين ذكر الضمير ومفسره مثلا ولا قائل بأن مفسر للاضمار قبل الذكر يتوقف على السكوت بعد ذكر
الضمير و به علم أن هذه ملح وطرف تجب مراعاتها ولو لم تحصل بالفعل ور بما يؤخذ من ذلك أن ما راعيه
البلغ يكفى فيه تخيل وجوده وعلى كل حال فلا بد من كون المفسر ماله خطرا اذا تمكن في النفس أفاد
فلا يجري هذا الاعتبار في نحو نعم ذبا بالطار ولا في نحو هو الذباب يطير فان قيل هذا التمكن كيف كان
غرض مطابقا لمقتضى الحال وهل هو من الأغراض الراجعة الى التمكن أو السامع أو اليهما قلت قد
يكون في حفظ مفسر الضمير أو تعظيمه صلاح للمتكلم أو للخطاب أو لكليهما فيكون المقام مقام
التمكن فافهم * ثم أشار الى عكس ما تقدم فقال

أو فعل بعلامة تأنيث فيرجح تأنيثه باعتبار القصة على تذكره باعتبار الشأن والمقصود من ذلك أن
يتمكن من ذهن السامع ما يعقب الضمير لانه بالضمير يتهيأ له ويتشوق ويقال في معنى ذلك الحاصل بعد
الطلب أعز من المساق بلا تعب وسيأتي مثله في باب التشبيه

ولو لم تحصل بالفعل ويؤخذ من هذا أن ما راعيه البليغ يكفى تخيل وجوده (قوله أي يجيء على عقبه) انما عبر بهلى ولم يقل أي يجيء عقبه
لا شعاعا على بشدة اللصوق لانهما تشعر بالاستملاء والتمكن و بيان ذلك أن عقب حال جرها بهلى ليست ظرفا بل اسم بمعنى الآخر والطرف
فالمنع على آخره وطرفه فيفيد على اتصال المتعاقبين والتصاقهما وأنه لا فاصل بينهما بخلاف لو تركها فانه وان أشعر بالصوق لكن
لا يشعر بشدته (قوله فضل تمكن) أي تمكنا فاضلا أي زائدا (قوله لان الحصول) أي لان ذا الحصول أو الحاصل (قوله أعز من
المساق بلا تعب) وجه الأعزية أن فيه أمرين لذة العلم ولذة دفع ألم التشويق بخلاف المساق بلا تعب فان فيه الأول فقط ولا شك
أن اللذة المشتملة على دفع الألم أحلى من اللذة الموجودة بدونه (قوله ان هذا) أي التعليل وقوله في باب نعم أي وكذا في ضمير الشأن
المستتر نحو كان زيد قائم

وقديعكس فيوضع المظهر موضع الضمر فان كان المظهر اسم اشارة فذلك إمال كمال العناية بتمييزه لاختصاصه بحكم بديع كقوله (قوله مالم يسمع المفسر) أي ان السامع مدة عدم سماعه المفسر لم يعلم أن فيه ضميرا لانه قبل سماعه للمفسر يجوز أن الفاعل اسم ظاهر يأتي به المتكلم بعد ذلك فاذا سمع التمييز علم جنس الضمير فلا يشوق ولا ينتظر لشيء لانه حصلت له معرفة جنس الضمير ابتداء (قوله فلا يتحقق فيه التشوق الخ) أي وحينئذ فتعليل وضع الضمر موضع المظهر في باب نعم بما ذكره من البيان غير سديد وقد يجاب بأن مراد المصنف لئلا يمكن في ذهن السامع ما يعقبه بعد المالم بالضمير والعلم بالضمير لا ينحصر في سماع المفسر لجواز أن يعلم بالقرينة واعلم لذلك لم يقل الشارح لا يصح في باب نعم كذا في عبد الحكيم (قوله فلكمال العناية) أي فلاجل افادة أن المتكلم اعتنى بتمييز المسند اليه اعتناء كاملا حيث أبرزه في معرض المحسوس (قوله لاختصاصه) أي وإنما يعتنى المتكلم اعتناء كاملا بتمييزه لاختصاصه أي لاختصاص مدلوله أي ليكون مدلوله مختصا في العبارة بحكم أي بأمر محكوم به عليه بديع أي عجب (قوله كقوله) أي قول أحمد بن يحيى بن اسحق الراوندي بفتح الواو نسبة الى راوند بفتح الواو قرية من قرى ساسان قريبة من أصهان والأكثر على أنه كان زنديقا فقد كان يعلم اليهود الحيل والشبه اتفق أنه أخذ منهم ألف دينار وألف لهم كتابا رديفاه على القرآن وسماه الدماغ للقرآن وقيل انه كان من الأولياء أهل الدلال على الله وان ما نقل عنه من تعليم (٤٥٢) اليهود والشبه وغير ذلك لم يصح كما قال الفهرى وقبل البيت المذكور

سبحان من وضع الأشياء

موضعها

وفرق العز والاذلال

تفرقا

ومن قبيل كلام ابن

الراوندي قول بعضهم

أعطيتني ورقا لم تعطني

ورقا

قل لي بلا ورق ما تنفع

الحكم

فخذ من العلم شطرا واعطني

ورقا

ولانك انى الى من جوده

عدم

مالم يسمع المفسر لم يعلم أن فيه ضميرا فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار (وقديعكس) وضع الضمر موضع المظهر أي يوضع المظهر موضع الضمر (فان كان) المظهر الذي وضع موضع الضمر (اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه) أي تمييز المسند اليه (لاختصاصه بحكم بديع كقوله كم عاقل عاقل)

(وقديعكس) ما تقدم وهو وضع الضمر موضع المظهر وعكسه هو أن يوضع المظهر موضع الضمر (فان كان) ذلك المظهر الذي وضع موضع الضمر (اسم اشارة) فيكون وضعه موضع الضمر (لكمال العناية بتمييزه) أي يكون اسم اشارة لان المتكلم في غاية الاعتناء بتمييز المسند اليه واسم الاشارة يفيد ذلك التمييز وإنما كان المتكلم في غاية الاعتناء بتمييزه (لاختصاصه) أي المسند اليه (بحكم بديع) أي عجيب فيقتضى الحال تمييزه لان السليقة السليمة تتسارع الى تمييز العجيب الحكم فيكون الجواب بذلك مناسبا للراحة من التشوق اليه ما هو وذلك (كقوله) أي ابن الراوندي (كم) (١) عاقل عاقل) ووصف العاقل بالعاقل ليفيد كماله فان تكرار اللفظ لقصد الوصفية يفيد ذلك وله في الجوامد ص (وقديعكس الخ) ش أي قدي يوضع الظاهر موضع الضمر فان كان ذلك الظاهر اسم اشارة ففائدته كمال العناية في ترك مقتضى الظاهر الى غيره ومنه قول ابن الراوندي سبحان من وضع الأشياء موضعها * وفرق العز والاذلال تفرقا

ولما قال هذا القائل ماذا سمع هاتفا يقول له

لو كنت ذا حكم لم تعترض حكما * عدلا خيرا له في خلقه قسم وقد رد العلامة عبد الرحمن عضد الملة والدين على ابن الراوندي بقوله

كم عاقل عاقل قد كان ذا عسر * وجاهل جاهل قد كان ذا يسر

تخير الناس في هذا فقالت لهم * هذا الذي أوجب الايمان بالقدر

كم من قوى قوى في قلبه * مذهب الرأى عنه الرزق منحرف

كم من ضعيف ضعيف في قلبه * كأنه من خليج البحر يعترف

هذا دليل على أن الاله له * في الخلق سر خفي ليس ينكشف

ولبعضهم في هذا المعنى

ولبعضهم كم عالم يسكن بيتا بالكرا * وجاهل له قصور وقرى لما قرأت قوله سبحانه * نحن قسمنا بينهم زوال الرا

(قوله كم عاقل الخ) كم خبرية مبتدأ وعاقل المضاف اليها يميز لها وعاقل الثاني نعت للأول بمعنى كامل العقل لان تكرار اللفظ لقصد الوصفية يفيد الكمال ولو في الجوامد كمررت برجل وجل أي كامل في الرجولية والخبير جملة أعيت

(١) قول ابن يعقوب كم عاقل في بعض النسخ زيادة من بين كم وعاقل وكذلك في وكم جاهل الآتى والمعنى مستقيم عليهما كتبه مصححه

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه * وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حائرة * وصير العالم النحرير زنديقا

(قوله هو وصف) أى وليس تأكيدا لفظيا كما يسبق الى الوهم ادلا على لنا كيد هائل انما يكون لدفع نورهم سهواً وتجوز ولا يتأتى شئ من ذلك هنائم ان مقابرة للوصوف بحمل الابهام المستفاد من التنكير على الكمال وكأنه قيل كم عاقل كامل العقل (قوله أى أعيت) أشار بذلك الا أنه يستعمل متعديا وقوله وأعجزته عطف تفسير أى انه لم ينل منها الا قليلا وقوله أو أعيت عليه أشار بذلك الى أنه يستعمل أيضا لازما فهو هنا محتمل لان يكون متعديا أو لازما (قوله وجاهل جاهل) أى وجاهل كامل الجهل وفى ايقاعه جاهل جاهل مقابلا لعاقل عاقل مع أن للمقابل للعاقل حقيقة المجنون والمقابل للجاهل العالم اشارة الى أن العقل بلا علم كالعدم وأن الجهل يلزمه الجنون فالعاقل ينبغي له أن يتحلى بالعلم ويحترز عن الجهل لئلا يتعطل عقله والجاهل مجنون لتباعده عن اكتساب الكمالات فاندفع ما يقال كان الاول أن يقول فى الاول كم عالم عالم أو يقول فى الثانى ومجنون مجنون (٤٥٣) (قوله هذا) أى الحكم السابق وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا

محروما والجاهل مرزوقا (قوله ترك) أى صير لان ترك اذا تعدى لمفعولين كان بمعنى صير كما فى التسهيل (قوله الاوهام) أى العقول أى أهل العقول فسعى المحل باسم الحال فيه وحذف الضاف وانما لم يجر بالعقول للاشارة الى أن الحيرة فى ذلك انما تقع للعقلاء من طريق الوهم أى بسبب غلبة القضايا الوهمية على العقل لا من طريق العقل من حيث هو عقل تأمل اه يس (قوله حائرة) أى متحيرة فى ثبوت الصانع ونفيه لان مقتضى المناسبة العقلية أن الصانع الحكيم يرزقذا التدبير والعقل دون العكس

هو وصف عاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه (أعيت) أى أعيتته وأعجزته أو أعيت عليه وصعبت (مذاهبه) أى طرق معاشه (وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حائرة * وصير العالم النحرير) أى المتقن من نحر الامور علما أتقنها (زنديقا) كافرا نافيا لالصانع العدل الحكيم فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان القياس فيه الاضمار فعدل الى اسم الاشارة

كما يقال مررت برجل رجل أى كامل فى الرجولية (أعيت مذاهبه) أى أعيتته طرق معاشه فلا ينال منها الا قليلا أو أعيت عليه مذاهبه فلا تأتيه بخير فأعيت يستعمل متعديا لازما (و) كم (جاهل جاهل تلقاه مرزوقا) الوصف الثانى للكمال كما تقدم وكم فيها للتكثير ولما كان هذا الحكم وهو وجدان كامل العقل محروما وكامل الجهل مرزوقا محتصا بحكم بديع عبر عنه باسم الاشارة للكمال الغاية بتمييزه ولو كان المقام مقام التعبير عنه بالضمير لتقدمه فقال (هذا) الحكم السابق وهو وجدان العاقل محروما والجاهل مرزوقا هو (الذى ترك الاوهام) أى العقول وعبر عنها بالاوهام لان تحير العقل من غلبة القضايا الوهمية عليه (حائرة) اذ لم تفهم السرفى ذلك لان مقتضى المناسبة ادراك ذى التدبير والعقل المراد دون العكس (و) هذا الذى (صير العالم النحرير) أى المتقن للعلوم من نحر العلوم أتقنها وعبر عن الاتقان بالنحر الذى فيه ازهاق النفس وتطهير النحرور من الفضلات لان اتقان العلم فيه التطهير من الشكوك والشبهات (زنديقا) أى كافرا نافيا لالصانع العدل الحكيم قائلا ذلك العالم لو وجد كان من

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه * وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا

هذا الذي ترك الاوهام حائرة * وصير العالم النحرير زنديقا

ان قلت اذا كان هذا الامر يصير الاوهام ذوات حيرة فغاية أمر العالم أن يتحير فمن أين يصيره زنديقا أى جازما بنى الصانع قلت الزندقة لا تتوقف على الجزم بنى الصانع بل تحصل بالتردد فيه اللازم لذلك التحير غالبا (قوله وصير العالم الخ) قيل أراد بالعالم وزنديقا نفسه وقد أخطأ فى الاول وأصاب فى الثانى أما فى الاول فلا من مقتضى كونه عالما أن لا يعترض عليه تعالى فانه العالم بما يخفى على العباد المتصرف فى ملكه بما يريد ولانه لو كان عالما نحريرا ما عترض على الله بذلك وغفل عن كون الرزق حسيا ومعنويا وأن الثانى أفضل لانه رزق العلوم والمعارف والحكم وأما فى الثانى فلا نه زنديق ملحد اه وفيه أن هذا يبعده قوله سبحانه من وضع الاشياء موضعها الخ فانه يقتضى أنه غير زنديق فلعلة أراد غيره (قوله من نحر الامور علما) تمييز محمول عن المفعول والاصل نحر علم الامور أى أتقنها ففعل به كما فعل بقوله تعالى وفجرنا الارض عيوننا ثم ان النحر فى الاصل هو الذكاء على وجه مخصوص فتفسيره بالاتقان مجاز علاقته المشابهة فى ازالة ما به الضرر فان الذبح يزيل الدماء والرطوبة التى فى الحيوان والاتقان يزيل الشكوك والشبهات (قوله نافيا لالصانع) قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك وكان على الشارح أن يزيد ومنكر الآخرة لقول القاموس الزنديق هو من لا يؤمن بالآخرة والربوبية واعل الشارح اقتصر على ما ذكره وترك انكار الآخرة لانه يلزم من نفي الصانع انكار الآخرة (قوله اشارة الى حكم سابق) أى الى أمر محكوم عليه سابق (قوله فكان القياس فيه الاضمار) أى بأن يقال هاما مثلا وانما كان القياس الاضمار لتقدم ذكره مع كونه غير محسوس

وإما للتهكم بالسامع كما إذا كان فاقده البصر أو لم يكن ثم مشار إليه أصلا

والإشارة حقيقة في المحسوس (قوله لـ كمال العناية الخ) أي لافادة الاعتناء الكامل بتمييزه حيث أبرزه في معرض المحسوس (قوله ان هذا الشيء) أي الذي هو كون العالم محروما والجاهل مرزوقا (قوله وهو جعل الخ) الضمير للحكم العجيب وفيه إشارة الى أن المراد بترك الاوهام حائرة جعلها كذلك (قوله فالحكم البديع هو الذي أثبت) أي وهو جعل الاوهام حائرة وأشار بذلك لرد قول بعضهم ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل (٤٥٤) مرزوقا فمعنى اختصاص السند اليه بحكم بديع على هذا القول كونه

عبارة عنه ومنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغي وهذا تعسف لانه يلزم عليه اختصاص الشيء بنفسه فالحق ما قاله الشارح من اختلاف السند اليه المبرع عنه باسم الإشارة والحكم البديع المختص به فالسند اليه هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا والحكم البديع المختص به أي الثابت له جعل الاوهام حائرة والعالم زنديقا (قوله عطف على كمال العناية) أي لا على قوله لاختصاصه لافادته أن التهكم بمن لا بصر له يقتضى كمال العناية بتمييز السند اليه كما أن اختصاصه بحكم بديع يقتضى ذلك مع أن التهكم بمن لا بصر له إنما يقتضى إيراد السند اليه اسم إشارة سواء قصد كمال العناية بالتمييز أولا قال عبد الحكيم وفيه تعريض بصاحب المفتاح حيث جعل التهكم داخلا تحت كمال العناية مقابلا للاختصاص بالحكم

لكمال العناية بتمييزه ليرى السامعين ان هذا الشيء التميز المتيقن هو الذي له الحكم العجيب وهو جعل الاوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا فالحكم البديع هو الذي أثبت للسند اليه المبرع عنه باسم الإشارة (أو التهكم) عطف على كمال العناية (بالسامع كما إذا كان) السامع (فاقد البصر)

حكيمته رزق العاقل لما يترتب على رزقه من المصالح دون الجاهل فالحكم البديع الذي اختص به المشار اليه وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا هو تركه الاوهام حائرة وتصديره العالم النحرير زنديقا وأما محله على أن الحكم البديع هو كون الجاهل مرزوقا والعاقل محروما واختصاص السند اليه بكونه عبارة عنه فهو تعسف لانه كاختصاص الشيء بنفسه والتبادر من الحكم خلافه ولذلك جزم بأن الحكم البديع هو ترك الاوهام حائرة وتصديره العالم النحرير زنديقا أما كون المشار اليه بترك الاوهام حائرة فهو ظاهر وتحريرها في عظمة الصانع الحكيم وخفاء حكيمته عن العقول حتى لم ينفع في استفادة أرزاقه عقل ليب ولا حيلة أريب ولا أدرك الغواص في فهم الحكم التفريق بين الخلاق بوجد بعيد ولا قريب وأما تصديره العالم النحرير زنديقا لما ذكره فالأمر ولوحصل التوفيق بالعكس فان كون العالم محروما والجاهل مرزوقا مما يدل على وجود الصانع العدل الحكيم وأنه لا ينفع العقل في أمره ولا يضر الجهل في فضله فتسمية هذا القائل العالم الزنديق تحريرا غلط في حكمه وحيد في علمه والله الموفق بمنه وكرمه اذ لا ينبغي النحرير الحكمة عن الصانع بما ذكره وإنما يتصور النفي من الناظر في بادي الشبهة على ما قررنا أولا ولا يكون حينئذ تحريرا والاحاصل أنه ما يدل على ثبوت الصانع ما ذكره ومن أثبتته يثبت حكيماته أما أفاد اسم الإشارة ما ذكره لان الإشارة به في الاصل الى محسوس ففي التعبير به عنه اظهاره في صورة المحسوس فكأنه يقول هذا المتعين الذي صار كالمحسوس يشار اليه هو المختص بهذا الحكم البديع فليفهم (أو التهكم) هو معطوف على كمال العناية (بالسامع) أي يكون وضع اسم الإشارة موضع المضمحل كمال العناية وللاتهكم بالسامع (كما إذا كان) السامع (فاقد البصر) فيقال له مثلا استهزاء به وتهكما بأمره عند قوله مثلا من ضرر بني هذا ضرر بك مكان هوز بدمثلا لان المقام مقام الضمير لتقدم معادلهما تقدم السؤال وسواء كان ثم مشار اليه حسا أو لم يكن أصلا فيقال له ذلك مشيرا لاخلاء مثلا وإنما قلنا معطوف على كمال العناية لثلاثتهم عطفه على قوله لاختصاصه فيتوهم ان التهكم علة لكمال العناية وأنه متى أريد التهكم فلا بد من كمال العناية كما اقتضاء كلام المفتاح اذ من العلوم ان التهكم يحصل اسم الإشارة من غير شرط كمال العناية ولو كان يزاد التهكم بازدياد كمال العناية بتمييزه أكمل فان أصله هو أي ما تقدم ذكره من اعياء مذاهب العاقل ورزق الجاهل (قوله) وأما لارادة التهكم بالسامع (أي الاستهزاء به وأصل التهكم فقلب كما إذا كان السامع أعمى أو ضعيف البصر فتشير الى شيء موضع الاضرار تهكما به ولا يكون ثم مشار اليه

أو

البديع فانه قال اذا كملت العناية بتمييزه أما لانه اختصاص بحكم بديع عجيب

الشان وأمالانه قصد التهكم بالسامع (قوله كما إذا كان السامع الخ) كما لو قال لك الأعمى من ضرر بني فقلت له هذا ضرر بك فكان مقتضى الظاهر ان يقال له هوز بدلتقدم المرجع في السؤال لكنه عدل عن مقتضى الظاهر وأتى بالاسم الظاهر محل الضمير قصدا للتهكم والاستهزاء به حيث عبرت به بما هو موضوع للمحسوس بحاسة البصير فزانه منزلة البصير تهكما به

واما النداء على كمال بلاذته بأنه لا يدرك غير المحسوس بالبصر أو على كمال فطاته بأن غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس عنده غيره
واما الادعاء أنه كمال ظهوره حتى كأنه محسوس بالبصر

(قوله أولا يكون الخ) هذا مقابل المحذوف والأصل سواء كان ثم مشار إليه محسوس أولا لم يكن ثم مشار إليه أصلا أي محسوس فالنفي المشار إليه المحسوس لا المشار إليه مطلقا كما اذا قال لك الأعمى من ضربني فقلت له هذا ضربك مشيرا للخلاء مثلا استهزاء به مكان هو زيد لتقدم المرجع في السؤال كذا قرر بعض الأشياخ وقرر شيخنا العدوي أن قوله أولا يكون مقابل لقوله فاقد البصر أي أولا لم يكن فاقد البصر لكن لم يكن ثم مشار إليه أصلا يعني محسوس كما اذا قال لك البصير من ضربني فقلت هذا ضربك مشيرا لا مرعدي كالحلاء وإنما كان التعبير باسم الإشارة مفيدا للتهكم والاستهزاء لان الإشارة الى الأمر العدوي بما يشار به الى المحسوس ما يدل على عدم الاعتناء بذلك الشخص وقد علم من هذا أن كون المشار إليه غير حاضر حسا لا يمنع من كون المقام مقام انذار لتقدم المرجع في السؤال وهذا اندفع ما يقال اذا لم يكن ثم مشار إليه أصلا لم يكن هناك مرجع للضمير فلا (٤٥٥) يكون المقام للضمير لتوقفه على المرجع فلا يصح جعل ذلك من وضع الظاهر

موضع الضمر (قوله أصلا) تمييز محمول عن اسم كان أي أولا يكون أصل المشار إليه ثمة (قوله أي النداء) عطف على التهكم أي يوضع اسم الإشارة موضع الضمر لأجل النداء أي الاعلام والتنبيه على بلاذته السامع وذلك لان في اسم الإشارة الذي أصله أن يكون محسوسا إيماء الى أن السامع لا يدرك الا المحسوس فاذا قال قائل من عالم البلد مثلا فقل له ذلك زيد كان ذلك القول مكان هو زيد لان المحل للضمير لتقدم المرجع فالإتيان باسم الإشارة خلاف مقتضى الظاهر وعدل لذلك الخلاف إيماء

أولا يكون ثم مشار إليه أصلا (أو النداء على كمال بلاذته) أي بلاذته السامع بأنه لا يدرك غير المحسوس (أو) على كمال (فطاته) بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس (أو ادعاء كمال ظهوره) أي ظهور السند إليه

تمييز ولا يضر في وضع اسم الإشارة موضع الضمر تخالف الخبر في الجملتين اذ ليس من شرط الوضع المذكور صحة بقاء خبر الضمر كما هو وقد علم بما قررناه أن كون المشار إليه غير حاضر حسا لا يمنع من كون المقام مقام انذار وقد يمثل له أيضا بأن يقول لك الأعمى على وجه التقرير أنشهد أن زيدا ضربني فتقول على وجه التهكم نعم ذلك الذي تراه في ذلك الجانب ضاربك مكان قولك نعم هو ضاربك وقد اتحد الخبر في الجملتين في هذا المثال فليفهم (أو النداء) أي يوضع اسم الإشارة مكان الضمر للنداء أي للبيان (والتنبيه على كمال بلاذته) أي السامع لان في اسم الإشارة الذي أصله أن يكون محسوسا إيماء الى أن السامع لا يدرك الا المحسوس فاذا قال مثلا من عالم البلد فيقال له ذلك زيد مكان هو زيد للإشارة الى كمال البلاذته (أو) النداء أي التنبيه (على كمال فطاته) أي السامع فيستعمل اسم الإشارة الذي أصله المحسوس في المعنى الفاضل إيماء الى أن السامع لذاته صارت المعقولات لديه كالمحسوسات ولهذا تجدنا لدرس بعد تقريره مسألة غامضة يقول وهذا عند فلان ظاهر مدحا لفلان وتعرضا بغيره مكان وهو ظاهر (أو ادعاء كمال ظهوره) أي يوضع اسم الإشارة مكان الضمر في باب السند اليه لادعاء كمال الظهور عند السامع أو التهكم ولو لم يكن ظاهرا في نفسه ومنه قول القائل عند الجدال وتقرير مسألة أنكراها الخصم وهذه ظاهرة أو مسلمة مكان وهي ظاهرة أو أوالاعلام بكال بلاذته أو فطاته كما سبق أي لانه لا يدرك غير المحسوس أولانه من فطته تكون الأشياء بالنسبة اليه كالمحسوسة فيشار لها أو ادعاء انه كامل الظهور فلا يخفى ومنه من غير باب السند اليه قول عبد الله بن المدينة

الى كمال بلاذته ذلك السائل (قوله أو على كمال فطاته) أي السامع وحاصله أن المتكلم يستعمل اسم الإشارة الذي أصله المحسوس في المعنى الفاضل الخفي إيماء الى أن السامع لذاته صارت المعقولات عنده كالمحسوسات وذلك كقول المدرس بعد تقرير مسألة غامضة وهذه عند فلان ظاهرة مدحا له وتعرضا بغيره فكان مقتضى الظاهر أن يقال وهي ظاهرة عند فلان لتقدم المرجع لكنه عدل عن مقتضى الظاهر لخلافه للتنبيه على كمال فطاته ذلك السامع وأن المعقولات صارت عنده كالمحسوس (قوله أو ادعاء كمال ظهوره) أي يوضع اسم الإشارة مكان الضمر في باب السند اليه لادعاء كمال ظهوره عند المتكلم حتى كأنه محسوس بالبصر ولو لم يكن ظاهرا في نفسه ومن ذلك قول القائل عند الجدال وتقرير مسألة أنكراها الخصم هذه ظاهرة أو مسلمة فكان مقتضى الظاهر أن يقال وهي ظاهرة لكنه عدل الى خلاف مقتضى الظاهر ادعاء كمال الظهور

(قوله وعليه) خبر مقدم وتعالت مبتدأ مؤخر وقوله من غير هذا الباب حال من تعالت (قوله تعالت الخ) هو من كلام عبد الله بن ديمية من قصيدة مطلعها

قفي قبل وشك البين يا ابنه مالاك * ولا تحرميني نظرة من جمالك

وبعد هذا البيت المذكور تعالت الخ وبعده

فان ساء في ذكراك لي بمساءة * فقد سر في أتى خطرت ببالك
ووشك البين قرب التفرق والخطاب المحبوبة (قوله أي أظهرت العلة) أي لان التفاعل يستعمل في اظهار ما لم يكن كتمارج أي أظهر العرج ولم يكن به عرج (قوله أي أحزن) لما طبع عليه من التوجع لتوهم علتك وان كان التوهم فاسدا (قوله لا من شجا المظم) هو بالفتح وانما لم يكن أشجى هنا مأخوذا منه لعدم المناسبة (قوله نشب في حلقه) بكسر الشين أي وقف المظم في حلقه (قوله ومالك علة حال من التاء في تعالت مؤكدة لان المراد ومالك علة في الواقع ولا شك انه يفهم من التعال عدم العلة في الواقع (قوله تريدن قتلى) أي باظهار العلة وهي حال من (٤٥٦) التاء في تعالت أيضا أو بدل اشتغال من تعالت واستئناف وكان

الظاهر أن يقول أردت الا أنه عبر بالمضارع ارادة لحكاية الحال الماضية (قوله قد ظفرت بذلك) مستأنف استئنافا بيانيا جوابا عما يقال قد ظفرت بذلك المراد هو قتلك أولا فأجاب بقوله قد ظفرت بذلك وانما صح ترتيب قتله على اظهار العلة مع جزم المقتول بانتفائها لانه يدعى موته بتوهم العلة ولو كان التوهم فاسدا بل يتصورها فكيف به لو حققت العلة وهذا من الظرافة بمكان (قوله كان مقتضى الظاهر أن يقول به لأنه) أي القتل ليس بحسوس أي وأصل الاشارة أن تكون لحسوس وقوله لانه ليس بحسوس أي

(وعليه) أي على موضع اسم الاشارة موضع الضمير لادعاء كمال الظهور (من غير هذا الباب) وهو باب السند اليه قوله (تعالت) أي أظهرت العلة والمرض لان التفاعل يستعمل في اظهار ما لم يكن كتمارج اذا أظهر العرج ولم يكن (كي أشجى) أي لا حزن بسبب علتك لما طبع عليه من التوجع لتوهم وجهك وهو من شجى بكسر الجيم أي حزن لا من شجاء أي أحزنه أو شجبا بالمظم نشب في حلقه بفتح الجيم فهما إذ لا يناسب أحدهما هنا (ومالك علة) في نفس الأمر (تريدن) باظهار العلة (قتلى قد ظفرت بذلك) المراد وهو قتلى ومعلوم ان المحل محل اضمار لتقديم المعاد فالأصل قد ظفرت به وعدل الى اسم الاشارة لادعاء ظهور القتل وانه في غاية الوضوح بحيث لا يشك فيه ويحتمل أن يكون مع ذلك أشار به الى بعد قتله عن غيرها وظفرت به هي واضحا مع بعده في نفسه عن غيرها وانما صح ترتيب قتله على اظهار العلة مع جزم المقتول بانتفائها لانه يدعى موته بتوهم العلة بل يتصورها ولو كان التوهم فاسدا فكيف به لو حققت العلة وهذا من الظرافة بمكان فليفهم (وان كان) المظهر الذي وضع موضع المضمرة (غيره) أي غير اسم الاشارة (ف) وضع ذلك المظهر مكان المضمرة يكون (لزيادة التمسكين) يحتمل أن تكون الاضافة فيه للبيان أي للزيادة التي

تعالت كي أشجى ومالك علة * تريدن قتلى قد ظفرت بذلك

وقد قلت للعواد كيف ترويه * فقالوا قتيلا قلت أيسرها لك

فمقتضى الظاهر أن يقول قد ظفرت به ص (وان كان غيره فلزيادة التمسكين الخ) ش أي ان كان

الظاهر

ولكونه متقدما والحاصل أن المحل للضمير لتقديم المرجع ولكون القتل غير محسوس

(قوله فعديل الى ذلك) بكسر الكاف أي الى لفظ ذلك (قوله اشارة الى أن قتله قد ظهر ظهور المحسوس) اعترض بأنه كان الأولى أن يقول قد ظهر كمال الظهور المحسوس لأجل أن يطابق قول المصنف وأدعاء كمال ظهوره ورد بأنه لا حاجة لذلك لان كمال ظهور المعاني كالقتل أن يكون كالحسوس فظهورها ظهور المحسوس كمال في ظهورها غاية الأمر أن هذا الكمال الذي هو ظهور المحسوس له مراتب متفاوتة وليس في قوله وأدعاء كمال ظهوره أعلى مراتب الكمال بل حاصله اعتبار نفس الكمال الصادق بكل مرتبة من مراتبه (قوله اشارة الى ان قتله الخ) أي ويحتمل أن يكون انما عدل الى لفظ ذلك اشارة الى بعد القتل لانه كمال شجاعته يبعد عن قتله كل أحد وهي قد ظفرت به بمجرد التعال (قوله أي غير اسم الاشارة) أي بأن كان علما أو معروفا بأل أو بالاضافة (قوله فلزيادة التمسكين) أي فوضع ذلك المظهر موضع المضمرة يكون لزيادة التمسكين

و إما لنحو ذلك وان كان المظهر غير اسم إشارة فالله الى عن الضرر اما لزيادة التمكن كقوله تعالى قل هو الله أحد الصمد ونظيره من غيره قوله وبالحق أنزلناه وبالحق نزل وقوله فبدل الذين ظلموا قولا غير الذي قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا وقول الشاعر * ان تسألوا الحق نعط الحق سائله * بدل نعطكم اياه

(قوله أى جعل السند اليه متمكنا عند السامع) لم يقل أى جعل السند اليه زائدا في التمكن عند السامع إشارة الى أن إضافة زيادة التمكن بيانية أى زيادة هي التمكن أى قوة الحصول في ذهن السامع و بيان ذلك أن السند اليه يفيد فهم معناه في الجملة وكونه مظهرا في موضع الضرر يفيد زيادة على ذلك وهي التمكن وهذا وجه تسمية التمكن زيادة ووجه افادة الظاهر التمكن دون المضمرة أن المضمرة لا يتخلو عن إبهام في الدلالة بخلاف المظهر لاسيما ما يقطع الاشتراك من أصله كالمعلم فإذا أتى السامع مالا إبهام فيه تمكن من ذهنه أولان الظاهر لما وقع في غير موقعه كان كحدوث شيء غير متوقع فأنثر في النفس تأثيرا بليغا (٥٧) وتمكن منها زيادة تمكن أولان في الاظهار

من الفخامة والتعظيم
ما ليس في الضمير واعلم أن
المقام الذي يقتضى التمكن
هو كون الغرض من
الخطاب تعظيم السند
اليه وافراده بالحكم
ولاشك أن ما لا يتخل بالفهم
والتعيين يناسب ذلك
بخلاف ما قد يتخل بذلك فلا
يناسب التعظيم والافراد
(قوله الله الصمد) عرف
التمتع لا فادة الحصر المطلوب
ولعلم مخاطبين بصمدية
ونكر أحد لعدم علمهم
بأحدثه اه فترى ولم
يؤت بالعطف بين الجملتين
لكمال الازدواج بين الجملتين
فان الثانية كالتمتع لا أولى
(قوله ويقصد في الحوائج)
تفسيره اقبله (قوله لم يقل
هو الصمد) أى مع أنه
مقتضى الظاهر لتقدم
الرجوع (قوله لزيادة التمكن)

أى جعل السند اليه متمكنا عند السامع (نحو قل هو الله أحد الله الصمد) أى الذى يصمد اليه ويقصد في الحوائج لم يقل هو الصمد لزيادة التمكن (ونظيره) أى نظير قل هو الله أحد الله الصمد في وضع المظهر موضع الضرر لزيادة التمكن (من غيره) أى من غير باب السند اليه (وبالحق) أى بالحكمة المقتضية للانزال (أنزلناه) أى القرآن (وبالحق نزل) حيث لم يقل وبه نزل

هي التمكن أى جعل السند اليه متمكنا في ذهن السامع أو تكون على أصلها لان المضمرة لا يتخلو من تمكن معناه في ذهن السامع في الجملة والمظهر أقوى في التمكن وعلى الأول يكون تسمية التمكن زيادة لان السند اليه في الجملة يفيد فهم معناه وكونه مظهرا في موضع الضرر يفيد زيادة على ذلك وهي ذلك التمكن واسم الإشارة ولو كان مفيدا للتمكن أيضا انما ينبغي أن يذكر من أسرار ما يختص به ككمال العناية كما تقدم ثم ان هذا أمر جلي لانه يقال ما وجه افادة الظاهر دون المضمرة تمكيننا ومما مقام التمكن أما الأول فبيان أن المضمرة لا يتخلو عن إبهام في الدلالة بخلاف المظهر لاسيما ما يقطع الاشتراك في أصله كالمعلم وأما الثاني فكأن يكون الغرض من الخطاب تعظيم السند اليه وافراده بالحكم فيكون المقام مقام التمكن لان ما قد يتخل بالفهم والتعيين لا يناسب التعظيم والافراد وذلك كما في المثال وهو المشار اليه بقوله (نحو قل هو الله أحد الله الصمد) فان الغرض اعتقاد عظمة السند اليه وافراده بالصمدية فاقضى المقام الاظهار بدلا عن الاضمار الذى هو الأصل في قوله الله الصمد اذ لو قيل هو الصمد كان في الاضمار إبهام ما والمظهر أدل على التمكن لاسيما وهو علم والتمكن يناسب التعظيم والافراد بالصمدية كما بينا فليفهم (ونظيره) أى ومثل قل هو الله أحد الله الصمد في كون الاظهار فيه في موضع الضرر لزيادة التمكن لاقتضاء المقام اياه ولكن ذلك النظر (من غيره) أى من غير باب السند اليه قوله تعالى (وبالحق) أى وبالأمر الثابت المحقق وهو الحكمة المقتضية للانزال من هداية الحق وتحقيق حجة السعادة والشقاوة (أنزلناه) أى القرآن وبالحق وتلك الحكمة (نزل) فمقتضى الظاهر المظهر غير اسم الإشارة فيؤتى به بدلا عن الضمير لزيادة التمكن أى التقرير والتثبيت حتى يكون مستحضرا لا يزول عن البال نحو قل هو الله أحد الله الصمد في اعادة لفظ الجلالة هذا المعنى ونظيره من

(٥٨ - شروح التلخيص - أول) أى لانه لو قال هو الصمد لكان فيها استحضر للذات بالضمير لكن لم يكن فيه تمكن وتقرر لان في الضمير إبهام ما بخلاف المظهر فانه أدل على التمكن لاسيما اذا كان علما لانه قاطع للاشتراك من أصله أى والتمكن يناسب التعظيم والافراد بالصمدية اللذين هما الغرض من هذا الخطاب (قوله ونظيره) مبتدأ وقوله وبالحق خبر وقوله من غيره حال منه أى حال كون تلك الآية من غيره وهي حال مؤكدة اذ كونها من غيره معلوم من كونها نظيرا (قوله أى بالحكمة المقتضية الخ) وهي هداية الخلق لكل خير وصلاح معاشهم وممادهم وسمى هذه الحكمة حقا لانها أمر ثابت محقق (قوله أنزلناه) أى أردنا أنزاله (قوله حيث لم يقل وبه نزل) أى مع أنه مقتضى الظاهر لتقدم الرجوع وكون هذا من قبيل وضع الظاهر موضع الضمير اذا كان المراد من الحقيق معنى واحدا كما يدل عليه قاعدة اعادة العرف معرفة وأن المعنى وما أردنا أنزال القرآن الامقرونا بالحكمة المقتضية لانزاله

واما لادخال الروح في ضمير السامع و تربية المهابة و اما التقوية داعي المأمور مثلها فقول الخلفاء أمير المؤمنين يأمر بكذا

وما نزل الامتنبسا بالحكمة أي الهداية لكل خير ولما كان ارادة الانزال ملتبساً بالحق لاستنظام مصاحبة الحق في النزول لجواز أن يعرض خلل حال النزول أ كذب ذكر و بالحق نزل وتقدير الجار والمجرور في الموضعين لافادة الحصر أما اذا كان المراد منهما معنيين فلا يكون معانين بصدده أعني وضع الظاهر موضع المضمير لعدم تقدم المرجع وذلك كالوجه الحق الثاني على الأوامر والنواهي كما قيل والمعنى وأنزلنا القرآن ملتبساً بالحق أي الحكمة المقتضية لانزاله بالأوامر والنواهي نزل أو أريد به جبريل عليه السلام كما قيل أيضاً قيل انه لاحاجة لهذا الاشتراط لانه اذا اختلف معناهما كان القياس الاتيان بالضمير أيضاً ليكون من باب الاستخدام ورد بأن هذا الاستخدام خلاف الظاهر فلا يكون من وضع المضمير موضع الظاهر والكلام فيه (قوله أو ادخال الروح) بفتح الراء الخوف وأما بالضم فهو القلب فلو قل بدل في ضمير (٤٥٨) في روع لكان أحسن لما فيه من الجنس المحرف (قوله ضمير السامع) أي في قلبه

(أو ادخال الروح) عطف على زيادة التحسين (في ضمير السامع وتربية المهابة) عنده هذا كالتأكيـد لادخال الروح (أو تقوية داعي المأمور مثلها) أي مثال التقوية وادخال الروح مع التربية (قول الخلفاء أمير المؤمنين يأمر بكذا)

أن يقال وبه نزل فعديل عنه الى الظاهر لزيادة التحسين لان المقام مقام تقرير حركة الانزال لثلا يغفل عن كون نزوله لما وردا لتوهم نزوله لغيرها بسبب كونه من غير الله تعالى كما هو مذهب الكافر وهذا ظاهران أريد بالحق في الجملة معني واحد كما هو ظاهر من تعريفه في الموضعين وأما أن أريد بالثاني خلاف الاول كأن يراد بالاول اقامة الحججة والثاني الأوامر والنواهي والمواظع مثلاً فالكلام على مقتضى الظاهر لان وضع المضمير حيث ندم موضع الثاني لا يصح الاعلى طريق الاستخدام وهو خلاف الاصل فافهم (أو ادخال الروح) هو معطوف على زيادة التحسين أي يكون وضع ظاهر غير اسم الاشارة موضع مضمير لقصد ادخال الروح أي الخوف (في ضمير السامع وتربية المهابة) أي تجديد الاجلال والروح أي الخوف من الشيء يستلزم الاجلال له فتر بيته من ادخال الروح ولو كان ظاهر الاول ابتداءه والثاني دوامه ولقرب الاول من الثاني عطفه عليه بالواو فهو كمعطف المائيل فيكون كالتأكيـد للاول (أو تقوية داعي المأمور) على امتثال الأمر ولما كانت تقوية داعي المأمور قد توجب من غير ادخال الروح كما يوجد ادخال الروح بدون التقوية كأن يكون الغرض ادخال الروح لا لدهاب وكسر القلب مثلاً كما قد يجتمعان عطفهما بالواو (مثلها) أي مثال اجتماع التقوية وادخال الروح الصادق بالتربية (قول الخلفاء أمير المؤمنين يأمر بكذا) فان مقتضى الظاهر أنا آمرك بكذا لان المقام للتكلم ومعلوم أن

غير المسند اليه وبالحق أنزلناه وبالحق نزل ان كان الحق الثاني هو الحق الاول وفيدونى بالظاهر لادخال الروح في ضمير السامع وتربية المهابة أو تقوية داعي المأمور ومثلها فقول الخلفاء أمير المؤمنين يأمر بكذا والاصل أنا آمرك (قوله ومن غيره) أي غير المسند اليه على وضع الظاهر موضع المضمير لتقوية داعي المأمور لا للروح فاذا عزمت فتوكل على الله أي على قول المصنف ومثلها بعد أن عطف تربية المهابة

فأطلق الخال وأراد المحل (قوله وتربية المهابة) أي زيادتها وأما عطف بالواو المفيدة لاجتماع بين الأمرين اشارة الى قوة ذلك الداعي والباعث وذلك لان الخوف خشية لحوق الضرر كالحالة التي تحصل للانسان من مخاطبة الملوك والمهابة التعظيم والاجلال القلبى الناشئ من الخوف كالحالة التي تكون في قلوب الناظرين للملوك والسلاطين والجمع بينهما أبلغ في المقصود (قوله هذا كالتأكيـد) أي لان خشية لحوق الضرر من شيء يلزمها اجلاله وتعظيمه في القلب فهو من عطف اللازم وهو بمنزلة التأكيـد لانه يدل على المزوم ولذا قال الشارح كالتأكيـد ولم يقل تأكيـد

كذا قيل وفي جمل العطف من عطف اللازم على المزوم نظراً لان المعطوف

التربية للمهابة وتربية المهابة غير لازمة لادخال الخوف انما اللازم نفس المهابة تأمل (قوله أو تقوية داعي المأمور) لما كانت تقوية الداعي قد توجد من غير ادخال الروح عطف بالواو واطافة داعي للمأمور من اضافة اسم الفاعل لمفعوله أي تقوية ما يكون داعياً لمن أمرته بشيء الى الامتثال والاتيان به وذلك الداعي حالة نفسانية تقوم بالمأمور كظن الانتقام منه عند مخالفته فذات الخليفة مثلاً مقتضى الداعي المذكور والتعبير عنها بأمير المؤمنين الدال على السلاطة والتمكين من فعل المكروه بالمأمور يقوى ذلك الداعي كذا قرر بعضهم وقرر شيخنا العلامة العدوي أن المراد بالداعي نفس الأمر وحينئذ فالمراد بتقويته كون تلك الذات قوية متصفة بالصفات العظيمة أي أن الاسم الظاهر غير اسم الاشارة قد يوضع موضع المضمير لاجل الدلالة على قوة الذات الآمرة للشخص المأمور بشيء (قوله أمير المؤمنين يأمر بكذا) أي فاستناد الأمر الى لفظ أمير المؤمنين دون الضمير الذي هو أنما موجب لدخول الخوف في قلب السامع دلالة لفظ الامير على السلطان والقهر يشعر بالخوف منه وأنه يهلك العاصي بقوته وموجب لازدياد المهابة الحاصلة من رؤيته ومشافهته

بالواو

وعليه من غيره فاذا عزم فتوكل على الله واما الاستعطف كقوله * إلى عبدك العاصي أنا كما * واما النحو ذلك

وموجب تقوية داعي الأمور فذات الخليفة تقتضي حالة نفسانية تدعو المأمور على الامتثال والتعبير عنها بأمر المؤمنين الدال على السلطة والبطش بالمأمور لو خالف يقوى ذلك الداعي هذا على أن المراد بالداعي حالة نفسانية وأما على أن المراد بالداعي نفس الأمر فنقول ان لفظ أمير المؤمنين يدل على قوة ذلك الداعي أي الأمر وأنه ذات عظيمة لا تصافها بذلك الوصف الدال على القوة بخلاف أنا أمر - فانه لا يدل على أن تلك الذات الأمرة عظيمة (قوله مكان أنا أمرك) أي الذي هو مقتضى الظاهر لان المقام للتكلم (قوله لتقوية داعي المأمور) أي دون ادخال الروح وذلك لان التعبير بالتوكل لا يناسب الروح من الطمان اليه وأيضاً لو كان المراد أن الآية من قبيل تقوية الداعي وادخال الروح لقال المصنف وعليهما والحاصل أن افراد ضمير عليه ورجوعه (٢٥٩) لأحد المذكورات مع كون سياق الآية للترغيب في التوكل

مناسب لتقوية داعي الأمور
دون ادخال الروح (قوله
فاذا عزم) أي بعد
الشاورة وظهور الأمر (قوله
لم يقل على) أي مع أن المقام
يقضيه لان المقام مقام
تكلم (قوله لما في لفظ الله
الح) حاصله أن الذات
العلية تقتضي الداعي أي
تقتضي حالة نفسانية قائمة
بالنبي داعية له على امتثاله
الأمر بالتوكل والوصاف
المدلول عليها بافظ الجلالة
تقوى ذلك الداعي أو تقول
النبي مأمور بالتوكل والداعي
له على ذلك هو الذات العلية
وقد عبر عن تلك الذات
بالاسم الظاهر الدال على
قوة تلك الذات وعظمتها
لان لفظ الجلالة موضوع
للذات الموصوفة بالقدرة
وسائر الكالات بخلاف
ضمير المتكلم فانه لا يدل على
قوة الذات المدلول عليها
لانه موضوع لكل متكلم
(قوله العطف) بفتح العين

مكان أنا أمرك (وعليه) أي على وضع المظهر موضع المضمير لتقوية داعي الأمور (من غيره) أي
من غير باب المسند اليه (فاذا عزم فتوكل على الله) لم يقل على لما في لفظ الله من تقوية الداعي الى
التوكل لدلالة على ذات موصوفة بالأوصاف الكاملة من القدرة الباهرة وغيرها (أو الاستعطف)
أي طلب العطف والرحمة (كقوله * إلى عبدك العاصي أنا كما) * مقرا بالذنوب وقد دعا كما *

استناد الأمر الى لفظ أمير المؤمنين دون الضمير الذي هو أن موجب لتقوية الداعي على الامتثال ولا ادخال
الروح حيث دل لفظ الأمر على السلطان والقهر فيشعر بالخوف منه وأنه يهلك العاصي بقوته والداعي
الى الامتثال موجود في كل دال على الذات الامامية ولفظ الأمر يقوى به ذلك الداعي (وعليه) أي وعلى
وضع المظهر الذي هو غير اسم الإشارة موضع المضمير لكن لتقوية داعي الأمور على الامتثال فقط دون
ادخال الروح حال كون ذلك المظهر (من غيره) أي من غير باب المسند اليه قوله تعالى (فاذا عزم
فتوكل على الله) ومقتضى الظاهر أن يقال فتوكل على لان المقام للتكلم فعدل عن ضمير المتكلم الى
المظهر وهو لفظ الجلالة لمصافيه من تقوية الداعي على امتثال أمر التوكل لمصافيه من الاعلام بمدلوله الذي
هو الذات الموصوفة بأوصاف الالهية الكاملة من القدرة والارادة وغيرها والتوكل على من هو
كذلك يجب وانما قلنا دون ادخال الروح لان الاطمئنان بالتوكل لا يناسبه الروح من الطمان اليه (أو
الاستعطف) عطف على قوله لزيادة التمسك أي ويوضع المظهر غير اسم الإشارة موضع المضمير
للاستعطف وهو طلب العطف أي الرحمة (كقوله * إلى عبدك العاصي أنا كما) أي أتى باب توبتك
وهو الرجوع عن معصيتك الى طاعتك أو أتى باب سؤالك حال كونه (مقرا) أي معترفاً بالذنوب وأنه
لا حجة له ولا عنقرى ارتكابها (وقد دعا) أي سألك غفرانها وبعده * فان ترحم فأنت لذلك
أهل * وان تطرد فمن يرحم سواك * وسكن يرحم المتأخر لضرورة الوزن معاملة للوصل معاملة
الوقف ومقتضى الظاهر أن يقال أنا أنيتك عاصيا ونحوه وعدل الى الظاهر الذي هو لفظ العبد لما في

بالواو وتقوية الداعية بأودليل أنه يوهن أن الروح ونهاية واحد وليس كذلك بل الروح والفرع والمهابة
الاجلال قال أهابك إجلالا وما بك قدرة * على ولكن ملعين حبيها
وقد يقصده الاستعطف كقوله

إلى عبدك العاصي أنا كما * مقرا بالذنوب وقد دعا كما
فان تغفر فأنت لذلك أهل * وان تطرد فمن يرحم سواك

والرحمة عطف تفسير (قوله أنا كما) أي أتى باب توبتك وهو الرجوع عن معصيتك الى طاعتك أو أتى باب سؤالك (قوله مقرا) حال من
فاعل أنا كما أي حال كونه معترفاً بالذنوب ولا عذر له في ارتكابها (قوله وقد دعا كما) أي سألك غفرانها وبعدها البيت
فان تغفر فأنت لذلك أهل * وان تطرد فمن يرحم سواك
وهذا البيت الثاني موجود في بعض النسخ وقوله فأنت لذلك أي الغفران الفهم من الفعل وقوله فمن يرحم من استفهامية مبتدأ
وجملة يرحم خبر وتسكين الفعل للوقف المقدر اجراء للوصل بحري الوقف على حد قراءة الحسن ولا تمن تستكثر بالسكون في الوصل أو أنه

لم يقل أنا لما في لفظ عبدك من التخصع

الاشعار بالعبودية المنسوبة لربوبية المسؤول من قرب الرحمة واستحقاق العطف والشفقة من الموصوف بالربوبية لأن من حق السيد عند تخضع العبد للنسوبة له ورجوعه له أن يتعطف عليه

أصله أنا أنتيك ولقائل أن يقول في هذا المثال وكثير مما سبق بل في هذا الباب كله هل جعل ذلك من باب التجريد فلا يكون الظاهر موضوعا موضع المضمير فان معنى المضمير هو المجرى منه ومعنى الظاهر المجرى وهما مختلفان قطعاً بقي على المصنف من أسباب هذا القسم أن يقصد التوصل بالظاهر الى الوصف نحو فآمنوا بالله هو رسوله النبي الأسمى بعد قوله اني رسول الله أو تعظيم الأمر مثل أولم يروا كيف يبدأ الله الخلق ثم يعيده ان ذلك على الله يسير قل سيروا في الارض فانظروا كيف بدأ الخلق أو التنبيه على العملية قال تعالى فبدل الذين ظلموا قولا غير الذي قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا ومنه ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لان شفاعته من اسمه الرسول من الله بمكان ﴿تنبيه﴾ ربما كان وضع الظاهر بغير لفظ الاول مثل ما يورد الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن ينزل عليكم من خير من ربكم والله يختص برحمته من يشاء لان ازال الخير مناسب للربوبية وأعاد بلفظ الله لان تخصيص الناس بالخير دون غيرهم مناسب للالهية ﴿تنبيه﴾ أنكر بعض البيانين أن يكون قوله تعالى قل اللهم مالك الملك من وضع الظاهر موضع المضمير وقد قدمنا الكلام فيه عند الكلام على تعريف المسند إليه فليراجع ﴿قائده﴾ تتعاقب بوضع الظاهر موضع المضمير مثل عنها والذي رحمه الله وأجاب فأجبت ذكر السؤال والجواب بنصيهما. أما السؤال وهو نظم الشيخ العلامة صلاح الدين الصفدي فهو

أسيدنا قاضي القضاة ومن اذا * بدا وجهه استجباله القمران
ومن كفه يوم الندى ويراعه * على طرسه بحمران يلتقيان
ومن ان دجت في المشكلات مسائل * جلاها بفكر دائم الممان
رأيت كتاب الله أكبر معجز * لأفضل من يهدي به الثقلان
ومن جملة الاعجاز كون اختصاره * بإيجاز ألفاظ وبسط معاني
ولكنني في الكهف أبصرت آية * بها الفكر في طول الزمان عناني
وما هي الاستطعمات أهلها فقد * ترى استطعمهم مثله يبيان
فما الحكمة الفراء في وضع ظاهر * مكان ضمير ان ذاك لشان
فأرشد على عادات فضلك حيرتي * فمالي بها عند البيان يدان

وأما الجواب فهو الحمد لله قوله استطعم أهلها متعين واجب ولا يجوز مكانه استطعمهم لان استطعم صفة للقرية في محل خفض جارية على غير من هي له كقوله أنبت أهل قرية مستطعم أهلها لو حذف أهلها هنا وجعلت مكانه ضميراً لم يحز فكذلك هذا لا يسوغ من جهة العربية شيء غير ذلك اذا جعلت استطعم صفة لقرية وجعله صفة لقرية سائغ عربي لا ترده الصناعة ولا المعنى بل أقول ان المعنى عليه أما كون الصناعة لا ترده فلا نه ليس فيه الاوصاف نكرة بجملة كما توصف سائر النكرات بسائر الجمل والتركيب محتمل لثلاثة أعاريب أحدها هذا والثاني أن تكون الجملة في محل نصب صفة لأهل والثالث أن تكون الجملة جواب اذا والاعاريب الممكنة منحصرة في الثلاثة لارابع لها وعلى الثاني والثالث يصح أن يقال استطعمهم وعلى الاول لا يصح لما قدمناه فلم يتأمل الآية كما تأملناها ظن ان الظاهر وقع موضع المضمير أو نحو ذلك وغاب عنه المقصود ونحن بحمد الله وفقنا الله للمقصود ولحنا نعين الاعراب الاول من جهة معنى الآية ومقصودها وان الثاني والثالث وان احتملها التركيب

سكنه لا وزن لما ذكرنا في كتب النحو أنه يقدر رفع الحرف الصحيح للضرورة كقوله

قال يوم أشرب غير مستحجب
أعما من الله ولا واغل
وسوا كاظرف نصب على
الحال أي كأننا مكانك في
الرحمة (قوله لم يقل أنا) أي
أنا العاصي أنتيك على أن
العاصي بدل من ضمير
المتكلم كما هو مذهب
الاخفش والجمهور بأنون
ابدال الظاهر من ضمير
المتكلم والمخاطب مستدلين
بأنه يلزم أنقصية البديل عن
البديل منه وهو لا يجوز ورد
عليهم بجواز ابدال المعرف
باللام من ضمير الغائب
بالإجماع مع كون المعرف
باللام أنقص من الضمير
مطلقاً وعلى كلامهم فيقال
ان مقتضى الظاهر في
البيت أنا أنتيك عاصيا
وعبارة الشارح هنا توافق
كلام من المذهبين

بعيدان عن مفزأها أما الثالث وهو كون الجملة جواب اذا فلا تـ نصير الجملة الشرطية معناها الاخبار باستطعامهما عند اتيانهما وأن ذلك تمام معنى الكلام ويجل مقام موسى والخضر عليهما السلام عن تجرب بدقدهما وأن يكون معظمه أو هو طلب طعمة أو شئ من الامور الدنيوية بل كان القصد ما أراد ربك أن يبلغ اليقين أشدهما ويستخرجاً كنزها رحمة من ربك واظهار تلك العجائب لموسى عليه السلام فجوابه اذا قوله قال لو شئت الى تمام الآية وأما الثاني وهو كونه صفة لأهل في محل نصب فلا نصير العناية الى شرح حال الاهل من حيث هم هم ولا يكون للقرية أثر في ذلك ونحن نجذب بـ الكلام مشيراً الى القرية نفسها ألا ترى الى قوله فوجد فيها ولم يقل عندهم وأن الجدار الذي قصد اصلاحه وحفظه وحفظ ما تحت جزء من قرية مذموم أهلها وقد تقدم منهم سوء صنيع من الالباء عن حق الضيف مع طلبه واللباق تأثير في الطبايع فكانت هذه القرية حقيقة بالافساد والاضاعة فقوبلت بالاصلاح لمجرد الطاعة فلم يقصد الا العمل الصالح ولا مؤاخذه بفعل الاهل الذين منهم غادو رانح فلذلك قلت ان الجملة يتعين من جهة المعنى جعلها صفة للقرية ويجب معها الاظهار دون الاضمار وينضاف الى ذلك من القوائد ان الاهل الثاني يحتمل أن يكونوا هم الاول أو غيرهم أو منهم ومن غيرهم والغالب أن من أتى قرية لا يجد جملة أهلها دفعه بل يقع بصره أولاً على بعضهم ثم قد يستقر بهم فعلل هذين العبدین الصالحين لما أنياها فسر الله لهما لما يظهر من حسن صنيعه استقراء جميع أهلها على التدرج ليتبين به كمال رحمته وعدم مؤاخذه بسوء صنيع بعض عباده ولو أعاد الضمير فقال استطعمهم تعين أن يكون المراد الاولين لا غير فأنى بالظاهر اشعاراً بتأكيدهم العموم فيه وأنهما لم يتركاً أحداً من أهلها حتى استطعماه وأبى ومع ذلك قبلهم بأحسن الجزاء فانظر هذه المعاني والاسرار كيف غابت عن كثير من المفسرين واحتجبت تحت الاستراحتى ادعى بعضهم ان ذلك تأكيدهم وادعى بعضهم غير ذلك وترك كثير التعرض لذلك رأساً وبلغنى عن شخص أنه قال ان اجتماع الضميرين في كلمة واحدة مستثقل فلذلك لم يقل استطعماهم وهذا شئ لم يقله أحد من النحاة ولا له دليل والقرآن والكلام الفصيح عمتلى بخلافه وقد قال تعالى في بقية الآية يضيفوهما وقال تعالى في خاتمتها وقال تعالى حتى اذا جاء أنافى قراءة الحرمين وابن عامر وألف موضع هكذا وهذا القول ليس بشئ وليس هو قول حتى يحكى وانما لما قيل نبهت عن رده ومن تمام الكلام في ذلك أن استطعما اذا جعل جواباً فهو متأخر عن الاتيان واذا جعل صفة احتمل أن يكون انفق قبل الاتيان هذه المرة وذكر تعريفاً وتنبيهاً على أنه لم يحتمل ما على عدم الاتيان لقصد الخير وقوله فوجد معطوف على أنيا * وكتبته في ليلة الثلاثاء ثالث ذى القعدة سنة خمسين وسمائة بدمشق ثم بعد ذلك استحضرت آية أخرى وهى قوله تعالى انما هلكوا أهل هذه القرية ان أهلها كانوا ظالمين وان كانت هذه جملتين ووضع الظاهر موضع الضمير انما يحتاج الى الاعتذار عنه اذا كان في جملة واحدة ولكن سئل عن سبب الاظهار هنا والاضمار في مثل قوله تعالى الى فرعون وملئه انهم كانوا قوماً فاسقين وخطرتلى في الجواب أنه لما كان المراد من مدائن لوط اهلاك القرى صرح في الموضعين بذكر القرية التى يحل بها الهلاك كأنها كتبتب الظلم منهم واستحققت الاهلاك معهم ولما كان المراد من قوم فرعون اهلاكهم بصفاتهم حيث كانوا ولم يهلك بلدهم أتى بالضمير العائد على ذواتهم من حيث هى لا تختص بمكان ولا يدخل معها مكان وقد قلت

لأسرار آيات الكتاب معاني * تدق فلا تبدو لـ بكل معاني
وفيهما لمرئاض لبيب عجائب * سنى برقها يعنوله القمران
اذا بارق منها لقلبى قد بدا * هممت قرير العين بالطيران
سرورا وإيهاجا وصولاً على الملا * كأن على هام الدماك مكاني

(قوله واستحقاق الرحمة) عطف مسبب على سبب وكذا قوله وترقب الشفقة وهو بمعنى الاستعطف المذكور في المتن وانما زاد الشارح التخصيص واستحقاق الرحمة لبيان سبب الاستعطف بلفظ العبد فظهر توافق كلاهما في الصنف والشارح (قوله أعني نقل الخ) هذا التفسير مصرح به في كلام السكاكي ولولا ذلك لتمكن جعل المشار اليه مطابقا للنقل دفعا للتسامح الآتي فالشارح نقل عبارة السكاكي وتفسيره ولذلك أعني ولم يقل يعني وأفاد بهذا التفسير أن الإشارة لما يفهم (٤٦٢) ضمنا من إيراد قوله تعالى فتوكل على الله وقوله يا أيها العاصي أنا كاذب

واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة قال (السكاكي هذا) أعني نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة (غير مختص بالمسند اليه ولا) النقل مطلقا مختص (بهذا القدر) أي

ومقام السؤال يقتضي كل ما يوجب العطف ثم لما كان من جملة ما يقوم الظاهر مقامه ضمير التكلم كما تقدم في الأمثلة ويسمى التكلم اصطلاحا حكاية والظاهر من باب الغيبة ونقل الكلام من التكلم الذي هو الحكاية إلى الظاهر الذي هو من قبيل الغيبة يسمى التفاتا وكان الالتفات لا يختص بالنقل عن الحكاية إلى الغيبة فقط بل نقله من كل من الخطاب أو الغيبة أو التكلم إلى الآخر يسمى التفاتا أشار إلى ذلك حاكيا له عن السكاكي لينبه على ما خالف فيه السكاكي المشهور في ذلك فقال قال (السكاكي هذا) الإشارة إلى مدلول الأمثلة من نقل الكلام عن الحكاية التي هي التكلم إلى الظاهر الذي هو من معنى الغيبة (غير مختص بالمسند اليه) أي نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة لا يختص بالمسند اليه كما تقدم في قول الخلفاء أمير المؤمنين بأمرك بكذا وقوله يا أيها العاصي أنا كاذب بل يجري في غيره كالجرور كما تقدم في قوله تعالى فإذا عزمت فتوكل على الله وبهذا يعلم أن قوله غير مختص بالمسند اليه غير محتاج إليه في هذا المقام لأن قوله تعالى فتوكل على الله من نقل الكلام من الحكاية إلى الغيبة من غير باب المسند وقد تقدم فلا يحتاج إلى إعادة ما يدل عليه (ولابهذا القدر) الذي هو نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة

مثالا لوضع الظاهر موضع المضر فانه يتضمن نقل الكلام من الحكاية إلى الغيبة (قوله عن الحكاية) أي التكلم لأن التكلم يحكي عن نفسه (قوله إلى الغيبة) أي الاستفادة من الاسم الظاهر لانه عندهم من قبيل الغيبة (قوله غير مختص بالمسند اليه) أي بل نارة يكون في المسند اليه كما مر في قوله يا أيها العاصي أنا كاذب وفي قول الخلفاء أمير المؤمنين بأمرك بكذا مكان أنا العاصي وأنا آمرك بكذا وتارة يكون ذلك النقل في غير المسند اليه كما مر في قوله فتوكل على الله مكان فتوكل على فهذا كله من الالتفات عند السكاكي * وعلم أن قوله غير مختص بالمسند اليه غير محتاج له لافي كلام المصنف ولا في كلام السكاكي لانه قد علم مما سبق

وهاتيك منها قد أبحث كما ترى * فشكرا لمن أولى بديع بيان وان حياتي في تموج أبحدر * من العلم في قلبي تمتد لساني وكم من كناس في حمساي مخدر * إلى أن أرى أهلا ذكي جنان فيصطاد مني ما يطيق اقتناصه * وليس له بالشاردات يدان منساي سليم الزهن ريض ارتوى * بكل علوم الخلق ذو لعمان فذاك الذي يرجي لايضاح مشكل * ويقصد للتحرير عند عيان وكم لي في الآيات حسن تدبر * به الله ذو الفضل العظيم جاني بجاه رسول الله قد نلت كل ما * أتى وسيأتي دائما بأمان فضلى عليه الله ماذر شارق * وسلم مادامت له السلوان

اه كلام والود من خطه نقلته ص (السكاكي هذا غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر الخ)

في التمثيل عدم الاختصاص نعم لو عبر فناء التفرع كان ظاهرا هكذا اعترض أرباب الحواشي وأجاب العلامة ش عبد الحكيم بأن المفهوم صريحا مما تقدم في كلام المصنف والسكاكي عدم اختصاص وضع الظاهر موضع المضر بالمسند اليه لعدم اختصاص نقل الكلام من الحكاية إلى الغيبة وان كان ذلك مفهوما منه ضمنا والتصريح بما علم ضمنا ليس من التكرار (قوله ولا بهذا القدر) ظاهره أن المعنى وليس النقل من الحكاية إلى الغيبة مختصا بأن يكون من الحكاية إلى الغيبة ولا يخفى فساده لاستلزامه سلب اختصاص الشيء بنفسه لأن محصله أن النقل المذكور لا يختص بنفسه بل يوجد في غيره ومحال أن توجد نفس الشيء في غيره وهذا حاصل التسامح الذي في العبارة وحاصل الجواب الذي أشار إليه الشارح بقوله ولا النقل مطلقا أننا نجد النقل الأول عن قيده أي أن النقل حال كونه مطلقا عن التقييد يكون من التكلم إلى الغيبة غير مختص بهذا القدر أعني النقل من التكلم إلى الغيبة بل يكون النقل في غيره ككونه من الخطاب إلى التكلم أو الغيبة أو من الغيبة إلى التكلم أو الخطاب أو من التكلم إلى الخطاب (قوله ولا النقل مطلقا) أي عن التقييد

بل التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل كل واحد منها الى الآخر و يسمى هذا النقل التفاتا عند علماء المعاني

بكونه من الحكاية الى الغيبة وان كان التقييد ظاهر العبارة ويدل على هذا المراد قول المصنف بل كل من التكلم الخ (قوله بأن يكون الخ) هذا تفسير لهذا القدر (قوله ولا تخلو العبارة) أى عبارة المصنف عن تسامح أى قبل التأويل السابق وأما بعده فلا (قوله أى سواء كان الخ) لا يعكز على تفسير الاطلاق بما ذكره قوله بعد عند علماء المعاني لانه من جملة مقول السكاكى بحسب زعمه وفهمه عن علماء المعاني (قوله واردا فى الكلام) أى بأن عبر به أولا كفاى الأمثلة الآتية وقوله أو كان الخ أى كفاى الأمثلة التى مضت (قوله ستة) أى وان ضربت هذه الستة فى الحالتين وهما أن يكون قد أورد كل منهما فى الكلام (٤٦٣) ثم عدل عنه أولم يورد لكن كان مقتضى الظاهر إرادته صارت اثني

عشر قسما فان ضربتها فى المسند اليه وغيره صارت أربعة وعشرين (قوله) حاصلة من ضرب الثلاثة فى الاثنين أى من نقل كل واحد من الثلاثة الى الآخرين فالثلاثة هى التكلم والخطاب والغيبة والاثنان ما بقى من الثلاثة بعد اعتبار أخذ واحد منها منقولاً الى غيره (قوله بحسب ما علم من مذهبه) أى من أنه لا يشترط تقدم التعبير ولا اختصاصه بالمسند اليه وان كان عدم الاختصاص به على مذهب الجمهور أيضاً (قوله بالنظر الى الأمثلة) لانه مثل بالمسند اليه وغيره ما سبقه تعبير ومالا فقولوه بالنظر الى الأمثلة متعلق بعلم وفى بعض النسخ وبالظرف عطف على بحسب أى بحسب ما علم من مذهبه أنه لا يشترط

بأن يكون عن الحكاية الى الغيبة ولا تخلو العبارة عن تسامح (بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا) أى سواء كان فى المسند اليه أو غيره وسواء كان كل منها واردا فى الكلام أو كان مقتضى الظاهر إرادته (ينقل الى الآخر) فتصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة فى الاثنين ولفظ مطلقا ليس فى عبارة السكاكى لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه فى الالتفات بالنظر الى الأمثلة (و يسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا)

والظاهر عطفه على قوله بالمسند اليه فيكون التقدير ان نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بهذا القدر الذى هو نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة لان هذا هو القدر المتقدم فيكون مدلول الكلام أن هذا النقل لا يختص بنفسه بل يوجد فى غيره ولا معنى له ولهذا وجب أن يحمل على معنى أن النقل فى الجملة لا يختص بهذا القدر الذى هو نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة بل يكون النقل فى غيره كنقله من الخطاب الى التكلم أو الغيبة ثبوت الغيبة الى التكلم أو الخطاب أو من التكلم الى الخطاب ولهذا كان فى الكلام تسامح حيث ضمن العطف ما هو كالاتسفاف ويدل على هذا ما أشار اليه بقوله (بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الآخر) فالاقسام المتصورة ههنا ستة من ضرب ثلاثة فى اثنين لان كلام من الثلاثة ينقل للاثنين المتباينين له اذ لا يصح نقل كل لنفسه والمراد بالاطلاق أن النقل يجرى فى الثلاثة فى باب المسند اليه وفى غيره وأنه يعتبر حيث مضى التعبير بأحد الثلاثة ثم عبر بالآخر وحيث اقتضى المقام ذلك الاحد ولولم يعبر به ثم عبر بالآخر ولا يخفك أن ادخال المعنى الأول فى الاطلاق غير محتاج اليه بعد قوله غير مختص بالمسند اليه ولكن انما لا يحتاج اليه بالنسبة الى نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة ولا يقال كلام السكاكى ليس فيه التصريح بهذا الاطلاق فكيف حكا المصنف عنه لانه علم من مذهبه اعتبار معناه فصيح نسبته اليه (و يسمى هذا النقل) بجميع أقسامه (عند علماء المعاني التفاتا) أخذ من التفات الانسان عينا واثمالا وبالعكس فان قلت لا وجه لخصص تسميته

ش الاشارة بقوله هذا إما الى نقل الكلام عن ضمير التكلم الى اسم ظاهر كما سبق فى قول الخليفة أمير المؤمنين يأمر بكذا أو الى كل واحد من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا أى سواء كان مسندا اليه أم غيره وسواء كان من متكلم أم غيره و يسمى هذا النقل التفاتا قال ابن الاثير فى كنز البلاغة و يسمى

تقدم التعبير والنظر الى الأمثلة حيث مثل بالمسند اليه وغيره وبما تقدمه التعبير وما لم يتقدمه فيكون الاطلاق مأخوذا من مجموع الأمرين ما علم من مذهبه والأمثلة (قوله و يسمى هذا النقل) أى نقل الكلام من كل واحد من الثلاثة الى غيره منها مطلقا التفاتا (قوله عند علماء المعاني) اعترض بأن فائدة الالتفات كفايا فى أنه يورث الكلام ظرافة وحسن نظرية أى تجديد وابتداع فيصفى اليه لظرافته وابتداعه ولا يكون الكلام بذلك مطابقا لمقتضى الحال فلا يكون البحث عنه من علم المعاني بل من علم البديع وحينئذ فالذى يسميه بهذا الاسم أهل البديع لا أهل المعاني وأجيب بأنه من مباحث علم المعاني باعتبار اقتضاء المقام لغائده من طلب مزيد الاصفاء لكون الكلام سؤالا أو مدحا أو إقامة حجة أو غير ذلك ومن مباحث علم البديع من جهة كونه يورث الكلام ظرافة فتسمية ذلك النقل بالالتفات عند علماء المعاني لا تنافى تسميته بذلك أيضا عند غيرهم

مقول ربيعة بن مقروم

فالتفت كما ترى حيث لم يقل وأخلفتني وقوله

بانت سعاد فأمسى القلب معمودا * وأخافتك ابنة الحر للواعيما

تذكرت والذكرى تهيجك زينا * وأصبح باقى وصلها قد تقصبا

فالتفت في البيتين

وحل بقلج فالأبأرأهنا * وشطت غلت غمرة فثقبا

(قوله مأخوذ) أى منقول من التفت الانسان الخ أى ان لفظ التفت نقل من التفت الانسان من يمينه الى يساره الى التعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر (قوله وبالعكس) فيه نظر لانه يقتضى أن الالتفات الحسى لا بد فيه من تحويل بدنه عن الحالة الأصلية الى جهة يمينه ثم الى جهة يساره وأن الالتفات الاصطلاحي لا بد فيه من انتقالين ولا يتحقق ذلك الا بثلاث تعبيرات مع أنه يمكن فى الأول تحويل واحد (٤٦٤) وفى الثانى انتقال واحد فالأولى أن يقول أو بالعكس ويجاب بأن الواو بمعنى

أو (قوله قول امرئ القيس) أى فى مرثية أبيه (قوله خطابا لنفسه) أى لذاته وشخصه فليس الخطاب على حقيقته اذ لم يرد بالمخاطب من يغيره بل أراد ذاته أى فهو بكسر الكاف لان الشائع فى خطاب النفس التأنيت ويصح الفتح نظرا لكون النفس شخصا أو بمعنى المكروب ألا ترى الى قوله ولم ترقد بالتذكير وقوله التفاتنا أى على جهة الالتفات أى ان لم يحمل تجربدا والالم يكن التفاتا اذ مبنى التجريد على المغايرة والالتفات على اتحاد المعنى هذا هو التحقيق خلافا لمن قال لامنافة بينهما (قوله ومقتضى الظاهر ايلى) أى لان المقام مقام تكام وحكاية عن نفسه (قوله بالأتمد) وبعده

مأخوذ من التفت الانسان من يمينه الى شماله وبالعكس (كقوله) أى قول امرئ القيس (تطاول ليلك) خطابا لنفسه التفاتا ومقتضى الظاهر ليلى (بالأتمد) بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع

بعلماء المعاني مع أن عدد الالتفات من البديع أقرب لان حاصل ما فيه على ما يأتى أنه يفيد الكلام ظرافة وحسن نظرية فيصغى اليه لظرافته وابتداعه ولا يكون الكلام به مطابقة للمقتضى الحال فلا يكون من علم المعاني فضلا عن كونه يختص بهم فيسمونه بدون أهل البديع قلت أما كونه من الاحوال التى تذكر فى علم المعاني فصحيح كما اذا اقتضى المقام فائدة من طلب مزيد الاصفاء لكون الكلام سؤالا أو مدحا أو اقامة حجة أو غير ذلك فهو من هذا الوجه من علم المعاني ومن جهة كونه شيئا نظرا يفامستبدعا يكون من علم البديع وكثيرا ما يوجد فى المعاني مثل هذا فليفهم وأما تخصيص علماء المعاني بالتسمية فلا حرج فيه والله أعلم وذلك (كقوله) يعنى امرئ القيس (تطاول ليلك) بفتح الكاف خطابا لنفسه ومقتضى الظاهر ليلى لان المقام للتكامل فعدل عنه الى الخطاب وقد قدم أن من الالتفات عند السكاكى أن يكون للمقام لاحد الطرق الثلاثة فيعدل عنه الى غيره ولولم يقدم التعبير بغير المذكور فهذا الشاهد يطابق مذهب السكاكى وقوله (بالأتمد) بفتح الهمزة وضم الميم اسم مكان وتامه * ونام الخلى ولم ترقد * ولا شك ان ما ذهب اليه السكاكى من عدم اشتراط تقدم تعبير آخر يتحقق فيه معنى الالتفات من جهة التكامل لانه الفت من مقتضى المقام الى غير ذلك لكن الفائدة المذكورة على وجه العموم للالتفات وهى أن الكلام اذا نقل من أسلوب الى غيره كان أكثر ايقاظا للاصفاء اليه لا يظهر فيما اذا لم يتقدم تعبير آخر فان التعبير الأول يرد غالبا قبل ارتقاب ما يصاح للمقام فلا يتحقق تجديد ما لا يرتقب فليتأمل

شجاعة العرب اه ومنهم من يجعل الالتفات نقل الكلام من حالة الى أخرى مطلقا وجعل منه ابن النفيس فى طريق الفصاحة التعبير عن المضارع بالماضى وعكسه وجعل غيره منه الانتقال من خطاب الواحد والاثنيين أو الجمع لغيره وهو أقرب شىء للالتفات المشهور لمشابهة له فى الانتقال من أحد أساليب ثلاثة لآخر وفى انقسامه الى ستة أقسام وسنفرد بالذكر وفسر السكاكى الالتفات بنقل واحد من التكامل والخطاب والغيبة الى الآخر يعنى أنه التعبير بأحدى هذه الطرق عما عبر به أو كان

ونام الخلى ولم ترقد وبات وبات له ليلة * كناية ذى العائز الأرمد وذلك من نبأ جاني * وخبرته عن أى الاسود واعلم أن فى هذه الأبيات التفاتين بانفاق فى بات لعدوله الى الغيبة بعد الخطاب وفى جاني لعدوله بعدها الى التكامل وأما قوله تطاول ليلك فالسكاكى يجعله التفاتا من التكامل للخطاب ان لم يكن تجربدا وما الجمهور فيتعين عندهم أن يكون تجربدا اذ لم يقع قبله التعبير بطريق التكامل وقوله تطاول ليلك كناية عن السهر وقوله وبات تأمة بمعنى أقام ليلا ونزل به نام أول يوم فلا ينافى لم ترقد وبات امانافضة وله خبرها أو تأمة وله حال وعطف بات على بات من عطف المبين على المبين من حيث الالفاظ ومن عطف المقيد على المطلق من حيث المعنى والخلى هو الخالى عن الهم والحزن والعائز بمهلة وهمة قذى الدين ومن لا ابتداء الغاية أو للتعليل والنبا خبر فيه فائدة عظيمة متضمنة لم أظن فهو أخص من مطلق الخبر

والمشهور عند الجمهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها

(قوله والمشهور الخ) ههنا من كلام المصنف مقابل لقول السكاكي ويسمى الخ (قوله أى عن ذلك المعنى) هذا صريح في أنه لا بد من اتحاد معنى الطريقين والمراد الاتحاد في المصدق فيدخل فيه نحو أنازيد ويحتاج إلى أخرجه بالقيد الذي ذكره الشارح (قوله وبتقريبه) أى ينتظره عطف على قوله يقتضيه من عطف اللازم على الملزوم وقوله بشرط أن يكون على خلاف ما يقتضيه الظاهر أى ظاهر الكلام أى ولو كان موافقا للظاهر المقام كما في قوله تعالى وما يدريك لعله يزكى فإنه خطاب موافق لظاهر المقام الذى هو مقام الخطاب لكنه يخالف لظاهر الكلام لأنه عبر عنه أولا بالغبية في قوله تعالى عبس وتولى أن جاءه الأعمى على خلاف مقتضى ظاهر المقام لأن مقتضاه الخطاب في الموضعين فالتعبير بالخطاب المناسب للمقام بالإصالة الالتفات لأنه يخالف لظاهر السوق وذلك ظاهر والسرفى العدول عن الخطاب إلى الغيبة أولا لتعظيم النبي صلى الله عليه وسلم لما فيه من التلطف في مقام العتاب (٤٦٥) بالعدول عن المواجهة في الخطاب (قوله ولا بد من هذا القيد) أى وهو

(والمشهور) عند الجمهور (أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من) الطرق (الثلاثة) التكميل والخطاب والغبية (بعد التعبير عنه) أى عن ذلك المعنى (بآخر منها) أى بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط أن يكون التعبير الثانى على خلاف ما يقتضيه الظاهر وبتقريبه السامع ولا بد من هذا التقيد ليخرج مثل قولنا أنا زيدا وأنت عمرو * نحن اللذين أصبحوا صباحا * وقوله تعالى

(والمشهور) عند علماء البيان خلاف ذهب السكاكي وهو (ان الالتفات) عندهم (هو التعبير عن معنى) من المعاني (بطريق من) الطرق (الثلاثة) وهى التكميل والخطاب والغبية (بعد التعبير عنه) أى الالتفات هو التعبير عن معنى بعد التعبير عن ذلك المعنى نفسه (بطريق آخر منها) أى من تلك الطرق الثلاثة كان يعبر عنه أولا بالغبية ثم يعبر عنه ثانيا بالخطاب كما يأتي في الأمثلة ولكن لا يكفي في تحقق الالتفات مجرد تعبير مخالف لتعبير آخر عن المعنى لأن ذلك قد يكون على حسب ما يناسب سوق الكلام فلا يكون من الالتفات في شيء بل لا بد بعد مخالفة التعبير الثانى للاول مع اتحاد المعنى من كون الثانى جاريا على خلاف ظاهر سوق الكلام بأن يكون على خلاف ما يرتقبه السامع فيخرج عن معنى الالتفات ما جرى على ظاهر ما ينبغي في سوق الكلام مثل قولنا أنا زيدا وأنت عمرو فان الاخبار بالظاهر ولو كان من قبيل الغيبة عن ضمير التكميل أو الخطاب جار على ظاهر ما يستعمل في الكلام فلم يخرج على خلاف ما يرتقبه السامع لصحة الاخبار بالظاهر عن المضمير مطلقا فلا يكون

من مقتضى الظاهر أنه يعبر عنه بغيره والمشهور ان الالتفات التعبير عن معنى بأحدى الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق أخرى وهو أخص من الاول لأن نحو قول الخليفة أمير المؤمنين بأمر كذا التفات عند السكاكي دون غيره وقول السكاكي خلاف الظاهر أعم من أن تكون مخالفة الظاهر لفظية لا معنوية كقوله تعالى والله الذى أرسل الرليح فتشير سمحا بافسقناه فان سقناه على وفق الظاهر معنى لأنه جاء على الأصل وعلى خلاف الظاهر لفظا لان لفظ الجلالة لا غيبة أو تكون مخالفة للظاهر معنوية لالفظية مثل أمير المؤمنين بأمر كذا أو معنوية والفظية مثل أنا أعطيناك الكوثر فصل ربك وانحر

(٥٩ - شروح التلخيص - أول) الظاهر وان كان من قبيل الغيبة عن ضمير التكميل أو الخطاب إلا أنه جار على ظاهر ما يستعمل في الكلام (قوله ونحن اللذين الخ) أى فقد انتقل من ضمير التكميل وهو نحن إلى الغيبة وهو اللذين إلا أنه يقتضيه الظاهر لان الاخبار بالظاهر وان كان من قبيل الغيبة عن ضمير التكميل أو الخطاب جار على ظاهر ما يستعمل في الكلام فلم يخرج على خلاف ما يرتقبه السامع فلو لا هذا الشرط لحكم بأن هذا التفات وقوله أصبحوا جار على مقتضى الظاهر لان اللذين اسم غيبة فأنطبق له الغيبة والظاهر أن الصباحان صريح مجزء معنى أصبحوا كيدامن أصبحه اذا أنا أصبحا أو يجوز أن يراد الاتيان المطلق بقرينة الصباح فنصبه في الوجهين على الظرفية ويحتمل أن يكون الصباحان مفعولا أصبحوا من قبيل أنبت نباتا وتبتل ثيابا ومفعول أصبحوا محذوف أى أصبحوهم وتعام البيت * يوم النخيل غارة ملحاحا * والنخيل بضم النون وبالهاء المعجمة موضع بالشام والفارة اسم مصدر نصب على التعليل أى لأجل الاغارة والملحاح صيغة متباعدة من الملحاح أه فترى

(قوله وإياك نستعين) أى فانه وان عبر عن المعنى وهو الذات العلية بطريق الخطاب بعد التعبير عنها بآخر وهو الغيبة فى قوله مالك الا أن هذا التعبير على مقتضى الظاهر لان الالتفات حصل أولا بقوله إياك نعبد والثانى وهو وإياك نستعين أى على أسلوبه كما قال الشارح (قوله فان الالتفات انما هو فى إياك نعبد) أى لانه انتقل من التعبير عن معنى الغيبة وهو مالك يوم الدين الى الخطاب فى قوله إياك نعبد وأما قوله وإياك نستعين فليس فيه الالتفات لانه (٤٦٦) انتقال من خطاب وهو إياك نعبد الى خطاب آخر وهو وإياك نستعين فكل

واحد من قوله وإياك نستعين واهدنا وأنعمت فان الالتفات انما هو فى إياك نعبد والباقي جار على أسلوبه ومن زعم أن فى مثل يأياها الذين آمنوا التفاتا والقياس آمنت فقد سها على ما يشهد به كتب النحو من الالتفات ولو صدق عليه ان التعبير الثانى صادق على معنى عبر عنه بطريق آخر قبله ولكن فى الحاجة الى زيادة قيد كونه على خلاف ظاهر سوق الكلام لاخراج هذا المثال نظر كما قيل لان المراد بالمحمول المفهوم وبالموضوع المصدق فلم يعبر بآئنا فى هذه القضية عن نفس ما عبر عنه بالاول فلم يصدق عليه حد الالتفات حتى يحتاج لاخراجه بالقيد وكان المقيد ينظر الى اتحاد المصدق وكذا يخرج عن معنى الالتفات نحو قوله اللذين صبحوا الصباحا فان اعادة الضمير من الصلة الى الموصول لكونه اسما ظاهرا الأصل فيه أن يكون بطريق الغيبة ولو عبر عن مصدوقه أولا بطريق التكلم وهذا هو المقرر فى قواعد النحو ولهذا كان قول القائل ان فى مثل يأياها الذين آمنوا التفاتا وان الأصل يأياها الذين آمنتم سهوا بينا لان كون المقام للتكلم بعد النداء كما فى قول القائل يا زيد قدم انما هو فى غير الصلة التى يتم بها الموصول لان ما يعود من الصلة الى الموصول كما تقدم من باب الغيبة ويخرج أيضا عن معنى الالتفات قوله تعالى وإياك نستعين واهدنا وأنعمت لانه وقع الالتفات قبله فى قوله تعالى إياك نعبد فخرى ما بعده على ما يرتبه السامع لكونه على أسلوب ما قبله وبحث هذا أيضا بأن البعدي ان حمت على الاتصالية لم يحتج الى هذا القيد لاخراج ما ذكر لان الموجود فيه بعدي الانفصال فلا يصدق عليه بهذا الاعتبار أنه عبر عن معنى بعد التعبير عنه بمعنى آخر لان البعدي الأصل فيها الانفصال ولم يوجد ولا يخفى ضعف هذا البحث وقولنا فى هذا القيد خلاف ظاهر سوق الكلام اشارة الى أن التعبير الثانى يكون التفاتا متى خالف ما يرتبه السامع ولو كان موافقا لأصل ظاهر المقام كما فى قوله تعالى وما يدريك لعله يزكى فانه خطاب موافق لأصل ظاهر المقام الذى هو مقام الخطاب لكنه مخالف لظاهر الكلام لانه عبر عنه أولا بالغيبة فى قوله تعالى عبس وتولى أن جاءه الأعمى على خلاف مقتضى الحال فناسب اجراؤه على مقتضى الغيبة فالتعبير بالخطاب المناسب للمقام بالاصالة التفات لانه مخالف لظاهر سوق الكلام وذلك ظاهر والسرفى العدول عن الخطاب الى الغيبة أولا تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم لما فيه من

والسكاكى لم يصرح بما أراد بقوله خلاف الظاهر هل يريد بحسب اللفظ أو المعنى لكن دلنا على ان ذلك مراده جعله فى آيات امرى القيس التى ستأتى ثلاث التفاتات لكن مخالفة الظاهر فى المعنى لافى اللفظ شرط كونها التفاتا ان لا يوافق لفظا سابقا فان وافقه فليس التفاتا خلاصه ان الالتفات عند السكاكى اتيان الكلام على أسلوب مخالف لأسلوب سابق مطابقا أو لم يسبقه غيره والمعنى يقتضى خلافه وقد قسموا الالتفات الى ستة أقسام الاول الالتفات من التكلم الى الخطاب ومثله بقوله تعالى وما لى لأعبد الذى فطرني واليه ترجعون الأصل واليه أرجع فالتفت من التكلم الى الخطاب فالتفت فيه

وان عرض له الخطاب بسبب النداء حينئذ آمنوا جار على مقتضى الظاهر كما ان حق الكلام بعد تمام النداء أن يكون بطريق الخطاب نحو يا زيد قدم وبأياها الذين آمنوا إذ اقمتم الى الصلاة وأما قبل تمامه فحقه الغيبة والصلة متممة للنداء الذى هو الموصول فهى كالجزء منه فلا يرعى فى الكلام حكم الخطاب العارض بالنداء الا بعد تمامه ولا يرد قول الشاعر وهو سيدنا على :

أنا الذى سمعتنى أمى حيدر * أ كلبكم بالسيف كبل السندره

لانه قبيح كما فى المطول لكن فى المعنى فى بحث الأشياء التى تحتاج الى رابط أن نحو أنت الذى قطعت مقيس لكنه قليل اه لكن مقبسته

وهذا أخص من تفسير السكاكي لانه أراد بالنقل أن يعبر بطريق من هذه الطرق عما عبر عنه بغيره أو كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيره منها فكل التفتات عندهم التفتات عنده من غير عكس مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب قوله تعالى ومالي لأعبد الذي فطرني واليه ترجعون

على هذا القول لاتنافي كونه خلاف مقتضى الظاهر لان قلته تفيد كونه خلافه (قوله أخص منه) أي من نفسه (قوله لان النقل عنده) أي المسمى بالالتفات (قوله من غير عكس) أي لغوي بحيث يقال كل التفتات عند السكاكي (٤٦٧) التفتات عند الجمهور والمراد من غير عكس لغوي عكسا صحيحا وأما عكسه

عكسا منطقيا وهو بعض الالتفات عند السكاكي التفتات عند الجمهور فهو صحيح (قوله ومالي لأعبد الخ) هذا حكاية عن حبيب النجار موعظة لقومه تركهم الايمان (قوله ومقتضى الظاهر أرجع) حاصله أن الشارح ذكر قولين في تقرير الالتفات في هذه الآية الأول منهما أن الضمير ين للتكلم ولا يكتبه عبر ثانيا عن الذات المتكلمة بضمير مخاطبين ففيه التفتات ومقتضى الظاهر أرجع وحاصل القول الثاني أن الضمير ين للمخاطبين فكان مقتضى الظاهر أن يقال ومالك لا تعبدون الذي فطركم واليه ترجعون فعدل عن مقتضى الظاهر في الأول وأوقع ضمير التكلم موقع ضمير الخطاب ثم عبر بعد ضمير التكلم بضمير الخطاب فقد أحمده المعبّر عنه

(وهذا) أي الالتفات بتفسير الجمهور (أخص منه) بتفسير السكاكي لان النقل عنده أعم من أن يكون قد عبر عنه بطريق من الطرق ثم بطريق آخر أو يكون مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بطريق فترك وعدل الى طريق آخر فيتحقق الالتفات بتعبير واحد وعند الجمهور مخصوص بالأول حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد فكل التفتات عندهم التفتات عنده من غير عكس كما في تطاول ليلك (مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب ومالي لأعبد الذي فطرني واليه ترجعون) ومقتضى الظاهر أرجع والتحقيق

التلفظ في مقام العتاب بالدول عن المواجهة في الخطاب (وهذا) التفسير الجاري على مذهب الجمهور للالتفات (أخص) من تفسير السكاكي لانه شرطوا تقدم التعبير وهو لم يشترط كما يفيد ما تقدم الا اقتضاء الظاهر لخلافه فيصدق عنده بالتعبير الواحد حيث يكون مقتضى الظاهر خلافه كما في قوله طحباك قلب ولا يصدق عند الجمهور الا في التعبيرين فكل التفتات عندهم التفتات عند السكاكي ولا ينكس الاجزيا وهو ظاهر ثم شرع في أمثلة الأقسام الستة المتصورة في الانتقال من أحد الطرق الثلاثة الى الطريقين الآخرين له وبدأ بمثال النقل من التكلم الى غيره ثم بمثال النقل من الخطاب الى غيره ثم بمثال النقل من الغيبة الى غيره على حسب ما تقتضيه الاعرفية في مقامات الضمير فقال (مثال الالتفات) أي النقل (من التكلم الى الخطاب) قوله تعالى حكاية عن حبيب النجار في موعظة قومه في الايمان (ومالي لأعبد الذي فطرني) أي مالك لا تعبدون الذي فطركم أي خلقكم فنسب (١) انكار ترك العبادة الى نفسه ثم رخص بالمخاطبين وإشارة الى أنه لا ير بدلم الاماير بدلفه وان ما يلزمهم من انكار ترك العبادة يلزمه في جملتهم على تقدير تركه لها وهو من اللطافة في الخطاب ولما عدل عن الخطاب المرص به لأجل هذا الى التكلم ناسب اجراء الكلام على طريق التكلم فيقول واليه أرجع ليكون الكلام جاريا على نسق واحد فلما عدل الى الخطاب فقال (واليه ترجعون) كان التفتاتا على الذهبين في آخره والتفتاتا على مذهب السكاكي في أوله وإذا اعتبر هذا التحقيق وهو أن المراد بقوله ومالي لأعبد مالك لا تعبدون تحقق أن هنا خطابا عبر عنه أولا بطريق وثانيا بآخر فتحقق الالتفات فلا يراد ما يقال من أنه لا التفتات هنا لان المراد ثانيا مخاطبين والمراد أولا والتكلم فليس هنا معنى واحد عبر عنه بطريقين لا يقال فالخطاب على هذا التحقيق جار على أصله فلا التفتات لانا نقول الالتفات لا ينافيه موافقة اللقاع وانما تنافيه موافقة ظاهر سوق الكلام كما تقدم ولا يقال المراد بالأول قطعا التكلم والخطاب انما أريد بطريق التعريض الثابت بالزوم فلم يصدق وجود تعبيرين عن معنى

نظر لجواز أن يكون أراد بقوله ترجعون مخاطبين ولم يرد نفسه ويؤيده ضمير الجمع ولو أراد نفسه لقال يرجع وعلى قول السكاكي يحتمل أن يكون المراد ومالك والثاني في ترجعون لان ومالي مخالف للظاهر معنى وترجعون مخالف للظاهر لفظا وقد قدمن أن مخالفة الظاهر بأيهما كان التفتات واعلم أنه سيأتي

واختلفت العبارة فعبرا أولا بطريق التكلم ثم عبر ثانيا بطريق الخطاب وهذا التفتات وهذا القول هو التحقيق كما قال الشارح وذلك لان قوله ومالي لأعبد الخ تعريض بالمخاطبين لان المقصود وعظهم وزجرهم على عدم الايمان فهم المقصودون بالذات من ذلك القول وعلى هذا التحقيق ففي قوله ومالي التفتات على مذهب السكاكي فقط لانه تعبير على خلاف مقتضى الظاهر وفي قوله واليه ترجعون التفتات على الذهبين كذا قيل ولا وجه للتخصيص بالسكاكي بل في قوله ومالي التفتات عند الجمهور أيضا اذ قد سبق طريق الخطاب في قوله اتبعوا الرسل انبعوا من لا يسألكم أجرا وأما على خلاف التحقيق ففي الكلام التفتات واحد على الذهبين في قوله واليه ترجعون

(١) قول ابن يعقوب فنسب انكار وقوله بعده من انكار هكذا في النسخ ولا حاجة الى لفظ انكار في الوضعين

ومن التكلم الى الغيبة قوله تعالى إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر ومن الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبدة

طحا بك قلب في الحيطان طروب * بعيد الشباب عصر حان مسيب

(قوله أن المراد مالكم لا تعبدون) أي لان المتكلم حبيب النجار وهو من المؤمنين فالعبادة حاصلة منه بالفعل لأنه أقام نفسه مقام مخاطبين فمسب ترك العبادة الى نفسه نعر أيضا بالمخاطبين اشارة الى أنه لا يريد لهم الاماير يدلنفسه وأن ما يلزمهم في ترك العبادة يلزمه في جملتهم على تقدير تركه لها وهو من اللطف في الخطاب فالفائدة المختصة بموقع هذا الالتفات التعريض والاعلام بأن المراد المخاطبون من أول الكلام ثم ان كون الكلام من باب التعريض بالمخاطبين لا ينافي الالتفات اذ لا يشترط فيه التعبير بالمطابقة بل يصح بالازوم أيضا كما في التعريض والتعريض عند المصنف والشارح إما مجاز أو كناية وههنا مجاز لامتناع ارادة الموضوع له فيكون اللفظ مستعملا في غير ما وضع له فيكون المبرع في الأسلوبين واحدا نعم على ما حققه العلامة السيد من أن المعنى التعريض من مستنبعات التركيب واللفظ ليس بمستعمل فيه بل اللفظ بالنسبة الى المعنى (٤٦٨) المستعمل فيه إما حقيقة أو مجاز أو كناية يرد أن اللفظ ليس مستعملا في

المخاطبين فلا يكون المعنى المبرع عنه في الأسلوبين واحدا فلا التفات أفاده عبد الحكيم (قوله إنا أعطيناك الكوثر) أي الخير الكثير أو نهرا في الجنة يسمى بالكوثر (قوله ومقتضى الظاهر لنا) أي لان أعطيناك تكلم وقوله لربك غيبة لان الاسم الظاهر من قبيل الغيبة كما مروفا فائدة الالتفات في الآية أن في لفظ الرب حشا على فعل المأمور به لان من يربك يستحق العبادة وفيه ازالة الاحتمال أيضا لان قوله إنا أعطيناك الكوثر ليس صريحا في افادة الاعطاء من الله وأيضا كلمة إنا تحتتمل الجمع كما تحتتمل

أن المراد مالكم لا تعبدون لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق اجراء باقي الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه الى طريق الخطاب فيكون التفاتنا على المذهبين (و) مثال الالتفات من التكلم (الى الغيبة إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر) ومقتضى الظاهر لنا (و) مثال الالتفات (من الخطاب الى التكلم) قول الشاعر (طحا) أي ذهب (بك قلب في الحسان طروب) ومعنى طروب في الحسان

واحدا باعتبار المطابقة لأننا نقول المقصود الأهم الخطاب والتكلم وسيأتي وليس من شرط الالتفات وجود التعبير بالمطابقة بل يصح بالازوم أيضا فليهمهم (و) مثال الالتفات من التكلم أيضا (الى الغيبة) قوله تعالى (إنا أعطيناك الكوثر) أي الخير الكثير أو نهرا في الجنة يسمى الكوثر وهو من الخير الكثير (فصل لربك وانحر) قوله إنا أعطيناك تكلم وقوله لربك غيبة لان الاسم الظاهر من قبيل الغيبة فهو التفات الى غيبة والا صل فصل لنا (و) مثال الالتفات (من الخطاب الى التكلم) قول الشاعر (طحا) أي ذهب (بك قلب في الحسان طروب) أي ذهب بك القلب للموصوف بأن له طربا أي نشاطا وفرحاً في طلب وصال الحسان وفي مراودة الظاهر من معنى ذهب القلب به أنه غيبة وأتلفه عن غير طلب الحسان والكاف ضمير الخطاب وأراد به نفسه وفيه التفات على مذهب السكاكي لان المقام على كون الآية المذكورة فيها التفات سؤال وجواب عند الكلام على أدوات الشرط الثاني التفات من التكلم الى الغيبة كقوله تعالى إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر كذا قالوه قلت وفيه نظر سأذكره في آخر الكلام الثالث التفات من الخطاب الى التكلم ومنه قول علقمة بن عبدة الشاعر صاحب امرئ القيس المعروف بعلقمة الفحل وليس عبدة بفتح الباء غيره طحا بك قلب في الحسان طروب * بعيد الشباب عصر حان مسيب

الواحد المعظم نفسه فلما التفت بقوله فصل لربك زال هذا الاحتمال ان ه فنار (قوله قول الشاعر) تكلفني هو علقمة بن عبدة العجلى من قصيدة يمدح بها الحرث بن جبلة الفسائي وكان أسرا أخاه فسا فراليه يطلب فكه وبعد البيتين

منعمة ما يستطيع كلامها * على بابها من أن تزار رقيب

إذا غاب عنها البعل لم تفش سره * وترضى أياك البعل حين يؤوب

فان تسألوني بالنساء فأنني * خير بأدواء النساء طيب

إذا شاب رأس المرء أو قل ماله * فليس له في ودهن نصيب

(قوله أي ذهب بك) الباء للتعدي على حد ذهب يز يد أي آذيتك وأتلفك قلب طروب في طلب الحسان والكاف مفتوحة وان كانت الخطاب النفس باعتبار أن نفسه المخاطبة ذاته وشخصه ومقتضى الظاهر أن يقول طحا بك قلب في الحسان ففكه وفي الأطول جواز فتح الكاف وكسرها

تكافئ ليلي وقد شط ولها * وعادت عواد بيننا وخطوب

(قوله أن له طربا في طلب الحسان) أي في طلب وصالحين وأشار الشارح بذلك إلى أن قوله في الحسان متعلق بطرب وأن في الكلام حذف مضاف لا متعلق بطحا وحينئذ فتقديم المفعول لإفادة الحصر وقوله طرب صفة للقلب والطرب خفة تعترى الإنسان أشدة سرورا وحزن أي أذهبنى وأتلفنى قلب موصوف بأن له طربا ونشاطا في طلب (٤٦٩) وصال الحسان دون غيرهن (قوله ونشاطا في

مرادتهن) عطف تفسير على ما قبله فنشاطا تفسير لطر يا تفسير مراد وقوله في مرادتهن أي مطالبتهن بالوصال تفسير لقوله في طلب الحسان (قوله بعيد الشباب) ظرف لطر وب أو لاطحا (قوله للقرب) أي للدلالة على أن زمان اذهابه أو طرب قلبه قريب من زمان ذهاب شبابه (قوله أي حين ولي الخ) فيه نظر لأن قوله حين ولي يقتضى أن الشباب ذهب بالمرّة وقوله وكاد يتصرم أي ينقطع يقتضى أنه بقي منه بقية وأن المراد بقول الشاعر بعيد الشباب بعيد معظمه ففيه تناسف وأجيب بأن قوله حين ولي بيان لظاهر المعنى وقوله وكاد يتصرم بيان للمراد فيكون قد جعل بعيدا أكثر بعيدا لكانه ونزل ذهاب الغالب منزلة ذهاب الجميع والقرينة على ذلك قوله عصر حان مشيب وهذا إنما يحتاج له إذا اعتبر أن الشباب والمشيب متصلان بلا فصل بزمن الكهولة وجعله من الشباب كاذب

أن له طربا في طلب الحسان ونشاطا في مرادتهن (بعيد الشباب) تصغير بعد للقرب أي حين والشباب وكاد يتصرم (عصر) ظرف مضاف إلى الجملة الفعلية أعني قوله (حان) أي قرب (مشيب يكافئ ليلي) فيه التفات من الخطاب في بك إلى التكلم ومقتضى الظاهر يكافئك وفاعل يكافئ ضمير القلب

للتكلم والاصل أن يقال طحا (بعيد الشباب عصر حان مشيب) بعيد تصغير بعد وهو متعلق بطحا وقوله عصر بدل منه وما صغره للإشارة إلى أن ذلك الوقت قريب من عنفوان الشباب والمحقق أن ذلك الوقت أدرك أو آخر الشباب فالمراد بعديّة العنفوان وقرب انصرام الشباب ويدل عليه قوله عصر حان أي قرب المشيب وهذا المعنى ظاهر في معنى البيت أن جعلت الكهولة من المشيب والا فالبعديّة حقيقة ويكون المراد بالظرف الكهولة وتصغيره لإدعاء القرب من الشباب ولما عبر بضمير الخطاب عن التكلم ناسب أن يساق الكلام بطريق الخطاب إلى آخره ولما عدل عنه إلى التكلم في قوله (يكافئ) ذلك القلب (ليلى) والاصل أن يقول يكافئك كان التفاتا على البهين وقوله ليلي مفعول يكافئ أي يلزم من طلب وصلها وروى تكافئ بالفوقانية والفاعل هو ليلي فيكون المفعول محذوفاً أي تكافئ شداً فراقها أو محتمل على هذا أن يكون الخطاب للقلب أي تكافئ يا قلب فيكون التفاتاً آخر من الغيبة التي هي مقتضى القلب لانه ظاهر وهو من قبيل الغيبة إلى الخطاب وعلى كل من كون الفاعل ليلي (١) أو مفعوله يكون

تكافئ ليلي وقد شط ولها * وعادت عواد بيننا وخطوب

فالتفت في قوله تكافئ عن قوله بك من الخطاب إلى التكلم وهذا ما خالف فيه الظاهر لفظاً لا معنى وفي هذين عند السكاكي التفاتان أحدهما بك المخالفة للظاهر معنى والثاني تكافئ المخالفة لفظاً قلت وقد قيل أن الرواية يكافئ بالياء والضمير للقلب ويلي مفعول فلا التفات في تاء التكلم لأن الظاهر أن يكافئ حينئذ صفة للقلب ويكون من تمام الجملة الأولى والتفات لا يكون إلا في جملتين مستقلتين كما سيأتى ويجوز أن يكون بالتاء ويخاطب قلبه ففي تكافئ حينئذ التفاتان أحدهما تاء الخطاب لا تنقله إليه عن أسلوب الغيبة السابق في قوله قلب والثاني في ياء التكلم المنقلب إليها عن بك الرابع من الخطاب إلى الغيبة كقوله تعالى حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم فقد التفت عن كنتم إلى جرين بهم وفيه خروج عن الظاهر لفظاً ومعنى الخامس من الغيبة إلى الخطاب كقوله تعالى مالك يوم الدين إياك نعبد فقد التفت عن الغيبة وهي مالك إلى الخطاب وهو إياك نعبد وفي إياك خروج عن الظاهر لفظاً ومعنى وعلى قول السكاكي يكون فيه التفاتان وستنكلم عليه السادس من الغيبة إلى التكلم كقوله تعالى وإله الذي أرسل الرياح فتثير سحابه فسقناه وفي التمثيل به نظر لما سيأتى وفي فسقناه خروج عن الظاهر لفظاً لا معنى وقد وقعت التفاتات في قول امرئ القيس

نطاول ليلك بالأند * ونام الخلى ولم ترقد وبات وبات له ليلة * كائلة ذى العاثر الأرمد

إليه بعض أهل اللغة وأما على تقدير الفصل بذلك وجعله واسطة كما هو مذهب الجمهور فلا يحتاج إلى هذا الاعتبار بل يحمل الكلام على التبادر منه وهو أن المراد بعيد الشباب زمان ذهابه بالمرّة وتصمره بالكلية وزمن هذه البعديّة هو زمن الكهولة ولا ينافيه قوله عصر حان مشيب لأن زمن الكهولة قريب من زمن المشيب وعلى هذا فقول الشارح وكاد يتصرم غير ظاهر فالأولى حذفه فتأمل (قوله عصر) بمعنى زمان أو حين بدل من قوله بعيد (قوله إلى التكلم) أي لأن ياء يكافئ للتكلم فلا التفات من المجرور الذي في بك إلى المفعول

(١) أو مفعوله هكذا في النسخ والاحسن في العبارة وعلى كل من كون ليلي فاعلاً أو مفعولاً الخ كتبه مصححه

الذي في يكافئ (قوله وليلى مفعوله الثاني) أى بتقدير الباء والمفعول الاول الياء. وأما قلنا بتقدير الباء لان كلف لا يتعدى للمفعول الثاني بنفسه بل بالباء يقال كلفت زيدا بكذا والى تقديرها يشير قول الشارح والمعنى بطالبني الخ كما أنه يشير الى أن في الكلام حذف مضاف وأن التكليف على هذا المعنى بمعنى الطلب فالمفاعلة على غير بابها (قوله وروى تكافئ) أى وعليه فالالتفات حاصل أيضا من الخطاب الى التكلم اذ مقتضى الظاهر تكافئ ليلي وعلى هذه الرواية فالتكليف بمعنى التحميل (قوله والمفعول محذوف) أى المفعول الثاني وأما الاول فهو الياء وقد يقال حيث كان تكافئ مسندا لليلى فالانساب أن يكون بين تكافئ وشط تنازع في وليها ويكون المعنى تكافئ ليلي أى حبها المفرط وليها وقد شط وليها ولا حذف (قوله أى شدا تدفراها) أى أنها تحمله الشدا تدفراها المترتبة على فراقها (قوله أو على أنه خطاب للقلب) أى والمفعول على هذا أيضا ليلي أى وصل ليلي والتكليف على هذا الثالث بمعنى الطلب (قوله فيكون التفاتا آخر) أى غير المقرر أو لا فيكون في البيت (٧٠) على هذا الاحتمال الاخير التفاتان وقوله من الغيبة الى الخطاب أى

وليلى مفعوله الثاني والمعنى بطالبني القلب بوصل ليلي وروى تكافئ بالباء الفوقانية على أنه مسند الى ليلي والمفعول محذوف أى شدا تدفراها أى على أنه خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر من الغيبة الى الخطاب (وقد شط) أى بعد (وليها) أى قربها (وعادت عواد بيننا وخطوب) قال المرزوقي عادت يجوز أن يكون فاعلت من المعادة

قوله (وقد شط) حالا أى والحال ان ليلي قد شط أى بعد (وليها) أى قربها لعوائق أوجبت بعدنيل وصالحا حسا ومعنى وبين وجه البعد بقوله (وعادت) يحتمل أن يكون فاعلت من المعادة أو من عاد يعود (عواد) أى شدا تدفراها عوائق حائلة (بيننا وخطوب) أى وأمور عظيمة وعلى الاحتمال الاول يكون المعنى عادت عواد أى صيرتنا العوادى الحائلة بيننا أعداء وقابلتنا تلك الخطوب بالمنع وعلى الثاني يكون المعنى رجعت العوادى التى تحول بيننا الى ما كانت عليه أولا من الحيولة

وذلك من نيا جاني * وخبرته عن أفي الاسود

ف قيل فيه ثلاث التفاتات في كل بيت واحد وهذا ظاهر على قول السكاكي فان قلت ينبغي أن يكون فيه على قوله أكثر من ذلك لان في ولم ترد التفاتان في الاول التفاتان قلت قد قدمنا أن مجيئه على خلاف الظاهر معنى اذا كان. افقا للظاهر لفظا لا بمرنم يرده عليه أنه يمكن أن يقال ان في الثالث التفاتين أحدهما في ذلك والثاني في خبرته فيكون في الابيات الثلاثة أربع التفاتات ولم أقل والآخرة في جاني في ماسيأتى ولاجل توهم هذا السؤال ذهب بعض الناس الى أن في الابيات سبع التفاتات ليلك وترقد وبات وله وذلك وجاءني وخبرته وقيل أرى بعه وهى ليلك وذلك وجاءني وخبرته وأما على رأى المصنف فلا التفات في البيت الاول وفي الثاني التفات واحدة فتعين أن يكون في الثالث التفاتان ف قيل هما في قوله جاءني أحدهما باعتبار انتقاله عن الغيبة والثاني باعتبار انتقاله عن الخطاب وفيه نظر لان الالتفات إنما يعتبر بالنسبة الى الاسلوب الذى يليه وقيل أحدهما في قوله ذلك والآخرة في قوله جاءني قال المصنف وهذا أقرب قلت يفسده أن أرباب هذا العلم شرطوا أن يكون الالتفات في جملتين

لانه عبر أولا عن القلب بطريق الغيبة حيث عبر عنه بالاسم الظاهر وثانيا بطريق الخطاب حيث عبر بتكافئ أى أنت يا قلب وهذا غير الالتفات السابق من الخطاب في بك الى التكلم في يكلفنى وهذا تفريع على قوله أو على أنه خطاب للقلب والحاصل أنه على رواية يكلفنى بالياء التحسية ليس فيه الالتفات واحد عند الجمهور والسكاكي من الخطاب الى التكلم وكذا على رواية تكلفنى بالباء الفوقية ان جعل الفاعل ليلي وأما ان جعل الفاعل ضمير القلب كان فيه التفاتان باتفاق الجمهور والسكاكي أحدهما في الكاف في بك مع ياء

التكلم في تكافئ ثانيهما في قلب مع فاعل تكلفنى المقدر بأنت يا قلب وفي

البيت التفات غير ما ذكر عند السكاكي على كل الاحتمالات في قوله طحباك فان مقتضى الظاهر طحداى قلب أى أذهبنى وأفناني قلب بوصف بأن له طرا ونشاطا وفرحان طيب وصال الحسان وانما لم يجعل الخطاب في طحباك للحبيبة أعنى ليلي أى ذهب بك قلب حتى يكون في قوله يكافئ التفات من الخطاب الى الغيبة لانه مخالف للاستعمال الشائع وهو طحابه قلبه قاله الفري (قوله قد شط وليها) جملة حالية من ليلي سواء كانت فاعلا أو مفعولا ليكافئ وقوله وليها أى أيام وليها (قوله أى أيام القرب منها) أى وقد صارت أيام القرب من وصال ليلي بعيدة لامور أوجبت ذلك وبين أسباب البعد بقوله وعادت الخ (قوله عواد) جمع عادية وهى ما يصرفك عن الشيء ويشغلك عنه كما في القاموس (قوله وخطوب) جمع خطب وهو الامر العظيم وعطف الخطوب على العوادى مرادف لان العوادى والصوارف والخطوب ألفاظ مترادفة معناها واحد وهو ما ذكر (قوله أن يكون فاعلت) أى بوزنها في الاصل فأصل عادت عادت تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفا ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين فالفعل محذوف اللام فوزنه الآن فاعلت (قوله من المعادة)

ولا

ومن الخطاب الى الغيبة قوله تعالى اذا كنتم في الفلك وجري بهم ومن الغيبة الى التكلم قوله تعالى والله الذي ارسل الرياح فتسير
سحابا فسقناه ومن الغيبة الى الخطاب قوله تعالى مالك يوم الدين اياك نعبد وقول عبد الله بن عزمة

مالن ترالسيد زيدا في نفوسهم * كما يراه بنو كوز ومرهوب

ان تسألوا الحق نعطى الحق سائله * والدرع محبة والسيف مقرب

وأما قول امرئ القيس تطاول لي لك بالأعد * ونام الخلى ولم ترقد - وبات وبات له ليلة * كليلة ذى المائر الارمد

وذلك من نبأ جاني * وخبرته غن أبى الاسود

فقال الزمخشري فيه ثلاث التفاتات وهذا ظاهر على تفسير السكاكي لان على تفسيره في كل بيت التفاتة لا يقال الالتفات عنده من
خلاف مقتضى الظاهر فلا يكون في البيت الثالث التفات لوروده على مقتضى الظاهر لأننا منع انحصار الالتفات عنده في خلاف
المقتضى لما تقدم وأما على المشهور فلا التفات في البيت الاول وفي الثاني (٢٧١) التفاتة واحدة فيتمين ان يكون في الثالث

التفاتان ف قيل هاهنا في قوله
جاني احدهما باعتبار
الانتقال من الخطاب في
البيت الاول والاخرى
باعتبار الانتقال من الغيبة
في الثاني وفيه نظر لان
الانتقال انما يكون من

كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز أن يكون من عاد يعود أي عادت عواد وعوائق
كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل (و) مثال الالتفات من الخطاب (الى الغيبة) قوله تعالى (حتى
اذا كنتم في الفلك وجري بهم) والقياس بك (و) مثال الالتفات (من الغيبة الى التكلم) قوله تعالى
(والله الذي ارسل الرياح فتسير سحابا فسقناه) ومقتضى الظاهر فساقه أي ساق الله ذلك السحاب
وأجره (الى بلد) ميت (و) مثال الالتفات من الغيبة (الى الخطاب) قوله تعالى (مالك يوم الدين اياك
نعبد) ومقتضى الظاهر اياه

شيء حاصل ملتبس به واذ
قد حصل الانتقال من
الخطاب في البيت الاول
الى الغيبة في الثاني لم يبق
الخطاب حاصلًا ملتبسًا به
فيكون الانتقال الى التكلم
في الثالث من الغيبة وحدها
لامنها ومن الخطاب جميعا
فلم يكن في البيت الثالث الا
التفاتة واحدة وقيل
احدهما في قوله وذلك
لانه التفات من الغيبة الى
الخطاب والثانية في قوله
جاني لأنه التفات من

(و) مثال الالتفات من الخطاب (الى الغيبة) قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجري بهم) فقد عبر
بطريق الخطاب في قوله كنتم ثم بطريق الغيبة في قوله بهم ففيه الالتفات على المذهبين (و) مثال
الالتفات (من الغيبة الى التكلم) قوله تعالى (والله الذي ارسل الرياح فتسير سحابا فسقناه) فقد عبر أولا
باسم الجلالة موصوفا بالموصول وعاد عليه ضمير الغيبة فكان الاصل أن يساق الكلام على طريق
الغيبة فيقال فساقه أي فساق الله ذلك السحاب الى بلديت فأحياه ثم عدل عنها الى التكلم فقال
فسقناه فكان التفاتا على المذهبين (و) مثال الالتفات من الغيبة (الى الخطاب) قوله تعالى (مالك يوم
الدين اياك نعبد) فقوله مالك يوم الدين وصف بظاهر وهو من قبيل الغيبة والموصوف ظاهر أيضا
فاقتضى الظاهر سوف الكلام على طريق الغيبة ثم عدل الى الخطاب في قوله اياك نعبد ومقتضى
الظاهر أن يقال اياه نعبد فكان التفاتا على المذهبين أيضا ثم أشار الى السر العام لاستعمال الالتفات

ولا يكون في جملة واحدة وأما قلنا انه يلزم الالتفات في جملة واحدة لان جاني ان كان خبر ذلك فواضح
والافهم معمول لما قبله وقدير بهذا بأنه لا مفر من الالتفات في جملة واحدة لان ذلك خطاب وجاني
تكلم فلزم الالتفات في جملة واحدة بكل حال وستتسكلم على جواز الالتفات في جملة واحدة فان قلت هل
يجوز أن يكون الالتفات الثالث في قوله عن أبى الاسود فانه يعني أباه فالتفت عن التكلم الى الغيبة

الخطاب الى التكلم وهذا أقرب * واعلم ان الالتفات من محاسن الكلام

أى مأخوذ من المعادة التي هي مفاعلة من الجانبين (قره كأن الصوارف والخطوب) تفسير للعوادي والمراد بها العوائق وقوله
تعاديه هذا لا يفيد المفاعلة الآن يقال تركها من جانب القائل لظهورها منه والاصل تعاديه وهو يعاديه فتحققت المفاعلة من الجانبين
والمنعنى على هذا الاحتمال عادت عواد أى صارت العوادي الحائلة بيننا وبينها أعداء لنا فتمنعنا من الوصول اليها (قوله ويجوز أن يكون
من عاد) أى مأخوذا من مصدر عاد بمعنى رجع وهو العود بمعنى الرجوع وعلى هذا فلا حذف فيه ووزنه فعلت وأصله عودت تحركت
إلوا وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فالالف منقلبة عن واو هي عين الكلمة (قوله أى عادت عواد) أى رجعت العوادي التي تحول بيننا
الى ما كانت عليه أولا من الحيلولة فقول الشارح الى ما كانت تتعلق بقوله عادت وقوله قبل أى من الحيلولة بيننا (قوله والقياس الخ)
تفسيره نارة بقوله ومقتضى الظاهر ونارة بقوله والقياس تفنن (قوله مالك يوم الدين) هو وصف ظاهر وهو من قبيل

ووجه حسنه على ما ذكر الزمخشري هو أن الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب كان ذلك أحسن نظرية

الغيبية وللوصوف ظاهر أيضا (قوله أي وجه حسن الالتفات) أي في أي تركيب كان وأشار الشارح بتقدير حسن الى أن في كلام للمصنف حذف مضاف ثم ان قوله ووجهه مرتبط بمحذوف والاصل والالتفات حسن ووجه حسنه أن الكلام الخ (قوله اذا نقل) أي حول من طريق كالفنية الى طريق آخر كالحطاب وهذه الفائدة في غاية الظهور بالنسبة للنقل الحقيقي كما هو مذهب الجمهور وكذا في النقل التقديري كما هو مذهب السكاكي لان السامع (٤٧٢) اذا سمع خلاف ما يتوقعه من الاسلوب حصلت له زيادة نشاط ووفور

(ووجهه) أي وجه حسن الالتفات (أن الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب كان) ذلك الكلام (أحسن نظرية) أي تجديدا واحدا من طريبت الثوب

في جميع مواقعه فقال (ووجهه) أي وجه حسن الالتفات (أن الكلام اذا نقل) أي حول (من أسلوب) أي طريق (الى أي أسلوب) كأن ينقل من طريق التكلم الى الحطاب مثلا (كان) أي ذلك الكلام (أحسن نظرية) مصدر طريبت الثوب بالياء أي أتيت به جديدا أو طرأت بالهمزة أي أحدثت فالجمع بينهما بمادة الياء خلاف النقل

قلت لأن أبا الاسود علم وأضاف أبو الاسود لم يقع موقع ياء التكلم في قوله أي بل موقع الاسم المضاف اليها وهو أب والاحسن أن يجعل الالتفات الثاني في ذلك والثالث في وخبرته ص (ووجهه ان الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب الخ) ش أي ووجه الالتفات ان الكلام اذا نقل من أسلوب لآخر كان أحسن نظرية أي أشهى للقلب لان لذات النفوس في التغيرات لما جلبت عليه من الضجر ويكون ذلك أكثر اصفاء وقال في المثل السائر في قول الزمخشري ان الالتفات يحصل به الفرار من الملل لا يصح لأن الكلام الحسن لا يمل ورده صاحب الفلك الدائر بأن المستند قديم لا يكثر به وور بما اختص مواقعه أي مواضع وقوعه بطائفت كافي الفاتحة فان العبد اذا ذكر الله تعالى وحمده ثم ذكر صفاته التي كل صفة منها تبت على شدة الاقبال والحطاب يجرد من نفسه حاملا لا يقدر على دفعه فيخاطب من هذه صفاته مستمعنا على قضاء مهماته وقد ذكر في الالتفات في اياك اطائف غير هذه (تنبيه) اعلم اني لم أر من أوضح العبارة عن حقيقة الالتفات ور بما توهم قوم أنه لفظي ور بما أشكل التمييز بين حقيقته وحقيقة التجربة وحقيقة وضع الظاهر موضع المضمير وعكسه ثم في كونه حقيقة أو مجازا فالكلام في أربعة أمور الأول في كشف الغطاء عن حقيقته اعلم أي الالتفات نقل الكلام من أسلوب لغيره كما سبق وهو نقل معنوي لاللفظي فقط وشرطه أن يكون المضمير في المنتقل اليه عائدا في نفس الأمر الى الملتفت عنه يحترز عن مثل أكرم زيد أو أحسن اليه فمضمير أنت الذي هو فاعل أكرم غير المضمير في اليه وليس التفاتا وانما قلت في نفس الأمر لانه بطريق الادعاء يعود لغيره حينئذ اذا كان المضمير الاول في محله باعتبار الواقع في نفس الامر فقلت اني أخاطبك فأجب المخاطب كنت أعدت المضمير في المخاطب وهو مضمير غيبة على نفسك وليس ذلك وضعا للمضمير الغائب موضع مضمير التكلم بل جردت منك مثل نفسك وأمرته بأن يحببه فمضمير الغيبة واقع موقعه وكذلك ومالي لأعبد الذي فطرنى واليه ترجعون جرد من نفسه حقيقة مثلها وخاطبها وفي قوله طحباك على رأى السكاكي جرد من نفسه حقيقة مثلها وخاطبها فاعلم المضمير واقع في محله فهو التفات وتجريد على رأى غيره هو تجريد فقط وفي قوله تكلفني التفات على القولين ولا نقول انه أعاد المضمير على غير الاول فيلزم أن يكون المضمير ان وهما الكاف والياء لشئيين بل أعاده

رغبة في الاصفاء الى الكلام الآن هذه الفائدة التي ذكرت للالتفات لا تنطبق على مادة يكون المخاطب فيها حضرة البارى جل وعلا كما في اياك نعبد لتزهره عن النشاط والايفاظ والاصفاء فلو ذكر المصنف فائدة غير هذه تصلح حتى بالنسبة في حقه تعالى لكان أحسن وقد يقال المراد أن الكلام الالتفاتي أينما وقع صالح لان برادبه هذه الفائدة بالنظر لنفسه مع قطع النظر عن العوارض الخارجية ككون المخاطب به المولى سبحانه أو غيره (قوله أحسن نظرية) النظرية بالهمز الاحداث من طرأ عليهم أمر اذا حدثت بالياء المثناة التحتية التجديد من طريبت الثوب اذا عملت به ما يجعله طريا كما أنه جديد اذا علمت ذلك فجمع الشارح بين التجديد والاحداث في مادة الياء حيث قال أي تجديد واحدا من طريبت

الثوب خلافا للنقل كذا اعترض وهو ظاهر على النسخة التي فيها الواو في قوله واحدا وفي بعض النسخ واوحدا على يأو وهذه ظاهرة لان المراد من النظرية التجديد ان قرئت بالياء أو الاحداث ان قرئت بالهمز لكن قوله بعد ذلك من طريبت الثوب راجع لقوله تجديدنا وهو ماقبل أو فقط ولو قال من طريبت الثوب أو من طرأ عليهم لكان ذلك أظهر هذا محصل ما ذكره رباب الحواشي وفي عبد الحكيم ان قوله تجديدنا بيان للغيى والغوى وقوله واحدا نايان المراد فان احداث هيئة أخرى لازم لتجديد الثوب ولم يذكر

النشاط السامع وأكثر ايقاظا للاصغاء اليه من اجرائه على أسلوب واحد وقد تختص بمواقفه بلطائف كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا افتتح حمد مولاه الحقيقي بالحمد عن قلب حاضر ونفس ذاكرة لما هو فيه بقوله الحمد لله الدال على اختصاصه بالحمد وأنه حقيق به

الشارح هنا أخذه من طراً بالهمز بمعنى ورد لان بناء النظرية من طراً مجرد قياس غير مذكور في الكتب المشهورة من اللغة (قوله لنشاط السامع) اللام للتعليل أى كان ذلك الكلام الذى فيه النقل المذكور أحسن نظرية لأجل نشاط السامع أى تحريك سروره وحاصله أن الكلام عند النقل من طريق الى أخرى أحسن تجديدهما ليس فيه نقل وان كان في إيراد كل كلام تجديد لما يسمع وإنما كان أحسن تجديد لأجل نشاط السامع أى تحريك سروره (قوله وكان (٤٧٣) أكثر ايقاظاً) أى وكان أكثر الكلام تنبيهاً

(نشاط السامع و) كان (أكثر ايقاظاً للاصغاء اليه) أى الى ذلك الكلام لان لكل جديد لذة وهذا وجه حسن الالتفات على الاطلاق (وقد تختص بمواقفه بلطائف) غير هذا الوجه العام (كما في) سورة (الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيقي بالحمد عن قلب حاضر

(نشاط السامع) أى استحسانه للكلام واللام إما للتعدية متعلقة بالنظرية أى يكون الكلام في إيجاد النشاط وتجديده أحسن مما ليس فيه ذلك النقل ولو كان في إيجاد كل كلام تجديد في الجملة للسامع والنشاط له وإما للتعليل أى يكون الكلام عند النقل أحسن تجديدًا مما ليس فيه النقل ولو كان في إيجاد كل كلام تجديدًا لما يسمع وإنما كان أحسن تجديدًا من أجل أن النقل فيه نشاط السامع بخلاف غيره (و) كان ذلك الكلام (أكثر ايقاظاً) أى تنبيهاً (للاصغاء) أى الاستماع (اليه) أى الى ذلك الكلام ومعالم أن النشاط للكلام يلزمه الإصغاء اليه فتجديد النشاط يلزمه الإيقاظ في العبارة تطويلها وإنما كان في نقل الكلام تجديد النشاط وكثرة الإيقاظ لما علم من ولوع النفس بكل جديد وتلذذها بكل طرى وهذا الوجه عام في كل التفات وهو ظاهر على مذهب الجمهور وقد تقدم أن وجوده على مذهب السكاكي فيما لا يتقدم فيه التعبير ضعيف لعدم لزوم ارتقاب التعبير بأسلوب مخصوص ثم هذا الوجه في توجيه الكلام لمن يصح في حقه الإيقاظ والنشاط واضح وأما من لا يصح في حقه ما ذكر كما في حق البارئ تعالى فالالتفات بالنسبة اليه لا يلزم هذا الوجه كإظهار الرغبة لقبول الكلام أو لوجه آخر فافهم وذكر الالتفات في علم المعاني صحيح لان المقام قد يقتضى كثرة الاصغاء الى الكلام واستحسانه فيتوصل الى ذلك بالالتفات فان أريد مجرد تحسين الكلام من غير مراعاة المطابقة كان من البديع وقد تقدم نحو هذا ثم أشار الى أن الالتفات قد يكون فيه مع هذا الوجه لطائف أخرى فقال (وقد تختص بمواقفه) أى قد تختص بعض مواضع الالتفات (بلطائف) أى محاسن ودقائق أخرز زيادة على هذا الوجه لا توجد في غيرها وجمع اللطائف باعتبار تعدد المواضع لأن المراد أن كل موضع يختص فله لطائف عديدة غير ذلك الوجه فالكلام على وجه التوزيع فليفهم (كما) أى كاللطيفة (في) سورة (الفاتحة فان العبد اذا) تلا سورة الفاتحة لقصد التعبد بها والدعاء فيها إذ ذاك هو المقصود من نزولها و (ذكر) في أولها (الحقيق) أى الجدير (بالحمد عن قلب حاضر) فلا محالة على الاول مدعيًا أنه غير الثاني فان الحقيقة المجردة هي باعتبار الحقيقة عين المجرد عنها وباعتبار التجريد غيرها فذلك الذى جرده في قوله بك هو نفس الامر نفسه فالتفت له بهذا الاعتبار وبهذا علمنا أن

(نشاط السامع و) كان (أكثر ايقاظاً للاصغاء اليه) أى الى ذلك الكلام لان لكل جديد لذة وهذا وجه حسن الالتفات على الاطلاق (وقد تختص بمواقفه بلطائف) غير هذا الوجه العام (كما في) سورة (الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيقي بالحمد عن قلب حاضر

(نشاط السامع) أى استحسانه للكلام واللام إما للتعدية متعلقة بالنظرية أى يكون الكلام في إيجاد النشاط وتجديده أحسن مما ليس فيه ذلك النقل ولو كان في إيجاد كل كلام تجديد في الجملة للسامع والنشاط له وإما للتعليل أى يكون الكلام عند النقل أحسن تجديدًا مما ليس فيه النقل ولو كان في إيجاد كل كلام تجديدًا لما يسمع وإنما كان أحسن تجديدًا من أجل أن النقل فيه نشاط السامع بخلاف غيره (و) كان ذلك الكلام (أكثر ايقاظاً) أى تنبيهاً (للاصغاء) أى الاستماع (اليه) أى الى ذلك الكلام ومعالم أن النشاط للكلام يلزمه الإصغاء اليه فتجديد النشاط يلزمه الإيقاظ في العبارة تطويلها وإنما كان في نقل الكلام تجديد النشاط وكثرة الإيقاظ لما علم من ولوع النفس بكل جديد وتلذذها بكل طرى وهذا الوجه عام في كل التفات وهو ظاهر على مذهب الجمهور وقد تقدم أن وجوده على مذهب السكاكي فيما لا يتقدم فيه التعبير ضعيف لعدم لزوم ارتقاب التعبير بأسلوب مخصوص ثم هذا الوجه في توجيه الكلام لمن يصح في حقه الإيقاظ والنشاط واضح وأما من لا يصح في حقه ما ذكر كما في حق البارئ تعالى فالالتفات بالنسبة اليه لا يلزم هذا الوجه كإظهار الرغبة لقبول الكلام أو لوجه آخر فافهم وذكر الالتفات في علم المعاني صحيح لان المقام قد يقتضى كثرة الاصغاء الى الكلام واستحسانه فيتوصل الى ذلك بالالتفات فان أريد مجرد تحسين الكلام من غير مراعاة المطابقة كان من البديع وقد تقدم نحو هذا ثم أشار الى أن الالتفات قد يكون فيه مع هذا الوجه لطائف أخرى فقال (وقد تختص بمواقفه) أى قد تختص بعض مواضع الالتفات (بلطائف) أى محاسن ودقائق أخرز زيادة على هذا الوجه لا توجد في غيرها وجمع اللطائف باعتبار تعدد المواضع لأن المراد أن كل موضع يختص فله لطائف عديدة غير ذلك الوجه فالكلام على وجه التوزيع فليفهم (كما) أى كاللطيفة (في) سورة (الفاتحة فان العبد اذا) تلا سورة الفاتحة لقصد التعبد بها والدعاء فيها إذ ذاك هو المقصود من نزولها و (ذكر) في أولها (الحقيق) أى الجدير (بالحمد عن قلب حاضر) فلا محالة على الاول مدعيًا أنه غير الثاني فان الحقيقة المجردة هي باعتبار الحقيقة عين المجرد عنها وباعتبار التجريد غيرها فذلك الذى جرده في قوله بك هو نفس الامر نفسه فالتفت له بهذا الاعتبار وبهذا علمنا أن

على الاول مدعيًا أنه غير الثاني فان الحقيقة المجردة هي باعتبار الحقيقة عين المجرد عنها وباعتبار التجريد غيرها فذلك الذى جرده في قوله بك هو نفس الامر نفسه فالتفت له بهذا الاعتبار وبهذا علمنا أن

(٦٠ - شروح التلخيص - أول) مواقفه كناية عن اختصاصه هو كما يشير اليه كلام الشارح في الطول (قوله بلطائف) أى بمحاسن ودقائق وجمع اللطائف باعتبار تعدد المواضع فهو من مقابلة الجمع بالجمع فتقتضى القسمة على الأحاد أى أن بعض المواضع التى يقع فيها الالتفات تارة تختص بلطيفة زائدة على اللطيفة السابقة وتلك اللطيفة الزائدة تختلف باختلاف المواضع وليس المراد أن كل موضع يقع فيه جملة من اللطائف ولا أن كل موضع يقع فيه لطيفة زائدة والا لا وجب ذلك أن لا يكتفى في الالتفات بالنسبة العامة كذا قيل لكن قد يقال أى مانع من أن يكون لكل موضع نكتة تختص به ونكتة نعمه وغيره ثم إن الباء في قوله بلطائف داخلية على المقصور (قوله كما في سورة) أى كالاتفات التى الح أو كاللطيفة التى في سورة الح (قوله اذا ذكر الحقيق بالحمد) أى اذا ذكر المستحق للحمد وهو الله بقوله الحمد لله وأخذ الحقيق من اعتبار كون اللام في الله للاستحقاق (قوله عن قلب) أى ذكرنا شأنه عن قلب لا ذكرنا مجرد اللسان

وجده من نفسه لا محالة محركا لا لاقبال عليه فاذا انتقل على نحو الافتتاح الى قوله رب العالمين الدال على أنه مالك للعالمين لا يخرج منهم شيء عن ملكونه وروى بيته قوى ذلك المحرك ثم اذا انتقل الى قوله الرحمن الرحيم الدال على أنه منعم بأنواع النعم جلا ثلها ودقائقها تضاعفت قوة ذلك المحرك ثم اذا انتقل الى خاتمة هذه الصفات العظام وهي قوله مالك يوم الدين الدال على أنه مالك للأمر كله يوم الجزاء تناهت قدرته

(قوله يجد ذلك العبد الخ) تبدل من اسم الإشارة وقوله من نفسه ظرف لغو متعلق بيجد أو مستقر حال من قوله محركا الذي هو صفة لمحذوف أى معنى محركا لا لاقبال كأن ذلك المحرك من نفسه (قوله وكلما أجرى عليه) أى على المستحق للحمد أى وكلما وصف بصفة من تلك الصفات العظام التي هي قوله رب العالمين الخ وإنما كانت تلك الصفات عظاما لافادة الاولى أنه التولى تربية جميع العالمين وتدير أمورهم ولا فادة الثانية أنه النعم بجميع النعم الدنيوية والأخروية ولا فادة الثالثة أنه مالك جميع الأمور في يوم الجزاء (قوله إلى أن يؤول) أى إلى أن ينتهي الأمر أى أمر اجراء (٤٧٤) الصفات وأمر العبد وحواله ولو قال حتى يؤول الخ لكان أولى وذلك

لان تضاعف المحرك انما حصل من اجراء الصفات واجراؤها تدريجى لكونه حاصل بالقرءة فالتضاعف تدريجى لا دفعى وحتى تدل على التدريج دون الى أفاده السيرامى (قوله أى خاتمة تلك الصفات الخ) اعبرص بأنه ان أراد الصفة المعنوية فالأمر ظاهر وان أراد الصفة النحوية فلا يتم بالنظر لملك يوم الدين لانه تبدل من لفظ الجلالة ولا يصح جعله صفة لان مالك وصف عامل فلا يتعرف بالاضافة فلا يكون نعنا للمعرفة وأجيب بأن المراد من ذلك الوصف الثبوت والاستمرار كالصفة المشبهة بالحدوث وحينئذ فيتعرف بالاضافة لان

يجد ذلك العبد (من نفسه محركا لا لاقبال عليه) أى على ذلك الحقيق بالحمد (وكما أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك الى أن يؤول الأمر الى خاتمتها) أى خاتمة تلك الصفات يعنى مالك يوم الدين (الفيدة أنه) أى ذلك الحقيق بالحمد (مالك الأمر كله يوم الجزاء) لانه أضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية أى مالك في يوم الدين والمفعول محذوف

(يجد ذلك العبد (من قلبه) معنى (محركا لا لاقبال عليه) أى على ذلك الحقيق بالحمد وانما قال الحقيق بالحمد لان اللام في الله للاستحقاق (وكما أجرى عليه) أى على ذلك الحقيق بالحمد (صفة من تلك الصفات العظام) المفيدة ولها أنه التولى لتدريج جميع العالمين ورعايهم أي أنه النعم بجميع النعم الدنيوية والأخروية وأنه مالك جميع الأمور في يوم الجزاء (قوى ذلك المحرك) مع تلك الصفة الجزاء (الى أن يؤول الأمر) في اجراء تلك الصفات (الى خاتمتها) أى خاتمة تلك الصفات يعنى قوله تعالى مالك يوم الدين (المفيدة أنه) أى ذلك الحقيق بالحمد (مالك الأمر كله في يوم الجزاء) وقد تقدم في ضمن ذكر الصفات ذكر معنى هذه الخاتمة وانما أفادت ملك الأمور كلها لان مفعول مالك محذوف والحذف مما يفيد العموم وليس يوم الدين مفعولا بل هو ظرف أضيف اليه الوصف على وجه التوسع وتنزيل الظرف منزلة للمفعول كقولك صيام النهار أحسن من أكل اللذائذ وانما قلنا على وجه التوسع لان الاضافة الى الظرف المحض بأن يبقى على حاله يخل بالمبالغة التي هي أبلغ من اعتبار الحقيقة وقولنا ان الحذف مما يفيد العموم فيه توسع والا فالعموم من عموم المقدر الدلول للقرينة نعم يفيد الإيجاز ليفهم وصح وصف المعرفة بمالك مضافا لان

الاتفات في بك على رأى السكاكى أوضح من الاتفات الذى في تكلفنى على قولها لان في بك خروجا عن ضمير المتكلم الى شىء لا وجود له بالكلية وفي تكلفنى خروج عن الحقيقة المجردة الى الحقيقة المجردة عنها فهو عدول الى الاصل وبك عدول الى الفرع والعدول الى الفرع أبلغ من العدول الى الاصل وقوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم جرد فيه من مخاطبين مشملهم وعاد الضمير عليهم فهو تجريد والاتفات

فالضمير ان

الصفة المشبهة عند المحققين تتعرف بالاضافة فيصح نعت المعرفة بها (قوله على طريق الاتساع) متعلق

بمحذوف أى وجعل اليوم مملوكا على طريق الاتساع أى التوسعة في الظرف فانهم وسعوه فجوزوا فيه مالم يحز في غيره حيث نزلوه منزلة المفعول به في قوله * ويوما شهدناه سلبا وعامرا * أو المراد بالاتساع المجاز العقلى وهو هنا واقع في النسبة الاضافية حيث أضيف اسم الفاعل الى الظرف وحقه أن يضاف للمفعول به لكن لما كان بين الظرف والمفعول به ملازمة نزل الظرف منزلة فظهر لك من هذا أن الاضافة على معنى اللام وانما تجعل حقيقية على معنى في كضرب اليوم لأجل تحصيل غرض المبالغة لان قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان أبلغ من قولك مالك في الدهر وصاحب في الزمان ان قلت حيث جعلت الاضافة بمعنى اللام فلم تجعل حقيقة قلت أجابوا عن ذلك بأن اليوم أمر اعتبارى لانه عبارة عن مقارنة متجددة وهو لم يتجدد معلوم ازالة لالهام والامور الاعتبارية لاتعلق بها قدرة التولى فلا يكون اليوم مملوكا بل ما يقع فيه أفاده شيخنا العدوى (قوله والمعنى) أى الحقيق على الظرفية فخالصة أن التوسع في مجرد حذف في (قوله والمفعول محذوف) أى وهو الذى قدره المصنف بقوله الأمر كله

وأوجب الإقبال عليه وخطابه بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات وكفى قوله تعالى ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لم يقل واستغفرت لهم وعدل عنه إلى طريق الالتفات فنحنيا لشأن رسول الله صلى الله عليه وسلم ونظما للاستغفاره وتنبيهاً على أن شفاعته من اسمه الرسول من الله بمكان وذكر السكاكي للالتفات امرئ القيس في الأبيات الثلاثة على تفسيره وجوهاً أحدها أن يكون قصد تهويل الخطب واستفطاعه فنه في التفاته الأول على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها ولحق وله الشكلى فأقامها مقام المصاب الذي لا يتسلى بعض التسلى إلا بتفجع الملوك له وتحزنهم عليه وخطبها بتطاول ليلك نسليه أو على أنها لفظاعة شأن النبأ أبدت قلقاً شديداً ولم تنصبر فعل الملوك فشك في أنها نفسه فأقامها مقام مكروب وخطبها بذلك نسليه وفي الثاني على أنه صادق في التحزن: خاطب أولاً وفي الثالث على أنه يريد نفسه أوبنه في الأول على أن النبأ لشدة تركه حائراً فما فطن معه لمقتضى الحال جرى على لسانه ما كان ألفه من الخطاب الدائر في مجارى أمور الكبار أمرأونياً وفي الثاني على أنه بعد الصدمة الأولى أفاق شيئاً فلم يجد النفس معه فبنى الكلام على القيبة وفي الثالث على ما سبق أوبنه في الأول على أنها حين لم تثبت ولم تنبصر غاظه ذلك فأقامها مقام المستحق للعتاب فخطبها على سبيل التوبيخ والتعير بذلك وفي الثاني على أن الحامل على الخطب والعتاب لما كان هو الفيض والغضب وسكت عنه الغضب بالعتاب الأول ولما فيها الوجه وهو يدمم قاتلاً (٤٧٥) وبات وباتله وفي الثالث على ما سبق

هذا كلامه ولا يخفى على النصف مافيه من التعسف (قوله دلالة على التعميم) إما عادة لحذف المفعول أى حذف المفعول دلالة على التعميم لأنه يتوسل بالاطلاق في المقام الخطابي إلى العموم لئلا يلزم الترجيح بالمرجح كما يأتى وأورد عليه أنه لو قال مالك الأمر كله لحصلت الدلالة على التعميم وأجيب بالمنع مستنداً باحتمال حمل الأمر

دلالة على التعميم (حينئذ يوجب) ذلك المحرك لتناهي في القوة (الإقبال عليه) أى إقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد (والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات) فالباء في تخصصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء إذا دعوت له مواجهة وغاية الخضوع هو معنى العبادة وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول نستعين والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول

إضافة الوصف إلى الطرف معنوية أولان الوصف للثبوت لا للتجدد وهو ظاهر (حينئذ) أى حين انتهى العبد في أجرائه تلك الصفات العظام على الحقيق بالحمد عن قلب حاضر إلى خاتمها المفيدة ما ذكر أى في حين ما ذكر (يوجب) ذلك المحرك لتناهي في القوة (الإقبال عليه) أى الإقبال من العبد على ذلك الحقيق بالحمد (و) يوجب (الخطاب) أى خطاب العبد ذلك الحقيق بالحمد (بتخصيصه) متعلق بالخطاب وقوله (بغاية الخضوع) متعلق بالتخصيص وغاية الخضوع هي العبادة والباء فيهما للتعدي يقال خاطبته بكذا إذا كلمته به مواجهة (و) يوجب الخطاب بتخصيصه (بالاستعانة في) جميع (المهمات) وذلك في قوله إياك نعبد وإياك نستعين فمن تقديم النصب فيهما استفيد فالضميران في نفس الأمر شئ واحد وبالادعاء لشئين وقوله تعالى والله الذى أرسل الرياح في لفظ

على المهور والتأ كيد بكل بالنسبة لذلك المهور ولو سلم فالمراد دلالة على التعميم مع الاختصار وإما علة لقوله أضيف على طريق الاتساع لأنه إذا جعل الزمان مآوفاً عليه الملك أفاد شمول ذلك لكل مافيه بالدلالة العقلية بحيث لا يقبل التخصيص بخلاف ما إذا قيل مالك الأمر كله في يوم الدين (قوله حينئذ) أى حين إفادة الحاتمة أنه مالك الأمر كله في يوم الجزاء أو حين ازدياد قوة المحرك (قوله والخطاب) أى ويوجب ذلك المحرك أن يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصصه بغاية الخ (قوله والاستعانة) أى وخطابه بما يدل على تخصصه بالاستعانة وأورد على التخصيص أن الاستعانة كثيراً ما تقع بغيره تعالى وأجيب بأوجه أحدها أن الحصر اضافي بالنسبة للأضنام ونحوها والثاني أن المراد بالاستعانة طلب تحصيل الأسباب وتيسيرها وكل من التيسير والتحصيل مختص به سبحانه وتعالى والثالث أن المقصود بالاستعانة انما هو الله تعالى وإن حصلت بالغير ضرورة حتى إن قولهم يا فلان أعنى بمنزلة يا الله أعنى بواسطة فلان وأما الاستعانة بأسماؤه تعالى في قولهم باسم الله على تقدير الباء للاستعانة فاما أنه استعانة به تعالى لأن كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مدلوله وأما أنها استعانة بترك لأنها استعانة يقصد بها تحصيل الأسباب وقول المصنف في المهمات التقييد بذلك للاهتمام لا للاحتراز عن غيره هذا لافرق (قوله متعلق بالخطاب) أى كما أن الباء في بغاية متعلق بالتخصيص (قوله يقال الخ) قصده بذلك الاستدلال على كون الخطاب يتعدى بالباء (قوله وغاية الخضوع الخ) أى وحينئذ فالعنى يوجب ذلك المحرك أن يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصصه بأن العبادة هي غاية الخضوع والتذلل لا لغيره وبأن الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره (قوله هو معنى العبادة) الإضافة بيانية (قوله من حذف مفعول نستعين) أى حذف مفعوله الثاني

(قوله فاللطيفة المختص بها الخ) أى فاللطيفة الداعية للاتفات في هذا الموقع وهو الفاتحة التنبيه على أن العبد إذا أخذ في قراءة الفاتحة يجب أن تكون قراءته الخ أى يتأكد عليه ذلك (قوله أن فيه تنبيها) أى من الله تعالى وقوله يجب أن تكون قراءته على وجه أى مشتملة على وجه وهو حضور القلب والتفاتا لمستحق الحمد لأجل أن يحد من نفسه ذلك المحرك هذا حاصل كلام الشارح وفيه أن لا يؤخذ من كلام المتن أن اللطيفة الداعية للاتفات في (٤٧٦) هذا القام قوة المحرك الحاصلة من اجراء الصفات عليه لا للتنبيه على أن

فواللطيفة المختص بها موقع هذا الاتفات هي أن فيه تنبيها على أن العبد إذا أخذ في القراءة يجب أن تكون قراءته على وجه يحد من نفسه ذلك المحرك ولما انجر الكلام الى خلاف مقتضى الظاهر أورد عدة أقسام منه وان لم تكن من مباحث المسند اليه فقال

التخصيص ومن حذف مفعول الاستعانة استفيد التعميم مع قرينة المعجزة في كل مهم مع الحاجة اليه وقدره المسؤول عليه مع نهاية كرمه ويحتمل أن يكون المستعان عليه حسن العبادة بقرينة تقارنهما فاللطيفة المختص بها هذا المحل كون الاتفات الذي يحصل من العبد وهو القلبي وأما اللفظي فلا سبيل له الى تحريكه فلا دخل للعبد فيه أو جفته عند اللفظي قوة المحرك الحاصلة بالحضور وذلك مطلوب لان الأدب في الخطاب مع الحضور لامع الغفلة ويحتمل أن تكون اللطيفة كون الخطاب بالتخصيص لتنزله منزلة الاشارة الى محسوس مشمرا بأن موجه كون الخطاب بتلك الأوصاف العظام وتمييزه بها غاية التمييز وأنه ينبغي أن لا يزول عن الخاطر والشهود لأجل ذلك وعلى أن اللطيفة أحد الأمرين يبقى كلام المتن على ظاهره فلا يحتاج الى جعل اللطيفة فيه هي أن فيه تنبيها على أن العبد إذا أخذ في القراءة ينبغي أن يكون على وجه يقع منه ذلك المحرك وهو الحضور لان المقصود التفات العبد حال القراءة الخاصة به وهو حينئذ لا يقصد تنبيهها على أنه ينبغي أن تكون القراءة على الوجه المخصوص ولا يطلب منه ذلك بل المطلوب منه نفس الحضور لا للتنبيه على أنه ينبغي أن يحضر وهذا اذا روعي الاتفات من العبد التالى كما قررنا وأما ان روعي من المنزل للصورة فلا تكون اللطيفة ما ذكره لمصلحة المحرك في جانبه وعدم صحة الاتفات الى التخصيص بغاية الخضوع وعليه فإيقاع صورة الاتفات بعد اجراء الأوصاف للتنبيه

الجلالة منه على رأى السكاكى التفات وتجريد على رأى غيره تجريد فقط وقوله تعالى فسقناه التفات على رأيهما لانه عائد على الله تعالى حقيقة والكلام فيه كالكلام في تكافؤ ليلي وقوله تعالى الحمد لله التفات على رأى السكاكى وتجريد واياك التفات لا تجريد على بحث فيه وسيا في بقية الكلام عليه ان شاء الله تعالى * الثانى في الفرق بين التجريد والاتفات وقد علم مما سبق أن بينهما عمومًا وخصوصًا من وجه فيوجد التجريد دون الاتفات كقولك رأيت منه أسدا ومثل تطاول ليلك على رأى الجمهور والاتفات دون التجريد نحو تكافؤ ليلي ونحو فسقناه والتفات وتجريد نحو فصل لربك ولا واحدا منهما كغالب القرآن * الثالث في وضع الظاهر موضع الضمر وعكسه بالنسبة الى الاتفات فعند السكاكى قد يجتمع وضع الظاهر موضع الضمر مع الاتفات في نحو والله الذى أرسل الرياح وأمير المؤمنين يأمر بكذا وقد ينفرد الاتفات نحو تطاول ليلك وليس فيه وضع الظاهر موضع مضمحل وضع مضمحل موضع مضمحل وقد ينفرد وضع الظاهر عن الاتفات كقوله تعالى ان أبانا لفي ضلال مبين فان أصله انه لتقدمه في قوله أحب الى أينا وأما وضع المضمحل موضع الظاهر فينفرد عن الاتفات في نحو نعم رجالا يدور به رجلا لان الضمير والظاهر كلاهما على أسلوب الغيبة وينفرد الاتفات عنه كثيرا نحو اياك نعبد ونحو * وبات وبات له ليلة * ويحتمل ان في نحو قول الخليفة نعم الرجل أمير المؤمنين وأما على رأى السكاكى فيوضع الظاهر موضع الضمر والاتفات قد يحتمل ان في مثل فصل لربك وقد ينفرد

القارئ ينبغي أن تكون قراءته كذلك وذكر العلامة عبد الحكيم أن الشارح أشار بقوله فاللطيفة الخ الى أن ما ذكره ناصنف قاصر لان حاصله أن اجراء تلك الصفات موجب لوجود المحرك الذى يوجب أن يخاطب العبد ذلك الحقيق ولا تفهم نكتة الخطاب الذى وقع في كلامه تعالى فلا بد من ضم مقدمة وهي أن العبد مأمور بقراءة الفاتحة فيه تنبيه على أن العبد ينبغي أن تكون قراءته بحيث يجد ذلك المحرك لتكون قراءته بالخطاب واقعة موقعها (قوله ولما انجر الخ) أشار الشارح بذلك الى أن قول المصنف ومن خلاف الخ كلام استطرادى ذكر في غير محله لمناسبة وذلك لان كلامه كان أولا في أحوال المسند اليه على مقتضى الظاهر وانجر الكلام على خلاف مقتضى الظاهر في المسند اليه فأورد عدة أقسام منه وان لم تكن من المسند اليه (قوله أورد عدة أقسام) هي ثلاثة تاتي

الاتفات

المخاطب بغير ما يزقب والتعبير عن المستقبل بلفظ الماضي والقلب وأما قوله أو السائل

الخ فهو من جملة تاتى المخاطب فعطفه عليه من عطف الخاص على العام (قوله وان لم تكن من مباحث المسند اليه) أى ولذا قال ومن خلاف المقتضى ولم يقل منه وفي تعبيره بمن اشارة الى أن أقسامه لا تنحصر فيما ذكره فان المجاز والسكناية أيضا من خلافه

على أن العبد ينبغي له أن يكون منه الحضور ليقع الالتفات القلبي مطابقاً للفظي لأن ذلك هو الأدب وذلك ظاهر فتأمل في هذا المقام فإنه من السهل للمتنتع الاتوفيق الله تعالى * ولما انجز الكلام في أحوال المسند إليه إلى بيان حال ذكره على خلاف مقتضى الظاهر ذكر من خلاف مقتضى الظاهر في الجملة أقساماً وان لم تكن من مباحث المسند إليه فقال

الالتفات وهو الغالب مثل اياك نعبد وقد ينفرد وضع الظاهر مثل الحمد لله ونحو والله الذي أرسل الرياح ووضع الضمير موضع الظاهر لا يجتمع مع الالتفات لأن الالتفات لا بد فيه من ضمير سابق يلتفت عنه ومع ذلك فلا موقع للظاهر ولكن ينفرد وضع الضمير في نعم رجلاً زيد وينفرد الالتفات في غير ذلك * الرابع في أن الالتفات حقيقة أو مجاز إذا تأملت ما سبق علمت أنه حقيقة حيث كان معه تجريد وحيث لم يكن فسنستكمل إن شاء الله على كون التجريد حقيقة أو لا في موضعه وإذا تأملت ما حققناه وعرضت لك فيه وقفة فراجع ما ذكره البكاكي من أسباب الالتفات في آيات امرئ القيس يتضح لك ما قلناه وقد صرح في أثناء كلامه بلفظ التجريد وصرح الخطيبي في باب التجريد أن الالتفات تجريد والتحقيق ما تقدم من التفصيل * تنبيه * قالوا لا يكون الالتفات إلا في جملتين وقد صرح بذلك الزمخشري في أوائل تفسيره والظاهر أنهم إنما يريدون بالجملتين الكلامين المستقلين حتى يمتنع الالتفات بين الشرط وجوابه مثلاً وكلام البيانين في إيجاز الحذف وغيره يبين أنهم إنما يريدون بالجملة الكلام المستقل بنفسه فأما قول الشاعر

أأنت الهلالي الذي كنت مرة * سمعنا به والارحبي الغلب

فليس منه لأن الضميرين أحدهما على اللفظ والآخر على المعنى وسمعنا أبو جحيان توهم أن ذلك من الالتفات لأنه لم يحقق معنى الالتفات وظن أنه أمر لفظي وكذلك ظن أن منه قراءة من قرأ اياك يعبد بالياء مضمومة في عبد وليس منه والظاهر أنها مبنية على جواز أن أقام بالقياس على جواز أن أخرج قام ولا يصح هذا القياس لأن شرط ذلك أن يتقدم ما لفظه لفظ القية من موصول أو موصوف نعم قد ظفرت في القرآن الكريم بمواضع قد يقال أن الالتفات فيها وقع في كلام واحد وان لم يكن من جزأ الجملة منها قوله تعالى والذين كفروا بآيات الله ولقاءه أولئك ينسوا من رحمتي ومنها قوله تعالى وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمهرسولا يتلو عليهم آياتنا ومنها قوله تعالى وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي بعد قوله أنا أملكناك التقدير ان وهبت امرأة نفسها للنبي أحل لناها لك وجعلنا الشرط والجزاء كلاماً واحداً فان قلت قد وقع الالتفات أيضاً بين الشرط والجواب في قول كثير

أسبئي بنا وأحسني لاملومة * لنهنا ولا مقلية ان تقلت

قال الجوهري خاطبها ثم غاب قلت لأنسلم أن هذه التفات بل روى فيه لفظ مقلية فجاء على القية بكقولك أنت رجل قام وأنت مقلية تقلت كما تقسم في قوله * أنت الهلالي الذي كنت مرة * سمعنا به وقول الجوهري أنه خاطبها ثم غاب يمكن محله على ما قلناه ولئن سلمنا أنه التفات فنقول ليس قوله لاملومة جواب الشرط بل دليله على مذهب البصريين ولا يمتنع اختلاف الجواب ودليله في الخطاب والقية ولو امتنع ذلك أوفقنا أنه جواب على مذهب الكوفيين فالجواب أن الالتفات وقع بقوله لاملومة والتقدير لا هي ملومة ومنها قوله تعالى ويوم نحشرهم وما يعبدون من دون الله فيقول ومنها قوله تعالى إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً لتؤمنوا بالله ورسوله بل فيه التفاتان أحدهما بين أرسلنا والجملة والثاني بين الكاف في أرسلناك ورسوله وكل منهما في كلام واحد ومنها قوله تعالى سنأتي في قلوب الذين كفروا الرعب بما أشرخوا بالله ومنها فمن تبك منهم فإن جهنم جزاؤكم جزواً

الزخشرى فيه أن يكون ضمير جزاؤكم يعود على التابعين قال على طريق الالتفات وهو ينافى ما تقدم عنه وعن غيره ومنها قوله تعالى واتقوا يوما يرجعون على قراءة الياء قال الزخشرى على طريقة الالتفات وهو أيضا ينافى ما تقدم ثم كان الزخشرى مستغنيا عن ادعاء الالتفات بأن يعيد الضمير في ترجعون الى نفس الناس فلا يكون التفاتا ومنها ما قاله التنوخي في (١) الاقصى القريب ان الواو في و بعثنا منهم اثني عشر نقيبا واو الحال يلزمه وقوع الالتفات في كلام واحد ومنها ما لى لأعبد الذي فطرني واليه ترجعون لان فطرني وترجعون كلام واحد فان كان القائل أن الالتفات لا يكون في جملة واحدة يعنى به جملة طرفاها مفردان ويجوز وقوعه بين جملتين لهما محل واحد معمولتين لشئ واحد أو بين جملة ومتعلق به لم ينتقض كلامه بشئ مما سبق **(تنبيه)** قوله تعالى الحمد لله وقوله اياك نعبد اتفقوا على أنه التفات واحد وفيه نظر لان الزخشرى ومن تبعه على أن الالتفات خلاف الظاهر مطلقا يلزمهم انه ان كان التقدير قولوا الحمد لله ففيه التفاتان أعنى في الكلام المأمور بقوله أحدهما في لفظ الجلالة فان الله تعالى حاضر فأصله الحمد لك والثاني اياك لمحيمه على خلاف الأسلوب السابق وان لم يقدر قولوا كان في الحمد لله التفات عن التكلم الى الغيبة فان الله سبحانه حمد نفسه ولا يكون في اياك نعبد التفات لان قولوا مقدرة معها اقطعا وأحد الامرين لازم للزخشرى والسكاكى إيمان يكون في الآية التفاتان أولا يكون فيها التفات بالسككية هذا ان فرغنا على رأى السكاكى وهو مقتضى كلام الزخشرى لأنه جعل في آيات امرى القيس ثلاثا وان فرغنا على رأى الجمهور ولم نقدر قولوا الحمد لله فلا التفات لأننا قدر قولوا اياك نعبد وان قدرنا قولوا قبل الحمد لله كان فيه التفات واحد في اياك وبطل قول الزخشرى ان في آيات امرى القيس ثلاث التفاتات **(تنبيه)** ما تقدم يقتضى أن أسلوب الغيبة لا فرق فيه بين أن يكون فيه ضمير غائب أولا بدليل تمثيلهم كما سبق بقوله تعالى والله الذى أرسل الرياح فقد جعلوا لفظ الجلالة ملقاعنه وهذا كثير في كلامهم وفيه نظر ينبغى أن يفصل بين أن يكون الاسم الظاهر مشتملا على ضمير غائب أولا فان كان مشتملا على ضمير مستتر أو كان في الكلام ضمير غائب فيكون ذلك أسلوب غيبة والنقل عنه أو اليه التفاتا وان كان في الكلام اسم ظاهر لا ضمير فيه فأين أسلوب الغيبة ونسبة الاسم الجامد الى التكلم والمخاطب والغائب على السواء وانما يتدر الزهن من قول الشخص عن نفسه أو مخاطبه فعل زيد الى أنه غير التكلم والمخاطب لغلبة الاستعمال ولان العدول عن الضمير الصريح في تكلم أو خطاب الى الاسم الجامد قرينة ارادة الغيبة فان الاعلام وضعها انما كان للتمييز والذي يحتاج للتمييز غالبا هو الغائب فان ضميره لا يستقل لاحتياجه الى مفسر وأما عدول ضمير الغيبة على العلم فلاستقباح أن يقول الشخص عن نفسه زيد فعلت لماس فيه من التنافر ولذلك لم تمنع رعاية المعنى في جملة أخرى فيقول الشخص عن نفسه زيد قام وقعدت رعاية للمعنى لا الالتفات فليس تمييز التكلم عن نفسه أو مخاطبه بالعلم الاوضع الظاهر موضع المضمر غير أن هذه اصطلاحات لا مشاحة فيها **(تنبيه)** ذكر التنوخي في الاقصى القريب وكذلك ابن الاثير في كثر البلاغة وابن النفيس في طريق الفصاحة نوعا غريبا من الالتفات وهو بناء الفعل للفعل بعد خطاب فاعله أو تكلمه فيكون التفاتا عنه كقوله تعالى غير المفضوب عليهم بعداً نعمت فان المعنى غير الذى غضب عليهم وفيه نظر ونحن اذا كنا نوافقنا في ان الانتقال الى الاسم الجامد التفات فهم هذا أولى لأن الفاعل في المفضوب مثلا لم يذكر بالكلية فكيف يقال انتقلنا اليه على سبيل الالتفات وان صح ذلك فعلى رأى السكاكى يلزمه أن تكون جميع الافعال البنية للفعل فيها التفاتات **(تنبيه)** توهم بعضهم أن في نحو قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اركعوا التفاتا وليس كذلك لانه اذا أراد التفات اركعوا عن آمنوا لم يصح لأن الصلة تأتي ضميرها غائبا وان كان المراد المخاطب لم يصح لأن لها لفظا ومعنى كما تقول

(١) هكذا في الأصل
والذى في كشف الظنون
أقصى القرب في صناعة
الأدب للشيخ زين الدين
محمد بن محمد التنوخي
كتبه مصححه

* ومن خلاف مقتضى ما سماه السكاكى الاسلوب الحكيم وهو تلقى المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده تنبيهها على أنه الاولى بالقصد أو السائل بغير ما يترقب تنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيهها على أنه الاولى بحاله أو المهمله أما الاول فكقول القبعثرى للحجاج لما قال له متوعدا بالقيد

(قوله تلقى المخاطب) بفتح الطاء فيه وفيما بعده أى تلقى التكلم بالكلام الثانى المخاطب به وهو التكلم بالكلام الاول والتلقى بالوجهة يقال تلقاه بكذا واجه به (قوله بغير ما يترقب المخاطب) أى بغير ما ينتظره المخاطب من التكلم (قوله والباء فى بغير الخ) دفع هذا ما يقال ان فى كلام المصنف تعلق حرفى جرم تحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد وهو ممنوع وحاصل ذلك الدفع أنهما مختلفان فى المعنى فلا اعتراض ونوقش هذا الجواب بأنه ان أراد التعدية العامة وهى اىصال معنى الماملى الى المعمول فهذا لا يعدم معنى مستقلا وان أرادها الخاصة فهى غير موجودة هنا لأن شرطها أن يكون مجرورا مفعولا به فى (٢٧٩) المعنى والتلقى انما يتعدى لواحد ولا يتعدى للثانى

لا بنفسه ولا بالحرف وأجيب بأنه ضمن التلقى معنى للواجهة وهو يتعدى للثانى بالحرف (قوله على خلاف مراده) (فراد الحجاج وهو المخاطب بالادهم القيد وخلافه هو الفرس الادهم (قوله تنبيهها) أى من ذلك التكلم (قوله ذلك الغير) أله العهد الذى كرى أى على أن ذلك الغير الذى هو خلاف مراده ولو عبر به كان أوضح لأنه العنوان المذكور فى المثل وان لم يشترط فى العهد الذى كرى اتحاد العنوان وانما حملنا الغير على خلاف مراده ولم نحمله على غير ما يترقبه المخاطب كما هو المتبادر ليوافق قول الشارح فيما بعد فنبه على أن الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بأن يقصده الامير لدلالته

(ومن خلاف مقتضى) أى مقتضى الظاهر (تلقى المخاطب) من اضافة المصدر الى المفعول أى تلقى التكلم المخاطب (بغير ما يترقب) المخاطب والباء فى بغير للتعدية وفى (يحمل كلامه) للسببية أى انما تلقاه بغير ما يترقب بسبب أنه حمل كلامه أى الكلام الصادر عن المخاطب (على خلاف مراده) أى مراد المخاطب وانما حمل كلامه على خلاف مراده (تنبيهها) للمخاطب (على أنه) أى ذلك الغير هو (الاولى بالقصد) والارادة (كقول القبعثرى للحجاج وقد قال) أى الحجاج (له) أى للقبعثرى حال كون الحجاج (متوعدا إياه)

(ومن خلاف مقتضى) أى مقتضى الظاهر (تلقى المخاطب) هو من اضافة المصدر الى المفعول أى ومن خلاف مقتضى الظاهر تلقى التكلم المخاطب (بغير ما يترقبه) ذلك المخاطب من ذلك التكلم يقال تلقاه بكذا اذا واجه به (سبب) (حمل كلامه) أى كلام ذلك المخاطب (على خلاف مراده) أى مراد ذلك المخاطب فالباء فى بغير وبحمل متعلقان بالتلقى والاولى للتعدية والثانية للسببية كما يفهم من التقرير وانما يحتمل التكلم كلام المخاطب على خلاف مراده فيتلقاه بغير ما يترقب حيث يراعى مقتضى الحال (تنبيهها) من ذلك التكلم لذلك المخاطب (على أنه) أى على أن ذلك الغير الذى لا يترقبه المخاطب من التكلم هو (الاولى بالقصد) أى ذلك الغير هو اولى أن يقصد ويراد دون ما يترقب وذلك (كقول القبعثرى للحجاج وقد قال له) أى والحال أن الحجاج قال للقبعثرى (متوعدا إياه) أى حال كون الحجاج متوعدا

أنت الذى قام وأنت الذى قتت وان أراد التفات اركعوا عن الذين فان الذين أسلوب غيبة والمنادى أسلوب غيبة لم يصح لان المنادى مخاطب فى المعنى فان الاقبال عليه بالنداء كذ كر ضميره ولهذا يجوز أن تقول يا نعمى كلكم وهذا قريب مما توهمه شيخنا أبو حبان فى قوله * أنت الهلالى الذى كنت مرة * سمعنا به (تنبيه) * مما هو قريب من الالتفات وليس منه اذ ليس فيه انتقال من أحد الاساليب الثلاثة لغيره الانتقال من أحد اساليب ثلاثة وهى التثنية والجمع والافراد الى الآخر وأقسامه كالالتفات ستة من أساليب لأسلوب وسياقى الكلام عليه ان شاء الله تعالى ص (ومن خلاف مقتضى تلقى المخاطب الخ) ش هذا هو الذى سماه السكاكى الأسلوب الحكيم وسماه الشيخ عبد القاهر مغالطة

على أن التنبيه على كونه اولى بالقصد هو الحمل على الفرس الادهم الذى هو خلاف مراد الحجاج وهو مغاير لغير ما يترقبه كما يفهم من جعل الشارح حمل الكلام على خلاف المراد سببا لتلقى المخاطب بغير ما يترقب فتأمل (قوله والارادة) عطف تفسير (قوله متوعدا إياه) أى لان القبعثرى كان جالسا فى بستان مع جماعة من اخوانه فى زمن الحصر أى العنب الاخضر فذكر بعضهم الحجاج فقال القبعثرى اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسقنى من دمه فباع ذلك الحجاج فقال له أنت فات ذلك فقال نعم ولكن أردت العنب الحصرم ولم أردك فقال له أحملك على الادهم فقال القبعثرى مثل الامير يحمل على الادهم والاشبه فقال له الحجاج ويملك انه لحديد فقال ان يكن حديدا خير من أن يكون بليدا فحمل الحديد أيضا على خلاف مراده فان الحجاج أراد بالحديد المعدن المعروف فحملة القبعثرى على ذى الحدة فقال الحجاج لأعوانه احموه فلما حموه قال سبحانه الذى سخر لنا هذا الآية فقال اطرحوه على الارض فلما طرحوه قال منها خلقناكم وفيها نعيدكم فنصفح عنه الحجاج فقد سحر الحجاج بهذا الاسلوب حتى تجاوز عن جريئته وأحسن اليه على ما قيل والقبعثرى كان

لا حملنك على الادهم مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب فانه أبرز وعيده في معرض الوعد وأراه بألطف وجه

من رؤساء العرب وفصحائهم وكان من جملة الخوارج الذين خرجوا على سيدنا على كرم الله وجهه وقوله انما أردت الغلب المحصرم أى والمراد بتسويده وجهه استواؤه و بقطع عنقه قطفه وبدمه الحمر التخذ منه (قوله لا حملنك على الادهم) ان قلت كان للناسب لفرض الحجاج أن يقول لا حملن الادهم عليك لان القيد (٤٨٠) يوضع على الرجل لا العكس قلت هذا الاستعمال والتعذية أمر وضى

(لأحملنك على الادهم) يعنى القيد هذام قول قول الحجاج (مثل الأمير يحمل على الادهم والاشهب) هذام قول قول القميرى فأبرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بأن حمل الادهم في كلامه على الفرس الأدهم أى الذى غلب سواده حتى ذهب البياض

للقميرى (لأحملنك على الادهم) يعنى الحجاج في هذا القول بالادهم القيد الذى هو الحديد (مثل الأمير يحمل على الادهم والاشهب) هذام قول القميرى كما أن ما قبله قول الحجاج فالقميرى أبرز وعيد الحجاج بالحمل على الادهم الذى هو القيد في معرض الوعد بالحمل على الادهم الذى هو الفرس وتلقاه في ذلك بغير ما يترقب بسبب حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم وهو الذى غلب سواده حتى ذهب بياضه وكذلك الحمل بما يناسبه من ذكر الاشهب وهو الفرس الذى غلب بياضه حتى ذهب سواده وترك مراد الحجاج بالادهم وهو القيد تنبيهاً على أن الحمل على الفرس الأدهم هو الاول أن يقصده مثل

وهو من خلاف القميرى بالفتح أى مقتضى الظاهر وهو قسمان * الاول تلقى المخاطب بالكسر بغير ما يترقب وذلك يكون بحمل كلامه على خلاف مراده تنبيهاً على أنه الأولى بالقصد اليه وانما قلنا بكسر الطاء ليعود الضمير في كلامه اليه لانه لا يصدق عليه قبل تلقيه لما يتوقع أنه مخاطب بالفتح حقيقة كقول القميرى للحجاج وقد قال له الحجاج متوعداً بالقتل لأحملنك على الأدهم مثل الأمير من حمل على الادهم والاشهب فأراد الحجاج أن يقصده فتلقاه القميرى بغير ما يترقبه من فهمه التوعد بألطف وجه مشيراً الى أن من كان مثله من السلطنة انما يناسبه أن يجرد بأن يحمل على الادهم والاشهب من الخيل ويكون جديراً بأن يصفد بضم الياء أى يعطى لأن يصفد بفتحها أى يشد ويوثق وكذا قوله حين قال له في الثانية انه حديد قال لأن يكون حديداً خيراً من أن يكون بليداً وهذا القسم قريب أو هو من تجاهل العارف بزيادة اشارة الى سفره رأى المخاطب وهو قريب من القول بالموجب وسأيتان في البديع والقيد يسمى أدهم سمي بذلك لسواده قال * أوعدنى بالسجن والاداهم * وقال جرير

هو القين وابن القين لاقين مثله * لقطع المساحي أو لجدل الاداهم

قال ابن سيده كسره وتكسير الاسماء وان كان في الاصل صفة لانه غلب عليه الاسم ومن هذا قوله أنت تشككى عندى مزاوله القري * وقد رأيت الضيفان ينحون منزلى

فقلت كائن ما سمعت كلامها * هم الضيف جدي في قراهم وعجلي

كذا جعله المصنف منه وفيه نظر (تنبيه) صدف بمعنى أوثق وأصفد بمعنى أعطى خلاف الغالب فان الغالب استعمال الرباعي والخماسى في الشر والثلاثى في الخير إما جزماً وأعلى راجع ومرجوح مثل وعدنى الخير وأوعدنى الشر وشفى وأشفى كذا على قول وقوى البناء اذا اشتد وأقوى اذا انهدم وخفرت الرجل أجرته وأخفرت تركته وكسبوا كتسب قال الله سبحانه وتعالى لهما ما كسبت وعليها ما اكتسبت وحمل واحتمل قال

يقال حمل على الادهم أى قيد به ولو سلم فليكن من قبيل القلب كما ستعرفه أو أنه شبه القيد بمركوب بجامع التمكن في كل على طريقة الاستعارة بالكناية واثبات الحمل تخيل هذا وقرر شيخنا العلامة العدوى أن معنى قوله لا حملنك الخ لا لجنك الى القيد أى الى أن تصير مقيداً به فعلى بمعنى الى ولا قلب ولا شئ وهذا غير الوجه الاول (قوله يعنى القيد) أى يعنى الحجاج في هذا القول بالادهم القيد الحديد (قوله وعيد الحجاج) أى بالحمل على الادهم الذى هو القيد (قوله وتلقاه) أى وواجهه بغير ما يترقب يجوز أن يفسر ما يترقبه الحجاج بوقوع العقوبة به كما في سم والظاهر أن المراد بما يترقبه الكلام الدال على العفو وترك العقوبة به لان الذى يترقبه الحجاج مراجعته في الحمل على القيد

الحديد والمراد بغيره الكلام الدال على مدح الأمير (قوله بأن حمل الادهم) الباء للسببية (قوله

أعلنت الذى غلب سواده الخ) أى انه يولد وفيه شمات ببيض ثم يكثر الشعر الاسود حتى يغلب على الابيض ويذهب الابيض بالمره بأن ينقلب البياض سواداً ولا مانع من ذلك كما أن السواد ينقلب بياضاً في مثل الشعر ويحتمل أن المراد ويذهب البياض في رأى العين ويأدى رأى اقلته

أن من كان على صفته في السلطان وبسطة اليد جدير أن يصفداً أن يصفد وكذا قوله لما قال له في الثانية انه حديد لأن يكون حديداً خير من أن يكون بليداً وعن سلوك هذه الطريقة في جواب المخاطب عبر من قال مفتخراً أنت تشككي عندي مزاوله القرى * وقد رأت الضيفان ينحون منزلي فقلت كأتى ماسمعت كلامها * هم الضيف جدي في قراهم وعجلى

وسماه الشيخ عبد القاهر مغالطة

(قوله وضم اليه الأشهب) أى قرينة على أن مراده هو بالادهم الذى يحمله عليه الفرس لا القيد (قوله أى القلبية) أشار الى أن المراد بالسلطان السلطنة (قوله أى الكرم) تفسير لبسطة اليد فالمراد ببسطة اليد سعتها أى الكرم وقوله والمال والنعمة عطف على السلطان لا من بقية التفسير وذكر النعمة بعد المال من ذكر العالم به الخاص (قوله من أصفد) أى مأخوذ من أصفد وكذا ما بعده فأصفد يدل على الخير لانه من الصفد بالتحريك وهو الاعطاء بخلاف صفد فانه يدل على (٤٨١) الشر لانه من الصفاد بالكسر وهو ما

يرونق به وهذا عكس وعد وأوعد والنكته في ذلك أن صفد للقيد وهو ضيق فناسب أن تقلل حروفه الدالة عليه وأصفد للاعطاء المطلق المطاوب فيه الكثرة فناسب فيه كثرة الحروف ووعد للخير والخير سهل مقبول لا لنفس فناسب قل حروفه وخفة لفظه وأوعد للشر وهو صعب شاق على النفوس فناسب ثقل لفظه بكثرة حروفه (قوله أو السائل) الفرق بين تلقى السائل وتلقى المخاطب أن تلقى السائل مبنى على السؤال بخلاف تلقى المخاطب (قوله بغير ما يطلب) فى الصحاح التطلب هو الطلب مرة بعد أخرى فالأولى بغير

وضم اليه إلا شهب أى الذى غلب بياضه ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على أن الحمل على الفرس الادهم هو الأولى بأن يقصده الأمير (أى من كان مثل الأمير فى السلطان) أى القلبية (وبسطة اليد) أى الكرم والمال والنعمة (جدير بأن يصفد) أى يعطى من أصفده (لا أن يصفد) أى يقيد من صفده (أو السائل) عطف على المخاطب أى تلقى السائل (بغير ما يطلب بتزىل سؤاله منزلة غيره) أى غير ذلك السؤال (تنبيهها) للسائل (على أنه) أى ذلك الغير (هو الأولى بحاله أو المهم له

الحجاج) (أى من كان مثل الأمير فى السلطان) أى القوة والقلب (وبسطة اليد) أى وسعة النعمة والكرم والمال (جدير) أى خفيق (بأن يصفد) أى يعطى مأخوذ من أصفده بقطع الهمة أعطاه (لأن يصفد) من صفده ثلاثياً أى قيده (أو) تلقى (السائل بغير ما يطلب) فالسائل معطوف على المخاطب وانما تلقى السائل بغير ما يطلب (بتزىل سؤاله منزلة غيره) أى منزلة غير سؤاله وذلك بأن يحجب بغير سؤاله (تنبيهها) من المحيب للسائل (على أنه) أى على أن ذلك الغير المحجب به هو (الأولى بحاله) أى هو الأنسب أن يكون عنده للمسؤول عنه (أو) تنبيهها على أنه (المهم له) فهو أولى بالسؤال عنه وكونه هو المهم يستلزم كونه أولى بحاله دون العكس لان الشيء قد يكون أولى بالحال على تقدير التوجه لطلبه أو غيره ولا يكون فى نفسه من جملة المهمات التى يتأكد طلبها ثم من لا أول بقوله

أعلمت يوم عكاظ حين لقيتنى * تحت العجاج فما شققت غبارى

أنا اقسمنى خطبتنا بيننا * غملت برة واحتملت فجار

وأما طرف الشر وأما طرفنا عليهم مطرا ومطر فى الخير قال ابن سيده الثلاثى لا أعلم وجاء على العكس ترب اذا افتقر وأترب اذا استغنى على قول وحبسته عن حاجته واحتبست الفرس فى سبيل الله وقسط اذا جار وأقسط اذا عدل ص (أو السائل الخ) ش القسم الثانى من هذا الباب تلقى السائل بغير ما يطلب وذلك بتزىل سؤاله منزلة غيره تنبيهها على أنه الأولى بحاله أو المهم وعندى أن هذا من القسم

(٦١ - شروح التلخيص - أول) ما يطلب لان ذلك التلقى لا يختص بمن يبالغ فى الطلب وكأنه عبر به لأجل حسن الازدواج بين يتطلب ويترقب فرجح رعاية جانب اللفظ على جانب المعنى وأنه عبر به إشارة لمزيد الشوق الحاصل عند السائل فكان ذلك السائل لمزيد الشوق الحاصل عنده كالمطالب للجواب مرة بعد أخرى بقى شيء آخر وهو أن الجواب يجب أن يكون مطابقاً للسؤال وإذا أجب السائل بغير ما يطلب لم يكن الجواب مطابقاً للسؤال وأجب بأن السؤال ضربان جدلى وتعليمى والأول يجب أن يطابقه جوابه والثانى يبني المحيب فيه جوابه على الأمر الثلاثى بحال السائل كالطبيب يبني علاجه على حال المريض دون سؤاله فتجوز المخالفة فيه والسؤال عن الأهلة والنفقة من هذا القبيل لانه من المسلمين للنبي (قوله تنبيهها) أى من المحيب للسائل (قوله أى ذلك الغير) أى غير سؤاله فالضمير راجع للغير الأول وقوله الأولى بحاله إما لعدم أهليته لجواب ما يسأله أو لعدم الفائدة فيه بالنسبة اليه (قوله أو المهم له) الأولى الأهم له لان السائل له سؤالان أحدهما مأسأل عنه ولم يجب عنه والآخر مالم يسأل عنه وأجابه المحيب عنه وكل من السؤالين للسائل اهتمام به لسكن اهتمامه بالأول أقوى فإذا أجب عنه بغير ما يطلب علم أن الأولى أن يكون الأهم عنده هو

* وأما الثاني فكقوله تعالى يسألونك عن الأهلة قل هي موافقت للناس والحج قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الحيط ثم يزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا

الثاني لا الأول الذي سأل عنه وأما يستفاد هذا المعنى من التعبير بالأهمل وعطف المهم على ما قبله من عطف اللزوم على اللازم لان كونه هو المهم يستلزم كونه أولى أى أنسب بحاله دون العكس لان الشيء قد يكون أولى بالحال على تقدير التوجه اطلبه أولا ولا يكون في نفسه من جملة المهمات التي يتأكد طلبها (قوله كقوله تعالى يسألونك عن الأهلة) مثال للتنبيه على أنه الأولى بدليل قوله في شرحه للتنبيه على أنه الأولى والاليق الخ والآية الآتية أى يسألونك ماذا ينفقون الخ مثال للتنبيه على أنه الأهم بدليل قوله في شرحه تنبيهها على أن المهم في كلامه نشر على ترتيب اللف (قوله سألو عن سبب اختلاف الخ) المراد بالجمع ما فوق الواحد فقد روي أن معاذ بن جبل وربيعة بن غنم الأنصاري قالوا يا رسول الله ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الحيط ثم يزايد حتى يمتلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا وهذا بظاهره سؤال عن السبب وقد أجيبوا ببيان (٤٨٣) الثمرة والحكمة المترتبة على ذلك في قوله هي موافقة للناس وذلك لان

كقوله تعالى يسألونك عن الأهلة قل هي موافقة للناس والحج) سألو عن سبب اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه فأجيبوا

(كقوله تعالى يسألونك عن الأهلة قل هي موافقة للناس والحج) سألو عن سبب اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه فقد روي أن معاذ بن جبل وربيعة بن غنم الأنصاري قالوا يا رسول الله ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الحيط ثم يزايد حتى يمتلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا وهذا بظاهره سؤال عن السبب وقد أجيبوا ببيان الغرض أى الفائدة المآلية في ذلك في قوله قل هي موافقة للناس والحج وهو أن ذلك الاختلاف يتحقق به نهاية كل شهر فيتميز كل شهر عما سواه ويجمع من ذلك اثنا عشر شهرا هي مجموع العام ويتميز كل واحد عن الآخر باسمه وخاصة فيتميز به الوقت للحج والصيام ووقت الحرث والآجال وغير ذلك ولم يجابوا بالسبب الذي هو أن نور القمر لما كان مستفادا من نور الشمس فنصف دائرة الموازية لمركز العالم اذا سامت القمر الشمس لم يظهر في ذلك النصف شيء من نور الشمس واذا انحرف القمر عن الشمس قابل شيء من طرف نصف الدائرة كالفوس نور الشمس فيبدو فيه نورها ولذلك يرى دقيقا منقطعا كالفوس ثم كلما ازداد البعد ازدادت المقابلة فيعظم النور حتى يقابلها جميع نصف الدائرة فيرى النور فيها جميعا ثم اذا أخذ القمر في القرب من الشمس في سيرة في فلك البروج كان الانقصاص بمقدار الزيادة حتى يسامتها فيضمحل جميعا ثم لا يزال كذلك بتدبير الحكيم الخبير والعالم مجابوا بذلك لعدم تعلق الغرض به مع أن تعلم الاطاحة به فيه تكاف اذ هو من أسرار علم الهيئة والاطلاع الأول الا أن فيه سؤالا فهو أخص من هذا الوجه وأعم باعتبار أنه ليس فيه حمل الكلام على غير ظاهره فهو بهذا الاعتبار أجدر بأن يمثل له لا الذي قبله بقوله أنت تشتكي البيت وحاصله يرجع الى المدول عن الجواب الى غيره وذلك كقوله تعالى يسألونك عن الأهلة قل هي موافقة للناس والحج لما قالوا ما بال

الاختلاف يتحقق به نهاية كل شهر فيتميز به كل شهر عما سواه ويجمع من ذلك اثنا عشر شهرا هي مجموع العام ويتميز كل واحد عن الآخر باسمه وخاصة فيتميز به الوقت للحج والصيام ووقت الحرث والآجال وغير ذلك ولم يجابوا بالسبب الذي هو أن نور القمر جرم أسود مظلم ونوره مستفاد من نور الشمس فاذا سامت القمر الشمس لم يظهر فيه شيء من نورها لحيولة الارض بينهما فاذا انحرف القمر عن الشمس قابل شيء منها فيبدو فيه نورها ولذا يرى دقيقا منقطعا كالفوس ثم كلما ازداد البعد من المسامنة ازدادت المقابلة

الهلال

فيعظم النور ثم اذا أخذ القمر في القرب من الشمس في سيرة كان الانقصاص بمقدار الزيادة حتى يسامتها

فيضمحل جميعا (قولوا سألو عن سبب اختلاف القمر) أى عن السبب الفاعلى في اختلافه ان قلت لم يحتمل السؤال الواقع منهم على أن السؤال عنه فيه السبب الفاعلى ولم يكن الكلام من تلقى السائل بغير ما يطلب قلت ان تصديرهم السؤال بما بال يدل على أن المسؤول عنه السبب الفاعلى لانها انما تستعمل في السؤال عن ذلك لافى السؤال عن السبب الفاعلى كذا ذكر بعض أرباب الحواشي وعبرة عبد الحكيم اعلم أن ما يسأل بهما عن الجنس فالمسؤول عنه ههنا حقيقة أمر الهلال وشأنه وهو اختلاف تشكلاته النورية ثم عوده لما كان عليه وذلك الأمر المسؤول عن حقيقةه يحتتمل أن يكون غايته وحكمته وأن يكون سببه وعلة فسبب النزول لاختصاصه بأحدهما وكذا لفظ القرآن اذ يجوز أن يقدر ما سبب اختلاف الأهلة وأن يقدر ما حكمة اختلاف الأهلة فاختر صاحب الكشف والراغب والقاضى أنه سؤال عن الحكمة كما يدل عليه الجواب اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر لانه الأصل واختار السكاكى أنه سؤال عن السبب لما أن الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب من أسلوب الحكيم اه ويرد على السكاكى أنه حيث كانت الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب لم يكن الأولى بحال السائلين السؤال عن الحكمة فكيف علل المدول الى الجواب بالحكمة بالتنبيه

وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فقلوا الدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فأجيبوا ببيان المصروف

على أن السؤال عنها أولى بحالهم (قوله ببيان الغرض) أى الغاية والفائدة للمآلية والحكمة المترتبة على ذلك فاندفع ما يقال إن كبر القمر وصغره وزيادة نوره ونقصانه من أفعال الله وهي لا تطل بالاغراض عندنا وحاصل الجواب أن الشارح شبه الحكمة بالفرض باعتبار أن كلامهم مترتب على طرف الفعل وأطلق عليها اسمه على جهة الاستمارة وقوله ببيان الغرض أى لا يبين السبب والاقيل مثل ما تقدم (قوله معالم) أى علامات وقوله بوقت أى يعين الناس الخ (قوله ومحال الديون) أى زمن حلها (قوله وغير ذلك) أى كدّة الحمل والحيض والنفس والعدة (قوله وذلك) أى أجابهم ببيان الغرض والحكمة لا يبين السبب الفاعلى للتنبيه الخ (قوله عن ذلك) أى عن الغرض والحكمة المترتبة على ذلك الاختلاف (قوله لانهم ليسوا) (٤٨٣) الخ فيه أن السائل بعض الصحابة وهم لذلك هم يطلعون على ذلك ويدفع هذا بقول الشارح بسهولة أى أنهم ليسوا ممن يطالبون على ذلك بسهولة أى لدم تحصيل الآلات لانها ليست موجودة عندهم لانتقص في طبيعتهم أو يقال إن الاطلاع على دقائق علم الهيئة بسهولة انما يكون بالوحي والوحي انما يكون للانبياء (قوله وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون الخ) محل كون هذه الآية من قبيل تلقى السائل بغير ما يتطلب اذا كان السؤال عن المنفق فقط أما اذا كان السؤال عن المنفق وعن المصروف معا كما قيل ان عمرو بن الجوح جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو شيخ كبير له مال عظيم

بيان الغرض من هذا الاختلاف وهو أن الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم بوقت بها الناس أمورهم من المزارع والتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على أن الاولى والايق بحالهم أن يسألوا عن ذلك لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض (وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فقلوا الدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل) سألوا عن بيان ما ينفقون فأجيبوا ببيان انصارف تنبيهها على أن المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها

عليه بسهولة وهو الاطلاع بالوحي ليس الا للانبياء وليسوا من أهل النبوة فعدل الى الجواب بالغرض تنبيهها على أن الاولى بحالهم أن يكون عندهم هذا الغرض وهذه الفائدة لأن يسألوا عن السبب في نفس الامر وهذا بناء على أن المسئول عنه هو السبب الموجب للوقوع وهو السبب الفاعلى ولو كان الفعل هنا عايدا وأما ان حمل على أن المسئول عنه انما هو السبب الغرضى والفائدة لم يكن الكلام من تلقى السائل بغير ما يتطلب وهو ظاهر فليفهم ثم مثل للثاني بقوله (وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون) فهذا يدل على أن المسئول عنه هو نفس المنفق والسؤال يحتمل أن يكون عن مقدار المنفق أو عن جنسه أو عن كليهما فكان المطابق على هذا أن يقال أنفقوا كذا وكذا من كذا وكذا ولما كان مما لا يخفى أن كل خير ينفق منه وأن كل ما ينفق منه مقبول قل أو أكثر أجيبوا ببيان المصروف في قوله تعالى (قل ما أنفقتم من خير فقلوا الدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل) تنبيهها على أن الاهم هو السؤال عن المصروف لان النفقة اذا أخطأ محلها لم يعتد بها كذا ذكرنا ولو كان يرد ههنا

الهلل يبدو ذيقا ثم يزايد حتى يستوى ثم ينقص حتى يعود كما بدا وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فقلوا الدين والاقربين والآية والسبب في هذا تنبيه السائل على أنه كان الاخرى به أو الاخر أن يسأل عما وقع الجواب عنه وقد ورد عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه جاء عمرو بن الجوح وهو شيخ كبير له مال عظيم فقال ماذا تنفق من أموالنا وأين نضعها فنزات فعلى هذا ليست هذه الآية مما نحن

فقال ماذا تنفق من أموالنا وأين نضعها فنزات هذه الآية فلا تكون الآية من تلقى السائل بغير ما يتطلب بل من قبيل الجواب عن البعض وهو المصروف صراحة وعن البعض الآخر ضمانا في ذكر الخبر اشارة الى أن كل مال نافع ينفق منه (قوله عن بيان ما ينفقون) يحتمل أن المراد عن بيان مقداره ويحتمل أن المراد عن جنس ما ينفقون ويحتمل أن المراد عن كليهما (قوله فأجيبوا ببيان المصارف) أى لا يبين المنفق ولو أنهم أجيبوا ببيانه لقل أنفقوا مقدار كذا وكذا وأنفقوا من كذا وكذا مقدار كذا وكذا من كذا وكذا (قوله لان النفقة لا يعتد بها الخ) اعترض بأنه ان كان المراد بالنفقة صدقة الفرض أشكل ذكر الوالدين لانه تجب نفقتهما ولا يجوز دفعهما من تجب النفقة عليهما وحمل على من لا تجب نفقتهما ففيه بعد له موم اللفظ وعموم المخاطب وقد يجاب بأن المراد بهما من لا تجب نفقتهما واللفظ وان كان عاما لكنه مخصص بالقواعد الشرعية وان كان المراد بالنفقة صدقة النفل أشكل نفى الاعتداد اذ هي معتد بها مطلقا الا أن تحمل الصدقة على صدقة النفل ويراد نفى كمال الاعتداد

ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ المضى تنبيها على تحقق وقوعه وأن ما هو للوقوع كالواقع كقوله تعالى ويوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله وقوله ويوم تسير الجبال وترى الأرض بارزة وحشراً نعم فلم تقادر منهم أحداً وقوله تعالى ونادى أصحاب النار وقوله تعالى ونادى أصحاب الاعراف جعل المتوقع الذي لا بد من وقوعه بمنزلة الواقع وعن حسان أن ابنه عبد الرحمن أسعه زنبور وهو طفل فجاء اليه يبكي فقال له يابني مالك قال أسعني طوير كأنه ملتف في بردى حبرة فضمه إلى صدره وقال يابني قد قلت الشعر

(قوله إلا أن تقع موقعها) أى لا يعتد بها في جميع الاوقات الا وقت وقوعها في موقعها أى في محلها بأن صرفت مصارفها فهو استثناء مفرغ في الظرف فإذا وقعت موقعها كانت مقترنا بها قليلة كانت أو كثيرة وإذا لم تقع في موقعها فلا يعتد بها ولو كانت كثيرة بخلاف المنفق فإنه معتد به إذا وقع في محله سواء كان (٤٨٤) قليلاً أو كثيراً غاية الأمر أنه إذا دفع دون الواجب عليه في صدقة الفرض

الأ أن تقع موقعها (ومنه) أى من خلاف مقتضى الظاهر (التعبير عن) المعنى (المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض)

أن يقال إن كان السؤال عن صدقة التطوع فليس لها مصرف إذا أخطأه لم تقبل لأن في كل ذى كبد رتبة أجر فكيف يقال هذا بيان مصرفها اللهم إلا أن يراد مصرفها على وجه الكمال وإن كان عن صدقة الفرض فجنس المنفق منه ومقدار المنفق أكيد فيهما إذ لا يجزى أقل الواجب منهما كما لا تجزى من غير جنس ما وجبت فيه مع أن مصارفها لا تختص بما ذكره والدان مما ذكرنا قد لا تجزى فيهما ما وجب الدقة عليهما نعم مصارف الفرض أهم من مقدار المنفق لأن كل ما أنفق مما وجبت منه أجزأ عن قدره والباقي متعلق بالذمة فتأمل وهذا كله إذا كان السؤال عما ذكر فقط وأما إن كان السؤال عن المنفق وعن مصرفه كما قيل إن عمرو بن الجوح سأل ماذا ينفق وأين المنفق فيه فزلات الآية فليست من تلقى السائل بغير ما يتطلب من الجواب عن البعض صراحة وهو المصرف وعن البعض الآخر ضمناً لأن في ذكر الخير إشارة إلى أن كل مال نافع ينفق منه وهذا يعلم أن التلقى على الاحتمال الأول باعتبار المصريح به وأن التضمين مطابق فيهم (ومنه) أى ومن خلاف مقتضى الظاهر (التعبير عن) المعنى (المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه) لأن لفظ المضى مشعر بتحقيق الوقوع وذلك كقوله تعالى (ويوم ينفخ في الصور ففرع من في السموات ومن في الأرض) فالفرع يقع في المستقبل وعبر عنه بصيغة المضى كما رأيت تنبيها على التحقق والاصل فيفرع من في

فيه لأن السائل لم يتلق بغير ما يتطلب بل أجيب عن بعض ما سأل عنه ومن ذلك أجوبة موسى عليه الصلاة والسلام لفرعون قال فرعون وما رب العالمين قال رب السموات والأرض إلى آخرها وآية الأهل مثال لما كان السؤال فيه وقع عما لا حاجة لهم اليه مع ترك ما هم محتاجون له إشارة إلى أنه كان من حقهم أن يسألوا عن مواقيت الحج لاعتناء كبراهلهم وصغره إذ لا فائدة تحته وآية الاتفاق مثال لما سألوا عنه وكان مهماً الآن غيره أهم منه كذا قالوا وفيه نظرس (ومنه التعبير عن المستقبل الخ) ش من خلاف المقتضى التعبير عن المستقبل بلفظ الفعل الماضى كقوله تعالى ويوم ينفخ في الصور

لاتبرأ ذمته مطلقاً بل بما دفعه ويبقى الباقي في ذمته مع اجزاء ما دفع قطعاً (قوله التعبير عن المستقبل) أى وكذا عكس هذا وهو أن يعبر عن المعنى الماضى بلفظ المضارع اجزاءً لادورة العجيبة وإشارة إلى تجدد شئاً فشيئاً كقوله تعالى والله الذى أرسل الرياح فتبشیر سبحاناً أى فأتارت وقوله تعالى واتبعوا ما تلو الشياطين أى ما تلتتم أن التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى وعكسه يحتمل أن يكون من المجاز المرسل والملاقة بينهما من التضاد لأن الضد أقرب خطوراً بالبال عند ذكر ضده فينبغي ما شبه المجاورة لتقاربهما غالباً في الخيال لكن هذا الاحتمال لا يفيد المبالغة

ففرع

المقصودة وهى الاشعار بتحقيق الوقوع وأن هذا المستقبل كالماضى لان المجاز المرسل لما كانت الدلالة فيه

انتقالية لم يكن فيه أبلغية وانما هو كدعوى الشئ بدينة على ما يأتى ويحتمل أن يكون من مجاز التشبيه ووجه التشبيه تحقق الوقوع في كل منهما بالنسبة للتعبير عن المعنى الاستقبالى بالماضى وأما وجه التشبه في عكسه فهو كون كل نصب العين مشاهدتها وهو فى الماضى أظهر لبروزها الى الوجود وهذا الاحتمال يفيد المبالغة السابقة فقول المصنف تنبيهاً الخ يشير الى أن التعبير عن المستقبل بالماضى على وجه الاستعارة بسبب تشبيه المستقبل بالماضى في تحقق الوقوع وهذا وإن كان من وظيفة البيان لكن من حيث ان الداعى اليه التنبيه المذكور من وظيفة علم المعانى ولا يخفى أن الاستعارة فى الفعل بدعية استعارة المصدر كما هو مشهور ان قلت ان مصدر الماضى والمستقبل واحد فكون الاستعارة تبعية يؤدى الى تشبيه الشئ بنفسه فلما يختلف المصدر بالتقيد بالماضى والمستقبل والاستقبال لكن لا يخفى أن هذا استعارة فى المشتق باعتبار الهيئة ولم يذكره القوم فى مباحث الاستعارة لكن قواعدهم لا تأباه

والتعبير عنه باسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع وكذا اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس وذلك يوم مشهود

(قوله بمعنى يصدق) أى فالصدق معنى يقع في المستقبل وعبر عنه بالماضي تنبيها على تحقق وقوعه ثم ان قول الشارح بمعنى الخ بناء على ما وقع في نسخ المتن ويوم ينفخ في الصور فصق لكن نظم التنزيل ففزع والموضع الذي فيه فصق نظمه ونفخ في الصور فصق والشاهد موجود في كل من الآيتين وذلك لان كلام من الفزع والصدق معنى استقبالي عبر عنه بصيغة الماضي على خلاف مقتضى الظاهر تنبيها على تحقق وقوعه لان الماضي يصدق بتحقق الوقوع فقد ظهر لك أن ما في المتن يخالف انظم القرآن قال الفـنرى وقد يقال ان مراد الصنف مجرد التمثيل لا على أنه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله تعالى (قوله ٤٨٥) ومثله التعبير الخ) المثلية من حيث التعبير عن النعت المستقبل بغيره لا بالماضي

وبهذا يعلم حكمه فصلهما عما قبلهما كذا في عروس الافراح وفي بعض الحواشي أن فصاها عما قبلهما لما فيها من الاشكال الذي ذكره الشارح وانما فصل الثاني عن الاول بلفظ نحو إشارة الى اختلاف معنى الوصفين في الآيتين (قوله وان الدين لواقع) أى وان الجزء الحاصل فقد عبر باسم الفاعل وهو لفظ واقع مكان يقع لان وقوع الدين أى الجزء استقبالي هذا ان أريد الجزء الاخرى وهو ما يحصل في يوم القيامة وأما ان أريد الدينوى أمكن كون التعبير على أصله قيل ان التمثيل بالآية غير مستقيم لان فيه التعبير باسم الفاعل المقرون بالام الابتداء عن الحال ولا م الابتداء تخلص المضارع المقدر هنا للحال لان المعنى على تقدير يقع وأجيب

بمعنى يصدق (ومثله) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى (وان الذين لواقع) مكان يقع (ونحوه) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى (ذلك يوم مجموع له الناس) مكان يجمع وهما بحث وهو أن كلام من اسمى الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وان لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع فيكون كل منهما ههنا واقعا في موقعه واردا على حسب مقتضى الظاهر والجواب أن كلا منهما

السموات ومن في الارض وكذا عكس هذا وهو أن يعبر عن المضي بلفظ المضارع احضار الصورة أو إشارة لتجدده شيئا فشيئا كقوله تعالى والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا وقوله تعالى وانبعثوا ما اتلو الشياطين أى ما تلو ثم التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي يحتتمل أن يكون من المجاز المرسل والعلاقة ما بينهما من التضاد والصد أقرب خطورا بالبال فيبينهما شبه المجاورة لتقارنهما غالبيا في الخيال وعليه فتنتفى بالمبالغة القصودة وهى الاشعار بتحقيق الوقوع وأن هذا المستقبل كالماضي لان المجاز المرسل ليس فيه الأبنائية كون التعبير فيه لما كانت الدلالة فيه انتقالية صار كدعوى الشيء بدليله على ما سيأتي ويحتمل أن يكون من مجاز التشبيه ووجه الشبه تحقق الوقوع في كل منهما وهو في المضي أظهر لبروزه الى الوجود فيفيد المبالغة السابقة لكون المعهود في الفعل أن استعارته تبعية فيكون التشبيه في المصدر وهو في الماضي والمستقبل واحد فيتحدد الشبه والشبه به ويمكن أن يجاب بأن المصدرين الواقع التشبيه فيهما مصدر مقيد بالوقوع في المضي ومصدر مقيد بالوقوع في المستقبل وتكون التبعية في مجرد التعبير بالفعل فيكون الزمان والحصول داخلين في التشبيه أو يدعى أن الاستعارة التحقيقية تجري في الافعال ولا حرج في الاصطلاح فتأمل في هذا المقام (ومثله) أى ومثل التعبير عن المستقبل بلفظ المضي في كونه تعبيراً عن المستقبل بلفظ غيره التعبير باسم الفاعل عن المستقبل وذلك كقوله تعالى (وان الدين لواقع) فقد عبر باسم الفاعل وهو لفظ واقع مكان يقع لان وقوع الدين أى الجزء استقبالي ان أريد الجزء الاخرى وان أريد الدينوى أمكن كون التعبير على أصله (ونحوه) أى ونحو ما تقدم في كونه تعبيراً عن المستقبل بلفظ غيره التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى (ذلك يوم مجموع له الناس) فقد عبر بمجموع مكان يجمع لان الجمع استقبالي ولما كان الاصل أى الحقيقة في اسم

وفزع من في السموات الآية وفي نسخ التلخيص فصق وهو من طغيان القلم وفي آية الزمر ونفخ في الصور فصق وكذلك ويوم تسير الجبال وترى الارض بارزة وحشرناهم وقوله تعالى ونادى أصحاب الاعراف

بأن لام الابتداء هنا في الآية لجرد التأكيد كما أشار الشارح بقوله مكان يقع فهى هنا كهي في قوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم وإيست لآئاً كيدولتخلص المضارع للحال وان كانت تقيدهما بحسب أصلها أفاده عبد الحكيم (قوله فيكون كل منهما الخ) فترجع على قوله قد يكون بمعنى الاستقبال أى واذا كان يأتي بمعنى الاستقبال يكون الخ (قوله واردا على حسب الخ) أى وحينئذ جعل الصنف التعبير عن المعنى الاستقبالي باسمى الفاعل والمفعول على خلاف مقتضى لظاهر لا يسلم (قوله والجواب الخ) هذا جواب بالنوع لقوله فيكون كل منهما الخ وحاصله أنا لان لم أنه اذا استعمل أحدهما بمعنى الاستقبال على خلاف أصل الوضع يكون واقعا موقعه بل هو واقع على خلاف مقتضى الظاهر

(قوله حقيقة فيما) أى فى زمن تحقق فيه وقوع الوصف وهو الحال اتفاقا والمضى عند بعضهم واعترض هذا الجواب بأنه يفيد أن كلام من أسمى الفاعل والمفعول مدلوله الزمان (٤٨٦) ولا قائل بذلك وأجيب بأن فى الكلام حذف والاصل حقيقة فى ذات

حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف وقد استعمل ههنا فيما يتحقق مجازا تنبيه على تحقق وقوعه (ومنه) أى من خلاف مقتضى الظاهر (القلب) وهو أن يجعل أحدا أجزاء الكلام

الفاعل واسم المفعول اطلاقهما على ما تحقق فيه الحدث إما حالا اتفاقا أو ماضيا على المشهور واطلاقهما على ما لم يتحقق فيه الحدث مجازا كان التعبير بهما عن الحدث المستقبل خلاف مقتضى الظاهر لانهما مجاز فيه ولو كانا يستعملان فيه أيضا ولا يلزم من كونهما حقيقة فيما تحقق فيه الحدث دخول الزمان فى مفهومهما لأن الزمان لازم الحضور أو المضى عند التحقيق لانفسه فيندفع ما يقال من أن كونهما حقيقة فى الحل أو المضى يقتضى دلالتهم على زمان معين هو الحل أو المضى وذلك لانا نقول مدلولهما حدث متحقق فقط كما قررنا لا الزمان ولولزمه الزمان نعم يلزم على هذا أن كل تعبير مجازى يكون من خلاف مقتضى الظاهر اذ لا فرق وهم لا يقولون به ومثل هذا يلزم فى التعبير عن المستقبل بالمضى فليتأمل (ومنه) أى ومن خلاف مقتضى الظاهر (القلب) وهو أن يجعل أحدا أجزاء الكلام مكان الآخر

ودخل عبد الرحمن بن حسان عليه وقد لسه زنبور وهو طفل فقال وهو يسبح لسمعى طورير كأنه ملذف فى بردى حبرة فضمه الى صدره وقال يا بنى قد قلت الشعر * واعلم أن ما ورد من ذلك على قسمين تارة يجعل المتوقع فيه كالواقع فيؤتى بالأمر المستقبل بصيغة الفعل الماضى مراد به الماضى تارة لا المتوقع منزلة ما وقع فلا يكون تعبيرا عن المستقبل بلفظ الماضى بل يكون فيه جعل المستقبل ماضيا ومنه قوله تعالى آتى أمر الله فلا تستعجلوه ونادى أصحاب الجنة ونحوه فاما أن يريد أن أتى مقدما فيكون التجوز حصل فى الفعل باعتبار الحدث لا باعتبار الزمان واما أن يريد بالادعاء أن الاتيان المستقبل وقع فى الماضى وهو أن يبلغ من الأول وتارة يعبر عن المستقبل بالماضى مراد به المستقبل فهو مجاز لفظى وحصل التجوز فى هيئة الفعل من غير أن تكون أردت وقوعه فى الماضى وذلك احتمال مرجوح فى نحو ونادى وان كان مشهورا فان المعنى على الأول أمكن وأنصح ويتعين للقسم الثانى نحو يوم ينفخ فى الصور فزع لا يمكن أن يراد به الماضى لما عفاة ينفخ الذى هو مستقبل فى الواقع فى الإرادة ويحتمل أن يراد أنهم لم يبادرهم النفخ بالصعق كأن صمقهم ماض عن زمن النفخ على سبيل المبالغة ونظير الآية الكريمة قوله تعالى وترى الظالمين لمارأوا العذاب يقولون وفى مثل هذا النوع يكون فائدة التعبير بالماضى الإشارة الى استحضار التحقق وأنه من شأنه لتحقيقه أن تعبر عنه بالماضى وان لم ترد معناه والقسم الاول مجاز وهذا القسم ليس فيه مجاز الامن جهة اللفظ فقط (قوله ومثله) أى ومثل التعبير عن المستقبل بغير لفظه اسم الفاعل واسم المفعول باعتبار المستقبل كقوله تعالى وان الدين لواقع وقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس وذلك يوم مشهود فان اسم الفاعل ليس حقيقة للاستقبال فهو من خلاف المقتضى (قلت) وهذا ليس مثل ما سبق فان فيه التعبير عن المستقبل بما يدل على الحال لا بما هو للمضى فيحمل كلام المصنف على أنه مثله فى التعبير عن المستقبل بغيره لا بالمضى فان اسم الفاعل حقيقة فى الحال اتفاقا مجاز فى الماضى على الصحيح والقسمان السابقان فى الفعل يأتیان فى اسم الفاعل قد يقصد به الاستقبال وقد يقصد به وقوع الفعل فى الحال أو فى الماضى ص (ومنه القلب) نحو عرضت الناقة على الحوض (الخ) ش اعلم أنه لا بد من تقديم مقدمتين احدهما أن القلب تارة نعنى به قلبا لفظيا فقط وتارة

متصفة بوصف واقع فى زمان تحقق فيه وقوع ذلك الوصف وهو الحال أو هو والمضى فقوله بعد وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق الخ لا بد فيه أيضا من تقدير والاصل وقد استعمل ههنا فى ذات متصفة بوصف واقع فيما أى فى زمان لم يتحقق أى لم يحصل وهو المستقبل والحاصل أن معنى قولهم اسم الفاعل حقيقة فى الحال أى فى الذات المتصفة بالحدث الحاصل بالفعل فى الحال وقولهم مجاز فى الاستقبال أى فى الذات المتصفة بالحدث الغير الحاصل بالفعل بل سيجعل بعد ذلك فاذا كان الحدث متحققا حاصلا بالفعل كان الوصف حقيقة لأن الزمان حاضر بل لأن الحدث متحقق وان لزم حضور الزمان وفرق بين الزمن المتعبر فى الفهوم واللازم للفهوم واذا لم يكن الحدث حاصلا بالفعل كان الوصف مجازا لا ليكون الزمان مستقبلا بل لعدم تحقق الحدث وعدم حصوله بالفعل فى الحال فظهر من هذا أن اسمى الفاعل

والمفعول انما وضعا لما وقع فى الحال والمضى لأنهما موضوعان له مع الحال والمضى وشتان ما بين الامرين وحينئذ فلا يتقص تعريف الاسم والفعل طردا ومنه (قوله مجازا الخ) أى والمجاز خلاف مقتضى الظاهر هذا مراده وفيه أنه يقتضى أن كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر وهو لا يسلم بل قد يكون المجاز مقتضى الظاهر اذا اقتضاه المقام كذا بحث أرباب الجوانبي

وفي عبد الحكيم نقلا عن الشارح في شرحه على المفتاح أن كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضى الظاهر أن يعبر عن كل معنى بما وضع له (قوله مكان الآخر والآخر مكانه) أي مع اثبات حكم كل للآخر لا مجرد تبديل المكان كما في عكس القضية وذلك كما في المثال فان الناقة والحوض اشتركا في حكم وهو مطلق العرضي لأن الحكم الثابت للحوض هو العرض بلا واسطة حرف الجر فيكون معروضا والحكم الثابت للناقة هو العرض بلا واسطة حرف الجر فتكون معروضا عليها، قد قلب ذلك وأثبت لكل حكم الآخر فصار ما كان حكمه العرض بلا واسطة حكمه العرض بالواسطة وبالعكس وخرج بقولنا (٤٨٧) مع اثبات حكم كل للآخر بعض أفراد العكس

مكان الآخر والآخر مكانه (نحو عرضت الناقة على الحوض) مكان عرضت الحوض على الناقة

والآخر مكان ذلك الأحد على وجه ثبت حكم كل منهما للآخر وهو قسمان ما يكون موجبه تصحيح حكم لفظي ولولا ذلك الحكم اللفظي لم يدع القلب لان المعنى يصح به الكلام على ظاهره كأن يكون ما هو في موضع الابتداء نكرة وما هو في موضع الخبر معرفة كقوله * ولايك موقف منك الوداع * فانه لو نكر الوداع صح المعنى على ظاهره ولما عرفه وهو في موضع الخبر ونكر موقف منك وهو في موضع الابتداء جعل من باب القلب لتصحيح مقتضى الأصل من تعريف الاول وتنكير الثاني فيكون المعنى على أن الأصل الاخبار بالاول عن الثاني فالتقدير ولا يكن موقف الوداع موقفا منك وما يكون موجبه تصحيح المعنى واجراءه على صحة (نحو) قولهم (عرضت الناقة على الحوض) وأدخلت القلنسوة الرأس وأدخلت الخاتم الأصبع والأصل غرضت الحوض على الناقة وأدخلت الرأس القلنسوة والأصبع الخاتم أما الاول فلان العروض عليه هو الذي يكون له ميل لتناول العروض وأما ما بعده فلان الظرف هو المدخول والمظروف هو الداخل والسبب في جريان نحو هذا القلب أن الأصل أن يجاء بالمعروض الى المعروض عليه وأن ينقل المظروف الى الظرف وههنا نقل الظرف وهو القلنسوة والخاتم الى المظروف وهو الرأس والأصبع وحي بالمرعوض عليه وهو الناقة الى المعروض وهو الحوض فاعتبر ذلك فنزل أحدهما منزلة الآخر وقولنا على وجه يثبت حكم كل منهما للآخر لئلا يخرج به نحو في الدار زيد وضرب عمر ازيد بتقديم المفعول فان كلا ولوجعل في محل الآخر باق على حكمه ويدخل في هذا القلب العكس المستوي عند المناطقة وذلك عند تحقق أن القصد الى الاخبار بالأصل

معنويا مثال الاول قطع الثوب المسمار تعني به أن الثوب مفعول وترفعه والمسار فاعل وتنصبه وكل منهما باق على ما هو له من فاعلية ومفعولية ومثال الثاني قطع الثوب المسمار تريد أن الثوب هو لمبادرته بالتقطع كأنه هو الذي قطع المسار فهذا قلب معنوي لانك تخيلت الفعل واقما من الثوب على المسار وأسندت له على سبيل المجاز وكذلك اذا قلت الأسد كز يد تارة تقصد أن زيدا مشبهه والأسد مشبهه وانما أدخلت كافي التشبيه على المشبه قلبا لفظيا ان صح هذا التركيب لهذا المعنى وتارة تريد أن تجعل الأسد مشبهافي المعنى فيكون قلبا معنويا ۞ المقدمة الثانية أن القلب تارة يكون بين الفاعل والمفعول مثل قطع الثوب المسمار وتارة بين المفعولين مثل جعلت الحزف طينا وتارة يكون بين المبتدأ والخبر مثل الأسد كز يد وتارة بين مفعول صريح وغيره مثل عرضت الناقة على الحوض وأدخلت القلنسوة في رأسه وتارة بين الشرط وجوابه كما سيأتي في قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ

المستوى وقولنا في الدار زيد وضرب عمر ازيد لأنه لم يثبت حكم كل للآخر بل كل منهما باق على حكمه وانما هذا من باب التقديم والتأخير وخرج أيضا ضرب عمرو بالبناء للمفعول لانه وان جعل للمفعول حكم الفاعل وجعل في مكانه لكن لم يجعل للفاعل حكم المفعول ولم يجعل في مكانه قال ابن جماعة وانظر هل القلب حقيقة أو مجاز أو كناية وهل هو من مباحث المعاني أو البديع أو يفرق بين اللفظي منه والمعنوي اه والظاهر أنه من الحقيقة لان كل كلمة مستعملة فيما وضعت له ولم يرد من التركيب شيء آخر مغاير لما أرادت من الكلمات نعمر بما يدعى أنه من قبيل المجاز العقلي وأنه من مباحث المعاني والبديع باعتبارين مختلفين كما يأتي (قوله مكان عرضت الخ) أي لان العروض عليه يجب أن يكون ذا شعور

واختيار لا جل أن يميل للمعروض أو يحجم عنه والسبب في هذا القلب هو أن المتأد أن يؤتى بالمعروض للمعروض عليه وههنا لما كانت الناقة يؤتى بها للحوض والحوض باق في محله نزل كل واحد منهما منزلة الآخر فجعلت الناقة كأنها معروضة والحوض كأنه معروض عليه ومن نظر هذا فقولهم أدخلت الخاتم في الأصبع والقلنسوة في الرأس فانه كان أدخلت الأصبع في الخاتم والرأس في القلنسوة وذلك لان المدخل هو الأصبع والرأس فالظرف هو المدخول فيه والمظروف هو الداخل والسبب في ذلك القلب أن العادة أن المظروف ينقل الى الظرف وههنا نقل الظرف وهو الخاتم والقلنسوة الى المظروف وهو الرأس والأصبع فنزل أحدهما منزلة الآخر

ورده مطلقا قوم وقبله مطاق قوم منهم السكاكى والحق أنه ان تضمن اعتبار الطيفا قبل

(قوله أظهرته عليها) على معنى اللام أى أظهرته (٢٨٨) لها بمعنى أريتها إياه (قوله مطلقا) أى سواء تضمن اعتبار الطيفاء ولا (قوله

أنه مما يورث الكلام ملاحه
أى لان قلب الكلام مما
يحتاج الى التنبيه للأصل
وذلك مما يورث الكلام
ملاحه ثم انه ان قصد به
المطابقة لمقتضى الحال
كان من مباحث فن المعانى
والإصحاح أن يعد من فن
آخر ولذلك يوجد هذا
القلب فى التشبيه المعكوس
وهو من مبادئ علم البيان
وفى علم البديع (قوله ورده
غيره) أى وحمل ما ورد من
ذلك على التقديم والتأخير
(قوله كقوله) أى رؤية بن
المعراج (قوله ومهمه) أى
ورب مهمه (قوله أى
مفازة) هى الأرض التى
لاما فيها ولا نبت سميت
مفازة تفاؤلا بأن السالك
فيها يفوز بمقصوده أو
بالنجاحة من المهالك والا
فهى مهلكة (قوله بالغبرة)
بفتح الغين أى التراب
(قوله جمع الرجا) المناسب
للجمع أن يقول جمع رجا
وقوله مقصورا أى بمعنى
الناحية وأما الرجا بالمد
فهو تعلق القلب بمرغوب
يحصل فى المستقبل مع
الاخذنى الأسباب (قوله
على حذف المضاف) أى لانه
لامناسبة بين لون الأرض

أى أظهرته عليها لتشرى (وقيله) أى القلب (السكاكى مطلقا) وقال انه مما يورث الكلام ملاحه
(ورده غيره) أى غير السكاكى (مطلقا) لانه عكس المطلوب وتقيض المقصود (والحق أنه ان تضمن اعتبارا
لطيفا) غير الملاحه التى أورثها نفس القلب (قبل كقوله ومهمه) أى مفازة (مغبرة) أى مملوءة بالغبرة
(أرجاؤه) أى أطرافه ونواحيه جمع الرجام مقصورا (كان لون أرضه سماؤه) على حذف المضاف (أى
لونها) يعنى لون السماء فالمصراع الأخير من باب القلب والمعنى كأن لون سماءه لغبرته لون أرضه والاعتبار
اللطيف هو بالمباغة فى وصف لون السماء بالغبرة حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الأرض فى ذلك

(و) وهذا القلب (قبله السكاكى مطلقا) لأن قلب المراد مما يحوج الى التنبيه للأصل وذلك يورث
الكلام ملاحه فان قصد بها المطابقة كان من فن المعانى والإصحاح أن يعد من فن آخر لذلك يوجد هذا
القلب فى التشبيه المعكوس وهو من مبادئ علم البيان وفى علم البديع والسرقات الشعرية على ما يأتى إن
شاء الله تعالى وظاهره قبوله عند السكاكى ولو أوهم خلاف المراد كقوله

ثم انصرف وقد أصبت ولم أصب * جذع البصيرة قارح الأقدام
يقال فلان جذع اذا كان حديث السن وقارح اذا كان قديما فجوع البصيرة هى كون القائل لم يجرب
الامور وقروح الأقدام كونه مقدما إقدام أهل العقل والسن القديم والقائل يمكن انصافه بالأميرين
وهو عكس المراد لان المقصود وصفه ببصيرة القارح وإقدام الجذع لان ذلك هو المدح ولذلك يتمدح
باقدام القروى أى المحرب فالأصل على هذا أن يقال ثم انصرف قارح البصيرة جذع الأقدام والحال أنى
أصبت أى جرحت ولم أجرح فهو قلب يوهم خلاف المراد ويحتمل أن يكون جذع البصيرة وقارح
الأقدام متعلقين بقوله ولم أصب بمعنى لم أوجد فيه يكون الكلام على ظاهره أى لم أوجد موصوفا بمخدوع
البصيرة وقروح الأقدام بل وجدت بالعكس (ورده) أى القلب (غيره) أى غير السكاكى (مطلقا)
أى سواء تضمن اعتبارا لطيفا زائدا على مجرد ملاحه القلب المحوج للتنبيه أو لم يتضمنها أو هم خلاف
المراد أم لان الكلام انما وضع لافادة ما يصح للافادة ما يصح (والحق) أى المختار عندنا (أنه) أى
القلب (ان تضمن اعتبارا لطيفا) زائدا على مجرد ملاحه القلب العامة (قبل) وذلك
(كقوله ومهمه) أى ورب مهمه أى مفازة (مغبرة) أى مملوءة بالغبرة (أرجاؤه) أى أطرافها
ونواحيها والارجاؤه جمع رجا بالقصر (كأن لون أرضه وسماؤه) فقد شبه لون أرض المهمه بلون

بالله وغير ذلك اذا تقرر هذا فنقول حكي النحاة في أقوالا أحدها ان ذلك يجوز فى الكلام والشعر ان اساعا
لفهم المعنى كقوله تعالى ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة المعنى لتنوء بالعصبة بها وكقوله تعالى وحرما عليه
المراضع من قبل وكقولهم عرضت الناقة على الحوض وأدخلت الفانسة فى رأسى وقول الشاعر
كانت فريضة ماتقول كما * كان الزناء فريضة الرجم

واليه ذهب أبو عبيدة وأجازوه أبو على فى قوله تعالى فعميت عليهم أى (١) فعميت عليها الثانى أنه لا يجوز
لمجرد الضرورة الثالث أنه لا يجوز بالضرورة وتضمن الكلام معنى يصح معه القلب الرابع أنه لا يجوز
فى غير القرآن ولا يجوز أن يحمل القرآن عليه هذا ما ذكره النحاة وأما البيانيون فقد قال المصنف ان
السكاكى قبله مطلقا ورده غيره مطلقا والحق أنه ان تضمن اعتبارا لطيفا قبل كقوله
ومهمه مغبرة أرجاؤه * كأن لون أرضه وسماؤه

وذات السماء حتى يشبه بها فالشبه به محذوف ولون السماء (قوله والاعتبار اللطيف) أى الزائد على لطافة مجرد القلب
(قوله حتى كأنه) أى لون السماء صار بحيث أى متلبسا بحالة هى كونه يشبه به لون الأرض فى ذلك أى فى الغبرة

(قوله أى فعميت عليها) هكذا فى الأصل وفى العبارة خلل ولعل المناسب أى فعموا عنها كما هو ظاهر كتبه مصححه

وإيراداً الأول فكقول رؤبة ومهمه مقبرة أرجاؤه * كان لون أرضه سواؤه أي كان لون سمانه لغبرتها لون أرضه فعكس التشبيه للبالغة ونحوه قول أبي تمام يصف قلم المدوح لعاب الأفاعى القاتلات لعابه * وأرى الجنى اشتارته أيد عواسل وأما الثاني فكقول القطامي كطابت بالفدن السياء * وقول حسان * يكون مزاجها عسل وماء * وقول عروة بن الورد فديت بنفسه نفسى ومالى * وقول الآخر * ولايك موقف منك الوداع

(قوله مع أن الأرض) أي لون الأرض وقوله أصل فيه أي في ذلك التشبيه فحقه أن يجعل مشبها به ولون السماء مشبها بأن يقال كأن لون سمانه لون أرضه واعتراض بأن هذا لا ينبغي إجراء الخلاف فيه لأن قلب التشبيه متفق عليه كيف وقد ورد في القرآن إنما البيع مثل الربا والأصل إنما الربا مثل البيع فقلب مبالغة فالأولى للصنف أن يمثل بقول الشاعر

(١) رأين شيخا قد تحنى صلبه * يمشى فيقعس أو يكب فيعثر

أراد أو يعثر فيك وبالقعس خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحذب والاكباب السقوط على الوجه والعترة الذلة أي رأت الغواني شيخا منحنيا قد صار أحذب اذا مشى يتكاف مشية الاقص خوف السقوط أو يثر فيك بفي القلب تخيل أنه من غاية ضعفه يسقط على وجهه قبل عثاره ومن القلب المتضمن لاعتبار لطيف قوله تعالى ويوم يعرض الذين كفروا على النار فإلا صل ويوم تعرض النار على الذين كفروا لما هم من أن العروض عليه لابد أن يكون له ادراك يميل به الى العروض ووجه الاعتبار اللطيف في الآية الإشارة الى أن الكفار مهوون فكأنهم لا اختيار لهم والنار متصرفه فيهم وهم كالمنازع (٤٨٩) الذي يتصرف فيه من يعرض عليه (قوله أي

وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا) أي زائدا على مجرد لطافة القلب (قوله يعتد بها) أشار بذلك الى أن الملاحاة التي يوجهها القلب غير معتد بها على هذا القول (قوله كقوله أي قول القطامي عمرو بن سليم الثعلبي من قصيدة يمدح بها زفر بن حارث الكلبي وقد كان أسيراله فأطلقه وأعطاه ماله وزاده مائة من الإبل ومطلع القصيدة

مع أن الأرض أصل فيه (والا) أي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا (رد) لانه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها (كقوله) فلما أن جرى سمن عليها (كطابت بالفدن) أي القصر (السياء) سمانه أي جوه والأصل كأن لون سمانه لون أرضه لأن الأرض هي الأصل في العبرة فهو المشبه به وقد تضمن هذا التشبيه القلوب اعتبارا لطيفا زائدا على لطافة مجرد القلب وهو الاشارة بكثرة العبرة في سمانه حتى صار هو الذي ينبغي أن يكون مشبها به فيكون أصلا والأرض هو المشبه فيكون هو الفرع (والا) أي وان لم يتضمن ذلك القلب اعتبارا لطيفا (رد) ولم يقبل لانه عكس المراد وعدول عن الظاهر بل انكته يعتد بها وذلك (كقوله) وهو يصف الناقة بالسمن (فلما أن جرى سمن عليها) كما طابت بالفدن (السياء) فقد شبه الناقة في سمنها بالفدن وهو القصر المطين بالسنياع وهو الطين المراد أنه بالغ في الفبار حتى صار لون الأرض كلون السماء من شدة الفبار وكان الأصل كأن لون سمانه أرضه وان لم يتضمن فلا كقوله وهو القطامي فلما أن جرى سمن عليها * كطابت بالفدن السياء

(٦٢ - شروح الناحيص - أول) ففي قبل التفرق يا ضبا * ولايك موقف منك الوداع

ففي وافدى أسيرك ان قومي * وقومك لا أرى لهم اجتماعا ومنها أ كفرا بعد رد الموت عنى هو بعد عطائك المائة الرثاء والالف من ضبا لا إطلاق وهو مرخم ضباغة اسم بنت صغيرة للمدوح (قوله فلما أن جرى) أن زائدة وجرى بمعنى ظهر وفي الكلام استعارة بالكناية حيث شبه السمن بالماء الجاري وأثبت له شيئا من خواصه وهو الجرى وقوله سمن بكسر السين وفتح الليم ضد المزال وما في قوله كطابت مصدرية وجواب لما في البيت الواقع بعده وهو أمرت بها الرجال ليأخذوها * ونحن نظن أن لن نستطاع وقوله ليأخذوها أي لحل الانتقال والضمير في قوله عليها وفي يأخذوها للناقاة فان بعض أبيات القصيدة صريح في أنه يصف ناقته وهو قوله فلما أن مضت ثنتان عنها * وصارت حقة تعلو الجذاعا عرفنا ما يرى البصراء فيها * فإلينا عليها أن تباعا

وقلنا مهالوا لثنيتهما * لى تزداد للسعر اطلاعا فلما أن جرى سمن عليها * كطابت بالفدن السياء

ومما ذكر نظم أن قول بعضهم ان قصد الشاعر وصف جفنة مملوءة بالزبد المدهن وان قوله سمن بفتح السين وسكون الميم غلط فاحش أفاده الفنارى (قوله السياء) بفتح السين وكسرها

(١) قوله رأين شيخا الخ لعله ورأين بالواو ليتوافق المصراع ويكونان السكامل وليحذر كسبه مصححه

وقد ظهر من هذا أن قوله تعالى وكمن قرية أهلكتها فجاءها بأسنا ليس واردا على القلب إذ ليس في تقدير القلب فيه اعتبار لطيف وكذا قوله تعالى ثم نادى قنديل وكذا قوله تعالى اذهب بكناني هذا فألقه اليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون فأصل الأول أردنا أهلا كما جاءها بأسنا أي أهلا كنا وأصل الثاني ثم أراد الدنوم محمد صلى الله عليه وسلم فتدلى فتعلق عليه في الهواء ومعنى الثالث تنح عنهم إلى مكان قريب تتواري فيه ليكون ما يقولونه يسمع منك فانظر ماذا يرجعون فيقال انه دخل عليها من كوة فألقى الكتاب إليها وتواري في الكوة وأما قول خدش * ونشق الرماح بالضيطة الحمر * فقد ذكر له سوى القلب وجهان أحدهما أن يجعل شفاء الرماح بهم استعارة عن كسرها بطعنهم بها والثاني أن يحمل

(٤٩٠)

أي الطين بالطين والمعنى كما طينت الفدن بالسياح يقال طينت السطح والبيت ولقائل أن يقول انه يتضمن من المبالغة في وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمنه قوله طينت الفدن بالسياح لايهامه أن السياح قد بلغ من العظم والكثرة إلى أن صار

بالطين فصار متينا أملس لاحفرة فيه ولا ضف وقد عكس فجعل الطين هو السياح وهو الطين والطين به هو الفدن وهو القصر ولم يتضمن مبالغة كما في المصراع الثاني في البيت الأول لكن يمكن تحقيق المبالغة ههنا أيضا فان جعل الطين هو الطين بالفدن يقتضى النهاية والمبالغة في كثرة الطين حتى كأنه

يصف ناقته بالسمن والفدن القصر والسياح الطين بالطين أصله كما طينت بالسياح الفدن فليس في القلب معنى لطيف و يروى بظنت كذا رأيت في الصحاح للجوهري وحلية المحاضرة للجاحمي والتوسعة لابن السكيت وجعله قلبا وفيه نظر لانه يجوز أن ير بدأنه جعل القصر بطانة لاطين لانه داخله فلا قلب وكل ما كان ظهارة لغيره كان الغير بطانة له وبعد أن كتبت ذلك رأيت في حلية المحاضرة أن الأصمعي قال ليس هذا قلبا إنما ير (١) أن الحافرك الحيل ومنعه أن يخرج من اليد والرجل قلت والذي يظهر أن الخلاف ان كان في القلب اللفظي فهذا يتعلق بالنحاة لا بالبيانين والظاهر حينئذ أنه ضرورة بل لا ينبغي حكاية الخلاف فيه بل لا تكاد تجد له دليلا لانه ما من محل يدعى فيه ذلك الا جاز أن يكون القلب فيه معنويا وان كان الخلاف في القلب المعنوي فينبغي القطع بحوازه ولا شبهة لمنعه ومن يمنع المجاز مع العلاقة الواضحة الامن شذ وظاهر كلام النحاة جريان قولين بالمنع والجواز مطلقين وأن القول الثالث السابق مفصل بين اللفظي فيمتنع والمعنوي فيجوز والظاهر أنه لا تحقيق له وأن الخلاف منزل على حالتين وكذلك الأقوال التي حكاها المصنف فيها نظر فانه لا يكاد أحدي منع ذلك مطلقا وكيف ينكر قلب التشبيه وقد جزم به المصنف كما سيأتى وقد وقع في قوله تعالى أفمن يخلق كمن لا يخلق وقوله تعالى ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وقوله تعالى لستن كأحد من النساء اتقنين وقال ابن السكيت في قوله تعالى خلق الإنسان من عجل معناه خلق العجل من الانسان ثم في صحيح البخاري في قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ ان المعنى اذا استعذت فاقرأ وقوله تعالى أفرأيت من اتخذ إلهه هواه وسيا في الكلام على هذه الآية الكريمة في باب قلب التشبيه من علم البيان (تنبيه) قوله تعالى ويوم تعرض الذين كفروا على النار جعله الزمخشري من القلب مثل عرض الناقة على الحوض وأنكره شيخنا أبو حيان وقال لا ينبغي حمل القرآن على القلب إذ الصحيح أنه ضرورة واذا كان المعنى صحيحا دونه فما الحمل عليه وليس في قولهم ضت الناقة على الحوض ما يدل على القلب لان عرض الناقة على الحوض والحوض على

يطعنوا بها كما يقال شق الخبز بجسم فلان اذ لم يكن أهلا للبسه وقيل في قول قطري بن الفجاءة : ثم انصرفت وقد أصبت ولم آصّب جذع البصرة قارح الاقدام

(قوله أي الطين بالطين) أي المخلوط بالطين وهذا المعنى الذي ذكره الشارح هو ما في الصحاح وفي الأساس أن السياح بالكسر ما يطين به أعنى الآلة وأما بالفتح فهو الطين (قوله والمعنى الخ) أي المراد فيكون الغرض تشبيه الناقة في سمنها بالفدن وهو القصر المطين بالسياح أي الطين المخلوط بالطين حتى صار متينا أملس لاحفرة فيه ولا وهن وقد قلب الكلام ولم يتضمن هذا القلب مبالغة كما تضمنها في قوله كأن لون أرضه سماؤه (قوله يقال طينت السطح والبيت) أي أصلحه

وسويته بالطين (قوله انه) أي القلب في هذا البيت (قوله لايهامه) أي القلب ان السياح الخ لا يقال هذا الاعتبار لاحسن فيه فلا الناقة اعتدابه وذلك لان كثرة طين القصر لا طيف في الوصف به لا نافع قول هو وان لم يكن فيه لطف في نفسه لكن فيه لطف بالنسبة للقصور المترتب عليه وهو افادة المبالغة في وصف الناقة بالسمن كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله انه يتضمن من المبالغة الخ و بيان ذلك أن القلب يدل على عظم السياح وكثرته حتى صار كأنه الأصل وسمن الناقة مشبه بالسياح فيدل القلب حينئذ على عظم السمن حتى صار السمن لكثيرته بالنسبة للأصل من العظم وغيره كأنه الأصل (١) ان الحافرك الخ لعل في العبارة تحريفا فلتحرر كتبه مصححه

وإنه من باب القلب على أن لم أصب بمعنى لم أجرح أى قارح البصيرة جذع الاقدام كما يقال إقدام غر ورأى مجرب وأجيب عنه بأن لم أصب بمعنى لم ألف أى لم ألف بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة قارح الاقدام حال من الضمير المستتر لم أصب فيكون متعلقا بأقرب مذكور ويؤيد هذا الوجه قوله قبله

لا ركن أحد الى الاحجام * يوم الوغى متخوفا لحمام
فلقد أراى للرماح دريئة * من عن يمينى مرة وأماى

حتى خضبت بما تحدر من دمي * أكناف سرجى أو عنان لجنى (٤٩١) فان الحضاب بما تحدر

من دمه دليل على أنه جرح
وأىضا غوى كلامه أن
مراده أن يدل على أنه جرح
ولم يمت اعلاما أن الاقدام
غير علة للحمام وحشا على
الشجاعة وبغض الفرار
(قوله بمنزلة الاصل) فيبدل
على عظم سمها المشبه
بالطين حتى صار السحيم
لكثرة بالنسبة للاصل من
العظم وغيره كأنه الاصل
واعلم أن هذا الايراد الذى
ذكره الشارح لا يرد على
المصنف الا على ما ذكره
الشارح تبعا لما صحاح من
أن السباع هو الطين
المخلوط بالطين وأما على ما
ذكره الزمخشري فى الأساس
من أن السباع بالكسر
الآلة التى يطين بها فلا يرد
ولا يتأتى أن يكون فى القلب
المذكور معنى اطياف
فيحتمل أن يكون المصنف
جرى على ما فى الأساس
وحينئذ فلا اعتراض عليه
تأمل * (خاتمة) قد أهمل

بمنزلة الاصل والقدن بالنسبة اليه كالسباع بالنسبة الى القدن

الاصل والقدن هو الفرع واذا كان المشبه به فى هذه المنزلة من المبالغة انجرت المبالغة الى الناقاة حيث
شبهت بقصر مطين بالسباع العظيم الذى بلغ فى قوته بمنزلة القدن وهو ظاهر فليفهم

الناقاة صحيحان قلت لم ينفرد الزمخشري بجعل عرضت الناقاة على الحوض مقلوبا بل ذكره الجوهري
وغيره وحكمته ان العروض ليس له اختيار والاختيار انما هو للمعرض عليه فانه قد يقبل وقد يرد
فعرض الحوض على الناقاة لا قلب فيه لانها قد تقبله وقد تردده وعرضها عليه مقلوب لفظا وعرض
الكفار على النار كما قال ابن عباس رضى الله عنهما وهو الذى يظهر ليس بمقلوب لفظا للمعنى الذى أشرنا
اليه وهو أن الكفار مقهورون فكأنهم لا اختيار لهم والنار متصرفه فيهم وهم كالمتاع الذى يتصرف
فيه من يعرض عليه كما قالوا عرضت الجارية على البيع وعرضت القاتل على السيف والجانى على
السوط فالنار لما كانت هى المتصرفه فى العود قيل عرضت العود على النار وهذا الذى قلناه غير ما قاله
شيخنا وغير ما قاله الزمخشري وحاصله ان الآية قلب معنوى ولا شذوذ فيه والذى فى عرضت
الناقاة قلب لفظى وهو شاذ والحق ما قلناه ان شاء الله تعالى على أن ابن السكيت قال فى كتاب التوسعة
فى كلام العرب تقول عرضت الحوض على الناقاة وانما هو عرضت الناقاة على الحوض وهذا يقتضى
ان عرضت الناقاة على الحوض غير مقلوب وان العبارة المشهورة عكس كلام العرب فقد خالف غيره
نقلا ومعنى * (تنبيه) قال الخفاجى فى سر الفصاحة ان قوله تعالى ما إن مفتاحه لتنوء بالعصبة ليس من
القلب فى شىء والمراد والله تعالى أعلم ان المفتاح تنوء بالعصبة أى تمياها ونقله عن الفراء وغيره قال وكذلك
وانه لحب الخير لشديد ليس المراد أن حبه لا خير لشديد بل انه لحب المال لشديد والشدة البخل وانه
لا قلب فى قول أبى الطيب

وعذات أهل العشق حتى ذقتهم * فعجبت كيف يموت من لا يعشق
ليس معناه عجبت كيف لا يموت من يعشق بل معناه كيف النية غير العشق أى الامر الذى تقررى
النفوس أنه أعلى مراتب الشدة هو الموت ولما ذقت العشق وعرفت شدته عجبت كيف يكون هذا
الصعب المتفق على شدته غير العشق وكيف يجوز أن لا يم غلبة حتى تكون منايا الناس كاهم به وقال
أىضا فى قول أبى الطيب الذى سنتكلم عليه فى علم البيان * نحن قوم ملجن فى زى ناس * انه استعارة
كما قال غيره وابن جنى حمله على القلب وان المعنى نحن قوم من الانس فى زى الجن * (تنبيه) أهمل

المصنف أمورا كثيرة من خلاف مقتضى الظاهر منها الانتقال من خطاب الواحد والاثنتين أو الجمع لخطاب الآخر نحو قوله تعالى قالوا
أجئتنا لثقتنا عموما وجدنا عليه آباءنا وكون لسكنا الكبرياء فى الارض بأبها النبى اذا اطلقتم النساء فنر بكما يا موسى وأوحينا الى موسى
وأخيه أن تبوأ لقومكما بمصر بيوتا واجعلوا بيوتكم قبلة وأقيموا الصلاة وبشر المؤمنين يا معشر الجن والانسان استعظم الى قوله
فبأى آلام يكما تكذبان ووجه حسن: هذه الاقسام ماذ كرى فى الالتفات لانها قرينة منه ومنها التعبير بواحد من الفرد والمثنى والجمع
والمراد الآخر وهذا بخلاف الاول لان الاول فيه استعمال كل فى معناه وفى هذا استعماله فى غير معناه نحو * اذا ما القارظ
المزى آبا * وانما هما القارظان وقفانك وألقيا فى جهنم وحنانك وأخواته

المصنف أمورا كثيرة من اتيان الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كل منها يصلح أن يكون من أبواب المعاني اذا اعتبرت فيه نكتة لطيفة * منها انتقال الكلام من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لخطاب الآخر ذكره التنوخي وابن الاثير وهو ستة أقسام: الاول الانتقال من خطاب الواحد لخطاب الاثنين نحو قوله تعالى قالوا أجنثنا لنفتننا عما وجدنا عليه آباءنا وتكون لهما الكبرياء في الارض الثاني الانتقال من خطاب الواحد الى الجمع كقوله تعالى يا أيها النبي اذا طلقتم النساء الثالث من الاثنين إلى الواحد كقوله تعالى قال فمن ربكم يا موسى الرابع من الاثنين إلى الجمع كقوله تعالى وأوحينا إلى موسى وأخيه أن تبوأ لقومكما بمصر بيوتا واجعلوا بيوتكم قبلة الخامس من الجمع إلى الواحد نحو وأقيموا الصلاة وبشر المؤمنين السادس من الجمع إلى التثنية نحو قوله تعالى يا معشر الجن والإنس إن استطعتم إلى قوله تعالى فبأي آلاء ربكم تكذبون ووجهه ما سبق في الالتفات وهذا القسم قريب من الالتفات لأن فيه الانتقال من أحد أساليب ثلاثة إلى آخر وأقسامه كالالتفات ستة وليس التفاتا لأن الالتفات الانتقال من أحد الأساليب الثلاثة السابقة وهي التكلم والخطاب والغيبة إلى غيره * ومنها التعبير بواحد من المفرد والمثنى والمجوع والمراد الآخر والفرق بين هذا والذي قبله أن الاول لم يعبر فيه بمفرد عن جمع أو تثنية ولا عكسه بل استعمل كل في معناه ثم انتقل عنه لغيره وما نحن فيه يعبر فيه بأحد الأساليب الثلاثة وأريد غيره وهو أقسام الاول التعبير بالمفرد وارادة التثنية وجعل منه الحاتمي في حلية المحاضرة قول الاعشى فرجى الخير وانتظري اياي * اذا ما القارظ الهزى آبا

وانما هما قارطان من عزة وانما قالوا كذلك لانهما صارا كالشبيين اللذين لا يفنى أحدهما عن الآخر فانهما يعبر عنهما بصيغة المفرد إما في السند كقولهم عيناه حسنة أوفى السند اليه كقولهم عينه حسنتان وجعلوا من هذا الباب * قد سالم الحيات منه أقدماء * على رفع الحيات أي القدمين على أحد الأعراب ومنه:

ومية أجهل الثقلين جيذا * وسالفة وأحسنه قذالا

وقد ورد ذلك بين الشبيين وان لم يكن بينهما شدة اتصال مثل قوله:

ولكن هما ابن الاربعين تتابعت * أنا بيبه مردى حروب على بعد

أنشده الفارسي مع انه كان يمكن أن يقول ابنا وذهب ابن مالك إلى أن ذلك ينقاس ومنه غيره ووجهه الإشارة إلى أن الشبيين امتزجا وصارا كالشيء الواحد. الثاني التعبير بالمفرد وارادة الجمع ووجهه ما سبق أنشد الحاتمي: وذبيان قد زلت بأقدامها النعل * وجعل منه استعمال من الموصولة لجمع ويوافقه قول ابن مالك انها في اللفظ مفرد مذكر وفيه نظر والظاهر أن لفظها ليس فيه افراد ولا جمع فلا يصح وصفه بواحد منهما قال وأنشدوا:

كلوا في بعض بطنكم تعفوا * فان زمانكم زمن خبيص

وان الذي حانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يا أم خالد

ومنه على أحد الأقوال. الثالث التعبير بالمثنى عن المفرد ووجهه ارادة التأكيد بتقسيم الشيء إلى شبيين وتسمية كل منهما باسمه والاشعار بارادة تكرار الفعل وان الفعلين امتزجا وصار حضور أحدهما حضورا للآخر وجعلوا منه:

أطعمت العراق ورافديه * فزاريا أحزيد القميص

يريد رافده لان العراق ليس فيه الافراده واحدا وأنشد الحاتمي:

عشية سال المربدان كلاهما * عجاجة موت بالسيوف الصوارم

وهو غريب لتأكيده بكلاهما ومنه قول الحجاج يا حرمي اضر باعنقه ومنه قفانك ومنه القياقي

جهنم على أحد الأقوال الثلاثة ومنه

فان تزجراني يا ابن عفا ان زجر * وان تتركاني أحم عرضا ممنا
الرابع التعبير بالثنى عن الجمع وجعل النحاة منه حنايك وأخواته الخامس التعبير بالجمع عن
المفرد مثل قولهم شابت مفارقة وقول امرئ القيس

يزل الغلام الخف عن صهراته * ويلوى بأثواب العنيد النفل

ومنه ومثلك معجبة بالشبا * ب صال البعير باجياها

ومنه على قول قال رب ارجعون السادس التعبير بالجمع عن التثنية ووجهه ماسبق الا أنه يجوز ان
تكون قصيدة المبالغة بتقسيم كل من الشئين الى أشياء أو أن تكون قصيدة المبالغة في أحدهما
بتقسيمه دون الآخر لان الجمع يحصل بثلاثة ومنه المناكب والمرافق والحوارب وانما هما منكبان
وينتقاس منه كل شئين بينهما تواصل مثل ان تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما وجعل على التعبير بالجمع
عن التثنية انما معكم مستمعون واذ تسوروا والحراب وقد ذهبت طائفة من الناس الى أن الجمع يطلق على
الانثى حقيقة بل وقيل على الواحد ولا تفرع عليهما وغالب ماسبق من الشواهد يمكن تأويله بما
لا يكاد يخفى ومنه انذ كبر المؤنث وعكسه فالاول انفعيجه كقوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه وذلك
يجوز تذكركل مؤنث مجازي ومنه * ولا أرض أبقل ابقالها * لانه أراد تفخيم الارض فعبر عنها
بما يعبر به عن المكان وبذلك ينجلي لك أنه لا شد وفي هذا البيت لانه انما يكون شاذا اذا أريد بالضمير
المؤنث ويعود عليه ضمير الغائب مذكرا على الصحيح خلافا لابن كيسان في المؤنث المجازي أما اذا
تجوز بالمؤنث المجازي عن مذكر فانه يعود عليه ضمير الغائب مذكرا فليتأمل والثاني لارادة تسمية
كل جزء منه باسمه كما سبق ومنه جاءت كتابي فاحتقرها اشارة الى أنه جاء منه كتاب في معنى الكتب
للتعددية والنحاة يقولون أنه على ارادة الصحيفة وقد يقال أحد اللفظين المترادفين كيف يراد بالآخر
انما يراد المعنى سواء كان المعنى لفظا مثل لفظ الكرامة أو غير لفظ مثل زيد نعم قد يعطى أحد اللفظين
حكم اللفظ الآخر وعلى ذلك تحمل قولهم أنه على معنى الصحيفة والافعنى الصحيفة هو غير معنى
الكتاب وعلى هذا المعنى تحمل هذا الباب الواسع في العربية وهو اعطاء احدى الكلمتين حكم الأخرى
فليتأمل ذلك فانه حسن دقيق. ومنها في الاخص والمراد في الاعم وعكسه ولو فتحنا هذا الباب اطال

ولكن ذكرنا ما أشار اليه أهل هذا العلم ﴿نبيه﴾ لعلك تقول غالب ماسبق

أو كما من أنواع المجاز ومحل علم البيان كما سيأتي فالجواب أن الامر كذلك

ولكن جرت عادة أكثرهم بذكر هذه الأنواع في هذا العلم

فتبعناهم وتداخل علم البيان وعلم

العاني كثير والله تعالى

أعلم

﴿تم الجزء الاول ويليهِ الجزء الثاني وأوله أحوال المسند﴾

﴿ فهرست الجزء الأول من شروح التلخيص ﴾

صفحة	صفحة
٢٤٨ أقسام المجاز العقلي	٢ خطبة الكتاب
٢٧٢ أحوال المسند اليه	٦٥ المقدمة
٢٧٣ مبحث حذفه	٧٠ مبحث الفصاحة والبلاغة
٢٨٢ مبحث ذكره	٧٥ تعريف الفصاحة في الفرد
٢٨٧ مبحث أمر يفه	٩٥ تعريف الفصاحة في الكلام
٣٤٧ مبحث تنكيره	١١٧ تعريف الفصاحة في التكلم
٣٦٠ مبحث وصفه	١٢٢ تعريف البلاغة في الكلام
٣٦٧ مبحث توكيده	١٤٢ تعريف البلاغة في التكلم
٣٧٣ مبحث بيانه	١٥١ الفن الأول علم المعاني
٣٧٤ مبحث الابدال منه	١٦٣ مبحث الخبر والانشاء
٣٧٨ مبحث العطف	١٧٣ تنبيه على تفسير الصدق والكذب
٣٨٥ مبحث فصله	١٩٠ أحوال الاسناد الخبري
٣٨٩ مبحث تقديمه	٢٢٤ تقسيم الاسناد الى حقيقة عقلية ومجاز عقلي
٤٤٧ مبحث تأخيريه	٢٢٥ تعريف الحقيقة العقلية
	٢٣١ تعريف المجاز العقلي

﴿ تمت ﴾